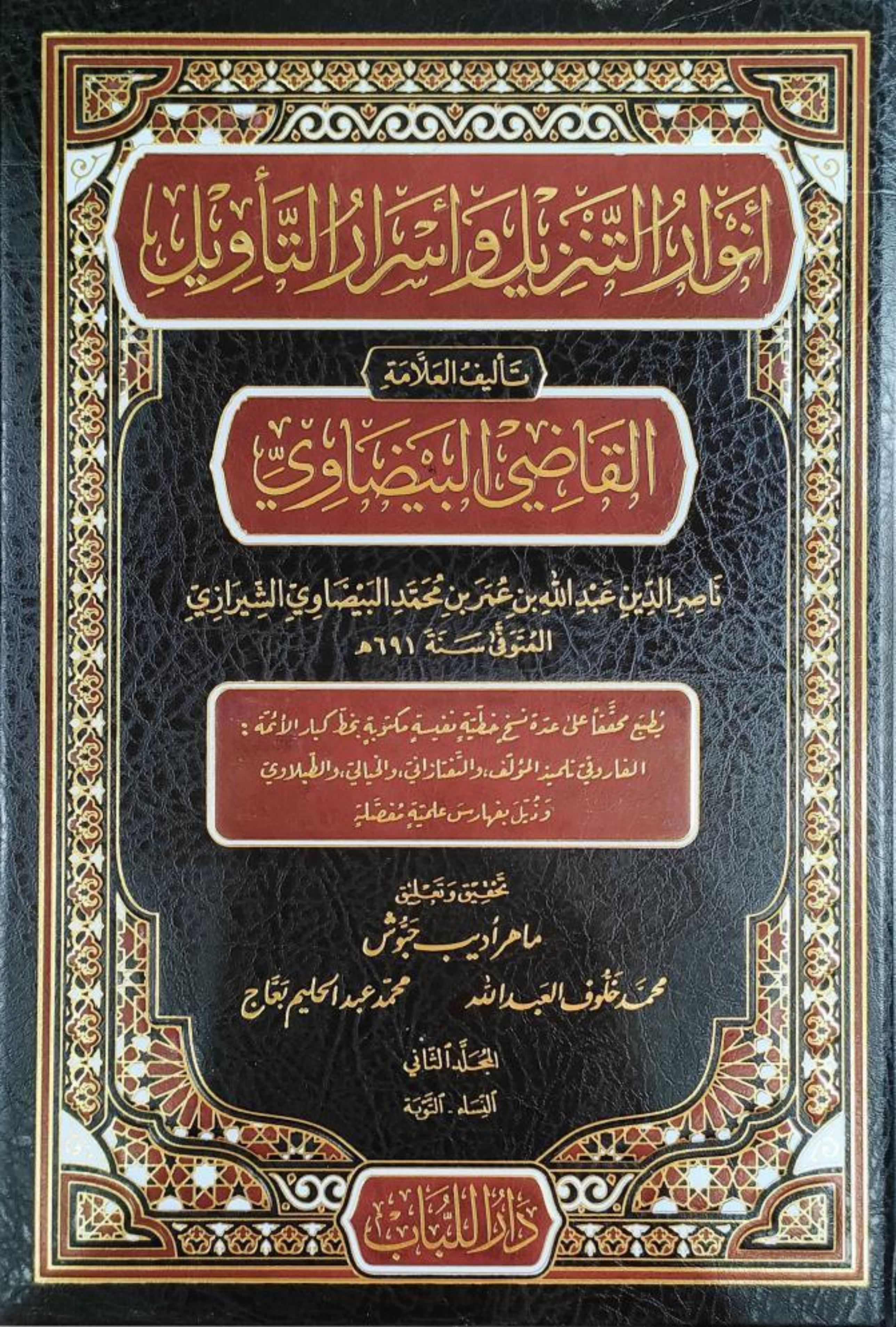
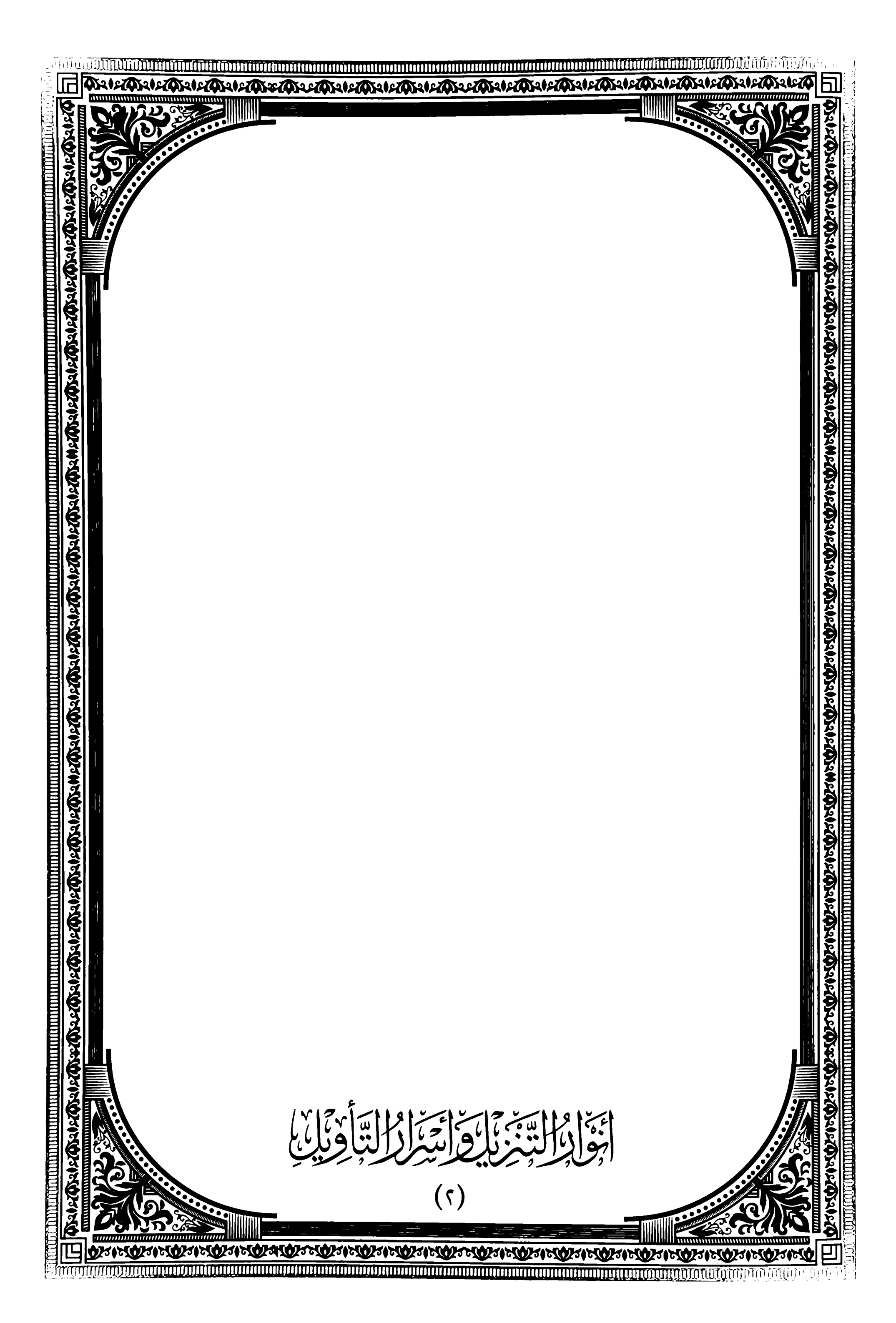
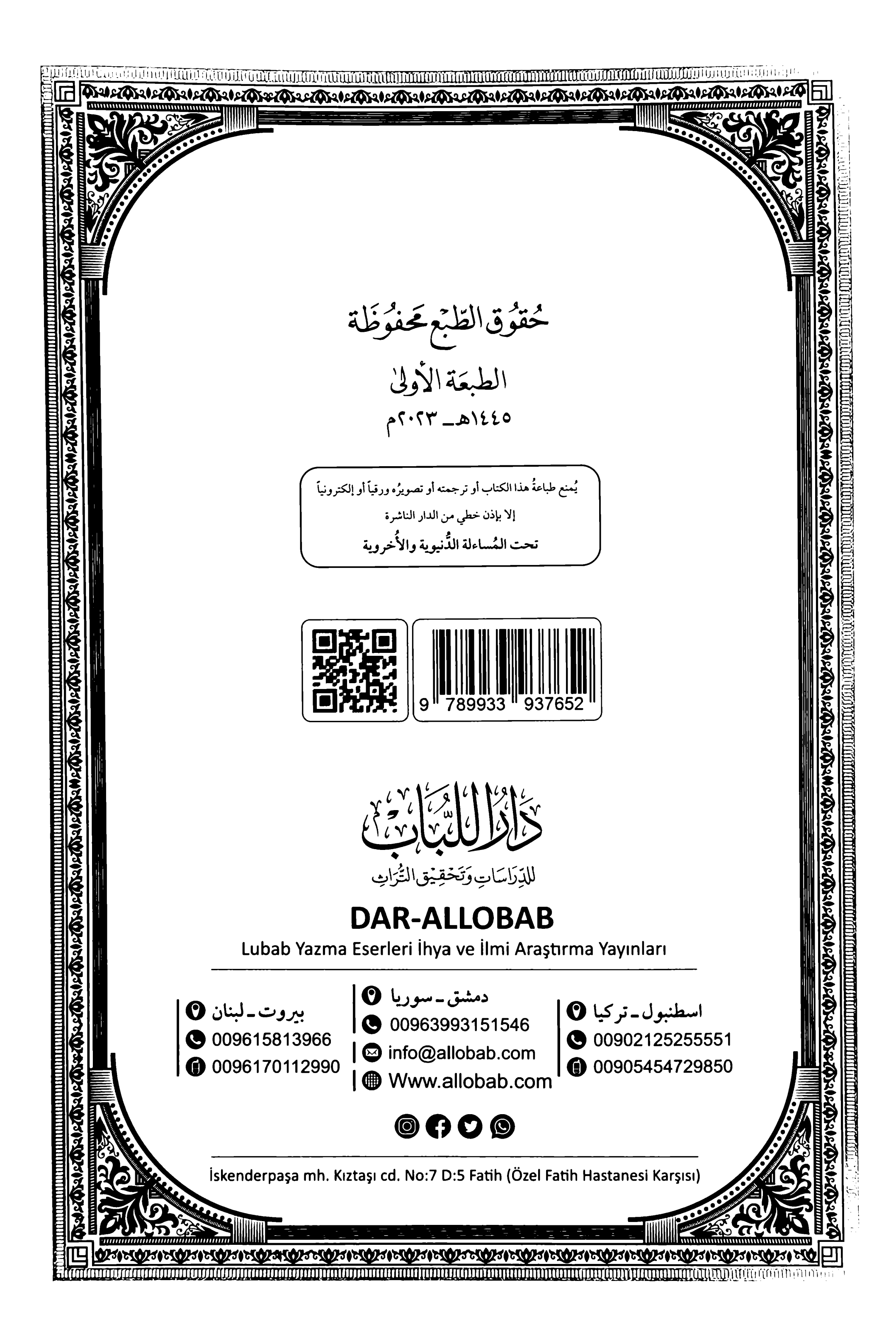


أنوار التنزيل وأسرار التأويل
تأليف العلامة
القاضي البيضاوي
ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي
المتوفى سنة ٦٩١هـ
يُطبع محققاً على عدة نسخ خطية نفيسة مكتوبة بخط كبار الأئمة:
الفاروقي تلميذ المؤلف، والتفتازاني، والخيالي، والطبلاوي
وذُيّل بفهارس علمية مفصلة
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبّوش
محمد خلوف العبد الله
محمد عبد الحليم بعّاج
المجلد الثاني
النساء - التوبة
دار اللباب



أنوار التنزيل وأسرار التأويل

(٢)



الطبعَة الأولىٰ

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

9 789933 937652

دَارُ اللُّبَابِ

للدِّرَاسَاتِ وَتَحْقِيقِ التُّرَاثِ

DAR-ALLOBAB

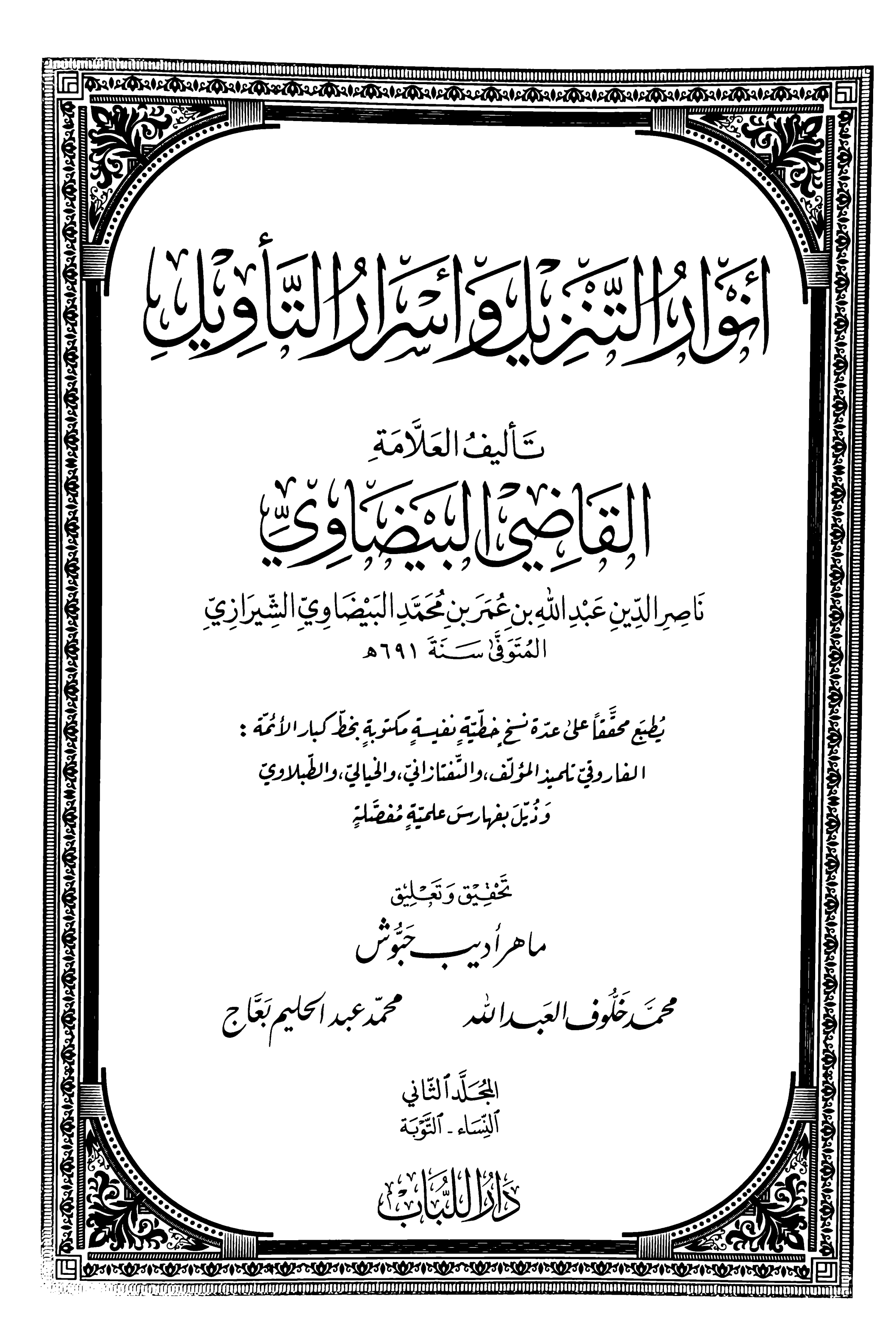
Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

اسطنبول - تركيا
00902125255551
00905454729850

دمشق - سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990

İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)



أنوار التنزيل وأسرار التأويل

تأليف العلامة

القاضي البيضاوي

ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي

المتوفى سنة ٦٩١هـ

يُطبع محققاً على عدة نسخ خطية نفيسة مكتوبة بخط كبار الأئمة:

الفاروقي تلميذ المؤلف، والتفتازاني، والخيالي، والطبلاوي

وذُيّل بفهارس علمية مفصلة

تحقيق وتعليق

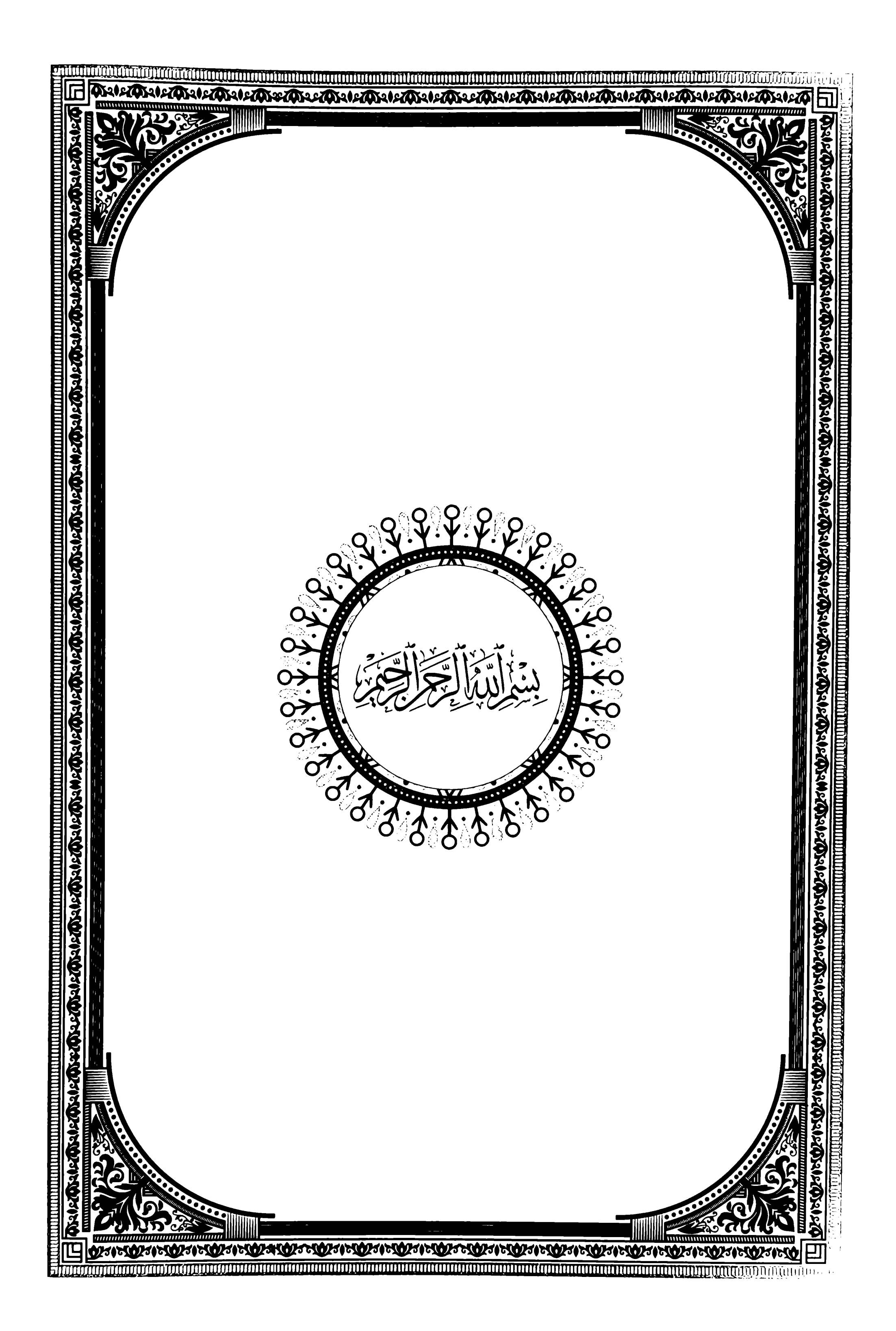
ماهر أديب حبّوش

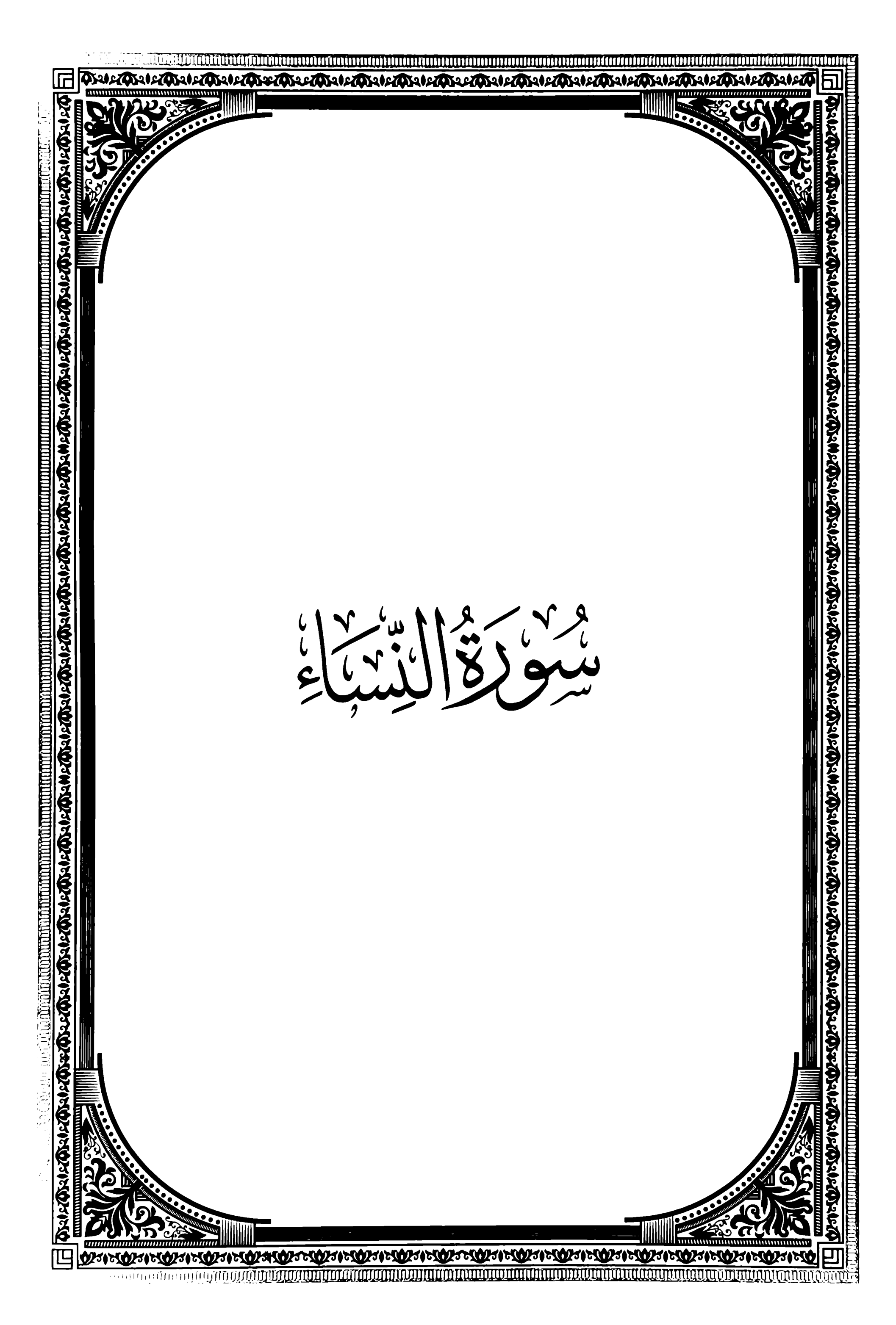
محمد خلوف العبد الله   محمد عبد الحليم بعاج

المجلد الثاني

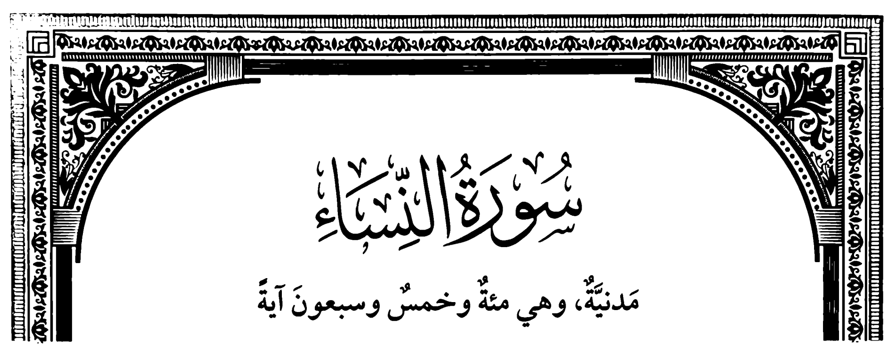
النساء - التوبة

دار اللباب


بسم الله الرحمن الرحيم



سُورَةُ النِّسَاءِ



سُورَةُ النِّسَاءِ

مَدنيَّةٌ، وهي مئةٌ وخمسٌ وسبعونَ آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ خطابٌ يَعُمُّ بني آدمَ ﴿ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ هي آدمُ ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفٌ على ﴿خَلَقَكُم﴾؛ أي: خَلَقكُم مِن شَخصٍ واحِدٍ وخلَقَ منه أمَّكُم حَوَّاءَ مِن ضِلَعٍ مِن أضلاعِه، أو محذوفٍ تقديرُه: مِن نفسٍ واحدةٍ خلقَها وخلقَ منها زوجَها، وهو تَقريرٌ لخَلْقِهم من نفسٍ واحدَةٍ.

﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ بيانٌ لكَيْفيَّةِ تَوَلُّدِهم مِنهما[١]، والمعنى: ونَشَرَ مِن تلكَ النَّفسِ والزَّوجِ المخلوقَةِ مِنها بنينَ وبناتٍ كثيرَةً، واكتفى بوَصفِ الرِّجالِ بالكثرَةِ عن وَصفِ النِّساءِ بها إذ الحِكمَةُ تَقتضي أن يكنَّ أكثرَ، وذكَّرَ ﴿كَثِيرًا﴾ حملًا على الجمعِ.

وترتيبُ الأَمْرِ بالتَّقوى على هذه القِصَّةِ لِمَا فِيها مِن الدَّلالَةِ على القُدرةِ القاهِرَةِ التي مِن حقِّهَا أن تُخشى، والنِّعمةِ البَاهرة التي تُوجِبُ طاعةَ مُوْليهَا، أو لأنَّ المرَادَ به تَمهيدُ الأمرِ بالتَّقوى فيما يتَّصلُ بحقوقِ أهلِ منزلِهِ وبني جنسِه على ما دَلَّت عليه الآياتُ التي بَعدَها.

وقرِئَ: (وخالِقٌ.. وباثٌّ)[٢] على حذفِ مُبتدَأٍ تقديرُه: وهو خالِقٌ وباثٌّ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «تولُّدهم من زوجٍ ونفس».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١) عن خالد الحذاء، و«الكشاف» (٢/ ٢٨٢) دون نسبة.

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾؛ أي: يَسأَلُ بَعضُكم بَعضاً فيقول: أسألُكَ باللهِ، وأصلُه: تتسَاءلونَ، فأُدغِمَت التاءُ الثَّانيَةُ في السِّين.

وقرأ عَاصِمٌ وحَمزةُ والكسَائيُّ بطَرحِهَا[1].

﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنَّصبِ، عَطفٌ على محلِّ الجارِّ والمجرُور؛ كقَولكَ: مَررتُ بزَيدٍ وعمراً، أو على ﴿اللَّهَ﴾؛ أي: اتقُوا اللهَ واتَّقوا الأرحَامَ فصِلُوها ولا تقطعُوهَا.

وقرأ حمزة بالجرِّ عطفًا على الضَّميرِ المَجرورِ[2]، وهو ضَعيفٌ لأنَّه كبَعضِ الكلمَةِ[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٦)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٢) المصدرين السابقين.

(٣) كذا قال البيضاوي تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٢٨٣)، وقد وقع في هذه القراءة خلاف طويل بين العلماء ما بين مجيز وينسب للكوفيين، ومانع وينسب للبصريين. انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٣٨٠). وممن ردها الفراء، والمبرد، وتلميذه الزجَّاج، وأبو علي الفارسي، والأزهري، وابن عطية. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٥٢)، و«الكامل» للمبرد (٣/ ٣٠)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٧)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٩٧)، و«الحجة» للفارسي (٣/ ١٢١)، و«معاني القراءات» للأزهري (١/ ٢٩٠). وذكر القرطبي في «تفسيره» (٦/ ٩) عن كتاب «التذكرة المهدية»: أن أبا العباس المبرد قال: لو صليت خلف إمام يقرأ: (ما أنتم بمصرخيِّ) و: (اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) لأخذت نعلي ومضيت.

وقد لخص أدلة البصريين المانعين واحتجاجهم على المجيزين: ابن الأنباري في «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٣٨٢) بما لا مزيد عليه فلينظر ثمة.

أما المجيزون لتلك القراءة والمدافعون عنها فمنهم أبو حيان الذي كان من أشد المدافعين عنها، والمشنعين على الزمخشري وابن عطية وغيرهما في كلامهما عليها، وساق الكثير من الشواهد التي تثبت جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة العامل. انظر: «البحر» (٦/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).

وتبعه الآلوسي حيث قال في «روح المعاني» (٥/ ٢٦٦): فالتشنيع على هذا الإمام (يعني: حمزة) =

وقُـرِئَ بالرَّفع[1] على أنَّه مبتدأٌ مَحذُوفُ الخبرِ تقديرُه: والأرحامُ كذلك؛ أي: مِمَّا يُتَّقَى ويُتساءَلُ به.

وقَـد نبَّـه سُـبحانَه إذ قَـرنَ الأرحَامَ باسـمِه علـى أنَّ صلتَهـا بمكانٍ منـه، وعنه عليـه السَّـلام: «الرَّحِمُ مُعلَّقَـةٌ بالعَرشِ تقـول: مَن وَصَلنِـي وَصَلهُ اللهُ ومَـن قَطعَني قطعَهُ الله»[2].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾: حافظاً مُطَّلِعًا.

(٢) ـ ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾؛ أي: إذا بلغُوا، و(اليتَامَى): جَمع يَتيمٍ، وهو الذي مَاتَ أبوه، من اليُتْمِ وهو الانفرادُ، ومنه: الدُّرَّة اليَتيمَة، إمَّا على أنَّه لمَّا جَرى مجرَى الأسماء كفَارسٍ وصَاحبٍ جُمع على: يَتائمَ، ثم قلِبَ فقيلَ: يتامَى، أو على أنَّه جُمع على يَتْمَى كأَسرى لأنَّه من بابِ الآفاتِ، ثم جُمعَ يَتْمَى على يَتامَى كأَسْرَى وأَسَارَى.

= في غاية الشناعة ونهاية الجسارة والبشاعة، وربما يخشى منه الكفر.

ومن أوائل مَن ردَّ على المضعِّفين لقراءة حمزة: ابنُ جني رحمه الله، وكان رده من أحسن الردود وألطفها وأقواها، ومن الردود الحسنة أيضاً رد ابن زنجلة رحمه الله في «حجة القراءات» (ص: ١٩٠) حيث ذكر تفصيلاً في المسألة لم أجده لغيره، فقال: ومَن قرأ: (والأرحامِ) فالمعنى: تساءلون به وبالأرحام، وقد أنكروا هذا وليس بمنكرٍ؛ لأن الأئمَّة أسندوا قراءتهم إلى النَّبي ﷺ، وأنكروا أيضا أن الظَّاهِر لا يُعْطف على المُضمر المجرور إلَّا بإظهار الخافض، وليس بمنكَرٍ، وإنَّما المُنكَر أن يُعْطف الظَّاهر على المُضمر الَّذي لم يَجرِ له ذكر، فتقول: «مَرَرْت به وزيدٍ»، وليس هذا بحسن، فأما أَن يتقَدَّم للهاء ذكرٌ فهو حسن، وذلك: عَمْرٌو مَرَرْتُ به وزيدٍ، فَكَذَلِك الهاء في قوله: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ تقدم ذكرها وهو قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ ومثله قول الشَّاعِر: «فاليوم أَصبَحت...».

(١) نسبت لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد القرشي البصري. انظر: «المحتسب» (١/ ١٧٩).

(٢) رواه البخاري (٥٩٨٩)، ومسلم (٢٥٥٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

والاشـتقاقُ يقتضِـي وُقوعَـه علـى الصِّغـارِ والكبـارِ، لكـنَّ العُـرفَ خصَّصَـه بمَـن لـم يبلُغْ.

ووُرودُه في الآيةِ إمَّا للبُلَّغِ على الأصلِ المتناوِلِ للصغيرِ والكبير[1]، أو الاتِّساعِ لقُربِ عهدِهم بالصِّغَر حثًّا على أن تُدفعَ إليهم أموَالُهُم أوَّلَ بلُوغِهِم قَبْل أن يَزولَ عنهم هذا الاسمُ إن أُونِسَ منهم الرُّشدُ، ولذلك أمرَ بابتلائِهِم صِغاراً، أو لغَيرِ البُلَّغِ والحكمُ مقيَّدٌ فكأنه قال: وآتوهم إذا بلَغُوا.

ويؤيِّدُ الأوَّلَ ما رُوِيَ: أنَّ رجُلًا من غَطفانَ كانَ مَعه مَالٌ كثيرٌ لابنِ أخٍ له يتيمٍ، فلمَّا بلغَ طلبَ المالَ منه فمنَعَهُ، فنزلَت، فلمَّا سَمِعَها العَمُّ قال: أَطعْنَا اللهَ ورسولَهُ نعُوذُ باللهِ مِن الحُوبِ الكَبيرِ[2].

﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾: ولا تَستبدِلُوا الحرامَ مِن أموالهم بالحلالِ مِن أَموالِكُم، أو: الأمرَ الخبيثَ ـ وهو اختزالُ أموَالِهِم ـ بالأَمرِ الطيِّبِ الذي هو حِفظُها.

وقيل: ولا تَأخُذُوا الرَّفيعَ مِن أموالهم وتُعطوا الخَسِيسَ مكانَها، وهذا تَبديلٌ وليس بتبَدُّلٍ.

﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ ولا تأكلُوهَـا مضمُومَـةً إلـى أَموَالِكـم؛ أي: لا تُنفِقُوهُمـا معـاً ولا تُسَـوُّوا بينَهُمـا وهذا حَلالٌ وذاكَ حَـرامٌ، وهو فيمـا زادَ على قَدْرِ أَجـرِه؛ لقولِـه تعالـى: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦].

﴿إِنَّهُۥ﴾ الضَّميرُ للأَكلِ ﴿كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾: ذَنبًا عَظيمًا.

---

(١) «المتناول للصغير والكبير» من نسخة الخيالي.

(٢) رواه إلى قوله: «فنزلت» ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٥٤) عن سعيد بن جبير. وذكره بتمامه مع زيادة عليه الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ١٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٤٢)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ١٥٩)، عن مقاتل والكلبي. وهو في «تفسير مقاتل» (١/ ٣٥٦).

وقرِئَ: (حَوْبًا)[1] وهو مَصدَر حَابَ حَوْبًا، و: (حَابًا)[2] كقالَ قولاً وقالاً.

(٣) ـ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾؛ أي: إن خِفتُم أَنْ لا تَعدِلُوا في يَتامَى النِّسَاءِ إذا تزَوَّجْتُم بهنَّ فتزَوَّجُوا ما طابَ مِن غَيرِهِنَّ؛ إذ كانَ الرجُلُ يَجِدُ يتيمةً ذَاتَ مالٍ وجمالٍ فيَتزوَّجُها ضِنًّا بها، فرُبَّما يجتمِعُ عندَه مِنهُنَّ عَدَدٌ ولا يقدرُ على القيامِ بحُقوقِهِنَّ.

أو: إن خِفتُم أنْ لا تعدِلوا في حقوقِ اليتامى فتَحرَّجتُم منها فخافوا أيضًا أنْ لا تعدِلوا بين النِّسَاءِ وانكحُوا مِقدارًا يُمكِنُكُم الوَفاءُ بحقِّه؛ لأن المُتحرِّجَ مِن الذَّنبِ يَنبغي أن يتحرَّجَ من الذنُوبِ كلِّهَا، على ما رُوِيَ أنه تعالى لمَّا عظَّم أمرَ اليتامَى تَحرَّجُوا من ولايَتِهم، وما كانوا يَتحرَّجُون مِن تَكثيرِ النِّسَاءِ وإضاعَتِهنَّ فنزلَت[3].

وقيل: كانوا يتحرَّجُونَ من ولايةِ اليَتامَى ولا يتحرَّجُونَ من الزِّنى فقيلَ لهم: إن خِفتُم أن لا تَعدِلوا في أمرِ اليَتامَى فخافوا الزِّنى فانكِحُوا ما حَلَّ لَكُم[4].

وإنما عبَّر عنهنَّ بـ(ما) ذهَاباً إلى الصِّفَةِ، أو إجراءً لهُنَّ مُجرى غيرِ العُقَلاءِ لنقصَانِ عقلِهنَّ، ونظيرُهُ: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.

وقرِئَ: (تَقْسِطُوا) بفتحِ التاءِ[5] على أنَّ ﴿لَا﴾ مزيدَةٌ؛ أي: إن خِفتُم أَن تجورُوا.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، و«تفسير الثعلبي» (١٠/ ٢٠)، و«الكشاف» (٢/ ٢٩٦)، عن الحسن.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٠/ ٢٠) عن أبيٍّ رضي الله عنه، و«الكشاف» (٢/ ٢٩٦) دون نسبة.

(٣) روى معناه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥) عن ابن عباس وسعيد بن جبير وقتادة والسدي والضحاك والربيع.

(٤) روى معناه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٣٦٦) عن مجاهد.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١) عن إبراهيم وابن وثاب. وإبراهيم هو النخعي، وابن وثاب هو يحيى.

﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ مَعدُولَةٌ عن أعدادٍ مُكرَّرَةٍ هي ثِنتَينِ ثنتَينِ وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أَربعاً، وهي غيرُ مُنصَرِفَةٍ للعَدلِ والصِّفَةِ، فإنها بُنيَت صِفَاتٍ وإن كانَت أصُولُها لم تُبنَ لها.

وقيل: لتكريرِ العَدلِ، فإنَّها مَعدولَةٌ باعتبارِ الصِّيغَةِ والتَّكريرِ[1]، مَنصوبَةٌ على الحالِ من فاعلِ ﴿طَابَ﴾.

ومعناهَا: الإذنُ لكلِّ ناكحٍ يريدُ الجمعَ أن ينكِحَ ما شاءَ من العدَدِ المذكورِ مُتَّفقِينَ فيه ومُختلفِينَ، كقولك: اقتسِمُوا هذه البَدْرَةَ[2] دِرهمينِ دِرهمينِ وثلاثَةً ثلاثَةً، ولو أُفردَتْ كانَ المعنى تجويزَ الجمعِ بينَ هذه الأَعدادِ دونَ التَّوزيعِ، ولو ذُكرَتْ بـ(أو) لذهبَ تجويزُ الاختلافِ في العَددِ.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟﴾ بينَ هذه الأعدادِ أيضًا ﴿فَوَٰحِدَةً﴾؛ أي: فاختاروا ـ أو: فانكِحُوا ـ واحدَةً وذَرُوا الجمعَ.

وقُرِئ بالرَّفعِ[3] على أنَّه فاعلُ محذوفٍ أو خبرُه؛ تقديرُه: فتكفِيكُم واحِدَةٌ، أو: فالمَقنَعُ[4] واحدَةٌ.

﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ سوَّى بين الواحِدَة من الأزواجِ والعدَدِ مِن السَّراري لخِفَّة مُؤَنِهِنَّ وعدَمِ وجوبِ القَسْمِ بينهنَّ.

---

(١) قوله: «لتكرير العدل» مقابلٌ لقوله: «للعدل والصفة»، وحاصله: أنها مُنِعَت الصرفَ لتكرُّر العدلِ فيها؛ لأنها خرجَت عن أوزانها الأصليَّة إلى أوزان أُخَرَ، وعن تكرُّرها إلى التوحيد. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٨٤).

(٢) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة: عشرة آلاف درهم. انظر: «الصحاح» (مادة: بدر).

(٣) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «المبسوط» (ص: ١٧٥)، و«النشر» (٢/ ٢٤٧).

(٤) «فالمقنعُ» بفتح الميم والنون: ما يُقنَعُ به. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٨٥).

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: التَّقليلُ منهنَّ، أو اختيارُ الواحدَة، أو التَّسرِّي ﴿أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾: أقربُ أن لا تميلُوا، يقال: عالَ الميزانُ: إذا مالَ، وعالَ الحاكِمُ: إذا جارَ، وعَولُ الفَريضَةِ: الميلُ عن حَدِّ السِّهَام المسمَّاة.

وفسِّر بـ: أَلَّا تَكثُرَ عِيالُكُم، على أَنَّه مِن عالَ الرجُلُ عِيَالَه يَعُولهُم: إذا مَانَهُم، فعبَّر عن كثرةِ العيالِ بكثرةِ المُؤَنِ على الكِنايَةِ، ويؤيِّدُهُ قراءةُ: (أنْ لا تُعِيلوا)[1] مِن أعالَ الرَّجُلُ: إذا كَثُرَ عِيالُه، ولعَلَّ المرادَ بالعِيالِ الأزواجُ، وإن أريدَ الأولادُ فلأنَّ التسرِّيَ مَظِنَّةُ قِلَّةِ الولدِ بالإضافَةِ إلى التزوُّجِ لجوازِ العزلِ فيه؛ كتزوُّجِ الواحدَةِ بالإضافَةِ إلى تزَوُّجِ الأربعِ.

(٤) - ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ﴾: مُهورَهُنَّ، وقرئَ بفتح الصَّادِ وسكونِ الدالِ على التَّخفيفِ، وبضمِّ الصَّاد وسكونِ الدَّالِ جمعُ صُدْقَة كغُرفَة، وبضمِّهمَا على التَّوحيدِ[2]، وهو تثقيلُ صُدْقة كـ«ظُلُمةٍ» في ظُلْمَة.

﴿نِحْلَةً﴾: عَطِيَّةً، يقال: نَحَلَه كذا نِحْلَةً ونُحْلاً: إذا أعطاهُ إيَّاهُ عن طيبِ نفسٍ بلا توقُّعِ عِوَضٍ.

ومَن فسَّرهَا بالفَريضَةِ ونحوِها نظرَ إلى مَفهُومِ الآيةِ لا إلى مَوضوعِ اللفظِ، ونَصبُها على المصدَرِ لأنَّها في معنى الإيتاءِ، أو الحالِ مِن الواوِ أو الصَّدقاتِ؛ أي: آتوهنَّ صدقاتهنَّ ناحلينَ، أو: مَنحُولةً.

وقيل: المعنى: نِحلةً مِن اللهِ وتَفضُّلاً منه عليهنَّ، فتكونُ حالًا مِن الصَّدُقاتِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، و«الكشاف» (٢/ ٣٠١)، عن طاوس.

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٠١) والكلام منه، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، وفيه: (صُدُقاتهن) عن قتادة وأبي السمال، (صُدُقتَهن) عن يحيى بن وثاب ورويت عن قتادة، (صَدَقاتهن) عن الزهري، (صُدُقاتهن) أبو واقد.

وقيل: ديانةً، مِن قولهم: انتحلَ فُلانٌ كذا: إذا دانَ به، على أنَّه مفعولٌ له أو حالٌ مِن الصَّدُقاتِ؛ أي: دِينًا من اللهِ شَرَعَه.

والخِطابُ للأَزواجِ، وقيل: للأولياءِ؛ لأنهم كانوا يأخذونَ مهُورَ مَوْلِيَّاتهم.

﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ الضَّميرُ للصَّداقِ حَمْلاً على المعنى، أو مُجْرَى مُجْرَى اسمِ الإشارةِ كقَوْلِ رُؤبةَ في قوله:

كأنَّـه فـي الجِلْـدِ تَوليـعُ البَهَـقْ[1]

أردتُ: كأنَّ ذاك.

وقيـل: للإيتـاءِ و﴿نَفْسًا﴾ تمييـزٌ لبيَـانِ الجنسِ ولذلـكَ وُحِّـدَ، والمعنـى: فـإن وَهَبْـنَ لكـم مِن الصَّداقِ عَـن طيبِ نَفسٍ، لكنْ جَعَـلَ العُمدَةَ طيبَ النَّفْـسِ للمُبَالغةِ، وعـدَّاه بـ﴿عَـن﴾ لتَضمُّـنِ معنَـى التَّجافي والتَّجـاوُزِ، وقـال: ﴿مِّنْهُ﴾ بَعثًـا لهُنَّ على تقليـلِ الموهُوبِ.

﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾: فخـذُوه وأنفِقُـوه حَلالًا بـلا تَبِعَةٍ، و(الهَنِـيءُ) و(المرِيءُ) صفتـانِ مِـن هَنُـؤَ الطعامُ ومَـرُؤَ: إذا سَـاغَ مِن غيرِ غـصٍّ، أُقيمَتـا مُقـامَ مَصْدَرَيْهِما، أو وُصِـفَ بهمـا المصـدَرُ، أو جُعِلَتا حالًا مِـن الضَّميرِ.

وقيل: الهَنيءُ: ما يَلَذُّه الإنسَانُ، والمَريءُ: ما تُحمَدُ عاقبتُه.

---

(١) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ١٠٤)، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٤٣). والبهق: بياض يعتري الجلد يخالف لونه، وليس من البرص، والبيت في وصف مفازة، وقبله:

فيهــا خطــوطٌ مــن ســوادٍ وبَلَــقْ

قال أبو عبيدة: فقلتُ لرؤبة: إن كانت خطوط فقل: كأنها، وإن كان سواد وبلق فقل: كأنهما، فقال: كأنَّ ذاك - ويلك - توليع البهق.

رويَ أنَّ ناساً كـانوا يتأثَّمونَ أن يقبلَ أَحدُهُم مِن زوجَتِه شيئًا ممَّا سَاقَ إليهَا فنَزَلَت[١].

(٥) ـ ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾ نهيٌ للأَولياءِ أن يُؤتُوا الذين لا رُشْدَ لـهـم أَموالَهُم فيُضَيِّعُوها، وإنما أَضافَ الأَموالَ إلى الأَولِياءِ لأنَّها في تَصرُّفِهم وتحتَ ولايَتِهم، وهو المُلائِمُ للآياتِ المتقدِّمَةِ والمتأخِّرَةِ.

وقيل: نَهيٌ لكلِّ أحَدٍ أن يعمدَ إلى مَا خوَّله اللهُ مِن المالِ فيعطيَ امرأَته وأولادَه ثمَّ ينظرَ إلى أيديهم، وإنَّما سمَّاهم سُفهاءَ استِخفافًا بعَقلِهم واستِهجانًا بجَعْلِهم قُوَّاماً على أنفُسِهم، وهو أوفَقُ لقولِه: ﴿ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا﴾؛ أي: تقُومُونَ بها وتنتعِشُونَ، وعلى الأوَّل يُؤَوَّلُ بأَنَّهَا التي مِن جنسِ ما جعَلَ اللهُ لكم قيامًا سُمِّيَ ما به القِيامُ قِيامًا للمُبالغَةِ.

وقُرِئ: ﴿قِيَمًا﴾[٢] بمعنَاه كعِوَذٍ بمَعنى عيَاذٍ، و: «قِوَامًا»[٣] وهو ما يُقامُ به.

﴿وَٱرۡزُقُوهُمۡ فِيهَا وَٱكۡسُوهُمۡ﴾ واجعَلُوها مكانًا لرِزقِهم وكِسوتِهم بأَن تَتَّجرُوا فيها وتُحصِّلوا مِن نفعِها ما تحتاجُونَ إليهِ.

﴿وَقُولُواْ لَهُمۡ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا﴾: عِدَةً جَميلةً تَطيبُ بها نفوسُهُم، و(المعروفُ): ما عرَفَه الشَّرعُ أو العقلُ بالحُسنِ، والمُنكَرُ: ما أَنكَرَه أحدُهُما لقبْحِهِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٣٨٤) عن حضرمي. وحضرمي شيخ بالبصرة كان قاصًا، ولم يرو عنه غير سليمان التيمي. كما في «التهذيب».

(٢) هي قراءة نافع وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٦)، و«التيسير» (ص: ٩٤).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، و«الكشاف» (٢/ ٣٠٧)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) ـ ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾: اختبِرُوهُم قبلَ البُلُوغ بتَتَبُّعِ أحوالِهم في صَلاحِ الدِّينِ، والتَّهدِّي إلى ضَبطِ المالِ وحُسنِ التَّصرُّفِ بأن يَكِلَ إليه مُقدِّماتِ العقدِ.

وعند أبي حنيفَةَ: بأن يَدفَعَ إليه ما يَتصرَّفُ فيه.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ﴾: حتى إذا بلَغوا حدَّ البلوغِ بأَنْ يَحتَلِمَ أو يَستكمِلَ خمسَ عشرةَ سنةً عِندنا؛ لقولِه عليه السَّلام: «إذا استكملَ المولودُ خمسَ عشرةَ سنةً كُتِبَ ما لَه وعليه، وأُقِيمَت عليهِ الحدودُ»[1]، وثمانيةَ عَشرَ عند أبي حَنيفَةَ، وبلُوغُ النِّكاحِ كنايَةٌ عن البُلوغِ؛ لأنَّهُ يَصلُحُ للنِّكاحِ عنده.

﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾: فإِنْ أَبصَرتُم منهم رُشداً، وقرِئَ: (أَحَسْتُم)[2] بمعنى: أَحسَسْتُم.

﴿فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ مِن غيرِ تأخيرٍ عن حَدِّ البلُوغِ.

ونظمُ الآيةِ: أنَّ «إِنْ» الشَّرطيَّةَ جوابُ ﴿إذا﴾ المتَضمِّنةِ مَعنى الشَّرطِ، والجملَةُ غايَةُ الابتلاءِ؛ كأنَّه قيل: وابتلوا اليتامَى إلى وَقتِ بُلوغِهم واستِحقاقِهم دفعَ أموالهم إليهم بشَرطِ إيناسِ الرُّشدِ مِنهم، وهو دَليلٌ على أنَّه لا يُدفَعُ إليهم مَا لم يُؤنَسْ مِنهُم الرُّشدُ.

وقال أبو حنيفَةَ: إذا زادَتْ على سِنِّ البُلوغِ سبعَ سنينَ، وهي مُدَّةٌ مُعتبَرةٌ في تغيُّرِ

---

(١) رواه البيهقي في «مختصر الخلافيات» (٣/ ٣٩٠) من حديث أنس رضي الله عنه وقال: «إسناده ضَعِيف لا يثبت مثله»، وذكره في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٦) بلا إسناد، وقال: «وإسناده ضعيف لا يصح».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٥٧)، و«تفسير الثعلبي» (١٠/ ٦٩)، و«الكشاف» (٢/ ٣١١)، عن ابن مسعود رضي الله عنه. وذكرها الطبري في «تفسيره» (٦/ ٤٠٤) بلفظ: (أحسيتم)، وفسرها بما فسر به المؤلف (أحستم).

الأحوالِ إذ الطِّفلُ يتميَّزُ بَعدَهَا ويؤمَرُ بالعبَادةِ، دُفِع إليه المالُ وإن لم يُؤنَسِ الرُّشدُ.

﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا۟﴾: مُسرفينَ ومبادرينَ كِبَرهُم، أو: لإِسرافِكُم ومبَادَرتِكُم كِبَرَهُم.

﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ مِن أكلِها ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: بقَدْرِ حاجَتِه وأُجرَةِ سَعيِه، ولفظُ الاستعفافِ والأكلِ بالمعروفِ مُشعِرٌ بأنَّ الوليَّ له حَقٌّ في مالِ الصَّبيِّ، وعنهُ عليه السَّلام: أنَّ رجلًا قالَ له: إنَّ في حِجْري يَتيمًا أفآكلُ مِن مالِه؟ قال: «بالمعروفِ غيرَ مُتأثِّلٍ مالًا ولا واقٍ مالكَ بمالِه»[1].

وإيرادُ هذا التَّقسيمِ بعدَ قولِه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ﴾ يدلُّ على أنَّه نهيٌ للأَولِياءِ أن يَأخُذوا وينفِقوا على أَنفُسِهم أموَالَ اليَتامَى.

﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ بأنَّهم قبَضُوهَا فإنَّه أَنفى للتُّهمَةِ وأبعدُ من الخصُومَةِ ووُجوبِ الضَّمانِ، وظاهرُهُ يَدلُّ على أنَّ القَيِّمَ لا يُصَدَّق في دَعواهُ إلا بالبيِّنةِ، وهو المختارُ عِندَنا ومذهبُ مَالكٍ، خِلافًا لأبي حَنيفَةَ.

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٨٨ ـ ٨٩) عن ابن عباس، وبنحوه أبو داود (٢٨٧٢)، والنسائي (٣٦٦٨)، وابن ماجه (٢٧١٨)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وإسناده حسن.

ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٢٤٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤)، من طريق أبي عامر الخزاز، عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً.

ورواه عبد الرزاق في «التفسير» (٥١٩)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٥٧٢ ـ تفسير)، والطبري في «التفسير» (٦/ ٤٢٥)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٣٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤)، عن الحسن العرني عن النبي ﷺ. قال البيهقي: هذا مرسل، وهو المحفوظ.

قلت: هو الحسن بن عبد الله العُرَنِيُّ البَجَليُّ الكوفيُّ، روى عن ابن عباس ولم يدركه، وعن عمرو بن حريث وسعيد بن جبير وغيرهم. ووقع عند الطبري: الحسن البصري.

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾: مُحاسِباً، فلا تخالِفُوا ما أُمِرتُم ولا تَتجاوَزُوا ما حُدَّ لكم.

(٧) - ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ يريدُ بهم: المتوارثينَ بالقَرابَةِ.

﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾ بدَلٌ من ﴿ما تَرَكَ﴾ بإعادةِ العَاملِ.

﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ نَصْبٌ على أنَّه مَصدَرٌ مؤكِّدٌ، كقولِه: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١] أو حالٌ إذ المعنى: ثبتَ لهم مَفروضًا نَصيبٌ، أو على الاختِصَاصِ بمعنى: أعني نَصيبًا مقطُوعًا واجبًا لهم.

وفيه دليلٌ على أنَّ الوارِثَ لو أعرَضَ عن نَصيبِه لم يَسقُطْ حَقُّه.

رويَ أنَّ أوسَ بن صَامتٍ الأنصاريَّ[١] خلَّفَ زَوجَتَه أمَّ كُحَّةَ[٢] وثلاثَ بناتٍ،

---

(١) قوله: «أن أوس بن صامت الأنصاري»، كذا ذكر تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٣١٥). وتعقب بأن الصواب: أوس بن ثابت. **قلت**: وجاء اسمه أوس بن ثابت في «تفسير أبي الليث السمرقندي» (١/ ٢٨٣)، و«تفسير الثعلبي» (١٠/ ٩٠)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ١٤٣)، و«تفسير السمعاني» (١/ ٣٩٩)، و«تفسير الراغب» (٣/ ١١٠٩)، و«تفسير البغوي» (٢/ ١٦٩)، و«زاد المسير» (١/ ٣٤٧)، و«تفسير الرازي» (٩/ ٥٠٢)، و«العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (٢/ ٨٣٤)، و«الإصابة» له (١/ ٢٩٣).

ووقع في «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/ ٣٥٩): (أوس بن مالك).

أما أوس بن الصامت فلم أجد من ذكره في هذه القصة، وإنما هو مذكور في التفاسير في سورة المجادلة، وهو زوج خولة بنت ثعلبة التي أتت النبي ﷺ تجادله في زوجها أوس المذكور.

(٢) قوله: «أم كحة»، كذا وقعت في النسخ بالحاء تبعاً لما في «الكشاف» (٢/ ٣١٥)، وكذا قيدها التفتازاني: بالحاء المهملة وضم الكاف. انظر: «حاشية التفتازاني» (و١٧٦ب). والذي في أكثر المصادر السابقة: (أم كجة) بالجيم.

فزَوَى ابنا عمِّه سُوَيدٌ وعُرفُطَةُ ـ أو قَتادَةُ وعَرْفجَةُ[١] ـ ميرَاثَه عنهُنَّ على سنَّةِ الجاهليَّةِ ـ فإنَّهم ما كانوا يورِّثونَ النِّساءَ والأطفالَ، ويقُولونَ: إنَّما يَرثُ مَن يُحارِبُ ويذُبُّ عن الحَوْزَةِ ـ فجاءَت أمُّ كُحَّة إلى رسولِ اللهِ ﷺ في مَسجِدِ الفَضِيخِ[٢] فشَكَت إليه، فقال: «ارجِعي حتى أَنظُرَ ما يُحْدِثُ اللهُ»، فنزَلَتْ، فبَعثَ إليهِمَا: «لا تُفرِّقَا مِن مالِ أَوْسٍ شيئًا فإنَّ الله قد جعلَ لهنَّ نَصيبًا ولم يبيِّن، حتى يُبيِّنَ»، فنزلَ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١] فأعطَى أم كُحَّةَ الثُّمُنَ والبنَاتِ الثُّلُثينِ والباقي ابني العمِّ[٣].

---

(١) قال الكلبي: «قتادة وعُرْفطة»، وقال غيره: «سويد وعَرفجة» ذكر هذا الثعلبي، وروى ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ١٢٨) عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما: «خالد وعرفطة»، وانظر: «الإصابة» (٨/ ٤٥٦)، و«أسد الغابة» (٤/ ٢٨)، و«تفسير مقاتل بن سليمان» (١/ ٣٥٩).

(٢) قوله: «مسجد الفضيخ»: هو مسجد صغير شرقيّ مسجد قباء على شفير الوادي على نشز من الأرض مردوم. كذا في «تاريخ المدينة» للشريف السمهودي، ولم يهتد له شراح «الكشاف» فأخطؤوا فيه. انظر: «حاشية الخفاجي». وانظر من حواشي «الكشاف»: «حاشية التفتازاني» (و١٧٦ب)، و«حاشية الجاربردي» (ج١/ و٢٩١ب).

(٣) هذا الحديث بهذا السياق رغم كثرة دورانه في كتب التفسير إلا أن أكثرهم لم يذكر له سنداً ولا راوياً، ولا تخرج روايته عن مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١/ ٣٥٩)، أو مقاتل بن حيان كما في «التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي (٤/ ٤٤٦)، أو رواية الكلبي كما ذكر الثعلبي (١٠/ ٩٠)، أو طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس كما رواه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ١٢٨). وعزاه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٤٣) للمفسرين، والظاهر أنه عنى بقوله: «المفسرون» الكلبي ومقاتلاً وأشباههما كما قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣٩).

وقد روى القصة الإمام أحمد (١٤٧٩٨)، وأبو داود (٢٨٩١) والترمذي (٢٠٩٢) واللفظ له، عن جابر قال: جاءت امرأةُ سعد بنِ الرَّبيع بابْنَتَيْها مِن سعدٍ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فقالت: يا رسولَ اللهِ، هاتان ابنتا سعد بن الرَّبيع، قُتل أبوهما معك يومَ أُحُدٍ شهيدًا، وإن عمهما أَخذ مالهما، فلمْ يَدَعْ لهما مالًا ولا تُنكحان إلا ولهما مالٌ، قال: «يَقضِي اللهُ في ذلك» فنزلتْ آيةُ الميراث، فبعث رسولُ الله ﷺ =

وهو دَليلٌ على جوازِ تأخيرِ البيَانِ عَن وقتِ الخطابِ.

(٨) ـ ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ ممَّن لا يَرِثُ ﴿وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ ﴾: فأعطُوهم شيئًا مِن المقسُوم تَطييبًا لقُلُوبِهم وتصَدُّقًا عليهم، وهو أَمرُ نَدْبٍ للبُلَّغِ مِن الورَثة.

وقيل: أمرُ وجُوبٍ، ثمَّ اختُلِفَ في نسخِه.

والضَّميرُ لـ(ما ترَكَ) أو ما دَلَّ عليه ﴿ٱلْقِسْمَةَ ﴾.

﴿وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ وهـو أَنْ يَدعُـوا لهـم ويَسـتقِلُّوا مـا أعطَوْهُـم ولا يمنُّـوا عليهـم.

(٩) ـ ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ أمـرٌ للأوصيَـاءِ بـأَنْ يَخشَـوا اللهَ ويتَّقُـوه في أمـرِ اليتامَى فيَفعلـوا بهم ما يحبُّـونَ أن يُفعَلَ بذَرَاريِّهـم الضِّعَـافِ بعـد وفاتهم.

أو للحاضرينَ المريضَ عند الإيصَاءِ بأن يَخْشَوا ربَّهم، أو يَخْشَوا على أولادِ المريضِ ويُشفِقُوا عليهم شَفَقَتَهُم على أولادِهم، فلا يتركوهُ أن يضرَّ بهم بصَرفِ المالِ عنهم.

أو للوَرثَـةِ بالشـفقةِ علـى مَـن حضَـر القسـمَةَ مِـن ضُعَفـاء الأقـاربِ واليتامَى والمسَـاكينِ مُتَصوِّريـنَ أنَّهـم لـو كانُـوا أولادَهُـم بَقُـوا خلفَهُـم ضِعَافًـا مِثلَهُـم هل يُجَـوِّزونَ حرمَانهم.

أو للمُوصينَ بأن يَنظروا للوَرثةِ فلا يُسرِفُوا في الوَصيَّةِ.

= إلى عمهما، فقال: «أَعْطِ ابنتيْ سعد الثُّلُثينِ، وأعطِ أُمَّهما الثُّمُنَ، وما بقي فهو لك». قال الترمذي: حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ.

و﴿لَوْ﴾ بما في حَيِّزه جُعلَ صِلَةَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على معنى: وليَخشَ الذين حَالهُم وصِفَتُهم أنَّهم لو شارَفوا أن يخلِّفُوا ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خافوا عليهم الضَّيَاعَ، وفي ترتيبِ الأَمْرِ عليه إشارَةٌ إلى المقصُودِ منه والعِلَّةِ فيه، وبعثٌ على التَّرحُّمِ، وأنْ يُحبَّ لأولادِ غيرِه ما يحبُّ لأولادِه، وتهديدٌ للمُخالِفِ بحالِ أولادِه.

﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ أَمرَهُم بالتَّقوى التي هي غايةُ[1] الخَشْيَة بَعدَ ما أَمرَهم بها مراعاةً للمبدَأِ والمُنتهَى إذ لا ينفَعُ الأوَّلُ دُونَ الثاني، ثمَّ أمرَهم أن يقولوا لليَتَامَى مِثلَ ما يقولونَ لأولادِهِم بالشَّفقَةِ وحُسنِ الأدبِ، أو للمرَيضِ ما يصدُّه عن الإسرافِ في الوصِيَّةِ وتضييعِ الورثة، ويذكِّرُه التوبَةَ وكلمةَ الشَّهادةِ، أو لحاضري القِسمَةِ عُذرًا جَميلًا ووَعْدًا حَسَنًا، أو أن يقولوا في الوَصيَّةِ ما لا يؤدِّي إلى مُجاوزةِ الثُّلثِ وتضييعِ الوَرَثةِ.

(١٠) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾: ظالمينَ، أو: على وَجهِ الظُّلْم ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ﴾: مِلْءَ بطونهم ﴿نَارًا﴾: ما يجُرُّ إلى النارِ ويَؤُولُ إليها، وعن أبي بَرْزَةَ أنَّه عليه السَّلام قال: «يَبعَثُ اللهُ قَومًا مِن قبُورِهم تتأجَّجُ أفواهُهُم نارًا» فقيل: مَن هُم؟ فقال «ألم ترَ أنَّ اللهَ يقول ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾»[2].

﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾: سيَدخلونَ ناراً وأيَّ نارٍ.

وقَرأَ ابنُ عَامِر وابنُ عيَّاشٍ عن عَاصِمٍ بضمِّ الياءِ مُخفَّفًا[3]، وقُرِئ به مُشَدَّدًا[4]،

---

(١) في نسخة الخيالي: «نهاية».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٨٨١)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٥٦٦).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٧)، و«التيسير» (ص: ٩٤). وابن عياش هو شعبة أحد راويي عاصم.

(٤) أي: (وسيُصَلَّون)، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١) عن أبي حيوة.

تقول: صَلِيَ النَّارَ: قاسى حرَّها، وصَلَيْتُه: شوَيْتُه، وأَصْلَيتُه وصَلَّيْتُه: ألقيتُهُ فيها.

و(السَّعِيرُ): فَعِيلٌ بمعنى مفعولٍ مِن سَعَرْتُ النارَ: إذا أَلْـهَبْتَها.

(١١) ـ ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾: يأمرُكم ويَعهَدُ إليكم ﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾: في شأنِ ميراثِهِم، وهوَ إجمالٌ تَفصِيلُهُ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾؛ أي: يُعَدُّ كلُّ ذكَرٍ بأُنثيينِ حيثُ اجتمَعَ الصِّنفَان فيُضَعَّفُ نَصيبُه، وتَخصيصُ الذَّكَرِ بالتَّنصيصِ على حَظِّهِ لأنَّ القصدَ إلى بيَانِ فَضلِه، والتَّنبيهِ على أنَّ التَّضعيفَ كافٍ للتَّفضِيلِ[1]، فلا يُحْرَمْنَ بالكُلِّيَّةِ وقد اشتركا في الجهَةِ، والمعنى: للذَّكَرِ مِنهم، فحُذِفَ للعِلْمِ به.

﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾؛ أي: إن كانَ الأولادُ نساءً خُلَّصًا ليسَ معهُنَّ ذكَرٌ، فأنَّثَ الضَّمِيرَ باعتبارِ الخبرِ، أو على تأويلِ المولوداتِ.

﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ خبرٌ ثانٍ أو صِفةٌ لـ﴿نِسَاءً﴾؛ أي: نِسَاءً زائداتٍ علـى اثنتَينِ ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ المتوَفَّى مِنكُم، ويدُلُّ عليهِ المعنى.

﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾؛ أي: وإن كانَت المولودةُ واحدَةً، وقرأ نافع بالرَّفعِ[2] على (كانَ) التامَّةِ.

واختُلف في الثنتَين، فقال ابـنُ عبَّاس: حكمُهُما حُكمُ الواحدَةِ؛ لأنه تعالى جعَل الثُّلثينِ لِمَا فوقهُمَا[3].

---

(١) قولُهُ: «وتخصيصُ الذَّكرِ بالتَّنصيصِ على حظِّهِ...» يعني: أنَّ الآيَةَ نزلَتْ لبيانِ المواريثِ ردًّا لِمَا كانُوا عليهِ مِن توريثِ الذُّكورِ دونَ الإناثِ، ومقتضاهُ الاهتمامُ بالإناثِ وأن يُقالَ: «للأُنثيَينِ مثلُ حظِّ الذَّكرِ» لكنَّهُ عكسَ هُنا، فأشارَ المصنف إلى أنَّ حكمتَهُ: أنَّ الذَّكرَ أفضلُ ففعلَ ذلكَ لفضلِه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٧)، و«التيسير» (ص: ٩٤).

(٣) كذا ذكر النحاس في «إعراب القرآن» (١/ ٢٠٣) عن ابن عباس وصححه عنه، وقد رده أهل =

وقال الباقونَ: حُكْمُهُما حُكمُ ما فوقَهُما؛ لأنَّه تعالى لمَّا بيَّنَ أنَّ حظَّ الذكرِ مِثلُ حظِّ الأُنثيَينِ إذا كانَ معه أنثى ـ وهو الثُّلُثانِ ـ يَقتضي ذلك أنَّ فرضَهُما الثُّلثانِ، ثمَّ لمَّا أَوهمَ ذلك أن يزاد النَّصيبُ بزيادةِ العَدد ردَّ ذلك بقولِهِ: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾، ويؤيِّدُ ذلك أنَّ البنتَ الواحدةَ لَمَّا استحَقَّت الثُّلُثَ مع أخيهَا فبالحَري أن تستحقَّهُ مع أُختٍ مِثلِها، وأنَّ البنتَين أمسُّ رَحِمًا من الأختَينِ وقد فَرَضَ لهما الثُّلُثَين بقولِه: ﴿ولهما ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾.

﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾: ولأبَـوي الميِّـتِ ﴿لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ بـدلٌ مِنـه بتكريـرِ العَامِلِ، وفائِدَتُـه: التَّنصِيْـصُ علـى اسـتحقاقِ كلِّ واحـدٍ مِنهُمـا السُّـدسَ، والتَّفصيـلُ بعـدَ الإجمـالِ تأكيدٌ.

﴿ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ﴾: للميِّتِ ﴿وَلَدٌ﴾ ذكرٌ أو أُنثى، غيرَ أنَّ الأبَ يأخذُ السُّدُسَ مع الأنثى بالفَرْضيَّةِ وما بقيَ من ذَوي الفُرُوضِ أيضًا بالعصُوبة.

﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ﴾ فحَسْبُ ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ مما تركَ، وإنَّما لم يَذكُر حِصَّةَ الأبِ لأنَّه لمَّا فَرَضَ أنَّ الوارثَ أبوَاهُ فقط، وعيَّنَ نصيبَ الأمِّ، عُلِمَ أنَّ الباقيَ للأَبِ، وكأنَّهُ قال: فلَهُما ما تركَ أثلاثًا، وعلى هذا ينبغي أنْ يكونَ لها حيثُ

= الحديث من جهة الرواية، وأهل اللغة من جهة اللغة:

فأما من جهة الرواية فقد قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٣٢٣): هذه الروايةُ مُنكَرةٌ عند أهلِ العلمِ قاطبةً، كلُّهم ينكرها ويدفعها بما رواه ابن شهابٍ عن عُبَيدِ الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباسٍ: أنه جَعَل للبنتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ، وعلى هذا جماعةُ الناسِ، وقد رُوِي عن النبيِّ ﷺ من أخبارِ الآحادِ العُدُولِ مِثْلُ ما عليه الجماعةُ في ذلك.

وأما من جهة اللغة فقال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٢٠): فأمَّا ما ذُكِرَ عن ابن عباس من أن البنتين بمنزلة البنت فهذا لا أحسبه صحيحاً عن ابن عباس، وهو يَستحيلُ في القياسِ؛ لأن منزلة الاثنين منزلة الجمع، فالواحد خارج عن الاثنين.

يكونُ[١] مَعَهُما أحدُ الزَّوجَين ثلثُ ما بقي مِن فرضِه كما قالَه الجمهُورُ، لا ثلثُ المالِ كما قالَه ابنُ عبَّاسٍ[٢]، فإنه يُفضِي إلى تفضيلِ الأُنثى على الذَّكَرِ المسَاوي لها في الجهَةِ والقُربِ، وهو خلافُ وَضْعِ الشَّرعِ.

﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ بإطلاقه يَدلُّ علـى أنَّ الإخوَةَ يَردُّونَها من الثُّلُثِ إلى السُّدُسِ، وإن كانوا لا يَرِثونَ مع الأَبِ.

وعن ابنِ عبَّاس: أنَّهم يأخذُونَ السُّدُسَ الذي حجَبوا عنه الأمَّ[٣].

والجمهُورُ على أنَّ المرادَ بالإخوةِ عدَدٌ ممَّن له إخوةٌ مِن غيرِ اعتبارِ التَّثليثِ سواءٌ كانَ مِن الإخوةِ أو الأخواتِ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: لا يحجبُ الأمَّ مِـن الثُّلُثِ ما دُونَ الثَّلاثَةِ، ولا الأخـواتُ الخُلَّصُ[٤]؛ أخذاً بالظاهرِ.

---

(١) «يكون» من نسخة الخيالي.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٠٢٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٠٦٣)، عن عكرمة أنه قال في زوج وأبوين: «وكان ابن عباس يعطي الأم الثلث من جميع المال». وروى الدارمي في «سننه» (٢٨٧٦) من طريق عطاء عن ابن عباس قال: «للزوج النصف، وللأم ثلث جميع المال، وما بقي فللأب». وانظر: «التهذيب في الفرائض» للكلوذاني (ص: ١٩٨).

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٢٧)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٤٦٨)، ولفظه: السدس الذي حجبتْه الإخوةُ الأمَّ لهم، إنما حجبوا أمهم عنه ليكون لهم دون أمهم.

(٤) اختلفوا في حَجْب الأمِّ بالأخوين في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، فذهب جمهورُ العلماء إلى أنَّ الأخوينِ يرُدَّان الأمَّ عن الثُّلث، بخلافِ ابن عباس رضي الله عنهما فإنه جَعَل الثلاثةَ مِن الإخوةِ والأَخَوات حاجبةً للأُمِّ دونَ الاثنين، فلها معهما الثلثُ عنده بناءً على أنَّ الإخوةَ صيغةُ الجمع فلا يَتَناولُ المثنَّى، وله في خلافِهِ مع عثمانَ في هذه المسألة قصةٌ رواها الطبريُّ في «تفسيره» (٦/ ٤٦٥)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٢٧). =

وقرأ حمزَةُ والكسَائيُّ ﴿فَلِإِمِّهِ﴾ بكسرِ الهمزةِ[1] إتْباعًا للكسرَةِ التي قبلَها.

﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ﴾ مُتعلِّقٌ بما تقدَّمَه مِن قِسمَةِ المواريثِ كلِّها؛ أي: هذه الأنصباءُ للوَرَثةِ مِن بعدِ ما كانَ مِن وصِيَّةٍ أو دَينٍ، وإنَّما قال بـ﴿أَوۡ﴾ التي للإباحَةِ دونَ الواوِ للدَّلالَةِ على أنَّهما مُتسَاوِيَان في الوجُوبِ مُقدَّمانِ على القِسمةِ مجمُوعَيْنِ أو مُنفردَيْنِ[2].

وقدَّمَ الوصيَّةَ على الدَّينِ وهي مُتأَخِّرَة في الحُكمِ لأنَّها مُشَبَّهَةٌ بالميراثِ، شاقَّةٌ على الوَرَثَةِ، مندُوبٌ إليها الجَميعُ، والدَّينُ إنَّما يكونُ على النُّدورِ.

﴿ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ﴾؛ أي: لا تعلَمونَ مَن أنفَعُ لَكُم مِمَّن يَرِثُكُم مِن أُصُولِكُم وفرُوعِكُم في عاجِلِكُم وآجِلِكُم، فتحَرَّوا فيهِم ما

= أمَّا الجمهورُ فمذهبهم: أنَّ حُكْمَ الاثنينِ في باب الميراث حُكْمُ الجماعةِ، ألَا يُرى أنَّ البنتين كالبنات والأختين كالأخوات في استِحقاق الثُّلُثين فكذا في الحَجْب، وأيضاً معنى الجمعِ الـمُطلَق مُشترَكٌ بين الاثنينِ وما فوقهما، بل قال جمعٌ: إنَّ صيغةَ الجمعِ حقيقةٌ في الاثنين كما فيما فوقهما في كلام العربِ، فقد أخرجَ الحاكمُ في «المستدرك» (٧٩٦١)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٢٧) عن زيد بن ثابتٍ أنه كان يَحجُبُ الأمَّ بالأخوين، فقالوا له: يا أبا سعيدٍ، إنَّ الله تعالى يقول: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ﴾ وأنت تَحجُبُها بأخوينِ؟ فقال: إن العرب تُسمِّي الأخوينِ إخوةً. انظر: «روح المعاني» (٥/ ٣٥٧).

قلتُ: وقد وقعَ عندَ النَّحويِّينَ اختِلافٌ في عَدِّ الاثْنينِ جمعاً، وصنف العلامة ابن كمال باشا في ذلك رسالة بحث فيها خِطابَ الواحدِ بخطابِ الاثْنينِ، ومُعامَلةَ المثنَّى مُعامَلةَ الجمعِ، وهي مطبوعة ضمن «مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا» الذي طبعته دار اللباب.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٨)، و«التيسير» (ص: ٩٤).

(٢) في نسخة التفتازاني: «ومنفردين»، وفي نسخة الطبلاوي: «ومفردين».

وصَّاكُم اللهُ به ولا تعمَدُوا إلى تَفضيلِ بعضٍ وحِرمَانِه، رويَ: أنَّ أحَدَ المتوالدَيْنِ إذا كانَ أرفعَ درجةً مِن الآخرِ في الجنَّةِ سأَلَ أن يُرفَعَ إليه، فيُرفَعُ بشفاعتِه[١].

أو: مِن مُوَرِّثيكُم مِنهُم[٢].

أَوَمَن أوصَى[٣] مِنْهُم فعرَّضَكُم للثَّوابِ بإمضَاءِ وصيَّتِه، أو مَن لم يُوصِ فوفَّرَ عليكم مالَه، فهوَ اعتِراضٌ مُؤكِّدٌ لأمرِ القِسمةِ أو تَنفيذِ الوَصِيَّةِ.

﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مَصدَرٌ مؤكِّدٌ، أو مَصدَرُ ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ لأنَّه في معنَى: يأمرُكُم ويَفرِضُ عليكم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بالمصَالِح والرتَبِ ﴿حَكِيمًا﴾ فيما قضَى وقَدَّر.

(١٢) ـ ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾؛ أي: ولدٌ وارِثٌ مِن بَطنها، أو مِن صُلْبِ بَنيها أو بني بَنيهَا وإن سَفُلَ، ذكراً كانَ أو أُنثى، مِنكُم أو مِن غيرِكُم[٤].

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٢٤٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١١٤): وفيه محمد بن عبدالرحمن بن غزوان، وهو ضعيف.

(٢) في نسخة الخيالي: «أو ممن يورِّثكم منهم» والمعنى واحد، وهو عطف على قوله: «ممن يرثكم»، وقوله: «منهم» يعني: من آبائكم وأبنائكم.

(٣) قوله: «أَوَمن أوصى» بدل من: «مَن أنفع» وذكر الأنصاري أن في نسخة: «أَمَن» وهي بدل أيضاً كما قال. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩٦). قلت: والمعنى في كليهما واحد، لكن هذه النسخة التي ذكرها هي الموافقة لما في المصادر: «الكشاف» و«البحر المحيط» و«الدر المصون» و«اللباب» لابن عادل و«روح المعاني».

(٤) قولُهُ: «أي: ولدٌ وارثٌ...» يعني: أنَّ المُرادَ بالولدِ ما يشملُ الذَّكرَ والأُنثى والصُّلبيَّ وغيرَهُ، سواءٌ كانَ مِن هذا الزَّوجِ أو غيرِهِ، ولذا قالَ: ﴿لَهُنَّ﴾ ولم يَقلْ: لكُم. «حاشية الخفاجي».

﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡتُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّكُمۡ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَكُمۡ وَلَدٞ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكۡتُمۚ مِّنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖ﴾ فُرِض للرَّجُلِ بحَقِّ الزَّوَاجِ ضِعفُ ما للمرأَةِ كما في النَّسَبِ، وهكذا قياسُ كلِّ رَجُلٍ وامرأةٍ اشتركا في الجِهَةِ والقُربِ، ولا يُستَثْنى منه إلَّا أولادُ الأمِّ والمُعتِقُ والمعتِقَةُ[1]، وتَستوِي الواحِدَةُ والعَدَدُ مِنهُنَّ في الرُّبُعِ والثُّمُنِ.

﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ﴾؛ أي: الميِّتُ ﴿يُورَثُ﴾؛ أي: يُورَثُ منه، من «وُرِث»[2]، صِفَةُ ﴿رَجُلٞ﴾.

﴿كَلَٰلَةً﴾ خبرُ ﴿كَانَ﴾، أو ﴿يُورَثُ﴾ خبَرُه و﴿كَلَٰلَةً﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ فيه، وهُو[3]: مَن لم يخلِّفْ وَلَدًا ولا وَالدًا.

أو مفعُولٌ له، والمرادُ بها[4]: قرابَةٌ ليسَتْ مِن جهَة الوالِدِ والوَلَدِ.

ويجُوز أن يكونَ الرجُلُ الوارِثَ، و﴿يُورَثُ﴾ مِن أُورِثَ، و﴿كَلَٰلَةً﴾ مَن ليسَ بوالِدٍ ولا وَلِدٍ[5].

---

(١) أي: إذا أعتق الرجل والمرأة عبداً ـ أو جارية ـ مشتركاً بينهما، ثم مات المعتَق ولا مستحِقَّ للإرث، قُسمت تركته بين المعتِق والمعتِقة على السوية. انظر: «حاشية القونوي» (٧/ ٦٤).

(٢) قوله: « أي: يُورث منه، من: وُرث» يعني: هو من الثلاثي لا من المزيد، يقال: ورث أباه مالًا يرث وراثة، وهو وارث، والأب والمال كلاهما موروث، وأورثه مالاً: تركه ميراثاً له. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٤/ ٤٦٩).

(٣) قوله: «وهو»؛ أي: الكلالةُ على القولين المذكورين في إعرابه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩٨).

(٤) قوله: «والمراد بها»؛ أي: بالكلالة على القول بأنه مفعولٌ له. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩٨).

(٥) قوله: «وكلالة من ليس بوالد ولا ولد»؛ أي: على القول بأن الرجلَ هو الوارثُ.

وبما تقرَّر عُلِم أن الكلالةَ تُطلَقُ على مَن لم يُخلِّف ولداً ولا والداً، وعلى القرابة مِن غير جهةِ الولد =

وقرئ: (يُورِثُ) على البِناءِ للفاعلِ[1]، فالرَّجُلُ: الميِّتُ، و﴿كَلَٰلَةً﴾ تحتمِلُ المعانيَ الثَّلاثَةَ: وعلى الأوَّلِ خبرٌ أو حالٌ، وعلى الثَّاني مفعُولٌ له، وعلى الثَّالثِ مَفعولٌ به.

وهي في الأصلِ مَصْدَرٌ بمعنى الكَلالِ، قالَ الأعشَى:

فآلَيْتُ لا أَرثِي لها من كلالةٍ ولا مِن حَفاً حتَّى أُلاقي مُحمَّدا[2]

فاستُعيرَت لقَرابَةٍ لَيسَت بالبَعضيَّة؛ لأنَّها كالَّةٌ بالإضافَةِ إليها[3]، ثمّ وُصفَ بها المورِّثُ والوارِثُ بمَعنى: ذي كلالَةٍ، كقولك: فلانٌ مِن قرابَتي.

﴿أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾ عطفٌ على ﴿رَجُلٌ﴾، ﴿وَلَهُۥ﴾؛ أي: وللرَّجُلِ، واكْتَفَى بحُكمِه عن حُكْمِ المرأَةِ لدَلالةِ العَطفِ على تَشارُكِهِمَا فيه.

= والوالد، وعلى مَن ليس بولدٍ ولا والدٍ، فهي على قولين لِذَاتٍ، وعلى قولٍ لمَعْنًى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩٨).

(١) قرئت على البناء للفاعل بالتشديد والتخفيف: الأول عن الحسن، والثاني عن الأعمش انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، وهما في «الكشاف» (٢/ ٣٣٣) دون نسبة.

(٢) انظر: «الديوان» (ص: ١٨٥)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص: ٨٠)، و«العين» (٣/ ٣٠٦)، و«كتاب الشعر» لأبي علي الفارسي (ص: ١٩٥)، و«الكشاف» (٢/ ٣٣٣). قوله: «لا أرثي»؛ أي: لا أرحم، والضمير في «لها» للناقة، قيل: إن الأعشى مدح النبي ﷺ بقصيدة فيها هذا البيت، وأقبل إلى مكة ونزل على عتبة، فسمع به أبو جهل فلم يزالوا يغوونه حتى صدوه، فمات باليمامة كافراً. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٤/ ٤٧١). والحفى: أن يعرى القدم من النعل والخف، ويقال: حفي من كثرة المشي؛ أي: رقَّت قدمه أو حافره. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٢٩٥أ). وعجز البيت من نسخة الخيالي وليس في باقي النسخ.

(٣) عبارة «الكشاف» (٢/ ٣٣٤): فاستُعيرتْ للقرابة من غيرِ جهةِ الولد والوالد؛ لأنَّها بالإضافة إلى قرابتهما كالَّةٌ ضعيفةٌ.

﴿أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾؛ أي: مِن الأمِّ، ويدُلُّ عليهِ قِراءَة أُبَيٍّ وسَعْدِ بن مَالكٍ: (وله أخٌ أو أختٌ من الأمِّ)[1]، وأنَّهُ ذكرَ في آخرِ السُّورَةِ أنَّ للأختينِ الثُّلُثينِ وللإخوَةِ الكلَّ، وهو لا يَليقُ بأولادِ الأمِّ، وأنَّ ما قُدِّرَ هاهنا فرضُ الأمِّ، فيناسِبُ أن يكونَ لأولادِها.

﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُۚ فَإِن كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِ﴾ سوَّى بين الذَّكرِ والأنثى في القسمَةِ لأنَّ الإدلاءَ بمحضِ الأُنوثَةِ.

ومفهومُ الآيَة: أنَّهُم لا يرثُون ذلك مع الأُمِّ والجدَّةِ كما لا يَرِثونَ معَ البنتِ وبنتِ الابنِ، فخُصَّ فيه بالإجماعِ[2].

﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾؛ أي: غيرَ مُضارٍّ لوَرَثتِه بالزِّيادَةِ على الثلثِ، أو قَصْدِ المضارَّةِ بالوصيَّةِ دونَ القُربَةِ والإقرارِ بدَينٍ لا يَلزمُه[3]، وهو حالٌ عن فاعل ﴿يُوْصِي﴾ المذكورِ في هذهِ القراءةِ المدلولِ عليهِ بقوله: ﴿يُوصَىٰ﴾ على البناءِ للمفعُولِ في قراءَةِ ابن كثيرٍ وابن عامرٍ وابن عياشٍ عن عاصمٍ[4].

---

(١) ذكرها عنهما الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٣٣٦-٣٣٧) لكنه فرق بينهما فجعل قراءة أبيٍّ: (من الأم) بالتعريف، وقراءة سعد: (من أم) بالتنكير، ورواها عن سعد رضي الله عنه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٩٧)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٥٩٢ - تفسير)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٤٧٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٨٧-٨٨٨)، وجاء عند أبي عبيد والطبري: (من أمه).

(٢) في نسخة التفتازاني: «فخص الإجماع». وقوله: «فخُصَّ فيه»؛ أي: في إرثهم ذلك مع الأم والجدَّة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩٩).

(٣) قوله: «أو قصدِ المضارَّة بالوصية» عطف على: «الزيادة على الثلث»، وأشار بقوله: «دون القربة» إلى أن من المضارَّة أن يُوصِيَ بالثلث أو بدونه قاصداً الضررَ بالورثة، لا القُربَةَ، وقوله: «والإقرارِ بدَين لا يلزمه» عطف على «الوصيةِ»، ولو عطفه بـ (أو)، أو قال: كالإقرار؛ كان أوضحَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٠٠).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٨)، و«التيسير» (ص: ٩٤). وهي قراءة عاصم من طريقيه: حفص وابن عياش.

﴿وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مَصدَرٌ مؤكِّدٌ، أو منصوبٌ بـ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ على المفعُولِ بـه، ويؤيِّدهُ أن قُرِئَ (غيرَ مُضَارِّ وَصِيَّةٍ) بالإضافةِ[1]؛ أي: لا يضارُّ وصيَّةً مِن اللهِ ـ وهو الثُّلثُ فما دُونَه ـ بالزِّيادَةِ، أو وَصِيَّةً منه بالأولادِ بالإسرافِ في الوَصِيَّةِ والإقرارِ الكاذبِ[2].

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بالمُضارِّ وغيرِه ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يُعاجِلُ بعُقوبَتِه.

(١٣ ـ ١٤) ـ ﴿تِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى الأَحكامِ التي تقدَّمَت في أَمرِ اليَتامى والوَصَايا والمَواريثِ.

﴿حُدُودُ ٱللَّهِ﴾: شَرائِعُه التي هي كالحدُودِ المحدودَةِ التي لا يجوزُ مُجاوَزَتُها.

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ تَوحيدُ الضَّميرِ في ﴿يُدْخِلْهُ﴾ وجمعُ ﴿خَٰلِدِينَ﴾ للَّفظِ والمعنَى.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامِرٍ ﴿نُدْخِلْه﴾ بالنُّونِ[3].

و﴿خَٰلِدِينَ﴾ حالٌ مُقدَّرةٌ كقولك: مَررتُ برَجُلٍ مَعه صَقرٌ صَائداً به غداً[4]،

---

(١) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٢)، و«المحتسب» (١/ ١٨٣)، و«الكشاف» (٢/ ٣٣٨).

(٢) عبارة «الكشاف» (٢/ ٣٣٤): أو وصيةً من الله بالأولاد وأن لا يدعَهم عالةً بإسرافه في الوصيَّة.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٨)، و«التيسير» (ص: ٩٤).

(٤) الحال المقدرة: هي التي لا تقارن الفعل في الوقوع؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، وكالمثال المذكور؛ لأن الجَبَل لا يكون بيتاً في حال النَّحت، وكذلك: «صائداً به غدًا»، أي: مقدِّراً به الصيد غدًا، وكذا كل حال مقدرة.

وكذلك ﴿خَـٰلِدًا﴾، ولَيسَتا صِفَتينِ لـ﴿جَنَّـٰتٍ﴾ و﴿نَارًا﴾، وإلَّا لَوجَبَ إبرازُ الضَّميرِ لأنَّهما جَرَيَا على غير مَن هُما له[1].

(١٥) ـ ﴿وَٱلَّـٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَـٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ﴾؛ أي: يَفْعَلْنَها، يقالُ: أَتَى الفاحِشَةَ وجَاءَهَا وغَشِيَها ورَهِقَهَا: إذا فَعلَها، والفاحِشةُ: الزِّنى؛ لزِيادَةِ قُبحِهَا وشَناعتِها.

﴿فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾: فاطلبُوا مِمَّن قذفهُنَّ أربعةً مِن رجالِ المؤمنينَ يشهَدُوا[2] عليهنَّ ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ﴾: فاحبِسُوهنَّ في البيُوتِ واجعَلُوها سِجناً عليهِنَّ ﴿حَتَّىٰ يَتَوَفَّـٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ﴾: يَسْتَوفِيَ أرواحَهُنَّ الموتُ، أو: يتوفاهُنَّ مَلائكةُ الموتِ.

قيل: كان ذلكَ عُقُوبَتَهنَّ في أوائلِ الإسلامِ فنُسِخَ بالحدِّ.

ويحتَمِلُ أن يكونَ المرادُ به التَّوصِيَةَ بإمساكِهِنَّ بعد أن يُجلَدْنَ كيلا يجريَ عَلَيْهِنَّ ما جَرى بسبَبِ الخروجِ والتَّعرُّضِ للرِّجَالِ، ولم يُذكَر الحدُّ استغناءً بقولِه ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور: ٢].

---

(١) قوله: «لوجب إبراز الضمير...» يعني لكان الواجب أن يقال: «خالدين هم فيها»، و: «خالدًا هو فيها»، وذلك أن الخلود ليس بفعلٍ للجنة أو النار، وإنما هو فعلُ أهلهما؛ فلو جُعل صفةً لجيء بالضمير ظاهراً كما ذكرناه، ولما لم يظهر عُلم أنه حال. وتفصيله: أنَّ الصِّفَةَ ونحوَها إنِ اتَّصفَ بها متبوعُها وكانَ فاعلَها فالأصلُ استتارُ الضَّميرِ ويجوزُ إبرازُهُ، وإلَّا فللنَّحويِّينَ فيهِ مذهبانِ: وجوبُ الإبرازِ مُطلقًا، والثَّاني: إن وقعَ لبسٌ وجبَ إبرازُهُ وإلَّا جازَ إبرازُهُ واستتارُهُ، والمشهورُ الأوَّلُ، وعليهِ المُصنِّفُ والزَّمخشريُّ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة التفتازاني: «تشهد».

﴿أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا﴾ كتَعيينِ الحدِّ المخلِّصِ عن الحَبْسِ، أو النِّكاحِ المُغني عن السِّفاحِ.

(١٦) ـ ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ﴾ يعني: الزَّانيَ والزَّانيَة، وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿واللَّذانِّ﴾ بتشديدِ النُّون وتمكينِ مدِّ الألف، والباقون بالتخفيفِ من غيرِ تمكينٍ[١].

﴿فَـَٔاذُوهُمَا﴾ بالتَّوبيخِ والتَّقريعِ، وقيل: بالتَّعييرِ والجَلْدِ.

﴿فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآ﴾: فاقطعُوا عنهما الإيذاءَ، أو: أَعرِضُوا عنهما بالإغماضِ والسَّترِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابٗا رَّحِيمًا﴾ علةُ الأمرِ بالإغماضِ والسَّترِ وتركِ المَذَمَّة[٢].

قيل: هذه الآيَةُ سَابقَةٌ على الأُولَى نُزولًا، وكانَ عُقوبَةُ الزُّناةِ: الأذى، ثم الحَبسَ، ثم الجَلْدَ.

وقيل: الأُولى في السَّحَّاقاتِ، وهذه في اللَّوَّاطِينَ، و﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ في الزُّناةِ.

(١٧) ـ ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾؛ أي: إنَّ قبُولَ التَّوبَة كالمحتُومِ على اللهِ بمقتضى وَعدِه، مِن تابَ عليه: إذا قَبِلَ تَوبتَهُ.

﴿لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ﴾: مُلتَبِسينَ بها سَفَهاً، فإنَّ ارتكابَ الذَّنبِ سَفَهٌ وتجاهلٌ، ولذلك قيل: مَن عصَى اللهَ فهو جاهِلٌ حتى يَنزِعَ مِن جهَالتِه.

﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ﴾: مِن زمانٍ قَريبٍ؛ أي: قبلَ حُضورِ المَوْتِ؛ لقولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ وقولِه عليه السَّلامُ: «إنَّ الله يقبَل توبةَ عَبدِهِ ما لم يُغَرْغِر»[٣].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٩)، و«التيسير» (ص: ٩٤).

(٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «علَّةُ الأَمرِ بالإعراضِ وتركِ المَذَمَّة».

(٣) رواه أحمد في «المسند» (٦١٦٠)، والترمذي (٣٥٣٧) وحسنه، وابن ماجه (٤٢٥٣)، وابن =

وسمَّاهُ قريبًا لأنَّ أَمَدَ الحياةِ قَرِيبٌ لقولِه: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧].

أو: قبلَ أَن يُشرَبَ[1] في قُلوبِهم حبُّه فيُطبَعَ عليها فيتعذَّرَ عليهم الرُّجوعُ.

و﴿مِن﴾ للتَّبعيضِ؛ أي: يتوبُونَ في أيِّ جُزءٍ مِن الزَّمَانِ القَريبِ الذي هو ما قبلَ أن ينزِلَ بهم سلطانُ الموتِ أو يُزيِّنَ السُّوءُ.

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ وَعْدٌ بالوفاء بما وَعَد به وكتبَ على نفسِهِ بقولِهِ ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ﴾.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا﴾ فهو يَعلَمُ بإخلاصِهِم في التَّوبَةِ ﴿حَكِيمًا﴾ والحَكِيمُ لا يُعَاقِبُ التَّائبَ.

(١٨) - ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ سَوَّى بينَ مَن سَوَّفَ التَّوبةَ إلى حضُورِ الموتِ مِن الفسَقَةِ والكفَّارِ وبَينَ مَن ماتَ على الكفرِ في نَفْيِ التَّوبَةِ؛ للمبَالغَةِ في عدَمِ الاعتدَادِ بها في تلكَ الحالةِ، وكأنَّه قال: وتوبَةُ هَؤلاء وعدَمُ توبَةِ هؤلاءِ سَواءٌ.

= حبان في «صحيحه» (٦٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٧٦٥٩)، وصححه، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٤٩٩) من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ.

ورواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥١٤) من طريق قتادة عن العلاء بن زياد عن أبي أيوب بُشَيْرِ بن كعب، فذكره. قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٤٠): وبُشَيرٌ تابعي معروف، وهو بالموحدة والمعجمة مصغرٌ. ولقتادة فيه إسناد آخر أخرجه الطبري عقب الخبر السابق عن قتادة عن عبادة بن الصامت، ومن هذا الوجه أخرجه إسحاق بن راهويه، وهو منقطع بين قتادة وعبادة.

(١) «أقبل أن يشرب» عطف على «قبل حضور الموت».

وقيـل: المرادُ بـ(الذينَ يعمَلُونَ السُّـوء): عصَاةُ المؤمنيـنَ، وبـ(الذين يعمَلُونَ السَّيِّئاتِ): المنافِقُـون لتَضاعُفِ كُفرِهِم وسـوءِ أعمالِهـم، وبـ﴿ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾: الكُفَّارَ.

﴿أُوْلَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ تأكيدٌ لعَدَمِ قَبُولِ تَوْبَتِهم، وبيَانُ أنَّ العذابَ أعدَّه لهم لا يُعجِزُه عذابُهم متى شاءَ.

و(الإِعتَادُ): التَّهيِئَةُ، من العَتَادِ وهو العُدَّةُ، وقيل: أصلُه: أَعدَدْنا، فأُبدِلَت الدَّالُ الأولَى تَاءً.

(١٩) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ كان الرَّجلُ إذا مَاتَ وله عصبَةٌ أَلقَى ثَوبَه على امرَأتِه وقال: أنا أحَقُّ بها، ثمَّ إن شاءَ تزوَّجَها بصَداقِها الأوَّلِ، وإن شاءَ زوَّجَها غيرَه وأخذَ صَداقَها، وإن شاءَ عضَلهَا لتفتدِيَ بما وَرِثَت من زَوجها، فنُهُوا عن ذلك، وقيل: لا يَحِلُّ لكم أَن تأخذوهنَّ على سَبيلِ الإرثِ فتَتَزَوَّجُوهُنَّ كارهَاتٍ لذلك أو مُكرَهاتٍ عليه.

وقَرأَ حَمزَةُ والكِسائِيُّ: ﴿كُرْها﴾ بالضمِّ فـي مواضِعهِ[1]، وهما لغتانِ، وقيل: بالضَّم: المشقَّةُ، وبالفتحِ: ما يُكرَهُ عليهِ.

﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ عَطفٌ عـلـى ﴿أَن تَرِثُوا۟﴾ و(لا) لِتَأكيدِ النَّفيِ؛ أي: ولا تَمْنعُوهُنَّ مِن التَّزويجِ، وأصلُ العَضلِ: التَّضييقُ، يقالُ: عضَّلَت الدَّجَاجَةُ ببيضِها.

وقيل: الخِطابُ معَ الأَزواجِ، كانوا يحبِسُونَ النِّساءَ مِن غيرِ حَاجَةٍ ورَغبَةٍ حتى يَرِثوا مِنهنَّ أو يَختَلِعْنَ بمهرهنَّ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٩)، و«التيسير» (ص: ٩٥).

وقيل: تمَّ الكلامُ بقولِه: ﴿كَرْهًا﴾ ثم خاطبَ الأزواجَ ونَهاهُم عن العَضلِ.

﴿إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ كالنُّشوزِ، وسوءِ العِشرَةِ، وعدَمِ التَّعفُّفِ.

والاستثناءُ مِن أعمِّ عامِّ الظرفِ، أو المفعولِ له، تقديرهُ: ولا تعضلوهنَّ للافتداءِ إلَّا وقتَ أن يأتينَ بفاحشَةٍ، أو: لا تعضلُوهنَّ لعلَّةٍ إلَّا لأَنْ يأتينَ بفاحشَةٍ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ: ﴿مُبَيَّنَة﴾ هنا، وفي (الأحزاب) [٣٠]، والطلاق [١] بفتح الياء، والباقون بكسرِها فيهن[1].

﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: بالإنصافِ في الفِعلِ والإجمالِ في القَوْلِ.

﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾؛ أي: فلا تفارقُوهُنَّ لكراهَةِ النَّفسِ، فإنَّها قد تكرَه ما هوَ أصلَحُ دِينًا وأكثرُ خيراً وقد تحبُّ[2] ما هو بخلافِه، وليَكُن نظرُكُم إلى ما هوَ أصلَحُ للدِّينِ وأدنى للخَيْرِ.

و(عسَى) في الأَصْلِ عِلَّةُ الجزاءِ فأُقِيمَ مُقامَهُ، والمعنَى: فإنْ كَرِهْتُمُوهنَّ فاصبِروا عليهنَّ فعسَى أن تكرهُوا شيئًا وهو خَيرٌ لكم.

(٢٠) ـ ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾ تَطليقَ امرأةٍ وتزوُّجَ أخرى ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ﴾؛ أي: إحدَى الزَّوجاتِ، جمعَ الضَّميرَ لأنَّه أرادَ بالزَّوجِ الجنسَ ﴿قِنطَارًا﴾: مَالاً كثيراً.

﴿فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾؛ أي: مِن القِنطارِ ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ استِفهامُ إنكارٍ وتَوبيخٍ؛ أي: أتأخذُونَه باهتينَ وآثمينَ.

ويحتمِلُ النَّصبَ على العِلَّةِ كما في قولكَ: «قَعدْتُ عن الحَربِ جُبنًا»؛ لأنَّ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٠)، و«التيسير» (ص: ٩٥).

(٢) في نسخة الخيالي: «خيراً وتحب».

الأَخذَ بسبَب بُهتانهم واقترافِهم المآثِمَ، قيل: كانَ الرَّجُلُ منهم إذا أرادَ امرأةً جَدِيدَةً بَهتَ التي تحتَه بفاحِشَةٍ حتى يُلجِئَها إلى الافتداءِ منهُ بما أعطاهَا ليَصرفَهُ إلى تزوُّجِ الجَديدَةِ، فنهُوا عَن ذلك.

و(البهتانُ): الكذبُ الذي يَبْهَتُ المكذوبَ عليه، وقد يُستعمَلُ في الفِعلِ الباطلِ، ولذلك فُسِّرَ هاهنا بالظُّلم.

(٢١) ـ ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ إنكارٌ لاستردادِ المهرِ والحالُ أنه وصَلَ إليها بالملامَسَةِ ودخلَ بها وتقرَّرَ المهرُ.

﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾: عَهدًا وَثيقًا وهو حقُّ الصُّحبَةِ والممازجَةِ.

أو: ما أَوثَقَ اللهُ عليهم في شأنهنَّ بقولِه: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

أو: ما أشارَ النبيُّ عليه السَّلام بقولِه: «أَخذتُموهنَّ بأمَانةِ اللهِ، واستَحْلَلْتُم فُروجَهُنَّ بكلمَةِ الله»[١].

(٢٢) ـ ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم﴾: ولا تَنكِحُوا التي نَكَحَهَا آباؤكم، وإنَّما ذكرَ ﴿ما﴾ دونَ (مَن) لأنَّه أريدَ به الصِّفَةُ، وقيل: مصدَريَّةٌ على إرادَةِ المفعولِ مِن المصدَرِ.

﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ بيانُ ﴿مَا نَكَحَ﴾ على الوجهَين.

﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ استثناءٌ مِن المعنى اللازِمِ للنَّهيِ، وكأنَّه قيل: تَستَحِقُّونَ العِقَابَ بنكاحِ ما نكحَ آباؤُكُم إلَّا ما قد سَلفَ، أو مِن اللفظِ للمُبالغَةِ في التَّحريمِ والتَّعميمِ كقولِه:

---

(١) رواه مسلم (١٢١٨) ضمن حديث جابر الطويل في صفة الحج فقال فيه: «واتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن...».

ولا عَيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيُوفَهُم بهنَّ فُلولٌ مِن قِراعِ الكَتائبِ[1]

والمعنَى: ولا تنكِحُوا حلائِلَ آبائِكُم إلَّا ما قَد سلفَ إنْ أَمكَنكُم أن تَنكِحُوه[2].

وقيل: الاستثناءُ مُنْقَطِعٌ، ومعناه: لكنْ ما قَد سَلَفَ فإنَّه لا مؤاخَذةَ عليه، لا أنَّه مُقرَّرٌ.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا﴾ عِلةٌ للنَّهيِ؛ أي: إنَّ نكاحَهُنَّ كانَ فاحِشةً عندَ اللهِ ما رخَّصَ فيه لأُمَّةٍ من الأمَمِ، ممقوتًا عندَ ذَوِي المُروءاتِ، ولذلك سُمِّيَ وَلَدُ الرَّجُلِ مِن زَوْجَةِ أبيه: المقتيَّ.

﴿وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ سَبيلُ مَن يراهُ ويَفعَلُه.

(٢٣) ـ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ﴾ ليسَ المُرادُ تَحريمَ ذاتهنَّ بل تحريمُ نِكاحِهِنَّ لأنَّه مُعظَمُ ما يقصَدُ مِنهنَّ، ولأنَّه المتبَادِرُ إلى الفَهمِ كتَحريمِ الأكلِ مِن قولهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] ولأنَّ ما قبلَهُ وما بعدَه في النِّكاحِ.

و﴿أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ تعمُّ مَن ولدَتْكَ أو وَلدَتْ مَن وَلدَك وإن علَتْ.

﴿وبناتُكم﴾ تتناوَلُ مَن وَلَدْتَها أو وَلَدْتَ مَن وَلَدهَا وإن سَفُلَت.

﴿وأَخَوَٰتُكُمْ﴾ الأخواتُ من الأوجُهِ الثلاثَةِ، وكذلك الباقيَات.

والعَمَّة: كلُّ أنثى ولدَهَا من وَلَدَ ذكراً ولَدَك.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (ص: ١٥)، وقد تقدم.

(٢) قوله: «والمعنى: لا تنكحوا حلائلَ آبائكم إلا ما قد سلف إن أمكنكم أن تنكحوه»؛ أي: ولا يمكنُ ذلك، والغرضُ: المبالغةُ في تحريمه، وسدُّ الطريق إلى إباحته كما تعلَّق بالمُحَال في التأبيد في نحو قوله: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

والخالَةُ: كلُّ أُنثى ولَدَهَا من وَلَد أنثى ولَّدَتْكَ قريبًا أو بعيدًا.

وبناتُ الأخِ وبناتُ الأختِ: تتناوَلُ القُربَى والبُعدَى.

﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ﴾ نزَّلَ اللهُ الرَّضاعةَ منزلَةَ النَّسبِ حتَّى سمَّى المُرضِعَة أُمًّا والمراضِعَة أُختاً، وأمرُهَا[1] على قياسِ النسَبِ باعتبارِ المُرضِعَةِ ووالدِ الطِّفلِ الذي دَرَّ عليه اللبنُ، قال عليه السَّلام: «يحرُم من الرَّضاعِ ما يحرُم من النَّسَب»[2].

واستثناءُ أختِ ابنِ الرَّجُلِ وأمِّ أخيهِ من الرَّضاعِ من هذا الأَصلِ ليسَ بصَحيحٍ، فإنَّ حُرمَتَهُما في النَّسبِ بالمصَاهرةِ دونَ النسَبِ[3].

---

(١) قوله: «وأمرها» اختلف في ضبطها، فقيدها الأنصاري بفتح الميم والراء المشددة؛ أي: أجراها، بينما جعلها القونوي وشيخ زاده مبتدأ على أنها بسكون الميم وضم الراء؛ أي: «أمرُها» وقوله: «على قياس النسب» خبرُه، وقوله: «باعتبار المرضعة» خبر ثانٍ. وكلا الوجهين في ضبطها صواب كما يظهر من كلام الشهاب حيث قال: «أمرها» بفتح الهمزة وسكون الميم؛ أي: أمرها كائن على قياس النسب، وقيل: إنه بفتحتين وراء مشددة بمعنى: أجراها، يعني: أن المرضعة أم وزوجها أب. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٢٩٠)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٠٩)، و«حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٧/ ٩١).

(٢) رواه البخاري (٦١٥٦)، ومسلم (١٤٤٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها، ورواه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) قوله: «واستثناءُ أختِ ابنِ الرَّجُلِ وأمِّ أخيهِ من الرَّضاعِ...» رد على الزمخشري حيث قال في «الكشاف» (٢/ ٣٥٣): وقالوا: تحريم الرَّضاع كتحريم النَّسب إلا في مسألتين؛ إحداهما: أنه لا يجوز للرَّجل أن يتزوَّج أختَ ابنه من النَّسب ويجوز أن يتزوَّج أختَ ابنه من الرَّضاع؛ لأنَّ المانع في النَّسب وطؤُهُ أمَّها، وهذا المعنى غيرُ موجود في الرَّضاع. والثَّانيةُ: لا يجوز أن يتزوَّج أمَّ أخيه من النَّسب ويجوز في الرَّضاع؛ لأنَّ المانع في النَّسب وطء الأب إيَّاها وهذا المعنى غيرُ موجود في الرَّضاع. =

﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ ذَكَر أولاً محرَّماتِ النَّسبِ، ثم الرَّضاعةِ لأنَّ لها لُحمةً كلُحْمَةِ النسَبِ، ثم محرَّماتِ المُصَاهرة فإن تحريمهنَّ عَارِضٌ لمصلَحَةِ الزَّواجِ.

و(الرَّبائبُ): جمعُ رَبيبَةٍ، والرَّبيبُ: وَلد المرأةِ مِن آخَرَ، سُمِّيَ به لأنَّه يَرُبُّه كما يَرُبُّ ولدَه في غالبِ الأمرِ، فَعِيلٌ بمعنى مفعُولٍ، وإنما لحِقَه التَّاء لأنه صَارَ اسماً.

و﴿مِّن نِّسَآئِكُمُ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿ربائبكم﴾، و﴿ٱلَّٰتِى﴾ بصِلَتِها صِفَةٌ لها مقيِّدةٌ للَّفظِ والحُكمِ بالإجماعِ قضيَّةً للنَّظمِ[1]، ولا يجوزُ تَعليقُها بالأمَّهاتِ أيضًا لأنَّ ﴿مِّن﴾ إذا علَّقْتَها بالرَّبائبِ كانت ابتدائيَّةً، فإن عَلَّقْتَها بالأمَّهَات لم يَجُز ذلك، بل وجَبَ أن يكونَ بيانًا لـ﴿نِسَآئِكُمْ﴾، والكَلِمَةُ الواحِدَةُ لا تُحمَلُ على مَعنيَيْنِ عند جمهُور الأدباءِ، اللَّهُم إلا إذا جعلْتَها للاتصالِ كقولِه:

فإنِّـي لَسـتُ مِنـكَ ولَسـتَ مِنِّـي[2]

= وحاصل الرد: أن المحرِّم في هاتين المسألتين ليس النسبَ بل المصاهرة، فلا يصح استثناؤهما من هذا الأصل الذي هو: «تحريم الرضاع كتحريم النسب» فإن الأصل في الاستثناء المتصل أن يدخل المستثنى في المستثنى منه، وهنا لم يدخل حتى يخرج بكلمة الاستثناء عن حكم المستثنى منه. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٧/ ٩١ ـ ٩٢).

(١) قوله: «و﴿ٱلَّٰتِى﴾ بصلتها صفة لها»؛ أي: لـ(ربائبكم) «مقيدة للَّفظ»؛ أي: لِلَفظِ ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ﴾ «والحكمِ»؛ أي: وللحكمِ، وهو تحريمُهنَّ «بالإجماع قضية للنظم» علةٌ للتقييد؛ أي: لاقتضاء نظمِ الآية ذلك. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٠٩).

(٢) عجز بيت للنابغة الذبياني، وهو في «ديوانه» (ص: ١٢٣)، و«الكشاف» (٢/ ٣٥٤)، وصدره:

إذا حاولـت فـي أسـد فجـوراً

وزاد الزمخشري في التمثيل للمسألة قوله تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقوله ﷺ: «ما أنا مِنْ دَدٍ ولا الدَّدُ منِّي». وهذا الحديث رواه البخاري في «الأدب المفرد» =

على مَعنى: أنَّ أمَّهاتِ النِّساءِ وبناتِهنَّ متَّصلاتٌ بهنَّ، لكنَّ الرسُولَ ﷺ فرَّقَ بينَهُما[١]، فقالَ في رَجُلٍ تزوَّجَ امرأةً وطلَّقَها قبل أن يدخُلَ بها: «إنه لا بأسَ أن يَتَزوَّجَ ابنتَها، ولا يحِلُّ له أن يتزوَّجَ أمَّها»[٢].

وإليه ذهَبَ عَامَّة العُلَماءِ، غيرَ أنَّه رُوِيَ عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه تَقييدُ التحريم فيهِما[٣].

ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ الموصُولُ الثَّاني صِفَةً للنِّساءَيْنِ لأنَّ عامِلَهُمَا مختلفٌ[٤].

= (٧٨٥)، والدولابي في «الكنى» (٩٩٨)، والبيهقي في «الآداب» (٦٣٠)، وفي «السنن الكبرى» (١٠/ ٣٦٦)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) قوله: «فرَّق بينهما»؛ أي: بين أمهات النساء وبناتهن. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١٠).

(٢) رواه الترمذي (١١١٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أن النبيَّ ﷺ قال: «أيُّما رجلٍ نكَح امرأةً فدخل بها فلا يَحلُّ له نكاحُ ابنتِها، وإنْ لم يكنْ دخل بها فلْيَنكِح ابنتَها، وأيُّما رجلٍ نكحَ امرأةً فدخل بها أو لم يدخل بها فلا يَحِلُّ له نكاحُ أُمِّها». قال الترمذي: هذا حديثٌ لا يَصِحُّ مِن قِبَلِ إسناده، وإنما رواه ابنُ لَهيعةَ والمثنَّى بنُ الصَّبَّاح عن عَمرو بن شُعيبٍ، والمثنَّى بنُ الصَّبَّاح وابنُ لَهيعةَ يُضَعَّفان في الحديث، والعملُ على هذا عند أكثرِ أهلِ العلم، قالوا: إذا تَزوَّج الرجلُ امرأةً ثم طلَّقها قَبْل أن يَدخلَ بها حلَّ له أن يَنكحَ ابنتَها، وإذا تزوَّج الرجلُ الابنةَ فطلَّقها قَبْل أنْ يدخلَ بها لَمْ يَحِلَّ له نكاحُ أمِّها؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٢٦٧)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٥٦)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٥٤١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩١١)، وفي سنده الخلاس بن عمرو، وهو ثقة لكنه لم يسمع من علي، وحديثه عنه من صحيفة، كما قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٢٨)، ولذلك قال الجصاص في «أحكام القرآن» (٢/ ١٦٠): «وأهلُ النَّقلِ يضعِّفون حديث خِلَاسٍ عن عليٍّ». وقال القرطبي في «تفسيره» (٦/ ١٧٥): وحديث خلاس عن علي لا تقوم به حجة، ولا تصح روايته عند أهل العلم بالحديث، والصحيح عنه مثل قول الجماعة.

(٤) قوله: «لأن عاملهما»؛ أي: عاملَ النِّساءَين المتعاطفين «مختلف»؛ إذ عاملُ الأول (أمَّهاتُ)، وعاملُ =

وفائدَةُ قولِه: ﴿فِي حُجُورِكُم﴾ تَقوِيَةُ العِلَّةِ وتَكمِيلُها، والمعنَى: أنَّ الرَّبائبَ إذا دَخلتُم بأُمَّهاتِهنَّ وهنَّ في احتِضانِكُم أو بصدَدِهِ قَوِيَ الشَّبَهُ بينها وبين أولادِكُم وصَارتْ أحِقَّاءَ بأن تُجْروهَا مُجراهُم، لا تقييدُ الحُرمَةِ[1]، وإليه ذهبَ جمهُورُ العلماءِ، وقد رويَ عن عليٍّ رضي الله عنه جَعْلُه شرطًا[2].

والأمَّهاتُ والرَّبائِبُ يتناولانِ القريبَةَ والبَعيدَةَ.

وقوله: ﴿دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾؛ أي: دَخَلْتُم مَعهُنَّ السترَ، وهي كِنايَةٌ عَن الجماعِ.

ويُؤثِّر في حرمة المصاهرةِ ما ليسَ بزنًى[3] كالوَطءِ بشبهَةٍ أو مِلْكِ يَمينٍ. وعند أبي حنيفة: لمسُ المنكوحَةِ ونحوُه كالدُّخولِ.

﴿فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ تَصريحٌ بعدَ إشعَارٍ دَفْعاً للقِيَاسِ.

﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾: زَوْجاتُهُم، سُمِّيَتِ الزَّوجَةُ حَلِيلَةً لِحِلِّها، أو لحُلُولِها معَ الزَّوجِ.

﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ احترازٌ عَن المُتبنَّيْنَ لا عَن أبناءِ الوَلَدِ.

﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ فـي مَوضِعِ الرَّفعِ عَطفًا على المحرَّماتِ،

= الثاني (مِن). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١٠).

(١) قوله: «لا تقييدُ الحرمة» عطف على «تقييدُ العلة»؛ أي: لا تقييد الحرمة بكون الربيبة في الحجر حقيقةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١٠).

(٢) أي: أنه لا بد من الحضانة لتحرم، وإلا لم تحرم. ورواه عن علي رضي الله عنه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٨٣٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩١٢)، وفيه قصة.

(٣) قوله: «ويؤثِّر» أي: في التحريم «ما»؛ أي: جماعٌ «ليس بزنًا» بخلاف الزنا؛ إذ لا حرمةَ له. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١١).

والظاهرُ أنَّ الحُرمةَ غيرُ مَقصُورةٍ على النّكاحِ، فإنَّ المحرَّمَاتِ المعدودَةَ كما هي محرَّمةٌ في النّكاحِ فهي مُحَرَّمةٌ في مِلْكِ اليَمينِ، ولذلك قالَ عثمانُ وعليٌّ رضي الله عنهما: «حرَّمَتْهُما آيةٌ وأحَلَّتْهُما آيَةٌ»[(١)] يَعنيان هذه الآيَةَ وقولَه ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، فرجَّحَ عليٌّ التحريمَ وعُثمانُ التَّحليلَ[(٢)].

وقولُ عليٍّ أظهَرُ؛ لأنَّ آيَةَ التَّحليلِ مَخْصُوصةٌ في غيرِ ذلكِ[(٣)]، ولقولِهِ عليه السلام: «ما اجتمعَ الحلالُ والحرامُ إلا غلَبَ الحَرامُ»[(٤)].

---

(١) قول عثمان سيأتي، وقول علي رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٢٧٣٧)، وسعيد بن منصور في «سننه» (١٧٣٥)، ورواه البزار في «مسنده» (٧٣٠) وزاد: ولا آمُرُ به، ولا أَنْهَى عنه، ولا أفعلُه أنا ولا أحدٌ من أهلِ بيتي.

(٢) قوله: «فرجَّحَ عليٌّ التحريمَ وعُثمانُ التَّحليلَ» الذي وقفنا عليه من الرواية ترجيح علي التحريم، وتوقف عثمان في ذلك، وهكذا قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٤٠): «لم أجد عنه التصريح بالتحليل وإنما توقف». قلت: وهو ما رواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٥٣٨)، ومن طريقه الشافعي في «مسنده» (٤٦ ـ ترتيب السندي)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩١٤)، عن ابن شهابٍ، عن قَبِيصةَ بن ذُؤَيبٍ: أنَّ رجلاً سأل عثمان بن عفانَ عن الأختين من مِلك اليمين: هل يُجْمَعُ بينهما؟ فقال عثمانُ: «أَحَلَّتْهما آيةٌ وحرَّمتْهما آيةٌ، وأمَّا أنا فلا أحبُّ أن أصنعَ هذا»، قال: فخرج مِن عنده فلقي رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: «لو كان لي مِن الأمرِ شيءٌ ثم وجدتُ أحداً فعَلَ ذلك لجعلْتُه نكالاً»، قال مالكٌ: قال ابن شهابٍ: أُراهُ عليَّ بن أبي طالبٍ رضي اللَّه عنهُ.
ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٢٧٢٨) عن مالكٍ ومعمرٍ عن الزهري به، وفيه: «لكنِّي أنهاكَ، ولو كان...» الخبرَ كالسابق.
وهكذا رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٢٦٤) من طريق معمر عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبةَ، قال: «سأَل رجلٌ عثمان...» فذكره وصرح فيه بذكر علي دون شك فقال: «.. فلقي عليًّا بالباب..».

(٣) قوله: «مخصوصة في غير ذلك»؛ أي: في غير الأختين، و«في» بمعنى الباء، فلو عبَّر بها كان أوضحَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١١).

(٤) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٢٧٧٢) من طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود =

﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ استثناءٌ عن لازمِ المعنَى، أو منقطعٌ معناه: لكنْ ما سَلَفَ مغفورٌ؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

(٢٤) ـ ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾: ذواتُ الأزوَاج أحصَنَهنَّ التَّزويجُ أو الأَزواجُ، وقرأ الكسائِي بكَسْر الصَّاد[1] لأنهنَّ أحصَنَّ فروجَهُنَّ.

﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ يريدُ: مَا ملكَتْ أيمانُهُم مِن اللاتي سُبِيْنَ ولهنَّ أزواجٌ كُفَّارٌ فهُنَّ حلالٌ للسَّابِينَ، والنِّكاحُ مُرتَفِعٌ بالسَّبي؛ لقول أبي سَعيدٍ: أَصَبْنَا سَبيًا يومَ أوطاسٍ ولهُنَّ أزواجٌ، فكَرِهنا أن نقَعَ عليهنَّ وسَأَلنا النبيَّ ﷺ فنزلَت الآيةُ فاستَحْلَلْنَاهُنَّ[2]، وإيَّاهُ عَنى الفَرزدَقُ بقوله:

وذاتِ حَليلٍ أَنكَحَتْها رِمَاحُنا حلالٍ لِمَن يَبْنِي بها لَمْ تُطَلَّقِ[3]

= رضي الله عنه موقوفاً، وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٩): «جابر الجعفي ضعيف، والشعبي عن ابن مسعود منقطع، وإنما رواه غيره بمعناه عن الشعبي من قوله غير مرفوع إلى ابن مسعود رضي الله عنه». وقال الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ الزَّركَشِيُّ في كتابِهِ «المعتبر في تخريجِ أَحاديثِ المنهاجِ والمُختَصر» (ص: ٢٥٠): «هذا الحَديثُ لا يُعرَفُ مَرفوعًا»، ثم ذكر رواية عبد الرزاق.

قال السيوطي في «الحاشية» (٤/ ٥٠٩): «غيرَ أنَّها قاعِدَةٌ صَحيحَةٌ في نَفسِها، قال الشَّيخُ أبو مُحمَّدٍ الجُوَينيُّ في «السِّلسِلَةِ»: لم يَخرُج عَنها إلا ما نَدَر».

(١) رواها سعيد بن منصور في «سننه» (٦٠٧ ـ تفسير) عن يحيى بن وثاب. وذكرها الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٢٠٥) عن علقمة. ونسبها في «الكشاف» (٢/ ٣٦١) لطلحة بن مصرف، والمشهور في هذه الآية القراءة بالفتح، وما جاء في بعض نسخ البيضاوي ـ ومنها النسخ التي اعتمدناها ـ من عزو القراءة بالكسر للكسائي خطأ نبه عليه الشهاب في «الحاشية».

(٢) رواه مسلم (١٤٥٦).

(٣) انظر: «ديوان الفرزدق» (٢/ ٣٨)، و«العقد» لابن عبد ربه (٦/ ٢٢٩)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة (ص: ١٩٧)، و«الكشاف» (٢/ ٣٦١)، ورواية الديوان: (حلالاً لمن يبني...).

وقـال أبـو حنيفةَ: «لو سُبِيَ الزَّوجانِ لم يَرتفِع النِّكاحُ ولم تَحِلَّ للسَّابي»، وإطلاقُ الآيةِ والحديثِ حُجَّةٌ عليه.

﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ مَصدَرٌ مؤكِّدٌ؛ أي: كتبَ اللهُ عليكُم تَحريمَ هؤلاء كِتابًا.

وقـرِئَ: (كُتُـبُ الله) بالجمـعِ والرَّفـعِ[1]؛ أي: هـذه فرائـضُ اللهِ عليكـم، و: (كَتَـبَ الله) بلفـظِ الفعـلِ[2].

﴿وأَحَلَّ لَكُمْ﴾ عطفٌ على الفِعْلِ المُضمَرِ الذي نصبَ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾.

وقرأ حمزةُ والكسَـائِيُّ وحَفـصٌ عن عَاصمٍ على البناءِ للمفعـولِ[3] عطفًا على ﴿حُرِّمَتۡ﴾.

﴿مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾: ما سِوَى المحرَّماتِ الثَّمانِ المذكورَةِ، وخُصَّ عنه بالسُّنَّةِ ما في مَعنى المذكوراتِ؛ كسَائرِ محرَّماتِ الرَّضاعِ[4]، والجَمعِ بين المرأةِ وعمَّتِها وخالَتِها.

﴿أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم مُّحۡصِنِينَ غَيۡرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ مَفعولٌ لهُ، والمعنى: أُحِلَّ لكم ما وراءَ ذلكم إرادةَ أَنْ تَبْتَغُوا النساءَ بأموالِكُم بالصَّرفِ في مُهورِهِنَّ أو أثمانِهنَّ في حالِ كونِكُم مُحصِنينَ غيرَ مسَافحِينَ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٦٢)، و«البحر» (٦/ ٣٦٢)، عن محمد بن السميفع اليماني.

(٢) نسبت لمحمد بن السميفع أيضاً. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٢)، و«المحتسب» (١/ ١٨٥)، و«الكشاف» (٢/ ٣٦١).

(٣) وقرأ باقي السبعة بالبناء للفاعل. انظر: «السبعة» (ص: ٢٣١)، و«التيسير» (ص: ٩٥).

(٤) قوله: «وخص عنه»؛ أي: عمَّا أُحِلَّ لكم ما وراءَ ذلكم «كسائر محرمات الرضاع»؛ أي: باقيها. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١٢).

ويجُوزُ أن لا يُقدَّرَ مفعُولُ ﴿تَبۡتَغُواْ﴾، وكأنَّه قيل: إرادةَ أن تَصرِفوا أَموالَكُم مُحصِنينَ غير مُسَافحين.

أو بدلٌ مِن ﴿مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾ بدلَ الاشتمالِ.

واحتجَّ به الحنفيَّةُ على أنَّ المهرَ لا بدَّ وأن يكونَ مَالًا، ولا حجَّةَ فيه.

و(الإحْصَانُ) هنا: العِفَّةُ، فإنَّها تَحصينُ النَّفسِ عَن اللَّومِ والعِقابِ، و(السِّفاحُ): الزِّنى، مِن السَّفحِ وهو صَبُّ المنيِّ فإنَّه الغَرضُ مِنه.

﴿فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ﴾: فمَن تمتَّعْتُم به من المنكوحَاتِ، أو: فما استمتَعْتُم به منهنَّ مِن جماعٍ أو عَقدٍ عليهنَّ.

﴿فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾: مُهورَهُنَّ؛ فإنَّ المهرَ في مُقابلَةِ الاستمتاعِ ﴿فَرِيضَةً﴾ حالٌ مِن الأُجورِ بمعنى: مَفروضَةً، أو صِفَةُ مَصْدَرٍ مَحذوفٍ؛ أي: إيتاءً مَفرُوضًا، أو مصدَرٌ مُؤكِّدٌ.

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا تَرَٰضَيۡتُم بِهِۦ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡفَرِيضَةِ﴾: فيما يُزادُ على المسمَّى أو يُحطُّ عنه بالتَّراضِي، أو: فيما تَراضيَا به مِن نفقةٍ أو مَقامٍ أو فِراقٍ.

وقيل: نَزَلَت الآيةُ في المُتْعَةِ التي كانَت ثلاثَةَ أيامٍ حينَ فُتِحَت مَكَّةُ، ثمَّ نُسِخَت كما رُوِيَ أنَّه عليه السَّلام أباحَها ثمَّ أصبحَ يقول: «يا أيُّها النَّاسُ، إني كنتُ أَمرْتُكُم بالاستِمْتاعِ مِن هذه النِّساءِ، أَلَا إنَّ اللهَ حَرَّمَ ذلك إلى يومِ القِيامَةِ»[1]، وهي النِّكاحُ المؤقَّتُ بوقتٍ مَعلومٍ، سُمِّيَ بها إذ الغرضُ منه مجرَّدُ الاستمتاعِ بالمرأةِ وتمتيعُها بما تُعطَى، وجوَّزَها ابنُ عبَّاسٍ[2]، ثمَّ رجَعَ عنه[4].

---

(١) رواه مسلم (١٤٠٦) من حديث سبرة الجهني رضي الله عنه.

(٢) رواه عنه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٥٨٩)، والحاكم =

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بالمصالحِ ﴿حَكِيمًا﴾ فيما شَرَعَ مِن الأحكامِ[(١)].

= في «المستدرك» (٣١٩٢)، وأنه كان يقرؤها: (فما استمتعتُم به منهنَّ إلى أجلٍ مسمًّى). وقال الطبري عن هذه القراءة: قراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، وغير جائز لأحد أن يُلحق في كتاب الله تعالى شيئاً لم يأت به الخبر القاطع العذر عمن لا يجوز خلافه.

(١) رواه الفاكهي في «أخبار مكة» (١٧١٤) عن جابرٍ الجُعْفِيِّ، قال: رَجَع ابنُ عباس رضِيَ اللهُ عنهما عن قوله في المُتعة والصَّرْفِ، وعن كلمة أخرى.

وهو في «الكشاف» (٢/ ٣٦٥) بلفظ: «اللَّهم إنِّي أتوبُ إليك من قولي بالمتعة وقولي في الصَّرْف».

قوله: «وقولي في الصرف»؛ أي: في ربا النقد دون النسيئة.

ويشهد له ما رواه عنه الترمذي (١١٢٢) أنه قال: إنما كانت المتعةُ في أوَّل الإسلام، كان الرجل يَقْدَمُ البلدةَ ليس له بها معرفةٌ فيَتزوَّج المرأةَ بقَدْرِ ما يَرى أنه يُقيم، فتَحفظُ له متاعَه، وتُصْلحُ له شَيْئَه، حتى إذا نزلت الآيةُ: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، قال ابن عباسٍ: فكلُّ فرجٍ سوى هذين فهو حرامٌ.

وكذا ما رواه الطبري (٦/ ٥٨٥) من طريق علي بن أبي طلحة عنه: من أن المراد بالآية النكاح المعروف، ولفظه: والاستمتاع هو النِّكاحُ، وهو قولُه: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤].

وروى أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١٤٠)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٣٢٥) عنه أن قوله: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ﴾ نسختها ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ وهو يفيد رجوعه عن القول بالمتعة كما ذكر هذان الإمامان؛ وأن هذا يفيد نسخ المتعة بالقرآن كما قال النحاس، قال: وإنما المتعةُ أنْ يقولَ لها: أَتزوجُكِ يومًا ـ أو ما أَشْبَهَه ـ على أنه لا عِدَّةَ عليك ولا ميراثَ بيننا ولا طلاقَ ولا شاهدَ يشهدُ على ذلك... ولذلك قال عمرُ رضي الله عنه: لا أُوتَى برجل تَزوَّج متعةً إلَّا غَيَّبْتُه تحت الحجارة.

قال ابن العربي في «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» (٢/ ٧١٤): وقد كان ابن عباس يقولها ثم ثبت رجوعه عنها، فانعقد الإجماع على تحريمها.

وقال الخطابي: تحريم المتعة كالإجماع إلا بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلِفات إلى علي وآل بيته، فقد صح عن علي أنها نسخت. =

(٢٥) ـ ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾: غِنًى واعتلاءً[1]، وأصلُه: الفَضْلُ والزِّيادَةُ.

﴿أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ في مَوضِعِ النَّصبِ بـ﴿طَوْلًا﴾، أو بفِعلٍ يُقدَّرُ صِفةً له؛ أي: ومَن لم يَستَطِعِ مِنكُم أن يَعتَلِيَ نِكاحَ المُحصناتِ، أو: مَن لم يَستَطِع غِنًى يبلُغُ به نِكاحَ المُحصناتِ، يعني: الحَرائِرَ؛ لقوله: ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ يعني: الإماءَ المُؤمناتِ.

وظاهرُ الآيةِ حجَّةٌ للشَّافعيِّ رضيَ الله عنه في تَحريمِ نِكاحِ الأَمَةِ على مَن مَلكَ ما يجعَلُه صَداقَ حُرَّةٍ، ومنعِ نكاحِ الأمَةِ الكِتابيَّةِ مُطلَقًا.

وأوَّلَ أبو حنيفةَ رحمه الله طَوْلَ المُحصناتِ بأن يملِكَ فِراشَهُنَّ على أنَّ النِّكاحَ هُوَ الوَطءُ، وحمَلَ قوله: ﴿مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ على الأفضَلِ كما حَمَلَ عليه في قولِه: ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥].

ومِن أَصحابِنا مَن حمَلَه أيضاً على التَّقييدِ وجَوَّزَ نِكاحَ الأَمَةِ لِمَن قَدَرَ على الحُرَّةِ الكِتابِيَّةِ دونَ المُؤمنَةِ حَذَرًا عَن مُخالَطَةِ الكُفَّارِ ومُوالاتِهِم.

= قلت: رواه عن علي رضي الله عنه البخاري (٥١١٥)، ومسلم (١٤٠٧): أن رسول الله ﷺ نَهَى عن متعة النساء يومَ خيبرَ، وعن أكل لحوم الحُمُر الإنسِيَّة.

وفي رواية لمسلم: أن عَلِيًّا رضي الله عنه قال لفلانٍ: إنك رجلٌ تائهٌ، نهانا رسولُ اللهِ ﷺ... بمِثْل الحديث السابق.

بل صح ذلك أيضاً عن غير علي من أئمة أهل البيت، فقد روى البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٠٧) عن جعفر بن محمدٍ: أنَّه سئل عن المتعةِ، فقال: هي الزِّنا بعينِه. وانظر: «معالم السنن» للخطابي (٣/ ١٩٠)، و«فتح الباري» (٩/ ١٧٣)، وانظر كذلك: «التمهيد» (١٠/ ١٢١)، فقد نقل الإجماع على تحريمها أيضاً.

(١) الاعتلاءُ مِن علا إليهِ وطالَ إليه: إذا نالَهُ ووصلَ إليهِ. «حاشية الخفاجي».

والمَحذورُ في نِكاحِ الأَمَةِ: رِقُّ الوَلَدِ، وما فيه مِن المهَانَةِ ونقصانِ حقِّ الزَّوْجِ.

﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم﴾ فاكتفُوا بظاهرِ الإيمانِ فإنَّه العَالِمُ بالسَّرائرِ، وبتفاضُلِ[1] ما بَينَكُم في الإيمانِ، فَرُبَّ أَمَةٍ تَفْضُلُ الحُرَّةَ فيه، ومِن حقِّكم أن تعتَبِروا فَضْلَ الإيمانِ لا فَضْلَ النَّسَبِ.

والمرادُ: تأنيسُهُم بنكاحِ الإماءِ، ومَنعُهُم عن الاستنكافِ مِنه، ويُؤيِّدهُ: ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾: أنتُم وأَرِقَّاؤكم مُتناسِبُون، نَسبُكُم مِن آدمَ ودينُكُم الإسلامُ.

﴿فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ يريد: أربابَهنَّ، واعتبارُ إذنهم مُطلَقًا لا إشعارَ له على أنَّ لَهنَّ أن يبَاشِرنَ العقدَ بأنفسِهنَّ حتى يَحتجَّ به الحنَفيَّةُ[2].

﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾؛ أي: أدُّوا إليهنَّ مهُورَهُنَّ بإذن أهلِهنَّ، فحُذفَ ذلك لتقدُّم ذكره.

أو: إلى مَواليهنَّ، فحُذفَ المضافُ للعِلم بأنَّ المهرَ للسَّيِّدِ لأنَّه عِوَضُ حقِّه، فيجبُ أن يُؤدَّى إليه.

وقال مَالك: «المهرُ للأمَة»؛ ذَهَاباً إلى الظاهِر.

﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: بغيرِ مَطلٍ وإضرارٍ ونقصَانٍ. محصنات

---

(١) في نسخة الخيالي: «أو بتفاضل».

(٢) رد على الزمخشري في قوله: «﴿بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ اشتراطٌ لإذنِ الموالي في نكاحهنَّ، ويُحتجُّ به لقول أبي حنيفة: إنَّ لهنَّ أن يباشِرْن العقدَ بأنفسهنَّ؛ لأنَّه اعتَبر إذنَ الموالي لا عقدَهم». انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٦٨).

ووجهُ ما ذكرَهُ المُصنِّفُ: أنَّ عدمَ الاعتبارِ لا يُوجبُ اعتبارَ العدمِ، فلعلَّ العاقدَ يكونُ هوَ المولى أو الوكيل، فلا يلزمُ جوازُ عقدِها. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿مُحصَناتٍ﴾: عَفائِفَ ﴿غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ﴾: غيرَ مُجاهِرَاتٍ بالسِّفاحِ ﴿وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ﴾: أخِلَّاءَ في السِّرِّ.

﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ بالتَّزويجِ ﴿فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ﴾: زِنًى ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ يعني: الحرَائرَ ﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾: من الحدِّ؛ لقولِهِ: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢]، وهو يدُلُّ على أنَّ حَدَّ العَبْدِ نِصْفُ حَدِّ الحرِّ، وأنَّه لا يُرجَم لأنَّ الرَّجمَ لا يَتنصَّفُ.

﴿ذلك﴾؛ أي: نكاحُ الإماءِ ﴿لِمَنْ خَشِيَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ﴾: لِمَن خافَ الوُقوعَ في الزنى، وهو في الأصلِ: انكسَارُ العظمِ بعدَ الجَبرِ، مُستعَارٌ لكُلِّ مَشقَّةٍ وضَرَرٍ، ولا ضررَ أعظَمُ مِن مواقعَة الإثمِ بأفحَشِ القبائحِ.

وقيلَ: المرادُ به الحدُّ، وهذا شرطٌ آخرُ لنِكاحِ الإماءِ.

﴿وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ أي: وصَبْرُكم عن نِكاحِ الإماء مُتَعفِّفينَ خيرٌ لكم، قال عليه السلام: «الحرائرُ صلاحُ البيتِ والإماءُ هَلاكُه»[1].

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ﴾ لِمَن لم يَصبِر ﴿رَّحِيمٌ﴾ بأَنْ رَخَّصَ له.

(٢٦) - ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ ما تعبَّدَكُم به مِن الحلالِ والحَرامِ، أو: ما خَفِيَ عنكم[2] من مَصَالِحِكُم ومحاسِن أَعمالِكُم، و﴿لِيُبَيِّنَ﴾ مَفعولُ ﴿يُرِيدُ﴾،

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٢٣٢)، عن يونس بن مرداس وكان خادماً لأنس قال: كنت بين أنس وأبي هريرة، فقال أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أحب أن يلقى الله عز وجل طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر»، فقال أبو هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحرائر صلاح البيت...» الحديث. وفيه أحمد بن محمد بن عمر اليمامي كذبه أبو حاتم، ويونس مجهول. انظر: «المقاصد الحسنة» (١/ ٣٠٤).

(٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «عليكم».

واللام مَزِيدَةٌ لتأكيدِ مَعنى الاستقبالِ اللازمِ للإرادةِ كما في قولِ قيسِ بن سَعدٍ:

أَردتُ لكيما يَعلمَ الناسُ أَنَّه سَراويلُ قيسٍ والوُفُودُ شُهُودُ[1]

وقيل: المفعُولُ محذوفٌ، و﴿لِيُبَيِّنَ﴾ مفعولٌ له؛ أي: يريدُ الحقَّ لأجلِه.

﴿وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾: مناهِجَ مَن تقدَّمَكُم مِن أهلِ الرُّشدِ لتَسلُكُوا طريقَهُم.

﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾: ويغفِرَ لَكُم ذُنوبَكُم، أو: يُرشدَكُم إلى ما يَمنعُكُم عَن المعَاصِي ويحثُّكم على التَّوبَةِ، أو: إلى ما يَكونُ كفَّارةً لسَيِّئاتِكُم.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بها ﴿حَكِيمٌ﴾ في وَضعِهَا.

(٢٧) - ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ كرَّرهُ للتَّأكيدِ والمقابلَةِ[2] ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾ يعني: الفَجَرَة؛ فإنَّ اتِّبَاعَ الشَّهَواتِ الائتمارُ لها، وأمَّا المُتعاطي لِمَا سوَّغَه الشَّرعُ منها دونَ غيرِه فهو مُتَّبعٌ له في الحَقيقَةِ لا لها.

وقيل: المجُوسُ، وقيل: اليَهُود، فإنَّهم يُحلُّون الأخواتِ من الأبِ وبناتِ الأخِ والأختِ.

﴿أَن تَمِيلُوا﴾ عَن الحقِّ ﴿مَيْلًا﴾ بموافَقَتِهم على اتِّباعِ الشَّهوات واستِحلالِ المُحرَّماتِ.

﴿عَظِيمًا﴾ بالإضافةِ إلى مَيْلِ مَن اقترفَ خَطيئةً على نُدورٍ غيرَ مُستحلٍّ لها.

---

(١) انظر: «المعارف» لابن قتيبة (ص: ٥٩٣)، و«الكامل» للمبرد (٢/ ٨٦)، و«المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (١/ ٤١٣)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٠٩)، و«ثمار القلوب» للثعالبي (ص: ٦٠١). وفيه قصة ذكرها المبرد.

(٢) أي: أنَّهُ قوبلَ بقوله: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا﴾.

(٢٨) ـ ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ فلذلك شَرَعَ لكم الشِّرعةَ الحَنيفيَّةَ السَّمْحَةَ السَّهلةَ، ورخَّصَ لكم في المضايقِ كإحلالِ نِكَاحِ الأَمَةِ.

﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ لا يصبِرُ عن الشَّهواتِ، ولا يتحمَّلُ مَشاقَّ الطَّاعاتِ.

وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عَنهما: ثمانُ آياتٍ في سورةِ النِّساءِ هي خيرٌ لهذهِ الأمَّةِ مما طلعَت عليه الشَّمسُ وغربَت، هذه الثلاثُ و: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ [النساء: ٣١] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ ﴾ [النساء: ٤٨] ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [النساء: ٤٠] ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ﴾ [النساء: ١١٠] ﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٧][١].

(٢٩) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾: بما لم يُبِحْه الشَّرعُ كالغَصْبِ والرِّبا والقِمارِ.

﴿إِلَّا أَنْ تكونَ تِجارةٌ عَنْ تَراضٍ مِنْكُمْ﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ؛ أي: ولكنْ كونُ تجارةٍ عن تراضٍ غيرُ مَنهيٍّ عنه، أو: اقصِدُوا كونَ تجارةٍ.

و﴿عَن تَرَاضٍ ﴾ صِفةٌ لـ﴿تِجَارةٌ﴾؛ أي: تجَارةٌ صَادرَةٌ عَن تَراضي المُتعاقِدَينِ.

وتَخصيصُ التِّجارَةِ من الوجُوهِ الَّتي بها يَحِلُّ تناوُلُ مَالِ الغَيْرِ لأنَّها أغلبُ وأوفَقُ لذَوِي المُروءاتِ، ويجوزُ أن يُرادَ بها الانتقالُ مُطلَقًا[٢].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٦٠ ـ ٦٦١)، وفيه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [النساء: ١٥٢] بدل: ﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ ﴾.

(٢) قوله: «ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقًا...»؛ أي: انتقالُ المال من الغير بطريق شرعيٍّ سواءٌ كان تجارةً أو إرثًا أو هبةً أو غيرَها، من استعمال الخاص وإرادةِ العام لتظهر صحة الحصر، ولكونه بعيدًا قال: «ويجوز...»، وكذا الوجهُ الذي بعده، وهو أبعدُ منه لجعل الأكل بمعنى الصرف. «حاشية الخفاجي».

وقيلَ: المقصُودُ بالنَّهيِ: المنعُ عن صَرفِ المالِ فيما لا يَرضاهُ اللهُ، وبالتِّجارَةِ: صَرفُهُ فيما يَرضاه.

وقرأَ الكُوفيُّونَ: ﴿تِجَـٰرَةً﴾ بالنَّصبِ على «كانَ» الناقصَةِ وإضمارِ الاسمِ[1]؛ أي: إلَّا أن تكونَ التِّجارَةُ أو الجِهَةُ تِجارةً.

﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ بالبَخْعِ[2] كما تفعَلُه جهَلَةُ الهندِ، أو بـإلقاءِ النَّفسِ إلى التَّهلُكَةِ، ويؤيِّدُه ما رُوِيَ أنَّ عمرو بن العاصِ تأوَّله في التَّيمُّمِ لخَوفِ البَردِ فلم يُنكِر عليه النبيُّ ﷺ[3].

أو بارتكابِ ما يؤدِّي إلى قتلِهَا، أو باقترافِ ما يُذَلِّلها ويُرْدِيها فإنَّه القتلُ الحَقيقيُّ للنَّفسِ.

وقيلَ: المرادُ بالأَنفُسِ: مَن كانَ مِن أهلِ دِينِهِم، فإنَّ المؤمنينَ كنَفْسٍ واحدَةٍ.

جَمَعَ في التَّوصِيَةِ بين حفظِ النَّفسِ والمالِ الَّذي هو شَقيقُها مِن حَيْثُ إنَّه سبَبُ قِوامِها؛ استبقاءً لهم رَيثَما تُستكمَلُ النفوس وتَستَوْفِي فَضائِلَهَا رأفةً بهم ورَحمَةً؛ كما أشارَ إليه بقولِه:

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣١)، و«التيسير» (ص: ٩٥). والكوفيُّونَ من السبعة: عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) في نسخة الخيالي: «بالنخع». قال الشهاب: «البَخْعُ» بالباء الموحدة والخاء المعجمة والعين المهملة: قتلُ النفس غمًّا، ومراده به مطلقُ القتل، والمعروفُ في قتل الهند أنفسها: طرحُها في النار؛ كما قال الشاعر:

والهند تقتل بالنيران أنفسها ... وعندنا أنّ ذاك القتل يحييها

وهذا هو الصحيح، وما قيل كما هو في بعض النسخ: الجوع و«البجع» بباءٍ موحدةٍ وجيمٍ، و«النخع» بنونٍ وخاءٍ معجمةٍ، لا يُلتفت إليه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) رواه أبو داود (٣٣٤)، وعلقه البخاري قبل الحديث (٣٤٥).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾؛ أي: أَمرَ ما أَمرَ ونَهى عمَّا نَهى لفَرْطِ رحمَتِه عليكُم.

وقيلَ: معناهُ: إنَّه كانَ بكم يا أُمَّةَ مُحمَّدٍ رَحيمًا لَمَّا أمَرَ بني إسرائيلَ بقَتْلِ الأنفُس ونَهاكُم عنه.

(٣٠) - ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى القَتْلِ أو ما سَبَقَ مِن المحرَّمات ﴿عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا﴾: إفراطًا في التَّجاوُزِ عَن الحقِّ، وإتيانًا[1] بما لا يَستحِقُّه.

وقيلَ: أرادَ بالعُدوانِ: التَّعدِّيَ على الغيرِ، وبالظُّلمِ: ظلمَ النَّفسِ بتَعريضِهَا للعقابِ.

﴿فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗا﴾: نُدخِلُه إياها، وقُرِئَ بالتَّشدِيدِ مِن صَلَّى[2]، وبفَتحِ النُّونِ مِن صَلاهُ يَصْليهِ[3]، ومنه: شاةٌ مَصْليَّة.

و: «يُصليهِ» باليَاء[4]، والضَّميرُ للهِ، أو لـ﴿ذَٰلِكَ﴾ مِن حيثُ إنَّه سَبَبُ الصَّلْيِ.

﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ لا عُسرَ فيه ولا صَارِفَ عنه.

(٣١) - ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ﴾: كبائِرَ الذُّنوبِ الَّتي نَهاكُم اللهُ ورَسولُه عنها. وقُرِئَ: «كَبيرَ»[5] على إرادةِ الجِنسِ.

﴿نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾: نَغفِرْ لَكُم صَغائِرَكُم ونَمحُها عنكُم.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «أو إتيانا».

(٢) دون نسبة في «الكشاف» (٢/ ٣٧٣)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٣)، و«البحر المحيط» (٧/ ١٥).

(٣) نسبت للأعمش وحميد والنخعي. نظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٢)، و«المحتسب» (١/ ١٨٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٣)، و«البحر المحيط» (٧/ ١٥).

(٤) دون نسبة في «الكشاف» (٢/ ٣٧٣)، و«البحر المحيط» (٧/ ١٥).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٢) عن سعيد بن جبير ومجاهد، وزاد في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٣) نسبتها لابن مسعود، ودون نسبة في «الكشاف» (٢/ ٣٧٤).

واختُلِفَ في الكَبائرِ، والأقربُ: أنَّ الكبيرةَ كلُّ ذَنبٍ رتَّبَ الشارعُ عليه حَدًّا أو صرَّحَ بالوَعيدِ فيه.

وقيلَ: ما عُلِمَ حُرمتُه بقاطعٍ.

وعن النَّبيِّ ﷺ أنَّها سَبعٌ: «الإشراكُ باللهِ، وقتلُ النَّفسِ الَّتي حرَّمَ اللهُ، وقذفُ المحصَنَةِ، وأكلُ مالِ اليَتيمِ، والرِّبا، والفِرارُ من الزَّحفِ، وعُقوقُ الوَالدَينِ»[(١)].

وعن ابنِ عباسٍ: الكبائر إلى سبعِ مئة أقربُ منها إلى سبعٍ[(٢)].

وقيلَ: أرادَ بها هاهنا أنواعَ الشِّركِ؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ٤٨].

---

(١) رواه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه بدل «وعقوق الوالدين»: «والسحر».
ورواه أبو داود (٢٨٧٥) من حديث عمير بن قتادة الليثي رضي الله عنه بلفظ: «هن تسع» فذكر السبع المذكورة أعلاه وزاد: السحر، واستحلال بيت الله الحرام.
وروي موقوفًا عن علي رضي الله عنه، رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٤٣) عن محمد بن سهل بن أبي حثمة عن أبيه قال: إني لفي هذا المسجد ـ مسجد الكوفة ـ وعليٌّ يخطب الناسَ على المنبر، فقال: «يا أيها الناس، إن الكبائر سبعٌ..» فذكر فيه بدل «وعقوق الوالدين»: «والتعرب بعد الهجرة»، وزاد: «فقلت لأبي: يا أبهْ، ما التعرُّب بعد الهجرة، كيف لَحِقَ هاهنا؟ فقال: يا بنيّ، وما أعظمُ من أن يهاجر الرجل، حتى إذا وقع سَهمه في الفيء ووَجب عليه الجهاد خلع ذلك من عنقه، فرجع أعرابيًّا كما كان؟»

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٥١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٣٤).
وروي عن ابن عباس أيضا: إلى سبعين، رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٥٥٥)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٥١).
وروى الطبري من طريق سليمان التيمي عن طاوس قال: ذكروا عند ابن عباس الكبائر فقالوا: هي سبع؟ قال: «هي أكثر من سبع وسبع»، قال سليمان: فلا أدري كم قالها من مرّة.

وقيلَ: صِغَرُ الذُّنُوبِ وكِبَرُها بالإضافةِ إلى ما فوقَهَا وما تحتَها، فأكبَرُ الكبائرِ الشِّركُ، وأصغَرُ الصغائرِ حَديثُ النَّفسِ، وما بينَهُما وسائطُ يَصدُقُ عليها الأمرانِ، فمَن عَنَّ له أمرَان منها ودعَت نفسُه إليهما بحيثُ لا يتمالَكُ، فكفَّها عن أكبرِهما كُفِّر عنه ما ارتكبَه لِمَا استحقَّ من الثَّوابِ على اجتنابِ الأكبَرِ.

ولعَلَّ هذا ممَّا يتفَاوَتُ باعتبَارِ الأشخاصِ والأحوالِ، ألا ترى أنَّه تعالى عَاتبَ نبيَّهُ في كثيرٍ مِن خَطراتِه الَّتي لم تُعدَّ على غيرِه خطيئةً فضلًا أن يُؤاخَذ عليها.

﴿وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾: الجنَّةَ وما وَعَدَ من الثَّوابِ، أو: إدخالًا مع كرامَةٍ.

وقرأ نافِعٌ بفتحِ الميمِ[1]، وهو أيضًا يحتمِلُ المكانَ والمصدَر.

(٣٢) - ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ من الأُمورِ الدُّنيويَّةِ كالجاهِ والمالِ فلعَلَّ عدَمَه خيرٌ، والمُقتضِي للمنعِ: كونُه ذريعَةً إلى التَّحاسُدِ والتَّعادي مُعرِبَةً عن عدَم الرِّضى بما قسَم الله لهُ، وأنَّهُ تشَهٍّ لحصُول الشَّيءِ له مِن غيرِ طلبٍ[2]، وهو مَذمومٌ لأنَّ تمنِّيَ ما لم يقدَّرْ لهُ معَارضةٌ لحِكمةِ القَدَر، وتمنِّيَ ما قُدِّرَ له بكَسبٍ بطالةٌ وتضييعُ حظٍّ، وتمنِّيَ ما قدِّر له بغيرِ كسبٍ ضائعٌ ومُحالٌ.

﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾ بيانٌ لذلك؛ أي: لكلٍّ من الرِّجالِ والنِّسَاءِ فضلٌ ونَصيبٌ بسببِ ما اكتسبَ ومِن أَجلِه، فاطلبُوا الفَضلَ بالعَملِ لا بالحسَدِ والتَّمَنِّي كما قالَ عليه السَّلامُ: «ليسَ الإيمانُ بالتَّمَنِّي»[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٢)، و«التيسير» (ص: ٩٥).

(٢) «مِن غيرِ طلبٍ»؛ أي: مباشرَةٍ خارجيَّةٍ لأسبابِه. «حاشية الخفاجي».

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٣٥٠) من قول الحسن البصري. ورواه ابن النجار في =

وقيلَ: المرادُ: نصيبُ الميراثِ، وتَفضيلُ الوَرَثَةِ بعضِهم على بعضٍ فيه، وجُعل ما قُسِمَ لكلٍّ منهُم على حسَبِ ما عُرفَ من حالِه الموجبَةِ للزِّيادَةِ والنَّقصِ كالمكتَسَبِ له[١].

﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾؛ أي: لا تَتمنَّوا ما للنَّاسِ، واسألوا اللهَ مثلَه مِن خزائنِه الَّتي لا تَنفَدُ، وهو يدلُّ على أنَّ المنهيَّ هو الحسَدُ.

أو: لا تتمنَّوا واسألوا اللهَ مِن فَضْلِهِ بما يقرِّبُه[٢] ويسُوقُه إليكم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ وهو يَعلم ما يستحقُّه كلُّ إنسَانٍ فيفَضِّلُ عن عِلم وتبيَان، رُويَ أنَّ أم سَلمة قالَت: يا رسُول الله! يغزُو الرِّجَالُ ولا نغزُو، وإنَّما لنا نصفُ الميراثِ، لَيتَنَا كنَّا رِجَالًا؟ فنزلتْ[٣].

= «ذيل تاريخ بغداد» (١٧/ ٣٤ ـ ط الكتب العلمية) من طريق الحسن عن أنس رضي الله عنه، وفيه يوسف بن عطية اتهمه ابن حبان بالوضع، وقال النسائي: متروك. انظر: «المجروحين» (٣/ ١٣٤)، و«الميزان» (٤/ ٤٦٨).

(١) قوله: «وجُعل...» بالماضي المجهول؛ أي: جُعلَ ما قُسِمَ لكُلٍّ من الرِّجَالِ والنِّسَاءِ على حسَبِ ما عَرَفَ اللهُ من حاله الموجِبَةِ للبَسْط أو القَبْضِ كسبًا له. انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٧٦).

(٢) «بما يقرِّبُهُ»؛ أي: يقرِّبُ ذلكَ المتمنَّى إليكُم.. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) رواه الترمذي (٣٠٢٢)، وأحمد (٢٦٧٣٦)، من طريق مجاهد عن أم سلمة رضي الله عنها، وقال الترمذي: مرسل، يريد: أنه منقطع بين مجاهد وأم سلمة، ورده الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الطبري (٨/ ٢٦٢) بأن مجاهداً أدرك أم سلمة يقيناً وعاصرها، والمعاصرة من الراوي الثقة تحمل على الاتصال.

ورواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٦٥)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٦٧٧)، عن مجاهد.

(٣٣) ـ ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ﴾؛ أي: ولكلِّ تَرِكَةٍ جَعلنا وُرَّاثًا يَلُونَها ويُحْرِزونَها، و﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ بَيانٌ لـ«كلٍّ» مع الفَصْل بالعَامِل.

أو: لِكُلِّ ميِّتٍ جَعلْنا وُرَّاثا ممَّا ترك، على أنَّ «مِن» صلةُ ﴿مَوَٰلِيَ﴾ لأنَّه في معنَى الوارثِ، وفي ﴿تَرَكَ﴾ ضَميرُ «كلٍّ»، و﴿ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ استئنافٌ مُفسِّر للمَوالي، وفيه خُروجُ الأولادِ فإنَّ ﴿الأقربونَ﴾ لا يتناوَلهُم كما لا يتناولُ الوالدينِ.

أو: ولكلِّ قومٍ جَعلناهم موَاليَ حَظٌّ ممَّا تَرَكَ الوالدانِ والأقربونَ، على أنَّ ﴿جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ﴾ صِفَةُ «كلٍّ»، والراجعُ إليه محذوفٌ، وعلى هذا فالجملَةُ مِن مُبتدَأٍ وخبَرٍ.

﴿والذين عاقَدَتْ أيمانُكُم﴾: مَوالي المُوالاةِ[1]، كانَ الحليفُ يورَّثُ السُّدُسَ مِن مَال حَليفِه، فنسِخَ بقولِه: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

وعن أبي حنيفةَ: لو أسلَمَ رَجلٌ على يدِ رَجُلٍ وتعَاقدَا على أن يتعاقَلا ويَتوارَثا صَحَّ ووَرِثَ[2].

أو الأزواج[3] على أنَّ العقدَ عقدُ النِّكاحِ.

وهو مبتَدأٌ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ وخبرُه: ﴿فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾، أو منصُوبٌ بمُضمَرٍ يفسِّرُه ما بعدَهُ، كقَولكَ: «زَيدًا فاضرِبْه».

---

(١) قوله: «موالي الموالاة» تفسير (والذين عاقدت أيمانكم). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٢٤).

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٧٨).

(٣) قوله: «أو الأزواج» عطف على «موالي الموالاة». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٢٤). ويجوز فيه الرفع والنصب تبعاً لإعراب المعطوف عليه على ما يأتي

أو مَعطُوفٌ على «الوالِدَينِ»، وقولُه: ﴿فَـَٔاتُوهُمْ﴾ جملةٌ مُسَبَّبة عَن الجملَةِ المُتَقدِّمَة مؤكِّدَةٌ لها، والضَّميرُ للمَوالِي[1].

وقرأَ الكوفيُّونَ: ﴿عَقَدَتْ﴾[2] بمعنى: عَقَدَت عهُودَهم أيمانُكُم، فحُذفَ العُهودُ وأُقيمَ الضَّميرُ المضَافُ إليه مُقامَه، ثمَّ حُذِفَ كما حُذفَ في القراءة الأخرى.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدًا﴾ تهديدٌ على مَنعِ نَصيبِهِم.

(٣٤) - ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾: يَقومُونَ عليهنَّ قيامَ الوُلاةِ على الرَّعِيَّة، وعَلَّلَ ذلك بأمرَينِ: مَوهبيٍّ وكسبيٍّ، فقالَ:

﴿بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾: بسَبَبِ تَفضيلِ الرِّجَال على النِّساءِ بكمالِ العَقْلِ وحُسنِ التَّدبيرِ ومَزيدِ القُوَّةِ في الأَعمالِ والطَّاعاتِ، ولذلك خُصُّوا بالنبوَّة والإمَامةِ والوِلايَةِ وإقامَةِ الشَّعائرِ، والشَّهادَةِ في مجامِعِ القَضايا، ووجُوبِ الجِهادِ والجمعَةِ ونحوِهما، والتَّعصيبِ وزيادَةِ السَّهمِ في الميراثِ، والاستبدادِ بالفراقِ.

﴿وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ في نِكاحِهنَّ كالمهرِ والنَّفقَةِ.

ورُوِيَ: أنَّ سَعْدَ بنَ الرَّبيعِ أحَدَ نُقَباءِ الأنصارِ نشزَتْ عليه امرأتُهُ حبيبةُ بنتُ زيد بن أبي زهيرٍ فلَطَمَها، فانطلَقَ بها أبوهَا إلى رسولِ الله ﷺ فشَكا، فقالَ عليه السَّلامُ: «لتقتصَّ منه»، فنزلَت، فقالَ: «أَرَدْنا أمرًا وأرادَ اللهُ أمرًا، والذي أرادَ اللهُ خيرٌ»[3].

---

(١) قوله: «والضمير»؛ أي: ضمير المفعول في (آتوهم) على القول الأخير «للموالي»؛ أي: في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِىَ﴾ فالضمير على هذا القولِ يشمل غيرَ (الذين عاقدت)، وعلى الأولين يختصُّ بهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٢٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٣)، و«التيسير» (ص: ٩٦). والكوفيُّونَ: حمزة والكسائي وعاصم.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٢٨٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٥١)، عن مقاتل. ورواه دون ذكر الأسماء ابن وهب كما في «تفسير القرآن من الجامع» (٧٢)، وابن أبي شيبة في =

﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ﴾: مُطيعاتٌ للهِ قائماتٌ بحقوقِ الأَزواجِ.

﴿حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ﴾: لِمَواجبِ الغَيْبِ؛ أي: يحفَظْنَ في غيبَة الأَزواجِ ما يجبُ حِفظُه في النَّفسِ والمالِ، وعنه عليه السَّلام: «خيرُ النِّسَاءِ امرأةٌ إنْ نظرتَ إليها سَرَّتْكَ، وإن أمَرْتَهَا أطاعتكَ، وإذا غِبْتَ عنها حَفِظَتْكَ في مَالِها ونفسِهَا» وتلا الآيةَ[1].

وقيلَ: لأَسرَارِهم.

﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾: بحفـظِ اللهِ إيَّاهُنَّ: بالأَمـرِ على حِفْظِ الغيبِ، والحثِّ عليه بالوعدِ والوَعيدِ، والتَّوفيقِ له.

أو: بالذي حفظَه اللهُ لهنَّ عليهم مِـن المهرِ والنَّفقَةِ والقيَامِ بحِفظِهِنَّ والذبِّ عنهنَّ.

وقُـرِئَ: ﴿بما حفظ اللهَ﴾ بالنَّصْبِ[2] على أنَّ «مَا» مَوصُولَةٌ، فإنَّها لو كانَت مَصدَرِيَّةً لم يكن لـ﴿حَفِظَ﴾ فاعلٌ، والمعنى: بالأمرِ الَّذي حفظَ حقَّ اللهِ أو طاعتَه، وهو التَّعفُّفُ والشَّفقَةُ على الرِّجالِ.

= «مصنفه» (٢٧٤٩٣)، وأبو داود في «المراسيل» (٢٧٤)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٨٨)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٧٠١)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٥٢)، عن الحسن مرسلاً.
ورواه ابن مردويه في «تفسيره» كما ذكر الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٣١٢): عن عليٍّ قال: أتى النبي ﷺ رجل من الأنصار بامرأة له فقال: يا رسول الله، إن زوجها فلان بن فلان الأنصاري، وإنه ضربها فأَثَّر في وجهها، فقال عليه السلام: «ليس له ذلك»، فنزلت ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ الآية، فقال ﷺ: «أردت أمراً وأراد الله غيره». وفيه محمد بن محمد بن الأشعث وهو كذاب. انظر: «ذخيرة الحفاظ» لابن طاهر (١/ ٢٣٢).

(١) رواه النسائي في «الكبرى» (٨٩١٢)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٩٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٦٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه أبو داود (١٦٦٤) وليس فيه تلاوة الآية.

(٢) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «المبسوط» (ص: ١٧٩)، و«النشر» (٢/ ٢٤٩).

﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾: عِصيانَهُنَّ وترفُّعَهُن عن مُطاوعَةِ الأزواجِ، مِن النَّشزِ[1].

﴿فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ﴾: في المراقدِ فلا تُدخِلُوهنَّ تحت اللُّحُفِ.

أو: لا تباشروهنَّ، فيكونُ كِنايةً عن الجِماعِ.

وقيلَ: ﴿ٱلۡمَضَاجِعِ﴾: المَبَايِت؛ أي: لا تبايتُوهُنَّ.

﴿وَٱضۡرِبُوهُنَّ﴾ يعني: ضَرْبًا غير مبرِّحٍ ولا شَائنٍ.

والأمُورُ الثَّلاثةُ مُرتَّبةٌ ينبَغي أن يُدَرَّج فيها.

﴿فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًا﴾ بالتَّوبيخِ والإيذاءِ، والمعنى: فأَزيلوا عَنهُنَّ التعرُّضَ واجعَلوا ما كانَ مِنهنَّ كأنْ لم يَكُن، فإنَّ «التائبَ مِن الذَّنبِ كمَن لا ذنبَ له»[2].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا﴾ فاحذروهُ فإنَّه أقدَرُ عليكُم مِنكُم على مَن تحتَ أيديكم.

أو: إنَّه على علوِّ شأنِه يتجاوَزُ عَن سَيِّئاتِكُم ويتوبُ عليكم فأنتم أحقُّ بالعَفوِ عن أزواجِكُم.

أو: إنَّه يتعالى ويكبرُ أن يَظلمَ أحَدًا أو يَنْقُصَ حقَّه.

---

(١) بسكون الشين وفتحها. انظر: «روح المعاني» (٦/ ١٣).

(٢) رواه ابن ماجه (٤٢٥٠)، والطبراني في «الكبير» (١٠٢٨١)، من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رفعه، قال في «المقاصد الحسنة» (ص: ٢٤٩): «رجاله ثقات، بل حسنه شيخنا ـ يعني: ابن حجر ـ يعني لشواهده، وإلا فأبو عبيدة جزم غير واحد بأنه لم يسمع من أبيه». ورواه الطبراني في «الكبير» (٧٧٥) عن أبي سعيد الأنصاري، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٠٠): فيه من لم أعرفهم.

(٣٥) ـ ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾: خِلافًا بينَ المرأةِ وزوجِها، أضمرَهُما وإن لم يَجْرِ ذِكرُهما لجَرْي ما يدلُّ عليهما، وإضافةُ الشِّقاقِ إلى الظَّرفِ: إمَّا لإجرائِه مُجرَى المفعُول به كقولِك: يا سَارقَ اللَّيلةِ، أو الفاعلِ كقولِهم: نهارُك صَائِمٌ.

﴿فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾: فابعثوا أيُّها الحُكَّامُ متى اشْتبَهَ عليكم حَالُهمَا ـ لتبيينِ الأمرِ أو إصلاحِ ذاتِ البَيْنِ ـ رَجلًا وسيطًا يَصْلحُ للحُكومَةِ والإصلاحِ من أهلِهِ وآخرَ مِن أَهلها، فإنَّ الأقاربَ أعرَفُ ببواطنِ الأحوَالِ وأطلَبُ للصَّلاحِ.

وهذا على وجهِ الاستحبابِ فلو نُصِبَا[1] من الأجانبِ جازَ.

وقيلَ: الخطابُ للأزواجِ والزَّوجاتِ. واستُدلَّ به على جَوازِ التَّحكيمِ.

والأظهَرُ: أنَّ النَّصْبَ[2] لإصلاحِ ذاتِ البينِ أو لتَبيينِ الأمرِ، ولا يليَان الجمعَ والتَّفريقَ إلَّا بإذنِ الزَّوجَين.

وقالَ مَالكٌ: لهما أن يَتخالَعا إن وَجَدَا الصَّلاحَ فيه.

﴿إِن يُرِيدَآ إِصْلَـٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ الضَّميرُ الأول للحَكمَين والثَّاني للزَّوجَين؛ أي: إن قصَدَا الإصلاحَ أوقعَ الله بحُسْنِ سَعْيِهما الموافقةَ بين الزَّوجَين.

وقيلَ: كلاهما للحَكمَين؛ أي: إنْ قصدَا الإصلاحَ يُوَفِّقِ اللهُ بينهما لتتَّفِقَ كَلِمَتُهما ويحصُلَ مَقصُودُهما.

وقيلَ: للزَّوجَين؛ أي: إن أرادَا الإِصْلاحَ وزالَ الشقَاقُ أَوْقعَ اللهُ بينَهُما الأُلفَةَ والوِفاقَ.

وفيه تنبيهٌ على أنَّ مَن أصلح نِيَّتَه فيما يتحرَّاه أصلَحَ اللهُ مبتغاهُ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «بعثا».

(٢) في نسخة الخيالي: «البعث».

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ بالظواهِر والبوَاطِنِ، فيعلَمُ كيفَ يَرفعُ الشقَاقَ ويُوقِعِ الوفاقَ.

(٣٦) ـ ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾: صنَـمًا أو غيـرَه، أو: شـيئًا مـن الإشـراكِ جَلِيًّـا أو خَفِيًّـا.

﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾: وأَحْسِنوا بهما إِحْسَانًا ﴿وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: وبـصَـاحبِ القَرابَةِ ﴿وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: الَّذي قَرُبَ جوارُه، وقيلَ: الَّذي له معَ الجِوارِ قُرْبٌ واتصالٌ بنَسَبٍ أو دِينٍ.

وقُرِئَ بالنَّصْبِ على الاختصَاصِ تَعظيمًا(١).

﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾: البَعيدِ، أو الَّذي لا قرابَةَ له، وعنه عليهِ السَّلام: «الجيرانُ ثلاثةٌ، فجارٌ له ثلاثةُ حقوقٍ: حقُّ الجوارِ، وحقُّ القرابةِ، وحقُّ الإسلامِ، وجارٌ له حقَّان: حقُّ الجوارِ، وحقُّ الإسلامِ، وجارٌ له حقٌّ واحِدٌ: حقُّ الجوارِ، وهُو المشرِكُ مِن أهلِ الكتابِ»(٢).

﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾: الرَّفيقِ في أمرٍ حَسَنٍ كتعلُّمٍ وتَصَرُّفٍ وصِناعَةٍ وسَفَرٍ، فإنَّه صَحِبَك وحصَل بجنبِكَ. وقيلَ: المرأةُ.

﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾: المسَافِرِ أو الضَّيْف.

---

(١) أي: (والجارَ ذا القربى). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣) عن أبي حيوة.

(٢) رواه البزار كما في «كشف الأستار» (١٨٩٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ٢٠٧)، من حديث جابر رضي الله عنه، وفي إسناده عبد الله بن محمد الحارثي، وهو وضاع كما في «مجمع الزوائد» (٨/ ٣٠٠)، ورواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٩٢)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص: ٤٠ ـ ٤١)، والبيهقي في «الشعب» (٩٥٦٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفي إسناده مجموعة من الضعفاء، لكنهم غير متهمين بالوضع كما قال البيهقي.

﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾: العَبيدِ والإماءِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا﴾: مُتكبِّرًا يأنفُ عَن أقاربِه وجيرانِه وأَصحَابِهِ ولا يلتفِتُ إليهم ﴿فَخُورًا﴾ يتفاخَرُ عليهِم.

(٣٧) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ﴾ بدَلٌ من قولِهِ: ﴿مَن كَانَ﴾، أو نصبٌ على الذمِّ، أو رفعٌ عليه؛ أي: هم الذين.

أو مُبتدأٌ خبرُه محذوفٌ تَقديرُه: ﴿الَّذينَ يبخلونَ﴾ بما مُنحوا به ﴿ويأمرُونَ النَّاسَ بالبُخْلِ﴾ وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿بالبَخَلِ﴾ بفتح الحرفينِ[1]، وهي لغةٌ ﴿وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾: الغِنَى والعِلم= أحِقَّاءُ بكلِّ ملامَة.

﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ وُضعَ الظَّاهرُ فيه مَوضِعَ المضمَر إشعارًا بأنَّ مَن هذا شأنُه فهو كافِرٌ لنعمَةِ اللهِ، ومَن كانَ كافرًا لنعمتِه فلهُ عذابٌ يُهينُه كما أَهَانَ النِّعمةَ بالبُخلِ والإخفاءِ.

والآيَةُ نَزَلَت في طائفَةٍ من اليهُودِ كانُوا يقولونَ للأنصارِ تَنَصُّحًا: لا تُنفِقُوا أموالَكُم فإنَّا نخشَى عليكم الفقرَ[2].

وقيلَ: في الَّذينَ كَتَموا صِفةَ محمَّدٍ ﷺ[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٣)، و«التيسير» (ص: ٩٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٢٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت، عن سعيد بن جبير أو عكرمة، عن ابن عباس. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٠٤) من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن عكرمة. ورواه ابن المنذر في «تفسيره» (٢٧٢) عن محمد بن إسحاق قوله. وكذا جاء في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٦٠)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٩٩).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٣١٩) من طريق عطية العوفي عن ابن عباس، ورواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٢٢ ـ ٢٣) عن قتادة والسدي ومجاهد، وقول مجاهد في «تفسيره» (ص: ٢٧٦).

(٣٨) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ أو «الكافرينَ»، وإنَّما شاركَهُم في الذَّمِّ والوَعيدِ لأنَّ البخلَ والسَّرفَ ـ الَّذي هو الإنفاقُ لا على ما يَنبَغِي ـ مِن حيثُ إنَّهما طرَفا إفراطٍ وتَفريطٍ سواءٌ في القبحِ واستجلابِ الذَّمِّ.

أو مبتدأٌ خبرُه مَحذوفٌ مَدلولٌ عليه بقولِه: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا﴾.

﴿وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ ليتحرَّوا بالإنفاقِ مَراضيَه وثوابَه، وهُم مشرِكو مَكَّة، وقيلَ: المنافِقُونَ.

﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ تَنبيهٌ على أنَّ الشَّيطانَ قرَنَهم فحمَلَهُم على ذلك وزيَّنَه لهم؛ كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الإسراء: ٢٧] والمرادُ: إبليسُ وأعوانُه الدَّاخلَةُ والخارجَةُ.

ويجوزُ أن يكونَ وَعيدًا لهم بأن يُقْرنَ بهم الشَّيطانُ في النَّارِ.

(٣٩) ـ ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: وما الَّذي عَلَيهِم ـ أو: أيُّ تبعَةٍ تَحيقُ بهم ـ بالإيمانِ والإنفاقِ في سَبيلِ الله، وهو تَوبيخٌ لهم على الجَهلِ بمكانِ المنفعَةِ، والاعتقادِ في الشَّيءِ على خلافِ ما هو عليه، وتَحريضٌ على الفِكْرِ لطلبِ الجوابِ لعلَّه يؤدِّي بهم إلى العلمِ بما فيه مِن الفوائدِ الجليلَةِ والعَوائدِ الجَميلَةِ، وتنبيهٌ على أنَّ المدعوَّ إلى أمرٍ لا ضررَ فيه ينبغي أن يُجيبَ إليه احتياطًا فكيفَ إذا تضمَّنَ المنافِعَ؟

وإنَّما قدَّمَ الإيمانَ هاهنا وأخَّرَهُ في الآيةِ الأخرى[1] لأنَّ القصدَ بذكرِه إلى التَّحضيضِ هاهنا والتَّعليلِ ثَمَّ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ وعيدٌ لهم.

---

(١) قوله: «وإنما قدم الإيمان ها هنا»؛ أي: على الإنفاق «وأخره في الآية الأخرى» وهي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾ [النساء: ٣٨]. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣٠).

(٤٠) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ﴾: لا يَنْقُصُ مِن الأَجـرِ ولا يزيدُ في العِقابِ أصغرَ شَيءٍ كالذرَّةِ وهي النَّملةُ الصَّغيرةُ، ويقال لكلِّ جزءٍ مِن أجزاءِ الـهَبَاء.

و«المِثقالُ»: مِفعَالٌ مِن الثِّقْلِ، وفي ذكرِه إيماءٌ إلى أنَّه وإن صَغُرَ قَدْرُه عَظُمَ جزاؤهُ.

﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ﴾: وإن يكنْ مِثقالُ الذرَّةِ حَسَنةً، وأنَّثَ الضَّميرَ لتَأنيثِ الخبرِ، أو لإضافةِ المثقالِ إلى مُؤنَّثٍ، وحَذفَ النونَ من غيرِ قياسٍ تَشبيهًا بحروفِ العِلَّةِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ: ﴿حَسَنةٌ﴾ بالرفعِ على كانَ التامَّةِ[1].

﴿يُضَٰعِفۡهَا﴾: يُضاعِفْ ثـوابَها، وقـرأ ابـنُ كثيـر وابـنُ عامِـر ويعقـوبُ: ﴿يُضعِّفْها﴾[2] وكلاهُما بمعنًى.

﴿وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ﴾: ويُعطِ صَاحبَها مِن عندِه عـلـى سَبيلِ التَّفضُّلِ زائدًا على ما وعدَ في مقابلَةِ العَملِ ﴿أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾: عَطـاءً جزيلًا، وإنَّما سمَّاه أجرًا لأنَّه تابعٌ للأَجرِ مَزيدٌ عليه.

(٤١) ـ ﴿فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ﴾ فكيف حالُ هؤلاءِ الكَفَرةِ من اليهودِ والنصارى وغيرِهم ﴿إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ﴾ يعني: نبيَّهُم يشهَدُ على فسادِ عقائدِهم وقبُحِ أعمالِهِم، والعاملُ في الظَّرفِ مَضمُونُ المبتدأ والخبرِ مِن هَولِ الأمرِ وتَعظيمِ الشَّأنِ[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٣)، و«التيسير» (ص: ٩٦).

(٢) انظـر: «السـبعة» (ص: ٢٣٣)، و«التيسـير» (ص: ٨١)، و«المبسـوط» (ص: ١٤٨)، و«النشـر» (٢/ ٢٢٨).

(٣) قوله: «والعامل في الظرف»؛ أي: العامل في (إذَا)، وهو المراد بالظرف في كلام المصنف «مضمونُ المبتدأ»؛ أي: المقدَّرِ، وهو «حالُ هؤلاءِ الكفرة»، «والخبرِ» وهو (كيف)، ومعنى الاستفهام: التهويل =

﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾ يا محمَّدُ ﴿عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ تشهَد على صِدْقِ هؤلاءِ الشُّهَداءِ؛ لعِلمكَ بعقائدِهم، واستجماعِ شرعِكَ مجامِعَ قواعِدهم.

وقيلَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إشارةٌ إلى الكفرَةِ المستفهَم عن حالِهم، وقيلَ: إلى المؤمنينَ؛ كقولِه تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

(٤٢) - ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾ بيانٌ لحالهم حينئذٍ؛ أي: يوَدُّ الَّذينَ جمَعُوا بين الكفرِ وعصيَانِ الأمرِ ـ أو: الكفرةُ والعصَاةُ ـ في ذلك الوَقت أن يُدفَنُوا فتُسَوَّى بهم الأرض كالمَوْتى، أو لم يُبعَثُوا، أو لم يخلَقُوا، وكانُوا هم والأَرضُ سواءً.

﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾: ولا يَقْدِرُونَ كِتمانَه؛ لأنَّ جوارِحَهم تَشهَدُ عليهم.

وقيلَ: الواوُ للحالِ؛ أي: يودُّون أن تُسوَّى بهم الأرضُ وحَالُهُم أنَّهم لا يكتمونَ اللهَ حَدِيثًا، ولا يَكْذِبونه بقولِهم[1]: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، إذ رُوِيَ أنَّهُم إذا قالوا ذلك خَتَمَ اللهُ على أفواهِهِم فتشهَدُ عليهم جَوارِحُهُم، فيشتدُّ الأمرُ عليهم فيتمنَّونَ أن تسَوَّى بهم الأرضُ[2].

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿تَسَّوَّى﴾ على أنَّ أصلَه: تتسَوَّى، فأُدغم التَّاءُ في السِّين، وحمزَةُ والكِسَائيُّ: ﴿تَسَوَّى﴾ على حذفِ التَّاءِ الثَّانيةِ[3]؛ يُقالُ: سَوَّيتُه فتسَوَّى.

= والاستعظام، فالمعنى: فكيف حالهم من الهول وقت مجيئنا من كل أمة بشهيد. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٧/ ١٦٥).

(١) في نسخة الطبلاوي: «كقولهم». وقوله: «ولا يكذبونه» عطف تفسير لما قبلَه؛ لأن معنى كتمانهم الحديثَ جَحْدُهم الشركَ. انظر: «فتوح الغيب» (٤/ ٥٤٦)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣٢).

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣١٩٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٤)، و«التيسير» (ص: ٩٦).

(٤٣) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾؛ أي: لا تقُوموا إليها وأنتُم سُكارَى من نحوِ نَومٍ أو خَمْرٍ حتَّى تتنبَّهُوا وتعلَمُوا ما تقولُونَ في صَلاتِكُم.

رُوِيَ أنَّ عبدَ الرحمَن بن عوفٍ صنَعَ مَأدُبَةً ودعَا نفرًا من الصَّحَابةِ حين كانَت الخمرُ مُباحَةً، فأكلوا وشرِبوا حتَّى ثَمِلُوا، وجاءَ وقتُ صَلاةِ المغربِ فتقدَّم أحَدُهم ليُصلِّيَ بهم، فقرأ: أعبُد ما تعبُدُون، فنزلَتْ[1].

وقيلَ: أرادَ بالصَّلاةِ مَواضِعَها وهي المسَاجدُ، وليس المرادُ منه نهيَ السَّكرانِ عَن قُربانِ الصَّلاةِ، وإنَّما المرادُ النَّهيُ عن الإفراطِ في الشُّربِ.

والسُّكْرُ: من السَّكْرِ وهو السَّدُّ.

وقُرِئَ: «سَكارى» بالفتحِ، و: «سَكْرى» على أنَّه جَمعٌ كهَلْكى، أو مفرَدٌ بمعنى: وأنتم قومٌ وجماعةٌ سَكْرَى، و: «سُكرَى» كحُبلَى[2] على أنَّها صفةُ الجماعَةِ.

﴿وَلَا جُنُبًا﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ إذ الجملَةُ في مَوضِعِ النَّصبِ على الحالِ.

و«الجنُبُ»: الَّذي أصَابَه الجنابَةُ، يَستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ والواحدُ والجمعُ؛ لأنَّه يُجرَى مُجرَى المصدَر.

﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿وَلَا جُنُبًا﴾، استثناءٌ من أعمِّ الأحوالِ؛ أي: لا

---

(١) رواه أبو داود (٣٦٧١)، وصححه الترمذي (٣٠٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٧٢٢٠)، من حديث علي رضي الله عنه. وانظر ما تقدم عند تفسير الآية (٢١٩) من سورة البقرة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣). وقراءة (سكارى) نسبها لعيسى وهو ابن عمر، و(سَكْرى) بفتح السين لإبراهيم وهو النخعي، و(سُكرى) بضمها للأعمش.

تقربُوا الصَّلاة جُنبًا في عَامَّةِ الأحوَالِ إلَّا في السَّفرِ، وذلك إذا لم يجِدِ الماءَ وتيمَّمَ، ويَشهَدُ له تعَقيبُه بذكرِ التيمُّم، أو صِفَةٌ لقولِه: ﴿جُنُبًا﴾؛ أي: جُنبًا غيرَ عابري سَبيل.

وفيه دَليلٌ على أنَّ التيمُّم لا يَرفَعُ الحدَث.

ومَن فسَّر الصَّلاة بمواضِعها فسَّر عابري السَّبيل بالمجتازينَ فيها، وجوَّز للجنبِ عبُورَ المسجدِ، وبه قالَ الشافِعيُّ رضي الله عنه، وقالَ أبو حنيفةَ: لا يجوز له المرورُ في المسجدِ إلَّا إذا كانَ فيه الماءُ أو الطَّريقُ.

﴿حَتَّىٰ تَغۡتَسِلُواْ﴾ غايَةُ النَّهيِ عَن القُربانِ حالَ الجنابَةِ.

وفي الآيةِ تنبيهٌ على أنَّ المصلِّيَ ينبغي أن يتحرَّزَ عما يُلهيهِ ويَشغلُ قلبَه، ويزكِّيَ نفسَه عما يجِبُ تَطهيرُها عنه.

﴿وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ﴾ مَرَضًا يُخافُ معه من استعمالِ الماءِ فإنَّ الواجدَ له كالفاقِدِ، أو مرَضًا يمنعُهُ عَن الوصُولِ إليه بسببِ ضَعْفِ حركتِهم وعَجْزِهم[1].

﴿أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ لا تجدُوهُ فيه ﴿أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ﴾ فأَحدَثَ بخروجِ الخارجِ مِن أحَدِ السَّبيلين، وأصلُ الغائطِ: المكانُ المطمئنُّ مِن الأرضِ.

﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾: أو مَاسَسْتُم بَشَرتَهنَّ ببَشَرتكم، وبهِ استدلَّ[2] الشافِعيُّ على أنَّ اللَّمسَ ينقضُ الوضُوءَ.

وقيلَ: أو جَامَعْتُموهُنَّ.

وقرأَ حَمزة والكسَائيُّ: ﴿لَمَستُم﴾[3] واستعمالُه كنايةً عن الجِماعِ أقلُّ مِن الملامَسَةِ.

---

(١) «بسبب ضعف حركتهم وعجزهم» من نسخة الخيالي.

(٢) بعدها في نسخة التفتازاني: «ابن عم النبي الهاشمي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٤)، و«التيسير» (ص: ٩٦).

﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾: فلم تتمكَّنوا مِن استعمالِه؛ إذ الممنوعُ عنه كالمَفقودِ.

ووَجهُ هذا التَّقسيمِ: أن المترخِّصَ بالتيمُّم إمَّا مُحدِثٌ أو جنُبٌ، والحالُ المُقتَضِيَةُ له في غالبِ الأَمرِ مَرَضٌ أو سفَر، والجنُبُ لَمَّا سبقَ ذكرُهُ اقتصَر على بيانِ حالِه، والمحدِثُ لَمَّا لم يجرِ ذكرُه ذكرَ من أسبَابِه ما يحدُثُ بالذاتِ أو بالعَرَضِ[1]، واستَغْنَى عَن تَفصيلِ أحوالِه بتفصيلِ حالِ الجنبِ وبيانِ العُذر مُجمَلًا[2]، وكأَنَّهُ قيلَ: وإن كُنتُم جُنُبًا مَرضَى، أو على سفرٍ، أو محدِثينَ جئتُم من الغائطِ، أو لامَسْتُم النسَاءَ، فلم تجدوا ماءً.

﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾؛ أي: فتعمَّدوا شيئًا مِن وَجهِ الأرضِ طاهِرًا، ولذلك قالَت الحَنَفيَّةُ: لو ضربَ المتيمِّمُ يدَهُ على حجرٍ صَلدٍ ومسَحَ أجزأَهُ، وقالَ أصحَابُنَا: لا بدَّ أن يعلَقَ باليدِ شيءٌ من الترابِ؛ لقولِهِ في المائدَةِ: ﴿فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [٦]؛ أي: مِن بَعضِه، وجَعلُ «مِن» لابتداءِ الغايةِ تعَسُّفٌ؛ إذ لا يُفهَمُ مِن نحو ذلك إلَّا التَّبعيضُ.

و«اليَدُ»: اسمُ العُضوِ إلى المَنكِبِ، ومَا رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ تيمَّم ومَسَح يدَيه إلى مَرْفِقَيهِ[3]، والقِياسُ على الوُضوءِ، دليلٌ على أنَّ المرادَ هاهنا: وأيديكُم إلى المرافِقِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ فلذلك يسَّر الأمرَ عليكُم ورخَّص لَكُم.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «ما يحدث بالذات وما يحدث بالعرض». وقوله: «ذكر أسبابه»؛ أي: أسبابَ حدَثِه؛ أي: بعضَها من كونه تغوُّطاً أو ملامسةً للمرأة، وإلى الأول أشار بقوله: «ما يحدث بالذات»، وإلى الثاني بقوله: «أو بالعرض»؛ إذ التغوُّطُ ذاتيٌّ، والملامسةُ عرَضيَّةٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣٥).

(٢) قوله: «واستغنى عن تفصيل أحواله»؛ أي: من كونه مرضاً، أو سفراً، أو مسافراً «وبيان العذر»؛ أي: عذرِه في تيمُّمه من كونه مرضاً أو سفراً، المأخوذِ من قوله: ﴿مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ «مجملاً»؛ أي: من غير بيانٍ لضابط المرض والسفر المبيحَينِ للتيمُّم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣٥).

(٣) رواه أبو داود (٣٣٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وقال السيوطي: مدارهُ على محمَّدِ بن =

(٤٤) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا﴾ مِن رؤيَةِ البصَرِ؛ أي: ألـم تَنظُر إليهم، أو القَلبِ وعُدِّيَ بـ﴿إِلَى﴾ لتضمُّنِ مَعنى الانتهاءِ.

﴿نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾: حَظًّا يَسيرًا من علمِ التَّوراةِ؛ لأنَّ المرادَ أَحبارُ اليَهودِ.

﴿يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ﴾: يختَارونَها على الهدَى، أو يَستبدلُونَها به، بعدَ تمكُّنِهم منه أو حصُولِه لهم بإنكارِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ عليه السَّلامُ.

وقيلَ: يأخذونَ الرُّشَا ويُحرِّفُونَ التَّورَاة.

﴿وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا﴾ أيُّها المؤمنُونَ ﴿السَّبِيلَ﴾: سَبيلَ الحقِّ.

(٤٥) ـ ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ منكم ﴿بِأَعْدَائِكُمْ﴾ وقد أخبرَكُم بعدَاوَةِ هَؤلاءِ وما يُريدونَ بكم فاحذَرُوهم.

﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾ يَلِي أمرَكُم ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ يُعِينُكم، فثِقُوا عليه واكتفُوا به عن غيره، والباءُ تُزادُ في فاعِلِ «كفَى» لتوكيدِ الاتِّصالِ الإسناديِّ بالاتِّصالِ الإضافيِّ.

(٤٦) ـ ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ بيانٌ لـ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا﴾ فإنَّه يحتَمِلُهُم وغيرَهم، وما بينَهما اعتراضٌ، أو بيانٌ لـ﴿أعدَائكم﴾، أو صِلَةٌ لـ﴿نَصِيرًا﴾؛ أي: يَنصرُكُم من الَّذينَ هَادُوا ويحفَظُكُم منهُم.

= ثابتٍ العَبديِّ وهو ضعيفٌ، وقد أنكرَ البخاريُّ عليهِ هذا الحديثَ.

ثم نقل عن النوويِّ قوله: احتجَّ أصحابنا بأشياءَ كثيرةٍ لا يظهرُ الاحتجاجُ بها، وأقربُها أنَّ اللهَ أمرَ بغسلِ اليدينِ إلى المرفقينِ في الوضوءِ، وقال في آخرِ الآيةِ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾، وظاهرُهُ أن المرادَ الموصوفةُ أولًا بقولِهِ: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، وهذا المطلقُ محمولٌ على ذلكَ المقيَّدِ لا سيما وهيَ آيةٌ واحدةٌ، وقد أجمعَ المسلمونَ على أنَّ الوجهَ يُستوعبُ في التيمُّمِ كالوضوءِ، فكذا اليدانِ، قال الشافعيُّ والبيهقيُّ: أخذنا بحديثِ الذِّراعينِ لأنهُ موافقٌ لظاهرِ القرآنِ والقياسِ وأحوَطُ. انظر: «المجموع» (٢/ ٢١١)، و«حاشية السيوطي» (٥/ ٤٢).

أو خبرُ محذوفٍ صِفَتُه: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾؛ أي: ومِن الَّذينَ هَادوا قومٌ يحرِّفونَ الكلِم عن مَواضعِه؛ أي: يُميلونَهُ عن مَواضِعِه الَّتي وضعَهُ اللهُ فيها بإزالَتِه عنها وإثباتِ غيرِه فيها، أو يُؤوِّلونَه على ما يشتَهُون فيُميلونَه عمَّا أنزلَ اللهُ فيه.

وقُرِئَ: «الكِلْمَ» بكَسر الكافِ وسكونِ اللَّامِ[1] جمعُ كِلْمَةٍ تخفيفُ كَلِمَةٍ.

﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا﴾ قَولَكَ ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أمرَكَ.

﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾؛ أي: مدعُوًّا عليكَ بـ: «لا سَمِعتَ» بصَمَمٍ أو مَوتٍ.

أو: اسمَعْ غيرَ مجَابٍ إلى ما تَدعو إليه.

أو: اسمَعْ غيرَ مُسمَعٍ كلامًا ترضاه.

أو: اسمَعْ كلامًا غيرَ مُسمَعٍ إيَّاكَ لأنَّ أذنكَ تنبُو عنه، فيكونُ مفعولًا به.

أو: اسمَعْ غيرَ مُسمَعٍ مَكرُوهًا، مِن قولهم: أسمعَه فلانٌ: إذا سَبَّه، وإنَّما قالوهُ نِفاقًا.

﴿وَرَٰعِنَا﴾: انظُرْنا نكلِّمْكَ أو نفهَمْ كلامَك.

﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾: فَتْلًا بها وصَرفًا للكلامِ إلى ما يُشبهُ السَّبَّ، حيثُ وَضَعُوا ﴿رَٰعِنَا﴾ المشابِهَ لِمَا يتسَابُّون به مَوضِعَ: ﴿ٱنظُرْنَا﴾، و﴿غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ موضِعَ: لا أُسمعتَ مَكروهًا.

أو: فتلًا بها وضَمًّا لِمَا يظهرونَ مِن الدُّعاء والتَّوقيرِ إلى ما يُضمِرُونَ من السبِّ والتحقيرِ نِفاقًا.

﴿وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ﴾: استهزاءً به وسخرِيةً.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣) عن أبي رجاء.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا﴾ ولو ثبتَ قولهُم هذا مَكانَ ما قالوهُ ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ﴾: لكانَ قولهُم ذَلك خيرًا لهُم وأعدَلَ، وإنَّما يجبُ حَذفُ الفِعل بعد «لَو» في مثلِ ذلك لدلالَةِ «أَنَّ» عليه ووقوعِه مَوقعَهُ.

﴿وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾: ولكن خَذَلَهُم وأبعدَهُم عن الهدَى بسَبَبِ كُفرِهم.

﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾: إِلَّا إيمَانًا قليلًا لا يُعبأ به، وهوَ الإيمانُ ببَعضِ الآياتِ والرُّسُلِ.

ويجوزُ أن يراد بالقلَّةِ العَدَمُ كقولِه:

قليلُ التشكِّي للمُهمِّ يُصيبُه[1]

أو: إلَّا قليلًا منهُم آمَنُوا، أو سَيُؤمِنونَ.

(٤٧) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُوا۟ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ﴾: مِن قَبْلِ أَن نَمحوَ[2] تَخطيطَ صُوَرِهَا ونجعَلَها على هيئَةِ أَدبارِهَا، يعني: الأقفاءَ، أو نُنكِّسَها إلى وَرَائهَا في الدُّنيا أو في الآخِرَة.

وأصلُ الطَّمْسِ: إزالَةُ الأَعلامِ المائلةِ، وقد يُطلَقُ بمعنَى الطَّلسِ في إزالةِ الصُّورةِ، ولمطلَقِ القَلبِ والتَّغييرِ، ولذلكَ قيلَ: معنَاهُ: من قبلِ أن نُغيِّرَ وجُوهًا فنَسْلُبَ

---

(١) نُسب لتأبط شرًّا، كما في «العقد» لابن عبد ربه (١/ ١٠٧)، و«الأمالي» للقالي (٢/ ١٣٨)، و«زهر الآداب» للقيرواني (٢/ ٣٥٨)، وعجزه:

كثيرُ النوى شتَّى الهوى والمسالك

وهو في «نقد الشعر» لقدامة بن جعفر (ص: ٢٩) برواية:

رحيبُ مناخِ العِيسِ سهلُ المباركِ

(٢) في نسخة الخيالي: «نمحق».

وَجَاهَتَها وإقبالَها، ونكسُوَهَا الصَّغَار والإدبارَ، أو نردَّها إلى حيثُ جَاءَت منه وهي أَذرِعَاتُ الشَّامِ، يعني: إجلاءَ بني النَّضيرِ.

ويَقْرُبُ منه قولُ مَن قالَ: إنَّ المرادَ بالوجُوهِ الرُّؤسَاءُ.

أو: مِن قَبلِ أن نَطمِسَ وجوهًا بأَنْ نُعميَ الأبصَارَ عن الاعتبارِ، ونُصِمَّ الأسماعَ عَن الإصغاءِ إلى الحقِّ بالطَّبعِ، ونردَّها عن الهدايَةِ إلى الضَّلالَةِ.

﴿أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ﴾: أو نُخزِيَهُم بالمسخِ كما أخزَيْنا به أصحابَ السَّبْتِ، أو مَسخًا مثلَ مَسخِهِم[1]، أو نلعَنَهُم على لِسَانكَ كما لعنَّاهُم على لسَانِ داودَ.

والضَّميرُ لأصحابِ الوُجوهِ، أو لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على طريقَةِ الالتفاتِ، أو للوُجوهِ إنْ أُريدَ به الوُجهاءُ، وعطفُه على الطَّمْسِ بالمعنى الأوَّلِ يدُلُّ على أنَّ المرادَ به ليس مَسخَ الصُّورةِ في الدُّنيا[2]، ومَن حمَلَ الوَعيدَ على تَغييرِ الصُّورةِ في الدُّنيَا قالَ: إنَّه بَعدُ مترَقَّبٌ، أو كانَ وقوعُه مشروطًا بعدَمِ إيمانِهم وقد آمَنَ مِنهم طائفَةٌ.

---

(١) «أو مسخًا» نصب بمقدَّر؛ أي: أو نمسخهم مسخًا، وفي نسخة: (أو نمسخهم) «مثل مسخهم»؛ أي: مسخِ أصحاب السبت. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٤٠).

قلت: والعبارة في مطبوعة البيضاوي مع «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٣٣٧): «أي: نمسخهم مثل مسخهم»، وفي «حاشية القونوي» (٧/ ١٨٨): «أي: بمسخهم مثل مسخهم». كلاهما بـ«أي» التفسيرية، ولعله هو الصواب.

(٢) قوله: «وعطفه»؛ أي: ﴿نَلْعَنَهُمْ﴾ «على الطمس بالمعنى الأول»؛ أي: للَّعنِ «يدل على أن المراد به»؛ أي: باللَّعنِ «ليس مسخَ الصورة»؛ أي: ليس خاصًّا بمسخ الصورة «في الدُّنيا»؛ أي: فقط؛ إذ لو كان فيها فقط لكان عينَ المعطوف عليه، فيخالفُ المعروفَ من تغاير المتعاطفين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٤٠).

﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ بإيقاعِ شيءٍ، أو: وَعيدُه، أو: ما حَكَمَ به وقَضاه ﴿مَفْعُولًا﴾: نافذًا، أو كائِنًا، فيقعُ لا مَحالَةَ ما أُوعِدتُم به إنْ لم تؤمِنُوا به.

(٤٨) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ لأنَّه بَتَّ الحُكمَ على خلُودِ عَذابِه، ولأنَّ ذنبَه لا يَنمحي عنه أثرُهُ فلا يستعدَّ للعَفْوِ بخلافِ غيرِه.

﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: ما دونَ الشِّركِ صَغيرًا كانَ أو كبيرًا ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ تفضُّلًا عليه[1] وإحسَانًا.

والمعتزلةُ علَّقوه بالفِعْلَيْنِ على مَعنى: إنَّ اللهَ لا يغفِرُ الشِّركَ لِمَن يَشاءُ وهو مَن لم يتُبْ، ويغفِرُ ما دونَهُ لِمَن يشاءُ وهو مَن تابَ.

وفيه تَقييدٌ بلا دليلٍ؛ إذ ليسَ عمُومُ آياتِ الوَعيدِ بالمحَافظَةِ أَوْلَى منه، ونقضٌ لمذهبِهِم فإنَّ تَعليقَ الأَمرِ بالمشيئَةِ ينافِي وجُوبَ التَّعذيبِ قبلَ التَّوبَةِ والصَّفحِ بعدَها، والآيَةُ كما هي حُجَّةٌ عليهم فهي حُجَّةٌ على الخوارجِ الَّذينَ زَعَموا أنَّ كلَّ ذنبٍ شِركٌ، وأن صَاحبَه خَالدٌ في النَّارِ.

﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾: ارتكبَ ما يُستَحقَرُ دونَه الآثامُ، وهو إشارةٌ إلى المعنى الفارقِ بينه وبين سَائرِ الذُّنوبِ، والافتراءُ كما يُطلَقُ على القولِ يُطلَقُ على الفِعلِ وكذلكَ الاختلاقُ.

(٤٩) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم﴾ يعني: أهلَ الكتابِ قالُوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨].

وقيلَ: ناسٌ من اليهُود جاؤوا بأَطفَالِهِم إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقالوا: هل على

---

(١) في نسخة الخيالي: «تفضلاً منه».

هؤلاءِ ذَنبٌ؟ قالَ: «لا»، قالُوا: واللهِ مـا نحنُ إلَّا كهيئَتِهِم: ما عَمِلْنا بالنَّهارِ كُفِّرَ عنَّا بالليلِ، وما عَمِلْنَا بالليلِ كُفِّرَ عنا بالنَّهارِ[1].

وفي معنَاهم: مَن زكَّى نفسَه وأثنَى عليها.

﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ تنبيهٌ على أنَّ تزكِيَتَه هو المعتَدُّ به دونَ تزكيَةِ غيرِه، فإنَّه العَالِمُ بما يَنطَوِي عليه الإنسانُ مِن حَسَنٍ وقَبيحٍ، وقد ذمَّهُم وزكَّى المرتَضَينَ مِن عبادِه المُؤمنينَ.

وأَصلُ التَّزكِيَةِ: نفيُ ما يُستقبَحُ فِعلًا أو قَوْلًا.

﴿وَلَا يُظْلَمُونَ﴾ بالذمِّ أو العِقابِ على تَزكِيَتِهم أنفسَهم بغيرِ حَقٍّ ﴿فَتِيلًا﴾: أَدْنى ظلمٍ وأَصغرَه، وهو الخَيْطُ الَّذي في شقِّ النَّواةِ يُضربُ به المثلُ في الحقارَةِ.

(٥٠) ـ ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ في زَعمِهِم أنَّهم أبناءُ اللهِ وأزكياءُ عندَهُ ﴿وَكَفَىٰ بِهِۦٓ﴾: بزعمِهِم هذا أو بالافتراءِ ﴿إِثْمًا مُّبِينًا﴾ لا يَخفَى كونُه مَأثمًا مِـن بين آثامِهِم.

(٥١) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ نزَلت في يهُود كانُوا يقُولون: إنَّ عبَادَةَ الأصنام أرضَى عند الله مِمَّا يَدْعُو إليه محمَّد[2].

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٤٠٠) عن الكلبي، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٦٥) عن ابن عباس من رواية الكلبي. والفراء في «معاني القرآن» (١/ ٢٧٢) دون عزو، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٧/ ١٢٥) عن السدي.

(٢) لم أجده هكذا، ولعل المراد ما روي عن قتادةَ: أن هذه الآية نزلت في كعب بن الأشرف وحييٍّ بن أخطبَ من بَني النَّضير، لَقِيَا قريشاً بالموسم فقال لهم المشركون: نحن أهدى أم محمدٌ وأصحابه؟ فقالا: بل أنتم أهدى من محمد، وهما يعلمان أنَّهما كاذبان. رواه ابن شبة في «تاريخ المدينة» =

وقيلَ: في حُيَيّ بنِ أخطَبَ وكعبِ بن الأشرفِ في جمعٍ من اليَهود خرَجوا إلى مكَّة يحالفونَ قُريشًا على محاربةِ رسُول اللهِ ﷺ، فقالوا: أنتُم أهلُ كِتابٍ، وأنتُم أقرَبُ إلى محمَّدٍ منكم إلينا، فلا نأمَنُ مَكرَكُم فاسجُدوا لآلهتِنا حتَّى نطمئِنَّ إليكم، ففَعَلوا[1].

و«الجبتُ» في الأصل: اسمُ صنمٍ، فاستُعْمِل في كلِّ ما عُبِدَ مِن دونِ اللهِ.

وقيلَ: أصلُه: الجبْسُ، وهو الَّذي لا خيرَ فيه، فقلِبَت سِينُه تاءً.

و«الطاغُوتُ»: يُطلَقُ لكلِّ باطلٍ مِن معبُودٍ أو غيرِه.

﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾: لأجلِهم وفيهم: ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾ إشارةٌ إليهم ﴿أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾: أقوَمُ دينًا وأرشَدُ طريقاً.

(٥٢) ـ ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ۖ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾ يَمنَعُ العذابَ عنه بشفاعَةٍ أو غيرِها.

(٥٣) ـ ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ﴾ ﴿أَمْ﴾ مُنقَطِعَةٌ، ومَعنَى الهمزةِ: إنكارُ أنْ يَكُونَ لهم نَصِيبٌ من الملكِ، وجحدٌ لِمَا زَعَمت اليَهودُ من أنَّ الملكَ سيَصير لهم[2].

= (٢/ ٤٥٤)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ١٤٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٧٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٥٧). وبنحوه ابن شبة عن الزهري، والطبري (٧/ ١٤٥) عن مجاهد.

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٦٠٣)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٦٤٨ ـ تفسير)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ١٤٣)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٨٨٣)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٥٧)، جميعهم عن عكرمة.

وبنحوه دون ذكر السجود لآلهتهم: رواه النسائي في «الكبرى» (١١٦٤٣)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ١٤٢)، وصححه ابن حبان (٦٥٧٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في نسخة التفتازاني: «إليهم».

﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾؛ أي: لَو كانَ لهُم نَصيبٌ مِن الملكِ فإِذًا لا يؤتونَ أَحدًا ما يوازِي نَقِيرًا، وهو النُّقْرَةُ في ظهرِ النَّواةِ، وهذا هو الإغراقُ في بيَانِ شُحِّهم، فإنَّهُم بخِلوا بالنَّقيرِ وهُم ملوكٌ فما ظنُّكَ بهم إذا كانُوا أذِلَّاءَ مُتفَاقرينَ؟!

ويجوزُ أَنْ يَكونَ المعنَى إنكارَ أَنَّهم أُوتُوا نصِيبًا من الملكِ على الكِنايَةِ، وأَنَّهُم لا يُؤتُونَ النَّاسَ شيئًا.

و«إذن» إذا وَقعَ بعدَ الواوِ أو الفاءِ لا لتَشريكِ مُفرَدٍ[1] جَاز فيه الإلغاءُ والإعمالُ، ولذلكَ قُرِئَ: «فإِذًا لا يؤتُوا» على النَّصبِ[2].

(٥٤) ـ ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾: بل أَيَحسدُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وأصحَابَه، أو العربَ، أو النَّاسَ جميعًا؛ لأنَّ مَن حَسَد على النبوَّةِ فكأنَّما حسَدَ النَّاسَ كُلَّهُم كمالَهم ورُشدَهُم، وبَّخَهُم وأنكرَ عليهم الحسَدَ كما ذمَّهُم على البُخلِ، وهما شرُّ الرَّذائلِ وكأنَّ بينَهُما تلازُمًا وتجاذُبًا.

﴿عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ يعني: النبوَّةَ والكتابَ والنصرَةَ والإعزازَ، وجَعْلَ النَّبيِّ الموعُودِ منهم.

﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ الَّذيـنَ هُـم أسـلافُ محمَّـدٍ عليه السَّـلامُ وأبنـاءُ عَمِّه ﴿ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾: النُّبـوَّةَ ﴿وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ فـلا يَبْعُـدُ أن يُؤتيَـه اللهُ مِثـلَ ما آتاهُم.

---

(١) قوله: «لا لتشريك مفرد»؛ أي: إذا وقع (إذن) بعد الواو أو الفاء لتشريك جملة لجملة أخرى كما في هذا الموضع جاز فيه ما ذكر، واحترز به عما إذا وقع بعدهما لتشريك مفرد كقولك: جاء زيد وإذن عمرو. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٧/ ١٩٧).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٧٣)، و«الكشاف» (٢/ ٤١١)، عن ابن مسعود.

(٥٥) - ﴿فَمِنْهُم﴾: مِن اليَهودِ ﴿مَّنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾: بمحمَّدٍ، أو بما ذُكرَ مِن حَديثِ آل إبرَاهيمَ ﴿وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ﴾: أعرَضَ عنه ولم يؤمِنْ به.

وقيلَ: مَعناهُ: فمِن آلِ إبرَاهيمَ مَن آمنَ به ومِنهُم مَن كفرَ ولم يكُن في ذلك تَوهينُ أَمرِه، فكذلك لا يُوَهِّنُ كُفْرُ هؤلاءِ أمرَك.

﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾: نارًا مَسعُورةً يُعذَّبون بها؛ أي: إن لم يُعجَّلُوا بالعقوبَةِ فقد كفاهم ما أُعِدَّ لهم مِن سَعيرِ جَهنَّمَ.

(٥٦) - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ كالبَيَانِ والتَّقريرِ لذلك ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ بأَنْ يُعَادَ ذلك الجِلْدُ بعَينِه على صُورةٍ أُخرَى؛ كقولِك: بدَّلتُ الخاتمَ قُرْطًا، أو بأن يُزَالَ عنه أثرُ الإحراقِ ليَعُود إحسَاسُه للعَذابِ كما قالَ: ﴿لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾؛ أي: ليدُومَ لهم ذَوْقُه.

وقيلَ: يُخلَقُ مكانَه جلدٌ آخرُ.

والعَذابُ في الحقيقَةِ للنَّفسِ العَاصيَة المُدرِكَةِ لا لآلةِ إدراكِها فلا مَحذورَ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا﴾ لا يمتَنِعُ عليه ما يُريدُه ﴿حَكِيمًا﴾ يعاقِبُ على وَفقِ حِكمَتِه.

(٥٧) - ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ قدَّمَ ذكرَ الكفَّارِ ووَعيدَهُم على ذكرِ المُؤمنينَ ووَعدِهِم؛ لأنَّ الكلامَ فيهم وذِكْرَ المؤمنينَ بالعَرَض.

﴿لَّهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾: فَيْنانًا لا جُوبَ فيه، ودائمًا لا تنسَخُه الشَّمسُ، وهو إشارةٌ إلى النِّعمَةِ التَّامَّةِ الدَّائمَةِ، والظَّليلُ صِفَةٌ مُشتَقَّةٌ مِن الظلِّ لتأكيدِه؛ كقولِهم: شمسٌ شامِسٌ، وليلٌ أَلْيَلُ، ويَومٌ أَيْوَمُ.

(٥٨) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ خطابٌ يَعُمُّ المكلَّفينَ والأمَاناتِ، وإن نَزلَتْ يومَ الفتحِ في عثمانَ بن طلحَةَ بن عبدِ الدَّار لَمَّا أغلقَ بابَ الكعبَةِ وأبَى أن يَدفعَ المفتاحَ ليَدخُلَ فيها، وقالَ: لو علمتُ أنَّه رَسُولُ اللهِ لم أمنَعْه، فلَوَى عليٌّ يدَهُ وأخذَ منه وفتحَ، فدَخلَ رسولُ اللهِ ﷺ وصَلَّى رَكعتينِ، فلما خرَجَ سَألَه العبَّاسُ أن يُعطيَه المفتاحَ ويجمَعَ له السِّقايَةَ والسِّدانةَ، فأمرَهُ الله أن يَرُدَّ إليه، فأَمرَ عليًّا أن يردَّ ويعتَذرَ إليه، وصَار ذلك سببًا لإسلامِهِ، ونزلَ الوَحيُ بأنَّ السِّدانةَ في أولادِه أبدًا[1].

﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ﴾؛ أي: وأَن تَحكُموا بالإنصَافِ والسَّويَّةِ إذا قضَيتُم بين مَن يَنفذُ عليه أمرُكم أو يَرضى بحُكمِكُم، ولأنَّ الحكمَ وَظيفَةُ الوُلاةِ قيلَ: الخطابُ لهم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾؛ أي: نِعمَ شيئًا يَعِظُكُم به، أو: نعمَ الشَّيءُ الَّذي يَعِظُكُم به، فـ«ما» مَنصُوبةٌ مَوصُوفةٌ بـ﴿يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾، أو مَرفُوعةٌ مَوصُولةٌ به،

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٤٢٩)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٥٧)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٣٨). وقال الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (٢/ ٨٩٣): كذا أورده الثعلبي بغير سند جازماً به، وتلقاه عنه غير واحد منهم الواحدي، وفيه زيادات منكرة:

منها: أن المحفوظ أن إسلام عثمان بن طلحة كان قبل الفتح بمدة، قدم هو وعمرو بن العاص وخالد بن الوليد فأسلموا جميعاً بين الحديبية والفتح.

ومنها: أنه أغلق الباب، وصعد السطح، والمعروف في كتب السير أن المفتاح كان عند أمه، وأن النبي ﷺ لما طلب منه المفتاح امتنعت أمه من دفعه فدار بينهما في ذلك كلام كثير.

ثم كيف يلتئم قوله: (لوى علي يده) مع كونه فوق السطح؟! إلى غير ذلك.

ورواه بنحوه ابن مردويه من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس كما في «الدر المنثور» (٢/ ٥٧٠)، وإسناده واه.

والمخصوص بالمدحِ محذوفٌ، وهو المأمُورُ به من أداءِ الأمَانَاتِ والعَدلِ في الحُكومَات.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ بأقوالِكُم وأحكامِكُم وما تفعَلونَ في الأمَانَاتِ.

(٥٩) ـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ يريدُ بهم أُمراءَ المسلمينَ في عَهدِ الرَّسُولِ وبَعدَه، ويندرِجُ فيهم الخلفاءُ والقُضاةُ وأُمراءُ السَّرِيَّة، أَمَرَ النَّاسَ بطاعَتِهم بعدمَا أمرَهم بالعَدلِ تنبيهًا على أنَّ وُجوبَ طَاعَتِهم ما داموا على الحقِّ.

وقيلَ: علماء الشَّرعِ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ﴾ أنتم وأُولو الأمر منكم ﴿فِي شَيْءٍ﴾ من أمُور الدِّينِ، وهو يؤيِّدُ الوجهَ الأوَّلَ إذ ليس للمقلِّد أن يُنازعَ المجتهدَ في حُكمِهِ بخِلافِ المَرؤوسِ، إلَّا أن يُقالَ: الخطابُ لأولي الأمرِ على طريقَةِ الالتِفاتِ.

﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾: فراجِعُوا فيه إلى كِتابهِ ﴿وَالرَّسُولِ﴾ بالسُّؤالِ عنه في زمَانِه والمراجعَةِ إلى سُننِه بعدَه.

واستدَلَّ به منكِرُو القِياسِ فقالوا: إنَّه تعالى أوجَبَ رَدَّ المختلَفِ إلى الكتابِ والسُّنَّة دونَ القياسِ.

وأُجيبَ: بأنَّ ردَّ المُختَلَفِ إلى المنصوصِ عليه إنَّما يكونُ بالتَّمثيلِ والبناءِ عليه وهو القِياسُ، ويؤيِّدُ ذلك الأمرُ به بعدَ الأمرِ بطاعَةِ اللهِ وطاعَةِ الرَّسولِ، فإنَّه يدُلُّ على أنَّ الأحكامَ ثلاثةٌ: مُثبَتٌ بالكِتابِ، ومثبَتٌ بالسنَّةِ، ومثبَتٌ بالرَّدِّ إليهما على وَجْهِ القياسِ.

﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ فإنَّ الإيمانَ يُوجبُ ذلك.

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الردُّ ﴿خَيْرٌ﴾ لكم ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾: عاقِبَةً، أو أحسنُ تأويلًا مِن تأويلِكُم بلا ردٍّ.

(٦٠) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ الله عنهما: أنَّ مُنافِقًا خاصمَ يَهُودِيًّا، فدَعاه اليَهُوديُّ إلى النَّبيِّ ﷺ ودعاهُ المنافِقُ إلى كعبِ بن الأشرَفِ، ثمَّ إنَّهُما احتكَما إلى رَسُولِ اللهِ فحكمَ لليَهودِيِّ، فلم يَرضَ المنافقُ وقالَ: نتحاكَمُ إلى عمرَ، فقالَ اليهُوديُّ لعمرَ: قضى لي رَسُولُ اللهِ فلم يَرضَ بقضائِه وخاصمَ إليك، فقالَ عمرُ للمنافِقِ: أكذلكَ؟ فقالَ: نعم، فقالَ: مكانَكُما حتَّى أخرُجَ إليكُما، فدخلَ فأخذَ سيفَهُ ثمَّ خَرَجَ فضَرَبَ به عنقَ المنافقِ حتَّى برَد، وقالَ: هكذا أقضي لِمَن لم يَرضَ بقضاءِ اللهِ ورسُولِه، فنزلَت، وقالَ جبريلُ: إنَّ عمرَ فرَقَ بين الحقِّ والباطلِ فسُمِّيَ الفارُوقَ[١].

والطاغُوتُ على هذا كعبُ بن الأشرفِ، وفي معناه مَن يحكُمُ بالباطلِ ويُؤثِرُ لأجلِه[٢]؛ سُمِّيَ بذلك لفَرْطِ طُغيَانِه، أو لتَشَبُّهِه[٣] بالشَّيطانِ، أو لأنَّ التَّحاكُمَ إليه

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٤٥٣)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٦٢)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٤٢)، من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسناد واه كما تقدم. وأما لقب عمر بالفاروق فهو باتفاق وفي أخبار أخر. انظر: «فتح الباري» (٧/ ٤٤).
والقصة رواها أيضا ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٩٤) من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود دون كلام جبريل في آخرها، وذكر الخصام بين رجلين ولم يعين منافقاً أو يهودياً. وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي يتيم عروة بن الزبير. فالخبر مرسل.

(٢) «ويُؤثِرُ لأجلِه»؛ أي: يختارَ لأجلِ الباطلِ ما يختارُهُ. «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة التفتازاني: «لتشبيهه».

تحاكُمٌ إلى الشَّيطانِ مِن حيثُ إنَّه الحامِلُ عليه كما قالَ: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾.

وقُرِئَ: «أن يكفروا بها»[1] على أنَّ الطاغُوتَ جمعٌ كقولِهِ: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم﴾ [البقرة: ٢٥٧].

(٦١) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ وقُرِئَ: «تَعالُوا» بضمِّ اللَّامِ[2] على أنَّه حُذف لامُ الفِعل اعتباطًا ثمَّ ضُمَّ اللَّامُ لوَاوِ الضَّميرِ.

﴿رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ هو مَصدَرٌ، أو اسمٌ للمصدَرِ الَّذي هو الصَّدُّ، والفرقُ بينَه وبين السَّدِّ: أنَّه غيرُ مَحسُوسٍ، والسَّدُّ محسُوسٌ. و﴿يَصُدُّونَ﴾ في مَوضعِ الحال.

(٦٢) - ﴿فَكَيْفَ﴾ يكونُ حَالهُم ﴿إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ﴾ كقَتلِ عُمَرَ المنافقَ أو النِّقمةِ[3] من اللهِ.

﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ مِن التَّحاكُمِ إلى غيرِك وعدمِ الرِّضا بحُكمِكَ.

﴿ثُمَّ جَآءُوكَ﴾ حين يُصَابُونَ للاعتذارِ، عطفٌ على ﴿أَصَٰبَتْهُم﴾، وقيلَ: على ﴿يَصُدُّونَ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ.

﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ﴾ حالٌ: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾: ما أردنا بذلك إلَّا الفَصْلَ بالوجهِ الأَحسَنِ والتَّوفيقَ بين الخصمَينِ ولم نُرِدْ مُخالفَتَكَ.

---

(١) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٥٢٨)، و«الكشاف» (٢/ ٤١٩)، عن العباس بن الفضل.

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩١)، و«الكشاف» (٢/ ٤١٩)، عن الحسن.

(٣) في نسخة الخيالي: «نقمة».

وقيلَ: جاءَ أصحابُ القَتيلِ طَالِبينَ بدَمِهِ، وقالوا: ما أَرَدنا بالتَّحاكُمِ إلى عمرَ إلَّا أن يُحسِنَ إلى صَاحِبنَا ويوفِّقَ بينَه وبين خَصمِه[1].

(٦٣) ـ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ ﴾ مِن النِّفاقِ، فلا يُغني عنهم الكِتمانُ والحَلِفُ الكاذِبُ من العِقابِ.

﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾؛ أي: عَن عِقابهم لِمَصلحَةٍ فـي استبقائِهم، أو عَـن قَبولِ مَعذِرَتِهم.

﴿وَعِظۡهُمۡ﴾ بلِسَانك وكُفَّهم عمَّا هم عليه.

﴿وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾؛ أي: في معنى أَنفُسِهم، أو: خاليًا بهم؛ فإنَّ النُّصحَ في السرِّ أنجَعُ.

﴿قَوۡلَۢا بَلِيغٗا﴾ يبلغُ مِنهُم ويُؤثِّرُ فيهم.

أَمـرَه تعالى بالتَّجافي عَن ذُنوبِهم، والنُّصحِ لهُم، والمبالغَةِ فيه بالتَّرغيبِ والتَّرهيبِ، وذلك مُقتضَى شفقَةِ الأنبياءِ، وتَعليقُ الظَّرفِ بـ﴿بَلِيغٗا﴾ ـ على معنى: بليغًا في أَنفُسِهم مؤثِّرًا فيها ـ ضَعيفٌ؛ لأنَّ معمُولَ الصِّفَةِ لا يتقدَّمُ على الموصوفِ، والقولُ البليغُ في الأَصلِ هو الَّذي يطابِقُ مَدلولُه المَقصودَ به.

(٦٤) ـ ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾: بسبَبِ إذنِـه فـي طاعَتِه وأمرِه المبعُوثَ إليهم بأنْ يطيعُوه، وكأنَّه احتجَّ بذلك على أنَّ الَّذي لم يَرضَ بحكمِه وإن أَظهرَ الإسلامَ كانَ كافرًا مُستَوجِبَ القتلِ، وتقريرُه: أنَّ إرسالَ الرَّسولِ لَمَّا لم يَكُن إلَّا ليُطاعَ كانَ مَن لم يُطِعْه ولم يرضَ بحُكْمِه لم يَقبَلْ رِسالَتَه، ومَن كانَ كذلك كانَ كافرًا مُستوجِبَ القتلِ.

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٠/ ٤٥٧).

﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ بالنِّفاقِ أو التَّحاكُم إلى الطَّاغوتِ ﴿جَآءُوكَ﴾ تائبينَ من ذلك، وهو خبرُ «أنَّ» و﴿إذ﴾ مُتعلِّقٌ به.

﴿فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ﴾ بالتَّوبَةِ والإخلاصِ ﴿وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾: واعتذَرُوا إليك حتَّى انتصَبْتَ لهم شَفيعًا، وإنَّما عدَلَ عن الخطابِ تفخيمًا لشأنِه، وتَنبيهًا على أنَّ مِن حقِّ الرسُولِ أن يقبَلَ اعتذارَ التَّائبِ وإن عَظُمَ جُرمُه ويشفَعَ له، ومِن مَنصِبه أن يَشفعَ في كبائرِ الذُّنوبِ.

﴿لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا﴾: لعَلِمُوه قابلًا لتوبَتِهِم مُتفضِّلًا عليهم بالرَّحمَةِ، وإن فُسِّرَ «وَجدَ» بـ: صَادفَ، كانَ ﴿تَوَّابٗا﴾ حَالًا و﴿رَّحِيمٗا﴾ بدَلًا منه أو حالًا من الضَّميرِ فيه.

(٦٥) ـ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾؛ أي: فوَرَبِّك، و«لا» مزيدَةٌ لتأكيدِ القسَم، لا لتُظاهِرَ ﴿لا﴾ في قولِهِ: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ لأنَّها تُزاد أيضًا في الإثبات كقولِه تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١].

﴿حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾: فيما اختَلَفَ بينَهُم واختَلَطَ، ومنه: الشَّجَرُ؛ لتَداخُلِ أغصَانِه.

﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ﴾: ضِيْقا ممَّا حَكَمْتَ به، أو: مِن حُكْمِك، أو: شَكًّا مِن أجلِه فإنَّ الشاكَّ في ضِيْقٍ من أمرِه.

﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾: ويَنقادوا لك انقيَادًا بظاهِرِهم وباطِنِهم.

(٦٦) ـ ﴿وَلَوۡ أَنَّا كَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾: تَعرَّضوا بها للقَتْلِ بالجهَادِ، أو: اقتُلوهَا كما قتَلَ بنو إسرائيلَ، و«أنْ» مصدَرِيَّةٌ، أو مفسِّرةٌ لأنَّ ﴿كَتَبۡنَا﴾ في مَعنى: أَمَرْنا.

﴿أَوِ ٱخۡرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم﴾ خُروجَهُم حينَ استُتِيبُوا مِن عبَادةِ العِجل.

وقـرأَ أبُو عمرٍو ويَعـقـوبُ: ﴿أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ﴾ بكسرِ النُّونِ على أصلِ التَّحريكِ، ﴿أَوُ اخرُجوا﴾ بضمِّ الواوِ للإتباعِ والتَّشبيهِ بواوِ الجمعِ في نحوِ: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقرأَ عاصمٌ وحمزَةُ بكسرِهما على الأَصلِ، والباقُون بضَمِّهما إجراءً لهما مُجرَى الهمزةِ المتَّصلَةِ بالفعلِ[1].

﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ﴾: إلَّا ناسٌ قليلٌ وهُم المُخلِصُونَ، لمَّا بيَّنَ أنَّ إيمَانَهم لا يَتِمُّ إلَّا بأن يُسلِّموا حقَّ التَّسليمِ، نبَّه على قصُورِ أكثَرِهم ووَهْنِ إسْلامِهم، والضَّميرُ للمَكتوبِ، ودلَّ عليه ﴿كَتَبۡنَا﴾، أو لِإحدى مَصدَرَي الفِعلَيْنِ.

وقرأَ ابنُ عَامرٍ بالنَّصبِ[2] على الاستِثناءِ، أو على: إلَّا فِعلًا قليلًا.

﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ مِـن متـابعَةِ الرَّسُول ومطَاوعَتِه طَـوعًا ورَغبَةً ﴿لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ﴾ فـي عاجِلِهم وآجِلِهم ﴿وَأَشَدَّ تَثۡبِيتٗا﴾ فـي دينِهم؛ لأنَّـه أشدُّ لتَحصيلِ العِلْمِ ونَفْيِ الشَّكِّ، أو: تَثبيتًا لثَوابِ أعمَالِهم، ونَصبُه على التَّمييزِ.

والآيةُ أيضًا ممَّا نَزلَتْ في شأنِ المُنافقِ واليَهوديِّ[3].

وقيلَ: إنَّها والتي قبلَها نَزلتا في حَاطِب بن أبي بَلتَعَةَ، خَاصَم زُبَيْرًا في شراجِ من الحرَّةِ كانا يَسقيانِ بها النَّخلَ، فقالَ عليه السَّلامُ: «اسقِ يا زُبَيرُ ثمَّ أرسِل الماءَ إلى

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٤)، و«التيسير» (ص: ٧٨)، و«المبسوط» (ص: ١٤١)، و«النشر» (٢/ ٢٢٥).

(٢) وقرأ باقي السبعة بالرفع. انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٥)، و«التيسير» (ص: ٩٦).

(٣) ورد هذا في رِوايَةِ ابن لهيعة عن أبي الأَسوَدِ السَّابقةِ في قصة المنافق واليهودي رواها ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٩٤).

جَارِكَ» فقالَ حَاطبٌ: لِأَنْ كانَ ابنَ عمَّتِك، فقالَ عليه السَّلامُ: «اسقِ يا زُبير ثمَّ احبسِ الماءَ إلى الجَدر واستَوْفِ حقَّكَ ثمَّ أرسِلْه إلى جارِك»[١].

(٦٧) ـ ﴿ وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ جوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّرٍ كأنه قيلَ: وما يكونُ لهم بعدَ التَّثبيتِ؟ فقالَ: وإذًا لو تَثبَّتُوا لآتيناهُم؛ لأنَّ «إذَن» جوابٌ وجَزاءٌ.

(٦٨) ـ ﴿ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ يَصِلُونَ بسُلُوكِه جنابَ القدسِ، ويَفْتَحُ عليهم أبوابَ الغيبِ؛ قالَ عليه السَّلامُ: «مَن عَمِلَ بما عَلِمَ ورَّثَه اللهُ عِلْمَ ما لم يَعْلَم»[٢].

---

(١) رواه البخاري (٢٣٥٩)، ومسلم (٢٣٥٧)، من حديث عروة عن عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه حدَّثه: «أنَّ رجلًا من الأنصار خاصم الزبيرَ عند النبيِّ ﷺ في شِرَاجِ الحَرَّةِ...»، فلم يسم الرجل، وجاء في آخره: فقال الزبيرُ: «والله إني لأَحْسِبُ هذه الآيةَ نزلت في ذلك: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾». وكذا رواه البخاري (٢٣٦٢) عن عروة، وفيه: فقال الزُّبيرُ: «والله إن هذه الآيةَ أُنزلت في ذلك..».

وذكرُ حاطب في قصة النزول رواه ابن أبي حاتم (٣/ ٩٩٤) عن سعيد بن المسيِّب قال: أُنزِلت في الزُّبَيْرِ بنِ العوَّامِ وحاطب بن أبي بلتعةَ اختصما في ماء، فقضى النبيُّ ﷺ أن يسقيَ الأعلى ثُم الأسفلُ.

قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٣٥ ـ ٣٦): وإسناده قوي مع إرساله، فإن كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير فيكون موصولاً، وعلى هذا فيؤوَّل قوله: «من الأنصار» (يعني: في رواية الصحيحين) على إرادة المعنى الأعم كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبد الله بن حذافة.

(٢) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ١٥) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال: ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم عليه السلام، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ، فوضع هذا الإسناد عليه لسهولته وقربه، وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل.

(٦٩) ـ ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم﴾ مَزيدُ ترغيبٍ في الطَّاعةِ بالوَعدِ عَلَيها مُرافقةَ أكرَمِ الخَلائقِ وأعظَمِهم قَدْرًا.

﴿مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ بيانٌ لـ﴿الَّذِينَ﴾ حالٌ منه أو مِن ضميرِه، قسمَهم أربعَةَ أقسَامٍ بحسَبِ مَنازِلهم في العِلْمِ والعَملِ، وحَثَّ كافَّةَ النَّاسِ على أن لا يتأخَّروا عنهم، وهم:

الأنبيَاءُ الفائزونَ بكمالِ العِلمِ والعَمَلِ، المُتجاوزونَ حدَّ الكَمالِ إلى دَرجةِ التَّكميلِ.

ثمَّ الصِّدِّيقُونَ الَّذينَ صَعِدَت نفوسُهُم تارةً بمراقي النَّظرِ في الحُجَجِ والآياتِ، وأخرى بمعارِجِ التَّصْفِيَة والرِّياضاتِ، إلى أَوْجِ العِرفانِ حتَّى اطَّلَعُوا على الأشياءِ وأَخبَروا عنها على ما هي عَليها.

ثمَّ الشُّهداءُ الَّذينَ أدَّى بهم الحِرصُ على الطَّاعةِ والجِدُّ في إظهارِ الحقِّ حتَّى بَذَلوا مُهَجَهُم في إعلاءِ كَلِمَةِ اللهِ.

ثمَّ الصَّالحونَ الَّذينَ صَرَفوا أعمارَهُم في طاعَةِ اللهِ وأموَالَهُم في مَرضاتِه.

ولكَ أن تقول: المنعَمُ عَلَيهم هم العَارفونَ باللهِ، وهؤلاء إمَّا أن يكونوا بالغينَ درجَةَ العِيانِ، أو واقفينَ في مقامِ الاستدلالِ والبرهَان:

والأوَّلون: إما أن ينالوا مع العِيانِ القربَ بحيثُ يكونون كمَن يرى الشَّيءَ قريبًا وهم الأنبيَاءُ، أو لا فيكونون كمَن يَرى الشَّيءَ مِن بعيدٍ وهم الصِّدِّيقون.

والآخرُون إما أن يكونَ عِرفانُهم بالبراهين القاطِعَةِ وهم العُلماءُ الرَّاسخونَ في العِلْمِ الَّذينَ هم شُهداءُ اللهِ في أرضِه، وإمَّا أن يكونَ بأماراتٍ وإقناعاتٍ تَطمَئِنُّ إليها نُفوسُهُم وهم الصَّالحونَ.

﴿وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ في مَعنى التَّعجُّبِ، و﴿رَفِيقًا﴾ نَصبٌ على التَّمييزِ أو الحالِ، ولم يُجمَع لأنَّه يقالُ للواحِدِ والجَمعِ كالصَّدِيقِ، أو لأنَّهُ أُريدَ: وحَسُنَ كلُّ واحِدٍ منهم رَفيقًا.

رُويَ أنَّ ثَوبانَ مَوْلى رسُولِ الله ﷺ أتَاهُ يَومًا وقد تغيَّر وجهُه ونَحُلَ جِسمُه، فسأَلَه عن حَالِهِ فقالَ: ما بي مِن وَجعٍ، غيرَ أني إذا لم أركَ اشتَقتُ إليك واستوحَشتُ وَحْشةً شَديدةً حتَّى ألقاكَ، ثمَّ ذكَرْتُ الآخرةَ فخِفْتُ أن لا أراكَ هناك؛ لأني عَرفتُ أنَّكَ تُرفَعُ مع النَّبيِّينَ، وإن أُدخِلتُ في الجنَّةِ كنتُ في مَنزِلٍ دونَ منزلِك وإن لم أُدخَل فذاك حين لا أراكَ أبدًا، فنزلت[1].

(٧٠) ـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارَةٌ إلى ما للمُطِيعينَ مِن الأجرِ ومَزيدِ الهِدَايةِ ومُرافقةِ المُنعَمِ عليهم، أو إلى فَضلِ هؤلاءِ المُنعَمِ عليهم ومزيَّتِهم ﴿ٱلْفَضْلُ﴾ صِفَتُه ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ خبَرُه، أو ﴿ٱلْفَضْلُ﴾ خَبرٌ و﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ حالٌ، والعامِلُ فيه معنى الإشارةِ.

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ بجَزاءِ مَن أطاعَه أو بمقاديرِ الفَضلِ واستِحقاقِ أهلِهِ.

(٧١) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾: تيقَّظُوا واستعِدُّوا للأعداءِ، والحِذْرُ: الحَذَرُ، كالإِثْرِ والأَثَرِ، وقيلَ: ما يُحذَرُ به كالحَزمِ والسِّلاحِ.

﴿فَٱنفِرُوا۟﴾: فاخرجُوا إلى الجهَادِ ﴿ثُبَاتٍ﴾: جماعاتٍ مُتفرِّقَةً، جمعُ «ثُبَةٍ» مِن

---

(١) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٦٥) عن الكلبي، وذكره في «البسيط» (٦/ ٥٧٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما في رواية الكلبي، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٤٦٤) من غير سند ولا نسبة، وروى الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٢)، و«الأوسط» (٤٧٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٢٤٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها نحوه دون تسمية الصحابي، وقال ابن حجر في «العجاب» (٢/ ٩١٤): «رجاله موثقون».

ثَبَّيْتُ على فلانٍ تَثْبِيَةً: إذا ذكرتَ مُتفرِّقَ محاسِنه، ويُجمَعُ أيضًا على «ثُبِينَ» جَبرًا لِمَا حُذِفَ مِن عَجُزِه.

﴿أَوِ انفِرُواْ جَمِيعًا﴾: مجتمِعينَ كوكبةً واحدةً.

والآيةُ وإن نزلَتْ في الحربِ لكنْ يَقتضي إطلاقُ لَفْظِها وجُوبَ المبادرَةِ إلى الخيراتِ كلِّها كَيْفَما أمكنَ قبلَ الفَواتِ.

(٧٢) ـ ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ الخِطابُ[١] لعَسكرِ رَسولِ اللهِ المـؤمنـينَ مِنهم والمنافقينَ، والمبطِّئُونَ: منافقوهم؛ تثاقلُوا وتخلَّفُوا عن الجهادِ، من بَطَّأَ بمعنى أَبْطأَ وهو لازِمٌ.

أو: يُبَطِّئُون غيرَهم كما ثَبَّط ابـن أُبَيٍّ ناسًا يَومَ أحدٍ، مِن بطَّأَ مَنقولًا مِن بَطُؤَ كثَقَّلَ مِن ثَقُلَ.

واللَّامُ الأُولى للابتداءِ دخلَتْ اسـمَ «إنَّ» للفَصلِ بالخـبَـرِ، والثانِيَةُ جـوابُ قَسمٍ مَحذوفٍ، والقسَمُ بجوابِهِ صِلةُ «مَن»، والرَّاجِعُ إليه ما استكنَّ في ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ والتَّقدير: وإنَّ مِنكُم لَمَن أُقْسِمُ باللهِ ليُبَطِّئَنَّ.

﴿فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾ كقَتْلٍ وهزيمَةٍ ﴿قَالَ﴾؛ أي: المبطِّئُ: ﴿قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾؛ أي: حاضرًا فيُصيبَنِي ما أصَابَهم.

(٧٣) ـ ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ كفَتْحٍ وغَنيمَةٍ ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ أكَّـدهُ تَنبيهًا على فَرطِ تَحسُّرهم، وقُرِئَ بضَمِّ اللَّامِ إعادَةً للضَّميرِ على مَعنى «مَن»[٢].

﴿كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ اعتراضٌ بين الفِعْلِ ومَفْعُولِه، وهو: ﴿يَٰلَيْتَنِي

(١) في نسخة التفتازاني: «خطاب».

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٢)، و«الكشاف» (٢/ ٤٣١)، عن الحسن.

كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ للتَّنبيه على ضَعفِ عَقِيدَتِهم، وأنَّ قولَهُم هذا قَوْلُ مَن لا مُواصلَةَ بينكُم وبينَه، وإنَّما يريدُ أن يكونَ مَعكم لمجرَّدِ المالِ، أو حالٌ عن الضَّميرِ في ﴿لَيَقُولَنَّ ﴾، أو داخلٌ في المقولِ؛ أي: يقولُ المبطِّئُ لِمَن يثبِّطُه مِن المنافقينَ وضَعَفَةِ المسلمين تَضريبًا[1] وحَسَدًا: كأنْ لم يَكُن بينكُم وبينَ محمَّدٍ حيثُ لم يَسْتَعِن بكم فتفُوزوا بما فازَ ﴿يا لَيْتَني كنتُ مَعَهم﴾.

وقيلَ: إنَّه متَّصِلٌ بالجملَةِ الأُولى، وهو ضَعيفٌ؛ إذ لا يُفصَلُ أبعَاضُ الجُملَةِ بما لا يتعلَّقُ بها لفظًا ومَعنًى.

و﴿كَأَن﴾ مخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلَةِ، واسمُهُ ضَميرُ الشَّأن وهو مَحذوفٌ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ ورُويسٌ عن يَعقوبَ: ﴿تَكُنْ ﴾ بالتَّاءِ[2] لتأنيثِ لفظِ المودَّةِ.

والمنادَى في ﴿يَٰلَيۡتَنِي ﴾ مَحذوفٌ؛ أي: يا قوم، وقيلَ: «يا» أُطلِقَ للتَّنبيهِ على الاتِّسَاعِ.

﴿فَأَفُوزَ﴾ نَصْبٌ على جوابِ التَّمنِّي، وقُرِئَ بالرَّفعِ[3] على تقديرِ: فأنا أفُوزُ في ذلك الوَقتِ، أو العطفِ على ﴿كُنتُ ﴾.

(٧٤) - ﴿فَلۡيُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشۡرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ ﴾؛ أي: الَّذينَ يَبيعُونها بها، والمعنَى: إن بَطَّأَ هَؤلاءِ عَن القتالِ فليُقَاتِل المخلصُونَ

---

(١) «تضريبًا»؛ أي: تحريكًا لهم وتحريضًا، قال الراغب: التضريب: التحريض؛ كأنه حث على الضرب في الأرض. انظر: «حاشية الخفاجي». وفي نسخة الخيالي: «تضريةً» قالَ الأنصاري: «تضرِيَةً»؛ أي: إغراءً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٥٩).

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ٩٦)، و«المبسوط» (ص: ١٨٠)، و«النشر» (٢/ ٢٥٠).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣) عن النحوي.

الباذِلُون أنفسَهُم في طلَبِ الآخرَةِ، أو الَّذينَ يشترونَها ويختارونَها على الآخرَةِ وهم المبطِّئونَ، والمعنى: حثُّهم على تَركِ ما حُكِيَ عنهُم.

﴿وَمَن يُقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وَعَدَ له الأجرَ العظيمَ غلَبَ أو غُلِبَ؛ ترغيبًا في القتالِ وتكذيبًا لقولِهم: ﴿قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ وإنَّما قالَ: ﴿فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ﴾ تنبيهًا على أنَّ المجاهدَ يَنبغي أن يثبتَ في المعرَكةِ حتَّى يُعِزَّ نفسَه بالشَّهَادةِ أو الدِّينَ بالظَّفرِ والغلبَةِ، وأن لا يكونَ قصدُه بالذَّاتِ إلى القتلِ بل إلى إعلاءِ الحقِّ وإعزازِ الدِّينِ.

(٧٥) ـ ﴿وَمَا لَكُمْ﴾ مُبتدأٌ وخبرٌ ﴿لَا تُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ حَـالٌ، والعَاملُ فيها مَا في الظَّرفِ مِن مَعنى الفعلِ، ﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ عَطفٌ على اسـمِ ﴿ٱللَّهِ﴾؛ أي: وفي سَبيلِ المُستضعفينَ، وهو تَخليصُهُم مِن الأسرِ وصَوْنُهم عن العَدُوِّ، أو على السَّبيلِ بحذفِ المضافِ؛ أي: وفي خلاصِ المُستَضعَفينَ.

ويجوزُ نَصبُه على الاختصَاصِ، فإنَّ سبيلَ اللهِ يَعمُّ أبوابَ الخيرِ، وتخليصُ ضَعفَةِ المُسلمينَ مِن أيدي الكفَّارِ أَعْظَمُها وأخَصُّها.

﴿مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾ بَيانٌ للمُستَضْعَفين، وهم المُسلمونَ الَّذينَ بَقُوا بمكَّةَ لصَدِّ المُشركينَ أو ضَعفِهم عن الهجرةِ مُستَذَلِّينَ مُمتَحَنينَ، وإنَّما ذكر الوِلدانَ مُبالغَةً في الحثِّ وتنبيهًا على تَناهي ظلمِ المُشرِكينَ بحيثُ بلغَ أَذاهم الصِّبيَانَ، وأنَّ دَعْوَتَهم أُجيبَت بسبَبِ مُشاركَتِهم في الدُّعاءِ حتَّى يُشارِكُوا في استِنزالِ الرَّحمةِ واستِدْفاعِ البَلِيَّةِ، وقيلَ: المرادُ به العَبيدُ والإماءُ، وهو جمعُ وليدٍ.

﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ فاستجابَ اللهُ دُعاءَهم بأَنْ يَسَّرَ لِبَعْضِهم الخُروجَ إلى المَدينَةِ،

وجعَلَ لِمَن بقيَ مِنهُم خَيْرَ وليٍّ وناصِرٍ، ففتَحَ مكَّةَ على نبيِّهِ صلواتُ اللهِ عليه، فتوَلَّاهُم ونَصَرهُم ثُمَّ استعملَ عليهم عتَّابَ بنَ أَسِيدٍ فحَمَاهُم ونصَرَهُم حتَّى صَارُوا أعزَّ أهلِها.

و﴿ٱلْقَرْيَةِ﴾: مَكَّةُ، و﴿ٱلظَّالِمِ﴾ صِفَتُها، وتَذكيرُه لتَذكيرِ ما أُسندَ إليه، فإنَّ اسمَ الفاعلِ أو المفعُولِ إذا جرى على غَيرِ مَن هوَ لهُ كانَ كالفِعلِ يذكَّرُ ويُؤَنَّثُ على حسَبِ ما عملَ فيه.

(٧٦) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فيما يَصِلونَ به إلى اللهِ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّـٰغُوتِ﴾ فيما يبلغُ بهم إلى الشَّيطَان.

﴿فَقَـٰتِلُوٓا۟ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾ لَمَّا ذكرَ مقصِدَ الفَريقينِ أمرَ أولِيَاءَه أن يُقاتِلوا أولياءَ الشَّيطان، ثمَّ شَجَّعَهم بقولِهِ: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَـٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾؛ أي: إنَّ كيدَه للمؤمنينَ بالإضافةِ إلى كيدِ اللهِ للكافرين ضَعيفٌ لا يُؤبَه به، فلا تَخافوا أولياءَهُ فإنَّ اعتمادَهم على أضعَفِ شَيءٍ وأوهَنِهِ.

(٧٧) ـ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ﴾؛ أي: عنِ القَتْلِ ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾: واشتَغِلُوا بما أُمِرتُم به.

﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾: يخشَونَ الكُفَّارَ أن يَقتلوهُم كما يخشَوْنَ اللهَ أن يُنزِلَ عليهم بأسَهُ، و﴿إِذَا﴾ للمُفاجَأةِ جوابُ «لمَّا».

﴿فَرِيقٌ﴾ مُبتدأٌ ﴿مِّنْهُمْ﴾ صِفتُه ﴿يَخْشَوْنَ﴾ خبرُه، ﴿كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ مِن إضافةِ المصدَرِ إلى المفعُولِ وَقعَ موقِعَ المصدَرِ، أو الحالِ مِن فاعلِ ﴿يَخْشَوْنَ﴾ على مَعنى: يخشَونَ النَّاسَ مثلَ أهلِ خَشيَةِ اللهِ منه[1].

---

(١) أي: حال كونهم مثل أهل خشية الله؛ أي: مشبِهين لأهل خشيته سبحانه. انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٣٥)، و«حاشية الخفاجي».

﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ عطفٌ عليه إنْ جَعلتَه حَالًا، وإن جَعلتَه مَصدَرًا فلا؛ لأنَّ أفعَلَ التَّفضيلِ إذا نَصَبَ ما بَعدَه لم يكن مِن جِنسِه[1] بل هو مَعْطُوفٌ على اسمِ اللهِ؛ أي: كخَشْيَة اللهِ أو كخَشْيَةٍ أشدَّ خشيَةً منه، على الفَرْضِ، اللهمَّ إلَّا أن تُجعَلَ الخشيةُ ذاتَ خَشيَةٍ كقولِهم: «جَدَّ جِدُّهُ» على مَعنى: يخشَوْنَ النَّاسَ خشيَةً مثل خَشْيَةِ اللهِ أو خَشْيَةً أشدَّ خشيَةً مِن خشيَةِ اللهِ.

﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ استزادةٌ في مدَّةِ الكَفِّ عن القتالِ حَذرًا عن الموتِ، ويَحتمِلُ أنَّهم ما تَفوَّهُوا به ولكن قالوهُ في أنفُسِهم فحَكى اللهُ عنهُم.

﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾: سَريعُ التَّقضِّي ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾؛ أي: ولا تُنقَصُونَ أدنَى شيءٍ مِن ثوابِكُم فلا ترغَبوا عنه، أو من آجالِكُم المقدَّرة.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وحَمزةُ والكِسائيُّ: ﴿ولا يُظلَمُون﴾[2] لتقدُّمِ الغيبَةِ.

(٧٨) - ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ قُرِئ بالرفع على حذف الفاء[3] كما في قولِهِ:

مَن يفعـلِ الحسـناتِ اللهُ يشـكُرُها[4]

---

(١) قوله: «عطف عليه»؛ أي: على ﴿كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ «إن جعلتَه»؛ أي: ﴿كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ «حالًا، وإن جعلته مصدراً؛ فلا»؛ أي: فلا يصحُّ عطفُه عليه؛ «لأن أفعل التفضيل إذا نصب ما بعده»؛ أي: على التمييز «لم يكن»؛ أي: ما بعده «من جنسه»؛ أي: من جنس أفعل التفضيل، بخلاف ما إذا جُرَّ به. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٦٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٥)، و«التيسير» (ص: ٩٦).

(٣) تنسب لطلحة بن سليمان، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣) وحذف الفاء؛ كأنه قيل: فيدرككم الموتُ، انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٣٦).

(٤) صدر بيت عزاه سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٦٥) لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وهو في «ديوان =

أو على أنَّه كلامٌ مبتدأٌ، و﴿ أَيْنَمَا﴾ متصل بـ«لا تُظلَمون».

﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾: في قصُورٍ أو حصُونٍ مُرَفَّعَةٍ، والبروجُ في الأَصل: بيُوتٌ على أطراف القصر، من تبرَّجَتِ المرأةُ: إذا ظَهرتْ.

وقُرِئَ: «مُشَيِّدَةٍ»[1] وَصفًا لها بوصفِ فاعِلهَا، كقولِهم: قَصِيدةٌ شاعرةٌ، و: «مَشِيْدَةٍ»[2] من شادَ القصرَ: إذا رفَعَه.

﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ﴾ كما تقعُ الحسنَةُ والسَّيِّئَةُ على الطَّاعةِ والمَعصيَةِ يقعانِ على النِّعمةِ والبَلِيَّةِ، وهما المرادُ في الآيةِ؛ أي: وإن تُصِبْهم نِعمةٌ كخِصبٍ نَسبوهَا إلى اللهِ، وإن تُصِبهم بليَّةٌ كقَحطٍ أضَافوهَا إليكَ وقالوا: إن هيَ إلَّا بشُؤمِكَ، كما قالَت اليهُودُ: منذُ دَخل محمَّدٌ المدِينةَ نقَصَت ثِمارُهَا وغَلَت أسعَارُها[3].

﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يَقبِضُ ويَبسُطُ حسبَ إرادَتِه ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ يُوعَظُونَ به وهوَ القرآنُ، فإنَّهم لو فهمُوهُ وتدبَّروا معَانيَه لعَلِموا أنَّ الكلَّ مِن عندِ اللهِ.

أو: حَدِيثًا مَّا كبهَائمَ لا أفهَامَ لهُا[4].

= كعب بن مالك» (ص ١٠٨ ـ ١٠٩). وعجزه:

والشـرُّ بالشـرِّ عنـد الله مِثـلانِ

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣)، و«الكشاف» (٢/ ٤٣٧)، عن نعيم بن ميسرة.

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٣٧) دون نسبة.

(٣) ذكره الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٧٩)، والثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٤٧٩)، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٨٣)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٥٢).

(٤) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «لهم».

أو: حادثًا مِن صُروفِ الزَّمَان فيتفكَّروا فيها فيَعلَمُوا أنَّ الباسطَ والقابضَ هوَ الله.

(٧٩) - ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾ يا إنسانُ ﴿مِنْ حَسَنَةٍ﴾: مِن نعمَةٍ ﴿فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ تفضُّلًا منه، فإنَّ كلَّ ما يفعَلُه الإنسانُ من الطَّاعةِ لا يكافِئُ نِعمةَ الوجُودِ فكيفَ يقتضي غيرَه؟ ولذلك قالَ عليه السَّلام: «ما أحَدٌ يَدخلُ الجنَّةَ إلَّا برَحمَةِ اللهِ» قيلَ: ولا أنتَ؟ قالَ: «ولا أنَا»[1].

﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ﴾: مِن بَليَّةٍ ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾ لأنَّها السبَبُ فيها لاستِجْلابها بالمعَاصي، وهو لا يُنَافي قولَه: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] فإنَّ الكلَّ منه إيجادًا وإيصالًا، غيرَ أنَّ الحسَنَةَ إحسَانٌ وامتنانٌ، والسَّيِّئَةَ مُجازاةٌ وانتقامٌ، كما قالت عائشَةُ رضي الله عنها: ما من مُسْلمٍ يُصِيبُه وَصَبٌ ولا نَصَبٌ حتَّى الشَّوكةُ يُشَاكُها، وحتَّى انقطاعُ شِسْعِ نعلِه، إلَّا بذَنْبٍ، ومَا يَعفو اللهُ أكثرُ[2].

---

(١) رواه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٧١٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «لَنْ يُدْخلَ أحدًا عملُه الجنة» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «لا، ولا أنا، إلَّا أنْ يَتَغمَّدني اللهُ بفضلٍ ورحمةٍ».

(٢) دخلَ على المصنِّفِ ـ كما قال السيوطي في «الحاشية» ـ حَديثٌ في حَديثٍ؛ فإنَّ حديثَ عائشَةَ أخرجَهُ البخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢)، بلفظ: «ما من مصيبةٍ تصيبُ المسلمَ إلا كَفَّر اللهُ بها عنه، حتى الشَّوكةِ يُشاكُها».

وروى البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٣)، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ وأبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ قال: «ما يُصيبُ المسلمَ، مِن نَصَبٍ ولا وَصَبٍ، ولا همٍّ ولا حُزنٍ، ولا أذًى ولا غمٍّ، حتى الشوكةِ يُشاكُها، إلا كَفَّر اللهُ بها من خطاياه».

وروى الترمذي (٣٢٥٢) نحوه من حديث أبي موسى رضي الله عنه، ولفظه: «لا يُصيبُ عبدًا نكبةٌ فما فوقَها أو دونَها إلا بذنبٍ، وما يعفو اللهُ عنه أكثرُ»، وقرأ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]. قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ لا نَعرِفُه إلا من هذا الوجهِ.

والآيتانِ كما تَرى لا حُجَّةَ فيهما لَنا وللمُعتزلَةِ[١].

﴿وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ حالٌ قُصِدَ بها التَّأكيدُ إن عُلِّقَ الجارُّ بالفعلِ والتَّعميمُ إن عُلِّقَ بها؛ أي: رسُولًا للناسِ جميعًا كقولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، ويجوزُ نصبُهُ على المصدَر كقولِه:

ولا خارجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ[٢]

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ على رسَالتِكَ بنَصْبِ المُعجِزاتِ.

(٨٠) ـ ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ لأنَّه في الحقيقَةِ مُبَلِّغٌ والآمرُ هوَ اللهُ، رُويَ أنَّه عليه السَّلامُ قالَ: «مَن أحَبَّني فقد أحَبَّ اللهَ، ومَن أطاعَني فقد أطاعَ اللهَ»، فقالَ المنافقون: لقد قارفَ الشِّرْكَ وهو يَنْهَى عنه، ما يُريد إلَّا أن نتَّخِذَهُ رَبًّا كما اتخذتِ النصَارى عيسَى، فنزلَت[٣].

---

(١) «والآيتان» وهما: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾... إلى آخره «لا حجة فيهما لنا» في أن أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لله تعالى «وللمعتزلة»؛ أي: ولا للمعتزلة في أن أفعالَ العبد مخلوقةٌ له؛ لتعارض الآيتين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

وقال السيوطي: قوله: «والآيتانِ لا حجة فيهما...» يعني: لما قرَّره مِن أنَّ المرادَ بالحسنَةِ والسَّيِّئةِ النَّعمةُ والبَلِيَّةُ، لا الطَّاعةُ والمعصِيَةُ. انظر: «حاشية السيوطي» (٥/ ٩٨).

(٢) عجز بيت للفرزدق، وهو في ديوانه (٢/ ٢١٢)، و«الكتاب» (١/ ٣٤٦)، وأراد كما قال سيبويه: ولا يخرج خروجاً. وصدره:

علـى حلفَـةٍ لا أشـتمُ الدَّهـرَ مُسـلِمًا

(٣) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٤٦): «لم أجده»، ولعله يعني: مسنداً، وإلا فقد ذكره مقاتل في «تفسيره» (١/ ٣٩١)، والثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٤٨٥)، والواحدي في «البسيط» (٦/ ٦١٩)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٥٣)، ولم يذكروا له سنداً.

﴿وَمَن تَوَلَّىٰ﴾ عَن طاعَتِه ﴿فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ تحفظُ عَليهم أعمالَهُم وتحاسِبُهم عليها، إنَّما عليكَ البَلاغُ وعلينا الحسَابُ، وهُو حَالٌ من الكافِ.

(٨١) ـ ﴿وَيَقُولُونَ﴾ إذا أمرتَهُم بأَمرٍ: ﴿طَاعَةٞ﴾؛ أي: أمرُنا طاعَةٌ، أو: مِنَّا طاعَةٌ، وأصلُها النَّصبُ على المصدَرِ، ورَفعُها للدَّلالَةِ على الثَّباتِ.

﴿فَإِذَا بَرَزُواْ مِنۡ عِندِكَ﴾: خرَجُوا ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ غَيۡرَ ٱلَّذِي تَقُولُ﴾؛ أي: زوَّرَتْ خلافَ ما قُلْتَ لها، أو مَا قالَت لكَ مِن القَبُول وضَمانِ الطَّاعةِ.

و«التَّبييتُ»: إمَّا مِن البَيتُوتَة لأنَّ الأمُورَ تُدَبَّر بالليلِ، أو مِن بَيتِ الشعرِ، أو من البَيْتِ المبنيِّ؛ لأنَّه يُسوَّى ويُدَبَّر[1].

وقرأَ أبو عَمرٍو وحمزةُ: ﴿بَيَّت طَّائفةٌ﴾ بالإدغامِ[2] لقُرْبِهما في المَخرَجِ.

﴿وَٱللَّهُ يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾: يُثبِتُه في صَحَائِفِهم للمُجازاةِ، أو في جُملةِ ما يُوحَى إليكَ لتَطَّلِعَ على أسرارِهم.

﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾: قَلِّلِ المُبالاةَ بهم، أو: تجَافَ عَنهم ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ﴾ في الأمُورِ كُلِّهَا سِيَّما في شأنِهم ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ يَكفيكَ مَعَرَّتَهم وينتقِمُ لك مِنهم.

(٨٢) ـ ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾: يتأمَّلُونَ فـي معَانيه ويَتبصَّرونَ ما فيه، وأصلُ التَّدبُّر: النَّظرُ في أدبارِ الشَّيءِ.

﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: ولَو كانَ مِن كلامِ البشَر كما زعَمَ الكُفَّارُ ﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ مِن تَناقُضِ المَعنى وتَفاوُتِ النَّظمِ، وكانَ بعضُه فَصيحًا وبَعضُه

---

(١) قوله: «لأنه»؛ أي: كلاً من بيت الشعر والبيت المبنيّ «يُسوَّى ويُدبَّر»؛ إذ الأول يسوِّيه ويدبـِّره شاعرُه، والثاني بانِيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٦٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٥)، و«التيسير» (ص: ٩٦).

رَكيكًا، وبعضُه تَصعُبُ مُعارضَتُه وبعضُه تَسهُل، ومُطابقَةِ بعضِ أخبارِه المستقبَلَةِ للواقِعِ دونَ بعضٍ، ومُوافقَةِ العَقلِ لبَعضِ أحكامِه دونَ بعضٍ، على ما دلَّ عليه الاستِقراءُ لنقصَان القوَّةِ البشريَّةِ، ولعَلَّ ذكرَه هاهنا للتنبيهِ على أنَّ اختلافَ ما سبَقَ مِن الأحكامِ ليسَ لتَناقُضٍ في الحكمِ بل لاختلافِ الأحوَالِ في الحِكَمِ والمصَالحِ.

(٨٣) ـ ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ﴾ ممَّا يوجِبُ الأَمنَ أو الخوفَ ﴿أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾: أفشَوْه كما كانَ يفعَلُه قومٌ مِن ضعَفَةِ المُسلِمين، إذا بَلَغَهُم خبَرٌ مِن سَرايا رَسولِ اللهِ ﷺ، أو أخبرَهم الرسُولُ بما أُوحِيَ إليه مِن وَعدٍ بالظفَرِ أو تخويفٍ من الكفَرةِ، أذَاعُوا به لعدَمِ حَزمِهِم[1]، فكانَت إذاعَتُهم مَفسَدَةً، والبَاءُ مَزيدَةٌ، أو لتَضَمُّنِ الإذاعةِ مَعنى التَّحَدُّث.

﴿وَلَوْ رَدُّوهُ﴾: ولو رَدُّوا ذلك الخبرَ ﴿إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾: إلى رأيِه عليه السَّلامُ ورأيِ كبارِ أَصحَابِه البُصَراءِ بالأمُورِ، أو الأُمراءِ ﴿لَعَلِمَهُ﴾: لعَلِمَه على أيِّ وَجهٍ يُذْكَرُ ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾: يَستَخرِجونَ تَدبيرَهُ بتجارِبهم وأَنظارِهِم.

وقيلَ: كانُوا يَسمعُونَ أراجيفَ المنافقينَ فيُذيعُونهَا فيَعُودُ وَبالًا على المسلمينَ، ولو رَدُّوه إلى الرَّسُولِ وإلى أُولي الأَمرِ مِنهم حتَّى سَمِعُوه منهم وتعرَّفوا أنَّه: هل يُذاعُ؟ لعَلِمَ ذلك مِن هؤلاءِ الَّذينَ يَستنبِطُونَه مِن الرَّسولِ وأولي الأمرِ؛ أي: يَستخرِجُون عِلمَه مِن جِهَتِهم[2].

---

(١) قولُهُ: «لعدمِ حزمِهم» بحاءٍ مُهملَةٍ وزايٍ؛ أي: لا لفسادٍ ونفاقٍ وغيرِه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «لعلم ذلك...»؛ أي: لعَلِم صحتَه وهل هو مما يذاعُ أو لا يذاعُ هؤلاء المذيعون، وهم الذين يستنبطونه من الرسول وأولي الأمر؛ أي: يتلقَّونه منهم ويستخرجون علمَه من جهتهم. انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٤٣). =

وأصلُ الاستنباطِ: إخراجُ النَّبَطِ، وهو الماءُ يُخرجُ من البِئْرِ أوَّلَ ما يُحفَرُ.

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ بإرسَالِ الرَّسُولِ وإنزالِ الكِتابِ ﴿لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ بالكُفْرِ والضَّلالِ ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾: إلَّا قليلًا منكم تفضَّلَ اللهُ عليه بعَقلٍ راجحٍ اهتدَى به إلى الحقِّ والصَّوابِ، وعَصَمه عن مُتابعَةِ الشَّيطان؛ كزيدِ بن عمرو بن نُفَيل ووَرقةَ بن نوفَل.

أو: إلَّا اتِّبَاعًا قليلًا على النُّدُورِ.

(٨٤) ـ ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إن تَثبَّطُوا وتركوكَ وحدَكَ ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ إلَّا فِعْلَ نفسِكَ لا يَضرُّكَ مُخالَفَتُهم وتَقاعُدُهُم، وتقدَّمْ إلى الجهَادِ وإن لم يُسَاعِدكَ أحَدٌ فإنَّ اللهَ ناصِرُك لا الجنُودُ.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ دَعَا النَّاسَ في بَدْرٍ الصُّغرَى إلى الخروجِ، فكَرِهَهُ بعضُهم فنزلَتْ، فخرَج وما معَه إلَّا سَبْعُونَ لم يَلْوِ على أحَدٍ[1].

= والمعنى على هذا الوجه: أن ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ هم المذيعون أنفسهم، والمراد بالعلم في ﴿لَعَلِمَهُ﴾: معرفتهم بما ينبغي في ذلك الأمر من الإذاعة وعدمها، واستنباطهم إياه من الرسول وأولي الأمر: تلقيهم أمثال تلك الأمور والعلمَ بمصالحها من قِبَلهم. انظر: «حاشية التفتازاني» (و١٩٥ب).

(١) ذكره عند تفسير هذه الآية دون عزو كل من أبي الليث والثعلبي والبغوي والزمخشري والقرطبي، وعزاه الطبرسي في «مجمع البيان» (٥/ ١٧٦ ـ ١٧٧) للكلبي، والكلبي متروك، والخبر لا حجة فيه، وهو يخالف ما عند النسائي في «الكبرى» (١١٠١٧)، حيث روى هذه القصة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما لكن في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ﴾ الآيات [آل عمران: ١٧٢ ـ ١٧٤]. وانظر ما تقدم عند تفسير الآيات المذكورة.

وقُرِئَ: «لا تُكلَّفْ» على الجزمِ[١]، و: «لا نُكلِّفُ» بالنُّونِ على بناءِ الفاعلِ[٢]؛ أي: لا نُكَلفُكَ إلَّا فِعلَ نفسِك، لا أنَّا لا نكلِّفُ أحَدًا إلَّا نفسَك؛ لقولِه: ﴿وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ على القتالِ؛ إذ ما عَليك في شَأنِهِم إلَّا التَّحريضُ.

﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ يعني: قُريشًا، وقد فعَل بأَنْ أَلْقَى في قُلُوبهم الرُّعْبَ حتَّى رَجَعُوا[٣] ﴿وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا﴾ مِن قُريشٍ ﴿وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾: تَعذيبًا مِنْهُم، وهو تقريعٌ وتهديدٌ لِمَن لم يتَّبِعْهُ.

(٨٥) ـ ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً ﴾ راعَى بها حقَّ مُسلِمٍ ودفَع بها عنه ضرًّا، أو جلبَ إليه نفعًا ابتغاءً لوَجهِ الله، ومنها الدُّعاءُ لمُسلِم، قالَ عليهِ السَّلام: «مَن دعا لأَخيهِ المُسْلِمِ بظَهرِ الغَيْبِ استُجيبَ لهُ وقالَ له الملكُ: ولكَ مثلُ ذلكَ»[٤].

﴿يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ وهو ثوابُ الشَّفاعةِ، والتَّسبُّبُ إلى الخيرِ الواقِعِ بها.

﴿وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً﴾ يُريدُ بها مُحرَّمًا ﴿يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا﴾: نَصِيبٌ مِن وِزرِها مُسَاوٍ لها في القَدرِ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا﴾: مقتَدِرًا، مِن أَقَاتَ على الشَّيءِ: إذا قَدرَ، قالَ:

وَذِي ضِغْنٍ كفَفْتُ الطَّعْنَ عنه ... وكُنْتُ على إسَاءَتِه مُقيتًا[٥]

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٢٦٣)، «الكشاف» (٢/ ٤٤٥)، دون نسبة، ونسبها أبو حيان في «البحر» (٧/ ٢٣٣) لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٤٥)، و«البحر» (٧/ ٢٣٣)، دون نسبة.

(٣) لو صح الخبر، ولم يصح كما تقدم.

(٤) رواه مسلم (٢٧٣٢) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٥) انظر: «طبقات الفحول» (١/ ٢٨٩) وعزاه لأبي قيسٍ بن رِفَاعةَ، وهو في «تفسير الطبري» (٧/ ٢٧٢)، و«تفسير ابن المنذر» (٢٠٧٠) للزبير بن عبد المطلب، وروى ابن الأنباري في «إيضاح =

أو: شهيدًا حَافظًا، واشتقاقُه مِن القُوتِ فإنَّه يُقوِّي البدَنَ ويحفَظُه.

(٨٦) ـ ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ الجمهُورُ على أنهَّ في السَّلامِ، ويدُلُّ على وجُوبِ الجَوابِ: إمَّا بأَحسَنَ منه وهو أن يزيدَ عليه: «ورَحمةُ الله»، فإن قالَه المُسلِّمُ زادَ: «وبَركاتُه» وهي النِّهايَةُ، وإمَّا بردِّ مثلِه؛ لِمَا رُويَ أن رَجُلًا قالَ لرسُولِ اللهِ ﷺ: السَّلامُ عليك، فقالَ: «وعليك السلامُ ورحمةُ اللهِ» وقالَ آخر: السَّلامُ عليكَ ورحمَةُ اللهِ، فقالَ: «وعليكَ السلام ورحمة الله وبرَكاتُه» وقالَ آخر: السَّلام عليكَ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، فقالَ: «وعليكَ»، فقالَ الرَّجُلُ: نقَصْتَنِي فأينَ ما قالَ اللهُ؟ وتَلا الآيَة، فقالَ: «إنَّكَ لم تَتْرُك فَضلًا فردَدْتُ عليكَ مِثْلَه»[1]، وذلكَ لاستجماعِه أقسَامَ المطالبِ الَّتي هي: السلامةُ عن المضَارِّ، وحُصُولُ المنافعِ، وثباتُها، ومنه قيلَ: ﴿أَوْ﴾ للتَّرديدِ بين أَنْ يُحيِّيَ المسلِّمُ ببَعضِ التحيَّةِ وبين أن يُحيِّيَ بتمامِهَا[2].

= الوقف والابتداء» (١/ ٨٠) عن ابن عباس نسبته لأحيحة بن الجلاح في قصة سؤالات نافع ابن الأزرق له، وهو في «التاج» (مادة: قوت) لأبي قيسِ بن رِفَاعةَ اليهوديِّ، أو لثعلبةَ بنِ مُحَيصةَ شاعر جاهليّ، أو للزُّبير بن عبد المطلب. ودون نسبة في «إصلاح المنطق» (ص: ١٩٩)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٣٢)، و«معاني القرآن» للنحاس (٢/ ١٤٧). والرواية في جميع هذه المصادر: «كففت النفس عنه».

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٢٧٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٧٢٦)، والطبراني في «الكبير» (٦١١٤)، من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٣٣): «فيه هشام بن لاحق قواه النسائي، وترك أحمد حديثه، وبقية رجاله رجال الصحيح». ورواه الطبراني أيضاً في «الأوسط» (٥٩٥٩) من حديث ابن عباس، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٣٣): «فيه نافع بن هرمز، وهو ضعيف جداً. وانظر: «الكافي الشاف» لابن حجر (ص: ٤٦).

(٢) قوله: «ومنه»؛ أي: ممَّا ذكر في الحديث «قيل: ﴿أَوْ﴾»؛ أي: في الآيةِ «للترديد بين أن يحيِّي المسلِّم =

وهذا الوجُوبُ على الكِفايَةِ، وحَيثُ السَّلامُ مَشروعٌ، فلا يُرَدُّ في الخطبَةِ وقراءةِ القُرآنِ، وفي الحمَّامِ وعند قضَاءِ الحاجَةِ ونحوِها.

و«التحيَّةُ» في الأصلِ: مَصدَرُ «حَيَّاك اللهُ» على الإخبارِ مِن الحيَاةِ، ثمَّ استُعمِلَ للحُكمِ والدُّعاءِ بذلك، ثمَّ قيل لكلِّ دُعَاءٍ فغلَبَ في السَّلامِ.

وقيلَ: المرادُ بالتَّحيَةِ: العَطِيَّةُ، وأَوجَبَ الثَّوابَ أو الرَّدَّ على المتَّهِب، وهو قولٌ قَديمٌ للشَّافعيِّ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَسِيبًا﴾: يحاسبُكُم على التَّحيَّةِ وغيرِها.

(٨٧) ـ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ مُبتدأٌ وخبَر، أو ﴿ٱللَّهُ﴾ مُبتدَأٌ والخبرُ ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾؛ أي: اللهُ واللهِ ليَحشرنَّكُم مِن قبورِكُم إلى يَومِ القِيامَةِ، أو مُفضِينَ إليه، أو في يومِ القيَامَةِ، و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتراضٌ.

والقيامُ والقِيَامَة كالطِّلابِ والطِّلابةِ، وهي قِيَامُ النَّاسِ مِن القبُورِ أو للحسَابِ.

﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾: في اليَومِ أو في الجمعِ، فهُو حَالٌ عن اليَومِ أو صِفَةٌ للمَصدَرِ.

﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ إنكارٌ أن يكونَ أحدٌ أكثرَ صِدقًا منه، فإنَّه لا يتطرَّقُ الكَذِبُ إلى خبَرِه بوَجْهٍ؛ لأنَّه نَقْصٌ وهو على اللهِ محالٌ.

= ببعض التحية، وبين أن يحيي بتمامها» هذا كما ترى إنما يأتي في المسلِّم، و﴿أَوۡ﴾ في الآية إنما هي في المسلَّم عليه، فلا يؤخذ ممَّا ذُكِر في الحديث ما قاله هذا القائلُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٧٢).

قلت: وحل الإشكال بأن يقال: إن مراد صاحب هذا القيل أن ﴿أَوۡ﴾ للترديد بالنسبة للمسلَّم عليه، فإن هذا المسلَّم عليه مأمور بالأحسن فيما إذا أتى المسلِّم ببعض التحية، ومأمور بالرد فيما إذا أتى المسلِّم بتمامها؛ إذ لا أحسن منها حتى يؤتَى به، ولما كان عينَه جُعل كأنه ردَّ إليه ما أَخذ منه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٨٨) ـ ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾: فما لَكُم تفرَّقْتُم في المُنافِقينَ ﴿فِئَتَيْنِ﴾؛ أي: فِرقتَينِ ولم تتَّفِقُوا على كُفْرِهم، وذلك أنَّ ناسًا منهُم استَأْذَنوا رَسُولَ اللهِ ﷺ في الخرُوجِ إلى البَدوِ لاجتِواءِ المدِينةِ[1]، فلمَّا خرَجُوا لم يزالوا رَاحِلينَ مَرحَلةً مَرحَلةً حَتَّى لَحِقوا بالمشركينَ، فاختلفَ المسلِمونَ في إسلامِهم[2].

وقيلَ: نزلَتْ في المُتَخلِّفينَ يَومَ أُحُدٍ[3]، أو في قَومٍ هَاجَرُوا ثمَّ رجَعُوا مُعتلِّينَ باجتواءِ المَدينَةِ والاشتياقِ إلى الوَطنِ[4]، أو قَومٍ أظهَرُوا الإسلامَ وقَعَدوا عن الهِجرَةِ[5].

و﴿فِئَتَيْنِ﴾ حَالٌ عامِلُها ﴿لَكُمْ﴾ كقَولك: «مَا لك قائمًا؟» و﴿فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾ حالٌ مِن ﴿فِئَتَيْنِ﴾؛ أي: مُتفرِّقين فيهم، أو مِنَ الضَّميرِ؛ أي: وما لكم تَفترِقونَ فيهم، ومَعنى الافتراقِ مُستفَادٌ مِن ﴿فِئَتَيْنِ﴾.

---

(١) الاجتواء بالجيم من قولهم: اجتويت البلد، إذا كرهت الإقامة فيها وإن كنت في نعمة، وأصل معناه: كراهيتُها لوخامتها المقتضيةِ للجوى، وهو مرض داء الجوف إذا تطاول. «حاشية الخفاجي».

(٢) ذكره بهذا اللفظ الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٨٧) دون عزو، والواحدي في «البسيط» (٧/ ٢٦) وعزاه لابن عباس والمفسرين. ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٦٧) من طريق أبي سلمةَ بن عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوفٍ، دون قوله: «فلمَّا خَرجوا لم يزالوا راحلين مَرحلةً مَرحلةً حتى لحقوا بالمشركين». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٧): فيه ابن إسحاق وهو مدلس، وأبو سلمة لم يسمع من أبيه.

(٣) رواه البخاري (٤٠٥٠)، ومسلم (٢٧٧٦/ ٦)، من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٤) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٤٥٢) بلفظ: وقيل: كانوا قومًا هاجروا من مكَّة، ثم بَدا لهم فرجعوا وكتبوا إلى رسول الله: إنَّا على دِينك، وما أخرجَنا إلَّا اجتواءُ المدينة والاشتياقُ إلى بلدنا.

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٢٨٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٧٤١).

﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ﴾: رَدَّهُم إلى حُكْمِ الكَفَرَةِ، أو نَكَّسَهُم بأَنْ صَيَّرهم للنَّارِ، وأُصْلُ الرَّكْسِ: رَدُّ الشَّيءِ مَقلُوبًا.

﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ﴾: أَنْ تجعلوهُ من المُهتَدين ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ إلى الهدَى.

(٨٩) - ﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ﴾: تمنَّوا أن تكفروا ككُفرهم ﴿فَتَكُونُونَ سَوَآءً﴾: فتكونونَ معَهُم سَواءً في الضَّلالِ، وهو عَطفٌ على ﴿تَكْفُرُونَ﴾ ولو نُصِبَ على جوابِ التَّمنِّي لجازَ.

﴿فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: فلا تُوالوهُم حتَّى يؤمنُوا وتُحقِّقوا إيمَانَهم بهجرَةٍ هيَ للهِ ورسُولهِ لا لأغراضِ الدُّنيَا، و«سبيلُ اللهِ»: ما أَمَرَ بسُلُوكِه.

﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ عَن الإيمانِ الظَّاهرِ بالهِجرَةِ، أو عَن إظهارِ الإيمانِ ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ كسَائرِ الكَفرَةِ.

﴿وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾؛ أي: جانبُوهُم رأسًا ولا تقبَلُوا منهم وِلايةً ولا نُصرَةً.

(٩٠) - ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾ استثناءٌ مِن قولِه: ﴿فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ﴾؛ أي: إلَّا الَّذينَ يتَّصِلونَ وينتهُون إلى قومٍ عاهَدُوكم ويُفارِقونَ مُحارَبتَكُم.

والقومُ هم خُزاعَةُ.

وقيلَ: الأَسلَميُّونَ، فإنَّه عليه السَّلامُ وادَعَ وقتَ خرُوجِه إلى مكَّة هلالَ بن

عُوَيمِرٍ الأَسلميَّ على أن لا يُعِيْنَه ولا يُعِينَ عليه، ومَن لجأَ إليه فله من الجوارِ مثلُ ما لَه[١].

وقيلَ: بنو بكرِ بن زَيدِ مَنَاةَ.

﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ﴾ عطفٌ على الصِّلةِ؛ أي: أو الَّذينَ جَاؤوكم كافِّينَ عَن قِتالِكم وقتالِ قَومِهم، استثنى عن المأمُور بأخذهِم وقَتلِهِم مَن تَرَكَ المحاربينَ فلَحِقَ بالمعَاهَدينَ، أو أتى الرسُولَ وكفَّ عن قتالِ الفَريقَيْنِ، أو على صِفَةِ ﴿قَوۡمِۭ﴾ وكأنَّه قيلَ: إلَّا الَّذينَ يَصِلونَ إلى قومٍ مُعَاهَدين، أو قومٍ كافِّين عن القتالِ لَكُم وعليكُم، والأوَّل أظهَرُ لقولِه: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ﴾.

وقُـرِئَ بغيـرِ العَاطِـفِ[٢] علـى أنَّـهُ صِفةٌ بعـدَ صِفَـةٍ، أو بيَانٌ لـ﴿يَصِلُونَ﴾، أو استئنافٌ.

﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ حـالٌ بإضـمارِ «قَد»، ويدلُّ عليه أَنْ قُرِئَ: ﴿حَصِرَةً صُدورُهم﴾[٣]، و: «حَصِراتٍ»[٤]، أو بيانٌ لـ﴿جَآءُوكُمۡ﴾، وقيلَ: صفَةُ مَحذوفٍ؛ أي: جَاؤوكُم قومًا حَصِرَتْ صدُورهُم.

---

(١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٢٨٢)، وابن المنذر في «تفسيره» (٢٠٨٣)، عن مجاهد.

(٢) أي: بغير ﴿أَوۡ﴾، نسبت لأبي بن كعب رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٥٥)، و«البحر» (٧/ ٢٥٦).

والذي في «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٣١)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٩٠)، و«التبيان» للعكبري (١/ ٣٧٩)، و«جمال القراء» لعلم الدين السخاوي (ص: ٣٨٣): (إلا الَّذينَ يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق حصرت) ليس فيها ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ﴾.

(٣) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «المبسوط» (ص: ١٨٠)، و«النشر» (٢/ ٢٥١).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٤) عن الضحاك.

وهم بَنو مُدلجٍ جَاؤُوا رَسُولَ الله ﷺ غيرَ مُقاتلين[١].

و«الحَصَرُ»: الضِّيقُ والانقبَاضُ.

﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾؛ أي: عَن أَنْ، أو: لأَنْ، أو: كراهَةَ أن يُقاتِلُوكُم.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ﴾ بأن قَوَّى قلُوبَهُم وبَسَط صُدُورهم وأزالَ الرُّعبَ عنهم ﴿فَلَقَٰتَلُوكُمْ﴾ ولم يكفُّوا عَنكُم.

﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ﴾: فإن لم يتعرَّضُوا لكم ﴿وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾: الاستِسلامَ والانقيَادَ ﴿فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ فما أَذِنَ لكم في أَخْذِهم وقَتلِهم.

(٩١) ـ ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ هم أَسَدٌ وغَطَفانُ[٢]، وقيلَ: بنو عبدِ الدَّارِ[٣]، أَتَوا المدينةَ وأظهَرُوا الإسلامَ ليأْمَنُوا المسلمينَ فلمَّا رَجعُوا كفَرُوا.

﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ﴾: دُعُوا إلى الكُفْرِ أو إلى قتالِ المسلمينَ ﴿أُرْكِسُوا۟ فِيهَا﴾: عادُوا إليها وقُلِبُوا فيها أقبحَ قَلْبٍ.

﴿فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾: ويَنْبِذُوا إليكم العَهْدَ ﴿وَيَكُفُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ﴾

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٦١٢) عن الحسن في خبرٍ طويلٍ جاء فيه أن الآية نزلت في بني مدلج كرِهوا قتالَ الفريقين، فأُخذ عليهم أن لا يُعِينوا على رسول الله ﷺ، فإن أسلمت قريشٌ أسلموا معهم، قال الحسن: فالذين حصرت صدورهم بنو مدلجٍ.

(٢) رواه أبو صالح عن ابن عباس. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٠/ ٥١١)، و«تفسير البغوي» (١/ ٦٧٤)، و«زاد المسير» (١/ ٤٤٦).

(٣) رواه الضحاك عن ابن عباس. انظر: «الوسيط» للواحدي (٢/ ٩٣)، و«تفسير البغوي» (١/ ٦٧٤)، و«زاد المسير» (١/ ٤٤٦).

عن قِتالِكُم ﴿فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾: حَيثُ تمكَّنْتُم مِنْهُم فإنَّ مجرَّدَ الكفِّ لا يُوجبُ نفيَ التَّعرُّضِ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾: حُجَّةً واضِحَةً في التعرُّضِ لهم بالقَتلِ والسَّبيِ لظهُورِ عَداوَتِهم ووُضوحِ كُفرِهِم وغَدرِهِم، أو: تسَلُّطًا ظاهِرًا حيثُ أُذِنَ لكم في قَتلِهِم.

(٩٢) ـ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ﴾: وما صَحَّ له وليسَ مِن شأنِه ﴿أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ بغيرِ حَقٍّ ﴿إِلَّا خَطَـًٔا﴾ فإنَّه على عُرضَته[١]، ونصبُه على الحالِ أو المفعُولِ له؛ أي: لا يقتلُه في شيءٍ من الأحوَالِ إلَّا حَالَ الخطَأِ، أو: لا يقتلُه لعِلَّةٍ إلَّا للخَطأِ، أو على أنَّهُ صِفَةُ مَصدَرٍ محذوفٍ؛ أي: إلَّا قتلًا خَطأً.

وقيلَ: ﴿ما كان﴾ نفيٌ في مَعنى النَّهيِ والاستثناءُ منقطِعٌ؛ أي: لكنْ إن قتَلَه خطَأً فجزَاؤهُ ما يذكَرُ، والخَطَأ: مَا لا يضَامُّه القصدُ إلى الفعلِ أو الشَّخصِ، أو ما لا يُقصَدُ به زهُوقُ الرُّوحِ غالبًا، أو لا يُقصَدُ به محظورٌ كرَمْيِ مُسلِمٍ في صَفِّ الكفَّارِ مع الجَهلِ بإسلامِه، أو يكونُ فعلَ غيرِ المُكلَّفِ.

وقُرِئَ: «خَطاءً» بالمدِّ[٢]، و: «خَطًا» كعَصًا بتخفيفِ الهمزِ[٣].

والآيَةُ نزَلَت في عيَّاشِ بن أبي ربيعةَ أخِي أبي جَهلٍ من الأمِّ، لقي حَارثَ بن زيدٍ في طريقٍ وكانَ قد أسلَمَ ولم يَشعُر به عيَّاشٌ فقتلَه[٤].

---

(١) قوله: «على عرضته» بضم فسكون وضاد معجمة؛ أي: لا يزالون يقعون فيه اضطراراً لأنهم يحاربون، ولا يخلو المقاتل من خطأ، فلذا ترك القصاص فيه دفعاً للحرج. «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٤) عن الحسن.

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٩٢)، و«البحر» (٧/ ٢٦٦)، عن الزهري.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٣٠٦ ـ ٣٠٨) عن مجاهد وعكرمة والسدي. وابن أبي حاتم (٣/ ١٠٣١) عن سعيد بن جبير. والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١٠/ ١٩٨)، وابن المنذر =

﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾؛ أي: فعَلَيه ـ أو: فواجبُه ـ تحريرُ رَقَبَةٍ، والتحرِيرُ: الإعتاقُ، والحُرُّ كالعتيقِ: للكريمِ مِن الشَّيءِ[1]، ومنه: «حُرُّ الوَجْهِ» لأكرَمِ مَوضعٍ منه، سُمِّيَ به لأنَّ الكرمَ في الأَحرارِ، والرَّقبَةُ عبَّر بها عن النَّسمةِ كما عبَّر عَنها بالرَّأسِ.

﴿مُؤْمِنَةٍ﴾: محكُومٍ بإسلامِها وإن كانَت صَغيرةً.

﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ﴾: مُؤَدَّاةٌ إلى ورَثتِه يقتَسِمونها كسائرِ المواريثِ؛ كقَوْلِ ضحَّاكِ بن سُفيَان الكلابيِّ: كتبَ إليَّ رَسولُ اللهِ ﷺ يأمُرُني أَن أُورِّثَ امرَأةَ أَشْيَمَ الضِّبَابِيِّ من عَقلِ زَوجِهَا[2].

وهي على العَاقلةِ، فإن لم يَكُن فعَلَى بيتِ المالِ، فإن لم يكُن ففي مَالِه.

﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾: يتَصدَّقوا عليه بالدِّيةِ، سُمِّيَ العَفوُ عنها صَدَقةً حَثًّا عليه وتَنبيهًا على فضلِه، وعن النَّبيِّ ﷺ: «كلُّ مَعروفٍ صَدَقة»[3] وهو مُتعلِّقٌ بـ: «عَليه»

= في «تفسيره» (٢/ ٨٣٠)، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه. وذكره الواحدي (ص: ١٦٩) عن الكلبي مبسوطاً مطولاً. وملخص القصة: أن الحارث كان قد أعان أبا جهل على إرجاع عيّاشٍ إلى أمه في مكة لما خرج عياش مهاجراً أول مرةٍ، ثمَّ إنَّ عيّاشًا هاجرَ بعد ذلك إلى المدينةِ، ثم أسلَمَ الحارثُ أيضاً وهاجرَ ولم يعلَمْ عيّاشٌ بإسلامِه، فلقِيَه يومًا فحمَلَ عليه وقتَلَه، فنزلَت.

(١) «والحر كالعتيق» في أن كلاً منهما وُضِعَ «للكريم من الشيء» آدميًّا كان أو غيرَه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٨٠).

(٢) رواه أبو داود (٢٩٢٧)، والترمذي (١٤١٥)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٣١)، وابن ماجه (٢٦٤٢)، والإمام أحمد في «المسند» (١٥٧٤٥)، قال الترمذي: حسن صحيح.

(٣) رواه البخاري (٦٠٢١) من حديث جابر رضي الله عنه، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

أو بـ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾؛ أي: تجبُ الدِّيَةُ عليه أو يُسلِّمُها إلى أهلِه إلَّا حَالَ تَصدُّقِهم عليه أو زمَانَه، فهو في محلِّ النَّصب على الحالِ من القاتلِ أو الأهلِ، أو الظَّرفِ.

﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾؛ أي: إن كانَ المؤمنُ المقتولُ من قومِ كفارٍ مُحارِبين أو في تَضَاعيفهم، ولم يَعلَمْ إيمانَه، فعلى قاتلِه الكفَّارَةُ دُونَ الدِّيَة لأهلِه؛ إذ لا وراثةَ بينَه وبينَهم ولأنهم محاربُونَ.

﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ وإن كانَ مِن قوم كفرةٍ مُعَاهَدينَ أو أَهلِ الذمَّةِ فحُكْمُه حُكمُ المُسلمِ في وُجُوبِ الكفَّارةِ والدِّيَةِ، ولَعَلَّهُ فيما إذا كانَ المقتولُ مُعَاهَدًا أو كانَ له وَارِثٌ مسلِمٌ.

﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ رقبَةً بأن لم يملكْها ولا ما يَتوَصَّل بِهِ إليها ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾: فعليه ـ أو: فالواجبُ عليه ـ صيَامُ شهرينِ.

﴿تَوْبَةً﴾ نَصْبٌ على المفعُولِ له؛ أي: شَرَعَ ذلك له توبةً، مِن: تابَ اللهُ عليه: إذا قَبِلَ توبتَه، أو على المصدَرِ؛ أي: وتابَ الله عليكم تَوبةً، أو حَالٌ بحَذفِ مُضافٍ؛ أي: فعليه صيَامُ شهرَين ذا توبةٍ.

﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ صِفَتُها ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا﴾ بحَاله ﴿حَكِيمًا﴾ فيما أمرَ في شأنِه.

(٩٣) ـ ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ لِمَا فيه مِن التَّهدِيد العظيم، قالَ ابنُ عباسٍ: لا تُقبَلُ توبَةُ قاتِلِ المؤمنِ عَمْدًا[١]، ولَعَلَّهُ أرادبه التَّشديدَ، إذ رُوِيَ عنه خلافُه[٢].

---

(١) رواه البخاري (٤٧٦٤)، ومسلم (٣٠٢٣/ ٢٠).

(٢) روى عبد بن حميد كما في «الدر المنثور» واللفظ له، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٧٥٣)، =

والجمهورُ على أنَّه مخصُوصٌ بمَن لم يتُبْ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ ﴾ [طه: ٨٢] ونحوِه، وهو عندنا:

إمَّا مخصُوصٌ بالمُستحِلِّ له كما ذكَرَ عكرِمَةُ وغيرُه[1]، ويؤيِّدُهُ: أنَّه نزلَ في مِقيَس بن ضبَابَةَ؛ وَجَدَ أخاهُ هِشَامًا قتيلًا في بَني النَّجَّارِ ولم يظهَر قاتِلُه، فأمَرَهم رسُولُ الله ﷺ أن يَدفَعُوا إليهِ ديَتَه فدَفَعُوا إليه، ثمَّ حَمَل على مُسلمٍ فقتَله ورجَعَ إلى مكَّة مُرتَدًّا[2].

= والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٣٤٩)، عن سعد بن عبيدة: أن ابن عباس كان يقول: لمن قتل مؤمناً توبة، فجاءه رجل فسأله: ألمن قتل مؤمناً توبة؟ قال: لا، إلا النار. فلما قام الرجل قال له جلساؤه: ما كنت هكذا تفتينا، كنت تفتينا أن لمن قتل مؤمناً توبة مقبولة، فما شأن هذا اليوم؟! قال: إني أظنه رجلاً مغضباً يريد أن يقتل مؤمناً، فبعثوا في أثره فوجدوه كذلك. وروى سعيد بن منصور في «التفسير من سننه» (٦٧٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١٥٨٣٣)، عن ابن عباس قصة أخرى فيها أنه أمر رجلاً قتل آخر عمداً بالتوبة. قال الإمام النووي في «شرح مسلم» (١٨/ ١٥٩): وروي عنه ـ أي: ابن عباس ـ أن له توبة وجواز المغفرة له لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١١٠]، وهذه الرواية الثانية هي مذهب جميع أهل السنة والصحابة والتابعين ومن بعدهم، وما روي عن بعض السلف مما يخالف هذا محمول على التغليظ والتحذير من القتل والتورية في المنع منه.

(١) لم أجد بهذا نصاً صريحاً عن عكرمة، وقال النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٣٤٩): «وهذا القولُ يقالُ: إنَّه قولُ عكرمةَ؛ لأنَّه ذَكَرَ أنَّ الآيَةَ نزلت في رجلٍ قَتَلَ مؤمِنًا مُتعمِّدًا ثم ارتدَّ». فالذي يظهر من كلامه أن من ذكره عن عكرمة إنما هو استدل بما رواه عكرمة من الخبر المفيد لذلك وهو قصة مقيس الآتية، وإلى هذا يشير فعل الطبري أيضاً، حيث نقل في «تفسيره» (٧/ ٣٤١) عن بعضهم أن المعنى في الآية: مستحلًّا قتلَه، ثم قال: «ذكرُ من قال ذلك...»، فروى الخبر الآتي في سبب النزول عن عكرمة.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٣٤١) من طريق ابن جريج عن عكرمة، ورواه الطبري أيضًا =

أو المرادُ بالخلودِ: المكثُ الطَّويلُ؛ فإنَّ الدَّلائلَ مُتظاهِرَةٌ على أنَّ عُصَاةَ المسلمينَ لا يدومُ عَذابُهم.

(٩٤) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: سافَرْتُم وذَهَبتُم للغَزو ﴿فَتَبَيَّنُواْ﴾: فاطلبُوا بيَانَ الأَمرِ وثَبَاتَه ولا تَعجَلوا فيه، وقرأَ حمزة والكسائي: ﴿فتَثَبَّتُوا﴾ في الموضعين هنا وفي «الحجرات» [٦]، من التثبُّتِ[1].

﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ﴾: لِمَن حيَّاكُم بتحيَّةِ الإسلامِ، وقرأَ نافعٌ وابن عامِر وحمزَةُ: ﴿السَّلَم﴾ بغير ألفٍ[2]؛ أي: الاستسلامَ والانقيَادَ، وفُسِّرَ بـه السَّلامُ أيضًا.

﴿لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا﴾ وإنَّما فعلتَ ذلك متعوِّذًا، وقُرِئَ: ﴿مُؤمَنًا﴾ بالفتحِ[3]؛ أي: مبذولًا له الأمَانُ.

﴿تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾: تطلبُونَ مالَه الَّذي هو حُطامٌ سَريعُ النَّفادِ، وهو حَالٌ من الضَّميرِ في ﴿تَقُولُواْ﴾ مُشعِرٌ بما هو الحامِلُ لهم على العَجلةِ وتركِ التثبُّت ﴿فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٞ﴾ تُغنِيكم عن قتلِ أَمثالِه لمالِه.

﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ﴾؛ أي: أوَّلَ ما دخَلْتُم في الإسلامِ تفوَّهْتُم

= وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٧٦٠) عن ابن جريج. ورواه ابن بشكوال أيضًا من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما. وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ١٠٣٧ ـ ١٠٣٨) عن سعيد بن جبير.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٦)، «التيسير» (ص: ٩٧).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٦)، و«التيسير» (ص: ٩٧).

(٣) هي رواية ابن جماز عن أبي جعفر كما في «النشر» (٢/ ٢٥١)، ورواية ابن وردان عن أبي جعفر كما في «تحبير التيسير» (ص: ١٠٥).

بكلمتَي الشَّهَادةِ فحُصِّنتُم بها دِمَاءَكم[١] وأموَالَكم مِن غيرِ أن يُعلَم مُواطأةُ قُلُوبِكُم ألسِنتكم.

﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾ بالاشتِهارِ بالإيمانِ والاستقامَةِ في الدِّينِ.

﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ وافعَلُوا في الدَّاخلينَ في الإسلامِ كما فعلَ اللهُ بكم، ولا تبُادِرُوا إلى قَتلِهم ظنًّا بأنَّهم دَخلوا فيه اتِّقاءً وخَوفًا، فإنَّ إبقاءَ أَلْفِ كافرٍ أهوَنُ عندَ اللهِ مِن قتلِ امرئٍ مُسلمٍ.

وتكرِيرُه تأكيدٌ لتعظيمِ الأمرِ وترتيبِ الحُكمِ على ما ذُكِرَ من حالِهم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾: عالمًا بـه وبالغرضِ منه، فلا تتهَافتوا في القتلِ واحتاطوا فيه.

رُويَ أنَّ سَرِيَّةً لرَسُولِ اللهِ ﷺ غزَتْ أهلَ فدَكٍ فهرَبُوا وبقِيَ مِردَاسٌ ثقةً بإسلامِه، فلمَّا رأى الخَيلَ ألجأَ غنمَه إلى عَاقُولٍ من الجَبلِ وصعدَ، فلمَّا تلاحَقُوا وكبَّرُوا كبَّر ونزلَ وقالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ محمَّدٌ رسُولُ الله السَّلام عليكُم، فقتَله أُسَامةُ واستَاقَ غنمَه، فنزلت[٢].

وقيلَ: نزَلَت في المقدادِ، مَرَّ برَجُلٍ في غُنيمةٍ فأرادَ قتلَه، فقالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فقتلَه، وقالَ: وَدَّ لو فَرَّ بأهلِه وماله[٣].

---

(١) في نسخة الخيالي: «فحُصنت بها دماؤكم».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٥٤١) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه مختصراً ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ١٠٤٠) عن جابر، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٣٥٧) عن السدي. وأصل الحديث رواه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦)، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما، دون التصريح بأنه سبب نزول الآية.

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٥١٢٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٨٩٤٠)، والطبراني في «المعجم =

وفيه دليلٌ على صِحَّةِ إيمانِ المكرَهِ، وأنَّ المجتهِدَ قد يخطِئُ، وأنَّ خَطَأَهُ مُغتَفرٌ.

(٩٥) ـ ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ﴾ عن الحربِ ﴿مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ في مَوضعِ الحالِ مِن ﴿ٱلۡقَٰعِدُونَ﴾، أو من الضَّميرِ الَّذي فيه.

﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ بالرَّفعِ صفةٌ لـ﴿ٱلۡقَٰعِدُونَ﴾ لأنَّه لم يُقصَد به قومٌ بأعيَانهم، أو بدَلٌ منه.

وقـرأَ نافِعٌ وابن عَامِرٍ والكِسائيُّ بالنَّصبِ[1] على الحالِ أو الاستثناءِ، وقُرِئَ بالجَرِّ على أنَّه صِفةٌ لـ«المؤمنينَ» أو بدلٌ منه[2].

وعـن زَيدِ بن ثابتٍ: أنَّها نزَلت ولم يكُن فيها ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾، فقالَ ابنُ أمِّ مَكتومٍ: وكيفَ وأنا أعمى؟ فغَشِيَ رَسُولَ اللهِ ﷺ في مجلسِه الوَحيُ فوَقَعَت فخذُهُ على فخِذِي حتَّى خشِيتُ أن تَرُضَّها، ثمَّ سُرِّي عنه فقالَ: «اكتُب: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾»[3].

= الكبير» (١٢٣٧٩)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وروى البخاري (٤٠١٩)، ومسلم (٩٥) واللفظ له، عن المقداد رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة فقال: أسلمت لله، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ قال: رسول الله ﷺ: «لا تقتله» قال: فقلت: يا رسول الله، إنه قد قطع يدي، ثم قال ذلك بعد أن قطعها، أفأقتله؟ قال رسول الله ﷺ: «لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال».

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٧)، و«التيسير» (ص: ٩٧).

(٢) وهي قراءة شاذة نسبت لأبي حيوة كما في «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٣٤)، و«مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١/ ٢٠٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٩٧)، وزاد ابن عطية نسبتها للأعمش.

(٣) رواه بنحوه البخاري (٢٨٣٢)، ومسلم (١٨٩٨)، وأبو داود (٢٥٠٧)، والترمذي (٣٠٣٣)، والنسائي (٣١٠٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٢١١)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٦٦٤)، =

﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: لا مُسَاواة بَينهم وبينَ مَن قعَد عن الجهَاد من غير علةٍ، وفائدَته: تذكيرُ ما بينَهما من التفاوت ليَرغب القاعِدُ في الجهَاد رَفعًا لرُتبَتِهِ وأنَفَةً عن انحطاط مَنزلتِهِ.

﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ جُملةٌ مُوضِحَةٌ لِمَا نُـفِـي الاستواءُ فيه، والقاعدونَ على التقييد السَّابق، و﴿دَرَجَةً﴾ نَصْبٌ بنَزعِ الخافضِ؛ أي: بدرجَةٍ، أو على المصدَر لأنَّه تضمَّنَ مَعنَى التَّفضِيلِ ووَقع مَوقِعَ المرَّة منهُ، أو الحالِ بمعنى: ذوي درجَةٍ.

﴿وَكُلًّا﴾ من القاعِدين والمجاهِدين ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: المثُوبَةَ الحسنَى وهي الجنَّةُ؛ لحُسنِ عَقيدَتِهم وخلُوصِ نِيَّتِهم، وإنَّما التَّفاوتُ في زيادةِ العَملِ المُقتَضي لمَزيدِ الثَّوابِ.

﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ نصبٌ عـلى المَصدَرِ؛ لأنَّ «فضَّلَ» بمعنى: أجَرَ، أو المفعُولِ الثَّاني لهُ لتضمُّنِه معنَى الإعطاءِ، كأنه قيلَ: وأعطَاهُم زيادَةً على القاعدينَ أجرًا عَظيمًا.

(٩٦) - ﴿دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ كلُّ واحِدٍ منها بدَلٌ من ﴿أَجْرًا﴾، ويجوزُ أن يَنتصِبَ ﴿دَرَجَٰتٍ﴾ على المصدَرِ كقولِكَ: ضَربتُه أسواطًا، و﴿أَجْرًا﴾ على الحالِ عنها تقدَّمَتْ عليها لأنَّها نكرَةٌ، و﴿مَغْفِرةً ورحمةً﴾ على المصدَرِ بإضمارِ فعلَيْهما.

كرَّر تفضيلَ المُجاهدينَ وبالغَ فيه إجمالًا وتَفصِيلًا تعظيمًا للجِهَاد وتَرغيبًا فيه.

وقيلَ: الأوَّلُ: ما خوَّلهُم في الدُّنيا من الغَنيمةِ والظفَرِ وجميلِ الذِّكرِ، والثَّاني: ما جعَل لهُم في الآخِرَة.

= والحاكم في «المستدرك» (٢٤٢٨).

وقيلَ: المرادُ بالدَّرَجَةِ: ارتفاعُ مَنزِلتهم عند اللهِ، وبالدَّرَجاتِ: مَنَازِلُهُم في الجَنَّةِ.

وقيلَ: القاعدُون الأُوَلُ: هم الأضِرَّاءُ، والقاعِدُونَ الثَّاني: هم الَّذينَ أُذِنَ لهم في التخلُّفِ اكتفاءً بغَيرهم.

وقيلَ: المجاهِدونَ الأوَّلونَ[1]: مَن جَاهَدَ الكفَّارَ، والآخِرُونَ: مَن جَاهَد نفسَه، وعَليه قولُه عليه السَّلام: «رَجَعْنا من الجهادِ الأصغَرِ إلى الجهَادِ الأكبَرِ»[2].

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ لِمَا عسَى يَفْرُطُ منهم ﴿رَّحِيمًا﴾ بما وَعدَ لهُم.

(٩٧) - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ يحتمِلُ الماضيَ والمضارعَ، وقُرِئَ: «تَوَفَّتْهُم»[3]، و: «تُوَفَّاهُم» على مضارعِ وُفِّيَت[4]، بمعنَى: أنَّ اللهَ يوَفِّي الملائكةَ أنفسَهُم فيَتَوَفَّونَها؛ أي: يُمَكِّنُهم من استيفائِها فيَستَوفُونَها.

﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾: في حَالِ ظُلمِهم أنفسَهُم بتَركِ الهِجرَةِ ومُوَافقَةِ الكَفَرةِ؛ فإنَّها نزلَت في ناسٍ من مَكَّةَ أسلَمُوا ولم يُهَاجرُوا حينَ كانتِ الهجرَةُ واجِبَةً[5].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «الأول».

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٢٣)، والبيهقي في «الزهد» (٣٧٣) وضعفه، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ١١٤): هو من رواية عيسى بن إبراهيم، عن يحيى بن يعلى، عن ليث بن أبي سليم، والثلاثة ضعفاء، وأورده النسائي في «الكنى» من قول إبراهيم بن أبي عبلةَ أحدِ التابعين من أهل الشام.

(٣) دون نسبة في «الكشاف» (٢/ ٤٧١)، و«البحر» (٧/ ٣٠٤).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ١٠٠)، و«البحر» (٧/ ٣٠٤)، عن إبراهيم، وهو النخعي.

(٥) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٢٦٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٩): فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وغيره وضعفه جماعة.

=

﴿قَالُواْ﴾؛ أي: الملائكةُ توبيخًا لهم: ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾؛ أي: في أيِّ شيءٍ كُنتم مِن أَمرِ دِينِكُم؟

﴿قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ اعتَذرُوا ممَّا وبِّخُوا به بضَعْفِهم وعَجزِهم عن الهجرَة، أو عن إظهَار الدِّين وإعلاء كَلِمَتِهِ.

﴿قَالُوٓاْ﴾؛ أي: الملائكةُ، تكذيبًا لهُم أو تَبكيتًا ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ إلى قُطرٍ آخرَ كما فعلَ المهَاجرُون إلى المدينةِ والحَبَشةِ.

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ لتَركِهم الواجِبَ ومُسَاعدَتِهم الكفَّارَ، وهو خبرُ ﴿إِنَّ﴾، والفاءُ فيه لتضمُّنِ الاسمِ مَعنى الشَّرطِ، و﴿قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ﴾ حالٌ مِن ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بإضمارِ «قَد»، أو الخبرُ ﴿قَالُواْ﴾ والعَائدُ محذُوفٌ؛ أي: قالوا لهم، وهو جُملةٌ مَعطوفَةٌ على الجملَةِ قبلَها مُستنتَجةٌ مِنها.

﴿وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ مَصيرُهم، أو: جهَنَّم.

وفي الآيَةِ دليلٌ على وجُوبِ الهجرَةِ من مَوضعٍ لا يتمكَّنُ الرَّجلُ فيه من إقامَةِ دينِه، وعن النَّبيِّ ﷺ: «مَن فرَّ بدينِه مِن أرضٍ إلى أرضٍ وإن كانَ شِبرًا من الأرضِ استوجبَتْ له الجنَّة، وكانَ رفيقَ أبيهِ إبراهيمَ ونبيِّه محمَّدٍ عليه السَّلام»[1].

(٩٨) - ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ لعدَمِ دُخولهم في الموصولِ وضَميرِه والإشارةِ إليه، وذكرُ ﴿الوِلْدانِ﴾ إن أُريدَ به

= وروى البخاري (٤٥٩٦) عن ابن عباس ما يفيد هذا المعنى، ولفظه: «أنَّ ناسًا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثِّرونَ سَوَادَ المشركين على عهد رسول الله ﷺ، يأتي السهمُ فيُرمَى به فيصيبُ أحدَهم فيقتلُه، أو يُضربُ فيُقتَلُ، فأنزل اللهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] الآيةَ».

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٥٥٥) عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا.

المماليـكُ فظاهِـرٌ، وإن أُريـدَ الصبيَـانُ فللمبالغَـةِ فـي الأَمـرِ، والإشـعارِ بأَنَّهم على صَـدَدِ وُجـوبِ الهِجـرَةِ، فإنَّهم إذا بَلَغوا وقَـدَروا على الهجرَةِ فـلا مَحِيصَ لهم عنها، وأنَّ قُوَّامَهُـم يجـبُ عليهـم أن يهَاجِـروا بهـم مَتـى أَمكَنَت.

﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ صِفَةٌ لـ﴿ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ إذ لا تَوْقيتَ فيه، أو حالٌ عنه أو عن المُستكِنِّ فيه، واستطاعةُ الحيلَةِ: وجدانُ أسبَابِ الهجرَةِ وما تتوقَّفُ عليه، واهتداءُ السَّبيلِ: مَعرفةُ الطريقِ بنفسِه أو بدَليلٍ.

(٩٩) ـ ﴿فَأُولَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ ذُكِرَ بكلمةِ الإطماعِ ولفظِ العَفوِ إيذانًا بأنَّ تركَ الهجرَةِ أمرٌ خَطيرٌ حتَّى إنَّ المضطرَّ مِن حقِّه أنْ لا يأمَنَ ويَترصَّدَ الفرصَةَ ويعلِّقَ بها قلبَه ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾.

(١٠٠) ـ ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا﴾: مُتحوَّلًا، مـن الرَّغامِ وهي التُّرابُ.

وقيلَ: طريقًا يراغِمُ قومَه بسلوكِه؛ أي: يفارقُهُم عـلـى رغمِ أُنوفِهِم، وهو أيضًا مِن الرَّغامِ.

﴿وَسَعَةً﴾ فـي الرِّزقِ وإظهَارِ الدِّينِ ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ وقُرِئَ: «يُدرِكُهُ» بالرَّفعِ[1] عـلى أنَّـه خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: ثمَّ هو يُدرِكُه، وبالنَّصبِ[2] على إضمارِ «أَنْ» كقولِه:

سـأتـركُ مَـنْزِلـي لبـني تميمٍ ... وألحـقُ بالحِجازِ فأستَرِيحَا[3]

---

(١) نسبت لطلحة بن سليمان. انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ١٠٢)، ونسبها أبو حيان في «البحر» (٧/ ٣١٢) للنخعي وطلحة بن مصرف.

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٧) عن الحسن، و«المحرر الوجيز» (٢/ ١٠٢) عنه وعن قتادة ونبيح والجراح.

(٣) دون نسبة في «الكتاب» (٣/ ٣٩ و٩٢)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٧٣)، و«معاني القرآن» =

﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ الوقوعُ والوُجوبُ متقاربان، والمعنَى: ثبَتَ أَجرُه عندَ اللهِ ثبُوتَ الأمرِ الواجبِ.

والآية نَزَلَت في جُندبِ بنِ ضَمْرَةَ؛ حمَلَه بَنُوه على سَرِيرٍ مُتوجِّهًا إلى المدِينةِ، فلمَّا بلغَ التَّنعيمَ أشرفَ على الموت، فصَفَقَ يمينَه على شمالِه فقالَ: اللهمَّ هذه لك وهذه لرسُولك، أبايعُكَ على ما بايعَ عليه رَسُولُك، فماتَ[1].

(١٠١) ـ ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: سافرتُم ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ بتنصيفِ رَكعاتِها، ونفيُ الحرَج فيه يدلُّ على جَوازِه دونَ وُجُوبِه، ويؤيِّدُه أنَّه عليه السَّلامُ أتَمَّ في السَّفرِ[2]، وأنَّ عائِشةَ اعتمرَتْ مع رَسُولِ الله وقالت: يا رسولَ الله! قصَرْتُ وأتمَمْتُ وصُمتُ وأفطَرْتُ، فقالَ: «أحسَنتِ يا عائشَةُ»[3].

= للزجاج (١/ ٣٥٦)، و«المحتسب» (١/ ١٩٧)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٨/ ٥٢٢). قال البغدادي: «والبيت لم يعزه أحدٌ من خَدَمة كتاب سيبويه إلى قائلٍ معين، ونسبه العينيُّ [في «المقاصد» (٤/ ١٨٧٢)] وتَبعهُ السيوطيّ في «أبيات المغني» [١/ ٤٩٧] إلى المغيرة بن حَبْناءَ بن عمرو بن ربيعة الحَنظلي التَّميمي، وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه».

(١) رواه الطبري أيضاً (٧/ ٣٩٦) عن عكرمة. ورواه ابن أبي حاتم (٣/ ١٠٥١) عن ابن عباس من رواية عكرمة، وفيه: «ضمرة بن جندب»، ومن هذا الطريق عن ابن عباس رواه الطبري (٧/ ٣٩٨) وفيه: «ضمرة من بني بكر»، وذكره الواحدي (ص: ١٧٨) عن ابن عباس من رواية عطاء وسماه: «حبيب بن ضمرة». وقيل في اسمه أيضًا: «ضمرة بن العيص»، و«العيص بن ضمرة»، و«ضمضم بن عمرو». انظر: «الإصابة» (١/ ٦١٨ ـ ٦١٩).

(٢) رواه الشافعي في «الأم» (١/ ٢٠٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨١٨٧)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٦٨٢)، والدارقطني في «سننه» (٢٢٩٩)، عن عائشةَ: «أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ كان يقصرُ في السَّفر ويتمُّ». وفيه سنده المغيرة بن زياد الموصلي، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٥٧): اختلف في الاحتجاج به.

(٣) رواه النسائي (١٤٥٦)، والدارقطني في «سننه» (٢٢٩٣) و(٢٢٩٤) وحسنه، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥٤٢٨).

وأوجبَهُ أبو حنيفةَ لقولِ عُمرَ: صَلاةُ السَّفرِ ركعتانِ تَمامٌ غيرُ قصرٍ على لسَانِ نبيِّكم[١].

ولقولِ عَائشةَ رضي الله عنها: أوَّلَ ما فُرِضَت الصَّلاةُ فُرِضَت ركعتين ركعتين، فأُقِرَّت في السَّفرِ وزيدَتْ في الحضرِ[٢].

وظاهرُهَما يخالِفُ الآيةَ، فإن صَحَّا[٣] فالأوَّلُ مُؤَوَّلٌ بأنَّه كالتَّامِّ في الصحَّةِ والإجزاءِ، والثَّاني لا ينفي جوازَ الزِّيادَةِ، فلا حاجةَ إلى تأويلِ الآيةِ بأنَّهم ألِفُوا الأربعَ فكانَ مَظِنَّةً لأن يخطُر ببالهم أنَّ رَكعتَي السَّفرِ قَصْرٌ ونُقصَانٌ فسُمِّيَ الإتيانُ بهما قَصْرًا على ظنِّهم، ونفيُ الجناحِ فيه لتَطيبَ به أنفسُهم.

وأقلُّ سفرٍ تُقصَرُ فيه أربعَةُ بُرُدٍ عندَنا وسِتَّةٌ عندَ أبي حنيفةَ.

وقُرِئَ: «تُقْصِرُوا» مِن أَقْصرَ[٤] بمعنى: قَصَرَ.

و﴿مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ صِفةُ مَحذوفٍ ـ أي: شيئًا مِن الصَّلاةِ ـ عندَ سيبَويه، ومَفعُولُ ﴿تَقۡصُرُواْ﴾ بزيادَةِ «مِن» عند الأخفشِ[٥].

﴿إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ إِنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمۡ عَدُوّٗا مُّبِينٗا﴾ شَريطةٌ باعتبارِ الغالبِ في ذلك الوَقت، ولذلك لم يُعتبَرْ مَفهُومُها كما لم يُعتبَر في قولِهِ ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا يُقِيمَا

---

(١) رواه النسائي (١٤٢٠)، وابن ماجه (١٠٦٤)، وصححه ابن خزيمة (١٤٢٥). وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: هذا إسناد على شرط مسلم.

(٢) رواه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥).

(٣) وقد صحا كما تقدم.

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ١٠٤)، و«البحر» (٧/ ٣١٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما والضبي.

(٥) ذكر القولين أبو البقاء في «التبيان» (ص: ٣٨٦). ولعل المصنف نقل عنه.

﴿حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وقد تظاهرَت السُّنَنُ على جوازِه أيضًا في حالِ الأمنِ.

قرئَ: «من الصلاة أن يَفتِنكم» (١) بغير ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ بمعنى: كراهةَ أَنْ يَفتِنكُم، وهو القتالُ والتعرُّض بما يُكرَهُ.

(١٠٢) - ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ تعلَّق بمَفهومِه مَن خصَّ صَلاةَ الخَوْفِ بحضرةِ الرَّسُولِ لفَضلِ الجماعَةِ، وعامَّةُ الفقهَاءِ على أنَّه تعالى علَّمَ الرَّسُول كيفيَّتَها ليَأتَمَّ به الأئمَّةُ بَعدَه، فإنَّهم نوَّابٌ عنه فيَكونُ حضُورُهُم كحضُورِه.

﴿فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾: فاجعَلْهُم طائفتَيْنِ، فلتَقُم إحداهُما معَكَ يُصلُّون وتَقومُ الطائفَةُ الأخرَى تجَاهَ العَدُوِّ ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾؛ أي: المصلُّونَ حَزمًا، وقيلَ: الضَّميرُ للطَّائفَةِ الأخرى، وذكرُ الطَّائفَةِ الأولى يدلُّ عَليهِم.

﴿فَإِذَا سَجَدُوا﴾ يعني: المُصَلِّين ﴿فَلْيَكُونُوا﴾؛ أي: غيرُ المصلِّينَ ﴿مِن وَرَائِكُمْ﴾ يحرسُونَكُم، يعني: النبيَّ ومَن يُصلِّي معه، فغُلِّب المخاطَبُ على الغائبِ.

﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا﴾ لاشتغالِهم بالحِراسَةِ ﴿فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ ظاهِرُهُ يدلُّ على أنَّ الإمَامَ يُصَلِّي مرَّتينِ بكلِّ طائفَةٍ مرَّةً؛ كما فعَله عليه السَّلامُ ببطنِ نخلٍ (٢).

---

(١) رواها الطبري في «تفسيره» (٧/ ٤٠٨) عن أبي بن كعب رضي الله عنه، وكذا ذكرها النحاس في «معاني القرآن» (٢/ ١٧٨)، وأوردها الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٤٧٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٤١٣٦)، ومسلم (٨٤٣/ ٣١١)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

وإنْ أريدَ به أن يصلِّيَ بكلِّ ركعَةً إن كانَت الصَّلاةُ ركعَتينِ فكيفيَّته: أن يُصلِّيَ بالأولَى ركعَةً وينتظِرَ قائمًا حتَّى يُتمُّوا صَلاتَهم منفَردينَ ويذهَبُوا إلى وَجهِ العَدُوِّ، وتأتيَ الأخرى فيتمَّ بهم الركعَةَ الثَّانيةَ ثمَّ ينتظرَهُم قاعدًا حتَّى يُتِمُّوا صَلاتَهُم ويُسلِّمَ بهم كما فعَلَهُ رَسُولُ الله ﷺ بذاتِ الرِّقاعِ[1].

وقالَ أبو حنيفة: يصلِّي بالأولى رَكعَةً، ثمَّ تذهَبُ هذه وتَقِفُ بإزاءِ العدُوِّ وتأتي الأخرى فتصلِّي معه رَكعةً ويتمُّ صلاتَه بها ثمَّ تَعودُ إلى وجهِ العَدُوِّ، وتأتي الأُولَى فتؤدِّي الرَّكعةَ الثَّانيَةَ بغيرِ قراءَةٍ وتُتمُّ صَلاتَها[2].

﴿وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ جعَلَ الحَذَرَ آلةً يَتحصَّنُ بها الغازي، فجمعَ بينَه وبين الأسلِحَةِ في وُجُوبِ الأخذِ، ونظيرُه قـولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩].

﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً

---

(١) رواه البخاري (٤١٢٩)، ومسلم (٨٤٢)، من رواية صالح بن خوات عمن صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف...، ورجح ابن حجر في «الفتح» (٧/ ٤٢٢) أن يكون الراوي هو والد صالح وهو خوات بن جبير رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٨٠)، وزاد بعد «وتتم صلاتها»: «ثم تحرسُ وتأتي الأخرى فتؤدي الركعةَ بقراءةٍ وتُتمُّ صلاتها». قال العلامة الآلوسي: وإنما سقطت القراءة عن الطائفة الأولى في صلاتهم الركعةَ الثانية بعد سلام رسول الله ﷺ لأنهم وإن كانوا في ثانيته عليه الصلاة والسلام في مقابلة العدو إلَّا أنهم في الصلاة وفي حكم المتابعة، فكانت قراءة الإمام قائمة مقام قراءتهم كما هو حكم الاقتداء، ولا كذلك الطائفة الأخرى لأنهم اقتدوا بالإمام في الركعة الثانية وأتم الإمام صلاته فلا بد لهم من القراءة في ركعتهم الثانية إذ لم يكونوا مقتدين بالإمام حينئذ. انظر: «روح المعاني» (٦/ ٢٦١).

وَٰحِدَةًۚ﴾: تمنَّوا أَنْ يَنالُوا مِنكُم غِرَّةً في صَلاتِكُم فيَشدُّون عَليكُم شَدَّةً واحدَةً، وهو بيانُ ما لأَجله أُمِرُوا بأخذِ السِّلاحِ.

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓاْ أَسْلِحَتَكُمْ﴾ رُخصَةٌ لهم في وَضعِها إذا ثَقُل عليهم أخذُهَا بسبَبِ مَطرٍ أو مرَضٍ، وهذا ممَّا يؤيِّد أنَّ الأمرَ بالأخذِ للوجوبِ دُون الاستحبَابِ.

﴿وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ﴾ أمرَهم مع ذلك بأخذِ الحِذْر كي لا يَهجُمَ عليهم العدُوُّ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ وَعدٌ للمُؤمنينَ بالنَّصرِ على الكُفَّارِ بعدَ الأمرِ بالحَزمِ؛ لتَقوى قُلوبُهم وليَعْلَمُوا أنَّ الأمرَ بالحزمِ ليسَ لضَعفِهم وغلبَةِ عَدوِّهِم، بل لأنَّ الواجبَ أن يُحافظُوا في الأمورِ على مَراسمِ التَّيقُّظِ والتَّدبُّر فيتَوَكَّلُوا على اللهِ.

(١٠٣) ـ ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: أدَّيتُم وفَرَغْتُم مِنها ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾: فدُوموا على الذِّكرِ في جميعِ الأحوالِ.

أو: إذا أَردتُم أداءَ الصَّلاةِ واشتدَّ الخَوْفُ فصَلُّوها كيفَما أَمْكنَ ﴿قِيامًا﴾ مُسايفينَ ومُقارعينَ، و﴿قعودًا﴾ مُرامينَ، ﴿وعلى جُنوبِكُم﴾ مُثخِنين.

﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾: سكَنَتْ قُلوبُكُم مِن الخوفِ ﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾: فعَدِّلُوا واحفَظُوا أركانَها وشرائِطَها وائتوا بها تامَّةً.

﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾: فرضًا محدوداً بأوقاتٍ[1] لا يجوزُ إخراجُها عَن أَوقاتِها في شَيءٍ مِن الأحوالِ، وهذا دليلٌ على أنَّ المرادَ بالذِّكرِ الصَّلاةُ، فإنَّها واجبَةُ الأداءِ حالَ المُسايفَةِ والاضطرابِ في المعركَةِ، وتعليلٌ للأمرِ بالإتيانِ بها كيفَما أمكنَ، وقالَ أبو حنيفةَ: لا يُصلِّي المُحارِبُ حتَّى يطمَئِنَّ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «محدود الأوقات».

(١٠٤) ـ ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾: ولا تَضْعُفوا ﴿فِي ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾: في طلبِ الكُفَّارِ بالقتالِ ﴿إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ إلزامٌ لهم وتَقريعٌ على التَّواني فيه بأنَّ ضَررَ القِتالِ دائرٌ بين الفَريقينِ غيرُ مُختَصٍّ بهم، وهم يَرجونَ مِن اللهِ بسببِه مِن إظهارِ الدِّينِ واستحقاقِ الثَّوابِ ما لا يرجو عَدوُّهُم، فينبغي أن يكونوا أَرْغَبَ مِنهم في الحربِ وأصبَرَ عليها.

وقُرِئَ: «أَنْ تكونوا» بالفتحِ[1] بمعنى: ولا تَهِنوا لأَنْ تَكونوا تألمونَ، ويكونُ قولُه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ﴾ عِلَّةً للنَّهيِ عن الوهنِ لأَجلِه، والآيَةُ نزلَت في بدرِ الصُّغرى[2].

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا﴾ بأعمالِكُم وضَمائِرِكُم ﴿حَكِيمًا﴾ فيما يأمُرُ ويَنْهى.

(١٠٥) ـ ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ نزلَتْ في طِعْمَةَ بن أُبَيرِقٍ مِن بني ظَفَرٍ؛ سرقَ دِرعًا مِن جارِه قَتادةَ بن النُّعمانِ في جِرابِ دَقيقٍ، فجعلَ الدَّقيقُ يَنتثِرُ مِن خَرْقٍ فيه، وخبَّأَها عند زيدِ بن السَّمينِ اليَهوديِّ، فالتُمِسَت الدِّرعُ عند طِعمَةَ فلم توجَد، وحلفَ ما أخذَها وما لَه بها عِلمٌ، فتركوه وابتغَوْا أثَرَ الدَّقيقِ حتَّى انتَهى إلى مَنزلِ اليَهوديِّ، فأخذوها فقالَ: دفعَها إليَّ طِعمَةُ، وشهدَ له ناسٌ من اليهودِ، فقالت بنو ظَفَر: انطلِقوا بنا إلى رَسولِ اللهِ، فسألوهُ أن يجادِلَ عَن صاحبِهِم وقالوا: إن لم تفعَلْ هَلَكَ وافتضحَ وبَرِئَ اليهوديُّ، فهمَّ رَسولُ اللهِ ﷺ أن يفعَلَ[3].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٥) عن الأعرج.

(٢) بل في غزوة أحد لما واعدهم أبو سفيان بدراً الصغرى كما رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٤٥٥) عن ابن عباس.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٤٥٨ ـ ٤٦٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وقتادة والسدي وعكرمة. وخبر ابن عباس ضعيف جدًّا.

ورواه مطولاً الترمذي (٣٠٣٦) من حديث قتادة بن النعمان. وقال: «غريب، ولا نعلم أسنده =

﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾: بما عرَّفَكَ اللهُ وأَوْحى به إليك، وليسَ مِن الرُّؤيَةِ بمعنى العِلْمِ وإلَّا لاستَدعى ثلاثةَ مَفاعيلَ.

﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ﴾؛ أي: لأَجلِهم والذبِّ عنهم ﴿خَصِيمًا﴾ للبُرَآءِ.

(١٠٦) ـ ﴿وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ﴾ ممَّا هَمَمْتَ به ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ لِمَن يَستغفِرُه.

(١٠٧) ـ ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾: يُخوِّنُونها، فإنَّ وبالَ خِيانَتِهم يَعودُ عليها، أو جَعَلَ المَعصيَةَ خِيانةً لها كما جُعِلَت ظلمًا عليها، والضَّميرُ لطِعمَةَ وأمثالِه، أو له ولقومِهِ فإنَّهم شاركوه في الإثمِ حين شَهِدُوا على براءَتِه وخاصَموا عنه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا﴾: مُبالِغًا في الخيانةِ مُصِرًّا عليها ﴿أَثِيمًا﴾: مُنهَمِكًا فيه.

رُوِيَ أنَّ طِعمَةَ هربَ إلى مكةَ وارتدَّ ونَقَبَ حائِطًا بها ليسرقَ أهلَه فسقطَ الحائطُ عليه فقتلَه[1].

= إلا محمد بن سلمة، ورواه غير واحد عن عاصم بن عمر مرسلاً». فالخبر ما بين مرسل ومتصل ضعيف، لكن قال الواحدي في «البسيط» (٧/ ٦٩) والكرماني في «لباب التفاسير» (٢/ ٤٢٣): أجمعَ المفسِّرون على أنَّ هذه الآياتِ نزلَت في طُعْمةَ بنِ أُبَيْرِقٍ. زاد الكرماني: إلَّا ابنَ بحرٍ؛ فإنَّه قال: نزلَت في المنافقين، وهو متَّصلٌ بقولِه: ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾. وقوله: «إن بني ظفر سألوه عليه السلام أن يجادل عن صاحبهم وقالوا: إن لم تفعل هلك وافتضح وبرئ اليهودي، فهم رسول الله ﷺ أن يفعل» لفظ مستنكر لم نقف له على سند، وإنما أورده الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٨١) عن جماعة من المفسرين، وهو مما يجب تنزيه النبي ﷺ عن أمثاله.

(١) ورد نحو هذا في آخر خبر طويل رواه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٩)، والحاكم في «المستدرك» (٨١٦٤)، من حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه. وأورده أبو الليث في «تفسيره» (١/ ٣٣٨) عن الكلبي. والزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ١٠١) دون عزو.

(١٠٨) ـ ﴿ يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾: يَستَتِرونَ مِنهم حياءً وخوفًا ﴿وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ ﴾: ولا يَسْتَحْيون منه وهو أحقُّ بأن يُستَحْيا ويُخافَ منه ﴿وَهُوَ مَعَهُمۡ ﴾ لا يَخْفَى عليه سِرُّهُم، فلا طريقَ مَعه إلَّا تركُ ما يستَقبِحُه ويؤاخِذُ عليه.

﴿إِذۡ يُبَيِّتُونَ ﴾: يُدبِّرونَ ويُزوِّرونَ ﴿مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ ﴾ مِن رمي البَريءِ، والحَلِفِ الكاذبِ، وشَهادةِ الزُّورِ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطًا ﴾: لا يَفوتُ عنه شيءٌ.

(١٠٩) ـ ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ﴿جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ جملةٌ مبيِّنةٌ لوقوعِ ﴿هؤلاء﴾ خبرًا، أو صِلَتُه عندَ مَن جَعَلَه مَوْصولًا ﴿فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا ﴾: محامِيًا يَحميهِم مِن عذابِ اللهِ.

(١١٠) ـ ﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا ﴾: قبيحًا يَسُوءُ به غيرَه ﴿أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ﴾ بما يختَصُّ به ولا يَتعدَّاه.

وقيلَ: المرادُ بالسُّوءِ ما دونَ الشِّركِ، وبالظُّلمِ الشِّركُ.

وقيلَ: الصَّغيرةُ والكبيرةُ.

﴿ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ ﴾ بالتوبةِ ﴿يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا ﴾ لذنوبه ﴿رَّحِيمٗا ﴾: مُتفضِّلًا عليه، وفيه حثٌّ[1] لطِعمَةَ وقومِه على التَّوبةِ والاستِغفارِ.

(١١١) ـ ﴿ وَمَن يَكۡسِبۡ إِثۡمٗا فَإِنَّمَا يَكۡسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۚ ﴾: فلا يَتعدَّاه وَبالُه لقولِه: ﴿وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧] ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴾ فهو عالمٌ بفِعلِه حَكيمٌ في مُجازاتِه.

(١١٢) ـ ﴿ وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً ﴾: صغيرةً، أو ما لا عمدَ فيه ﴿أَوۡ إِثۡمٗا ﴾: كبيرةً، أو ما كانَ عن عَمدٍ ﴿ثُمَّ يَرۡمِ بِهِۦ بَرِيٓـٔٗا ﴾ كما رمَى طِعمَةُ زَيْدًا، ووحَّدَ الضَّميرَ لمكانِ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «بعثٌ».

«أو» ﴿فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ بسببِ رَمْيِ البَريءِ وتَبرئَةِ النَّفسِ الخاطِئَةِ، ولذلك سوَّى بينَهُما وإن كانَ مُقترفُ أحدِهما دونَ مُقتَرفِ الآخرِ.

(١١٣) ـ ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ بإعلامِ ما هُمْ عليه بالوَحيِ، والضَّميرُ للرسول ﴿لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾؛ أي: من بني ظَفَرٍ ﴿أَن يُضِلُّوكَ﴾ عَن القضاءِ بالحقِّ مع عِلمِهِم بالحالِ، والجملَةُ جوابُ «لولا»، وليسَ القَصدُ فيه إلى نَفي همِّهِم بل إلى نَفيِ تَأثيرِه فيه.

﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ لأنَّه ما أَزلَّكَ عن الحقِّ، وعادَ وبالُه عليهم.

﴿وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ﴾ فإنَّ الله عَصمَكَ، وما خطرَ ببالِكَ كانَ اعتمادًا مِنك على ظاهرِ الأَمرِ لا مَيْلًا في الحُكمِ.

و﴿مِن شَىْءٍ﴾ في مَوضعِ النَّصبِ على المَصدَرِ؛ أي: شيئًا مِن الضرِّ.

﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ مِن خَفِيَّاتِ الأمورِ، أو مِن أُمورِ الدِّينِ والأَحكامِ ﴿وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ إذ لا فضلَ أَعظَمُ مِن النُّبوَّةِ.

(١١٤) ـ ﴿لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ﴾: مِن مُتَناجيهِم، كقولِه تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧] أو: مِن تناجِيهم، فقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ﴾ على حَذفِ مُضافٍ؛ أي: إلَّا نَجوى مَن أَمَر، أو على الانقطاعِ بمعنى: ولكن مَن أمرَ بصدقَةٍ ففي نَجواه الخيرُ.

و«المعروفُ»: كلُّ ما يَستَحسِنُه الشَّرعُ ولا يُنكِرُه العَقلُ، وفُسِّرَ هاهنا بالقَرْضِ، وإغاثَةِ الملهوفِ، وصدقَةِ التَّطوُّعِ، وسائرِ ما فُسِّرَ به.

﴿أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾: أو إصلاحِ ذاتِ بَيْنٍ.

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ بَنى الكَلامَ على الأمرِ، ورَتَّبَ الجزاءَ على الفعلِ[1]؛ ليَدلَّ على أنَّه لَمَّا دخلَ الآمِرُ في زُمرَةِ الخَيِّرينِ كانَ الفاعِلُ أَدخلَ فيهم، وأنَّ[2] العُمدَةَ والغَرَضَ هو الفِعلُ، واعتبارُ الأَمرِ مِن حَيثُ إنَّه وُصلَةٌ إليه، وقُيِّدَ الفعلُ بأن يكونَ لطَلَبِ مَرضاتِ اللهِ؛ لأنَّ الأعمالَ بالنياتِ، وأنَّ مَن فعلَ خيرًا رياءً وسُمعةً لم يَستحِقَّ به مِن اللهِ أَجرًا، ووَصَفَ الأَجرَ بالعِظَمِ تَنبيهًا على حَقارَةِ ما فاتَ في جَنبهِ مِن أَغراضِ الدُّنيَا.

وقرأَ حمزةُ وأبو عمرو: ﴿يُؤْتِيْهِ﴾ بالياء[3].

(١١٥) ـ ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ﴾: يُخالِفْه، مِن الشِّقِّ فإن كُلًّا من المُتخالِفَينِ في شِقٍّ غيرِ شِقِّ الآخرِ ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾: ظهَرَ لـه الحقُّ بالوقوفِ على المُعجزاتِ ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: غيرَ ما هُم عليهِ مِن اعتقادٍ أو عَملٍ ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾: نجعَلْه واليًا لِمَا تولَّى مِن الضَّلالِ، ونُخلي بينَه وبينَ ما اختارَه ﴿وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾: ونُدخِلْه فيها، وقُرِئَ بفَتحِ النُّونِ مِن صَلاهُ[4] ﴿وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ جهنَّمُ.

والآيةُ تَدلُّ على حُرمَةِ مُخالفَةِ الإجماعِ؛ لأنَّه تعالى رَتَّبَ الوَعيدَ الشَّديدَ على المشاقَّةِ واتِّباعِ غَيرِ سَبيلِ المُؤمنينَ، وذلك إمَّا لحُرمَةِ كلِّ واحِدٍ مِنهما أو أحدِهما أو الجمعِ بينَهما، والثَّاني باطِلٌ إذ يَقبُحُ أن يُقالَ: مَن شَرِبَ الخمرَ وأكلَ الخُبزَ استوجَبَ الحَدَّ، وكذا الثَّالِثُ؛ لأنَّ المشاقَّةَ مُحرَّمَةٌ ضُمَّ إليها غيرُها أو لم يُضَمَّ، وإذا

---

(١) «بنى الكلام على الأمر»؛ أي: على قوله: ﴿أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ إلى آخره «ورتب الجزاء على الفعل»؛ أي: فعلِ الصدقة وما عُطِف عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٩٩).

(٢) في نسخة الخيالي: «فإن».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٧).

(٤) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٢٧)، و«الكشاف» (٢/ ٤٩١).

كانَ اتِّباعُ غيرِ سَبيلِهِم مُحرَّمًا كانَ اتِّباعُ سَبيلِهِم واجِبًا؛ لأنَّ تركَ اتِّباعِ سَبيلِهِم ممَّن عَرَفَ سَبيلَهُم اتِّباعُ غيرِ سَبيلِهِم.

وقد استَقْصَيْتُ الكلامَ فيه في «مِرصادُ الأَفهام إلى مَبادِئِ الأَحكام»[١].

(١١٦) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ كرَّرَه للتَّأكيدِ، أو لقصَّةِ طِعمةَ.

وقيلَ: جاءَ شيخٌ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ وقالَ: إني شَيخٌ مُنهَمِكٌ في الذُّنوبِ، إلَّا أنِّي لم أُشرِكْ باللهِ شَيئًا مُذْ عَرفْتُه وآمنْتُ به، ولم أتَّخِذ مِن دُونِه وَليًّا، ولم أُوقِعِ المعاصي جُرأَةً، وما توهَّمْتُ طرفَةَ عينٍ أنِّي أُعجِزُ اللهَ هَرَبًا، وإني لنَادِمٌ تائِبٌ، فما تَرَى حالي عندَ اللهِ؟ فنزلَت[٢].

﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ عَنِ الحقِّ؛ فإنَّ الشِّركَ أعظَمُ أنواعِ الضَّلالَةِ وأبعدُها عنِ الصَّوابِ والاستقامَةِ، وإنَّما ذكرَ في الآيةِ الأُولى ﴿فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ﴾ [النساء: ٤٨] لأنَّها مُتَّصِلَةٌ بقصَّةِ أهلِ الكتابِ، ومَنشَأُ شِركِهِم كان نَوعَ افتراءٍ، وهو دَعوى التَّبنِّي على اللهِ.

(١١٧) ـ ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا﴾ يعني: اللاتَ والعُزَّى ومَناةَ ونحوَها، كانَ لكلِّ حَيٍّ صَنَمٌ يَعبدونَه ويُسمُّونَه: أُنثى بني فلانٍ، وذلك:

إما لتأنيثِ أَسمائها كما قالَ:

وما ذَكَرٌ فإنْ يَكبُرْ[٣] فَأُنثى شديدُ الأَزْمِ ليسَ لهُ ضروسُ[٤]

(١) وهو شرح لـ«مختصر ابن الحاجب».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٦٠٢) من طريق الضحاك عن ابن عباس، وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص ٤٩): إسناده منقطع.

(٣) في نسخة التفتازاني: «يسمن»، وهي رواية في بعض المصادر.

(٤) البيت دون نسبة في «المعاني الكبير» لابن قتيبة (٢/ ٦٣٢)، و«الصحاح» (مادة: ضرس)، و«التنبيه» =

فإنَّه عنى القُرادَ، وهو ما كانَ صَغيرًا سُمِّيَ قُرادًا، فإذا كبرَ سُمِّيَ حَلَمَةً.

أو لأنَّـها كانَت جماداتٍ، والجَـماداتُ تُؤنَّثُ مِن حَيثُ إنَّها ضاهَت الإناثَ لانفعالِها.

ولعلَّه تعالى ذكرَها بهذا الاسمِ تَنبيهًا على أنَّهُم يَعبدونَ ما يُسمُّونَه إناثًا لأنَّه يَنفعِلُ ولا يَفعلُ، ومِن حقِّ المَعبودِ[١] أن يكونَ فاعِلًا غيرَ مُنفعِلٍ؛ ليكونَ دَليلًا على تَناهي جَهلِهِم وفَرطِ حَماقَتِهِم.

وقيلَ: المُرادُ الملائِكَةُ لقولِهم: الملائِكَةُ بناتُ اللهِ.

وهو جمعُ أُنثى كرِبابٍ ورُبَّى.

وقُرِئَ: «أُنْثَى» على التَّوحيدِ[٢].

و: «أُنُثًا» على أنَّه جمعُ أَنيثٍ كخُبُثٍ وخَبيثٍ، و: «وُثُنًا» بالتَّخفيفِ والتَّثقيلِ وهو جمعُ وَثَنٍ كأَسَدٍ وأُسْد وأُسُد، و: «أُثُنًا» بهما على قلبِ الواوِ لضَمَّتِها همزةً[٣].

﴿وَإِن يَدْعُونَ﴾: وإن يَعبدونَ بعِبادَتِها ﴿إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ لأنَّه الَّذي أمرَهُم بعِبادَتِها وأَغراهُم عليها، فكأنَّ طاعتَهُ في ذلك عِبادَةٌ له.

= للبكري (ص: ٣٠)، و«لسان العرب» (مادة: ضرس)، و«حياة الحيوان» للدميري (١/ ٣٣٨). «شديد الأزم»؛ أي: العضّ، أو اللُّزُومِ، يقال: أَزَمَه؛ أي: عضَّه، وأَزَمَ الرجلُ بصاحبه؛ أي: لزِمَه. انظر: «الصحاح» (مادة: أزم).

(١) في نسخة الطبلاوي: «المصور».

(٢) نسبها ابن الجوزي في «زاد المسير» (١/ ٤٧٢) لأبي هريرة والحسن والجوني.

(٣) انظر هذه القراءات الخمسة مع نسبتها لقارئيها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٥)، و«الكشاف» (٢/ ٤٩٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ١١٣)، و«البحر» (٧/ ٣٦٠ - ٣٦٢). وزاد بعضهم على التي ذكرها المؤلف: (وَثَنًا)، و: (أوثانًا) ونسبت هذه لعائشة رضي الله عنها.

والمارِدُ والمَرِيدُ: الَّذي لا يَعْلَقُ بخيرٍ، وأصلُ التَّركيبِ للمُلابسَةِ، ومنه: صرحٌ مُمرَّدٌ، وغلامٌ أمردُ، وشجرةٌ مَرداءُ للَّتي تناثرَ وَرقُها.

(١١٨) ـ ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ صِفةٌ ثانيَةٌ للشَّيطانِ ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ عطفٌ عليه؛ أي: شَيْطانًا مَريدًا جامعًا بينَ لَعنَةِ اللهِ وهذا القولِ الدالِّ على فَرْطِ عداوتِه للنَّاسِ.

وقد بَرهنَ سُبحانَه أولًا على أَنَّ الشِّركَ ضَلالٌ في الغايَةِ على سبيلِ التَّعليلِ بأَنَّ ما يشركونَ به يَنفعِلُ ولا يَفعَلُ فِعلًا اختيارِيًّا، وذلك يُنافي الأُلوهيَّةَ غايةَ المنافاةِ، فإنَّ الإلهَ تعالى يَنبَغِي أن يكونَ فاعِلًا غيرَ مُنفَعِلٍ، ثمَّ استدلَّ عليه بأنَّه عبادَةُ الشَّيطانِ وهي أفظَعُ الضَّلالِ لثلاثَةِ أوجُه:

الأوَّلُ: أنَّه مَريدٌ مُنهمِكٌ في الضَّلالِ لا يعلقُ بشيءٍ مِن الخيرِ والهدى، فتكونُ طاعَتُه ضلالًا بَعيدًا عَن الهُدى.

والثَّاني: أنَّه مَلعونٌ لضَلالِه فلا تَستجلِبُ مُطاوعَتُه سوى الضَّلالِ واللَّعنِ.

والثالث: أنَّه في غايةِ العَداوَةِ والسَّعيِ في إهلاكِهِم، وموالاةُ مَن هذا شَأنُه غايةُ الضَّلالَةِ فضلًا عن عِبادَتِه، والمفروضُ: المقطوعُ؛ أي: نصيبًا قُدِّرَ لي وفُرِضَ؛ مِن قولِهم: فَرَضَ له في العَطاءِ.

(١١٩) ـ ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾ عن الحقِّ ﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ﴾ الأمانيَّ الباطِلَةَ؛ كطولِ الحياةِ، وأنْ لا بعثَ ولا عِقابَ ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾: يَشقُّونَها لتَحريمِ ما أحلَّه اللهُ، وهي عِبارَةٌ عمَّا كانَت العربُ تفعَلُ بالبحائرِ والسَّوائبِ، وإشارةٌ إلى تحريمِ كلِّ ما أحلَّ الله، ونقصِ كلِّ ما خلَقَ كامِلًا بالفعلِ أو القوَّةِ.

﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ عن وجهِه صورةً أو صفةً، ويندرِجُ فيه

ما قيل من فَقْءِ عينِ الحامي، وخِصاءِ العبيد، والوَشْمِ والوَشْرِ، واللِّوَاطِ والسَّحْقِ ونحوِ ذلك، وعبادةِ الشمس والقمر، وتغييرِ فطرةِ الله الَّتي هي الإسلامُ، واستعمالِ الجوارح والقُوى فيما لا يَعودُ على النَّفْس كمالًا ولا يُوجبُ لها من الله زُلْفَى.

وعمـومُ اللَّفظِ يمنعُ الخِصَاءَ مطلقًا، لكن الفقهاءَ رخَّصوا في خِصَاء البهائمِ للحاجة.

والجملُ الأربعُ حكايةٌ عمَّا ذكَرَه الشَّيطانُ نطقًا أو أتاه فِعْلًا.

﴿وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ بإيثارِه ما يَدعوه إليه على ما أمرَه اللهُ به، ومجاوَزتِه عن طاعَةِ اللهِ إلى طاعَتِه ﴿فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾ إذ ضيَّعَ رأسَ مالِه، وبدَّلَ مكانَه من الجنَّةِ بمكانٍ مِن النارِ.

(١٢٠) ـ ﴿يَعِدُهُمْ﴾ ما لا يُنجِزُ ﴿وَيُمَنِّيهِمْ﴾ ما لا يَنالون ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ وهو إظهارُ النَّفعِ فيما فيه الضَّررُ، وهذا الوعدُ إمَّا بالخواطرِ الفاسِدَةِ أو بلسانِ أَوليائِه.

(١٢١) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾: مَعدِلًا ومَهرَبًا؛ مِن حَاصَ يَحيصُ: إذا عدَلَ، و﴿عَنْهَا﴾ حالٌ منه وليسَ صِلَةً له لأنَّه اسمُ مَكانٍ، وإن جُعِلَ مَصدرًا فلا يعمَلُ أيضًا فيما قبلَه.

(١٢٢) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا﴾؛ أي: وعَدَه وَعْدًا وحقَّ ذلك حقًّا، فالأوَّلُ مُؤكِّدٌ لنفسِه لأنَّ مَضمونَ الجُملةِ الاسميَّةِ الَّتي قبلَه وَعدٌ، والثَّاني مُؤكِّدٌ لغيرِه.

ويجوزُ أن يُنصَبَ المَوصولُ بفِعلٍ يُفسِّرُه ما بعدَه، و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ بقولِه: ﴿سَنُدْخِلُهُمْ﴾ لأنَّه بمعنى: نَعِدُهم إدخالَهُم، و﴿حَقًّا﴾ على أنَّه حالٌ مِن المصدَرِ.

﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ جُملةٌ مؤكِّدَةٌ بَليغةٌ.

والمقصودُ مِن الآيةِ: مُعارضَةُ المواعيدِ الشَّيطانيَّةِ الكاذبةِ لقُرنائِه بوعدِ الله الصَّادقِ لأوليائِه، والمبالغةُ في توكيدِه ترغيبًا للعِبادِ في تَحصيلِه.

(١٢٣) ـ ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ أي: ليسَ ما وعدَ اللهُ مِن الثَّوابِ يُنالُ بأمانِيِّكُم أيُّها المسلمونَ ولا بأمانيِّ أَهلِ الكِتابِ، وإنَّما يُنالُ بالإيمانِ والعَملِ الصَّالحِ، وقيلَ: ليسَ الإيمانُ بالتَّمنِّي ولكنْ ما وقرَ في القَلبِ وصدَّقه العَملُ.

رُوِيَ: أنَّ المُسلمين وأهلَ الكِتابِ افتخَروا، فقالَ أهلُ الكتابِ: نَبيُّنا قبلَ نَبيِّكُم، وكتابُنا قبل كتابِكُم، ونحنُ أَوْلَى باللهِ مِنكُم، وقالَ المسلمون: نحنُ أَوْلى مِنكم؛ نَبيُّنا خاتمُ النَّبيينَ؛ وكتابُنا يَقضي على الكُتبِ المُتقدِّمَةِ، فنزَلَت[١].

وقيلَ: الخطابُ مع المشركينَ، ويدلُّ عليه تقدُّمُ ذكرِهِم؛ أي: ليسَ الأَمرُ بأمانيِّ المشركينَ، وهو قولُهم: لا جنَّةَ ولا نارَ، أو قولُهم: إن كانَ الأمرُ كما يزعُمُ هؤلاءِ لنكونَنَّ خيرًا منهم وأحسنَ حالًا.

و﴿وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ وهو قولُهم: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، وقولُهم: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، ثمَّ قرَّرَ ذلك بقولِه:

﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ عاجِلًا أو آجِلًا؛ لِمَا رُوِيَ: أنَّه لَمَّا نزلَ قالَ أبو بكرٍ رضي الله عنه: فمَن يَنجو معَ هذا يا رسولَ اللهِ؟! فقالَ عليه السَّلام: «أَمَا تَحزَنُ؟ أَمَا تمرَضُ؟ أما يصيبُكَ اللَّأواء؟»، قالَ: بلى يا رسولَ الله! قالَ: «هو ذاك»[٢].

---

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٦٩٣ ـ تفسير) عن مسروق، والطبري في «تفسيره» (٧/ ٥٠٧ ـ ٥١١) عن ابن عباس ـ بإسناد ضعيف جدًّا ـ والسدي وقتادة والضحاك وأبي صالح ومسروق.

(٢) رواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (٦٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩١٠) و(٢٩٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٥٠) وصححه.

﴿وَلَا يَجِدۡ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ﴾: ولا يَجِدْ لنفسِه إذا جاوَزَ موالاةَ اللهِ ونُصرتَه مَن يواليه ويَنصرُه في دفعِ العَذابِ عَنه.

(١٢٤) ـ ﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾: بعضَها وشَيئًا مِنها؛ فإنَّ كلَّ أحدٍ لا يتمَكَّنُ مِن كلِّها وليسَ مُكلَّفًا بها.

﴿ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ ﴾ في مَوضعِ الحالِ مِن المُستكنِّ في ﴿يَعۡمَلۡ﴾ و﴿مِنَ ﴾ للبيانِ، أو من ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؛ أي: كائنةً مِن ذكرٍ أو أنثى و﴿مِنَ ﴾ للابتداءِ.

﴿وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ حالٌ، شَرَطَ اقترانَ العَملِ بها في استدعاءِ الثَّوابِ المذكور تَنبيهًا على أنَّه لا اعتدادَ به دونَه فيه[(١)].

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا ﴾ بنَقصِ شَيءٍ مِن الثَّوابِ، وإذا لم يَنقُص ثوابُ المطيعِ فبالحريِّ أَنْ لا يُزادَ عِقابُ العاصي؛ لأنَّ المُجازِيَ أَرحَمُ الرَّاحِمين، ولذلك اقتصَرَ على ذكرِهِ عقيبَ الثَّوابِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو أبو بكرٍ: ﴿يُدْخَلون﴾ ـ هنا وفي «غافر» [الآية: ٤٠]، و«مريم» [الآية: ٦٠] ـ بضم الياء وفتح الخاء، والباقون بفتح الياء وضم الخاء[(٢)].

(١٢٥) ـ ﴿ وَمَنۡ أَحۡسَنُ دِينٗا مِّمَّنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ ﴾: أخلَصَ نَفسَهُ للهِ ولا يَعرفُ لها ربًّا سِواه، وقيلَ: بذلَ وَجهَهُ لَه في السُّجودِ، وفي هذا الاستِفهامِ تَنبيهٌ على أنَّ ذلك مُنتهَى ما تبلُغُه القوَّةُ البَشريَّةُ.

---

(١) قوله: «شرطَ اقترانَ العمل بها»؛ أي: بالحال «في استدعاء»؛ أي: طلب «الثواب تنبيهًا على أنه لا اعتدادَ به»؛ أي: بالعمل الصالح «دونه»؛ أي: دون اقتران العمل بالحال «فيه»؛ أي: في الثواب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٠٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، و«التيسير» (ص: ٩٧).

﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾: آتٍ بالحسَناتِ تارِكٌ للسَّيِّئاتِ ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ الموافِقَةَ لدينِ الإسلامِ، المُتَّفَقِ على صِحَّتِها ﴿حَنِيفًا﴾: مائلًا عن سائرِ الأديانِ، وهو حالٌ مِن المُتَّبعِ أو الملَّةِ أو إبراهيمَ.

﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾: اصطفاهُ وخَصَّصه بكرامَةٍ تُشبِه كرامَةَ الخليلِ عندَ خَليلِه، وإنَّما أعادَ ذِكرَهُ ولم يُضمِرْ تَفخيمًا له، وتَنصيصًا على أنَّه المَمدوحُ.

و«الخُلَّةُ»: من الخِلالِ؛ فإنَّه وُدٌّ تخلَّلَ النَّفسَ وخالَطَها.

وقيلَ: من الخَلَلِ؛ فإنَّ كلَّ واحِدٍ مِن الخَليلَيْنِ يسدُّ خلَلَ الآخرِ، أو مِن الخَلِّ وهو الطَّريقُ في الرَّملِ، فإنهما يترافقانِ في الطَّريقةِ[1]، أو مِن الخَلَّةِ بمَعنى الخَصْلَةِ فإنَّهما يتوافقانِ في الخِصالِ.

والجملةُ استئنافٌ جيء بها للتَّرغيبِ في اتِّباعِ مِلَّتِه، والإيذانِ بأنَّه نهايةٌ في الحسنِ وغايةُ كمالِ البشرِ.

رُوِيَ أنَّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ بعثَ إلى خليلٍ له بمصرَ في أزمَةٍ أصابَت النَّاسَ يمتارُ منه، فقالَ خليلُه: لو كانَ إبراهيمُ يريدُ لنَفسِه لفَعَلتُ ولكن يريدُ للأَضْيافِ، وقَد أَصابنا ما أصابَ النَّاسَ، فاجتازَ غِلمانُه ببطحاءَ ليِّنَةٍ فملؤوا منها الغرائرَ حياءً من النَّاسِ، فلمَّا أَخبَروا إبراهيمَ ساءَه الخبرُ فغَلَبتهُ عيناهُ فنامَ، وقامَت سارةُ إلى غِرارةٍ منها فأخرجَتْ حُوَّارى[2] واختبزَتْ، فاستيقَظَ إبراهيمُ عليه السَّلامُ فاشتمَّ رائحةَ

---

(١) في نسخة الخيالي: «الطريق».

(٢) «حُوَّارى»؛ أي: دقيقًا نُخِلَ مرَّةً بعد أخرى، وهو بضم الحاء وتشديد الواو وفتح الراء: ما حُوِّرَ من الطعام؛ أي: بُيِّضَ، وهذا دقيقٌ حُوَّارَى، وحوَّرتُه فاحوَرَّ؛ أي: ابيَضَّ. انظر: «الصحاح» (مادة: حور) و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٠٤).

الخبزِ فقالَ: مِن أينَ هذا لكِ؟! فقالت: مِن عندِ خَليلِك المِصريِّ، فقالَ: بل مِن عند خليلي اللهِ عزَّ وجلَّ، فسمَّاه اللهُ خليلًا[1].

(١٢٦) ـ ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ خَلقًا ومُلْكًا يختارُ مِنهما مَن يشاءُ وما يَشاءُ.

وقيلَ: هو مُتَّصلٌ بذكرِ العُمَّالِ، مُقرِّرٌ لوجوبِ طاعَتِه على أهلِ السَّماواتِ والأرضِ، وكمالِ قُدرَتِه على مُجازاتِهم على الأعمالِ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾ إحاطةَ عِلْمٍ وقُدرَةٍ، وكانَ عالِمًا بأعمالِهم فيُجازِيهم على خَيرِها وشَرِّها.

(١٢٧) ـ ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ﴾: في مِيراثِهِنَّ، إذ سببُ نُزولِه: أنَّ عُيينَةَ بن حِصْنٍ أَتى النبيَّ ﷺ فقالَ: أُخبِرنَا أنَّكَ تُعطي الابنةَ النِّصفَ والأُختَ النِّصفَ، وإنَّما كنَّا نورِّثُ مَن يشهَدُ القتالَ ويَحوزُ الغَنيمةَ، فقالَ عليه السَّلامُ: «كذلك أُمِرتُ»[2].

﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾: يبيِّنُ لَكُم حُكمَه فيهنَّ، و«الإفتاءُ»: تَبيينُ المُبهَمِ.

﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾ عَطفٌ على اسمِ اللهِ، أو ضَميرِه المُستكِنِّ في ﴿يُفْتِيكُمْ﴾ وساغَ للفَصلِ، فيكونُ الإفتاءُ مُسنَدًا إلى اللهِ، وإلى ما في القرآنِ

---

(١) ذكره دون عزو الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٢٩٠)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ٥٢٩)، والزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ١١٣). وعزاه الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ١٩)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٨٣)، للكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقالَ ابن كثير عند تفسير هذه الآية: «وفي صحة هذا ووقوعه نظر، وغايته أن يكون إسرائيليًّا لا يصدَّق ولا يكذَّب». وروي نحوه في المعجزة لكن بسياق آخر عن زيد بن أسلم، رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ١٠٥)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٥٧٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٩٩).

(٢) ذكره الراغب في «تفسيره» (٤/ ١٧٩).

مِن قولِه: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١] ونحوِه، والفعلُ الواحدُ يُنسَبُ إلى فاعلينِ باعتبارَينِ مُختَلِفَين، ونظيرُه: «أغناني زَيدٌ وعَطاؤُه».

أو استئنافٌ مُعترِضٌ لتَعظيمِ المتلوِّ عَلَيهم، على أنَّ ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ مُبتدَأٌ و﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ خبرُه، والمرادُ به: اللوحُ المحفوظُ.

ويجوزُ أن يُنصَبَ على مَعنى: ويبيِّنُ لكم ما يُتلى عليكم، أو يُخفَضَ على القَسَمِ كأنَّه قيلَ: وأُقْسِمُ بما يُتلى عليكُم في الكِتابِ، ولا يجوزُ عَطفُه على المجرورِ في ﴿فِيهِنَّ﴾ لاختلالِه لفظًا ومَعنًى.

﴿فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ صِلَةُ ﴿يُتْلَىٰ﴾ إن عُطِفَ الموصولُ على ما قبلَه؛ أي: يُتلَى عليكم في شَأنِهنَّ، وإلَّا فبدلٌ مِن ﴿فِيهِنَّ﴾، أو صِلَةٌ أخرى لـ﴿يُفْتِيكُمْ﴾ على مَعنى: اللهُ يُفتيكُم فيهنَّ بسبَبِ يَتامى النِّساءِ؛ كما تقولُ: كلَّمْتُك اليومَ في زَيدٍ، وهذه الإضافَةُ بمعنى «مِن» لأنَّها إضافَةُ الشَّيءِ إلى جِنسِه.

وقُرِئَ: «يَيامى»[1] على أنها أَيامَى، فقُلِبَت همزتُه ياءً.

﴿ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ﴾؛ أي: فُرِضَ لهن من الميراث ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾: في أنْ تَنْكِحوهنَّ، أو: عن أنْ تنكحوهنَّ، فإنَّ أولياءَ اليَتامَى كانُوا يرغبون فيهنَّ إنْ كنَّ جميلاتٍ ويأكلونَ مالهنَّ، وإلَّا كانُوا يَعْضُلوهنَّ طمعًا في ميراثِهنَّ. والواوُ تحتمِلُ الحالَ والعطفَ.

وليس فيه دليلٌ على جوازِ تزويجِ اليتيمة؛ إذ لا يَلزمُ من الرغبةِ في نكاحها جَرَيانُ العقدِ في صغرها.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٥) عن أبي عبد الله المدني.

﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ﴾ عطفٌ على ﴿يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾، والعربُ ما كانُوا يورِّثونَهُم كما لا يُورِّثونَ النِّساء.

﴿وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ﴾ أيضًا عطفٌ عليه؛ أي: ويُفتيكُم ـ أو ما يُتلى ـ في أَن تقومُوا، هذا إذا جَعَلت ﴿فِى يَتَٰمَى﴾ صِلَةً لأَحدِهِما، فإن جَعلتَهُ بدلًا فالوَجهُ نَصبُهما عطفًا على مَوضِعِ ﴿فِيهِنَّ﴾، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ ﴿وَأَن تَقُومُواْ﴾ بإضمارِ فعلٍ؛ أي: ويأمرُكُم أن تقوموا، وهو خطابٌ للأئمَّةِ في أَن يَنظُروا لهم ويَستَوْفُوا حُقوقَهُم، أو للقُوَّامِ بالنَّصَفَةِ في شأنِهم.

﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾ وَعدٌ لِمَن آثرَ الخيرَ في ذلك.

(١٢٨) ـ ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا﴾: توقَّعَت مِنه، لِمَا ظهرَ لها مِن المَخايِلِ، و﴿ٱمْرَأَةٌ﴾ فاعلُ فعلٍ يفسِّرُه الظَّاهرُ.

﴿نُشُوزًا﴾: تجافِيًا عنها وترفُّعًا عن صُحبَتِها كراهةً لها ومَنعًا لحقوقِها ﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ بأَن يُقِلَّ مُجالَسَتَها ومُحادَثَتَها.

﴿فلا جُناحَ عليهِما أنْ يَصَّالَحَا بَيْنَهُما صُلْحًا﴾: أن يَتصالحَا بأنْ تَحطَّ له بعضَ المهرِ أو القَسْمِ، أو تَهَبَ له شيئًا تَستَمِيلُه به.

وقرأَ الكوفيُّونَ: ﴿أَن يُصْلِحَا﴾[1] مِن أصلَحَ بين المتنازِعَينِ، وعلى هذا جازَ أَنْ يَنتَصِبَ ﴿يُصْلِحَا﴾ على المفعولِ بهِ، و﴿بَيْنَهُمَا﴾ ظرفٌ أو حالٌ منه، أو على المصدَرِ كما في القراءَةِ الأُولى، والمفعولُ ﴿بَيْنَهُمَا﴾ أو هو محذوف.

وقُرِئَ: «يَصَّلِحَا»[2] مِن اصَّلَحَ بمعنى: اصطَلَح.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٨)، و«التيسير» (ص: ٩٧).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦) عن الجحدري.

﴿وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ من الفُرقَةِ وسوءِ العِشرَةِ، أو من الخُصومَةِ، ويجوزُ أن لا يُرادَ به التَّفضيلُ بل بيانُ أنَّه مِن الخُيُورِ كما أنَّ الخُصومَةَ مِن الشُّرورِ، وهو اعتراضٌ، وكذا قوله: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ ولذلك اغتُفِرَ عَدمُ تَجانُسِهما، والأوَّلُ للتَّرغيبِ في المصالحةِ والثَّاني لتَمهيدِ العُذرِ في المماكَسَةِ.

ومَعنى إحضارِ الأَنفُسِ الشُّحَّ: جعلُها حاضرةً له مطبوعَةً عليه، فلا تكادُ المرأةُ تسمَحُ بالإعراضِ عنها والتَّقصيرِ في حَقِّها، ولا الرَّجُلُ يَسمَحُ بأَن يُمسِكَها ويقومَ بحَقِّها على ما يَنبَغِي إذا كَرِهَها أو أحبَّ غيرَها.

﴿وَإِن تُحْسِنُوا۟﴾ في العِشرَةِ ﴿وَتَتَّقُوا۟﴾ النُّشوزَ والإعراضَ ونقصَ الحَقِّ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ مِن الإحسانِ والخُصومَةِ ﴿خَبِيرًا﴾: عليمًا به وبالغرضِ فيه، فيُجازِيكُم عليه، أقامَ كونَه عالِمًا بأعمَالِهم مقامَ إثابَتِه إيَّاهم علَيْها ـ الَّذي هو في الحَقيقَةِ جوابُ الشَّرطِ ـ إقامةَ السَّببِ مقامَ المُسبَّبِ.

(١٢٩) ـ ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ لأنَّ العدلَ أن لا يقعَ مَيْلٌ أَلبتَّةَ وهو مُتعَذِّرٌ، ولذلك كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يقسِمُ بين نِسائِه فيَعدِلُ ويقول: «هذه قِسمَتي فيما أملِكُ فلا تُؤاخِذْني فيما تَملِكُ ولا أَملِكُ»[1].

﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ على تَحرِّي ذلك وبالَغْتُم فيه ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ بتركِ المُستَطاعِ والجَوْرِ على المَرغوبِ عَنها؛ فإنَّ ما لا يُدرَكُ كلُّهُ لا يُترَكُ كُلُّه.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥١١١)، وأبو داود (٢١٣٤)، والترمذي (١١٤٠)، والنسائي (٣٩٤٣)، وابن ماجه (١٩٧١)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢٧٦١) وصححه، من حديث عائشة رضي الله عنها. وإسناده صحيح كما قال ابن كثير في «التفسير» عند هذه الآية، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله، ورجح الإرسالَ غير واحد من الأئمة منهم الترمذي.

﴿فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾ الَّتي ليسَت ذاتَ بعلٍ ولا مطلَّقةً، وعَن النَّبيِّ ﷺ: «مَن كانَت له امرأتانِ يَميلُ مع إحداهُما جاءَ يومَ القِيامَةِ وأحدُ شِقَّيْه مائِلٌ»[1].

﴿وَإِن تُصۡلِحُواْ﴾ ما كُنتم تُفسِدُون مِن أُمورهنَّ ﴿وَتَتَّقُواْ﴾ فيما يُستَقْبَلُ من الزَّمان ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ يغفرُ لكم ما مَضى مِن مَيْلِكُم.

(١٣٠) ـ ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا﴾ وقُرِئَ: «وإن يتفارَقَا»[2]؛ أي: وإن يُفارِقْ كلٌّ مِنهما صاحِبَه ﴿يُغۡنِ ٱللَّهُ كُلّٗا﴾ مِنهما عن الآخرِ ببدَلٍ أو سُلُوٍّ ﴿مِّن سَعَتِهِۦ﴾: غناهُ وقُدرَتِه ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمٗا﴾: مُقتَدِرًا مُتقِنًا في أفعالِه وأَحكامِه.

(١٣١) ـ ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ تَنبيهٌ على كمالِ سَعَتِه وقُدرَتِه ﴿وَلَقَدۡ وَصَّيۡنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ يعني: اليَهودَ والنَّصارَى ومَن قبلَهُم، و«الكتابُ» للجِنْسِ، و﴿مِن﴾ مُتعلِّقةٌ بـ﴿وَصَّيۡنَا﴾ أو بـ﴿أُوتُواْ﴾، ومساقُ الآيةِ لتأكيدِ الأَمرِ بالإخلاصِ.

﴿وَإِيَّاكُمۡ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

﴿أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾: بأنِ اتَّقوا اللهَ، ويجوزُ أن تكونَ «أنْ» مُفسِّرةً؛ لأن التَّوصِيَةَ في مَعنى القولِ.

﴿وَإِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ على إرادةِ القَوْلِ؛ أي: وقُلنا لهم ولكم: إنْ تَكفروا فإنَّ اللهَ مالِكُ الملكِ كلِّهِ لا يتضرَّرُ بكُفرِكُم ومَعاصيكُم كما لا يَنتَفِعُ بشُكْرِكُم وتَقواكُم، وإنَّما وَصَّاكُم لرَحْمَتِه لا لحاجَتِه، ثمَّ قرَّرَ ذلك بقولِه:

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٣٦)، وأبو داود (٢١٣٣)، والترمذي (١١٤١)، والنسائي (٣٩٤٢)، وابن ماجه (١٩٦٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٢٠٧)، والحاكم في «المستدرك» (٢٧٥٩) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦) عن ابن خليل القارئ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا﴾ عن الخَلقِ وعبادَتِهم ﴿حَمِيدًا﴾ في ذاتِه حُمِدَ أو لم يُحمَد.

(١٣٢) ـ ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ كرَّرَ ثالثًا للدَّلالةِ على كونِه غَنِيًّا حميدًا، فإنَّ جميعَ المخلوقاتِ تَدُلُّ بحاجتها على غناه، وبما أفاضَ عليها من الوجودِ وأنواعِ الخصائصِ والكمالاتِ على كونه حميدًا.

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ راجعٌ إلى قولِه: ﴿يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾ فإنَّه توكَّل بكِفايَتِهما، وما بينَهُما تقريرٌ لذلك.

(١٣٣) ـ ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾: يُفْنِكُم، ومَفعولُ ﴿يَشَأْ﴾ محذوفٌ دلَّ عليه الجوابُ ﴿وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾: ويُوْجِدْ قومًا آخرينَ مكانَكُم، أو خَلْقًا آخرين مكانَ الإنسِ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ﴾ مِن الإعدامِ والإيجادِ ﴿قَدِيرًا﴾: بليغَ القُدرَةِ لا يُعجِزُه مرادٌ. وهذا أيضًا تقريرٌ لغِناهُ وقُدرَتِه، وتهديدٌ لِمَن كفرَ به وخالفَ أمرَه.

وقيلَ: هو خِطابٌ لِمَن عادى رسولَ اللهِ مِن العربِ، ومعناه مَعنى قوله: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨] لِمَا رُوِيَ: أنَّه لَمَّا نزلَ ضَربَ رسولُ اللهِ ﷺ يدَه على ظهرِ سَلمانَ وقالَ: إنَّهم قومُ هذا[١].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٥٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وزاد: (يعني عجم الفرس). وفيه انقطاع بين الطبري وشيخه كما نبه عليه الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٣٦٤)، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٥٠٦)، وعزاه لسعيد بن منصور والطبري وابن أبي حاتم وغيرهم. وقد صح نحو هذا عن النبي ﷺ لكن في قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]، كما روى البخاري (٤٨٩٧)، ومسلم (٢٥٤٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه أنه لما نزلت هذه الآية وسألوه: من هم؟ وضع رسول الله ﷺ يده على سلمان، ثم قال: «لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال ـ أو: رجل ـ من هؤلاء».

(١٣٤) ـ ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا ﴾ كالمُجاهِدِ يجاهِدُ للغَنيمَةِ ﴿فَعِندَ ٱللَّهِ ثَوَابُ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ﴾ فما له يَطلبُ أخسَّهُما، فلْيَطلُبْهُما كمَن يقولُ: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [البقرة: ٢٠١]، أو ليَطلُبِ الأَشرفَ مِنهما فإنَّ مَن جاهدَ خالصًا للهِ لم تُخطِئهُ الغَنيمَةُ، وله في الآخرَةِ ما هي في جنبِه كلا شَيْءٍ، أو: فعندَ اللهِ ثوابُ الدَّارينِ فيُعطي كُلًّا ما يُريدُه؛ كقولِه: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ ﴾ الآيةَ [الشورى: ٢٠].

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾: عالمًا بالأغراضِ فيُجازِي كُلًّا بحسَبِ قَصدِه.

(١٣٥) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ ﴾: مُواظِبينَ على العَدلِ مُجتهِدِينَ في إقامَتِه ﴿شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾ بالحقِّ تُقيمونَ شَهاداتِكُم لوَجهِ اللهِ، وهو خبرٌ ثانٍ أو حالٌ.

﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾: ولو كانَت الشَّهادَةُ على أَنفُسِكُم بأن تُقِرُّوا عليها؛ لأنَّ الشَّهادةَ بيانٌ للحَقِّ سواءٌ كانَ عليه أو على غَيرِه ﴿أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ ولَو على والدِيكُم وأقارِبكم.

﴿إِن يَكُنْ ﴾؛ أي: المشهودُ عليه، أو كلُّ واحدٍ منه ومِن المَشهودِ له ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ فلا تَمتَنِعُوا عَن إقامَةِ الشَّهادَةِ، أو: لا تَجورُوا فيها مَيْلًا أو تَرحُّما.

﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾: بالغنيِّ والفَقيرِ وبالنَّظرِ لهما، فلَو لَم تَكُن الشَّهادَةُ عليهما أو لهما صلاحًا لَمَا شَرَعَها، وهو عِلَّةُ الجوابِ أُقيمَت مقامَه، والضَّميرُ في ﴿بِهِمَا ﴾ راجعٌ إلى ما دلَّ عليه المذكورُ ـ وهو جِنْسَا الغَنيِّ والفَقيرِ ـ لا إليه وإلَّا لوحَّدَ، ويَشهَدُ عليه أنَّه قُرِئَ: «فاللهُ أَوْلَى بهم».

﴿فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ﴾: لأَنْ تَعدِلُوا عن الحقِّ، أو: كراهةَ أن تَعدِلُوا، مِن العَدلِ.

﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟﴾ ألسِنَتَكُم عن شَهادةِ الحقِّ أو حُكومَةِ العَدْلِ. قرأه نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وعاصمٌ والكسائيُّ بإسكانِ اللام وبعدَها واوانِ الأولى مضمومةٌ والثانيةُ ساكنةٌ، وقرأ حمزةُ وابنُ عامرٍ: ﴿وإن تَلُوا﴾[1] بمعنى: وإن وَلِيتُم إقامةَ الشَّهادَةِ.

﴿أَوْ تُعْرِضُوا۟﴾ عن أدائِها، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ فيُجازِيكُم عليه.

(١٣٦) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ خطابٌ للمُسلمينَ، أو للمنافقين، أو لمُؤمني أهلِ الكتابِ، إذ رُوِيَ أنَّ ابنَ سَلَامٍ وأصحابَه قالُوا: يا رسولَ الله! إنَّا نُؤمِنُ بك وبكتابِك وبموسى والتَّوراةِ وعُزَيرٍ ونَكفُرُ بما سِواه، فنزَلَت[2].

﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾: اثبُتوا على الإيمانِ بذلك ودُوموا عليه، أو: آمِنوا به بقُلوبِكُم كما آمَنْتُم بلِسانِكُم، أو: آمنوا إيمانًا عامًّا يعمُّ الكتُبَ والرُّسُلَ فإنَّ الإيمانَ بالبعضِ كلا إيمانٍ، والكتابُ الأوَّلُ: القرآنُ، والثَّاني: الجنسُ.

﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾؛ أي: ومَن يكفُر بشَيءٍ مِن ذلك ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ عَن المقصِدِ بحيثُ لا يكادُ يَعودُ إلى طريقِه.

(١٣٧) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يعني: اليَهودَ آمَنوا بموسى عليه السَّلامُ ﴿ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾ حينَ عَبَدُوا العِجلَ ﴿ثُمَّ ءَامَنُوا۟﴾ بعد عَوْدِه إليهم ﴿ثُمَّ كَفَرُوا۟﴾ بعيسى ﴿ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا﴾ بمحمَّدٍ صلواتُ اللهِ عليهم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٩)، و«التيسير» (ص: ٩٧).

(٢) رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٤٢٢) من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهكذا ذكره الثعلبي (١١/ ٤٤ ـ ٤٥)، وذكره السمرقندي (١/ ٣٤٧)، والواحدي (ص: ١٨٦)، عن الكلبي.

أو: قومًا تكرَّرَ مِنهم الارتدادُ ثمَّ أصرُّوا على الكُفرِ وازدادوا تَمادِيًا في الغيِّ.

﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ إذ يُستبعَدُ منهم أن يَتوبوا عَن الكُفرِ ويَثبُتوا على الإيمانِ، فإنَّ قُلوبَهم ضَرِيَتْ[1] بالكفرِ، وبَصائِرَهم[2] عَمِيَت عن الحقِّ، لا أنَّهم لو أخلَصُوا الإيمانَ لم يُقبَلْ مِنهم ولم يُغفَرْ لهم.

وخبرُ «كانَ» في أمثالِ ذلك محذوفٌ تُعلَّقُ به اللَّامُ مثل: لم يكن اللهُ مُريدًا لِيغفِرَ لهم.

(١٣٨) ـ ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ يَدُلُّ على أنَّ الآيةَ في المُنافِقينَ، وهُم قَدْ آمَنوا في الظَّاهِرِ وكَفَروا في السرِّ مرَّةً بعدَ أُخرى، ثمَّ ازدادوا بالإصرارِ على النِّفاقِ وإفسادِ الأَمرِ على المؤمنينَ، ووَضْعُ ﴿بَشِّرِ﴾ مكانَ «أَنذِرْ» تهكُّمٌ بهم.

(١٣٩) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في محلِّ النَّصبِ أو الرَّفعِ على الذمِّ بمعنى: أريدُ الذين، أو: هم الذين.

﴿أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ﴾: أيتعزَّزونَ بمُوالاتِهم ﴿فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لا يتعزَّزُ إلَّا مَن أعزَّه، وقد كتبَ العِزَّةَ لأوليائِه فقالَ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨] لا يؤبَهُ بعِزَّةِ غيرِهم بالإضافةِ إليهم.

(١٤٠) ـ ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ يَعني: القرآنَ، وقرأَ عاصم: ﴿نَزَّلَ﴾، وقرأَ الباقونَ: ﴿نُزِّلَ﴾ على البناء للمفعول[3]، والقائمُ مقامَ فاعلِه: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وهي المخفَّفَةُ، والمعنى: أنَّه إذا سَمِعتُم.

---

(١) أي: تعودت، وفي نسخة التفتازاني: «ضُرِبَت».

(٢) في نسخة التفتازاني: «وأبصارهم».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٩)، و«التيسير» (ص: ٩٨).

﴿يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ حالان مِن الآياتِ جيءَ بهما لتقييدِ النَّهي عن المُجالسَةِ في قولِه: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ - الَّذي هو جزاءُ الشَّرطِ - بما[1] إذا كانَ مَن يُجالِسُه هازِئًا مُعانِدًا غيرَ مَرجُوِّ الرجوعِ عن الاستهزاء[2]، ويؤيِّدُه الغايَةُ[3]، وهذا تِذكارُ ما نَزَّلَ عليهم بمكَّةَ مِن قولِه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ الآيةَ [الأنعام: ٦٨]، والضَّميرُ في ﴿مَعَهُمْ﴾ للكَفَرَةِ المدلولِ عليهم بقولِه: ﴿يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾.

﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ في الإثمِ؛ لأنَّكُم قادِرونَ على الإعراضِ عَنهم والإنكارِ عليهم، أو الكفرِ إن رَضِيتُم بذلك، أو لأنَّ الَّذينَ يقاعدونَ الخائضينَ في القرآنِ مِن الأحبارِ كانُوا منافقينَ، ويدلُّ عليه:

﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ يعني: القاعدينَ والمقعودَ مَعهم.

و﴿إِذًا﴾ مُلغَاةٌ لوُقوعِها بين الاسمِ والخَبرِ، ولذلك لم يُذكَرْ بعدَها الفِعلُ، وإفرادُ ﴿مِّثْلُهُمْ﴾ لأنَّه كالمَصدرِ، أو للاستغناءِ بالإضافةِ إلى الجمعِ، وقُرِئَ بالفتحِ على البناءِ[4] لإضافَتِه إلى مَبنِيٍّ؛ كقولِه: ﴿مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [النساء: ١٤٠].

(١٤١) - ﴿الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ﴾: يَنتَظِرونَ وُقوعَ أمرٍ بِكُم، وهو بدلٌ مِن ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ﴾ أو صِفَةٌ لـ﴿الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ﴾ أو ذمٌّ مرفوعٌ، أو منصوبٌ، أو مبتدأٌ خبرُه:

---

(١) «بما» متعلق بقوله: «لتقييد النهي...».

(٢) «الرجوع عن الاستهزاء» من نسخة الطبلاوي.

(٣) وهي: ﴿حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣١٩).

(٤) دون نسبة في «الإملاء» للعكبري (١/ ٣٩٩)، و«البحر» (٧/ ٤٢٣).

﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ مُظاهرينَ لكم، فأَسْهِمُوا لنا فيما غَنِمْتُم ﴿وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ﴾ مِن الحربِ فإنَّها سِجالٌ ﴿قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: قالوا للكَفرةِ: أَلَمْ نَغلِبْكُم ونتمكَّنْ مِن قَتلِكُم فأَبْقَينا عليكم.

و«الاستحواذُ»: الاستيلاءُ، وكانَ القِياسُ أن يُقالَ: استَحَاذَ يَستَحِيذُ استحاذَةً، فجاءَتْ عَلى الأَصلِ.

﴿وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بأَنْ أَخذَلْنَاهم بتَخييلِ ما ضَعُفَت به قلوبُهم، وتَوانَيْنا في مُظاهرَتِهم، فأَشرِكُونا فيما أَصَبْتُم.

وإنَّما سُمِّيَ ظَفَرُ المُسلمينَ فَتْحًا وظَفَرُ الكافرين نَصيبًا لخِسَّةِ حظِّهم، فإنَّه مقصورٌ على أمرٍ دُنيَوِيٍّ سريعِ الزَّوالِ.

﴿فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ حينَئذٍ، أو في الدُّنيا، والمرادُ بالسَّبيلِ: الحُجَّةُ، واحتجَّ به أصحابُنا على فسادِ شراءِ الكافرِ المسلمَ، والحنفيَّةُ على حصولِ البينونَةِ بنفسِ الارتدادِ، وهو ضعيفٌ لأنَّه لا ينفي أن يكونَ إذا عادَ إلى الإيمانِ قبلَ مُضِيِّ العدَّةِ[1].

(١٤٢) ـ ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ سبقَ الكَلامُ فيه أوَّلَ سورةِ البقرةِ ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾: مُتثاقِلينَ كالمُكرَهِ على الفِعلِ.

وقُرِئَ: «كَسالى» بالفتحِ[2]، وهما جمعَا كَسْلان.

﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾ لِيَخالُوهُم مؤمنينَ، والمُراءاةُ: مُفاعَلَةٌ بمعنى التَّفعيلِ كـ«نَعَّمَ وناعَمَ»، أو للمُقابلَةِ فإنَّ المرائيَ يُرِي مَن يرائيهِ عملَهُ وهو يُريهِ استِحسانَه.

---

(١) قولُهُ: «وهوَ ضعيفٌ؛ لأنَّهُ لا ينفي أن يكونَ...»؛ أي: لا ينفي أن يكونَ السَّبيلُ إذا عادَ إلى الإيمانِ قبلَ مضيِّ العدةِ. «حاشية الخفاجي».

(٢) نسبت للأعرج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦).

﴿وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ إذ المُرائي لا يفعَلُ إلَّا بحضرَةِ مَن يرائيهِ وهو أقلُّ أحوالِه، أو لأنَّ ذكرَهُم باللسانِ قَليلٌ بالإضافةِ إلى الذِّكرِ بالقلبِ.

وقيلَ: المرادُ بالذِّكرِ الصَّلاةُ، وقيلَ: الذِّكرُ فيها فإنَّهم لا يذكرونَ فيها غيرَ التَّكبيرِ والتَّسليمِ.

(١٤٣) ـ ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ حالٌ عن واوِ ﴿يُرَآءُونَ﴾، كقولِه: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ﴾؛ أي: يراؤونَهُم غيرَ ذاكرينَ مُذبذَبينَ، أو واوِ ﴿يَذْكُرُونَ﴾، أو منصوبٌ على الذمِّ.

والمعنى: متردِّدينَ بين الإيمانِ والكُفرِ؛ مِن الذَّبذبَةِ وهو جعلُ الشَّيءِ مضطربًا، وأصلُه: الذَّبُّ بمعنى الطَّردِ.

وقُرِئَ بكسرِ الذَّالِ[١] بمعنى: يُذَبذِبونَ قُلوبَهم أو دينَهُم، أو: يَتذبذَبُونَ؛ كقولِهم: صَلْصَلَ، بمعنى: تَصلصَلَ.

وقُرِئَ بالدالِ الغيرِ المُعجَمَةِ[٢] بمعنى: أَخَذوا تارةً في دُبَّةٍ وتارةً في دُبَّة، وهي الطَّريقَةُ.

﴿لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾: لا مَنسوبين إلى المؤمنينَ ولا إلى الكافرينَ، أو: لا صائرينَ إلى أحدِ الفَريقَيْنِ بالكُلِّيَّة.

﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ إلى الحقِّ والصَّوابِ، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦)، و«المحتسب» (١/ ٢٠٣) عن ابن عباس وعمرو بن فايد.

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٢١) عن أبي جعفر وهي خلاف المشهور عنه.

(١٤٤) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فإنَّه صَنيعُ المُنافقين ودَيْدَنُهم فلا تتشبَّهُوا بهم ﴿أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُواْ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾: حُجَّةً بيِّنَةً، فإنَّ مُوالاتَهم دليلٌ على النِّفاقِ، أو: سُلطانًا يُسلِّطُ عليكم عِقابَه.

(١٤٥) ـ ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ هو الطَّبقَةُ الَّتي في قعرِ جهَنَم، وإنَّما كانَ كذلك لأنَّهم أخبَثُ الكفرَةِ؛ إذ ضَمُّوا إلى الكُفْرِ استهزاءً بالإسلامِ وخِداعًا للمُسلمين، وأمَّا قولُه عليه السَّلام: «ثلاثٌ مَن كنَّ فيه فهوَ مُنافِقٌ وإنْ صام وصلَّى وزَعَم أنَّه مُسلِمٌ: مَن إذا حدَّثَ كذَبَ، وإذا وَعَدَ أخلَفَ، وإذا ائتُمِنَ خان»[١] ونحوُه= فمِن بابِ التَّشبيهِ والتَّغليظِ.

وإنَّما سُمِّيَت طبقاتُها السبعُ: دَرَكاتٍ؛ لأنَّها مُتدارِكَةٌ متتابعَةٌ بعضُها فوقَ بعضٍ.

وقرأَ الكوفيُّونَ بسكونِ الراءِ[٢]، وهو لُغَةٌ كـ«السَّطَر والسَّطْرِ»، والتَّحريكُ أوجَهُ لأنَّه يُجمعُ على: أَدْراكٍ.

﴿وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ يخرِجُهُم منه.

(١٤٦) ـ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ عن النِّفاقِ ﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ ما أفسَدُوا مِن أَسرارِهِم وأحوالِهِم في حالِ النِّفاقِ ﴿وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ﴾: وثِقوا به وتمسَّكُوا بدينِه ﴿وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ لا يريدونَ بطَاعَتِهم إلَّا وَجهَه.

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ومِن عِدادِهم في الدَّارَيْن ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فيُسَاهِمُونهم فيه.

---

(١) رواه مسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٩)، و«التيسير» (ص: ٩٨).

(١٤٧) ـ ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ﴾ أَيَتَشَفَّى بـه غيظًا، أو يدفَعُ ضرًّا، أو يستجلِبُ به نفعًا، وهو الغَنيُّ المتعالي عن النَّفعِ والضرِّ؟ وإنَّما يُعاقِبُ المُصِرَّ بكفرِه لأنَّ إصرارَه عليه كسوءِ مزاجٍ يؤدِّي إلى مَرَضٍ، فإذا أزالَه بالإيمانِ والشُّكرِ ونقَّى عنه نفسَهُ تخلَّصَ مِن تَبِعَتِه.

وإنَّما قدَّمَ الشُّكرَ لأنَّ النَّاظرَ يُدرِكُ النِّعمَةَ أولًا فيَشكُرُ شُكرًا مُبهَمًا، ثمَّ يمعِنُ النَّظرَ حتَّى يعرفَ المنعِمَ فيؤمنُ به.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا﴾: مُثيبًا يقبَلُ اليَسيرَ ويُعطي الجَزيلَ ﴿عَلِيمًا﴾ بحقِّ شُكرِكُم وإيمانِكُم.

(١٤٨) ـ ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾: إلَّا جَهْرَ مَـن ظُـلِمَ بالدُّعاءِ على الظَّالمِ والتَّظلُّمِ منه، رُوِيَ أنَّ رَجلًا ضافَ قَوْمًا فلم يُطعِمُوه فاشتكاهُم فعوتِبَ عليه فنَزلَت[1].

وقُرِئَ: «مَن ظَلَم» على البناءِ للفاعلِ[2]، فيكونُ الاستثناءُ مُنقَطِعًا؛ أي: ولكن الظَّالمَ يفعَلُ ما لا يحبُّه اللهُ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا﴾ لكلامِ المَظلومِ ﴿عَلِيمًا﴾ بالظَّالمِ.

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٦٥٤)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٧٠٧ ـ تفسير)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٢٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦) عن الضحاك، و«المحتسب» (١/ ٢٠٣) عن ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك بن مزاحم وزيد بن أسلم وعبد الأعلى بن عبدالله بن مسلم بن يسار وعطاء بن السائب وابن يسار.

(١٤٩) ـ ﴿إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا﴾: طاعةً وبِرًّا ﴿أَوْ تُخْفُوهُ﴾: أو تَفعلوهُ سِرًّا ﴿أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ﴾ لكم المؤاخذةُ عليه، وهو المَقصودُ، وذكرُ إبداءِ الخَيْرِ وإخفائِه تَشبيبٌ لـه[1]، ولذلك رتَّبَ عليه قولَه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ أي: يُكثِرُ العفوَ عَن العُصاةِ مع كمالِ قُدرَتِه على الانتِقامِ فأنتُم أَولى بذلك، وهو حَثٌّ للمظلومِ على العَفْوِ بعد ما رخَّصَ له في الانتصارِ حَمْلًا على مكارِمِ الأخلاقِ.

(١٥٠) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ بأَنْ يُؤمِنوا باللهِ ويكفروا برُسلِه ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾: نُؤمِن ببعضِ الأنبياءِ ونَكفُر ببَعضِهِم ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾: طريقًا وَسَطًا بين الإيمانِ والكُفرِ، ولا واسطَةَ إذ الحقُّ لا يَختَلِفُ؛ فإنَّ الإيمانَ باللهِ إنَّما يتِمُّ بالإيمانِ برُسلِه وتَصديقِهِم فيما بَلَّغوا عنه تَفصيلًا أو إجمالًا، فالكافِرُ ببعضِ ذلك كالكافِرِ بالكلِّ في الضَّلالِ كما قالَ تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

(١٥١) ـ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾: هم الكاملونَ في الكُفرِ لا عِبرةَ بإيمانِهم هذا ﴿حَقًّا﴾ مصدَرٌ مؤكِّدٌ لغيرِه، أو صِفَةٌ لمصدَرِ الكافرينَ بمعنى: هم الَّذينَ كَفَروا كُفْرًا حَقًّا؛ أي: يَقينًا مُحقَّقًا ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾.

(١٥٢) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ أضـدادُهـم ومُقابِلوهُم، وإنَّما دخَلَ ﴿بَيْنَ﴾ على ﴿أَحَدٍ﴾ وهو يَقتَضي مُتعدِّدًا لعمومِه مِن حيثُ إنَّه وقعَ في سِياقِ النَّفيِ.

---

(١) قوله: «وذكر إبداء الخير وإخفائه تشبيب له»؛ أي: تمهيدٌ وتوطئةٌ للعفو، من تشبيب القصيدة، وهو تزيينُها بما يُقدَّم على التخلُّصِ إلى المدح من التغزُّل، يقال: شبَّبَ قصيدتَه بفلانة، والمعنى: أنه ذَكَر عامًّا وهو إبداءُ الخير وإخفاؤه، ثم ذكر خاصًّا وهو العفوُ عن سوء، وذكرُ العامِّ إنما هو توطئةٌ لذلك الخاصِّ؛ تنبيهًا على شرفه وعلوِّ منزلته. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٢٤).

﴿أولئك سَوْفَ نُؤْتِيهِم أُجورَهُم﴾ الموعودَةَ لهم، وتَصديرُهُ بـ﴿سَوْفَ﴾ لتَأكيدِ الوَعدِ والدلالَةِ على أنَّه كائِنٌ لا محالَةَ وإن تأخَّرَ.

وقرأَ حفصٌ عن عاصمٍ ويعقوبُ بالياءِ على تلوينِ الخطابِ [١].

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ لِمَا فَرَطَ مِنهُم ﴿رَّحِيمًا﴾ عليهم بتَضعيفِ حَسناتِهِم.

(١٥٣) ـ ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ نَزَلَت في أحبارِ اليَهودِ، قالُوا: إن كنتَ صادِقًا فأتِنا بكتابٍ مِن السَّماءِ جُملةً كما أَتى به مُوسى [٢].

وقيلَ: كتابًا مُحرَّرًا بخطٍّ سَماوِيٍّ على ألواحٍ كما كانَت التَّوراةُ.

أو: كتابًا نُعايِنُه حين ينزِلُ.

أو: كِتابًا إلينا بأعيانِنا أنَّك رَسولُ اللهِ [٣].

﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ جوابُ شَرطٍ مُقدَّرٍ؛ أي: إن استكبَرْتَ ما سَألوهُ مِنكَ فقَد سَألوا مُوسى أكبَرَ مِنه، وهذا السُّؤالُ ـ وإن كانَ مِن آبائِهِم ـ أُسنِدَ إليهِم لأنَّهم كانُوا آخذينَ بمَذْهَبِهم تابعينَ لهَدْيِهِم [٤]، والمعنى: أنَّ عِرقَهُم راسِخٌ في ذلك، وأنَّ ما اقترحوهُ عليكَ ليسَ بأوَّلِ جَهالاتِهم وخَيالاتِهم.

---

(١) لم يقرأ بالياء من العشرة ـ في المشهور عنهم ـ سوى حفص، والباقون بالنون. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٠)، و«المبسوط في القراءات العشر» للنيسابوري (ص: ١٨٣)، و«التيسير» (ص: ٩٨)، و«الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية» لأبي علي الأهوازي (ص: ١٦٣)، و«النشر» (٢/ ٢٥٣).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٣٩) و(٩/ ٣٩٥) عن محمد بن كعب قال: جاء ناسٌ من يهودَ إلى النبيِّ ﷺ وهو مُحْتَبٍ، فقالوا: يا أبا القاسم، ألا تأتينا بكتاب من السماء كما جاء به موسى ألواحًا يحملها من عند الله؟ فأنزل الله: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ الآية. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ٦٤)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٣٠٥)، دون سند.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٤٠) عن ابن جريج.

(٤) في نسخة الخيالي: «لكذبهم».

﴿فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾: عِيانًا؛ أي: أَرِناهُ نَرَهُ جَهْرَةً، أو: مُجاهرينَ مُعاينينَ له.

﴿فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾: نارٌ جاءَتْ مِن السَّماءِ فأهلَكَتْهُم ﴿بِظُلۡمِهِمۡ﴾: بسببِ ظُلمِهِم، وهو تَعَنُّتُهم وسُؤالُهُم لِمَا يَستحيلُ في تلكَ الحالِ الَّتي كانُوا عليها، وذلك لا يَقتَضِي امتِناعَ الرُّؤيَةِ مُطلَقًا[١].

﴿ثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ هذه الجِنايَةُ الثَّانيَةُ الَّتي اقترفَها أيضًا أوائِلُهم، و«البيناتُ»: المُعجِزاتُ، ولا يجوزُ حَملُها على التَّوراةِ إذ لم تأتِهم بعدُ.

---

(١) قوله: «وذلك لا يَقتَضِي امتِناعَ الرُّؤيَةِ مُطلَقًا» فيه رد على الزمخشري حيث قال في «الكشاف» (٢/ ٥٢٨ ـ ٥٢٩): ﴿بِظُلۡمِهِمۡ﴾: بسبب سؤالهم الرُّؤيةَ، ولو طلبوا أمرًا جائزًا لَمَا سُمُّوا ظالمين ولما أخذتْهم الصاعقةُ؛ كما سأل إبراهيم عليه السلام أن يُريَهُ إِحْياءَ المَوْتى فلم يُسمِّه ظالمًا ولا رَماه بالصاعقة، فتبًّا للمشَبِّهة ورميًا بالصواعق.

فقوله «فتبًّا للمشبهة ورميًا بالصواعق» يعني: أهل السنة، حيث أجازوا على الله الرؤية في الآخرة لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣] وللأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، وقالَ أبو حيان في «البحر» (٧/ ٤٥٣) متعقبًا كلام الزمخشري: وهو على طريقة الاعتزال في استحالة رؤية الله عندهم، وأهل السنة يعتقدون أنهم لم يسألوا محالًا عقلًا، لكنَّهُ ممتنع من جهة الشرع، إذ قد أخبر تعالى على ألسنة أنبيائه أنه لا يُرى في هذه الحياة الدُّنيا، والرؤية في الآخرة ثابتة عن الرسول ﷺ بالتواتر، وهي جائزة عقلًا.

وقالَ الآلوسي في «روح المعاني» (٦/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥): وإنكار طلب الكفار للرؤية تعنتًا لا يقتضي امتناعها مطلقًا، واستدل الزمخشري بالآية على الامتناع مطلقًا، وبنى ذلك على كون الظلم المضاف إليهم لم يكن إلَّا لمجرد أنهم طلبوا الرؤية، ثم أرعد وأبرق ودعا على مدعي جواز الرؤية بما هو به أحق، وأنت تعلم أن الرجل قد استولى عليه الهوى فغفل عن كون اليهود إنما سألوا تعنتًا ولم يعتبروا المعجز من حيث هو، مع أن المعجزات سواسيةُ الأقدام في الدلالة ويكفيهم ذلك ظلمًا، والتنظير بسؤال إبراهيم عليه الصلاة والسلام من العجب العجاب كما لا يخفى على ذوي الألباب.

﴿فَعَفَوْنَا عَن ذَٰلِكَ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾: تَسلُّطًا ظاهرًا عليهم حينَ أمرَهُم بأن يَقتُلوا أنفُسَهُم توبةً عن اتِّخاذِهِم.

(١٥٤) ـ ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ﴾: بسببِ مِيثاقِهِم ليقبَلُوه ﴿وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ على لسانِ مُوسى والطُّورُ مُظِلٌّ عليهِم ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ على لسانِ داودَ، ويحتمِلُ أن يُرادَ على لسانِ موسى حين ظَلَّلَ الجبلُ عليهم، فإنَّه شَرَعَ السَّبْتَ ولكنْ كانَ الاعتداءُ فيه والمسخُ به في زمنِ داودَ عليه السَّلام.

وقرأَ ورشٌ عن نافعٍ: ﴿لا تَعَدُّوا﴾[١] على أن أصلَه: لا تَعْتَدُوا، فأُدغِمَت التَّاءُ في الدالِ.

﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ على ذلك، وهو قولُهم: سَمِعنا وأَطَعنا.

(١٥٥) ـ ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾؛ أي: فخالَفوا ونَقضُوا ففَعَلْنا بهم ما فَعَلْنا بنَقضِهِم، و«ما» مزيدَةٌ للتَّأكيدِ، والباءُ مُتعلِّقَةٌ بالفعلِ المَحذوفِ، ويجوزُ أن تَتعلَّقَ بـ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ﴾ [النساء: ١٦٠] فيكونُ التَّحريمُ بسببِ النَّقضِ وما عُطفَ عليه إلى قولِه: ﴿فَبِظُلْمٍ﴾ [النساء: ١٦٠]، لا بما دلَّ عليه[٢] قولُه: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾ مثل: لا يؤمنون؛ لأنَّه[٣] رَدٌّ لقولِهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ فيكونُ من صِلةِ ﴿وَقَوْلِهِمْ﴾ المعطوفِ على المجرورِ فلا يَعمَلُ في جارِّهِ[٤].

---

(١) وقالون عن نافع بإخفاء حركة العين وتشديد الدَّال، والنَّصُّ عنه بالإسكان، والباقون بإسكان العين وتخفيف الدَّال. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٠)، و«التيسير» (ص: ٩٨).

(٢) قوله: «لا بما دل عليه» عطف على قوله: «بالفعل المحذوف»، لا على: «بسبب النقض». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٢٧).

(٣) قوله: «مثل: لا يؤمنون» مثال لمَا دلَّ عليه ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾ «لأنه»؛ أي: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾. المصدر السابق.

(٤) قوله: «فيكون»؛ أي: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾ من صلة ﴿وَقَوْلِهِمْ﴾»؛ أي: في قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا =

﴿وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾: بالقرآنِ، أو بمَا في كِتابِهم ﴿وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾: أوعيةٌ للعُلومِ، أو: في أكنَّةٍ ممَّا تَدعونا إليه.

﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ فجعَلَها مَحجوبةً عن العلمِ، أو خَذَلَها ومَنعَها التَّوفيقَ للتَّدبُّرِ في الآياتِ والتَّذكُّرِ بالمواعظِ.

﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ مِنهم كعبدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ، أو: إيماناً قليلًا لا عِبرةَ به لنُقصانِه.

(١٥٦) ـ ﴿وَبِكُفْرِهِمْ﴾ بعيسى، وهو مَعطوفٌ على ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾ لأنَّه مِن أسبابِ الطَّبعِ، أو على قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾، ويجوزُ أن يُعطَفَ مَجموعُ هذا وما عُطِفَ عليه على مَجموعِ ما قبلَه، ويكونُ تكريرُ ذكرِ الكُفرِ إيذانًا لتكرُّرِ كُفرِهِم، فإنَّهم كَفَروا بموسى ثمَّ بعيسى ثمَّ بمحمَّدٍ عليهم السلام.

﴿وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَٰنًا عَظِيمًا﴾ يعني: بنِسبتِها إلى الزِّنا.

(١٥٧) ـ ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: بزَعمِهم[1]، ويحتمِلُ أنَّهم قالوه استهزاءً، ونظيرُه: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، وأن يَكونَ استِئنافًا مِن اللهِ بمَدحِه، أو وضعًا للذِّكرِ الحسنِ مَكانَ ذِكرِهم القَبيحِ.

﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ رُوِيَ أنَّ رَهطًا منَ اليَهودِ سَبُّوهُ وأُمَّه فدَعا عَليهم فَمسَخَهم اللهُ قِردَةً وخَنازيرَ، فاجتمَعت اليَهودُ على قَتلِهِ، فأخبَرَهُ اللهُ بأنَّه يَرفعُه

= غُلْفٌۢ﴾ «فلا يعمل»؛ أي: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾ «في جارِّه»؛ أي: وهو باء ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾. المصدر السابق.

(١) قوله: «بزعمهم»؛ أي: سماه اليهود رسولاً بناءً على زعم النصارى المقرين برسالته وإن لم يعتقدوه. المصدر السابق.

إلى السَّماءِ، فقالَ لأصحابِه: أيُّكُم يَرْضَى أَنْ يُلقَى عَليه شَبَهِي فيُقتَلَ ويُصلَبَ ويَدخُلَ الجنَّةَ، فقامَ رَجلٌ مِنهم فألقى الله عليه شبهَه فقُتِلَ وصُلِبَ[1].

وقيلَ: كانَ رَجُلًا يُنافِقُه، فخرجَ ليدلَّ عليه فألْقَى اللهُ عليه شبهَه فأُخِذَ وصُلِبَ.

وقيلَ: دخلَ طيطانوسُ اليَهودِيُّ بيتًا كانَ هو فيه فلَم يَجِدْه، وألْقَى اللهُ عليه شبهَه فلمَّا خرجَ ظُنَّ أنَّه عيسى فأُخِذَ وصُلِبَ[2].

وأمثالُ ذلك من الخوارقِ الَّتي لا تُستبعَدُ في زمانِ النبوَّةِ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ٦٦ ـ ٦٧) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وفيه بدل قوله: «فأخبره الله بأنه يرفعه إلى السماء... إلخ»: «وثاروا إليه ليقتلوه، فبعث الله تعالى جبريل ـ عليه السلام ـ فأدخله خوخة فيها روزنة في سقفها، ورفعه الله تعالى إلى السماء من تلك الروزنة، فأمر يهوذا ـ رأس اليهود ـ رجلًا من أصحابه يقال له: ططيانوس أن يدخل الخوخة، ويقتله، فلما دخل ططيانوس الخوخة لم ير عيسى عليه السلام، فأبطأ عليهم، فظنوا أنَّه يقاتله فيها، فألقى الله تعالى عليه شبه عيسى عليه السلام، فلما خرج ظنوا أنَّه عيسى، فقتلوه وصلبوه».

وقوله: «فقال لأصحابه: أيُّكم يرضى أن يُلقى عليه شبَهي فيُقتَلَ ويُصْلبَ ويُدخل الجنَّة؟... إلخ» رواه القاضي إسماعيل بن إسحاق في «أحكام القرآن» (٢٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (١١٥٢٧)، والطبري في «تفسيره» (٢٢/ ٦٢٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١١٠) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً. وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٥١٠): إسناده صحيحٌ إلى ابن عباس على شرط مسلمٍ.

قلت: فهذا أصح من رواية الكلبي السابقة: أن الذي ألقي عليه شبهه كان من أصحاب يهوذا، أو رواية أنه كان منافقاً له كما سيأتي، ولعل كل هذه الروايات مما نقل عن أهل الكتاب، وقد قال أبو حيان في «البحر» (٧/ ٤٦٠): «وقد اختلف فيمن ألقي عليه الشبه اختلافاً كثيراً...» ثم عدد الروايات الواردة في ذلك.

(٢) انظر التعليق السابق.

وإنَّما ذمَّهم اللهُ بما دلَّ عليه الكلامُ مِن جُرأتهم على اللهِ وقَصدِهِم قتلَ نبيِّهِ المؤيَّدِ بالمُعجزاتِ القاهرَةِ وتَبجُّحِهم به، لا بقولِهم هذا على حَسبِ حسبانِهم.

و﴿شُبِّهَ﴾ مُسندٌ إلى الجارِّ والمجرورِ، وكأنَّه قيلَ: ولكنْ وقعَ لهم التَّشبيهُ بينَ عِيسى والمقتولِ، أو في الأمرِ[1] على قَوْلِ مَن قالَ: لم يُقتَل أَحدٌ ولكنْ أُرجِفَ بقتلِه وشاعَ بينَ النَّاسِ، أو إلى ضَميرِ المقتولِ لدلالةِ ﴿إِنَّا قَتَلْنَا﴾ على أنَّ ثَمَّ مقتولًا.

﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾: في شأنِ عيسى؛ فإنَّه لَمَّا وَقَعَت تلك الوَقعَةُ اختلفَ النَّاسُ فقالَ بعضُ اليَهودِ: إنَّه كانَ كاذِبًا فقتلناه حَقًّا، وتردَّدَ آخرون فقالَ بعضُهم: إن كانَ هذا عيسى فأينَ صاحِبُنا؟ وقالَ بعضُهُم: الوَجهُ وَجهُ عِيسى والبَدنُ بَدنُ صاحِبِنا، وقالَ مَن سمعَ منه: «إنَّ اللهَ يَرفَعُني إلى السَّماءِ»: إنَّه رُفع إلى السماء، وقالَ قومٌ: صُلِبَ النَّاسوتُ وصعدَ اللاهوتُ.

﴿لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ﴾: لفي تَردُّدٍ، والشكُّ كما يُطلَقُ على ما لا يَترجَّحُ أحدُ طَرفَيْهِ يُطلَقُ على مُطلَقِ التَّردُّدِ، وعلى ما يُقابِلُ العلمَ، ولذلك أكَّدَه بقولِه:

﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ استثناءٌ مُنقطِعٌ؛ أي: ولكنَّهم يَتَّبعونَ الظنَّ.

ويجوزُ أن يُفسَّرَ الشكُّ بالجهلِ والعلمُ بالاعتقادِ الَّذي تَسكنُ إليه النَّفسُ جَزمًا كانَ أو غيرَه، فيتَّصِلُ الاستثناءُ.

﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾: قَتْلًا يقينًا كما زعموه بقولِهم: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ﴾، أو: مُتيقِّنينَ.

وقيلَ: معناه: ما عَلِموهُ يَقينًا؛ كقولِه:

---

(١) «أو في الأمر» عطف على قوله: «بين»؛ أي: ولكن وقع التشبيه لهم في أمر القتل. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٢٩)، وكلًّا من حاشيتي ابن التمجيد والقونوي (٧/ ٣٥٢)

كذلـك تُخبِـرُ عَنْهـا العَالِمَـاتُ بـهـا وقــد قَتَلْـتُ بعِلْمـي ذلكُـم يَقَنـا[1]

مِن قَولِهم: قَتَلْتُ الشَّيءَ عِلْمًا، و: نَحرْتُه علمًا، إذا تَبالَغَ عِلمُكَ فيه.

(١٥٨) ـ ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ رَدٌّ وإنكارٌ لقَتلِه وإثباتٌ لرَفعِه.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا﴾ لا يُغْلَبُ على ما يُريدُه ﴿حَكِيمًا﴾ فيما دَبَّر لعيسى.

(١٥٩) ـ ﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦ﴾؛ أَي: وإنْ مِـن أَهـلِ الكِتابِ أَحَدٌ إلا لَيؤمنَنَّ بِه، فقولُه: ﴿لَيُؤۡمِنَنَّ﴾ جملةٌ قَسَميَّةٌ وقعَت صِفةً لـ«أحدٌ» ويعودُ إليه الضَّميرُ الثَّاني والأوَّلُ لِعيسى، والمعنى: ما مِن اليهودِ والنَّصارى أَحدٌ إلَّا لَيؤمننَّ بأنَّ عيسى عبدُ اللهِ ورسولُه قبلَ أن يموتَ ولو حينَ أَن تزهَقَ روحُه ولا يَنفعُه إيمانُه، ويؤيِّدُ ذلك أَن قُرِئَ: «إلا ليؤمنُنَّ به قبلَ مَوتِهم» بضمِّ النونِ[2] لأنَّ «أحدًا» في مَعنى الجمعِ، وهذا كالوعيدِ لهم والتَّحريضِ على مُعاجلَةِ الإيمانِ به قبلَ أن يُضطرُّوا إليه ولم يَنفَعْهُم إيمانُهم.

وقيلَ: الضَّميرانِ لِعيسى، والمعنى: أنَّه إذا نزلَ مِن السَّماءِ آمنَ به أهلُ المِلَلِ جميعًا[3].

رُوِيَ أنَّه ينزلُ من السماء حين يخرُجُ الدَّجَّالُ فيهلِكُه، ولا يبقى أَحدٌ مِن أهلِ

---

(١) البيت للمقنع الكندي كما في «تفسير الثعلبي» (١١/ ٧٠)، ودون نسبة في «غرائب التفسير» للكرماني (١/ ٣١١).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٩٥)، و«الكشاف» (٢/ ٥٣٦)، عن أبيٍّ رضي الله عنه.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٦٤ ـ ٦٦٦) عن ابن عباس وأبي مالك والحسن وقتادة وابن زيد، ورواه عن ابن عباس أيضًا الحاكم في «المستدرك» (٣٢٠٧)، والضياء في «المختارة» (١٠/ ٢٣٨) (٢٥٠). قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. ورجح هذا القول الطبري فقال: وهو أولى الأقوال بالصحة والصواب، ثم استدل على ذلك بالحديث الآتي.

الكِتابِ إلَّا يؤمِنُ به حتَّى تكونَ المِلَّةُ واحِدةً، وهي مِلَّةُ الإسلامِ، وتَقعُ الأَمَنةُ حتَّى ترتَعَ الأُسودُ معَ الإبلِ والنُّمورُ مع البقرِ والذِّئابُ مع الغنمِ، ويلعبَ الصِّبيانُ بالحيَّاتِ[1]، ويلبَثُ في الأرضِ أَربعينَ سنةً ثمَّ يُتوفَّى ويُصلِّي عليه المُسلمونَ ويَدفِنونَه[2].

﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ فيشهَدُ على اليَهودِ بالتَّكذيبِ وعلى النَّصارى بأنَّهم دَعَوهُ ابنَ الله.

(١٦٠) ـ ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾؛ أي: فبأيِّ ظُلمٍ مِنهم ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ يعني: ما ذَكرهُ في قولِه: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٦].

﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾: ناسًا كثيرًا، أو: صَدًّا كَثيرًا.

(١٦١) ـ ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ كانَ الرِّبا مُحرَّمًا عليهم كما هو مُحرَّمٌ علينا، وفيه دليلٌ على دلالةِ النَّهيِ على التَّحريمِ.

﴿وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَـٰطِلِ﴾: بالرِّشوةِ وسائرِ الوُجوهِ المحرَّمَةِ ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَـٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ دون مَن تابَ وآمنَ.

(١٦٢) ـ ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ كعبدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ وأصحابِه ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: مِنهم، أو مِن المُهاجرينَ والأنصار ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ خبرُ المُبتدَأ.

﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ نَصبٌ على المدحِ إن جُعِلَ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ الخبرَ لا

(١) في نسخة الخيالي: «مع الحيات».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٩٢٧٠)، وأبو داود (٤٣٢٤)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤١٦٣). وإسناده صحيح. وليس فيه قوله: «فلا يبقى أحدٌ من أهل الكتاب إلَّا يؤمنُ به»، وقد رويت عن ابن عباس وغيره. انظر التعليق السابق.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، أو عطفٌ على «ما أُنزلَ إليك»، والمرادُ بهم الأنبياءُ؛ أي: يؤمنونَ بالكتبِ وبالأنبياءِ.

وقُرِئَ بالرَّفع[1] عَطفًا على ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾، أو الضَّميرِ في ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾، أو على أنَّه مُبتدأٌ والخبرُ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ﴾.

﴿وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ رَفْعُه لأحدِ الأوجُه المذكورةِ.

﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ قدَّمَ عليه الإيمانَ بالأنبياءِ والكتبِ وما يصدِّقُه من اتِّباعِ الشَّرائعِ لأنَّه المقصودُ بالآيةِ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ على جَمعِهِم بينَ الإيمانِ الصَّحيحِ والعَملِ الصَّالحِ. وقرأ حمزةُ: ﴿سيُؤْتِيْهم﴾ بالياء[2].

(١٦٣) - ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ جوابٌ لأهلِ الكتابِ عَن اقتراحِهِم أن يُنزِّلَ عليهم كتابًا مِن السَّماءِ، واحتجاجٌ عليهم بأنَّ أمرَهُ في الوَحيِ كسائرِ الأنبياءِ.

﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ﴾ خصَّهم بالذكرِ مع اشتمالِ النَّبيِّين عليهم تَعظيمًا لهم، فإنَّ إبراهيمَ أوَّلُ أولي العزمِ منهم وعيسى آخرُهم، والباقينَ أشرفُ[3] الأنبياءِ ومَشاهيرُهُم.

---

(١) نسبت لابن مسعود ومالك بن دينارٍ والجَحْدريِّ وعيسى الثقفيِّ. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٠٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦)، و«المحتسب» (١/ ٢٠٣)، و«الكشاف» (٢/ ٥٣٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ١٣٥).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٠)، و«التيسير» (ص: ٩٨).

(٣) في نسخة الخيالي: «أشراف».

﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾ قرأ حمزَةُ: ﴿زُبُورا﴾ بالضَّمِّ[١]، وهو جمعُ زِبْرٍ بمعنى: مَزبورٍ.

(١٦٤) ـ ﴿ وَرُسُلًا ﴾ نصبٌ بمُضمَرٍ دلَّ عليه ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ كـ: أَرسلنا، أو فسَّرَه ﴿قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ ﴾؛ أي: مِن قبلِ هذه السُّورةِ، أو اليومِ.

﴿وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ وهو مُنتهَى مراتبِ الوَحيِ خُصَّ به موسى من بينهم، وقد فضَّلَ اللهُ محمدًا ﷺ بأن أَعطاه مثلَ ما أَعطَى كلَّ واحدٍ مِنهم.

(١٦٥) ـ ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ نصبٌ على المَدحِ، أو بإضمارِ: أَرسَلْنا، أو على الحالِ فيكونُ ﴿ رُّسُلًا ﴾ مُوطِّئًا لِمَا بعدَه كقولِك: «مررْتُ بزيدٍ رَجلًا صالحًا».

﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ فيقولوا: لولا أَرسَلْتَ إلينا رَسولًا فيُنبِّهَنا ويُعلِّمَنا ما لم نَكُن نعلَمُ، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ بعثةَ الأَنبياءِ إلى النَّاسِ ضرورةٌ؛ لقُصورِ الكلِّ عن إدراكِ جُزئيَّاتِ المَصالحِ، والأكثَرِ عن إدراكِ كُلِّيَّاتِها.

واللَّامُ مُتعلِّقَةٌ بـ«أَرْسَلْنا» أو بقولِه: ﴿مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾، و﴿حُجَّةٌۢ﴾ اسمُ «كانَ» وخبرُه ﴿لِلنَّاسِ﴾ أو ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ والآخَرُ حالٌ، ولا يجوزُ تعلُّقُه بـ﴿حُجَّةٌۢ﴾ لأنَّه مَصدرٌ، و﴿بَعْدَ﴾ ظرفٌ لها أو صِفَةٌ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا﴾ لا يُغلبُ فيما يُريدُه ﴿حَكِيمًا﴾ فيما دبَّرَ مِن أمرِ النبوَّةِ، وخصَّ كلَّ نَبيٍّ بنوعٍ مِن الوَحيِ والإعجازِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٠)، و«التيسير» (ص: ٩٨).

(١٦٦) - ﴿لَٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ استدراكٌ عن مفهومِ ما قبلَه، وكأنَّه لمَّا تعنَّتُوا عليه بسؤالِ كتابٍ ينزلُ عليهِم من السَّماءِ واحتجَّ عليهم بقولِه: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ قالَ: إنَّهم لا يَشهدونَ ولكنَّ الله يَشهَدُ، أو: إنَّهم أنكروهُ ولكنَّ اللهَ يُثبِتُه[١] ويقرِّرُه.

﴿بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ مِن القرآنِ المُعجزِ الدالِّ على نُبوَّتِك.

رُويَ أنَّه لَمَّا نزلَ ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ قالُوا: ما نَشهَدُ لكَ، فنزلَتْ[٢].

﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾: أنزلَهُ مُلتَبِسًا بعلمِه الخاصِّ به، وهو العِلْمُ بتَأليفِه على نَظْمٍ يَعجزُ عنه كلُّ بَليغٍ، أو بحالِ[٣] مَن يَستعِدُّ للنبوة ويَستأهِلُ نُزولَ الكِتابِ عليه.

أو: بعِلْمِه الَّذي يحتاجُ إليه النَّاسُ في مَعاشِهم ومَعادِهِم.

والجارُّ والمَجرورُ على الأوَّلَيْنِ حالٌ عَن الفاعلِ، وعلى الثالثِ حالٌ عن المفعولِ، والجملَةُ كالتَّفسيرِ لِمَا قبلَها.

﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ أيضًا بنُبوَّتِك، وفيه تَنبيهٌ على أنَّهم يودُّونَ أن يَعلَمُوا صِحَّةَ دَعوى النبوَّةِ على وَجهٍ يَستغني عن النَّظرِ والتَّأمُّلِ، وهذا النَّوعُ مِن خواصِّ المَلَكِ، ولا سبيلَ للإنسانِ إلى العلمِ بأمثالِ ذلك سِوى الفكرِ والنَّظرِ، فلو أتى هؤلاءِ بالنَّظرِ الصَّحيحِ لعَرَفوا نُبوَّتَك وشَهِدوا بها كما عَرَفتِ الملائِكَةُ وشَهِدوا.

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾؛ أي: وكفى بما أقامَ مِن الحُجَجِ على صِحَّةِ نبوَّتِك عَن الاستشهادِ بغيرِه.

---

(١) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «يبينه».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٩٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) قوله: «أو بحال» عطف على «تأليفه». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٣٦).

(١٦٧) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ لأنَّهم جَمَعوا بين الضَّلالِ والإضلالِ، ولأنَّ المُضِلَّ يكونُ أغرَقَ في الضَّلالِ وأبعَدَ مِن الانقلاعِ عنه.

(١٦٨ ـ ١٦٩) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ﴾ محمَّدًا بإنكارِ نُبوَّتِه، أو النَّاسَ بصدِّهِم عما فيه صَلاحُهُم وخلاصُهُم، أو بأعمَّ مِن ذلك، وعليه[1] تَدلُّ على أنَّ الكُفَّارَ مُخاطَبونَ بالفُروعِ؛ إذ المرادُ بهم: الجامِعونَ بين الكُفْرِ والظُّلمِ.

﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ۝١٦٨ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ لجَرْيِ حُكمِهِ السَّابقِ ووَعدِهِ المَحتومِ على أنَّ مَن ماتَ على كُفرِهِ فهوَ خالِدٌ في النَّارِ، و﴿خَٰلِدِينَ﴾ حالٌ مُقدَّرَةٌ.

﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ لا يَصعُبُ عليه ولا يَستَعظِمُه.

(١٧٠) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ لَمَّا قرَّرَ أمرَ النبوَّةِ وبيَّنَ الطريقَ الموصِلَ إلى العلمِ بها ووعيدَ مَن أنكرَها، خاطبَ النَّاسَ عامَّةً بالدَّعوَةِ وإلزامِ الحُجَّةِ والوَعْدِ بالإجابةِ والوَعيدِ على الرَّدِّ.

﴿فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾؛ أي: إيمانًا خيرًا لكم، أو: ائتوا أمرًا خيرًا لكم ممَّا أنتُم عليه.

وقيلَ: تقديرُه: يَكُنِ الإيمانُ خيرًا لكم، ومَنَعَه البصريُّونَ لأنَّ «كانَ» لا يُحذَفُ مع اسمِه إلَّا فيما لا بُدَّ منه، ولأنَّه يؤدِّي إلى حَذفِ الشَّرطِ وجَوابِه.

﴿وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يعني: وإن تكفُروا فهو غَنِيٌّ عنكم

---

(١) في نسخة الخيالي: «وعليه الآية»، وفي نسخة التفتازاني: «وعليه».

لا يَتضرَّرُ بكُفرِكُم كما لا يَنتَفِعُ بإيمانِكُم، ونبَّه على غِناه بقولِه: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ وهو يعمُّ ما اشتَمَلَتا عليه وما تَركَّبَتا منه.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا﴾ بأحوالِهم ﴿حَكِيمًا﴾ فيما دبَّرَ لهم.

(١٧١) - ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ الخطابُ للفريقَيْنِ، غَلَت اليَهودُ في حَطِّ عيسى حتَّى رَمَوْه بأنَّه وُلِدَ لغيرِ رِشدَةٍ، والنَّصارى في رفعِه حتَّى اتَّخذوهُ إلهًا.

وقيلَ: للنَّصارَى خاصَّةً فإنَّه أوفَقُ لقولِه:

﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ يعني: بتنزيهِه عن الصَّاحبَةِ والولدِ ﴿إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ﴾: أوصلَها إليها وحصَّلَها فيها.

﴿وَرُوحٞ مِّنۡهُ﴾: وذو روحٍ صدَرَ مِنه لا بتوسُّطِ ما يجري مجرى الأَصلِ والمادَّةِ له.

وقيلَ: سُمِّيَ روحًا لأنَّه كانَ يُحيِي الأمواتَ أو القُلوبَ.

﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ﴾؛ أي: الآلهـةُ ثلاثةٌ: الله والمسيحُ ومريم، ويشـهَدُ عليـه قولُـه تعالـى: ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].

أو: الله ثلاثَةٌ، إن صَحَّ أنَّهم يقولونَ: الله ثلاثَـةُ أقانيمَ: الأبُ والابـنُ وروحُ القُدُسِ، ويُريدونَ بالأبِ الذَّاتَ، وبالابنِ العِلمَ، وبروحِ القدسِ الحياةَ.

﴿ٱنتَهُواْ﴾ عن التَّثليثِ ﴿خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ نَصبُه كمَا سبقَ(١).

﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾؛ أي: واحدٌ بالذَّاتِ لا تعدُّدَ فيه بوجهٍ مّا.

---

(١) في قوله: ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧٠].

﴿سُبْحَانَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾: أُسبِّحُه تَسبيحًا مِن أَنْ يكونَ له وَلدٌ، فإنَّه يكونُ لِمَن يعادِلُه مِثْلٌ ويتطرَّقُ إليه فَناءٌ.

﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ملكًا وخلقًا لا يماثِلُه شيءٌ من ذلك فيتَّخذَه ولدًا.

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ تنبيهٌ على غِنَاه عن الولد، فإنَّ الحاجةَ إليه ليكونَ وكيلًا لأبيه، واللهُ سُبحانَه قائمٌ بحفظِ الأشياء، كافٍ في ذلك، مستَغْنٍ عمَّن يَخْلُفُه أو يُعِينه.

(١٧٢) ـ ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ﴾: لَنْ يأنفَ، مِن نَكَفْتُ الدَّمعَ: إذا نحَّيتَه بأصبعِكَ كيلا يُرى أَثرُه عليك.

﴿أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ﴾: مِن أن يكونَ عبدًا له؛ فإنَّ عُبوديَّتَه شرفٌ يُتباهَى به، وإنَّما المذلَّةُ والاستنكافُ عُبوديَّةُ غيرِه.

رُوِيَ أنَّ وفدَ نَجْران قالوا لرسولِ اللهِ ﷺ: لمَ تَعيبُ صاحِبَنا؟ قالَ: «ومَن صاحبُكُم؟» قالُوا: عيسى، قالَ: «وأيَّ شيءٍ أقولُ؟» قالُوا: تقولُ: إنَّهُ عبدُ اللهِ! قالَ: «إنه ليسَ بعارٍ أن يكونَ عبدًا لله» قالُوا: بلى، فنزلَت[1].

﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلْمَسِيحُ﴾؛ أي: ولا يَستَنكِفُ الملائكةُ المقرَّبونَ أن يكونوا عَبيدًا لله، واحتجَّ به مَن زعَمَ فَضْلَ الملائكةِ على الأَنبياءِ، وقالَ: مَساقُه لرَدِّ النَّصارى في رفعِ المَسيحِ عن مَقامِ العُبوديَّةِ، وذلك يَقتَضي أن يكونَ المَعطوفُ أَعْلى دَرجَةً من المعطوف عليه حتَّى يكونَ عدمُ استِنْكافِهم كالدَّليلِ على عدمِ استِنكافِه.

---

(١) نسبه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٨٧) للكلبي. وابن الجوزي في «زاد المسير» (١/ ٥٠٢) للكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وجوابُه: أنَّ الآيَةَ للرَّدِّ على عَبَدةِ المسيحِ والملائكَةِ، فلا يَتَّجِه ذلك، وإن سُلِّمَ اختِصاصُها بالنَّصارَى فلعلَّه أرادَ بالعَطفِ المُبالغَةَ باعتبارِ التَّكثيرِ دون التكبير؛ كقولِك: «أصبَحَ الأميرُ لا يُخالِفُه رَئيسٌ ولا مَرؤوسٌ»، وإن أرادَ به التَّكبيرَ فغَايتُه تَفضيلُ المُقرَّبينَ مِن الملائِكةِ ـ وهم الكَرُوبيُّونَ الَّذينَ حَوْلَ العَرشِ، أو مَن أعلى مِنهم رُتبَةً من الملائِكَةِ ـ على المسيحِ مِن الأَنبيَاءِ، وذلك لا يستلزمُ فَضلَ أحدِ الجِنسَيْنِ على الآخرِ مُطلَقًا، والنِّزاعُ فيه.

﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ﴾: يترفَّعْ عنها، والاستكبارُ دونَ الاستِنكافِ ولذلك عطفَ عليه، وإنَّما يُستعمَلُ حيثُ لا استحقاقَ، بخلافِ التَّكبُّرِ فإنَّه قَد يكونُ باستِحقاقٍ.

﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾: فيُجازِيهم.

(١٧٣) ـ ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْتَنكَفُواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ تفصيلٌ للمُجازاةِ العامَّةِ المَدلولِ عَلَيها مِن فَحوَى الكَلامِ، وكأنَّه قالَ: فسَيَحشُرُهم إليه جميعًا يومَ يحشرُ العِبادَ للمُجازَاةِ، أو لمُجازاتِهم، فإنَّ إثابةَ مُقابِليهم والإحسانَ إليهم تَعذِيبٌ لهم بالغَمِّ والحَسرَةِ.

(١٧٤) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ عنى بالبُرهانِ: المُعجزاتِ، وبالنُّورِ: القرآنَ؛ أي: جاءَكُم دلائِلُ العَقلِ وشَواهِدُ النَّقلِ ولم يبقَ لكُم عُذْرٌ ولا عِلَّةٌ، وقيلَ: البُرهانُ: الدِّينُ، أو رسولُ اللهِ، أو القُرآنُ.

(١٧٥) ـ ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ﴾: ثوابٍ قَدْرُه بإزاءِ إيمانِه وعَملِه رَحمةً منه لا قضاءً لحقٍّ واجِبٍ.

﴿وَفَضْلٍ﴾: إحسانٍ زائدٍ عليه ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ﴾: إلى اللهِ، وقيلَ: إلى المَوعودِ ﴿صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ هو الإسلامُ والطَّاعَةُ في الدُّنيا، وطريقُ الجنَّةِ في الآخرَةِ.

(١٧٦) ـ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾؛ أي: في الكَلالَةِ، حُذِفَت لدَلالَةِ الجوابِ عليها.

رُوِيَ أنَّ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ كانَ مَريضًا، فعادَهُ رَسولُ اللهِ ﷺ، فقالَ: إني كَلالَةٌ فكيفَ أصنَعُ في مالي؟ فنزلَت[1].

وهي آخرُ ما نزلَ في الأحكامِ[2].

﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ سَبقَ تَفسيرُها في أوائلِ السُّورَةِ.

﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ ارتفعَ ﴿امْرُؤٌا﴾ بفعلٍ يُفسِّرُه الظَّاهرُ، و﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ صِفَةٌ له أو حالٌ عن المُستكنِّ في ﴿هَلَكَ﴾، والواوُ في ﴿وَلَهُ﴾ تحتمِلُ الحالَ والعَطْفَ.

والمـرادُ بالأختِ: الأُخـتُ مِـن الأبويـنِ أو الأبِ؛ لأنَّـه جُعِـلَ أخوهـا عصبـةً وابـنُ الأمِّ لا يكـونُ عصبـةً.

---

(١) رواه البخاري (١٩٤، ٥٦٧٦)، ومسلم (١٦١٦)، وأبو داود (٢٨٨٦)، والترمذي (٢٠٩٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٢٨٧)، وابن ماجه (٢٧٢٨)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٦٧٤٤)، ومسلم (١٦١٨)، وأبو داود (٢٨٨٨)، والترمذي (٣٠٤١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٧١)، ولفظ مسلم: آخرُ آيةٍ أُنزلت من القرآن: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾. قال الآلوسي في «روح المعاني» (٦/ ٤٥٣): والمراد: من الآيات المتعلقة بالأحكام، كما نص على ذلك المحققون.

قلت: لعل قول المحققين ذلك للتوفيق بين الروايات الواردة في آخر الآيات نزولاً، وقد ذكرنا بعضها عند تفسير الآية (٢٨١) من سورة البقرة.

والولدُ على ظاهرِه، فإنَّ الأختَ وإن وَرِثَت مع البنتِ عندَ عامَّةِ العلماءِ غيرَ ابنِ عبَّاسٍ[١]، لكنَّها لا ترثُ النِّصفَ.

﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ﴾؛ أي: والمَرءُ يَرِثُ أُختَهُ إن كانَ الأَمرُ بالعَكسِ ﴿إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ ذكرًا كانَ أو أُنثى إن أُريدَ بـ﴿يَرِثُهَآ﴾: يَرِثُ جميعَ مالِها، وإلَّا فالمرادُ به الذَّكرُ إذ البنتُ لا تحجبُ الأخَ.

والآيةُ كما لم تدلَّ على سقوطِ الإخوةِ بغيرِ الوَلدِ لم تدلَّ على عدمِ سُقوطِهم به، وقَد دلَّت السُّنَّةُ على أنَّهم لا يَرِثونَ معَ الأبِ، وكذا مَفهومُ قَولِه: ﴿ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ إن فُسِّرَت بالميتِ.

﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ الضَّميرُ لِمَن يَرِثُ بالأخوَّةِ، وتَثنيَتُه مَحمولَةٌ على المعنى، وفائدَةُ الإخبارِ عنه بـ﴿ٱثْنَتَيْنِ﴾: التَّنبيهُ على أنَّ الحُكمَ باعتبارِ العَددِ دونَ الصِّغَرِ والكِبَرِ وغيرِهما.

﴿وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ أصلُه: وإن كانُوا إخوَةً وأخَواتٍ، فغُلِّبَ المذكَّرُ[٢].

﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾؛ أي: يُبيِّنُ لكم ضلالَكُم الَّذي مِن شَأنِكُم إذا خُلِّيتُم وطِباعَكُم؛ لتَحترِزُوا[٣] عنه وتَتَحرَّوْا خِلافَه، أو: يُبَيِّنُ لكم الحقَّ والصَّوابَ كراهةَ أن تَضِلُّوا.

---

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٠٢٣)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٧٩٧٩) وصححه، والبيهقي في «السنن» (٦/ ٢٣٣).

(٢) في نسخة التفتازاني: «الذكر».

(٣) في نسخة الخيالي: «لتحذروا».

وقيلَ: لئلا تضلوا، فحَذَفَ[١] «لا» وهوَ قولُ الكوفيِّين.

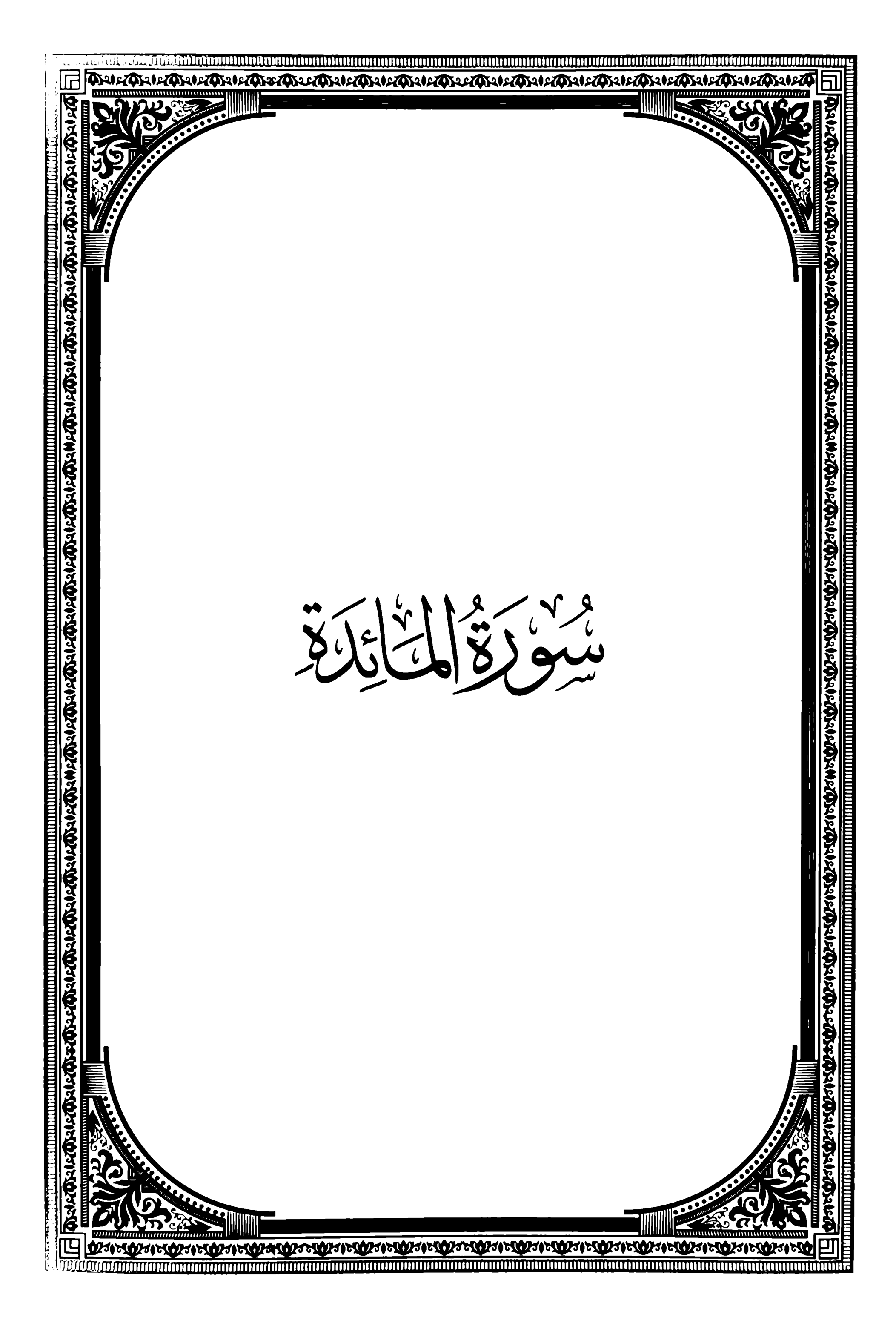
﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فهو عالِمٌ بمَصالحِ العِبادِ في المحيا والمَماتِ.

عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورَةَ النِّساءِ فكأَنَّما تَصدَّقَ على كلِّ مُؤمِنٍ ومُؤمِنَةٍ وَرِثَ ميراثًا، وأُعطِيَ مِن الأَجرِ كمَن اشترى مُحرَّرًا وبَرِئَ مِن الشِّركِ، وكانَ في مشيئَةِ اللهِ من الَّذينَ يَتجاوَزُ عَنهُم»[٢].

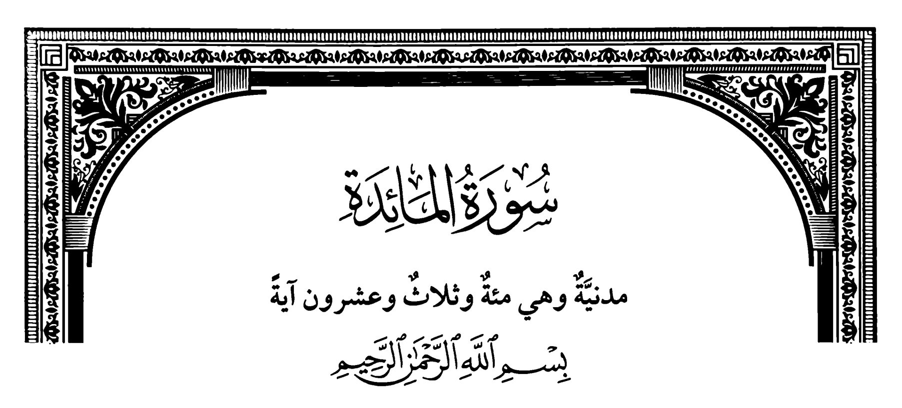
* * *

(١) في نسخة التفتازاني: «بحذف».

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٩)، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٣)، وهو قطعة من الحديث الموضوع الذي روي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة. وقال المناوي في «الفتح السماوي» (٢/ ٥٤٦): رواه الثعلبي والواحدي من حديث أبي بن كعب، وهو موضوع كما تقدم التنبيه عليه.



سُورَةُ المَائِدَةِ



سُورَةُ المَائِدَةِ

مدنيَّةٌ وهي مئةٌ وثلاثٌ وعشرون آيةً

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ «الوفاءُ»: هو القِيامُ بمقتضَى العَهدِ، وكذلك الإيفاءُ.

و«العَقدُ»: العهدُ الموثَّقُ، قالَ الحطيئةُ:

قـومٌ إذا عَـقَدوا عَـقـدًا لـجـارِهِـم ... شَدُّوا العِنَـاجَ وشـدُّوا فوقَـه الكَرَبَـا[1]

وأصلُه: الجمعُ بين الشَّيئينِ بحيثُ يَعْسُرُ الانفصالُ، ولعلَّ المرادَ بالعقودِ: ما يعمُّ العقودَ الَّتي عَقَدها اللهُ على عبادِه وألزمَها إيَّاهُم مِن التَّكاليفِ، وما يَعْقدونَ بينهم مِن عقودِ الأماناتِ والمعاملاتِ ونحوِها ممَّا يجبُ الوَفاءُ به، أو يَحْسُنُ إنْ حمَلْنا الأمرَ على المشترَكِ بين الوُجوبِ والنَّدبِ.

---

(١) انظر: «ديوان الحطيئة» (ص: ١٢٨)، و«مجاز القرآن» (١/ ١٤٥)، و«إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ٣٥)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٢٣٤)، و«غريب القرآن» (ص: ١٣٨) كلاهما لابن قتيبة، و«تفسير الطبري» (٨/ ٧)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ١٣٩)، و«الصحاح» (مادة: عنج)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/ ٢٧٨)، يصف قومه بوفاء العهد، قال البغدادي: «أراد أنهم إذا عقدوا عقدًا أحكموه ووثَّقوه كإحكام الدَّلو إذا شدَّ عليها العناج». والعِنَاجُ: حبلٌ يُشَدُّ في أَسفلِ الدَّلوِ ثمَّ يُشَدُّ إلى العَراقيِّ ليكونَ عونًا لها وللوَذَمِ، فإذا انقطعت الأوذامُ أمسكَها العِناجُ ولم يَدَعها تسقط في البئر، والعُرقوتانِ: الخَشبتَانِ المُعترِضتانِ على الدَّلوِ كالصَّليبِ، والأوذامُ: السُّيورُ التي بين آذانِ الدَّلوِ وأطرافِ العَراقِيِّ، والكَرَبُ: الحبلُ الذي يُشَدُّ في وَسطِ العَراقيِّ ثم يُثنَّى ويثلَّثُ؛ ليكونَ هو الذي يلي الماءَ فلا يَعفن الحبل الكبير. انظر: «حاشية السيوطي» (٥/ ٢٦٧).

﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ تفصيلٌ للعُقودِ.

و«البَهيمَةُ»: كـلُّ حـيٍّ لا يميِّزُ، وقيلَ: كلُّ ذاتِ أربعٍ، وإضافَتُها إلى ﴿ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ للبيانِ كقولِكَ: «ثَوْبُ خَزٍّ» ومعناه: البهيمَةُ من الأنعامِ، وهي الأزواجُ الثَّمانيَةُ وأُلحِقَ بها الظباءُ وبقرُ الوَحشِ.

وقيلَ: هما المرادُ بالبهيمَةِ ونحوُهما ممَّا يماثِلُ الأنعامَ في الاجترارِ وعدمِ الأَنيابِ[1]، وإضافَتُها إلى ﴿ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ لمُلابسَةِ الشَّبهِ[2].

﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾: إلَّا محرَّمَ ما يُتلى عليكُم؛ كقولِه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] أو: إلَّا ما يُتلى عليكم تَحريمُه[3].

---

(١) قوله: «وقيل: هما المراد بالبهيمة ونحوُهما...» لو قدم «ونحوُهما» على «المرادُ» كان أوضحَ وأوفقَ بقول «الكشاف»: وقيل: بهيمةُ الأنعام الظِّباءُ وبقرُ الوحش ونحوُهما، كأنهم أرادوا ما يماثلُ الأنعامَ ويُدانِيها من جنس البهائم في الاجترار وعدم الأنياب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٤٥)، وانظر: «الكشاف» (٢/ ٥٥٩).

(٢) قوله: «لملابسة الشبه» فإن الإضافة تجوز لأدنى مناسبة، والملابسة هنا الشبه، فكأنه قال: للملابسة التي هي الشبه. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٣٢٨ب). وحاصل الخلاف: أن المراد بالبهيمة إما الأنعام فالإضافة حينئذ للبيان، وإما ما يماثلها من حيوانات الوحش فإضافته لمناسبة الشبه كطائر الجمل للنعامة. انظر: «حاشية ابن التمجيد على البيضاوي» (٧/ ٣٨١).

(٣) قوله: «إلا ما يُتلَى عليكم تحريمه»؛ في «الكشاف»: آية تحريمه، وهو عطفٌ على قوله: «إلا محرم ما يتلى عليكم»، وإنما قدَّر ذلك لأنه لابد من المناسبة بين المستثنى والمستثنى منه في الاتصال، فلا يستقيم استثناء الآيات من البهيمة، فيقدر إما المضاف كما يقال: «إلا محرم ما يتلى عليكم»؛ أي: الذي حرمه المتلو، وإما الفاعل، بأن يقال: «إلا البهيمة التي يتلى عليكم آية تحريمها»، فقوله: «آية تحريمه» يُشعر بأن الأصل هذا، ثم حُذف المضاف الذي هو «آية» وأقيم المضاف إليه مقامه وهو «تحريمه»، ثم حذف المضاف ثانياً وأقيم الضمير المجرور مقامه، فانقلب الضمير المجرور مرفوعاً واستتر في ﴿يُتْلَىٰ﴾ وعاد إلى ﴿ما﴾. انظر: «فتوح الغيب» (٥/ ٢٥٦).

﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿لَكُم﴾ وقيلَ: من واوِ ﴿أَوْفُواْ﴾.

وقيلَ: استثناءٌ، وفيه تعسُّفٌ.

و﴿ٱلصَّيْدِ﴾ يحتمِلُ المصدرَ والمفعولَ.

﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ حالٌ عمَّا استكنَّ في ﴿مُحِلِّي﴾، و«الحُرُمُ»: جمعُ حَرامٍ، وهو المُحرِمُ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ مِن تَحليلٍ وتَحريمٍ.

(٢) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ يعني: مناسكَ الحجِّ، جمعُ شَعيرَةٍ وهي اسمُ ما أُشعِرَ؛ أي: جُعِلَ شعارًا، سُمِّيَ به أعمالُ الحجِّ ومواقِفُه لأنَّها علاماتُ الحجِّ وأعلامُ النُّسُكِ.

وقيلَ: دينُ اللهِ؛ لقولِه: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٣٢]؛ أي: دِينَه.

وقيلَ: فرائِضُه الَّتي حدَّها لعبادِه.

﴿وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾ بالقتالِ فيه أو بالنَّسيء[1].

﴿وَلَا ٱلْهَدْىَ﴾: ما أُهدِيَ إلى الكعبَةِ، جمعُ هَدْيَةٍ؛ كجَدْيٍ في جمعِ جَدْيَةِ السَّرجِ.

﴿وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾؛ أي: ذواتِ القلائِدِ مِن الهَدْيِ، وعَطفُها على ﴿ٱلْهَدْىَ﴾ للاختصاصِ فإنَّها أشرفُ الهَدْيِ، أو: القلائدَ أنفسَها، والنَّهيُ عن إحلالِها مُبالغَةٌ في النَّهيِ عَن التعرُّضِ للهَدْيِ[2]، ونظيرُهُ قولُه: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١][3].

---

(١) «أو بالنسيء»؛ أي: بالتأخير؛ أي: تأخير حرمة شهر إلى شهر كما كانوا يفعلونه. انظر: «حاشية القونوي» (٧/ ٣٨٤).

(٢) في نسخة التفتازاني: «للبدن».

(٣) فنُهي عن إبداء الزينة مبالغةً في النهي عن إبداء مَواقعها. انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٦١).

و«القلائِدُ»: جمعُ قِلادَةٍ، وهو ما قُلِّدَ به الهَدْيُ من نعلٍ أو لِحاءِ شَجرٍ أو غيرِهما ليُعلمَ به أنَّه هَدْيٌ فلا يُتعرَّض له.

﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾: قاصدينَ لزِيارَتِه ﴿يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗا﴾ أن يُثيبَهُم ويَرضى عنهم، والجُملَةُ في مَوضعِ الحالِ مِن المُستكِنِّ في ﴿ءَآمِّينَ﴾ وليسَت صِفَةً له لأنَّه عامِلٌ، والمختارُ: أنَّ اسمَ الفاعِلِ المَوصوفَ لا يعمَلُ، وفائدتُه: استنكارُ تَعرُّضِ مَن هذا شأنُه، والتَّنبيهُ على المانعِ له.

وقيلَ: مَعناه: يبتغونَ مِن اللهِ رِزقًا بالتِّجارَةِ ورِضوانًا بزَعمِهِم؛ إذ رُوِيَ أنَّ الآيَةَ نزلَت عامَ القضيةِ في حُجَّاجِ اليَمامَةِ، لَمَّا همَّ المسلمونَ أن يَتعرَّضُوا لهم بسببِ أنَّه كانَ فيهم الحُطَمُ شُرَيحُ بنُ ضُبَيْعَةَ وكانَ قد استاقَ سَرْحَ المدينَةِ[1]. وعلى هذا فالآيَةُ مَنسوخَةٌ.

وقُرِئَ: «تَبتغون» على خطابِ المؤمنينَ[2].

﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ﴾ إذنٌ في الاصطِيادِ بعدَ زَوالِ الإحرام، ولا يلزَمُ مِن إرادَةِ الإباحَةِ هاهنا مِن الأَمرِ دلالةُ الأَمرِ الآتي بعدَ الحظرِ على الإباحَةِ مُطلَقًا.

---

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول (ص: ١٨٩) مطولًا، ورواه بنحوه الطبري (٨/ ٣١ ـ ٣٣) عن السدي وعكرمة. والذي سمّاه الحطم هو رشيد بن رميض الشاعر حين رجز به في الحرب فقال:

قـد لفّهـا الليـل بسـوّاق حُطَم ... لـيس براعـي إبـلٍ ولا غنـم

ولا بجـزّارٍ علـى ظهـر الوَضَـم ... خدلّجِ السّـاقين خفّـاقِ القـدم

انظر: «البرصان والعرجان» للجاحظ (ص: ٢٧٥)، وفي «تفسير مقاتل» (١/ ٤٥٠)، و«تفسير الطبري» (٨/ ٣١) أنه هو الذي أنشد هذا الشعر بعد الذي فعله مع المسلمين، وملخص قصته معهم كما رواها الطبري عن السدي: أنه أتى النبي ﷺ وسأله عن الإسلام، ثم خرج وغدر بالمسلمين واستاق سرح المدينة وانطلق به وهو يرتجز ما تقدم.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧)، و«الكشاف» (٢/ ٥٦٣)، عن حميد بن قيس والأعرج.

وقُرِئَ بكسرِ الفاءِ على إلقاءِ حَركَةِ همزَةِ الوَصلِ عليها[1]، وهو ضَعيفٌ جِدًّا.

وقُرِئَ: «أَحْلَلْتُم»[2]؛ يُقالُ: حلَّ المُحرِمُ وأَحَلَّ.

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾: لا يَحمِلَنَّكُم، أو: لا يَكسِبَنَّكُم ﴿شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾: شِدَّةُ بُغضِهم وعَداوَتِهم، وهو مَصدَرٌ أُضيفَ إلى المفعولِ أو الفاعلِ.

وقرأَ ابنُ عامِرٍ، وإسماعيلُ عن نافعٍ، وابنُ عيَّاشٍ عن عاصمٍ: بسُكونِ النُّونِ[3]، وهو أيضًا مصدَرٌ كـ«لَيَان»، أو نعتٌ بمعنى: بَغيضُ قومٍ، وفَعْلَانُ من النَّعتِ أكثَرُ.

﴿أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: لِأَنْ صَدُّوكُم عنه عامَ الحُديبيَةِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو بكسرِ الهَمزةِ[4] على أنَّه شَرطٌ مُعترِضٌ أغنى عَن جوابِه ﴿لا يَجْرِمَنَّكم﴾.

﴿أَن تَعْتَدُوا﴾ بالانتقامِ، ثاني مَفعولَيْ ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ فإنَّهُ يُعدَّى إلى واحِدٍ وإلى اثنينِ ككَسَبَ.

ومَن قرأَ: «يُجرِمَنَّكُم» بضمِّ الياءِ[5] جَعَلَه منقولًا من المُتعدِّي إلى مفعولٍ بالهمزَةِ إلى مَفعولين.

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾: على العَفوِ والإغضاءِ ومُتابعَةِ الأمرِ ومُجانبَةِ

---

(١) نسبت لأبي واقد والجراح ونبيح والحسن بن عمران. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧)، و«المحتسب» (١/ ٢٠٥)، و«البحر» (٨/ ٣٠).

(٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٦٣)، و«البحر» (٨/ ٣٠).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٢)، و«التيسير» (ص: ٩٨).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٢)، و«التيسير» (ص: ٩٨).

(٥) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧)، و«المحتسب» (١/ ٢٠٦)، و«الكشاف» (٢/ ٥٦٣)، و«البحر» (٨/ ٣١).

الهوى ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ للتَّشفِّي والانتقامِ ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ فانتقامُه أشدُّ.

(٣) ـ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ بيانُ ﴿مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾. و«المَيْتَةُ»: ما فارقَهُ الروحُ مِن غيرِ تَذكِيَةٍ.

﴿وَٱلدَّمُ﴾؛ أي: الدَّمُ المسفوحُ؛ لقولِه ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] وكانَ أهلُ الجاهليَّةِ يَصبُّونَهُ في الأمعاءِ ويَشوُونَها.

﴿وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾؛ أي: رُفِعَ الصَّوتُ لغيرِ اللهِ به؛ كقولِهم: «باسمِ اللاتِ والعُزَّى» عند ذبحِه.

﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾: الَّتي ماتَت بالخَنقِ.

﴿وَٱلْمَوْقُوذَةُ﴾: المَضروبَةُ بنحوِ خَشبٍ أو حَجرٍ حتَّى تموتَ، مِن وَقذْتُه: إذا ضرَبْتَه.

﴿وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ﴾: الَّتي تَردَّت في عُلوٍّ أو في بئرٍ فماتَت.

﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾: الَّتي نَطحَتْها أُخرى فماتَت، والتَّاءُ فيها للنَّقلِ(١).

﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾؛ أي: وما أكلَ مِنه السَّبعُ فمات، وهو يدلُّ على أنَّ جوارِحَ الصَّيدِ إذا أَكلَتْ ممَّا اصطادَتْهُ لم تَحلَّ.

﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾: إلَّا ما أَدركْتُم ذكاتَه وفيه حَياةٌ مُستقِرَّةٌ من ذلك، وقيلَ: الاستثناءُ مخصوصٌ بما أكلَ السَّبعُ، والذَّكاةُ في الشَّرعِ: بقَطعِ الحُلقومِ والمريء بمُحدَّدٍ.

---

(١) قوله: «والتاء فيها»؛ أي: في المذكورات من المنخنقة إلى النطيحة «للنقل»؛ أي: من الوصفية إلى الاسمية. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٤٩).

﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ واحدُ الأنصابِ، وهي أَحجارٌ كانَت مَنصوبَةً حولَ البيتِ يَذبحونَ عليها ويَعُدُّونَ ذلك قربَةً.

وقيلَ: هي الأصنامُ، و﴿عَلَى﴾ بمعنى اللَّامِ، أو على أصلِها بتقديرِ: وما ذُبِحَ مُسمًّى على الأَصنامِ، وقيلَ: هو جَمعٌ والواحِدُ نِصابٌ.

﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾؛ أي: وحُرِّمَ عليكُم الاستقسَامُ بالأَقداحِ، وذلكَ أَنَّهُم إذا قَصدُوا فعلًا ضَربُوا ثلاثَةَ أقداحٍ مكتوبٍ على أَحدِها: «أَمَرني ربي»، وعلى الآخرِ: «نَهاني ربِّي»، والثالثُ غُفْلٌ، فإن خرجَ الآمرُ مَضَوا على ذلك، وإن خرجَ النَّاهِي تجنَّبُوا عنه، وإنْ خرجَ الغُفْلُ أَجَالوها ثانِيًا، فمَعنى الاستقسامِ: طلبُ معرفَةِ ما قُسمَ لهم دونَ ما لم يُقسَم بالأزلامِ.

وقيلَ: هو استقسَامُ الجَزورِ بالأقداحِ على الأَنصِبَاءِ المعلومَةِ.

وواحدُ الأَزلامِ: زَلَمٌ كجَملٍ، و: زُلَمٌ كصُرَدٍ.

﴿ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾ إشارَةٌ إلى الاستقسامِ، وكونُه فِسقًا؛ لأَنَّه دخولٌ في علمِ الغَيبِ، وضَلالٌ باعتقادِ أنَّ ذلك طريقٌ إليه، وافتراءٌ على اللهِ إنْ أُريدَ بـ«ربي»: اللهُ، وجَهَالةٌ وشِركٌ إن أُريد بِهِ الصَّنمُ أو المِيسِرُ المحرَّمُ. أو إلى تناوُلِ[1] ما حرِّمَ عليهِم.

﴿ٱلْيَوْمَ﴾ لم يُرِدْ به يومًا بعينِه، وإنَّما المرادُ: الحاضِرُ[2] وما يتَّصِلُ به من الأزمنَةِ الآتيةِ.

وقيلَ: أرادَ يومَ نُزولِها، وقد نَزلَتْ بعدَ عصرِ يومِ الجمعَةِ يومَ عرفةَ حجَّةَ الوَداعِ[3].

---

(١) قوله: «أو إلى تناول»: عطف على «إلى الاستقسام». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٥٠).

(٢) في نسخة الخيالي: «وإنما أراد الزمن الحاضر».

(٣) رواه البخاري (٧٢٦٨)، ومسلم (٣٠١٧)، من حديث عمر رضي الله عنه، وليس فيهما: «بعد عصر».

﴿يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ﴾؛ أي: مِن إبطالِهِ ورُجوعِكُم عنه بتَحليلِ هذه الخبائِثِ وغيرِه، أو: مِن أَن يَغلِبُوكُم عليه.

﴿فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ﴾ أن يَظْهَروا عليكُم ﴿وَٱخۡشَوۡنِ﴾: وأَخلِصوا الخَشْيَةَ لي.

﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ بالنَّصرِ والإظهارِ على الأَديانِ كلِّها، أو بالتَّنصيصِ على قواعِدِ العَقائِدِ، والتَّوقيفِ على أُصولِ الشَّرائعِ وقَوانينِ الاجتهادِ.

﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ بالهدايَةِ والتَّوفيقِ، أو بإكمالِ الدِّينِ، أو بفَتحِ مكَّةَ وهدمِ مَنارِ الجاهليَّةِ.

﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ﴾: اخترتُهُ لَكُم ﴿دِينٗا﴾ مِن بينِ الأَديانِ، وهو الدِّينُ عندَ اللهِ لا غير.

﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾ مُتَّصِلٌ بذكرِ المُحرَّماتِ، وما بينَهُما اعتراضٌ لِمَا يُوجِبُ التَّجنُّبَ عنها، وهو أنَّ تَناوُلَها فسوقٌ، وحُرمَتَها من جملَةِ الدِّينِ الكامِلِ والنِّعمَةِ التامَّةِ والإسلامِ المَرْضيِّ، والمعنى: فمَن اضطُرَّ إلى تناوُلِ شيءٍ مِن هذهِ المحرَّماتِ ﴿فِي مَخۡمَصَةٍ﴾: مَجاعَةٍ ﴿غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ﴾: غيرَ مائلٍ له ومُنحَرِفٍ إليه بأن يَأكُلَها تلذُّذًا أو مجاوِزًا حدَّ الرُّخصَةِ كقولِه[1]: ﴿غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ﴾ [البقرة: ١٧٣].

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ لا يؤاخذُهُ بأكلِه.

(٤) - ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡ﴾ لَمَّا تضمَّنَ السُّؤالُ معنى القَولِ أُوقِعَ على الجملَةِ، وقد سبقَ الكلامُ في ﴿مَاذَآ﴾، وإنَّما قالَ ﴿لَهُمۡ﴾ ولم يَقُل: «لنا» على الحِكايَةِ؛ لأنَّ ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ﴾ بلَفظِ الغَيبَةِ، وكِلَا الوَجهينِ سائِغٌ في أمثالِه.

---

(١) في نسخة الخيالي: «تلذذا ومتجاوزًا حد الرخصة لقوله».

والمسؤُولُ: ما أُحلَّ لهم من المطاعِمِ؛ كأنَّهم لَمَّا تُلِيَ عليهم ما حُرِّمَ عليهم سألوا عمَّا أُحِلَّ لَهُم.

﴿قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾: ما لم تَستَخبِثْهُ الطِّباعُ السَّليمَةُ ولم تَتنفَّر عنه، ومِن مَفهومِه حُرِّمَ مُستخبثَاتُ العربِ، أو: ما لم يدلَّ[1] نصٌّ ولا قياسٌ على حُرمَتِه.

﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ إن جُعِلَ «ما» موصولةً على تقديرِ: وصَيدُ ما علَّمتُم، وجملةٌ شرطيَّةٌ إن جُعِلَت شَرطًا وجوابُها ﴿فَكُلُواْ﴾.

و«الجوارِحُ»: كواسِبُ الصَّيْدِ على أهلِها من سباعِ ذواتِ الأَربعِ والطَّيرِ.

﴿مُكَلِّبِينَ﴾: مُعلِّمينَ إِيَّاهُ الصَّيْدَ، والمُكلِّبُ: مُؤدِّبُ الجَوارِحِ ومُضَرِّيها بالصَّيْدِ، مُشتَقٌّ من الكَلْبِ لأنَّ التَّأديبَ يكونُ أكثرَ فيهِ وآثَرَ، أو لأنَّ كلَّ سَبُعٍ يُسمَّى كَلبًا، لقولِه عليه السَّلامُ: «سَلِّطْ عليهِ كَلبًا مِن كِلابِك»[2].

وانتصابُه على الحالِ مِن ﴿عَلَّمْتُم﴾، وفائدتُه: المُبالَغَةُ في التَّعليمِ.

---

(١) قوله: «أو ما لم يدل...» عطف على «ما لم تستخبثه». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٥٢).

(٢) رواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ٢٠٧)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٣٨٠)، من طريق عروة بن الزبير عن هبار بن الأسود. ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٩٨٤) وصححه، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢١١)، من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه. وأبو عقرب اسمه: مسلم بن عمرو كما في «أسد الغابة» (٥/ ١٨١). ورواه الأصفهاني في «الأغاني» (١٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦) بعضه عن عكرمة وبعضه عن ابن عباس.

ورواه الدولابيُّ في «الذرية الطاهرة» (٧٧)، وقوام الدين الأصبهاني في «دلائل النبوة» (ص: ٢٢٠)، عن محمد بن كعب القُرَظيِّ وعثمان بن عروةَ بن الزبير، وهو مرسل.

والمخاطب كما ذكر ابن الأثير هو عتيبة بن أبي لهب، ذكر ذلك ابن إسحاق وابن الكلبي والزبير وغيرهم.

﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ﴾ حالٌ ثانيةٌ أو استئنافٌ ﴿مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ مِن الحِيَلِ وطرقِ التَّأديبِ، فإنَّ العِلمَ بها إلهامٌ مِن اللهِ، أو مُكتَسَبٌ بالعقلِ الَّذي هو مِنحَةٌ منه.

أو: ممَّا علَّمَكُم أن تُعلِّمُوهُ: مِن اتِّباع الصَّيدِ[1] بإرسالِ صاحبِه، وينزجِرُ بزَجرِه، وينصَرِفُ بدُعائِه، ويمسِكُ عليه الصَّيدَ ولا يَأكُلُ مِنه.

﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ﴾ وهو ما لم يَأكُلْ منه؛ لقولِه عليه السَّلامُ لعَدِيِّ بن حاتمٍ: «وإن أكلَ منه فلا تَأكُلْ إنَّما أمسَكَ على نفسِه»[2] وإليه ذهبَ أكثرُ الفقهاءِ.

وقالَ بعضُهُم: لا يُشترَطُ ذلك في سِباعِ الطَّيرِ؛ لأنَّ تَأديبَها إلى هذا الحَدِّ مُتعذِّرٌ.

وقالَ آخرونَ: لا يُشترَطُ مُطلَقًا.

﴿وَٱذۡكُرُوا۟ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ الضَّميرُ لـ«ما علَّمْتُم» والمعنى: سَمُّوا عليه عندَ إرسالِه، أو لِـ«ما أَمْسَكْنَ» بمعنى: سَمُّوا عليه إذا أدركْتُم ذكاتَهُ.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ في مُحرَّماتِه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ فيؤاخِذُكُم بما جَلَّ ودَقَّ.

(٥) ـ ﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلۡكِتَٰبَ حِلࣱّ لَّكُمۡ﴾ يتناوَلُ الذَّبائحَ وغيرَها، ويعمُّ ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ اليهودَ والنَّصارَى، واستَثنى عليٌّ رضي الله عنه نَصارى بني تغلبَ، وقالَ: ليسُوا على النَّصرانيَّةِ ولم يأخذوا مِنها إلَّا شُربَ الخَمرِ[3].

---

(١) «أو مما علمكم الله أن تعلموه» عطف على (مما علَّمكم الله من الحيل)، و«أن تعلِّموه» مفعول ثانٍ لـ«مما علَّمكم»، والضمير المنصوب في «تعلِّموه» عائد إلى «ما»، ومفعوله الثاني محذوف؛ أي: مما عرفكم الله أن تعلِّموه الكلب، وقوله: «من اتباع الصيد» بيان لـ(ما)، والإضافة فيه للمفعول؛ أي: مِن اتِّباعِ الجارحِ الصيدَ. انظر: «فتوح الغيب» (٥/ ٢٨٢).

(٢) رواه البخاري (١٧٥)، ومسلم (١٩٢٩)، وأبو داود (٢٨٤٨)، والترمذي (١٤٧٠)، والنسائي (٤٢٧٢)، وابن ماجه (٣٢٠٨)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٣) رواه الشافعي في «الأم» (٢/ ٢٥٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٨٥٧٠)، والطبري في «تفسيره» (٨/ ١٣٣).

ولا يُلحَقُ بهم المَجوسُ في ذلك، وإن أُلحقَ بهم في التَّقريرِ على الجِزيَةِ لقولِه عليه السَّلام: «سُنُّوا بهم سُنَّةَ أهلِ الكتابِ غيرَ ناكِحي نِسائِهم ولا آكِلي ذَبائِحِهم»(١).

﴿وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ فلا عليكم أن تُطعِمُوهم وتَبيعوهُ منهم، ولو حُرِّمَ عليهم لم يَجُزْ ذلك.

﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾؛ أي: الحرائرُ العَفائِفُ، وتَخصيصُهُنَّ بعثٌ على ما هو الأَوْلَى.

﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ وإن كنَّ حربيَّاتٍ، وقالَ ابن عباسٍ: لا تحلُّ الحَربيَّاتُ(٢).

﴿إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾: مُهورَهُنَّ، وتَقييدُ الحِلِّ بإيتائِها لتَأكيدِ وُجوبِها والحَثِّ على ما هو الأَوْلى، وقيلَ: المرادُ بإيتائها: التزَامُها.

---

(١) هذا حديث مجموع من حديثين مرسلين، ولذلك قال الحافظ في «الدراية» (٢/ ٢٠٥): «لم أَجِده هكذا»، فقد رواه عبد الرَّزَّاق في «المصنف» (١٠٠٢٨)، وابن شيبة في «المصنف» (١٦٣٢٥) من طريق الحسن بن محمَّد بن الحنفية رفعه: أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فمَن أسلم قُبل منه، ومَن لم يُسلم ضربت عليه الجِزيَة، غير ناكحي نسائِهم ولا آكِلي ذبائحِهم. قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٣/ ١٧٢): هذا مرسل.
وروى مالك في «الموطأ» (١/ ٢٧٨) عن جعفر بن محمد بن عليٍّ عن أبيه: أن عمر بن الخطاب ذَكَر المجوسَ فقال: ما أدري كيف أصنعُ في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوفٍ: أَشهدُ لَسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «سُنُّوا بهم سُنَّةَ أهلِ الكتاب». قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ١١٤ ـ ١١٦): هذا حديث منقطع لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف... ولكن معناه متصل من وجوه حسان.

(٢) روى معناه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٤٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠٠٣٢).

﴿مُحْصِنِينَ﴾: أعِفَّاءَ بالنّكاحِ ﴿غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾: مُجاهرين بالزِّنا ﴿وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخْدَانٍ﴾: مُسرِّينَ به، و«الخِدْنُ»: الصَّديقُ، يقعُ على الذَّكرِ والأنثى.

﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَـٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ يريدُ بالإيمانِ: شرائِعَ الإسلامِ، وبالكُفرِ به: إنكارَه والامتناعَ عنه.

(٦) - ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾؛ أي: إذا أَردْتُم القيامَ؛ كقولِه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] عبَّرَ عن إرادةِ الفعلِ بالفعلِ المسبَّبِ عنها؛ للإيجازِ والتَّنبيهِ على أنَّ مَن أرادَ العِبادَةَ يَنبغي أن يُبادِرَ إليها بحيثُ لا ينفَكُّ الفعلُ عن الإرادَةِ.

أو: إذا قَصَدْتُم الصَّلاةَ؛ لأنَّ التَّوجُّهَ إلى الشَّيءِ والقيامَ إليه قَصدٌ له.

وظاهرُ الآيةِ يُوجِبُ الوضوءَ على كلِّ قائِمٍ إلى الصَّلاةِ وإن لم يَكُن مُحدِثًا، والإجماعُ على خلافِه؛ لِمَا رُوِيَ أنَّهُ عليه السَّلامُ صلَّى الخَمْسَ بوضوءٍ واحدٍ يومَ الفَتحِ، فقالَ عُمَرُ: صَنعتَ شَيئًا لم تكُن تَصنَعُه، فقالَ: «عمدًا فعلْتُه»[(١)].

وقيلَ: مُطلَقٌ أُريدَ به التَّقييدُ، والمعنى: إذا قُمتُم إلى الصَّلاةِ مُحدِثِين.

وقيلَ: الأمرُ فيه للنَّدبِ.

وقيلَ: كانَ ذلك أوَّلَ الأمرِ ثمَّ نُسِخَ، وهو ضعيفٌ؛ لقولِه عليه السَّلام: «المائدَةُ مِن آخرِ القرآنِ نُزُولًا فأحِلُّوا حَلالَها وحَرِّمُوا حَرامَها»[(٢)].

﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾: أَمِرُّوا الماءَ عليها، ولا حاجَةَ إلى الدَّلكِ خلافًا لِمالكٍ.

﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ الجمهورُ على دُخولِ المَرفَقَينِ في المَغسولِ، ولذلك

---

(١) رواه مسلم (٢٧٧) من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٢) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٣٩) عن عطية بن قيس مرفوعاً مرسلًا.

قيلَ: ﴿إِلَى﴾ بمعنى «مع» كقولِه تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢] أو متعلِّقَةٌ بمحذوفٍ تَقديرُه: وأَيدِيَكُم مُضافَةً إلى المرافقِ، ولو كانَ كذلك لم يبقَ لمَعنى التَّحديدِ ولا لذكرِه مَزيدُ فائدَةٍ؛ لأنَّ مُطلَقَ اليَدِ يشتمِلُ عليها.

وقيلَ: ﴿إِلَى﴾ تُفيدُ الغايَةَ مُطلَقًا، وأمَّا دُخولُها في الحُكمِ أو خُروجُها منه فلا دلالَةَ لها عليه، وإنَّما يُعلَمُ مِن خارجٍ ولم يَكُن في الآيَةِ، وكأنَّ الأيديَ مُتناوِلَةٌ لها فحُكِمَ بدُخولِها احتياطًا.

وقيلَ: ﴿إِلَى﴾ مِن حيثُ إنَّها تُفيدُ الغايَةَ تَقتضي خروجَها وإلَّا لم تَكُن غايةً؛ كقولِه تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وقولِه: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، لكنْ لَمَّا لم تَتميَّزِ الغايَةُ هاهنا من ذي الغَايَةِ وجبَ إدخالُها احتياطًا.

﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ الباءُ مَزيدَةٌ، وقيلَ: للتَّبعيضِ؛ فإنَّه الفارِقُ بين قولِك: مَسحتُ المنديلَ، وبالمنديلِ[1]، ووَجهُهُ أن يُقالَ: إنَّها تدلُّ على تَضمينِ الفِعلِ مَعنى الإلصاقِ؛ فكأَنَّهُ قيلَ: وأَلصِقُوا المسحَ برُؤوسِكُم، وذلك لا يَقتَضي الاستيعابَ، بخلافِ ما لو قيلَ: وامسَحُوا رُؤوسَكُم، فإنَّه كقولِه: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾.

واختلفَ العُلماءُ في قَدْرِ الواجِبِ؛ فأوجَبَ الشَّافعيُّ أقلَّ ما يقَعُ عليه الاسمُ أخذًا باليَقينِ، وأبو حَنيفَةَ مَسْحَ ربعِ الرَّأسِ لأنَّه عليهِ السَّلامُ مَسحَ على ناصيَتِه[2]، وهو قَريبٌ مِن الرُّبعِ، ومالكٌ مَسْحَ كلِّه أخذًا بالاحتياطِ.

---

(١) قوله: «مسحت المنديل وبالمنديل» استدل به المؤلف على أن الباء للتبعيض وليست زائدة، فإن العرب يفرقون بينهما فيقولون: الأول يستدعي استيعاب المنديل بالمسح بأن تمسحه بجميع أجزائه، بخلاف الثاني فإنه يصدق بأن تمسحه بإمرار يدك على بعض أجزائه، ولو لم تكن الباء للتبعيض لكانا بمعنًى واحد ولم يكن بينهما فرق. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٤٨٤).

(٢) رواه مسلم (٢٧٤)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ نَصبَه نافِعٌ وابنُ عامرٍ وحَفصٌ والكِسائيُّ ويعقوبُ عطفًا على ﴿وُجُوهَكُمْ﴾، ويؤيِّدُه السُّنَّةُ الشائعةُ، وعَملُ الصَّحابَةِ، وقولُ أكثرِ الأئمَّةِ، والتَّحديدُ إذ المسحُ لم يُحدَّ.

وجرَّهُ الباقونَ على الجِوارِ[1]، ونظيرُهُ كثيرٌ في القرآنِ والشِّعرِ؛ كقولِه: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦]، و﴿حورٍ عِينٍ﴾ [الواقعة: ٢٢] بالجرِّ في قراءةِ حمزةَ والكسائيِّ[2]، وقولِهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، وللنُّحَاةِ بابٌ في ذلك، وفائدتُه: التَّنبيهُ على أنَّه يَنبغي أن يُقتَصَدَ في صَبِّ الماءِ عليها، ويُغسَلَ غَسْلًا يقرُبُ مِن المسحِ، وفي الفَصلِ بينَه وبينَ أخويه إيماءٌ على وجوبِ التَّرتيبِ.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[3] على: وأرجُلُكُم مَغسولَةٌ.

﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾: فاغتَسِلُوا.

﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ سبقَ تفسيرُه، ولعلَّ تَكريرَهُ ليتَّصِلَ الكلامُ في بيان أنواعِ الطَّهارَةِ.

﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾؛ أي: ما يُريدُ الأمرَ بالطَّهارَةِ للصَّلاةِ أو الأمرَ بالتَّيمُّمِ تَضييقًا عليكم ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾: ليُنظِّفَكُم، أو:

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، و«التيسير» (ص: ٩٨)، و«النشر» (٢/ ٢٥٤).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٦٢٢)، و«التيسير» (ص: ٢٠٧). والعطف ـ على هذه القراءة ـ على قوله: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾، والمَعنى مُختَلِفٌ؛ إذ ليس المَعنى: يطوفُ عليهم ولدانٌ مُخلَّدونَ بحورٍ عينٍ. انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٤٢٣).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧)، و«المحتسب» (١/ ٢٠٨)، عن الحسن.

لِيُطَهِّرَكُم عن الذُّنوبِ فإنَّ الوُضوءَ تَكفيرٌ للذنوبِ، أو: لِيُطَهِّرَكُم بالتُّرابِ إذا أعوَزَكُم التَّطهيرُ بالماءِ، فمَفعولُ ﴿يُرِيدُ﴾ في الموضِعَينِ مَحذوفٌ.

واللَّامُ للعِلَّةِ، وقيلَ: مَزيدَةٌ، والمعنى[1]: ما يريدُ اللهُ أن يجعلَ عليكم مِن حَرجٍ حتَّى لا يرخِّصَ لكم في التَّيمُّمِ ولكنْ يريدُ أن يطهِّرَكُم، وهو ضَعيفٌ لأنَّ «أنْ» لا تُقدَّرُ بعدَ المزيدَةِ.

﴿وَلِيُتِمَّ﴾: ليُتِمَّ بشرعِه ما هو مَطهرَةٌ لأبدانِكُم ومَكفرَةٌ[2] لذُنوبِكُم ﴿نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ في الدِّين، أو: ليُتِمَّ برُخَصِه إنعامَه عليكم بعَزائِمِه.

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نِعمتَهُ.

والآيَةُ مُشتَمِلَةٌ على سبعةِ أمورٍ كلُّها مَثْنًى، طهارتانِ: أصلٌ وبَدلٌ، والأصلُ اثنان: مُستوعِبٌ وغيرُ مُستوعِبٍ، وغيرُ المستوعبِ باعتبارِ الفِعلِ: غَسلٌ ومَسحٌ، وباعتبارِ المحلِّ: محدودٌ وغيرُ مَحدودٍ، وأنَّ آلَتَها: مائِعٌ وجامِدٌ، وموجِبَها: حدثٌ أصغَرُ أو أكبَرُ، وأنَّ المُبيحَ للعُدولِ إلى البَدلِ: مَرضٌ أو سَفرٌ، وأنَّ الموعودَ عليها: تَطهيرُ الذُّنوبِ وإتمامُ النِّعمَةِ.

(٧) ـ ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ بالإسلامِ؛ لتُذكِّرَكُم المنعِمَ[3] وتُرغِّبَكُم في شُكرِه.

﴿وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ يعني: الميثاقَ الَّذي أخذَهُ

---

(١) في نسخة الخيالي: «والمعنى بعد المزيدة».

(٢) في نسخة الخيالي: «ومغفرة». قال الشهاب في «الحاشية»: «مطهرة ومكفرة» الظاهر فيه الفتح كقولهم: الولد مَجْبَنة ومَبْخَلة؛ أي: سببٌ للبخل والجبن، ويصح أن يكون على وزن اسم الفاعل مشددًا.

(٣) في نسخة الخيالي: «بالإسلام ليزيدكم النعم».

على المُسلمينَ حينَ بايَعَهم رسولُ اللهِ ﷺ على السَّمعِ والطَّاعَةِ في العُسرِ واليُسرِ والمَنشطِ والمَكرَهِ[١]، أو ميثاقَ ليلَةِ العَقَبةِ، أو بيعةَ الرضوانِ.

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في إنساءِ نِعَمه[٢] ونَقضِ ميثاقِه.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾؛ أي: بخَفِيَّاتِها فيُجازيكم عليها فضلًا عن جَلِيَّاتِ أعمالِكُم.

(٨) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ عدَّاهُ بـ«على» لتَضمُّنِه مَعنى الحملِ، والمعنى: لا يَحمِلنَّكُم شدَّةُ بُغضِكُم للمُشركين على تَركِ العَدلِ فيهم، فتَعتَدوا عليهم بارتكابِ ما لا يَحِلُّ؛ كمُثلَةٍ، وقَذْفٍ، وقتلِ نساءٍ وصِبيَةٍ، ونقضِ عَهدٍ؛ تَشفِّيًا ممَّا في قُلوبِكُم.

﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾؛ أي: العدلُ أقربُ للتقوى، صرَّحَ لهم الأمرَ بالعَدلِ، وبيَّنَ أنَّه بمكانٍ مِن التَّقوى، بعدما نهاهُم عن الجَوْرِ وبيَّنَ أنَّه مُقتضى الهَوَى، وإذا كانَ هذا العدلُ مع الكفَّارِ فما ظَنُّكَ بالعَدلِ مع المؤمنينَ؟

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ فيُجازِيكُم به، وتكريرُ هذا الحكمِ إمَّا لاختلافِ السَّببِ كما قيلَ: إنَّ الأُولى نَزَلَت في المشركينَ وهذه في اليَهودِ، أو لِمَزيد الاهتمامِ بالعَدلِ والمُبالغَةِ في إطفاءِ نائرَةِ الغَيظِ.

(٩) - ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ إنَّما حُذِفَ ثاني مَفعولَيْ ﴿وَعَدَ﴾ استغناءً بقولِه: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾، فإنَّه استئنافٌ يبيِّنُه.

---

(١) رواه البخاري (٧١٩٩)، ومسلم (١٧٠٩)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٢) قوله: «في إنساء نعمه» بمعنى: نسيانها، وهو مصدر أنسى المزيد، فكأنَّ مَن نَسِيَ أنسَى نفسَه. «حاشية الخفاجي».

وقيلَ: الجملَةُ في مَوضِعِ المفعولِ، فإنَّ الوعدَ ضربٌ من القَولِ، وكأنَّهُ قالَ: وَعَدَهُم هذا القولَ.

(١٠) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصۡحَـٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾ هذا مِن عادَتِه تَعالى أن يُتْبِعَ حالَ أحدِ الفريقِين حالَ الآخرِ وفاءً بحقِّ الدَّعوَةِ، وفيه مَزيدُ وعدٍ للمُؤمنينَ وتَطييبٍ لقُلوبِهم.

(١١) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ رُوِيَ أنَّ المشركينَ رَأَوا رسولَ اللهِ وأصحابَه بعُسْفانَ قاموا إلى الظُّهرِ معًا، فلمَّا صَلَّوا نَدِموا ألا كانُوا أكبُّوا عليهم، وهمُّوا أن يُوقِعوا بهم إذا قاموا إلى العَصرِ، فردَّ اللهُ كيدَهُم بأن أنزلَ صلاةَ الخَوفِ[1]، والآيةُ إشارةٌ إلى ذلك.

وقيلَ: إشارةٌ إلى ما رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ أتى قريظَةَ ومعه الخُلَفاءُ الأربعَةُ يَستقرِضُهُم لدِيَةِ مُسلمَيْنِ قتَلَهُما عمرُو بن أميَّة الضَّمْريُّ يحسَبُهما مُشرِكَيْنِ، فقالوا: نعم يا أبا القاسمِ، اجلِس حتَّى نُطعِمَكَ ونُقرِضَك، فأجلَسُوه وهَمُّوا بقتلِه، فعمدَ عمرُو بن جِحَاش إلى رَحًى عظيمةٍ يَطرحُهَا عليه فأمسَكَ اللهُ يدَهُ، فنزلَ جبريلُ فأخبرَهُ بذلك فخرَجَ[2].

---

(١) رواه مسلم (٨٤٠/ ٣٠٨) مِن حَديثِ جابرٍ رضي الله عنه. والترمذي (٣٠٣٥)، والنسائي (١٥٤٤)، مِن حَديثِ أَبي هُريرَةَ رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب. ورواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٤٣٨) مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٢٨) من طريق محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة وعبد الله بن أبي بكر قالا: «خرج رسول الله ﷺ إلى بني النضير ليستعينَهم على دية العامريَّين اللذين قتلهما عمرو بن أمية الضَّمري...». وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ١٩٠) عن ابن إسحاق في قصة إجلاء بني النضير أيضاً. =

وقيلَ: نزلَ رسولُ اللهِ ﷺ مَنزلًا وعلَّقَ سِلاحَه بشجرَةٍ وتفرَّقَ النَّاسُ عنهُ، فجاءَه أعرابيٌّ فسلَّ سيفَه فقالَ: مَن يمنعُكَ مِنِّي؟ فقالَ: اللهُ، فأسقطَهُ جبريلُ مِن يدِه وأخذَه الرَّسولُ وقالَ: «مَن يمنعُك مني؟» فقالَ: لا أحدَ، أشهَدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ، فنزلَت[1].

﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ بالقَتلِ والإهلاكِ؛ يُقالُ: بَسطَ إليه يَدَهُ: إذا بطشَ به، وبَسطَ إليه لِسانَه: إذا شَتَمَه.

﴿فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ﴾: مَنَعها أن تُمَدَّ إليكم، ورَدَّ مَضرَّتَها عنكم.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فإنَّه الكافي لإيصالِ الخيرِ ودفعِ الشَّرِّ.

= ورواه الواقدي في «المغازي» (١/ ٣٦٣) وما بعدها عن جمع من شيوخه في القصة نفسها.
وكذا رواه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٢٦) من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة.
وهذه كلها مراسيل، ورواه أبو نعيم (٤٢٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما، لكن إسناده ساقط، فيه موسى بنُ عبد الرَّحمن الصَّنْعانيُّ وهو دجال وضاع، كما في «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٤٢).
وقد تُعُقبت هذه الرواية التي نقلها المصنف بهذا اللفظ عن الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٥٨٣) بأن الذي في الروايات أن المقتولَينِ كانا كافرين معاهدين لا مسلمين، وأن الخروجَ كان إلى بني النَّضِير وهي التي كانت سبب إجلائهم من المدينة، لا إلى قريظةَ فإنهم بقوا في المدينة إلى غزوة الخندق وقصتهم في الغدر بالنبي ﷺ ونقض العهد معه معروفة. انظر: «الكافي الشاف» (ص: ٥٣)، و«حاشية السيوطي» (٥/ ٣١٧).

(١) ذكره بتمامه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٥) دون راو ولا سند، ورواه البخاري (٢٩١٣)، ومسلم (٨٤٣)، من حديث جابر رضي الله عنه دون قوله في آخره: «أشهَدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ، فنزلَت» ولم أجده مسنداً هكذا، لكن كون القصة سبب نزول الآية رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٣٢) عن قتادة أنه قال: ذُكر لنا أنها نزلت على رسول الله ﷺ وهو ببَطْنِ نَخْلٍ في الغزوة السابعة، فأراد بنو ثعلبةَ وبنو مُحَارِبٍ أنْ يَفْتِكُوا به، فأَطْلَعه اللهُ على ذلك... الحديث.

(١٢) ـ ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾: شاهدًا مِن كلِّ سِبطٍ ينقِّبُ عن أحوالِ قومِه ويفتِّشُ عنها، أو: كفيلًا يَكفلُ عليهم بالوَفاءِ بما أُمِرُوا به.

رُوِيَ أن بني إسرائيل لَمَّا فَرَغوا من فرعونَ واستقرُّوا بمِصرَ أمرَهُم اللهُ بالمسيرِ إلى أريحاءَ مِن أرضِ الشَّامِ، وكانَ يَسكُنُها الجبابرَةُ الكنعانيونَ، وقالَ: إني كتَبْتُها لكم دارًا وقرارًا فاخرجوا إليها وجاهِدوا مَن فيها فإني ناصِرُكم، وأمرَ مُوسى أن يأخذَ من كلِّ سِبْطٍ كفيلًا عليهم بالوفاءِ بما أُمِروا به، فأَخَذ عليهم الميثاقَ واختارَ مِنهم النُّقَباءَ وسارَ بهم، فلمَّا دنا مِن أرضِ كَنعان بعثَ النُّقباءَ يَتجسَّسون الأخبارَ ونهاهم أن يُحدِّثُوا قومَهُم، فرأوا أجرامًا عظيمةً وبأسًا شديدًا، فهابوا ورَجَعوا وحدَّثُوا قومَهُم، إلَّا كالبَ بن يوقنَّا من سبطِ يَهوذَا ويوشَعَ بنَ نونٍ مِن سبطِ أفرائيمَ بنِ يوسفَ[1].

﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ﴾ بالنُّصرَةِ ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ﴾؛ أي: نَصَرتموهم وقوَّيتمُوهُم، وأصلُه: الذبُّ، ومِنه: التَّعزيرُ.

﴿وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ بالإنفاقِ في سبيلِ الخيرِ، و﴿قَرْضًا﴾ يحتمِلُ المصدَرَ والمفعولَ.

﴿لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ جوابٌ للقَسَمِ المدلولِ عليه باللَّامِ في ﴿لَئِنْ﴾ سادٌّ مسَدَّ جوابِ الشَّرطِ ﴿وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ فَمَن كَفَرَ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٨٥)، وروى معناه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٣٧ ـ ٢٤١) عن السدي ومجاهد وابن إسحاق وابن عباس والفضل بن خالد. ولعل اللفظ المذكور ملخص من مجموع هذه الأخبار.

﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ﴾: بعدَ ذلك الشَّرطِ المؤكَّدِ المعلَّقِ به الوعدُ العظيم ﴿فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ ضَلالًا لا شُبهةَ فيه ولا عُذرَ معَه، بخلافِ مَن كفرَ قبلَ ذلك إذ قد يُمكِنُ أن يكونَ له شُبهَةٌ ويُتوهَّمَ له مَعذرَةٌ.

(١٣) ـ ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ لَعَنَّٰهُمۡ﴾: طَرَدْناهم مِن رَحمَتِنا، أو: مَسَخناهم، أو: ضَرَبنا عليهم الجِزيَةَ.

﴿وَجَعَلۡنَا قُلُوبَهُمۡ قَٰسِيَةً﴾ لا تَنفَعِلُ عن الآياتِ والنُّذُر.

وقرأ حَمزةُ والكِسائيُّ: ﴿قَسِيَّةً﴾[١] وهو إمَّا مُبالغَةُ ﴿قَٰسِيَةً﴾ أو بمعنى: رَدِيَّةً؛ من قولِهم: دِرهَمٌ قَسِيٌّ، إذا كانَ مَغشوشًا، وهو أيضًا مِن القَسوَةِ فإنَّ المغشوشَ فيه يَبْسٌ وصَلابَةٌ.

وقُرِئَ: «قِسِيَّةً» بإتباعِ القافِ للسِّينِ[٢].

﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ استئنافٌ لبيانِ قَسوَةِ قلوبِهم، فإنَّه لا قسوَةَ أشدُّ مِن تغييرِ كلامِ اللهِ والافتراءِ عليه، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن مَفعولِ ﴿لَعَنَّٰهُمۡ﴾ لا مِن القُلوبِ؛ إذ لا ضميرَ له فيه.

﴿وَنَسُواْ حَظّٗا﴾: وتركوا نَصيبًا وافيًا ﴿مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ من التَّوراةِ، أو مِن اتِّباعِ محمَّدٍ، والمعنى: أنَّهم حرَّفُوا التَّوراةَ وتركوا حظَّهُم ممَّا أُنزلَ عليهم فلم يَنالوهُ.

وقيلَ: مَعناه: أنَّهم حَرَّفوها فزلَّت بشُؤمِه أشياءُ منها عَن حِفظِهم؛ لِمَا رُوِيَ أنَّ ابنَ مَسعودٍ رضيَ الله عنه قالَ: قد يَنسى المرءُ بعضَ العلمِ بالمعصِيَةِ، وتلا هذهِ الآيَةَ[٣].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٣)، و«التيسير» (ص: ٩٩).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٨) عن بعضهم.

(٣) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٨٨)، ورواه ابن المبارك في «الزهد» (٨٣)، والإمام أحمد في «الزهد» (٨٥٣)، بلفظ: «إني لَأحسبُ الرجلَ يَنْسى العلمَ يَعْلَمُه بالخطيئة يعملُها». وليس فيهما ذكر الآية.

﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾: خيانَـةٍ، أو: فرقَـةٍ خائنـةٍ، أو: خائـنٍ والهـاءُ للمُبالغَـةِ، والمعنـى: أنَّ الخِيانَـةَ والغـدرَ مِن عادَتِهم وعـادَةِ أَسـلافِهِم لا تزالُ تَرى ذلـكَ منهـم ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ لـم يَخونـوا، وهـم الَّذينَ آمنـوا مِنهم.

وقيلَ: الاستثناءُ مِن قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾.

﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ﴾ إنْ تابوا وآمَنوا، أو عاهَدوا والتزَمُوا الجِزيَةَ.

وقيلَ: مُطلَقٌ نُسِخَ بآيةِ السَّيفِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ تعليلٌ للأمرِ بالصَّفحِ وحَثٌّ عليه، وتَنبيهٌ على أنَّ العَفْوَ عن الكافرِ الخائنِ إحسانٌ فَضلًا عن العفوِ عَن غيرِه.

(١٤) ـ ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ﴾؛ أي: وأَخَـذنـا مِـن النَّصارى مِيثَاقَهُم كما أَخَذنا ممَّن قبلَهُم.

وقيلَ: تقديرُه: ومِنَ الَّذينَ قالوا إنَّا نَصارَى قومٌ أَخَذنا.

وإنَّما قـالَ: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ﴾ ليَدُلَّ على أنَّهم سَمَّوا أنفُسَهم بذلك ادِّعاءً لنُصرَةِ اللهِ.

﴿فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا﴾: فألْزَمْنا ـ مِن غَرِيَ بالشَّيءِ: إذا لَصِقَ به ـ ﴿بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: بين فِرَقِ النَّصارى، وهم: نَسْطُورِيَّةٌ ويَعْقُوبِيَّةٌ ومَلْكَائيَّةٌ[1]، أو: بينَهُم وبينَ اليَهود.

﴿وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ بالجزاءِ والعِقابِ.

---

(١) قوله: وملكائية، بهمزة بعد الألف الممدودة، نسبة إلى ملكاء ـ بالمد ـ وهو علَم غير عربي، والجاري على الألسنة: ملكانية، نسبة إلى ملكاء على غير القياس؛ كصنعاني نسبة إلى صنعاء، وكل هذا محتاج إلى تصحيح النقل فيه. «حاشية الخفاجي».

(١٥) ـ ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ يعني: اليَهودَ والنَّصارَى، ووحَّد الكِتابَ لأنَّه للجنسِ.

﴿قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ كنَعتِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ، وآيةِ الرَّجمِ في التَّوراةِ، وبشارَةِ عيسى بأحمَدَ في الإنجيلِ.

﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ ممَّا تُخفونَه لا يُخبرُ به إذا لم يَضطَرَّ إليه أمرٌ دينيٌّ، أو: عَن كثيرٍ منكم فلا يؤاخِذُه بجُرمِه.

﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ﴾ يعني: القرآنَ؛ فإنَّه الكاشفُ لظلماتِ الشَّكِّ والضَّلالِ، والكتابُ الواضِحُ الإعجازِ، وقيلَ: يريدُ بالنُّورِ محمَّدًا عليه السَّلام.

(١٦) ـ ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ﴾ وَحَّدَ الضَّميرَ لأنَّ المرادَ بهما واحدٌ، أو لأنَّهما كواحدٍ في الحُكمِ.

﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾: مَن اتَّبعَ رضاهُ بالإيمانِ منهم.

﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾: طُرقَ السَّلامَةِ مِن العذابِ، أو: سُبلَ[1] اللهِ.

﴿وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾: مِن أنواعِ الكفرِ إلى الإسلامِ ﴿بِإِذۡنِهِۦ﴾: بإرادتِه، أو: بتوفيقِه.

﴿وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾: طريقٍ هو أقرَبُ الطُّرقِ إلى اللهِ ومُؤدٍّ إليه لا مَحالَةَ.

---

(١) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «سبيل».

(١٧) ـ ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ هم الَّذينَ قالُوا بالاتِّحادِ مِنهم، وقيلَ: لم يُصرِّح به أحدٌ مِنهم ولكن لَمَّا زَعموا أنَّ فيه لاهوتًا، وقالوا: لا إلهَ إلَّا واحِدٌ، لَزِمَهم أن يكونَ هو المسيحَ، فنَسَبَ إليهم لازِمَ قولِهم تَوضيحًا لجَهلِهم وتَفضيحًا لعَقيدتِهم.

﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾: فمَن يمنَعُ مِن قدرتِه وإرادَتِه شيئًا ﴿إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ احتجَّ بذلك على فسادِ قَولِهم، وتقريرُه: أنَّ المسيحَ مَقدورٌ مَقهورٌ قابِلٌ للفَناءِ كسائرِ المُمكِناتِ، ومَن كانَ كذلك فهو بمَعزِلٍ عن الأُلوهيَّةِ.

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ إزاحةٌ لِمَا عَرَضَ لهم مِن الشُّبهَةِ في أمرِه، والمعنى: أنَّه تعالى قادِرٌ على الإطلاقِ، يخلُقُ مِن غيرِ أصلٍ كما خلقَ السَّماواتِ والأرضَ، ومِن أصلٍ كخَلقِ ما بينَهُما، فيُنشِئُ مِن أصلٍ ليسَ مِن جنسِه كآدمَ وكثيرٍ مِن الحيواناتِ، ومِن أصلٍ يُجانِسُه: إمَّا مِن ذَكَرٍ وحدَهُ كخلقِ حوَّاءَ، أو مِن أُنثى وَحدَها كعيسى، أو مِنهما كسَائرِ النَّاسِ.

(١٨) ـ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾: أشياعُ ابنَيْهِ عُزيرٍ والمسيحِ؛ كما قيل لأشياع ابن الزبير: الخبيبون[١].

أو: مقرَّبون عنده قُربَ الأولادِ من والدِهم، وقد سبق لنحوِ ذلك مزيدُ بيانٍ في آلِ عمران.

﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾؛ أي: فإنْ صَحَّ ما زَعَمتُم فلِمَ يُعذِّبُكُم بذُنوبِكُم؟

---

(١) لأنه كان يكنى أبا خُبَيب باسم ابنه خُبَيب.

فإنَّ مَن كانَ بهذا المَنصِبِ لا يفعَلُ ما يُوجِبُ تعذيبَه، وقد عذَّبَكُم في الدُّنيا بالقَتلِ والأَسرِ والمَسخِ، واعترَفْتُم أنَّه سيُعَذِّبُكُم بالنَّارِ أيامًا مَعدودَةً.

﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾: ممَّن خلقَهُ اللهُ ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ وهم مَن آمنَ به وبرُسُله ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ وهُم مَن كفرَ به، والمعنى: أنَّه يُعامِلُكم مُعاملَةَ سائرِ النَّاسِ لا مزيَّةَ لكُم عليه.

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ كلُّها سَواءٌ في كونِها خَلقًا ومُلكًا له.

﴿وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ فيُجازِي المُحسِنَ بإحسَانِه والمُسيءَ بإساءَتِه.

(١٩) ـ ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾؛ أي: الدِّينَ، وحُذِفَ لظُهورِه، أو: ما كتَمْتُم، وحُذِفَ لتَقدُّمِ ذكرِه، ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ مفعولٌ على معنى: ويبذلُ[١] لكم البَيانَ، والجملةُ في مَوضِعِ الحالِ أي: جاءَكُم رَسولُنا مُبيِّنًا لكم.

﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿جَآءَكُمْ﴾؛ أي: جاءَكُم على حينِ فُتورٍ من الإرسالِ وانقطاعٍ مِن الوَحيِ، أو ﴿يُبَيِّنُ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ فيه[٢].

﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾: كراهَةَ أن تَقولوا ذلك وتَعتَذِرُوا به.

﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ؛ أي: لا تَعتذِرُوا بـ﴿مَا جَآءَنَا﴾ فقد جاءَكُم.

---

(١) في نسخة الخيالي: «يبذل».

(٢) قوله: «أو يبين» عطف على «بـ﴿جَآءَكُمْ﴾»، وقوله: «حال» خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهو ـ أي: ﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ﴾ ـ حالٌ «من الضمير فيه»؛ أي: في ﴿يُبَيِّنُ﴾، ومراده بالتعلق فيه: التعلقُ المعنويُّ لا اللفظيُّ، وإلَّا فالحالُ متعلقٌ بمحذوف واجب الحذف، ولو قال: (أو حال)؛ ليكون عطفًا على «متعلِّق» كان أَولى، وأفاد إعرابًا ثالثًا لـ﴿عَلَىٰ فَتْرَةٍ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٦٩).

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على الإرسالِ تَتْرَى كما فعلَ بين مُوسى وعيسى عليهما السلام، إذ كانَ بينَهُما ألفٌ وسبعُ مئةِ سنةٍ وألفُ نبيٍّ، وعلى الإرسالِ على فترةٍ كما فعلَ بين عيسى ومحمَّدٍ عليهما السَّلام: كانَ بينَهُما ستُّ مئةٍ[1]، أو خمسُ مئةٍ وتسعٌ وستونَ سنةً[2]، وأربعَةُ أنبياء: ثلاثةٌ من بني إسرائيلَ وواحِدٌ من العربِ: خالدُ بن سِنَانٍ العَبسيُّ[3].

وفي الآيةِ امتنانٌ عليهم بأنْ بَعَثَ إليهم حين انطمَسَت آثارُ الوَحيِ وكانُوا أحوَجَ ما يكونُ إليه.

---

(١) وصح هذا من قول سلمان رضي الله عنه كما رواه البخاري (٣٩٤٨) قال: فترةٌ بين عيسى ومحمدٍ صلَّى الله عليهما وسلَّم: ستُّ مئة سنةٍ».

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٤٤) من طريق هشام بن محمد بن السائب عن أبيه عن أبي صالح عن ابن عباس.

(٣) ورد ذكر نبوته في حديث ضعيف رواه البزار (٢٣٦١ ـ كشف)، والطبراني في «الكبير» (١٢٢٥٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو مع ضعفه مخالف لما رواه البخاري (٣٤٤٢)، ومسلم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه أن النبي ﷺ قال في عيسى: «ليس بيني وبينه نبي».

قال الآلوسي في «روح المعاني» (٢١/ ١٢٨): وأما العرب غير المعاصرين للنبي ﷺ فلم يأتهم من عهد إسماعيل عليه السلام نبي منهم، بل لم يرسل إليهم نبي مطلقًا، وموسى وعيسى وغيرهما من أنبياء بني إسرائيل عليهم الصلاة والسلام لم يبعثوا إليهم على الأظهر، وخالد بن سنان العبسي عند الأكثرين ليس بنبي، وخبر ورود بنت له عجوز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لها: «مرحبا بابنة نبي ضيعه قومه» ونحوُه من الأخبار مما للحفاظ فيه مقال لا يصلح معه للاستدلال، وفي «شروح الشفاء» و«الإصابة» للحافظ ابن حجر بعض الكلام في ذلك. قلت: والحديث الذي ذكره من مجيء ابنته إلى النبي ﷺ هو حديث ابن عباس الذي قدمنا أولًا تخريجه وتضعيفه.

(٢٠) - ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ ﴾: فأَرْشَدَكم وشرَّفكُم بهم، ولم يَبعَثْ في أُمَّةٍ ما بَعَثَ في بني إسرائيل مِن الأنبياءِ.

﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾؛ أي: وجَعَلَ مِنكم، أو: فيكم، وقد تَكاثَرَ فيهم الملوكُ تكاثُرَ الأَنبياءِ بعدَ فرعون حتَّى قَتَلوا يحيى وهمُّوا بقتلِ عِيسى.

وقيلَ: لَمَّا كانُوا مَملوكينَ في أيدي القِبْطِ فأنقَذَهم اللهُ وجعلَهُم مالكِينَ لأَنفُسِهم وأمورِهِم سمَّاهُم مُلُوكًا.

﴿وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾: مِن فَلقِ البَحرِ، وتَظليلِ الغَمامِ، وإنزالِ المنِّ والسَّلوَى، ونحوِها ممَّا آتاهم.

وقيلَ: المرادُ بـ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾: عالَمِي زَمانِهم.

(٢١) - ﴿ يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُواْ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ﴾: أرضَ بيتِ المَقدسِ، سُمِّيَت بذلك لأَنَّها كانَت قرارَ الأنبياءِ ومَسكنَ المؤمنينَ.

وقيلَ: الطُّورُ وما حولَه، وقيلَ: دِمشقُ وفِلَسطين وبعضُ الأردنِّ، وقيلَ: الشَّام.

﴿ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾: قسَمَها لكم، أو: كتبَ في اللوحِ[1] أنها تكونُ مَسكنًا لكم ولكنْ إنْ آمَنْتُم وأطَعْتُم؛ لقولِه لهم بعد ما عَصَوا: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ٢٦].

﴿وَلَا تَرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ ﴾: ولا تَرجعوا مُدْبرينَ خَوْفًا من الجبابرَةِ، قيلَ: لَمَّا سَمِعوا حالَهم مِن النُّقَباء بكَوا وقالوا: ليتَنا مِتنا بمصرَ، تعالَوا نجعَلْ علينا رَأسًا يَنصرِفُ بنا إلى مِصرَ[2].

---

(١) بعدها في نسخة الخيالي: «المحفوظ».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٩٢) عن ابن إسحاق.

أو: لا ترتَدُّوا في دينِكُم بالعصيانِ وعَدمِ الوُثوقِ على اللهِ.

﴿فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ ثوابَ الدَّارينِ، ويجوزُ في ﴿فَتَنقَلِبُواْ﴾ الجزمُ على العطفِ والنَّصبُ على الجوابِ.

(٢٢) ـ ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾: مُتغلِّبينَ لا تتأتَّى مُقاوَمَتُهم، والجبَّارُ فَعَّالٌ مِن جبَرَهُ على الأمرِ بمَعنى: أجبرَهُ، وهو الَّذي يُجبِرُ النَّاسَ على ما يُريدُه.

﴿وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا فَإِنَّا دَٰخِلُونَ﴾ إذ لا طاقَةَ لنا بهم.

(٢٣) ـ ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ كالبُ ويُوشَعُ ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾؛ أي: يخافونَ اللهَ ويتَّقونَه.

وقيلَ: كانا رَجُلَينِ من الجَبابرَةِ أسلَمَا وصارا إلى مُوسى، فعَلَى هذا الواوُ لبني إسرائيلَ والراجِعُ إلى الموصولِ محذوفٌ؛ أي: مِن الَّذينَ يخافُهُم بنو إسرائيلَ، ويشهَدُ له أن قُرِئَ: «الذينَ يُخافُون» بالضَّمِّ[1]؛ أي: المَخُوفينَ، وعلى المَعنى الأوَّلِ يكونُ هذا مِن الإخافَةِ؛ أي: من الَّذينَ يُخوِّفُون مِن الله بالتَّذكيرِ، أو يُخوِّفُهم الوَعيد.

﴿أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا﴾ بالإيمانِ والتَّثبيتِ، وهو صِفَةٌ ثانيَةٌ لـ﴿رَجُلَانِ﴾، أو اعتراضٌ:

﴿ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ﴾: بابَ قريَتِهِم؛ أي: باغِتُوهم وضاغِطُوهم في المَضيقِ وامنَعُوهم من الإصحارِ[2].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٠٨)، عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير.

(٢) الإصحار: البروز إلى الصحراء.

﴿فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ﴾؛ لتَعسُّرِ الكرِّ عليهم في المَضايقِ مِن عظمِ أجسَامِهم، ولأنَّهم أجسامٌ لا قلوبَ فيها.

ويجوزُ أن يكونَ عِلمُهما بذلك مِن إخبارِ مُوسى وقولِه: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾، أو ممَّا عَلِمَا من عادَتِه تعالى في نُصرَةِ رُسلِه، وممَّا عهدَا مِن صَنيعِه لمُوسى في قهرِ أعدَائِه.

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾؛ أي: مُؤمنينَ به ومُصدِّقينَ لوَعدِه.

(٢٤) - ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا﴾ نفَوا دُخولَهم[١] على التَّأكيد والتَّأبيدِ ﴿مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾ بدلٌ مِن ﴿أَبَدًا﴾ بدلَ البَعضِ.

﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ قالوا ذلك استِهانَةً باللهِ ورَسولِه وعدمَ مُبالاةٍ بهما، وقيلَ: تَقديرُه: اذهَب أنتَ وربُّكَ يُعِينُك[٢].

(٢٥) - ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى﴾ قالَه شَكوى بثِّه وحُزنِه إلى اللهِ لمَّا خالفَه قومُه وأَيِسَ منهم، ولم يبقَ مَعه مُوافِقٌ يثِقُ به غيرَ هارونَ عليه السَّلام، والرَّجُلان المذكورانِ وإن كانا يُوافِقانِه لم يَثِقْ عليهما لِمَا كابَدَ مِن تَلَوُّنِ قومِه.

ويجوزُ أن يُرادَ بـ﴿أخي﴾: مَن يُؤاخيني في الدِّينِ، فيَدخُلان فيه.

ويحتمِلُ نَصبُه عطفًا على ﴿نَفْسِى﴾، أو على اسمِ «إنَّ»، ورفعُه عَطفًا على الضَّميرِ في ﴿لَآ أَمْلِكُ﴾ أو على محلِّ «إنَّ» واسمِها، وجرُّهُ عندَ الكوفيِّينَ عَطفًا على الضَّميرِ في ﴿نَفْسِى﴾.

---

(١) في نسخة الخيالي: «دخولها» وفي الهامش نسخة كالمثبت.

(٢) ولا لزوم لهذا التقدير والصرف عن الظاهر، بل إنه يذهب بهاء التنزيل وجماله، مع أن ظاهر النص هو المعبر عن حال بني إسرائيل من جفائهم وقسوة قلوبهم وقلة مبالاتهم بأمر الله ووعده.

﴿فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ بأنْ تَحكُمَ لنا بما نَستَحِقُّهُ وتَحكُمَ عليهم بما يَستَحِقُّونَ، أو بالتَّبعيدِ بينَنا وبينَهُم وتَخليصِنا مِن صُحبَتِهم.

(٢٦) - ﴿قَالَ فَإِنَّهَا﴾: فإنَّ الأرضَ المُقدَّسَةَ ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ لا يَدخلونَها ولا يَملِكونَها بسببِ عِصيانِهم ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ عامِلُ الظَّرفِ:

إمَّا ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ فيكونُ التَّحريمُ مُؤقَّتًا غيرَ مُؤبَّدٍ، فلا يُخالِفُ ظاهرَ قولِه: ﴿الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾، ويؤيِّدُ ذلك ما رُوِيَ أنَّ مُوسى عليه السَّلامُ سارَ بعدَه بمَن بَقِيَ مِن بَني إسرائيلَ ففتحَ أريحاءَ وأقامَ فيها ما شاءَ اللهُ ثمَّ قُبِضَ.

وقيلَ: إنَّه قُبِضَ في التِّيهِ، ولمَّا احتُضِرَ أخبرَهُم بأنَّ يُوشعَ بعدَه نبيٌّ، وأنَّ اللهَ أمرَهُ بقتالِ الجبابرَةِ، فسارَ بهم يوشَعُ وقتَلَ الجبَابرة وصارَ الشَّامُ كلُّهُ لبَني إسرائيلَ.

وإمَّا ﴿يَتِيهُونَ﴾؛ أي: يَسيرونَ فيها مُتحيِّرينَ لا يَرونَ طَريقًا، فيكونُ التَّحريمُ مُطلقًا.

وقد قيلَ: لم يَدخُلِ الأرضَ المُقدَّسَةَ أحدٌ ممَّن قالَ: ﴿إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا﴾ بل هَلَكوا في التِّيهِ، وإنَّما قاتَلَ الجبابرَةَ أولادُهُم.

رُوِيَ أنَّهم لَبِثُوا أربعينَ سَنةً في سِتَّةِ فراسِخَ يَسيرونَ مِن الصَّباحِ إلى المَساءِ، فإذا هم بحيثُ ارتَحلُوا عنه، وكانَ الغمامُ يُظلِّلُهم من الشَّمسِ، وعَمودٌ مِن نورٍ يَطلعُ عليهم بالليلِ فيُضيءُ لهم، وكانَ طَعامُهُم المنَّ والسَّلوى، وماؤُهُم مِن الحجرِ الَّذي يَحملونَه[1].

والأكثَرُ على أنَّ مُوسى وهارون كانا مَعَهم في التِّيهِ، إلَّا أنَّه كانَ ذلك رَوحًا لهما وزيادَةً في دَرجَتِهما وعقوبةً لهم، وأنَّهما ماتا فيه، ماتَ هارونُ، وموسى

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣١٥) عن الربيع.

بعـدَه بسـنَةٍ، ثمَّ دخلَ يوشَـعُ أريحـاءَ بعدَ ثلاثـةِ أَشـهُرٍ، وماتَ النُّقَبـاءُ فيـه بَغتَةً غيرَ كالِب ويُوشَـعَ[١].

﴿فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ خاطبَ به موسى لَمَّا نَدِمَ على الدُّعاءِ عليهم، وبيَّنَ أنَّهم أَحِقَّاءُ بذلك لِفسقِهم.

(٢٧) ـ ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ قابيلَ وهـابيلَ، أوحَـى اللهُ إلـى آدمَ عليه السَّلامُ أن يُزوِّجَ كلَّ واحدٍ مِنهما توأمَ الآخرِ، فسَخِط منه قابيلُ؛ لأنَّ توأمَهُ[٢] كانتَ أجملَ، فقالَ لهما آدَمُ: قَرِّبَا قُربانًا فمِن أَيِّكُما قُبِلَ تَزوَّجَها، فقُبِلَ قُربانُ هابيلَ بأَنْ نَزلَتْ نارٌ فأكَلَتْه، فازدادَ قابيلُ سخطًا وفعلَ ما فعلَ[٣].

وقيلَ: لم يُرِدْ بهما ابنَي آدمَ لصُلبِه، وأنَّهما رَجُلان مِن بني إسرائيلَ، ولذلك قالَ: ﴿كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢].

﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ صِفَةُ مَصدَرٍ مَحذوفٍ؛ أي: تلاوةً مُلتَبِسَةً بالحقِّ، أو حالٌ مِن الضَّميرِ في «اتل» أو مِن ﴿نَبَأَ﴾؛ أي: مُلتَبِسًا بالصِّدقِ مُوافِقًا لِمَا في كتبِ الأوَّلين.

﴿إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا﴾ ظرفُ النَّبَأِ، أو حالٌ مِنه.

أو بدَلٌ على حذفِ مُضافٍ؛ أي: اتلُ عليهِم نَبَأَهُما نبأَ ذلك الوَقتِ.

---

(١) روى الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣١٠) من طريق عكرمة عن ابن عباس: فدخلوا التيه، فكلُّ من دخل التيه ممن جاوز العشرين سنةً مات في التيه، فمات موسى في التيه، ومات هارون قبله، قال: فلبثوا في تيههم أربعين سنة، فناهض يوشع بمن بقي معه مدينةَ الجبارين، فافتتح يوشع المدينة.

(٢) في نسخة التفتازاني: «توأمة الآخر... لأن توأمته».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٢٠٣) من طريق السدي عن أشياخه عن ابن عباس وابن مسعود. وورد فيه روايات عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم ومجاهد وقتادة وابن إسحاق. انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٣١٦ ـ ٣٢٢).

و«القُربانُ»: اسمُ ما يُتقرَّبُ بها إلى اللهِ مِن ذَبيحَةٍ أو غيرِها، كمَا أن الحُلْوَانَ اسمُ ما يُحْلَى؛ أي: يُعطَى، وهو في الأَصلِ مَصدَرٌ ولذلكَ لم يُثنَّ.

وقيلَ: تَقديرُه: إذ قرَّبَ كلُّ واحدٍ مِنهما قُربانًا، قيلَ: كانَ قابيلُ صاحِبَ زرعٍ وقَرَّبَ أردَأَ قمحٍ عندَه، وهابيلُ صاحِبَ ضَرعٍ وقرَّبَ جملًا سَمينًا.

﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ﴾ لأنَّه سَخِطَ حكمَ اللهِ ولم يُخلِص النيَّةَ في قُربانِه، وقصدَ إلى أَخسِّ ما عِندَه.

﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ تَوَعَّدَه بالقتلِ لفَرْطِ الحسدِ له على تَقبُّلِ قُربانِه، ولذلك ﴿قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ في جوابِه؛ أي: إنَّما أُتيتَ مِن قِبَلِ نَفسِكَ بتركِ التَّقوَى لا مِن قِبَلِي فلِمَ تَقتُلُني؟ وفيه إشارَةٌ إلى أنَّ الحاسِدَ يَنبَغِي أن يرى حرمانَه مِن تَقصيرِه، ويجتهِدَ في تَحصيلِ ما به صارَ المحسودُ محظوظًا، لا في إزالَةِ حظِّهِ؛ فإنَّ ذلك ممَّا يَضرُّهُ ولا يَنفَعُه، وأنَّ الطَّاعَةَ لا تُقبَلُ إلَّا مِن مُؤمِنٍ مُتَّقٍ.

(٢٨) ـ ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قيلَ: كانَ هابيلُ أقوى منه، ولكنْ تحرَّجَ عن قَتلِه، واستسلَمَ له خوفًا مِن اللهِ لأنَّ الدَّفعَ لم يُبَحْ بعدُ[١]، أو تَحرِّيًا لِمَا هو الأَفضَلُ، قالَ عليهِ السَّلامُ: «كُنْ عبدَ اللهِ المَقتولَ ولا تَكُنْ عبدَ اللهِ القاتِلَ»[٢].

وإنَّما قالَ: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ﴾ في جوابِ ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ﴾ للتَّبرِّي عَن هذا الفعلِ الشَّنيعِ رأسًا، والتَّحرُّزِ مِن أنْ يُوصَفَ به ويطلَقَ عليه، ولذلك أكَّدَ النَّفيَ بالباءِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣٢٩) عن مجاهد.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٠٦٤)، من حديث خباب بن الأرت رضي الله عنه.

(٢٩) - ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِي وَإِثۡمِكَ فَتَكُونَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تعليلٌ ثانٍ للامتناعِ عن المعارضَةِ والمقاوَمَةِ، والمعنى: إنَّما أستَسلِمُ لك إرادةَ أن تَحمِلَ إثمي لو بسطتُ إليكَ يدي، وإثمكَ ببسطِكَ يدَكَ إليَّ، ونحوُه: «المُستبَّانِ ما قالا فعَلَى البادئِ ما لم يَعتَدِ المظلومُ»[1].

وقيلَ: مَعنى ﴿بِإِثۡمِي﴾: بإثمِ قَتلي ﴿و﴾بـ﴿إثمكَ﴾: الَّذي لم يُتقبَّلْ لأجلِه[2] قربانُك.

وكلاهما في مَوضعِ الحالِ؛ أي: ترجعَ مُلتبِسًا بالإثمَيْنِ حامِلًا لهُما.

ولعلَّه لم يُرِدْ مَعصِيَةَ أخيه وشقاوَتَه، بل قصدُه بهذا الكلامِ إلى أنَّ ذلك إن كانَ لا مَحالةَ واقعًا فأريدُ أن يكونَ لك لا لي، فالمرادُ بالذَّاتِ أن لا يكونَ له، لا أن يكونَ لأخيهِ.

ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالإثمِ عقوبتَه، وإرادةُ عِقابِ العاصي جائزَةٌ.

(٣٠) - ﴿فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ﴾: فسهَّلَتْه له ووسَّعَته، مِن طاعَ له المرتَعُ: إذا اتَّسعَ.

وقُرِئَ: «فطاوَعَت»[3] على أنَّه فاعَلَ بمعنى فعَّلَ، أو على أنَّ قتلَ أخيهِ كأنَّه دعاها إلى الإقدامِ عليه فطاوَعَتْه، و﴿لَهُۥ﴾ لزيادةِ الرَّبطِ كقولِك: حَفِظتُ لزيدٍ مالَه.

﴿فَقَتَلَهُۥ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ دِينًا ودُنيا؛ إذ بقيَ مُدَّةَ عُمره مطرودًا محزونًا.

---

(١) رواه مسلم (٢٥٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في نسخة التفتازاني: «من أجله».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٨) عن أبي واقد، و«المحتسب» (١/ ٢٠٩) وفيه: هي قراءة الحسن بن عمران وأبي واقد والجراح، ورُويت عن الحسن.

قيلَ: قُتِلَ هابيلُ وهو ابنُ عشرينَ سنةً عند عَقَبةِ حِرَاءٍ.

وقيلَ: بالبَصرَةِ في مَوضعِ المسجدِ الأعظَمِ.

(٣١) ـ ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ رُوِيَ أَنَّه لَمَّا قَتَلَه تحيَّرَ في أمرِه ولم يَدرِ ما يَصنَعُ به إذ كانَ أوَّلَ ميِّتٍ مِن بني آدم، فبعثَ اللهُ غرابينِ فاقتَتَلا فقتَلَ أحدُهُما الآخرَ، فحفرَ له بمنقارِه ورِجلَيْهِ ثمَّ ألقاهُ في الحفرَةِ[1].

والضَّميرُ في ﴿لِيُرِيَهُۥ﴾ للهِ أو للغرابِ، و﴿كَيْفَ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿يُوَٰرِى﴾، والجملَةُ ثاني مفعولَي «يُري»، والمرادُ بـ﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾: جَسدُه الميتُ، فإنَّه ممَّا يُستقبَحُ أن يُرَى.

﴿قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ كلمَةُ جَزَعٍ وتحسُّرٍ، والألِفُ فيها بدلٌ مِن ياءِ المتكلِّمِ، والمعنى: يا ويلتي احضُري فهذا أوانُكِ، والوَيلُ والويلَةُ: الهلَكَةُ.

﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى﴾ لا أهتَدِي إلى ما اهتدَى إليه، وقولُه: ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ عطفٌ على ﴿أَكُونَ﴾ وليسَ جوابَ الاستفهامِ؛ إذ ليسَ المعنى: لو عَجَزْتُ لواريتُ[2].

وقُرِئَ بالسُّكونِ[3] على: فأنا أُواريْ، أو على تَسكينِ المنصوبِ تَخفيفًا.

﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ على قتلِه؛ لِمَا كابدَ فيه من التَّحيُّرِ في أمرِه وحملِه على

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣٤١) وما بعدها عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وغيرهم.

(٢) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٤٣٣)، وفيه: وذَكر بعضُهم نَه يجوزُ أَنْ يَنتصِبَ على جوابِ الاستفهام، وليس بشيءٍ، إذ ليس المعنى: أيكونُ منِّي عجزٌ فمُواراةٌ؛ ألَا تَرى أنَّ قولَك: أين بيتُكَ فأزُورَكَ، معناه: لو عرَفْتُ لَزُرتُ، وليس المعنى هنا: لو عجَزْتُ لَوارَيتُ.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٨) عن طلحة بن مصرف.

رقبتِه سنةً[1] أو أكثرَ[2] على ما قيل، وتَلمُّذِه للغرابِ، واسودادِ لونِه، وتبرُّؤِ أبويهِ منه؛ إذ رُوِيَ أنَّه لَمَّا قتلَه اسودَّ جَسدُهُ فسألَهُ آدمُ عن أخيهِ فقالَ: ما كنتُ عليه وَكيلًا، فقالَ: بل قَتلتَهُ ولذلك اسوَدَّ جَسدُكَ، وتبرَّأَ عنه، ومكثَ بعد ذلك مئةَ سنةٍ لا يضحَكُ، وعَدِمَ الظفرَ بما فعلَهُ مِن أجلِه.

(٣٢) ـ ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: بسببِه قضَيْنا عليهم، و﴿أَجْلِ﴾ في الأصلِ مصدرُ أَجَلَ شرًّا: إذا جناهُ، استعُمِلَ في تعليلِ الجناياتِ كقولِهم: مِن جَرَّاكَ فعلتُه؛ أي: مِن أَن جَرَرْتَه؛ أي: جَنَيْتَه، ثمَّ اتُّسِعَ فيه فاستُعمِلَ في كلِّ تعليلٍ.

و﴿مِنْ﴾ ابتدائيَّةٌ متعلِّقَةٌ بـ﴿كَتَبْنَا﴾؛ أي: ابتداءُ الكَتْبِ وإنشاؤه مِن أجلِ ذلك.

﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾: بغيرِ قَتلِ نفسٍ يوجِبُ القصاصَ ﴿أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: أو بغيرِ فَسادٍ فيها كالشِّركِ وقطعِ الطَّريقِ ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ مِن حيثُ إنَّه هتكَ حرمَةَ الدِّماءِ وسَنَّ القتلَ وجَرَّأَ النَّاسَ عليه، أو مِن حيثُ إنَّ قتلَ الواحدِ وقتلَ الجميعِ سواءٌ في استجلابِ غَضبِ اللهِ والعذابِ العَظيمِ.

﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾؛ أي: ومَن تَسبَّبَ لبقاءِ حَياتِها بعفوٍ أو مَنعٍ عن القتلِ أو استنقاذٍ مِن بعضِ أسبابِ الهلَكَةِ فكأنَّما فعلَ ذلك بالنَّاسِ جَميعًا، والمقصودُ منه: تَعظيمُ قتلِ النَّفسِ وإحيائِها في القُلوبِ؛ تَرهيبًا عن التَّعرُّضِ لها وتَرغيبًا في المحاماةِ عليها.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣٤٠) عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣٤٣) عن مجاهد: أنه حمله مئة سنة.

﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾؛ أي: بعدَما كتَبْنا عليهِم هذا التَّشديدَ العَظيمَ مِـن أَجلِ أَمثالِ تلك الجنايَةِ، وأَرسَلْنَا إليهم الرُّسلَ بالآياتِ الواضِحَةِ تأكيدًا للأمرِ وتَجديدًا للعَهدِ كي يَتحامَوْا عنها، وكثيرٌ منهم يُسْرِفونَ في الأرضِ بالقَتلِ ولا يبالونَ به، وبهذا اتَّصلَت القصَّةُ بما قبلَها.

و«الإسرافُ»: التَّباعُدُ عَن حدِّ الاعتدالِ في الأمرِ.

(٣٣) - ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾؛ أي: يُحـارِبـونَ أَولياءَهُما وهمُ المسلمونَ، جعلَ مُحارَبَتَهم محارَبَتَهما تعظـيمًا، وأصـلُ الحربِ: السَّلبُ، والمرادُ به هاهنا: قَطعُ الطَّريقِ.

وقيلَ: المكابرةُ باللُّصوصيَّةِ[1] وإن كانَت في مِصْرٍ.

﴿وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾؛ أي: مُفـسدين، ويجـوزُ نَصبُه على العِلَّةِ، أو المصدَرِ؛ لأنَّ سَعيَهُم كانَ فَسادًا، فكأنَّه قيلَ: ويُفسِدونَ في الأرضِ فَسادًا.

﴿أَن يُقَتَّلُوٓا۟﴾؛ أي: قصاصًا مـن غيرِ صَلْبٍ إن أَفردوا القَتلَ ﴿أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟﴾؛ أي: يُصلَّبُوا مع القتلِ إن قَتَلوا وأخذوا المالَ، وللفُقهاءِ خِلافٌ في أنَّه يُقتَلُ ويُصلَبُ، أو يُصلَبُ حيًّا ويُترَكُ، أو يُطعَنُ حتَّى يَموت.

﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ﴾: تُقطَّعُ أيديهم اليُمنى وأَرجُلُهم اليُسرى إن أَخذُوا المالَ ولَم يَقتُلُوا.

﴿أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾: يُنفَوا من بلدٍ إلى بلدٍ بحيثُ لا يَتَمكَّنون من القَرارِ في مَوضِعٍ إن اقتَصَروا على الإخافَةِ.

---

(١) أي: المجاهرة في أخذ المال والسرقة والنهب والغارة.

وفسَّرَ أبو حنيفَةَ النَّفيَ بالحبسِ، و«أو» في الآيةِ على هذا للتَّفصيلِ.

وقيلَ: إنَّه للتَّخييرِ، والإمامُ مُخيَّرٌ بين هذهِ العُقوباتِ في كلِّ قاطِعِ طَريقٍ.

﴿ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا﴾: ذلٌّ وفضيحةٌ ﴿وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ لعِظَمِ ذُنوبِهم.

(٣٤) ـ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ استثناءٌ مخصوصٌ بما هو حَقُّ اللهِ تعالى، ويدلُّ عليهِ قولُه تعالى: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ أمَّا القتلُ قصاصًا فإلى الأولياءِ يَسقُطُ بالتَّوبَةِ وجوبُه لا جَوَازُه.

وتَقييدُ التَّوبَةِ بالتَّقدُّمِ على القُدرَةِ يدلُّ على أنَّها بعدَ القُدرَةِ لا تُسقِطُ الحدَّ وإن أسقطَت العَذابَ، وأنَّ الآيَةَ في قُطَّاعِ المسلمينَ لأنَّ توبَةَ المشركِ تَدرَأُ عنه العُقوبَةَ قبلَ القُدرَةِ وبعدَها.

(٣٥) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾؛ أي: ما تتوسَّلُونَ به إلى ثوابِه والزُّلفى منه؛ مِن فعلِ الطَّاعاتِ وتَركِ المَعاصي؛ مِن وَسَّلَ إلى كذا: إذا تقرَّبَ إليه، وفي الحديثِ: «الوَسيلَةُ مَنزلَةٌ في الجنَّةِ»[1].

﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِي سَبِيلِهِۦ﴾ بمُحاربَةِ أَعدائِه الظَّاهرَةِ والباطنَةِ.

﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ بالوُصولِ إلى اللهِ تعالى والفوزِ بكرامَتِه.

(٣٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ مِن صُنوفِ الأَموالِ ﴿جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ﴾: ليَجعلوهُ فِديَةً لأَنفُسِهم ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ واللَّامُ مُتعلِّقَةٌ بمحذوفٍ يَستدعيهِ «لو»، إذ التَّقديرُ: لو ثبتَ أنَّ لهم ما في الأرضِ، وتَوحيدُ الضَّميرِ في ﴿بِهِۦ﴾ ـ والمذكورُ شيئان ـ: إمَّا لإجرائِه مُجرى اسمِ الإشارَةِ

(١) رواه مسلم (٣٨٤) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

في نحوِ قولِه تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] أو لأنَّ الواوَ في ﴿وَمِثْلَهُ﴾ بمعنَى «مع».

﴿مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ﴾ جوابُ ﴿لَوْ﴾، و﴿لَوْ﴾ بما في حيِّزه خبرُ ﴿إِنَّ﴾، والجملةُ تمثيلٌ لِلُزومِ العَذابِ لهم، وأنَّه لا سبيلَ لهم إلى الخلاصِ منه.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ تَصريحٌ بالمقصودِ منه، وكذلك قولُه:

(٣٧) ـ ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ وقُرِئَ: «يُخرَجُوا» مِن أُخرِجَ[1]، وإنَّما قالَ: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ﴾ بدلَ: ومَا يُخرجونَ، للمُبالغَةِ.

(٣٨) ـ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ جملتانِ عندَ سيبويهِ إذ التَّقديرُ: فيما يُتلى عليكُم السَّارِقُ والسَّارِقَةُ؛ أي: حُكمُهُما[2]، وجملةٌ عند المبرِّدِ، والفاءُ للسَّببيَّةِ دخلَ الخبرَ لتَضمُّنِهما مَعنى الشَّرطِ؛ إذ المعنى: والذي سرقَ والتي سَرَقَت[3].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩) عن أبي واقد وأبي الجراح.

(٢) انظر: «الكتاب» (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣). قوله: «إذ التقدير»؛ أي: تقديرُ الجملة الأولى: «فيما يتلى عليكم...» والثانية: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وهي جملة أمرية جيء بها بياناً لذلك الحكم المقدر. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٨٢)، و«حاشية شيخ زاده» (٣/ ٥٢٢).

(٣) قوله: «وجملة واحدة عند المبرد» على أن قوله: «السارق» مبتدأ، وقوله: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ خبره، ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط؛ لأن الألف واللام فيه موصولة، والمعنى: والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا، نحو: الذي يأتيني فله درهم. وإنما اختار سيبويه كون الخبر محذوفا هرباً من وقوع الجملة الإنشائية خبراً، فإن الإنشاء لا يقع خبرا إلا بإضمار وتأويل. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٥٢٢).

وقُرِئَ بالنَّصبِ[١]، وهو المختارُ في أَمثالِه لأنَّ الإنشاءَ لا يقَعُ خبرًا إلَّا بإضمارٍ وتَأويلٍ[٢].

و«السَّرِقَةُ»: أخذُ مالِ الغيرِ في خُفيَةٍ، وإنَّما توجَّبَ القَطعُ إذا كانَت من حِرْزٍ والمأخوذُ ربعُ دينارٍ أو ما يُساويهِ؛ لقولِه عليه السَّلام: «القطعُ في ربعِ دينارٍ فصاعِدًا».

وللعُلَماءِ خِلافٌ في ذلكَ لأحاديثَ وردَتْ فيه، وقد استقصيتُ الكَلامَ فيهِ في «شرح المصابيح»[٣].

والمرادُ بالأَيدي: الأيمانُ، ويؤيِّدُه قراءَةُ ابنِ مسعودٍ: «أيمانَهما»[٤] ولذلك ساغَ وضعُ الجَمعِ موضِعَ المثنَّى كما في قولِه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] اكتفاءً بتَثنِيَةِ المُضافِ إليه.

و«اليدُ»: اسمُ تَمامِ العضوِ، ولذلك ذهبَ الخوارِجُ إلى أن المقطعَ هو المنكِبُ، والجمهورُ إلى أنَّه الرُّسغُ؛ لأنَّه عليه السَّلامُ أُتيَ بسَارقٍ فأمرَ بقَطعِ يَمينِه منه[٥].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٣٨) عن عيسى بن عمر، وذكرها سيبويه في «الكتاب» (١/ ١٤٤) دون نسبة.

(٢) قوله: «لا يقع خبراً إلا بإضمار وتأويل» نحو قولك في الآية: «مقولٌ فيه: اقطَعُوا» سواءٌ دخلت الفاء على الإنشاء كما في الآية، أم لا كما في: زيدٌ اضرِبْه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٨٢).

(٣) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للمصنف (٢/ ٥١٨ ـ ٥٢٤).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٠٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، عن ابن مسعود بلفظ: (والسارقون والسارقاتُ فاقطعوا أيمانهما)، وهكذا رواها عن ابن مسعود الطبري في «تفسيره» (٨/ ٤٠٧).

(٥) رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢١٣٢) من حديث الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة مرسلًا. وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق، قال عنه أحمد ـ كما في ترجمته في «الميزان» ـ: قد ضربت على حديثه. وقال ابن عبد البر: لا يختلفون في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به.

﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾ مَنصوبانِ على المفعولِ لهُ أو المصدَرِ، ودلَّ على فعلِهما: ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾[1]، ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾.

(٣٩) - ﴿فَمَن تَابَ﴾ من السُّرَّاقِ ﴿مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾؛ أي: سَرِقَته ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ أمرَه بالتَّفصِّي عن التَّبِعَات والعَزمِ على أن لا يَعودَ إليها ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ يقبَلُ توبتَهُ فلا يعذِّبُه في الآخرَةِ، وأمَّا القطعُ فلا يَسقطُ بها عند الأكثرينَ لأنَّ فيه حقَّ المسروقِ منه.

(٤٠) - ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ الخطابُ للنَّبيِّ أو لكلِّ أحدٍ.

﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ قدَّمَ التَّعذيبَ على المغفرَةِ ابتناءً على ترتيبِ ما سبقَ، أو لأنَّ استحقاقَ التَّعذيبِ مُقدَّمٌ، أو لأنَّ المرادَ به القَطعُ وهو في الدُّنيَا.

(٤١) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾؛ أي: صَنيعُ الَّذينَ يقعونَ في الكفرِ سَريعًا؛ أي: في إظهارِه إذا وجدوا منه فرصَةً.

﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾؛ أي: مِن المنافقينَ، والباءُ مُتعلِّقَةٌ بـ﴿قَالُوٓاْ﴾ لا بـ﴿ءَامَنَّا﴾ والواوُ تحتمِلُ الحالَ والعطفَ.

﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ﴾ عطفٌ على ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾.

﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ خبرُ محذوفٍ؛ أي: هم سمَّاعونَ، والضَّميرُ للفَريقينِ أو لـ﴿ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ مُبتدأً و﴿من الذين﴾ خبرَه؛ أي: ومن اليَهودِ قَومٌ سمَّاعونَ.

---

(١) «ودل على فعلهما ﴿فَٱقۡطَعُوٓاْ﴾»؛ أي: لأن (اقطعوا) في معنى: جازُوهما ونكِّلُوا بهما. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٨٣).

واللام في ﴿لِلۡكَذِبِ﴾ إمَّا مَزيدَةٌ للتَّأكيدِ، أو لتَضمينِ السَّماعِ معنى القَبولِ؛ أي: قابلون لِمَا تَفتريه الأحبارُ، أو للعِلَّةِ والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: سمَّاعون كلامَكَ ليَكذِبوا عليك فيه.

﴿سَمَّـٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ﴾؛ أي: لِجَمعٍ آخرَ من اليَهودِ لم يَحضُروا مَجلِسَكَ وتَجَافَوْا عنكَ تكبُّرًا أو إفراطًا في البَغضاءِ، والمَعنى على الوَجْهَينِ: أي: مُصْغونَ لهم قائلونَ كلامَهُم، أو سمَّاعونَ منك لأجلِهم وللإنهاءِ إليهم.

ويجوزُ أن تتعلَّقَ اللَّامُ بـ«الكَذبِ» لأنَّ ﴿سَمَّـٰعُونَ﴾ الثَّاني مكرَّرٌ للتَّأكيدِ؛ أي: سَمَّاعونَ ليَكذِبوا لقومٍ آخرينَ.

﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾؛ أي: يُمِيلونَهُ عن مَواضِعِه الَّتي وَضَعَه اللهُ فيها: إمَّا لفظًا بإهمالِه أو تغييرِ وَضعِه، وإمَّا مَعنًى بحملِه على غيرِ المرادِ وإجرائِه في غيرِ مَوردِهِ.

والجُملَةُ صِفةٌ أخرى لـ«قومٍ» أو صِفَةٌ لـ﴿سَمَّـٰعُونَ﴾ أو حالٌ من الضَّميرِ فيه، أو استئنافٌ لا مَوضِعَ له، أو في موضِعِ الرَّفعِ خبرٌ لمَحذوفٍ؛ أي: هُم يحرِّفونَ، وكذلك:

﴿يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَـٰذَا فَخُذُوهُ﴾؛ أي: إن أُوتيتُم هذا المحرَّفَ فاقبلوهُ واعمَلُوا به.

﴿وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ﴾ بل أَفتاكُم محمَّدٌ بخلافِه ﴿فَٱحۡذَرُواْۚ﴾؛ أي: فاحذروا قبولَ ما أفتاكُم به.

رُويَ أنَّ شَريفًا مِن خيبرَ زَنَى بشريفَةٍ وكانا مُحصنَيْنِ، فكَرِهوا رَجمَهُما فأَرسَلُوهما مع رَهْطٍ منهم إلى بَني قُريظَةَ ليَسأَلوا رسولَ اللهِ ﷺ عنه، وقالوا: إنْ

أمرَكُم بالجلدِ والتَّحميمِ فاقبَلُوا، وإنْ أمرَكُم بالرَّجمِ فلا، فأمَرَهُم بالرَّجمِ فأبَوْا عنه، فجَعَلَ ابنَ صُوريا حكَمًا بينَه وبينَهُم وقالَ له: «أَنْشُدُكَ اللهَ الَّذي لا إلهَ إلَّا هوَ، الَّذي فَلَقَ البحرَ لِمُوسى ورفعَ فوقَكُم الطُّورَ وأَنجاكُم وأغرَقَ آلَ فِرعونَ، والذي أَنزلَ عليكُم كِتابَهُ وحلالَهُ وحرامَهُ هل تجدُ فيه الرَّجمَ على مَن أُحصنَ؟» قالَ: نعم، فوثبوا عليه فقالَ: خفتُ إن كذَبْتُه أن ينزلَ علينا العَذابُ، فأمرَ رَسولُ اللهِ ﷺ بالزَّانِيينِ فرُجِمَا عند بابِ المَسجدِ[1].

﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ﴾: ضَلالَتَه أو فَضيحَتَه ﴿فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾: فلَن تَستطيعَ له مِن اللهِ شَيئًا في دَفعِها.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ مِن الكُفرِ، وهو كما ترى نَصٌّ على فسادِ قولِ المُعتزلَةِ.

﴿لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞ﴾: هوانٌ بالجِزيَةِ والخوفِ عَن[2] المؤمنينَ ﴿وَلَهُمۡ فِي

(١) رواه الحميدي في «مسنده» (١٢٩٤)، وبنحوه أبو داود (٤٤٥٢)، من حديث جابر رضي الله عنه، وفيه التصريح بأن هذه القصة هي سبب نزول الآية الآتية من هذه السورة وهي الآية (٤٢)، وفي إسناده مجالد بن سعيد وهو ضعيف.
وله شاهد من حديث البراء رواه مسلم (١٧٠٠) وفيه التصريح بأن هذه القصة هي سبب نزول هذه الآية.
وآخر من حديث ابن عمر رواه البخاري (٤٥٥٦)، ومسلم (١٦٩٩).
وثالث من حديث أبي هريرة رواه أبو داود (٤٤٥٠) و(٤٤٥١). وفيه التصريح أيضاً بأن هذه القصة هي سبب نزول الآية الآتية من هذه السورة.
ورواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٢٧٠) من طريق آخر عن أبي هريرة في نزول هذه الآية والتي بعدها، وزاد فيه أن ابن صوريا كفر بعدما ظهر منه الإيمان بالنبي ﷺ.

(٢) قوله: «عن» كذا في النسخ، وفي مطبوعة البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الخفاجي»: «من».

﴿ٱلْأَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وهو الخلودُ في النَّارِ، والضَّميرُ لـ«الذين هادوا» إن استأنفْتَ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ﴾، وإلَّا فللفريقينِ.

(٤٢) ـ ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ كرَّرَه للتَّأكيدِ ﴿أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾؛ أي: الحرامِ كالرُّشَا؛ مِن سَحَتَه: إذا استَأْصَلَه؛ لأنَّه مَسحوتُ البركَةِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائيُّ ويعقوبُ بضمَّتينِ[١]، وهما لغتانِ كالعُنْقِ والعُنُقِ.

وقُرِئَ بفتحِ السِّينِ على لفظِ المصدرِ[٢].

﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ تخييرٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ إذا تحاكَمُوا إليه بينَ الحُكمِ والإعراضِ، ولهذا[٣] قيلَ: لو تَحاكَمَ كِتابيَّان إلى القاضي لم يَجِب عليه الحكمُ، وهو قولٌ للشَّافعيِّ، والأصحُّ وجوبُه إذا كانَ المُترافِعانِ أو أحدُهما ذِمِّيًّا لأنَّا التزَمْنا الذبَّ عنهم ودفعَ الظُّلمِ عنهم، والآيَةُ ليسَت في أهلِ الذِّمَّةِ، وعند أبي حنيفةَ يجبُ مُطلقًا.

﴿وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا﴾ بأن يُعادوكَ لإعراضِكَ عَنهم فإنَّ اللهَ يَعصِمُكَ مِن النَّاسِ.

﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾: بالعَدلِ الَّذي أمرَ اللهُ به ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ فيحفَظُهُم ويُعْظِمُ شأنَهم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٣)، و«التيسير» (ص: ٩٩)، و«النشر» (٢/ ٢١٦).

(٢) نسبت لخارجة عن نافع. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«البحر» (٨/ ٢١٦)، وزاد أبو حيان نسبتها لزيد بن علي.

(٣) في نسخة التفتازاني: «ولذلك».

(٤٣) ـ ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ﴾ تعجيبٌ مِن تَحكيمِهِم مَن لا يُؤمنونَ به والحالُ أنَّ الحُكمَ مَنصوصٌ عليه في الكتابِ الَّذي هو عندَهُم، وتنبيهٌ على أنَّهم ما قَصَدوا بالتَّحكيمِ مَعرفَةَ الحقِّ وإقامَةَ الشَّرعِ، وإنَّما طلبوا به ما يكونُ أهوَنَ عليهم وإن لَم يَكُن حُكْمَ اللهِ في زَعمِهِم، و﴿فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ﴾ حالٌ مِن ﴿ٱلتَّوْرَىٰةُ ﴾ إن رفَعْتَـها بالظَّرفِ، وإن جَعَلتَها مبتدأً فمِن ضميرِها المستكنِّ فيه، وتأنيثُها لكونِها نظيرَةَ المؤنَّثِ في كلامِهم لفظًا كمَوْمَاةٍ ودَوْدَاةٍ[1].

﴿ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾: ثمَّ يُعرِضونَ عَن حُكمِكَ الموافقِ لكِتابِهم بعدَ التَّحكيمِ، وهو عطفٌ على ﴿يُحَكِّمُونَكَ ﴾ داخلٌ في حكمِ التَّعجيبِ.

﴿وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ بكتابهم؛ لإعراضِهِم عنه أولًا وعمَّا يُوافِقُه ثانيًا، أو: بكَ وبهِ.

(٤٤) ـ ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى ﴾ يَهدي إلى الحقِّ ﴿وَنُورٌ﴾ يكشفُ ما استَبْهَمَ مِن الأحكامِ ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ﴾ يعني: أنبياءَ بني إسرائيلَ، أو موسى ومَن بعدَه إن قُلنا: شَرعُ مَن قبلَنا شَرعُنا ما لَم يُنسَخ، وبهذهِ الآيَةِ تمسَّكَ القائِلُ به.

﴿ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ ﴾ صِفَةٌ أُجرِيَت على النَّبيِّينَ مَدحًا لهم، وتَنويهًا بشأنِ المُسلمينَ، وتَعريضًا باليَهودِ وأنَّهم بمعزِلٍ عن دينِ الأنبياءِ واقتفاءِ هَديِهِم.

﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَنزَلْنَا ﴾ أو بـ﴿يَحْكُمُ ﴾؛ أي: يحكمونَ بها في تَحاكُمِهِم، وهو يدلُّ على أنَّ النَّبيينَ أنبياؤُهُم.

---

(١) قوله: «موماة»: هي المفازة، و«دوداة»: أرجوحة الصبي. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٣٣٧أ). وما ذكره من معنى الموماة مذكور في «الصحاح» وغيره، أما الدوداة فقال الطيبي في «فتوح الغيب» (٥/ ٣٦٥): «ما وجدته في كتب اللغة، وفي «الحاشية»: أنها أرجوحة الصبي».

﴿وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ﴾: زُهَّادُهُم وعُلَماؤُهُم السَّالِكُونَ طريقَةَ أنبيائِهِم، عطفٌ على ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾.

﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: بسببِ أمرِ اللهِ إيَّاهُم بأن يحفظُوا كتابَه مِن التَّضييعِ والتَّحريفِ، والرَّاجعُ إلى «ما» مَحذوفٌ، و﴿مِن﴾ للتَّبيينِ.

﴿وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَ﴾: رقباءَ لا يَتركونَ أن يغيِّروا[1]، أو: شُهداءَ يُثبِتُونَ ما يَخفى منهُ كما فعلَ ابنُ صُوريا.

﴿فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ﴾ نَهيٌ للحُكَّامِ أن يَخْشَوْا غيرَ اللهِ في حُكُومَاتهم، ويُداهِنوا فيها خَشْيَةَ ظالمٍ أو مراقبَةَ كبيرٍ.

﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي﴾: ولا تَستَبدِلُوا بأَحكامي الَّتي أَنزَلْتُها ﴿ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾ هو الرُّشوَةُ والجاهُ.

﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ مُستهيناً به مُنكِرًا له ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ لاستِهانَتِهم به وتَمرُّدِهم بأَنْ حكَمُوا بغيرِه، ولذلك وَصَفَهم بقولِه: ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾

---

(١) قوله: «رقباءَ لا يَتركونَ أن يغيِّروا» عبارة فيها تأمل كما قال ابن التمجيد، وذلك بأنه يلزم عليه أن يكون الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبارُ رقباءَ على أنفسهم لا يتركونها أن تغير وتحرف التوراة لأن المحرف لا يكون إلا منهم لا من العامة، وهو كما ترى ليس فيه مزيد معنى. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٧/ ٤٧١)، و«روح المعاني» (٧/ ٢١٦).

قلت: ولعل المصنف أخذها من قول الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٦٢٨): ﴿وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَ﴾: رقباءَ لئلا يُبدَّل، والمعنى: ﴿يَحۡكُمُ﴾ بأحكام التوراةِ ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾ بين موسى وعيسى ـ وكان بينهما ألفُ نبيٍّ ـ ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ يحملونهم على أحكام التوراة لا يتركونهم أن يَعْدِلوا عنها؛ كما فعل رسول الله ﷺ مِن حَمْلهم على حكم الرَّجم، وإرغام أُنوفهم، وإبائهِ عليهم ما اشتهَوْه من الجَلد، وكذلك حَكَمَ الربانيُّون والأحبار المسلمون بسبب ما استَحْفَظهم أنبياؤُهم من كتاب الله والقضاءِ بأحكامه، وبسبب كونهم عليه شهداء.

و﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، فكُفْرُهم لإنكارِه، وظُلْمُهُم بالحُكْمِ على خلافِه، وفِسقُهُم بالخروجِ عنهُ.

ويجوزُ أن تكونَ كلُّ واحدَةٍ من الصِّفاتِ الثلاثِ باعتبارِ حالٍ انضمَّتْ إلى الامتناعِ عن الحُكمِ به ملائمَةٍ لها، أو لطائفَةٍ كما قيلَ: هذه في المسلمينَ لاتِّصالِها بخِطَابِهم، والظَّالمونَ في اليَهودِ، والفاسقونَ في النَّصارى.

(٤٥) ـ ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾: وفَرَضْنا على اليَهودِ ﴿فِيهَآ﴾: في التَّوراةِ: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾؛ أي: أنَّ النَّفسَ تُقتَلُ بالنَّفسِ ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾. رَفعَها الكسائيُّ[1] على أنَّها جُمَلٌ معطوفةٌ على «أنَّ» وما في حيِّزِها باعتبارِ المعنى، وكأنَّه قيلَ: كتبنا عليهم: النَّفسُ بالنَّفسِ والعينُ بالعينِ، فإنَّ الكتابةَ والقراءَةَ تقعانِ على الجُمَلِ كالقولِ.

أو مُستأنفَةٌ ومعناها: وكذلك العَينُ مفقوءَةٌ بالعينِ، والأنفُ مجدوعةٌ بالأنف، والأذنُ مصلومةٌ بالأذن، والسِّنُّ مقلوعةٌ بالسِّنِّ.

أو على أنَّ المرفوعَ منها مَعطوفٌ على المستكِنِّ في قولِه: ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾ وإنَّما ساغَ لأنَّه في الأصلِ مَفصولٌ عنه بالظَّرفِ، والجارُّ والمجرورُ[2] حالٌ مبيِّنَةٌ للمعنى.

---

(١) قرأ المعطوفات كلها بالنصب عاصم ونافع وحمزة، وقرأ الْكسَائي: ﴿أَنَّ النَّفسَ بِالنَّفسِ﴾ نصبًا ورفع ما بعد ذلك كله، وقرأ باقي السبعة: ﴿أَنَّ النَّفسَ بِالنَّفسِ والعينَ بالعينِ والأنفَ بالأنفِ والأُذنَ بالأذنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ ينصبون ذلك ويرفعون ﴿والجروحُ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٤)، و«التيسير» (ص: ٩٩).

(٢) قوله: «مفصول عنه بالظرف»؛ أي: بالجار والمجرور وهو ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾، «والجار والمجرور»؛ أي: في المعطوفات على الضمير المستكنِّ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٩٠).

﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾؛ أي: ذاتُ قصاصٍ.

وقراءةُ الكسائيِّ أيضًا بالرَّفعِ، ووافقه ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ، على أنَّه إجمالٌ للحُكمِ بعدَ التَّفصيلِ.

﴿فَمَن تَصَدَّقَ﴾ مِن المُستحِقِّين ﴿بِهِۦ﴾: بالقصاصِ؛ أي: فمَن عفا عنه ﴿فَهُوَ﴾: فالتَّصدُّقُ ﴿كَفَّارَةٌ لَّهُۥ﴾: للمُتصدِّقِ؛ يُكفِّرُ اللهُ به ذنوبَه.

وقيلَ: للجاني يُسقِطُ عنه ما لَزِمَه.

وقُرِئَ: «فهو كفَّارتُه له»[١]؛ أي: فالمتصدِّقُ كفَّارتُه الَّتي يَستحِقُّها بالتَّصدُّقِ له لا ينقصُ مِنها شيءٌ.

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ من القِصاصِ وغيره ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

(٤٦ ـ ٤٧) ـ ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم﴾؛ أي: وأَتْبَعناهم على آثارِهم، فحُذِفَ المفعولُ لدلالَةِ الجارِّ والمجرورِ عليه، والضَّميرُ لـ﴿ٱلنَّبِيُّونَ﴾.

﴿بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ مفعولٌ ثانٍ عُدِّيَ إليه الفعلُ بالباءِ.

﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾ وقُرِئَ بفتحِ الهمزِ[٢].

﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ في مَوضعِ النَّصبِ بالحالِ ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ عَطفٌ عليه، وكذا قولُه: ﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

ويجوزُ نَصبُهُما على المفعولِ لهما عَطفًا على مَحذوفٍ أو تعليقًا به، وعُطِفَ: ﴿ولِيَحْكُمَ أهلُ الإنجيلِ بما أَنْزَلَ اللهُ فيه﴾ عليهِ في قراءةِ حمزةَ[٣].

---

(١) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٣١)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٣٨).

(٢) أي: (الأنجيل) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و«المحتسب» (١/ ١٥٢).

(٣) قرأ حمزة بالنصب، وباقي السبعة بالجزم على الأمر. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٤)، و«التيسير» =

وعلى الأوَّلِ اللَّامُ مُتعلِّقَةٌ بمحذوفٍ؛ أي: وآتيناهُ ليَحكُمَ.

وقُرِئَ: «وأَنْ لِيَحكُمْ»[1] على أنَّ «أنْ» مَوصولَةٌ بالأمرِ كقولِك: أمرتُكَ بأَنْ قُم؛ أي: وأَمَرْنا بأَنْ لِيَحكُمْ.

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ عن حُكمِه، أو: عن الإيمانِ إن كانَ مُستهينًا بـه.

والآيةُ تدلُّ على أنَّ الإنجيلَ مُشتَمِلَةٌ على الأحكامِ، وأنَّ اليَهوديَّةَ مَنسوخَةٌ ببعثَةِ عيسى عليه السَّلام، وأنَّه كانَ مُستقِلًّا بالشَّرعِ، وحَملُها على: وليحكمُوا بما أنزلَ اللهُ فيهِ مِن إيجابِ العملِ بأحكامِ التَّوراةِ، خلافُ الظَّاهرِ.

(٤٨) ـ ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾؛ أي: القرآنَ ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾: مِن جنسِ الكُتبِ المنزلةِ، فاللامُ الأُولى للعَهْدِ والثَّانيَةُ للجِنسِ.

﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾: ورقيبًا على سائرِ الكتبِ يحفَظُهُ عن التَّغييرِ ويَشهَدُ له بالصِّحَّةِ والثَّباتِ.

= (ص: ٩٩). والتقدير على هذا الوجه ـ وهو عطف و﴿وليَحكمَ﴾ على ﴿هدًى وموعظةً﴾ حالَ نصبهما على المفعول لهما ـ: وآتيناه الإنجيل هدى وموعظة ـ أي: لأجلهما ـ وليَحكمَ؛ أي: وللحُكم بما أنزل الله فيه من الأحكام، وإنما ذُكِرَت اللامُ في ﴿لِيَحكُمَ﴾ دون ﴿هدًى وموعظةً﴾؛ لفوات شرط نصب المفعول له فيه دونَهما، وهو اتحادُه مع عامله فاعلًا وزمانًا؛ إذ فاعلُ الحكم ﴿أهلُ﴾، وزمانه مستقبل، وفاعل الإيتاء اللهُ، وزمانه ماضٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٩١).

(١) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٤٨٤)، و«الكشاف» (٢/ ٦٣٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ١٩٩). وشكك الطبري في صحتها فقال: (وأما ما ذكر عن أبيّ بن كعب من قراءته ذلك: (وأن ليحكمْ) على وجه الأمر، فذلك مما لم يَصِحّ به النقل عنه. ولو صحّ...)

وقُرِئَ على بِنْيَةِ المَفعولِ؛ أي: هُومِنَ عليهِ وحُوفِظَ مِن التَّحريفِ، والحافِظُ له هوَ اللهُ تعالى، أو الحُفَّاظُ في كلِّ عَصرٍ.

﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ﴾؛ أي: بما أنـزلَ إليكَ ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ﴾ بالانحرافِ عنه إلى ما يَشْتَهونَه، فـ«عَن» صِلَةٌ لـ«لا تَتَّبِعْ» لتَضمُّنِه مَعنى الانحرافِ، أو حالٌ من فاعلِه؛ أي: لا تَتَّبع أهواءَهُم مائلًا عمَّا جاءَكَ.

﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ﴾ أيُّها النَّاسُ ﴿شِرۡعَةٗ﴾: شريعَةً وهي الطريقُ إلى الماءِ؛ شُبِّهَ بها الدِّينُ لأنَّه طريقٌ إلى ما هوَ سببُ الحياةِ الأَبديَّةِ.

وقُرِئَ بفتحِ الشِّينِ[1].

﴿وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾: وطريقًا واضِحًا في الدِّينِ، مِن نَهَجَ الأَمرُ: إذا وَضَحَ.

واستُدِلَّ به على أنَّا غيرُ مُتعبَّدينَ بالشَّرائعِ المتقدِّمَة.

﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾: جماعَةً مُتَّفِقَةً على دينٍ واحدٍ في جميعِ الأعصارِ مِن غيرِ نَسخٍ وتحويلٍ، ومَفعولُ «لو شاءَ» محذوفٌ دلَّ عليه الجوابُ.

وقيلَ: مَعناه: لو شاءَ اللهُ اجتماعَكُم على الإسلامِ لأجبَرَكُم عليه.

﴿وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ﴾ من الشَّرائعِ المختلفَةِ المناسِبَةِ لكلِّ عَصرٍ وقَرنٍ: هَل تعمَلونَ بها مُذعِنينَ لها مُعتَقِدينَ أنَّ اختلافَها مُقتضَى[2] الحكمَةِ الإلهيَّةِ، أم تَزيغونَ عنِ الحقِّ وتُفرِّطونَ في العملِ؟

﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾: فابتدِروها انتهازًا للفُرصَةِ، وحِيازَةً لفضلِ السَّبْقِ والتَّقدُّمِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩) عن يحيى بن وثاب.

(٢) في نسخة الخيالي: «بمقتضى».

﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ استئنافٌ فيه تعليلُ الأمرِ بالاستباقِ، ووَعدٌ ووَعيدٌ للمُبادِرينَ والمُقصِّرينَ.

﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ بالجزاءِ الفاصِلِ بين المُحقِّ والمُبطلِ والعامِلِ والمقصِّرِ.

(٤٩) ـ ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ عَطفٌ على ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ أي: أَنزلْنَا إليكَ الكتابَ والحُكمَ، أو على «الحقِّ»؛ أي: أنزلناهُ بالحقِّ وبأنِ احْكُم، ويجوزُ أن يكونَ جملةً بتَقديرِ: وأَمَرْنا أنِ احكُم.

﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾؛ أي: أن يُضِلُّوكَ ويَصرِفُوكَ عنه، و﴿أَن﴾ بصِلَتِه بدلٌ مِن «هم» بدلَ الاشتمالِ؛ أي: احذَرْ[1] فِتنَتَهُم، أو مَفعولٌ له؛ أي: احذَرْهُم مخافَةَ أن يَفتِنوكَ.

رُوِيَ أنَّ أحبارَ اليَهودِ قالُوا: اذهَبُوا بنا إلى مُحمَّدٍ لعلَّنا نَفتِنُه عن دينِه، فقالوا: يا محمَّدُ! قد عرفتَ أَنَّا أحبارُ اليَهودِ، وأَنَّا إن اتَّبعناكَ اتَّبعَنَا اليَهودُ كلُّهُم، وإنَّ بينَنَا وبين قَومِنا خُصومَةً، فنَتَحَاكمُ إليك فتَقضي لنا عليهم ونحنُ نُؤمِنُ بك ونُصدِّقُك، فأبى ذلكَ رَسولُ اللهِ ﷺ، فنَزَلَت[2].

﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ عنِ الحكمِ المنزَلِ وأرادوا غيرَه ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ يعني: ذنبَ التَّوَلِّي عن حكمِ اللهِ، فعبَّرَ عنه بذلكَ تَنبيهًا على أنَّ لهم ذُنوبًا كثيرةً هذا مع عِظَمه واحدٌ منها مَعدودٌ مِن جُملَتِها، وفيه دلالةٌ على التَّعظيمِ كما في التَّنكيرِ، ونَظِيرُه قولُ لَبيدٍ:

---

(١) في نسخة التفتازاني: «احذرهم».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٠٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٥٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو في «أسباب النزول» للواحدي (ص: ١٩٨).

أو يَرتَبِـطْ بعـضَ النُّفـوسِ حِمامُها[١]

﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ﴾: لَمُتمرِّدونَ في الكُفرِ مُعتدونَ فيه.

(٥٠) ـ ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ الَّذي هوَ الميلُ والمُداهنَةُ في الحكمِ، والمرادُ بالجاهليَّةِ: الملَّةُ الجاهليَّةُ الَّتي هي مُتابعَةُ الهوى.

وقيلَ: نَزَلَت في بني قُريظةَ والنَّضيرِ، طَلَبوا رسولَ اللهِ أن يَحكُمَ بما كانَ يَحكمُ به أهلُ الجاهليَّةِ مِن التَّفاضُلِ بين القَتْلى[٢].

وقُـرِئَ: «أفحـكـمُ الجاهليةِ» برفعِ الحكمِ[٣] على أنَّهُ مُبتدأٌ و﴿يَبْغُونَ﴾ خبـرُه، والرَّاجعُ مَحذوفٌ حَذْفَه في الصِّلَةِ في قولِه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] واستُضعِفَ ذلك في غيرِ الشِّعرِ.

وقُرِئَ: «أفحَكَمَ الجاهليَّةِ»[٤]؛ أي: يَبغونَ حاكمًا كحُكَّامِ الجاهليَّةِ يَحكمُ بحسبِ شَهيَّتِهم.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿تبغون﴾ بالتاءِ[٥]، على: قُل لهم: أفحُكْمَ الجاهليَّةِ تَبغونَ.

---

(١) انظر: «ديوان لبيد بن ربيعة» (ص: ١١٣)، وهو من معلقته المشهورة، وصدره:

تَـــرَّاكُ أمكنـــةٍ إذا لـــم أرْضَهـــا

(٢) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٣٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما. والطبري في «تفسيره» (٨/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠) عن ابن جريج. ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٩٧٣) عن الشعبي بنحو خبر ابن عباس وابن جريج، لكن فيه بدل ذكر النزول قوله: (فهو قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨].

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«المحتسب» (١/ ٢١٠) عن السلمي ويحيى وإبراهيم. وهو النخعي.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٣٩)، و«المحتسب» (١/ ٢١٠)، عن قتادة والأعمش.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٤)، و«التيسير» (ص: ٩٩).

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾؛ أي: عندَهُم، واللَّامُ للبيانِ كما في قولِه: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]؛ أي: هذا الاستفهامُ لقومٍ يوقِنون؛ فإنَّهم هم الَّذينَ يَتدبَّرونَ الأمورَ ويتَحقَّقونَ الأشياءَ بأنظارِهِم فيَعلمونَ أنْ لا أحسَنَ حكمًا مِن اللهِ.

(٥١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ﴾ فلا تَعتَمِدُوا عليهم ولا تُعاشِرُوهم مُعاشرةَ الأحبابِ ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ إيماءٌ إلى عِلَّةِ النَّهيِ؛ أي: فإنَّهُم مُتَّفِقون على خِلافِكُم يوالي بعضُهُم بعضًا؛ لاتِّحادِهِم في الدِّينِ وإجماعِهِم على مُضادَّتِكُم.

﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾؛ أي: ومَن والاهُم مِنكُم فإنَّهُ مِن جُملَتِهم، وهذا تَشديدٌ في وُجوبِ مُجانَبَتِهم كما قالَ عليه السَّلام: «لا تراءى ناراهما»[1]، أو لأنَّ المُوالينَ لهم كانُوا مُنافِقين.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؛ أي: الَّذينَ ظَلَموا أنفُسَهُم لمُوالاةِ الكُفَّارِ، أو: المؤمنينَ بمُوالاةِ أعدائِهِم.

(٥٢) ـ ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ يعني: ابنَ أُبَيٍّ وأضرابَه ﴿يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ﴾؛ أي: في مُوالاتِهم ومُعاونَتِهم ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾: ويَعتذِرُونَ بأنَّهم يخافونَ أن تُصيبَهُم دائرَةٌ مِن دوائرِ الزَّمانِ بأن ينقلِبَ الأمرُ وتكونَ الدَّولَةُ للكُفَّارِ.

رُوِيَ أنَّ عُبادةَ بنَ الصَّامتِ قالَ لرسولِ اللهِ ﷺ: إنَّ لي مَوالِيَ من اليهودِ كثيرًا

---

(١) رواه أبو داود (٢٦٤٥)، والترمذي (١٦٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢٦٤)، من حديث قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله مرفوعاً.
ورواه النسائي في «الكبرى» (٦٩٥٦)، والحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٧٦٦)، والترمذي (١٦٠٥)، من حديث قيس بن أبي حازم، عن النبي ﷺ مرسلاً، ونقل الترمذي عن البخاري قوله: الصحيح حديث قيس عن النبي ﷺ مرسل.

عدَدُهُم، وإني أبرَأُ إلى اللهِ ورسولِهِ مِن ولايَتِهم[١] وأُوَالي اللهَ ورَسولَه، فقالَ ابنُ أبيٍّ: إني رَجلٌ أخافُ الدَّوائرَ لا أبرَأُ مِن ولايةِ مَوَاليَّ، فنزلَت[٢].

﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾ لرسولِ اللهِ على أعدائِهِ وإظهارِ المسلمينَ ﴿أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾ يقطَعُ شَأْفَةَ اليَهُودِ مِن القَتلِ والإجلاءِ، أو الأمرِ بإظهارِ أسرارِ المنافقينَ وقَتلِهِم.

﴿فَيُصۡبِحُواْ﴾؛ أي: هؤلاءِ المُنافقونَ ﴿عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ﴾ على ما استَبْطَنُوه مِن الكُفرِ والشَّكِّ في أمرِ الرَّسولِ فَضلًا عمَّا أَظهَرُوهُ ممَّا أشْعرَ على نفاقِهم[٣].

(٥٣) ـ ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ بالرَّفعِ قراءةُ عاصمٍ وحمزَةَ والكِسائيِّ على أنَّه كلامٌ مُبتدَأٌ، ويؤيِّدُه قراءَةُ ابنِ كثيرٍ ونافِعٍ وابنِ عامرٍ مرفوعًا بغيرِ واوٍ على أنَّه جوابُ قائلٍ يقولُ: فماذا يقولُ المؤمنونَ حينَئذٍ؟

وبالنَّصبِ قراءَةُ أبي عمرٍو ويَعقوبَ[٤] عطفًا على ﴿أَن يَأۡتِيَ﴾ باعتبارِ المعنى؛ وكأنَّه قالَ: عَسى أن يأتيَ اللهُ بالفَتحِ ويقولَ الَّذينَ آمَنوا، أو بجَعْلِه بدلًا مِن اسمِ اللهِ داخِلًا في اسمِ «عَسى» مُغنِيًا عن الخبرِ بما تضمَّنَه من الحدثِ، أو على

---

(١) في نسخة الخيالي: «موالاتهم».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٠٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٣٠١)، من رواية عطية بن سعيد العوفي قال: جاء رجل يقال له عبادة بن الصامت...، فذكره مرسلاً.
ورواه ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٤٩) عن أبيه عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت أنه قال لرسول الله ﷺ...، فذكر نحوه. وهو أيضاً مرسل.

(٣) «مما أشعر على نفاقهم» ضمَّن «أشعر» معنى: أطلَعَ، فعدَّاه بـ «على». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٩٩).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٥)، و«التيسير» (ص: ٩٩)، و«النشر» (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

«الفَتْحِ» بمَعنى: عَسى اللهُ أن يأتيَ بالفَتحِ وبقولِ المؤمنينَ؛ فإنَّ الإتيانَ بما يُوجِبُه كالإتيانِ به.

﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ يقولُه المؤمنونَ بَعضُهم لبَعضٍ تعجُّبًا من حالِ المنافقينَ، وتَبجُّحًا بما مَنَّ اللهُ عليهم مِن الإخلاصِ، أو يقولونَ لليَهودِ؛ فإنَّ المنافقينَ حَلَفوا لهم بالمُعاضدَةِ كما حَكى اللهُ عنهم بقولِه: ﴿وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ﴾ [الحشر: ١١].

و«جَهْدُ الأيمانِ»: أغلَظُها، وهو في الأصلِ مَصدَرٌ، ونصبُه على الحالِ على تَقديرِ: وأقسَمُوا باللهِ يَجتَهِدُونَ جهدَ أَيْمانِهم، فحُذِفَ الفِعلُ وأُقيمَ المصدَرُ مُقامَهُ، ولذلك ساغَ كونُها مَعرِفَةً، أو على المَصدَرِ لأنَّه بمعنى أقسَمُوا.

﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾ إمَّا مِن جُملَةِ المقولِ، أو مِن قولِ اللهِ شَهادَةً لهم بحبوطِ أعمالِهم، وفيه مَعنى التَّعجُّبِ؛ كأنَّه قيلَ: ما أحبَطَ أعمالَهُم وما أخسَرَهُم!

(٥٤) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ قرأَه على الأَصلِ نافِعٌ وابنُ عامِرٍ، وهو كذلكَ في الإمامِ، والباقونَ بالإدغامِ[1].

وهذا من الكائناتِ الَّتي أخبرَ اللهُ عنها قبلَ وُقوعِها، وقد ارتَدَّ من العَرَبِ في أواخرِ عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ثلاثُ فرقٍ:

بنو مدلجٍ وكانَ رَئيسَهُم ذو الحمارِ[2] الأَسودُ العَنسيُّ؛ تنبَّأَ باليمنِ واستَوْلَى على

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٥)، و«التيسير» (ص: ٩٩).

(٢) قوله: «ذو الحمار» يروى بالمعجمة والمهملة، قال الحافظ في «الفتح» (١٢/ ٤٢١): كان يقال للأسود العنسي: (ذو الحمار) لأنَّه علَّم حمارًا إذا قال له: (اسجد) يخفض رأسه، فعلى هذا هو بالحاء المهملة، والمعروف أنه بالخاء المعجمة بلفظ الثوب الذي يختمر به.

بلادِهِ، ثمَّ قتلَهُ فيروزُ الدَّيلَمِيُّ ليلَةَ قُبِضَ رسولُ اللهِ ﷺ مِن غَدِهَا، وأخبرَ الرَّسولُ في تلكَ اللَّيلَةِ فسُرَّ المُسلمونَ، وأَتى الخبرُ في أواخِرِ ربيعِ الأوَّلِ(١).

وبنو حنيفَةَ أصحابُ مُسيلمَةَ؛ تنبَّأَ وكتَبَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ: مِن مُسَيلمَةَ رسولِ اللهِ إلى مُحمَّدٍ رسولِ اللهِ، أمَّا بعدُ: فإنَّ الأرضَ نصفُها لي ونِصفُها لك! فأجاب: «مِن محمَّدٍ رسولِ اللهِ إلى مُسيلِمَةَ الكذَّابِ، أمَّا بعد: فإنَّ الأرضَ للهِ يُورِثُها مَن يشاءُ مِن عبادِه، والعاقِبَةُ للمُتَّقينَ»، فحاربَهُ أبو بكرٍ بجُندِ المسلمينَ وقتلَهُ الوَحشيُّ قاتِلُ حمزةَ.

وبنو أَسدٍ قومُ طُلَيحَةَ بنِ خويلِدٍ، تنبَّأَ فبعثَ إليهِ رسولُ اللهِ ﷺ خالدًا(٢)، فهربَ بعد القتالِ إلى الشَّامِ ثمَّ أسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه.

وفي عهدِ أبي بَكرٍ سبعٌ: فزارَةُ قومُ عيينَةَ بنِ حصنٍ، وغَطَفانُ قومُ قرَّةَ بنِ سلمَةَ، وبَنو سليمٍ قومُ الفُجاءَةِ بن عبدياليلَ، وبنو يَربوعَ قومُ مالكِ بن نُويرَةَ، وبعضُ تَميمٍ

---

(١) انظر ما ورد من أخبار في ردة الأسود العنسي ثم قتله في «تاريخ الطبري» (٣/ ١٨٤ ـ ١٨٧ و٢٢٧ ـ ٢٤٠)، و«الكافي الشاف» (ص: ٥٥). وما ذكره المؤلف من أن العنسي استولى على بلاد اليمن وأخرج عمال رسول الله ﷺ قد تعقبه الحافظ بقوله: (ظاهره يقتضي أن لا يبقى منهم هناك أحد، وليس الأمر كذلك، بل بقي منهم على ما كان عليه جماعة منهم من المهاجرين ابن أبي أمية ومعه جميع السواحل، وكان باليمن أيضًا معاذ بن جبل وغيره من عمال رسول الله ﷺ في سواحل اليمن، وإنما استولى العنسي على صنعاء وبعض البلاد الجبالية).

(٢) كذا قال، وقد ذكر بعض أصحاب الحواش أن الصَّوابُ: فبعثَ إليهِ أبو بكرٍ خالدًا. انظر: «حاشية السيوطي» (٥/ ٤١١)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٠١). وكان طليحة قد أعلن الردة في حياة النبي ﷺ. انظر: «أنساب الاشراف» للبلاذري (١١/ ١٥٧)، وقد ذكر أن طلحة بعد توبته التحق بجيوش الفتح واستشهد في نواحي أذربيجان.

قومُ سَجاحِ[١] بنت المنذرِ المُتنبِّئةِ زوجَةِ مُسيلِمَةَ، وكندَةُ قومُ الأَشعثِ بن قيسٍ، وبنو بَكر بن وائلٍ بالبَحرينِ قومُ الحُطَمِ، وكفَى اللهُ أمرَهُم على يدِهِ.

وفي إمرَةِ عمرَ رضيَ اللهِ عنه غسَّانُ قومُ جَبَلَةَ بن الأَيهمِ، تنصَّرَ وسارَ إلى الشَّامِ.

﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ قيلَ: هم أهلُ اليَمَنُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّه عليه السَّلامُ أشارَ إلى أبي موسى الأشعري وقالَ: «قومُ هذا»[٢].

وقيلَ: الفُرسُ؛ لأَنَّهُ عليه السَّلامُ سُئِلَ عنهم فضربَ يدَه على عاتقِ سَلمانَ فقالَ: «هذا وذَوُوه»[٣].

وقيلَ: الَّذينَ جاهدوا يومَ القادسيَّةِ: ألفانِ مِن النَّخعِ، وخمسةُ آلافٍ مِن كِندَةَ وبَجيلَةَ، وثلاثةُ آلافٍ من أفناءِ النَّاسِ.

---

(١) قوله: «سجاح» يجوز فيها البناء والإعراب مع عدم الصرف. انظر: «حاشية الجاربردي» (ج١/ و٣٤١أ).

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٠٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٢٦١)، والطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٢١)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٢٠) وصححه، والواحدي في «البسيط» (٧/ ٤٣٠)، جميعهم من طريق سماك بن حرب عن عياض بن عمرو الأشعري عن النبي ﷺ. وعياض مختلف في صحبته. انظر: «الإصابة» (٤/ ٦٢٩). ورواه البيهقي في «الدلائل» (٥/ ٣٥٢) من وجه آخر عن سماك عن عياض عن أبي موسى قال: تلوتُ عند النبي ﷺ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ الآية، فقال رسول الله ﷺ: «هم قومك يا أبا موسى أهلُ اليمن».

(٣) كذا ذكر نقلًا عن الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٦٤٥)، وتعقبه الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٥٧) بقوله: هكذا رواه، وهو وهم منه فإن هذا الكلام إنما ورد في آية الجمعة من طريق أبي الغيث عن أبي هريرة وهو متفق عليه. وفي آية القتال رواه الترمذي من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه.

قلت: يعني بآية الجمعة قوله تعالى: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الآية: ٣] والحديث رواه البخاري (٤٨٩٧)، ومسلم (٢٥٤٦). وآية القتال: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [الآية: ٣٨] والحديث رواه الترمذي (٣٢٦٠) و(٣٢٦١).

والراجعُ إلى ﴿مَن﴾ مَحذوفٌ تقديرُه: فسوفَ يأتي اللهُ بقومٍ مَكانَهم.

ومَحبَّةُ اللهِ للعبادِ: إرادَةُ الهدى والتَّوفيقِ لهم في الدُّنيا، وحسنُ الثَّوابِ في الآخرَةِ، ومحبَّةُ العبادِ له: إرادَةُ طاعتِهِ والتَّحرُّزُ عن مَعاصيه.

﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ عاطِفِينَ عليهم مُتذلِّلينَ لهم، جمعُ ذَليلٍ، لا ذَلولٍ فإنَّ جمعَه: ذُلُلٌ، واستعمالُه مع «على» إمَّا لتضمُّنِه معنى العطفِ والحُنوِّ، أو للتَّنبيهِ على أنَّهم مع علوِّ طَبَقَتِهم وفضلِهم على المؤمنين حافِظونَ لهم، أو للمُقابلَةِ.

﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: شِدادٍ مُتغلِّبينَ عليهم؛ مِن عَزَّهُ: إذا غلبَه. وقُرِئَ بالنَّصبِ على الحالِ[1].

﴿يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ صِفَةٌ أخرى لـ«قومٍ»، أو حالٌ من الضَّميرِ في ﴿أَعِزَّةٍ﴾.

﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ عطفٌ على ﴿يُجَٰهِدُونَ﴾ بمعنى: أنَّهم الجامعونَ بينَ المجاهدَةِ في سبيلِ اللهِ والتَّصلُّبِ في دينِه، أو حالٌ بمعنى: أنَّهم يُجاهِدونَ وحالُهم خِلافُ حالِ المنافقينَ، فإنَّهم يخرجونَ في جيشِ المسلمينَ خائفينَ مَلامَةَ أوليائِهم من اليَهودِ، فلا يَعملونَ شيئًا يَلحَقُهم فيه لومٌ مِن جِهَتِهم.

و«اللَّومَةُ»: المرَّةُ من اللومِ، وفيها وفي تَنكيرِ ﴿لَآئِمٍ﴾ مُبالَغتان.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارَةٌ إلى ما تقدَّمَ من الأوصافِ ﴿فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾: يمنَحُه ويُوفِّقُ له ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ﴾ كثيرُ الفَضلِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بمَن هو أهلُه.

(٥٥) - ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ لَمَّا نَهى عن مُوالاةِ الكَفَرَةِ ذكرَ عَقيبَهُ مَن هو حَقيقٌ بها، وإنَّما قالَ: ﴿وَلِيُّكُمُ﴾ ولم يَقُل: أولياؤُكم؛ للتَّنبيهِ على أنَّ الوِلايَةَ للهِ على الأصالَةِ ولرسولِه وللمؤمنينَ على التَّبَعِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩) عن ابن ميسرة، قال ابن خالويه: ويجوز في النحو الرفع.

﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ صِفَةٌ لـ﴿الذين آمنوا﴾ فإنَّه جَرى مَجْرَى الاسمِ، أو بدلٌ منه، ويجوزُ نَصبُه ورَفعُه على المدحِ.

﴿وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾: مُتَخشِّعونَ في صَلاتِهم وزكاتهم.

وقيلَ: هو حالٌ مَخصوصَةٌ بـ﴿يؤتُون﴾؛ أي: يؤتُونَ الزَّكاةَ في حالِ ركوعِهم في الصَّلاةِ حرصًا على الإحسانِ ومُسارعةً إليه، وأنها نزلَت في عليٍّ رضيَ الله عنه حينَ سألَهُ سائِلٌ وهو راكِعٌ في صلاتِه فطرحَ له خاتَمَه[1].

واستَدلَّ بها الشِّيعَةُ على إمامَتِه زاعمينَ أنَّ المُرادَ بالوَليِّ: المتولِّي للأُمُورِ والمستحِقُّ للتصرُّفِ فيهم، والظاهِرُ ما ذكرناه، مع أنَّ حملَ الجَمعِ على الواحدِ أيضًا خلافُ الظَّاهرِ، وإنْ صَحَّ أنَّه نزلَ فيه فلعلَّهُ جيءَ بلفظِ الجمعِ لتَرغيبِ النَّاسِ في مثلِ فِعْلِه فيَندَرِجُوا فيه، وعلى هذا يكونُ دليلًا على أنَّ الفعلَ القليلَ في الصَّلاةِ لا يُبطِلُها، وأنَّ صدقَةَ التطوُّعِ تُسمَّى زكاةً.

(٥٦) ـ ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: ومَـن يتَّـخِذْهم أولياءَ ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾؛ أي: فإنَّهم الغالبونَ، ولكنْ وُضِعَ الظَّاهرُ موضِعَ المُضمَرِ تنبيهًا على البرهانِ عليه، وكأنَّه قيلَ: ومَن يتوَلَّ هؤلاءِ فهُم حزبُ اللهِ وحزبُ اللهِ هم الغالِبونَ،

(١) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٢) من حديث علي رضي الله عنه، ورواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٣٠) عن السدي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٦٢) عن سلمة بن كهيل. وروي في ذلك أحاديث وأخبار جمعها ابن كثير عند هذه الآية من «تفسيره» ثم قال: وليس يصح شيء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها وجهالة رجالها. وقال في «البداية والنهاية» (١١/ ٩٤): «ولم ينزل في علي شيء من القرآن بخصوصيته». وروى الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٣١) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٦٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٨٥)، عن محمَّد بن عليٍّ أنه قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ جميعُ المُؤمنين، فقيلَ له: إنَّ ناسًا يقولون: هو عليٌّ، قال: فعليٌّ منَ الذين آمَنُوا، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

وتنويهًا بذِكرِهم، وتعظيمًا لشَأنِهم، وتَشريفًا لهم بهذا الاسمِ، وتَعريضًا لِمَن يُوالي غيرَ هؤلاءِ بأنَّه حزبُ الشَّيطانِ.

وأصلُ الحزبِ: القومُ يَجتَمِعونَ لأمرٍ حَزَبَهم.

(٥٧) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ﴾ نَزلَتْ في رِفاعةَ بن زيدٍ وسُويدِ بن الحارثِ؛ أظهرَا الإسلامَ ثمَّ نافقَا، وكانَ رِجالٌ مِن المسلمينَ يُوادُّونَهُما[1].

وقد رتَّبَ النَّهيَ عَن مُوالاتِهم على اتِّخاذِهِم دينَهُم هُزوًا ولعبًا؛ إيماءً على العِلَّةِ، وتَنبيهًا على أنَّ مَن هذا شأنُه بعيدٌ عن الموالاةِ جديرٌ بالمعاداةِ.

وفَصَّل المستهزِئينَ بأهلِ الكتابِ والكُفَّارِ على قراءةِ مَن جرَّهُ، وهُم أبو عمرٍو والكِسائيُّ ويعقوبُ[2]، والكُفَّارُ وإن عَمَّ أهلَ الكتابَ يُطلَقُ على المشركينَ خاصَّةً؛ لتَضاعُفِ كُفرِهِم.

ومَن نصبَهُ عَطفَ على ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ على أنَّ النَّهيَ عن موالاةِ مَن ليسَ على الحقِّ رأسًا سواءٌ مَن كانَ ذا دِينٍ تَبعَ فيه الهوى وحَرَّفَه عن الصَّوابِ كأهلِ الكتابِ، ومَن لم يَكُن كالمشركينَ.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ بتركِ المَناهي[3] ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ لأنَّ الإيمانَ حَقًّا يَقتَضِي ذلك.

وقيلَ: إن كنتم مُؤمنينَ بوَعدِه ووَعيدِه.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن سعيد بن جبير أو عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٦٤) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد قوله. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ١٦٨) عن ابن إسحاق قوله.

(٢) ونصبه الباقون. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٥)، و«التيسير» (ص: ١٠٠)، و«النشر» (٢/ ٢٥٥).

(٣) في نسخة الخيالي: «المعاصي».

(٥٨) ـ ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا﴾؛ أي: اتَّخذُوا الصَّلاةَ أو المُناداةَ، وفيه دليلٌ على أنَّ الأذانَ مَشروعٌ للصَّلاةِ.

رُوِيَ أنَّ نَصرانيًّا بالمدينةِ كانَ إذا سَمِعَ المؤذِّنَ يقول: أشهَدُ أنَّ مُحمَّدًا رسولُ الله، قالَ: أَحرَقَ الله الكاذِبُ، فدخلَ خادمُهُ ذاتَ ليلةٍ بنارٍ وأهلُهُ نِيامٌ، فتطايرَ شَررُهُ في البيتِ فأحرقَهُ وأهلَه[1].

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ فإنَّ السَّفَهَ يُؤدِّي إلى الجَهلِ بالحقِّ والهزءِ به، والعَقلُ يمنَعُ مِنه.

(٥٩) ـ ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ﴾: هل تُنكِرونَ مِنَّا وتَعيبونَ؛ يُقالُ: نَقَمَ مِنه كذا: إذا أَنكَرَهُ، وانتَقَم: إذا كافأَهُ.

وقُرِئَ: «تنقَمون» بفتحِ القافِ[2]، وهو لُغَةٌ.

﴿إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾: الإيمانُ بالكتبِ المنزلةِ كلِّها.

﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ﴾ عطفٌ على ﴿أَنْ ءَامَنَّا﴾، وكأنَّ المُستثنَى لازمُ الأمرينِ وهو المخالفَةُ؛ أي: ما تُنكِرونَ مِنَّا إلَّا مُخالَفَتَكُم حيثُ دَخَلْنا الإيمانَ وأنتُم خارجونَ مِنه. أو كانَ الأصلُ: واعتقادَ أنَّ أكثرَكُم فاسقونَ، فحُذِفَ المضافُ.

أو على «ما»؛ أي: وما تَنقِمونَ مِنَّا إلَّا الإيمانَ بالله وبما أَنزَلَ وبأنَّ أكثرَكُم.

أو على عِلَّةٍ مَحذوفَةٍ والتَّقديرُ: هل تَنقِمُونَ منَّا إلَّا أَنْ آمَنَّا لقلَّةِ إنصافِكُم وفِسقِكُم.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٣٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٦٤)، عن السدي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩) عن يحيى والأعمش، و«الكشاف» (٢/ ٦٥٢) عن الحسن، و«البحر» (٨/ ٢٨٢) عن النخعي وابن أبي عبلة وأبي حيوة وأبي البرهسم.

أو نصبٌ بإضمارِ فعلٍ يَدُلُّ عليه ﴿هَلْ تَنقِمُونَ﴾؛ أي: ولا تَنقِمونَ أنَّ أكثرَكُم فاسقونَ؟

أو رَفعٌ على الابتداءِ والخبرُ مَحذوفٌ؛ أي: وِفسقُكُم ثابِتٌ مَعلومٌ عندَكُم ولكنَّ حُبَّ الرِّياسَةِ والمالِ يَمنَعُكُم عَن الإنصافِ.

والآيَةُ خِطابٌ ليَهودٍ سَأَلوا رسولَ اللهِ ﷺ عمَّن يُؤمِنُ به، فقالَ: «أؤمِنُ ﴿بِاللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾» إلى قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] فقالوا حينَ سَمِعُوا ذِكرَ عِيسى: لا نعلَمُ دينًا شَرًّا مِن دينِكُم[1].

(٦٠) ـ ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ﴾؛ أي: مِن ذلك المَنقومِ ﴿مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ﴾: جزاءً ثابتًا عندَ اللهِ، والمَثوبَةُ مُختصَّةٌ بالخيرِ كالعُقوبَةِ بالشَّرِّ، فوُضِعَت هاهنا مَوضِعَها على طريقَةِ قولِه:

تحيَّةُ بَينِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ[2]

ونصبُها على التَّمييزِ عَن ﴿بِشَرٍّ﴾.

﴿مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ بدلٌ مِن «شرٍّ» على حذفِ مُضافٍ؛ أي: بشَرٍّ مِن أَهلِ ذلك مَن لعنَهُ اللهُ، أو: بشرٍّ من ذلك دِينُ من لعنه الله، أو خَبرُ مَحذوفٍ؛ أي: هو مَن لعنَهُ اللهُ، وهم اليَهودُ أبعدَهُم اللهُ مِن رحمَتِه وسَخِطَ

(١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن سعيد بن جبير أو عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ١٦٧) عن ابن إسحاق قوله. وذكره بلفظ المصنف الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ٤١٣ ـ ٤١٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٠١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) عجز بيت لعمرو بن معدي كرب. انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، وتقدم عند تفسير الآية (١٠) من سورة البقرة.

عليهِم بكُفرِهِم وانهِمَاكِهِم في المعاصي بعدَ وُضوحِ الآياتِ، ومَسَخَ بعضَهُم قِردَةً وهم أصحابُ السَّبتِ، وبعضَهم خنازيرَ وهم كُفَّارُ أهلِ مائدَةِ عيسى.

وقيلَ: كِلا المسخَيْنِ في أصحابِ السَّبتِ؛ مُسِخَت شُبَّانُهُم قِردَةً ومَشايِخُهم خنازيرَ.

﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ عَطفٌ على صِلَةِ ﴿مَن﴾.

وكذا: «عُبِدَ الطَّاغوتُ» على البناءِ للمَفْعولِ ورَفعِ «الطَّاغوتُ»، و: «عَبُدَ الطاغوتُ» بمعنى: صارَ مَعبودًا، فيكونُ الراجِعُ مَحذوفًا[1]؛ أي: فيهم أو بينَهُم.

ومَن قرَأَ: «وعابِدَ الطاغوتِ»، أو: ﴿وعَبُدَ﴾ على أنَّه نَعتٌ كفَطُنٍ ويَقُظٍ[2]، أو: «عَبَدَةَ»، أو: «عَبَد الطاغوتِ» على أنَّه جمعٌ كخَدَمٍ، أو أنَّ أصلَه «عَبَدَةَ» فحُذفَ التَّاءُ للإضافَةِ= عَطفَه على ﴿ٱلْقِرَدَةَ﴾.

ومَن قرأَ: «وعَبَدِ الطَّاغوتِ» بالجرِّ عَطَفَه على ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾[3].

---

(١) قوله: «فيكونُ الراجِعُ مَحذوفًا»؛ أي: على هاتين القراءتين. انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٥٥ ـ ٦٥٦). والقراءة الثانية: (وعَبُدَ الطاغوتُ) هي جملة من فعل وفاعل.

(٢) و(الطاغوتِ) على هذه القراءة بالجر على الإضافة، وهذه قراءة حمزة، والباقون: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٠). وكل ما عدا هاتين القراءتين فهو من الشواذ.

(٣) انظر هذه القراءات مع نسبتها لقائليها وتخريجها وزوائد عليها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«المحتسب» (١/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، و«الكشاف» (٢/ ٦٥٤ ـ ٦٥٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، و«البحر» (٨/ ٢٨٧ ـ ٢٩٢)، و«روح المعاني» (٧/ ٢٨٣ ـ ٢٨٦). وكل قراءة من هذه القراءات وقع فيها المضاف اسماً فـ(الطاغوتِ) عليها بالجر على الإضافة. انظر: «البحر» (٨/ ٢٩٠).

وأحصى أبو حيان منها اثنتين وعشرين قراءة عدا المتواتر وهما قراءتان كما تقدم، ومعه تغدو أربعاً وعشرين. =

والمرادُ بالطاغوتِ: العِجلُ، وقيلَ: الكَهَنَةُ وكلُّ مَن أطاعوهُ في مَعصيَةِ اللهِ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾؛ أي: الملعونونَ ﴿شَرٌّ مَّكَانًا﴾ جعلَ مكانَهُم شَرًّا ليكونَ أبلَغَ في الدلالَةِ على شرارَتِهم.

وقيلَ: ﴿مَّكَانًا﴾: مُنصَرَفًا[1].

﴿وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾: قَصْدِ الطَّريقِ المُتوسِّطِ بينَ غُلُوِّ النَّصارَى وقَدحِ اليَهودِ.

والمرادُ مِن صِيغَتَي التَّفضيلِ الزِّيادَةُ مُطلَقًا، لا بالإضافَةِ إلى المؤمنينَ في الشَّرارَةِ والضَّلالِ.

(٦١) ـ ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ نزلَتْ في يَهودٍ نَافَقُوا رسولَ اللهِ[2]، أو عامَّةِ المنافقين.

﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾؛ أي: يخرجونَ مِن عندِكَ كما دَخلوا لا يؤثِّرُ فيهم ما سَمِعُوا منك، والجُملتانِ حالانِ مِن فاعِلِ ﴿قَالُوٓاْ﴾، و﴿بِٱلْكُفْرِ﴾ و﴿بِهِۦ﴾ حالانِ مِن فاعلَي ﴿دَّخَلُواْ﴾ و﴿خَرَجُواْ﴾، و﴿قد﴾ وإن دخلَت لتَقريبِ الماضي من الحالِ ليَصحَّ أن يقعَ حالًا، أفادَت أيضًا ـ لِمَا فيها مِن التَّوقُّعِ ـ أنَّ أَمارَةَ النِّفاقِ كانَت

= إلا أن بعض المعاصرين أثبت فيها ستًّا وثلاثين قراءة. انظر: «معجم القراءات» لعبد اللطيف الخطيب (٢/ ٣١٢).

والقراءة الأخيرة أثبتنا بدلاً منها في تحقيق «الكشاف» قراءة حمزة، وهو خطأ، فليستدرك من هنا.

(١) قوله: «﴿مَّكَانًا﴾ منصرفًا»؛ أي: معنى المكان: المُنصَرَفُ بفتح الراء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٠٨).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٤٧) عن قتادة وابن عباس وابن زيد والسدي. وخبر ابن عباس ضعيف.

لائحةً عليهم، وكانَ الرَّسولُ يَظنُّهُ[1]، ولذلكَ قالَ: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا كَانُواْ يَكۡتُمُونَ﴾؛ أي: مِن الكُفرِ، وفيه وَعيدٌ لهم.

(٦٢) ـ ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ﴾؛ أي: مِن اليَهودِ والمنافقينَ ﴿يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡإِثۡمِ﴾؛ أي: الحرامِ، وقيلَ: الكَذِب؛ لقولِه: ﴿عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ﴾ [المائدة: ٦٣] ﴿وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾: الظلمِ، أو مجاوَزَةِ الحَدِّ في المعاصي.

وقيلَ: الإثمُ ما يَختَصُّ بهم، والعُدوانُ ما يَتَعدَّى إلى غيرِهم.

﴿وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَ﴾؛ أي: الحرامَ؛ خصَّهُ بالذِّكرِ للمُبالغَةِ.

﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾: لبئسَ شيئًا عَمِلُوه.

(٦٣) ـ ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَ﴾ تَحضِيضٌ لعُلَمائِهم على النَّهيِ عَن ذلك، فإنَّ «لَوْلَا» إذا دخلَ على الماضي أفادَ التَّوبيخَ، وإذا دخلَ على المستقبَلِ أفادَ التَّحضيضَ.

﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ أبلَغُ مِن قولِه: ﴿لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ مِن حيثُ إن الصُّنعَ عملُ الإنسانِ بعدَ تَدرُّبٍ فيه وتَرَوٍّ وتحرِّي إجادَةٍ، ولذلك ذمَّ به خواصَّهُم، ولأنَّ تركَ الحسبَةِ أقبَحُ مِن مواقعَةِ المعصيَةِ؛ لأنَّ النَّفسَ تَلتَذُّ بها وتَميلُ إليها، ولا كذلكَ تركُ الإنكارِ عليها فكان جديرًا بأبلَغِ الذَّمِّ.

(٦٤) ـ ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾؛ أي: هو مُمسِكٌ يُقتِّرُ بالرِّزقِ، وغلُّ اليَدِ وبَسطُها مجازٌ عن البُخلِ والجودِ، ولا قصدَ فيه إلى إثباتِ يَدٍ وغَلٍّ أو بَسطٍ، ولذلك يُستعمَلُ حيثُ لا يُتصوَّرُ ذلك، كقولِه:

---

(١) «وكان الرسول يظنه»؛ أي: يظنُّ نِفاقَهم، ويتوقَّعُ أن يظهرَ اللهِ ما كتموه. وعبارة «الكشاف»: وكان رسول الله ﷺ متوقِّعًا لإظهارِ اللهِ ما كتَموه، فدخل حرفُ التوقُّع.

جَـادَ الحِمَـى بُسُـطُ اليَديـنِ بوابِلٍ شَـكَرَت نَـداهُ تِلاعُـه ووِهَـادُه[١]

ونظيرُه من المجازاتِ المركَّبَةِ: شابَتْ لِمَّةُ اللَّيلِ.

وقيلَ: معناه: إنَّه فقيرٌ، كقولِه[٢]: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١].

﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ﴾ دُعاءٌ عليهم بالبُخلِ والنَّكدِ، أو بالفَقرِ والمَسكنَةِ، أو بغَلِّ الأَيدِي حقيقَةً: يُغلَّلونَ أُسارى في الدُّنيا ومُسحَّبينَ إلى النَّارِ في الآخرَةِ، فتكونُ المطابقَةُ من حيثُ اللفظُ وملاحَظَةُ الأصلِ؛ كقولِك: سَبَّنِي سبَّ اللهُ دابِرَهُ[٣].

﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ثَنَّى اليدَ مُبالغَةً فـي الرَّدِّ ونفيِ البُخلِ عـنـه، وإثباتًا لغايَةِ الجودِ، فإنَّ غايَةَ ما يبذُلُهُ السَّخِيُّ من مالِه أن يُعطيَهُ بيديهِ، وتَنبيهًا على منحِ الدُّنيا والآخرَةِ، وعلى ما يعطَى للاستدراجِ وما يُعطَى للإكرامِ.

﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ تأكيدٌ لذلك؛ أي: هو مُختارٌ في إنفاقِه يُوسِّعُ تارَةً ويُضيِّقُ أخرى، على حسَبِ مَشيئَتِه ومُقتَضى حِكمَتِه، لا على تَعاقُبِ سعَةٍ وضيقٍ في ذاتِ

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٦٠) ولم أجده عند من سبق الزمخشري، وذكره متابعوه في تفاسيرهم كالمصنف وأبي حيان وأبي السعود والآلوسي. جاد: من الجود، والوهاد: جمع الوهدة، وهي ما اطمأن من الأرض، والتلعة: ما ارتفع منها، والوابل: المطر الكثير. وقوله: «بسطُ» بضمتين: هو جمع باسط، والمراد بها السحاب، وهو فاعل «جاد» كما في «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٣٤٢أ).

(٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «لقوله».

(٣) قوله: «فتكون المطابقة»؛ أي: حاصلةً «من حيث اللفظ»؛ أي: لفظُ ﴿مَغْلُولَةٌ﴾ و﴿غُلَّتْ﴾ «وملاحظة الأصل»؛ إذ الأصل في القول الشنيع أن يُقابَلَ بالدعاء على قائله؛ «كقولك: سبني سب الله دابره»؛ أي: قطَعَه؛ إذ القصدُ بقوله: (سبَّ اللهُ دابـرَه) الدعاءُ بالقطعِ على مَن سبَّه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤١١).

يدِ، ولا يَجوزُ جعلُهُ حالًا من الهاءِ للفَصلِ بينَهُما بالخبرِ ولأنَّها مُضافٌ إليها، ولا مِن اليدينِ إذ لا ضَميرَ لهما فيه، ولا مِن ضَمِيرِهِما لذلك.

والآيةُ نَزَلَت في فنحاصَ بنِ عازوراءَ، فإنَّه قالَ ذلك لَمَّا كفَّ اللهُ عن اليهودِ ما بَسَطَ عليهم مِن السَّعةِ بشُؤمِ تَكذيبِهم محمَّدًا صلواتُ اللهِ عليه، وأُشرِكَ فيه الآخرون لأنَّهم رضُوا بقولِه[1].

﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾؛ أي: هم طاغونَ كافرونَ، ويَزدادونَ طُغيانًا وكُفرًا بما يسمعونَ مِن القرآنِ كما يزدادُ المريضُ مَرضًا مِن تناوُلِ الغذاءِ الصَّالحِ للأَصِحَّاءِ.

﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ فلا تتوافَقُ قلوبُهم ولا تتطابَقُ أقوالُهم.

﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾: كلَّما أرادوا حربَ الرَّسولِ عليه السَّلامُ وإثارةَ شرٍّ عليه ردَّهُم اللهُ بأَن أوقعَ بينَهُم منازعَةً كفَّ بها عنه شرَّهم.

أو: كلَّما أرادوا حربَ أَحدٍ غُلِبُوا، فإنَّهم لَمَّا خالَفُوا حكمَ التَّوراةِ سلَّطَ اللهُ عَلَيهم بختنصَّرَ، ثمَّ أفسَدُوا فسَلَّطَ عليهم فُطْرُسَ الرُّومِيَّ، ثمَّ أَفسَدُوا فسَلَّطَ عليهم المَجوسَ، ثمَّ أفسَدُوا فسَلَّطَ عليهم المُسلمينَ[2].

و﴿لِّلْحَرْبِ﴾ صِلَةُ ﴿أَوْقَدُوا۟﴾ أو صِفَةُ ﴿نَارًا﴾.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٥٥) عن عكرمة، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ١١٣) إلى ابن عباس، وعزاه الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ٤٢٣) لابن عباس وعكرمة والضحاك وقتادة. وانظر: «تفسير مقاتل» (١/ ٤٩٠).

(٢) رواه بنحوه مطولاً الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠) عن الربيع.

﴿وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾؛ أي: للفَسادِ، وهو اجتِهادُهُم في الكَيدِ وإثارةِ الحروبِ والفتنِ وهتكِ المَحارمِ.

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ فلا يُجازِيهِم إلَّا شَرًّا.

(٦٥) - ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟﴾ بمُحمَّدٍ وبما جاءَ به ﴿وَٱتَّقَوْا۟﴾ ما عَدَدْنا مِن مَعاصِيهم ونحوِها ﴿لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾؛ أي: الَّتي فَعَلوها ولم نُؤاخِذْهُم بها ﴿وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾: ولَجعَلناهم من الدَّاخلين فيها، وفيه تَنبيهٌ على عظمِ مَعاصيهِم وكَثرَةِ ذُنوبِهم، وأنَّ الإسلامَ يجُبُّ ما قبلَه وإن جلَّ، وأنَّ الكِتابيَّ لا يَدخلُ الجنَّةَ ما لم يُسلِمْ.

(٦٦) - ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ بإذاعَةِ ما فيهما مِن نَعتِ الرَّسولِ والقِيامِ بأحكامِهما ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ﴾ يعني: سائرَ الكتبِ المُنزلَةِ، فإنَّها مِن حيثُ إنَّهم مُكلَّفونَ بالإيمانِ بها كالمُنزلِ إليهم، أو القرآنَ.

﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾: لوَسَّعَ عليهم أرزاقَهُم بأنْ يُفيضَ عليهم بركاتٍ من السَّماءِ والأرضِ، أو يُكثرَ ثمرَةَ الأَشجارِ وغلَّةَ الزَّروعِ، أو يَرزُقَهُم الجنانَ اليانِعَةَ الثِّمارِ، فيَجتَنونَها مِن رأسِ الشَّجرِ ويَلتَقِطُون ما تَساقطَ على الأرضِ، بَيَّنَ بذلك أنَّ ما كُفَّ عنهم بشُؤْمِ كُفرِهِم ومَعاصِيهم لا لِقُصورِ الفيضِ، ولو أنَّهُم آمنوا وأقامُوا ما أُمِرُوا به لوسَّعَ عليهم وجعلَ لهم خيرَ الدَّارَين.

﴿مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾: عادِلَةٌ غيرُ غاليَةٍ ولا مُقَصِّرَةٍ، وهم الَّذينَ آمنوا بمحمَّدٍ ﷺ.

وقيلَ: ﴿مُّقْتَصِدَةٌ﴾: مُتوسِّطَةٌ في عَدَاوَتِه.

﴿وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾؛ أي: بئسَ ما يَعمَلُونَه، وفيه معنى التَّعجُّبِ؛ أي: ما أسوأَ عملَهُم، وهو المعاندَةُ، وتحريفُ الحقِّ، والإعراضُ عنه، والإفراطُ في العَداوَةِ.

(٦٧) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾: جميعَ ما أُنزِلَ إليكَ غيرَ مراقِبٍ أحدًا ولا خائفٍ مَكروهًا.

﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ﴾: وإن لم تُبَلِّغ جميعَه كمَا أمَرتُك ﴿فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾: فما أَدَّيتَ شيئًا منها؛ لأنَّ كِتمانَ بَعضِها يُضَيِّعُ ما أُدِّيَ منها؛ كتركِ بعضِ أَركانِ الصَّلاةِ فإنَّ غرضَ الدَّعوةِ يَنتقِضُ به.

أو: فكأنَّكَ ما بلَّغْتَ شَيئًا منها؛ كقولِه: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ﴾ [المائدة: ٣٢] مِن حيثُ إنَّ كتمانَ البعضِ والكلِّ سَواءٌ في الشَّناعَةِ واستِجلابِ العِقابِ.

﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ عِدَةٌ وضمانٌ مِن اللهِ بعصمةِ روحِهِ مِن تَعرُّضِ الأَعادِي، وإزاحَةٌ لمعاذيرِه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾: لا يُمَكِّنُهم ممَّا يريدونَ بك.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «بَعَثَني اللهُ برِسالتِه فضِقتُ بها ذرعًا، فأَوحَى اللهُ: إن لَم تُبلِّغْ رِسالَتي عَذَّبتُكَ، وضَمِنَ لي العِصمَةَ فقَويتُ»(١).

---

(١) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤٤٣) من طريق كلثوم بن محمد عن عطاء الخراساني عن أبي هريرة، دون قوله: «وضمن لي العصمة فقويت»، قال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٥٧): «وعطاء الخراساني لم يسمع من أبي هريرة، وكلثوم بن محمد متكلم فيه».

ورواه أبو الشيخ عن الحسن كما في «الدر المنثور» (٣/ ١١٦ ـ ١١٧) دون العبارة المذكورة أيضاً، وزاد: فأنزل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾. قال في «الكافي الشاف»: ومرسل الحسن ضعيف، والحديث ضعيف.

وروى الحميدي في «مسنده» (٩٠٧)، وعنه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٧٦)، عن أبي الأحوص عوف بن مالك الجشمي عن أبيه مرفوعاً: «أتتني رسالة من ربي فضقت بها ذرعًا، ورأيت أن الناس سيكذبونني، فقيل لي: لتفعلن أو ليفعلن بك».

وعن أنسٍ: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُحرَسُ حتَّى نَزلَت، فأخرَجَ رأسَهُ مِن قُبَّةِ أدمٍ فقالَ: «انصرِفُوا يا أيُّها النَّاسُ؛ فقَدْ عَصَمَني اللهُ مِن النَّاسِ»[1].

فظاهرُ الآيةِ يوجِبُ تبليغَ كلِّ ما أُنزِلَ، ولعلَّ المرادَ تبليغُ ما يَتعلَّقُ به مَصالِحُ العبادِ، وقُصدَ بإنزالِه إطلاعُهُم عليهِ، فإنَّ مِن الأَسرارِ الإلهيَّةِ ما يَحرُمُ إفشاؤُه.

(٦٨) ـ ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾؛ أي: دِينٍ يُعتَدُّ به ويَصِحُّ أن يُسمَّى شيئًا لأنَّه باطِلٌ ﴿حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ ومِن إقامَتِهما: الإيمانُ بمحمَّدٍ عليه السَّلامُ، والإذعانُ لحكمِه، فإنَّ الكُتبَ الإلهيَّةَ بأسرِها آمرَةٌ بالإيمانِ لِمَن صَدَّقَه، والمُعجزَةُ ناطقَةٌ بوجوبِ الطاعَةِ له، والمرادُ: إقامَةُ أُصولِهما وما لم يُنسَخْ مِن فُروعِهما.

﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: فلا تحزَنْ عَليهم لزِيادَةِ طُغيانِهم وكُفرِهم بما تبلِّغُه إليهم، فإنَّ ضررَ ذلك لاحِقٌ بهم لا يَتخطَّاهُم، وفي المُؤمنينَ مَندوحَةٌ لك عَنهُم.

---

(١) ذكره عن أنس الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٦٦٨)، ورواه الترمذي (٣٠٤٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٢١) وصححه، من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الترمذي: حديث غريب. وأشار إلى أنه روي مرسلاً دون ذكر عائشة رضي الله عنها. وقال الحافظ في «فتح الباري» (٦/ ٨٢): إسناده حسن، واختُلف في وصله وإرساله.
ورواه الطبراني في «الصغير» (٤١٨) عن أبي سعيد الخدري، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٧): «فيه عطية العوفي وهو ضعيف».
ورواه الطبراني أيضاً كما في «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٥٣) من طريق من حديث عصمة بن مالك الحطمي، وفي سنده الفضل بن المختار، قال عنه ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه إما إسناداً أو متناً.

(٦٩) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ سبقَ تفسيرُه في سُورَةِ البَقرةِ، ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ رفعٌ على الابتداءِ وخَبرُهُ مَحذوفٌ والنيَّةُ بهِ التَّأخيرُ عمَّا في حيِّزِ «إنَّ» والتَّقديرُ: إنَّ الَّذينَ آمنوا والذينَ هادوا والنَّصارى حُكمُهُم كذا والصَّابئونَ كذلك كقولِه:

فإنِّـــي وقَيَّارٌ بهـــا لَغَريبُ[1]

وقولِه:

وإلَّا فاعلَمُـــوا أنَّـــا وأنـتُـــمُ بُغاةٌ مـــا بَقينـــا فـــي شِـــقاقِ[2]

وهو كاعتراضٍ دُلَّ به على أنَّه لَمَّا كانَ الصَّابئونَ مع ظهورِ ضَلالهم ومَيْلِهم عَن الأديانِ كلِّها يُتابُ عليهم إن صحَّ مِنهم الإيمانُ والعَملُ الصَّالحُ كانَ غيرُهُم أَوْلى بذلك.

ويَجـوزُ أن يكـونَ ﴿وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ مَعطوفًـا عليـه و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ خبرُهُما، وخبرُ «إنَّ» مَقـدَّرٌ دلَّ عليـه ما بعـدَه كقولِه:

---

(١) عجز بيت لضابئ بن الحارث البرجمي، كما في «الكتاب» (١/ ٧٥)، و«الأصمعيات» (ص: ١٨٤)، و«شرح نقائض جرير والفرزدق» لأبي عبيدة (٢/ ٣٩٤)، و«الكامل» للمبرد (١/ ٢٥٣)، و«تفسير الطبري» (١٦/ ١٠٠)، و«الأصول في النحو» (١/ ٢٥٦)، و«المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (١/ ٣٦٩). ودون نسبة في «الجمل» للخليل (ص: ١٥٤)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٣١١)، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ١٧٢). قال الفراء: وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا. يعني: (قيارٌ) و(قياراً). قيل: قيار: اسم جمله، وقيل: فرسه، وقيل: غلامه الأسود. وصدر البيت:

فمَـن يـكُ أمسـى بالمدينـةِ رحلُـهُ

(٢) أي: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك، والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو في «ديوانه» (ص: ١٨٠)، و«الكتاب» (٢/ ١٥٦).

نـحـنُ بما عِندَنا وأنتَ بـمـــا عندكَ راضٍ والرَّأيُ مُختَلِفُ[١]

ولا يجوزُ عطفُه على محلِّ ﴿إِنَّ﴾ واسمِها فإنَّه مَشروطٌ بالفراغِ مِن الخبرِ؛ إذ لو عُطِفَ عليهِ قبلَه كانَ الخبرُ خبرَ المُبتدَأِ وخبرَ ﴿إِنَّ﴾ معًا فيجتمِعُ عليهِ عامِلانِ، ولا على الضَّميرِ في ﴿هَادُواْ﴾ لعدمِ التَّأكيدِ والفَصل، ولأنَّه يوجِبُ كونَ الصَّابئينَ هُودًا.

وقيلَ: ﴿إِنَّ﴾ بمعنى: نَعَم، وما بعدَها في موضِعِ الرَّفعِ بالابتداءِ.

وقيلَ: ﴿الصَّابئونَ﴾ مَنصوبٌ بالفتحَةِ، وذلكَ كما جُوِّزَ بالياءِ جُوِّزَ بالواوِ.

﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ في محلِّ الرَّفعِ بالابتداءِ، وخبرُه ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ والجملَةُ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، أو خبرُ المبتدَأ كما مرَّ، والراجِعُ مَحذوفٌ؛ أي: مَن آمنَ مِنهُم، أو النصبِ على البدلِ من اسمِ ﴿إِنَّ﴾ وما عُطِفَ عليه.

وقُرِئَ: «والصَّابئينَ»[٢] وهو الظَّاهرُ، «والصَّابِيُون» بقلبِ الهمزَةِ ياءً[٣]،

---

(١) نسبه سيبويه في «الكتاب» (١/ ٧٥) لقيس بن الخطيم، وأبو زيد القرشي في «جمهرة أشعار العرب» (ص: ٥٣٠ ـ ٥٣١) لعمرو بن امرئ القيس، وهو ما رجحه البغدادي في «الخزانة» (٤/ ٢٨٣)، ونسبه أبو البركات الأنباري في «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ٩٥) لدرهم بن زيد الأنصاري، ودون نسبة «معاني القرآن» للفراء (١/ ١١ ٤٣٤٣١)، و«مجاز القرآن» (١/ ٢٥٨)، و«معاني القرآن» للأخفش (ص: ٨٨ و٣٥٧).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢١٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢١٩)، و«البحر» (٨/ ٣٢٢)، عن عثمان بن عفان وعائشة وأبي بن كعب وسعيد بن جبير والجحدري. ونسبها الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٦٧١) لابن كثير، وهي خلاف المشهور عنه كما قال السمين الحلبي في «الدر المصون» (٤/ ٣٦٤).

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢١٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢١٩)، و«البحر» (٨/ ٣٢٢)، عن الحسن والزهري. وذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٦٧١) دون نسبة.

﴿والصَّابُونَ﴾ بحذفِها[١]؛ مِن صَبا بإبدالِ الهمزَةِ ألفًا، أو مِن صَبَوْتُ لأنَّهم صَبَوْا إلى اتِّباعِ الشَّهواتِ ولم يَتَّبِعوا شرعًا ولا عَقْلًا.

(٧٠) - ﴿لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًا﴾ ليُذَكِّروهم وليُبَيِّنوا لهم أمرَ دينِهم ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ﴾: بما يُخالِفُ هواهُم مِن الشَّرائعِ ومَشاقِّ التَّكاليفِ ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ جوابُ الشَّرطِ، والجملَةُ صِفَةُ ﴿رُسُلًا﴾ والراجِعُ محذوفٌ؛ أي: رسولٌ مِنهُم.

وقيلَ: الجوابُ مَحذوفٌ دلَّ عليه ذلكَ، وهو استِئنافٌ[٢].

وإنَّما جيءَ بـ﴿يَقْتُلُونَ﴾ موضِعَ «قَتَلُوا» على حكايَةِ الحالِ الماضيَةِ؛ استحضارًا لها واستفظاعًا للقَتلِ، وتَنبيهًا على أنَّ ذلكَ مِن دَيدَنِهم ماضيًا ومُستَقبلًا، ومحافظَةً على رُؤوسِ الآيِ.

(٧١) - ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾؛ أي: وحَسِبَ بنو إسرائيلَ أن لا يصيبَهُم بلاءٌ وعذابٌ بقتلِ الأنبياءِ وتَكذيبِهم.

وقرأَ أبو عمرٍو وحمزَةُ والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿ألَّا تكونُ﴾ بالرَّفعِ[٣] على أنَّ «أنْ» هيَ المُخفَّفَةُ مِن الثَّقيلَةِ، وأصلُه: أنَّه لا تكونُ[٤]، وإدخالُ فعلِ الحِسبانِ عليها

---

(١) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٨)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) قوله: «الجواب محذوف دل عليه ذلك»؛ أي: وهو ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟﴾ والتقدير: كلَّما جاءهم رسول كذَّبوه، وبعضُهم قدَّر الجوابَ بما صُرِّح به في نظير الآية من قوله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ﴾ [البقرة: ٨٧]، فالتقدير هنا: استكبَرُوا، «وهو»؛ أي: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤١٩).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٠)، و«النشر» (٢/ ٢٥٥).

(٤) جاء هنا في هامش نسخة التفتازاني: «فخففت (أن) وحذف ضمير الشأن».

ـ وهي للتَّحقيقِ ـ تَنزيلٌ له مَنزلَةَ العلَمِ لتَمكُّنِه في قُلوبِهِم، و«أنَّ» أو «أنْ» بمَا في حَيِّزِها سادٌّ مَسدَّ مَفعولَيْهِ.

﴿فَعَمُواْ﴾ عن الدِّينِ، أو الدَّلائلِ والهدى.

﴿وَصَمُّواْ﴾ عن استماعِ الحَقِّ كما فَعَلوا حينَ عَبَدوا العِجلَ.

﴿ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾؛ أي: ثمَّ تابوا فتابَ اللهُ عليهِم.

﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ كرَّةً أُخرى، وقُرِئَ بالضَّمِّ فيهما[1] على أنَّ اللهَ عَمَاهم وصَمَّهم؛ أي: رَماهُم بالعَمى والصَّمَمِ، وهو قليلٌ، واللغةُ الفاشِيَةُ: أَعمَى وأَصَمَّ.

﴿كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ بدلٌ من الضَّميرِ، أو فاعلٌ والواوُ علامَةُ الجمعِ كقولِهم: «أكلوني البَراغيثُ»، أو خبرُ مُبتدَأٍ مَحذوفٍ؛ أي: العُمْيُ والصُّمُّ كثيرٌ منهم.

وقيلَ: مُبتدأٌ والجملَةُ قبلَه خبرُهُ، وهو ضَعيفٌ لأنَّ تَقديمَ الخبرِ في مثلِهِ مُمتَنِعٌ.

﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ فيُجازيهم وَفْقَ أعمالِهم.

(٧٢) ـ ﴿لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ﴾؛ أي: إنِّي عبدٌ مَربوبٌ مِثلُكُم فاعبُدُوا اللهَ خالقي وخالِقَكُم ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ﴾؛ أي: في عبادَتِه، أو فيما يُخصُّ به من الصِّفاتِ والأَفعالِ ﴿فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾ يُمنعُ مِن دُخولِها كما يُمنَعُ المحرَّمُ عليه مِن المحرَّمِ، فإنَّها دارُ الموحِّدين.

﴿وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ فإنها المُعدَّةُ للمُشركين ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾؛ أي: وما لهم أحدٌ يَنصُرُهم من النَّارِ، فوَضَعَ الظَّاهِرَ موضِعَ المُضمَرِ تَسجيلًا على أنَّهم ظَلَموا بالإشراكِ وعَدَلوا عن طريقِ الحقِّ، وهو يحتمِلُ أن يكونَ مِن تَمامِ كلامِ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) عن يحيى وإبراهيم.

عيسى، وأن يكونَ مِن كلامِ اللهِ تنبيهًا على أنَّهم قالوا ذلك تَعظيمًا لعِيسى وتقرُّبًا إليه وهو مُعادِيْهم بذلك ومخاصِمُهم فيه، فما ظنُّكَ بغيرِه؟

(٧٣) ـ ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾؛ أي: أحدُ ثلاثةٍ، وهو حِكايَةٌ عمَّا قالَه النَّسْطُوريَّةُ والمَلكائيَّةُ مِنهم القائلونَ بالأَقانيمِ الثَّلاثَةِ، وما سبقَ قولُ اليَعقوبيَّةِ القائلينَ بالاتِّحادِ.

﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾: وما في الوُجودِ ذاتٌ واجِبٌ مُستحِقٌّ للعِبادَةِ مِن حيثُ إنَّه مَبدأُ جميعِ المَوجوداتِ إلَّا إلهٌ مَوصوفٌ بالوَحدانيَّةِ مُتعالٍ عَن قَبولِ الشَّركَةِ، و﴿مِنْ﴾ مزيدَةٌ للاستغراقِ.

﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ﴾ ولـم[1] يُـوَحِّدُوا ﴿لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: لَيمسَّنَّ الَّذينَ بَقُوا مِنهم على الكُفرِ، أو: لَيمسَّنَّ الَّذينَ كَفَروا مِن النَّصارَى، وَضَعَه موضِعَ «لَيمَسَّنَّهم» تكريرًا للشَّهادَةِ على كُفرِهم، وتَنبيهًا على أنَّ العَذابَ على مَن دامَ على الكُفرِ ولم يَنقَلِع عنه، ولذلكَ عقَّبَه بقولِه:

(٧٤) ـ ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ﴾؛ أي: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ﴾ بالانتهاءِ عن تلك العَقائدِ والأَقوالِ الزَّائغَةِ ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ﴾ بالتَّوحيدِ والتَّنزيهِ عن الاتِّحادِ والحُلولِ بعدَ هذا التَّقريرِ والتَّهديدِ ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يَغفِرُ لهم ويمنَحُهم من فضلِه إن تابوا، وفي هذا الاستِفهامِ تَعجيبٌ مِن إصرارِهم.

(٧٥) ـ ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾؛ أي: ما هوَ إلَّا رَسولٌ كالرُّسُلِ قبلَه خصَّه اللهُ بآياتٍ كما خَصَّهم بها، فإنْ أَحْيَى المَوْتى على يديهِ فقَد أَحيَى العَصا وجَعَلَها حيَّةً تَسعى على يدِ مُوسى وهو أَعجَبُ، وإنْ خَلَقَه من غيرِ أبٍ فقَد خلقَ آدمَ مِن غيرِ أبٍ وأمٍّ وهو أَغرَبُ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «وإن لم».

﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌۖ﴾ كسائرِ النِّساءِ اللَّاتي يُلازِمنَ الصِّدقَ أو يُصَدِّقنَ الأنبياءَ.

﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ ويَفتَقِرانِ إليه افتقارَ الحَيواناتِ.

بَيَّنَ أوَّلًا أقصَى ما لهما مِن الكَمالِ، ودلَّ على أنَّه لا يوجِبُ لهما أُلوهيَّةً لأنَّ كثيرًا من النَّاسِ يُشارِكُهما في مِثلِه، ثمَّ نبَّهَ على نَقصِهما وذكرَ ما يُنافي الرُّبوبيَّةَ ويَقتضي أن يَكونا من عدادِ المُركَّباتِ الكائنَةِ الفاسِدَةِ، ثمَّ تعجَّبَ ممَّن يَدَّعِي الرُّبوبيَّةَ لهما مع أمثالِ هذهِ الأدلَّةِ الظَّاهرَةِ فقالَ: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرۡ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾: كيفَ يُصرَفُون عن استِماعِ الحقِّ وتأمُّلِه؟

و﴿ثُمَّ﴾ لتَفاوُتِ ما بينَ العَجَبينِ؛ أي: إنَّ بَيانَنا للآياتِ عجبٌ وإعراضَهُم عنها أعجَبُ.

(٧٦) ـ ﴿قُلۡ أَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا نَفۡعٗاۚ﴾ يعني: عيسى، وهو وإن مَلَكَ ذلك بتَمليكِ اللهِ إيَّاه لا يَملِكُه مِن ذاتِه، ولا يملِكُ مثلَ ما يَضرُّ اللهُ به مِن البَلَايا والمصائِبِ وما يَنفَعُ بِهِ مِن الصِّحَّةِ والسَّعَةِ.

وإنَّما قالَ: ﴿مَا﴾ نَظَرًا إلى ما هو عليهِ في ذاتِه؛ تَوطِئَةً لنفيِ القُدرَةِ عنه رأسًا، وتَنبيهًا على أنَّه مِن هذا الجنسِ، ومَن كانَ له حَقيقَةٌ تقبَلُ المُجانسَةَ والمشارَكَةَ فبمَعزِلٍ عَن الألوهيَّةِ، وإنَّما قَدَّم الضرَّ لأنَّ التَّحرُّزَ عنه أهمُّ مِن تحرِّي النَّفعِ.

﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ بالأقوالِ والعَقائدِ، فيُجازي عليها إن خيرًا فخيرًا وإن شَرًّا فشرًّا.

(٧٧) ـ ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ﴾؛ أي: غُلُوًّا باطِلًا فترفَعُوا عيسى إلى أَن تَدَّعوا لهُ الإلهيَّةَ، أو تَضعوهُ فتزعُمُوا[1] أنَّه لغيرِ رِشدَةٍ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «فتدعوا».

وقيلَ: الخِطابُ للنَّصارى خاصَّةً.

﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ﴾ يعني: أسلافَهُم وأئمَّتَهُم الَّذينَ ضَلُّوا قبلَ مَبعَثِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ في شَريعَتِهِم ﴿وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا﴾ شايَعَهم على بِدَعهم وضَلالِهم ﴿وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾: عن قَصدِ السَّبيلِ الَّذي هو الإسلامُ بعدَ مبعَثِه لَمَّا كذَّبوهُ وبَغَوْا عليهِ.

وقيلَ: الأوَّلُ إشارَةٌ إلى ضَلالِهم عَن مُقتَضى العَقلِ، والثَّاني إشارَةٌ إلى ضَلالِهم عمَّا جاءَ بِهِ الشَّرعُ.

(٧٨) ـ ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾؛ أي: لَعنَهُم اللهُ في الزَّبورِ والإنجيلِ على لِسانِهما.

وقيلَ: أهلُ أيلَةَ لَمَّا اعتَدَوا في السَّبتِ لَعنَهُم داودُ فمَسَخَهم اللهُ قِردَةً، وأصحابُ المائدَةِ لَمَّا كَفروا دَعا عليهم عيسى ولَعَنَهم فأصبَحُوا خَنازيرَ وكانُوا خَمسَةَ آلافِ رَجلٍ.

﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾؛ أي: ذلكَ اللَّعنُ الشَّنيعُ المقتضي للمَسخِ بسبَبِ عِصيانِهم واعتِدائِهِم ما حُرِّمَ عليهِم.

(٧٩) ـ ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾؛ أي: لا ينهى بَعضُهُم بَعضًا عن مُعاودَةِ مُنكَرٍ فعلوهُ، أو: عَن مثلِ مُنكَرٍ فَعلوهُ، أو: عَن مُنكَرٍ أرادوا فِعلَهُ وتَهيَّؤوا له، أو: لا يَنتهونَ عنه؛ مِن قولهم: تَناهى عن الأَمرِ وانْتَهى عنهُ: إذا امتنَعَ.

﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ تعجيبٌ مِن سوءِ فِعلِهِم مُؤكَّدٌ بالقَسمِ.

(٨٠) ـ ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ﴾: مِن أهلِ الكتابِ ﴿يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: يوالونَ المشركينَ بُغضًا لرسولِ اللهِ والمُؤمنينَ.

﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾؛ أي: لبِئسَ شيئًا قَدَّموا ليَرِدُوا عليه يومَ القيامة.

﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ هو المخصوصُ بالذمِّ، والمَعنى: موجِبُ سخطِ اللهِ والخلودِ في العَذابِ[1]، أو عِلَّةُ الذمِّ والمخصوصُ مَحذوفٌ؛ أي: لبِئسَ شَيئًا ذلك؛ لأنَّه كسَبَهُم السُّخطَ والخُلودَ.

(٨١) ـ ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ﴾ يعني: نَبِيَّهُم، وإن كانَت الآيةُ في المنافقينَ فالمرادُ نَبِيُّنا.

﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ إذ الإيمانُ يمنَعُ ذلك ﴿وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾: خارجونَ عَن دينِهِم أو مُتمرِّدونَ[2] في نِفاقِهِم.

(٨٢) ـ ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ لشِدَّةِ شَكيمَتِهِم وتضاعُفِ كُفرِهِم، وانهماكِهِم في اتِّباعِ الهَوى، وركونِهِم إلى التَّقليدِ، وبُعدِهِم عَن التَّحقيقِ، وتَمرُّنِهِم على تَكذيبِ الأَنبياءِ ومُعاداتِهِم.

﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ﴾ لِلِيْنِ جانِبِهِم، ورِقَّةِ قلوبِهِم، وقِلَّةِ حرصِهِم على الدُّنيا، وكثرَةِ اهتِمامِهِم بالعلمِ والعَملِ، وإليهِ أشارَ بقولِه:

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ عن قبولِ الحَقِّ إذا فَهِمُوه، أو: يتواضعونَ ولا يَتكبَّرونَ كاليَهودِ، وفيه دَليلٌ على أنَّ التَّواضُعَ والإقبالَ على العلمِ والعَملِ والإعراضَ عن الشَّهواتِ مَحمودَةٌ وإن كانَت في كافِرٍ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٨١)، ولفظه: هو المخصوصُ بالذمِّ ومحلُّه الرفع؛ كأنه قيل: لبئسَ زادُهم إلى الآخرة سَخَطُ الله عليهم، والمعنى: مُوجِبُ سخطِ الله.

(٢) في نسخة الخيالي: «مستمرون».

(٨٣) ـ ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ عَطفٌ على ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ وهو بَيانٌ لرِقَّةِ قُلوبهم وشِدَّةِ خَشيتِهم، ومُسارَعَتِهم إلى قَبولِ الحَقِّ وعَدمِ تَأَبِّيهم عنه.

و«الفَيْضُ»: انصبابٌ عَن امتلاءٍ، فوُضِعَ مَوضِعَ الامتلاءِ للمُبالغَةِ، أو جُعِلَت أعيُنُهم مِن فَرْطِ البُكاءِ كأنَّها تَفيضُ بأنفُسِها.

﴿مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ «مِن» الأولى للابتداءِ، والثَّانيَةُ لتَبيينِ ما عرفوا أو للتَّبعيضِ فإنَّه بعضُ الحقِّ، والمعنى: أنَّهم عَرَفوا بعضَ الحقِّ فأبكاهُم فكيفَ إذا عرفوا كلَّه؟

﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾ بذلكَ، أو بمُحمَّدٍ ﴿فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾: مع الَّذينَ شَهِدُوا بأنَّه حَقٌّ أو بنُبوَّتِه، أو: مِن أمَّتِه الَّذينَ هم شُهداءُ على الأُممِ يومَ القيامَةِ.

(٨٤) ـ ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ استفهامُ إنكارٍ واستِبعادٍ لانتفاءِ الإيمانِ مع قيامِ الدَّاعي، وهو الطَّمعُ في الانخراطِ مع الصَّالحينَ والدُّخولِ في مَداخِلِهم، أو جَوابُ سائلٍ قالَ: لِمَ آمنتُم؟

و﴿لَا نُؤْمِنُ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ، والعَامِلُ ما في اللَّامِ مِن مَعنى الفعلِ؛ أي: أيُّ شيءٍ حصلَ لنا غيرَ مُؤمنينَ باللهِ؛ أي: بوَحدانيَّتِه؛ فإنَّهم كانُوا مُثَلِّثينَ، أو بكتابِه ورَسولِه فإنَّ الإيمانَ بهما إيمانٌ بهِ حَقيقَةً، وذَكَرَهُ توطئَةً وتعظيمًا.

﴿وَنَطْمَعُ﴾ عطفٌ على ﴿نُؤْمِنُ﴾ أو خبرُ محذوفٍ والواوُ للحالِ؛ أي: ونحنُ نطمَعُ، والعاملُ فيها عاملُ الأولى مقيَّدًا بها، أو ﴿نُؤْمِنُ﴾.

(٨٥) ـ ﴿فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا﴾؛ أي: عن اعتقادٍ، مِن قولِك: هذا قولُ فلانٍ؛ أي: مُعتقَدُه ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾: الَّذينَ أَحْسَنوا النَّظَرَ والعَمَلَ، أو الَّذينَ اعتادوا الإحسانَ في الأُمورِ.

والآياتُ الأربَعُ رُوِيَ أنَّها نزلَتْ في النَّجاشِيِّ وأصحابِه؛ بعثَ إليهِ رَسولُ اللهِ ﷺ بكتابِهِ فقرأَهُ ثمَّ دعا جعفرَ بن أبي طالبٍ والمُهاجرينَ معه، وأحضَرَ الرُّهبانَ والقِسِّيسينَ، فأمرَ جعفرًا أن يقرَأَ عليهم القرآنَ، فقرأَ سُورَةَ مريم فبَكَوا وآمَنُوا بالقرآنِ[1].

وقيلَ: نزلَتْ في ثَلاثين أو سَبعينَ رَجُلًا من قومِه وَفَدُوا على رسولِ اللهِ ﷺ فقرَأَ عليهم سورَةَ مريم فبَكَوْا وآمَنُوا[2].

(٨٦) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ عَطَفَ التَّكذيبَ بآياتِ اللهِ على الكُفرِ ـ وهو ضربٌ منه ـ لأنَّ القَصدَ إلى بيانِ حالِ المُكذِّبينَ، وذَكَرَهُم في مَعرِضِ المُصدِّقينَ بها جمعًا بين التَّرغيبِ والتَّرهيبِ.

(٨٧) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾؛ أي: ما طابَ ولذَّ منه، كأنَّه لَمَّا تضمَّنَ ما قبلَه مَدْحَ النَّصارَى على تَرهُّبِهم والحثَّ على كسرِ النَّفسِ ورَفضِ الشَّهواتِ عقَّبَه النَّهيَ عن الإفراطِ في ذلك والاعتداءِ عمَّا حدَّ الله بجعلِ الحَلالِ حَرامًا، فقالَ: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾.

ويجوزُ أن يُرادَ به: ولا تَعتَدُوا حُدودَ ما أحَلَّ لَكم إلى ما حرَّمَ عليكُم، فتكونُ الآيَةُ ناهيَةً عن تحريمِ ما أحَلَّ وتحليلِ ما حرَّمَ داعيةً إلى القَصدِ بينَهُما.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٦٤٤) عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي. وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٦٧٨) عن سعيد بن المسيِّب وأبي بكر بن عبد الرَّحمن ابن الحارث بن هشام وعروة بن الزُّبير. ورواه بنحوه مطولاً الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٩٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه ابن الجعد في «مسنده» (٢١٨٨)، والطبري في «تفسيره» (٨/ ٦٠٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٨٤)، عن سعيد بن جبير مرسلاً. وعندهم أنه قرأ عليهم سورة (يس) لا (مريم).

رُوِيَ أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ وصفَ القِيامةَ لأصحابِه يومًا وبالغَ في إنذارِهِم، فرَقُّوا واجتَمَعُوا في بيتِ عثمانَ بنِ مَظعون واتَّفقوا على أَنْ لا يَزالُوا صائمينَ قائمينَ، وأن لا يَنامُوا على الفُرُشِ، ولا يَأكلوا اللَّحمَ والوَدكَ، ولا يَقْرَبوا النِّساءَ والطِّيبَ، ويَرفُضُوا الدُّنيا ويَلبسوا المُسوحَ ويَسيحُوا في الأرضِ ويَجُبُّوا مَذاكِيرَهُم، فبلغَ ذلكَ رَسولَ اللهِ عليهِ السَّلام فقالَ لهم: «إنِّي لم أُؤمَر بذلك، إنَّ لأنفُسِكُم عليكُم حَقًّا، فصُومُوا وأَفطِرُوا، وقومُوا ونامُوا، فإنِّي أَقومُ وأنامُ، وأَصومُ وأفطِرُ، وآكُلُ اللَّحمَ والدَّسمَ، وآتي النِّساءَ، فمَن رَغِبَ عَن سُنَّتِي فليسَ مني»، فنزلت[1].

(٨٨) ـ ﴿وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾؛ أي: كُلُوا ما أُحِلَّ لكم وطابَ ممَّا رَزَقَكُم اللهُ، فيكونُ ﴿حَلَٰلًا﴾ مَفعولَ «كلوا» و﴿مِمَّا﴾ حالٌ منه تقدَّمَت عليه لأنَّه نَكِرَةٌ.

ويجوزُ أن تكونَ «مِن» ابتدائيَّةً مُتعلقَةً بـ«كلوا»، ويجوزُ أن تكونَ مَفعولًا، و﴿حَلَٰلًا﴾ حالٌ من الموصولِ أو العائدِ المَحذوفِ، أو صِفَةٌ لمصدَرٍ مَحذوفٍ.

وعَلَى الوجوهِ لو لم يَقَع الرِّزقُ على الحرامِ لم يَكُن لذكرِ الحَلالِ فائدَةٌ زائدَةٌ.

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾.

---

(١) ذكره هكذا الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٠٥) وعزاه للمفسرين، وهو في «تفسير مقاتل» (١/ ٤٩٩). وروى القصة بنحوها الطبري في «تفسيره» (٨/ ٦٠٧ ـ ٦١٢) عن ابن عباس وقتادة وأبي قلابة ومجاهد وعكرمة وأبي مالك والسدي، وأصلها في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه، رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١): أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ سألوا أزواجه عن عمله في السر، فقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا أنام على فراش، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: «ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا، ولكني أصوم وأفطر، وأنام وأقوم، وآكل اللحم وأتزوج النساء، فمَن رغب عن سنتي فليس مني».

(٨٩) ـ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ هو ما يبدو مِن المرءِ بلا قَصدٍ كقَولِ الرَّجلِ: لا واللهِ، وبَلى واللهِ، وإليه ذهبَ الشَّافعيُّ رضي الله عنه.

وقيلَ: الحلفُ على ما يَظنُّ أنَّه كذلك ولم يَكُن، وإليه ذهبَ أبو حنيفَةَ.

و﴿فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ صِلَةُ ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾، أو «اللغوِ» لأنَّه مَصدرٌ، أو حالٌ منه.

﴿وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾: بما وَثَّقْتُم الأيمانَ عليه بالقَصْدِ والنيَّةِ، والمعنى: ولكنْ يُؤاخِذُكُم بما عَقَّدتُم إذا حَنِثْتُم.

أو: بنكثِ ما عَقَّدتُم، فحُذِفَ للعلمِ به.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وابنُ عيَّاشٍ عن عاصمٍ: ﴿عَقَدتُم﴾ بالتَّخفيفِ، وابنُ عامرٍ بروايةِ ابن ذكوانَ: ﴿عاقَدْتُم﴾[١] وهو مِن فاعَلَ بمعنى فَعَّلَ.

﴿فَكَفَّارَتُهُ﴾؛ أي: فكفَّارَةُ نَكثِه؛ أي: الفَعلَةُ الَّتي تُذهِبُ إثمَه وتَسترُه، واستُدلَّ بظاهرِه على جوازِ التَّكفيرِ بالمالِ قبلَ الحنثِ، وهو عندنا خلافًا للحَنفيَّةِ؛ لقولِه عليه السَّلام: «مَن حلفَ على يمينٍ ورأَى غيرَها خيرًا منها فليُكَفِّر عن يمينِه وليأتِ الَّذي هو خَيرٌ»[٢].

﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ مِن أَقْصَدِهِ في النَّوعِ أو القَدْرِ[٣]، وهو مُدٌّ لكلِّ مسكينٍ عندَنا، ونصفُ صاعٍ عندَ الحنفيَّةِ.

ومحلُّهُ النَّصبُ لأنَّه صفَةُ مَفعولٍ مَحذوفٍ، وتقديرُه: أن تُطعِمُوا عشرةَ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٠).

(٢) رواه مسلم (١٦٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أي: المقدار، وقوله: «من أقصده» قال في «الأساس» (مادة: قصد): ومن المجاز: قصد في معيشته واقتصد، وقصد في الأمر: إذا لم يجاوز فيه الحدّ ورضي بالتّوسط.

مَسـاكينَ طعامًـا مِـن أوسَـطِ مـا تُطعِمـونَ، أو الرَّفـعُ علـى البَـدلِ مِـن ﴿إِطْعَامُ﴾، و«أَهْلـون» كـ«أرضـون».

وقُرِئَ: «أَهالِيْكُم» بسكونِ الياءِ[١] على لُغَةِ من يسكِّنُها في الأحوالِ الثَّلاثِ كالألِفِ، وهو جمعُ أَهْلٍ كاللَّيالي في جمعِ ليلٍ والأَراضِي في جمعِ أَرْضٍ، وقيلَ: جمعُ أَهْلَاةٍ.

﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿إِطْعَامُ﴾، أو ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾ إن جُعِلَ بَدلًا، وهـو ثَوبٌ يُغطِّي العورَةَ، وقيلَ: ثوبٌ جامِعٌ: قميصٌ أو رِداءٌ أو إزارٌ.

وقُرِئَ بضمِّ الكافِ[٢] وهو لُغَةٌ كقُدوَةٍ، و: «كإِسْوَتِهم»[٣] بمـعـنـى: أو كمثلِ مـا تُطعِمونَ أَهليكم إِسرافًا أو تَقتيرًا تُواسونَ بينَهُم وبينَهُم إن لم تُطعِمُوهُم الأوسَطَ، والكافُ في محلِّ الرَّفعِ وتقديرُه: أو إطعامُهُم كإسوَتِهم.

﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾: أو إعتاقُ إنسانٍ، وشَرَطَ الشَّافعيُّ فيه الأيمانَ قِياسًا على كفَّارَةِ القتلِ، ومعنى ﴿أَوْ﴾: إيجابُ إحدى الخصالِ الثَّلاثِ مُطلَقًا، وتخييرُ المكلَّفِ في التَّعيينِ.

﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾؛ أي: واحـدًا منـهـا ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾: فكفَّارَتُه صيامُ ثلاثةِ أَيَّامٍ، وشَرَطَ أبو حنيفَةَ فيه التَّتابُعَ لأنَّه قُرِئَ: «ثلاثةِ أيامٍ متتابعاتٍ»[٤] والشَّواذُّ ليست بحُجَّةٍ عندَنا إذ لم تَثبُتْ كِتابًا ولم تُرْوَ سُنَّةً.

---

(١) انظر: «المحتسب» (١/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، و«الكشاف» (٢/ ٦٩٠)، عن جعفر بن محمد.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠) عن يحيى والسلمي.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠)، و«الكشاف» (٢/ ٦٩٢)، عن ابن المسيب واليماني. وذكر عنهما أيضًا: (أو كأَسْوتِهم) بالفتح.

(٤) رواها الطبري في «تفسيره» (٨/ ٦٥٢) عن أبيٍّ وابن مسعود، وعن ابن مسعود رواها أيضًا عبد الرزاق في «تفسيره» (٧٢٨)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٩٨). وعن أبيٍّ رواها الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٣٠٥).

﴿ ذَٰلِكَ ﴾؛ أي: المذكورُ ﴿كَفَّٰرَةُ أَيۡمَٰنِكُمۡ إِذَا حَلَفۡتُمۡۚ﴾ وحَنِثْتُم.

﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾ بأنْ تَضِنُّوا بها ولا تَبذلُوها لكلِّ امرِئٍ، أو: بأَنْ تَبَرُّوا فيها ما استطَعْتُم ولم يَفُتْ بها خَيرٌ، أو: بأن تُكفِّرُوها إذا حَنِثْتُم.

﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: مثلَ ذلك البَيانِ ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ﴾: أعلامَ شَرائِعِه ﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ نعمَةَ التَّعليمِ، أو نعمَهُ الواجبَ شُكرُها، فإنَّ مثلَ هذا التَّبيينِ يُسهِّلُ لكم المخرجَ منه.

(٩٠) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ﴾؛ أي: الأصنامُ الَّتي نُصِبَت للعِبادَةِ ﴿وَٱلۡأَزۡلَٰمُ﴾ سبقَ تفسيرُهُ في أَوَّلِ السُّورَةِ.

﴿رِجۡسٌ﴾: قَذَرٌ تَعافُ عنه العقولُ، وإفرادُه لأنَّه خبرٌ لـ﴿ٱلۡخَمۡرُ﴾ وخبرُ المعطوفاتِ محذوفٌ، أو لمُضافٍ مَحذوفٍ كأنَّه قالَ: إنَّما تَعاطي الخمرِ والمَيسرِ.

﴿مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ لأنَّه مُسبَّبٌ مِن تَسويلِه وتَزيينِه.

﴿فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ الضَّميرُ للرِّجسِ، أو لِمَا ذكرَ، أو للتَّعاطي.

﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾: لِكَي تُفلِحُوا بالاجتنابِ عنه.

واعلَمْ أنَّه تَعالى أكَّدَ تَحريمَ الخَمرِ والميسرِ في هذه الآيةِ بأَنْ صَدَّرَ الجُملةَ بـ﴿إِنَّمَا﴾، وقَرَنَهما بالأصنامِ والأَزْلامِ، وسَمَّاهما رِجسًا، وجعَلَهما مِن عملِ الشَّيطانِ تَنبيهًا على أنَّ الاشتغالَ بهما شَرٌّ بَحتٌ أو غالبٌ، وأَمَرَ بالاجتنابِ عَن عَينِهما، وجعَلَه سَببًا يُرجى مِنه الفَلاحُ، ثمَّ قَرَّر ذلك بأَنْ بيَّنَ ما فيهما مِن المفاسِدِ الدُّنيويَّةِ والدِّينيَّةِ المُقتضيَةِ للتَّحريمِ فقالَ:

(٩١) ـ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ وإنَّما خَصَّهُما بإعادةِ الذِّكرِ وشَرْحِ ما فيهما مِن الوَبالِ تَنبيهًا على أَنَّهما المَقصودُ بالبَيانِ، وذَكَرَ الأَنصابَ والأَزلامَ للدَّلالَةِ على أنَّهما مِثلُهما في الحُرمَةِ والشَّرارَةِ لقولِه عليه السَّلام: «شارِبُ الخمرِ كعابدِ الوَثَن»[1].

وخصَّ الصَّلاةَ من الذكرِ بالإفرادِ للتَّعظيمِ، والإشعارِ بأنَّ الصادَّ عَنها كالصَّادِّ عن الإيمانِ مِن حيثُ إنَّها عِمادُه والفارِقُ بينَهُ وبينَ الكفرِ، ثمَّ أعادَ الحثَّ على الانتهاءِ بصيغَةِ الاستِفهامِ مُرتَّبًا على ما تقدَّمَ مِن أنواعِ الصَّوارفِ وقالَ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ إيذانًا بأنَّ الأمرَ في المنعِ والتَّحذيرِ بلغَ الغَايةَ وأنَّ الأعذارَ قد انقطَعَت.

(٩٢) ـ ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ فيما أَمَرَا بهِ ﴿وَٱحْذَرُوا۟﴾ ما نَهَيا عنه، أو مُخالفَتَهُما.

﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾؛ أي: فاعلَمُوا أنَّكُم لم تَضرُّوا الرَّسولَ بتَولِّيكُم فإنَّما عليهِ البلاغُ وقد أدَّى وإنَّما ضَررتُم به أنفُسَكُم.

---

(١) رواه البزار في «مسنده» (٢٩٢٤) والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٥٤٩ ـ بغية الباحث) من عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.
ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٠٧٠)، وعنه ابن ماجه (٣٣٧٥)، من حديث أبي هريرة، بلفظ «مدمن الخمر كعابد وثن». قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٥٨): «إسناده جيد».
قلت: والحديثان ضعفهما العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ١٠٤١)، وحديث أبي هريرة رواه أيضاً ابن الجوزي في «العلل» (١١١٧) وقال: لا يصح.
وروى ابن حبان في «صحيحه» (٥٣٤٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١١١٨) من حديث ابن عباس: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ مدمن خمر، لقيه كعابد وثن». قال ابن الجوزي: لا يصح. وروى الطبراني في «الأوسط» (٤٨١٠) من حديث أنس مرفوعاً: «المقيم على الخمر كعابد وثن»، قال الحافظ: وإسناده ضعيف. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٧٥): فيه جنادة بن مروان، وهو متهم.

(٩٣) ـ ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ ممَّا لم يحرَّمْ عليهم؛ لقولِه: ﴿إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؛ أي: اتَّقوا المحرَّمَ، وثَبَتوا على الإيمانِ والأعمالِ الصَّالحَةِ ﴿ثُمَّ ٱتَّقَوا۟﴾ ما حُرِّمَ عليهم بعدُ كالخَمرِ ﴿وَّءَامَنُوا۟﴾ بتَحريمِه ﴿ثُمَّ ٱتَّقَوا۟﴾: ثمَّ استمرُّوا وثَبَتوا على اتِّقاءِ المعاصي ﴿وَّأَحْسَنُوا۟﴾: وتَحرَّوا الأعمالَ الجَميلَةَ واشتَغلُوا بها.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا نزلَ تحريمُ الخمرِ قالت الصَّحابَةُ: يا رَسولَ اللهِ! فكيفَ بإخوانِنا الَّذينَ ماتوا وهم يَشربونَ الخمرَ ويأكلونَ الميسرَ؟ فنزلت[١].

ويَحتملُ أن يكونَ هذا التَّكريرُ باعتبارِ الأوقاتِ الثَّلاثَةِ[٢]، أو باعتبارِ الحالاتِ الثَّلاثِ: استعمالُ الإنسانِ التَّقوى والإيمانَ بينَه وبين نفسِه، وبينَه وبين النَّاسِ، وبينَه وبين اللهِ، ولذلك بُدِّلَ الإيمانُ بالإحسانِ في الكرَّةِ الثَّالثَةِ إشارةً إلى ما قالَ النبيُّ عليهِ السَّلام في تَفسيرِه[٣].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٨٨)، والترمذي (٣٠٥٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الترمذي: حسن صحيح.

وله شاهد من حديث أنس رواه البخاري (٤٦٢٠)، وآخر من حديث البراء بن عازب رواه الترمذي (٣٠٥٠) وقال: حسن صحيح.

(٢) قوله: «الأوقات الثلاثة»؛ أي: الماضي والحال والاستقبال التي يقعُ فيها الأفعالُ المذكورةُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٣٥).

وقالَ الشهاب: المراد بالأوقات الثلاثة: زمان التحريم الأوّل الماضي، وزمان التحريم الثاني الذي هو بمنزلة الحال، وزمان الثبات على جميع ذلك في المستقبل. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «إلى ما قال عليه السلام في تفسيره»؛ أي: تفسير الإحسان من قوله: «الإحسانُ أنْ تَعبُدَ اللهَ كأنَّكَ تَراهُ، فإنْ لم تكنْ تَراهُ فإنَّه يَراكَ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٣٥). والحديث رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أو باعتبارِ المراتبِ الثَّلاثِ: المبدأِ والوَسطِ والمنتهَى.

أو باعتبارِ ما يَتَّقي، فإنَّه ينبغي أن يتركَ المُحرَّماتِ توقِّيًا مِن العقابِ، والشُّبهاتِ تَحرُّزًا عن الوقوعِ في الحرامِ، وبعضِ المباحاتِ تَحفُّظًا للنَّفسِ عن الخسَّةِ وتهذيبًا لها عن دنسِ الطَّبيعَةِ.

﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ فلا يُؤاخِذُهم بشَيءٍ، وفيه: أنَّ مَن فعلَ ذلك صارَ مُحسنًا، ومَن صارَ مُحسنًا صارَ للهِ مَحبوبًا.

(٩٤) - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ نَزَلت عامَ الحُديبيةِ، ابتَلاهُم اللهُ بالصَّيدِ وكانَت الوحوشُ تَغشاهُم في رِحالهم بحيثُ يَتمكَّنونَ مِن صيدِها أخذًا بأَيديهِم وطَعنًا برِماحِهِم وهم مُحرمونَ[1].

والتَّحقيرُ والتَّقليلُ في ﴿بِشَيْءٍ﴾ للتَّنبيهِ على أنَّه ليسَ مِن العظائمِ الَّتي تَدحَضُ الأقدامَ كالابتلاءِ ببذلِ الأَنفُسِ والأَموالِ، فمَن لم يَثْبُتْ عنده فكيف يَثْبُتُ عند ما هو أشدُّ منه؟

﴿لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾: ليتميَّزَ الخائفُ مِن عقابِه - وهو غائبٌ مُنتظَرٌ - لقوَّةِ إيمانِه ممَّن لا يَخافُه[2] لضعفِ قَلبِه وقلَّةِ إيمانِه، فذكرَ العِلمَ وأرادَ وقوعَ المَعلومِ وظُهورَه، أو تَعلُّقَ العلمِ.

﴿فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ﴾: بعد ذلك الابتلاءِ بالصَّيدِ ﴿فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فالوَعيدُ لاحِقٌ

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٠٤) عن مقاتل بن حيان.

(٢) قوله: «وهو»؛ أي: العقابُ «غائب»؛ أي: عن الخائف «منتظَرٌ» له «لقوة إيمانه» صلةُ الخائفُ «ممن لا يخافه» صلةُ «يتميَّز». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٣٦).

وعبارة «الكشاف» (٢/ ٦٩٧): ليَتميَّزَ مَن يخافُ عقابَ الله - وهو غائبٌ مُنتَظَرٌ في الآخرة - فيتَّقيَ الصيدَ ممن لا يخافُه فيُقْدِم عليه.

به، فإنَّ مَن لا يملِكُ جأشَه في مثلِ ذلك ولا يُراعِي حُكمَ اللهِ فيه فكيفَ به فيما تكونُ النَّفسُ أميَلَ إليه وأحرَصَ عليه؟

(٩٥) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞ﴾؛ أي: مُحرِمُونَ، جمعُ حرامٍ كرَدَاحٍ ورُدُحٍ، ولعلَّهُ ذكرَ القتلَ دونَ الذَّبحِ والذَّكاةِ للتَّعميمِ، وأرادَ بالصَّيدِ: ما يُؤكَلُ لحمُه لأنَّه الغالِبُ فيه عُرفًا، ويؤيِّدُه قولُه عليه السَّلام: «خمسٌ يُقتَلْنَ في الحلِّ والحَرَمِ: الحِدَأَةُ والغُرابُ والعَقرَبُ والفَأْرَةُ والكَلْبُ العَقورُ»[1]، وفي روايةٍ أخرى: «الحيَّةُ» بدلَ «العقربِ»[2] معَ ما فيهِ مِن التَّنبيهِ على جوازِ قتلِ كلِّ مُؤذٍ.

واختُلِفَ في أنَّ هذا النَّهيَ: هل يُلغي حُكمَ الذَّبحِ فيُلحَقَ مذبوحُ المحرمِ بالميتَةِ ومذبوحِ الوَثنيِّ، أو لا فيكونَ كالشَّاةِ المغصوبَةِ إذا ذبحَها الغاصِبُ؟

﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا﴾: ذاكرًا لإحرامِه، عالمًا بأنَّه حرامٌ عليه قتلُ ما يَقتُلُه، والأكثرُ على أنَّ ذكرَهُ ليسَ لتقييدِ وُجوبِ الجَزاءِ فإنَّ إتلافَ العامِدِ والمُخطِئِ واحِدٌ في إيجابِ الضَّمانِ، بل لقولِه: ﴿وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ﴾، ولأنَّ الآيَةَ نَزَلت فيمَن تعمَّدَ؛ إذ رُوِيَ أنَّه عنَّ لهم في عُمرَةِ الحُديبيَةِ حمارُ وَحشٍ، فطَعَنه أبو اليَسَرِ برمحِه فقَتَلَه، فنزَلَت[3].

﴿فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ برفعِ الجَزاءِ والمثلِ قراءةُ الكوفِيِّينَ ويعقوبَ، يعني:

---

(١) رواه البخاري (١٨٢٩)، ومسلم (١١٩٨/ ٦٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه مسلم (١١٩٨/ ٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٤/ ٢١): حكاه مقاتل في «تفسيره». قلت: وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧) دون سند ولا راو. وقال السيوطي: «إنَّما هو أبو قتادة، والحديثُ مخرَّجٌ في «الصحيحين» من روايته، وأنه هو الذي فعلَ ذلك». انظر: «حاشية السيوطي» (٥/ ٤٩٤)، ورواه البخاري (١٨٢١)، ومسلم (١١٨٦)، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

فعليهِ ـ أو: فواجِبُه ـ جزاءٌ يماثِلُ ما قتلَ مِن النَّعَمِ، وعليه لا يَتعَلَّقُ الجارُّ بـ﴿جزاءٌ﴾ للفَصلِ بينَهُما بالصِّفَةِ، فإنَّ مُتعلِّقَ المصدَرِ كالصِّلَةِ له فلا يُوصَفُ ما لم يَتِمَّ بها، وإنَّما يكونُ صِفتَه.

وقرأ الباقونَ على إضافَةِ المصدَرِ إلى المفعولِ[1]، أو إقحامِ ﴿مِّثۡلُ﴾ كما في قولِهم: «مِثلي لا يقولُ كذا»، والمعنى: فعَليهِ أن يَجزِيَ مثلَ ما قتلَ.

وقُرِئَ: «فجزَاءً مثلَ ما قتلَ» بنَصبِهِما[2]؛ على فلْيَجْزِ جزاءً ـ أو: فعليه أن يجزيَ جزاءً ـ يماثِلُ ما قتلَ.

و: «فَجزاؤُه مثلُ ما قتلَ»[3].

وهذه المماثَلَةُ باعتبارِ الخلقَةِ والهيئَةِ عند مالكٍ والشَّافعيِّ، والقيمةِ عندَ أبي حنيفَةَ، وقالَ: يُقوَّمُ الصَّيدُ حيثُ صِيدَ، فإن بلغَت القِيمَةُ ثمنَ هَديٍ يخيَّرُ بينَ أنْ يُهدِيَ ما قيمَتُه قيمَتُه، وبينَ أن يَشتريَ بها طعامًا فيُعطيَ كلَّ مِسكينٍ نصفَ صاعٍ مِن بُرٍّ أو صاعًا مِن غيرِه، وبينَ أن يصومَ عن طعامِ كلِّ مِسكينٍ يومًا، وإن لم تَبلُغ يخيَّرُ بينَ الإطعامِ والصَّومِ، واللفظُ للأوَّلِ أوفَقُ.

﴿يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ صِفَةُ «جزاءٌ»، ويحتمِلُ أن يكونَ حالًا مِن ضميرِه في خبرِه[4]، أو منه إذا أضَفْتَه، أو وَصَفْتَه ورَفَعْتَه بخبرٍ مُقدَّرٍ لـ«مَن».

---

(١) انظر: «السبعة» (ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، و«التيسير» (ص ١٠٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص ٤١)، و«الكشاف» (٢/ ٧٠١)، عن محمد بن مقاتل.

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣١٩)، و«تفسير الطبري» (٨/ ٦٧٩ ـ ٦٨٠)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٨٢)، و«الكشاف» (٢/ ٧٠١)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) قوله: «ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير في خبره»؛ أي: خبرِ (جزاءٌ) إن قُدِّر: فعليه جزاءٌ، ومراده بـ «الضمير في خبره»: الضميرُ في (كائنٌ) المقدَّرِ، لا الضميرُ المجرورُ بعده. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٣٨).

وكما أنَّ التَّقويمَ يحتاجُ إلى نَظرٍ واجتِهادٍ، تحتاجُ المماثلَةُ في الخلقَةِ والهيئَةِ إليهما، فإنَّ الأنواعَ تَتشابَهُ كثيرًا.

وقُرِئَ: «ذو عَدْلٍ»[1] على إرادةِ الجنسِ أو الإمامِ.

﴿هَدۡيَۢا﴾ حالٌ مِن الهاءِ في ﴿به﴾ أو مِن «جزاءٌ» وإن نُوِّنَ لتَخصُّصِه بالصِّفَةِ، أو بدلٌ عن ﴿مِثْل﴾ باعتبارِ محلِّهِ، أو لَفظِه فيمَن نصبه.

﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ وَصفَ بِهِ ﴿هَدۡيَۢا﴾ لأنَّ إضافتَهُ لَفظيَّةٌ، ومَعنى بلوغِه الكَعبةَ: ذبحُه بالحرمِ والتَّصدُّقُ به ثمَّةَ، وقالَ أبو حَنيفَةَ: يَذبَحُ بالحرمِ ويَتصدَّقُ به حيثُ شاءَ.

﴿أَوۡ كَفَّٰرَةٞ﴾ عطفٌ على «جزاءٌ» إن رَفَعْتَه، وإن نَصبْتَه فخبرُ مَحذوفٍ.

﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ عطفُ بيانٍ أو بَدلٌ منه، أو خبرُ محذوفٍ؛ أي: هي طَعامُ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿كفارةُ طعامِ﴾ بالإضافَةِ للتَّبيينِ[2]؛ كقولِك: خاتمُ فِضَّةٍ.

والمعنى عند الشَّافعيِّ: أو أن يُكفِّرَ بإطعامِ مَساكينَ ما يُساوي قيمةَ الهَديِ مِن غالبِ قوتِ البلدِ فيُعطي كلَّ مِسكينٍ مُدًّا.

﴿أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا﴾: أو ما ساواهُ مِن الصَّومِ، فيصومُ عَن طعامِ كلِّ مِسكينٍ يومًا، وهو في الأَصلِ مَصدَرٌ أُطلِقَ للمَفعولِ.

وقُرِئَ بكسرِ العَينِ[3] وهو ما عُدِلَ بالشَّيءِ في المقدارِ كعِدْلَي الحملِ[4].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١)، و«المحتسب» (١/ ٢١٩)، عن جعفر بن محمد، وزاد ابن جني نسبتها لأبيه محمد الباقر.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٠).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١) عن النبي ﷺ وابن عباس، و«معاني القرآن» للنحاس (٢/ ٣٦٢) عن طلحة والجحدري.

(٤) قوله: «الحمل» كذا في النسخ وبعض نسخ «الكشاف»، وفي أخرى من «الكشاف»: «الجمل». انظر: «الكشاف» (٢/ ٧٠٣).

و﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الطَّعامِ و﴿صِيَامًا﴾ تمييزٌ للعدلِ.

﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ أي: فعَليهِ الجزاءُ، أو الطَّعامُ، أو الصَّومُ، ليذوقَ ثِقلَ فعلِه وسوءَ عاقبَةِ هتكِه لحُرمَةِ الإحرامِ، أو: الثِّقلَ الشَّديدَ على مُخالفَةِ أمرِ اللهِ، وأصلُ الوَبَلِ: الثِّقلُ، ومنه: الطعامُ الوَبيلُ.

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ مِن قتلِ الصَّيدِ محرِمًا في الجاهليَّةِ، أو قبلَ التَّحريمِ، أو في هذهِ المرَّةِ ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إلى مثلِ هذا ﴿فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾: فهو يَنتَقِمُ اللهُ مِنه، وليسَ فيه ما يَمنَعُ الكَفَّارَةَ على العَائدِ كما حُكِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ وشُريحٍ[1].

﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ ممَّنْ أصرَّ على عِصيانِه.

(٩٦) ـ ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾: ما صِيدَ مِنهُ ممَّا لا يَعيشُ إلَّا في الماءِ، وهو حَلالٌ كلُّه لقولِه عليه السَّلامُ في البَحرِ: «هو الطَّهورُ ماؤُه والحلُّ ميتَتُه»[2].

وقالَ أبو حنيفةَ: لا يحِلُّ منه إلَّا السَّمكُ.

وقيلَ: يحلُّ السَّمكُ وما يُؤكَلُ نظيرُه في البرِّ.

﴿وَطَعَامُهُۥ﴾: ما قذفَهُ أو نضبَ عنه، وقيلَ: الضَّميرُ للصَّيدِ، وطعامُه أكلُه.

---

(١) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٣/ ٢٣٠) وفيه: «كان ابن عباس يقول: لا يحكم عليه إلاَّ في المرة الأولى، وبه قال شريح والحسن البصري وسعيد بن جبير ومجاهد والنخعي وقتادة. وقالَ عطاء والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي: يحكم عليه كلما أصاب الصيد، وذكر أبو ثور ذلك عن مالك والكوفي. وكذلك نقول».

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٦٠)، ومن طريقه الشافعي في «الأم» (١/ ١٦)، وأبو داود في «سننه» (٨٣)، والترمذي في «سننه» (٦٩) وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في «سننه» (٣٣٢)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١١١)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٢٥٨)، والحاكم في «المستدرك» (٤٩٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿مَتَٰعًا لَّكُمۡ﴾: تَمتيعًا لكم؛ نَصبٌ على الغَرَضِ[١].

﴿وَلِلسَّيَّارَةِ﴾؛ أي: ولسَيَّارَتِكُم يَتزوَّدونَه قَديدًا.

﴿وَحُرِّمَ عَلَيۡكُمۡ صَيۡدُ ٱلۡبَرِّ﴾؛ أي: ما صِيدَ فيه، أو: الصَّيدُ فيه، فعلى الأوَّلِ يحرُمُ على المحرمِ أيضًا ما صادَهُ الحلالُ وإن لم يَكُن له فيه مَدخَلٌ، والجمهورُ على حِلِّهِ لقَوْلِه عليه السَّلامُ: «لحمُ الصَّيدِ حَلالٌ لكم ما لم تَصطادوهُ أو يُصَد لَكُم»[٢].

﴿مَا دُمۡتُمۡ حُرُمًا﴾؛ أي: مُحرِمينَ، وقُرِئَ بكسرِ الدَّالِ مِن دامَ يَدَامُ[٣].

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾.

(٩٧) - ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ﴾: صَيَّرَها، وإنَّما سُمِّيَ البيتُ كَعبَةً لتكعُّبِه.

﴿ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾ عطفُ بيانٍ على جهَةِ المدحِ، أو المفعولُ الثَّاني[٤].

﴿قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾: انتِعاشًا لهم؛ أي: سببَ انتِعاشِهم في أَمرِ مَعاشِهم ومَعادِهِم؛ يَلوذُ به الخائِفُ، ويأمَنُ فيه الضَّعيفُ، ويربَحُ فيه التُّجَّارُ، ويتوجَّهُ إليه الحُجَّاجُ والعمَّار.

أو: ما يقومُ بِهِ أمرُ دينِهِم ودُنياهُم.

---

(١) قوله: «نصب على الغرض»؛ أي: على العلة؛ لأنه مفعولٌ له.. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٤١).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٤٨٩٤)، وأبو داود (١٨٥١)، والترمذي (٨٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (٣٧٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٦٤١)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٧١)، والحاكم في «المستدرك» (١٧٤٨)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١) عن يحيى.

(٤) قوله: «أو المفعول الثاني»؛ أي: أو هو المفعول الثاني؛ لأنّ (جعل) بمعنى (صير) ينصب مفعولين، لا بمعنى خلق أو حكَم. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقرأَ ابنُ عامرٍ ﴿قِيَمًا﴾[1] على أنَّه مَصدَرٌ على فِعَلٍ كالشِّبَعِ، أُعِلَّ عَينُه كما أُعِلَّ في فعلِه[2]، ونصبُه على المصدَرِ أو الحالِ.

﴿وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَ﴾ سبقَ تفسيرُها، والمرادُ بالشَّهرِ: الشَّهرُ الَّذي يُؤدَّى فيه الحَجُّ، وهو ذو الحِجَّةِ لأنَّه المناسِبُ لقُربانِه، وقيلَ: الجنسُ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الجَعلِ، أو إلى ما ذُكرَ مِن الأمرِ بحفظِ حُرمَةِ الإحرامِ وغيرِه.

﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ فإنَّ شَرْعَ الأحكامِ لدَفعِ المضارِّ قبلَ وُقوعِها وجَلبِ المنافعِ المُترتِّبةِ[3] عليها دليلُ حِكمَةِ الشَّارعِ وكمالِ عِلمِه.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ تَعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ، ومُبالغَةٌ بعدَ إطلاقٍ.

(٩٨) ـ ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ وعيدٌ ووَعدٌ لِمَن انتهكَ مَحارِمَه ولِمَن حافظَ عليها، أو لِمَن أصرَّ عليهِ ولِمَن انقلعَ عنه.

(٩٩) ـ ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ تَشديدٌ في إيجابِ القيامِ بما أُمرَ به؛ أي: الرسولُ أَتَى بما أُمِرَ بهِ مِن التَّبليغِ ولم يُبقِ لكم عُذرًا في التَّفريطِ.

﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا تَكۡتُمُونَ﴾ مِن تَصديقٍ وتَكذيبٍ، وفعلٍ وعَزيمَةٍ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٠).

(٢) قوله: «أعل عينه» لأنَّه واويٌّ، فقُلِبَت الواوُ ياءً لمناسبة الكسرة قبلَها «كما أعل في فعله»؛ أي: وهو قام؛ إذ أصلُه: قوَمَ، فقُلِبَت الواوُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٤٢).

(٣) في نسخة الخيالي: «المرتبة».

(١٠٠) ـ ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ حُكمٌ عامٌّ في نَفيِ المُساواةِ عندَ اللهِ بينَ الرَّديءِ من الأشخاصِ والأعمالِ والأموالِ وجَيِّدِها؛ رَغَّبَ به في صالحِ العملِ وحلالِ المالِ.

﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾ فإنَّ العِبرَةَ بالجَودَةِ والرَّداءَةِ دونَ القِلَّةِ والكَثرَةِ، فإنَّ المحمودَ القليلَ خيرٌ مِن المَذمومِ الكثيرِ، والخِطابُ لكلِّ مُعتَبِرٍ ولذلكَ قالَ:

﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾؛ أي: فاتَّقوهُ في تَحرِّي الخَبيثِ وإن كَثُرَ، وآثِروا الطَّيِّبَ وإن قلَّ ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: راجينَ أن تَبلُغوا الفَلاحَ.

رُوِيَ أنَّها نزلَت في حُجَّاجِ اليَمامَةِ لَمَّا هَمَّ المُسلِمونَ أن يُوقِعُوا بهم، فنُهُوا عنه وإن كانُوا مُشرِكِين[1].

(١٠١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾ الشَّرطِيَّةُ وما عُطِفَ عليها صِفتانِ لـ﴿أَشْيَآءَ﴾، والمعنى: لا تَسألُوا رَسولَ اللهِ عَن أشياءَ إن تَظهَرْ لَكُم تَغمُّكُم، وإن تَسألوا عنها في زمانِ الوَحيِ تظهَرْ لكم، وهما كمُقدِّمَتينِ تُنتِجَانِ ما يمنَعُ السُّؤالَ، وهو أنَّه ممَّا يَغُمُّهُم، والعاقِلُ لا يفعَلُ ما يَغُمُّهُ.

و﴿أَشْيَآءَ﴾: اسمُ جمعٍ كطَرْفاءَ، غيرَ أنَّه قُلِبَت لامُه فجُعِلَت: «لَفْعاء».

وقيلَ: «أَفعِلَاء» حُذِفَت لامُه، جمعٌ لـ«شَيءٍ» على أنَّ أصلَه «شَيِّءٌ» كهَيِّن، أو «شَيِيءٌ» كصَدِيقٍ، فخُفِّفَ.

وقيلَ: «أَفعال» جمعٌ له مِن غيرِ تَغييرٍ كبَيْتٍ وأَبياتٍ، ويَرُدُّهُ مَنعُ صَرفِه.

﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ صِفَةٌ أخرى؛ أي: عَن أشياءَ عَفا اللهُ عنها ولم يُكلِّف بها، إذ رُوِيَ

---

(١) قاله مقاتل في «تفسيره» (١/ ٥٠٧)، والكلبي كما في «تفسير أبي الليث» (١/ ٤٢١).

أنَّه لَمَّا نَزَلَت ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، قالَ سراقَةُ بن مالكٍ: أكُلَّ عامٍ؟ فأعرضَ عنهُ رسولُ اللهِ حتَّى أعادَ ثلاثًا، فقالَ: «لا، ولو قلتُ: نعم، لوَجبَت، ولو وَجبَت لَمَا استَطعتُم، فاتركوني ما تركتُكُم» فنزلَت[1].

أو استئنافٌ؛ أي: عفا اللهُ عمَّا سلَفَ مِن مَسألَتِكُم فلا تَعودوا إلى مِثلِها.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ لا يُعاجِلُكم بعُقوبَةِ ما يَفْرُطُ منكم ويعفُو عن كثيرٍ.

وعن ابنِ عباسٍ أنَّه عليهِ السَّلامُ كانَ يخطبُ ذاتَ يومٍ غضبانَ مِن كثرَةِ ما يَسألونَ عنه ممَّا لا يَعنيهِم، فقالَ: «لا أُسأَلُ عن شيءٍ إلَّا أَجبْتُ» فقالَ رجلٌ: أين أبي؟ فقالَ: «في النار»، وقالَ آخرُ: مَن أَبي؟ فقالَ: «حذافَةُ» وكانَ يُدْعَى لغَيرِه، فنزلَت[2].

---

(١) رواه بنحوه الترمذي (٣٠٥٥) وحسنه، وابن ماجه (٢٨٨٤)، من حديث علي رضي الله عنه، دون تسمية السائل. ورواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ١٩) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وسماه: محصن الأسدي. ثم أعقبه من طريق آخر عن أبي هريرة وسماه: عكاشة بن محصن الأسدي.
أما الروايات التي فيها أن السائل سراقة فليس فيها ذكر النزول، وهو ما رواه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر الطويل في صفة الحج: فقام سُرَاقَةُ بنُ مالك بنِ جُعْشُمٍ، فقال: يا رسولَ الله، أَلِعَامِنا هذا أم لأبدٍ؟ فشَبَّكَ رسولُ اللهِ ﷺ أصابعَه واحدةً في الأخرى، وقال: «دخلت العمرةُ في الحجِّ» مرتين «لا بل لأبدِ أبدٍ».
وبنحو هذا رواه مسلم (١٢١٦)، والبخاري (١٧٨٥)، عن جابر أيضاً.
وللنسائي (٢٨٠٦) وابن ماجه (٢٩٧٧) من حديث سراقة بن مالك نحوه.
وروى مسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «أيها الناس، فرض الله عليكم الحج فحجوا» فقال رجل: أفي كل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال: «لو قلت: نعم، لوجبت ولما استطعتم» ثم قال: «ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه».

(٢) رواه البخاري (٦٣٦٢)، ومسلم (٢٣٥٩/ ١٣٧) من طريق قتادة عن أنس رضي الله عنه قال: سألوا =

(١٠٢) ـ ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ﴾ الضَّميرُ للمَسألَةِ الَّتي دلَّ عليها ﴿تَسْـَٔلُوا۟﴾ ولذلك لم يُعَدَّ بـ«عن»، أو لـ﴿أَشْيَآءَ﴾ بحذفِ الجارِّ.

﴿مِن قَبْلِكُمْ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿سَأَلَهَا﴾، وليسَ صفةً لـ﴿قَوْمٌ﴾ فإنَّ ظرفَ الزَّمانِ لا يقعُ صِفَةً للجثَّةِ[1]، ولا حالًا مِنها، ولا خبرًا عَنها.

﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾؛ أي: بسبَبِها حيثُ لَم يأتمروا بما سَأَلُوا جُحودًا.

(١٠٣) ـ ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ ردٌّ وإنكـارٌ لِمَا ابتَدعَهُ أهـلُ الجاهليَّةِ، وهو أنَّهُم إذا نُتِجَت النَّاقَةُ خمسةَ أبطُنٍ آخرُها ذكرٌ بَحَروا أذنَها ـ أي: شَقُّوهَا ـ وخَلَّوا سبيلَها فلا تُركَبُ ولا تُحلَبُ.

وكان الرَّجلُ منهم يقولُ: إن شُفِيتُ فنَاقتي سَائِبَةٌ، ويجعَلُها كالبَحيرَةِ في تَحريمِ الانتفاعِ بها.

وإذا وَلَدَت الشَّاةُ أُنثى فهيَ لهم، وإنْ وَلَدَت ذكرًا فهوَ لآلِهَتِهم، وإن وَلَدَتْهُما وَصلَت الأُنثى أخاها فلا يُذبَحُ لها الذَّكرُ.

= رسول الله ﷺ حتى أحفوه المسألة، فغضب فصعد المنبر، فقال: «لا تسألوني اليوم عن شيء إلا بينته لكم» فجعلت أنظر يميناً وشمالاً، فإذا كل رجل لافٌّ رأسه في ثوبه يبكي، فإذا رجل كان إذا لاحى الرجال يدعى لغير أبيه، فقال: يا رسول الله من أبي؟ قال: «حذافة»، ثم أنشأ عمر فقال: رضينا بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً، نعوذ بالله من الفتن، فقال رسول الله ﷺ: «ما رأيت في الخير والشر كاليوم قط، إنه صورت لي الجنّة والنار، حتى رأيتهما وراء الحائط»، وكان قتادة يذكر عند هذا الحديث هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾.
وروى البخاري (٤٦٢٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان قومٌ يَسألون رسولَ الله ﷺ استهزاءً، فيقولُ الرجلُ: مَن أبي؟ ويقولُ الرجلُ تَضِلُّ ناقته: أين ناقتي؟ فأنزل اللهُ فيهم هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] حتى فرغ من الآيةِ كلِّها.

(١) في نسخة التفتازاني: «لا يكون صفة لجثة».

وإذا نُتِجَت مِن صُلبِ الفَحلِ عَشرَةَ أبطُنٍ حرَّمُوا ظهرَهُ، ولم يَمنَعُوه مِن ماءٍ ولا مَرعًى، وقالوا: قَد حَمَى ظهرَه.

ومعنى ﴿مَا جَعَلَ﴾: ما شَرَعَ ووَضَعَ، ولذلك تَعدَّى إلى مَفعولٍ واحِدٍ وهو البَحيرَةُ، و﴿مِنۢ﴾ مَزيدَةٌ.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ بتحريمِ ذلكَ ونِسبَتِه إليه.

﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾؛ أي: الحلالَ مِن الحرامِ، والمبيحَ مِن المحرِّمِ أو الآمِرِ، ولكنَّهم يُقلِّدونَ كِبارَهُم، وفيه: أنَّ مِنهم مَن يعرفُ بُطلانَ ذلك، ولكنْ مَنعَهُم حبُّ الرِّياسَةِ وتقليدُ الآباءِ أن يَعترفوا به.

(١٠٤) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ بيانٌ لقُصورِ عَقلِهم وانهماكِهم في التَّقليدِ، وأنْ لا سندَ لهم سِواهُ.

﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ الواوُ للحَالِ، والهَمزَةُ دخلَتْ عَليها لإنكارِ الفعلِ على هذهِ الحالِ؛ أي: أَحَسْبُهُم ما وَجَدُوا عليه آباءَهُم ولو كانُوا جَهلَةً ضالِّينَ، والمعنى: أنَّ الاقتداءَ إنَّما يَصِحُّ بمَن عُلِمَ أنَّه عالِمٌ مُهتَدٍ، وذلك لا يُعرَفُ إلَّا بالحُجَّةِ فلا يَكفِي التَّقليدُ.

(١٠٥) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ أي: احفَظُوها والزَمُوا إصلاحَها[1]، والجارُّ مع المجرورِ جُعِلَ اسمًا لـ«الزموا» ولذلكَ نَصَبَ ﴿أَنفُسَكُمْ﴾.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[2] على الابتداءِ.

---

(١) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «والزموا صلاحها».

(٢) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٥٣٦)، و«الكشاف» (٢/ ٧١٤)، عن نافع، وهي خلاف المشهور عنه، فقد اتفق القراء العشرة على القراءة بالنصب فيها في المشهور عنهم.

﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾: لا يَضرُّكُم الضُّلَّالُ إذا كنتم مُهتَدِينَ، ومِن الاهتداءِ أن يُنكرَ المُنكرَ حَسْبَ طاقَتِه كما قالَ عليهِ السَّلام: «مَن رأى مِنكم مُنكرًا واستطاعَ أن يُغيِّره بيَدِه فليُغَيِّرْهُ بيَدِه، فإن لم يَستَطِع فبِلسانِه، وإن لم يَستَطِع فبِقَلبِه»[١].

والآيةُ نَزلَت لِمَا كانَ المؤمنونَ يَتحسَّرونَ على الكَفَرةِ ويَتمنَّوْنَ إيمانَهم.

وقيلَ: كانَ الرَّجلُ إذا أسلمَ قالوا له: سَفَّهْتَ آباءَكَ، فنزلَت[٢].

و﴿لَا يَضُرُّكُم﴾: يحتمِلُ الرَّفعَ على أنَّه مُستأنَفٌ، ويؤيِّدُه أن قُرِئَ: «لا يَضِيرُكُم»[٣]، والجزمَ على الجوابِ أو النَّهيِ؛ لكنَّه ضُمَّتِ الرَّاءُ إتباعًا لضمَّةِ الضَّادِ المنقولَةِ إليها مِن الرَّاءِ المُدغَمَةِ، وتَنصرُهُ قراءَةُ مَن قرأَ: «لا يَضُرَّكُم» بالفَتحِ[٤]، و: «لا يَضِرْكُم» بكسرِ الضَّادِ وضَمِّها مِن ضارَهُ يَضِيرُهُ ويَضُورُه[٥].

﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وَعدٌ ووَعيدٌ للفَريقَيْنِ، وتَنبيهٌ على أنَّ أحدًا لا يؤاخَذُ بذَنبِ غيرِه.

(١٠٦) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ﴾؛ أي: فيما أُمِرتُم شَهادَةُ بينِكُم[٦]، والمرادُ بالشَّهادَةِ: الإشهادُ، وإضافتُها إلى الظَّرفِ على الاتِّساعِ.

---

(١) رواه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٥٣ ـ ٥٤) عن ابن زيد.

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (٥/ ٤٧١) دون نسبة، و«الكشاف» (٢/ ٧١٤)، عن أبي حيوة.

(٤) لم أجدها.

(٥) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١)، و«البحر» (٨/ ٤٣٥): الضم عن الحسن، والكسر عن النخعي ويحيى.

(٦) قوله: «فيما أمرتم شهادة بينكم» أعرب ﴿شَهَٰدَةُ﴾ مبتدأً، خبره محذوف، وهكذا فعل الزمخشري لكنه قدر الخبر: «فيما فرض عليكم شهادةُ بينكم» وجعَل ﴿اثنان﴾ فاعلاً للشهادة، على معنى: فيما فُرض عليكم أن يشهدَ اثنان. انظر: «الكشاف» (٢/ ٧١٥).

وقُرِئَ: «شهادَةً» بالنَّصبِ والتَّنوينِ [1] على: ليُقِمْ.

﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾: إذا شارَفَه وظهرَتْ أمارَاتُه، وهو ظرفٌ للشَّهادَةِ.

﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ﴾ بَدلٌ منه، وفي إبدالِه تَنبيهٌ على أنَّ الوَصِيَّةَ ممَّا يَنبغي أن لا يُتهاوَنَ فيهِ، أو ظرفُ ﴿حَضَرَ﴾.

﴿ٱثْنَانِ﴾ فاعلُ ﴿شَهَٰدَةُ﴾، ويجوزُ أن يكونَ خَبرَها على حذفِ المُضافِ.

﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾؛ أي: مِن أقارِبِكُم، أو مِن المسلمينَ، وهما صِفتانِ لـ﴿ٱثْنَانِ﴾.

﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ عَطفٌ على ﴿ٱثْنَانِ﴾، ومَن فسَّرَ الغيرَ بأهلِ الذمَّةِ جعلَهُ مَنسوخًا، فإنَّ شهادتَهُ على المُسلِمِ لا تُسمَعُ إجماعًا.

﴿إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: سافَرْتُم فيها ﴿فَأَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ﴾؛ أي: قارَبْتُم الأجلَ.

﴿تَحْبِسُونَهُمَا﴾: تَقِفُونَهما وتَصبِرُونَهما، صِفَةٌ لـ﴿ءَاخَرَانِ﴾، والشَّرطُ بجوابِه المَحذوفِ المدلولِ عليه بقولِه: ﴿أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ اعتراضٌ فائدَتُه: الدلالَةُ على أنَّه يَنبغي أَنْ يشهدَ اثنانِ مِنكم، فإن تعذَّرَ كما في السَّفرِ فمِن غيرِكُم، أو استئنافٌ كأنَّه قيلَ: كيفَ نعمَلُ إن ارتَبْنَا بالشَّاهِدَينِ؟ فقالَ: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا﴾.

﴿مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾: صلاةِ العصرِ؛ لأنَّه وقتُ اجتماعِ النَّاسِ وتَصادُمِ مَلائكَةِ اللَّيلِ ومَلائكَةِ النَّهارِ، وقيلَ: أيَّ صلاةٍ كانت.

﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾: إن ارتابَ الوارِثُ مِنكم: ﴿لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا﴾ مُقسَمٌ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١) عن الشعبي والأشهب العقيلي، وهي في «المحتسب» (١/ ٢٢٠) عن الأعرج، و«البحر» (٨/ ٤٣٥) عن الحسن والأعرج والسلمي وأبي حيوة.

عليه، و﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ اعتراضٌ يفيدُ اختصاصَ القَسَم بحالِ الارتيابِ، والمعنى: لا نَستبدِلُ بالقَسَمِ أو باللهِ عَرَضًا مِن الدُّنيا؛ أي: لا نحلِفُ باللهِ كاذبًا لطمَعٍ.

﴿وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ﴾: ولو كانَ المُقسَمُ له قَريبًا مِنَّا، وجوابُه أيضًا مَحذوفٌ؛ أي: لا نَشتري.

﴿وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: الشَّهادَةَ الَّتي أُمِرنا بإقامَتِها.

وعن الشَّعبيِّ أنَّه وقفَ على «شَهادَهْ» ثمَّ ابتدَأَ: «آللهِ» بالمدِّ على حذفِ حرفِ القَسَمِ وتعويضِ حَرفِ الاستفهامِ منه[1]، ورُوِيَ عنه بغيرِه[2]؛ كقولِهم: أَللهِ لأفعلَنَّ.

﴿إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾؛ أي: إنْ كَتَمْنا.

وقُرِئَ: «لَمِلَّاثِمين» بحذفِ الهمزَةِ وإلقاءِ حَركتِها على اللَّامِ وإدغامِ النُّونِ فيها[3].

(١٠٧) ـ ﴿فَإِنۡ عُثِرَ﴾: فإن اطُّلِعَ ﴿عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا﴾؛ أي: فعَلَا ما أَوجَبَ إثمًا كتَحريفٍ ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾: فشاهدانِ آخرانِ ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُما مِن الَّذينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِم﴾: من الَّذينَ جُنِيَ عليهم وهم الوَرَثَةُ.

وقرأَ حَفصٌ: ﴿ٱسۡتَحَقَّ﴾ على البناءِ للفاعلِ[4]، وهو ﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾.

---

(١) أي: بالمد في همزة الاستفهام التي هي عوض من حرف القسم. انظر: «البحر» (٨/ ٤٥١)، وانظر القراءة أيضًا في «المحتسب» (١/ ٢٢١).

(٢) أي: بغير مد؛ وهي: (شهادهْ أَللهِ). انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢١). وذكر عنه ابن جني أيضا وجهين آخرين: (شهادةً آللهِ) بالتنوين بعده المد، و: (شهادةً أَللهِ) بالتنوين بعده القصر. وقال: فهذه أربعة أوجه رُويت عن الشعبي، وتابعه على (شهادةً أَللهِ) السلمي ويحيى وإبراهيم وسعيد بن جبير ويحيى بن يعمر والحسن والكلبي.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١) عن ابن محيصن.

(٤) والباقون على البناء للمجهول. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٠).

﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾: الأَحقَّانِ بالشَّهادَةِ لقرابَتِهما ومَعرِفَتِهما، وهو خبرُ محذوفٍ[1]؛ أي: هما الأَولَيَان، أو خبرُ «آخران»، أو مُبتدأٌ خبرُه ﴿ءَاخَرَانِ﴾، أو بدلٌ مِنهما، أو مِن الضَّميرِ في ﴿يَقُومَانِ﴾.

وقرأَ حمزَةُ ويَعقوبُ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ: ﴿الأَوَّلِينَ﴾[2] على أنَّه صِفَةٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ أو بدلٌ منهُ؛ أي: من الأَوَّلِينَ الَّذينَ استُحِقَ عليهم.

وقُرِئَ: «الأَوَّلَيْنِ» على التَّثنِيَةِ[3]، وانتصابُه على المدحِ.

و: «الأَوَّلان»[4] وإعرابُه إعرابُ ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾.

﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا﴾: أصدَقُ مِنها وأَوْلى بأَن تُقبَلَ.

﴿وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ﴾: وما تَجاوَزْنَا فيها الحقَّ ﴿إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾: الواضِعينَ الباطِلَ موضِعَ الحقِّ، أو: الظَّالِمِينَ أنفُسَهم إن اعتَدَيْنا.

ومعنى الآيتينِ: أنَّ المُحتضَرَ إذا أرادَ الوَصيَّةَ يَنبغي أن يُشهِدَ عَدْلَيْنِ مِن ذَوي نَسبِهِ أو دينِه على وَصِيَّتِه، أو يوصيَ إليهما احتِياطًا، فإن لم يَجِدْهُما بأنْ كانَ في سَفَرٍ فآخرانِ مِن غيرِهم، ثمَّ إن وقعَ نِزاعٌ وارتِيابٌ أقسَمَا على صِدقِ ما يَقولانِ بالتَّغليظِ في الوَقتِ، فإن اطُّلِعَ على أنَّهما كَذَبَا بأمارَةٍ ومَظِنَّةٍ حَلَفَ آخرانِ مِن أولياءِ الميِّتِ.

---

(١) قوله: «وهو خبر محذوف... الخ»؛ أي: على قراءة المجهول؛ لأنّ الكلام فيها، والقراءة الأخرى وقعت فيما بين الكلام عليها. «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٠)، و«النشر» (٢/ ٢٥٦).

(٣) انظر: «الكشاف» (٢/ ٧٢٠) دون نسبة، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢٥٤) عن ابن سيرين.

(٤) انظر: «معاني القرآن» (١/ ٣٢٤)، و«المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٤١)، «الكشاف» (٢/ ٧٢٠)، عن الحسن.

والحكمُ مَنسوخٌ إن كانَ الاثنانِ شاهدَيْنِ، فإنَّه لا يحلِفُ الشَّاهدُ ولا يُعارَضُ يمينُه بيَمينِ الوارثِ، وثابتٌ إن كانا وَصِيَّيْنِ.

ورَدُّ اليَمينِ إلى الوَرثَةِ إمَّا لظُهورِ خِيانَةِ الوَصِيَّيْنِ؛ فإنَّ تَصديقَ الوَصِيِّ باليَمينِ لأَمانَتِه، أو لتَغييرِ الدَّعوى إذ رُوِي أنَّ تَميمًا الدَّارِيَّ وعَدِيَّ بنَ بَدَّاءٍ خرجَا إلى الشَّام للتجارة وكانا حينئذٍ نَصرانِيَّيْنِ، ومَعهما بُدَيلٌ مولى عمرِو بن العاصِ وكانَ مُسلِمًا، فلَمَّا قَدِمُوا الشَّامَ مَرِضَ بُدَيلٌ فدوَّنَ ما معَهُ في صَحيفَةٍ وطرحَها في متاعِه ولم يُخبرهُما به، وأَوْصَى إليهما بأن يَدفَعا متاعَه إلى أَهلِه وماتَ، ففتَّشَاهُ وأخذَا منهُ إناءً مِن فِضَّةٍ فيهِ ثلاثُ مئةِ مِثقالٍ مَنقوشًا بالذَّهبِ فغيَّباهُ، فأصابَ أهلُه الصَّحيفَةَ فطالبُوهُما بالإناءِ فجَحَدا، فترافعوا إلى رسولِ اللهِ فنزلَت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ الآيَةَ، فحَلَّفَهما رسولُ اللهِ ﷺ بعدَ صلاةِ العَصرِ عندَ المنبرِ وخلَّى سَبيلَهُما، ثمَّ وُجِدَ الإناءُ في أيديهِما فأتاهُم بنو سهمٍ في ذلك فقالا: قد اشتريناهُ مِنه ولكنْ لَم يَكُن لَنا عليهِ بَيِّنَةٌ فكَرِهنا أن نُقِرَّ به، فرفَعُوهُما إلى رسولِ اللهِ فنزلَت: ﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾، فقامَ عمرُو بنُ العاصِ والمُطَّلِبُ بنُ أبي وداعةَ السَّهميَّانِ وحَلَفا[1].

ولعلَّ تَخصيصَ العَددِ لخصوصِ الواقعَةِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٨٩) عن قتادة وابن سيرين وعكرمة دخل حديث بعضهم في بعض.
ورواه البخاري (٢٧٨٠)، وأبو داود (٣٦٠٦)، والترمذي (٣٠٦٠)، عن ابنِ عباس مختصراً بلفظ: خَرجَ رجلٌ من بني سهم مع تميمٍ الدَّاريِّ وعَديِّ بن بَدَّاء، فمات السَّهميُّ بأرضٍ ليس بها مسلم، فلما قدِما بتَركته، فقدوا جام فضَّة مُخَوَّصاً بالذهب، فأحلفهما رسولُ الله ﷺ، ثم وُجِدَ الجامُ بمكة، فقالوا: اشتريناه من تميمٍ وعَدِيّ، فقام رجلان مِن أولياء السَّهميِّ فحلفا: لشهادتُنا أحقُّ من شهادتِهما وإن الجامَ لِصاحبهم، قال: فنزلت فيهم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦].

(١٠٨ ـ ١٠٩) ـ ﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الحكمُ الَّذي تقدَّمَ، أو تحليفُ الشَّاهِدِ ﴿أَدْنَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ﴾: على نحوِ ما حَمَلوها من غيرِ تَحريفٍ وخيانَةٍ فيها.

﴿أَوْ يَخَافُوٓا۟ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾: أن تُرَدَّ اليمينُ على المدَّعِين بعدَ أيمانِهم، فيَفتَضِحُوا بظهورِ الخيانَةِ واليمينِ الكاذبَةِ، وإنَّما جُمِعَ الضَّميرُ لأنَّه حكمٌ يعمُّ الشُّهودَ كلَّهُم.

﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْمَعُوا۟﴾ ما تُوصَونَ به سمعَ إجابةٍ ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾؛ أي: فإنْ لَم تتَّقُوا ولم تَسمَعُوا كُنتُم قومًا فاسِقينَ، واللهُ لا يهدي القومَ الفاسقينَ؛ أي: لا يَهديهِم إلى حُجَّةٍ، أو إلى طريقِ الجنَّةِ، فقولُه: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ ظرفٌ له، وقيلَ: بدلٌ مِن مفعولِ ﴿وَٱتَّقُوا۟﴾ بدلَ الاشتِمالِ، أو مفعولُ ﴿وَٱسْمَعُوا۟﴾ على حذفِ المضافِ؛ أي: واسمَعُوا خبرَ يومِ جَمعِه، أو مَنصوبٌ باضمارِ: اذكُر.

﴿فَيَقُولُ﴾؛ أي: للرُّسلِ: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾: أيَّ إجابَةٍ أُجِبتُم؟ على أنَّ ﴿مَاذَآ﴾ في مَوضعِ المصدَرِ، أو: بأيِّ شَيءٍ أُجِبتُم؟ فحُذِفَ الجارُّ.

وهذا السُّؤالُ لتَوبيخِ قومِهِم كما أنَّ سؤالَ المَوؤودَةِ لتوبيخِ الوائدِ، ولذلك ﴿قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ﴾؛ أي: لا عِلمَ لنا بما لستَ[1] تَعلمُه ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ فتَعلَمُ ما نعلمُ ممَّا أجابونا وأظهَرُوا لنا، وما لَم نَعلَم ممَّا أضمَرُوا في قلوبِهم، وفيه التَّشكِّي عنهم[2]، ورَدُّ الأمرِ إلى عِلمِه بما كابَدُوا منهم.

---

(١) في نسخة الخيالي: «كنت»، وفي نسخة الطبلاوي: «أنت».

(٢) قوله: «وفيه»؛ أي: في ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ إلى آخره «التشكي»؛ أي: تشكِّي الأنبياءِ إلى ربهم في الانتقام من أعدائهم والإخبارِ «عنهم»؛ أي: عن أعدائهم بما لقُوا من سوء صَنيعهم.. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٥٥).

وقيلَ: المعنى: لا عِلمَ لنا إلى جنبِ عِلمِكَ، أو: لا عِلمَ لَنا بما أَحدَثُوا بعدَنا، وإنَّما الحُكمُ للخاتِمَةِ.

وقُرِئَ: «عَلَّامَ» بالنَّصبِ[1] على أنَّ الكلامَ قد تمَّ بقولِه: ﴿إِنَّكَ أَنتَ﴾؛ أي: إنَّك الموصوفُ بِصفاتِكَ المعروفَةِ، و«عَلَّامَ» مَنصوبٌ على الاختصاصِ أو النِّداءِ.

(١١٠) ـ ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ﴾ بدلٌ مِن ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾، وهو على طَريقَةِ ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾[2] [الأعراف: ٤٤]، والمعنى: أنَّه تَعالى يُوبِّخُ الكَفرَةَ يومَئذٍ بسؤالِ الرُّسلِ عَن إجابَتِهم وتَعديدِ ما أظهرَ عليهِم من الآياتِ، فكذَّبَتْهُم طائفَةٌ وسَمَّوْهُم سحرَةً، وغلا آخرونَ فاتَّخذوهُم آلهَةً، أو نصبٌ[3] بإضمارِ: اذكُر.

﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ﴾: قوَّيتُكَ، وهو ظرفٌ لـ﴿نِعْمَتِي﴾ أو حالٌ منهُ، وقُرِئَ: «آيَدْتُك»[4].

﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾: بجبريلَ عليه السَّلامُ، أو: بالكلامِ الَّذي يَحيا بِهِ الدِّينُ أو النَّفسُ حياةً أبديَّةً وتَطهرُ من الآثامِ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾؛ أي: كائِنًا في المهدِ وكَهْلًا، والمعنى: تُكلِّمُهم في الطُّفولَةِ والكُهولَةِ على سواءٍ، والمعنى: إلحاقُ حالِه في الطُّفولةِ بحالِ الكُهولةِ في كمالِ العَقلِ والتَّكلُّمِ، وبه استُدِلَّ على أنَّه سينزِلُ، فإنَّهُ رُفِعَ قبلَ أن اكتَهَل[5].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١ ـ ٤٢) عن يعقوب.

(٢) قوله: «وهو على طريقة: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾»؛ أي: في أن الماضيَ أُقِيمَ مُقامَ المضارع. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٥٥).

(٣) قوله: «أو نصب» عطف على «بدل من ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٥٥).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١) عن ابن محيصن ومجاهد.

(٥) في نسخة الخيالي: «قبل الكهولة».

﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى﴾ سبقَ تفسيرُهُ في سورَةِ آلِ عمرانَ.

وقرأَ نافِعٌ ويعقوبُ: ﴿طَائِرًا﴾[1] ويحتمِلُ الإفرادَ والجمعَ كالبَاقِرِ.

﴿وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ﴾ يعني: اليهودَ حينَ همُّوا بقتلِه ﴿إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ ظرفٌ لـ﴿كَفَفْتُ﴾ ﴿فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ﴾؛ أي: ما هذا الَّذي جئتَ به ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿إلا ساحِرٌ﴾[2]، فالإشارَةُ إلى عيسى عليهِ السَّلام.

(١١١) - ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّۦنَ﴾؛ أي: أَمَرتُهم على ألسنة رُسُلي ﴿أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى﴾ يجوزُ أن تكونَ «أنْ» مَصدريَّةً وأن تكونَ مُفسِّرَةً.

﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾: مُخلِصونَ.

(١١٢) - ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ مَنصوبٌ بـ﴿ٱذْكُرْ﴾، أو ظرفٌ لـ﴿قَالُوٓا۟﴾ فيكونُ تَنبيهًا على أنَّ ادِّعاءَهُم الإخلاصَ مع قولهم: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ لم يَكُن بعدُ عن تحقيقٍ واستحكامِ مَعرِفَةٍ.

وقيلَ: هذهِ الاستطاعَةُ على ما تَقتضيهِ الحِكمَةُ والإرادَةُ لا على ما تَقتضيهِ القُدرَةُ.

وقيلَ: المعنى: هل يُطيعُ رَبُّكَ؟ أي: هل يُجيبُكَ؟ واستطاعَ بمعنى أَطاعَ كاسْتجابَ وأجابَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٩)، و«التيسير» (ص: ٨٨)، و«النشر» (٢/ ٢٤٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٠١).

وقرأ الكِسائيُّ: ﴿هَلْ تَستَطِيعُ رَبَّكَ﴾[١] أي: سُؤالَ ربِّكَ، والمعنى: هل تَسأَلُه ذلك مِن غيرِ صارفٍ.

والمائدَةُ: الخِوانُ إذا كانَ عليهِ الطَّعامُ، مِن مادَ الماءُ يَميدُ: إذا تحرَّكَ، أو مِن مادَهُ: إذا أعطاهُ كأنَّها تَميدُ مَن تُقدَّمُ إليه، ونَظيرُها قولُهم: شَجرَةٌ مُطعِمَةٌ.

﴿قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ مِن أمثالِ هذا السُّؤالِ ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ بكمالِ قُدرَتِه وصِحَّةِ نُبوَّتِي، أو: صَدَقتُم في ادِّعاءِ الإيمانِ.

(١١٣) ـ ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا﴾ تَمهيدُ عذرٍ وبَيانٌ لِمَا دَعاهم إلى السُّؤالِ، وهو أَن يَتمتَّعوا بالأكلِ مِنها.

﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ بانضِمامِ علمِ المُشاهدَةِ إلى علمِ الاستِدلالِ بكمالِ قُدرَتِه.

﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ في ادِّعاءِ النبوَّةِ، أو: أنَّ اللهَ يجيبُ دَعوَتَنا.

﴿وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ إذا استَشْهَدْتَنا، أو: مِن الشَّاهدينَ لِلْعِينِ دونَ السَّامعينَ للخبرِ.

(١١٤) ـ ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ لَمَّا رأى أنَّ لَهُم غرضًا صَحيحًا في ذلك، وأنَّهم لا يُقلِعُونَ[٢] عنه، فأرادَ إلزامَهُم الحُجَّةَ بكَمالِها: ﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾؛ أي: يكونُ يومُ نُزولِها عِيدًا نُعَظِّمُه.

وقيلَ: العِيدُ: السُّرورُ العائِدُ، ولذلك سُمِّيَ يومُ العيدِ عيدًا.

وقُرِئَ: «تَكُنْ» على جوابِ الأَمرِ[٣].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٠١).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «وأنهم لا ينفكون»، وفي نسخة التفتازاني: «أو أنهم لا يقلعون».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ بدلٌ مِن ﴿لَنَا﴾ بإعادَةِ العامِلِ؛ أي: عيدًا لمُتقدِّمينَا ومُتأخِّرينَا؛ رُوِيَ أنَّها نزلَتْ يومَ الأَحدِ فلذلكَ اتَّخذَه النَّصارَى عِيدًا[1].

وقيلَ: يأكلُ مِنها أَوَّلُنا وآخرُنَا[2].

وقُرِئَ: «لأُولانا وأُخرانا»[3] بمعنى الأُمَّةِ أو الطَّائفَةِ[4].

﴿وَءَايَةً﴾ عطفٌ على ﴿عِيدًا﴾ ﴿مِّنكَ﴾ صِفَةٌ لها؛ أي: آيةً كائِنَةً منكَ دالَّةً على كمالِ قُدرَتِكَ وصِحَّةِ نُبوَّتِي.

﴿وَٱرْزُقْنَا﴾ المائدَةَ، أو الشُّكرَ عليها ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾: خيرُ مَن يَرزُقُ لأنَّه خالِقُ الرِّزقِ ومُعطيهِ بلا عِوَضٍ.

(١١٥) - ﴿قَالَ اللهُ إِنِّي مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ إجابَةً إلى سُؤالِكُم، وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصِمٌ: ﴿مُنَزِّلُهَا﴾ بالتَّشديدِ[5].

﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا﴾؛ أي: تَعذِيبًا، ويجوزُ أن يُجعَلَ مَفعولًا به على السَّعَةِ.

﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾ الضَّميرُ للمَصدَرِ، أو للعَذابِ إن أُريدَ به ما يُعذَّبُ به على حَذفِ حرفِ الجرِّ.

﴿أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أي: مِن عَالَمِي زَمانِهم، أو العالَمِينَ مُطلَقًا؛ فإنَّهم مُسِخُوا قِردَةً وخَنازيرَ ولم يُعذَّب بمثلِ ذلك غيرُهُم.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ٥٥٨) عن كعب الأحبار.

(٢) قوله: «وقيل: يأكل منها أولنا وآخرنا» عطف على «بدلٌ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٥٨).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن زيد بن ثابت وابن محيصن واليماني.

(٤) قوله: «بمعنى الأُمَّةِ أو الطَّائفَةِ»؛ أي: التأنيث بهذا المعنى. انظر: «الكشاف» (٢/ ٧٢٨).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٠)، و«التيسير» (ص: ١٠١).

رُوِيَ أنَّها نزلَت سُفرَةٌ حمراءُ بينَ غَمامَتينِ وهُم يَنظرونَ إليها حتَّى سَقطَتْ بينَ أَيديهِم، فبَكى عِيسى عليهِ السَّلام وقالَ: اللهمَّ اجعَلْني مِن الشَّاكرينَ، اللهمَّ اجعَلْهَا رَحمَةً للعَالَمِينَ ولا تَجعَلْها مُثلَةً وعُقوبَةً، ثمَّ قامَ فتوضَّأَ وصَلَّى وبَكَى، ثمَّ كشفَ المنديلَ وقالَ: باسمِ اللهِ خيرِ الرَّازقينَ، فإذا سَمَكَةٌ مَشويَّةٌ بلا فلوسٍ[1] ولا شوكٍ، تَسيلُ دَسمًا، وعندَ رأسِها ملحٌ وعندَ ذَنبِها خلٌّ وحولَها مِن ألوانِ[2] البقولِ ما خلا الكُرَّاثَ[3]، وإذا خمسَةُ أرغفَةٍ على واحدٍ مِنها زيتونٌ، وعلى الثَّاني عَسلٌ، وعلى الثَّالثِ السَّمنُ، وعلى الرَّابعِ جبنٌ، وعلى الخامسِ قَديدٌ، فقالَ شمعونُ: يا روحَ الله! أمِن طعامِ الدُّنيا أمْ مِن طعامِ الآخرةِ، قالَ: «ليسَ مِنهما، ولكن اختَرَعَه اللهُ بقُدرَتِه، كُلُوا ما سَأَلْتُم، واشكُرُوا يُمدِدْكُم اللهُ ويَزِدْكُم من فَضلِه»، فقالوا: يا روحَ اللهِ! لَو أَرَيْتَنا مِن هذهِ الآيةِ آيَةً أُخرى، فقالَ: «يا سَمَكَةُ! احيَيْ بإذنِ اللهِ» فاضطربَتْ، ثمَّ قالَ لها: «عُودِي كما كُنتِ»، فعادَتْ مَشويَّةً، ثمَّ طارَت المائدَةُ، ثمَّ عَصَوْا بَعدَها فمُسِخُوا[4].

وقيلَ: كانَت تَأتيهِم أَربعينَ يَومًا وغِبًّا[5] يَجتمِعُ عليها الفُقراءُ والأَغنياءُ والصِّغارُ

---

(١) قوله: «بلا فلوس»؛ أي: بلا قشورٍ كالفلوس، قال في «القاموس»: وشيءٌ مُفلَّسُ اللَّونِ: على جِلدِه لُمَعٌ كالفُلُوسِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٥٨). وانظر: «القاموس» (مادة: فلس).

(٢) في نسخة الخيالي: «من أنواع».

(٣) في نسخة التفتازاني: «البقول سوى الكراث». والكراث بقل خبيث الرائحة. انظر: «التاج» (مادة: خبث).

(٤) رواه مطولاً ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٤٤ ـ ١٢٥١) مقطعًا، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١١٣٥)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٥٣٤)، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ٥٦٢). وجمع ابن كثير عند تفسير هذه الآية ما فرقه ابن أبي حاتم في سياق واحد ثم قال: «هذا أثر غريب جدًّا». وانظر: «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ١٩٢).

(٥) قوله: «وغبًّا»؛ أي: يوما بعد يوم لتكون أشهى وأحب. انظر: «حاشية الخفاجي».

والكِبارُ يأكلونَ، حتَّى إذا فاءَ الفَيْءُ طارَتْ وهُم يَنظرونَ في ظِلِّها، ولَم يأكُلْ مِنها فَقيرٌ إلَّا غَنِيَ مُدَّةَ عمرِه، ولا مَريضٌ إلَّا بَرِئَ ولم يَمرَضْ أبدًا، ثمَّ أوحَى اللهُ إلى عيسى أن اجعَلْ مائدَتِي في الفُقراءِ والمرضَى دونَ الأَغنياءِ والأَصِحَّاءِ، فاضطرَبَ النَّاسُ لذلكَ، فمُسِخَ مِنهم ثلاثةٌ وثَمانونَ رَجُلًا[١].

وقيلَ: لَمَّا وعدَ اللهُ إنزالَها بهذهِ الشَّريطَةِ استَغْفَروا وقالوا: لا نُريدُ، فلَم تَنزِل[٢].

وعَن مجاهدٍ: أنَّ هذا مَثَلٌ ضربَهُ اللهُ لمُقترِحِي المُعجزاتِ[٣].

وعن بعضِ الصُّوفيَّةِ: المائدَةُ هاهنا عبارَةٌ عَن حقائقِ المعارِفِ؛ فإنَّها غذاءُ الرُّوحِ كمَا أنَّ الأطعِمَةَ غذاءُ البَدنِ، وعلى هذا فلعلَّ الحالَ أنَّهم رَغِبُوا في حقائِقَ لم يَستَعِدُّوا للوُقوفِ عَلَيها، وقالَ لهم عِيسى: إن حَصَّلتُم الإيمانَ فاستَعمِلُوا التَّقوَى حتَّى تتمكَّنُوا مِن الاطِّلاعِ عَلَيها، فلَم يُقلِعُوا عَن السُّؤالِ وألَحُّوا فيه، فسَألَ لأجلِ اقتراحِهِم، فبيَّنَ اللهُ تعالى أنَّ إنزالَها سَهلٌ، ولكنْ فيه خَطرٌ وخَوفُ عاقبَةٍ؛ فإنَّ السَّالِكَ إذا انكشَفَ له ما هو أَعلَى مِن مَقامِهِ لعلَّهُ لا يَحتَمِلُه ولا يَستقِرُّ له فيضِلَّ به ضَلالًا بعيدًا[٤].

---

(١) ورد بنحوه ضمن خبر سلمان السابق دون قوله: «فمسخ منهم ثلاثة وثمانون رجلاً».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٣٠) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٥٢)، عن الحسن، وذكره عنه الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ٥٥٧)، والواحدي في «البسيط» (٧/ ٥٩٨). وقالَ الثعلبي: والصواب أنها نزلت؛ لقوله عز وجل: ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ ولا يقع في خبره الخلف، ولتواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين وغيرهم من علماء الدين في نزولها.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٣٠) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٤٨).

(٤) وهذا مما يسمى بالتفسير الإشاري، وهو في الحقيقة ليس بتفسير ولا يجوز جعله تفسيراً بحال من الأحوال، لكنه من باب الشيء بالشيء يذكر على ما ذكر بعض العلماء. وقد تقدم التنبيه عليه.

(١١٦) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ يـريـدُ بـه تَوبيخَ الكَـفَرةِ وتَبكيـتَهُم، و﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ صِفَةٌ لـ﴿إِلَـٰهَيْنِ﴾ أو صِلَةُ ﴿ٱتَّخِذُونِي﴾، ومعنى ﴿دُونِ﴾: إمَّا المُغايَرَةُ فيكونُ فيه تَنبيهٌ على أنَّ عبادَةَ اللهِ مع عبادَةِ غيرِهِ كَلَا عِبادَةٍ، فمَن عَبَدَهُ مع عِبادَتِهما كأنَّه عَبدَهُما ولم يَعبُدْهُ، أو القصورُ فإنَّهم لَم يَعتَقِدُوا أنَّهما مُستَقِلَّانِ باستحقاقِ العِبادَةِ، وإنَّما زَعَموا أنَّ عِبادَتَهما تُوصِلُ إلى عبادَةِ اللهِ تَعالى، وكأنَّه قيلَ: اتَّخذُوني وأُمِّيَ إلهينِ مُتَوصِّلينَ بنا إلى اللهِ.

﴿قَالَ سُبْحَـٰنَكَ﴾؛ أي: أُنَزِّهُك تَنزيهًا مِن أَنْ يكونَ لكَ شَريكٌ ﴿مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾: ما يَنبَغِي لي أَنْ أقولَ قَوْلًا لا يَحِقُّ لي أَن أقولَه.

﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾: تَعلَمُ ما أُخفِيه في نَفسِي كما تَعلَمُ ما أُعْلِنُه، ولا أَعلَمُ ما تُخفِيهِ من مَعلومَاتِكَ.

وقولُهُ: ﴿فِي نَفْسِكَ﴾ للمُشاكلَةِ، وقيلَ: المرادُ بالنَّفسِ الذَّاتُ.

﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ تَقريرٌ للجُملتَينِ باعتبارِ مَنطوقِه ومَفهومِه.

(١١٧) ـ ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾ تصريحٌ بنَفيِ المُسْتَفْهَمِ عنه بعدَ تقديمِ ما يَدلُّ عليه.

﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ عطفُ بيانٍ للضَّميرِ في ﴿بِهِۦٓ﴾ أو بَدلٌ منه، وليسَ مِن شرطِ البَدلِ جوازُ طرحِ المبدَلِ منه مطلَقًا ليلزَمَ منهُ بقاءُ الموصولِ بلا راجِعٍ.

أو خبرُ مُضمَرٍ أو مَفعولُهُ مثل: هو، أو: أعني.

ولا يجوزُ إبدالُهُ من ﴿مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾، فإنَّ المصدَرَ لا يكونُ مَفعولَ القَولِ، ولا أَنْ تكونَ «أنْ» مُفسِّرَةً لأنَّ الأمرَ مُسنَدٌ إلى اللهِ وهو لا يقولُ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾،

والقولُ لا يُفسَّرُ بل الجملَةُ تُحكَى بعدَهُ، إلَّا أن يُؤوَّلَ القَوْلُ بالأمرِ فكانَ مثلَ: ما أَمَرتُهم إلَّا بما[1] أَمَرْتَني به أن اعبُدوا اللهَ.

﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾؛ أي: رقيبًا عليهم أَمنعُهم أن يَقولُوا ذلكَ ويَعتَقِدُوه، أو: مُشاهِدًا لأحوالِهم مِن كُفرٍ وإيمانٍ.

﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ بالرَّفعِ إلى السَّماءِ؛ لقولِه: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾ [آل عمران: ٥٥].

و«التَّوَفِّي»: أَخذُ الشَّيءِ وافِيًا، والموتُ نَوعٌ منهُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢].

﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾: المراقِبَ لأَحوالِهم، فتَمنَعُ مَن أَرَدْتَ عِصمتَهُ مِن القَولِ به، بالإرشادِ إلى الدَّلائلِ والتَّنبيهِ عليها بإرسالِ الرُّسلِ وإنزالِ الآياتِ.

﴿وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾: مُطَّلِعٌ عليه مُراقِبٌ له.

(١١٨) - ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾؛ أي: إن تُعذِّبهم فإنَّكَ تُعذِّبُ عِبادَكَ، ولا اعتراضَ على المالِكِ المُطلَقِ فيما يَفعَلُ بمُلكِه، وفيهِ تَنبيهٌ على أَنَّهم استَحقُّوا ذلك لأَنَّهم عِبادُكَ وقَد عَبَدُوا غيرَك.

﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ فلا عَجزَ ولا استِقباحَ؛ فإنَّكَ القَادِرُ القَوِيُّ على الثَّوابِ والعِقابِ، الَّذي لا يُثيبُ ولا يُعاقِبُ إلَّا عَن حِكمَةٍ وصَوابٍ، فإنَّ المغفِرَةَ مُستحسَنَةٌ لكلِّ مُجرِمٍ، فإن عَذَّبْتَ فعَدْلٌ وإن غَفَرْتَ ففَضلٌ، وعدمُ غفرانِ الشِّركِ مُقتضَى الوَعيدِ، فلا امتناعَ فيهِ لذاتِه ليَمتنِعَ التَّرديدُ والتَّعليقُ بـ«إنْ».

---

(١) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «ما».

(١١٩) ـ ﴿قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ وقَرَأَ نافِعٌ: ﴿يَوْمَ﴾ بالنَّصبِ[1] علـى أنَّـه ظرفٌ لـ﴿قَالَ﴾، وخبرُ ﴿هَٰذَا﴾ مَحذوفٌ، أو ظـرفٌ مُستَقرٌّ وقـعَ خبرًا، والمعنى: هذا الَّذي مِن كلامِ عيسى واقِعٌ يومَ يَنفَعُ.

وقيلَ: إنَّه خَبرٌ، ولكن بُنِيَ عـلى الفَتحِ لإضافَتِه إلى الفعلِ. وليسَ بصَحيحٍ لأنَّ المضافَ إليه مُعرَبٌ.

والمرادُ بـ«الصِّدقِ»: الصِّدقُ في الدُّنيَا، فإنَّ النافِعَ ما كانَ حالَ التَّكليفِ.

﴿لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ بيانُ النَّفعِ.

(١٢٠) ـ ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ تنبيـهٌ علـى كَذِبِ النَّصـارَى وفسـادِ دَعواهُـم فـي المَسيحِ وأُمِّهِ، وإنَّمـا لَم يَقُـل: «ومَن فيهـنَّ» تَغليبًا للعُقَـلاءِ وقـالَ: ﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾ إتْباعًـا لهـم غيـرَ أُولـي العَقـلِ؛ إعلامًـا بأنهم فـي غايَةِ القُصـورِ عَـن مَعنـى الرُّبوبيَّـةِ والنُّزولِ عـن رُتبَـةِ المَعبوديَّـةِ، وإهانـةً لهـم، وتَنبيهًا علـى المُجانسَـةِ المُنافيَـةِ للأُلوهيَّـةِ، ولأنَّ مـا يُطلَـقُ مُتنـاوِلًا للأَجناسِ كُلِّهـا فهو أَوْلـى بـإرادَةِ العُمومِ.

عـن النَّبـيِّ ﷺ: «مَـن قـرأَ سُـورَةَ المائـدَةِ أُعطِـيَ مِـن الأَجرِ عشـرَ حسـناتٍ، ومُحِـيَ عنـهُ عَشـرُ سَـيِّئاتٍ، ورُفِـعَ له عَشـرُ دَرجـاتٍ، بعـدَدِ كلِّ يَهـودِيٍّ ونَصرانيٍّ يَتنفَّـسُ في الدُّنيـا»[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٠)، و«التيسير» (ص: ١٠١).

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ١١١)، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ١٤٧)، من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع الذي روي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، وقد تقدم الكلام عليه في آخر سورة آل عمران.



سُورَةُ الأَنعَامِ



سُورَةُ الأَنعَامِ

مَكيَّةٌ غيرَ ستِّ آياتٍ أو ثلاثٍ مِن قولِه: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام: ١٥١][1]

وهي مئةٌ وخمسٌ وستونَ آيةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(١) - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ أخبرَ بأنَّه تعالى حَقيقٌ بالحمدِ، ونبَّه على أنَّه المستحِقُّ له على هذهِ النِّعَمِ الجسامِ حُمِدَ أو لَم يُحمَد؛ ليكونَ حجَّةً على الذينَ هُم بربِّهم يَعدِلونَ، وجمعَ ﴿السَّمَاوَاتِ﴾ دونَ ﴿الأرض﴾ وهي مثلُهنَّ[2]؛ لأنَّ طَبقاتِها مختلفَةٌ بالذّاتِ مُتفاوِتَةُ الآثارِ والحركاتِ، وقدَّمَها لشَرَفِها وعلوِّ مَكانِها وتقدُّمِ وُجودِها[3].

---

(١) وكلاهما مروي عن ابن عباس، فاستثناء الثلاث رواه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٤١٥) من طريق أبي عَمْرِو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عباسٍ. واستثناء الست ذكره أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (١/ ٤٣٣)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٢٥)، من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسناد واه.

(٢) إشارَةٌ إلى قولِهِ تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطَّلاق: ١٢]، قالَ المُصنِّفُ في تفسيرِها: أي: وخلقَ مثلَهُنَّ في العددِ مِن الأرضِ والظَّاهرُ منهُ التعدُّدُ الحقيقيُّ. وقيلَ: المُرادُ الأقاليمُ السَّبعَةُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) هذا بناءً على ما اختاره المصنِّفُ في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾، وانظر: «حاشية الخفاجي».

﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾: أنشأَهُما، والفرقُ بينَ (خَلَقَ) و(جعَلَ) الذي له مفعولٌ واحِدٌ: أن الخَلْقَ فيه معنى التَّقديرِ، والجَعْلَ فيه مَعنى التَّضمينِ[١]، ولذلك عبَّرَ عَن إحداثِ النُّورِ والظُّلمَةِ بالجَعْلِ تَنبيهًا على أنَّهُما لا يقومانِ بأنفُسِهِما كما زعمَت الثنويَّة.

وجمعَ الظُّلماتِ لكثرَةِ أسبابِها والأجرامِ الحاملَةِ لها[٢]، أو لأنَّ المرادَ بالظُّلمَةِ الضَّلالُ وبالنُّورِ الهدى، والهُدَى واحِدٌ والضَّلالُ مُتعدِّدٌ، وتَقديمُها لتقدُّمِ الأعدامِ على الملَكاتِ.

ومَن زعمَ أنَّ الظُّلمَةَ عَرَضٌ يُضادُّ النُّورَ احتجَّ بهذه الآيَةِ، ولم يعلَم أن عدمَ المَلَكَةِ كالعمى ليس صِرْفَ العَدَمِ حتى لا يتعلَّقَ به الجَعْلُ[٣].

﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[٤] على

---

(١) قال التفتازاني: أي: جَعلُ شَيءٍ في ضِمنِ شيءٍ بأن يَحصُلَ منه أو يَصيرَ إيَّاه أو ينقلَ منه أو إليهِ، وبالجملَةِ فيه اعتبارُ شيئينِ وارتباطٌ بينهما. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٥/ ب).

(٢) قال الخفاجي: ضميرُ (لها) في كلامِ المُصنِّفِ إمَّا لـ(الظُّلمات) فيكونُ معنى كونِها حاملَةً لها: أنَّها منشؤُها، أو لـ(أسباب) وهيَ كثافةُ الأجسامِ، وهذا أقربُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قال الخفاجي: يعني: أنَّ الجعلَ ليسَ بمعنى الخلقِ والإيجادِ، بل تضمينُ شيءٍ شيئًا وتصييرُهُ قائمًا بِهِ قيامَ المظروفِ بالظَّرفِ أو الصِّفَةِ بالموصوفِ، والعدمُ مِنَ الثَّاني؛ فصحَّ تَعلُّقُ الجعلِ بهِ، وإن لم يكنْ موجوداً عينيًّا؛ لأنَّهُ ذكرَ في «الطَّوالعِ» أنَّ العدمَ المتجدِّدَ يجوزُ أن يكونَ بفعلِ الفاعلِ كالوجودِ الحادثِ، هذا تحقيقُ كلامِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) قال الخفاجي: قوله: «عطفٌ على قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾...»: هذا مِن غوامضِ هذا الكتابِ؛ لأنَّ هُنا احتمالاتٍ: أن يكونَ (يكفرونَ) مِنَ الكفرِ أوِ الكفرانِ، و(يعدلونَ) مِنَ العدلِ بمعنى التَّسويَةِ أوِ العدولِ بمعنى الانصرافِ، و(بربِّهم) إمَّا مُتعلِّقٌ بـ﴿كَفَرُواْ﴾ أو بـ﴿يَعۡدِلُونَ﴾، وعلى كلِّ تقديرٍ؛ فهذهِ الجُملَةُ إمَّا معطوفَةٌ على جُملَةِ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ أو على الصِّلَةِ، وقد جوَّزَ بعضَ هذهِ الاحتمالاتِ =

مَعنى: أنَّ اللهَ حقيقٌ بالحمدِ على ما خلقَهُ نعمةً على العبادِ ثمَّ الذين كفروا بهِ يَعدلونَ فيكفرونَ نِعمَتَهُ، ويكونُ ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ تَنبيهًا على أنَّه خلقَ هذهِ الأشياءَ أسبابًا لتكوُّنِهم وتَعيُّشِهم، فمِن حَقِّهِ أن يُحمدَ عليها ولا يُكفرَ.

أو على قولِه: ﴿خَلَقَ﴾ على مَعنى: أنَّه خَلقَ ما لا يقدرُ عليه أحدٌ سواهُ، ثمَّ هم يعدلونَ به ما لا يقدرُ على شيءٍ منه.

ومَعنى ﴿ثُمَّ﴾: استبعادُ عُدُولِهم بعدَ هذا البيانِ[1].

والباءُ على الأوَّلِ متعلِّقَةٌ بـ﴿كَفَرُوا﴾[2] وصلَةُ ﴿يَعْدِلُونَ﴾ محذوفةٌ؛ أي: يَعْدِلون عنه؛ ليقعَ الإنكارُ على نفسِ الفعلِ، وعلى الثَّاني مُتعلِّقَةٌ بـ﴿يَعْدِلُونَ﴾ والمعنى: أنَّ الكُفَّارَ يَعدِلونَ بربِّهم الأوثانَ؛ أي: يُسَوُّونَها به.

(٢) ـ ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٍ﴾؛ أي :ابتدأَ خلقَكُم منه؛ فإنَّه المادَّةُ الأُولى[3]، وإنَّ آدمَ الذي هو أصلُ البشرِ خُلِقَ منه. أو :خَلَقَ أباكُم؛ فحُذِفَ المُضافُ.

= تصريحًا ونفى غيرَها تلويحًا؛ لأنَّهُ جعلَهُ على عطفِهِ على جُملَةِ ﴿الْحَمْدُ﴾ مِنَ العُدولِ، والجارُّ مُتعلِّقٌ بـ﴿كَفَرُوا﴾ و﴿كَفَرُوا﴾ مِنَ الكفرِ لا الكفرانِ، وعلى عطفِهِ على الصِّلَةِ فـ﴿يَعْدِلُونَ﴾ مِنَ العدلِ، والجارُّ مُتعلِّقٌ بِهِ مُقدَّمٌ مِن تأخيرٍ إمَّا لتعظيمِ اسمِهِ الجليلِ أو لرعايَةِ الفاصلَةِ، و﴿كَفَرُوا﴾ مسكوتٌ عن تفسيرِهِ فيهِ إشارَةٌ إلى احتمالِهِ للوجهَينِ. ثم فصل في شرح هذه الوجوه، انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) قال التفتازاني: إنَّما لَم يحمِل (ثمَّ) على التَّراخِي مع استِقامَتِه؛ لكونِ الاستبعادِ أوفَقَ بالمَقامِ. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ١٣). وقال الأنصاري: قوله: (ومعنى (ثم) استبعاد عدولهم) أي: وعدلهم، إذ الاستبعادُ لا يختصُّ بأحد الوجهين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٧).

(٢) قال التفتازاني: هذا تخصيصٌ مِن غَيرِ مُخصِّصٍ، لتأتِّي التَّقديرين على كُلٍّ مِن الوَجهَينِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٥/ ب).

(٣) قوله: (المادة الأولى): أي: المادة الأصلية. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٠).

﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾: أجلَ المَوتِ ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾: أجلُ القيامَةِ.

وقيل: الأوَّلُ ما بينَ الخلقِ والمَوتِ، والثَّاني: ما بين المَوتِ والبَعثِ، فإنَّ الأَجَلَ كما يُطلَقُ لآخرِ المدَّةِ يُطلَقُ لجُملَتِها.

وقيل: الأوَّلُ النَّومُ، والثَّاني الموتُ.

وقيل: الأوَّلُ لِمَن مَضى، والثَّاني لِمَن بَقِيَ ولِمَن يأتي.

﴿وَأَجَلٌ﴾ نكرَةٌ خُصِّصتْ بالصِّفَةِ، ولذلك استُغنِيَ عَن تَقديمِ الخبرِ، والاستئنافُ به لتَعظيمِه، ولذلك نُكِّرَ ووُصِفَ بأنَّه ﴿مُّسَمًّى﴾؛ أي: مُثبَتٌ مُعيَّنٌ لا يقبَلُ التَّغيُّرَ، وأخبرَ عنهُ بأنَّه عندَ الله لا مدخلَ لغيرِهِ فيه بعِلمٍ ولا قدرَةٍ، ولأنَّه المقصودُ بيانُه[1].

﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ استبعادٌ لامتِرائِهم بعدَما ثبتَ أنه خالِقُهُم وخالِقُ أُصولِهم ومُحيِيهِم إلى آجالِهم؛ فإنَّ مَن قدرَ على خلقِ الموادِّ وجَمعِها وإيداعِ الحياةِ فيها وإبقائِها ما يشاءُ كانَ أقدرَ على جمعِ تلك الموادِّ وإحيائِها ثانيًا، فالآيَةُ الأولى دليلُ التَّوحيدِ، والثَّانيَةُ دليلُ البَعثِ[2].

والامتراءُ: الشَّكُّ، وأصلُه: المريُ، وهو استخراجُ اللبنِ مِن الضَّرعِ.

---

(١) قوله: (ولأنه المقصود بيانه): عطفٌ على (لتعظيمه)، انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٧). وفي نسخة الطبلاوي: «ببيانه»، وذكر الخفاجي في نسخة: «لأنه المقصود بيانُه بالذات»، انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قال الأنصاري: تلخيص الأولى: أنَّ إيجاد السموات والأرض والظلمات والنور مقتضٍ لإزالة الشرك وإثبات التوحيد، ولهذا ناسب أن يستبعد منهم الشرك، والثانية: أن إيجاد الأنفس وما عطف عليه مقتضٍ لحصول تيقن البعث، ولهذا ناسب أن يستبعد منهم الامتراء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٨).

(٣) ـ ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ الضَّميرُ لـ﴿الله﴾، و﴿ٱللَّهُ﴾ خبرُه.

﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ متعلِّقٌ باسمِ اللهِ[1]، والمعنى: هو المستحِقُّ للعبادَةِ فيهما لا غير، كقولِه تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤].

أو بقولِه[2]: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ والجملَةُ خبرٌ ثانٍ، أو هي الخبرُ و﴿الله﴾ بدلٌ، ويكفي لصِحَّةِ الظرفيَّةِ كونُ المعلومِ فيهما كقولِك: رمَيْتُ الصَّيدَ في الحرمِ: إذا كنتَ خارجَهُ والصَّيدُ فيه.

أو ظرفٌ مُستقِرٌّ[3] وقعَ خبرًا[4] بمعنى: أنَّه تعالى لكمالِ علمِه بما فيهما كأنَّه فيهما[5]، و﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ بيانٌ وتقريرٌ له[6]، ....

---

(١) قال الأنصاري: قوله: (متعلق باسم الله): أي: بمعنى اسم الله، كما عبر به في «الكشاف» [٣/ ١١] نظرًا لاشتقاقه من الألوهية، أي: المعبودية، فصار المعنى ما ذكره بقوله متعلق باسم الله، انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٨). وقد بيَّن الخفاجيُّ وجه عبارة المصنِّفِ بمزيدِ إيضاحٍ والفرقَ بينها وبين عبارة «الكشاف» في «حاشيته». وكتب تحته في نسخة التفتازاني: «لأنه المعبود، أي: وهو المعبود في السماوات والأرض».

(٢) قوله: «أو بقوله»: عطفٌ على (باسم الله). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٨).

(٣) قوله: «أو ظرف مستقرٌّ»: عطفٌ على متعلق (باسم الله)، انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٩).

(٤) قوله: «وقع خبرًا»، أي: لـ(هو)، انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٩).

(٥) قوله: (فكأنه فيهما) إشارة إلى أن الكلام استعارة تمثيلية، أو إشارة إلى تشبيه حال علمه تعالى بما فيهما بحال كونه تعالى فيهما، وهذا أوفق بكلام المصنف، والمشبه به لا يجب كونه محققًا فلا إشكال بأن كونه فيهما محال فكيف يكون مشبهًا به. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٤).

(٦) قوله: «و﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ بيان وتقرير له»؛ أي: لقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ على القول بأن ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ظرفٌ و﴿في ٱلْأَرْضِ﴾ ظرفٌ، أما على القول بأنه متعلِّقٌ باسم الله فـ ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ استئنافٌ؛ لأنه لمَّا قيل: هو المعبودُ فيهما، اتَّجهَ أن يقال: فما شأْنه مع عابديه حينئذٍ؟ =

وليسَ مُتعلِّقَ المصدرِ لأنَّ صِلتَه لا تتقدَّمُ[١].

﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ من خيرٍ أو شرٍّ، فيثيبُ عليه ويعاقِبُ، ولعلَّه أريدَ بالسرِّ والجهرِ: ما يَخفَى وما يظهَرُ مِن أحوالِ الأَنفُسِ، وبالمكتسَبِ: أعمالُ الجوارحِ.

(٤) ـ ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ ﴿مِّنْ﴾ الأولى مزيدَةٌ للاستغراقِ والثَّانيَةُ للتَّبعيضِ؛ أي :ما يظهَرُ لهم دليلٌ قَطُّ من الأدلَّةِ أو مُعجِزةٌ مِن المُعجِزاتِ أو آيةٌ من آياتِ القُرآنِ ﴿إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ تاركينَ النَّظرَ[٢] فيه غيرَ مُلتَفِتينَ إليه.

(٥) ـ ﴿فَقَدْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ يعني: القرآنَ، وهو[٣] كاللَّازِمِ ممَّا قبلَهُ؛ كأنَّه قيل: إنَّهم لَمَّا كانوا مُعرضينَ عن الآياتِ كُلِّها كذَّبُوا به لَمَّا جاءَهُم، أو كالدَّليلِ عليه على مَعنى: أنَّهم لَمَّا أعرَضُوا عن القرآنِ وكذَّبُوا به وهو أعظَمُ الآياتِ، فكيفَ لا يُعرِضُونَ عَن غيرِه؟ ولذلك رُتِّبَ عليه بالفَاءِ.

﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾؛ أي: سيَظْهَرُ لهم ما كانوا بِهِ يَستَهزِئُونَ عندَ نزولِ العَذابِ بهم في الدُّنيا، أو الآخرَةِ[٤]، أو عندَ ظُهورِ الإسلامِ وارتفاعِ أَمرِه.

= فأجيب: بأنه يعلمُ سرَّهم وجهرَهم، ويعلمُ ما يكسبون، فيجازيهم على أعمالهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٩).

(١) قوله: (وليس) أي: الظرف، (متعلق المصدر) وهو السر والجهر، وهذا باعتبار أصله وإلا فالظاهر أنه بمعنى المفعول، أي: ما أسررتموه وما أعلنتموه من الأقوال، انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٥)، وفي المسألة خلاف ذكره السيوطي والخفاجي. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٢٢ ـ ٢٣)، «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «تاركين للنظر».

(٣) قوله: (وهو): أي: قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبُواْ﴾.

(٤) في نسخة التفتازاني: «أو في الآخرة»، وفي نسخة الخيالي: «والآخرة»، وأشار إليها الأنصاري وقال: وهي أبلغ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٠).

(٦) ـ ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾؛ أي :مِن أهلِ زمانٍ، والقَرْنُ مُدَّةُ أغلَبِ أعمارِ النَّاسِ وهي سبعونَ سَنَةً، وقيل :ثمانونَ.

وقيل: القَرنُ أهلُ عصرٍ فيه نبيٌّ أو فائقٌ في العلمِ قَلَّت المدَّةُ أو كَثُرَت، واشتِقاقُهُ مِن قَرَنْتُ[1].

﴿مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾: جَعَلنا لهم فيها مكانًا وقَرَّرْناهم فيها، أو: أعطيناهم من القُوَى والآلاتِ ما تمكَّنوا بها من أنواعِ التَّصرُّفِ فيها.

﴿مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾: ما لم نَجعَل لَكُم من السَّعَةِ وطولِ المقامِ يا أهلَ مكَّةَ، أو: ما لم نُعطِكُم من القوَّةِ والسَّعةِ في المالِ والاستظهارِ بالعُددِ[2] والأسبابِ.

﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم﴾؛ أي: المطرَ، أو السَّحابَ، أو المُظِلَّةَ[3]؛ فإنَّ مبدأَ المطرِ مِنها ﴿مِّدْرَارًا﴾: مِغزارًا[4].

﴿وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ﴾ فعَاشُوا في الخِصبِ والرِّيفِ بين الأنهارِ والثِّمارِ.

﴿فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾؛ أي: لم يُغنِ ذلك عَنهُم شيئًا ﴿وَأَنشَأْنَا﴾: وأَحدَثْنا ﴿مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ بدلًا مِنهم، والمعنى: أنَّه تَعالى كمَا قدرَ أن يُهلكَ مَن قبلَكُم كعادٍ وثَمودَ ويُنشِئَ مكانَهُم آخرينَ يَعْمُرُ بهم بلادَهُ يقدرُ أن يفعلَ ذلكَ بكم.

---

(١) قوله: «واشتقاقه من قرنت»؛ أي: من قَرَنْتُ الرجلَ بزمانه، وعبارةُ غيره: من الاقتران، والمراد بالاشتقاق: الأخذُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧١).

(٢) قوله: «العُدَد» بالضَّمِّ ـ جمعُ عدَّةٍ وهيَ السِّلاحُ ونحوُهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «أو المُظِلَّة»: بضمِ الميم، أي: الغمام بآخر السحاب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧١).

(٤) المدرارُ مِفعالٌ، كمِنْحارٍ: صيغَةُ مُبالغَةٍ يستوي فيهِ المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ، ومِغْزاراً مِنَ الغزارَةِ وهيَ الكثرَةُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٧) ـ ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾ مَكتوبًا في رَقٍّ[١] ﴿فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ فمَسُّوهُ، وتَخصيصُ اللَّمسِ لأنَّ التَّزويرَ لا يقعُ فيه، فلا يُمكِنُهم أن يقولوا: إنما سُكِّرَت أبصارنا، ولأنَّه[٢] يتقدَّمُه الإبصارُ حيثُ لا مانعَ، وتَقييدُه بالأَيدي لدَفعِ التَّجوُّزِ فإنه قَد يُتجوَّزُ به للفحصِ كقوله: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ﴾ [الجن: ٨].

﴿لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ تعنُّتًا وعِنادًا.

(٨) ـ ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾: هلَّا أُنزلَ معَهُ ملكٌ يكلِّمُنا أنَّه نَبيٌّ؛ كقولِه: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧].

﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ جوابٌ لقَولِهم، وبيانٌ لِمَا هو المانِعُ ممَّا اقترحوهُ والخللِ فيه[٣]، والمعنى: أنَّ الملَكَ لو أُنزلَ بحيثُ عاينوهُ كما اقترَحوا الحقَّ إهلاكُهم؛ فإنَّ سُنَّةَ اللهِ قد جَرَت بذلكَ فيمَن قبلَهُم.

﴿ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ بعدَ نُزولِه طرفَةَ عينٍ.

(٩) ـ ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ جوابٌ ثانٍ إنْ جُعِلَ الهاءُ للمَطلوبِ، وإن جُعِلَ للرَّسولِ فهو جوابُ اقتراحٍ ثانٍ، فإنَّهم تارَةً يقولون: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ وتارةً يقولونَ: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤].

والمعنى: ولَو جَعَلنا قرينًا لك مَلَكًا يعاينونه، أو الرَّسولَ مَلكًا، لمثَّلناهُ رَجُلًا

---

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «في ورق»، وأشار إلى ذلك الخفاجي في «حاشيته».

(٢) قوله: «ولأنه»: أي: اللمس. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٢).

(٣) قولـه: «الخلـل فيـه» يصـحُّ فـي (الخلـلِ) الجرُّ عطفًا علـى (ما) فـي قولِـهِ: (لِمَـا)، والرَّفـعُ عطفًا علـى (المانـع)، والمُـرادُ بالمانـعِ: اقتضـاءُ هلاكِهِـم، وبالخلـلِ: زوالُ قاعـدَةِ التَّكليـفِ. انظـر: «حاشـية الخفاجـي».

كما مُثِّلَ جبريلُ في صُورَةِ دِحيَةَ الكلبيِّ[١] ، فإنَّ القوَّةَ البَشريَّةَ لا تَقْوى على رؤيَةِ الملكِ في صُورَتِه، وإنَّما رَآهُم كذلك الأفرادُ مِن الأنبياءِ بقوَّتِهم القُدسيَّةِ.

﴿وَلَلَبَسْنَا﴾ جوابُ محذوفٍ؛ أي: ولو جَعلناهُ رَجُلًا للَبسنا؛ أي: لخَلَّطْنا عليهم ما يخلطونَ على أنفسِهم فيقولونَ: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنين: ٢٤].

وقرئ: (لَبَسْنا) بلامٍ[٢]، و: (للَبَّسنَا) بالتَّشديدِ للمُبالغَةِ[٣].

(١٠) ـ ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ تسليةٌ لرسولِ اللهِ ﷺ على ما يرى من قومِه ﴿فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾: فأحاطَ بهم الذي كانوا يَستهزِئونَ به حيثُ أُهلِكُوا لأجلِه[٤]، أو :فنزلَ بهم وبالُ استِهزائِهم.

---

(١) روى النسائي في «جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي» (ص: ٨٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٥٨٥٧)، عن ابنِ عُمرَ قال: كانَ جبريلُ يَأتي النبيَّ ﷺ في صُورَةِ دِحيَةَ الكَلبيِّ. وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٣٢٢) عن النسائي وصحح إسناده.
وروى البخاري (٤٩٨٠) ومسلم (٢٤٥١) أبي عثمان قال: أنبئت أن جبريل، أتى النبي ﷺ وعنده أم سلمة، فجعل يتحدث، فقال النبي ﷺ لأم سلمة: (من هذا؟) أو كما قال، قالت: هذا دحية، فلما قام، قالت: والله ما حسبته إلا إياه، حتى سمعت خطبة النبي ﷺ يخبر خبر جبريل، أو كما قال.
وقوله: «الكلبي» زيادة من نسخة الطبلاوي، و(دِحية) بالكسر، وحُكيَ فتحها، وضبط بالوجهين في نسخة التفتازاني. وانظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«الكشاف» (٣/ ١٦)، عن ابن محيصن.

(٣) أي: (وللَبَّسنا عليهم ما يُلبِّسون). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«الكشاف» (٣/ ١٦)، عن الزهري. وزاد ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ١٢) نسبتها لمعاذٍ القارئ وأبي رجاء.

(٤) قوله: «حيث أهلكوا لأجله» أشار به إلى أن قوله: ﴿مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ من إطلاق السبب على المسبب مبالغة، لأن المحيط بهم هو العذاب لا المستهزأ به. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٣).

(١١) - ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ كيفَ أهلَكَهُم اللهُ بعذابِ الاستئصالِ كي تَعتَبِرُوا، والفرقُ بينَه وبينَ قوله: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾ [النمل: ٦٩]: أنَّ السَّيرَ ثَمَّةَ لأجلِ النَّظرِ، ولا كذلكَ هاهنا، ولذلك قيل: مَعناهُ: إباحَةُ السَّيرِ للتِّجارَةِ وغيرِها وإيجابُ النَّظرِ في آثارِ الهالِكينَ.

(١٢) - ﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ خَلقًا ومُلكًا، وهو سؤالُ تبكيتٍ.[١]

﴿قُل لِّلَّهِ﴾ تقريرٌ لهم[٢] وتَنبيهٌ على أنَّه المتعيِّنُ للجوابِ بالاتِّفاقِ بحيثُ لا يمكِنُهم أن يذكرُوا غيرَه.

﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾: التزَمَها تَفضُّلًا وإحسانًا، والمرادُ بالرَّحمَةِ: ما يعمُّ الدَّارينِ، ومن ذلك: الهِدايَةُ إلى معرفَتِه والعلمِ بتَوحيدِه بنصبِ الأَدِلَّةِ وإنزالِ الكُتبِ والإمهالِ على الكُفرِ.

﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ استئنافٌ وقَسَمٌ للوَعيدِ على إشراكِهم وإغفالِهم النَّظرَ؛ أي: لَيَجْمَعَنَّكُم في القبورِ مَبعوثينَ إلى يومِ القِيامَةِ فيُجازيكُم على شِركِكُم، أو: في يومِ القِيامَةِ، و﴿إِلَىٰ﴾ بمعنى (في).

وقيل: بدلٌ مِن ﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾ بدلَ البَعضِ، فإنَّ مِن رَحمَتِه بعثَه إيَّاكم وإنعامَه عليكم.

---

(١) بكَّتَهُ بالحجَّةِ: غلبَهُ وألزمَهُ ما سكتَ بِهِ لعجزِهِ عنِ الجوابِ عنهُ، والمقصودُ أنَّهُ تقريعٌ لهُم وتوبيخٌ. انظر: «أساس البلاغة» (مادة: بكت)، «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «تقرير»: التَّقريرُ لهُ معنيانِ: الحملُ على الإقرارِ، والتَّثبيتُ بأنْ يجعلَهُ قارًّا مُتمكِّنًا، وكلاهُما ممَّا نطقَتْ بِهِ كتبُ اللُّغَةِ. والمعنى على الأول: إلجاءٌ إلى الإقرارِ بأنَّ الكلَّ لهُ؛ لأنَّ هذا مِنَ الظُّهورِ بحيثُ لا يقدرُ على إنكارِهِ أحدٌ، وعلى الثاني: أنَّهُ تقريرٌ للجوابِ لأجلِهِم. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٣١)، «حاشية الخفاجي».

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: في اليومِ، أو الجَمعِ.

﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بتَضييعِ رأسِ مالِهم وهو الفِطرَةُ الأصليَّةُ والعَقلُ السَّليمُ، وموضِعُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نصبٌ على الذَّمِّ، أو رفعٌ على الخبرِ؛ أي: وأنتمُ الذين، أو على الابتداءِ، والخبرُ: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ والفاءُ للدلالَةِ على أنَّ عدمَ إيمانِهم مسبَّبٌ عَن خُسرانِهم؛ فإنَّ إبطالَ العَقلِ باتِّباعِ الحَواسِّ والوَهمِ، والانهماكَ في التَّقليدِ وإغفالِ النَّظرِ، أدَّى بهم إلى الإصرارِ على الكُفرِ والامتناعِ عَن الإيمانِ.

(١٣) ـ ﴿وَلَهُۥ﴾ عطفٌ على ﴿لِلَّهِ﴾[1]، ﴿مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ مِن السُّكنى، وتَعدِيَتُه بـ﴿فِي﴾ كما في قولِه: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] والمعنى: ما اشتمَلَا عليه.

أو مِن السُّكونِ؛ أي: ما سكنَ فيهما أو تحرَّكَ، فاكتفَى بأحدِ الضِّدَّينِ عَن الآخرِ.

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لكلِّ مَسموعٍ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بكلِّ مَعلومٍ، فلا يخفى عليهِ شَيءٌ.

ويجوزُ أن يكونَ وَعيدًا للمُشركينَ على أقوالِهم وأفعالِهم.

(١٤) ـ ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ إنكارٌ لاتِّخاذِ غيرِ اللهِ وَلِيًّا لا لاتِّخاذِ الوَلِيِّ، فلذلك قُدِّمَ وأُوْلِيَ الهمزةَ[2]، ....

---

(١) قوله: «عطف على ﴿لِلَّهِ﴾»: يحتمل أنه من عطف المفرد على المفرد، أعني: الخبر على الخبر والمبتدأ على المبتدأ، وأن يكون من عطف الجملة على الجملة وإن كان المبتدأ في الأولى محذوفًا، والأول هو الظاهر، والغرض أن يدخل هذا تحت (قل) ليكون احتجاجًا ثانيًا على المشركين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٥).

(٢) قوله: «فلذلك قدِّم وأولي الهمزة»: يعني قدَّمَ المفعولَ للاختصاصِ، وأَوْلَى حرفَ الاستفهامِ ليَدُلَّ على أنَّ الإنكارَ راجعٌ إلى نفسِ المَفعولِ لا إلى الفعلِ. قاله التفتازاني، انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٣٦).

والمرادُ بالوليِّ :المعبودُ؛ لأنَّه [١] ردٌّ لِمَن دعاهُ إلى الشِّركِ.

﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: مُبدِعِهما، وعن ابنِ عبَّاسٍ: ما عرفتُ مَعنى الفاطِرِ حتَّى أتاني أعرابيَّانِ يختَصِمانِ في بئرٍ، فقال أحدُهُما: أنا فَطَرْتُها؛ أي: ابتدَأْتُها [٢].

وجرُّه على الصِّفَةِ [٣] لـ﴿ٱللَّهِ﴾ فإنه بمَعنى الماضي [٤]، ولذلك قُرِئَ: (فَطَرَ) [٥]، وقرئ بالرَّفعِ والنصبِ على المَدحِ [٦].

﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾: يَــرزُقُ ولا يُــرزَقُ [٧]، وتخصيــصُ الطَّعــامِ لشِــدَّةِ الحاجَــةِ إليــهِ.

وقُرِئَ: (ولا يَطعَم) بفتحِ الياءِ [٨].

---

(١) قوله: (لأنه): أي الإنكار بما ذكر. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٥).

(٢) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٤٥)، ومن طريقه ابن الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (١/ ٧٢)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ١٧٥).

(٣) قوله: (وجره على الصفة): خرَّجه أبو البقاءِ على البدليَّةِ، ووجَّههُ أبو حيَّانَ بأنَّ الفصلَ فيهِ أسهلُ. «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٤٨٤)، «البحر المحيط» (٩/ ٥٥)، «حاشية الخفاجي».

(٤) قوله: (بمعنى الماضي) أشار إلى أن الإضافة في ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ليست لفظيةً بل معنويةً ليصحَّ جعله لله. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٧).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«الكشاف» (٣/ ١٨)، و«البحر» (٩/ ٥٥)، عن الزهري. وزاد ابن خالويه نسبتها لنبيح.

(٦) بالرفع نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧٣)، و«البحر» (٩/ ٥٥)، ودون نسبة في «الكشاف» (٣/ ١٨). وبالنصب دون نسبة في «التبيان» للعكبري (ص: ٤٨٤)، و«البحر» (٩/ ٥٥). وكلاهما من الشواذ.

(٧) قوله: «يرزق ولا يرزق» يعني: ليس المعنى خصوص الطعم بل مطلق النفع تعبيرًا عن كل الشيء بمعظمه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٦).

(٨) نسبت لسعيد بن جبير ومجاهد والأعمش وأبي حيوة وعمرو بن عبيد. انظر: «إعراب القرآن» =

وبعكسِ الأوَّلِ[1] على أنَّ الضَّميرَ لغيرِ اللهِ والمعنى: كيفَ أُشرِكُ بمَن هو فاطِرُ السَّماواتِ والأَرضِ ما هو نازِلٌ عن رُتبَةِ الحَيوانيَّةِ؟!

وببنائِهِما للفاعلِ[2] على أنَّ الثَّانيَ مِن أَطعَمَ بمعنى: استَطْعَمَ[3]، أو على معنَى: أنه يُطعِمُ تارَةً ولا يُطعِمُ أُخرى؛ كقولِه: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ لأنَّ النَّبيَّ سابقُ أمَّتِه في الدِّينِ ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ وقيلَ لي: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ويجوزُ عطفُه على ﴿قُلْ﴾.

(١٥) ـ ﴿قُلْ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ مبالغَةٌ أُخرى في قطعِ أَطماعِهِم، وتعريضٌ لهم بأنَّهم عُصاةٌ مُستوجِبونَ للعذابِ، والشَّرطُ مُعترِضٌ بينَ الفِعلِ والمَفعولِ به، وجوابُه مَحذوفٌ دلَّ عليه الجملَةُ[4].

= للنحاس (٢/ ٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٥٦).

(١) رويت عن يعقوب. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩)، و«البحر» (٩/ ٥٦). والمشهور عن يعقوب كقراءة الجماعة. وقوله: (وبعكس الأول) أي: بعكس الوجه الأول، وهو بناء (يُطعَم) للمفعول، و(ولا يطعم) للفاعل. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٦).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٤٤)، و«الكشاف» (٣/ ١٩)، عن الأشهب العقيلي، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧٣) عن يمان العماني وابن أبي عبلة. ووهم أبو حيان في «البحر» (٨/ ٥٥) فنسبها أولاً كـ«المحرر» ثم عاد فكررها منسوبة للعقيلي كـ«الكشاف»، وقد نبه السمين في «الدر المصون» (٤/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨) على ما وقع فيه أبو حيان وأن فعله يوهم أنهما قراءتان.

(٣) فيكون المعنى: وهو يُطْعِمُ ولا يَسْتَطْعِم. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩).

(٤) تقديره: إن عصيت ربي استحقيت العذاب العظيم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٧).

(١٦) - ﴿مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ﴾؛ أي: يُصرَفِ العذابُ عنه.

وقرأ حمزةُ والكِسائِيُّ ويعقوبُ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ ﴿يَصْرِف﴾[1] على أنَّ الضَّميرَ فيه للهِ، - وقد قُرِئَ بإظهارِه[2] -، والمفعولُ به محذوفٌ، أو ﴿يومئذٍ﴾ بحذفِ المضافِ[3].

﴿فَقَدۡ رَحِمَهُۥ﴾ نجَّاهُ وأنعمَ عليه ﴿وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡمُبِينُ﴾؛ أي: الصَّرفُ، أو الرُّحْمُ[4].

(١٧) - ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ﴾: ببليَّةٍ كمَرَضٍ وفَقرٍ ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ﴾: فلا قادرَ على كَشفِه ﴿إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ﴾: بنِعمَةٍ كصِحَّةٍ وغِنًى ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾: فكانَ قادِرًا على حفظِه وإدامَتِه فلا يقدرُ غيرُه على دَفعِه؛ كقولِه: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضۡلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧].

(١٨) - ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ تَصويرٌ لقَهرِه وعلوِّه بالغَلبَةِ والقُدرَةِ.

﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ﴾ في أمرِه وتَدبيرِه ﴿ٱلۡخَبِيرُ﴾ بالعبادِ وخَفايَا أَحوالِهم.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٤)، و«التيسير» (ص: ١٠١)، و«النشر» (٢/ ٢٥٧).

(٢) يعني قراءة أبيٍّ: (مَنْ يصرِفِ اللهُ عنه)، انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٠)، «البحر المحيط» (٩/ ٥٩)، والذي في أكثر المصادر عن أبي: (من يصرفه الله عنه) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٤/ ١٢٧٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«تفسير الثعلبي» (١٢/ ٤٧)، و«البسيط» للواحدي (٨/ ٤٣)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧٤).

(٣) أي: عذابَ يومئذٍ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٧).

(٤) كتبها التفتازاني بخطه محتملةً لـ«الرحمة» و«الرحم»، وأشار القونوي في «حاشيته» (٨/ ٣٦) إلى نسخة فيها: «الرحمة»، والرُّحْم بضم فسكون أو بضمَّتين، انظر: «حاشية الخفاجي».

(١٩) ـ ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾ نزلَ حينَ قالَتْ قريشٌ :يا محمَّد !لقد سَألْنَا عنكَ اليَهودَ والنَّصارَى فزَعَموا أنْ ليسَ لكَ عِندَهُم ذِكرٌ ولا صِفَةٌ، فأرِنَا مَن يَشهَدُ لكَ أنَّك رسولُ اللهِ[1].

و(الشَّيءُ) يقَعُ على كلِّ مَوجودٍ، وقد سبقَ القولُ فيه في سورَةِ البَقَرَةِ.

﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾؛ أي: اللهُ أكبرُ شهادَةً، ثم ابتدَأَ: ﴿شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾؛ أي: هو شَهيدٌ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱللَّهُ شَهِيدُۢ﴾ هو الجوابَ؛ لأنَّه تعالى إذا كانَ الشَّهيدَ كان أكبرَ شيءٍ شَهادَةً.

﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾؛ أي: بالقُرآنِ، واكتَفَى بذكرِ الإنذارِ عَن ذكرِ البِشارَةِ.

﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ عطفٌ على ضَميرِ المُخاطَبِينَ؛ أي: لأُنذِرَكُم به يا أهلَ مَكَّةَ وسائرَ مَن بلغَهُ مِن الأسوَدِ والأحمَرِ[2] أو مِن الثَّقَلَيْنِ[3].

أو: لأُنذِرَكُم أيها الموجودونَ ومَن بلَغَه إلى يومِ القيامَةِ، وهو دليلٌ على أنَّ أحكامَ القُرآنِ تعمُّ الموجودينَ وقتَ نُزولِه ومَن بعدَهُم، وأنه لا يؤاخَذُ بها مَن لَم تَبلُغْه.

---

(١) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢١٤) عن الكلبي.

(٢) قولُهُ: «وسائِرَ مَن بلغَهُ مِنَ الأسودِ والأحمرِ»: قالَ الحريريُّ في «الدرَّةِ» [(ص: ٢٠٤)]: العربُ تقولُ في الكنايَةِ عنِ العربِ والعجمِ الأسودُ والأحمرُ؛ لأنَّ الغالبَ على ألوانِ العربِ الأدمَةُ والسُّمرَةُ والغالبَ على ألوانِ العجمِ البياضُ والحمرَةُ. قالُوا: والمُرادُ بالحمرَةِ هُنا البياضُ ومَن قالَ: الأسودُ والأبيضُ فقد خالفَ الاستعمالَ، ومُرادُ المُصنِّفِ ـ رحمَهُ اللهُ ـ: جميعُ النَّاسِ؛ لأنَّ العجمَ مَن عدا العربَ، وأمَّا تخصيصُهُ بفارس فعرفُ الاستعمالِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قولُهُ: «أو مِنَ الثَّقَلَينِ» يعني: الإنسَ والجنَّ؛ سُمِّيا بذلكَ لأنَّهُما ثقلا الأرضِ وحمولتُهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾ تقريرٌ لهم مع إنكارٍ واستبعادٍ.

﴿قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾ بما تشهدونَ.

﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾؛ أي: بَل أشهَدُ أنْ لا إلهَ إلا هو.

﴿وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ يعني: الأصنامَ.

(٢٠) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ﴾: يعرفونَ رَسُولَ اللهِ بحِلْيَتِه المذكورَةِ في التَّوراةِ والإنجيلِ ﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ﴾ بحُلاهُم.

﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ مِن أهلِ الكتابِ والمُشركينَ ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لتَضييعِهِم ما به يُكتَسَبُ الإيمانُ.

(٢١) ـ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ كقَولِهم :الملائِكَةُ بناتُ اللهِ، و :هؤلاءِ شُفعاؤُنا عندَ اللهِ ﴿أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ﴾ كأَنْ كذَّبوا القُرآنَ والمعجزاتِ وسَمَّوْهَا سِحرًا، وإنَّما ذكرَ ﴿أَوْ﴾ وهُم قد جمعوا بينَ الأمرينِ تنبيهاً على أن كلًّا منهما وحدَهُ بالغٌ غايَةَ الإفراطِ في الظُّلمِ على النَّفسِ.[1]

﴿إِنَّهُۥ﴾ الضَّميرُ للشَّأنِ ﴿لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ فضلًا ممَّن لا أحدَ أظلَمُ مِنه.

(٢٢) ـ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ مَنصوبٌ بمُضمَرٍ[2] تهويلًا للأمرِ ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾؛ أي :آلهَتُكُم التي جَعَلْتُموهَا شُركاءَ للهِ.

---

(١) قال التفتازاني: مَعْنَى جَمْعِهم بينَ الأَمْرَينِ أَنَّهـم ذَهَبوا إليهما جميعًا، لكن وردَ في النَّظمِ كلمَةُ ﴿أَوْ﴾ لأنَّ المعنى: لا أظلمُ ممَّنْ ذهبَ إلى أحدِ الأَمْرَينِ، فكيفَ بمَنْ جمعَ بينَهُما، انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ ب).

(٢) في إعرابِهِ وجوهٌ منها: أَنَّهُ منصوبٌ بمُضمَرٍ يقدَّرُ مُؤخَّرًا، وتقديرُهُ كانَ كيتَ وكيتَ فتركَ ليبقى على الإيهامِ الَّذي هوَ أدخلُ في التَّخويفِ والتَّهويلِ، وجوز نصبه باذكرْ مُقدّرًا، انظر: «حاشية الخفاجي».

وقرأ يعقوبُ: ﴿يَحشرُ﴾ و﴿يَقولُ﴾ بالياءِ[١].

﴿ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾؛ أي: تَزعمونَهم شركاءَ، فحُذِفَ المفعولانِ.

والمرادُ مِن الاستفهامِ التَّوبيخُ، ولعلَّه يحالُ بينَهُم وبينَ آلهَتِهم حينئذٍ ليَفقِدُوهَا في السَّاعَةِ التي عَلَّقوا بها الرَّجاءَ فيها، ويحتمِلُ أن يُشاهِدُوهُم ولكنْ لَمَّا لَم يَنفَعُوهم فكأنَّهم غُيَّبٌ[٢] عَنهُم.

(٢٣) ـ ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾؛ أي: كفرُهُم، والمرادُ: عاقِبَتُه.

وقيل: مَعذِرَتُهم التي يَتَوهَّمون أنْ يتخلَّصُوا بها، من فَتَنْتُ الذَّهبَ: إذا خلَّصْتَه.

وقيل: جوابُهُم، وإنما سمَّاهُ فِتنَةً لأنَّه كذبٌ، أو لأنَّهم قَصَدوا به الخلاصَ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحَفصُ عن عاصم: ﴿لَمْ تَكُن﴾ بالتاءِ و﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ بالرَّفعِ على أنَّها الاسمُ، ونافعٌ وأبو عمرٍو وأبو بكرٍ عنه[٣] بالتَّاءِ والنَّصبِ على أنَّ الاسمَ ﴿أَن قَالُواْ﴾، والتَّأنيثُ للخبرِ كقَوْلِهم: (مـن كانَت أمَّكَ؟)[٤]، والباقونَ بالياءِ والنَّصبِ[٥].

---

(١) أي: ﴿يَحشُرهم جميعاً ثم يقولُ﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٧).

(٢) قولُهُ: (فكأنَّهُم غيبٌ عنهُم) بضمِّ الغينِ المُعجمَةِ وتشديدِ الياءِ، أو بفتحِهِما معَ التَّخفيفِ؛ جمعُ غائِبٍ كخادمٍ وخَدَمٍ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) أي: عن عاصم.

(٤) قوله: «من كانت أمَّك»، الضمير في «كانت» عائد على لفظ «مَن» وهو مذكر، لكنه أنث بالنظر إلى «أمك».

(٥) وهـذه الأخيـرة هـي التـي صـدَّر بهـا المؤلف، وهـي قـراءة حمـزة والكسـائي، ومجمل مـا ذكره ثـلاث قـراءات سـبعية، وهي التـاء مع كل من الرفـع والنصب، واليـاء مع النصب. انظر: «السـبعة» (ص: ٢٥٤)، و«التيسـير» (ص: ١٠١).

وثمة رابعة شاذة وهي الياء مع الرفع، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن عاصم من رواية المفضل، وعن الأعمش.

﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ يَكذِبونَ ويحلفونَ عليه ـ مع عِلْمِهم بأنَّه لا ينفعُ ـ مِن فرطِ الحيرَةِ والدَّهشَةِ؛ كما يقولون: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٧] وقد أَيقَنُوا بالخلودِ.

وقيل: معناهُ: ما كنَّا مُشركينَ عندَ أنفُسِنَا، وهو لا يوافِقُ قولَه:

(٢٤) ـ ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: بنَفيِ الشِّركِ عنها. وحملُه على كَذِبِهم في الدُّنيا تعسُّفٌ يُخِلُّ بالنَّظمِ[1]، ونظيرُ ذلك قولُه: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١٨].

وقرأ حمزَةُ والكسائيُّ: ﴿ربَّنا﴾[2] بالنَّصبِ على النِّداءِ أو المدحِ.

﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ من الشُّركاءِ.

(٢٥) ـ ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ حينَ تَتلو القُرآنَ، والمرادُ :أبو سُفيانَ والوليدُ والنَّضرُ وعُتبَةُ وشيبَةُ وأبو جَهلٍ وأضرابُهُم، اجتمَعُوا فسَمِعُوا رسولَ اللهِ يَقرَأُ، فقالوا للنَّضرِ :ما يقولُ؟ فقال :والذي جَعَلَها بيتَه [3]ما أَدرِي ما يقولُ إلا أنَّه يُحرِّكُ لسانَهُ ويقولُ أساطيرَ الأوَّلينِ مثلَ ما حدَّثتُكُم[4].

﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾: أغطيَةً، جمعُ كِنانٍ: وهو ما يَستُرُ الشَّيءَ.

---

(١) قولُهُ: «يخلُّ بالنَّظمِ»؛ لِمَا فيهِ مِن صرفِ أوَّلِ الآيَةِ إلى أحوالِ القيامَةِ وآخرِها إلى أحوالِ الدُّنيا. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٣) قوله: «والذي جعلها»: أي: الكعبة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٨٠).

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٣٦)، عن الكلبي. وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢١٤) من رواية أبي صالح عن ابن عباس، فيكون من رواية الكلبي أيضاً لأنه الراوي عن أبي صالح في أمثال هذا.

﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾: كراهةَ أن يَفقَهُوهُ.

﴿وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗا﴾ يمنَعُ مِن استِماعِهِ، وقد مَرَّ تَحقيقُ ذلك في أَوَّلِ سورة البقرَةِ.

﴿وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَا﴾ لفرطِ عِنادِهِم واستحكامِ التَّقليدِ فيهم.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ﴾؛ أي: بَلَغَ تَكذِيبُهُم الآياتِ إلى أنَّهم جَاؤوكَ يُجادِلُونكَ، و﴿حَتَّىٰٓ﴾ هي التي تَقَعُ بعدَها الجُمَلُ لا عملَ لها، والجُملَةُ: (إذا) وجوابُه، وهو ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، فإنَّ جَعْلَ أصدَقِ الحديثِ خُرافَاتِ[1] الأَوَّلينَ غايَةُ التَّكذيبِ، و﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ حالٌ لمَجيئِهِم.

ويجوزُ أن تكونَ[2] الجارَّةَ، و﴿إِذَا جَآءُوكَ﴾ في موضعِ الجرِّ، و﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ جوابٌ[3]، و﴿يَقُولُ﴾ تَفسيرٌ له.

والأساطيرُ: الأَباطيلُ، جمعُ أُسطورَةٍ أو إسطارَةٍ، أو أَسطارٍ جمعِ سَطَرٍ، وأصلُه: السَّطْرُ بمعنى الخَطِّ.

---

(١) قوله: «خرافات»: قال التفتازاني: قيلَ: إنَّ أصلَ الخُرافَةِ: ما اخترفَ مِن الفواكِهِ مِن الشَّجرِ، ثمَّ جعلَ اسْمًا لما يتلهَّى بهِ مِن الأَحاديثِ. وفي «المستقصى» [١/ ٣٦١]: أنَّه رجلٌ مِن خُزاعةَ استهوَتْهُ الجِنُّ فرجعَ إلى قومِه، وكانَ يُحدِّثُهم بالأَباطيلِ، فكانَت العَرَبُ إذا سَمِعَت ما لا أصلَ له قالَت: حَديثُ خُرافَةَ، ثمَّ كَثُرَ حَتَّى قيلَ للأَباطيلِ: خُرافَاتٌ انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

(٢) كتب التفتازاني تحته: «فيه نظر»، وقال في «حاشيته على الكشاف» (٢٢٨/ أ): هذا مَبنيٌّ على أنَّ (إذا) عندَه ليسَ بلازمِ الظَّرفيَّةِ، بل يَجرِي عليه إعرابُ الأَسماءِ، اهـ. وقد خطَّأ أبو حيان هذا الوجه في «البحر المحيط» (٩/ ٩١) و«التذييل والتكميل» (٧/ ٣١٩).

(٣) كتب تحته في نسخة التفتازاني: «حال»، وذكر الخفاجي أنه الذي في النسخ الصحيحة، ووقع في نسخة بدل قوله حال: جواب. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢٦) ـ ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾؛ أي :يَنْهَوْنَ النَّاسَ عن القرآنِ، أو الرَّسولِ والإيمانِ به ﴿وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ بأنفُسِهِم.

أو: ينهونَ عن التَّعرُّضِ لرسولِ اللهِ ﷺ ويَنْأَونَ عنه فلا يُؤمِنُونَ بِهِ كأبي طالبٍ.

﴿وَإِن يُهْلِكُونَ﴾: وما يُهلِكُون بذلك ﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ أنَّ ضَررَهُ لا يَتعدَّاهُم إلى غيرِهِم.

(٢٧) ـ ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ جوابُه مَحذوفٌ؛ أي: لَو تَراهُم حينَ يُوقَفونَ على النَّارِ حتى يُعايِنوهَا، أو يَطَّلِعونَ عليها، أو يَدخُلونَها، فيعرفونَ مِقدارَ عَذابِها= لرَأَيْتَ أمرًا شَنيعًا.

وقرئ: (وَقَفوا) على البناءِ للفاعلِ[١] مِن: وَقَفَ عليه وُقوفًا.

﴿فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ تَمنِّيًا للرُّجوعِ إلى الدُّنيا.

﴿ولا نُكَذِّبُ بآياتِ ربِّنا ونكونُ مِن المُؤمِنِينَ﴾ استئنافُ كلامٍ مِنهُم على وجهِ الإثباتِ[٢] كقَولِهِم: دَعني ولا أعودُ؛ أي: أنا لا أعودُ تَركْتَنِي أو لم تَتْرُكني.

أو عَطفٌ على ﴿نُرَدُّ﴾[٣]، أو حالٌ من الضَّميرِ فيه، فيكونُ في حُكمِ المتمَنَّى، وقولُه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ راجعٌ إلى ما تضمَّنَه التمنِّي مِن الوعدِ.

ونصبَهُما حمزَةُ ويَعقوبُ وحفصٌ على الجوابِ بإضمارِ (أن) بعدَ الواو، وإجراءً لها مُجرى الفاءِ، وقرَأَ ابنُ عامرٍ برفعِ الأوَّلِ على العَطفِ ونَصبِ الثَّاني على الجوابِ[٤].

---

(١) ذكرها الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥٩) عن ابن السميفع، وزاد أبو حيان في «البحر» (٩/ ٩٦) نسبتها لزيد بن علي.

(٢) كتب تحته في نسخة التفتازاني: «أي: دون التمني». وانظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قال التفتازاني: والمَعنى على تَمنِّي مجموعِ الأَمرَيْنِ الرَّدِّ وعَدمِ التَّكذيبِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر» (٢/ ٢٥٧).

(٢٨) ـ ﴿بَلۡ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخۡفُونَ مِن قَبۡلُۖ﴾ الإضرابُ عَن إرادَةِ الإيمانِ المفهومِ مِن التَّمنِّي، والمعنى :أنَّه ظهرَ لهم ما كانوا يُخفونَ مِن نِفاقِهم أو قَبائِحِ أَعمَالِهم فتمَنَّوا ذلك ضَجَرًا لا عَزْمًا على أنَّهم لو رُدُّوا لآمَنُوا.

﴿وَلَوۡ رُدُّواْ﴾؛ أي: إلى الدُّنيا بعدَ الوُقوفِ والظُّهورِ ﴿لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ مِن الكُفرِ والمَعاصِي ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ فيما وَعَدوا مِن أنفُسِهم.

(٢٩) ـ ﴿وَقَالُوٓاْ﴾ عطفٌ على ﴿لَعَادُواْ﴾، أو على ﴿إنهم لَكَٰذِبُونَ﴾، أو على ﴿نُهُواْ﴾، أو استئنافٌ بذكرِ ما قالوهُ في الدُّنيا.

﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ الضَّميرُ للحَياةِ ﴿وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾.

(٣٠) ـ ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ﴾ مجازٌ عن الحبسِ[1] للسُّؤالِ والتَوبيخِ.

وقيل: معناهُ: وُقِفُوا على قضاءِ ربِّهم أو جزائِه، أو: عُرِّفوهُ حقَّ التَّعريفِ.

﴿قَالَ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۚ﴾ كأنَّه جوابُ قائلٍ قال: ماذا قالَ ربُّهم حينئذٍ؟ والهمزَةُ للتَّقريعِ على التَّكذيبِ، والإشارَةِ إلى البعثِ وما يتبَعُهُ مِن الثَّوابِ والعقابِ.

﴿قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ﴾ إقرارٌ مؤكَّدٌ باليمينِ لانجلاءِ الأمرِ غايةَ الجلاءِ.

﴿قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ﴾: بسببِ كُفرِكُم، أو ببدلِه.

(٣١) ـ ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ﴾ إذ فاتَهُم النَّعيمُ واستَوْجَبُوا العَذابَ المُقيم، ولقاءُ اللهِ :البعثُ وما يَتبَعُه.

---

(١) قولُهُ: «مجازٌ عنِ الحبسِ»: لـمَّا كانَ معنى الاستعلاءِ هُنا غيرَ متصوَّرٍ احتاجَ النَّظمُ إلى تقديرٍ أو تجوُّزٍ والتَّجوُّزُ إمَّا في المُفرَدِ أو في الجُملَةِ على أنَّهُ استعارَةٌ تَمثيليَّةٌ، وهوَ الأرجحُ عندَهُم وكلامُ المُصنِّفِ ـ رحمَهُ اللهُ ـ يحتملُهُما ولم يجعلوهُ كنايَةً؛ لأنَّ المشهورَ فيها اشتراطُ إمكانِ الحقيقَةِ، وهيَ غيرُ مُمكنَةٍ هُنا. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ غايةٌ لـ﴿كَذَّبُواْ﴾ لا لـ﴿خَسِرَ﴾ لأنَّ خُسرانَهُم لا غايةَ له.

﴿بَغۡتَةً﴾: فجأةً، ونَصبُها على الحالِ، أو المصدَرِ فإنَّها نوعٌ مِن المَجيءِ.

﴿قَالُواْ يَٰحَسۡرَتَنَا﴾؛ أي: تَعالَيْ فهذا أوانُكِ ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطۡنَا﴾: قصَّرْنا ﴿فِيهَا﴾: في الحياةِ الدُّنيا، أُضمِرَت وإن لم يَجْرِ ذِكرُها للعلمِ بها.

أو: في السَّاعة، يعني: في شأنِها والإيمانِ بها.

﴿وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ﴾ تَمثيلٌ لاستِحقاقِهم آصارَ الآثامِ[1].

﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾: بئسَ شَيئًا يَزِرُونَه وِزْرُهُم.

(٣٢) ـ ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَعِبٞ وَلَهۡوٞ﴾؛ أي :ومَا أَعمالُها إلا لعبٌ ولَهوٌ يُلهِي الناسَ ويشغَلُهُم عما يُعقِبُ مَنفعَةً دائمَةً ولذَّةً حَقيقيَّةً، وهو جوابٌ لقَولِهم :﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾.

﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ لِدَوامِها وخُلوصِ مَنافِعِها ولذَّاتِها، وقولُه ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ تنبيهٌ على أنَّ ما ليسَ مِن أَعمالِ المُتَّقينَ لعبٌ ولَهوٌ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿ولدارُ الآخرَةِ﴾[2].

﴿أفلا يَعقِلونَ﴾ أيَّ الأمرَينِ خيرٌ؟ وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ بالتاءِ[3] على خطابِ المخاطَبينَ به، أو تغليبِ الحاضرينَ على الغائبينَ.

---

(١) قولُهُ: «تمثيلٌ... إلخ» الآصارُ جمعُ إِصْرٍ كحِملٍ لفظًا ومعنىً. والوزرُ أصلُ معناهُ الثِّقلُ أيضًا، ثمَّ قيلَ للذُّنوبِ أوزارٌ. انظر: «حاشية الخفاجي». وذكر السيوطيُّ أنها على حقيقته كما وردت به الآثار لا تمثيلٌ. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٥٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٣) وقرأبها أيضاً حفص بالتاء. انظر: «السبعة» (ص:٢٥٦)، و«التيسير» (ص:١٠٢)، و«النشر» (٢/ ٢٥٧).

(٣٣) ـ ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ معنى ﴿قَدْ﴾ زيادةُ الفعلِ وكَثرتُه كما في قولِه:

ولكنَّهُ قَد يُهلِكُ المالَ نائِلُه[1]

والهاءُ في ﴿إنَّه﴾ للشَّأنِ.

وقُرِئ: ﴿ليُحزِنُك﴾ من أحزَنَ[2].

﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ في الحقيقةِ. وقرأ نافعٌ والكِسائيُّ: ﴿لا يُكْذِبُونَكَ﴾[3] مِن أكذَبَه: إذا وجدَهُ كاذِبًا، أو نسبَهُ إلى الكذبِ.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾: ولكنَّهُم يجحدونَ آياتِ اللهِ ويكذِّبونَها[4]، فوضعَ ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ موضِعَ الضَّميرَ للدَّلالَةِ على أنَّهم ظَلَموا بجُحودِهِم، أو جَحَدوا لتَمرُّنِهم على الظلمِ، والباءُ لتَضمينِ الجُحودِ مَعنى التَّكذيبِ.

رُوِي أنَّ أبا جهلٍ كانَ يقولُ: ما نُكذِّبُكَ وإنَّك عندَنا لصادِقٌ، وإنَّما نُكذِّبُ ما جِئتَنا به، فنزَلَت[5].

(٣٤) ـ ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ تسليَةٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ، وفيه دليلٌ على أنَّ قولَه: ﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ ليس بنَفيِ تكذيبِه مُطلقًا.

---

(١) صدر بيت لزهير، وهو في «ديوانه» (ص: ٣١ ـ شرح الشنتمري).

(٢) قرأ بها نافع، والباقون بفتح الياء وضم الزاي. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٤) في نسخة التفتازاني: «ويكذبونه»، وأشار إلى ذلك الخفاجيُّ في «حاشيته».

(٥) رواه الترمذي (٣٠٦٤) مرفوعاً وموقوفاً ورجح الموقوف، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٢٣٠) والضياء في «المختارة» (٧٤٨)، من طريق ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه. وصححه الحاكم على الشرط الشيخين، وتعقبه الذهبي فقال: ما خرجا لناجية شيئاً.

﴿فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ﴾: على تكذيبِهم وإيذائِهم، فتأسَّ بهم واصبِرْ.

﴿حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَا﴾ فيه إيماءٌ بوعدِ النَّصرِ للصَّابرين.

﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾: لِمَواعيدِه، من قوله: ﴿وَلَقَدۡ سَبَقَتۡ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١] الآيات.

﴿وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾؛ أي: مِن قصصِهم وما كابَدُوا مِن قَوْمِهم.

(٣٥) ـ ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ﴾: عَظُمَ وشَقَّ[1] ﴿إِعۡرَاضُهُمۡ﴾ عنكَ وعَن الإيمانِ بما جئتَ به.

﴿فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖ﴾: مَنفَذًا تنفُذُ فيه إلى جَوفِ الأَرضِ فتُطْلِعَ لهم آيةً، أو مَصعدًا تصعَدُ به إلى السَّماءِ فتُنَزِّلَ مِنها آيةً، و﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ صفةٌ لـ﴿نَفَقٗا﴾، و﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ صفةٌ لـ﴿سُلَّمٗا﴾، ويجوزُ أن يكونا مُتعلِّقَينِ بـ﴿تَبۡتَغِيَ﴾ أو حالينِ مِن المُستكِنِّ.

وجوابُ الشَّرطِ الثَّاني مَحذوفٌ تَقديرُهُ: فافعَلْ، والجُملَةُ جوابُ الأوَّلِ.

والمقصودُ: بيانُ حِرصِه البالغِ على إسلامِ قومِه، وأنَّه لو قَدَرَ أن يَأتِيَهم بآيَةٍ مِن تحتِ الأَرضِ أو من فوقِ السَّماءِ لأَتى بها رجاءَ إيمانِهم.

﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾؛ أي: ولَو شاءَ اللهُ جَمْعَهُم على الهُدى لوَفَّقَهُم على الإيمانِ حَتى يُؤمنوا، ولكِن لم تتعلَّقْ بِهِ مَشيئَتُه فلا تَتهالَكْ عليهِ.

---

(١) قوله: «وإن كان كبر»: قال التفتازاني: إنَّما أتى فيه بلفظِ (كانَ) ليبقى الشَّرطُ على المضيِّ، ولا ينقلبَ مُستقبلًا؛ لأنَّ (كانَ) لقوَّةِ دلالتِهِ على المضيِّ لا تقلبُهُ (إنْ) للاستقبالِ بخلافِ سائرِ الأفعالِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

والمعتزلَةُ أوَّلوهُ بأنَّه لو شاءَ لجَمَعَهُم على الهدى بأَنْ يَأتِيَهُم بآيَةٍ مُلجِئَةٍ، ولكِن لم يفعَلْ لخروجِه عَن الحِكمَةِ.

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ بالحرصِ على ما لا يكونُ والجَزَعِ في مَواطِنِ الصَّبرِ، فإنَّ ذلكَ مِن دأبِ الجَهلَةِ.

(٣٦) ـ ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾: إنَّما يجيبُ الذين يَسمَعونَ بفهمٍ وتأمُّلٍ؛ كقولِه: ﴿أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧] وهؤلاءِ كالموتى الذينَ لا يَسمَعونَ.

﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ فيُعَلِّمُهم حينَ لا يَنفعُهم الإيمانُ ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ للجَزاءِ.

(٣٧) ـ ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾؛ أي: آيةٌ ممَّا اقترَحُوه، أو آيةٌ أُخرى سِوى ما أُنزلَ من الآياتِ المتكاثِرَةِ لعَدمِ اعتِدادِهِم بها عِناداً.

﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ مما اقترَحوهُ، أو: آيةً تَضطرُّهُم إلى الإيمانِ كنَتقِ الجبلِ، أو: آيةً إن جَحَدُوها هَلَكُوا.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ اللهَ قادِرٌ على إنزالِها، وأنَّ إنزالَها يستَجلِبُ عليهم البلاءَ، وأنَّ لهم فيما أُنزِلَ مَندوحَةً عَن غيرِه.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿يُنزِلَ﴾ بالتَّخفيفِ[١]، والمعنى واحِدٌ.

(٣٨) ـ ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ تَدِبُّ[٢] على وَجهِها ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ في الهواءِ، وصفَهُ به قطعًا لمجازِ السُّرعَةِ ونحوِها.

وقرِئ: (ولا طائِرٌ) بالرفعِ على المَحلِّ[٣].

---

(١) والباقون بالتشديد. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٥)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٢) قوله: «تدِبُّ»: بكسر الدال المهملة، أي: تمشي. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٨٨).

(٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩ ـ ١٠) عن الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق، و«المحرر =

﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾ محفوظَةٌ أحوالُها، مُقدَّرَةٌ أرزاقُها وآجالُها.

والمقصودُ مِن ذلكَ: الدَّلالَةُ على كمالِ قُدرتِه وشمولِ عِلمِه وسَعَةِ تَدبيرِهِ؛ ليكونَ كالدَّليلِ على أنَّه قادِرٌ على أن يُنزِّلَ آيةً، وجمعَ الأُمَمَ للحَملِ على المَعنى.

﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ يعني: اللوحَ المَحفوظَ؛ فإنَّه مُشتَمِلٌ على ما يجري في العالمِ مِن جليلٍ ودقيقٍ، لم يُهمَلْ فيهِ أَمرُ حَيوانٍ ولا جمادٍ.

أو: القرآنَ؛ فإنَّه قد دوَّنَ فيهِ ما يُحتاجُ إليه من أمرِ الدِّينِ مُفصَّلًا أو مُجمَلًا.

و﴿مِن﴾ زائدةٌ[١]، و﴿شَيۡءٖ﴾ في مَوضِعِ المَصدرِ لا المفعولِ بهِ، فإنَّ (فرَّطَ) لا يتعدَّى بنفسِه، وقد عُدِّيَ بـ﴿فِي﴾ إلى ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾.

وقرئ: (ما فَرَطْنَا) بالتَّخفيفِ[٢].

﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ﴾ يعني: الأُممَ كلَّها، فيُنصِفُ بعضَها مِن بعضٍ، كما رُوِيَ أنَّه يأخذُ للجَمَّاء مِن القَرْناءِ[٣].

وعن ابنِ عبَّاسٍ: حَشرُها: مَوتُها[٤].

(٣٩) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمّٞ﴾ لا يسمعونَ مثلَ هذه الآياتِ الدَّالَّةِ على رُبوبيَّتِه وكمالِ عِلمِهِ وعِظَمِ قُدرَتِه سماعًا تتأثَّرُ به نُفوسُهُم.

= الوجيز» (٢/ ٢٩٠)، و«الكشاف» (٣/ ٣٨)، عن ابن أبي عبلة.

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «مزيدة».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٣)، و«الكشاف» (٣/ ٣٨)، عن علقمة.

(٣) رواه مسلم (٢٥٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: (لَتُؤدُّنَّ الحقوقَ إلى أهلها يومَ القيامة، حتى يُقادَ للشاة الجَلْحاء من الشاة القَرْناء). ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٨٣).

(٤) روه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ١٣٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٤٠٣).

﴿وَبُكۡمٌ﴾ لا يَنطِقُونَ بالحقِّ.

﴿فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ خبرٌ ثالِثٌ[١]؛ أي: خابِطونَ في ظُلماتِ الكفرِ، أو في ظُلمَةِ الجَهلِ وظلمَةِ العِنادِ وظلمَةِ التَّقليدِ، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن المُستكنِّ في الخَبرِ.

﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾: مَن يَشَأ اللهُ إِضلالَه يُضلِلْه، وهو دَليلٌ واضِحٌ لنا على المُعتزِلَةِ.

﴿وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ بأَنْ يُرشِدَه إلى الهُدى ويَحمِلَه عليه.

(٤٠) ـ ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ استِفهامُ تَعجيبٍ، والكافُ حرفُ خِطابٍ أكَّدَ به الضَّميرَ للتَّأكيدِ لا محلَّ لهَ من الإعرابِ؛ لأنَّكَ تقولُ: (أرأيتَكَ زيدًا ما شأنُه) فلو جَعَلَتَ الكافَ مَفعولًا كما قالَه الكوفِيُّونَ لعَدَّيتَ الفِعلَ إلى ثلاثةِ مَفاعيلَ، ولَلزِمَ في الآيةِ أن يُقالَ: أرأيتُمُوكُم، بل الفعلُ مُعلَّقٌ، أو المفعولُ مَحذوفٌ تَقديرُه: أرأيتكُم آلهتكُم تَنفَعُكُم إذ تَدعونَها.

وقرأ نافعٌ: ﴿أرأيتكم﴾ و(أرأيت) و(أريتم) و(أفرأيت) وشبهَه إذا كان قبلَ الرَّاءِ همزةٌ بتسهيلِ الهمزةِ التي بعدَ الرَّاءِ[٢]، والكسائيُّ يَحذِفُها، والباقونَ يُحقِّقونَها أصلًا، وحمزةُ إذا وقفَ وافقَ نافِعًا[٣].

﴿إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ كما أتى مَن قَبلَكُم.

---

(١) قوله: «خبر ثالث» فيه تجوز؛ لأنه خبر ثان كما في «الدر المصون» (٤/ ٦١٣). ولم أجد أحداً من أصحاب الحواشي وغيرهم نبه عليه.

(٢) قوله: «بتسهيل الهمزة»: أي: بتسهيلها بين بين، أو بقلبها ألفًا. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٨٩)، والمصادر في التعليق الآتي.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

﴿أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ وهولُها، ويدلُّ عليهِ: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ﴾ وهو تبكِيتٌ لهم.

﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ أنَّ الأَصنامَ آلهةٌ، وجوابُه مَحذوفٌ؛ أي: فادعوهُ.

(٤١) ـ ﴿بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾: بل تَخصُّونَه بالدُّعاءِ كما حَكَى عنهم في مواضِعَ، وتَقديمُ المفعولِ لإفادَةِ التَّخصيصِ.

﴿فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾؛ أي: ما تَدعونَه إلى كَشفِه ﴿إِن شَآءَ﴾ أَنْ يَتفضَّلَ عَليهِم، ولا يَشاءُ في الآخرَةِ.

﴿وَتَنسَوۡنَ مَا تُشۡرِكُونَ﴾ وتتركونَ آلِهتَكُمُ في ذلكَ الوقتِ لِمَا رُكِزَ في العُقولِ على أنَّه تعالى القادِرُ على كشفِ الضرِّ دونَ غيره، أو: تَنسونَه من شدَّةِ الأَمرِ وهَولِه.

(٤٢) ـ ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٖ مِّن قَبۡلِكَ﴾؛ أي: قبلَكَ، و﴿مِّن﴾ زائدَةٌ ﴿فَأَخَذۡنَٰهُم﴾؛ أي: فكَفَروا وكَذَّبوا المرسلينَ فأَخَذناهُم.

﴿بِٱلۡبَأۡسَآءِ﴾ بالشِّدَّةِ والفَقرِ ﴿وَٱلضَّرَّآءِ﴾ والضرِّ والآفاتِ، وهما صِيغَتا تأنيثٍ لا مُذكَّرَ لهما.

﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَضَرَّعُونَ﴾: يَتذلَّلونَ لنا ويَتوبونَ عَن ذنوبِهم.

(٤٣) ـ ﴿فَلَوۡلَآ إِذۡ جَآءَهُم بَأۡسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ مَعناهُ: نَفيُ تَضرُّعِهم في ذلكَ الوقتِ مع قيامِ مَا يدعوهُم.

﴿وَلَٰكِن قَسَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ استِدراكٌ على المَعنى، وبيانٌ للصَّارفِ لهم عن التَّضرُّعِ، وأنَّه لا مانعَ لهم إلا قَساوَةُ قُلوبِهم وإعجابُهم بأَعمالِهم التي زيَّنَها الشَّيطانُ لَهم.

(٤٤) - ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ مِـن البَأسـاءِ والضَّرَّاءِ ولـم يتَّعِظوا بـهِ ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مِن أَنواعِ النِّعَمِ، مُراوحةً[١] عليهِم بين نوبَتَي الضَّرَّاءِ والسَّرَّاءِ، وامتحانًا لهم بالشدَّةِ والرَّخاءِ؛ إلزامًا للحُجَّةِ وإزاحةً للعِلَّةِ.

أو مكرًا[٢] بهم، لِمَا رُوِيَ أَنَّه عليهِ السلام قال: «ومكرَ بالقومِ وربِّ الكعبَةِ»[٣].

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿فَتَّحْنَا﴾ بالتَّشديدِ في جميعِ القُرآنِ[٤]، ووافقَهُ يَعقوبُ فيما عدا هذا والذي في الأَعرافِ[٥].

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ﴾: أُعجِبُوا ﴿بِمَآ أُوتُوٓاْ﴾ من النِّعَمِ، ولم يَزيدوا على البَطَرِ[٦] والاشتِغالِ بالنِّعمَةِ عَن المُنعِمِ[٧] والقيامِ بحقِّه ﴿أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾: مُتحسِّرونَ آيِسونَ.

---

(١) قوله: «مُراوَحَة» بالرَّاءِ والحاءِ المُهملَةِ، وهي: العملُ بأحدِ العَمَلينِ بمرَّةٍ وبالآخرِ أُخرى، مِن رَاوَحَ بينَ الرِّجلَيْنِ: قامَ على إحداهما مرَّةً وعلى الأُخرى أُخرى. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٧٤).

(٢) قوله: «أو مكرًا»: عطف على (مراوحةً). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٩١).

(٣) قالَ السُّيوطيُّ: لم أقفْ عليهِ مرفوعًا، إنَّما هوَ مِن قولِ الحسنِ أخرجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ بزيادَةِ أعطوا حاجتَهُم، ثـمَّ أخـذوا. لكنْ روى أحمدُ [«المسند» (١٧٣١١)] والطَّبرانيُّ [«المعجم الكبير» (١٧/ ٣٣٠)] والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» [(٤٢٢٠)] مِن حديثِ عقبَةَ بنِ عامرٍ رضيَ اللهُ عنهُ مرفوعاً: «إذا رأيتَ اللهَ يُعطي العبدَ في الدُّنيا ما يحبُّ، وهوَ مُقيمٌ على معاصيهِ فإنَّما هوَ استدراجٌ» ثمَّ تلا رسولُ اللهِ ﷺ هذهِ الآيَةَ والَّتي بعدَها. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٧٥). قلت: حسَّن العراقيُّ إسناده في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص: ١٤٧٧).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٥) انظر: «تحبير التيسير» (ص: ٣٥٥)، و«النشر» (٢/ ٢٥٨).

(٦) كتب تحته في نسخة الطبلاوي: «وهو شدة الفرح والتكبر».

(٧) كتب تحته في نسخة الطبلاوي: «متعلق بالاشتغال»، وقوله: (والقيامِ بحقِّهِ)؛ أي: حقِّ المنعمِ، وهوَ الشُّكرُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤٥) ـ ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾: أي: آخرُهُم بحيثُ لم يبقَ مِنهُم أحدٌ، مِن دبَرَه دَبَرًا ودُبورًا: إذا تَبِعَه.

﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ على إهلاكِهِم، فإنَّ هلاكَ الكُفَّارِ والعُصاةِ مِن حيثُ إنَّه تخليصٌ لأهلِ الأَرضِ مِن شؤمِ عَقائدِهِم وأعمالِهم نعمةٌ جليلةٌ يحقُّ أن يُحمَدَ عليها.

(٤٦) ـ ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ﴾: أصمَّكُم وأعماكُم ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ بأن يُغَطِّيَ عليها ما يزولُ به عَقلُكُم وفَهمُكُم.

﴿مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾؛ أي بذاكَ[1]، أو بما أُخذَ وخُتِمَ عليه، أو بأخذِ هذهِ المذكوراتِ.

﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَـٰتِ﴾ فكرَّرَها تارةً مِن جهةِ المقدِّماتِ العَقليَّةِ، وتارةً مِن جهَةِ التَّرغيبِ والتَّرهيبِ، وتارةً بالتَّنبيهِ والتَّذكيرِ بأحوالِ المُتقدِّمين.

﴿ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾: يُعرِضُونَ عَنها، و﴿ثُمَّ﴾ لاستبعادِ الإعراضِ بعدَ تَصريفِ الآياتِ وظُهورِها.

(٤٧) ـ ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً﴾: مِن غيرِ مُقدِّمَةٍ ﴿أَوْ جَهْرَةً﴾ يتقدَّمُها أمارةٌ تؤذِنُ بحلولِه، وقيل: ليلًا ونهارًا.

وقُرِئَ: (بَغَتَة أو جَهَرة)[2].

---

(١) قوله: «بذاك»: يريد به أن ضمير (به) عائدٌ إلى السمع والأبصار والقلوب بتأويل اسم الإشارة، وإفراد اسم الإشارة بتأويل المذكور.

(٢) دون نسبة في «الكشاف» (٣/ ٤٣).

﴿هَلْ يُهْلَكُ﴾؛ أي: ما يُهلكُ به هلاكَ سَخطٍ وتَعذيبٍ[١] ﴿إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ولذلكَ[٢] صحَّ الاستثناءُ المفرَّغُ منه.

وقُرِئَ: (يَهْلِكُ) بفتحِ الياءِ[٣].

(٤٨) ـ ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ﴾ المؤمنينَ بالجنَّةِ ﴿وَمُنذِرِينَ﴾ الكافرينَ بالنَّارِ، ولم نُرسِلْهم ليُقْتَرحَ عليهم ويُتَلَهَّى بهم.[٤]

﴿فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ﴾ ما يَجِبُ إصلاحُه على ما شُرِعَ لهم ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ مِن العذابِ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بفَوْتِ الثَّوابِ.

(٤٩) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ جعلَ العذابَ ماسًّا لهم كأنَّه الطَّالِبُ للوُصولِ إليهم، واستَغنى بتَعريفِه عَن التَّوصيفِ.

﴿بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾: بسببِ خُروجِهم عَن التَّصديقِ والطَّاعةِ.

(٥٠) ـ ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾: مَقدوراتُه، أو خزائِنُ رِزقِه ﴿وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ ما لم يوحَ إليَّ ولم يُنصَب عليهِ دليلٌ، وهو مِن جملَةِ المَقولِ.

﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾؛ أي: مِن جنسِ المَلائِكَةِ، أو أقدِرُ على ما يَقدِرونَ عليه.

---

(١) قال التفتازاني: قيَّد بذلك ليَستقيمَ الحَصرُ؛ إذ غيرُ الظَّالِمينَ أيضًا يهلكونَ، لكن لا تعذيبًا وسُخطًا، بل إثابةً ورفعَ درجَةٍ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/ أ).

(٢) قوله: «ولذلك» أي: لكون الاستفهام بمعنى النفي. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٩٢).

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٩٣)، و«البحر» (٩/ ١٦٨)، عن ابن محيصن، و«الكشاف» (٣/ ٤٣) دون نسبة.

(٤) قال الطيبي: يعني: يُلعبُ بهم ويُسخر.. وهو إشارةٌ إلى اتصال هذه الآية بقوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾. انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٩٢).

﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ تبرَّأَ عَن دَعوى الألوهيَّةِ والملَكيَّةِ[١] وادَّعى النَّبوَّةَ التي هي مِن كَمالاتِ البَشرِ رَدًّا لاستبعادِهِم دَعواهُ وجَزمِهم على فسادِ مُدَّعاه.

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ مَثَلٌ للضَّالِّ والمُهتَدِي، أو الجاهلِ والعالِمِ، أو مُدَّعي المستحيلِ كالأُلوهيَّةِ والمَلَكيَّةِ[٢] ومُدَّعِي المستقيمِ كالنُّبوَّةِ.

﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ فتَهْتَدُوا، أو: فتُمَيِّزُوا بين ادِّعاءِ الحقِّ والبَاطلِ، أو: فتَعْلَمُوا أنَّ اتِّباعَ الوَحيِ ممَّا لا مَحيصَ عنه.

(٥١) ـ ﴿وَأَنذِرْ بِهِ﴾ الضميرُ لِـ﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾

﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ هم المؤمنونَ المُفرِّطونَ في العملِ، أو المجوِّزُونَ للحَشرِ مُؤمنًا كانَ أو كافرًا، مُقِرًّا به أو مُتردِّدًا[٣] فيه، فإنَّ الإنذارَ ينجَعُ[٤] فيهم دونَ الفارغينَ الجازِمينَ باستِحالَتِه.

﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ في مَوضِعِ الحالِ مِن ﴿يُحْشَرُوٓا۟﴾ فإنَّ المخوفَ هو الحشرُ على هذه الحالَةِ ﴿لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ لكَي يَتَّقُوا.

(٥٢) ـ ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ﴾ بعدَما أمرَهُ بإنذارِ غيرِ المتَّقينَ ليَتَّقوا أمرَهُ بإكرامِ المتَّقينَ وتَقريبِهِم وأن لا يَطرُدَهُم ترضيَةً لقُريشٍ.

رُوِيَ أنَّهم قالوا: لو طَرَدْتَ هؤلاءِ الأَعبُدَ ـ يعنون فقراءَ المسلمينَ كعمَّارٍ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «أو الملكية».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «أو الملكية».

(٣) قوله: «أو متردِّدًا» عطفٌ على (مقرًّا)؛ لأنَّه كافرٌ أيضًا. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) قوله: «ينجع» أي: يؤثر. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٨٥)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٩٥).

وصُهيبٍ وخبَّابٍ وسلمانَ ـ جَلَسنا إليكَ وحَادثْناكَ، فقال: «ما أنا بطاردِ المؤمنين» قالوا: فأقِمْهُم عنَّا إذا جئنا[١]، قال: «نعم»[٢].

ورُوِيَ أنَّ عُمَرَ قال له: لو فَعلتَ حتى ننظُرَ إلى ماذا يَصيرونَ، قالوا: (فاكتُبْ بذلك كتاباً)، فدَعَا بالصَّحيفَةِ وبعليٍّ ليكتُبَ فنزَلَت[٣].

والمرادُ بذكرِ الغَداةِ والعَشِيِّ: الدَّوامُ، وقيل: صلاةُ الصُّبحِ والعَصرِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿بالغُدوَةِ﴾[٤].

﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ حالٌ مِـن ﴿يَدْعُونَ﴾؛ أي: يَدعونَ ربَّهُم مُخلِصينَ فيه، قيَّدَ الدُّعاءَ بالإخلاصِ تنبيهًا على أنَّه مِلاكُ الأمرِ، ورتَّبَ النَّهيَ عليه[٥] إشعارًا بأنَّه يَقتَضِي إكرامَهُم ويُنافي إبعادَهُم.

﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾؛ أي: ليسَ عليكَ حسابُ إيمانِهم، فلعلَّ إيمانَهُم عندَ اللهِ أعظَمُ مِن إيمانِ مَن تَطرُدُهُم بسُؤالِهم طمَعًا في إيمانِهِم لو آمنوا، وليسَ عليكَ اعتبارُ بواطِنِهم وإخلاصِهِم لمَّا اتَّسَمُوا بسيرةِ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «إذا جئناك».

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٥١٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٠٩)، ورواه بنحوه ابن ماجه (٤١٢٧)، والبزار في «مسنده» (٢١٣٠)، والطبري في «تفسيره» (٩/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، من حديث خباب رضي الله عنه. وورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٤٠) من حديث سلمان رضي الله عنه. وأصل القصة عند مسلم (٢٤١٣) عن سعد رضي الله عنه.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢٦٢)، وهو ضعيف لإرساله، كما أن في إسناده الحسين بن داود المصيصي المعروف بسنيد، وهو ضعيف. انظر: «تقريب التهذيب» ترجمة سنيد بن داود.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٥) قوله: (عليه): أي الدعاء بالإخلاص. انظر: «حاشية الخفاجي».

المُتَّقينَ، فإن كانَ لهم باطنٌ غيرُ مَرضيٍّ كما ذكرَهُ المُشركونَ وطَعنوا في دينِهم فحِسابُهُم عليهم لا يَتعدَّاهُم إليكَ، كما أنَّ حِسابَكَ عليكَ لا يَتعدَّاك إليهِم.

وقيل: ما عليكَ مِن حسابِ رِزقِهم؛ أي: مِن فَقرِهِم.

وقيل: الضَّميرُ للمُشرِكينَ، والمعنى: لا تؤاخَذُ بحِسابِهِم ولا هُم بحسابِكَ حتى يُهمَّكَ إيمانُهُم بحيثُ تَطردُ المؤمنينَ طمعًا فيه.

﴿فَتَطۡرُدَهُمۡ﴾ فتُبعِدَهُم وهو جوابُ النَّفيِ ﴿فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ جوابُ النَّهيِ، ويجوزُ عَطفُهُ على ﴿فَتَطۡرُدَهُمۡ﴾ على وَجهِ التَّسبُّبِ، وفيه نظرٌ[1].

(٥٣) - ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعۡضَهُم بِبَعۡضٍ﴾: ومِثلَ ذلكَ الفَتْنِ - وهوَ اختلافُ أَحوالِ النَّاسِ في أُمورِ الدُّنيا - ﴿فَتَنَّا﴾؛ أي: ابتَلَيْنَا بعضَهُم ببعضٍ في أَمرِ الدِّينِ فقدَّمْنا هؤلاءِ الضُّعفاءَ على أشرافِ قريشٍ بالسَّبقِ إلى الإيمانِ.

---

(١) قال الطِّيبيُّ: وَجهُ النَّظرِ هو أنَّ قوله: ﴿مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ حينئذٍ مُؤذِنٌ بأنَّ عدمَ الظُّلمِ لعَدمِ تفويضِ أَمرِ الحِسابِ إليه، فيفهَمُ مِنهُ أن لَو كانَ حِسابُهُم عليه وطَرَدَهم كانَ ظالِمًا وليسَ كذلك؛ لأنَّ الظُّلمَ وَضعُ الشَّيءِ في غَيرِ مَوضِعِه. قال: والجوابُ أنَّه أرادَ بذلك المبالغةَ في معنى الطَّردِ؛ يعني: لو قُدِّرَ تفويضُ الحسابِ إليك مثلًا ليصحَّ منك طردُهم لم يصحَّ أيضًا، فكيف والحسابُ ليس إليك، نظيرُه في إرادةِ المبالغةِ قولُ عمرَ: نعمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ اللهَ لم يعصِه. أراد أن صهيبًا إنما يطيع الله تبارك وتعالى حبًا له، لا مخافة عقابه، يقول: فلو لم يكن عقاب يخافه ما عصى الله عز وجل أيضًا. انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٠٤)، وقول عمر رضي الله عنه ذكره أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٢٨٤).

وفي هامش نسخة الخيالي: «وجه النظر أن العطف عليه بإضمار أن فيه أيضًا يفيد أنه مسبب عن كون حسابهم عليك، وليس كذلك، وقد يجاب بأن المعطوف على الشيء لا يجب أن يكون في حكمه من كل وجه، بل يكفي ههنا مجرد ال..... والسببية بنفس الأمر، وفيه ما فيه».

﴿لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآ﴾؛ أي: أهؤلاءِ مَن أنعمَ اللهُ عليهم بالهدايَةِ والتَّوفيقِ لِمَا يُسعِدُهم دونَنا ونحنُ الأكابِرُ والرُّؤَساءُ وهم المساكينُ والضُّعفاءُ؟! وهو إنكارٌ لأن يُخصَّ هؤلاءِ مِن بينِهم بإصابةِ الحقِّ والسَّبقِ إلى الخيرِ؛ كقولِهم: ﴿لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِ﴾، واللامُ للعاقبةِ، أو التَّعليلِ على أن ﴿فَتَنَّا﴾ مُتضمِّنٌ معنى: خَذَلْنا.

﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾: بمَن يقعُ مِنه الإيمانُ والشُّكرُ فيوفِّقَه، وبمَن لا يقعُ منه فيَخْذلَه.

(٥٤) ـ ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۖ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾:

﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾: هم الذين يَدعونَ ربَّهم، وَصَفَهم بالإيمانِ بالقرآنِ واتِّباعِ الحُجَجِ بعدما وَصَفَهم بالمواظبَةِ على العبادَةِ، وأمرَهُ بأن يبدأَ بالتَّسليمِ أو يبلِّغَ سلامَ اللهِ إليهم ويُبشِّرَهُم بسَعَةِ رحمَةِ اللهِ وفَضلِه بعدَ النَّهيِ عَن طردِهِم؛ إيذانًا بأنَّهم الجامعونَ لفَضيلتَيْ العِلمِ والعمَلِ[١]، ومَن كانَ كذلك ينبغي أن يُقرَّبَ ولا يُطرَدَ ويُعزَّ ولا يُذَلَّ، ويُبشَّرَ من اللهِ بالسَّلامةِ في الدُّنيا والرَّحمةِ في الآخرةِ.

وقيل: إنَّ قومًا جاؤوا إلى النبيِّ ﷺ فقالوا: إنَّا أَصبْنَا ذُنوبًا عِظامًا؟ فلَم يَرُدَّ عليهم شيئًا فانصَرَفُوا، فنَزلَت[٢].

---

(١) في هامش نسخة الطبلاوي؛ نسخة: «الجامعون بين فضيلتي العلمِ والعمل».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢٧٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٠٠) عن ماهان مرسلاً، وانظر: «الدر المنثور» (٢/ ٢٧٦).

﴿إنَّه مَن عَمِلَ مِنْكُم سوءاً﴾ استئنافٌ بتَفسيرِ الرَّحمَةِ، وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ ويَعقوبُ بالفتحِ على البَدلِ منها(١).

﴿بِجَهَٰلَةٍ﴾ في موضعِ الحالِ؛ أي: مَن عملِ ذنبًا جاهلًا بحقيقَةِ ما يَتْبعُه من المضارِّ والمفاسدِ، كعُمَرَ فيما أشارَ إليه، أو مُلتبِسًا بفعلِ الجهالَةِ فإنَّ ارتكابَ ما يؤدِّي إلى الضَّررِ مِن أفعالِ أَهلِ السَّفهِ والجَهلِ.

﴿ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ بعدَ العَملِ أو السُّوءِ ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ بالتَّدارُكِ والعزمِ على أن لا يعودَ إليه.

﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ فتحَه مَن فتحَ الأوَّلَ غيرَ نافعٍ على إضمارِ مُبتدَأٍ أو خبرٍ؛ أي: فأمرُه أو فله غفرانُه(٢).

(٥٥) - ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومثلَ ذلكَ التَّفصيلِ الواضحِ ﴿نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾: آياتِ القُرآنِ في صِفةِ المُطيعينَ والمُجرمينَ، المُصرِّينَ مِنهم والأَوَّابينَ.

﴿وليَسْتَبِينَ سَبيلُ المُجْرِمينَ﴾ قرأ نافعٌ بالتَّاءِ ونصبِ السَّبيلِ على معنى: ولتَستَوْضِحَ يا محمَّدُ سَبيلَهُم فتُعامِلَ كُـلًّا مِنهُم بما يحقُّ له فَصَّلْنَا هذا التَّفصيلَ،

وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عمرٍو ويعقوبُ وحفصٌ عن عاصمٍ برَفعِه على مَعنى: ولتَبِينَ سَبيلُهُم.

والباقونَ بالياءِ والرَّفعِ على تذكيرِ السَّبيلِ فإنَّه يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ(٣).

ويجوزُ أن يُعطَفَ على علَّةٍ مقدَّرةٍ؛ أي: نفصِّلُ الآياتِ ليَظْهَرَ الحَقُّ وليَستبينَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٢). وقوله: «على البدل منها» أي: من الرحمة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٩٧).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٣)، و«النشر» (٢/ ٢٥٨).

(٥٦) ـ ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ﴾: صُرِفْتُ وزُجِرْتُ بما نُصِبَ لي من الأدلَّةِ وأُنزِلَ عليَّ مِن الآياتِ في أمرِ التَّوحيدِ ﴿أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ عن عبادَةِ ما تعبدونَ مِن دونِ اللهِ، أو ما تَدْعونَها آلهةً؛ أي: تُسمُّونَها.

﴿قُل لَّا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ﴾ تأكيدٌ لقَطعِ أَطماعِهِم، وإشارَةٌ إلى الموجِبِ للنَّهيِ وعِلَّةِ الامتناعِ عن مُتابعَتِهِم، واستجهالٌ لهم، وبيانٌ لمبدَأ ضلالِهِم وأنَّ ما هُم عليهِ هوًى وليسَ بهُدًى، وتنبيهٌ لِمَن تحرَّى الحقَّ على أن يتَّبِعَ الحُجَّةَ ولا يُقلِّدَ.

﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا﴾؛ أي: إن اتَّبَعتُ أهواءَكُم فقَد ضَللتُ ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾؛ أي: في شيءٍ مِن الهدى حتى أكونَ مِن عدادِهِم، وفيه تَعريضٌ بأنَّهم كذلك.

(٥٧) ـ ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ تنبيهٌ على ما يَجِبُ اتِّباعُه بعدما بُيِّنَ ما لا يجوزُ اتِّباعُه، والبَيِّنَةُ: الدَّلالةُ الواضحَةُ التي تفصِلُ الحقَّ من الباطلِ.

وقيل: المرادُ بها القرآنُ والوَحيُ، أو الحُجَجُ العَقليَّةُ، أو ما يَعمُّهما.

﴿مِّن رَّبِّي﴾: مِن مَعرفَتِه وأنه لا معبودَ سِواهُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ صِفَةً لـ﴿بَيِّنَةٍ﴾[1].

﴿وَكَذَّبْتُم بِهِ﴾ الضَّميرُ لـ﴿رَبِّي﴾؛ أي: كذَّبتُم به حيثُ أشرَكْتُم به غيرَه، أو للبيِّنَةِ باعتبارِ المَعنى.

﴿مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ﴾ يعني: العذابَ الذي استَعجَلُوه بقولهم: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢].

﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ في تَعجيلِ العَذابِ وتَأخيرِه ﴿يَقْضِ الْحَقَّ﴾؛ أي: القضاءَ

---

(١) قوله: «ويجوز أن يكون صفة لبينة» بجعلها بمعنى حجة، وأمَّا على الأول فهو متعلق بها بجعلها بمعنى: بيان. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٩٩).

الحقَّ، أو يصنعُ الحَقَّ ويدبِّره، مِن قولهم: قَضَى الدِّرعَ: إذا صنعَها، فيما يَقضي من تَعجيلٍ وتَأخيرٍ[١].

وأصلُ القَضاءِ: الفَصلُ بتَمامِ الأَمرِ، وأصلُ الحُكْمِ: المنعُ؛ فكأَنَّهُ مَنعُ الباطلِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وعاصمٌ: ﴿يَقُصُّ﴾[٢] من قصَّ الأثرَ أو قصَّ الخبرَ.

﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾: القاضِينَ.

(٥٨) ـ ﴿قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى﴾؛ أي: في قُدرَتِي ومُكنَتِي ﴿مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ﴾ مِن العِقابِ ﴿لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾: لأَهْلَكْتُكُم عاجِلاً غضبًا لرَبِّي، وانقطعَ ما بيني وبينكُم.

﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في معنَى الاستدراكِ؛ كأَنَّه قال: ولكنَّ الأمرَ إلى اللهِ وهو أعلَمُ بمَن يَنبغي أَن يُؤخَذَ وبمَن يَنبغي أن يُمهَلَ مِنهم.

(٥٩) ـ ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾: خَزائِنُه، جمعُ مَفْتَحٍ ـ بفتحِ الميمِ ـ: وهو المَخزَنُ، أو ما يُتوصَّلُ به إلى المُغيَّباتِ[٣]، مُستعارٌ مِن المَفاتِحِ الذي هو جمعُ مِفْتَحٍ ـ بالكَسرِ ـ وهو المِفتاحُ، ويؤيِّدُه أنه قُرِئَ: (مفاتيحُ)[٤]، والمعنى: أنه المتوصِّلُ[٥] إلى المغيَّباتِ، المحيطُ علمُه بها.

---

(١) قوله: «فيما يقضي..» متعلق بـ﴿يقضِ الحق﴾ على الاحتمالين. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٢٨). قلت: وعبارة الزمخشري: ﴿يقضِ الحق﴾؛ أي: القضاءَ الحقَّ في كلِّ ما يقضِي من التأخير والتعجيل في أقسامه. انظر: «الكشاف» (٣/ ٥١).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

(٣) قوله: «أو ما يتوصل به إلى المغيبات» عطفٌ على (خزائنه). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٠).

(٤) نسبت لابن السميفع كما في: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٩٦)، و«البحر المحيط» (٩/ ١٩٩).

(٥) قوله: «والمعنى: أنه المتوصل» بفتح الصَّاد؛ أي: المتوصَّل به تعالى، وبكسرها على ما هو ظاهر كلامه، وعليه جرى في «الكشاف». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٠). والمُرادُ بالتَّوصُّلِ: إحاطَةُ العلمِ، انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ فيعلَمُ أوقاتَها وما في تَعجيلِها وتأخيرِها من الحِكَمِ، فيُظهِرُها على ما اقتَضَتْهُ حِكمَتُه وتعلَّقَت به مَشيئَتُه، وفيه دليلٌ على أنَّه تَعالى يعلَمُ الأشياءَ قبلَ وُقوعِها.

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ عطفٌ للإخبارِ عَن تعلُّقِ علمِه بالمشاهَداتِ على الإخبارِ عَن اختصاصِ العلمِ بالمغيَّباتِ به.

﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ مُبالغَةٌ في إحاطَةِ علمِه بالجُزئيَّاتِ.

﴿وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ مَعطوفاتٌ على ﴿وَرَقَةٍ﴾، وقوله: ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ بدلٌ مِن الاستثناءِ الأوَّلِ بدلَ الكُلِّ على أنَّ الكِتابَ المُبينَ عِلْمُ اللهِ، أو بدلَ الاشتمالِ إن أُريدَ به اللوحُ.

وقُرِئَت بالرَّفعِ[1] للعَطفِ على محلِّ ﴿مِن وَرَقَةٍ﴾، أو للابتداءِ[2]، والخبرُ: ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾.

(٦٠) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾: يُنيمُكُم فيه ويُراقِبُكُم، استُعِيرَ التَّوفِّي مِن المَوتِ للنَّومِ لِمَا بينَهُما من المشاركَةِ في زوالِ الإحساسِ والتَّمييزِ، فإنَّ أصلَهُ: قبضُ الشَّيءِ بتَمامِه.

﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾: كسَبْتُم فيه، خصَّ الليلَ بالنَّومِ والنَّهارَ بالكَسبِ جريًا على المعتادِ.

﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ﴾: يُوقِظُكُم، أطلقَ البعثَ تَرشيحًا للتَّوفِّي ﴿فِيهِ﴾: في النَّهارِ ﴿لِيُقْضَىٰٓ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾: ليبلغَ المتيقِّظُ آخرَ أجلِه المسمَّى له في الدُّنيا.

---

(١) أي: (ولا حبةٌ.. ولا رطبٌ ولا يابسٌ)، نسبت لابن أبي إسحاق والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٣)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢٠٣).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «أو رفعًا على الابتداء».

﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ بالموتِ ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالمجازاةِ عليهِ.

وقيل: الآيةُ خطابٌ للكفَرةِ، والمعنى: أنَّكُم مُلقَوْنَ كالجِيَفِ باللَّيلِ وكاسبونَ للآثامِ بالنَّهارِ، وأنَّه تَعالى مُطَّلِعٌ على أعمالِكُم يبعَثُكُم من القبورِ في شأنِ ذلك الذي قَطَعْتُم به أعمارَكُم من النَّومِ بالليلِ وكسبِ الآثامِ بالنَّهارِ ليُقضى الأجلُ الذي سمَّاهُ وضربَهُ لبَعثِ المَوْتى وجزائِهِم على أعمَالِهم، ثمَّ إليهِ مَرجِعُكُم بالحسابِ، ثمَّ يُنبِّئُكُم بما كُنتُم تَعمَلُون بالجزاءِ.

(٦١) - ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾: ملائكةً تحفَظُ أعمالَكُم وهُم الكِرامُ الكاتِبونَ، والحِكمَةُ فيه: أنَّ المُكلَّفَ إذا عَلِمَ أنَّ أعمالَهُ تُكتَبُ عليه وتُعرَضُ على رُؤوسِ الأَشهادِ كان أزجَرَ عَن المَعاصِي، وأنَّ العبدَ إذا وَثِقَ بلُطفِ سَيِّدِه واعتمدَ على عَفوِهِ وسَترِه لم يحتَشِم منه احتشامَه من خدمِه المُتطلِّعين عليه[1].

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ ملكُ الموتِ وأعوانُه.

وقرأ حمزة: ﴿تَوفَّاه﴾ بألفٍ مُمالَةٍ[2].

﴿وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ بالتَّوانِي والتَّأخيرِ.

وقُرِئَ بالتَّخفيفِ[3]، والمعنى: لا يُجاوِزونَ ما حُدَّ لهم بزيادَةٍ أو نُقصانٍ.

(٦٢) - ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾: إلى حُكمِهِ وجَزائِه ﴿مَوْلَاهُمُ﴾: الذي يتولَّى أمرَهُم ﴿الْحَقِّ﴾: العَدلِ الذي لا يحكُمُ إلا بالحقِّ، وقرئ بالنَّصبِ على المدحِ[4].

---

(١) قولُهُ: (يحتشِمْ) بمعنى يستحيِ، وضميرُ مِن خدمِهِ إمَّا إلى السَّيِّدِ أو إلى العبدِ، قيلَ: والمُبالغَةُ في الثَّاني أكثرُ وخَدَم بفتحتَينِ جمعُ خادمٍ، وهوَ مِن نوادرِ الجموعِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

(٣) نسبت للأعرج. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢١٠).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧) عن الحسن وقتادة، و«البحر المحيط» (٩/ ٢١٢) عن الحسن والأعمش.

﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾ يومئذٍ لا حُكمَ لغَيرِه فيه ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ يحاسِبُ الخَلائِقَ في مِقدارِ حَلبِ شاةٍ[1] لا يَشغَلُه حسابٌ عَن حسابٍ.

(٦٣) ـ ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾: مِن شَدائِدِهما، استُعِيرَت الظُّلمَةُ للشِّدَّةِ لمُشاركَتِهما في الهَوْلِ وإبطالِ الإبصارِ، فقيل لليومِ الشَّديدِ: يومٌ مُظلِمٌ، و: يومٌ ذو كواكِبَ[2]، أو مِن الخسفِ في البَرِّ والغَرَقِ في البحرِ.

وقرأ يعقوبُ: ﴿يُنْجِيكُم﴾ بالتَّخفيفِ[3]، والمَعنى واحِدٌ.

﴿تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ مُعلِنينَ ومُسرِّينَ، أو إعلانًا وإسرارًا.

وقُرِئَ: ﴿وخِفْيَةً﴾ بالكسرِ[4].

﴿لَئِـنْ أَنْجَيْتَنا مِن هـذِهِ لنكونَنَّ مِن الشَّـاكِرين﴾ على إرادَةِ القَـوْلِ؛ أي: تَقولونَ ﴿لئن أَنْجَيْتَنا﴾.

وقرأ الكُوفِيُّونَ: ﴿لَّئِنْ أَنجَىٰنَا﴾[5] ليوافِقَ قولَه: ﴿تَدْعُونَهُۥ﴾.

و﴿هَٰذِهِۦ﴾ إشارةٌ إلى الظُّلمَةِ.

(٦٤) ـ ﴿قُلِ اللهُ يُنجيكُمْ مِنْها﴾ شدَّدَه الكوفيُّونَ وخفَّفه الباقونَ[6] ﴿وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾: غَمٍّ سِواها.

---

(١) قولُهُ: (مقدارِ حَلْبِ شاةٍ) عبارَةٌ عن تقليلِ زمانِهِ، وهوَ أَنَّهُ عندَهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) أي: اشتدت ظلمته حتى عاد كالليل. انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٦).

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(٤) بالكسر قراءة أبي بكر، والباقون بالضم. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣). والكوفيون: حمزة والكسائي وعاصم.

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣). وقرأ بها أيضاً هشام.

﴿ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾: تَعودونَ إلى الشِّركِ ولا توفونَ بالعهدِ، وإنَّما وَضعَ ﴿تُشْرِكُونَ﴾ موضِعَ: لا تَشكرونَ؛ تنبيهًا على أنَّ مَن أشرَكَ في عبادَةِ اللهِ فكأنَّهُ لم يَعبُدْهُ رأسًا.

(٦٥) ـ ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ كما فَعَلَ بقومِ نُوحٍ ولُوطٍ وأصحابِ الفيلِ.

﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ كما أغرقَ فِرعَوْنَ وخسفَ بقَارون.

وقيل: ﴿مِّن فَوْقِكُمْ﴾: أكابرُكُم وحُكَّامُكُم، و﴿مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾: سَفِلَتُكُم وعَبيدُكُم.

﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ﴾: يَخْلِطَكُم[1] ﴿شِيَعًا﴾: فِرقًا[2] مُتحزِّبينَ على أَهواءٍ شَتَّى، فيُنْشِبَ القتالُ بينكُم؛ قال:

وكتيبةٍ لبَّسْتُها بكتيبةٍ حتَّى إذا الْتبسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي[3]

---

(١) قوله: «يخلطكم»: المُرادُ اختلاطُ النَّاسِ في القتالِ بعضِهم ببعضٍ، وهوَ مُرادُ المُصنِّفِ رحمَهُ اللهُ، المُرادُ يخلطَ أمرَكُم عليكُم، ففي الكلامِ مُقدَّرٌ محذوفٌ، وخلطُ أمرِهم عليهم بجعلِهم مُختلفي الأهواءِ. انظر: «حاشية الخفاجي». وكتب فوقه في نسخة الطبلاوي نقلًا عن «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٦٣): «يقال: لَبَست عليه الأمرَ أي: خلطت، وهو من باب ضرب، وقولك: لبست الثوب من باب علِمَ، ومصدرُه: اللبسُ بضمِّ اللام، ومصدر الأول: اللَّبس بالفتح».

(٢) كتب فوقه في نسخة الطبلاوي نقلاً عن «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٦٣): «وشيعًا: منصوب على أنه حال من مفعول: ﴿يَلْبِسَكُمْ﴾، وهو جمع شيعةٍ كسِدْرَةٍ وسِدَرٍ، والشِّيعة: كلُّ قومٍ اجتمعوا على أمرٍ».

(٣) البيت لحبان بن الحكم السلمي الملقب بالفرار، وهو صحابي شهد فتح مكة وحنيناً. انظر: «الحيوان» للجاحظ (٥/ ١٠٣)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (١/ ٢٥٥)، و«العقد» لابن عبد ربه (١/ ١٢٥)، و«الحماسة» بشرح المرزوقي (١/ ١٤١). والكتيبة؛ بمثنَّاةٍ: الجيش، أي: وربَّ جيشٍ خلَطته بجيشٍ فلما اختلطا نفضت يدي، أي: تركتهما وشأنهما، قال الطيبي [«فتوح الغيب» (٦/ ١٢٤)]: وفي البيت كناياتٌ، أحدها: أنه مِهياجٌ للحروب، وثانيها: نفض يده، فإنه كناية عن أنه خلاهم والفتنة، وثالثها: فإنه فتان جبان. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٣).

﴿وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ يقاتِلُ بعضُكُم بعضًا.

﴿انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾ بالوَعدِ والوَعيدِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾.

(٦٦) ـ ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾؛ أي: بالعَذابِ، أو: بالقرآنِ.

﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾: الواقِعُ لا محالةَ، أو: الصِّدقُ.

﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾: بحَفيظٍ وُكِلَ إليَّ أمرُكُم فأمنعَكُم من التَّكذيبِ أو أجازيَكُم، إنَّما أنا مُنذِرٌ واللهُ الحفيظُ.

(٦٧) ـ ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ﴾: خبرٍ، يريدُ: إمَّا العذابَ، أو الإيعادَ به.

﴿مُّسْتَقَرٌّ﴾: وقتُ استقرارٍ ووُقوعٍ[1].

﴿وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ عند وُقوعِه في الدُّنيا والآخرَةِ[2].

(٦٨) ـ ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ بالتَّكذيبِ والاستهزاءِ بها والطَّعنِ فيها ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾: فلا تُجالِسْهُم وقُمْ عَنْهُم ﴿حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ أعادَ[3] الضَّميرَ على معنى الآياتِ؛ لأنَّها القُرآنُ[4].

---

(١) قوله: «ووقوع»: إن عطفَ على (استقرارٍ) على أنَّهُ بيانٌ للاستقرارِ فظاهرٌ، ويصحُّ عطفُهُ على (وقتُ) فيكونُ تجويزًا للمصدريَّةِ فيهِ لكنَّهُ خلافُ الظَّاهرِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «في الدنيا أو في الآخرة».

(٣) في نسخة الطبلاوي: «ذكَّر»، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في الحواشي، وقوله: «أعاد الضمير»: أي: ذكَّر الضمير مع أنَّ المرجع مؤنَّثٌ لأنه راجعٌ «على معنى الآيات» لا الآيات، انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٤٦)، قال الخفاجي: والظَّاهرُ عودُهُ إلى الخوضِ أو الطَّعنِ أو مجموعِ ما مضى. وأصلُ معنى الخوضِ عبورُ الماءِ، استُعيرَ للتَّفاوضِ في الأمورِ، وأكثرُ ما وردَ في القرآنِ للذَّمِّ، وتخاوضوا في الحديثِ وتفاوضوا بمعنىً. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) قوله: «لأنها» أي: الآيات، «القرآن» فكما يطلق الآيات على بعض يطلق القرآن عليه أيضًا، ولك ان =

﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ بأن يشغلَكَ بوسوسَةٍ حتى تَنسى النَّهيَ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿يُنَسِّيَنَّك﴾ بالتَّشديدِ[١].

﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾: بعدَ أَنْ تَذكُرَه ﴿مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ أي: مَعهم، فوَضعَ الظَّاهِرَ موضِعَ المضمَرِ دلالةً على أنَّهم ظلموا بوَضعِ التَّكذيبِ والاستهزاءِ موضِعَ التَّصديقِ والاستِعظامِ.

(٦٩) ـ ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾: وما يلزمُ المتقين الذين يُجالِسُونَهم ﴿مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ﴾: شيءٌ ممَّا يُحاسَبُون عليه من قبائحِ أعمالِهم وأقوالِهم.

﴿وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ﴾: ولكن عليهم أَنْ يُذكِّرُوهم ذكرَى، ويَمنَعُوهم عن الخَوْضِ وغيرِه من القبائحِ ويُظهِرُوا كراهَتَها، وهو يحتمِلُ النَّصبَ على المصدَرِ، والرَّفعَ على: ولكن عليهم ذكرى، ولا يجوزُ عطفُه على محلِّ ﴿مِّن شَىْءٍ﴾ لأنَّ ﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾ يأباهُ[٢]، ولا عَلَى ﴿شَىْءٍ﴾ لذلك ولأنَّ (مِن) لا تزادُ بعدَ الإثباتِ.

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾: يَجتَنبُونَ ذلكَ حياءً، أو كراهَةً لمَساءَتِهم.

ويحتملُ أَنْ يكونَ الضَّميرُ لـ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، والمعنى: لعلَّهُم يَثبُتونَ على تَقواهم ولا تَنثَلِمُ[٣] بمُجالسَتِهم.

= تقول: كما يطلق القرآن على المجموع يطلق على البعض. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٤٦).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

(٢) قولِه: «يأباه»: لأنَّه حالٌ من ﴿شَىْءٍ﴾ قُدِّمَ عليه فصارَ قيدًا للعاملِ، فإذا عُطِفَ ﴿ذِكْرَىٰ﴾ على ﴿شَىْءٍ﴾ عطفَ المُفرَدِ على المفردِ كانَ جهَةُ القيدِ مُعتبرَةً، ويَؤولُ المعنى إلى: أن عليكَ مِن حِسابِهم ذِكرى، و﴿ذِكْرَىٰ﴾ ليسَ مِن حِسابِهم. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣١/ أ).

(٣) قوله: «تنثلم» بمثلثة: أي: ولا تنصدعُ أنت بمجالستك لهم.

رُوِيَ أنَّ المُسلمينَ قالوا: لَئِن كنَّا نَقومُ كلَّمَا استَهزَؤُوا بالقُرآنِ لم نَستَطِع أَن نَجلِسَ في المَسجِدِ [الحرام] ونطوفَ، فنزَلَت(١).

(٧٠) ـ ﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا ﴾؛ أي: بَنَوا أمرَ دينِهم(٢) على التَّشهِّي، وتَدَيَّنُوا بما لا يعودُ عليهم بنَفعٍ عاجِلًا وآجِلًا؛ كعبادَةِ الصَّنمِ، وتَحريمِ البَحائِرِ والسَّوائبِ.

أو: اتَّخَذُوا دينَهُم الذي كُلِّفُوه لعبًا ولهوًا حيثُ سَخِرُوا بهِ.

أو: جَعلُوا عيدَهُم الذي جُعِلَ مِيقاتَ عبادَتِهم زمانَ لَعبٍ ولَهوٍ.

والمعنى: أَعرِضْ عَنهُم ولا تُبالِ بأَفعالِهم وأَقوالِهم.

ويجوزُ أَنْ يكونَ(٣) تَهديدًا لهم؛ كقولِه: ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر: ١١].

ومَن جعلَهُ مَنسوخًا بآيَةِ السَّيفِ حملَهُ على الأَمرِ بالكَفِّ عنهم وتركِ التَّعرُّضِ لهم.

﴿وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾ حتى أَنكَرُوا البَعثَ.

﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ﴾؛ أي: بالقرآنِ ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ ﴾: مخافَةَ أَنْ تُسلَمَ(٤) إلى الهلاكِ وتُرهَنَ بسوءِ عملِها.

---

(١) أورده الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، والطبرسي في «مجمع البيان» (٧/ ٩٤) عن أبي جعفر محمد بن علي رحمه الله. ودون نسبة في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٠٤)، و«الكشاف» (٣/ ٦١). وما بين معكوفتين من المصادر.

(٢) في نسخة الطبلاوي: «بنوا أمرهم» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

(٣) أي: المعنى في قوله تعالى: ﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ ﴾.

(٤) قوله: «أن تسلم» مِنَ الإفعالِ، ويجوزُ أن يكونَ مِنَ «التَّفعيل» وهما مُتقارِبانِ. وفسَّرَ البَسْلَ بالإسلامِ إلى الهلاكِ؛ أي: وقوعه فيهِ وجعله كأنَّهُ رهنٌ بيدِهِ، قالَ الرَّاغبُ [«المفردات» (ص: ١٢٣)]: ﴿تُبْسَلَ ﴾ هُنا بمعنى: تحرم الثَّواب، والفرقُ بينَ الحرامِ والبسلِ أنَّ الحرامَ عامٌّ لما منعَ منهُ بحكمٍ أو قهرٍ، والبسلُ: الممنوعُ بالقهرِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

وأَصلُ الإبسالِ والبَسْلِ: المنعُ، ومنه: أَسَدٌ باسِلٌ؛ لأنَّ فريستَهُ لا تفلِتُ منه، والباسلُ: الشُّجاعِ؛ لامتناعِهِ مِن قرنِه، وهذا بسلٌ عليكَ؛ أي: حرامٌ.

﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ يدفعُ عنها العَذابَ.

﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ﴾: وإن تَفْدِ كلَّ فِداءٍ، والعَدلُ: الفِديَةُ؛ لأنَّها تُعادِلُ المفديَّ، وهاهنا: الفِداءُ[١]، و﴿كُلَّ﴾ نصبٌ على المصدَرِ.

﴿لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ الفِعلُ مُسنَدٌ إلى ﴿مِنْهَآ﴾ لا إلى ضَميرِه، بخلافِ قولِه: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ فإنه المَفْدِيُّ بهِ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ﴾؛ أي: سُلِّمُوا إلى العذابِ بسببِ أعمالِهم القَبيحَةِ وعقائدِهم الزَّائغَةِ.

﴿لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ﴾ تأكيدٌ وتَفصيلٌ لذلك[٢]، والمعنى: هم بينَ ماءٍ مَغليٍّ يَتجَرْجَرُ في بُطونِهم ونارٍ تَشتَعِلُ بأبدانِهم بسببِ كُفرِهم.

(٧١) - ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ﴾: أنعبدُ ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا﴾: ما لا يقدرُ على نَفعِنا وضَرِّنا ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا﴾: ونرجعُ إلى الشركِ ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ فأنقَذَنا منهُ ورزَقَنا الإسلامَ.

﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾: كالذي ذهبَتْ بهِ مَرَدَةُ الجنِّ إلى المهامِهِ، استِفعالٌ مِن هَوَى يَهْوِي هوًى إذا ذهبَ.

وقرأَ حمزَةُ: ﴿استهواه﴾ بألفٍ مُمالَةٍ[٣].

---

(١) قوله: «وهاهنا الفداء»: أي: والمراد بالعدل هنا: الفداء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢: ٥٠٦).

(٢) قوله: «لذلك»: أي: لقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ﴾.

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ١٠٣)، «النشر» (٢/ ٢٥٨).

ومحلُّ الكافِ النَّصبُ على الحالِ مِن فاعلِ ﴿نرد﴾ أي: مُشبهينَ الذي استَهوَتْهُ أو على المصدَرِ؛ أي: رَدًّا مثلَ رَدِّ الذي استَهْوَتْهُ.

﴿فِي ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ مُتحيِّرًا ضالًّا عن الطَّريقِ.

﴿لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ﴾ لهذا المُستَهْوَى[1] رُفقَةٌ ﴿يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى﴾؛ أي: يَهدونَهُ الصِّراطَ[2] المُستقيمَ، أو إلى الطَّريقِ المُستقيمِ، وسمَّاهُ هدًى تَسميةً للمَفعولِ بالمَصدَرِ.

﴿ٱئْتِنَا﴾ يقولونَ له: ﴿ٱئْتِنَا﴾[3].

﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ﴾ الذي هو الإسلامُ ﴿هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ وحدَهُ، وما عداه ضَلالٌ.

﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مِن جملةِ المقولِ، عطفٌ على ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ﴾، واللامُ لتَعليلِ الأَمرِ؛ أي: أُمرنَا بذلكَ لنسلِمَ، وقيل: هي بمعنى الباءِ، وقيلَ: هيَ زائدَةٌ.

(٧٢) - ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ﴾ عطفٌ على ﴿لِنُسْلِمَ﴾؛ أي: للإسلامِ ولإقامَةِ الصَّلاةِ، أو على مَوقعِه كأنَّه قيل: وأُمِرْنا أن نُسلِمَ وأَنْ أَقيمُوا.

رُوِيَ أنَّ عبدَ الرَّحمنِ بنَ أبي بكرٍ دعا أباه إلى عبادَةِ الأوثانِ فنزَلَت[4]، وعلى

---

(١) قوله: «المُستَهْوَى» بصيغة المفعول. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة الخيالي: «الطريق المستقيم»، وفي نسخة التفتازاني: «إلى أن يهدوه الطريق المستقيم».

(٣) أي: فلا يجيبُهم يهلِك. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٨).

(٤) ذكره مقاتل في «تفسيره» (١/ ٥٦٨)، والفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٣٩)، وابن قتيبة في «غريب القرآن» (ص: ١٥٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١١٤)، ومكي في «الهداية» (٣/ ٢٠٦٥)، ولم يذكر له هؤلاء راوياً ولا سنداً.

وذكره السمرقندي في «تفسيره» (١/ ٤٥٩)، والماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ١٣٢) من طريق أبي صالح عن ابن عباس، وأمثال هذه الرواية معروفة من طريق الكلبي عن أبي صالح عن =

هذا كانَ أمرُ الرَّسولِ عليه السَّلام بهذا القَوْلِ إجابَةً عَن الصِّدِّيقِ؛ تَعظيماً لشأنِهِ وإظهارًا للاتِّحادِ الذي كانَ بينَهُما.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ يومَ القِيامَةِ.

(٧٣) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾: قائمًا بالحقِّ والحِكمَةِ.

﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ جملَةٌ اسميَّةٌ قُـدِّمَ فيـها الخـبرُ؛ أي: قولُهُ الحَقُّ يومَ يقولُ؛ كقولِكَ: القتالُ يومَ الجُمعَةِ، والمعنى: أنه الخالِقُ للسَّمواتِ والأَرضينَ قولُه الحَقُّ نافذٌ في الكائناتِ.

= ابن عباس. وذكره الواحدي في «البسيط» (٨/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥) من طريق عطاء عن ابن عباس، وذكره أيضا عن الكلبي.

قلت: فتلخص من كل هذه الروايات: أن هذا الخبر إما من رواية مقاتل، أو من رواية الكلبي، أو من رواية ابن عباس من طريق عطاء أو الكلبي، وكل هذا ساقط لا يحتج به، فمقاتل والكلبي متروكان، وطريق عطاء عن ابن عباس التي دأب الواحدي على ذكرها هي نسخة موضوعة كما تقدم بيانه عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧].

وهذا القول مردود لا يصح عن ابن عباس ولا عن غيره، فإن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه قد أسلم وكان من أجلاء الصحابة، وإنما ينزل مثل هذا فيمن مات على كفره كأبي لهب والوليد بن المغيرة.

وقال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٠٧) متعقبا لهذا الخبر: وهذا ضعيف؛ لأن في الصحيح أن عائشة رضي الله عنها لما سمعت قول قائل: إن قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ [الأحقاف: ١٧] نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر، قالت: كذبوا والله، ما نزل فينا من القرآن شيء إلا براءتي. قلت: رواه البخاري (٤٨٢٧).

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» في آية الأحقاف: ومن زعم أنها نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما فقوله ضعيف؛ لأن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه، وكان من خيار أهل زمانه.

وقيل: (يومَ) مَنصوبٌ بالعطفِ على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، أو على الهاءِ في ﴿وَٱتَّقُوهُ﴾[١].

أو بمَحذوفٍ[٢] دلَّ عليهِ ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾، و﴿قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، أو فاعلُ (يكونُ)[٣] على مَعنى: وحينَ يقولُ لقولِه الحَقِّ - أي: لقضائِه - كُن فيكونُ، والمرادُ به: حينَ يُكوِّنُ الأشياءَ ويُحدِثُها، أو حينَ تقومُ القيامَةُ فيكونُ التَّكوينُ حشرَ الأمواتِ وإحياءَها.

﴿وَلَهُ ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾ كقولِه: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [الرعد: ١٦].

﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾؛ أي: هو عالِمُ الغَيبِ ﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ كالفَذلَكَةِ للآيَةِ.

(٧٤) - ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ هو عطفُ بيانٍ لـ(أبيه)، وفي كتبِ التَّواريخِ أنَّ اسمَهُ: تارَحُ، وقيل: هما عَلَمانِ له كإسرائيلَ ويَعقوبَ، وقيل: العَلَمُ تارَحُ، و(آزرُ) وَصفٌ معناهُ: الشَّيخُ أو المُعْوَجُّ، ولعلَّ منعَ صرفِه لأنَّه أعجَمِيٌّ حُمِلَ على مُوازِنِه[٤]،

---

(١) قولُهُ: «وقيلَ: منصوبٌ بالعطفِ على السَّماواتِ... إلخ»: إذا عطفَ على السَّماواتِ فهوَ مفعولٌ بهِ، والمعنى أنَّهُ أوجدَ السَّماواتِ والأرضَ وما فيها وأوجدَ يومَ الحشرِ والمعادِ، وكذا إذا عطفَ على الهاءِ فهوَ مفعولٌ بهِ أيضًا، كما في قولِهِ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي﴾ [البقرة: ٤٨]، وهوَ بتقديرِ مُضافٍ؛ أي: هولَهُ وعقابَهُ وفزعَهُ، أو المُرادُ باتِّقاءِ ذلكَ اليومِ اتِّقاءُ ما فيهِ مِن ذلكَ. انظر «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «أو بمحذوف» عطفٌ على (بالعطف)؛ أي: أو منصوبٌ بمحذوفٍ.

(٣) قوله: «أو فاعل يكون»: أي: بمعنى فيوجَدُ قولُه الحقُّ، وعليه فتكون تامة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٨).

(٤) قولـه: «على موازنـه»؛ أي: وهـو (أفعَـل) كآدم، فمُنِـع صرفُه للعجمـة وللتعريف. انظر: «حاشـية الأنصـاري» (٢/ ٥٠٩).

أو نَعتٌ مُشتَقٌّ مِن الأَزْرِ أو الوِزْرِ[١]، والأقرَبُ أَنَّهُ عَلَمٌ أعجميٌّ على فاعَل كعابَر وشالَخ.

وقيل: اسمُ صَنمٍ يعبدُهُ فلُقِّبَ به لِلُزومِ عبادَتِه، أو أُطلِقَ عليه بحذفِ المُضافِ[٢].

وقيل: المرادُ به الصَّنمُ، ونصبُهُ بفعلٍ مُضمَرٍ يفسِّرُه ما بعدَه؛ أي: أتعبُدُ آزرَ؟ ثم قال: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾ تَفسيرًا وتَقريرًا، ويدلُّ عليهِ أَنْ قُرِئَ: (أأَزْراً تَتَّخِذُ أصناماً) بفتحِ همزةِ (أزْرٍ) وكسرها[٣]، وهو اسمُ صنمٍ.

وقرأ يعقوبُ بالضمِّ على النداءِ[٤]، وهو يدلُّ على أنه عَلَمٌ.

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ﴾ عن الحَقِّ ﴿مُّبِينٍ﴾ ظاهرِ الضَّلالَةِ.

---

(١) قوله: «أو نعت مشتق»؛ أي: فهو عربيٌّ، ومُنِع صرفُه للتعريف ووزن الفعل، والأَزْرُ: القوة والظهر، ومنه: ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ [طه: ٣١]؛ أي: ظهري، والوِزْرُ: الإثمُ والثِّقَلُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٩).

(٢) قوله: «أو أطلق عليه بحذف المضاف» تقديرُه: عابدُ آزرَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٩).

(٣) نسبت بفتح الهمزة التي بعد همزة الاستفهام لابن عباس، وبكسرها لأبي إسماعيل الشامي. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٧٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٣)، و«الكشاف» (٣/ ٦٧)، و«البحر» (٩/ ٢٤٨)، و«روح المعاني» (٨/ ٢٥١). قال الزمخشري: وقرئ: (أإزراً تتخذ أصناماً آلهةً) بفتح الهمزة وكسرِها بعد همزة الاستفهام، وزَايٍ ساكنةٍ وراءٍ منصوبة منوَّنة، وهو اسم صنم ومعناه: أتعبد إزراً؟ على الإنكار، ثم قال: (تتخذ أصناماً آلهة) تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخل في حكم الإنكار، لأنه كالبيان له.

(٤) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٩).

(٧٥) ـ ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾: ومثلَ هذا التَّبصيرِ نُبصِّرُه[١]، وهو حكايةُ حالٍ ماضيةٍ.

وقُرِئَ: (تُرِي) بالتَّاءِ ورفعِ الملكوتِ[٢]، ومَعناهُ: تبصِّرُه دلائلُ الرُّبوبيَّةِ[٣].

﴿مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾: رُبوبيَّتَها ومُلكَها، وقيل: عجائبَها وبدائِعَها.

والملكوتُ: أعظَمُ الملكِ، والتَّاءُ فيه للمُبالغَةِ.

﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾؛ أي: ليستدلَّ وليكونَ، أو فعَلْنا ذلك ليَكونَ.

(٧٦) ـ ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ ﴾ تَفصيلٌ وبيانٌ لذلك[٤].

وقيل: عطفٌ على ﴿قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ ﴾، و﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ ﴾ اعتراضٌ؛ فإنَّ أباهُ وقومَهُ

---

(١) قال التفتازاني: قد تقرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارةِ في هذا المَقامِ إشارةٌ إلى هذه الإراءَةِ، لا لشيءٍ آخرَ يشبهُ هذه، وأوردَ بدلَ الإراءَةِ (التَّبصيرَ) تصحيحًا لتذكيرِ اسمِ الإشارَةِ وتَنبيهًا على أنَّه من رؤيَةِ البَصرِ لكن استُعيرَت للمَعرفَةِ ونظرِ البصيرَةِ؛ لأنَّ المَلكوتَ بمَعنى الرُّبوبيَّةِ والإلهيَّةِ ليس ممَّا يُبصَرُ حِسًّا. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣١/ أ).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٧٠)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢٥٣). وعزاها الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ١٧١) إلى أبي جعفر برواية الشيزري. وكتب تحت «ورفع الملكوت» في نسخة التفتازاني: «على الفاعلية».

(٣) قال الخفاجي: قولُهُ: (تبصِّرُهُ دلائِلُ الرُّبوبيَّةِ) إن قرأْناهُ فعلًا مِن بصَّرَهُ يُبصِّرُهُ فيكونُ ملكوتُ الَّذي هوَ نائِبُ الفاعلِ!! بمعنى: دلائِلِ الرُّبوبيَّةِ، أو بتقديرِ مُضافٍ، لكن هذهِ عبارَةُ «الكشَّافِ» بعينِها، وقد ضبطَها العلَّامَةُ في «شرحِهِ» على صيغَةِ المصدرِ المنصوبِ وجعلَها مفعولًا ثانيًا مُقدَّراً لتُري، وهوَ يصحُّ هُنا، وكأنَّهُ مِن طريقِ الرِّوايَةِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) قوله: «تفصيل أو بيان لذلك»؛ أي: لقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ إلى آخره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١٠).

كانوا يَعبدونَ الأَصنامَ والكواكِبَ، فأرادَ أن يُنبِّهَهُم على ضَلالَتِهم ويُرشِدَهُم إلى الحقِّ من طريقِ النَّظرِ والاستِدلالِ.

و﴿جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ﴾: سَتَرَهُ بظَلامِه، والكوكَبُ كانَ الزُّهَرةَ أو المُشتَرِيَ.

وقولُه: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ على سبيلِ الوَضعِ[1]، فإن المستدِلَّ على فَسادِ قولٍ يَحكيهِ على ما يقولُه الخَصمُ ثمَّ يكرُّ عليهِ بالإفسادِ.

أو على وَجهِ النَّظرِ والاستدلالِ[2]، وإنَّما قالَهُ زمانَ مُراهَقَتِه أو أوَّلَ أوانِ بُلوغِه.

﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾؛ أي: غابَ ﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ فَضْلًا عن عِبادَتِهم، فإنَّ الانتقالَ والاحتجابَ بالأَستارِ يَقتَضِي الإمكانَ والحُدوثَ ويُنافي الأُلوهيَّةَ.

(٧٧) ـ ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا﴾: مُبتَدِئاً في الطُّلوعِ ﴿قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾ استعجزَ نفسَهُ[3] واستعانَ بربِّهِ في دَركِ الحقِّ، فإنَّه لا يَهتدي إليه إلا بتَوفيقِهِ؛ إرشاداً لقومِه وتنبيهاً لهم على أنَّ القمرَ أَيضًا لتغيُّرِ حالِه لا يَصلُحُ للأُلوهيَّةِ، فإنَّ مَن اتَّخذَه إلهاً فهو ضالٌّ.

(٧٨) ـ ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ ذُكِّرَ اسمُ الإشارةِ لتَذكيرِ الخبرِ، وصيانَةً للربِّ عن شُبهَةِ التَّأنيثِ.

---

(١) قوله: «على سبيل الوضع»؛ أي: الموافقةِ للخصمِ والتنزُّلِ معَه ليقطعَه بالحجَّةِ، كما نبَّه به عليه بقوله: «فإن المستدل على فساد قول يحكيه...». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١١).

(٢) قوله: «أو على وجه النظر والاستدلال» عطفٌ على قوله: «على سبيل الوضع»، وحاصل الأول: أنه إرشادٌ لقومه إلى طريق النظر والاستدلال وتنبيه لهم على الخطأ، والثاني: أنه إرشادٌ واستدلالٌ لنفسه. قال الزمخشري [«الكشاف» (٣/ ٦٩)]: والأول أظهر؛ لقوله: ﴿لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي﴾، وقوله: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١١).

(٣) قولُهُ: (استعجزَ نفسَهُ... إلخ)؛ أي: أظهرَ العجزَ صورَةً. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿هَٰذَآ أَكۡبَرُ﴾ كبَّره استدلالًا أو إظهاراً[1] لشبهَةِ الخَصمِ.

﴿فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ مِن الأجرامِ المُحدَثَةِ المُحتاجَةِ إلى محدِثٍ يُحدِثُها ومُخصِّصٍ يُخصِّصُها بما تختَصُّ به[2]، ثمَّ لَمَّا تبرَّأَ عنها توجَّهَ إلى مُوجِدِها ومُبدِعِها الذي دلَّتْ هذه الممكناتُ عليهِ فقال:

(٧٩) ـ ﴿إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾.

وإنَّما احتجَّ بالأُفولِ دونَ البُزوغِ ـ مع أنَّه أيضًا انتقالٌ ـ لتَعدُّدِ دلالَتِه[3]، ولأنَّهُ رَأى الكَوْكَبَ الذي يعبدونَهُ في وَسطِ السَّماءِ حينَ حاوَلَ الاستدلالَ.

(٨٠) ـ ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥ﴾ وخاصمُوهُ في التَّوحيدِ.

﴿قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾: في وَحدانيَّته.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ بتَخفيفِ النُّونِ[4].

﴿وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾ إلى توحيدِه ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ﴾؛ أي: لا أخافُ مَعبوداتِكُم في وقتٍ لأنَّها لا تضرُّ بنفسِها ولا تنفَعُ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ﴾ أن يُصيبني بمكروهٍ مِن جِهَتِها، ولعلَّهُ جوابٌ لتَخويفِهِم إيَّاهُ مِن آلِهتِهِم، وتهديدٌ لهم بعَذابِ اللهِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «وإظهاراً». وفي نسخة الطبلاوي: «واستظهارًا». والمثبت من نسخة التفتازاني وهو الموافق لما في الحواشي.

(٢) قولُهُ: (ومُخصِّصٍ... إلخ) أي: يخصِّصُها بصفاتِها كالبزوغِ والأفولِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «لتعدد دلالته»؛ أي: لأن غيبوبته تكون في وقتها المعتاد، وقد تكون قبله بحيلولة سحابٍ، بخلاف طلوعه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١٢).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦١)، و«التيسير» (ص: ١٠٤).

﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ كأنَّهُ عِلَّةُ الاستثناءِ؛ أي: أحاطَ به علماً فلا يبعدُ أن يكونَ في علمِه أن يَحيقَ به مَكروهٌ مِن جِهَتِها.

﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ فتميِّزُوا بين الصَّحيحِ والفاسدِ والقادرِ والعاجزِ.

(٨١) ـ ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾ ولا يتعلَّقُ به ضَرٌّ ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾ وهو حقيقٌ بأن يُخافَ منه كلَّ الخوفِ؛ لأنَّهُ إشراكٌ للمَصنوعِ بالصَّانعِ، وتَسويَةٌ بينَ المَقدورِ العاجزِ والقادرِ[1] الضَّارِّ النَّافعِ.

﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا﴾: ما لم يُنزِّلْ بإشراكِه كتابًا، أو لم يَنصِبْ عليهِ دَليلًا.

﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾؛ أي: الموحِّدُونَ أو المشركونَ، وإنَّما لَم يَقُلْ: (أيُّنا أَنَا أم أنتم) احترازًا مِن تَزكِيَةِ نَفسِه.

﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما يحقُّ أن يُخافَ منه.

(٨٢) ـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ استئنافٌ منه أو مِن اللهِ بالجَوابِ عمَّا استَفْهَمَ عنه، والمرادُ بالظُّلمِ هاهنا: الشِّرْكُ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّ الآيَةَ لَمَّا نزلَت شقَّ ذلكَ على الصَّحابَةِ وقالوا: أيُّنا لَمْ يَظلِمْ نَفسَهُ؟! فقالَ عليهِ السَّلامُ: «ليسَ ما تَظُنُّونَ، إنَّما هو ما قالَ لُقمانُ لابنِه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»[2].

---

(١) في نسخة الخيالي: «بالقادر»، وفي نسخة الطبلاوي: «وبالقادر»؛ كأنه يشير إلى الوجهين، وهو كالمثبت في نسخة التفتازاني، وكتب تحته: «الظاهر أن الباء بمعنى الواو»، وأشار إلى الوجهين الخفاجيُّ ورجَّح الواو؛ قال: لأنَّ بين لا تُضافُ إلَّا لمتعدِّدٍ، وقال: قيل: الباءُ بمعنى (معَ) مُتعلّقٌ بمحذوفٍ، وهوَ معَ المجرورِ في محلِّ نصبِ حالٌ عنِ المقدورِ لا مُتعلِّقٌ بالتَّسويَةِ، وإلَّا لا يكونُ لـ(بين) معنًى، وهوَ تعسُّفٌ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) رواه البخاري (٣٣٦٠)، ومسلم (١٢٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

ولَبْسُ الإيمانِ بـه: أن يصدِّقَ بوجودِ الصَّانـعِ الحكيمِ ويخلطَ بهـذا التَّصديقِ الإشراكَ به.

وقيل: المعصيةَ[١].

(٨٣) ـ ﴿وَتِلْكَ﴾ إشارةٌ إلى ما احتجَّ به إبراهيمُ عليه السَّلامُ على قومِه مِن قولِه: ﴿فَلَمَّا جَنَّ﴾ إلى قولِه: ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ أو مِن قولِه: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾ إليه.

﴿حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾: أرشَدْناهُ إليها وعلَّمْناهُ إيَّاها.

﴿عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿حُجَّتُنَآ﴾ إن جُعِلَ خبرَ (تلك)، وبمَحذوفٍ إن جُعِلَ بدَلَه؛ أي: آتينا إبراهيمَ حُجَّةً على قومِه.

﴿نَرْفَعُ دَرَجاتٍ مَن نَشاءُ﴾ في العِلمِ والحكمَةِ.

وقرأ الكوفيُّونَ ويعقوبُ بالتَّنوينِ[٢].

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾ في رَفعِه وخَفضِه ﴿عَلِيمٌ﴾ بحالِ مَن يرفَعُه واستِعدادِه له.

(٨٤) ـ ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا﴾؛ أي: كُـلًّا مِنهُم.

﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾: من قبلِ إبراهيمَ، عدَّ هُداهُ نعمَةً على إبراهيمَ مِن حيثُ[٣] إنه أبوهُ، وشَرَفُ الوالدِ يتعدَّى إلى الوَلدِ.

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ الضَّميرُ لإبراهيمَ إذ الكلامُ فيه، وقيل: لنُوحٍ لأنَّهُ أقرَبُ، ولأنَّ

---

(١) قوله: «وقيل: المعصية» مقابلٌ لقوله: «والمراد بالظلم هاهنا الشركُ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦١)، و«التيسير» (ص: ١٠٤)، و«النشر» (٢/ ٢٦٠).

(٣) في نسخة التفتازاني: «من جهة». وكتب تحته كالمثبت؛ نسخة.

يونُسَ ولوطًا ليسَا مِن ذريَّةِ إبراهيمَ[1]، فلو كان لإبراهيمَ اختصَّ البيانُ بالمَعدودِينَ في تلكَ الآيَةِ والتي بعدَها، والمذكورونَ في الآيةِ الثَّالثَةِ عطفٌ على (نوحًا).

﴿دَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَـٰنَ وَأَيُّوبَ﴾: أيوبُ بن أَمُوص من أسباطِ عِيْصِ بنِ إسحاقَ.

﴿وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَـٰرُونَۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِى ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾؛ أي: نَجزِي المُحسنينَ جزاءً مثلَ ما جَزينا إبراهيمَ برفعِ درجاتِه وكثرَةِ أولادِه والنبوَّةِ فيهِم.

(٨٥) ـ ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحۡيَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ هو ابنُ مريمَ، وفي ذكرِهِ دليلٌ على أنَّ الذُّرِّيَّةَ تتناوَلُ أولادَ البنتِ.

﴿وَإِلۡيَاسَ﴾ قيل: هو إدريسُ جدُّ نوحٍ، فيكونُ البيانُ مَخصوصًا بمَن في الآيةِ الأُولى.

وقيل: هو مِن أسباطِ هارونَ أَخِي مُوسى.

﴿كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾: الكاملينَ في الصَّلاحِ، وهو الإتيانُ بما يَنبَغِي والتَّحرُّزُ عمَّا لا يَنبَغِي.

(٨٦) ـ ﴿وَإِسۡمَـٰعِيلَ وَٱلۡيَسَعَ﴾ هو اليَسَعُ بنِ أُخْطُوبَ.

وقرأَ حمزَةُ والكسائيُّ: ﴿واللَّيْسَع﴾[2]، وعلى القراءتَيْنِ: عَلَمٌ أعجميٌّ أُدخلَ عليه اللامُ كمَا أُدخلَ على اليَزِيدِ في قولِه:

---

(١) القول بأن يونس ولوطًا ليسا من ذرية إبراهيم عليهم الصلاة والسلام هو قول الطبري في «تفسيره» (٩/ ٣٨٢)، والواحدي في «تفسيره» (٨/ ٢٥٨)، قال ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٢٦٧) عند تفسير هذه الآية: «وعود الضمير إلى نوح، لأنه أقرب المذكورين ظاهر لا إشكال فيه، وهو اختيار ابن جرير، وعوده إلى إبراهيم، لأنه الذي سيق الكلام من أجله حسن، لكن يشكل عليه لوط، فإنه ليس من ذرية إبراهيم، بل هو ابن أخيه هاران بن آزر، اللهم إلا أن يقال: إنه دخل في الذرية تغليباً».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٤).

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكًا شديدًا بأعباءِ الخِلافَةِ كاهِلُه[1]

﴿وَيُونُسَ﴾ هو يونسُ بن مَتَّى.

﴿وَلُوطًا﴾ هو هارانُ ابنُ أخي إبراهيمَ.

﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ بالنبوَّةِ، وفيه دليلُ فَضلِهم على مَن عَداهُم مِن الخَلقِ.

(٨٧) ـ ﴿وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ﴾ عطفٌ على ﴿كُلًّا﴾ و﴿نوحًا﴾؛ أي: فَضَّلنا كُلًّا مِنهم أو هَدَيْنا هؤلاءِ وبعضَ آبائِهم وذُرِّيَّاتِهم وإخوانِهم، فإنَّ مِنهُم مَن لَم يَكُن نبيًّا ولا مَهدِيًّا.

﴿وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿فَضَّلْنَا﴾ أو ﴿هَدَيْنَا﴾.

﴿وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ تكريرٌ لبَيانِ ما هُدُوا إليه.

(٨٨) ـ ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ﴾ إشارةٌ إلى ما دَانوا بهِ ﴿يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ دليلٌ على أنَّه مُتفضِّلٌ عليهم بالهِدايَةِ.

﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟﴾؛ أي: ولَو أَشركَ هؤلاءِ الأَنبياءُ مع فَضلِهم وعُلُوِّ شَأنِهم ﴿لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ لكانوا كغَيْرِهم في حبوطِ أعمَالِهم بسُقوطِ ثَوابِها.

(٨٩) ـ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يريدُ به الجنسَ ﴿وَٱلْحُكْمَ﴾: الحكمَةَ، أو فصلَ الأمرِ على ما يقتضيهِ الحَقُّ، ﴿وَٱلنُّبُوَّةَ﴾: والرِّسالَةَ.

﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا﴾؛ أي: بهذهِ الثلاثَةِ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ يعني: قُريشًا ﴿فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا﴾؛ أي: بمراعاتِها ﴿قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ وهُم الأنبياءُ المذكورون ومُتابِعُوهُم.

---

(١) البيت لابن ميادة واسمه الرَّمَّاح بن أبرد في «ديوانه» (ص: ١٩٢). وكتب تحته في نسخة التفتازاني: «العِبء؛ بالكسر: الحِمْل، والجمع: الأعباء، صحاح [١/ ٦١]».

وقيل: هُم الأَنصارُ، أو أصحابُ النَّبيِّ، أو كلُّ مَن آمَنَ بهِ، أو الفُرْسُ، وقيل: الملَائِكَةُ.

(٩٠) ـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ يريدُ: الأنبياءَ المُتقدِّمَ ذِكرُهُم ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ فاختصَّ[1] طريقتَهُم بالاقتداءِ.

والمرادُ بـ(هداهُم): ما توافَقُوا عليه من التَّوحيدِ وأُصولِ الدينِ، دونَ الفُروعِ المختلَفِ فيها فإنَّها لَيسَتْ هُدًى مُضافًا إلى الكلِّ، ولا يمكِنُ التَّأسِّي بهم جميعًا، فليسَ فيهِ دَليلٌ على أنَّه عليهِ السَّلامُ مُتعبَّدٌ بشرعِ مَن قبلَهُ.

والهاءُ في ﴿ٱقْتَدِهْ﴾ للوَقفِ، ومَن أثبتَها في الدَّرجِ ساكنَةً كابنِ كثيرٍ ونافعٍ وأبي عَمْرٍو وعاصمٍ أجرَى الوصلَ مُجْرَى الوَقفِ، وأشبعَهَا ابنُ عامرٍ على أنَّها كنايَةُ المَصدَرِ[2].

﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ﴾؛ أي: على التَّبليغِ أو القرآنِ ﴿أَجْرًا﴾ جُعلًا[3] من جِهَتِكُم؛ كما لم يسأَلْ مَن قَبلِي مِن النَّبيِّينَ، وهذا مِن جملَةِ ما أُمرَ بالاقتداءِ بهم فيه.

﴿إِنْ هُوَ﴾؛ أي: التَّبليغُ، أو القرآنُ، أو الغرضُ ﴿إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ﴾ إلا تذكيراً وعِظَةً لهم.

---

(١) قولُهُ: (فاختصَّ) أمرٌ مِنَ الاختصاصِ؛ أي: اجعلْهُ منفردًا بذلكَ واجعلِ الاقتداءَ مقصورًا عليهِ، وهوَ مُستفادٌ مِنَ التَّقديمِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قرأ ابن ذكوان بكسر الهاء وصلتها، وهشام بكسرها من غير صلة، وحمزة والكسائي يحذفان الهاء في الوصل خاصة، والباقون يثبتونها ساكنة في الحالين. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٣) الجُعْلُ؛ بضمِّ الجيمِ وسكونِ العينِ كالجعالَةِ والجعيلَةِ: ما يجعلُ للإنسانِ بفعلِهِ، وهوَ أعمُّ مِنَ الأجرِ والثَّوابِ. انظر: «مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصبهاني (: ١٩٧)، «حاشية الخفاجي».

(٩١) ـ ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾: وما عَرَفوهُ حقَّ مَعرِفَتِه فـي الرَّحمَةِ والإنعامِ على العبادِ ﴿إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾: حينَ أَنكَرُوا الوحيَ وبعثةَ الرُّسلِ، وذلك مِن عظائمِ رَحمَتِه وجلائلِ نِعمَتِه، أو في السخطِ[١] على الكُفَّارِ وشدَّةِ البَطشِ بهم حينَ جَسَروا على هذه المقالَةِ.

والقائلونَ هم اليهودُ؛ قالوا ذلك مبالغَةً في إنكارِ إنزالِ القُرآنِ؛ بدَليلِ نَقضِ كلامِهم وإلزامِهم بقولِه: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ وقراءَةِ[٢] الجُمهورِ: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ بالتَّاءِ، وإنَّما قرأَ بالياءِ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو[٣] حملًا على ﴿قَالُواْ﴾ ﴿وَمَا قَدَرُواْ﴾، وتضمَّنَ[٤] ذلك توبيخَهُم على سوءِ جَهلِهم للتَّوراةِ، وذمَّهُم على تَجزِئَتِها بإبداءِ بعضٍ انتخَبُوهُ وكَتبوهُ في ورقاتٍ مُفَرَّقَةٍ وإخفاءِ بعضٍ لا يَشتهونَه.

رويَ أنَّ مالـكَ بـنَ الصَّيـفِ قالَـهُ لَمَّا أغضبَـهُ الرَّسـولُ بقولِه: «أنشـدكَ بالذي

---

(١) قوله: «أو في السخط» عطفٌ على «في الرحمة»، والغرض منها بيان أن (ما قدروا الله حق قدره) يحتمل أن يكون صفةً لعطفٍ وصفة قهر. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١٨).

(٢) قوله: (وقراءَةِ الجمهورِ) بالجرِّ عطفٌ على (نقضِ) فإنَّها تدلُّ على أنَّ الخطابَ لليهودِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٤) في نسخة التفتازاني: «وتضمين»، وأشار إلى ذلك الخفاجي فقال: قولُهُ: (وتضمن) وفي نسخَةٍ: وتضمينٍ، وهوَ معطوفٌ على (نقضٍ)، وهوَ دليلٌ آخرُ؛ لأنَّهُ لو كانَ جوابًا لكفَّارِ قُريشٍ لم يكنْ ما ذُكرَ مِنَ التَّوبيخِ في موقعِهِ؛ لأنَّهُم لا يوبخونَ بفعلِ غيرِهِم فهوَ دليلٌ على أنَّهُ جوابٌ وخطابٌ لهُم، فيكونُ القولُ الأوَّلُ منهُم. وفي نسخَةٍ: (تضمَّنَ) على المضيِّ، فلا يكونُ مِنَ الدَّليلِ ويكونُ كقولِهِ في «الكشَّافِ» [٣/ ٧٦] وأدرجَ تحتَ الإلزامِ توبيخَهُم. انظر: «حاشية الخفاجي».

أنزلَ التَّوراةَ على مُوسى هل تجِدُ فيها أنَّ الله يبغضُ الحبرَ السَّمينَ؟ فأنتَ الحبرُ السَّمينُ»[١].

وقيل: هُم المشركونَ، وإلزامُهُم بإنزالِ التَّوراةِ لأنَّه كانَ مِن المَشهوراتِ الذَّائعةِ عندَهُم، ولذلك كانوا يَقولونَ: ﴿لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

﴿وَعُلِّمْتُم﴾ على لسانِ مُحمَّدٍ ﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ زيادةً على ما في التَّوراةِ، وبيانًا لِمَا التبسَ عليكُم وعلى آبائِكُم الذينَ كانوا أعلَمَ منكُم، ونظيرُه: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦].

وقيل: الخطابُ لِمَن آمنَ مِن قُريشٍ.

﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾؛ أي: أنزلَهُ اللهُ، أو: اللهُ أنزلَهُ، أمرَهُ بأن يُجيبَ عَنهُم إشعاراً بأنَّ الجوابَ مُتعيِّنٌ لا يمكنُ غيرُهُ، وتنبيهًا على أنَّهم بُهِتُوا بحيثُ لا يَقدِرُونَ على الجوابِ.

﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ﴾: في أباطيلِهِم، فلا عليك[٢] بعدَ التَّبليغِ وإلزامِ الحُجَّةِ.

﴿يَلْعَبُونَ﴾ حالٌ مِن (هم) الأوَّلِ، والظَّرفُ صِلَةُ ﴿ذَرْهُمْ﴾ أو ﴿يَلْعَبُونَ﴾، أو حالٌ من المفعولِ[٣] أو فاعلِ ﴿يَلْعَبُونَ﴾.

أو مِن (هم) الثاني، والظَّرفُ مُتَّصِلٌ بالأوَّلِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤) عن سعيد بن جبير دون قوله: «فأنت الحبُر السمين».

(٢) قولُهُ: «لا عليكَ» أصلُهُ: لا بأسَ عليكَ واسمُ لا يحذفُ كثيرًا، وقد سمعَ في هذا بخُصوصِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «من المفعول» يعني: مفعولَ ﴿ذَرْهُمْ﴾ وهو (هُمْ) الأولُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١٩).

(٩٢) ـ ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾: كثيرُ الفائدَةِ والنَّفعِ ﴿مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ يعني: التَّوراةَ أو الكتبَ التي قبلَهُ.

﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليه ﴿مُبَارَكٌ﴾؛ أي: للبركاتِ ولتُنذِرَ، أو عِلَّةٌ لمحذوفٍ؛ أي: ولتُنذِرَ أهلَ أمِّ القُرى أنزلناهُ.

وإنَّما سُمِّيَت مكَّةُ بذلك لأنَّها قبلَةُ أهلِ القُرَى ومَحجُّهُم ومُجتمَعُهُم وأعظَمُ القُرَى شَأنًا، وقيل: لأنَّ الأرضَ دُحِيَت مِن تَحتِها، أو لأنَّها مكانُ أوَّلِ بيتٍ وُضِعَ للنَّاسِ.

وقرأَ أبو بكرٍ عَن عاصمٍ بالياءِ[1]؛ أي: ليُنذِرَ الكتابُ.

﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾: أهلَ الشَّرقِ والغَربِ.

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ فإنَّ مَن صدَّقَ بالآخرَةِ خافَ العاقبَةَ، ولا يزالُ الخَوْفُ يحملُهُ على النَّظرِ والتَّدبُّرِ حتى يُؤمِنَ بالنَّبيِّ والكِتابِ ـ والضَّميرُ يَحتمِلُهُما ـ، ويحافِظَ على الطَّاعَةِ، وتَخصيصُ الصَّلاةِ لأنَّها عمادُ الدِّينِ وعَلَمُ الإيمانِ.

(٩٣) ـ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فزعمَ أنَّه بعثَهُ نبيًّا كمُسيلِمَةَ والأَسوَدِ العَنسيِّ، أو اختلقَ عليه أحكامًا كعَمرِو بنِ لُحَيٍّ ومُتابعِيه.

﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ كعبدِ اللهِ بنِ سعدِ بن أَبي سرحٍ؛ كانَ يَكتُبُ لرسولِ اللهِ ﷺ، فلَمَّا نزلَتْ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ فلمَّا بلغَ قولَهُ: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ قال عبدُ الله: تبارَكَ اللهُ أحسَنُ الخالقينَ! تَعجُّبًا مِن تفصيلِ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٦٠). وتحرف لفظ «بكر» في مطبوع «التيسير» إلى: «عمرو».

خلقِ الإنسانِ، فقال عليهِ السَّلامُ: «اكتبها فكذلك نزلت» فشكَّ عبدُ اللهِ وقال: لَئِن كانَ محمَّدٌ صادقًا لقد أوحيَ إليَّ كما أوحيَ إليهِ، ولئن كانَ كاذبًا لقد قلتُ كمَا قالَ[1].

﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ كالذين قالوا: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١].

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ حُذِفَ مَفعولُه لدلالَةِ الظرفِ عليه؛ أي: ولَوْ تَرَى الظَّالِمينَ ﴿فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾: شدائدِه؛ مِن غمَرَهُ الماءُ: إذا غَشِيَه.

﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ﴾ بقبضِ أرواحِهِم كالمُتقاضِي المُلِظِّ[2]، أو بالعذابِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٠٥)، وذكره بنحو ما ذكره المصنف: الفراءُ في «معاني القرآن» (١/ ٣٤٤)، وأبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٤٧٦)، والثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١٤٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢٠)، والرازي في «تفسيره» (٢٣/ ٢٦٦)، بألفاظ متقاربة.
وقد رد بعض العلماء هذه القصة، فقال أبو الليث عقبها: وقد قيل: إن الحكاية غير صحيحة؛ لأن ارتداد عبد الله بن أبي سرح كان بالمدينة، وهذه الآية مكية.
ونحوه قول ابن كمال باشا في «تفسيره» عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾: وهذه الرِّواية غيرُ صحيحة؛ لأنَّ السُّورةَ مكيَّةٌ، وارتداده كان بالمدينة على ما اعترف به الرَّاوي.
وقد نقل الآلوسي رحمه الله التوفيق بين كون السورة مكية والقصةِ وقعت في المدينة فقال في «روح المعاني» (١٨/ ٣٨): وطعن بعضهم في صحة هذه الرواية بأن السورة مكية وارتداده بالمدينة كما تقتضيه الرواية، وأجيب: بأنه يمكن الجمع بأن تكون الآية نازلة بمكة واستكتبها ﷺ إياه بالمدينة فكان ما كان، أو يلتزم كون الآية مدنية لهذا الخبر، وقوله: إن السورة مكية، باعتبار الأكثر.
قلت: وأصل القصة عند أبي داود (٤٣٥٨)، والنسائي (٤٠٦٩)، ولفظه: عن ابن عباس قال: كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله ﷺ، فأزله الشيطان، فلحق بالكفار، فأمر به رسول الله ﷺ أن يقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان بن عفان، فأجاره رسول الله ﷺ.

(٢) قوله: «كالمتقاضي المُلِظ»: المتقاضي الغريمُ الَّذي يطلبُ قضاءَ حقِّهِ، والـمُلِظُّ بالظَّاءِ المُعجمَةِ والطَّاءِ المُهملَةِ الملحُّ الملازمُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾؛ أي: يقولونَ لهم: أخرِجُوها إلينا مِن أجسادِكُم؛ تغليظًا وتعنيفًا عليهِم، أو: أَخرِجُوها مِن العذابِ وخَلِّصُوها مِن أَيدينَا.

﴿ٱلْيَوْمَ﴾ يريدُ به وقتَ الإماتَةِ، أو الوقتَ الممتدَّ مِن الإماتَةِ إلى ما لا نهاية.

﴿تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾؛ أي: الهوان[1]، يريدُ: العذابَ المتضمِّنَ لشدَّةٍ وإهانَةٍ، فإضافتُه إلى ﴿ٱلْهُونِ﴾ لعَراقَتِه وتمكُّنِه فيهِ[2].

﴿بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ كادِّعاءِ الوَلدِ والشَّريكِ له، ودَعوى النبوَّةِ والوَحيِ كاذبًا ﴿وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ فلا تتأمَّلونَ فيها ولا تُؤمِنونَ.

(٩٤) ـ ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾ للحِسابِ والجَزاءِ ﴿فُرَٰدَىٰ﴾ مُنفَرِدينَ عَن الأَموالِ والأولادِ وسائرِ مَا آثَرْتُموهُ مِن الدُّنيا، أو: عن الأَعوانِ والأَوثانِ التي زَعَمتُم أَنَّها شُفعَاؤُكم، وهو جمعُ (فَرْدٍ)، والأَلِفُ للتَّأنيثِ ككُسالَى.

وقُرِئَ: (فُرادًا) كرُخَالٍ[3]، و: (فُرادَ) كثُلاثَ[4]، و: (فَرْدَى) كسَكْرَى[5].

---

(١) قوله: «أي: الهوان» يريد أن الهون بمعنى الهوان؛ أي: الذل ضد العز. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٩٧).

(٢) قوله: «لعراقته»؛ أي: لتمحضه «وتمكنه فيه»؛ أي: الهوان، لا يشوبه كونه طهرة للذنوب. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٩٧).

(٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢٢) عن أبي حيوة، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤) عن عيسى بن عمر.

(٤) حكاها أحمد بن يحيى ثعلب كما في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢٢)، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤) عن أبي معاذ النحوي: (فَراد مثل ثَلاث)، ولعل في ضبطه خطأً. وانظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤) عن خارجة عن نافع وأبي عمرو والأعرج.

﴿كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ بدلٌ منه، أي: على الهيئَةِ التي وُلِدتُم عليها في الانفرادِ، أو حالٌ ثانيةٌ إن جُوِّزَ التَّعدُّدُ فيها، أو حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿فُرَٰدَىٰ﴾؛ أي: مُشْبِهين ابتداءَ خلقِكُم عُراةً حُفَاةً غُرْلًا بُهْماً[١]، أو صِفَةُ مَصدَرِ ﴿جِئْتُمُونَا﴾؛ أي: مجيئاً كخَلقِنا لَكُم.

﴿وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ﴾: ما تفضَّلْنا به عَليكُم في الدُّنيا فشُغِلتُم به عَن الآخرَةِ ﴿وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾ ما قدَّمْتُم[٢] مِنه شيئًا ولم تَحتمِلُوا نقيرًا.

﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾؛ أي: شُركاءُ اللهِ في رُبوبيَّتِكُم واستحقاقِ عِبادَتِكُم.

﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾؛ أي: تقطَّعَ وَصلُكُم وتشتَّتَ جَمعُكُم، والبَيْنُ مِن الأَضدادِ يُستعمَلُ للفَصلِ والوَصلِ، وقيل: هو الظَّرفُ أُسنِدَ إليه الفعلُ على الاتِّساعِ، والمعنى: وَقعَ التَّقطُّعُ بينكُم.

ويَشهَدُ لهُ قراءَةُ نافعٍ والكِسائيِّ وحفصٍ عن عاصمٍ بالنَّصبِ[٣] على إِضمارِ الفاعلِ لدلالَةِ ما قبلَهُ عليه، أو أُقيمَ مقامَ مَوصوفِهِ[٤]، وأصلُه: (لقد تقطَّعَ ما بينكُم)، وقَد قُرِئَ بهِ[٥].

---

(١) قوله: «غرلاً»؛ أي: غير مختونين، «بُهمًا»؛ بالضَّمِّ: أي: ليس معهم شيء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٢).

(٢) في نسخة التفتازاني: «ما قدمتموه منه شيئًا» قال شيخ زاده: قوله: «ما قدمتموه منه شيئًا»، هكذا فيما رأيته من النسخ، والعبارة الظاهرة: ما قدمتم منه شيئًا فكأنه جعل شيئًا بدلًا من ضمير المفعول، وتوسط (منه) بين البدل والمبدل منه لأنه ليس بأجنبي، بل هو من تتمة البدل. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٩٧ـ٩٨)، ونحوه في «حاشية الخفاجي». والمثبت من نسخة الطبلاوي على ما هو الأصل.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٤) قوله: «أو أقيم»؛ أي: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ «مقام موصوفه»؛ والمعنى: لقد تقطَّعَ وصلُ بينكم، كما أشار إليه بقوله: «وأصله لقد تقطع ما بينكم»؛ إذ المعنى: وصل بينكم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٢).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٤٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و«الكشاف» (٣/ ٨٣)، عن ابن مسعود.

﴿وَضَلَّ عَنكُم﴾: بطلَ وضاعَ ﴿مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أنَّها شُفعاؤُكُم، أو أنْ لا بعثَ ولا جزاءَ.

(٩٥) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ بالنَّباتِ والشَّجرِ.

وقيل: المرادُ به الشُّقاقُ[1] الذي في الحنطَةِ والنَّواةِ.

﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ﴾ يريدُ به: ما يَنمُو مِن الحَيوانِ والنَّباتِ؛ ليُطابِقَ ما قبلَهُ.

﴿مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾: ممَّا لا يَنْمُو كالنُّطَفِ والحَبِّ.

﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾: ومخرجُ ذلكَ مِن الحيوانِ والنَّباتِ، ذَكَرَهُ بلفظِ الاسمِ حملًا على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾ فإنَّ قولَه: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ﴾ واقعٌ موقعَ البيانِ له.

﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: ذلِكُم المحيي المُميتُ هو الذي يحقُّ له العبادَةُ

﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾: تُصرَفُونَ عنهُ إلى غيرِه.

(٩٦) ـ ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾: شاقُّ عمودِ الصُّبحِ عَن ظُلمَةِ الليلِ أو عَن بياضِ النَّهارِ، أو شاقُّ ظلمَةِ الإصباحِ وهو الغَبَشُ[2] الذي يليهِ.

والإصباحُ في الأَصلِ: مصدَرُ أَصبَحَ: إذا دَخَلَ في الصَّباحِ يُسَمَّى بِهِ الصُّبحُ.

وقرِئَ بفتحِ الهمزَةِ على الجمعِ[3]، وقُرِئَ (فالقَ) بالنَّصبِ على المَدحِ[4].

---

(١) في هامش نسخة التفتازاني: «الشُّقاق؛ بالضَّمِّ: تشقُّق الجلد، مغرب»، انظر: «المغرب» للمطرزي (ص: ٢٥٥).

(٢) قوله: «الغَبَش»؛ بغينٍ مُعجمَةٍ وباءٍ مُوحَّدَةٍ وشينٍ مُعجمَةٍ: ظلمَةُ آخرِ اللَّيلِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و«الكشاف» (٣/ ٨٤)، عن الحسن، وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٢٥) نسبتها لعيسى وأبي رجاء.

(٤) أي: (فالقَ الإصباحِ وجَاعِلَ الليلِ). انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٤٤) عن الحسن في رواية عباد، و«الكشاف» (٣/ ٨٥) دون نسبة.

﴿وجَاعِلُ الليلِ سكنًا﴾ يسكنُ إليه التَّعِبُ بالنَّهارِ لاستراحَتِه فيه؛ مِن سَكَنَ إليه: إذا اطمأنَّ إليهِ استئناسًا به، أو: يَسكُنُ فيه الخَلقُ، مِن قولِه: ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [يونس: ٦٧]، ونصبُه بفعلٍ دلَّ عليهِ ﴿جاعلُ﴾، فإنَّه في معنى الماضي، ويدلُّ عليه قراءَةُ الكُوفيِّين: ﴿وَجَعَلَ الَّيْلَ﴾[١] حملًا على مَعنى المعطوفِ عليهِ؛ فإنَّ ﴿فَالِقُ﴾ بمعنى: فَلَقَ، ولذلكَ قُرِئَ به[٢].

أو به[٣] على أنَّ المرادَ منه جَعْلٌ مستمِرٌّ في الأزمِنَةِ المُختَلِفَةِ، وعلى هذا يجوزُ أن يكونَ: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ عطفاً على محلِّ ﴿الليل﴾، ويشهدُ له قراءتُهما بالجَرِّ، والأحسنُ نصبُهما بـ(جَعَل) مقدَّرٍ، وقرئا بالرَّفعِ[٤] على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ؛ أي: مَجعولان.

﴿حُسْبَانًا﴾؛ أي: على أدوارٍ مُختلِفَةٍ تُحسبُ بها الأوقاتُ ويكونانِ عَلَمَي الحُسبانِ، وهو مصدَرُ (حَسَبَ) بالفتحِ كما أنَّ الحِسبَانَ بالكسرِ مَصدَرُ (حَسِبَ).

---

(١) انظر: «السبعة» (١/ ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

قال الكرماني في «غرائب التفسير» (١/ ٣٧٥): مَن أضاف نصب (سكنًا) بفعل مضمر دل عليه (جاعل)؛ أي: جعله سكنًا، وكذلك قوله: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾؛ أي: جعلهما، ولا ينتصب باسم الفاعل عند البصريين؛ لأنه بمعنى الماضي، وأجاز ذلك الكوفيون.

(٢) أي: (فَلَقَ الإصباحَ وجَعَلَ الليلَ). انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢٣)، و«الكشاف» (٣/ ٨٥)، عن النخعي، وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٢٦) نسبتها لأبي حيوة ويحيى بن وثاب.

(٣) قوله: «أو به» أي: بـ﴿جَاعِلُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٤).

(٤) نسب الجر في (الشمس والقمر) ليزيد بن قطيب وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«المحرر الوجيز». (٢/ ٣٢٦). والرفع لابن محيصن من رواية الزعفراني. انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٤٤).

وقيل: جمعُ حِسابٍ كشِهابٍ وشُهبَان.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشـارةٌ إلـى جَعلِهِمـا حسبانًا؛ أي: ذلكَ التَّسـييرُ بالحسـابِ المعلومِ ﴿تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ﴾ الـذي قَهَرَهُمـا وسَـيَّرَهُما علـى الوَجـهِ المَخصـوصِ ﴿ٱلْعَلِيمِ﴾ بتَدبيرِهِمـا والأنفَـعِ مِـن التَّداويـرِ الممكِنَـةِ لَهُمـا.

(٩٧) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ﴾: خَلقَها لَكُـم ﴿لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾: في ظلماتِ اللَّيلِ في البرِّ والبَحرِ، وإضافَتُها[١] إليهما للمُلابسَةِ، أو: في مُشتَبِهاتِ الطرقِ، وسمَّاها ظُلُماتٍ على الاستِعارَةِ، وهـو[٢] إفرادٌ لبعضِ مَنافِعِها بالذِّكرِ بعدَما أجملَهَا بقولِه ﴿لَكُمُ﴾.

﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْأَيَٰتِ﴾: بيَّنَّاها فَصلًا فَصلًا ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فإنَّهم المُنتفِعُونَ به.

(٩٨) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ هو آدَمُ ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾؛ أي: فلَكُم استقرارٌ في الأَصلابِ أو فوقَ الأَرضِ، واستيداعٌ في الأرحامِ أو تحتَ الأرضِ.

أو: موضِعُ استقرارٍ واستيدَاعٍ[٣].

وقـرَأَ ابـنُ كثيـرٍ والبَصْريَّانِ بكسـرِ القـافِ على أنَّه اسـمُ فاعلٍ[٤]، والمُسـتودَعُ

---

(١) قوله: «وإضافتها»؛ أي: الظلمات. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٥).

(٢) قوله: «وهو»؛ أي: الاهتداء بالنجوم. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «أو موضع استقرار واستيداع» أشار به إلى أن (مستقراً) و(مستودعاً) اسما مكانين، وبما قبلَه إلى أنهما مصدران. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٥).

(٤) ولم يختلفوا في (مستودَع) أنه بفتح الدال. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٦٠).

اسمُ مَفعولٍ؛ أي: فمِنكُم قارٌّ ومِنكُم مُستودَعٌ؛ لأنَّ الاستقرارَ مِنَّا دونَ الاستيدَاعِ[(١)].

﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ ذكرَ مع ذكرِ النُّجومِ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ لأنَّ أمرَهَا ظاهِرٌ، ومع ذكرِ تَخليقِ بني آدمَ ﴿يَفْقَهُونَ﴾ لأنَّ إنشاءَهُم مِن نَفسٍ واحدَةٍ وتَصريفَهُم بينَ أحوالٍ مُختلفَةٍ دقيقٌ غامِضٌ يحتاجُ إلى استعمالِ فِطنَةٍ وتَدقيقِ نَظرٍ.

(٩٩) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾: مِن السَّحابِ، أو :مِن جانبِ السَّماءِ.

﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ على تَلوينِ الخِطَابِ ﴿بِهِۦ﴾: بالماءِ ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾: نَبْتَ كلِّ صنفٍ من النَّباتِ، والمعنى: إظهارُ القُدرَةِ في إنباتِ الأنواع المفتنَّةِ[(٢)] بماءٍ واحدٍ كما في قولِه: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤].

﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ﴾: من النَّباتِ أو الماءِ ﴿خَضِرًا﴾: شيئًا أخضرَ، يقال: اخضرَّ وخَضِرَ كاعورَّ وعَوِرَ، وهو الخارجُ من الحبَّةِ المُتشعِّبُ.

﴿نُّخْرِجُ مِنْهُ﴾: من الخَضِرِ ﴿حَبًّا مُّتَرَاكِبًا﴾ وهو السُّنبلُ ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾؛ أي: وأَخْرَجنا مِن النَّخلِ نخلًا مِن طَلعِها قنوانٌ، أو مِن النَّخلِ شيءٌ مِن طَلعِها قنوانٌ.

---

(١) قوله: «لأن الاستقرار منا دون الاستيداع» لأن الاستقرارَ في الأصلاب أو فوق الأرض لا صُنعَ للعبد فيه، بخلاف الاستيداع في الأرحام، أو تحت الأرض، وضميرُ «منَّا» لله. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٥).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «المفنَّنة». قال الخفاجي: وقولُهُ: «المفتنَّة» بالفاءِ والتَّاءِ والنُّونِ «افتِعَال» مِنَ الفنِّ، وفي نسخَةٍ: «مُفنَّنة» بنونَينِ؛ أي: على فنونٍ وأنواعٍ، وقالَ ابنُ الجوزيِّ: تقولُ لذي الفنونِ مِنَ العلومِ مُفتَنٌّ، وقد افتنَّ في الأمرِ أخذَ مِن كلِّ فنٍّ، والعامَّةُ تقولُ: مُتفنِّنٌ والمتفنِّنُ هوَ الضَّعيفُ، وقد تَفنَّنَ: ضعفَ، أخذَ مِنَ الفنَنِ، وهوَ ما لانَ مِنَ الغصونِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِنَ النَّخْلِ﴾ خبر ﴿قِنْوَانٌ﴾ و﴿مِن طَلْعِهَا﴾ بدلٌ مِنْه، والمعنى: وحاصلةٌ مِن طلعِ النَّخلِ قِنوانٌ، وهو الأعذاقُ: جمعُ قِنْوٍ؛ كصِنوانٍ: جمعُ صِنْوٍ.

وقُرِئَ بضمِّ القافِ كذِئْبٍ وذُؤبان[1]، وبفَتحِها[2] على أنَّه اسمُ جمعٍ؛ إذ ليسَ (فَعْلان) مِن أَبنيَةِ الجمعِ.

﴿دَانِيَةٌ﴾: قريبَةٌ من المتناوَلِ، أو: مُلتفَّةٌ قريبٌ بعضُها مِن بَعضٍ، وإنَّما اقتصرَ على ذكرِها عن مُقابِلِها لدلالتها عليه وزيادَةِ النِّعمَةِ فيها.

﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ عطفٌ على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[3] على الابتداءِ؛ أي: ولَكُم ـ أو: ثَمَّ ـ جناتٌ، أو: ومِن الكَرْمِ جَنَّاتٌ، ولا يجوزُ عطفُه على ﴿قِنْوَانٌ﴾ إذ العنبُ لا يخرُجُ مِن النَّخلِ.

﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾ أيضًا عطفٌ على ﴿نَبَاتَ﴾، أو نصبٌ على الاختصاصِ لعزَّةِ هذينِ الصِّنفَيْنِ عِندَهُم.

﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ حالٌ مِن (الرُّمَّانِ)، أو مِن الجَميعِ؛ أي: بعضُ ذلكَ مُتشابِهٌ وبعضُه غيرُ مُتشابِهٍ في الهيئَةِ واللونِ والقَدْرِ والطَّعمِ.

---

(١) نسبت للسلمي عن علي، وعبد الوهاب عن أبي عمرو، والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥).

(٢) وهي قراءة الأعرج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٣).

(٣) وهي قراءة الأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣١٥).

﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾؛ أي: ثمرِ كلِّ واحدٍ مِن ذلك، وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بضمِّ الثاءِ والميمِ[1]، وهو جمعُ ثَمرَةٍ كخَشبَةٍ وخُشُبٍ، أو ثِمارٍ ككِتَابٍ وكُتُبٍ.

﴿إِذَا أَثْمَرَ﴾: إذا أخرجَ ثمرَه كيفَ يُثمِرُ ضَئيلًا لا يكادُ يُنتفَعُ به.

﴿وَيَنْعِهِ﴾: وإلى حالِ نُضجِه وإلى نَضيجِه كيفَ يعودُ ضَخيمًا ذا نفعٍ ولذَّةٍ، وهو في الأصلِ مَصدَرُ (يَنَعَت الثَّمرَة): إذا أدركتْ، وقيل: جمعُ يانِعٍ كتَاجرٍ وتَجْرٍ.

وقُرِئَ بالضَّمِّ[2] وهو لغَةٌ فيهِ، و: (يانعِه)[3].

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: لآياتٍ على وجودِ القادرِ الحَكيمِ وتَوحيدِه، فإنَّ حُدوثَ الأَجناسِ المُختلفةِ والأنواعِ المفتنَّةِ مِن أَصلٍ واحِدٍ، ونَقْلَها مِن حالٍ إلى حالٍ، لا يكونُ إلا بإحداثِ قادِرٍ يعلَمُ تَفاصيلَها، ويرجِّحُ ما تَقتَضِي حِكمَتُه مما يمكِنُ مِن أحوالِها، ولا يَعوقُه عَن فعلِه نِدٌّ يُعارِضُه أو ضِدٌّ يُعانِدُه، ولذلك عقَّبَه بتَوبيخِ مَن أشركَ بهِ والردِّ عليهِ فقال:

(١٠٠) ـ ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾؛ أي: الملائكَةَ بأَنْ عَبدُوهُم وقالوا: الملائكَةُ بناتُ اللهِ، وسمَّاهُم جِنًّا لاجتِنانِهم تحقيراً لشَأْنِهم.

أو: الشَّياطِينَ؛ لأنَّهُم أَطاعُوهُم كما يُطاعُ اللهُ، أو عَبَدوا الأوثانَ بتَسويلِهِم وتَحريضِهِم، أو قالوا: اللهُ خالِقُ الخيرِ وكلِّ نافعٍ، والشَّيطانُ خالِقُ الشَّرِّ وكُلِّ ضارٍّ؛ كما هوَ رأيُ الثنويَّةِ[4].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٢) أي: (ويُنْعه) بضم الياء. نسبت لمجاهد وابن أبي إسحاق وقتادة والضحاك وابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٢٨)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٢٠).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ٩٠)، عن ابن محيصن.

(٤) وهم القائلون بيزدان وأهرمن، حيث قالوا: إن الله ـ تعالى ـ وإبليس أخوان، فالله ـ تعالى ـ خلق

ومَفعـولا (جَعَـل): ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾، و﴿ٱلْجِنَّ﴾ بدلٌ مِـن ﴿شُرَكَآءَ﴾، أو ﴿شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ و﴿لِلَّهِ﴾ متعلِّـقٌ بــ﴿شُرَكَآءَ﴾ أو حالٌ منه.

وقُـرِئَ: (الجـنُّ) بالرَّفـعِ[1]؛ كأنَّـه قيـل: مَـن هـم؟ فقيـل: الجـنُّ، وبالجرِّ[2] علـى الإضافَـةِ للتَّبيينِ.

﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ حالٌ بتَقديرِ (قد)، والمعنى: وقَد عَلِمُوا أنَّ اللهَ خالِقُهُم دونَ الجنِّ، وليسَ مَن يخلُقُ كمَن لا يَخلقُ.

وقُرِئَ: (وخَلْقَهُم)[3] عطفاً على ﴿ٱلْجِنَّ﴾؛ أي: وما يخلقونَهُ من الأصنامِ، أو على ﴿شُرَكَآءَ﴾ أي: وجَعَلوا له اختلاقَهُم للإفكِ حيثُ نَسبوهُ إليه.

﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ﴾: افتعَلوا وافتَرَوْا له، وقرأ نافعٌ بتشديدِ الرَّاء للتكثير[4].

وقرئ: (وحَرَّفوا)[5]؛ أي: وزوَّرُوا.

﴿بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ﴾ فقالَت اليَهودُ: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقالت النَّصارى: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وقالَت العربُ: الملائِكَةُ بناتُ اللهِ.

الناس والدواب والأنعام وكلَّ خيرٍ، ويعبرون عن الله بيزدان، وإبليس خالق السباع والحيات والعقارب وكل شر، ويعبرون عن إبليس بأهرمن. انظر: «جامع البيان» للإيجي (١/ ٥٦٣).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن أبي حيوة.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن أبي البرهسم.

(٣) وهـي قـراءة يحيى بن يعمـر. انظـر: «المختصر في شـواذ القـراءات» (ص: ٤٥)، و«المحتسـب» (١/ ٢٢٤).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٤)، و«الكشاف» (٣/ ٩٢)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٢٧)، عن ابن عباس وابن عمر. وتحرفت في مطبوع «الشواذ» إلى: (وخرقوا).

﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: مِن غيرِ أَنْ يعلَمُوا حقيقةَ ما قالُوا ويَرَوْا عليهِ دليلًا، وهو في مَوضِعِ الحالِ مِن الواوِ، أو المصدَرِ؛ أي خَرْقًا بغيرِ علمٍ.

﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ وهو أنَّ له شَريكًا أو ولدًا.

(١٠١) ـ ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مِن إضافَةِ الصِّفَةِ المُشبَّهَةِ إلى فاعلِها أو إلى الظَّرفِ، كقولِهم: (ثَبْتُ الغَدَرِ)[١]؛ أي: ثابتٌ فيه، بمعنى: أنه عَديمُ النَّظيرِ فيهِما.

وقيل: معناهُ: المُبدِعُ، وقد سبقَ الكَلامُ فيه، ورفعُهُ على الخبرِ والمبتدَأُ مَحذوفٌ، أو على الابتداءِ وخبرُه: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾؛ أي: مِن أينَ ـ أو: كيفَ ـ يكونُ لهَ وَلدٌ ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ﴾ يكونُ مِنها الوَلدُ؟

وقُرِئَ بالياءِ للفَصلِ[٢]، أو لأنَّ الاسمَ ضَميرُ اللهِ أو ضَميرُ الشَّأنِ.

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ لا تَخفى عليهِ خافِيَةٌ، وإنَّما لم يَقُل به لتَطرُّقِ التَّخصيصِ إلى الأَوَّلِ.

وفي الآيةِ استِدلالٌ على نَفيِ الوَلدِ مِن وُجوهٍ:

الأَوَّلُ: أنَّ مِن مُبدَعَاتِه السَّماواتُ والأرضُ، وهي معَ أنَّها من جنسِ ما يوصَفُ بالولادَةِ مُبرأَةٌ عنها لاستمرارِها وطولِ مُدَّتِها، فهوَ أَوْلَى بأَنْ يَتَعالى عَنها.

والثاني: أنَّ المعقولَ مِن الوَلدِ ما يتولَّدُ مِن ذَكرٍ وأُنثى مُتجانِسَيْنِ، واللهُ تَعالَى مُنزَّهٌ عَن المجانسَةِ.

---

(١) رجلٌ ثَبْتُ الغَدَرِ محرَّكةً: يَثْبُتُ في القتال والجَدَل وفي جميع ما يأخُذُ فيه. والغَدَرُ: كلُّ موضعٍ صعبٍ لا تَكادُ الدابَّةُ تَنفُذُ فيه. انظر: «القاموس» (مادة: غدر).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن النخعي، وزاد في «المحتسب» (١/ ٢٢٤) نسبتها ليحيى. وقوله: «للفصل» أي: بـ﴿لَهُ﴾ بين ﴿تَكُن﴾ و﴿صَاحِبَةٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٩).

والثالثُ: أنَّ الولدَ كفءُ الوالدِ، ولا كفءَ له لوَجهينِ:

الأوَّلُ: أنَّ كلَّ ما عداهُ مَخلوقُه، فلا يكافِئُه.

والثَّاني: أنه لذاتِه عالِمٌ بكلِّ المَعلوماتِ، ولا كذلكَ غيرُهُ بالإجماعِ.

(١٠٢) ـ ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إشارَةٌ إلى الموصوفِ بما سبقَ مِن الصِّفاتِ وهو مُبتدَأٌ.

﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمۡۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ أخبارٌ مترادِفَةٌ، ويجوزُ أن يكونَ البَعضُ بدلًا أو صِفَةً، والبعضُ خبراً.

﴿فَٱعۡبُدُوهُ﴾ حكمٌ مُسبَّبٌ عن مَضمونِها، فإنَّ مَن استَجْمَعَ هذه الصِّفاتِ استحقَّ العبادَةَ.

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾؛ أي: وهو مع تلكَ الصِّفاتِ مُتولِّي أُمورِكُم فكِلُوها إليهِ وتوسَّلُوا بعبادَتِه إلى إنجاحِ مآرِبِكُم، ورَقيبٌ على أَعمالِكُم فيُجازِيكُم عليها.

(١٠٣) ـ ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ﴾: لا تحيطُ به ﴿ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾: جمعُ بصرٍ، وهي حاسَّةُ النَّظَرِ، وقد يقالُ للعَيْنِ مِن حيثُ إنَّها مَحلُّهَا.

واستدَلَّ به المُعتزِلَةُ على امتناعِ الرُّؤيَةِ، وهو ضَعيفٌ؛ لأنَّه ليسَ الإدراكُ مُطلَقَ الرؤيَةِ، ولا النَّفيُ في الآيةِ عامًّا في الأوقاتِ فلعلَّهُ مَخصوصٌ ببعضِ الحالاتِ، ولا في الأَشخاصِ فإنَّهُ في قوَّةِ قَولِنا: (لا كلُّ بصرٍ يُدرِكُهُ) مع أنَّ النَّفيَ لا يوجِبُ الامتناعَ.

﴿وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾: يحيطُ علمُه بها ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ فيدركُ ما لا تُدرِكُه الأبصارُ كالأبصارِ[(١)].

---

(١) المراد بالأبصار هنا: النور الذي يُدرَك به المبصَرات، فإنه لا يدركه مدرك بخلاف جرم العين فإنه يُرى، أو يقال: المراد أنّ كل عين لا ترى نفسها، ووقع في نسخة بدل «كالأبصار»: «بالإبصار» على صيغة المصدر. انظر: «حاشية الخفاجي».

ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ اللفِّ؛ أي: لا تدرِكُه الأبصارُ لأنَّهُ اللطيفُ وهو يدرِكُ الأبصارَ لأنَّه الخبيرُ فيكونُ اللطيفُ مُستعارًا مِن مقابلِ الكثيفِ لِمَا لا يُدرَكُ بالحاسَّةِ ولا يَنطَبعُ فيهَا.

(١٠٤) ـ ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ البصائِرُ: جمعُ بَصيرَةٍ، وهي للنَّفسِ كالبَصرِ للبَدَنِ، سُمِّيَت بها الدلالَةُ لأنَّها تُجلِّي لها الحقَّ وتُبصِّرُها.

﴿فَمَنْ أَبْصَرَ﴾؛ أي: أبصرَ الحقَّ وآمنَ بهِ ﴿فَلِنَفْسِهِۦ﴾ أبصرَ؛ لأنَّ نفعَهُ لها.

﴿وَمَنْ عَمِيَ﴾ عن الحقِّ وضلَّ ﴿فَعَلَيْهَا﴾ وبالُه.

﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ وإنَّما أنا مُنذِرٌ واللهُ هو الحفيظُ عليكُمْ يحفَظُ أعمالَكُم ويُجازِيكُم عليها، وهذا كلامٌ وردَ على لسانِ الرَّسولِ ﷺ.

(١٠٥) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ﴾: ومثلَ ذلكَ التَّصريفِ نصرِّفُ، وهو إجراءُ المعنى الدَّائرِ في المَعاني المُتعاقِبَةِ؛ مِن الصَّرفِ، وهو نقلُ الشَّيءِ مِن حالٍ إلى حَالٍ.

﴿وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ﴾ أي: وليقولوا دَرَسْتَ صَرَّفْنا، واللامُ لامُ العاقبَةِ، والدَّرْسُ: القراءَةُ والتَّعلُّمُ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو: ﴿دارَسْتَ﴾؛ أي: دارستَ أهلَ الكتابِ وذاكرتَهُم.

وابـن عامرٍ ويعقـوبُ: ﴿دَرَسَـتْ﴾ مِن الـدُّروسِ[1]؛ أي: قَدُمَتْ هـذه الآياتُ وعَفَـتْ؛ كقَولِهـم: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

وقرِئَ: (دَرُسَت) بضمِّ الرَّاءِ[2] مُبالغَةً في ﴿دَرَسَتْ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٩٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣١)، و«زاد المسير» (٢/ ٦٤)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٣٥). وعزاها ابن الجوزي لأبيٍّ رضي الله عنه.

و: (دُرِسَتْ) على البناءِ للمَفعولِ[١] بمَعنى: قُرِئَت، أو عُفِيت.

و: (دارَسَتْ)[٢] بمعنى: دَرَسَتْ، أو دارَسَتِ اليهودُ محمَّدًا، وجازَ إضمارُهُم بلا ذكرٍ لشُهرَتِهم بالدراسة.

و: (دَرَسْنَ)[٣]؛ أي: عَفَوْنَ.

و: (دَرَسَ)[٤]؛ أي: درسَ مُحمَّدٌ ﷺ.

و: (دارِسَاتٌ)[٥]؛ أي: قَديماتٌ، أو ذاتُ درسٍ كقولِه: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١].

﴿وَلِنُبَيِّنَهُۥ﴾ واللامُ علـى أَصلِه؛ لأنَّ التَّبيينَ مَقصودُ التَّصريفِ[٦]، والضَّميرُ للآياتِ باعتبارِ المَعنى، أو للقُرآنِ وإن لم يُذكَر لكَونِه مَعلومًا، أو للمَصدَرِ[٧].

---

(١) نسبت للحسن كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، ولابن عباس رضي الله عنهما بخلاف عنه وقتادة كما في «المحتسب» (١/ ٢٢٥).

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥).

(٣) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٥).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن ابن مسعود، و«المحتسب» (١/ ٢٢٥) عنه وعن أبيٍّ رضي الله عنهما.

(٥) انظر: «الكشاف» (٣/ ٩٧)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٣٦). وقد أورد أبو حيان ثلاث عشرة قراءة لهذه الكلمة منها ما ذكر هنا ومنها ما لم يذكر.

(٦) قوله: «اللام على أصله...»؛ أي: من أنه حقيقةٌ، يوضحه قول «الكشاف»: فإن قلت: أيُّ فرقٍ بين اللامين في ﴿وَلِيَقُولُواْ﴾ ﴿وَلِنُبَيِّنَهُۥ﴾؟ قلت: الفرقُ أن الأُولى مجازٌ، والثانية حقيقةٌ؛ لأن الآيات صُرِّفَت للتبيين، ولم تُصرَّف ليقولوا: درَسْتَ، لكن لمَّا حصل هذا القولُ بتصريف الآيات كما حصل التبيينُ، شُبِّهَ به فسِيقَ مَساقَه وقيل: (ليقولوا) كما قيل: (لنبيِّنَه). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٢). وانظر: «الكشاف» (٣/ ٩٧).

(٧) قوله: «أو للمصدر»؛ أي: المفهوم من ﴿نُصَرِّفُ﴾؛ أي: نبين التصريف، أو المفهوم من (لنبين)؛ أي: لنبين التبيين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٢).

﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فإنَّهم المُنتفعونَ بهِ.

(١٠٦) ـ ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ بالتَّديُّنِ به ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتراضٌ أُكِّدَ به إيجابُ الاتِّباعِ، أو حالٌ مؤكِّدَةٌ.

﴿مِن رَّبِّكَ﴾ بمعنى: مُنفرداً في الأُلوهيَّةِ.

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾: ولا تحتفِلْ بأقوالِهم، ولا تَلتَفِت إلى آرائِهم، ومَن جعلَهُ منسوخًا بآيةِ السَّيفِ، حمل الإعراضَ على ما يعمُّ الكفَّ عَنهُم.

(١٠٧) ـ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ توحيدَهُم وعدمَ إشراكِهِم ﴿مَا أَشْرَكُوا﴾ وهو دليلٌ على أنَّه تعالى لا يريدُ إيمانَ الكافرِ، وأنَّ مُرادَه واجِبُ الوُقوعِ.

﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾: رقيبًا ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ تقومُ بأَمرِهِم[1].

(١٠٨) ـ ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: ولا تذكُروا آلهتَهُم التي يَعبدُونَها بما فيهَا مِن القبائحِ ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا﴾: تجاوُزًا عن الحقِّ إلى الباطلِ ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: على جَهالَةٍ باللهِ وبما يَجِبُ أن يذكرَ به.

وقَرأَ يعقوبُ: ﴿عُدُوًّا﴾[2] يقالُ: عدا فلانٌ عَدْوًا وعُدُوًّا وعَداءً وعُدْوانًا.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ كانَ يَطْعَنُ في آلهَتِهم فقالُوا: لتَنتَهِيَنَّ عَن سبِّ آلِهَتِنا أو لنَهجُوَنَّ إلهَكَ، فنزَلَت[3].

وقيل: كانَ المسلمونَ يَسبُّونَها فنُهُوا لئَلَّا يكونَ سَبُّهُم سَببًا لسَبِّ اللهِ[4].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «بأمورهم».

(٢) انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ٢٠٠)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٨٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١٧٣).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٨٠) عن قتادة، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١٧٤).

وفيهِ دليلٌ على أنَّ الطَّاعةَ إذا أدَّت إلى مَعصيَةٍ راجِحَةٍ وجبَ تَركُها، فإنَّ ما يُؤدِّي إلى الشَّرِّ شَرٌّ.

﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ مِن الخيرِ والشَّرِّ بإحداثِ ما يُمكِّنُهم منهُ ويحمِلُهُم عليهِ تَوفيقًا وتَخذيلًا، ويجوزُ تَخصيصُ (العَملِ) بالشرِّ و(كلّ أمَّةٍ) بالكفرَةِ لأنَّ الكلامَ فيهِم، والمشبَّهَ[1] به تَزيينُ سبِّ اللهِ لهم.

﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ بالمحاسبَةِ والمجازاةِ عليه.

(١٠٩) ـ ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ مصدَرٌ في مَوقِعِ الحالِ، والدَّاعي لهم إلى هذا القَسمِ والتَّأكيدِ فيه التَّحكُّمُ على الرَّسولِ في طلبِ الآياتِ واستحقارُ ما رَأَوْا منها.

﴿لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ﴾ مِن مُقترَحاتِهم ﴿لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ﴾ هو قادِرٌ عليها يُظهِرُ منها ما يشاءُ، وليسَ شيءٌ منها بقُدرَتي وإرادَتي.

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾: وما يُدرِيكُم؟ استفهامُ إنكارٍ ﴿أَنَّهَا﴾؛ أي: الآيةُ المقترَحَةُ ﴿إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: لا تَدرونَ أنَّهُم لا يُؤمِنونَ، أنكرَ السَّببَ مُبالغَةً في نَفْيِ المسبَّبِ[2]، وفيه تَنبيهٌ على أنَّه تَعالى إنَّما لم يُنزِلْها لعِلْمِه بأنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤمِنُونَ بها، وقيل: ﴿لَا﴾ مزيدَةٌ.

وقيل: (أنَّ) بمعنى: لعلَّ؛ إذ قُرِئَ: (لعلَّها)[3].

---

(١) قوله: (والمُشبَّهَ) بالنَّصبِ عطفٌ على اسمِ أنَّ، ويجوزُ رفعُهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «أنكر السبب» وهو الدراية بإيمانهم، «مبالغة في نفي المسبب» وهو إيمانهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٤).

(٣) أي: (لعلَّها إذا جاءتهم لا يؤمنون) وهي قراءة أبيٍّ رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٠)، و«الكشاف» (٣/ ١٠١)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣٣).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو، وأبو بكرٍ عن عاصمٍ، ويعقوبُ: ﴿إِنَّها﴾ بالكسر[١]، كأنَّه قال: وما يُشعِرُكُم ما يكونُ مِنهم، ثمَّ أخبرَهُم بما علِمَ مِنهم.

والخطابُ للمُؤمِنينَ؛ فإنَّهُم يتمنَّوْنَ مَجيءَ الآيةِ طمَعًا في إيمانِهم، فنزلَتْ[٢].

وقيلَ: للمُشركينَ[٣]؛ إذ قرأ ابنُ عامرٍ وحمزَةُ: ﴿لا تُؤمِنُون﴾ بالتاء[٤].

وقُرِئَ: (وما يُشعِرُهُم أنها إذا جاءَتْهُم)[٥] فيكونُ إنكارًا لهم على حَلِفِهِم؛ أي: ومَا يُشعِرُهُم أنَّ قُلوبَهُم حينئِذٍ لم تكُن مَطبوعَةً كما كانَتْ عند نُزولِ القُرآنِ وغيرِه مِن الآياتِ فيُؤمِنونَ بها.

(١١٠) ـ ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: وما يُشعِرُكُم أنَّا حينئِذٍ نُقلِّبُ أفئِدَتَهم عن الحقِّ فلا يَفقَهُونَه، وأبصارَهُم فلا يُبصِرُونَه فلا يُؤمِنونَ بها.

﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ﴾؛ أي: بما أُنزلَ مِن الآياتِ ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾: ونَدَعُهم مُتحيِّرينَ لا نَهديهِم هدايةَ المُؤمنينَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥)، «التيسير» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٠)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٤٨٧). ولم يذكرا فيها خبراً مرويًّا عن السلف.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٨٦) عن مجاهد.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ١٠١)، دون نسبة. وفي «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٠) عن عبد الله: (وما يشعركم إذا جاءتهم أنهم لا يؤمنون). وفي نسخة منه: (يشعرهم).

وقُـرِئَ (ويُقلِّـبُ.. ويَذَرُهُم) علـى الغيبَـةِ[١]، و: (تُقَلَّبُ) على البنـاءِ للمَفعولِ والإسـنادِ إلى الأفئدَةِ[٢].

(١١١) ـ ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا﴾ كمَا اقترحوا فقالُوا: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١] فأْتُوْا بآياتِنا، ﴿أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢].

و﴿قُبُلًا﴾: جمعُ قَبِيلٍ بمعنى كَفِيلٍ؛ أي: كُفَلاءَ بما بَشَّروا به وأَنذَرُوا.

أو: جمعُ قَبيلٍ الذي هو جمعُ قَبيلَةٍ بمعنى: جَماعاتٍ، أو مَصدرٌ بمعنى: مُقابلَةً كـ﴿قِبَلًا﴾، وهو قراءَةُ نافعٍ وابنِ عامرٍ[٣]، وهو على الوُجوهِ حالٌ من ﴿كُلَّ﴾ وإنَّما جازَ ذلك لعُمومِه.

﴿مَّا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ﴾ لَمَّا[٤] سبقَ عليهم القَضاءُ بالكُفرِ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ استثناءٌ مِن أعمِّ الأَحوالِ؛ أي: لا يُؤمِنُونَ في حالٍ إلا حالَ مَشيئَةِ اللهِ إيمانَهم، وقيل: مُنقَطِعٌ، وهو حُجَّةٌ واضحَةٌ على المعتزِلَةِ.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ أنَّهـم لَـوْ أُتُـوا بكُلِّ آيَـةٍ لم يُؤمِنُـوا، فيُقسِـمُونَ باللهِ

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣٤)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٥٥)، عن النخعي، و«الكشاف» (٣/ ١٠٢) دون نسبة. وقراءة: (ويقلب) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن الكسائي عن بعضهم.

(٢) أي: «وتُقَلَّبُ أفئدتُهم وأبصارهم». انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ١٠٢)، عن الأعمش.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

(٤) قوله: (لما سبقَ عليهِم القضاءُ بالكفرِ) بتشديدِ الميمِ وتخفيفِها. انظر: «حاشية الخفاجي».

جَهْدَ أيمانِهم على ما لا يَشعُرونَ، ولذلك أُسندَ الجهلُ إلى أكثرِهم مع أنَّ مُطلَقَ الجَهلِ يَعمُّهُم(١).

أو: لكنَّ أكثرَ المُسلمينَ يَجهَلُونَ أنَّهم لا يُؤمِنُونَ فيتمنَّوْنَ نزولَ الآيةِ طَمَعًا في إيمانِهم.

(١١٢) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾؛ أي: كما جَعَلْنا لكَ عَدُوًّا جَعَلْنا لكلِّ نبيٍّ سبقَكَ عدُوًّا، وهو دليلٌ على أنَّ عداوةَ الكفرَةِ للأنبياءِ بفعلِ اللهِ وخلقِه.

﴿شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ﴾: مَرَدَةَ الفَرِيقينِ، وهو بدلٌ مِن ﴿عَدُوًّا﴾، أو أوَّلُ مَفعولَيْ ﴿جَعَلْنَا﴾ و﴿عَدُوًّا﴾ مفعولُه الثَّاني، و﴿لِكُلِّ﴾ متعلِّقٌ به أو حالٌ منه.

﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾: يُوسوِسُ شياطينُ الجنِّ إلى شَياطينِ الإنسِ، أو بعضُ الجنِّ إلى بعضٍ، أو بعضُ الإنسِ إلى بَعضٍ.

﴿زُخْرُفَ الْقَوْلِ﴾: الأباطيلَ المموَّهَةَ؛ مِن زخرَفَهُ: إذا زَيَّنَه.

﴿غُرُورًا﴾ مَفعولٌ له، أو مَصدَرٌ في موقعِ الحالِ.

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ﴾ إيمانَهم ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾؛ أي: ما فَعَلُوا ذلك، يعني: معاداةَ الأنبياءِ وإيحاءَ الزَّخارفِ، ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للإيحاءِ أو الزُّخرفِ أو الغرورِ، وهو أيضًا دليلٌ على المعتزلَةِ.

﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾: وكُفرَهُم.

(١١٣) ـ ﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ عطفٌ على ﴿غُرُورًا﴾ إن جُعلَ علَّةً، أو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ أي: وليكونَ ذلك جَعَلْنا لكلِّ نَبيٍّ عَدُوًّا، والمعتزلَةُ

---

(١) قوله: «ولذلك أسند الجهل إلى أكثرهم»؛ أي: لا إليهم؛ لأن بعضهم معاند، «مع أن مطلق الجهل يعمهم» فيشمل المعاند. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٥).

لَمَّا اضطرُّوا فيه قالوا: اللامُ لامُ العاقِبَةِ، أو لامُ القَسَمِ كُسِرَت لَمَّا لَمْ يؤكَّدِ الفعلُ بالنُّونِ، أو لامُ الأمرِ وضَعفُه أظهَرُ.

والصَّغوُ: الميلُ، والضَّميرُ[1] لِمَا لهُ الضَّميرُ في ﴿فَعَلُوهُ﴾.

﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ لأَنفُسِهِم ﴿وَلِيَقْتَرِفُواْ﴾: وليكتَسِبُوا ﴿مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ من الآثامِ.

(١١٤) ـ ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ على إرادَةِ القولِ؛ أي: قُل لهم يا محمَّد: أفغيرَ اللهِ أطلبُ مَن يَحكمُ بيني وبينكُم ويَفصِلُ المحقَّ مِنَّا من المبطِلِ.

و(غيرَ) مَفعولُ ﴿أَبْتَغِي﴾، و﴿حَكَمًا﴾ حالٌ منه، ويحتمِلُ عكسَه. و﴿حَكَمًا﴾ أبلَغُ مِن (حاكِمٍ) ولذلك لا يُوصَفُ به غيرُ العادلِ.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾: القرآنَ المُعجِزَ

﴿مُفَصَّلًا﴾: مُبيَّنًا فيه الحقُّ والباطِلُ بحيثُ يَنفِي التَّخليطَ والالتباسَ، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ القُرآنَ بإعجازِهِ وتقريرِهِ مُغْنٍ عن سائرِ الآياتِ.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ تأييدٌ لدلالَةِ الإعجازِ على أنَّ القُرآنَ حَقٌّ منزلٌ مِن عندِ اللهِ، يعلَمُ أهلُ الكتابِ به لتَصديقِه ما عِندَهُم مع أنَّهُ عليهِ السَّلامُ لم يُمارِسْ كُتبَهُم ولم يُخالِطْ عُلماءَهُم، وإنما وصفَ جميعَهُم بالعلمِ لأنَّ أكثرَهُم يَعلمونَ، ومَن لم يَعْلَم فهو مُتمَكِّنٌ منهُ بأدنى تأمُّلٍ.

وقيل: المرادُ مُؤمِنو أهلِ الكتابِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿مُنَزَّلٌ﴾ بالتَّشديدِ[2].

---

(١) قوله: «والضمير»؛ أي: في ﴿إِلَيْهِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٧).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ في أنَّهم يَعلَمُونَ ذلك، أو في أنَّه مُنزَّلٌ بجحودِ أكثرِهم وكُفرِهم به، فيكونُ مِن بابِ التَّهييجِ كقوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[1] [القصص: ٨٧].

أو خطابُ الرَّسولِ لخطابِ الأمَّةِ.

وقيل: الخطابُ لكلِّ واحدٍ على معنى: أنَّ الأدلَّةَ لَمَّا تعاضَدَتْ على صِحَّتِه فلا ينبغي لأَحدٍ أن يَمْتَرِيَ فيه.

(١١٥) ـ ﴿وتَمَّتْ كَلِماتُ رَبِّكَ﴾ :بلَغَتِ الغايَةَ أخـبارُه وأَحكامُه ومَواعيدُه ﴿صِدْقًا﴾ في الأَخبارِ والمَواعيدِ ﴿وَعَدْلًا﴾ في الأقضيَةِ والأَحكامِ، ونَصبُهُما يحتَمِلُ التَّمييزَ والحالَ والمفعولَ له.

﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾: لا أحدَ يُبدِّلُ شيئًا مِنها بمَا هو أَصدَقُ أو أعدَلُ، أو: لا أحدَ يقدِرُ أن يُحرِّفَها شائعًا ذائعًا كما فُعِلَ بالتَّوراةِ على أنَّ المرادَ بها القرآنُ فيكونُ ضَمانًا لها مِن اللهِ بالحفظِ كقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، أو: لا نبيَّ ولا كتابَ بعدَها ينسَخُها ويبدِّلُ أحكامَها.

وقرأ الكوفيُّونَ ويَعقوبُ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[2]؛ أي: ما تكلَّمَ به، أو القُرآنُ.

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لِمَا يَقولونَ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بما يُضمرونَ فلا يُهمِلُهُم.

(١١٦) ـ ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ أي :أكثرَ الناسِ، يريدُ الكُفَّارَ، أو الجُهَّالَ، أو تُبَّاعَ الهوى، وقيل :الأرضُ أرضُ مكَّةَ.

---

(١) في جميع النسخ الخطية: (ولا تكن من المشركين) والصواب المثبت.

(٢) وقرأ الباقون بالجمع. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ١٣٠).

﴿يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ عن الطَّريقِ الموصِلِ إليه، فإنَّ الضَّالَّ في غالبِ الأَمرِ لا يأمُرُ إلا بما فيه ضَلالٌ.

﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ وهو ظنُّهُم أنَّ آباءَهُم كانُوا على الحقِّ، أو جَهالاتُهم وآراؤُهُم الفاسدَةُ، فإنَّ الظنَّ يطلَقُ على ما يقابِلُ العِلمَ.

﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: يَكْذِبونُ على اللهِ فيما يَنسبونَ إليه؛ كاتِّخاذِ الوَلدِ، وجعلِ عبادَةِ الأوثانِ وُصلَةً إليه، وتحليلِ الميتَةِ، وتَحريمِ البَحائرِ، أو يقدِّرونَ أنَّهم على شيءٍ.

وحقيقتُه[1]: ما يقالُ عن ظنٍّ وتخمينٍ.

(١١٧) ـ ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾؛ أي: أعلَمُ بالفَريقَيْنِ، و﴿مَن﴾ موصولَةٌ أو مَوصوفَةٌ في محلِّ النَّصبِ بفعلٍ دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾ لا به، فإنَّ (أفعل) لا ينصبُ الظاهرَ في مثلِ ذلك، أو استفهاميَّةٌ مرفوعَةٌ بالابتداءِ والخبرُ: ﴿يَضِلُّ﴾، والجملَةُ معلَّقٌ عنها الفعلُ المقدَّرُ.

وقُرِئَ: (مَن يُضِلُّ)[2]؛ أي: يُضِلُّه اللهُ، فتكونُ (مَن) منصوبةً بالفِعلِ المقدَّرِ، أو مَجرورَةً بإضافَةِ ﴿أَعْلَمُ﴾ إليه؛ أي: أعلَمُ المُضلِّينَ، مِن قولِه: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ أو مِن أَضْلَلْتُه: إذا وَجدتُه ضالًّا، والتَّفضيلُ في العلمِ بكثرتِه، وإحاطَتِه بالوُجوهِ التي يمكنُ تعلُّقُ العلمِ بها، ولزومِه، وكونِه بالذَّاتِ لا بالغَيرِ.

(١١٨) ـ ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ مُسبَّبٌ عَن إنكارِ اتِّباعِ المضلِّينَ الذينَ يُحرِّمُونَ الحلالَ ويُحلِّلُونَ الحرامَ، والمعنى: كُلُوا ممَّا ذُكِرَ اسمُ اللهِ على ذَبحِهِ لا ممَّا ذُكِرَ عليهِ اسمُ غيرِهِ أو ماتَ حتفَ أنفِهِ.

---

(١) قوله: «وحقيقته»؛ أي: الخرص. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٩).

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٨).

﴿إِن كُنتُم بِـَٔايَٰتِهِۦ مُؤۡمِنِينَ﴾ فإنَّ الإيمانَ بها يَقتَضِي استباحَةَ ما أحلَّهُ اللهُ واجتنابَ ما حرَّمَه.

(١١٩) ـ ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تَأۡكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾: وأيُّ غرضٍ في أَنْ تتحرَّجُوا عَن أَكلِه، وما يمنَعُكُم عنه؟

﴿وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيۡكُمۡ﴾ ممَّا لم يُحرَّمْ بقولِه: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣].

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ: ﴿فُصِّلَ﴾ على البناءِ للمَفعولِ، ونافعٌ ويَعقوبُ وحفصٌ ﴿حَرَّمَ﴾ على البناءِ للفَاعلِ[1].

﴿إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِ﴾ ممَّا حرَّمَ عليكُم فإنه أيضاً حلالٌ حالَ الضَّرورَةِ.

﴿وَإِنَّ كَثِيرٗا لَّيُضِلُّونَ﴾ بتَحليلِ الحرامِ وتَحريمِ الحَلالِ.

قرأهُ الكوفيونَ بضمِّ الياءِ والباقونَ بالفتحِ[2].

﴿بِأَهۡوَآئِهِم بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾: بتَشهِّيهِم من غيرِ تعلُّقٍ بدَليلٍ يفيدُ العلمَ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾: المتجاوِزِينَ الحقَّ إلى الباطلِ والحلالَ إلى الحرامِ.

(١٢٠) ـ ﴿وَذَرُواْ ظَٰهِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾: ما يُعلَنُ وما يُسَرُّ، أو: ما بالجوارِحِ وما بالقلبِ.

---

(١) قرأ حمزة والكسائي وعاصم ونافع: ﴿وقد فصَّل﴾ بفتح الفاء والصاد، والباقون بضم الفاء وكسر الصاد، وقرأ نافع وحفص: ﴿ما حرَّم﴾ بفتح الحاء والراء، والباقون بضم الحاء وكسر الراء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٦ ـ ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ٢٦٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

وقيل: الزِّنَى في الحوانيتِ واتِّخاذَ الأَخدانِ.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْسِبُونَ ٱلْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا۟ يَقْتَرِفُونَ﴾: يكسِبُون.

(١٢١) - ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ظاهرٌ في تحريمِ مَتروكِ التَّسميَةِ عَمدًا أو نِسيانًا، وإليه ذهبَ داودُ، وعن أحمدَ مثلُه، وقال مالكٌ والشَّافعيُّ بخلافِه؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ: «ذبيحَةُ المسلمِ حلالٌ وإن لم يَذكُر اسمَ اللهِ عليه»[1]، وفرَّقَ أبو حنيفَةَ بينَ العَمدِ والنِّسيانِ، وأوَّلَه[2] بالميتَةِ، أو بما ذُكِرَ غيرُ اسمِ اللهِ عليهِ لقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ فإن الفِسقَ: ما أُهِلَّ لغيرِ اللهِ بهِ، والضَّميرُ لِـ﴿ما﴾ ويجوزُ أن يكونَ للأكلِ الذي دلَّ عليهِ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟﴾.

﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ﴾: ليُوسوِسُونَ ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ من الكُفَّارِ ﴿لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ بقولِهم: تأكلونَ ما قَتَلْتُم أنتُم وجَوارِحُكُم وتَدَعُونَ ما قتَلَهُ اللهُ؟! وهو يؤيِّدُ التَّأويلَ بالميتَةِ.

﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ في استِحلالِ ما حُرِّمَ ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ فإنَّ مَن تركَ طاعَةَ اللهِ

---

(١) رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (١/ ٤٧٨) عن راشد بن سعد. قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٢٨١): هذا إسناد مرسل ضعيف. وعزاه ابن حزم في «المحلى» (٦/ ٨٨) إلى سعيد بن منصور، وقال: «هذا مرسل، والأحوص بن حكيم ليس بشيء، وراشد بن سعد ضعيف». وروى أبو داود في «المراسيل» (٣٧٨) نحوه عن الصلت مولى سويد. قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٧٩): «وعلته مع الإرسال، هي أن الصلت السدوسي لا تُعرف له حال، ولا يعرف بغير هذا، ولا روى عنه إلا ثور بن يزيد». وانظر: «نصب الراية» للزيلعي (٤/ ١٨٣).

(٢) في نسخة التفتازاني: «وأولوه». قال الأنصاري: قوله: «وأوله»؛ أي: أبو حنيفة، وفي نسخة: «وأولوه»؛ أي: مالك والشافعي وأبو حنيفة، لكن التأويل بما ذكره إنما يتم على مذهب الشافعي حيث لم يفرق بين العمد والنسيان. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٤١).

إلى طاعَةِ غيرِهِ واتَّبعَهُ في دينِه فقَدْ أشرَكَ، وإنَّما حَسُنَ حَذْفُ الفاءِ فيه لأنَّ الشَّرطَ بلفظِ الماضي.

(١٢٢) ـ ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ مثَّلَ بهِ مَن هداهُ اللهُ تَعالى وأنقذَهُ مِن الضَّلالِ وجعلَ له نورَ الحُجَجِ والآياتِ يتأمَّلُ بها في الأشياءِ فيميزُ بينَ الحقِّ والباطلِ والمُحِقِّ والمُبطِلِ.

وقرأَ نافِعٌ ويَعقوبُ: ﴿مَيِّتًا﴾ على الأَصلِ[١].

﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ﴾: صِفتُه، وهو مُبتدأٌ خبرُه: ﴿فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، وقولُه: ﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ حالٌ من المستكنِّ في الظَّرفِ لا من الهاءِ في ﴿مَّثَلُهُۥ﴾؛ للفَصلِ، وهو مَثَلٌ لِمَن بقيَ على الضَّلالَةِ لا يُفارِقُها بحالٍ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: كما زُيِّنَ للمؤمنِ إيمانُه ﴿زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

والآيَةُ نَزلَتْ في حمزةَ وأَبي جهلٍ[٢].

وقيل: في عُمَرَ ـ أو عمَّارٍ ـ وأَبي جهلٍ[٣].

(١٢٣) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا﴾؛ أي: كما جَعَلْنَا في مَكَّةَ أكابرَ مُجرمِيها ليَمكُرُوا فيها جَعَلْنا في كلِّ قَريَةٍ أكابِرَ مُجرِمِيها

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٤).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٠٠)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) في عمر وأبي جهل رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٥٣٣) عن الضحاك، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٨١) عن زيد بن أسلم. وفي عمار وأبي جهل رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٥٣٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٨١)، عن عكرمة.

ليَمكُرُوا فيهَا، و﴿جَعَلْنَا﴾ بمَعنى: صيَّرْنا، ومَفعولاه: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ على تَقديمِ المَفعولِ الثَّاني، أو ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ﴾ و﴿مُجْرِمِيهَا﴾ بدلٌ، ويجوزُ أن يكونَ مُضافًا إليه إن فُسِّرَ الجعلُ بالتَّمكين، و(أفعَلُ) التَّفضيلِ إذا أضيفَ جازَ فيهِ الإفرادُ والمُطابقَةُ، ولذلكَ قُرِئَ: (أكبَرَ مُجرِمِيها)[1].

وتخصيصُ الأَكابرِ لأنَّهُم أَقْوَى على استتباعِ النَّاسِ والمَكرِ بهم.

﴿وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ﴾ لأنَّ وَبالَهُ يحيقُ بهم ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ذلكَ.

(١٢٤) ـ ﴿وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ يَعني: كُفَّارَ قريشٍ؛ لِمَا رُوِيَ: أنَّ أبا جَهلٍ قال: زاحَمْنا بَني عبدِ منافٍ حتى إذا صِرنا كفَرَسَيْ رهانٍ[2] قالوا: مِنَّا نَبيٌّ يُوحَي إليهِ! واللهُ لا نَرضَى به إلا أَنْ يأتيَنا وَحيٌ كمَا يأتيهِ، فنَزَلَت[3].

﴿اللهُ أعلَمُ حيثُ يَجعَلُ رِسَالاتِه﴾ استئنافٌ للرَّدِّ عليهم بأنَّ النبوَّةَ ليسَتْ بالنَّسبِ والمالِ، وإنَّما هيَ بفَضائِلَ نفسانيَّةٍ يخصُّ اللهُ بها مَن يشاءُ مِن عِبادِه، فيَجتبي لِرسالَته مَن عَلِمَ أنَّه يَصلُحُ لها، وهو أَعلَمُ بالمكانِ الذي فيه يَضَعُها.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وحَفصٌ عَن عاصمٍ: ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾[4].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٨٥) عن ابن مسلم.

(٢) قوله: «كفرسي رهان»؛ أي: سابقين إلى غاية. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ١٨٨).

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٨٥)، عن مقاتل، وهو في «تفسير مقاتل» (١/ ٥٨٧). ورواه ابن إسحاق عن الزهري كما في «سيرة ابن هشام» (١/ ٣١٦) دون ذكر النزول، ونحوه في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٤/ ٣٤٧) عن عروة في قصة رؤيا عاتكة رضي الله عنها دون ذكر النزول أيضاً.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ﴾: ذلٌّ وحَقارَةٌ بعدَ كِبَرِهم(١).

﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ يومَ القِيامَةِ، وقيل: تَقديرُه: مِن عندِ اللهِ.

﴿وَعَذَابٌ شَدِيدُۢ بِمَا كَانُواْ يَمۡكُرُونَ﴾: بسببِ مَكرِهم، أو جَزاءً على مَكرِهم.

(١٢٥) ـ ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ﴾: يُعرِّفَه طريقَ الحقِّ ويُوفِّقَهُ للإيمانِ ﴿يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾ فيَتَّسِعُ لهُ ويفسحُ فيه مجالَه، وهو كنايةٌ عَن جعلِ النَّفسِ قابلَةً للحَقِّ، مُهيَّأةً لحُلولِه فيها، مُصفَّاةً عمَّا يَمنَعُه ويُنافيهِ.

وإليه أشارَ عليهِ السَّلامُ حينَ سُئِلَ عنه فقال: «نورٌ يَقذِفُه اللهُ في قَلبِ المُؤمنِ فيُشرَحُ له أو يَنفَسِحُ» فقالوا: هل لذلكَ أمارَةٌ يعرف بها؟ فقال: «نَعم: الإنابَةُ إلى دارِ الخُلودِ، والتَّجافِي عن دار الغُرورِ، واستِعدادٌ للمَوتِ قبلَ نُزولِه»(٢).

﴿وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ بحيثُ يَنبُو عَن قَبولِ الحَقِّ فلا يَدخُلُه الإيمانُ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ﴿ضَيۡقًا﴾ بالتَّخفيفِ، ونافعٌ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ ﴿حَرِجًا﴾ بالكسرِ؛ أي: شديدَ الضِّيقِ، والباقونَ بالفَتحِ وصفًا بالمصدَرِ(٣).

---

(١) قوله: «كبرهم»؛ أي: عِظَمِهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٤٣)، وكونُهُ بعدَ الكبرِ مُستفادٌ مِن قولِهِ: ﴿سَيُصِيبُ﴾ ومِن وصفِهِم بـ﴿أَكَٰبِرَ﴾ قبلَهُ، وهوَ أشنعُ، فلذا قيَّدَهُ بِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٧٨٦٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٦٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٣١٥)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٣٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً. قال الذهبي: «عدي بن الفضل ساقط».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ شبَّهه مُبالغَةً في ضيقِ صَدرِه بمَن يُزاوِلُ ما لا يَقدِرُ عليه؛ فإنَّ صُعودَ السَّماءِ مثَلٌ فيمَا يَبعدُ عَن الاستِطاعَةِ[1]، وتنبيهٌ[2] على أنَّ الإيمانَ يَمتَنِعُ عنهُ كمَا يمتَنِعُ عنهُ الصُّعودُ.

وقيل: معناهُ: كأنَّما يتصاعَدُ إلى السَّماءِ نُبُوًّا عن الحقِّ وتباعُدًا في الهربِ منهُ.

وأَصلُ ﴿يَصَّعَّدُ﴾: يَتَصعَّد، وقد قُرِئَ به[3].

وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿يَصْعَد﴾، وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ: ﴿يصَّاعَد﴾ بمعنى: يتَصَاعَد[4].

﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: كما يضيقُ صَدرُهُ ويبعدُ قلبُهُ عَن الحقِّ ﴿يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: يجعَلُ العَذابَ أو الخذلانَ عَلَيهم، فوَضعَ الظَّاهِرَ مَوضِعَ المُضمَرِ للتَّعليلِ.

---

(١) وقد فسر العلماء المعاصرون هذه الآية بالاعتماد على ما توصل إليه العلم من أنّ الضغط الجوي يخف كلما ارتفع الإنسان في الجو حتى يتلاشى، وأن الإنسان كلما صعد في السماء ضاق صدره وشعر بصعوبة في التنفس حتى يصل لدرجة الاختناق. ففي هذا النصِّ معجزة من أبلغ المعجزات القرآنية، إذ لم يوجد زمن الرسول ﷺ مَن يعرف هذا أو يخبر عنه.
وهذا وإن كانت الآية تحتمله لكن كلام المفسرين القدامى في تفسيرهم للآية صحيح أيضاً، أما ما ذهب إليه البعض من نسبة العجز عن تفسيرها لمن تقدم من المفسرين، وأنهم لم يهتدوا لسرها حتى جاء العلم الحديث فكشف معنى الآية، فهو كلام في غير مكانه، فإنهم ـ كما المصنف هنا ـ فسروا الآية واستقام المعنى، وهو المراد، ومَن زاد فلأن القرآن كتاب معجز لا تنتهي عجائبه على مر الزمان كما جاء في وصفه.

(٢) في نسخة التفتازاني: «ونبه به».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«الكشاف» (٣/ ١١٢)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) والباقون: ﴿يَصَّعَّدُ﴾ بتشديد الصَّاد والعين. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٨ ـ ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٦ ـ ١٠٧).

(١٢٦) ـ ﴿وَهَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى البيانِ الذي جاءَ به القرآنُ، أو إلى الإسلامِ، أو إلى ما سبقَ من التَّوفيقِ والخذلان.

﴿صِرَٰطُ رَبِّكَ﴾: الطَّريقُ الذي ارتضاهُ، أو: عادَتُه وطريقُه الذي اقتضَتْه حِكمَتُه.

﴿مُسْتَقِيمًا﴾: لا عِوَجَ فيه، أو: عادلًا مُطَّردًا، وهو حالٌ مؤكِّدةٌ كقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، أو مقيِّدةٌ والعامِلُ فيها مَعنى الإشارةِ.

﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ فيعلمونَ أنَّ القادرَ هو اللهُ، وأنَّ كلَّ ما يحدثُ مِن خيرٍ أو شرٍّ فهو بقضائِه وخَلْقِه، وأنَّه عالمٌ بأحوالِ العبادِ حَكيمٌ عادلٌ فيما يفعلُ بهم.

(١٢٧) ـ ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾: دارُ اللهِ، أضافَ الجنَّةَ إلى نفسِه تعظيمًا لها، أو: دارُ السَّلامةِ من المكارهِ، أو: دارٌ تحيَّتُهم فيها سَلامٌ.

﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾: في ضَمانِه، أو: ذخيرةً لهم عندَه لا يَعلَمُ كُنْهَها غيرُه.

﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾: مُواليهِم أو ناصِرُهم ﴿بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾: بسببِ أعمالِهم.

أو: مُتولِّيهِم بجزائِها فيتولَّى إيصالَه إليهِم.

(١٢٨) ـ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ نصبٌ بإضمارِ (اذكُرْ) أو (نقولُ)، والضَّميرُ لِمَن يُحشَرُ مِن الثَّقَلينِ. وقرأَ حَفصٌ عَن عاصمٍ، ورَوْحٌ عن يعقوبَ بالياءِ[١].

﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ﴾ يعني: الشَّياطينَ ﴿قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾؛ أي: مِن إغوائِهِم وإضلالِهم، أو: مِنهم بأَنْ جَعلتُموهُم أتباعَكُم فحُشروا مَعكم، كقولِهم: استكثَرَ الأَميرُ مِن الجُنودِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٧)، و«النشر» (٢/ ٢٦٢).

﴿وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾: الذينَ أطاعوهُم: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾؛ أي: انتفعَ الإنسُ بالجنِّ بأنْ دَلُّوهم على الشَّهواتِ وما يُتوصَّلُ به إليها، والجنُّ بالإنسِ بأن أطاعُوهم وحصَّلُوا مُرادَهُم.

وقيل: استمتاعُ الإنسِ بهم: أنَّهم كانوا يَعوذونَ بهم في المفاوزِ وعندَ المخاوفِ، واستمتاعُهُم بالإنسِ: اعترافُهُم بأنَّهم[1] يَقدِرونَ على إجارَتِهم.

﴿وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾؛ أي: البعثَ، وهو اعترافٌ بما فعلوا مِن طاعةِ الشَّيطانِ واتِّباعِ الهوى وتكذيبِ البَعثِ وتَحسُّرِهم على حالِهم.

﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ﴾: مَنزِلُكم، أو: ذاتُ مَثواكُم[2].

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ حالٌ، والعامِلُ فيها ﴿مَثْوَىٰكُمْ﴾ إن جُعِلَ مَصدرًا، ومعنى الإضافةِ إن جُعِلَ مَكانًا[3].

﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ إلَّا الأوقاتُ التي يُنقَلُونَ فيها مِن النَّارِ إلى الزَّمهريرِ.

وقيل: إلَّا ما شاءَ قبلَ الدُّخولِ؛ كأنَّه قيل: النَّارُ مَثواكُم أبدًا إلَّا ما أَمهَلَكُم.

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾ في أفعالِه ﴿عَلِيمٌ﴾ بأعمالِ الثَّقَلينِ وأَحوالِهم.

---

(١) قوله: «اعترافهم»؛ أي: الإنس، «بأنهم»؛ أي: الجن. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٤٦).

(٢) قوله: «منزلكم أو ذات مثواكم» الأول على أن المثوى اسم مكان بمعنى مكان الإقامة، والثاني على أنه مصدر ميمي، فلذلك قدر المضاف لأنه لا يصح حمل الإقامة على النار، فيصير المعنى: ذات إقامتكم. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ١٤٣).

(٣) لأن اسم المكان لا يعمل عمل الفعل، فجعل ناصب الحال معنى الإضافة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ١٤٣).

(١٢٩) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا﴾: نكِلُ بعضَهُم إلى بعضٍ، أو: نجعَلُ بعضَهُم يتولَّى بعضًا فيُغويهم، أو أولياءَ بعضٍ وقرناءَهُم في العذابِ كما كانوا في الدُّنيا.

﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ مِن الكفرِ والمعاصِي.

(١٣٠) ـ ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ﴾ الرُّسلُ مِن الإنسِ خاصَّةً، لكنْ لَمَّا جُمِعوا مع الجنِّ في الخطابِ صحَّ ذلك، ونظيرُه: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، والمَرْجانُ يخرجُ مِن المِلْحِ دونَ العَذبِ.

وتعلَّق بظاهرِه قومٌ وقالوا: بُعِثَ إلى كلٍّ من الثَّقلينِ رسلٌ مِن جنسِهِم.

وقيل: الرُّسلُ مِن الجنِّ رسلُ الرُّسلِ إليهِم لقولِه: ﴿وَلَّوۡاْ إِلَىٰ قَوۡمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

﴿يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَا﴾ يعني: يومَ القيامةِ.

﴿قَالُواْ﴾ جوابًا: ﴿شَهِدۡنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾ بالجُرمِ والعِصيانِ، وهو اعترافٌ مِنهُم بالكفرِ واستيجابِ العَذابِ.

﴿وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾ ذمٌّ لهم على سوءِ نظرِهم وخطأِ رَأيِهم، فإنَّهم اغترُّوا بالحياةِ الدُّنيويَّةِ واللذاتِ المُخْدَجةِ[1]، وأعرضُوا عَن الآخرةِ بالكليَّةِ، حتَّى كانَ عاقبةُ أمرِهم أن اضطرُّوا إلى الشَّهادةِ على أنفُسِهم بالكفرِ والاستسلامِ للعذابِ المخلَّدِ؛ تحذيرًا للسَّامعينَ مِن مثلِ حالِهم.

(١٣١) ـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى إرسالِ الرُّسلِ، وهو خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ؛ أي: الأمرُ ذلك ﴿أَن لَّمۡ يَكُن رَّبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ وَأَهۡلُهَا غَٰفِلُونَ﴾ تعليلٌ للحكمِ، و﴿أَن﴾

---

(١) قوله: «المُخدَجَة»؛ أي: الناقصة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٤٧).

مَصدريَّةٌ أو مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ؛ أي: الأمرُ ذلك لانتفاءِ كونِ رَبِّك، أو لأنَّ الشَّأنَ: لم يَكُن رَبُّكَ مُهلِكَ القُرَى بسببِ ظلمٍ فَعَلوه، أو مُلتَبِسينَ بظلمٍ، أو ظالمًا وهم غافِلون لم ينبَّهوا برسولٍ، أو بدلٌ[1] مِن ﴿ذَٰلِكَ﴾.

(١٣٢) ـ ﴿وَلِكُلٍّ﴾ مِن المكلَّفينَ ﴿دَرَجَٰتٌ﴾: مراتبُ ﴿مِّمَّا عَمِلُواْ﴾: مِن أَعمالِهم، أو مِن جزائِها، أو من أجلِها ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ فيَخفَى عليه عملٌ، أو قَدْرُ ما يُستحقُّ به مِن ثوابٍ أو عِقابٍ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ بالتَّاءِ[2] على تغليبِ الخطابِ على الغيبَةِ.

(١٣٣) ـ ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ﴾ عن العبادِ والعِبادةِ ﴿ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾: يَترحَّمُ عليهم بالتَّكليفِ تَكميلًا لهم، ويُمْهِلُهم على المعاصي، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ ما سبقَ ذكرُه مِن الإرسالُ ليسَ لنَفعِه بَلْ لتَرحُّمِه على العبادِ، وتأسيسٌ لِمَا بعدَه وهو قولُه:

﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾؛ أي: ما به إليكُم حاجةٌ إنْ يشَأْ يُذهِبْكُم أَيُّها العُصاةُ ﴿وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ﴾ مِن الخَلقِ ﴿كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾؛ أي: قرنًا بعدَ قرنٍ، لكنَّه أبقاكُم تَرحُّمًا عليكم.

(١٣٤) ـ ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ﴾ مِن البَعثِ وأحوالِه ﴿لَءَاتٍ﴾: لكائنٌ لا مَحالةَ ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ طالِبَكُم به.

(١٣٥) ـ ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾: على غايةِ تَمكُّنِكُم واستِطاعَتِكُم، يقال: مَكُنَ مكانةً: إذا تمكَّنَ أبلغَ التَّمكُّنِ.

---

(١) قوله: «بدلٌ» عطفٌ على «تعليل للحكم». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٤٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

أو: على ناحِيَتكم وجِهَتِكم التي أنتُم عليها، مِن قولِهم: مكانٌ ومَكانَةٌ؛ كمَقامٍ ومَقامةٌ.

وقرأَ أبو بكرٍ عَن عاصمٍ: ﴿مَكاناتِكُم﴾ بالجمعِ في كلِّ القرآنِ[١].

وهو أمرُ تهديدٍ، والمعنى: اثبتُوا على كفرِكُم وعداوَتِكُم ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾ ما كنتُ عليه مِن المُصابرةِ والثَّباتِ على الإسلامِ، والتَّهديدُ بصيغَةِ الأمرِ مبالغةٌ في الوَعيدِ كأنَّ المهدِّدَ يريدُ تَعذيبَه[٢] مجمِعًا عليه، فيحملُه بالأمرِ على ما يُفضي به إليهِ، وتسجيلٌ[٣] بأنَّ المهدَّدَ لا يتأتَّى منه إلا الشرُّ كالمأمورِ به الذي لا يقدرُ أن يَتفَصَّى عنه.

﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ إنْ جُعِلَ ﴿مَن﴾ استفهاميَّةً بمعنى: (أيُّنا تكونُ له العاقبةُ الحُسنى التي خلقَ اللهُ لها هذه الدَّارَ) فمَحلُّها الرَّفعُ وفعلُ العلمِ معلَّقٌ عنه[٤].

وإن جُعِلَت خبريَّةً فالنَّصبُ بـ﴿تَعْلَمُونَ﴾؛ أي: فسوفَ تَعرفونَ الذي تكونُ له العاقبةُ، وفيه مع الإنذارِ إنصافٌ في المقالِ، وحسنُ الأدبِ[٥]، وتنبيهٌ على وثوقِ المنذِرِ بأنَّه مُحقٌّ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٢) قوله: «كأنَّ المهدِّد» بكسر الدَّال، «يريد تعذيبَه»؛ أي: المهدَّدَ؛ بفتحها، «مجمِعًا عليها» صفة محذوفٍ؛ أي: تعذيبًا مُجمِعًا عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٤٨). و«مجمعًا عليه» على صيغة الفاعل؛ أي: عازمًا مصمِّمًا. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «وتسجيلٌ» عطف على «مبالغةٌ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٤٩).

(٤) قوله: «وفعل العلم معلقٌ عنه»؛ أي: عن ﴿مَن﴾؛ أي: عن العمل فيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٤٩).

(٥) قوله: «وحسنُ الأدبِ»؛ حيثُ لم يَقل: العاقبَةُ لنا وفوَّضَ الأمرَ إلى اللهِ وهذا مِنَ الكلامِ المنصفِ كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿يكونُ﴾ بالياءِ[1]؛ لأنَّ تأنيثَ العاقبةِ غيرُ حَقيقيٍّ.

﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ وضعَ (الظَّالمينَ) مَوضِعَ الكافرينَ لأنَّه أعمُّ وأكثرُ فائدةً.

(١٣٦) ـ ﴿وَجَعَلُواْ﴾؛ أي: مُشركو العربِ ﴿لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ﴾: خلقَ ﴿مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعۡمِهِمۡ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمۡ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمۡ﴾

رُوِيَ أنَّهم كانوا يُعيِّنونَ شيئًا مِن حرثٍ ونتاجٍ للهِ ويَصْرِفونَه إلى الضِّيفانِ والمساكينِ، وشيئًا منهما لآلهَتِهم وينفقونَه على سَدَنتِها ويذبحونَ عندها، ثمَّ إن رَأَوا ما عيَّنوا للهِ أزكى بدَّلوه بما لآلهتِهم، وإنْ رأَوا ما لآلهَتِهم أزكى تركوهُ لها حُبًّا لآلهتِهم[2].

وفي قوله: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ تنبيهٌ على فَرْطِ جَهالتِهم، فإنَّهم أشرَكُوا الخالقَ في خلقِه جمادًا لا يقدرُ على شيءٍ، ثمَّ رجَّحوهُ عليه بأن جَعلوا الزَّاكي له.

وفي قولِه: ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾ تَنبيهٌ على أنَّ ذلك ممَّا اختَرَعُوه لم يأمُرْهُم اللهُ به.

وقرأَ الكِسائيُّ بالضَّمِّ في المَوضعينِ[3]، وهو لغةٌ فيه، وقد جاءَ فيه الكسرُ أيضًا كالودِّ[4].

﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾ حُكْمَهُم هذا.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٢) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٩٠ ـ ١٣٩١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٣٤٨)، وعزاها للكسائي أيضاً، وعقب ذلك بقوله: ولا أحفظ أحداً قرأ به. وقد نفى بعض العلماء القراءة بالجر؛ فقال الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٥٦): لم يَقرأ بكسر الزاي أحد نعلمه.

وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (٩/ ٤١٩): والكسر لغة لبعض قيس وتميم، ولم يُقرأ به.

(١٣٧) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومِثْلَ ذلك التَّزيينِ في قسمَةِ القرباتِ ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ﴾ بالوأدِ ونحرِهِم لآلهتِهِم ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ مِن الجنِّ أو مِن السَّدنَةِ، وهو فاعلُ ﴿زَيَّنَ﴾.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿زُيِّنَ﴾ على البناءِ للمَفعولِ الذي هو القتلُ، ونصبِ الأولادِ، وجرِّ الشُّركاءِ بإضافةِ القَتلِ إليه مَفصولًا بينَهُما بمَفعولِه[١]، وهو ضَعيفٌ في العربيَّةِ مَعدودٌ مِن ضروراتِ الشِّعرِ[٢] كقولِه[٣]:

فزَجَجْتُها بمِزَجَّةٍ[٤] زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَهْ

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٢) القول بأن الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ضرورة مردودٌ؛ لأنه مختلفٌ فيه بين النَّحويين، فبعضهم أجازها وهو الصحيح على ما ذكره أبو حيَّان، ووقوعه في قراءة متواترة دلَّ على الصِّحة؛ لأنَّ العربيَّة تثبت بالقرآن، وفَهمُ العكس مِن عكس الفهم. انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٢٣)، و«تفسير ابن كمال باشا» عند هذه الآية.

(٣) البيت بلا نسبة في «الكتاب» (١/ ١٧٦)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٦٩)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٠٦)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٥٧٦). قال الطبري: «وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه». وذكر البغدادي في «خزانة الأدب» (٤/ ٤١٥) عن ابن خلف: هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين. والزَّجُّ: الطَّعنُ، والمِزَجَّةُ بكسرِ الميمِ: الرُّمحُ القَصيرُ كالمِزرَاقِ، والقَلُوص: الشَّابَّةُ مِن النُّوقِ، وأبو مَزادَة: كنيَةُ رَجُلٍ. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٢١٠).

(٤) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «فزججتها متمكناً» والمثبت من نسخة التفتازاني وهي رواية المصادر. وأشار إلى النسختين الأنصاري في «حاشيته» (٢/ ٥٥١).

وقرئَ بالبناءِ للمَفعولِ وجرِّ (أولادِهم) ورفـعِ (شركاؤهم) بإضمارِ فعلٍ دلَّ عليهِ (زُيِّن)[١].

﴿لِيُرْدُوهُمْ﴾: ليهلِكُوهم بالإغواءِ ﴿وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾: وليُخلِّطُوا عليهِم ما كانوا عليه مِن دينِ إسماعيلَ، أو ما وجبَ عليهِم أن يَتديَّنوا به، واللامُ للتَّعليلِ إن كانَ التَّزيينُ مِن الشَّياطينِ وللعاقبةِ إن كانَ مِن السَّدَنةِ.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾: ما فعلَ المُشركونَ ما زُيِّنَ لهم، أو الشركاءُ التَّزيينَ، أو الفريقانِ جميعَ ذلك.

﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ افتراءهم، أو: ما يفترونَه مِن الإفكِ.

(١٣٨) ـ ﴿وَقَالُوا هَذِهِ﴾ إشارةٌ إلى ما جُعلَ لآلهتِهم ﴿أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾: حرامٌ،) فِعْلٌ) بمعنى (مَفعولٍ) كالذِّبحِ يستوي فيه الواحدُ والكثيرُ والذَّكرُ والأُنثى.

وقُرِئَ: (حُجْرٌ) بالضمِّ[٢]، و: (حِرْجٌ)[٣]؛ أي: مُضيَّقٌ.

﴿لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ﴾ يعنونَ: خدمَ الأَوثانِ، والرِّجالَ دونَ النِّساءِ.

﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ مِن غيرِ حُجَّةٍ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) عن علي رضي الله عنه، و«المحتسب» (١/ ٢٢٩) عن أبي عبد الرحمن السلمي.

(٢) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠)، و«الكشاف» (٣/ ١٢٥) عن الحسن وقتادة.

(٣) بكسر الحاء وتقديم الراء على الجيم. ونسبت لابن عباس وابن مسعود وأُبيّ وابن الزبير وعمرو بن دينار وعكرمة والأعمش. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣١)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٥٧٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٢٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠)، و«البحر» (٩/ ٤٢٨).

﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ يعني: البَحائرَ والسَّوائبَ والحَوامِيَ.

﴿وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾ في الذَّبحِ، وإنَّما يذكرونَ اسمَ الأصنامِ عليها. وقيل: لا يحجُّونَ على ظهورِها.

﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ نصبٌ على المصدرِ؛ لأنَّ ما قالوه تقوُّلٌ على الله، والجارُّ مُتعلِّقٌ بـ(قالوا)، أو بمَحذوفٍ هو صفةٌ له[1].

أو على الحالِ[2]، أو المفعولِ له، والجارُّ متعلِّقٌ به أو بالمَحذوفِ.

﴿سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾: بسببِه، أو: بدَلَه.

(١٣٩) ـ ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ يعنون: أجنَّةَ البَحائرِ والسَّوائبِ.

﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ حلالٌ للذُّكورِ خاصَّةً دونَ الإناثِ إن ولدَ حيًّا؛ لقولِه: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ﴾ فالذُّكورُ والإناثُ فيه سواءٌ.

وتأنيثُ الخالصةِ للمَعنى، فإنَّ ﴿مَا﴾ في مَعنى الأجنَّةِ، ولذلك وافقَ عاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ ابنَ عامرٍ في ﴿تَكُنْ﴾ بالتَّاء، وخالفَه هو وابنُ كثيرٍ في ﴿مَّيْتَةً﴾ بنصبٍ كغيرهم[3].

---

(١) قوله: «أو بمحذوف هو»؛ أي: الجارُّ «صفةٌ له»؛ أي: للمحذوف، والتقدير: قولاً كائنًا عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٢).

(٢) قوله: «أو على الحالِ» عطفٌ على قوله: «على المصدر». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٢).

(٣) قرأ ابن عامر: ﴿وإن تكن﴾ بالتاء ﴿ميتةٌ﴾ بالرفع، وابن كثير: ﴿يكن﴾ بالياء و﴿ميتةٌ﴾ بالرفع، وأبو بكر عن عاصم: ﴿تكن﴾ بالتاء كابن عامر ﴿ميتةً﴾ بالنصب، وباقي السبعة: ﴿يكن﴾ بالياء ﴿ميتةً﴾ بالنصب. انظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٧)، و«النشر» (٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

أو التَّاء فيه للمُبالغةِ[١] كما في راويةِ الشِّعرِ، أو هو مصدرٌ كالعافيةِ وقعَ موقعَ الخالصِ.

وقرئَ بالنَّصبِ[٢] على أنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ، والخبرُ ﴿لِّذُكُورِنَا﴾، أو حالٌ مِن الضَّميرِ الذي في الظَّرفِ لا مِن الذي في ﴿لِّذُكُورِنَا﴾، ولا مِن الذُّكورِ لأنَّها لا تتقدَّمُ على العاملِ المعنويِّ وعلى صاحبِه المجرورِ.

وقُرئَ: (خالص) بالرَّفعِ والنَّصبِ[٣]، و: (خالِصُه) بالرفعِ والإضافةِ إلى الضَّميرِ[٤]، على أنَّه بدلٌ مِن ﴿مَا﴾ أو مبتدأٌ ثانٍ، والمرادُ به: ما كانَ حَيًّا.

والتذكيرُ في ﴿فِيهِ﴾ لأنَّ المرادَ بالميتةِ ما يعمُّ الذَّكرَ والأنثى، فغُلِّبَ الذَّكرُ.

﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ﴾؛ أي: جزاءَ وصفِهم الكذبَ على اللهِ في التَّحريمِ والتَّحليلِ، مِن قولِه: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ٦٢] ﴿إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

---

(١) قوله: «أو التاء فيه للمبالغة» عطفٌ على قوله: «وتأنيث الخالصة للمعنى». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٣).

(٢) أي: (خالصةً). نسبت للزهري في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، ولابن عباس والأعرج وقتادة في «المحتسب» (١/ ٢٣٢). وزاد في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠) نسبتها لسفيان بن حسين، وفي «البحر» (٩/ ٤٣٠) لابن جبير.

(٣) بالرفع عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٣٢) إلى ابن مسعود وابن عباس والأعمش بخلاف.
وبالنصب عزاها ابن خالويه وابن جني لسعيد بن جبير.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) عن ابن عباس، وزاد في «المحتسب» (١/ ٢٣٢) نسبتها للزهري والأعمش وأبي طالوت، وفي «البحر» (٩/ ٤٣٠) لأبي رزين وعكرمة وأبي حيوة وابن يعمر.

(١٤٠) ـ ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا﴾ يريدُ بهم العربَ الذين كانوا يَقتلونَ بناتِهم مخافةَ السَّبي والفَقرِ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ: ﴿قتَّلوا﴾ بالتَّشديدِ[1] بمعنى التَّكثيرِ.

﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ لخفَّةِ عَقلِهم، وجَهلِهم بأنَّ اللهَ رازقُ أولادِهم لا هُم، ويجوزُ نَصبُه على الحالِ أو المصدرِ.

﴿وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾ مِن البَحائرِ ونَحوِها ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ يحتمِلُ الوجوهَ المذكورةَ في مثلِه ﴿قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ إلى الحقِّ والصَّوابِ.

(١٤١) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ﴾ مِن الكُرومِ ﴿مَّعْرُوشَٰتٍ﴾: مَرفوعاتٍ على ما يَحمِلُها، ﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾: مُلْقَياتٍ على وجهِ الأرضِ.

وقيل: المعروشاتُ: ما غرسَهُ النَّاسُ فعَرَشوهُ ﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾: ما نبتَ في البَراريِّ والجِبالِ.

﴿وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾: ثمرُهُ الذي يؤكَلُ في الهيئةِ والكيفيَّةِ، والضَّميرُ للزَّرعِ والباقي مَقيسٌ عليه، أو للنَّخلِ والزَّرعُ داخلٌ في حكمِه لكونِه مَعطوفًا عليه، أو للجميعِ على تقديرِ: أُكُلُ ذلك، أو كلِّ واحدٍ مِنهما، و﴿مُخْتَلِفًا﴾ حالٌ مقدَّرَةٌ لأنَّه لم يَكُن كذلك عندَ الإنشاءِ.

﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾: يتشابَه بعضُ أفرادِهما في اللونِ والطَّعمِ ولا يتشابَه بعضُها.

﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾: مِن ثمرِ كلِّ واحدٍ مِن ذلك ﴿إِذَآ أَثْمَرَ﴾ وإن لم يُدرِك ولم يَيْنَعْ بعدُ[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧١)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٢) قولُهُ: (وإن لم يُدرِك)؛ أي: ينضجْ ويتمَّ، يعني: فائِدَةُ التَّقييدِ بِهِ إباحَةُ الأكلِ قبلَهُ، وعلى الثَّاني لا =

وقيل: فائدَتُه: رخصةُ المالكِ في الأكلِ منه قبلَ أداءِ حقِّ اللهِ.

﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ يريدُ به: ما كانَ يُتصدَّقُ به يومَ الحصادِ، لا الزَّكاةَ المقدَّرةَ؛ لأنَّها فُرِضَت بالمدينةِ والآيةُ مكِّيَّةٌ.

وقيل: الزَّكاةُ، والآيةُ مدنيَّةٌ، والأمرُ بإيتائِها يومَ الحصادِ ليُهتمَّ به حينئذٍ حتَّى لا يؤخَّرَ عَن وقتِ الأداءِ، وليُعلمَ أنَّ الوجوبَ بالإدراكِ لا بالتَّنقيةِ.

وقرأ ابنُ كَثيرٍ ونافعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ ﴿حِصادِه﴾ بكسرِ الحاءِ[1]، وهو لغَةٌ فيه.

﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ في التَّصدُّقِ، كقوله: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩].

﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾: لا يَرتَضِي فِعلَهُم.

(١٤٢) ـ ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ عطفٌ على ﴿جَنَّٰتٍ﴾؛ أي: وأنشأَ مِن الأنعامِ ما يَحمِلُ الأثقالَ وما يُفرَشُ للذَّبحِ، أو ما يُفرَشُ المنسوجُ مِن شَعرِه وصُوفِه ووَبَرِه.

وقيل: الكبارُ الصَّالحةُ للحملِ، والصِّغارُ الدَّانيةُ مِن الأرضِ مثلَ الفَرشِ المفروشِ عليها.

﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾: كُلُوا ما أحلَّ لَكُم منه ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ في التَّحليلِ والتَّحريمِ مِن عندِ أَنفُسِكُم ﴿إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾: ظاهِرُ العَداوَةِ.

= حاجَةَ إلى هذا القيدِ. و(يَيْنَع)؛ بياءين مِن بابِ علمَ وضربَ، والياءُ الثَّانيةُ ثابتةٌ على كلِّ تقديرٍ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧١)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(١٤٣) ـ ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ بدلٌ مِن ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾، أو مفعولُ ﴿كُلُوا﴾ ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا﴾ معترِضٌ بينهما، أو فعلٍ دلَّ عليه[١]، أو حالٌ من (ما) بمَعنى: مختلفةً أو متعدِّدةً.

والزَّوجُ: ما معه آخرُ مِن جنسِه يُزاوجُه، وقد يقالُ لِمَجموعِهِما، والمرادُ الأولُ.

﴿مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ﴾: زوجينِ اثنينِ: الكبشُ والنَّعجةُ، وهو بدلٌ مِن ﴿ثَمَٰنِيَةَ﴾.

وقُرِئَ: (اثنان) على الابتداءِ[٢].

والضَّأنُ: اسمُ جنسٍ كالإبلِ، وجمعُه: ضِئِينٌ، أو جمعُ ضائِنٍ كتَاجِرٍ وتَجْرٍ.

وقُرِئَ بفَتحِ الهمزةِ[٣]، وهو لغَةٌ فيه.

﴿وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ﴾: التَّيسُ والعنزُ. وقرأَ ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمرٍو وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ بالفتحِ[٤]، وهو جمعُ ماعِزٍ كصاحِبٍ وصَحْبٍ، أو حَارِسٍ وحَرَسٍ.

وقُرِئَ: (المِعْزَى)[٥].

﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾: ذكرِ الضَّأنِ وذكرِ المعزِ ﴿حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾: أَمْ أُنثَيَيهِمَا، ونَصبُ (الذَّكرينِ) و(الأُنثيينِ) بـ﴿حَرَّمَ﴾.

---

(١) قوله: «أو فعلٍ» بالجر عطفاً على ﴿كُلُوا﴾ «دل عليه»؛ أي: دلَّ عليه ﴿كُلُوا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٦).

(٢) نسبت لأبان بن عثمان. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦ ـ ٤٧)، و«البحر المحيط» (٩/ ٤٥١).

(٣) نسبت لعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، و«المحتسب» (١/ ٢٣٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٤)، و«البحر» (٩/ ٤٥١).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧١)، و«التيسير» (ص: ١٠٨)، و«النشر» (٢/ ٢٦٦).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«الكشاف» (٣/ ١٣١)، و«البحر» (٩/ ٤٥١)، عن أبيٍّ رضي الله عنه.

﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾: أو ما حمَلَت إناثُ الجِنسَيْنِ ذكرًا كانَ أو أُنثى.

﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلْمٍ﴾: بأمرٍ مَعلومٍ يدلُّ على أنَّ اللهَ تعالى حَرَّمَ شيئًا مِن ذلك ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في دَعوى التَّحريمِ عليه.

(١٤٤) ـ ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ كما سبَقَ.

والمعنى: إنكارُ أنَّ اللهَ حرَّمَ مِن الأجناسِ الأربعَةِ ذكرًا أو أُنثى أو ما تحملُ إناثُها ردًّا عليهِم، فإنَّهُم كانوا يُحرِّمُونَ ذكورَ الأنعامِ تارةً وإناثَها تارةً، وأولادَها كيف كانَتْ تارةً زاعمينَ أنَّ اللهَ حرَّمَها.

﴿أَمْ كُنتُمْ﴾: بَلْ أكُنتُم ﴿شُهَدَآءَ﴾: حاضرينَ مُشاهِدينَ ﴿إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾: حينَ وَصَّاكُم بهذا التَّحريمِ؛ إذ أَنْتُم لا تُؤمِنونَ بنَبيٍّ فلا طريقَ لكم إلى مَعرفةِ أمثالِ ذلك إلا المشاهدةُ والسَّماعُ.

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فنسبَ إليه تحريمَ ما لم يُحرِّم، والمرادُ: كُبراؤُهم المقرِّرونَ لذلكَ، أو عمرُو بنُ لُحَيٍّ المؤسِّسُ له ﴿لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

(١٤٥) ـ ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾؛ أي: في القرآنِ، أو فيما أُوحِيَ إليَّ مُطلقًا، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ التَّحريمَ إنَّما يُعلَمُ بالوحيِ لا بالهوى.

﴿مُحَرَّمًا﴾: طعامًا مُحرَّمًا ﴿عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾: إلَّا أَنْ يكونَ الطَّعامُ ميتةً.

وقراءةُ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ: ﴿تكُونَ﴾ بالتَّاءِ لتَأنيثِ الخبرِ، وقراءةُ ابنُ عامرٍ بالياءِ ورَفعِ ﴿مَيْتَةٌ﴾ على أنَّ (كانَ) هي التَّامةُ[1]، وقوله: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ عطفٌ على (أنْ) مع ما في حيِّزِه[2]؛ أي: إلا وجودَ ميتةٍ أو دمًا مَسفوحًا؛ أي: مصبوبًا كالدمِ في العروقِ، لا كالكبدِ والطحالِ.

﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾: فإنَّ الخنزيرَ ـ أو لحمَه ـ قَذَرٌ لتعوُّدِه أكلَ النَّجاسةِ، أو خبيثٌ يُخْبِثُ.

﴿أَوْ فِسْقًا﴾ عطفٌ على ﴿لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ للتَّعليلِ.

﴿أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ صفةٌ له موضحَةٌ، وإنَّما سُمِّيَ ما ذبحَ على اسمِ الصَّنمِ فِسقًا لتوغُّلِه في الفسقِ.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِسْقًا﴾ مفعولًا لَه مِن ﴿أُهِلَّ﴾، وهو عطفٌ على ﴿يَكُونَ﴾ والمستكنُّ فيه راجعٌ إلى ما رجعَ إليه المستكنُّ في ﴿يَكُونَ﴾.

﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾: فمَن دَعَتْه الضَّرورةُ إلى تناولِ شَيءٍ مِن ذلك ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ على مضطرٍّ مثلِه ﴿وَلَا عَادٍ﴾ قَدْرَ الضَّرورةِ ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لا يؤاخذُه.

والآيةُ محكمةٌ لأنَّها تدلُّ على أنَّه لم يَجِد فيما أوحيَ إلى تلكَ الغايةِ[3] محرَّمًا غيرَ هذه، وذلك لا يُنافي ورودَ التَّحريمِ في شيءٍ آخَرَ[4]، فلا يَصِحُّ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) قولُهُ: «عطفٌ على أنْ.. إلخ»؛ أي: على قراءَةِ الرَّفعِ كما يدلُّ عليهِ قولُهُ: «إلاَّ وجودَ ميتةٍ»، فإنَّهُ على قراءَةِ النَّصبِ يكونُ التَّقديرُ: على وجودِهِ ميتَةً، وعطفُهُ حينئذٍ على ﴿مَيْتَةً﴾ أقربُ لفظًا ومعنًى. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «إلى تلك الغاية»؛ أي: إلى نزول الآية. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٢٨٧).

(٤) قوله: «وذلك لا يُنافي ورودَ التَّحريمِ في شيءٍ آخَرَ»؛ أي: بعد تلك الغاية. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٢٨٧).

الاستدلالُ بها على نسخِ الكتابِ بخبرِ الواحدِ، ولا على حلِّ الأشياءِ غيرها إلَّا مع الاستصحابِ[1].

(١٤٦) ـ ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ﴾: كلَّ ما له إصبعٌ كالإبلِ والسِّباعِ والطُّيورِ.

وقيل: كلَّ ذي مخلبٍ وحافرٍ وسُمِّيَ الحافرُ ظُفرًا مجازًا، ولعلَّ المسبَّبَ عن الظُّلمِ تَعميمُ التَّحريمِ.

﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ ﴾: الثُّروبَ وشُحومَ الكُلَى[2]، والإضافةُ لزيادةِ الرَّبطِ[3].

﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ ﴾: إلَّا ما علقَتْ بظُهورِهما ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ ﴾: أو ما اشتمَلَ على الأمعاءِ، جمعُ حاويةٍ أو حاوِياء كقاصِعاء وقَوَاصِع، أو حَوِيَّة كسَفِينَة وسَفَائِن.

وقيل: هو عطفٌ على ﴿شُحُومَهُمَآ ﴾ و﴿أَوِ﴾ بمعنى الواوِ.

---

(١) قوله: «ولا على حل إلا مع الاستصحاب»؛ أي: ولا يصحُّ الاستدلالُ بها على حلِّ شيءٍ بدون استصحابِ الأصلِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٨).

وقال ابن التمجيد: قوله: «إلا مع الاستصحاب» الاستصحاب: بقاء الشيء على ما كان عليه، أي: غير ما ورد عليه النهي من الأشياء ولو بخبر الواحد. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٢٨٧).

(٢) الثُّروبُ: شحمٌ قد يغشِّي الكَرِشَ والأمعاءَ رقيقٌ. انظر: «الصحاح» (مادة: ثرب)، والكُلى؛ بضمِّ الكاف: جمعُ كُليةٍ.

(٣) قوله: «والإضافة لزيادة الربط»؛ أي: في قوله: ﴿شُحُومَهُمَآ ﴾. وإلا كان يكفي أن يقال: ومن البقر والغنم الشحوم، كما يقال: أخذت من زيدٍ الدراهمَ، لكن أضيفت وقيل: ﴿شُحُومَهُمَآ ﴾ لزيادة الربط. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٩)، و«حاشية القونوي» (٨/ ٢٨٨).

﴿أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ هو شَحْمُ الأَلْيةُ لاتِّصالِها بالعُصْعُصِ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ التحريمَ أو الجَزاءَ ﴿جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ﴾: بسببِ ظُلمِهم ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ في الإخبارِ، أو الوعدِ والوعيدِ.

(١٤٧) - ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَٰسِعَةٍ﴾ يُمهِلُكُم على التَّكذيبِ فلا تغترُّوا بإمهالِه فإنَّه لا يُهمِلُ ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ حينَ ينزلُ.

أو: ذو رَحمَةٍ واسِعَةٍ على المُطيعينَ وذو بأسٍ شَديدٍ على المجرمينَ، فأقامَ مقامَه[1]: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُۥ﴾ لتَضمُّنِه التَّنبيهَ على إنزالِ البأسِ عليهِم معَ الدلالَةِ على أنَّه لازبٌ[2] بهم لا يمكنُ ردُّهُ عَنهُم.

(١٤٨) - ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ إخبارٌ عَن مُستقبلٍ، ووقوعُ مُخبَرِه يدلُّ على إعجازِه: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾؛ أي: لو شاءَ اللهُ خلافَ ذلك مشيئةَ ارتضاءٍ كقولِه: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] لَمَا فعَلْنا نحنُ ولا آباؤنا، أرادوا بذلك أنَّهم على الحقِّ المَشروعِ المَرضيِّ عندَ اللهِ، لا الاعتذارَ عن ارتكابِ هذه القبائحِ بإرادةِ اللهِ إيَّاها مِنهُم حتى ينهضَ ذمُّهُم به دليلًا للمُعتزِلَةِ، ويؤيِّدُ ذلك قولُه:

﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾؛ أي: مثلَ هذا التَّكذيبِ لك في أنَّ اللهَ منعَ مِن الشركِ ولم يُحرِّم ما حرَّموه كذَّبَ الذين مِن قبلِهم الرُّسُلَ، وعُطِفَ ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ على الضميرِ في ﴿أَشْرَكْنَا﴾ من غيرِ تَأكيدٍ للفَصلِ بـ(لا).

---

(١) قوله: «فأقام مقامه»؛ أي: مقام البأس الشديد. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٦٠).

(٢) قوله: «لازب»؛ أي: لازمٌ.

﴿حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا﴾ الذي أَنْزَلْنا عليهم بتكذيبِهِم ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ﴾: مِن أَمْرٍ مَعلومٍ يَصِحُّ الاحتجاجُ به على ما زَعَمْتُم ﴿فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾: فتُظهِرُوه لنا.

﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ ما تَتَّبعونَ في ذلك إلا الظنَّ ﴿وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾: تَكْذِبونَ على اللهِ.

وفيه دليلٌ على المنعِ مِن اتِّباعِ الظنِّ سيَّما في الأُصولِ، ولعلَّ ذلك حيثُ يُعارِضُه قاطِعٌ؛ إذ الآية فيه[1].

(١٤٩) ـ ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾: البيِّنَةُ الواضحَةُ التي بلَغَتْ غايةَ المتانَةِ والقُوَّةِ على الإثباتِ، أو بلغَ بها صاحبُها صِحَّةَ دَعواهُ، وهي مِن الحَجِّ بمَعنى القصدِ كأنَّها تَقْصِدُ إثباتَ الحكمِ وتَطْلُبُه.

﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ بالتَّوفيقِ لها والحملِ عليها، ولكن شاءَ هِدايةَ قَومٍ وضَلالَ آخرينَ.

(١٥٠) ـ ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾: أَحضِرُوهُم، وهو اسمُ فعلٍ لا يَتصرَّفُ عندَ أهلِ الحِجازِ، وفِعلٌ يؤنَّثُ ويُجمَعُ عندَ بني تَميمٍ، وأصلُه عندَ البَصريِّين: (ها لُمَّ)، مِن (لَمَّ): إذا قَصَدَ؛ حُذِفَت الألفُ لتقديرِ السُّكونِ في اللامِ فإنَّه الأصلُ، وعندَ الكُوفِّيينَ: (هل أُمَّ)؛ فحُذِفَت الهمزةُ بإلقاءِ حركتِها على اللامِ، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ (هل) لا تدخلُ الأمرَ.

ويكونُ مُتعدِّيًا كما في الآيةِ، ولازمًا كقولِه: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨].

﴿ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ يعني: قُدوَتَهم فيه، استحضَرَهُم ليُلْزِمَهُم

---

(١) قوله: «إذ الآية فيه»؛ أي: فيما يعارضه قاطعٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٦١).

الحُجَّةَ ويُظهرُ بانقطاعِهِم ضَلالَتَهُم، وأنَّه لا مُتمسَّكَ لهم كمَن يقلِّدُهُم، ولذلك قيَّدَ الشُّهداءَ بالإضافةِ ووصفَهُم بما يَقتَضِي العهدَ بهِم.

﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ فلا تُصدِّقْهُم فيه، وبيِّنْ لهم فسادَه؛ فإنَّ تسليمَهُم موافقةٌ لهم في الشَّهادةِ الباطلَةِ.

﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ مِن وَضعِ الظَّاهرِ مَوضِعَ المُضمَرِ؛ للدَّلالةِ على أنَّ مُكذِّبَ الآياتِ مُتَّبِعُ الهوى لا غير، وأنَّ مُتَّبعَ الحُجَّةِ لا يكونُ إلَّا مُصدِّقًا بها.

﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ﴾ كعبدَةِ الأَوثانِ ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾: يجعلونَ له عديلًا.

(١٥١) ـ ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ﴾ أمرٌ مِن التَّعالي، وأصلُه: أَنْ يقولَه مَن كانَ في عُلْوٍ لِمَن كانَ في سُفْلٍ، فاتُّسِعَ فيه بالتَّعميمِ.

﴿أَتْلُ﴾: أقرأْ ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ منصوبٌ بـ﴿أَتْلُ﴾، و﴿مَا﴾ تَحتمِلُ الخبريةَ والمصدريةَ، ويجوزُ أن تكونَ استفهاميَّةً منصوبةً بـ﴿حَرَّمَ﴾ والجملةُ مفعولَ ﴿أَتْلُ﴾؛ لأنه بمعنى: أتلُ أيَّ شيءٍ حرَّمَ رَبُّكُم؟

﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلِّقةٌ بـ﴿حَرَّمَ﴾ أو ﴿أَتْلُ﴾.

﴿أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ﴾؛ أي: لا تُشرِكُوا؛ ليَصِحَّ عطفُ الأمرِ عليه، ولا يمنعُه تَعليقُ الفعلِ المفسَّرِ بـ﴿مَا حَرَّمَ﴾[1] فإنَّ التَّحريمَ باعتبارِ الأوامرِ يرجعُ إلى أضدادِها.

---

(١) قوله: «ولا يمنعه»؛ أي: عطفَ الأمرِ عليه «تعليقُ الفعل» وهو ﴿أَتْلُ﴾ «المفسَّر» بـ (أنْ) «بـ﴿مَا حَرَّمَ﴾» متعلِّقٌ بـ«تعليقُ»، لا بـ«المفسَّر». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٦٣).

وقال ابن التمجيد: قوله: «إلا مع الاستصحاب» الاستصحاب: بقاء الشيء على ما كان عليه، أي: =

ومَن جعلَ (أن) ناصبةً فمحلُّها النَّصبُ بـ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على أنَّه للإغراءِ، أو بالبدلِ مِن ﴿مَا﴾، أو مِن عائدِه المحذوفِ على أنَّ (لا) زائدةٌ. أو الجرُّ[1] بتقديرِ اللامِ، أو الرفعُ على تقديرِ: المَتلوُّ أنْ لا تُشرِكُوا، أو: المحرَّمُ أن تُشرِكُوا.

﴿شَيْئًا﴾ يحتمِلُ المصدرَ والمفعولَ.

﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾؛ أي: وأحسِنُوا بهم إحسانًا، وضعَه موضِعَ النَّهيِ عَن الإساءةِ إليهما للمُبالغَةِ، وللدلالةِ على أنَّ تركَ الإساءةِ في شأنِهما غيرُ كافٍ بخلافِ غيرِهما.

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾: مِن أجلِ فقرٍ ومِن خَشيتِه، كقوله: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١].

﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ منعٌ لمُوجبيةِ ما كانوا يفعلونَ لأجلِه واحتجاجٌ عليه.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ﴾: كبائرَ الذُّنوبِ، أو: الزِّنَى ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ بدلٌ منه، وهو مثلُ قولِه: ﴿ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ كالقَوَدِ وقتلِ المُرتدِّ ورجمِ المُحصَنِ.

﴿ذَلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلى ما ذكرَ مفصَّلًا ﴿وَصَّاكُمْ بِهِ﴾: بحفظِه ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: تَرْشُدونَ؛ فإنَّ كمالَ العقلِ هو الرُّشدُ.

(١٥٢) - ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾: إلَّا بالفِعْلةِ التي هيَ أحسَنُ ما يُفعَلُ بمالِه كحفظِه وتثميرِه

= غير ما ورد عليه النهي من الأشياء ولو بخبر الواحد. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٢٨٧).

(١) قوله: «الجرُّ» بالرفع عطفاً على «النصبُ» في قوله: «ومحلُّها النصب».

﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾: حتَّى يصيرَ بالغًا، وهو جمعُ شِدَّةٍ كنِعْمَةٍ وأَنْعُمٍ، أو شِدٍّ كصِرٍّ وأَصُرٍّ، وقيل: مفردٌ كآنُكٍ[١].

﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ﴾: بالعدلِ والسَّوِيَّةِ.

﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: إلا ما يَسَعُها ولا يَعْسُرُ عليها، وذكرُه عقيبَ الأمرِ معناه: أنَّ إيفاءَ الحقِّ عَسِرٌ، فعَلَيكُم بما في وُسعِكُم وما وراءَه معفوٌّ عنكُم.

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ﴾ في حكومةٍ ونحوِها ﴿فَٱعْدِلُوا۟﴾ فيها ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾: ولو كانَ المقولُ له أو عليه مِن ذَوِي قرابَتِكُم.

﴿وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟﴾ يعني: ما عَهِدَ إليكُم مِن ملازمَةِ العدلِ وتأديةِ أحكامِ الشَّرعِ.

﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَّكَّرُونَ﴾: تتَّعِظُونَ به.

وقرأ حمزةُ وحفصٌ والكسائيُّ: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بتخفيفِ الذالِ حيثُ وقعَ إذا كان بالتاء، والباقونَ بتشديدِها[٢].

(١٥٣) - ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ الإشارةُ فيه إلى ما ذكرَ في السُّورَةِ؛ فإنَّها بأَسرِها في إثباتِ التَّوحيدِ والنُّبوَّةِ وبيانِ الشَّريعةِ.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿وإنَّ﴾ بالكسرِ على الاستئنافِ، وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ بالفتحِ والتَّخفيفِ، والباقونَ به مُشدَّدَةً[٣] بتقديرِ اللامِ على أنَّه عِلَّةٌ لقولِه: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿صِرَاطِيَ﴾ بفتح الياءِ[٤].

---

(١) الآنُك؛ بالمدِّ وضمِّ النُّون: الرصاص الأسود.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٨)، و«النشر» (٢/ ٢٦٦).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

وقُرِئَ: (وهذا صِرَاطِي)[1]، (وهذا صِراطُ رَبِّكُم)، (وهذا صِراطُ رَبِّكَ)[2].

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾: الأديانَ المُختَلِفَة، أو الطُّرقَ التَّابعةَ للهَوى، فإنَّ مُقتضى الحجَّةِ واحدٌ، ومُقتضَى الهوى مُتعدِّدٌ لاختلافِ الطَّبائعِ والعاداتِ.

﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾: فتفرِّقَكُم وتُزيلَكُم ﴿عَن سَبِيلِهِ﴾ الذي هو اتِّباعُ الوَحيِ واقتِفاءُ البُرهانِ.

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ الاتباعَ ﴿وَصَّىٰكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ الضَّلالَ والتَّفرُّقَ عَن الحقِّ.

(١٥٤) ـ ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَٰبَ﴾ عطفٌ على ﴿وَصَّىٰكُم﴾، و﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخِي في الإخبارِ، أو للتَّفاوُتِ في الرُّتبَةِ؛ كأنَّه قيل: ذلِكُم وَصَّاكُم به قديمًا وحديثًا، ثمَّ أعظمُ مِن ذلك أنَّا آتينا موسى الكِتابَ.

﴿تَمَامًا﴾ للكرامَةِ والنِّعمَةِ ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾: على مَن أحسنَ القيامَ به، ويؤيِّدُه أنْ قُرِئ: (على الذين أَحْسَنوا)[3].

أو: على الذي أحسنَ تَبليغَهُ، وهو مُوسى عليه السَّلام.

أو: تمامًا على ما أحسنَه؛ أي: أجادَه مِن العلمِ والشَّرائعِ؛ أي: زيادةً على علمِه إتمامًا له.

---

(١) نسبها الفارسي في «الحجة» (٣/ ٤٣٩) لأبيٍّ رضي الله عنه، وابنُ عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٦٤) لابنِ مسعود رضي الله عنه، والزمخشريُّ في «الكشاف» (٣/ ١٤٢) للأعمش.

(٢) ذكرهما الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٤٢)، الأولى عن ابن مسعود رضي الله عنه، والثانية عن أبيٍّ رضي الله عنه.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«الكشاف» (٣/ ١٤٤)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[1] على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: على الدِّين الذي هو أحسَنُ، أو: على الوجه الذي هو أحسنُ ما يكونُ عليه الكتبُ.

﴿وَتَفۡصِيلٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾: وبيانًا مُفصَّلًا لكلِّ ما يُحتاجُ اليه في الدِّينِ، وهو عطفٌ على ﴿تَمَامًا﴾ ونصبُهُما يحتمِلُ العِلَّةَ والحالَ والمصدرَ.

﴿وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لَّعَلَّهُم﴾: لعلَّ بني إسرائيلَ ﴿بِلِقَآءِ رَبِّهِمۡ يُؤۡمِنُونَ﴾؛ أي: بلقائِه للجَزاءِ.

(١٥٥) ـ ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ﴾ يعني: القرآنَ ﴿أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ﴾: كثيرُ النَّفعِ ﴿فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ بواسطةِ اتِّباعِه، وهو العملُ بما فيه.

(١٥٦) ـ ﴿أَن تَقُولُوٓاْ﴾: كراهةَ أَنْ تَقولوا، علَّةٌ لـ﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾: ﴿إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلۡكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيۡنِ مِن قَبۡلِنَا﴾: اليهودِ والنَّصارى، ولعلَّ الاختصاصَ في ﴿إِنَّمَآ﴾ لأنَّ الباقيَ المشهورَ حينئذٍ مِن الكتبِ السَّماويَّةِ لم يَكُن غيرَ كتبِهِم.

﴿وَإِن كُنَّا﴾: (إنْ) هي المخفَّفَةُ، ولذلك دخلَت اللامُ الفارقَةُ في خبرِ (كان)؛ أي: وإنَّهُ كنَّا ﴿عَن دِرَاسَتِهِمۡ﴾: قراءَتِهم ﴿لَغَٰفِلِينَ﴾ لا نَدري ما هيَ، أو لا نعرِفُ مِثلَها.

(١٥٧) ـ ﴿أَوۡ تَقُولُواْ﴾ عَطفٌ على الأوَّلِ ﴿لَوۡ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ٱلۡكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهۡدَىٰ مِنۡهُمۡ﴾ لحِدَّةِ أذهانِنا وثَقابَةِ أفهامِنا[2]، ولذلك تَلقَّفْنا فنونًا مِن العلمِ كالقصصِ والأشعارِ والخُطَبِ على أنَّا أُمِّيُّونَ.

---

(١) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣٤)، و«الكشاف» (٣/ ١٤٤)، عن يحيى بن يعمر، وضعف ابن جني هذه القراءة.

(٢) قوله: «وثقابة أفهامنا»؛ بمثلثة وقاف وموحَّدة: النفوذ والحِدَّةُ. ويروى بالفاء بدل الباء، انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: حُجَّةٌ واضِحَةٌ تَعرِفُونَها ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ لِمَن تَأمَّلَ فيه وعَمِلَ به.

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ بعدَ أنْ عرفَ صِحَّتَها أو تمكَّنَ مِن مَعرِفَتِها ﴿وَصَدَفَ﴾: أعرضَ، أو: صَدَّ ﴿عَنْهَا﴾ فضَلَّ وأَضَلَّ.

﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾: شِدَّتَه ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾: بإعراضِهِم أو صَدِّهِم.

(١٥٨) ـ ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾؛ أي: ما يَنتَظِرُونَ، يعني: أهلَ مكَّةَ، وهُم ما كانوا منتظِرينَ لذلك، ولكنْ لَمَّا كان يلحَقُهم لحوقَ المنتظِرِ شُبِّهُوا بالمُنتظِرِينَ.

﴿إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾: ملائكةُ الموتِ أو العذابِ.

وقرأَ حَمزَةُ والكِسائيُّ بالياءِ[1].

﴿أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾؛ أي: أمرُهُ بالعَذابِ، أو: كُلُّ آياتِه، يعني: آياتِ القيامَةِ والهلاكِ الكُلِّيِّ؛ لقولِه: ﴿أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ يعني: أشراطَ السَّاعةِ.

وعَن حُذيفَةَ والبَراءِ بنِ عازبٍ: كُنَّا نَتذاكَرُ السَّاعةَ إذ أشرفَ علينَا رَسولُ اللهِ ﷺ فقال: «ما تَذاكَرونَ؟» قلنا: نَتذاكَرُ السَّاعةَ، قال: «إنَّها لا تَقومُ حتَّى تَروا قَبْلَها عشرَ آياتٍ: الدُّخانَ، ودابَّةَ الأَرضِ، وخَسْفًا بالمشرقِ، وخَسْفًا بالمغربِ، وخسفاً بجزيرةِ العَرَبِ، والدَّجَّالَ، وطُلوعَ الشَّمسِ مِن مَغرِبِها، ويأجوجَ ومَأجوجَ، ونُزولَ عِيسَى، ونارًا تَخرجُ مِن عَدَن»[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) رواه مسلم (٢٩٠١) من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه. وحديث البراء قال في «الكافي الشاف» (ص: ٦٣): لم أجده.

﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ كالمُحْتضَرِ إذا صارَ الأمرُ عيانًا، والإيمانُ برهانيٌّ.

وقُرِئَ: (تَنْفَعُ) بالتَّاءِ[1]؛ لإضافةِ الإيمانِ إلى ضميرِ المؤنَّثِ.

﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ صفةُ ﴿نَفْسًا﴾، ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ عطفٌ على ﴿ءَامَنَتْ﴾.

والمعنى: أنهُ لا ينفعُ الإيمانُ حينئذٍ نفسًا غيرَ مقدِّمةٍ إيمانَها، أو مقدِّمةً إيمانَها غيرَ كاسبةٍ في إيمانها خيرًا، وهو دليلٌ لِمَن لم يَعتبرِ الإيمانَ المجرَّدَ عن العملِ، وللمُعتبِرِ تخصيصُ هذا الحكمِ بذلكَ اليومِ وحملُ التَّرديدِ على اشتراطِ النفعِ بأحدِ الأمرينِ، على معنى: لا ينفعُ نفسًا خلَتْ عَنْهما إيمانُها.

والعطفُ على ﴿لَمْ تَكُنْ﴾ بمعنى: لا ينفعُ نفسًا إيمانُها الذي أحدثَتْهُ حينئذٍ وإن كسبَتْ فيه[2] خيرًا.

﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ وعيدٌ لهم؛ أي: انتظروا إتيانَ أحدِ الثَّلاثةِ فإنَّا منتظرونَ لهُ، وحينئذٍ لنا الفوزُ وعليكم الويلُ.

(١٥٩) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ﴾: بـدَّدُوهُ[3]، فآمَنـوا ببعـضٍ وكفـروا ببعـضٍ، أو: افترَقـوا فيهِ.

وقالَ عليهِ السَّلامُ: «افترقتِ اليهودُ على إحدى وسبعينَ فرقةً كلُّها في الهاويةِ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧) عن ابن سيرين وابن عمر.

(٢) «فيه» من نسخة التفتازاني.

(٣) قوله: «بددوه»؛ أي: بعَّضوه، من التبديد وهو التبعيض. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٣٢٠).

إلا واحدةً، وافترقتِ النَّصارى على اثنتينِ وسبعينَ فرقةً كلُّها في الهاويةِ إلا واحدةً، وستفترقُ أمَّتي على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً كلُّها في الهاويةِ إلا واحدةً»[1].

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: ﴿فارَقُوا﴾[2]؛ أي: بايَنوا.

﴿وَكَانُواْ شِيَعًا﴾: فرقًا تُشيِّعُ كلُّ فرقةٍ إمامًا ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾؛ أي: من السُّؤالِ عنهم وعن تفرُّقهم، أو عن عقابِهم، أو: أنتَ بريءٌ منهم.

وقيل: هو نهيٌ عن التَّعرُّضِ لهم، وهو مَنسوخٌ بآيةِ السَّيفِ.

﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يتولَّى جزاءَهم ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ بالعقابِ.

(١٦٠) ـ ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾؛ أي: عشرُ حسناتٍ أمثالُها فضلًا من اللهِ.

وقرأ يعقوبُ: ﴿عشرٌ﴾ بالتنوينِ، ﴿أمثالُها﴾ بالرَّفعِ على الوصفِ[3].

وهذا أقلُّ ما وعدَ من الأضعافِ، وقد جاءَ الوعدُ بسبعينَ، وسبعِ مئةٍ، وبغيرِ حسابٍ، ولذلكَ قيلَ: المرادُ بالعَشْرِ الكثرةُ دونَ العددِ.

﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ قضيةً للعدلِ ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ بنقصِ الثَّوابِ وزيادةِ العقابِ.

---

(١) رواه بنحوه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه (٣٩٩١)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٤٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤١)، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وانظر: «الكافي الشاف» (ص: ٦٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٦٦).

(١٦١) ـ ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ بالوحيِ والإرشادِ إلى ما نَصَبَ من الحُججِ ﴿دِينًا﴾ بدلٌ من محلِّ ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ﴾؛ إذ المعنى: وهداني صراطًا، كقوله: ﴿وَيَهْدِيَكُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢٠] أو مفعولُ فعلٍ مضمَرٍ دلَّ عليهِ الملفوظُ.

﴿قَيِّمًا﴾: (فَيْعِل) من قامَ؛ كسيِّد من سادَ، وهو أبلغُ من المستقيمِ باعتبارِ الزِّنَةِ، والمُستقيمُ باعتبارِ الصِّيغةِ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿قِيَمًا﴾[1] على أنهُ مصدرٌ نُعِتَ بهِ، وكانَ قياسُهُ: قِوَماً؛ كعِوَضٍ، فأُعِلَّ لإعلالِ فعلهِ كالقِيَامِ.

﴿مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿دِينًا﴾، ﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ مِن ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾، ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ عطفٌ عليهِ.

(١٦٢ ـ ١٦٣) ـ ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾: عبادَتي كلَّها، أو قُرباني، أو حجِّي ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾: وما أنا عليهِ في حياتي وأموتُ عليهِ من الإيمانِ والطَّاعةِ، أو طاعاتِ الحياةِ والخيراتِ المضافةَ إلى المماتِ كالوصيَّةِ والتَّدبيرِ، أو الحياةَ والمماتَ أنفسَهما.

وقرأَ نافعٌ: ﴿ومحيايْ﴾ بإسكانِ الياءِ[2] إجراءً للوصلِ مُجرى الوقفِ.

﴿لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾: خالصةً لهُ لا أشركُ فيها غيرًا ﴿وَبِذَٰلِكَ﴾ القولِ أو الإخلاصِ ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ لأنَّ إسلامَ كلِّ نبيٍّ متقدِّمٌ على إسلامِ أمَّتهِ.

---

(١) بكسر القاف وفتح الياء مخففة، والباقون بفتح القاف وكسر الياء مشددة. انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(١٦٤) ـ ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِي رَبّٗا﴾ فأُشرِكَهُ في عبادتهِ، وهو جوابٌ عن دُعائِهم لهُ إلى عبادةِ آلهَتِهم ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ حالٌ في موقعِ العلَّةِ للإنكارِ والدليلِ[١] لهُ؛ أي: كلُّ ما سواهُ مربوبٌ مِثْلِي لا يَصْلُحُ للرُّبوبيةِ.

﴿وَلَا تَكۡسِبُ كُلُّ نَفۡسٍ إِلَّا عَلَيۡهَا﴾ فلا ينفعُني في ابتغاءِ ربٍّ غيرِهِ ما أنتم عليهِ من ذلك.

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ جوابٌ عَن قولهم: ﴿ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [العنكبوت: ١٢].

﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرۡجِعُكُمۡ﴾ يومَ القيامةِ ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ﴾ بتبيُّنِ الرُّشدِ من الغَيِّ، وتميُّزِ المحقِّ من المُبطلِ.

(١٦٥) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ﴾: يَخْلُفُ بعضُكم بعضًا، أو: خلفاءَ اللهِ في أرضهِ تتصرَّفونَ فيها، على أنَّ الخطابَ عامٌّ، أو: خلفاءَ الأممِ السَّالفةِ، على أنَّ الخطابَ للمؤمنينَ.

﴿وَرَفَعَ بَعۡضَكُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ﴾ في الشَّرفِ والغِنى ﴿لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ من الجاهِ والمالِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ﴾ لأنَّ ما هوَ آتٍ قريبٌ، أو لأنَّهُ يَسْرُعُ إذا أرادَهُ.

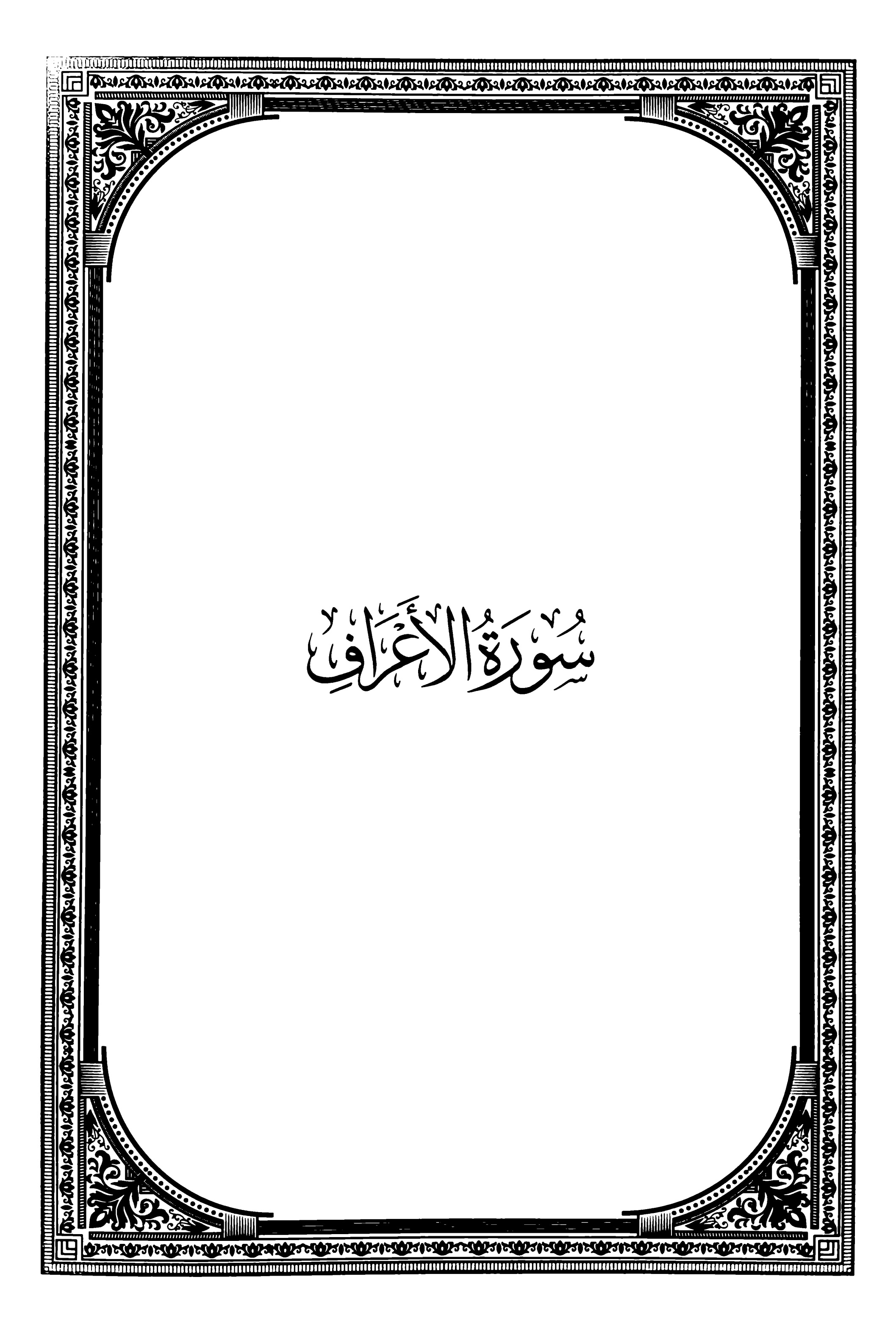
﴿وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمُۢ﴾ وصفَ العقابَ ولم يُضِفْهُ إلى نفسِهِ، ووصفَ ذاتَهُ بالمغفرةِ وضمَّ إليهِ الوصفَ بالرَّحمةِ، وأتى ببناءِ المبالغةِ واللَّامِ المؤكِّدةِ تنبيهًا على أنهُ تعالى غفورٌ بالذَّاتِ معاقِبٌ بالعَرَضِ، كثيرُ الرَّحمةِ مُبالِغٌ فيها، قليلُ العقوبةِ مُسامحٌ فيها.

(١) قوله: «والدليل» عطفٌ على «موقع العلة». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧١).

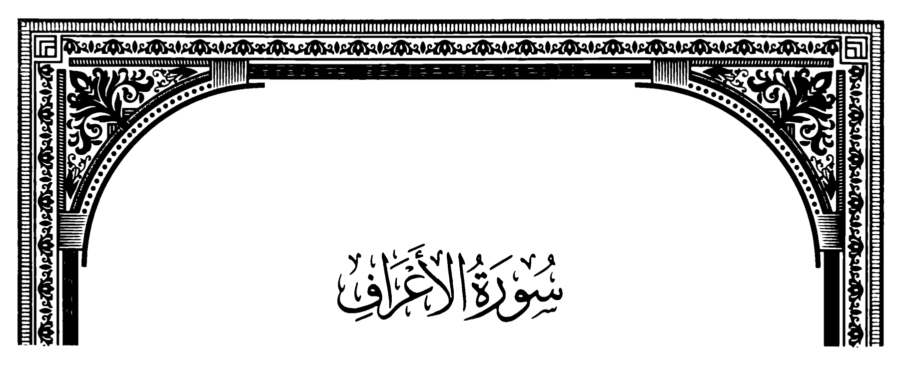
عن رسولِ اللهِ ﷺ: «أُنزِلَت عليَّ سورةُ الأنعامِ جملةً واحدةً يشيِّعُها سبعونَ ألفَ ملكٍ لهم زجلٌ بالتَّسبيحِ والتَّحميدِ، فمَن قرأَ الأنعامَ صلَّى عليهِ واستغفرَ لهُ أولئكَ السَّبعونَ ألفَ ملكٍ بعددِ كلِّ آيةٍ من سورةِ الأنعامِ يومًا وليلةً»(١).

* * *

(١) الحديث إلى قوله: «لهم زجل بالتسبيح والتحميد» رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢٢٠)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٤٤)، وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٣/ ٢٤٣)، عن ابن عمر. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠): رواه الطبراني في «الصغير» وفيه يوسف بن عطية الصفار، وهو ضعيف.
ومن قوله: «فمن قرأ سورة الأنعام» رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١٥)، من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع الذي روي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، وقد تقدم الكلام عليه.
وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٣): فيه أبو عصمة وهو متهم بالكذب.



سُورَةُ الأَعْرَافِ



سُورَةُ الأَعْرَافِ

مَكِّيَّةٌ إلَّا ثمانِ آياتٍ مِن قولِه: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا﴾[1].

مُحكَمٌ كلُّها، وقيلَ: إلَّا[2] قولَه: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾[3].

---

(١) هذا قول مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٢٧ ـ ٢٨). وقد اختلفت الروايات عن الأئمة في هذه السورة؛ فقد روي عن ابن عباس وابن الزبير أنها مكية كلها دون استثناء، رواه عن ابن عباس: ابن الضريس في «فضائل القرآن» (ص: ٢٣)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٤٤٥). وعن عبد الله بن الزبير رواه ابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٣/ ٤١٢).

وفي «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٥٥): عن قتادة: مكية إلّا قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ الآيَةَ، فإنَّها نزلت بالمدينة. وقال ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ١٠٠): روى العوفي وابن أبي طلحة وأبو صالح عن ابن عباس أن سورة الأعراف من المكّيّ، وهذا قول الحسن ومجاهد وعكرمة وعطاء وجابر بن زيد وقتادة. وروي عن ابن عباس وقتادة أنها مكية إلّا خمس آيات أوَّلُها قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾.

(٢) في نسخة التفتازاني: «إلى»، وليس في نسخة الطبلاوي: «وقيل».

(٣) نسب القول بذلك لابن زيد، وقال ابن حزم: جميعها محكم غير آيتين:

أولاهنَّ: قوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ الآية نسخت بآية السيف.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾، وهذه الآية من عجيب المنسوخ؛ لأنَّ أوَّلها منسوخ وآخرها منسوخ وأوسطها محكم، قوله: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ يعني: الفضل من أموالهم، والأمر بالمعروف محكم، وتفسيره معروف، وقوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ منسوخ بآية السيف. انظر: «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (ص: ٤٤٨)، ولابن حزم (ص: ٣٨).

وآيُها مئتانِ وخمسٌ[١].

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿الٓمٓصٓ﴾ سبقَ الكلامُ في مثلِه.

(٢) ـ ﴿كِتَٰبٌ﴾ خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: هـو كتابٌ[٢]، أو خبرُ ﴿الٓمٓصٓ﴾ والمرادُ به السُّورةُ أو القرآنُ.

﴿أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ صِفَتُه.

﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾؛ أي: شكٌّ؛ فإنَّ الشَّاكَّ حَرِجُ الصَّدرِ، أو: ضِيقُ قلبٍ من تبليغِه مخافةَ أن تُكذَّبَ فيه، أو تُقصِّرَ في القيامِ بحقِّه.

وتوجيهُ النَّهيِ إليه للمُبالغَةِ كقولِهم: «لا أَرَيَنَّكَ هاهنا»[٣]، والفاءُ تحتَمِلُ العطفَ والجوابَ؛ كأنَّه قيلَ: إذا أنزلَ إليك لتُنذِرَ به فلا يَحْرَجْ صدرُك منه.

﴿لِتُنذِرَ بِهِۦ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿أُنزِلَ﴾، أو بـ﴿لا يَكُنْ﴾[٤]؛ لأنَّه إذا أيْقَنَ أنَّه مِن عندِ اللهِ جَسَرَ على الإنذارِ، وكذا إذا لم يَخَفْهُم أو عَلِمَ أنَّه موفقٌ للقيامِ بتَبليغِه.

---

(١) مئتان وخمس آيات في البَصريّ والشامي، وست في المدني والمكي والكوفي. انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٥٥).

(٢) هذا مَبنيٌّ على المُختارِ من كونِ ألفاظِ التَّهجي على نمطِ التَّعديدِ فلا محلَّ لها من الإعراب، بخلاف ما بعده. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) هو من الكنايةِ، ظاهرُه يَقتَضِي أنَّ المُتكلِّمَ يَنهى نَفسَه عن أن يرى المُخاطبَ هنا، والمرادُ نَهيُ المُخاطَبِ؛ أي: لا تَكُن هاهنا حتى لا أراكَ فيه، فإنَّ كَينونَتَك هاهنا مُستلزِمةٌ لرُؤيَتي إيّاك، المعنى: أنَّ الحرجَ لو كان مما يُنهى لنَهيناهُ عنكَ فانتَهِ عنه بتَركِ التَّعرُّضِ له. وقال: فالنَّهيُ من بابِ التَّهييجِ والإلهابِ ليُداوِمَ على اليَقينِ ويَزيدَ فيه. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣١٧).

(٤) في تَعليقِ المَجرورِ والظَّرفِ بـ«كان» الناقِصةِ خِلافٌ مبناه على أنَّها هل تدلُّ على حدثٍ أم لا؟ فمَن قال: «نَعَم» جوَّزَه، ومَن قال: «لا» مَنعه، كما قال أبو حيّان في «البحر المحيط» (١٠/ ١٢).

﴿وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ يحتمِلُ النَّصبَ بإضمارِ فِعْلِها؛ أي: لتُنذِرَ وتُذكِّرَ ذِكرى، فإنَّها بمَعنى: التَّذكيرِ، والجرَّ عطفًا على محلِّ ﴿تُنذرَ﴾، والرَّفعَ عطفًا على ﴿كِتَٰبٌ﴾ أو خبرًا لمحذوفٍ[1].

(٣) ـ ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ يعُمُّ القُرآنَ والسُّنَّةَ؛ لقولِه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ يُضِلُّونكُم مِن الجنِّ والإنسِ.

وقيلَ: الضَّميرُ في ﴿مِن دونِهِ﴾ لِـ﴿مَآ أُنزِلَ﴾؛ أي: ولا تتَّبِعُوا من دونِ دينِ اللهِ دينَ أولياءِ.

وقُرِئَ: «ولا تبتَغُوا»[2].

﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾؛ أي: تَذكُّرًا قليلًا ـ أو: زمانًا قليلًا ـ تَذكَّرونَ، حيثُ تتركونَ دينَ اللهِ وتتَّبعونَ غيرَه.

و﴿مَّا﴾ مَزيدةٌ لتأكيدِ القِلَّةِ، وإن جُعِلَت مَصدريَّةً لم ينتصِب ﴿قَلِيلًا﴾ بـ﴿تَذَكَّرُونَ﴾[3].

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ عَن عاصمٍ: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بحذفِ التَّاءِ، وابنُ عامرٍ: ﴿يتَذكَّرُونَ﴾[4] على أنَّ الخطابَ بعدُ مع النَّبيِّ عليه السَّلامُ.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٥٦).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٣/ ٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٥٧)، عن مالك بن دينار، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن مجاهد.

(٣) لأنَّ معمولَ المصدرِ لا يتقدَّمُهُ، وقال أبو البَقاءِ: لا يجوزُ أن تكونَ ﴿مَّا﴾ مصدريّةً لأن ﴿قَلِيلًا﴾ لا يبقى لهُ ناصبٌ. انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٩٠).

(٤) بياء تحتية ومثناة فوقية وذال مخففة وهي قراءة ابن عامر في المشهور عنه، وقرأ باقي السبعة بتاء فوقية وذال وكاف مشددتين.

=

(٤) ـ ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ وكثيرًا مِن القُرى ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾: أرَدْنا إهلاكَ أهلِها، أو أهلكناهَا بالخذلانِ ﴿فَجَاءَهَا﴾: فجاءَ أهلَها ﴿بَأْسُنَا﴾: عذابُنا ﴿بَيَاتًا﴾: بائتينَ كقَومِ لوطٍ، مَصدرٌ وقعَ موقِعَ الحالِ ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ عطفٌ عليه؛ أي: قائلينَ[1] نصفَ النَّهارِ كقومِ شُعيبٍ، وإنَّما حُذِفَت واوُ الحالِ استثقالًا لاجتماعِ حَرْفَي عطفٍ؛ فإنَّها واوُ عطفٍ استُعيرَتْ للوَصلِ[2]، لا اكتفاءً بالضَّميرِ، فإنَّه غيرُ فَصيحٍ[3]، وفي التَّعبيرينِ[4] مُبالغةٌ في غفلَتِهم وأمنِهم عَن العَذابِ، ولذلك خصَّ الوقتَينِ، ولأنَّهُما وقتُ دَعَةٍ واستراحَةٍ، فيكونُ مَجيءُ العذابِ فيه أفظَعَ.

(٥) ـ ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ﴾؛ أي: دعاؤُهُم واستغاثَتُهُم، أو: ما كانُوا يَدْعونَه مِن دينِهِم ﴿إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلَّا أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ إلَّا اعترافَهُم بظُلْمِهم فيما كانُوا عليه وبُطلانِه[5] تحسُّرًا عليه.

= وقول المؤلف: «﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بحذف التاء» المراد به تخفيفُ الذال بحذف تاء الافتعال المدغمة فيها، وإن أراد حذف التاء من: (تتذكرون) بتاءين فوقيتين، فهي قراءة ذكرها ابن مجاهد عن ابن عامر، لكنها شاذة كما صرح الآلوسي، وأوردها ابن خالويه في الشواذ. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٢٧٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٨)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«حاشية شيخ زاده» (٤/ ١٨٩)، و«روح المعاني» (٩/ ١٤).

(١) والقَيلولةُ: الرّاحةُ والدَّعةُ وسطَ النَّهارِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) هذا مبنيٌّ على قول الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٥٩)، وقد سبق إليه الفراء والأنباري، ولم يرتضه أبو حيّان، فقال: هذا التَّعليلُ ليس بصَحيحٍ؛ لأنَّ واوَ الحالِ ليسَت حرفَ عطفٍ فيلزَمُ من ذكرِها اجتماعُ حرفي عطفٍ. وناقش الحلبي أبا حيان في هذا. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٧)، و«الدر المصون» للحلبي (٥/ ٢٥١ ـ ٢٥٢).

(٣) هذا أيضًا مبني على قول الزمخشري الذي تبع فيه الفراء، ونقل أبو حيان أنه رجع عنه إلى مَذهَبِ الجَماعةِ. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٧ ـ ١٨).

(٤) أي: ﴿بَيَاتًا﴾ وما بعده. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧٥).

(٥) معطوف على «بظُلمِهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧٥).

(٦) ـ ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ عَن قبولِ الرِّسالةِ وإجابتِهم الرُّسلَ ﴿وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ عمَّا أُجيبُوا به، والمرادُ مِن هذا السُّؤالِ: تَوبيخُ الكفَرَةِ وتقريعُهُم، والمنفيُّ في قولِه: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨] سؤالُ الاستعلامِ[1]؛ أو الأوَّلُ في موقفِ الحسابِ، وهذا عندَ حُصولِهم على العُقوبَةِ.

(٧) ـ ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم﴾: على الرُّسُلِ حينَ يقولونَ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]، أو على الرُّسُلِ والمرسَلِ إليهِم ما كانُوا عليه، ﴿بِعِلْمٍ﴾: عالِمِينَ بظَواهِرِهم وبواطِنِهم، أو: بمَعلومِنا مِنْهُم[2].

﴿وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾ عَنْهُم، فيَخفى علينا شَيءٌ من أحوالِهم.

(٨) ـ ﴿وَٱلْوَزْنُ﴾؛ أي: القَضاءُ، أو وزنُ الأعمالِ، وهو مقابَلَتُها بالجزاءِ، والجُمهورُ على أنَّ صحائفَ الأعمالِ توزَنُ بميزانٍ لهُ لسانٌ وكِفَّتَانِ ينظرُ إليه الخلائقُ؛ إظهارًا للمَعْدَلَةِ وقطعًا للمَعذِرَةِ، كما[3] يسألُهم عَن أَعمالِهم فتعترفُ بها ألسنَتُهُم وتشهدُ بها جوارِحُهُم[4].

---

(١) في نسخة الخيالي: «سؤال الاستفهام».

(٢) والجارُّ والمجرورُ حالٌ من فاعلِ نقصُّ على الأوَّل، مُتعلِّقةٌ بـ«نَقصُّ» على الثاني. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة التفتازاني: «وكما».

(٤) روى الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٦٨ و٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ٤٤٠)، عن مجاهد: أن الوزن هو القضاء والحقَّ هو العدل. وروى عنه الطبري في قوله تعالى بعد هذا: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ قال: حَسَناتُهُ. وقد ذكر الرازي هذا عن بعض السلف وعن كثير من المتأخرين، فقال: وهو قولُ مجاهدٍ والضَّحاكِ والأعمش، وكثيرٌ من المتأخِّرين ذهبوا إلى هذا القول، وقالوا: حملُ لفظ الوزنِ على هذا المعنى سائغٌ في اللُّغة، والدَّليلُ عليه، فوجبَ المصيرُ إليه. انظر: «تفسير الرازي» (١٤/ ٢٠٢)، وإلى هذا القول ذهب المعتزلة كما قال أبو حيان في «البحر» (١٠/ ٢٠)، =

ويؤيِّدُه ما رُوِيَ: أنَّ الرَّجلَ يُؤتَى به إلى الميزانِ فيُنشَرُ عليه تسعةٌ وتسعونَ سِجِلًّا[١] كلُّ سِجِلٍّ مدَّ البصرِ، فيُخْرَجُ له بطاقةٌ[٢] فيها كلمتا الشَّهادةِ، فتوضعُ السِّجلاتُ في كفَّةٍ والبطاقةُ في كفَّةٍ، فطاشَت السِّجلاتُ وثَقُلتِ البِطاقَةُ[٣].

= ومع ذلك فالزمخشري كان مجوِّزًا للأمرين. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٦١).

وقال الزجاج بعد ذكر هذه الأقوال: وهذا كله في باب اللغة والاحتجاج سائغ، إلا أن الأولَى من هذا أن يُتّبَع ما جاء بالأسانيد الصحاح. انظر: «معاني القران للزجاج» (٢/ ٣١٩).

وقد رجَّح مكي مذهب الجمهور فقال: قال مجاهد: «ليس ثَمَّ ميزان، وإنما هو مَثَل ضُرِبَ»، وأكثر الناس على أن ثَمَّ ميزاناً توزن به أعمال العباد كيف شاء الله وعلى ما شاء، نقول كما قال، ونوجب ما أوجَب، ونؤمن بما في كتاب الله، ولا نتقدم بين يدي الله، ولا نعترض، ولا نكيِّف ما لا علم عندنا منه، ولا نَحُدُّه. انظر: «الهداية» (١٢/ ٨٤١٢).

ونقل القرطبي عن القشيري قوله: قد أجمعت الأُمةُ في الصدرِ الأولِ على الأخذِ بهذه الظواهِر من غيرِ تأويل، وإذا أجمعوا على منع التأويل وَجَب الأخذُ بالظّاهر، وصارت هذه الظواهرُ نصوصًا. انظر: «تفسير القرطبي» (٩/ ١٥٦).

(١) السِّجِلُّ: الكتابُ، وقيلَ: إنَّهُ مُعرَّبٌ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) هي في الأصل: رقعة صغيرة، تُجعَل في طيِّ الثوب، يكتب فيها ثمنه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧٦).

(٣) رواه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٢٥)، والحاكم في «المستدرك» (١٩٣٧)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص»، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٢١٣)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ سيخلِّصُ رجلاً من أُمتي على رؤوس الخلائق يومَ القيامة فيَنشُرُ عليه تسعةً وتسعين سِجِلًّا كلُّ سِجِلٍّ مِثلَ مَدِّ البصر، ثُم يقول: أتُنكِرُ من هذا شيئًا؟ أظَلَمكَ كَتَبَتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: أفَلَكَ عذرٌ؟ قال: لا يا رب، فيقولُ: بَلَى، إنَّ لكَ عندنا حَسَنةً وإنَّه لا ظُلمَ عليكَ اليومَ، فتُخرَجُ بطاقةٌ فيها: أشهدُ أن لا إلهَ إلّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، فيقولُ: احضُر وَزنَكَ. فيقولُ: يا ربِّ ما هذه البطاقةُ مع هذه السِّجِلّاتِ؟ فيقولُ: إنَّك لا =

وقيلَ: توزَنُ الأشخاصُ؛ لِمَا رُوِيَ عنه عليه السَّلامُ: «إنَّه ليأتي العظيمُ السَّمينُ يومَ القيامةِ لا يَزِنُ عندَ اللهِ جناحَ بَعوضَةٍ»[١].

﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ خبرُ المُبتدَأِ الَّذي هو «الوَزنُ» ﴿ٱلۡحَقُّ﴾ صِفَتُه[٢]، أو خبرُ مَحذوفٍ، ومعناه: العدلُ السَّوِيُّ.

﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾: حسناتُه، أو ما يوزَنُ به حسناتُه، وجمعُه باعتبارِ اختلافِ الموزوناتِ وتعدُّدِ الوَزنِ، فهو جمعُ «مَوزونٍ» أو «مِيزانٍ».

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾: الفائزونَ بالنَّجاةِ والثَّوابِ.

(٩) ـ ﴿وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم﴾ بتَضييعِ الفِطرَةِ السَّليمَةِ الَّتي فُطِرَتْ عليها، واقترافِ ما عرَّضَها للعذابِ.

﴿بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظۡلِمُونَ﴾ فيكذِّبونَ بدلَ التَّصديقِ[٣].

(١٠) ـ ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾؛ أي: مَكَّنَّاكُم مِن سُكناهَا وزرعِها والتَّصرُّفِ فيها ﴿وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾: أسبابًا تَعيشونَ بها، جمعُ «مَعيشَةٍ».

= تُظلَمُ، قال: فتُوضَعُ السجلّاتُ في كِفّةٍ والبطاقةُ في كِفّةٍ، فطاشتِ السجلّاتُ وثَقُلتِ البطاقةُ، فلا يَثقُلُ مع اسمِ الله شيء». وقد قيل: ليس المراد بـ«لا إله إلا الله» الإيمان، وإنَّما الذكر، وقد استشهد من يقول بهذا بأنَّ رسولَ اللهِ سُئِلَ ﷺ عن قولِ: لا إله إلا الله، أمِن الحسناتِ هي؟ فقال: «مِن أفضلِ الحَسَناتِ». رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠٢) عن أبي ذر. انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٧٢٨ ـ ٧٢٩).

(١) رواه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥) عن أبي هريرةَ.

(٢) أي: الوزنُ كائِنٌ يومَ إذ تُسأَلُ الرُّسلُ والمُرسَلُ إليهِم، فحذفَ الجُملةَ وعوَّضَ عنها التَّنوينَ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) يريدُ أنَّ قولَه: ﴿يَظۡلِمُونَ﴾ ضُمِّنَ مَعنى التَّكذيبِ، فعُدِّيَ بالباءِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٣٢).

وعن نافعٍ أنَّه هَمَزَه تَشبيهًا بما الياءُ فيهِ زائدَةٌ كـ«صَحائِفَ»[١].

﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ فيمَا صنعتُ إلَيْكُم.

(١١) ـ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾؛ أي: خلَقْنا أباكم آدمَ حينًا[٢] طينًا غيرَ مصوَّرٍ ثمَّ صوَّرْناهُ، نزَّلَ خلقَهُ وتَصويرَهُ مَنزِلَةَ خلقِ الكلِّ وتصويرِه.

أو: ابتدَأْنا خلقَكُم ثمَّ تَصويرَكُم بأَنْ خَلَقْنا آدمَ ثمَّ صَوَّرْناه، ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾.

وقيلَ: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾ لتأخيرِ الإخبارِ[٣].

﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾: ممَّن سَجَدَ لآدمَ.

(١٢) ـ ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾؛ أي: أَنْ تسجُدَ، و«لا» صِلَةٌ[٤] مِثلُها في

---

(١) هي رواية خارجة عن نافع كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٢٧٨)، و«النشر» (١/ ١٦). وقد عدَّ بعض النحويين هذه القراءة غلطًا، والصواب أنَّ لها وجهًا فقد قال الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٧٤): ربما همزت العرب هَذا وشبهه، يتوهمونَ أنها فعيلة؛ لشبهها بوزنها فِي اللفظ وعدّة الحروف، وقد همزت العرب «المصائب»، وواحدتها: مصيبة.

(٢) «حيناً» من نسخة الخيالي.

(٣) لَمّا كانَ أمرُ الملائِكة بالسُّجودِ مُقدَّمًا على خلقِنا وتصويرِنا، وقد عُطِفَ عليهِ بِـ«ثمَّ»، اقتضى تأويلَهُ فأوَّلُوهُ بوجوهٍ، منها أن المراد خلق آدم، أو ابتداء خلقنا، أو أن «ثم» لتراخي الإخبار، وقال الطِّيبِيُّ: يمكنُ أن تُحملَ ﴿ثُمَّ﴾ على التَّراخِي في الرُّتبةِ؛ لأنَّ مقامَ الامتنانِ يَقتَضي أن يقال: إنَّ كونَ أبيهِم مَسجودًا للملائكةِ أرفَعُ درجةً من خَلقِهم وتَصويرِهِم، وفيه تلويحٌ إلى شرفِ العلمِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٣٥)، و«حاشية الخفاجي».

(٤) أي: زائِدةٌ، فإِنَّهُ يُعبَّرُ عنِ الزّائِدِ في القرآنِ بالصِّلةِ تأدُّبًا؛ لأنَّ المنعَ إنَّما هوَ عنِ السُّجودِ لا عن تركِهِ، وهذا القول ذكر في «العين» المنسوب للخليل (٨/ ٣٤٩) وهو مختار الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٧٤)، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٦٥).

﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩] مُؤكِّدَةٌ مَعنى الفعلِ الَّذي دخلَتْ عليه، ومُنبِّهَةٌ على أنَّ الموبَّخَ عليه تَركُ السُّجودِ.

وقيلَ: الممنوعُ مِن الشَّيءِ مُضطَرٌّ إلى خلافِه، فكأنَّه قيلَ: ما اضطرَّكَ إلى أَنْ لا تَسجُدَ[1].

﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ دليلٌ على أنَّ مُطلقَ الأمرِ للوجوبِ والفَوْرِ[2].

﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ جوابٌ مِن حيثُ المعنى استأنفَ بِهِ استبعادًا لأَنْ يكونَ مِثلُه مأمورًا بالسُّجودِ لمثلِه[3]، كأنَّه قالَ: المانعُ أنِّي خيرٌ مِنه، ولا يَحسُنُ للفاضِلِ أَنْ يَسجُدَ للمَفضولِ، فكيفَ يَحسُنُ أَنْ يُؤمَرَ به[4]؟! فهو الَّذي سَنَّ التَّكَبُّرَ وقالَ بالحُسْنِ والقُبحِ العَقْليَّيْنِ أوَّلًا[5].

﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ تعليلٌ لفضلِه عليه، وقد غَلِطَ في ذلك بأَنْ رَأى الفضلَ كُلَّهُ باعتبارِ العُنصُرِ، وغَفَلَ عمَّا يكونُ باعتبارِ الفاعلِ؛ كمَا أشارَ إليه

---

(١) فـ﴿مَنَعَكَ﴾ على هذا القول مجاز، والقرينة «لا»، وقريب منه ما ذهب إليه السكاكي والراغب. انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٦٧)، و«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٧٧٩).

(٢) ما ذكره البيضاوي هنا لا يتفق مع مذهبه الشافعي بالكامل، وقد ذكر الأنصاري أنَّ الأول مسلم، أما الثاني فأجاب عليه بأن الفور ليسَ من صيغةِ الأمرِ، بل بما دلَّ عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧٨). وانظر: «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي (٢/ ٢٨ و٦٠ ـ ٦١).

(٣) في نسخة الخيالي: «مأمورًا بمثله».

(٤) وعلى هذا يكون قد علم من كلام إبليس الجواب وزيادة، وهو ما ذهب إليه الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٦٥)، وذهب الطِّيبيُّ إلى أنَّ قول إبليس: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ جوابُ سؤال لم يُسأل عنه، وهو: أيكما خيرٌ؟ ولذلك عدَّه من الأُسلوبِ الأحمقِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٣٧).

(٥) في هذه العبارة ردٌّ على المعتزلة، وربَّما على الماتريدية أيضًا. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٣٤٤).

تعالى بقولِـه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ أي: بغيرِ واسِـطَةٍ وباعتبارِ الصُّـورَةِ؛ كمـا نبَّهَ عليـه بقولِـه: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩]، وباعتبـارِ الغايَـةِ وهو مِلاكُهُ[١]، ولذلـك أمرَ الملائكةَ بسُـجودِه لمَّا بيَّنَ لَهُـم أنَّه أعلَمُ مِنْهُـم، وأنَّ لـه خَواصَّ ليسَـتْ لغَيْرِه.

والآيـةُ دليـلُ الكـونِ والفسـادِ[٢]، وأنَّ الشَّـياطينَ كائنَـةٌ[٣]، ولعـلَّ إضافَةَ خلقِ الإنسـانِ إلـى الطِّينِ والشَّـيطانِ إلـى النَّارِ باعتبـارِ الجُـزءِ الغَالـبِ.

(١٣) - ﴿قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا﴾ مِن السَّماءِ، أو الجنَّةِ ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ﴾: فما يصِحُّ ﴿أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ وتعصيَ، فإنَّها مكانُ الخاشعِ المطيعِ، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ التَّكبُّرَ لا يليقُ بأهلِ الجنَّةِ، وأنَّه تعالى إنَّما طردَه وأهبطَهُ لتَكبُّرِه، لا لِمُجرَّدِ عِصيانِه.

﴿فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّٰغِرِينَ﴾: ممَّنْ أهانَهُ اللهُ لكِبْرِه.

قالَ عليهِ السَّلامُ: «مَن تَواضعَ للهِ رفعَهُ اللهُ، ومَن تَكبَّرَ وضعَهُ اللهُ»[٤].

(١٤) - ﴿قَالَ أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾: أمهِلْني إلى يـومِ القِيامَةِ فلا تُمِتْنِي، أو: لا تُعَجِّلْ عُقوبَتِي.

(١٥) - ﴿قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ﴾ يَقتَضِـي الإجابـةَ إلـى مـا سـألَهُ ظاهـرًا، لكنَّـه

---

(١) قوله: «وهو ملاكه»؛ أي: ما يكون من الفضل باعتبار الغاية - كاختصاص آدم وتميزه بشرف العلم - هو الذي يقوم به الفضل ويبنى عليه. وملاك الأمر وقوامه: ما يقوم به الأمر. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ١٩٦).

(٢) قوله: «دليل الكون والفساد»؛ أي: الوجودِ والعدمِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧٩).

(٣) أي: حادثة لا أرواح قديمة. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٧٩٠) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مطولًا. وروى مسلم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله».

مَحمولٌ على ما جاءَ مُقيَّدًا بقولِه: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾، وهو النَّفخَةُ الأُولَى، أو وقتٌ يعلَمُ اللهُ انتهاءَ أجلِه فيه[1]، وفي إسعافِه إليه ابتلاءُ العِبادِ وتَعريضُهُم للثَّوابِ بمُخالفَتِه[2].

(١٦) - ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾؛ أي: بعدَ أَنْ أَمْهَلْتَنِي لأجتَهِدَنَّ في إغوائِهم بأَيِّ طَريقٍ يُمكِنُني بسببِ إغوائِكَ إيَّايَ بواسِطَتِهم؛ تَسميةً، أو حَمْلًا على الغيِّ، أو تكليفًا بما غَويتُ لأجلِه[3].

والباءُ مُتعلِّقَةٌ بفعلِ القَسَمِ المَحذوفِ[4]، لا بـ«أقعدن» فإنَّ اللَّامَ تصدُّ عنهُ[5]، وقيلَ: الباءُ للقَسمِ.

﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ﴾ ترصُّدًا بهم كما يقعدُ القُطَّاعُ للسَّابلَةِ ﴿صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾: طريقَ الإسلامِ، ونصبُه على الظَّرفِ؛ كقولِه:

---

(١) فهو أرادَ أن يجدَ فسحةً في الإغواءِ ونجاةً مِنَ الموتِ، إذ لا موتَ بعدَ البَعثِ، فأجابَهُ إلى الأوَّلِ دونَ الثَّاني. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) تبعَ فيهِ الزَّمخشريَّ، وهوَ مبنيٌّ على تعليلِ أفعالِهِ تعالى، وعدمِ إسنادِ القبائحِ والشُّرورِ إليهِ... والأولى أن لا يخوضَ العبدُ في أمثالِ هذهِ الأسرارِ، ويفوِّضَ حقيقتَها إلى الحكيمِ المُختارِ. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٦٦)، و«حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «تسمية...» إلى آخره، بيانٌ لعموم الطرق المذكورة بقوله: «بأي طريق يمكنني»، والمعنى: لأجتهدنَّ في إغوائهم بأن أُغويَهم بحيثُ يُسمَّوا غاوِينَ لارتكابهم الغَيَّ، أو: بأن أحمِلَهم على الغَيِّ؛ أي: أزيـِّنه لهم، أو: بأن أكلِّفَهم ـ أي: أُلزِمَهم ـ بفعلِ ما غَوِيتُ لأجلِه، وهو المعصيةُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧٩).

(٤) قدَّره الزمخشري: فبما أغويتَني أُقسمُ بالله لأقعدن. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٦٨).

(٥) وذلك لأنها تمنعُ ما بعدَها عن العملِ فيما قبلَها؛ لأنَّ لها صدرَ الكلام على الصَّحيحِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[(١)]

وقيلَ: تَقديرُهُ: على صِراطِكَ؛ كقولِك[(٢)]: «ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبَطْنَ»[(٣)].

(١٧) ـ ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾؛ أي: مِن جَميعِ الجهاتِ الأربَعِ، مَثَّلَ قَصْدَه إيَّاهُم بالتَّسويلِ[(٤)] والإضلالِ مِن أيِّ وجهٍ يمكنُه بإتيانِ العَدوِّ مِن الجهاتِ الأربَعِ، ولذلك لم يَقُل: مِن فَوقِهِم ومِن تحتِ أَرجُلِهِم.

وقيلَ: لم يَقُل: مِن فوقِهِم؛ لأنَّ الرَّحمةَ تنزلُ منه، ولم يَقُل: مِن تحتِهِم؛ لأنَّ الإتيانَ منه يُوحِشُ.

وعن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾: مِن قِبَلِ الآخرةِ ﴿وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ مِن قِبَلِ الدُّنيا ﴿وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾ مِن جهَةِ حَسَناتِهِم وسَيِّئاتِهِم[(٥)].

---

(١) جزء من بيت لساعدةَ بن جُؤَيَّةَ، وتمامه:

لَدنٌ بهزِّ الكَفِّ يعسلُ مَتنُه ... فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

انظر: «ديوان الهذليين» (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨)، والبيت في «الكتاب» (١/ ٢١٤)، وهو دون نسبة في «الكامل» للمبرد (١/ ٢٨٩). ورواية الديوان: «لذٌّ بهزٍّ»، وقال شارحه: قوله: «لَذّ»؛ أي: تَلذُّ الكَفُّ بهزِّه، وقوله: «كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ»؛ أي: في الطريق.

واستشكل الطيبي الاستشهاد بالبيت؛ لأنَّه شاذٌّ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٤٢).

(٢) في نسخة التفتازاني: «كقولهم».

(٣) أي: على الظهر والبطن. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٢٤).

(٤) التَّسويلُ: تَحسينُ الشَّيءِ وتَزيينُه للإنسانِ ليَفعلَهُ أو يقولَه. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢/ ٤٢٥).

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٤٥) بلفظ: «﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾: أشككهم في الآخرة»، و(٨٢٥٠) بلفظ: «﴿وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾: من الآخرة»، و(٨٢٥٥) بلفظ: «﴿وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾: من قبل حسناتهم»، و(٨٢٥٨) بلفظ: «﴿وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾: من قبل سيائتهم»، ورواه (٨٢٤٤) بلفظ: «﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾: من قبل الدنيا».

ويحتمِلُ أَنْ يُقالَ: ﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾: مِـن حيثُ يعلمونَ ويَقْدِرونَ التَّحرُّزَ عنه، ﴿وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾: مِن حيثُ لا يَعلَمُونَ ولا يَقْدِرونَ، ﴿وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾: مِن جهَةٍ يَتيسَّرُ لهم أَنْ يعلَمُوا ويتَحرَّزُوا ولكن لم يَفعَلُوا لعدمِ تَيقُّظِهم واحتياطِهِم.

وإنَّما عُدِّيَ الفعلُ إلى الأَوَّلَينِ بحرفِ الابتداءِ[1]؛ لأنَّه مِنهُما متوجِّهٌ إليهِم، وإلى الأخيرينِ بحرفِ المُجاوَزَةِ[2] فإنَّ الآتيَ مِنهُما كالمُنحَرِفِ عنهُم المارِّ على عُرضِهِم[3]، ونظيرُه قولُهم: جلستُ عَن يمينِه.

﴿وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ﴾: مُطيعينَ، وإنَّما قالَه ظنًّا؛ لقولِه: ﴿وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾ [سبأ: ٢٠] لمَّا رأى فيهم مبدأَ الشرِّ مُتعدِّدًا ومبدأَ الخيرِ واحدًا[4]، وقيلَ: سمعَهُ مِن الملائكةِ.

(١٨) ـ ﴿قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا﴾: مَذمومًا، من «ذَأَمَه»: إذا ذمَّه.

وقُرِئَ: «مَذُومًا»[5] ـ كـ«مَسُولٍ» في مَسؤُولٍ، أو كـ«مَكُولٍ» في مَكِيلٍ ـ مِن ذامَهُ يَذِيمُه ذيمًا[6].

---

(١) وهو ﴿مِنْ﴾.

(٢) وهو ﴿عن﴾.

(٣) قولـه: «المـار علـى عرضهـم»؛ أي: غيـر ملاصق لهـم فيتجـاوز عنهم. انظـر: «حاشـية القونوي» (٨/ ٣٥٢). والعُـرض: الجانـب. انظـر: «القامـوس» (مـادة: عرض).

(٤) قوله: «مبدأ الشَّرِّ»؛ أي: القوّة الشَّهويَّة والغضبيَّة، و«مبدأ الخيرِ»: العقلُ، أو: «مبدأ الشَّرِّ»: الشَّيطان والنَّفس والهوى، و«مبدأ الخيرِ»: المَلَك. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٨١)، و«حاشية الخفاجي».

(٥) انظـر: «المختصـر فـي شـواذ القـراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسـب» (١/ ٢٤٣)، عـن الزهـري والأعمـش.

(٦) قوله: «كـ«مسول»...» يعني: أن هذه القراءة تخرج على أحد وجهين:

الأول: أن يكون أصله: مذؤوم، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الذال قبلها ثم حذفت، فصار =

﴿مَّدۡحُورٗا﴾: مَطرودًا ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ﴾ اللَّامُ فيه لتوطئةِ القسمِ، وجوابُه: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ وهو سادٌّ مَسدَّ جوابِ الشَّرطِ.

وقُرِئَ «لِمَنْ» بكَسرِ اللَّامِ[1] على أنَّه خبرُ ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ على معنى: لِمَن تبعِكَ هذا الوعيدُ[2]، أو عِلَّةٌ لـ﴿ٱخۡرُجۡ﴾[3]، و﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ جوابُ قَسمٍ مَحذوفٍ[4].

= كـ«مسول» في مسؤول. والثاني: أن يكون اسم مفعول من «ذامه يذيمه» كـ«باعه يبيعه»، وكان حقه أن يقال: «مَذِيم»كمبيع، إلّا أنه أُبدلت الواو من الياء كما قالوا: «مكول» في مكيل مع أنه من الكيل. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢٠١).

(١) وهي قراءة الجحدري، وعصمة عن أبي بكر عن عاصم في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٢٤٣)، و«الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٧٢).

(٢) هذا معنى ما ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٧٢)، ولفظه: ورَوى عصمةُ عن عاصمٍ: «لِـمَن تَبِعَك» بكسر اللامِ، بمعنى: لِـمَن تَبِعكَ منهم هذا الوعيدُ، وهو قوله: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾؛ على أنَّ ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ في محلِّ الابتداء، و«لِـمَن تَبِعكَ» خبرُه. وقد أنكر أبو حيان في «البحر المحيط» (١٠/ ٣٩ ـ ٤٠) صلاحية هذه الجملة للابتداء، أما الحلبي فأجازها، وقال: يكون هذا الجارُّ خبراً مقدماً، والمبتدأ محذوف تقديره: لمن تبعك منهم هذا الوعيدُ، ودلَّ على قوله: «هذا الوعيد» قولُه: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾؛ لأن هذا القسمَ وجوابَه وعيدٌ، وهذا أراده الزمخشري. انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٢٧٤)، وهو قريب من كلام أصحاب الحواشي. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٨١)، و«حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢٠١)، و«حاشية ابن التمجيد» (٥/ ٣٥٣).

قلت: ويحتمل أن يكون الزمخشري قصد أن جملة ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ محكية، فهذا القول مبتدأ خبره الجار والمجرور، ويقوي هذا ما ذُكر من أن هذا القول هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾، والله أعلم.

(٣) قوله: «أو علة لـ﴿ٱخۡرُجۡ﴾»؛ أي: اخرج لأجل من تبعك منهم. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٢٠١).

(٤) قوله: «و﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ جواب قسم محذوف»؛ أي: على الوجهين المذكورين في هذه القراءة.

ومَعنى ﴿مِنكُمْ﴾: منكَ ومِنهم، فغُلِّبَ المُخاطبُ.

(١٩) ـ ﴿وَيَا آدَمُ﴾؛ أي: وقُلْنا: يا آدمُ[١] ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ وقُرِئَ: «هذي الشَّجرةَ»[٢] وهو الأصلُ لتَصغيرِه على: ذَيَّا، والهاءُ بدلٌ مِن الياءِ[٣].

﴿فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ فتَصيرا مِن الَّذينَ ظَلَموا أنفسَهُم، و«تكونا» يحتمِلُ الجزمَ على العطفِ، والنَّصبَ على الجوابِ[٤].

(٢٠) ـ ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾؛ أي: فعلَ الوَسوَسَةَ لأجلِهِما، وهي في الأصلِ: الصَّوتُ الخفيُّ كـ«الهَيْنَمَةِ» و«الخَشْخَشَةِ»، ومنهُ: وَسْوَسَ الحُلِيُّ. وقد سبقَ في البقرةِ كيفيَّةُ وَسوسَتِه.

﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا﴾: ليُظْهِرَ لَهُما، واللَّامُ للعاقبةِ، أو للغرضِ على أنَّه أرادَ أيضًا بوَسْوَسَتِه أَنْ يَسوءَهُما بانكشافِ عَورَتِهما، ولذلك عبَّرَ عَنْهُما بالسَّوأةِ[٥]، وفيه دليلٌ على أنَّ كشفَ العَوْرةِ في الخلوةِ وعندَ الزَّوجِ من غيرِ حاجةٍ قبيحٌ مستهجَنٌ في الطِّباعِ[٦].

---

(١) إنما قدَّرَ: قلنا؛ ليؤذِنَ بأنَّ هذه القصّةَ بتَمامِها مَعطوفةٌ على مِثلها، وهي قولُه: ﴿قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(٢) هي قراءة ابن محيصن. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٤٤).

(٣) أي: الياء هي أصل الهاء في كلمة «هذه». انظر: «المحتسب» (١/ ٢٤٤).

(٤) جواب النَّهي منصوب على إضمار «أن» عند الخليل وسيبويه، وزعم الجرميُّ: أنَّ الفاء هي الناصبة. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٤٦).

(٥) أي: لِكونِ كشفِ الفَرجِ يسوءُ صاحبَهُ سمَّتهُ العربُ: سَوءةً. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٦) تبعَ فيه صاحبَ «الكشاف» (٣/ ١٧٣)، وقد قال ابنُ المُنيِّر: إنَّ فيه مَيلاً إلى الاعتزالِ، وأنَّ العَقلَ يُقبِّحُ ويُحسِّنُ. قال: وهذا اللفظُ لو صَدَرَ من السُّنِّيِّ كانَ تأويلُه أنَّ العَقلَ أدركَ المعنى الذي لأجلِه حسَّنَ الشَّرعُ السَّترَ وقبَّحَ الكَشفَ. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٢٩١)، ولم نقف عليه في مطبوع «الانتصاف».

﴿مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ ما غُطِّيَ عَنْهُما مِن عَوراتِهِما، وكانا لا يَريانِها مِن أنفُسِهما ولا أحدُهُما مِن الآخرِ، وإنَّما لم تُقلَبِ الواوُ المضمومةُ همزةً في المَشهورِ كما قُلِبَ في «أُوَيصِلٍ» تصغيرِ واصِلٍ[1]؛ لأنَّ الثَّانيَةَ مدةٌ.

وقُرِئَ: «سَوَاتِهِمَا» بحذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حركتِها على الواوِ[2]، و: «سَوَّاتِهِما» بقلبِها واوًا وإدغامِ الواوِ السَّاكنةِ فيها[3].

﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا﴾: إلَّا كراهةَ أَنْ تكونَا ﴿مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾: الَّذينَ لا يموتونَ، أو: يخلدونَ في الجنةِ.

واستُدِلَّ به على فضلِ الملائكةِ على الأنبياءِ، وجوابُه: أنَّه كانَ مِن المَعلومِ أنَّ الحَقائقَ لا تَنقلِبُ، وإنَّما كانَتْ رَغبَتُهُما في أن يحصلَ لهما أيضًا ما للملائكَةِ من الكمالاتِ الفِطريَّةِ والاستغناءِ عَن الأطعمَةِ والأَشرِبَةِ، وذلك لا يدلُّ على فَضلِهِم مُطلَقًا[4].

(٢١) - ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾؛ أي: أقسَمَ لهما على ذلك، وأخرَجَه[5] على زِنَةِ المُفاعَلَةِ للمُبالغَةِ، وقيلَ: أقسَمَا له بالقَبولِ[6].

---

(١) وأصله: وُوَيصِل، وقد قُلبت الأولى همزة لأنَّ الثّانية مُتحرِّكة. انظر: «المقتضب» للمبرد (١/ ٩٥).

(٢) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٥٦٠)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٤٢).

(٣) نسبت للزهري والحسن وأبي جعفر وشيبة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٣).

(٤) وقيل: إنَّ كلام إبليس من جملة الغرور الذي دلاهما به، فلا اعتداد به. انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٩٤).

(٥) في نسخة الخيالي: «وإنما أخرجه».

(٦) يعني مع قسمه لهما بالنصح، فصار ما بينهم مقاسمة.

وقيلَ: أقسَمَا عليه باللهِ إنَّه لَمِن النَّاصحينَ، وأقسَمَ لهما، فجُعِلَ ذلك مُقاسمةً[1].

(٢٢) ـ ﴿فَدَلَّىٰهُمَا﴾: فنزَّلَهما إلى الأكلِ من الشَّجرةِ[2]، نبَّه به على أنَّه أهبطَهُما بذلك مِن دَرجةٍ عاليةٍ إلى رُتبةٍ سافلَةٍ، فإنَّ «التَّدلِيَةَ» و«الإدلاءَ» إرسالُ الشَّيءِ مِن أَعْلى إلى أَسْفلَ.

﴿بِغُرُورٍ﴾: بما غرَّهما به مِن القَسَمِ؛ فإنَّهما ظنَّا أنَّ أحدًا لا يحلفُ باللهِ كاذبًا[3]، أو: مُلْتَبِسَينِ بغرورٍ.

﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾؛ أي: فلمَّا وجدَا طعمَها آخذَينَ في الأكلِ مِنها أخذَتْهُما العقوبةُ وشؤمُ المعصيَةُ، فتهافتَ عَنْهُما لباسُهُما وظهرَتْ لَهُما عوراتِهِما.

واختُلفَ في أنَّ الشَّجرةَ كانَت السُّنبلةَ، أو الكَرْمَ، أو غيرَهُما، وأنَّ اللباسَ كانَ نورًا[4]، أو حُلَّةً، أو ظُفُرًا[5].

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٩٥)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٣٧٨)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٣).

(٢) وعن الأزهريِّ أنَّ أصلَهُ من تدليةِ العَطشانِ شيئًا في البئرِ، فلا يجدُ فيها ما يشفي غليلَهُ. انظر: «تهذيب اللغة» (١٤/ ١٢٢).

(٣) هذا مذكور عن ابن عباس رضي الله عنهما. انظر: «الوسيط» للواحدي (٢/ ٣٥٧)، و«تفسير القرطبي» (٧/ ١٨٠).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ١١٤) عن وهب.

(٥) كون اللباس كان ظفرًا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ولا يصح، فقد رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٥٢ و١٤٥٩) عنه من طريقين: الأول فيه الحسن بن أبي جعفر الجُفري، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وضعفه أحمد والنسائي. انظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٧٣). وفي الثاني النضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزاز، قال عنه أحمد: ليس بشيء، وقال ابن معين: لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال البخاري: منكر الحديث. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٥).

﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾: أخذَا يَرْقَعانِ[١] ويلزقانِ ورقةً فوقَ ورقةٍ ﴿عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ قيلَ: كانَ ورقَ التِّينِ[٢].

وقُرِئَ: «يُخْصِفانِ» من أخصَفَ؛ أي: يُخْصِفَانِ أَنفُسَهُما، و: «يُخَصِّفَانِ» مِن خَصَّفَ، و: «يَخِصِّفَانِ»[٣] وأصلُه: يختَصِفانِ.

﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ عتابٌ على مُخالفةِ النَّهيِ، وتوبيخٌ على الاغترارِ بقولِ العَدوِّ، وفيه دليلٌ على أنَّ مُطلقَ النَّهيِ للتَّحريمِ[٤].

(٢٣) ـ ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾: ضَرَرْناها[٥] بالمعصيَةِ والتَّعريضِ للإخراجِ عَن الجنَّةِ.

﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ دليلٌ على أنَّ الصَّغائرَ معاقبٌ عليها إن لم تُغفَر.

وقالت المعتزلةُ: لا تَجوزُ المُعاقبَةُ عليها مع اجتنابِ الكبائرِ، ولذلك قالُوا: إنَّما

---

(١) إشارةٌ إلى أنَّ طَفِقَ من أفعالِ الشُّروعِ الدالَّةِ على الأخذِ في الفعلِ، ولذا لا تدخلُ أن على خبرِها وهيَ بكسرِ الفاءِ في الأفصحِ، وقد تُفتَحُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) رواه الطبري (١٠/ ١١١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) تنظر القراءات الثلاث مع مَن قرأ بكل منها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ١٧٦).

(٤) قال الشهاب في «حاشيته»: أجابَ المُصنِّفُ عنهُ في البقرةِ بأنَّهُ للتَّنزيهِ، وأنَّ ندمَهُما واستغفارَهُما لتركِ الأولى، فكيفَ ذكرَ هُنا أنَّهُ دليلٌ على التَّحريمِ معَ احتمالِ التَّنزيهِ؟! وانظر في المسألة: «تقويم الأدلة في أصول الفقه» للدبوسي (ص: ٥٤)، و«تشنيف المسامع» للزركشي (٢/ ٦٣٤).

(٥) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «أضررناها».

قَالا ذلك على عادةِ المُقرَّبينَ في استعظامِ الصَّغيرِ مِن السَّيِّئاتِ واستحقارِ العَظيمِ مِن الحسناتِ[١].

(٢٤) ـ ﴿قَالَ ٱهْبِطُواْ﴾ الخطابُ لآدمَ وحوَّاءَ وذُرِّيَّتِهما، أو: لهما ولإبليسَ، كرَّرَ الأمرَ له تبعًا ليُعلمَ أنَّهم قرناءُ أبدًا، أو: أخبرَ عمَّا قالَ لهم مُفرَّقًا.

﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ في مَوضعِ الحالِ؛ أي: مُتعادِينَ.

﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾: استقرارٌ، أو: موضعُ استقرارٍ[٢]، ﴿وَمَتَٰعٌ﴾: وتمتُّعٌ ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلى تَقَضِّي آجالِكُم[٣].

(٢٥) ـ ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ للجزاءِ.

وقرأَ حمزةُ والكسائيُّ وابنُ ذَكْوانَ: ﴿ومنها تَخْرُجُونَ﴾، وفي ﴿كذلك تَخْرُجُونَ﴾ [الزخرف: ١١] بفتحِ التَّاءِ وضمِّ الرَّاءِ[٤].

(٢٦) ـ ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾؛ أي: خلَقْناه[٥] لكُم بتَدبيراتٍ سَماويَّةٍ وأسبابٍ نازلةٍ، ونظيرُه قولُه: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [الزمر: ٦] وقولُه: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥].

﴿يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ﴾ الَّتي قصدَ الشَّيطانُ إبداءَها، ويُغنيكم عن خصفِ الورقِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٧٧).

(٢) أي: هوَ مصدرٌ مِيميٌّ على الأول، واسمُ مكانٍ على الثاني. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) هذا مبني على تعلُّق ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ بـ﴿متاعٌ﴾، ويجوز تعلُّقه بـ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾، ويفسِّر الحين عندها بوقت القيامة، كما مرَّ في البقرة. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) انظر: «التيسير» (ص: ١٠٩).

(٥) في نسخة الخيالي: «خلقنا».

رُوِيَ: أنَّ العربَ كانُوا يَطوفونَ بالبيتِ عُراةً ويقولون: لا نَطوفُ في ثِيابٍ عَصَيْنَا اللهَ فيها، فنزَلَت[(١)].

ولعلَّه ذكرَ قِصَّةَ آدمَ تَقدِمَةً لذلك، حتَّى يُعلَمَ أنَّ انكشافَ العَورَةِ أوَّلُ سوءٍ أَصابَ الإنسانَ مِن الشَّيطانِ، وأنَّه أَغْواهُم في ذلك كمَا أَغْوَى أَبوَيْهِم.

﴿وَرِيشًا﴾: ولِباسًا تَتجمَّلُونَ به، والرِّيشُ: الجمالُ[(٢)]. وقيلَ: مالًا، ومنه «تريَّشَ الرَّجلُ»: إذا تموَّلَ[(٣)].

وقُرِئَ: «رِيَاشًا»[(٤)] وهو جمعُ ريشٍ؛ كـ«شِعْبٍ» و«شِعَابٍ».

﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾: خشيةُ اللهِ، وقيلَ: الإيمانُ، وقيلَ: السَّمتُ الحَسَنُ، وقيلَ: لباسُ الحربِ، ورفعُه بالابتداءِ، وخبرُه: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، أو خبرٌ و﴿ذَٰلِكَ﴾ صِفَتُه؛ كأنَّه قيلَ: ولباسُ التَّقوى المُشارُ إليه خيرٌ[(٥)].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ١٥٣) وعبد بن حميد كما في «الدر المنثور» (٣/ ٤٣٩)، عن سعيد بن جبير، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ١٢٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٥٦)، عن مجاهد.

وروى مسلم في «صحيحه» (٣٠٢٨) عن ابن عباس: «كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة، فتقول: من يعيرني تطوافاً؟ تجعله على فرجها، وتقول:

اليومَ يَبدُو بعضُه أو كلُّهُ ... فما بدا منهُ فلا أُحِلُّه

فنزلت هذه الآية: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]».

(٢) قال الطِّيبيُّ: عطفَ ﴿رِيشًا﴾ على ﴿لِبَاسًا﴾ ليُؤذِنَ بأنَّ الزِّينةَ أيضًا غرضٌ صَحيحٌ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٨).

(٣) انظر: «الزاهر في معاني كلام الناس» للأنباري (١/ ٢٥٠).

(٤) نسبت لعثمان وابن عباس رضي الله عنهم وجمع من التابعين والقراء. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٦)، و«الكشاف» (٣/ ١٧٨)، و«البحر» (١٠/ ٥١).

(٥) وفي هذا الإعراب إشكال من جهة أنَّ اسم الإشارة أعرف من المعرف باللام، ولا يُوصف الشَّيء =

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامِرٌ والكِسائيُّ: ﴿وَلِباسَ﴾ بالنَّصبِ[١] عطفٌ على ﴿لِبَاسًا﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: إنـزالُ اللِّبـاسِ ﴿مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الدَّالَّـةِ علـى فضلِـه ورَحمتِـه ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ فيعرفونَ نِعمتَهُ، أو يتَّعِظُونَ فيتورَّعونَ عَن القَبائحِ.

(٢٧) ـ ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾: لا يَمتَحِنَنَّكُم بأَنْ يَمنعَكُم دخولَ الجنَّةِ بإغوائِكُم.

﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾: كما مَحَنَ أَبويْكُم بأَنْ أخرجَهُما مِنها[٢]، والنَّهيُ في اللَّفظِ للشَّيطانِ، والمعنى: نَهيُهُم عَن اتِّباعِه والافتتانِ به.

﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾ حالٌ مِن ﴿أَبَوَيْكُم﴾، أو فاعلِ ﴿أَخْرَجَ﴾ وإسنادُ النَّزعِ إليهِ للتَّسبُّبِ.

﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ تَعليلٌ للنَّهيِ، وتَأكيدٌ للتَّحذيرِ مِن فِتنتِه.

و«قبيلُه»: جنـودُه[٣]، ورؤيتُهُم إيَّانا من حيثُ لا نراهُم في الجُملَةِ لا تَقتَضِي امتِناعَ رؤيَتِهِم وتَمَثُّلِهُم لنا[٤].

= بما هو أعرف منه. انظر: «معاني القرآن» للزجـاج (٢/ ٣٢٨)، و«التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٦٢)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٩).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٩).

(٢) أي: أوقعَهما في المحنِ والبلاءِ بسببِ الإخراجِ من الجنة. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) و«القبيلُ» في الأصل: الجماعةُ من قوم شتَّى، فإن كانُوا من أبٍ واحِدٍ فهُم قبيلةٌ. انظر: «الغريب المصنف» لأبي عبيد (١/ ٣٨١)، و«فقه اللغة وسر العربية» للثعالبي (ص: ١٥٥).

(٤) لأنَّه تَعالى أثبتَ أنَّهُم يرونَنا من جِهةٍ لا نراهُم نحنُ مِنها، وهي الجِهةُ التي يَكونونَ فيها على أصلِ خِلقَتِهم من الأجسامِ اللَّطيفةِ. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٥٦). وكلام البيضاوي ردٌّ على الزَّمخشريِّ وغيرِهِ مِنَ المُعتزلةِ المُنكِرينَ لِرؤيةِ الجنِّ، فإنه قال في «الكشاف» (٣/ ١٦٠): فيه =

﴿إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بما أوجَدْنا بينَهُم مِن التَّناسُب، أو بإرسالِهم عليهِم، وتَمكينِهم مِن خذلانِهم، وحَملِهم على ما سَوَّلُوا لهم.

والآيةُ مَقصودُ القِصَّةِ وفذلَكَةُ[1] الحكايَةِ.

(٢٨) ـ ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً﴾: فعلةً مُتناهيَةً في القُبحِ كعبادَةِ الصَّنمِ وكشفِ العَورَةِ في الطَّوافِ.

﴿قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ اعتذَرُوا واحتَجُّوا بأمرينِ: تقليدِ الآباءِ، والافتراءِ على اللهِ، فأعرَضَ عَن الأوَّلِ لظُهورِ فَسادِه وردَّ الثَّانيَ بقولِه:

﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾؛ لأنَّ عادتَه تَعالى جرَتْ على الأمرِ بمَحاسنِ الأفعالِ والحثِّ على مكارمِ الخِصالِ.

ولا دلالةَ فيه على أنَّ قبحَ الفعلِ ـ بمَعنى ترتُّبِ الذَّمِّ عليه آجِلًا ـ عَقليٌّ؛ فإنَّ المُرادَ بالفاحشةِ: ما ينفرُ عنه الطَّبعُ السَّليمُ، ويَستنقِصُه العَقلُ المُستقيمُ.

وقيلَ: هما جوابَا سُؤالينِ مُترتِّبينِ؛ كأنَّه قيلَ لهم لَمَّا فَعلوها: لِمَ فَعَلْتم؟ فقالوا: وَجَدْنا عليها آباءَنا، فقيلَ: ومِن أينَ أخذَ آباؤُكُم؟ فقالوا: اللهُ أمرَنا بها.

وعلى الوَجهَيْنِ[2] يمتَنِعُ التَّقليدُ إذا قامَ الدَّليلُ على خلافِه، لا مُطلَقًا.

﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ إنكارٌ يَتضمَّنُ النَّهيَ عَن الافتراءِ على اللهِ[3].

= دليلٌ بيِّنٌ أن الجنَّ لا يُرَون ولا يظهَرون للإنس، وأن إظهارهم أنفسَهم ليس في استطاعتهم، وأن زَعمَ مَن يَدَّعي رؤيتَهم زُورٌ ومَخرقةٌ.

(١) الفذلكةُ: الإجمالُ.

(٢) كونه جوابًا، أو جوابين.

(٣) لأنَّ الافتراءَ تعمُّدُ الكذبِ فإذا أُنكِرَ القولُ من غيرِ علمٍ فإنكارُ ما عُلِمَ خلافُهُ يثبتُ بالطَّريقِ الأولى. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢٩) ـ ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾: بالعـدلِ، وهو الوسـطُ مِن كلِّ أمرٍ، المتجافي عَـن طرفي الإفـراطِ والتَّفريطِ.

﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ﴾: وتوجَّهُـوا إلـى عبادَتِـه مُسـتقيمينَ غيـرَ عادليـنَ إلـى غَيرهـا، وأقيمُوها نحـوَ القِبلَـةِ ﴿عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾: في كلِّ وَقـتِ سُـجودٍ أو مَكانِه، وهـو الصَّلاةُ[١]، أو: في أيِّ مَسـجِدٍ حضرَتْكُـم الصَّلاةُ[٢] ولا تُؤخِّرُوهـا حتَّى تَعودُوا إلى مَسـاجِدِكُم.

﴿وَادْعُوهُ﴾: واعبدُوه ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾؛ أي: الطَّاعةَ، فإنَّ إليه مَصيرَكُم.

﴿كَمَا بَدَأَكُمْ﴾ كما أنشأَكُم ابتداءً ﴿تَعُودُونَ﴾ بإعادَتِه فيُجازيكُم على أعمالِكُم، وإنَّما شبَّهَ الإعادةَ بالإبداءِ تقريرًا لإمكانِها[٣] والقدرةِ عليها.

وقيلَ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ﴾ مِن التُّرابِ تَعودونَ إليه.

وقيلَ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ﴾ حُفاةً عُراةً غُرْلًا[٤] تَعودونَ.

وقيلَ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ﴾ مُؤمِنًا وكافرًا يعيدُكُم[٥].

---

(١) أي: ﴿مَسْجِدٍ﴾ مصدرٌ ميميٌّ، أو اسمُ مكانٍ كُنِّيَ به عن الصَّلاةِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٦٧).

(٢) قولُهُ: «أو في مسجدٍ حضَرَتكُم الصَّلاةُ» عطفٌ على قولِهِ: «في كلِّ وقتِ سجودٍ»، والمسجدُ على هذا بالمعنى المُصطلَحِ المعروف. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة التفتازاني: «لإمكانه».

(٤) أي: غير مختونين. انظر: «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» للعسكري (ص: ٦٨).

(٥) روى الطبري في «تفسيره» (١٠/ ١٤٢) عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما قال: إنَّ الله سبحانه بدأ خلق ابن آدم مؤمنًا وكافرًا؛ كما قال جل ثناؤه: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، ثم يعيدهم يوم القيامة كما بدأ خلقهم؛ مؤمنًا وكافرًا. وروى عنه أيضًا أنَّه قال: يبعث المؤمن مؤمنًا، والكافر كافرًا.

(٣٠) ـ ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ بأَنْ وَفَّقَهُم للإيمانِ ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾ بمُقتضَى القَضاءِ السَّابقِ[١]، وانتصابُه بفعلٍ يُفسِّرُه ما بعدَه؛ أي: وخَذَلَ فريقًا[٢].

﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ تعليلٌ لخذلانِهم[٣]، أو تحقيقٌ لضَلالَتِهم.

﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ يدلُّ على أنَّ الكافِرَ المُخطِئَ والمُعانِدَ سواءٌ في استحقاقِ الذَّمِّ[٤]، وللفارقِ أنْ يحملَهُ على المقصِّرِ في النَّظرِ.

(٣١) ـ ﴿يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ﴾: ثيابَكُم لِمُواراةِ عَورَاتِكُم ﴿عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ لطَوافٍ أو صَلاةٍ، ومِن السُّنَّةِ أن يأخذَ الرَّجلُ[٥] أحسنَ هيئَةٍ للصَّلاةِ، وفيه دليلٌ على وُجوبِ سترِ العورةِ في الصَّلاةِ.

---

(١) في هذا ردٌّ على المعتزلة فهم ينكرونَ القضاءَ في أفعالِ العبادِ الاختياريّةِ ويُثبِتُونَ علمَهُ بها، قال الزمخشريُّ في «الكشاف» (٣/ ١٨٣): ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾؛ أي: كلمةُ الضَّلالة، وعَلِمَ الله أنهم يَضلُّون. ثم قال: وهذا دليلٌ على أنَّ عِلمَ الله لا أثر له في ضلالهم، وأنهم هم الضالُّون باختيارهم وتوَلِّيهم الشياطينَ دون الله.

(٢) تبع في هذا التقدير الزمخشري، وهو مبني عنده على الاعتزال، والظاهر أن يقدَّر: وأضلَّ فريقًا، ولكن يمكن أن يُحمل كلام البيضاوي على أنه قاله تأدبًا، لا ميلًا للاعتزال، ولا إشكال فيه على مذهب أهل السنة، فمن أضلَّه الله مخذول غير منصور. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢١٠)، و«حاشية القونوي» (٨/ ٣٧٢).

(٣) قدَّمه لبيان رجحانه عنده، ولعل رجحانه لموافقته قراءة «أنَّهم اتخذوا» المروية عن سهل بن شعيب وعباس بن المفضل. انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١٨٥).

(٤) قال الشهاب في «حاشيته»: وجهُ الدَّلالةِ أنَّهُ ذكرَ أوَّلاً مَن والى الشَّياطِينَ عادلاً عنِ اللهِ وهُمُ المُعاندونَ، ثمَّ ذمَّ مَن ظَنَّ مِنهُم أنَّ ما هوَ عليهِ حقٌّ وهدًى.

(٥) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «الإنسان».

﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ ما طابَ لَكُم، رُوِيَ أنَّ بني عامرٍ في أيَّامِ حَجِّهِم كانُوا لا يأكلونَ الطَّعامَ إلَّا قوتًا، ولا يأكلونَ دسمًا، يعظِّمونَ بذلك حجَّهُم، فهَمَّ المسلمونَ بِهِ، فنَزَلَت[1].

﴿وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ بتَحريمِ الحَلالِ، أو بالتَّعدِّي إلى الحرامِ، أو بإفراطِ الطَّعامِ والشَّرَهِ عليه.

وعَن ابنِ عبَّاسٍ: كُلْ ما شِئتَ والبَسْ ما شِئتَ ما أخطأَتْكَ خَصْلتانِ: سَرَفٌ ومَخِيْلَةٌ[2].

فقالَ عليُّ بنُ الحُسينِ بنُ واقدٍ: جمعَ اللهُ الطِّبَّ في نصفِ آيةٍ فقالَ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾[3].

﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ لا يرتَضِي فِعلَهُم.

(٣٢) ـ ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ﴾ مِن الثِّيابِ وسائرِ ما يُتجمَّلُ به ﴿ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ مِن النَّباتِ كالقُطنِ والكَتَّانِ، والحيوانِ كالحَريرِ والصُّوفِ، والمعادنِ كالدُّروعِ ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾: المُستلَذَّاتُ مِن المآكلِ والمشارِبِ.

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٣٣٨) عن الكلبي، وهو في «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٢٦)، لكن أوله: (كان أهل الجاهلية...).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٨٧٨)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٤٤٤) إلى عبد بن حميد، وعلقه البخاري قبل الحديث (٥٧٨٣). والمَخِيلةُ: الكِبرُ.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤/ ٢٣٠)، و«غرائب التفسير» للكرماني (١/ ٤٠٢)، و«الكشاف» (٣/ ١٨٤)، و«زاد المسير» (٣/ ١٨٨). وقد ذكروه بأتم من هذا، وفيه قصة قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٤): لم أجد لها إسنادًا.

وفيه دليلٌ على أنَّ الأصلَ في المطاعمِ والملابسِ وأنواعِ التَّجمُّلاتِ الإباحةُ؛ لأنَّ الاستفهامَ في ﴿مَنْ﴾ للإنكارِ(١).

﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بالأصالةِ، والكفرةُ وإنْ شارَكُوهُم فيها فتبَعٌ.

﴿خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ لا يشارِكُهُم فيـها غيرُهُم، وانتصابُها على الحالِ(٢). وقرأَ نافِعٌ بالرَّفعِ على أنَّها خبرٌ بعدَ خَبرٍ(٣).

﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾؛ أي: كتَفصيلِنَا هذا الحُكمَ نُفصِّلُ سائرَ الأحكامِ لهم.

(٣٣) ـ ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾: ما تزايدَ قبحُهُ، وقيلَ: ما يتعلَّقُ بالفُروجِ.

﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾: جهرَها وسِرَّها.

﴿وَٱلْإِثْمَ﴾: وما يوجبُ الإثمَ، تعميمٌ بعدَ تخصيصٍ، وقيلَ: شربُ الخمرِ(٤).

﴿وَٱلْبَغْىَ﴾: الظُّلمَ، أو الكِبْرَ، أفردَه بالذِّكرِ للمُبالغَةِ.

﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ مُتعلِّقٌ بـ«البَغي» مؤكِّدٌ له مَعنًى.

---

(١) أي: لإنكارِ تحريمِها على وجهٍ بليغٍ؛ لأنَّ إنكارَ الفاعلِ يُوجبُ إنكارَ الفعلِ؛ لانعدامِ الفعل دونَ فاعلِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «الحجة» لأبي علي (٤/ ١٥ ـ ١٧)، و«التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٦٥).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٩).

(٤) هذا منقولٌ عنِ الحسنِ البَصريِّ، والأخفش، وذكرَهُ أهلُ اللُّغةِ، وأنكره الكرماني في «لباب التفاسير» فقال: والصحيح أنَّ الخمر حُرمت بالمدينة، وهذه السورة مكية. انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» للأنباري (٢/ ٢١)، و«مقاييس اللغة» (١/ ٦٠)، و«تفسير الثعلبي» (١٢/ ٣٤٢).

﴿وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ تهكُّمٌ بالمُشركينَ[١]، وتَـنبيهٌ على تحريمِ اتِّباعِ ما لم يدلَّ عليه برهانٌ.

﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ بالإلحادِ في صِفاتِه والافتراءِ عليهِ؛ كقولِهم: اللهُ أمرَنا بها.

(٣٤) ـ ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾: مدَّةٌ أو وقتٌ لنزولِ العذابِ بهم، وهو وعيدٌ لأهلِ مكَّةَ.

﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾: انقرضَتْ مُدَّتُهُم، أو حانَ وَقتُهُم.

﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾؛ أي: لا يَتأخَّرُونَ ولا يَتقدَّمونَ أقصرَ وقتٍ[٢]، أو لا يطلبونَ التَّقدُّمَ والتَّأخُّرَ لشدَّةِ الهولِ.

(٣٥ ـ ٣٦) ـ ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِي﴾ شـرطٌ ذكـرَهُ بحرفِ الشَّكِّ[٣] للتَّنبيهِ على أنَّ إتيانَ الرُّسُلِ أمرٌ جائزٌ غيرُ واجبٍ كما ظنَّه أهلُ التَّعليمِ[٤]، وضُمَّت إليه «ما» لتأكيدِ معنى الشَّرطِ، ولذلك أُكِّدَ فعلُها بالنُّونِ، وجوابُه:

---

(١) لأنه لا يجوز أن يُنزِل بُرهاناً بأن يُشرَك به غيرُه، كما قال الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٨٦)، ووجه التهكُّم أنه جُعل كأنَّ له سلطانًا إلا أن لم ينزل. انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٠١).

(٢) وذُكِرَت السّاعةُ لأنَّها أقلُّ أسماءِ الأوقاتِ، وهي ليس وقتٌ محدَّدًا. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٣٤).

(٣) وهو «إن» الشرطية؛ لأنَّ ﴿إِمَّا﴾ هي «إن» الشرطيةُ ضُمَّت إليها «ما» مؤكِّدةً لمعنى الشرط. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٨٦).

(٤) ذكر الشهاب أنهم الفلاسفة الذين أوجبوا على الله إرسال الرسل؛ لأنه يفعل الأصلح. وذكر القونوي أنهم الإسماعيلية، وهم طائفة من الشيعة ذهبوا إلى أن المعرفة لا تحصل بدون المعلِّم. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٨/ ٣٧٧)، و«إيثار الحق على الخلق» لابن الوزير (ص: ٢٥).

﴿فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ والمعنى: ﴿فَمَنِ اتَّقَىٰ﴾ التَّكذيبَ وأصلحَ عملَه مِنكُم، ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ مِنْكُم، وإدخالُ الفاءِ في خبرِ الأوَّلِ دونَ الثَّاني[1] للمُبالغةِ في الوعدِ والمُسامحةِ في الوَعيدِ.

(٣٧) - ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾: فمَنْ تَقوَّلَ[2] على اللهِ ما لم يَقُلْه، أو كذَّبَ ما قالَه ﴿أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ﴾: ممَّا كُتبَ لهم مِن الأرزاقِ والآجالِ.

وقيلَ: الكتابُ: اللَّوحُ المَحفوظُ؛ أي: ممَّا أُثبتَ لهم فيه.

﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ﴾؛ أي: يتوفونَ أرواحَهُم، وهو حالٌ مِن الرُّسلِ[3]، و﴿حَتَّىٰ﴾ غايةُ نَيلِهِم، وهي الَّتي يُبتدأُ بعدَها الكَلامُ[4].

﴿قَالُوا﴾ جوابُ ﴿إِذَا﴾: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: أينَ الآلهةُ الَّذينَ كنتُمْ تَعبدونَها؟ و﴿مَا﴾ وُصِلَت بـ﴿أَيْنَ﴾ في خطِّ المصحَفِ وحقُّها الفصلُ لأنَّها مَوصولةٌ[5].

---

(١) الأول: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، والثاني: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾.

(٢) التَّقوُّل: تعمُّدُ الكذبِ مُطلقًا، ويدخل في التقوُّل عليه إثبات الشريك والصاحبة والولد له تعالى، وإسناد الأحكام الباطلة إليه تعالى. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢١٦).

(٣) والمراد بالرسل الملائكة هنا.

(٤) ونوقش في دلالتها على الغاية، وفي كونها جارة. انظر: «الدر المصون» للحلبي (٣/ ٥٨٣).

(٥) كذا قال تبعًا للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٨٧) وكذا تابعه أبو حيان في «البحر» (١٠/ ٨٣)، والآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ٩٨)، وابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية، ولم يذكر غيرهم هذا الموضع من المواضع التي وصل فيها (ما) بـ(أين) في القرآن. انظر: «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» للداني (ص: ٧٧)، و«البرهان» للزركشي (١/ ٤١٩).

﴿قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا﴾: غابوا عنَّا ﴿وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾ اعترَفُوا بأنَّهُم كانُوا ضَالِّينَ فيما كانُوا عليه[1].

(٣٨) ـ ﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ﴾؛ أي: قالَ اللهُ لهم يومَ القيامةِ[2]، أو أحدٌ من الملائكةِ: ﴿فِيٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم﴾؛ أي: كائنينَ في جملةِ أممٍ مصاحِبِينَ لهم يومَ القيامةِ ﴿مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ يعني: كفَّارَ الأممِ الماضيةِ من النَّوعَينِ ﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿ٱدْخُلُواْ﴾.

﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾؛ أي: في النَّارِ ﴿لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ الَّتي ضلَّتْ بالاقتداءِ بها.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا﴾؛ أي: تدارَكُوا[3] وتلاحقُوا في النَّارِ.

﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ﴾ دخولًا[4] أو منزلةً[5] ـ وهُم الأَتْبَاعُ[6] ـ ﴿لِأُولَىٰهُمْ﴾؛ أي: لأجلِ أُولاهُم ـ إذ الخطابُ معَ اللهِ لا مَعَهُم ـ: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾: سَنُّوا لَنا الضَّلالَ فاقتدَيْنا بهِم ﴿فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾: مُضاعفًا؛ لأنَّهُم ضَلُّوا وأَضَلُّوا.

---

(١) وأوَّلَ الشَّهادةَ بالاعترافِ؛ لأنَّها إمّا للغيرِ أو على الغيرِ، لكنَّها التَّلفُّظُ بما يتحقَّقُهُ الشّاهدُ، فتجوِّزَ بهِ عن ذلكَ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) هذا على قول مَن أجاز أن يكلم الله الكفار بما يسوؤهم على ما مرَّ في تفسير البقرة، والثاني على قول من منعه.

(٣) قوله: «تدارَكُوا» تفسيرٌ لـ﴿ٱدَّارَكُواْ﴾ ببيانِ أصلِهِ: إذ أصلُهُ: تدارَكُوا، فأُدغِمَتِ التّاءُ في الدّالِ بعدَ قلبِها دالًا وتسكينِها، ثمَّ اجتُلِبَت همزةُ الوصلِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) «أُخرى» على هذا مؤنث «آخِر» المقابل للأوَّل.

(٥) «أُخرى» على هذا مؤنث «آخَر» اسم التفضيل.

(٦) انظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ٣٦). والظاهر أن هذا على القولين السابقين، لا على الثاني فقط، فقد جاء في «تفسير مقاتل»: قالت أخراهم دخولًا النار وهم الأتباع، لأولاهم دخولًا النار وهم القادة.

﴿قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ﴾[(١)]: أمَّا القادةُ فبكُفرِهِم وتَضليلِهِم، وأمَّا الأتباعُ فبِكُفرِهِم وتَقليدِهِم[(٢)].

﴿وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ ما لَكُم، أو: ما لِكُلِّ فريقٍ. وقرأ عاصِمٌ بالياءِ على الانفِصَالِ[(٣)].

(٣٩) ـ ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ عطفُوا كلامَهُم على جوابِ اللهِ لأُخراهم ورتَّبُوهُ عليه[(٤)]؛ أي: فقد ثبتَ أَنْ لا فضلَ لَكُم علينا، وأنَّا وإيَّاكُم مُتساوُونَ في الضَّلالِ واستحقاقِ العَذابِ ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ مِن قولِ القادَةِ أو مِن قولِ الفَريقَيْنِ[(٥)].

(٤٠) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا﴾؛ أي: عَنِ الإيمانِ بها ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ لأَدْعِيَتِهِم وأعمَالِهِم أو لأَرْوَاحِهِم؛ كما تُفتَّحُ لأعمالِ المؤمنينَ

---

(١) قال أبو عبيدة: «الضِّعفُ» مثلُ الشَّيءِ مرّةً واحدةً، وقال الأزهريُّ: ما قالَهُ هوَ ما تستعملُهُ النّاسُ في مجازِ كلامِهِم، وأمّا كلامُ اللهِ تعالى فيردُّ إلى كلامِ العربِ، و«الضِّعفُ» في كلامِ العربِ: المثلُ إلى ما زادَ، ولا يقتصرُ على مِثلَينِ، بل هوَ غيرُ محصورٍ أكثرُه، وأقلُّه محصور، وهو المثل. انظر: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٢١٤)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(٢) قال في «الكشّافِ»: لأنَّ كُلاً مِنَ القادةِ والأتباعِ كانُوا ضالِّينَ مُضِلِّينَ. وقال الخفاجي في «حاشيته»: أمّا الأوَّلُ فظاهرٌ، وأمّا الثّاني فلأنَّ القادةَ زادُوا باتِّباعِهِم لهُم طغيانًا وثباتًا على الضَّلالِ وقوّةً على الإضلالِ؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

(٣) هي قراءة عاصم من رواية شعبة، وقرأ الباقون بالتاء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١١٠). وقوله: «على الانفِصالِ»؛ أي: انفصالُ هذا الكلام عمّا قبلَهُ.

(٤) قوله: « ورتَّبُوهُ عليه» عطف تفسير على ما قبله. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢١٦).

(٥) قال القونوي في «حاشيته» (٨/ ٣٨١): فيه نوع ركاكة، وذكر الخفاجي أنه في بعض النسخ: «أو من قولِ اللهِ للفريقَينِ»، قال: وهيَ أظهرُ مِنَ الأولى.

وأَرواحِهِم لتَتَّصِلَ بالمَلائكَةِ[١]، والتَّاءُ في ﴿تُفَتَّحُ﴾ لتأنيثِ الأبوابِ، والتَّشديدُ لكَثْرَتِها[٢].

وقرأَ أبو عمرٍو بالتَّخفيفِ، وحمزةُ والكسائيُّ به وبالياءِ؛ لأنَّ التَّأنيثَ غيرُ حَقيقيٍّ والفعلُ مقدَّمٌ[٣].

وقُرِئَ على البناءِ للفاعلِ ونَصبِ الأبوابِ بالتَّاءِ على أنَّ الفعلَ للآياتِ، وبالياءِ على أنَّ الفعلَ للهِ[٤].

﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾؛ أي: حتَّى يدخلَ ما هو مَثَلٌ في عِظَمِ الجِرْمِ وهو البَعيرُ فيما هو مَثَلٌ في ضيقِ المسلكِ وهو ثقبَةُ الإبرةِ، وذلك ممَّا لا يكونُ، فكذا ما توقَّفَ عليه.

وقُرِئَ: «الجُمَّل» كالقُمَّل، و«الجُمَل» كالنُّغَر، و«الجُمْل» كالقُفْل، و«الجُمُل» كالنُّصُب، و«الجَمْل» كالحَبْل[٥]، وهي الحبلُ الغليظُ مِن القِنَّبِ[٦]، وقيلَ: حبلُ السَّفينةِ.

---

(١) وهذا على الحقيقة لثبوته في الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وكما روى الترمذي في «سننه» (٤٧٨) عبد الله بن السائب، أنَّ رسول الله ﷺ كان يصلِّي أربعًا بعد أن تزول الشمس قبل الظهر، وقال: «إنَّها ساعةٌ تفتح فيها أبوابُ السماء، وأحبُّ أن يصعدَ لي فيها عملٌ صالحٌ».

(٢) فالتَّضعيفُ لتكثيرِ المفعولِ لا الفعلِ؛ لعدمِ مُناسبةِ المقامِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٤) القراءتان في «الكشاف» (٣/ ١٨٩)، والأولى عن اليزيدي والثانية عن نعيم بن ميسرة في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١٨٦).

(٥) انظر هذه القراءات الخمسة مع نسبتها لقائليها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٨٩)، و«البحر» (١٠/ ٩٠).

(٦) القِنَّبُ والقُنَّب: نوعٌ من الكتَّانِ. انظر: «تاج العروس» (٤/ ٨١). وهذا التفسير على القراءات الخمسة.

و: «سمٍّ» بالضَّمِّ والكسرِ[١]، و: «في سمِّ المِخْيَطِ»[٢] وهوَ و«الخِياطُ»: ما يُخاطُ به كـ«الحِزَامِ» و«المِحْزَمِ».

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾؛ أي: ومثلَ ذلك الجزاءِ الفظيعِ ﴿نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

(٤١) ـ ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾: فِراشٌ ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾: أغطيَةٌ، والتَّنوينُ فيه للبدلِ عن الإعلالِ عندَ سيبويهِ[٣]، وللصَّرفِ عندَ غيرِه[٤].

وقُرِئَ: «غواشٌ» على إلغاءِ المَحذوفِ[٥].

﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ عَبَّرَ عَنْهُم بالمُجرمينَ تارَةً وبالظَّالِمينَ أُخرى؛ إشعارًا بأنَّهُم بتكذيبِهِم الآياتِ اتَّصَفُوا بهذهِ الأَوْصافِ الذَّميمَةِ، وذكرَ الجُرمَ مع الحرمانِ من الجنَّةِ والظُّلمَ مع التَّعذيبِ بالنَّارِ تنبيهًا على أنَّه[٦] أعظَمُ الإجرامِ.

---

(١) أي: وقرئ «سمٍّ» بالضم والكسر، ذكرهما ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩) عن أبي السمال، وزاد الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ١٨٦) ابن سيرين وأبي حيوة في قراءة الضم، ونسب قراءة الكسر لأبي حيوة ويزيد بن قطيب.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٩١)، عن ابن مسعود.

(٣) فهو غيرُ مُنصرفٍ عند سيبويه؛ لأنَّهُ على صيغةِ مُنتهى المجموعِ، والتَّنوينُ عوضٌ عن الحرفِ المحذوفِ، وهو الياء عند سيبويه، أو عن حركتِهِ عند أصحابه كأبي إسحاق الزجاج. انظر: «الكتاب» (٣/ ٣٠٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٣٣٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٥٣).

(٤) هو منصرف عندهم لزوال علّة المنع ـ وهي وزن «فواعل» ـ بحذف الياء، وصيرورته على وزن «فَعال». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٩٣).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩) عن أبي رجاء.

(٦) الضمير يعود على الظلم، وقد ذكر بخصوصه بعد ذكر الجرم العام الذي يشمل الظلم وغيره، كما ذكر أن عقوبته التعذيب في النار، وهو يشمل الحرمان من الجنة وزيادة؛ للتنبيه على أن الظلم أعظم جرماً.

(٤٢) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ على عادَتِه سُبحانَه وتَعالى في أَنْ يَشفَعَ[1] الوَعيدَ بالوَعْدِ[2].

و﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ﴾ اعتراضٌ بين المبتدَأِ وخبرِه[3] للتَّرغيبِ في اكتسابِ النَّعيمِ المُقيمِ بما يَسَعُهُ طاقَتُهُم ويسهُلُ عَلَيهم[4].

وقُرِئَ: «لا تُكَلَّفُ نفسٌ»[5].

(٤٣) ـ ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾؛ أي: نُخرِجُ مِن قُلوبِهِم أَسبابَ الغلِّ، أو نُطهِّرُها منه حتَّى لا يكونَ بينَهُم إلَّا التَّوادُّ.

وعَن عليٍّ: إنِّي لأَرْجُو أَنْ أكونَ أنا وعُثمانُ وطَلحَةُ والزُّبَيرُ مِنْهُم[6].

﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ زيادةً في لذَّتِهِم وسُرورِهِم.

﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾: لِمَا جَزاؤُه هذا ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا

---

(١) قوله: «يشفعَ» بمعنى: يقرنَهُ بِهِ، ويجعلَهُ بِهِ شفعًا. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة التفتازاني: «الوعد بالوعيد».

(٣) المبتدأ ﴿الذين آمنوا﴾ والخبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾. وفي نسخة الخيالي والتفتازاني: «والخبر».

(٤) أي: أنَّ الوسعَ ما يقدرُ الإنسانُ عليهِ في حال السَّعة ولسهولة، لا في حال الضِّيق والشِّدة، فإنَّ أقصى الطَّاقةِ يُسمَّى جهدًا لا وسعاً، وغلطَ مَن ظنَّ أنَّ الوسعَ بذلُ المجهودِ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢١٩). وانظر: «البسيط» للواحدي (٩/ ١٣٦).

(٥) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩١)، و«البحر» (١٠/ ٩٣)، عن الأعمش.

(٦) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٠١)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ١٩٨ ـ ١٩٩). قال الخفاجي في «حاشيته»: وخصَّ هؤلاءِ لِما جرى في خلافةِ عثمانَ رضيَ اللهُ عنهُ بينَهُما، ومُحاربةِ طلحةَ والزُّبيرِ رضيَ اللهُ عنهُما في وقعةِ الجَمَلِ.

ٱللَّهُ﴾: لولا هِدايَةُ اللهِ وتَوفيقُه، واللَّامُ لتَوكيدِ النَّفيِ[1]، وجوابُ ﴿لَوۡلَآ﴾ مَحذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿ما كُنَّا﴾ بغيرِ واوٍ[2] على أنَّها مبيِّنةٌ للأُولَى.

﴿لَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ فاهتدَيْنا بإرشادِهم[3]، يقولونَ ذلك اغتباطًا وتبجُّحًا[4] بأنَّ ما عَلِمُوه يقينًا في الدُّنيا صارَ لَهُم عينَ اليَقينِ في الآخرةِ.

﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ إذا رَأَوْها مِن بَعيدٍ، أو بعدَ دُخولِها، والمنادَى له بالذَّاتِ[5]:

---

(١) أي: اللام في ﴿لِنَهۡتَدِيَ﴾، وهيَ اللاَّمُ الَّتي تُسمَّى لامَ الجحودِ، وتُزادُ بعدَ «كانَ» المنفيَّةِ للتَّأكيد، وقوله: «واللام لتوكيد النفي» اختيار لمذهب الكوفيين فيها، فهي عندهم زائدة، وعند البصريين جارة، ولكن الكوفيين يجعلون اللام وما بعدها خبرًا، أما الزمخشري فكلامه صريح في تقدير الخبر كما هو مذهب البصريين، ففي «الكشاف» (٣/ ١٨٩): وما كان يستقيمُ أن نكون مهتدين لولا هدايةُ الله وتوفيقُه؛ فالظاهر أن مذهبه مركب من المذهبين، وكذلك مذهب ابن مالك فيها. انظر: «اللامات» للزجاجي (ص: ٦٨)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (٢/ ٤٨٥)، و«الجنى الداني» للمرادي (ص: ١١٦ ـ ١٢١)، و«حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٣) في نسخة الخيالي: «لإرشادهم».

(٤) الاغتباط: السُّرور، والتَّبجُّح: الفرح. انظر: «معجم ديوان الأدب» للفارابي (٢/ ٤٤١)، و«الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة» لابن مالك (ص: ١١٨).

(٥) القولان لإيضاح مبرِّر دخول اسم الإشارة ﴿تِلۡكُمُ﴾ الموضوعة في الأصل للبعيد، وقوله: «والمنادى له» مبتدأ خبره: ﴿أُورِثۡتُمُوهَا﴾ و«بالذات»؛ أي: بالقصد، وإن كان المنادى له بحسب الظاهر ﴿تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾؛ أي: الذي نودوا له ليس نفس الجنة في الحقيقة وبالذات، بل المنادى له هو كونها موروثة لهم؛ لأنَّ نفعهم إنَّما هو فيه، ونفس الجنة وإن وقعت في الآية موقع المنادى له لكن كونها منادى له ليس بالذات بل بالعَرَض. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٨/ ٣٨٦).

﴿أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾؛ أي: أُعْطِيتُمُوها بسببِ أَعمَالِكُم[1]، وهو حالٌ مِن ﴿الْجَنَّةُ﴾ والعامِلُ فيها مَعنى الإشارةِ، أو خبرٌ و﴿الْجَنَّةُ﴾ صِفَةُ ﴿تِلْكُمُ﴾، و﴿أَن﴾ في المواقعِ الخَمسَةِ[2] هي المخفَّفَةُ، أو المفسِّرَةُ لأنَّ المُناداةَ والتَّأذينَ من القولِ[3].

(٤٤) ـ ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ إنَّما قالوهُ تبجُّحًا بحالِهِم وشَماتَةً بأصحابِ النَّارِ وتَحسيرًا لهم، وإنَّما لم يَقُل: ما وعدَكُم ـ كمَا قالَ: ﴿مَا وَعَدَنَا﴾ ـ لأنَّ ما ساءَهُم مِن الموعودِ لم يَكُن بأسرِهِ مَخصُوصًا وعدُه بِهِم كالبَعثِ والحِسابِ ونعيمِ أَهلِ الجنَّةِ[4].

---

(١) احتجَّ الزمخشري بهذه الآية لمذهب المعتزلة، وأنكر على أهل السنة قولهم بأن دخول الجنة بفضل الله ورحمته، ويشهد لأهل السنة ما رواه البخاري (٦٣٦٤) ومسلم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يُنَجِّيَ أحدًا منكم عملُه» قالوا: ولا أنت يا رسولَ الله؟ قال: «ولا أنا، إلّا أن يتغمَّدني الله برحمةٍ، سَدِّدوا وقارِبوا». ونحوه عند البخاري (٦٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٨)، من حديث عائشة، و(٢٨١٧) عند مسلم من حديث جابر.

وفي التعبير القرآني بلفظ ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ إشارة إلى أن هذا المعنى؛ فالنسب سبب للميراث، ولكن ليس بكسب الإنسان، والعمل الصالح سبب لدخول الجنة، ولكن ليس بكسب الإنسان، بل بفضل الله ورحمته، ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) هيَ: ﴿أَن تِلْكُمُ﴾ و﴿أن وجدنا﴾ و﴿أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ﴾ و﴿أَن سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ و﴿أَنْ أَفِيضُوا﴾. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٣٨٦).

(٣) هذا التعليل لجواز كونها مفسرة، فشرطها أن تقع بعد ما فيه معنى القول دون حروفه. انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٣/ ١٥٢٢).

(٤) هذا أحد وجهين ذكرهما في «الكشاف» (٣/ ١٩٤)، وحاصله أن حذف المفعول أفاد الشمول؛ فأهل النار وجدوا ما وعدهم الله من العذاب وما وعد المؤمنين من الثواب حقًّا، والوجه الثاني: أنه حذف تخفيفًا لدلالة ما سبقه عليه.

﴿قَالُوا۟ نَعَمْ﴾ وقرأ الكِسائيُّ: ﴿نَعِمْ﴾ بكسرِ العَينِ(١)، وهمَا لُغتانِ.

﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ﴾ قيلَ: هو صاحبُ الصُّورِ ﴿بَيْنَهُمْ﴾: بينَ الفَريقَيْنِ ﴿أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾. وقرأ ابنُ كَثيرٍ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿أنَّ لعنَةَ اللهِ﴾ بالتَّشديدِ والنَّصبِ(٢).

وقُرِئَ: «إِنَّ» بالكسرِ على إرادةِ القَولِ(٣)، أو إجراءِ «أَذَّنَ» مُجرى: قالَ.

(٤٥) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ صِفَةٌ لـ﴿ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ مُقرَّرَةٌ(٤)، أو ذمٌّ مرفوعٌ أو منصوبٌ(٥).

﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: زيغًا ومَيْلًا عمَّا هو عليه، و«العِوَجُ» ـ بالكسرِ ـ في المعاني والأَعيانِ ما لم تَكُن مُنتَصِبَةً، وبالفتحِ ما كانَ(٦) في المنتصبَةِ كالحائطِ والرُّمحِ(٧)، ﴿وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ كَـٰفِرُونَ﴾.

(٤٦) ـ ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ﴾؛ أي: بينَ الفَريقَيْنِ؛ كقولِه: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ [الحديد: ١٣]، أو بين الجنَّةِ والنَّارِ ليمنعَ وُصولَ أثرِ إِحداهُما إلى الأخرى.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠). وقراءة ابن كثير من رواية البزي.

(٣) نسبت للأعمش. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٠٣)، و«البحر» (٤/ ٩٩).

(٤) قولُهُ: «صفةٌ للظّالمينَ مقرِّرةٌ» إنَّما كانَت صفةً مقرّرةً؛ لأنَّ الصَّدَّ عن سبيلِ اللهِ بمعنى: الإعراضِ عنهُ، لا منعِ الغيرِ، ولا يُوقفُ بينَهُما على هذا، وعلى القطعِ يصحُّ الوقفُ. انظر: «حاشية الخفاجي». وانظر: «منار الهدى في بيان الوقف والابتدا» للأشموني (١/ ٣٤٤).

(٥) على تقدير: هم اللذين، أو أذمُّ الذين.

(٦) «ما كان»: ليس في نسخة التفتازاني.

(٧) انظر: «الصحاح» (١/ ٣٣١)، و«معجم الفروق اللغوية» (ص: ٣٧٩).

﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ﴾: وعلى أعرافِ الحِجَابِ؛ أي: أعاليهِ، وهو السُّورُ المَضروبُ بَينَهُما: جمعُ عُرْفٍ، مُستعارٌ مِن عُرْفِ الفرسِ.

وقيلَ: «العُرْفُ»: ما ارتفعَ مِن الشَّيءِ، فإنَّه يَكونُ بظُهورِه أعرفَ مِن غيرِه.

﴿رِجَالٌ﴾: طائفَةٌ مِن المُوحِّدِينَ قصَّرُوا في العملِ، فيُحبَسُونَ بينَ الجنَّةِ والنَّارِ حتَّى يقضيَ اللهُ فيهِم ما يشاءُ.

وقيلَ: قومٌ علَتْ دَرَجاتُهُم كالأنبياءِ، أو الشُّهداءِ[1]، أو خِيارِ المُؤمنينَ وعُلَمَائِهِم، أو ملائكةٌ يُرَوْنَ في صورةِ الرِّجالِ.

﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا﴾ مِن أهلِ الجنَّةِ والنَّارِ ﴿بِسِيمَٰهُمْ﴾: بعلامَتِهِم الَّتي أعلَمَهُم اللهُ بها كبياضِ الوَجهِ وسوادِه، «فِعْلَى» مِن «سامَ إبلَه»: إذا أرسلَها في المرعَى مُعْلَمَةً، أو مِن «وَسَمَ» على القلبِ[2]؛ كـ«الجاهِ» مِن الوَجْهِ، وإنَّما يَعرفونَ ذلك بالإلهامِ أو تَعليمِ المَلائِكَةِ.

﴿وَنَادَوْا۟ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ إذا نَظَروا[3] إليهِم سَلَّموا عَلَيهِم ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ حالٌ مِن الواوِ على الوجهِ الأوَّلِ[4]، ومن الأَصحابِ على الوُجوهِ الباقيةِ[5].

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «والشهداء».

(٢) قوله: «على القلب»؛ أي: القلبِ المكانيِّ، وهو تقديمُ حرفٍ على آخر. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٩٥).

(٣) قال الطيبيُّ: إنَّما قدَّرَ «نَظرُوا» دونَ «صُرفت»؛ ليؤذِنَ بأنَّ النظرَ إلى أصحابِ الجنّةِ وُجدَ مِنهُم على سبيلِ الرغبةِ وميلِ النَّفسِ، وإلى أصحابِ النّارِ بخِلافِه. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٩٥).

(٤) قوله: «﴿وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ حال من الواو»؛ أي: من واو ﴿يَدْخُلُوهَا﴾ «على الوجه الأول»؛ أي: وهو أنَّ الرجالَ القائمين على الأعراف طائفةٌ من الموحِّدين قصَّروا في العمل. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٩٥).

(٥) «الباقية» من نسخة الخيالي، وفي نسخة الطبلاوي: «على الوجه الثاني».

(٤٧) ـ ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُوا۟﴾ تعوُّذًا باللهِ: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؛ أي: في النَّارِ.

(٤٨) ـ ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ مِن رُؤساءِ الكَفرةِ ﴿قَالُوا۟ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ﴾: كثرتُكُم، أو: جَمْعُكُم المالَ ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ عَن الحقِّ، أو على الخلقِ[1].

وقُرِئَ: «تَسْتَكْثِرُونَ» مِن الكثرَةِ[2].

(٤٩) ـ ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ مِن تتمَّةِ قَولِهم للرِّجالِ، والإشارةُ إلى ضُعفَاءِ أهلِ الجنَّةِ الَّذينَ كانَت الكفرةُ يحتقرونَهُم في الدُّنيَا ويحلفونَ أنَّ اللهَ لا يُدخِلُهُم الجنَّةَ.

﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾؛ أي: فالتفتُوا إلى أصحابِ الجنَّةِ وقالوا لَهُم: ﴿ٱدْخُلُوا۟﴾، وهو أوفَقُ للوُجوهِ الأخيرةِ[3].

أو: فقيلَ لأَصحابِ الأَعرافِ: ادخلُوا الجنَّةَ بفَضلِ اللهِ، بعدَ أَنْ حُبِسوا حتَّى أبصَرُوا الفَرِيقَيْنِ وعرَفُوهُم وقالوا لَهُم ما قالُوا.

وقيلَ: لَمَّا عَيَّرُوا أصحابَ النَّارِ، أقسَمُوا أنَّ أصحابَ الأعرافِ لا يَدخلونَ الجنَّةَ، فقالَ اللهُ أو بعضُ الملائكةِ: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ﴾.

وقُرِئَ: «أُدْخِلُوا»[4]..

---

(١) في نسخة الخيالي: «الحق».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٤٣)، و«تفسير أبي الليث» (١/ ٥١٨)، و«الكشاف» (٣/ ١٩٦).

(٣) وهو أنَّ أصحاب الأعراف قوم علت درجاتهم كالأنبياء، أو خيار المؤمنين، أو ملائكة على صورة رجال.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٩) عن طلحة بن مصرف.

و: «دَخلُوا»[١] على الاستئنافِ، وتَقديرُه: دَخلُوا الجنَّةَ مقولًا لهم: ﴿لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ﴾.

(٥٠) ـ ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ﴾؛ أي: صبُّوه، وهو دليلٌ على أنَّ الجنَّةَ فوقَ النَّارِ[٢].

﴿أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ مِن سائرِ الأَشرِبَةِ؛ ليلائِمَ الإفاضةَ[٣]، أو مِن الطَّعامِ[٤]؛ كقولِه:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاءً بَارِدًا[٥]

﴿قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾: منعَهُما عنهم مَنْعَ المحرَّمِ عن المكلَّفِ[٦].

(٥١) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَهۡوٗا وَلَعِبٗا﴾ كتَحريمِ البَحيرَةِ والتَّصدِيَةِ[٧]

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٩)، عن عكرمة.

(٢) هو دليل بحسب الظاهر، ولا يريد أنه دليل قطعي؛ فلا وجه للبحث فيه. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٣٩٣).

(٣) لأن الأصل في الإفاضة أن تكون للماء وما شابهه من المائعات. انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٣٣٤).

(٤) أي: على تَضمينِ ﴿أَفِيضُواْ﴾ مَعنى: ألقُوا. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١١٠)، و«حاشية السيوطي» (٦/ ٣١٩).

(٥) صدر بيت أنشده الفراء لبعض بني دُبَير ـ قبيلة من أسد ـ يصف فرسه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٤)، و«تفسير الطبري» (١/ ٢٦٤)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٣٣)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٤٩٩). وعجزه:

حَتَّى شَتَت هَمّالةً عَيناها

(٦) يعني: أنَّ التَّحريمَ بمعنى المنعِ، فهو استعارة؛ لأنَّ الدّارَ ليسَت بدارِ تكليفٍ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٧) التَّصدِيَةُ: التَّصفيقُ. انظر: «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٧٩).

حـولَ البَيتِ، و«اللَّهوُ»: صَرْفُ الهمِّ بما لا يَحْسُنُ أن يُصْرفَ به، و«اللَّعبُ»: طلبُ الفرحِ بما لا يَحْسُنُ أَنْ يُطلَبَ به[1].

﴿وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ﴾: نفعَلُ بهم فعلَ النَّاسينَ[2]، فنتْرُكُهم في النَّارِ.

﴿كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾ فلَمْ يُخْطِروهُ ببالِهم ولم يَستَعِدُّوا لَه.

﴿وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾: وكما كانُوا مُنكِرينَ أنَّها مِن عندِ اللهِ.

(٥٢) ـ ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ﴾: بيَّنَّا معانيَه مِن العَقائدِ والأحكامِ والمَواعظِ مُفصَّلَةً ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾: عالِمِينَ بوجهِ تَفصيلِه حتَّى جاءَ حَكيمًا[3]، وفيه دَليلٌ على أنَّه تَعالى عالِمٌ بعِلْمٍ[4].

أو: مُشتَمِلًا على علمٍ، فيكونُ حالًا مِن المَفعولِ.

---

(١) «به» من نسخة التفتازاني. هذان التعريفان أقرب إلى تعاريف المتكلمين، وقد نقل نحو الأول منهما الكرماني في «لباب التفاسير» عن ابن عيسى في تفسير قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا﴾، وعرَّف «اللعب» بأنَّه فعل يدعو إليه الجهل يروق أوَّلُه ولا ثباتَ له، وانظر غير هذا في «الفروق اللغوية» للعسكري (ص: ٢٥٤)، و«الكليات» للكفوي (ص: ٧٩٩).

(٢) قال الطِّيبيُّ: يعني: أنَّه تَمثيلٌ؛ لأنَّه مُتعالٍ أن يَنسى شيئًا، لكن شبَّه مُعامَلتَه مَع هؤلاءِ المُتكبِّرينَ بمُعاملةِ مَن ينسى عبدَهُ من الخيرِ فلا يلتَفِتُ إليه. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٩٩).

(٣) فعلى هذا الوجه ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ حال عن ضميرِ الفاعلِ في ﴿فَصَّلْنَٰهُ﴾. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٠٠).

(٤) هذا من زياداته على «الكشاف»، وهو يريد أنَّهُ تعالى يعلمُ بصفةٍ زائدةٍ على الذَّاتِ، وهيَ صفةُ العلمِ، خلافًا للمعتزلة الذين يقولون: يعلم بذاتِهِ، ولا يثبتون له صفة العلم. انظر: «الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٥١)، و«الانتصاف» لابن المنير (١/ ٥٦)، و«غاية المرام في علم الكلام» للآمدي (ص: ٧٦)، و«حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٣٩٦).

وقُرِئَ: «فضَّلناه»[1]؛ أي: على سائرِ الكتبِ عالِمِينَ بأنَّه حَقيقٌ بذلك.

﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ حالٌ مِن الهاءِ.

(٥٣) ـ ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾: هل يَنتَظِرونَ[2] ﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾: إلَّا ما يَؤولُ إليه أمرُهُ مِن تَبيُّنِ صِدْقِه بظهورِ ما نطقَ به مِن الوَعدِ والوَعيدِ[3].

﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ﴾: تركوهُ تركَ النَّاسي: ﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾؛ أي: قد تبيَّنَ أنَّهم جاؤوا بالحَقِّ ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ اليومَ ﴿أَوْ نُرَدُّ﴾: أو هل نردُّ إلى الدُّنيا، وقُرِئَ بالنَّصبِ[4] عطفًا على ﴿فَيَشْفَعُوا﴾، أو لأنَّ ﴿أَوْ﴾ بمعنى: «إلى أن»؛ فعَلى الأوَّلِ المسؤولُ أحدُ الأمرينِ: الشَّفاعةُ، أو ردُّهم إلى الدُّنيا، وعلى الثَّاني: أن يكونَ لهم شُفَعاءُ إمَّا لأحدِ الأمرينِ، أو لأمرٍ واحدٍ وهو الرَّدُّ[5].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٩٨)، عن ابن محيصن.

(٢) فالنَّظرُ في قوله: ﴿يَنظُرُونَ﴾ بمعنى: الانتظارِ، لا بمعنى: الرُّؤيةِ.

(٣) فالتأويل بمعنى: العاقبة، لا بمعنى: التفسير.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«المحتسب» (١/ ٢٥١)، و«الكشاف» (٣/ ١٩٩)، عن ابن أبي إسحاق.

(٥) الأول قراءة الرفع، وفيها تكون ﴿نُرَدُّ﴾ جملة معطوفة على جملة ﴿هل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ﴾ داخلة معها في حيِّز الاستفهام، فيكون المسؤول وجود الشفعاء أو الردِّ إلى الدنيا، أمّا الثاني فهو النصب، والمسؤول أن يكون لهم شفعاء، أما المطلوب من هؤلاء الشفعاء ففيه تفصيل:

ـ إن كان النصب على جواب الاستفهام فالمطلوب من الشفعاء أن يشفعوا للنجاة من العذاب أو الردِّ إلى الدنيا.

ـ إن كان النصب بـ«أو» التي بمعنى «إلى أن» فالمطلوب من الشفعاء أن يشفعوا للردِّ إلى الدنيا فقط. انظر: «حاشية ابن تمجيد» (٨/ ٣٩٧).

﴿فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ جوابُ الاستفهامِ الثَّاني[١]. وقُرِئَ بالرَّفعِ[٢]؛ أي: فنَحنُ نعمَلُ.

﴿قَدْ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ بصرفِ أعمارِهِم في الكفرِ ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾: بَطَلَ عنهُم فلَمْ يَنفَعْهُم.

(٥٤) - ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾؛ أي: في ستَّةِ أوقاتٍ؛ كقولِه: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥ﴾ [الأنفال: ١٦][٣] أو: في مقدارِ ستَّةِ أيَّامٍ؛ فإنَّ المُتعارَفَ زمانُ طلوعِ الشَّمسِ إلى غُروبِها، ولم يَكُن حينئذٍ.

وفي خلقِ الأشياءِ مدرَّجًا مع القدرةِ على إيجادِه دفعةً دليلٌ للاختيارِ، واعتبارٌ للنُّظَّارِ، وحَثٌّ على التَّأنِّي في الأُمورِ.

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: استوى أَمرُه، أو: استَوْلَى[٤].

وعَن أَصحابِنا: أَنَّ الاستواءَ على العرشِ صفَةٌ للهِ بلا كيفٍ، والمعنى: أنَّ له

(١) وهو: ﴿أَوْ نُرَدُّ﴾، فهو بمعنى: أو هل نردُّ؟

(٢) انظر: «البحر» (١٠/ ١١٣)، وفيه: وقرأ الحسن فيما نقل الزمخشري بنصب الدال ورفع اللام، وقرأ الحسن فيما نقل ابن عطية وغيره برفعهما، عطَفَ «فَنَعمَلُ» على «نُرَدُّ».

وانظر القراءة برفعهما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٠٨)، وبنصب الأول ورفع الثاني في «الكشاف» (٣/ ١٩٩).

(٣) قوله: «كقولِه: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥ﴾»؛ استشهاد على جواز استعمال اليوم في معنى الوقت مجازًا، فإن المراد باليوم في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: الوقت؛ لأنَّ التوليَ لا يكون في طول اليوم بتمامه، بل في وقت من أوقات اليوم. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٣٩٨).

(٤) فعلى الأوَّلِ - وهو «استوى أَمرُه» - ليسَ من صفاتِهِ تعالى، وعلى الثَّاني - وهو «استولى» - يرجعُ إلى صفةِ القدرةِ، وهذا القول نسبه الأشعري لبعض المعتزلة في «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٦٨).

تَعالى استواءً على العَرشِ على الوجهِ الَّذي عنَاه مُنزَّهًا عن الاستقرارِ والتَّمكُّنِ[١].

والعَرشُ: الجسمُ المُحيطُ بسَائرِ الأَجسامِ[٢]، سُمِّيَ به لارتفاعِه أو للتَّشبيهِ بسَريرِ المُلْكِ؛ فإنَّ الأُمورَ والتَّدابيرَ تنزلُ منه. وقيلَ: المُلْكُ.

﴿يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ﴾: يُغَطِّيهِ به، ولم يذكُر عكسَه للعلمِ به، أو لأنَّ اللفظَ يَحتَمِلُهُما[٣]، ولذلكَ قُرِئَ: «يَغْشَى اللَّيلَ النهارُ» بنصبِ اللَّيلِ ورفعِ النَّهارِ[٤].

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ ويَعقوبُ وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ بالتَّشديدِ فيه وفي الرَّعدِ[٥]؛ للدَّلالةِ على التَّكريرِ.

﴿يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا﴾: يَعْقبُه سَريعًا كالطَّالبِ له لا يَفْصِلُ بينَهُما شيءٌ، و«الحَثيثُ»: فَعِيلٌ مِن الحثِّ، وهو صفَةُ مَصدَرٍ مَحذوفٍ[٦]، أو حالٌ مِن الفاعلِ بمَعنى: حاثًّا، أو المفعولِ بمعنى: مَحثُوثًا[٧].

---

(١) هو أحد قولي الأشعري، والخلاف في المسألة قديم واسع. وانظر: «الرد على الجهمية» للدارمي (ص: ٤٠)، و«الإبانة» للأشعري (ص: ١٠٨)، و«التوحيد» للماتريدي (ص: ٧٤).

(٢) قال الآلوسي بعد أن نقل هذا التعريف: ولا تصل إلى حقيقة عِظَمه الأفهام والأوهام، وسمته الفلاسفة فلك الأفلاك ومحدد الجهات، وليس لهم على ذلك برهان ولا أثارة من علم. انظر: «ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة» للآلوسي (ص: ٤٩).

(٣) أي: يحتَمِلُ أن يكونَ النَّهارُ مُلحقًا باللَّيلِ وأن يكونَ الليلُ مُلحقًا بالنَّهارِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٠٤).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٥١)، «الكشاف» (٣/ ١٩٩)، عن حميد بن قيس.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٠)، و«النشر» (٢/ ٢٦٩).

(٦) فيُعرب مفعولاً مطلقًا. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٠١).

(٧) ذكر الوجوه الثلاثة العكبري في « التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٥٧٤) مقدمًا الثاني.

﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ﴾ بقَضائِه وتَصريفِه[١]، ونصبُها بالعطفِ على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ونصبُ ﴿مُسَخَّرَٰتِۭ﴾ على الحالِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ كلَّها بالرَّفعِ على الابتداءِ والخبرِ[٢].

﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ فإنَّه الموجدُ والمُتصرِّفِ[٣].

﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾: تَعالى بالوَحدانيَّةِ في الألوهيَّةِ، وتعظَّمَ بالتَّفرُّدِ في الرُّبوبيَّةِ[٤].

وتحقيقُ الآيةِ ـ والله أعلم ـ: أنَّ الكافرينَ كانُوا مُتَّخذينَ أربابًا، فبيَّنَ لهم أنَّ المُستَحِقَّ للرُّبوبيَّةِ واحدٌ وهوَ اللهُ تَعالى؛ لأنَّه الَّذي له الخلقُ والأمرُ، فإنَّه تَعالى خلقَ العالمَ على تَرتيبٍ قَويمٍ وتَدبيرٍ حَكيمٍ، فأبدَعَ الأَفْلاكَ[٥] ثمَّ زَيَّنَها بالكواكبِ؛ كمَا أشارَ إليهِ بقولِه: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ١٢]، وعَمِدَ إلى اتِّخاذِ الأجرامِ السُّفْليَّةِ فخَلقَ جِسْمًا قابلًا للصُّوَرِ المُتبدِّلَةِ والهيئاتِ المُختَلِفَةِ[٦]، ثمَّ قسَّمَها

---

(١) هذا مبني على التشبيه كما في «الكشاف» (٣/ ٢٠٠)، وقال الشهاب في «حاشيته»: ويصحُّ حملُهُ على ظاهرِهِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] على تفسيرٍ؛ أي: هذهِ الأجرامُ العظيمةُ والمخلوقاتُ البديعةُ مذلَّلةٌ منقادةٌ لإرادتِهِ.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٣) فيهِ لفٌّ ونشرٌ مُرتَّبٌ، فالموجدُ راجعٌ للخلقِ والمتصرِّفُ للأمرِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) قيل: ذكر التوحيد هنا مستفاد من الحصر في ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾، وقيل: بل من مطلع الآية: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ﴾، فهذا ختامٌ ملاحظٌ فيهِ مطلعُهُ، فلله درُّ المُصنِّفِ ـ رحمَهُ اللهُ تعالى ـ في دقَّةِ نظرِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) قوله: «فأبدع الأفلاك...» كأنَّه مال إلى أن خلق السموات مقدم على الأرض، لكن نُقل إطباق المفسرين على أن الأرض خُلقت أوَّلًا. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٠٢).

(٦) قال الخفاجي في «حاشيته»: هوَ الهيولى. وهي: الأصل والمادة قبل تشكُّلها، كما في «تاج العروس» للزبيدي (٣١/ ١٧٤).

بصُوَرٍ نَوعِيَّةٍ مُتضادَّةِ الآثارِ والأَفعَالِ[١]، وأشارَ إليه بقولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩]؛ أي: ما في جهَةِ السُّفلِ في يومَينِ.

ثمَّ أنشأَ أنواعَ المواليدِ الثَّلاثةِ[٢] بتَركيبِ موادِّها أوَّلًا، وتَصويرِها[٣] ثانيًا؛ كمَا قالَ بعدَ قَولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ١٠]؛ أي: مع اليومينِ الأوَّلينِ؛ لقولِه في سُورةِ السَّجدةِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [السجدة: ٤].

ثمَّ لَمَّا تمَّ له عالَمُ الملكِ عمدَ إلى تدبيرِه كالمَلِكِ الجالسِ على عَرشِهِ لتَدبيرِ المملَكَةِ، فدبَّرَ الأمرَ مِن السَّماءِ إلى الأرضِ بتَحريكِ الأَفلاكِ وتَسييرِ الكَواكبِ وتَكْويرِ[٤] اللَّيالي والأيَّامِ.

ثمَّ صرَّحَ بمَا هو فَذلَكَةُ التَّقريرِ[٥] ونتيجَتُه فقالَ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٦].

---

(١) وهي العناصر الأربعة: الماء والنار والتراب والهواء. وقد زعم الفلاسفةُ أنَّ هذه العناصرَ صادرةٌ عن العقلِ العاشرِ من العقولِ العشرةِ، وربطوا الخلق بهذه العناصر. وقد بُولغ أحيانًا في ربط قضايا الغيب والخلق والحروف بهذه العناصر، وهذه المبالغة ناجمة عن التأثر بما نقل عن القدماء من غير المسلمين كأرسطو وزرادشت. وانظر: «تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين» للراغب الأصفهاني (ص: ٢٥)، و«تاريخ ابن خلدون» (١/ ٦٦٥)، و«الفتاوى الحديثية» للهيتمي (ص: ٩١)، و«فيض القدير» للمناوي (٢/ ٣٣)، و«الأديان الوضعية» (ص: ٤٦٥).

(٢) أي: المعادن والنبات والحيوان. انظر: «تفسير الرازي» (١٤/ ٢٧٥).

(٣) في نسخة الخيالي: «ثم تصويرها».

(٤) في نسخة الخيالي: «وتكرير».

(٥) في نسخة الخيالي: «التصوير».

(٦) كلامه هذا مبني على مقالة أهل الهيئة، وهو مستفاد بجملته من «تفسير الرازي» (١٤/ ٢٧٢).

ثمَّ أمرَهُم بأَنْ يَدعوهُ مُتذَلِّلينَ مُخلِصِينَ، فقالَ:

(٥٥) ـ ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةً﴾؛ أي: ذوي تَضرُّعٍ[1] وخُفيَةٍ فإنَّ الإخفاءَ دَليلُ الإخلاصِ ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾: المُجاوزينَ ما أمرُوا به في الدُّعاءِ وغيرِه، نبَّه بِهِ على أنَّ الدَّاعيَ ينبَغِي أن لا يطلبَ ما لا يَليقُ به كرتبَةِ الأَنبياءِ والصُّعودِ إلى السَّماءِ.

وقيلَ: هو الصِّياحُ في الدُّعاءِ[2] والإسهابُ ـ أي: الإطنابُ والتَّطويلُ[3] ـ فيه.

وعن النَّبيِّ ﷺ: «سيكونُ قَوْمٌ يعتدونَ في الدُّعاءِ، وحسبُ المرءِ أَنْ يقولَ: اللَّهمَّ إني أسأَلُكَ الجنَّةَ وما قرَّبَ إليها مِن قَولٍ وعملٍ، وأعوذُ بك مِن النَّارِ وما قرَّبَ إليها مِن قَولٍ وعَمَلٍ» ثمَّ قرأَ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾[4].

(٥٦) ـ ﴿وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بالكفرِ والمَعاصِي ﴿بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا﴾ ببعثِ الأَنبيَاءِ وشرعِ الأَحكامِ، ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا﴾ ذَوِي خَوفٍ[5] مِن الردِّ لِقُصورِ

---

(١) التَّضرُّعُ: تفعُّلٌ من الضَّراعة، وهي الذُّلُّ. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٠٠).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٢٤٩) عن ابن جُريج.

(٣) «أي: الإطناب والتطويل» من نسخة التفتازاني. والإسهاب والإطناب والتطويل متقاربة المعاني في اللغة، ولها معان بلاغية اصطلاحية غير مرادة هنا، ولتنظر في: «البديع في نقد الشعر» لأسامة بن منقذ (ص: ١٨٢)، و«الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني (٣/ ١٧١ و١٧٥)، و«عروس الأفراح» للسبكي (١/ ٥٧٩)، و«الكليات» للكفوي (ص: ١٤١).

(٤) رواه أبو داود في «سننه» (١٤٨٠)، من حديث سعد بن أبي وقاص، ورواه ابن ماجه في «سننه» (٣٨٦٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٧٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (٥٧٩)، وصححه، وقال الذهبي في «التلخيص»: فيه إرسال، ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٧١٥) بنحوه، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٨٣) من حديث سعد رضي الله عنه، كلاهما عن شعبة، عن زياد بن مخراق، قال: سمعت أبا نعامة، عن مولى لسعد، وهذا إسناد ضعيف لجهالة مولى سعد.

(٥) أي: ﴿خَوۡفٗا﴾ حال بمعنى: خائِفينَ، ويجوزُ أن يكون مفعولاً لأجلِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

أَعمالِكُـم وعـدمِ اسـتحقَاقِكُم، وطمـعٍ في إِجابَتِـه تَفَضُّلًا وإحسـانًا لفَـرطِ رَحمَتِه.

﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ترجيـحٌ للطَّمـعِ، وتَنبيـهٌ علـى مـا يُتوسَّـلُ بـه إلـى الإجابـةِ، وتذكيـرُ ﴿قَرِيبٌ﴾ لأنَّ الرَّحمةَ بمَعنـى: الرُّحـمِ، أو لأنَّه صفَـةُ محذوفٍ؛ أي: أمـرٌ قريبٌ، أو على تشبيهِه بـ«فَعِيلٍ» الَّـذي بمعنى «مَفعولٍ»، أو الَّـذي هـو مَصـدرٌ كـ«النَّقيـضِ»[1]، أو للفَـرقِ بيـنَ «القريـبِ» مـن النَّسـبِ و«القَريـبِ» مِـن غيـرِه[2].

(٥٧) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ وقـرأَ ابـنُ كثيـرٍ وحمـزَةُ والكِسـائيُّ: ﴿الرِّيحَ﴾ على الوحدَةِ[3].

﴿نُشُـرًا﴾: جَمعُ «نَشُـورٍ» بمَعنى: ناشـرٍ، وقرأَ ابـنُ عامرٍ: ﴿نُشْـرًا﴾ بالتَّخفيفِ حيـثُ وقعَ، وحمـزَةُ والكِسَـائِيُّ: ﴿نَشْـرًا﴾ بفتحِ النُّـونِ حيثُ وقعَ علـى أنَّه مصدَرٌ فـي مَوقـعِ[4] الحالِ بمعنى: ناشـراتٍ، أو مفعولٌ مُطلَقٌ؛ فإنَّ «الإرسـالَ» و«النَّشْـرَ» مُتقاربـانِ، وعاصـمٌ: ﴿بُشْرًا﴾[5] وهو تخفيفُ «بُشُـرٍ» جمعُ بَشِـيرٍ، وقد قُـرِئَ به[6]،

---

(١) «النقيض»: صوت الأصابع والمفاصل والأضلاع، وصوت المحامل والرحال. انظر: «العين» (٥/ ٥١)، و«الصحاح» (٣/ ١١١١).

(٢) ذكر خمسة وجوه لتوجيهِ تذكيرِ ﴿قَرِيبٌ﴾ معَ أنَّهُ خبرٌ عن مُؤنَّثٍ، ولهُم في تأويلِهِ وجوهٌ تبلغُ خمسةَ عشرَ وجهاً. وقال الزَّجّاجُ عن هذا الوجهِ الأخير: هذا غلطٌ، كلُّ ما قَرُبَ من مَكانٍ أو نَسَبٍ يَجوزُ فيه التَّذكيرُ والتَّأنيثُ. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٤٥)، و«حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٣)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٤) في نسخة التفتازاني: «موضع».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٣)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٦) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٥٥) عن ابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي بخلاف وعاصم بخلاف.

و: «بَشْـرًا» بفتحِ البَاءِ[١] مصدرُ بَشَـرَهُ بمعنى: باشِـرَاتٍ أو البِشَـارَةِ، و: «بُشْـرَى»[٢].

﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾: قُدَّامَ رحمَتِه، يعني: المطرَ[٣]؛ فإنَّ الصَّبَا تُثيرُ السَّحابَ، والشَّمالَ تَجمَعُه، والجَنوبَ تدرُّهُ، والدَّبورَ تُفَرِّقُه[٤].

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ﴾؛ أي: حَمَلَـتْ، واشـتِقاقُه مِـن «القِلَّـةِ»؛ فـإنَّ المُقِلَّ للشَّـيءِ يَستَقِلُّهُ[٥].

﴿سَحَابًا ثِقَالًا﴾ بالماءِ، جمَعَهُ[٦] لأنَّ «السَّحابَ» جمعٌ بمعنى: السَّحائبِ.

﴿سُقۡنَٰهُ﴾؛ أي: السَّحابَ، وإفرادُ الضَّميرِ باعتبارِ اللَّفظِ[٧].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩) عن عاصم من رواية عصمة، و«المحتسب» (١/ ٢٥٥) عن أبي عبد الرحمن السلمي بخلاف.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩ ـ ٥٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٥) عن ابن قطيب ومحمد بن السميفع اليماني.

(٣) انظر: «تفسير يحيى بن سلام» (١/ ٤٨٥)، و«الأم» للشافعي (١/ ٢٩١)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٢٧)، وكذا نقله عنه الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣٤٤).

(٤) قال القونوي في «حاشيته» (٨/ ٤٠٧): ولعل تخصيص بعض هذه الخواص ببعض الرياح بطريق الرواية، وأمّا القول بأنه بطريق الحسِّ والمشاهدة فبعيد.

قلت: الرواية فيه عن أبي بكر بن عيّاش أنه قال: لا ينزل من السماء قطرة حتّى يعمل فيها أربع رياح، فالصَّبا تهيّجه، والشمال تجمعه، والجنوب تدرّه، والدَّبُور تفرّقه. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٣٨٥).

(٥) أي: الحامل للشيء يعدُّه قليلاً. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٠٧).

(٦) أي: ﴿ثِقَالًا﴾.

(٧) أي: ضمير ﴿سَحَابًا﴾، وهو لفظ في اللفظ جمع في المعنى، وقال الزمخشري: ولو حُمل على المعنى كـ«الثقال» لأُنّث. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٠٣).

﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾: لأجلِه، أو لإحيائِهِ، أو لسَقيِهِ[١]. وقُرِئَ: ﴿مَيْتٍ﴾[٢].

﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ﴾: بالبلدِ، أو بالسَّحابِ، أو بالسَّوْقِ، أو بالرِّيحِ[٣]، وكذلك ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾ ويُحتمَلُ فيه عَوْدُ الضَّميرِ إلى الماءِ، وإذا كانَ للبَلَدِ فالباءُ للإلصاقِ في الأوَّلِ[٤] وللظَّرفيَّةِ في الثَّاني، وإذا كانَ لغَيْرِه[٥] فهيَ للسَّببيَّةِ.

﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾: مِن كُلِّ أنواعِها ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ الإشارةُ فيه إلى إخراجِ الثَّمراتِ، أو إلى إحياءِ البَلدِ الميتِ؛ أي: كما نُحْيِيه بإحداثِ القُوَّةِ النَّاميَةِ فيه وتَطْرِيَتِها بأنواعِ النَّباتِ والثَّمراتِ نخرجُ الموتى مِن الأَجداثِ ونُحيِيها بردِّ النُّفوسِ إلى موادِّ أبدانِها بعد جمعِها وتَطرِيَتِها بالقُوَى والحَواسِّ[٦].

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ فتَعلَمُونَ أنَّ مَن قَدَرَ على ذلك قَدَرَ على هذا.

(٥٨) ـ ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾: الأرضُ الكريمةُ التُّربَةِ ﴿يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾: بمشيئَتِه وتَيسيرِه، عبَّرَ به عَن كَثرَةِ النَّباتِ وحُسْنِه وغَزارَةِ نَفعِه؛ لأنَّه أَوقعَه في مُقابَلَةِ:

---

(١) قال أبو حيّان: اللام في ﴿لِبَلَدٍ﴾ عندي لام التبليغ، وقال الزمخشري: «لأجل بلد»، فجعل اللام لام العلة. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٣٩).

(٢) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو. انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٣)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٣) قال الطيبي: الباء على الأول بمعنى: «في»، وعلى ما بعدها كما في قولك: «كتبت بالقلم». انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤١٣).

قلت: تجنَّبَ ما يُقال بأنها باء الاستعانة أو الآلة تأدُّبًا ومراعاة للمقام.

(٤) أي: الموضع الأول، وهو: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ﴾، والموضع الثاني: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾.

(٥) أي: لغير البلد من المذكورات بعده. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٠٢).

(٦) التطرية: التليين والتجديد، والمراد بالقوى: القوى الغضبية والنامية والعقلية وغيرها، والمراد بالحواس: السمع والبصر وغيرها. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٠٨).

﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ﴾؛ أي: كالحَرَّةِ والسَّبْخَةِ[1] ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾: قليلًا عديمَ النَّفعِ، ونَصبُه على الحالِ، وتَقديرُ الكلامِ: والبَلدُ الَّذي خَبُثَ لا يَخرجُ نَباتُه إلَّا نكِدًا، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليه مقامَه فصارَ مَرْفوعًا مُستتِرًا.

وقُرِئَ: «يُخرِج»[2]؛ أي: يخرجُه البلدُ، فيكونُ ﴿إِلَّا نَكِدًا﴾ مَفعولًا.

و: ﴿نَكَدًا﴾ على المصدرِ[3]؛ أي: ذا نَكَدٍ.

و«نَكْدًا» بالإسكانِ للتَّخفيفِ[4].

﴿كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ﴾ نُردِّدُها ونُكرِّرُها ﴿لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ نعمةَ اللهِ فيَتفكَّرُونَ فيها ويَعتَبِرونَ بها.

والآيةُ مَثَلٌ لِمَن تَدبَّرَ الآياتِ وانتفعَ بها ولِمَن لَمْ يَرْفَع إليها رأسًا ولَمْ يَتأثَّرْ بِها.

(٥٩) ـ ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ جوابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، ولا تَكادُ تُطلَقُ هذه اللَّامُ إلَّا مَع «قد» لأنَّها مَظِنَّةُ التَّوقُّعِ؛ فإنَّ المُخاطَبَ إذا سَمِعَها توقَّعَ وُقوعَ ما صُدِّرَ بها.

ونوحٌ: ابنُ لَمَكَ بنِ مَتُّوشَلَح بنِ إدريسَ، أَوَّلُ نَبِيٍّ بعدَه، بُعثَ وهو ابنُ خمسينَ سنةً أو أربعينَ.

﴿فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾؛ أي: اعبدوهُ وحدَه؛ لقولِه: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾.

---

(١) «الحَرَّةُ»: أرضٌ ذاتُ حجارةٍ سودٍ، و«السَّبخةِ» بفتح الباء وتسكينها: أرضٌ ذاتُ ملحٍ. انظر: «تاج العروس» (٧/ ٢٦٩) و(١٠/ ٥٧١).

(٢) انظر: «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١٨٩) عن ابن يعمر وابن أبي عبلة.

(٣) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٠).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن طلحة.

وقرأ الكِسائيُّ: ﴿غيرِه﴾ بالكسرِ نعتًا أو بدلًا على اللَّفظِ حيثُ وقعَ، إذا كانَ قبلَ ﴿إِلَٰهٍ﴾ ﴿مِّنْ﴾ الَّتي تَخفِضُ[1]، وقُرِئَ بالنَّصبِ على الاستثناءِ[2].

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ إنْ لَمْ تُؤمِنُوا، وهو وَعيدٌ وبَيانٌ للدَّاعِي إلى عبادَتِه، واليومُ: يومُ القيامَةِ، أو يومُ نُزولِ الطُّوفانِ.

(٦٠) ـ ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِۦٓ﴾؛ أي: الأشرافُ، فإنَّهُم يَملَؤُونَ العُيونَ رُوَاءً: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٖ﴾: زوالٍ عَن الحقِّ ﴿مُّبِينٖ﴾: بَيِّنٍ.

(٦١) ـ ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ﴾؛ أي: شَيءٌ مِن الضَّلالِ، بالغَ في النَّفيِ كما بالَغُوا في الإثباتِ، وعرَّضَ لَهُم بهِ[3].

﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ استدراكٌ باعتِبارِ ما يلزَمُه وهو كونُه على هُدًى؛ كأنَّه قالَ: ولكنِّي على هُدًى في الغايَةِ لأنِّي رَسولٌ مِن اللهِ.

(٦٢) ـ ﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمۡ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ صِفَاتٌ لـ﴿رَسُولٞ﴾، أو استئنافٌ، ومساقُها على الوَجهينِ لبَيانِ كونِه رَسولًا.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٤)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٠٦)، وذكر ابن خالويه النصب في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) على أنه لغة تميم.

(٣) «الضلال» و«الضلالة» إما أن يكونا مصدرين بمعنى، أو أن التاء للوحدة، فعلى الأول نفي «الضلالة» أبلغ؛ لما تقرر من أن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، وعلى الثاني قالوا: نفي الوحدة أبلغ أيضا، قال صاحِبُ «المثلِ السّائرِ»: الأسماءُ المُفردةُ الواقعةُ على الجنسِ التي يكونُ بينَها وبين واحِدِها تاءُ التَّأنيثِ، فإنَّه مَتى أُريدَ النَّفيُ كان استعمالُ واحِدِها أبلغَ، ومتى أُريدَ الإثباتُ كان استِعمالُها أبلغَ كما في الآيةِ. وقد نوقش في صحة هذا، لكن أجيب بأنه أبلغ هنا؛ لأنه جاء في جواب كلامهم. انظر: «مجمل اللغة» لابن فارس (ص: ٥٦٠)، و«المثل السائر» لابن الأثير (٢/ ١٦٦)، و«الفلك الدائر» لابن أبي الحديد (٤/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٢٠ ـ ٤٢٤).

وقرأ أبو عمرٍو: ﴿أُبْلِغُكُم﴾ بالتَّخفيفِ[١].

وجمعُ الرِّسالاتِ لاختِلافِ أوقاتِها، أو لتَنوُّعِ معانِيها كالعَقائدِ والمَواعظِ والأَحكامِ، أو لأنَّ المُرادَ بها: ما أوحيَ إليه وإلى الأنبياءِ قبلِه كصُحُفِ شيثٍ وإدريسَ.

وزيادةُ اللَّامِ في ﴿لَكُمْ﴾ للدَّلالَةِ على إمحاضِ النُّصحِ لهم.

وفي ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ﴾ تقريرٌ لِمَا أوعدَهُم[٢] به، فإنَّ مَعناهُ: أعلَمُ مِن قُدرَتِه وشِدَّةِ بطشِهِ أو مِن جِهَتِه بالوَحيِ أشياءَ لا عِلْمَ لَكُم بها.

(٦٣) ـ ﴿أَوَعَجِبْتُمْ﴾ الهمزةُ للإنكارِ والواوُ للعطفِ على محذوفٍ؛ أي: أكذَّبْتُم وعَجِبْتُم ﴿أَن جَاءَكُمْ﴾: مِن أَنْ جاءَكُم ﴿ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: رسالةٌ أو مَوعِظَةٌ ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ﴾: على لسانِ رَجُلٍ ﴿مِّنكُمْ﴾: مِن جُملَتِكُم، أو: مِن جِنسِكُم؛ فإنَّهم كانُوا يَتعجَّبونَ مِن إرسالِ البَشرِ، ويقولونَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٤].

﴿لِيُنذِرَكُمْ﴾ عاقبةَ الكُفرِ والمعاصي ﴿وَلِتَتَّقُوا﴾ مِنهُما[٣] بسببِ الإنذارِ ﴿وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بالتَّقوَى، وفائدةُ حرفِ التَّرجِّي: التَّنبيهُ على أنَّ التَّقوَى غيرُ موجِبٍ والتَّرحُّمُ مِن اللهِ تفضُّلٌ، وأنَّ المتَّقِيَ ينبَغِي أن لا يَعتمدَ على تَقواه، ولا يأمنَ مِن عذابِ اللهِ.

(٦٤) ـ ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ وهُم مَن آمنَ به، وكانُوا أربعينَ رَجُلًا وأربعينَ امرأةً.

وقيلَ: تسعةٌ؛ بنوهُ: سامٌ وحامٌ ويافِثُ، وستةٌ ممَّنْ آمنَ به.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٤)، و«التيسير» (ص: ١١١).

(٢) في نسخة الخيالي: «وعدهم».

(٣) الضمير يعود للكفر والمعاصي. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿فِي ٱلْفُلْكِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿مَعَهُۥ﴾ أو بـ«أَنْجَينا»، أو حالٌ مِن الموصولِ أو مِن الضَّميرِ في ﴿مَعَهُۥ﴾.

﴿وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ بالطُّوفانِ ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا عَمِينَ﴾: عُمْيَ القلوبِ غيرَ مُستبصِرينَ، وأصلُه: عَمِيِينَ، فخُفِّفَ، وقُرِئَ: «عامِينَ»[1]، والأوَّلُ أبلَغُ لدلالتِه على الثَّباتِ[2].

(٦٥) ـ ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾.

﴿هُودًا﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿أَخَاهُمْ﴾، والمرادُ به الواحِدُ مِنْهُم؛ كقولِهِم: «يا أخا العربِ»، فإنَّه هودُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ رَباحِ بنِ الخلودِ بن عادِ بنِ عوصِ بنِ إرمَ بنِ سامِ بنِ نُوحٍ.

وقيلَ: هودُ بنُ شَالَخَ بنِ أَرْفَخْشَذ بنِ سَامِ بنِ نوحٍ[3] ابنِ عمِّ أبي عادٍ[4]، وإنَّما جعلَ مِنْهُم لأنَّهم[5] أفهَمُ لقولِه، وأعرفُ بحالِه، وأرغَبُ في اقتفائِه.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن عيسى بن سليمان.

(٢) الأول هو قراءة العامة ﴿عَمِينَ﴾، وهي أبلغ لدلالةِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ على الثُّبوتِ، أما القراءة الشاذة باسم الفاعل «عامين» فتدلُّ على عمى حادثٍ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ دونَ الصفة المشبهة في الدلالةِ على الثُّبوتِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٣٣).

(٣) «ابن نوح» من نسخة الطبلاوي.

(٤) انظر: «تفسير أبي السعود» (٣/ ٢٣٩)، و«روح البيان» لإسماعيل حقي (٤/ ١٤٦)، و«البحر المديد» لابن عجيبة (٢/ ٢٣٠)، و«روح المعاني» (٩/ ١٨٣). ولفظ الآلوسي: هود بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح، وعليه محمد بن إسحاق. وبعض القائلين بهذا قالوا: إن نوحًا ابن عم أبي عاد.

(٥) في نسخة الخيالي: «لأنه».

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ استأنفَ بـه ولـم يعطف؛ كأنَّه جوابُ سائلٍ قالَ: فما قالَ لهم حينَ أُرسلَ؟ وكذلك جوابُهُم[1].

﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ عذابَ اللهِ.

وكأنَّ قومَه كانُوا أقربَ من قومِ نُوحٍ ولذلك قالَ: (٦٦) ـ ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ إذ كانَ مِن أَشْرافِهم مَن آمنَ به كمَرْثَد بنِ سَعدٍ ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ﴾: مُتمكِّنًا في خفَّةِ عَقلٍ وراسِخًا فيها حيثُ فارقتَ دينَ قَومِك ﴿وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

(٦٧ ـ ٦٩) ـ ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٧﴾ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴿٦٨﴾ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾ سبقَ تَفسيرُه، وفي إجابةِ الأنبياءِ الكَفَرةَ عَن كلماتِهم الحمقاءِ بما أجابُوا والإعراضِ عن مُقابَلَتِهم كمالُ النُّصحِ والشَّفقةِ وهضمِ النَّفسِ وحُسْنِ المُجادلةِ، وهكذا يَنبغي لكلِّ ناصحٍ.

وفي قولِه: ﴿وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ تنبيهٌ على أَنَّهم عَرَفوه بالأَمرينِ[2].

﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾؛ أي: فـي مَسـاكِنِهم، أو فـي الأرضِ بـأَنْ جَعَلَكـم مُلـوكًا، فـإنَّ شَـدَّادَ بنَ عـادٍ ممَّنْ ملـكَ مَعمـورةَ الأرضِ مِن

---

(١) قوله: «وكذلك جوابهم» هو قوله بعد: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/٦٠٦).
وتوضيح ذلك أنَّ قِصّةَ هودٍ كانَت مَعطوفةً على قِصّةِ نُوحٍ، فيُمكِنُ أن يقعَ في خاطرِ السّامعِ: أقال هودٌ ما قال نوحٌ أم قال غَيرَه؟ فكانَ مَظِنّةَ أن يُسأَلَ: ماذا قال هودٌ لقومِه؟ فقيل: قال ما قال نوح لقومِه: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٣٤).

(٢) أي: النُّصحِ والأمانةِ.

رملِ عالجٍ[١] إلى شَحْرِ عُمانَ[٢]، خوَّفَهُم من عقابِ اللهِ ثمَّ ذكَّرَهُم بإنعامِه.

﴿وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾: قامَةً وقوَّةً ﴿فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾ تعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: لكَيْ يُفضيَ بكم ذكرُ النِّعَمِ إلى شُكرِها المؤدِّي إلى الفَلاحِ.

(٧٠) ـ ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ استبعَدُوا اختِصاصَ[٣] اللهِ بالعبادةِ والإعراضَ عمَّا أشركَ به آباؤُهم؛ انهماكًا في التَّقليدِ وحُبًّا لِمَا أَلِفُوه.

ومَعنى المجيءِ في ﴿أَجِئْتَنَا﴾: إمَّا المجيءُ مِن مكانٍ اعتزلَ به عَن قومِه، أو من السَّماءِ على التَّهكُّمِ، أو القصدُ على المجازِ؛ كقَوْلِهم: ذهبَ يَسُبُّنِي[٤].

﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ مِن العذابِ المدلولِ عليه بقولِه: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾.

﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ فيه.

(٧١) ـ ﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم﴾: قد وجبَ أو حقَّ عَلَيْكُم أو نزلَ عليكُم، على أنَّ المُتوقَّعَ كالواقعِ.

﴿مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ﴾ عذابٌ[٥]، من «الارتجاسِ»، وهو الاضطرابُ ﴿وَغَضَبٌ﴾: إرادةُ انتقامٍ.

---

(١) عالجٌ: موضعٌ مشهورٌ بكثرةِ الرَّملِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «إلى شحر عمان» هو بفتح الشين المعجمة وكسرها وبالحاء المهملة: ساحلُ البحرِ بين عُمانَ وعَدَن. انظر: «الصحاح» (مادة: شحر)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٠٦).

(٣) في نسخة التفتازاني: «تخصيص».

(٤) سبب تأويل المجيء هنا؛ لأنه كان بين أظهرهم. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) في نسخة الخيالي: «عقاب».

﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٖ﴾؛ أي: في أَشياءَ سَمَّيْتُموهَا آلهةً وليسَ فيها مَعنى الإلهيَّةِ؛ لأنَّ المستحِقَّ للعبادةِ بالذَّاتِ هو الموجِدُ للكلِّ، وأنَّها لو استحقَّت كانَ استحقاقُها بجعلِه تعالى: إمَّا بإنزالِ آيةٍ أو بنصبِ حُجَّةٍ.

بَيَّنَ أَنَّ مُنتَهى حُجَّتِهم وسندِهم: أنَّ الأصنامَ تُسمَّى آلهةً مِن غيرِ دَليلٍ يدلُّ على تَحقُّقِ المسمَّى، وإسنادُ الإطلاقِ إلى مَن لا يُؤبَه بقولِه؛ إظهارًا[1] لغايةِ جَهالَتِهم وفَرْطِ غَباوَتِهم.

واستُدلَّ به على أنَّ الاسمَ هو المسمَّى، وأنَّ اللُّغاتِ تَوقيفيَّةٌ[2]؛ إذ لو لم يَكُن كذلك لم يتوجَّه الذَّمُّ والإبطالُ بأنَّها أسماءٌ مُخترعَةٌ لم يُنزل اللهُ بها سُلطانًا، وضعفُهُما ظاهِرٌ.

﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ لمَّا وضحَ الحقُّ وأنتُم تُصرُّونَ على العنادِ نـزولَ العَذابِ ﴿إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُنتَظِرِينَ﴾.

(٧٢) ـ ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ في الدِّينِ ﴿بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا﴾ عليهم ﴿وَقَطَعۡنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾؛ أي: استَأْصلنَاهُم ﴿وَمَا كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ تعريضٌ لِمَن آمَن منهم وتنبيهٌ على أنَّ الفارقَ بينَ مَن نجَا ومَن هلك هو الإيمانُ[3].

رُوِيَ: أنَّهُم كانُوا يَعبدونَ الأصنامَ، فبعثَ اللهُ إليهم هودًا فكذَّبوهُ وازدادُوا

---

(١) قوله: «وإسناد الإطلاق»؛ أي: إطلاق اسم الإله، «إظهارًا» بالنصب علة لقوله: «بيَّن». انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٢٤).

(٢) انظر: «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي (٣/ ٤٩٠ ـ ٥١١).

(٣) قال الطِّيبيُّ: يَعني: إذا سمعَ المُؤمنُ أنَّ الهَلاكَ اختصَّ بالمُكذِّبينَ، وعلمَ أنَّ سببَ النَّجاةِ هو الإيمانُ يزيدُ رغبةً فيه، ويعظُمُ قدرُهُ عندَه. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٤٣).

عُتُـوًّا، فأمسـكَ اللهُ القَطْـرَ عَنْهُـم ثـلاثَ سِـنينَ حتَّـى جهدَهُـم، وكانَ النَّـاسُ حينئذٍ مُسـلمُهم ومُشـرِكُهُم إذا نـزلَ بهم بـلاءٌ توجَّهُـوا إلى البيتِ الحـرامِ وطلَبُـوا مِن اللهِ الفـرجَ، فجَهَّـزوا إليـه قيلَ بـنَ عنـزٍ ومَرْثدَ بنَ سـعدٍ في سـبعينَ مِن أَعيانِهِـم، وكانَ إذ ذاكَ بمكَّـةَ العمالقَـةُ أولادُ عِمْليـقَ بـنِ لاوذَ بنِ سـامٍ، وسَـيِّدُهم معاويـةُ بنُ بكرٍ، فلمَّـا قَدِمُـوا عليـه وهـو بظاهـرِ مَكـةَ أنزَلَهُـم وأكرَمَهُـم وكانُـوا أخوالَـه وأصهارَه، فلبثُـوا عندَه شـهرًا يشـربونَ الخمـرَ وتُغَنِّيهـم الجرادتـانِ ـ قَيْنَتـانِ[1] له ـ فلمَّـا رَأَى ذُهولَهُـم باللَّهـوِ عمَّـا بُعثـوا لـه أهمَّـه ذلـك واسـتحيَى أَن يكلِّمَهُـم فيـه مخافـةَ أن يظنُّـوا به ثقـلَ مَقامِهِـم، فعَلَّـم القَيْنَتَينِ:

أَلَا يَا قَيْلُ وَيْحَكَ قُمْ فَهَيْنِم ... لَـعَـلَّ اللهَ يَـسْـقِـيـنَـا غَـمَامَا

فَيَسْقِيَ أَرْضَ عـــادٍ إِنَّ عـــادًا ... قَدَ امْسَوْا لا[2] يُبِينُونَ الكَلَامَا[3]

حتى غَنَّتَا به، فأزعَجَهُم ذلك، فقالَ مَرثَد: واللهِ لا تُسقَوْنَ بدُعائِكُم ولكِنْ إِنْ أَطَعْتُم نبيَّكُم وتبتُمْ إلى اللهِ سُقِيتُم، فقالوا لِمُعاويَةَ: احبسْه عنَّا لا يَقْدمنَّ مَعَنا مكَّةَ، فإنَّه قد اتَّبَعَ دينَ هودٍ وتركَ دينَنا، ثمَّ دَخَلوا مكَّةَ فقالَ قيلٌ: اللَّهمَّ اسقِ عادًا ما كنتَ تَسقيهِمْ، فأنشأَ اللهُ سحاباتٍ ثلاثًا بيضاءَ وحمراءَ وسَوْداءَ، ثمَّ ناداهُ مُنادٍ مِن السَّماءِ: يا قيلُ! اخترْ لنفسِكَ ولقومِكَ فقالَ: اخترتُ السَّوداءَ فإنَّها أكثَرُهُنَّ ماءً، فخرجَتْ

---

(١) القَينةُ: الجاريةُ مُطلقًا، ويُرادُ بها الجاريةُ المُغنِّيةُ، وهوَ المُرادُ هُنا، وكانَ اسمُ إحداهُما وردةَ والأُخرى جرادةَ، فقيلَ لهُما: «جرادتانِ» على التَّغليبِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «ما».

(٣) نسب البيتان لمعاوية بن بكر في: «جمهرة أشعار العرب» للقرشي (ص: ٣١)، و«التيجان في ملوك حمير» لابن هشام (ص: ٣٤٦)، ولأبي الهجال في «التيجان في ملوك حمير» لابن هشام (ص: ٥١). و«هَينِم»: أمرٌ مِنَ الهينمةِ، وهيَ الصَّوتُ الخفيُّ، والمُرادُ: ادعُ.

على عادٍ مِن وادي المغيثِ فاستبشَرُوا بها وقالوا: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] فجاءَتْهُم منها ريحٌ عَقيمٌ فأهلَكَتْهُم[١].

ونجَا هودٌ والمؤمنونَ معه[٢] فأتَوْا مكَّةَ وعبدُوا اللهَ فيها حتَّى ماتوا[٣].

(٧٣) ـ ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ﴾ قبيلةٌ أخرى من العربِ سُمُّوا باسمِ أبيهِم الأكبرِ ثمودَ بنِ عابَرَ بنِ إرمَ بنِ سامِ بنِ نوحٍ.

وقيلَ: سُمُّوا به لقلَّةِ مائهِمْ، مِن «الثَّمَدِ»، وهو الماءُ القليلُ[٤].

وقُرِئَ مَصروفًا[٥] بتَأويلِ الحيِّ أو باعتبارِ الأصلِ.

وكانَتْ مَساكِنُهُم الحِجْرَ بين الحجازِ والشَّامِ إلى وادي القُرَى.

﴿أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ صالحُ بنُ عبيدِ[٦] بنِ آسَفَ بنِ ماسحَ بنِ عبيدِ بنِ خادَرَ بنِ ثمودَ.

---

(١) رواه مطولاً الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٢٦٩ ـ ٢٧٤) عن ابن إسحاق.

(٢) في نسخة الخيالي: «هود ومن معه من المؤمنين».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٤٨) عن ابن سابط عن النبي ﷺ بلفظ: «وكان النبيُّ إذا هلك قومه ونجا هو والصالحون أتاها هو ومن معه فعبدوا الله بها حتى يموتوا، فإنَّ قبر نُوحٍ وهودٍ وصالحٍ وشعَيب بين زَمزَم والرُّكن والمَقام». قال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]: وهذا مرسل، وفي سنده ضعف.

(٤) انظر: «العين» (٨/ ٢٠)، و«الصحاح» (٢/ ٤٥١).

(٥) نسبت ليحيى بن وثاب والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٢٠)، و«البحر» (١٠/ ١٦٣).

(٦) قوله: «ابن عبيد» كذا في النسخ، ومثله في مطبوعات «تفسير البيضاوي» وحواشيه التي بين أيدينا، لكن الطاهر بن عاشور قال في «التحرير والتنوير» (٨/ ٢١٦): هو «ابن عبيل» بلام في آخره وبفتح العين، قال: وفي بعض هذه الأسماء اختلاف في حروفها في كتب التاريخ وغيرها أحسبه من التحريف، وهي غير مضبوطة سوى «عبيل» فإنه مضبوط في سميِّه الذي هو جدُّ قبيلته؛ كما في «القاموس». انظر: «القاموس» (مادة: عبل).

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: معجزةٌ ظاهرةُ الدَّلالةِ على صحَّةِ نبوَّتي، وقولُه: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ استئنافٌ لِبيانِها، و﴿ءَايَةً﴾ نصبٌ على الحالِ والعامِلُ فيها مَعنى الإشارةِ، و﴿لَكُمْ﴾ بيانٌ لِمَن هيَ لهُ آيةٌ.

ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ بدلًا أو عطفَ بيانٍ، و﴿لَكُمْ﴾ خبرًا عاملًا في ﴿ءَايَةً﴾، وإضافةُ النَّاقةِ إلى اللهِ لتَعظيمِهَا، ولأنَّها جاءَتْ من عندِه بلا وَسائطَ وأسبابٍ مَعهودةٍ، ولذلك كانَتْ آيةً.

﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾ العشبَ ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ﴾ نهَى عن المسِّ الَّذي هو مقدِّمةُ الإصابةِ بالسُّوءِ الجامعِ لأنواعِ الأذى مبالغةً في الأمرِ وإزاحةً للعُذرِ.

﴿فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ جوابُ النَّهيِ[1].

(٧٤) - ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: أرضِ الحِجْرِ ﴿تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا﴾؛ أي: تَبْنونَ في سُهولِها، أو مِن سُهولةِ الأرضِ بما تعملونَ منها كاللَّبِنِ والآجُرِّ[2].

﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾، وقُرِئَ: «تَنْحَتُونَ» بالفتحِ، و: «تَنْحَاتُونَ» بإشباعِ الفتحة[3].

وانتصابُ ﴿بُيُوتًا﴾ على الحالِ المقدَّرةِ، أو المفعولِ على أنَّ التَّقديرَ: بيوتًا مِن الجبالِ، أو «تَنْحتونَ» بمعنى: تتَّخذونَ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «للنهي».

(٢) اللَّبِنُ: الطُّوبُ الَّذي لم يحرقْ، والآجرُّ: ما أُحرقَ منهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن الحسن، وزاد في الأولى نسبتها للأعمش.

﴿فَاذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

(٧٥ ـ ٧٦) ـ ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ﴾؛ أي: عـن الإيمـانِ ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ﴾؛ أي: للَّذيـن استضعفوهُمْ واسـتذلُّوهُم ﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ بـدلٌ مـن «الذيـن استُضْعِفُوا» بـدلَ الـكلِّ إن كانَ الضَّميـرُ لـ﴿قَوْمِهِۦ﴾، وبـدلَ البَعـضِ إن كانَ لـ«الذيـنَ».

﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ قالوهُ على الاستهزاءِ.

﴿قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ عدَلُوا به عَن الجوابِ السَّويِّ الَّذي هو «نعم» تَنبيهًا على أنَّ إرسالَه أظهرُ مِن أَن يَشكَّ فيه عاقلٌ ويَخْفَى على ذي رأيٍ، وإنَّما الكلامُ فيمَن آمَنَ بهِ ومَن كفرَ، فلذلك قالَ: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ على المقابَلةِ، ووضعُوا ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ موضعَ «أُرسلَ به» ردًّا لِمَا جعلوه مَعلومًا مُسلَّمًا[1].

(٧٧) ـ ﴿فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ﴾: فنحرُوها، أسندَ إلى جميعِهم فعلَ بعضِهم للملابسةِ، أو لأنَّه كانَ برضاهُم ﴿وَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾: واستكبروا عن امتِثالِه[2] ـ وهو ما بلَّغَهُم صالحٌ عليهِ السَّلامُ بقولِه: ﴿فَذَرُوهَا﴾ ـ ﴿وَقَالُواْ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

---

(١) قال ابنُ المُنيِّر: لو طابَقُوا لقالُوا: إنَّا بالذي أُرسِلَ به كافرونَ، لكن عَدَلوا عن ذلكَ لِما فيهِ من إثباتِ رَسالَتِه، وهم يَجحَدونَها، وقد ثبتَ مثل ذلك على وَجهِ التَّهكُّمِ في قوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِيٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾، لكن هؤلاء بالَغُوا في التَّحرُّزِ حذرًا من النُّطقِ بثُبوتِ الرِّسالةِ. انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٢٣).

(٢) فالأمر على هذا واحد «الأوامر»، وجوَّز في «الكشاف» (٣/ ٢٢٢) أن يكون أحد «الأمور» أيضًا.

(٧٨) ـ ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾: الزَّلـزلةُ ﴿فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾: خامدينَ ميِّتينَ.

رُوِيَ: أنَّهم بعدَ عادٍ عَمَرُوا بلادَهُم وخَلَفُوهُم، وكَثُرُوا وعُمِّرُوا أعمارًا طوالًا لا تَفِي بها الأبنيةُ، فنحتُوا البيوتَ من الجبالِ، وكانُوا في خِصْبٍ وسَعَةٍ، فعَتَوْا وأفسَدُوا في الأرضِ وعَبَدُوا الأصنامَ، فبعثَ اللهُ إليهِم صالحًا من أشرافِهِم فأنذرَهُم، فسألوهُ آيةً فقالَ: أيَّةَ آيةٍ تريدونَ؟ قالُوا: اخرُجْ مَعنا إلى عيدِنا فتدعو إلهكَ وندعو آلهتَنا، فمَن استُجيبَ له اتُّبعَ، فخرجَ مَعَهُم فدعوا أصنامَهُم فلم تُجِبْهُم، ثمَّ أشارَ سيِّدُهُم جُنْدُعُ بن عَمرٍو إلى صخرةٍ مُنفردَةٍ يقالُ لها: الكاثبةُ، وقالَ له: أخرِجْ مِن هذه الصَّخرةِ ناقةً مُخترِجَةً جَوْفاءَ وَبْراءَ[1]، فإن فعلَتْ صَدَّقْنَاكَ، فأخذ عليهِم صالحٌ مَواثِيقَهُم لئِنْ فعلتُ ذلكَ لتُؤمِنُنَّ؟ فقالوا: نَعَم، فصَلَّى ودَعا ربَّه، فتمخَّضَت الصَّخرةُ تمخُّضَ النَّتُوجِ بولدِها فانصدعَتْ عَن ناقةٍ عُشَرَاءَ جَوْفَاءَ وَبْرَاءَ ـ كما وصفُوا ـ وهُم ينظرونَ، ثمَّ نتجَتْ ولدًا مثلَها في العِظَمِ، فآمنَ به جُنْدُعٌ في جماعة، ومنعَ الباقينَ مِن الإيمانِ ذؤابُ بن عمرٍو، والحبابُ صاحبُ أوثانِهِم، ورِبابٌ كاهِنُهم[2]، فمَكَثَت النَّاقةُ مع ولدِها ترعى الشَّجرَ وتَرِدُ الماءَ غِبًّا[3]، فما ترفعُ رأسَها مِن البئرِ حتَّى تَشْرَبَ كلَّ ما فيها، ثمَّ تَتفحَّجَ[4] فيحلبونَ ما شاؤوا حتَّى تَمتَلِئَ أوانِيهم فيشربون ويدَّخِرونَ، وكانَتْ تَصِيفُ بظهرِ الوادي فتهربُ مِنها أنعامُهُم إلى بطنِه، وتَشتُو ببطنِه فتهرُبُ

---

(١) مخترجة: أخرجَت على خلقةِ الجملِ، وقيلَ: تشاكلُ البُختَ. وجَوفاء: عظيمةُ البطنِ. ووَبراء: كثيرةُ الوبرِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «بن كاهنهم».

(٣) أي: يومًا بعدَ يومٍ.

(٤) التَّفحُّجُ: هو أن يفرجَ بينَ رِجلَيهِ. انظر: «الصحاح» للجوهري (١/ ٣٣٣).

مَواشيهِم إلى ظَهرِه، فشقَّ ذلك عليهِم، وزيَّنَتْ عقرَها لهم عُنَيزَةُ أمُّ غَنْمٍ وصدقةُ بنتُ المُختارِ، فعقَروها واقتَسَمُوا لحمَها، فرَقِيَ سَقْبُها[١] جبَلًا اسمُه: قارَة، فرَغَا ثلاثًا فقالَ صالِحٌ لهم: أَدرِكُوا الفَصيلَ عَسَى أَنْ يُرفعَ عَنْكُم العذابُ، فلَم يقدروا عليه إذ انفجَّتِ[٢] الصَّخرةُ بعدَ رغائِه فدخلَها، فقالَ لهم: تصبحُ وُجوهُكُم غدًا مُصفرَّةً وبعدَ غدٍ مُحمرَّةً واليومَ الثَّالثَ مُسودَّةً، ثمَّ يصبِّحُكُم العَذابُ، فلمَّا رَأَوا العَلاماتِ طلبوا أن يقتلوهُ، فَأَنْجاهُ اللهُ إلى أرضِ فِلَسْطينَ، فلمَّا كانَ ضحوةُ اليومِ الرَّابعِ تحنَّطُوا وتكفَّنُوا بالأنطاعِ، فأَتَتْهُم صيحةٌ مِن السَّماءِ فتَقطَّعَت قلوبُهُم فهَلَكُوا[٣].

(٧٩) ـ ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ ظاهِرُه أنَّ تولِّيَه عَنْهُم كانَ بعدَ أَنْ أبصرَهُم جاثمينَ، ولعلَّه خاطبَهُم به بعدَ هلاكِهِم كما خاطبَ رسولُ اللهِ ﷺ أهلَ قَلِيبِ بدرٍ وقالَ: «إنَّا وَجَدْنا ما وعدَنا رَبُّنا حقًّا، فهل وَجَدْتُم ما وَعَدَكُم[٤] ربُّكُم حقًّا؟»[٥]، أو ذكرَ ذلك على سبيلِ التَّحسُّرِ عليهِم.

(٨٠) ـ ﴿وَلُوطًا﴾؛ أي: وأرسَلْنَا لوطًا ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾: وقتَ قولِه لَهُم، أو: واذكُرْ لُوطًا و﴿إِذْ﴾ بدلٌ منه[٦].

---

(١) السَّقبُ: الذَّكَرُ من أولادِ الإبلِ. انظر: «الصحاح» للجوهري (١/ ١٤٨).

(٢) أي: انشقَّت. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) رواه مطولاً الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٢٨٦ ـ ٢٩٥) عن ابن إسحاق بعضه، والبعض الآخر عن ابن إسحاق عن يعقوبَ بن عتبةَ بن المغيرة بن الأخنس.

(٤) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «ما وعد».

(٥) رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٥)، من حديث أبي طلحة رضي الله عنه.

(٦) على تقدير: «وأرسَلنا لوطًا وقتَ قولِه» هو من عطف المفردات، وعلى تقدير: «واذكُر لُوطًا» و«إذ» بدلٌ هو من عطفِ القِصّةِ على القصّةِ، وهو أفيَدُ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ توبيخٌ وتَقريعٌ على تلك الفعلةِ المتماديَةِ في القبحِ.

﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: ما فعلَهَا قَبلَكُم أحدٌ قطُّ، والباءُ للتَّعدِيَةِ[1]، و﴿مِنْ﴾ الأولى لتأكيدِ النَّفي والاستغراقِ، والثَّانيةُ للتَّبعيضِ، والجملةُ استئنافٌ[2] مقرِّرةٌ للإنكارِ، كأنَّه وبَّخَهم أوَّلًا بإتيانِ الفاحشَةِ ثمَّ باختراعِها فإنَّه أسوَأُ.

(٨١) ـ ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ وهو أبلَغُ في الإنكارِ والتَّوبيخِ.

وقرأ نافِعٌ وحفصٌ: ﴿إِنَّكُمْ﴾ على الإخبارِ المُستأنَفِ[3].

و﴿شَهْوَةً﴾ مَفعولٌ له، أو مَصدرٌ في موقع[4] الحالِ. وفي التَّقييدِ بها: وصفُهُم بالبَهيميَّةِ الصِّرفَةِ، وتنبيهٌ على أنَّ العاقلَ يَنبَغِي أن يكونَ الدَّاعي له إلى المباشرةِ طلبَ الولدِ وبقاءَ النَّوعِ، لا قضاءَ الوطرِ.

﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ إضرابٌ عَن الإنكارِ إلى الإخبارِ عَن حالِهم الَّتي أدَّت بهم إلى ارتكابِ أمثالِها، وهي[5] اعتيادُ الإسرافِ في كلِّ شَيءٍ، أو عَن الإنكارِ عَلَيْها إلى الذَّمِّ على جميعِ معايبِهِم، أو عَن محذوفٍ مثلَ: لا عُذرَ لَكُم فيه بَلْ أَنْتُم قومٌ عادَتُكُم الإسرافُ.

---

(١) قال أبو حيّان: مَعنى التَّعدِيةِ هنا قَلِقٌ جدًّا. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٧٩).

(٢) قال الطِّيبيُّ: أي: مُبتدأةٌ، وهو الاستئنافُ اللُّغَويُّ لا الاصطِلاحِيُّ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٥٩).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٥)، و«التيسير» (ص: ١١١).

(٤) في نسخة التفتازاني: «موضع».

(٥) في نسخة التفتازاني: «وهو».

(٨٢) ـ ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾؛ أي: ما جاؤوا بما يكونُ جوابًا عَن كلامِه، ولكنَّهُم قابَلُوا نصحَه بالأمرِ بإخراجِهِ فيمَن معَه مِن المؤمنينَ مِن قَرْيَتِهِم والاستهزاءِ بهم، فقالوا: ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾؛ أي: من الفواحشِ.

(٨٣) ـ ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ﴾؛ أي: مَن آمنَ به ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾ واهلةَ[1]؛ فإنها كانَت تُسِرُّ الكفرَ.

﴿كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾: من الَّذينَ بَقُوا في ديارهم فهَلَكوا[2]، والتَّذكيرُ لتغليبِ الذكور.

(٨٤) ـ ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا﴾؛ أي: نوعًا من المطر عجيبًا، وهو مبيَّنٌ بقولِه: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢].

﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ رُوِيَ أنَّ لوطَ بنَ هارانَ بنِ تارَخَ لمَّا هاجرَ مع عمِّه إبراهيمَ إلى الشَّامِ نزلَ بالأردنِّ، فأرسلَهُ اللهُ إلى أهلِ[3] سَدُومَ[4] ليدعُوَهُم إلى اللهِ ويَنْهاهُم عمَّا اخترعوهُ من الفاحشةِ، فلَمْ ينتَهُوا عنهَا، فأمطرَ اللهُ عليهم الحجارةَ فهَلَكُوا.

وقيلَ: خُسِفَ بالمقيمينَ مِنْهُم، وأُمْطِرت الحِجارَةُ على مُسافِرِيهِم.

---

(١) اسمُ امرأتِهِ. انظر: «المحبر» لأبي جعفر البغدادي (ص: ٣٨٣)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (٤/ ٣١١).

(٢) ورُوِيَ أنَّها خرجَت معَهُم، فالتفتَت، فأصابَها الحجرُ وهلكَت. انظر: «تفسير عبد الرزاق» (١٢١٨).

(٣) في نسخة التفتازاني: «إلى أرض».

(٤) بفتح السينِ، وهي قريةُ قَومِ لوطٍ. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٣٥٥).

(٨٥) ـ ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾؛ أي: وأرسَلْنَا إليهِم ـ وهم أولادُ مدينَ بنِ إبراهيمَ ـ شُعيبَ بنَ ميكائيلَ بنِ يشجرَ بنِ مدينَ، وكانَ يقالُ له: خطيبُ الأَنبياءِ[1]؛ لحسنِ مُراجعَتِه قومَه.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ يريدُ: المعجزةَ الَّتي كانَت له، وليسَ في القرآنِ أنَّها ما هي[2].

وما رُوِيَ مِن محاربةِ عصا مُوسى للتِّنِّينِ، وولادةِ الغنمِ الَّتي دفعَها الدُّرعَ خاصَّةً وكانت الموعودةَ له مِن أولادِها، ووقوعِ عصا آدمَ على يدِه في المرَّاتِ السَّبعِ[3]= متأخِّرٌ عَن هذه المقاولةِ، ويحتمِلُ أن تكونَ كرامةً لِمُوسى أو إرهاصًا[4] لنُبوَّتِه.

﴿فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ﴾؛ أي: آلَـةَ الكيـلِ، علـى الإضمـارِ أو إطـلاقِ الكيلِ على المكيـالِ؛ كـ«العيـشِ» علـى المعاشِ؛ لقولِـه: ﴿وَٱلْمِيزَانَ﴾؛ كما قالَ في سـورةِ

---

(١) روى ابن عساكر عن ابن عباس كما في «الدر المنثور» (٣/ ٥٠٠ ـ ٥٠١) قال: كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ إذا ذكرَ شُعَيبًا قال: «ذاكَ خَطيبُ الأنبياءِ»، وذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٦٠) عن أبي إدريس الخولاني، وذكره ابن منظور في «مختصر تاريخ دمشق» (١٠/ ٣١٠) عن الأحنف، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٤٠٧١)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ٣٢٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٩٢١) عن ابن إسحاق مرسلاً.

(٢) قال الزَّجّاجُ: قال بعضُ النحويين: لم يكن لشعيبٍ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ آيةٌ إلا النُّبوّة، وهذا غلطٌ فاحش. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٥٣).

(٣) أورد هذه الأخبار الزمخشري، وزعم أنها من معجزات شعيب؛ لأن موسى لم يكن نبيًّا بعدُ، وقد خالفه المصنف فيما ذهب إليه، ولم نقف لهذه الأخبار على مستند يُعتمد عليه، فهي من جملة الإسرائيليات. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٢٩)، و«تفسير الآلوسي» (٩/ ٢٣٥).

(٤) هو أن يُظهِرَ اللهُ على يَدِ مَن سَيصيرُ نَبيًّا خوارقَ العاداتِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٦٥)، و«التعريفات» للجرجاني (ص: ١٦).

هـودٍ: ﴿أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ﴾، أو: فأَوْفـوا الكيلَ ووزنَ الميـزانِ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَٱلْمِيزَانَ﴾ مصـدرًا كـ«الميعادِ».

﴿وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾: ولا تَنْقُصوهُـم حقوقَهُـم، وإنَّمـا قـالَ: ﴿أَشْيَآءَهُمْ﴾ للتَّعميـمِ تنبيهًـا على أنَّهُم كانُوا يبخسـونَ الجليـلَ والحقيرَ والقليلَ والكثيرَ.

وقيلَ: كانُوا مكَّاسينَ لا يَدَعونَ شيئًا إلَّا مَكَسُوه[١].

﴿وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بالكفرِ والحَيْفِ[٢] ﴿بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾: بعدما أصلحَ أمرَهَا وأهلَها الأنبياءُ وأتباعُهُم بالشَّرائعِ، أو: أصلَحُوا فيها، والإضافةُ إليها كالإضافةِ في ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣][٣].

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ إشارةٌ إلى العملِ بما أمرَهُم به ونهاهُم عنه، ومعنى الخيريَّةِ: إمَّا الزِّيادةُ مُطلقًا، أو في الإنسانيةِ وحسنِ الأُحدوثَةِ[٤] وجمعِ المالِ.

(٨٦) - ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ﴾: بكلِّ طريقٍ مِـن طرقِ الدِّينِ كالشَّيطانِ، وصِراطُ الحقِّ وإن كانَ واحِدًا لكنَّه يَتشعَّبُ إلى معارفَ[٥] وحُدودٍ وأحكامٍ، وكانُوا إذا رأوا أحدًا يسعى في شيءٍ منها مَنعوهُ.

---

(١) المكس: انتقاص الثمن، والظلم، والجباية. انظر: «تاج العروس» (١٦/ ٥١٤ ـ ٥١٥).

(٢) الحيف: الظلم. انظر: «مجمع بحار الأنوار» للكجراتي (١/ ٦١٨).

(٣) أي: الإضافة على معنى «في». انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) أي: الذِّكر الجميل في الدنيا. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢٥٩).

(٥) جمعُ معرفةٍ، والمُرادُ بها معرفةُ اللهِ وصفاتِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقيلَ: كانُوا يجلسونَ على المراصدِ فيقولونَ لِمَن يُريدُ شُعيبًا: إنَّه كذَّابٌ فلا يَفتِننَّكَ عن دينِكَ، ويُوْعِدونَ مَن آمَنَ به[١].

وقيلَ: كانُوا يقطعونَ الطَّريقَ.

﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يعني: الَّذي قعَدُوا عليه، فوُضِعَ الظَّاهرُ مَوضِعَ المُضمَرِ بيانًا لـ﴿كل صراط﴾، ودلالةً على عِظَمِ ما يصدُّونَ عنه، وتقبيحًا لِمَا كانُوا عليه. أو: الإيمانِ باللهِ.

﴿مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾؛ أي: باللهِ، أو: بكلِّ صراطٍ على الأوَّلِ، و﴿مَنْ﴾ مفعولُ ﴿تَصدُّونَ﴾ على إعمالِ الأقربِ، ولو كانَ مفعولَ ﴿تُوعِدُونَ﴾ لقال: وتصدُّوهم.

و﴿تُوعِدُونَ﴾ بما عطفَ عليه في موضعِ الحالِ مِن الضَّميرِ في ﴿تَقْعُدُوا۟﴾.

﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: وتطلبونَ لسبيلِ اللهِ عوجًا بإلقاءِ الشُّبهِ، أو وصفِها للنَّاسِ بأنَّها معوجَّةٌ.

﴿وَاذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ عَددُكُم أو عُدَدُكم ﴿فَكَثَّرَكُمْ﴾ بالبركةِ في النَّسلِ أو المالِ[٢].

﴿وَانظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ مِن الأُمَمِ قبلَكُم واعتبِروا بهم.

(٨٧) ـ ﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُوا۟ بِالَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ فَاصْبِرُوا۟﴾ فتربَّصُوا ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا﴾؛ أي: بينَ الفَريقينِ بنصرِ المُحِقِّينَ على المبطِلِينَ، فهوَ وعدٌ للمُؤمنينَ ووعيدٌ للكافرينَ.

---

(١) على القول الأول يكون القُعودُ على الصِّراطِ تمثيلاً، وعلى هذا حقيقةً، واستظهره أبو حيان، وهو مروي عن ابن عباس، وقتادة، والسدي. انظر: «تفسير الطبري» (١٠/ ٣١٣ ـ ٣١٤)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٩٠ ـ ١٩٢)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٦٨).

(٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «والمال».

﴿وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ إذ لا معقِّبَ لحُكْمِه[1] ولا حَيفَ فيه.

(٨٨) ـ ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾؛ أي: ليكونَنَّ أحدُ الأمرينِ: إمَّا إخراجُكُم مِن القريةِ، أو عَوْدُكُم في الكفرِ، وشعيبٌ لم يَكُن في مِلَّتِهم قطُّ لأنَّ الأنبياءَ لا يَجُوزُ عليهِم الكفرُ مُطْلَقًا، لكنْ غلَّبوا الجماعةَ على الواحدِ فخُوطِبَ هو وَقومُهُ بخِطابِهِم[2]، وعلى ذلك أَجرى الجوابَ في قولِه:

﴿قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ﴾؛ أي: كيفَ نَعودُ فيها ونحن كارهونَ لها؟! أو: أَتُعيدونَنا في حالِ كراهَتِنا؟!

(٨٩) ـ ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾: قد اختلَقْنَا عليه ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا﴾ شرطٌ جَوابُهُ محذوفٌ دَليلُه: ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا﴾، وهو بمعنى المستقبلِ لأنَّه لم يَقَعْ، لكنَّه جُعلَ كالواقعِ للمُبالغَةِ، وأُدخلَ عليه ﴿قَدِ﴾ لتَقريبِه مِن الحالِ؛ أي: قَد افترَيْنَا الآنَ إنْ هَمَمْنا بالعودِ بعد الخلاصِ مِنْها حيثُ نَزْعُم أنَّ للهِ نِدًّا، وأنَّه[3] قد تبيَّنَ لنا أنَّ ما كُنَّا عليه باطلٌ وما أنتم عليه حقٌّ.

وقيلَ: إنَّه جوابُ قَسَمٍ وتقديرُه: واللهِ لقَد افترَيْنَا.

---

(١) أي: لا أحدَ يتعقَّبُهُ ويبحثُ عن فعلِهِ مِن قولِهِم: عقبَ الحاكمُ على حكمِ مَن قبلَهُ إذا تتبَّعَهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) هذا بناء على أنَّ «عادَ» بمعناه المعروف، وقال ابنُ المُنَيِّر: وقَد يُستعمَلُ «عاد» من أَخَواتِ «كانَ» بمَعنى: صارَ، فلا يَستَدعِي الرُّجوعَ إلى حالةٍ سابِقةٍ، بل عكس ذلك، وهو الانتقالُ من حالةٍ سابقةٍ إلى حالةٍ مُستأنفةٍ؛ كأنَّهُم قالوا: أو لتصيرُنَّ كُفّارًا في مِلَّتِنا. انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٢٩).

(٣) في نسخة التفتازاني: «أو أنه».

﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ﴾: وما يَصِحُّ لنا[1] ﴿أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ خذلانَنا وارتِدادَنَا، وفيه دليلٌ على أنَّ الكُفْرَ بمَشيئَتِه[2].

وقيلَ: أرادَ به حسمَ طَمَعِهِم في العودِ بالتَّعليقِ على ما لا يَكونُ[3].

﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾؛ أي: أحاطَ علمُه بكلِّ شيءٍ ممَّا كانَ وما يكونُ مِنَّا ومِنكُم.

﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ في أنْ يُثبِّتَنا على الإيمانِ ويُخلِّصَنَا من الأشرارِ.

﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾: احكُمْ بينَنا، و«الفَتَّاحُ»: القاضي، و«الفُتَاحَةُ»: الحكومَةُ[4].

أو: أظهِرْ أمرَنا حتَّى يَنكشِفَ ما بينَنا وبينَهُم، ويتميَّزَ المحِقُّ مِن المبطِلِ، مِن «فتَحَ المُشكِلَ»: إذا بيَّنَه.

﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ على المعنيَيْن.

(٩٠) ـ ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا﴾ وتَرَكْتُم دينَكُم ﴿إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ لاستبدالِكُم ضَلالَتَهُ بهُداكُم، أو لفَواتِ ما يحصلُ لكم بالبَخْسِ والتَّطفيفِ، وهو سادٌّ مَسدَّ جَوابِ الشَّرطِ والقَسَمِ الموطَّأِ باللَّامِ[5].

---

(١) قال الخفاجي: «لا يكونُ» في استعمالِ العربِ بمعنى: لا يصحُّ، ولا يقعُ، وتارةً بمعنى: لا ينبغي، ولا يليقُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) هذا مذهب أهل السُّنة، والمعتزلة يؤولون هذه الآية وأمثالها. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢٦١).

(٣) وهذا ردٌّ على الزَّمخشريِّ فيما تبعَ فيهِ الزَّجّاجَ، بأنَّ المُرادَ مِن ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ التَّأبيدُ. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، و«الكشاف» (٣/ ٢٣٥)، و«حاشية الخفاجي».

(٤) انظر: «المخصص» لابن سيده (٣/ ٤١٠).

(٥) أي: جوابٌ للقسمِ بدليلِ عدمِ اقترانِهِ بالفاءِ ومُغنٍ عن جوابِ الشَّرطِ، فكأنَّهُ جوابُهُ لإفادتِهِ معناهُ =

(٩١) ـ ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾: الزَّلزلَةُ، وفي سورةِ الحجرِ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [الحجر: ٧٣][1]، ولعلَّهَا كانَت مِن مَبادِئِها ﴿فَأَصْبَحُواْ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾؛ أي: في مَدينَتِهِم.

(٩٢) ـ ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا﴾ مُبتدأٌ خبرُه: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾؛ أي: استُؤْصِلُوا كأَنْ لَـمْ يُقيمُوا بهـا، و«المَغْنَى»: المنزِلُ[2].

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ دينًا ودُنيَا، لا الَّذينَ صدَّقوهُ واتَّبعوهُ ـ كما زَعَمُوا ـ فإنَّهُم الرَّابحونَ في الدَّارينِ، وللتَّنبيهِ على هذا والمبالغَةِ فيه كرَّرَ الموصولَ، واستأنفَ بالجُملَتَينِ[3]، وأتى بِهِمَا اسمِيَّتَينِ[4].

= وسدِّهِ مسدَّهُ لا أنَّهُ جوابٌ لهُما معًا. انظر: «حاشية الخفاجي».

(١) وقع سهو من البيضاوي رحمه الله في هذا الموضع؛ فالآية التي في سورة الحجر عن قوم صالح، والآية التي أراد هي التي في سورة هود، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤]. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقال ابن التمجيد في «حاشيته» (٨/ ٤٤٩): فلعل المصنف كان قد كتب هذا التأويل في الرجفة الواقعة في قصة قوم صالح فيما قبل، لكن نقله الناسخون عن مواضعه.

قلت: حمل هذا على صنيع النساخ أمر مستبعد جدًّا، والسهو في مثل هذا لا يقدح بمن وقع فيه.

(٢) وهو في أصل معناه يعود إلى معنى الغِنى المعروف، قال الراغبُ: «غنيَ في المكانِ»: طالَ مقامُهُ فيهِ مُستغنيًا بِهِ عن غيرِهِ. انظر: «المفردات» (ص: ٦١٦).

(٣) يعني: ذكرهما من غير عطف. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٧/ ب).

(٤) هذا لبيان وجه البلاغة والمبالغة في الآية، فهذا المعنى يمكن أن يعبَّر عنه بموصول واحد وجملتين معطوفتين فعليَّتين؛ كقولنا: الذين كذبوا شعيبًا لم يغنوا فيها وكانوا خاسرين، ولكن شتّان بين هذا والبيان القرآني المعجز، ويمكن أن يُلمح في الآيات أيضًا أن هؤلاء القوم لم يعد لهم شيء يذكرون به إلا أنهم كذبوا شعيبًا، فهم غير مستحقين للذكر باسمهم أو صفتهم السابقة، وكذلك يُلمح أن ما عاشوه وعمروه كان في حكم العدم أصلًا، وهم كانوا من أهل الخسار دائمًا.

(٩٣) ـ ﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ قالَه تَأسُّفًا بهم لشدَّةِ حُزْنِه عليهِم، ثمَّ أنكرَ على نفسِه[1] فقالَ: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴾ ليسُوا أهلَ حُزنٍ؛ لاستحقاقِهم ما نزلَ عليهِم بكُفرِهم.

أو قاله اعتذارًا عَن عدمِ شِدَّةِ حُزنِه عليهم، والمعنى: لقَدْ بالغتُ في الإبلاغِ والإنذارِ وبذَلْتُ وُسعي في النُّصْحِ والإشفاقِ فلَمْ تُصَدِّقُوا قولي، فكيفَ آسَى عليكُمْ؟

وقُرِئَ: «فكَيْفَ إِيْسَى» بإمالتين[2].

(٩٤) ـ ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾: بالبؤسِ والضرِّ ﴿لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴾: كي يَتضرَّعُوا ويَتذلَّلُوا.

(٩٥) ـ ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ ﴾؛ أي: أعطيناهُم بدلَ ما كانُوا فيه من البلاءِ والشِّدَّةِ السَّلامَةَ والسَّعَةَ ابتلاءً لهم بالأمرينِ.

﴿حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾ كثروا عَددًا وعُددًا، يُقالُ: «عفا النَّباتُ»: إذا كثُرَ، ومنه: إعفاءُ اللِّحَى[3].

﴿وَقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ ﴾ كفرانًا لنِعمَةِ اللهِ، ونِسيانًا لذكرِه، واعتقادًا بأنَّه من عادةِ الدَّهرِ يُعاقبُ في النَّاسِ بينَ الضرَّاءِ والسَّرَّاءِ، وقد مسَّ آباءَنا منه شيءٌ مثلُ ما مسَّنا.

---

(١) قال الطِّيبِيُّ: أي: جرَّدَ من نَفسِهِ شَخصًا وأنكرَ عليه حُزنَه على قَومٍ لا يَستَحِقُّونَه. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٨١).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠). عن يحيى بن وثاب وطلحة. وهو ابن مصرف.

(٣) و«عفا» حرف من الأضداد. يقال: «عفا الشيءُ» إذا نقص ودَرَس، و«عفا» إذا زاد. انظر: «الأضداد» للأنباري (ص: ٨٦ ـ ٨٨).

﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾: فجأةً، ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بنزولِ العقابِ[١].

(٩٦) ـ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ يعني: القُرَى المدلولَ عليها بقولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ﴾ وقيلَ: مكَّةَ وما حولَها.

﴿ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾ مكانَ كُفرِهم وعِصيانِهم.

﴿لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾: لوَسَّعْنا عليهِم الخيرَ ويَسَّرْناه لهم من كلِّ جانبٍ[٢]، وقيلَ: المرادُ: المطرُ والنَّباتُ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿لَفَتَّحْنَا﴾ بالتَّشديدِ.

﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ من الكفرِ والمعاصِي.

(٩٧) ـ ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ، والمعنى: أَبَعْدَ ذلك أَمِنَ أَهلُ القُرى[٣]؟

﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾: تبييتًا، أو: وقتَ بياتٍ، أو: مبيَّتًا، أو: مبيِّتينَ[٤]، وهو في الأصلِ مصدرٌ بمَعنى: البيتوتَةِ، ويجيءُ بمعنى: التَّبييتِ كـ«السَّلامِ» بمَعنى: التَّسليمِ.

﴿وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ حالٌ مِن ضَميرِهم البارزِ، أو المستترِ في ﴿بَيَٰتًا﴾.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «العذاب».

(٢) يعني: أنَّ ذكرَ السَّماءِ والأرضِ في الآيةِ لتَعميمِ الجِهاتِ. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٣٦٦).

(٣) قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فإن قيل: هَلاَّ جَعَلَ المعطوفَ عليه ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ فإنَّه أقرَبُ؟ قلنا: لأنَّ مَساقَ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ إلى ﴿يَكْسِبُونَ﴾ مساقُ التَّكريرِ والتَّأكيدِ بخِلافِ ما قبلَهُ؛ فإنَّه لبَيانِ حالِ القُرَى وقِصَّةِ هلاكِها قصدًا، فالعَطفُ عليه أنسَبُ وإن كانَ هذا أقربَ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ أ).

(٤) هذا لبيان وجوه المعنى المرتبطة بوجوه إعراب ﴿بَيَٰتًا﴾، فهو مفعول مطلق أو ظرف أو حال من الفاعل أو من المفعول.

(٩٨) ـ ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿أوْ﴾ بالسُّكونِ على التَّرديدِ[1].

﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى﴾: ضَحْوةَ النَّهارِ، وهو في الأصلِ: ضَوءُ الشَّمسِ إذا ارتفعَتْ.

﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾: يَلْهُونَ مِن فرطِ الغَفْلَةِ، أو: يشتغلونَ بما لا ينفعُهُم.

(٩٩) ـ ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ تقريرٌ لقولِه: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾[2]، و﴿مَكْرَ اللَّهِ﴾ استعارةٌ لاستدراجِ[3] العبدِ وأخذِهِ مِن حيثُ لا يَحتَسِبُ.

﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾: الَّذينَ خَسِرُوا بالكفرِ وتركِ النَّظرِ والاعتِبارِ.

(١٠٠) ـ ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا﴾؛ أي: يَخْلُفونَ مَن خَلَا قبلَهُم ويَرِثُون ديارَهُم، وإنَّما عُدِّيَ ﴿يهد﴾ باللَّامِ لأنَّه بمعنى: يُبيِّن[4].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٦)، و«التيسير» (ص: ١١١).

(٢) قال الطِّيبيُّ: الهمزةُ في قولِه: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ للتَّقريعِ والتَّوبيخِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٠).

(٣) الاستدراج ثابت في الكتاب والسنة، فقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢]، وروى الإمام أحمد (١٧٣١١) عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ قال: «إذا رَأيتَ اللهَ يُعطِي العَبدَ مِنَ الدُّنيا عَلَى مَعاصِيهِ ما يُحِبُّ، فَإِنَّما هُوَ استِدراجٌ». وله تعاريف منها: الدنوُّ إلى عذاب الله بالإمهال قليلًا قليلًا، وقد قيل بأن الاستدراج مناف لمذهب المعتزلة، لكن الزمخشري ذكره هنا، وإن كان تأوله في غير هذا الموضع. وانظر: «الكشاف» (٣/ ٢٤١)، و«التعريفات» للجرجاني (ص: ٢٠)، و«حاشية الخفاجي».

(٤) وذلك لأنَّ الفعل «يهدي» يتعدَّى إلى المفعولِ الأوَّلِ بنفسِه وإلى المفعولِ الثَّاني باللامِ أو بـ(إلى)، لكنَّه هنا عُدِّيَ إلى الأوَّلِ باللَّامِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩١).

﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾: أنَّ الشأنَ لو نَشاءُ أَصَبْناهُم بجزاءِ ذُنوبِهِم كما أَصَبْنا مَن قَبْلَهُم، وهو فاعلُ ﴿يَهْدِ﴾، ومَن قَرأَهُ بالنُّونِ[1] جعَلَهُ مَفعولًا.

﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليهِ ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾؛ أي: يغفلونَ عن الهدايةِ[2]، أو منقطعٌ عنه بمعنى: ونحنُ نَطبَعُ[3]، ولا يجوزُ عَطفُه على ﴿أَصَبْنَٰهُم﴾ على أنَّه بمَعنى: وطَبَعْنا؛ لإفضائِه إلى نفي الطَّبعِ عنهُم؛ لأنَّه في سياقِ جوابِ ﴿لَّوْ﴾[4].

﴿فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ سماعَ تَفَهُّمٍ واعتِبارٍ.

---

(١) القراءة بالياء قراءة الجمهور، وبالنون تنسب لقتادة ومجاهد وأبي عبد الرحمن السلمي ويعقوب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٦٤ و١٤٠)، و«تفسير البغوي» (٣/ ٢٦٠)، و«روح المعاني» (٩/ ٢٦٥).

(٢) استضعفَ هذا الوجه أبو حيّان ورجَّح ما بعده. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢١٨).

(٣) معنى الانقطاعِ في هذا الوَجهِ أنَّه استِئنافٌ وإعراضٌ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ ب).

(٤) تبع في هذا الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٤٢)، والزمخشري ردَّ به ما أجازه ابن الأنباري، وذكره عنه الواحدي في «البسيط» (٩/ ٢٥٥)، وقد استند الزمخشري في ردِّه إلى أنَّ المعطوف على جواب «لو» له حكم الجواب، وجواب «لو» غير واقع، والإصابة بالذنوب غير واقعة، لكن الطبع واقع، فامتنع العطف، وقد نوقش الزمخشري في هذا بإمكان أن يكون المراد بالطبع نوعًا من الإصابة بالذنوب، أو يكون المراد بالطبع استمراره ودوامه، والطبع وإن كان واقعًا، لكن استمراره غير واقع. وانظر: «تفسير الرازي» (١٤/ ٣٢٣)، و«الانتصاف» (٢/ ١٣٤)، و«فتوح الغيب» (٦/ ٤٩١)، و«حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ ب)، و«البحر» (١٠/ ٢١٦)، و«روح المعاني» (٩/ ٢٦٦). والضمير في قوله: «لأنه في سياق...» يعود إلى ﴿أَصَبْنَٰهُم﴾. ووقع في نسخة التفتازاني تقديم وتأخير، فقد جاء فيها: «لأنه في سياق جواب لو لإفضائِه إلى نفي الطَّبعِ عنهُم». والمعنى واحد.

(١٠١) ـ ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ يعني: قُرى الأُمَمِ المارِّ ذِكرُهُم ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا﴾ حالٌ إن جعلَ ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ خبرًا، وتكونُ إفادتُه بالتَّقييدِ بها، وخبرٌ إن جُعِلَت صِفَةً، ويجوزُ أَنْ يكونا خَبَرينِ[١].

و﴿مِنْ﴾ للتَّبعيضِ؛ أي: نقصُّ بعضَ أنبائِها، ولها أنباءٌ غيرُها لا نقصُّها.

﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: بالمعجزاتِ ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ﴾ عندَ مجيئِهم بها ﴿بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ﴾: بما كذَّبوهُ مِن قبلِ الرُّسلِ، بل كانُوا مُستمرِّينَ على التَّكذيبِ.

أو: فما كانُوا ليؤمِنُوا مدَّةَ عُمرِهِم بما كذَّبُوا به أَوَّلًا حينَ جاءَتْهُم الرُّسُلُ، ولَمْ تُؤثِّرْ فيهِمْ قَطُّ دَعْوَتُهُم المتطاولَةُ والآياتُ المُتتابِعَةُ.

واللَّامُ لتأكيدِ النَّفيِ، والدَّلالةِ على أنَّهُم ما صلحُوا للإيمانِ لِمُنافاتِه لحالِهِم في التَّصميمِ على الكفرِ والطَّبعِ على قُلُوبِهِم.

﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فلا تلينُ شكيمَتُهُم بالآياتِ والنُّذُرِ.

(١٠٢) ـ ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم﴾: لأكثرِ النَّاسِ، والآيةُ اعتراضٌ، أو: لأكثرِ الأُمَمِ المَذكورينَ[٢].

﴿مِّنْ عَهْدٍ﴾: مِن وَفاءِ عَهدٍ، فإنَّ أكثرَهُم نَقَضُوا ما عَهِدَ اللهُ إليهِم في الإيمانِ

---

(١) ذكر وجوهًا ثلاثة لإعراب ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ وجملة ﴿نَقُصُّ﴾، وقد تبع في ذلك الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٤٣)، ونوقش في تقييد الإفادة على الوجه الأول بالحال، ونظّر بقولك: هذا خاتمك حديدًا، وقد أجازه سيبويه. وانظر: «الكتاب» (١/ ٣٩٦)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٤)، و«حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ ب).

(٢) فلا يكون اعتراضًا على هذا، وإنَّما هو من تتمّةِ الكلامِ السّابقِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ ب).

والتَّقوَى بإنزالِ الآياتِ ونصبِ الحُجَجِ، أو ما عَهِدُوا إليه حينَ كانُوا في ضُرٍّ ومَخافَةٍ مثل: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٦٣].

﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ﴾؛ أي: عَلِمْناهُم ﴿لَفَٰسِقِينَ﴾ مِن: «وَجَدْتُ زَيْدًا ذا الحِفَاظِ[1]»، لِدُخول «إنْ» المخفَّفَةِ واللَّامِ الفارقَةِ، وذلك لا يَسُوغُ[2] إلَّا في المبتدأِ والخبرِ والأفعالِ الدَّاخلَةِ عليهما، وعندَ الكوفِيِّينَ «إنْ» للنَّفيِ واللَّامُ بمَعنى «إلا»[3].

(١٠٣ ـ ١٠٥) ـ ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ﴾ الضَّميرُ للرُّسُلِ في قولِه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم﴾ أو للأُمَمِ[4] ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ يعني: المُعجزاتِ ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُوا۟ بِهَا﴾ بأَنْ كفَرُوا بها مكانَ الإيمانِ الَّذي هو مِن حقِّهَا لوُضوحِها، ولهذا المعنى وضعَ «ظَلَمُوا» موضِعَ: كَفَرُوا.

وفرعونُ لقبٌ لِمَن ملكَ مِصرَ ككِسْرَى لملِكِ فارسَ، وكانَ اسمُه: قابوس، وقيلَ: الوليدَ بنَ مُصعبِ بنِ ريَّانَ.

﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٠٣﴾ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إليكَ، وقولُه: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ لعلَّه جوابٌ لتكذيبِه إيَّاه في دَعْوَى الرِّسالةِ، وإنَّما لَمْ يَذْكُره لدَلالةِ قولِه: ﴿فَظَلَمُوا۟ بِهَا﴾

---

(١) يُقال: «إنَّه لذو حِفاظٍ، وذو مُحافظةٍ» إن كانَت له أَنَفةٌ. انظر: «الصحاح» للجوهري (٣/ ١١٧٢).

(٢) في نسخة التفتازاني: «لا يجوز».

(٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٣٠١).

(٤) قال الطِّيبيُّ: الأوَّلُ ـ وهو أن الضمير للرسل ـ أوفَقُ؛ لأنَّ تلك القِصّةَ ذُكِرَت تَسليةً لرَسولِ الله ﷺ أصالةً. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٩).

عليه، وكانَ أصلُه: ﴿حقيقٌ عليَّ أنْ لا أقولَ﴾ كما قرأَهُ نافِعٌ[١]، فقُلِبَ لأمنِ الإلباسِ[٢]؛ كقولِه:

وتَشْقَى الرِّمَاحُ بالضَّيَاطِرَةِ الحُمْرِ[٣]

أَوْ لأنَّ مَا لَزِمَكَ فقد لَزِمْتَه[٤].

أو للإغراقِ في وصفِ نفسِهِ[٥] بالصِّدقِ، والمعنى: أنَّه[٦] واجبٌ على القولِ الحقِّ أن أكونَ أنا قائلَه، لا يرضى إلَّا بمِثْلِي ناطِقًا به.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧)، و«التيسير» (ص: ١١١).

(٢) لم يرتضِ هذا أبو حيّان فقال: أصحابُنا يخصُّونَ القلبَ بالضَّرورةِ، فيَنبَغِي أن يُنزَّهَ القُرآنُ. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦). وذكر ابن عصفور في «ضرائر الشعر» (ص: ٢٧١): أن أمثلة القلب في الشعر كثيرة، وهو وارد في الكلام، لكن ليس بتلك الكثرة، وذكر الحلبي أنَّ الناس بين مانع له ومجيز، ومفصِّل بين ما يفيد معنى بديعًا وما لا يفيد. انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥١٩).

(٣) عجز بيت لخداش بن زهير، وصدره:

وتَركَبَ خَيلٌ لا هَوادةَ بَينَهَا

والضَّيطَرُ: الرَّجلُ الضَّخمُ الذي لا غناءَ عِندَه، وأراد بالحُمرِ: العَجَم؛ لأنَّ الشُّقرةَ غلَبَت عَلَيهِم. انظر: «ديوان خداش بن زهير» (ص: ٧٩)، و«مجاز القرآن» (٢/ ١١٠)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ١٤١)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٢٥)، و«معاني القرآن» للنحاس (٥/ ١٩)، و«حاشية السيوطي» (٦/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

(٤) ذكر الطيبي أنه إيماء إلى أنَّ الأُسلوبَ من الكِنايةِ الإيمائيّةِ، لا أنَّ ﴿حَقِيقٌ﴾ في هذا الوَجه بمَعنى: اللازمِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٠٢).

(٥) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «في الوصف».

(٦) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «أنه حق».

أو ضُمِّنَ ﴿حَقِيقٌ﴾ معنى: «حريص»[1].

أو وُضعَ ﴿عَلَىٰٓ﴾ مكانِ الباءِ لإفادةِ التَّمكُّنِ؛ كقَولِهم: رميتُ على القَوسِ، و: جئتُ على حالٍ حسنةٍ، ويؤيِّدُه قراءَةُ أُبَيٍّ بالباءِ[2]، وقُرِئَ: «حقيقٌ أَنْ لا أقولَ»[3].

﴿قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: فخلِّهم حتَّى يَرجِعُوا معي إلى الأرضِ المقدسَةِ الَّتي هي وطنُ آبائِهم، وكانَ قَد استَعْبَدَهُم واستَخْدَمَهُم في الأعمالِ.

(١٠٦) ـ ﴿قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ﴾ مِن عندِ مَن أَرسلَكَ ﴿فَأْتِ بِهَآ﴾: فأَحْضِرْها عندي؛ ليَثْبُتَ بها صِدْقُكَ ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في الدَّعْوَى.

(١٠٧) ـ ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾: ظاهرٌ أمرُه لا يُشَكُّ في أنَّه ثعبانٌ، وهو الحيَّةُ العظيمةُ.

رُوِيَ: أنَّه لمَّا ألقاها صارتْ ثعبانًا أَشْعَرَ[4] فاغِرًا[5] فاهُ بين لَحْيَيْه ثمانون ذراعًا، وضَعَ لَحْيَه الأسفلَ على الأرضِ والأعلى على سورِ القصرِ، ثُم توجَّهَ نحوَ فرعونَ فهَربَ منه وأَحْدَثَ، وانهَزمَ النَّاسُ مزدَحِمين، فماتَ منهم خمسةٌ وعشرون ألفًا،

---

(١) انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، كلاهما عن ابن مسعود رضي الله عنه. ونسبها في «الكشاف» (٣/ ٢٤٥) لأبي بن كعب رضي الله عنه.

(٣) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٣/ ٦٠)، و«الكشاف» (٣/ ٢٤٥)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) في النسخ الخطية التي بين أيدينا: «أشقر»، وهو اللون المعروف، والتصويب من «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٤٦١)، و«الكشاف» (٣/ ٢٤٨)، وتفسير البيضاوي المطبوع مع «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٢٧)، وشرحه الخفاجي والقونوي في «حاشيته» (٨/ ٤٦٣) بأنه كثير الشعر، وفي «حاشية الخفاجي»: وفي نسخةٍ: «أشعراني»، وهوَ بمعناهُ.

(٥) قوله: «فاغِرًا»؛ أي: فاتحًا. انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٧٨٢).

فصاح فرعونُ: يا موسى، أَنْشُدُكَ بالَّذي أَرْسلكَ خُذْه وأنا أومنُ بك وأُرسِلُ معكَ بني إسرائيلَ، فأخذَه فعادَ عصًا[1].

(١٠٨) ـ ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ ﴾ مِن جَيبِه، أو مِن تحتِ إبطِه ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾؛ أي: بيضاءُ بياضًا خارجًا عن العادةِ تجتمِعُ عليها النَّظَّارةُ، أو بيضاءُ للنُّظَّارِ، لا أنَّها كانَتْ بيضاءَ في جِبِلَّتِها.

رُوِيَ: أنَّ موسى كانَ آدمَ شَديدَ الأُدْمَةِ، فأدخلَ يدَهُ في جيبِهِ أو تحتَ إبطِهِ ثمَّ نزعَهَا فإذا هي بيضاءُ نُورانيَّةٌ غلبَ شُعاعُها شعاعَ الشَّمسِ[2].

(١٠٩) ـ ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ قيلَ: قالَه هو وأشرافُ قَومِهِ على سبيلِ التَّشاوُرِ في أمرِهِ، فحُكِيَ عنه في سُورَةِ الشُّعراءِ[3] وعنهم هاهُنا.

(١١٠) ـ ﴿ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾: تُشيرونَ في أن نفعلَ.

(١١١ ـ ١١٢) ـ ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿١١١﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴾ كأنَّه اتَّفقَتْ عليه آراؤُهم، فأشاروا به إلى فرعونَ.

و«الإرجاءُ»: التَّأخيرُ؛ أي: أخِّرْ أمرَه، وأصلُه: ﴿أَرجِئْه﴾ ـ كما قرأَ أبو بكرٍ وأبو عمرٍو ويعقوبُ ـ مِن أَرْجَأْتُ.

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٦١/ ٦٣ ـ ٦٤) مطولاً عن وهب، وهو خبر فيه مبالغات كثيرة، ولا شك أن وهبًا قد أخذه من الإسرائيليات.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٤٦٢)، و«الكشاف» (٣/ ٢٤٨).

(٣) في سورة الشعراء: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الشعراء: ٣٤ ـ ٣٥]، ففرعون هو القائل، وهنا ذُكر أن الملأ هم القائلون، والقصة واحدة، فبيَّن وجه نسبته لهما.

وكذلك: ﴿أرجئهو﴾ على قراءةِ ابنِ كثيرٍ على الأصلِ في الضَّميرِ.

أو: ﴿أَرْجِهِي﴾ من أَرْجِيتُ؛ كما قرأَ نافعٌ في روايةِ ورشٍ وإسماعيلُ والكسائيُّ.

وأمَّا قراءَتُه في روايةِ قالونَ: ﴿أَرْجِهِ﴾ بحذفِ الياءِ فللاكتفاءِ بالكسرةِ عنها.

وقراءةُ حمزةَ وحفصٍ: ﴿أَرْجِهْ﴾ بسكونِ الهاءِ[1]، فلتَشبيهِ المُنفصِلِ بالمُتَّصلِ، وجعلِ «جِهْ و» كـ«إِبْل» في إسكانِ وَسطِه[2].

وأمَّا قراءةُ ابنُ عامرٍ: ﴿أَرَجِئْهِ﴾ بالهمزِ وكسرِ الهاءِ فلا يرتضيهِ النُّحاةُ؛ فإنَّ الهاءَ لا تُكسَرُ إلَّا إذا كانَ قبلَها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنَةٌ، ووجهُهُ: أنَّ الهمزةَ لَمَّا كانَتْ تُقلَبُ ياءً أُجْرِيَت مجراها[3].

وقرأَ حَمزةُ والكِسائيُّ: ﴿بكُلِّ سَحَّارٍ﴾[4] فيه وفي يونسَ، ويؤيِّدُه اتِّفاقُهُم عليه في الشُّعراءِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧ ـ ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١١). واختصر الداني ما فيها من قراءات سبعية بقوله: قرأ ابن كثير وهشام هنا وفي الشُّعراء بالهمز وضم الهاء ووصلها بواو، وأبو عمرو بالهمز والضَّم من غير صلة، وابن ذكوان بالهمز وبكسر الهاء ولا يصلها بياء، وقالون بغير همز ويختلس الكسرة، وورش والكسائيّ بغير همز ويصلان الهاء بياء، وعاصم وحمزة بغير همز ويسكِّنان الهاء.

(٢) قوله: «وجعلِ (جه و) كـ«إبل» في إسكانِ وَسطِه» المراد: (جه) مع الواو من ﴿وَأَخَاهُ﴾، يعني: وجعل هاء الضمير في ﴿أَرْجِهْ﴾ الواقع في آخر الكلمة كالحرف الوسط في «إبل» في الإسكان، وأصل «إبل» بسكون الباء: «إِبِل» بكسرها. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٨/ ٤٦٦).

(٣) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٤/ ٦٢).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(١١٣) ـ ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ ﴾ بعدما أرسلَ الشُّرَطَ في طَلَبِهم ﴿قَالُوٓاْ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ استأنفَ به كأنَّه جوابُ سائلٍ قالَ: ما قالُوا إذ جاؤُوا؟

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ ونافِعٌ وحفصٌ: ﴿إِنَّ لَنَا ﴾[١] على الإخبارِ وإيجابِ الأجرِ؛ كأنَّهُم قالُوا: لا بُدَّ لَنا مِن أجرٍ، فالتَّنكيرُ للتَّعظيمِ.

(١١٤) ـ ﴿ قَالَ نَعَمْ ﴾ إنَّ لَكُم أجرًا ﴿وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ عطفٌ على ما سدَّ مَسَدَّه ﴿نَعَمْ ﴾، وزيادةٌ على الجوابِ لتحريضِهِم.

(١١٥ ـ ١١٦) ـ ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ خيَّروا مُوسَى مُراعاةً للأَدَبِ أو إظهارًا للجَلادَةِ، ولكنْ كانَتْ رغبَتُهُم في أَنْ يُلْقُوا قبلَه[٢]، فنبَّهوا عليها بتَغييرِ النَّظمِ إلى ما هو أبلَغُ، وتعريفِ الخبرِ، وتوسيطِ الفصلِ، أو تأكيدِ ضَميرِهِم المتَّصِلِ بالمُنفَصِلِ[٣].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(٢) في نسخة الخيالي: «يلقوا أوَّلاً».

(٣) قوله: «فنبَّهوا عليها بتغيير النظم..» تغييرُ النظم إذ لم يقولوا: وإمّا أن نلقي، ووجه كونه أبلغ تكرير الإسناد، و«تعريف الخبر» بالجرّ عطف على «ما هو أبلغ»، وقيل: إنه تفسير له، وقيل: إنه معطوف على «تغيير النظم»، والأوّل أولى، وقوله: «أو تأكيد ضميرهم المتصل» يعني: المستتر في ﴿نَّكُونَ﴾ لأنَّه في حكمه بل أشد، وهو معطوف على «توسيط الفصل». انظر: «حاشية الخفاجي».

وعبارة «الكشاف» (٣/ ٢٥١): «فيه ما يدلُّ على رغبتهم في أن يُلقوا قبلَه؛ من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل وتعريف الخبر، أو تعريفِ الخبر وإقحام الفصل».

أمّا الفرق بين أن يكونَ الضَّميرُ مؤكِّدًا وبين أن يكونَ فَصلًا، فقال فيه الطِّيبيُّ: التَّوكيدُ يرفَعُ التَّجوُّزَ عن المُسنَدِ إليه، فيلزَمُ التَّخصيصُ من تعريفِ الخَبرِ؛ أي: نحن نَفعَلُ الإلقاءَ ألبتَّةَ لا غيرُنا، والفَصلُ يُخصِّصُ الإلقاءَ بهم؛ لأنَّه لتَخصيصِ المسنَدِ بالمُسنَدِ إليه، فيعرى عن التوكيدِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١١).

فلذلك ﴿ قَالَ أَلْقُوا ﴾ كرمًا وتسامُحًا، أو ازدراءً بهم ووُثوقًا على شأنِهِ[١] ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا سَحَرُوٓا أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ بأنْ خيَّلوا إليهَا ما الحقيقَةُ بخِلَافِه.

﴿وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ﴾: وأَرْهَبوهم إرهابًا شديدًا؛ كأنَّهُم طلبوا رَهْبَتَهُم[٢].

﴿وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ في فنِّه.

رُوِيَ: أنَّهُم ألقَوا حِبالًا غِلاظًا وخَشبًا طِوالًا كأنَّها حياتٌ مَلَأَت الوادِيَ وركِبَ بعضُها بعضًا[٣].

(١١٧) ـ ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ فألقاهَا فصارَتْ حيَّةً ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾؛ أي: ما يزوِّرونَه مِن الإفكِ، وهو الصَّرفُ وقلبُ الشَّيءِ عَن وَجهِهِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿مَا﴾ مَصدريَّةً وهي مع الفعلِ بمعنى المفعولِ[٤].

رُوِيَ: أنَّها لَمَّا تَلقَّفَت حِبالَهُم وعِصِيَّهُم وابتلعَتْهَا بأسرِهَا أقبلَتْ على الحاضرينَ فهرَبُوا وازدَحمُوا حتَّى هلَكَ جَمْعٌ عَظيمٌ، ثمَّ أخذَهَا مُوسَى فصارَت عَصًا كمَا كانَتْ، فقالت السَّحَرَةُ: لو كانَ هذا سِحْرًا لبَقِيَت حِبالُنَا وعِصِيُّنَا[٥].

---

(١) أي: وثقةً بما كان بصدده من التأييد السماويِّ، وأن المعجزةَ لن يَغلِبها سحرٌ أبدًا. عبارة «الكشاف» (٣/ ٢٥١).

(٢) هذه عبارة الزمخشري، وهي تدلُّ على أنَّ «استفعل» بمعنى: «أفعل»، وقد أفادت المبالغة، وفيها توجيه لمعنى المبالغة المستفاد من صيغة «استفعل» التي تفيد الطلب غالبًا. ولم يستظهر ذلك أبو حيان. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٥٢)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٤٠).

(٣) انظر: «التفسير البسيط» للواحدي (٩/ ٢٨١). وفي نسخة الخيالي: «بعضها فوق بعض».

(٤) أي: تلقف إفكَهم، وإفكهم بمعنى: مأفوكهم. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٥٣).

(٥) آخره مروي عن الكلبي. انظر: «تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين (٢/ ١٣٦).

(١١٨) ـ ﴿ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ ﴾: فثبتَ لظُهورِ أَمرِه ﴿وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ مِن السِّحْرِ والمُعَارَضَةِ[١].

(١١٩) ـ ﴿ فَغُلِبُواْ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُواْ صَٰغِرِينَ ﴾: صارُوا أَذِلَّاءَ مَبْهُوتِينَ، أو: رَجَعُوا إلى المدينَةِ مَقهُورِينَ، والضَّميرُ لِفرعونَ وقومِه.

(١٢٠) ـ ﴿ وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾ جعَلَهُم مُلْقَيْنَ على وُجوهِهِم تَنبيهًا على أنَّ الحقَّ بهرَهُم واضْطرَّهُم إلى السُّجودِ بحيثُ لَمْ يبقَ لَهُم تمالكٌ، أو أنَّ اللهَ ألهمَهُم ذلك وحملَهُم عليهِ حتَّى ينكسِرَ فِرعونُ بالَّذينَ[٢] أرادَ بهم كسرَ مُوسَى عليهِ السَّلامُ وينَقلِبَ الأمرُ عليه، أو مُبالغةً في سرعةِ خُرورِهِم وشِدَّتِه[٣].

(١٢١ ـ ١٢٢) ـ ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾ أبدَلُوا الثَّانيَ مِن الأوَّلِ لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّهُم أرادوا بهِ فِرعونَ.

(١٢٣) ـ ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَآمَنتُم بِهِۦ ﴾: باللهِ، أو: بمُوسَى، والاستِفهامُ فيه للإنكارِ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ ورَوْحٌ عَنْ يَعقوبَ بتَحقيقِ الهمزتَينِ على الأصلِ، وقرأَ حَفْصٌ: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ على الإخبارِ[٤].

---

(١) قال الطِّيبيُّ: استُعيرَ للثُّبوتِ الوقعُ؛ لأنَّه في مُقابلِ ﴿وَبَطَلَ﴾، والباطِلُ زائلٌ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١٣).

(٢) ذكر الأنصاري في «حاشيته» (٢/ ٦٣١) أن الباء للمعية.

قلت: ولا يبعد أن تكون للآلة والاستعانة، فيكون المعنى: صارت الوسيلة المُعِينة على انكسار فرعون القوم الذين أراد أن يجعل منهم وسيلة مُعِينة على كسر موسى، والله أعلم.

(٣) يعني: أنَّه تمثيلٌ، شبَّهَ حالهم في سرعةِ الخرورِ وشدَّتِه بحالِ مَن أُلقِيَ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٩/أ).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٠)، و«التيسير» (ص: ١١٢)، و«النشر» (١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩). وقرأ رويس =

﴿قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكۡرٞ مَّكَرۡتُمُوهُ﴾؛ أي: إنَّ هذا الصَّنيعَ لحيلةٌ احتَلْتُمُوها أنتُم ومُوسى ﴿فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾: في مِصرَ قبلَ أَنْ تخرجوا للمِيعادِ ﴿لِتُخۡرِجُواْ مِنۡهَآ أَهۡلَهَاۖ﴾ يعني: القِبْطَ، وتَخْلُصَ لَكُم ولِبَني إسرائيلَ ﴿فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ عاقبةَ ما فَعَلْتُم، وهو تهديدٌ مُجمَلٌ تفصيلُهُ:

(١٢٤) - ﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ خِلَٰفٖ﴾: مِن كلِّ شقٍّ طرفًا ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ تفضيحًا لَكُم وتَنْكِيلًا لأَمْثالِكُم.

قيلَ: إنَّه أوَّلُ مَن سنَّ ذلك، فشَرَعَهُ اللهُ للقُطَّاعِ تعظيمًا لجُرْمِهِم، ولذلك سمَّاهُ مُحاربَةً لله ورسولِه، ولكنْ على التَّعاقُبِ لفَرْطِ رَحمَتِه[1].

(١٢٥) - ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ بالموتِ لا محالةَ، فلا نُبالِي بوعيدِكَ وإنَّا لَمُنقلِبُونَ إلى رَبِّنَا وثوابِه إن فعلتَ بِنا ذلك؛ كأنَّهم استَطابوهُ شَغَفًا على لقاءِ اللهِ، أو: مصيرُنا ومَصيرُكَ إلى ربِّنَا فيَحكُمُ بينَنَا.

(١٢٦) - ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ﴾: وما تُنكِرُ مِنَّا ﴿إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتۡنَاۚ﴾ وهو خيرُ الأَعْمَالِ وأَصلُ المَناقِبِ ليسَ ممَّا يتأتَّى لنَا العدولُ عنه طلبًا لِمَرضاتِكَ.

ثمَّ فزِعُوا إلى اللهِ فقالوا:

= عن يعقوب كحفص. والإخبار هنا خرج إلى معنى التوبيخ والتقريع. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٥٣).

(١) قوله: «للقطاع»: جمع قاطع وهو من يقطع الطريق، وقوله: «ولذلك سماه»؛ أي: سمى قطع الطريق «محاربة الله» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآية [المائدة: ٣٣] والمعنى: يحاربون أولياء الله أو عباده لأنّ أحدًا لا يحارب الله، وقوله: «على التعاقب» هو مذهبه، وإلّا فقد يجمع بين بعضها وبعض كما يعلم من كتب الفقه فتدبر. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾: أَفِـضْ عَلَينـا صَبْـرًا يَغمُرُنا كمـا يُفْرغُ المـاءُ، أو: صُبَّ عَلَينـا مـا يُطهِّرُنَـا مِـن الآثامِ وهـو الصَّبـرُ على وعيـدِ فِرْعَـوْنَ[1] ﴿وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ﴾: ثابتيـنَ على الإسـلامِ.

قيلَ: إنَّه فعلَ بهم ما أَوْعَدَهُم.

وقيـلَ: إنَّـه لـم يَقْـدِر عَلَيهِـم؛ لقولِـه تَعالـى: ﴿أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [القصـص: ٣٥][2].

(١٢٧) ـ ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بتغييرِ النَّاسِ عليكَ ودَعْوَتِهم إلى مُخالَفَتِك.

﴿وَيَذَرَكَ﴾ عطفٌ على «يُفْسِدوا» أو جوابٌ للاستفهامِ بالواوِ؛ كقولِ الحُطَيْئَةِ:

أَلَـمْ أَكُ جَارَكُـمْ وَيَكُـونَ بَينِي ... وَبَـيْـنَـكُمُ المَـوَدَّةُ وَالإِخَـاءُ[3]

على مَعنى: أيكونُ مِنْكَ تَركُ مُوسى ويكونُ تركُه إيَّاكَ.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[4] عَلى أنَه عطفٌ على ﴿أَتَذَرُ﴾ أو استئنافٌ أو حالٌ[5].

---

(١) حمل الكلام على الاستعارة في الوجهين، لكنها تبعية على الوجه الأول، ووقعت في لفظ ﴿أَفۡرِغۡ﴾، وأصلية على الثاني، ووقعت في لفظ ﴿صَبۡرٗا﴾. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١٦ ـ ٥١٧).

(٢) ومـن قـال: إنـه قـدر عليهم، حمـل آية القصـص علـى الغالبة بالحجـة. انظـر: «حاشـية القونوي» (٨/ ٤٧٤).

(٣) انظر: «ديوان الحطيئة» (ص: ١٠)، وفيه: «ألم أك محرماً...»، وانظر: «حلية المحاضرة» لابن المظفر الحاتمي (ص: ٦٣ ـ ٦٤).

(٤) نسبت لنعيم بن ميسرة والحسن. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٥٦)، و«البحر» (١٠/ ٢٥٢).

(٥) كونه عطفًا على ﴿أَتَذَرُ﴾ معناه: أتذَرُه وأيذَرُك؛ أي: أتُطلِقُ له ذلك، وكونه حالاً على معنى: أتذَرُه وهو يَذَرُك وآلهتك. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٥٦).

وقُـرِئَ بالسُّكونِ[(١)]؛ كأنَّه قيلَ: يُفْسِدُوا ويَذَرْكَ؛ كقولِه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠][(٢)].

﴿وَءَالِهَتَكَ﴾: مَعْبُودَاتِك، قيلَ: كانَ يَعْبُدُ الكواكِبَ.

وقيلَ: صنعَ لقَومِهِ أصنامًا وأمرَهُم أَنْ يَعْبُدُوهَا تَقَرُّبًا إليه، ولذلكَ قالَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

وقُرِئَ: «وإِلَاهَتَكَ»[(٣)]؛ أي: عِبادَتَكَ.

﴿قَالَ﴾ فرعونُ: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ﴾ كما كُنَّا نفعلُ مِن قبلُ؛ ليُعلَمَ أنَّا على ما كُنَّا عليه من القَهرِ والغَلَبَةِ، ولا يُتوهَّمَ أنَّه المولودُ الَّذي حكَمَ المُنجِّمُونَ والكهَنَةُ بذهابِ مُلْكِنَا على يدِه.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ: ﴿سَنَقْتُلُ﴾ بالتَّخفيفِ[(٤)].

﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ غالبونَ، وهُمْ مَقهُورُونَ تحتَ أَيدِينا[(٥)].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن أبي رجاء والحسن، و«المحتسب» (١/ ٢٥٦) عن الأشهب العقيلي.

(٢) قال التفتازانيُّ: يريدُ أنَّه من قَبيلِ العَطفِ على التَّوهُّمِ؛ فإنَّ جوابَ الاستِفهامِ كثيرًا ما يكونُ بالجَزمِ وتَركِ الفاءِ، فكأنَّهُ هنا كذلك، فعُطِفَ عليه «يذركَ» بالجَزمِ؛ كما جعلَ ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ - بالنَّصبِ - في جَوابِ التَّحضيضِ مُنزَّلًا مَنزلةَ «أصَّدَق» بالجَزمِ، فعُطِفَ عليه ﴿وَأَكُن﴾. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٣٩٧).

(٣) تنسب لابن مسعود وعلي وابن عباس وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٤١)، و«البحر» (١٠/ ٢٥٤).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(٥) جاء كلام فرعون بصيغة الجمع؛ فإما أن يكون لتعظيم نفسه، وإما أنَّه قصد نفسه وقومَه، وغلَّب المتكلم على الغائب. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٧٦).

(١٢٨) ـ ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصۡبِرُوٓاْ﴾ لَمَّا سَمِعُوا قَوْلَ فِرْعَوْنَ وتَضجَّرُوا منه تسكينًا لَهُم: ﴿إِنَّ ٱلۡأَرۡضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾ تَسلِيَةً لهُمْ وتَقريرًا للأمرِ بالاستعانَةِ باللهِ والتَّثبُّتِ في الأمرِ ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ وعدٌ لَهُم بالنُّصرَةِ، وتَذكيرٌ لِمَا وَعَدَهُم مِن إهلاكِ القِبْطِ وتَوْرِيثِهِم ديارَهُم وتَحقيقٌ له.

وقُرِئَ: «والعاقبةَ» بالنَّصبِ[1] عطفًا على اسمِ «إنَّ».

واللَّامُ في ﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾ تحتمِلُ العهدَ والجنسَ.

(١٢٩) ـ ﴿قَالُوٓاْ﴾؛ أي: بنو إسرائيلَ: ﴿أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا﴾ بالرِّسالَةِ بقتلِ الأبناءِ ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَا﴾ بإعادتِه.

﴿قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُهۡلِكَ عَدُوَّكُمۡ وَيَسۡتَخۡلِفَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ تصريحًا بما كَنَى عنه أوَّلًا[2] لَمَّا رَأَى أنَّهُم لم يَتَسَلَّوْا بذلك، ولعلَّه أَتَى بفعلِ الطَّمَعِ[3] لعَدَمِ جَزْمِه بأنَّهُم المُستخلَفونَ[4] بأعيانِهِم أو أولادُهم، وقَدْ رُوِيَ أنَّ مِصْرَ إنَّما فُتِحَ لهم في زمنِ دَاودَ عليهِ السَّلامِ.

﴿فَيَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ﴾: فيرى ما تَعمَلُونَ مِن شُكْرٍ وكُفْرانٍ وطَاعَةٍ وعِصْيَانٍ؛ ليجازِيَكُم على حَسَبِ ما يُوجدُ مِنْكُم.

---

(١) نسبت لأبيٍّ وابن مسعود رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«الكشاف» (٣/ ٢٥٨)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٤٢)، و«البحر» (١٠/ ٢٥٥).

(٢) أي: بقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡأَرۡضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٣٤).

(٣) أي: عسى.

(٤) في نسخة التفتازاني: «مستخلفون».

(١٣٠) ـ ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ﴾: بالجدوبِ لقِلَّةِ الأَمْطارِ والمياهِ، و«السَّنَةُ» غلَبَتْ عَلى عامِ القَحْطِ لكثرةِ ما يُذكرُ عنه ويُؤرَّخُ به، ثمَّ اشتُقَّ مِنْها فقيلَ: «أسنَتَ القَوْمُ» إذا أَقْحَطُوا[١].

﴿وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ بكثرةِ العاهاتِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾: لكي يَتنبَّهُوا على أنَّ ذلك بشُؤْمِ كُفرِهِم ومَعاصِيهِم فيَتَّعِظُوا، أو ترقَّ[٢] قُلوبُهُم بالشَّدائِدِ، فيفزَعُوا إلى اللهِ ويرغَبُوا فيما عندَه.

(١٣١) ـ ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾ مِن الخصبِ والسَّعَةِ ﴿قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾: لأجلِنا ونحنُ مُستَحِقُّوهَا.

﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾: جدبٌ وبَلاءٌ ﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾: يتشاءَمُوا بهِم، ويقولونَ: ما أصابَتْنَا إلَّا بشُؤْمِهِم، وهذا إغراقٌ في وَصفِهِم بالغَباوَةِ والقَساوَةِ؛ فإنَّ الشَّدائدَ ترقِّقُ القُلوبَ وتذلِّلُ العَرَائِكَ[٣] وتُزِيلُ التَّماسُكَ، سِيَّمَا بعدَ مُشاهدَةِ الآياتِ، وهم لَمْ تُؤثِّر فيهِم، بَلْ زادُوا عندَها عُتوًّا وانهِمَاكًا في الغيِّ.

وإنَّما عرَّفَ الحسنَةَ وذكَرَها مع أداةِ التَّحقيقِ[٤] لكثرةِ وُقوعِها وتَعلُّقِ الإرادةِ

---

(١) التاء في «السنة» منقلبة عن واو، يقالُ: «أسنَى النّاسُ يُسنُونَ»: إذا لَبِثُوا في مَوضِعِ سَنةٍ، و«أسنَتُوا»: إذا أصابَهُم الجدوبة، بقلبِ الواوِ تاءً للفَرقِ بينَهُما؛ فقال المازنيُّ: هذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه. وقال الفرّاءُ: تَوهَّمُوا أنَّ الهاءَ أصليَّةٌ إذا وَجدُوها ثالثةً فقَلَبوها تاءً. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٤٠٠). وانظر: «الصحاح» للجوهري مادة: سنا (٦/ ٢٣٨٤) ومادة: سنت (١/ ٢٥٤).

(٢) في نسخة التفتازاني: «فيتعظوا به وترق».

(٣) جمع «عريكة»، وهي سنام الجمل، والنَّفس، ويُراد بها الطبيعة. انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٤/ ٢٩٠)، و«المحكم» لابن سيده (١/ ٢٧١)، و«شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» للحميري (٧/ ٤٤٧٧).

(٤) وهي «إذا» الموضوعة لإفادة تحقُّق الشرط. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٧٩).

بِإحداثِهـا، ونكَّـرَ السَّـيِّئَةَ وأتـى بها مـع حرفِ الشَّـكِّ[١] لنُدورِهـا وعـدمِ القَصْدِ لها إلَّا بالتَّبَعِ.

﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: سببُ خَيْرِهـم وشَـرِّهم عندَه وهـو حكـمُهُ ومَشيئَتُه، أو: سببُ شُؤمِهم عندَ اللهِ وهو أَعمَالُهُم المكتوبةُ عندَه فإنَّها الَّتي ساقَتْ إليهِمْ ما يَسوؤُهُم[٢].

وقُرِئَ: «إنَّما طَيْرُهُم»[٣] وهو اسمُ الجَمْعِ، وقيلَ: هوَ جَمْعٌ.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ أنَّ[٤] ما يُصيبُهُم مِن اللهِ تَعالَى، أو مِن شُؤْمِ أَعْمَالِهِم.

(١٣٢) ـ ﴿وَقَالُواْ مَهۡمَا﴾ أَصْلُها: «مـا» الشَّـرطِيَّةُ ضُمَّتْ إِلَيْهَا «ما» المزيدَةُ للتَّأكيدِ، ثمَّ قُلِبَت أَلِفُها هاءً استِثْقَالًا للتَّكريرِ[٥].

وقيلَ: مُرَكَّبَةٌ مِن «مه» الَّذي يُصوِّتُ به الكافُّ، و«ما» الجزائيَّةِ[٦].

---

(١) وهو «إن».

(٢) فهذا الوجه بناء على أنَّ «الطائر» يُطلَقُ على التَّشاؤُمِ وَحدَه، والأوَّل بناء على أنَّ يُطلَقُ على الحظِّ والنَّصيبِ سواءٌ كانَ خيرًا أو شرًّا. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٣٠).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٧)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٤٣)، و«البحر» (١٠/ ٢٦٢).

(٤) في نسخة الخيالي: «أي».

(٥) هذا مذهب الخليل. انظر: «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (٣/ ٣٥٨)، و«الكتاب» لسيبويه (٤/ ٣١٤).

(٦) هـذا مذهـب الأخفـش والزجـاج والبغداديـن، وأجـازه سـيبويه. انظر: «معانـي القـرآن» للزجاج (٢/ ٣٦٩)، و«الجنـى الدانـي» للمـرادي (ص: ٦١٢)، و«المسـاعد» لابـن عقيـل (٣/ ١٣٧). قلت: ثمة قول ثالث في «مهما»، وهو أنها بَسيطةٌ لا مُركَّبةٌ، وهو اختيار أبي حيان وابن هشام وغيرهم. انظر: «الارتشاف» لأبي حيان (٤/ ١٨٦٣)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤١٣).

ومَحلُّهَا الرَّفعُ على الابتداءِ، أو النَّصبُ بفعلٍ يُفسِّرُه: ﴿تَأْتِنَا بِهِۦ﴾؛ أي: أَيَّما شيءٍ تُحْضِرْنَا تَأْتِنَا بِهِ.

﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ بيانٌ لـ﴿مَهْمَا﴾، وإنَّما سَمَّوْهَا آيةً على زَعْمِ مُوسَى لا لاعتقادِهِم، ولذلكَ قالُوا: ﴿لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: لتسحرَ بها أعيُننا[1] وتُشبِّهَ علينَا، والضَّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ و﴿بِهَا﴾ لـ﴿مَهْمَا﴾ ذكَّرَهُ قبل التَّبيينِ باعتبارِ اللَّفظِ، وأنَّثه باعتبارِ المَعْنَى[2].

(١٣٣) ـ ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ﴾ ماءٌ طافَ بهِمْ وغَشِيَ أماكِنَهُم وحروثَهُم مِن مَطَرٍ أو سيلٍ.

وقيلَ: الجدريُّ، وقيلَ: المُوتَانُ[3]، وقيلَ: الطَّاعونُ.

﴿وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ﴾ قيلَ: هو كِبارُ القِردانِ، وقيلَ: أولادُ الجَرادِ قبلَ نباتِ أجنِحَتِها.

﴿وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ﴾.

رُوِيَ: أَنَّهُم مُطِرُوا ثَمانيةَ أَيَّامٍ في ظلمَةٍ شَديدَةٍ لا يقدرُ أحدٌ أنْ يخرجَ مِن بَيتِه، ودخلَ الماءُ بُيوتَهُم حتَّى قامُوا فيه إلى تَراقِيهِم، وكانَتْ بُيوتُ بَنِي إسرائيلَ مُشتبِكَةً ببيوتِهِم ولم يَدْخُل فيهَا قطرةٌ، وركبَ على أراضيهِمْ فمَنَعَهُم مِن الحَرْثِ والتَّصرُّفِ

---

(١) كذا في نسخة الطبلاوي، وفي نسخة الخيالي والتفتازاني: «علينا».

(٢) اللَّطيفةُ فيه ـ كما قال الطيبيُّ ـ هي أنَّ الضَّميرَ الأَوَّلَ لَمّا عادَ إلى (مهما) ولفظُهُ مُذكَّرٌ ذُكِّرَ، والضَّميرُ الثّاني إنَّما رجعَ إليهِ بعدَ ما بُيِّنَ بقولِه: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾، فأُنِّثَ بهذا الاعتبارِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٣٢).

(٣) يعني: كثرة الموت. انظر: «حاشية الخفاجي».

فيها، ودامَ ذلك عليهم أسبوعًا فقالوا لموسى: ادعُ لنَا ربَّكَ يَكْشِفْ عَنَّا ونَحْنُ نُؤمِنُ بِكَ، فدَعَا فكُشِفَ عَنْهُم ونبتَ لهم مِن الكَلأِ والزَّرعِ ما لم يُعْهَد مِثْلُه ولم يُؤمِنُوا، فبعثَ اللهُ عليهم الجرادَ فأكَلَت زُرُوعَهُم وثِمارَهُم، ثمَّ أخذَتْ تأْكُلُ الأَبْوابَ والسُّقوفَ والثِّيابَ، ففزعُوا إليه ثانيًا فدَعا وخرجَ إلى الصَّحراءِ وأشارَ بعَصاهُ نحو المَشرقِ والمغربِ فرجعَتْ إلى النَّواحي الَّتي جاءَتْ مِنْها فلَمْ يُؤمِنُوا، فسلَّطَ اللهُ عليهِم القُمَّلَ فأكلَ ما أبقاهُ الجَرادُ، وكانَ يقَعُ في أطعِمَتِهِم ويدخلُ بينَ أَثْوابِهِم وجلودِهِم فيَمَصُّهَا، ففزعُوا إليه فرُفعَ عنهُم فقالوا: قد تَحقَّقْنَا الآنَ أنَّكَ ساحِرٌ! ثمَّ أرسلَ اللهُ عليهِم الضَّفادعَ بحيثُ لا يُكشفُ ثوبٌ ولا طعامٌ إلَّا وُجِدَت فيه، وكانَتْ تَمْتَلِئُ منها مَضَاجِعُهُم وتَثِبُ إلى قُدورِهِم وهي تغلي وأَفْواهِهِم عندَ التَّكلُّمِ، ففزعُوا إليه وتضرَّعُوا، فأخذَ عليهِم العهودَ، ودَعا فكشفَ اللهُ عَنْهُم، ثمَّ نَقَضُوا العهدَ، ثمَّ أرسلَ اللهُ عليهِم الدمَ فصَارَت مياهَهُم دمًا حتَّى كانَ يجتمعُ القِبْطيُّ مع الإسرائيليِّ على إناءٍ فيكونُ ما يليه دمًا وما يلي الإسرائيليَّ ماءً، ويمصُّ الماءَ مِن فمِ الإسرائيليِّ فيصيرُ دَمًا في فيه(١).

وقيلَ: سلَّطَ عليهِم الرُّعافَ(٢).

﴿ءَايَٰتٍ﴾ نصبٌ على الحالِ ﴿مُّفَصَّلَٰتٍ﴾ مُبيِّنَاتٍ لا تُشكِلُ على عاقلٍ أنَّها آياتُ اللهِ ونِقمَتُه عليهِم، أو: منفصلاتٍ لامتِحانِ أَحْوَالِهِم إذ كانَ بينَ كُلِّ اثنينِ مِنْها شهرٌ، وكانَ امتِدادُ كلِّ واحدةٍ أسبوعًا.

---

(١) هذا مجموع وملخص من روايات متفرقة. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٦٤ ـ ٢٦٦)، وانظر أيضًا: «تفسير الطبري» (١٠/ ٣٨٩ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٧)، و«تفسير الثعلبي» (١٢/ ٤٨٨)، و«درج الدرر» للجرجاني (٢/ ٧٩٧)، و«تفسير البغوي» (٣/ ٢٧١).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٣٩٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٤٩)، كلاهما عن زيد بن أسلم، وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/ ٢٧٢).

وقيلَ: إنَّ موسى عليه السَّلامُ لبثَ فيهِمْ بعدَما غُلِبَ السَّحَرَةُ عِشرينَ سنةً يُريهِم هذه الآياتِ على مَهَلٍ[١].

﴿فَٱسْتَكْبَرُوا۟﴾ عن الإيمانِ ﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾.

(١٣٤) ـ ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ﴾ يعني: العَذابَ المُفصَّلَ، أو الطَّاعونَ الَّذي أرسلَ اللهُ عليهِم بعدَ ذلك[٢] ﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾: بعهدِهِ عندكَ وهو النُّبوَّةُ، أو: بالَّذي عَهِدَه إليك أَنْ تدعوَهُ به فيجيبكَ كما أجابَكَ في آياتِكَ، وهو صِلَةُ ﴿ٱدْعُ﴾[٣]، أو حالٌ مِن الضَّميرِ فيه بمَعنى: ادعُ اللهَ مُتوسِّلًا إليه بما عَهِدَ عِنْدَكَ، أو مُتعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه التِماسُهُم مثلَ: أَسْعِفْنَا إلى ما نطلبُ مِنْكَ بحقِّ ما عَهِدَ عِندَكَ، أو قَسَمٌ مُجابٌ بقولِه:

﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾؛ أي: أقسَمْنا بعَهْدِ اللهِ عِندَكَ لئِنْ كشَفْتَ الرِّجْزَ لنؤمِنَنَّ ولنُرْسِلَنَّ[٤].

(١٣٥) ـ ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَـٰلِغُوهُ﴾ إلى حدٍّ مِن الزَّمانِ هُمْ بالِغُوه فمُعذَّبونَ فيه أو مُهلَكُون، وهو وقتُ الغرقِ أو الموتِ.

وقيلَ: إلى أجلٍ عَيَّنُوه لإيمانِهِم.

---

(١) أي: بغيرِ عجلةٍ، والخبر رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٤٩) عن نوف الشامي.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٤٠٠) عن سعيد بن جبير وابن عباس، ويشهد لهذا ما روى الترمذي (١٠٦٥) عن أسامة بن زيد: أن النبي ﷺ ذكر الطاعون، فقال: «بَقِيَّةُ رِجزٍ، أو عَذابٍ أُرسِلَ عَلَى طائفةٍ مِن بني إسرائيل، فَإذا وَقَعَ بِأَرضٍ وَأَنتُم بِها فَلا تَخرُجُوا مِنها، وَإذا وَقَعَ بِأَرضٍ وَلَستُم بِها فَلا تَهبِطُوا عَلَيها».

(٣) في نسخة التفتازاني: «هو صلة ادع».

(٤) في نسخة التفتازاني: «كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك ولنرسلن».

﴿إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ جـوابُ «لَمَّـا»؛ أي: فلَمَّـا كَشَـفْنا عَنْهُم فاجَـؤوا النَّكْثَ[١] مِن غيـرِ توقُّـفٍ وتأمُّلٍ فيه.

(١٣٦) ـ ﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾: فـأَرَدْنَا الانتقامَ مِنْهُم[٢] ﴿فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾؛ أي: البحرِ الَّذي لا يُدرَكُ قَعْرُه، وقيلَ: لُجَّتِه[٣].

﴿بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾؛ أي: كانَ إغراقُهُم بسببِ تَكذيبِهِم بالآياتِ وعدمِ فِكْرِهِم فيها حتَّى صارُوا كالغافِلينَ عَنْهَا.

وقيلَ: الضَّميرُ للنِّقمَةِ المَدلولِ عَلَيْها بقولِه: ﴿فَانتَقَمْنَا﴾.

(١٣٧) ـ ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ﴾ بالاستعبادِ وذَبـحِ الأَبناءِ مِـن مُستَضْـعِفِيهِم ﴿مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا﴾ يعـني: أرضَ الشَّامِ مَلَكَها بنو إسرائيلَ بعدَ الفَراعنَةِ والعمالِقَةِ وتمكَّنُوا في نَواحِيها.

﴿الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾ بالخصبِ وسَعَةِ العَيشِ.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ومَضَتْ عَلَيهِم، واتَّصَلَت بالإنجازِ

---

(١) تبع المصنفُ في تقدير «فاجؤوا» الزمخشريَّ في «الكشاف» (٣/ ٢٦٨)، وقد أفاده من معنى «إذا» الفجائية، وقدَّره ماضيًا ليصلح جوابًا لـ«لمّا»، وفيه نقاش ينظر في «حاشية السيوطي» (٦/ ٤٠٦). والنَّكثُ: النَّقضُ، وأصلُهُ نكثُ الصُّوفِ المغزولِ ليغزلَهُ ثانيًا، فاستعيرَ لنقضِ العهدِ بعدَ إبرامِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) إنَّما قدَّرَ «أردنا» لأنَّ ما يعقبُه الإغراقُ هو إرادةُ الانتقامِ، لا هُو بعينِه؛ فإنَّ الإغراقَ عينُ الانتقامِ، ومِنهم مَن يجعَلُ الفاءَ لِمُجرَّدِ التَّفسيرِ كقَولِه: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٣٨)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥٠/ أ).

(٣) وقيل: مطلق البحر، واختُلف فيه: هل هو عربي أو معرب. انظر: «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب» للسيوطي (ص: ١٦٦)، و«حاشية الخفاجي».

عِدَتُه إيَّاهُم بالنَّصرِ والتَّمكينِ، وهـو قولُه: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ إلى قولِه: ﴿مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٥ ـ ٦].

وقُرِئَ: «كلماتُ ربِّك» لتَعدُّدِ المَواعيدِ[1].

﴿بِمَا صَبَرُوا۟﴾: بسببِ صَبرِهِم على الشَّدائدِ.

﴿وَدَمَّرْنَا﴾: وخرَّبْنا ﴿مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ﴾ مِن القُصورِ والعماراتِ ﴿وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ مِن الجنَّاتِ، أو ما كانُوا يرفعونَ مِن البُنيانِ كصرحِ هامانَ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ: ﴿يَعْرُشُونَ﴾ بالضَّمِّ[2].

(١٣٨ ـ ١٤٠) ـ وهذا آخرُ قِصَّةِ فرعونَ وقومِه، وقولُه: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾ وما بعدَه ذكرُ ما أحدثَهُ بنو إسرائيلَ مِن الأمورِ الشَّنيعَةِ بعدَ أَنْ مَنَّ اللهُ عليهِمْ بالنِّعَمِ الجِسَامِ، وأَراهُم مِن الآياتِ العِظَامِ، تَسليَةً لرَسُولِ اللهِ ﷺ ممَّا رَأى مِنْهُم، وإيقاظًا للمُؤمِنينَ حتَّى لا يَغفُلُوا عَن مُحاسبَةِ أَنفُسِهم ومُراقبَةِ أحوالِهِم.

رُوِيَ: أنَّ مُوسى عليه السَّلامُ عبرَ بهم يومَ عاشُوراءَ بعدَ مَهلكِ فِرعونَ وقومِه فصامُوه شُكْرًا[3].

﴿فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ﴾: فمَرُّوا عليهِم ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾: يُقيمونَ على عِبادَتِها، قيلَ: كانَتْ تماثيلَ بقَرٍ، وذلك أوَّلُ شأنِ العِجْلِ[4].

---

(١) هي رواية عن عاصم على خلاف المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«الكشاف» (٣/ ٢٦٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٤٩٣) عن الكلبي، وأصله في «البخاري» (٢٠٠٤)، و«مسلم» (١١٣٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٤٠٩) عن ابن جريج.

والقَومُ كانُوا مِن العَمالِقَةِ الَّذينَ أُمِرَ مُوسَى بقِتالِهِم، وقيلَ: مِن لَخْمٍ[(١)].

وقرأَ حَمزَةُ والكِسَائيُّ: ﴿يَعكِفُونَ﴾ بالكسرِ[(٢)].

﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا﴾: مثالًا نَعبدُهُ ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ يَعبُدونَها، و«ما» كافَّةٌ للكافِ.

﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ وصفَهُم بالجَهلِ المُطلَقِ، وأكَّدَهُ لبُعدِ ما صدَرَ عنهُم ـ بعدَما رَأَوْا مِن الآياتِ الكُبرَى ـ عَن العَقلِ.

﴿إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ إشارةٌ إلى القومِ ﴿مُتَبَّرٌ﴾: مُكسَّرٌ مُدمَّرٌ ﴿مَّا هُمْ فِيهِ﴾ يعني: أنَّ اللهَ يهدِمُ دينَهُم الَّذي هُم عليهِ ويُحطِّمُ أصنامَهُم ويجعلُها رُضاضًا[(٣)].

﴿وَبَـٰطِلٌ﴾: مُضْمَحِلٌ ﴿مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ مِن عِبادَتِها وإنْ قَصَدُوا بها التَّقرُّبَ إلى اللهِ تَعالى.

وإنَّما بالغَ في هـذا الكلامِ بإيقاعِ ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ اسمَ ﴿إِنَّ﴾، والإخبارِ عمَّا هُم فيه بالتَّبارِ وعمَّا فَعَلُوا بالبُطلانِ، وتَقديمِ الخَبَرينِ في الجُملتينِ الواقِعَتَينِ خَبرًا لـ﴿إِنَّ﴾[(٤)]= للتَّنبيهِ على أنَّ الدَّمارَ لاحقٌ لِمَا هُم فيهِ لا مَحالَةَ، وأنَّ الإحباطَ الكُلِّيَّ لازِبٌ[(٥)] لِمَا مَضَى عَنْهُم تَنفيرًا وتَحذيرًا عَمَّا طَلَبُوا.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٤٠٩ ـ ٤١٠) عن قتادة، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٥٣) عن أبي عمران الجوني.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٣) رُضاضُ الشَّيءِ: فُتاتُه. انظر: «الصحاح» للجوهري (٣/ ١٠٧٨).

(٤) قال التفتازاني: ما ذكرَ من تَقديمِ الخَبرِ مَبنيٌّ على أنَّ ﴿مَّا هُمْ فِيهِ﴾ مُبتدَأٌ و﴿مُتَبَّرٌ﴾ خبرٌ له، وإن كانَ يحتَمِلُ احتمالًا مُساويًا أو راجِحًا أن يكونَ ﴿مَّا هُمْ فِيهِ﴾ فاعِلَ ﴿مُتَبَّرٌ﴾. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٠/ أ)، وانظر أيضًا: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٨١).

(٥) أي: لازم. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٩١).

﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا﴾: أطلُبُ لَكُم مَعْبودًا ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: والحالُ أنَّه خصَّكُم بنِعَمٍ لَمْ يُعْطِهَا غيرَكُم، وفيهِ تَنبيهٌ على سُوءِ مُقابلَتِهم؛ حيثُ قابَلُوا تَخْصيصَ اللهِ إيَّاهُم مِن أَمْثالِهم بمَا لَمْ يَستَحِقُّوهُ تفضُّلًا بأَنْ قصدُوا أَنْ يُشرِكُوا بِهِ أَخَسَّ شَيءٍ مِن مَخْلوقَاتِه.

(١٤١) - ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾: واذكُرُوا صَنِيعَه[1] مَعَكُم في هـذا الوقتِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿أنجاكم﴾[2].

﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ استئنافٌ لبَيَانِ ما أنجاهُمْ مِنهُ، أو حالٌ مِن المخاطبينَ أو مِن آلِ فِرعونَ أو مِنْهُما.

﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ بدلٌ منه مُبيِّنٌ.

﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾: وفي الإنجاءِ أَو العذابِ نعمَةٌ أو مِحنَةٌ عَظيمَةٌ.

(١٤٢) - ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾ ذو القعدةَ. وقرأ أبو عمرٍو ويَعقوبُ: ﴿ووَعَدْنَا﴾[3].

﴿وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ مِن ذي الحِجَّةِ ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ بالغًا أَربَعِينَ.

رُوِيَ: أنَّه عليهِ السَّلامُ وعدَ بني إسرائيلَ بمِصرَ أَنْ يأتيَهُم بعدَ مَهْلِكِ فِرعونَ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «صنعة الله».

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١١٣).

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ٧٣)، و«النشر» (٢/ ٢١٢).

بكِتابٍ مِن اللهِ فيه بَيانُ ما يأتونَ ويَذَرونَ، فلمَّا هَلَكَ سألَه ربَّهُ[١] فأمرَهُ بصَوْمِ ثلاثينَ، فلَمَّا أتمَّ أنكرَ خُلوفَ فيهِ فتسوَّكَ، فقالَت المَلائِكَةُ: كنَّا نَشُمُّ منكَ رائحَةَ المسكِ فأفسدْتَهُ بالسِّواكِ، فأمرَهُ اللهُ أن يزيدَ علَيْهَا عَشرًا[٢].

وقيلَ: أمرَهُ أن يتخلَّى ثَلاثينَ بالصَّومِ والعبادةِ، ثمَّ أنزلَ عليهِ التَّوراةَ في العشرِ وكلَّمَه فيها.

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى﴾: كُنْ خَليفَتِي فيهِم ﴿وَأَصْلِحْ﴾ ما يَجِبُ أن يُصلحَ في أُمورِهِم، أو: كُنْ مُصلِحًا.

﴿وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾: ولا تتَّبعْ مَن سلكَ الإفسادَ، ولا تُطِع مَن دَعاكَ إليهِ.

(١٤٣) - ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا﴾: لوَقْتِنا الَّذي وَقَّتْنَاه[٣]، واللَّامُ للاختصاصِ؛ أي: اختصَّ مجيئُه بميقاتِنا[٤].

﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ مِن غيرِ وَسيطٍ كما يكلِّمُ الملائكةُ، وفيما رُوِيَ: أنَّ مُوسى عليه السَّلامُ كانَ يسمَعُ ذاكَ الكلامَ مِن كلِّ جِهَةٍ= تَنبيهٌ عَلى أنَّ سماعَ كلامِه القَديمِ ليس مِن جنسِ سَماعِ كلامِ المُحدَثينَ.

---

(١) قوله: «سأله ربَّه»؛ أي: الكتابَ.

(٢) ورد بنحوه ضمن خبر طويل عن ابن عباس رواه النسائي في «الكبرى» (١١٢٦٣)، ورواه مختصرًا بهذه القطعة ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٥٦). وليس فيهما كلام الملائكة، وهذا ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٤٩٧) والبغوي في «تفسيره» (٣/ ٢٧٥)، دون راو ولا سند.

(٣) في نسخة الخيالي: «وقتنا».

(٤) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «لميقاتنا»، والمثبت من نسخة التفتازاني، وهو الموافق لما في «الكشاف» (٣/ ٢٧٤).

﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾: أرِنِي[١] نفسكَ بأَنْ تُمكِّنَني مِن رُؤيَتِكَ، أو تتجلَّى لي فأنظرَ إليكَ وأراكَ، وهو دليلٌ على أنَّ رُؤيتَه تعالى جائزةٌ في الجملةِ؛ لأنَّ طلبَ المُستحيلِ مِن الأنبياءِ محالٌ، وخصوصًا ما يَقتَضِي الجهلَ باللهِ، ولذلك ردَّه بقولِه: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ دونَ: لَنْ أُرَى، ولَنْ أُرِيكَ، ولَنْ تَنظُرَ إليَّ، تنبيهًا على أنَّه قاصرٌ عَن رُؤيتِه؛ لتوقُّفِها على مُعَدٍّ في الرَّائي لم[٢] يُوجَدُ فيه بعدُ.

وجعلُ السُّؤالِ لتَبكيتِ قَومِه الَّذينَ قالُوا: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ [النساء: ١٥٣] خطأٌ، إذ لو كانَت الرُّؤيَةُ ممتنعةً لوجبَ أن يُجهِّلَهمُ ويُزيحَ شُبهتَهُم كما فعلَ بهم حين قالُوا: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا﴾، ولا يتَّبعَ سبيلَهُم كما قالَ لأخيهِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾.

والاستدلالُ بالجوابِ على استحالَتِها أشدُّ خطأً؛ إذ لا يدلُّ الإخبارُ عَن عدمِ رُؤيتِه إيَّاه على أنْ لا يراهُ أبدًا، وأن[٣] لا يراه غيرُهُ أصلًا، فضلًا عن أَنْ يَدُلَّ على استحالَتِه، ودَعْوَى الضَّرورةِ فيه مكابرَةٌ أو جهالةٌ بحقيقةِ الرُّؤيةِ[٤].

﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ استدراكٌ يُريدُ أن يُبيِّنَ به أنَّه لا يُطيقُه.

وفي تعليق الرُّؤيَةِ بالاستقرارِ أيضًا دليلُ[٥] الجـوازِ؛ ضرورةَ أنَّ المعلَّقَ على الممكنِ ممكنٌ.

---

(١) في نسخة الطبلاوي: «إلى».

(٢) في نسخة التفتازاني: «ولم».

(٣) في نسخة الخيالي: «أو أن».

(٤) هذا ردٌّ على الزمخشري الذي أطال في الكلام على الآية للاستدلال على مذهب المعتزلة في نفي الرؤية. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٩)، و«الانتصاف» لابن المنير (٢/ ١٥٢).

(٥) في نسخة الخيالي زيادة: «على».

والجبلُ قيلَ: جبلُ زَبِيرٍ[١].

﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾: ظهرَ له عَظَمَتُه، وتصدَّى له اقتدارُهُ وأمرُهُ.

وقيلَ: أعطى لهُ حياةً ورُؤيَةً حتَّى رآهُ.

﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾: مَدكوكًا مُفتتًا، و«الدَّكُّ» و«الدَّقُّ» أخوانِ كـ«الشَّكِّ» و«الشَّقِّ».

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿دكَّاءَ﴾[٢]؛ أي: أرضًا مُستويَةً، ومنه «ناقةٌ دَكَّاءُ»: للَّتي لا سَنامَ لها.

وقُرِئَ: «دُكًّا»[٣]؛ أي: قِطَعًا دُكًّا جمعُ دَكَّاءَ.

﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾: مَغشيًّا عليه مِن هَولِ ما رأى ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ﴾ تعظيمًا لِمَا رَأَى: ﴿سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ مِن الجراءةِ والإقدامِ على السُّؤالِ بغيرِ إذنٍ.

﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مرَّ تفسيرُه. وقيلَ: معناه: أنا أوَّلُ مَن آمنَ بأنَّكَ لا تُرى في الدُّنيَا.

(١٤٤) ـ ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ﴾: اختـرتُـكَ ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾؛ أي: الموجودينَ في زَمانِكَ، وهارونُ وإن كانَ نبيًّا كانَ مأمورًا باتِّباعِه، ولم يكُنْ كليمًا ولا صاحبَ شَرعٍ.

﴿بِرِسَٰلَٰتِى﴾ يعني: أسفارَ التَّوراةِ. وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ: ﴿برسَالَتِي﴾[٤].

﴿وَبِكَلَٰمِى﴾: وبتكليمِي إيَّاكَ.

---

(١) انظر: «تفسير السمرقندي» (١/ ٥٤٨). قال الخفاجي في «حاشيته»: والمشهورُ أنَّهُ الطُّورُ.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«الكشاف» (٣/ ٢٨١)، عن يحيى بن وثاب.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾: أعطيتُكَ مِن الرِّسالَةِ ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ على النِّعمَةِ فيه.

رُوِيَ: أنَّ سُؤالَ الرُّؤيَةِ كانَ يومَ عَرَفَةَ وإعطاءَ التَّوراةِ يومَ النَّحرِ[١].

(١٤٥) ـ ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ ممَّا يحتاجونَ إليه من أمرِ الدِّينِ ﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ بدلٌ مِن الجارِّ والمَجرورِ[٢]؛ أي: كَتَبْنَا له كلَّ شيءٍ مِن المواعظِ وتَفصيلِ الأَحكامِ.

واختُلِفَ في أنَّ الألواحَ كانَتْ عشرةً أو سبعةً، وكانَتْ مِن زُمُرّذٍ[٣] أو زَبَرجَدٍ أو ياقوتٍ أحمرَ، أو صخرةٍ صَمَّاءَ كتبَها اللهُ لِمُوسى فقطَّعَها بيَدِهِ أو شقَّقها[٤] بأصابِعِه، وكانَ فيها التَّوراةُ أو غيرُها.

﴿فَخُذْهَا﴾ على إضمارِ القَولِ عطفًا على «كَتَبْنا» أو بدلٌ مِن قولِه: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ والهاءُ لـ﴿ٱلْأَلْوَاحِ﴾ أو لـ﴿كُلِّ شَىْءٍ﴾ فإنَّه بمعنى الأشياءِ، أو للرِّسالاتِ[٥].

---

(١) ذكره بنحوه الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥١٤) عن الكلبي.

(٢) هذا مختار الزمخشري في إعراب ﴿مَّوْعِظَةً﴾، وأُعربَت مفعولاً به، ومفعولاً لأجله؛ بناء على الاختلاف في تعيين مفعول ﴿كتبنا﴾. انظر: «الدر المصون» للحلبي (٥/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣).

(٣) لفظ معرَّب، وهو نوع من الأحجار الكريمة، قال التفتازاني: بالذّالِ المُعجمةِ، وذكر النهرواني أن الدال فيه من لحن العوام، لكن ذكر القلقشندي في «صبح الأعشى» (٢/ ١١٤)، والزبيدي في «تاج العروس» (٨/ ١٤٥) أنَّ الدّال والذال يتعاقبان فيه، وضبط بضمِّ الراء وفتحها. انظر: «الجليس الصالح الكافي» للنهرواني (ص: ١٥١)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

(٤) كذا في نسخنا الخطية، وقيل: «سقَّفَها بأصابِعِه»؛ أي: جعلَها سَقائفَ، وهي الألواحُ، وقال في بعضِ النُّسَخِ: «شقَّقَها» بالشِّينِ المُعجمةِ. قال الخفاجي: وهو بمعناه، وليس تحريفًا. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٧٠)، و«حاشية السيوطي» (٦/ ٤١٨)، و«حاشية الخفاجي».

(٥) قال الطِّيبيُّ: العَطفُ على ﴿كتبنا﴾ أجرَى على سَنَنِ البَلاغةِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٧٣).

﴿بِقُوَّةٍ﴾: بجِدٍّ وعَزيمةٍ ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾؛ أي: بأحسنِ ما فيها كالصَّبرِ والعفوِ بالإضافةِ إلى الانتصارِ والاقتِصاصِ[١]، على طريقَةِ النَّدبِ والحثِّ على الأفضلِ؛ كقولِه: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم﴾ [الزمر: ٥٥] أو: بواجبِها، فإنَّ الواجِبَ أحسنُ مِن غيرِه.

ويجوزُ أن يُرادَ بالأحسنِ: البالغُ في الحُسنِ مُطلقًا لا بالإضافَةِ[٢]، وهو المأمورُ به كقولِهِم: الصَّيفُ أحرُّ مِن الشِّتَاءِ[٣].

﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾: دارَ فِرعونَ وقومِه بمصرَ خاويةً على عروشِها، أو: مَنازِلَ عادٍ وثمودَ وأضرابِهم؛ لتعتبروا فلا تَفْسُقوا، أو: دارَهُم في الآخرةِ وهي جهنَّمُ.

وقُرِئَ: «سَأُوريكُمْ»[٤] بمعنى: سأبيِّنُ لكُم، مِن «أَوْرَيْتُ الزَّنْدَ».

و: «سأُورِثُكُم»[٥]، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

---

(١) قيل: هو مثالٌ للحَسَنِ والأحسَنِ، لا أنَّه مَكتوبٌ في التَّوراةِ بعَينِه؛ فالمقرَّر أنَّ بني إسرائيل كُتب عليهم القصاص قطعًا. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ب).

(٢) يعني: أن «أحسن» في آية صفة مشبهة، لا اسم تفضيل. وثمة تفصيل لحالات «أفعل» ذكره الدماميني فمن أراده فلينظر: «مصابيح الجامع» (٧/ ٨٠ ـ ٨١).

(٣) أي: الصيف في حرِّه أبلغ من الشتاء في برده، وهذا هو المقصود وقد ذكره ابن الأثير، وذكر ابن مالك للعبارة توجيهات أخرى ليست مرادة هنا. انظر: «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور» لابن الأثير (ص: ١٤٦)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٥٥ ـ ٥٦).

(٤) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٨)، و«الكشاف» (٣/ ٢٨٨)، و«البحر» (١٠/ ٣٠٨).

(٥) نُسبت لابن عباس وقسامة بن زهير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«البحر» (١٠/ ٣٠٩).

(١٤٦) ـ ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ﴾ المنصوبةِ في الآفاقِ والأنفُسِ ﴿ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ بالطَّبعِ على قلوبِهِم، فلا يتفكَّرونَ فيها ولا يعتبرونَ بها.

وقيلَ: سأصرِفُهُم عَن إبطالِها وإن اجتهَدُوا؛ كما فعلَ فِرعونُ فعادَ عليه بإعلائِها. أو: بإهلاكِهِم[١].

﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ صلةُ ﴿يَتَكَبَّرُونَ﴾؛ أي: يتكبَّرون بما ليس بحقٍّ وهو دينُهُم الباطلُ، أو حالٌ مِن فاعِلِه.

﴿وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ﴾ مُنزَّلَةٍ، أو مُعجزةٍ ﴿لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾؛ لعنادِهِم واختلالِ عَقولِهِم بسببِ انهماكِهِم في الهوى والتَّقليدِ، وهو[٢] يُؤيِّدُ الوجهَ الأوَّلَ[٣].

﴿وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ لاستيلاءِ الشَّيطنَةِ عليهِم.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿الرَّشَدِ﴾ بفتحتينِ[٤]، وقُرِئَ: «الرَّشَادِ»[٥]، وثلاثتُها لغاتٌ كـ«السُّقْمِ» و«السَّقَمِ» و«السَّقَامِ».

﴿وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَٰفِلِينَ﴾؛ أي: ذلكَ الصَّرفُ بسببِ تكذيبِهِم وعدمِ تَدبُّرِهِم للآياتِ.

---

(١) «بإهلاكهم» معطوف على «بالطبع»؛ أي: سأصرفُهم عنها وعن الطعن فيها والاستهانة بها وتسميتِها سحرًا بإهلاكهم. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٨٩).

(٢) «هو»: ليس في نسخة التفتازاني. وانظر التعليق الآتي.

(٣) قوله: «وهو»؛ أي: انهماكُهم في ذلك «يؤيد الوجه الأول»؛ أي: وهو أنَّ الصرفَ: الطَّبعُ على قلوبهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٤٦).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٥١) عن علي رضي الله عنه، و«البحر» (١٠/ ٣٠٩) عن أبي عبد الرحمن السلمي.

ويجوزُ أن يُنصبَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ على المصدرِ؛ أي: سأصرفُ ذلك الصَّرفَ بسببِهِما[١].

(١٤٧) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْأَخِرَةِ﴾؛ أي: ولِقائِهِم الدَّارَ الآخرةَ، أو ما وعدَ الله في الآخرةِ[٢].

﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ لا يَنتفِعونَ بها.

﴿هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾: إلَّا جزاءَ أعمالِهِم.

(١٤٨) ـ ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾: مِن بعدِ ذَهابِه للميقاتِ ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ الَّتي استعارُوا من القِبطِ حينَ هَمُّوا بالخروجِ مِن مِصرَ، وإضافَتُها إليهم لأَنَّها كانَتْ في أيديهِم، أو مَلَكُوها بعدَ هَلاكِهِم، وهو جمعُ حَلْيٍ؛ كـ«ثَدْيٍ» و«ثُدِيٍّ».

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ بالكَسرِ بالإتباعِ كـ«دِلِيٍّ»[٣]، ويعقوبُ على الإفرادِ[٤].

﴿عِجْلًا جَسَدًا﴾: بدنًا ذا لحمٍ[٥] ودَمٍ، أو: جسدًا من الذَّهبِ خاليًا مِن الرُّوحِ، ونصبُه على البدلِ.

﴿لَّهُۥ خُوَارٌ﴾: صوتُ البَقرِ.

رُوِيَ: أنَّ السَّامرِيَّ لَمَّا صاغَ العِجْلَ أَلْقَى في فمِهِ مِن ترابِ أثرِ فرسِ جِبريلَ فصارَ حيًّا[٦].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «بسببها».

(٢) قال الزمخشري: يجوز أن يكون من إضافة المصدر إلى المفعول به؛ أي: ولِقائهم الآخرةَ ومشاهدتِهم أحوالَها، ومن إضافةِ المصدر إلى الظرف بمعنى: ولقاءِ ما وعَدَ الله في الآخرة. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٩٠).

(٣) جمع «دلو»، وهو إناء معروف. انظر: «تاج العروس» (٣٨/ ٥٧).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣)، و«النشر» (٢/ ٢٧٢).

(٥) في نسخة التفتازاني زيادة: «ذا روح ولحم».

(٦) ذكره الواحدي في «البسيط» (٩/ ٣٥٩)، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٩١)، عن الحسن.

وقيلَ: صاغَهُ بنوعٍ مِن الحيَلِ فتدخلُ الرِّيحُ جوفَهُ وتُصوِّتُ.

وإنَّما نسبَ الاتِّخاذَ إليهِم وهو فعلُه؛ إمَّا لأنَّهم رَضُوا به، أو لأنَّ المرادَ اتِّخاذُهُم إيَّاهُ إلهًا.

وقُرِئَ: «جُؤَارٌ»[1]؛ أي: صياحٌ.

﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ تقريعٌ على فَرْطِ ضَلالَتِهم وإخلالِهم بالنَّظرِ، والمعنى: ألَمْ يَرَوا حينَ اتَّخذوهُ إلهًا أنَّه لا يقدرُ على كلامٍ ولا على إرشادِ سَبيلٍ كآحادِ البَشرِ حتَّى حَسِبُوا أنَّه خالِقُ الأجسامِ والقُوَى والقُدَرِ[2].

﴿اتَّخَذُوهُ﴾ تكريرٌ للذَّمِّ؛ أي: اتَّخذوهُ إلهًا ﴿وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾: واضعينَ الأشياءَ في غيرِ مَوضِعِها، فلم يكُن اتِّخاذُ العجلِ بدعًا منهم.

(١٤٩) ـ ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ كنايةٌ من أن اشتدَّ ندَمُهُم[3]، فإنَّ النَّادمَ المتحسِّرَ يَعَضُّ يدَه غمًّا فتصيرُ يَدُه مَسقوطًا فيها.

---

(١) نسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١) لأبي السمال العدوي، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٩١) لعليٍّ رضي الله عنه.

(٢) جمع «قُدرة». انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «كنايةٌ من أن اشتدَّ ندَمُهُم» هكذا في النسخ الخطيّة، ومثله في مطبوع البيضاوي مع «حاشية الخفاجي»، وفي مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢٩٨)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٤٧)، و«حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٨/ ٥٠٦): «كناية عن اشتداد ندمهم»، وذكر الأنصاري أن في نسخ: «كناية عمَّن اشتد ندمهم». وقال التفتازاني: جعلُه كنايةً لا مجازًا؛ لعدمِ المانعِ عن الحقيقةِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

وقُرِئَ: «سَقَطَ»[١] على بناءِ الفعلِ للفاعلِ[٢]، بمعنى: وقعَ العَضُّ فيها، وقيلَ: معناهُ: سقَطَ النَّدمُ في أَنفُسِهم.

﴿وَرَأَوۡا﴾: وعَلِمُوا ﴿أَنَّهُمۡ قَدۡ ضَلُّواْ﴾ باتِّخاذِ العِجْلِ ﴿قَالُواْ لَئِن لَّمۡ يَرۡحَمۡنَا رَبُّنَا﴾ بإنزالِ التَّوراةِ ﴿وَيَغۡفِرۡ لَنَا﴾ بالتَّجاوُزِ عَنِ الخطيئةِ ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾.

وقرأَهُمَا حمزةُ والكِسائيُّ بالتَّاءِ، و﴿ربَّنا﴾ على النِّداءِ[٣].

(١٥٠) ـ ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا﴾: شديدَ الغَضبِ، وقيلَ: حَزِينًا.

﴿قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ﴾: فعلتُم بعدِي حيثُ عَبدتُم العجلَ، والخطابُ للعَبَدةِ.

أو: قُمْتُم مَقامي فلم تكفُّوا العَبَدةَ، والخطابُ لهارونَ والمؤمنينَ معه.

و«ما» نكِرَةٌ موصوفةٌ تفسِّرُ المستكنَّ في «بئسَ»، والمَخصوصُ بالذَّمِّ مَحذوفٌ تقديرُه: بئسَ خلافةٌ خَلَفْتُمونيها[٤] من بعدي خلافتُكُم[٥].

---

(١) نسبت لابن السميفع اليماني. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٧٨)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، و«الكشاف» (٣/ ٢٩٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٥٥)، و«البحر» (١٠/ ٣٢٠). ولم ينسبها الزجاج وابن عطية.

(٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «بناء الفاعل».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٤)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٤) في نسخة الخيالي: «خفلتموني فيها».

(٥) قال الطِّيبِيُّ: ولا يجوزُ أن تكونَ «ما» هي المخصوصُ بالذَّمِّ؛ لأنَّه يَبقَى «بئس» بلا فاعلٍ؛ لأنَّه إنَّما يضمرُ فاعل «بئس» بشرطِ أن يَعقبَه المفسِّرُ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٨٥).

ومعنى ﴿مِنۢ بَعۡدِيٓ﴾: مِن بعدِ انطلاقِي، أو: مِن بعدِ ما رأيتُم مِنِّي مِن التَّوحيدِ والتَّنزيهِ والحملِ عليه[1] والكفِّ عمَّا يُنافيه.

﴿أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡ﴾: أتركْتُموه غيرَ تـامٍّ؛ كأنَّه ضُمِّنَ «عَجِلَ» معنى: سبقَ، فعُدِّيَ تَعدِيَتَه.

أو: أَعجِلْتُم وعدَ ربِّكُم الَّذي وَعَدنيهِ مِن الأربعينَ وقدَّرتُم مَوْتِي، وغيَّرتُم بعدي كما غيَّرَت الأُمَمُ بعدَ أَنبيائِهِم.

﴿وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ﴾: طرحَها مِن شِدَّةِ الغَضبِ وفَرْطِ الضَّجرةِ حميَّةً للدِّينِ.

رُوِيَ: أنَّ التَّوراةَ كانَت سبعةَ أسباعٍ في سبعةِ ألواحٍ، فلمَّا ألقاها انكسَرَت فرُفعَ ستَّةُ أسباعِها، وكانَ فيها تفصيلُ كلِّ شيءٍ وبقيَ سُبعٌ كانَ فيه المواعظُ والأحكامُ[2].

﴿وَأَخَذَ بِرَأۡسِ أَخِيهِ﴾: بشعرِ رأسِهِ ﴿يَجُرُّهُۥٓ إِلَيۡهِ﴾ توهُّـمًا بأنَّه قَصَّرَ فـي كفِّهِم، وهارونُ كانَ أكبرَ مِنه بثلاثِ سِنينَ، وكانَ حمولًا[3] ليِّنًا، ولذلك كانَ أحبَّ إلى بني إسرائيلَ.

﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ﴾ ذكرَ الأمَّ ليرقِّقَه عليه، وكانا مِن أبٍ وأمٍّ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ: ﴿يا ابنَ أمِّ﴾ بالكسرِ،

---

(١) أي: الأمر بالتَّوحيد، أو الأمر بالتَّوحيد والتنزيه، وعبَّر عنهما بضمير الفرد؛ لأنهما لا ينفصلان كالشَّيء الواحد.

(٢) ذكره بتمامه الطبري دون عزو مقدمًا له بـ(قيل)، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٦٣ و١٥٧٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وتعقبه ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية بقوله: ويأباه قوله: ﴿أَخَذَ ٱلۡأَلۡوَاحَ﴾ لأنَّ الظاهر منه أن المأخوذ هو الـمُلقَى بعينه.

(٣) أي: حليمًا. انظر: «تاج العروس» (٢٨/ ٣٤٣).

وأصلُه: «يا ابنَ أُمِّي» فحُذِفَت الياءُ اكتفاءً بالكسرةِ تخفيفًا كالمُنادَى المضافِ إلى الياءِ، والباقونَ بالفَتحِ[١] زيادةً في التَّخفيفِ؛ لطولِه، أو تشبيهًا بـ«خمسةَ عشرَ»[٢].

﴿إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِى﴾ إزاحَةً لتوهُّمِ التَّقصيرِ في حقِّهِ، والمعنى: بذلتُ وُسعِي[٣] في كفِّهِم حتَّى قَهَرُوني فاستَضْعَفُوني وقاربُوا قَتْلِي.

﴿فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾: فلا تفعَلْ بي ما يَشمتونَ بي لأجلِه.

﴿وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ مَعدودًا في عدادِهم بالمؤاخذةِ أو نسبةِ التَّقصيرِ.

(١٥١) ـ ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ ما صنعتُ بأَخِي ﴿وَلِأَخِى﴾ إن فَرَّطَ في كفِّهِم، ضمَّ إليه نفسَه في الاستغفارِ ترضيةً له ودفعًا للشَّماتَةِ عنهُ.

﴿وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ﴾ بمزيدِ الإنعامِ علينا ﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾، فأنتَ أرحَمُ بنا مِنَّا على أنفُسِنَا.

(١٥٢) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ وهو ما أمرَهُم به مِن قتلِ[٤] أنفُسِهِم ﴿وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ وهي خروجُهُم مِن دِيارِهِم، وقيلَ: الجِزيَةُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٥)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٢) قال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٢١٤): وقالوا: «يا ابنَ أمَّ» و«يا ابنَ عمَّ»، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثرُ في كلامهم من «يا ابنَ أبي» و«يا غلامَ غلامي». وقد قالوا أيضا: «يا ابنَ أمِّ» و«يا ابنَ عمِّ»، كأنَّهم جعلوا الأوَّل والآخر اسمًا، ثم أضافوا إلى الياء؛ كقولك: يا أحدَ عشرَ أقبِلوا. وإن شئت قلتَ: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم.

(٣) في نسخة التفتازاني: «بذل الوسع».

(٤) في نسخة الخيالي: «قتلهم».

﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ﴾ على اللهِ، ولا فريةَ أعظمُ من فريَتِهِم: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]، ولعلَّه لم يفترِ مِثلَها[١] أحدٌ قبلَهُم ولا بعدَهُم.

(١٥٣) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ مِن الكُفرِ والمَعاصي ﴿ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِهَا﴾: مِن بعدِ السَّيِّئاتِ ﴿وَءَامَنُوٓاْ﴾: واشتَغَلوا بالإيمانِ وما هو مُقتضاه مِن الأعمالِ الصَّالحةِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾: مِن بعدِ التَّوبةِ ﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وإنْ عَظُمَ الذَّنبُ كجريمةِ عبَدَةِ العِجلِ، وكثُرَ كجَرائمِ بني إسرائيلَ.

(١٥٤) ـ ﴿وَلَمَّا سَكَتَ﴾: «سكنَ» وقد قُرِئَ به[٢] ﴿عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ باعتذارِ هارونَ، أو بتَوْبَتِهِم، وفي هذا الكلامِ مُبالغةٌ وبلاغةٌ مِن حيثُ إنَّه جَعَلَ الغضبَ الحاملَ له على ما فعلَ كالآمِرِ به والمُغْري عليه حتَّى عبَّرَ عَن سكونِه بالسُّكوتِ[٣].

وقُرِئَ: «سُكِّتَ» و: «أُسْكِتَ»[٤] على أنَّ المسكِتَ هو اللهُ، أو أخوهُ، أو الَّذينَ تابوا.

﴿أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ﴾ الَّتي ألقاها ﴿وَفِى نُسْخَتِهَا﴾: وفيما نُسخَ فيها؛ أي: كُتِبَ، «فُعْلَةٌ» بمَعنى مفعولٍ كـ«الخُطبَةِ».

وقيلَ: فيما نُسِخَ منها؛ أي: من الألواحِ المنكسرةِ.

﴿هُدًى﴾: بيانٌ للحقِّ ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ إرشادٌ إلى الصَّلاحِ والخيرِ ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «يفتر مثله».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«الكشاف» (٣/ ٢٩٨)، عن معاوية بن قرة.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٩٥ ـ ٥٩٦)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥٢/ أ).

(٤) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١) عن أبي معاذ النحوي.

﴿يَرْهَبُونَ﴾ دخلَت اللَّامُ على المفعولِ لضعفِ الفعلِ بالتَّأخيرِ[١]، أو حُذفَ المفعولُ واللَّامُ للتَّعليلِ، والتَّقديرُ: يرهبونَ مَعاصيَ اللهِ لربِّهم.

(١٥٥) ـ ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾؛ أي: مِن قَومِه، فحُذفَ الجارُّ وأُوصلَ الفعلُ إليه ﴿سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾ رُوِيَ أنَّه تَعالى أمرَهُ أن يأتيَهُ في سبعينَ مِن بني إسرائيلَ، فاختارَ مِن كلِّ سبطٍ ستَّةً فزادَ اثنانِ، فقالَ: ليتخلَّفْ مِنْكُم رجلانِ، فتَشاجَرُوا فقالَ: إنَّ لِمَن قعدَ أجرُ مَن خرجَ، فقعدَ كالَبُ ويوشَعُ، وذهبَ مع الباقينَ[٢]. فلَمَّا دَنَوْا من الجبلِ غَشِيَه غمامٌ، فدخلَ مُوسى بهم الغَمامَ وخرُّوا سُجَّدًا، فسمعوهُ يكلِّمُ موسى يأمرُهُ وينهاه، ثمَّ انكشفَ الغمامُ فأقبَلُوا إليه وقالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] فأخذَتْهُم الرَّجفَةُ ـ أي: الصَّاعِقَةُ أو رجفةُ الجبلِ ـ وصُعقُوا مِنْهَا.

﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰيَ﴾ تمنَّى هلاكَهُم وهلاكَه قبلَ أَنْ يَرَى ما رأَى، أو بسببٍ آخرَ، أو عَنَى به: إنَّكَ قدرتَ على إهلاكِهِم قبلَ ذلك بحملِ فِرْعَوْنَ على إهلاكِهِم، وبإغراقِهِم في البَحرِ، وغيرِهما، فترحَّمتَ عليهِم بالإنقاذِ منها، وإن ترحَّمْتَ عليهم مرَّةً أُخْرَى لم يَبعُدْ مِن عَميمِ إحسانِكَ.

﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ من العنادِ والتَّجاسُرِ على طلبِ الرُّؤيَةِ، وكانَ ذلك قالَهُ بَعضُهُم.

وقيلَ: المرادُ بـ«ما فعلَ السُّفهاءُ» عبادةُ العجلِ، والسَّبعونَ اختارَهُم موسى

---

(١) وهذه اللامُ تُعرف بلام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف؛ إما بتأخره نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أو بكونه فرعًا في العمل نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾. انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

لميقاتِ التَّوبةِ عنها[١]، فغشِيَتْهُم هيبةٌ قَلِقُوا مِنْها ورجفُوا حتَّى كادَت تَبِينُ مَفاصِلُهم، وأشرَفُوا على الهلاكِ، فخافَ عليهِم مُوسَى فبكَى ودَعا فكشفَها اللهُ عَنْهُم.

﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾: ابتلاؤُكَ حينَ أسمَعْتَهم كلامَكَ حتَّى طمِعُوا في الرُّؤيَةِ، أو أوجَدْتَ في العجلِ خُوارًا فزاغُوا به.

﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ﴾ ضلالَه بالتَّجاوُزِ عَن حدِّهِ أو باتِّباعِ[٢] المخايلِ.

﴿وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾ هداه، فيَقْوَى بها إيمانُه.

﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾: القائمُ بأمرِنا ﴿فَٱغْفِرْ لَنَا﴾ بمغفرةِ ما قارَفْنا ﴿وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ تغفرُ السَّيِّئَةَ وتبدِّلُها بالحسنَةِ.

(١٥٦) ـ ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾: حُسْنَ مَعيشَةٍ وتوفيقَ طاعةٍ ﴿وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ الجنَّةَ ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾: تُبْنَا إليك، مِن «هادَ يَهُودُ»: إذا رجعَ.

وقُرِئَ بالكسرِ[٣] مِن «هادَه يَهِيدُه»: إذا أمالَه، ويحتمِلُ أن يكونَ مَبنِيًّا للفاعلِ والمفعولِ بمَعْنَى: أمَلْنَا أنفُسَنَا، أو أُمِلْنَا إليك، ويجوزُ أن يكونَ المضمومُ أيضًا مَبنِيًّا للمفعولِ منه على لغةِ مَن يقولُ: عُودَ المَرِيضُ[٤].

﴿قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ تعذيبَه ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾ في الدُّنيا: المؤمنَ والكافرَ، بل المكلَّفَ وغيرَه.

---

(١) أي: عن عبادة العجل.

(٢) في نسخة الخيالي: «اتباع».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«المحتسب» (١/ ٢٦٠)، عن أبي وجزة السعدي.

(٤) انظر: «الكتاب» (٤/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، و«شرح المقدمة المحسبة» لابن بابشاذ (٢/ ٣٧٢).

﴿فَسَأَكۡتُبُهَا﴾: فسأُثْبِتُها في الآخرةِ، أو: فسأكتبُها كتبةً خاصَّةً مِنْكُم يا بني إسرائيلَ.

﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ الكفرَ والمعاصيَ ﴿وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ خصَّها بالذِّكرِ لإنافَتِها[1]، ولأنَّها كانَتْ أشقَّ عليهِم، ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤۡمِنُونَ﴾ فلا يَكفُرونَ بشيءٍ مِنْهَا.

(١٥٧) - ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ﴾ مُبتدأٌ خبرُه ﴿يَأۡمُرُهُم﴾، أو خبرُ مُبتدَأٍ تَقديرُه: هم الَّذينَ، أو بدلٌ من «الَّذينَ يَتَّقونَ» بدلَ البَعضِ أو الكلِّ، والمرادُ مَن آمنَ مِنْهُم بمحمَّدٍ ﷺ، وإنَّما سَمَّاهُ رسولًا بالإضافَةِ إلى اللهِ ونَبِيًّا بالإضافةِ إلى العبادِ.

﴿ٱلۡأُمِّيَّ﴾ الَّذي لا يَكتبُ ولا يقرأُ، وَصَفَه[2] به تنبيهًا على أنَّ كمالَ علمِه مع حالِه أحدى مُعجِزَاتِه.

﴿ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ﴾ اسمًا وصِفَةً.

﴿يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ ممَّا حرِّمَ عليهم كالشُّحومِ.

﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ كالدَّمِ ولحمِ الخنزيرِ، أو كالرِّبَا والرَّشوةِ.

﴿وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡ﴾: ويخفِّفُ عَنْهُم ما كلِّفُوا به مِن التَّكاليفِ الشَّاقَّة؛ كتعيُّنِ القصاصِ في العمدِ والخطأِ، وقطعِ الأعضاءِ الخاطِئَةِ، وقرضِ مَوضعِ النَّجاسةِ، وأصلُ «الإصرِ»: الثِّقَلُ الَّذي يأصِرُ صاحبَه؛ أي: يحبسُهُ مِن الحركةِ[3] لثِقَلِه. وقرأَ ابنُ عامر ﴿آصَارَهُمْ﴾[4].

---

(١) الإنافة: الارتفاع والإشراف. انظر: «تاج العروس» (٢٤/ ٤٤٤).

(٢) في نسخة الخيالي: «وصف».

(٣) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «الحراك». وهما بمعنى.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٥)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

﴿فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ﴾: وعظَّمُوه بالتَّقويَةِ، وقُرِئَ بالتَّخفيفِ[١]، وأصلُه: المنعُ، ومِنْهُ: التَّعزيرُ.

﴿وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُۥ﴾؛ أي: مع نبوَّتِه؛ يعني: القرآنَ، وإنَّما سمَّاه نورًا لأنَّه بإعجازِه ظاهرٌ أمرُه مظهرٌ غيرَه، أو لأنَّه كاشفُ الحقائقِ[٢] مظهرٌ لها[٣].

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَعَهُۥ﴾ مُتعلِّقًا بـ﴿اتَّبعُوا﴾؛ أي: واتَّبعوا النُّورَ المنزلَ مع اتِّباعِ النَّبيِّ، فيكونُ إشارةً إلى اتِّباعِ الكتابِ والسُّنَّةِ[٤].

﴿أُولَٰٓئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾: الفائزونَ بالرَّحمَةِ الأبديَّةِ.

ومَضمونُ الآيةِ جوابُ دُعاءِ مُوسَى عليهِ السَّلامِ.

(١٥٨) ـ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ الخطابُ عامٌّ، وكانَ رَسولُ اللهِ ﷺ مَبعوثًا إلى كافَّةِ الثَّقَلينِ، وسائرُ الرُّسلِ إلى أقوامِهم.

﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ مِن ﴿إِلَيْكُمْ﴾.

﴿الَّذِي لَهُۥ مُلْكُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ صفةٌ لـ﴿اللَّهِ﴾ وإنْ حيلَ بينَهُما بما هُو مُتعلِّقُ المضافِ إليه لأنَّه كالمتَقدِّمِ عليه، أو مدحٌ مَنصوبٌ[٥] أو مَرفوعٌ، أو مُبتدأٌ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحتسب» (١/ ٢٦١)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٤)، و«البحر» (١٠/ ٣٥٠).

(٢) في نسخة الخيالي: «للحقائق».

(٣) «مظهر لها»: ليس في نسخة التفتازاني.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩).

(٥) قدَّم هذا الوجه في «الكشاف» (٣/ ٣٠٦) وأهمل ما بعده، ورجحه التفتازاني. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٢/ ب).

خبرُه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وهو على الوُجوهِ الأُوَلِ بَيانٌ لِمَا قبلَه[1]، فإنَّ مَن مَلكَ العالمَ كانَ هو الإلهَ لا غيرُه، وفي ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ مزيدُ تَقريرٍ لاختصاصِه بالأُلوهيَّةِ.

﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ ما أنزلَ عليهِ وعلى سائرِ الرُّسُلِ مِن كُتبِهِ ووحيِه.

وقُرِئَ: «وكَلِمَتِه»[2] على إرادةِ الجنسِ، أو القرآنِ، أو عيسى؛ تعريضًا لليهودِ، وتنبيهًا على أنَّ مَن لم يُؤمِن به لم يُعتبَرْ إيمانُه، وإنَّما عدلَ عَن التَّكلُّمِ إلى الغيبَةِ لإجراءِ هذه الصِّفاتِ الدَّاعيَةِ إلى الإيمانِ به والاتِّباعِ له.

﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ جعلَ رجاءَ الاهتداءِ أثَـرَ الأمرينِ تَنبيهًا على أنَّ مَن صدَّقَه ولم يُتابِعْهُ بالتزامِ شَرعِه فهو بَعْدُ في خططِ الضَّلالةِ[3].

(١٥٩) ـ ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ﴾ يعني: مِـن بَني إِسرائيلَ ﴿أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ﴾: يهدونَ النَّاسَ

مُحِقِّينَ، أو: بكلمةِ[4] الحقِّ ﴿وَبِهِۦ﴾: وبالحقِّ ﴿يَعۡدِلُونَ﴾ بينَهُم في الحكمِ.

والمـرادُ بهـا[5]: الثَّابتونَ علـى الإيمـانِ القائمونَ بالحقِّ مِـن أهلِ زَمانِـه، أَتْبعَ

---

(١) كونها بيانًا يمكن أن يُحملَ على بيان المعنى، وهو بذلك خالف الزمخشري الذي جعلها بدلاً من جملة الصلة، وهو ما رجحه أبو حيان. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٠٦)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).

(٢) نسبت لمجاهد في: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، وللثقفي والجحدري ـ أو اللؤلؤي ـ في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١٩٦).

(٣) في نسخة التفتازاني: «الضلال».

(٤) في نسخة الخيالي: «بكلمتي»، وفي هامشها نسخةٌ: «بكلمة».

(٥) قوله: «بها»؛ أي: بالآية.

ذِكرَهُم ذكرَ أَضدادِهِم على ما هو عادَةُ القُرآنِ تَنبيهًا على أنَّ تَعارُضَ الخيرِ والشَّرِّ وتزاحُمَ أهلِ الحقِّ والباطل أمرٌ مُستمرٌّ.

وقيلَ: مُؤمِنُو أهلِ الكتابِ.

وقيلَ: قومٌ وراءَ الصِّينِ رآهُم رسولُ اللهِ ﷺ ليلةَ المعراجِ فآمنوا بهِ(١).

---

(١) ذكره أبو الليث في «تفسيره» (١/ ٥٥٧) عن ابن عباس، والثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥٥٩) دون عزو. وذكر أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية بإسناد له من رواية الضحاك عن ابن عباس خبرًا طويلًا في لقاء النبي ﷺ بهم وإيمانهم به، ولا يصح في ذلك شيء، والله أعلم. وقد ذكر في هذه الآية أيضًا خبر: أن بني إسرائيل لمّا قتَلوا أنبياءهم وكفروا ـ وكانوا اثني عشر سِبطًا ـ تبرَّأ سِبطٌ منهم مما صنَعوا واعتذروا، وسألوا الله أن يفرِّق بينهم وبين إخوانهم، ففتح الله لهم نفقًا في الأرض فساروا فيه سنةً ونصفًا حتى خرجوا من وراء الصين، وهم هنالك حُنفاءُ مسلمون يستقبلون قبلتَنا. رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٥٠١) عن ابن جريج، وبعضه عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده منقطع. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٩٤)، والواحدي في «البسيط» (٩/ ٤٠٣)، عن ابن جريج والكلبي والربيع والضحاك وعطاء والسدي. وليس في الأخبار الواردة في هذه الحكاية ما يصح، قال الآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ٤١٤): وضعَّف هذه الحكاية ابن الخازن [في «تفسيره» (٢/ ٣٠٠)] وأنا لا أراها شيئًا، ولا أظنك تجد لها سندًا يعول عليه ولو ابتغيت نفقًا في الأرض أو سلمًا في السماء.

وقال أبو شهبة في «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ٢٠٧ ـ ٢٠٨) عن قصة الصين هذه: وهي من خرافات بني إسرائيل ولا محالة... ونحن لا نشك في أن ابن جريج وغيره ممن رووا ذلك إنما أخذوه عن أهل الكتاب الَّذينَ أسلموا، ولا يمكن أبدًا أن يكون متلقًّى عن المعصوم ﷺ...

قال: والذي يترجح عندي أن المراد بهم أناس من قوم موسى عليه الصلاة والسلام اهتدوا إلى الحق ودعوا الناس إليه، وبالحق يعدلون فيما يعرض لهم من الأحكام والقضايا، وأن هؤلاءِ الناس وجدوا في عهد موسى وبعده، بل وفي عهد نبينا ﷺ كعبد الله بن سلام وأضرابه... أما ما ذكروه فليس =

(١٦٠) ـ ﴿وَقَطَّعْنَهُمُ﴾: وصيَّرْنَاهُم قطعًا مُتميزًا بعضُهم عَن بعضٍ ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ مَفعولٌ ثانٍ لـ«قَطَّعَ»، فإنَّه يَتضمَّنُ معنى: صيَّرَ، أو حالٌ، وتأنيثُه[1] للحملِ على الأمَّةِ أو القطعةِ.

﴿أُمَمًا﴾ بـدلٌ منه ولذلك جُـمـعَ[2]، أو تَمييزٌ له على أنَّ كلَّ واحدةٍ مِن اثنتي عشرةَ أسباطٌ؛ فكأنَّه قيلَ: اثنتي عشرةَ قبيلةً.

وقُـرِئَ بكسرِ الشِّينِ وإسكانِها[3]، ﴿أُمَمًا﴾ على الأوَّلِ بدلٌ بعد بَدَلٍ أو نعتُ ﴿أَسْبَاطًا﴾ وعلى الثَّاني بدلٌ من ﴿أَسْبَاطًا﴾.

= هناك ما يشهد له من عقل، ولا نقل صحيح، بل هو يخالف الواقع الملموس، والمشاهد المتيقن، وقد أصبحت الصين وما وراءها معلومًا كل شبر فيها، فأين هم؟ ثم أي فائدة تعود على الإسلام والمسلمين من التمسك بهذه الروايات التي لا خطام لها ولا زمام؟! وماذا يكون موقف الداعية إلى الإسلام في هذا العصر الذي نعيش فيه إذا انتصر لمثل هذه المرويات الخرافية الباطلة؟! إن هذه الروايات لو صحت أسانيدها لكان لها بسبب مخالفتها للمعقول والمشاهد الملموس ما يجعلنا في حل من عدم قبولها فكيف وأسانيدها ضعيفة واهية؟! وقد قلت غير مرة: إن كونها صحيحة السند فرضًا لا ينافي كونها من الإسرائيليات.

(١) أي: ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾.

(٢) لأنه لو كان تمييزًا لوجب أن يقـال: سبطًا؛ لأن مميز الأعداد المركبة مفرد. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٥٢٥).

(٣) كذا في النسخ الخطية، والنسخ المطبوعة مع عامَّة الحواشي، وقال الأنصاري فـي «الحاشية» (٢/ ٦٥٥): صوابُه: «وفتحها»؛ إذ إسكانُها ليس بشاذٍّ، بل هو المشهورُ.

قلـت: يمكـن أن يُحمل على أنها قرئت بالكسـرة شـذوذًا وبالإسـكان على الوجه المشـهور، وقراءة الكسـر ذكرهـا فـي «المحتسـب» (١/ ٢٦١) عـن يحيى والأعمـش وطلحة بـن سـليمان. وبالفتح والكسـر ذكرهـا أبـو حيـان فـي «البحـر» (١٠/ ٣٥٤) عـن الأئمـة المذكورين.

﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ﴾ في التِّيهِ ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾؛ أي: فضربَ فانبَجَسَت، وحذفُه للإيماءِ على أنَّ مُوسَى لم يَتوقَّفْ في الامتثالِ، وأنَّ ضربَهُ لم يَكُن مُؤثِّرًا يتوقَّفُ عليه الفعلُ في ذاتِه[1].

﴿مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾: كلُّ سبطٍ ﴿مَّشْرَبَهُمْ ۚ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ﴾ ليقيَهم حرَّ الشَّمسِ ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟﴾؛ أي: وقُلْنا لَهُم: كلُوا ﴿مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ سبقَ تفسيرُه في سورةِ البقرةِ.

(١٦١) - ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ بإضمارِ: اذكُرْ، والقريةُ: بيتُ المقدسِ.

﴿وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ مثلَ ما في البقرةِ معنًى[2]، غيرَ أنَّ قولَه: ﴿فكلوا﴾ فيها بالفاءِ أفادَ تَسبُّبَ سُكناهُم للأكلِ منها، ولم يتعرَّض له هاهنا اكتفاءً بذكرِه ثَمَّ، أو بدلالةِ الحالِ عليهِ.

وأمَّا تَقديمُ ﴿وَقُولُوا۟﴾ على ﴿وَٱدْخُلُوا۟﴾ فلا أثرَ له في المَعنى لأنَّه لا يُوجِبَ التَّرتيبَ، وكذلك[3] الواوُ العاطفةُ بينَهُما.

﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ وعدٌ بالغُفرانِ والزِّيادةِ عليه بالإثابةِ، وإنَّما أخرجَ الثَّانيَ مُخرجَ الاستئنافِ للدَّلالةِ على أنَّه تَفضُّلٌ محضٌ ليس في مُقابلَةِ ما أُمِرُوا به.

---

(١) فهذا كقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٥٢٧).

(٢) الآية: (٥٨) منها، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨].

(٣) في نسخة التفتازاني: «وكذا».

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ: ﴿تُغْفَرْ﴾ بالتَّاءِ والبناءِ للمَفعولِ و﴿خطيئاتُكم﴾ بالجمعِ والرَّفعِ، غيرَ ابنِ عامرٍ فإنَّه وحدَ، وقرأَ أبو عمرٍو: ﴿خطاياكُم﴾[1].

(١٦٢) ـ ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ مَضى تفسيرُه في سورةِ البقرةِ.

(١٦٣) ـ ﴿وَسْـَٔلْهُمْ﴾ للتَّقريرِ والتَّقريعِ بقديمِ كُفْرِهم وعِصيانِهم، والإعلامِ بمَا هو مِن علومِهِم الَّتي لا تُعلمُ إلَّا بتَعليمٍ أو وحيٍ لتكونَ لك[2] معجزةً عليهِم.

﴿عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾: عن خبرِها وما وقعَ بأهلِها ﴿ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾: قريبةً منه، وهي أيلةُ: قريةٌ بينَ مدينَ والطُّورِ على شاطئِ البحرِ، وقيلَ: مدينُ، وقيلَ: طَبريَّةُ.

﴿إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾: يتجاوزونَ حدودَ اللهِ بالصَّيدِ يومَ السَّبتِ، و﴿إِذْ﴾ ظرفٌ لـ﴿كَانَتْ﴾ أو ﴿حَاضِرَةَ﴾، أو للمُضافِ المَحذوفِ، أو بدلٌ منه بدلَ الاشتمالِ[3].

﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ﴾ ظرفٌ لـ﴿يَعْدُونَ﴾، أو بدلٌ بعدَ بدلٍ.

---

(١) قرأ نافع: ﴿تُغفَر﴾ مضمومة التّاء ﴿خطيئاتُكم﴾ بالجمع والرفع.
وقرأ ابن عامر: ﴿تُغفر﴾ مضمومة التّاء ﴿خطيئتُكم﴾ بالإفراد والرفع.
وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿نَغفِر﴾ بالنون ﴿خَطِيئاتِكم﴾ بالجمع والنصب.
وقرأ أبو عَمرو: ﴿نَغفِر لكم﴾ بالنُّون ﴿خطاياكم﴾ بغير همزٍ مثل «قضاياكم» ولا تاء فيها.
انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٥ ـ ٢٩٦)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

(٢) في نسخة الخيالي: «ليكون ذلك».

(٣) قال أبو حيّان: هذا لا يجوزُ؛ لأنَّ «إذ» من الظُّروفِ التي لا تَنصَرِفُ ولا يدخلُ عليها حرفُ جرٍّ، وجعلها بدلًا يُجوِّزُ دخولَ «عن» عليها؛ لأنَّ البَدلَ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٣٦٣).

وقُرِئَ: «يَعَدُّون»(١) وأصلُه: يَعْتَدُونَ، و: «يُعِدُّون» مِن الإعدادِ(٢)؛ أي: يُعِدُّونَ آلاتِ الصَّيدِ يومَ السَّبتِ وقد نُهُوا أن يَشتَغِلُوا فيه بغيرِ العبادةِ.

﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا﴾: يومَ تَعظيمِهِم أمرَ السَّبتِ، مَصدرُ «سَبَتَت اليهودُ»: إذا عظَّمَت(٣) سَبْتَها بالتَّجرُّدِ للعبادَةِ.

وقيلَ: اسمُ اليومِ، والإضافةُ لاختِصاصِهِم بأحكامٍ فيه.

ويؤيِّدُ الأوَّلَ(٤) أنْ قُرِئَ: «يومَ إسباتِهم»(٥)، وقولُه: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾.

وقُرِئَ: «لا يُسْبِتُون» مِن أَسْبَتَ(٦)، و: «لا يُسبَتُون» على البناءِ للمفعولِ(٧) بمعنى: لا يدخلونَ في السَّبتِ.

و﴿شُرَّعًا﴾ حالٌ مِن الحيتانِ، ومَعناه: ظاهرةً على وجهِ الماءِ، من «شَرَعَ عَلَيْها»: إذا دَنا وأشرفَ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحتسب» (١/ ٢٦٤) عن شهر بن حوشب وأبي نهيك.

(٢) دون نسبة في «الكشاف» (٣/ ٣١٥)، و«البحر» (١٠/ ٣٦٣).

(٣) في نسخة التفتازاني: «أعظمت».

(٤) وهو أنَّ ﴿سَبْتِهِمْ﴾ في الآية مصدر.

(٥) نسبت لعمر بن عبد العزيز. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٨)، و«الكشاف» (٣/ ٣١٥)، و«البحر» (١٠/ ٣٦٤).

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«الكشاف» (٣/ ٣١٥)، عن علي رضي الله عنه، وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٨)، وأبو حيان في «البحر» (١٠/ ٣٦٤)، نسبتها للحسن وعاصم بخلاف.

(٧) انظر: «الكشاف» (٣/ ٣١٥) عن الحسن.

﴿كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾: مثلَ ذلكَ البَلاءِ الشَّديدِ نبلوهُمْ بسببِ فِسْقِهِم.

وقيلَ: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مُتَّصلٌ بما قبلَه؛ أي: لا تأتيهم مثلَ إتيانِهم يومَ السَّبتِ، والباءُ متعلِّقٌ بـ﴿يَعْدُونَ﴾.

(١٦٤) ـ ﴿وَإِذْ قَالَتْ﴾ عطفٌ على ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾[1].

﴿أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾: جماعةٌ مِن أهلِ القريةِ؛ يعني: صُلحَاءَهُم الَّذينَ اجتهَدُوا في مَوعِظَتِهم حتَّى أَيِسُوا مِن اتِّعاظِهم: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾: مُختَرِمُهُم ﴿أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ في الآخرةِ لتَمادِيهِم في العِصيانِ، قالوه مُبالغةً في أَنَّ الوعظَ لا ينفَعُ فيهِم، أو سُؤَالًا عن عِلَّةِ الوعظِ ونَفعِه، وكأنَّه تقاوُلٌ بينَهُم، أو قولُ مَن ارعَوَى[2] عن الوَعظِ لِمَن لَمْ يَرْعَوِ مِنهم.

وقيلَ: المرادُ طائفَةٌ مِن الفرقةِ الهالِكَةِ أجابُوا بهِ وُعَّاظَهُم رَدًّا عَلَيهِم وتَهَكُّمًا بهم.

﴿قَالُواْ مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ جوابٌ للسُّؤالِ؛ أي: موعظَتُنا إنهاءُ عُذْرٍ إلى اللهِ حتَّى لا نُنْسَبَ إلى تَفريطٍ في النَّهيِ عَن المنكرِ.

وقرأَ حَفصٌ: ﴿مَعْذِرَةً﴾ بالنَّصبِ على المصدرِ أو العلَّةِ؛ أي: اعتذرنا به معذرَةً، أو وعظناهُمْ مَعذِرَةً.

﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾؛ إذ اليأسُ لا يحصلُ إلَّا بالهلاكِ.

---

(١) ولا يجوزُ أن يكونَ مَعطوفًا على ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾ حتى لا يدخلَ هؤلاءِ في حكمِ أهلِ العُدوانِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٢٩)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥٣/ أ).

(٢) أي: امتنعَ. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٣٥١).

(١٦٥) ـ ﴿فَلَمَّا نَسُواْ﴾: تَرَكُوا تَرْكَ النَّاسي ﴿مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦٓ﴾: ما ذكَّرَهُم به صُلَحاؤُهُم ﴿أَنجَيۡنَا ٱلَّذِينَ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذۡنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ بالاعتداءِ ومُخالفةِ أمرِ اللهِ ﴿بِعَذَابِۢ بَـِٔيسِۭ﴾: شَديدٍ، فَعيلٌ مِن «بَؤُسَ يَبْؤُسُ بَأْسًا»: إذا اشتدَّ.

وقرأَ أبو بكرٍ: «بَيْئَس» على فَيْعَلٍ كـ«ضَيْغَمٍ»[١].

وابنُ عامرٍ: ﴿بِئْسٍ﴾ بكسرِ الباءِ وسُكونِ الهمزةِ[٢] على أنَّه «بَئِسٌ» ـ كـ: حَذِرٍ ـ كما قُرِئَ[٣]، فخُفِّفَ عنه بنقلِ حَركتِهَا إلى الفاءِ كـ«كِبْدٍ» في «كَبِدٍ».

وقرأَ نافعٌ: ﴿بِيْسٍ﴾ على قلبِ الهَمزةِ ياءً[٤] كما قُلِبَت في «ذيبٍ»، أو على أنَّه فعلُ الذَّمِّ وُصفَ به فجُعلَ اسمًا.

وقُرِئَ: «بَيِّسٍ» ـ كـ: رَيِّسٍ ـ على قلبِ الهمزةِ ياءً ثمَّ إدغامِها[٥].

و«بَيْسٍ» على التَّخفيفِ كـ: هَيْنٍ[٦]، و: «بائسٍ»[٧].

---

(١) قراءة أبي بكر بكسر الهمزة بخلاف عنه، والوجه الآخر عنه: ﴿بَـِٔيسِۭ﴾. انظر: «التيسير» (ص: ١١٤). والقراءة بفتح الهمزة عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢) لعاصم، وعزاها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٦٥) لطلحة بن مصرف.

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١١٤).

(٣) نسبت لزيد بن ثابت في «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، ولأبي عبد الرحمن السلمي وطلحة بن مصرف في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٩)، و«البحر» (١٠/ ٣٧٠).

(٤) انظر: «التيسير» (ص: ١١٤).

(٥) نسبت لنصر بن عاصم في «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٠)، و«البحر» (١٠/ ٣٧٠).

(٦) نسبت للحسن، وهي رواية خارجة عن نافع، وهي خلاف المشهور عنه. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٩)، و«البحر» (١٠/ ٣٧٠).

(٧) نسبت لأبي رجاء في «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٠)، و«البحر» =

﴿بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾: بسببِ فِسْقِهِم.

(١٦٦) ـ ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾: تكبَّرُوا عَن تركِ ما نُهُوا عنه؛ كقولِه: ﴿وَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: ٧٧].

﴿قُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾؛ كقولِه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

والظَّاهرُ يَقتَضِي أنَّ اللهَ تعالى عذَّبَهم أوَّلًا بعذابٍ شَديدٍ فعَتَوا بعدَ ذلك فمَسَخهُم، ويجوزُ أَنْ تكونَ الآيةُ الثَّانيةُ تقريرًا وتفصيلًا للأولى.

رُوِيَ: أنَّ النَّاهينَ لمَّا أَيِسُوا عَن اتِّعاظِ المُعتَدِينَ كرهوا مُساكنَتَهُم، فقسموا القريةَ بجدارٍ فيه بابٌ مَطروقٌ، فأصبَحُوا يومًا ولم يخرُجْ إليهم أحدٌ من المُعتدينَ، فقالوا: إنَّ لهم شَأْنًا! فدَخَلُوا عليهم فإذا هُم قردةٌ، فلَم يعرِفُوا أَنسِبَاءَهُم، ولكنَّ القرودَ تعرفُهُم، فجعلَت تَأتِي أَنسِبَاءَهُم وتَشَمُّ ثِيابَهُم وتدورُ باكيةً حولهم، ثمَّ مَاتوا بعدَ ثلاثٍ[1].

وعن مجاهدٍ: مُسخَت قلوبُهُم لا أَبْدانُهُم[2].

(١٦٧) ـ ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾؛ أي: أَعْلَمَ، «تفعَّلَ» مِن الإيذانِ بمعناه؛ كـ«التَّوعُّدِ» و«الإيعادِ»، أو: عزمَ؛ لأنَّ العازمَ على الشَّيءِ يُؤذِنُ نفسَه بفعلِه، وأُجرِيَ مجرَى فعلِ القَسَمِ كـ«عَلِمَ اللهُ» و«شَهِدَ اللهُ»، ولذلك أجيبَ بجَوابِه[3].

= (١٠/ ٣٧١). وقد اعتنى أبو حيان رحمه في «البحر» بجمع ما روي في هذه الكلمة من قراءات، فذكر فيها اثنتين وعشرين قراءة مع شرحها، وقد خرجناها وفصلناها بفضل الله في تحقيقنا له فلتنظر فيه.

(١) وردت في هذه القصة روايات كثيرة عن ابن عباس وابن مسعود وقتادة وأبي صالح وابن زيد وابن رومان. انظر: «تفسير الطبري» (١٠/ ٥١٢ ـ ٥٢٤).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٣٦).

﴿لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ والمعنى: وإذ أوجبَ ربُّكَ على نفسِه ليسلطنَّ على اليَهودِ ﴿مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ كالإذلالِ وضربِ الجزيَةِ.

بعثَ اللهُ عَليهِم بعدَ سُليمانَ عليه السَّلامُ بُخْتَنَصَّرَ، فخرَّبَ دِيارَهُم وقتلَ مُقاتلتَهُم وسبَى نِساءَهُم وذراريَّهِم، وضربَ الجِزيةَ على مَن بقيَ مِنْهُم، وكانُوا يؤدُّونَها إلى المجوسِ حتَّى بعثَ اللهُ مُحمَّدًا صلواتُ اللهِ عليهِ ففعلَ ما فعلَ ثمَّ ضربَ عليهم الجِزيةَ، فلا تزالُ مَضروبةً إلى آخرِ الدَّهرِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ عاقبَهُم في الدُّنيا ﴿وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لِمَن تابَ وآمنَ.

(١٦٨) - ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾: وفرَّقْناهُم فيها - بحيثُ لا يَكادُ يخلو قطرٌ مِنْهُم - تتمَّةً لإدبارِهِم حتَّى لا يكونُ لهم شوكةٌ قطُّ، و﴿أُمَمًا﴾ مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ.

﴿مِّنْهُمُ ٱلصَّـٰلِحُونَ﴾ صفةٌ أو بدلٌ مِنه، وهم الَّذينَ آمَنوا بالمدينَةِ ونُظراؤُهُم[1]، ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ تقديرُه: ومِنْهُم ناسٌ دونَ ذلك[2]؛ أي: مُنحطُّونَ عَن الصَّلاحِ وهم كفرَتُهُم وفَسَقَتُهم.

﴿وَبَلَوْنَـٰهُم بِٱلْحَسَنَـٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾: بالنِّعَمِ والنِّقَمِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ينتبهونَ ويرجعونَ عمَّا كانُوا عليه.

---

(١) هذا مختار الزمخشري، وقال الطِّيبيُّ: الظَّاهرُ خِلافُه لِما يَقتَضيهِ النَّظمُ؛ لقولِه: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ بالفاءِ. انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٢٢)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٣٧).

(٢) قوله: «منهم» جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، و«ناسٌ» مبتدأ مؤخر، و«دون ذلك» ظرف مكان متلق بصفة محذوفة من «ناس»، وقال التفتازاني: قد شاعَ في الاستعمالِ رُجوعُ المبتدأِ والخبرِ ظَرفينِ، واستمرَّ النُّحاةُ على جعلِ الأوَّلِ خبرًا والثَّاني مُبتدأً بتَقديرِ مَوصوفٍ دونَ العَكسِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٣/ أ).

(١٦٩) ـ ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾: مـن بعـدِ المذكورينَ ﴿خَلۡفٌ﴾ بَدَلُ سَوءٍ، مَصدرٌ نُعِتَ به، ولذلك يقَعُ على الواحدِ والجمعِ.

وقيلَ: جمعٌ[1]، وهو شائعٌ في الشَّرِّ، و«الخَلَفُ» ـ بالفتحِ ـ في الخيرِ.

والمرادُ به: الَّذينَ كانُوا في عصرِ رَسولِ اللهِ عليه السَّلامُ.

﴿وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾: التَّوراةَ مِن أسلافِهم يقرؤونَها ويَقِفونَ على ما فيها.

﴿يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ﴾: حطامَ هذا الشَّيءِ الأدنى؛ يعني: الدُّنيا، وهو من «الدُّنُوِّ» أو «الدَّناءةِ»، وهو ما كانُوا يأخذونَ مِن الرُّشَا في الحكومةِ، وعلى تحريفِ الكلمِ، والجملةُ حالٌ من الواوِ[2].

﴿وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا﴾: لا يُؤاخِذُنَا اللهُ بذلك ويتجاوزُ عنه، وهو يحتمِلُ العطفَ والحالَ، والفعلُ مُسندٌ إلى الجارِّ والمجرورِ أو مصدرِ ﴿يَأۡخُذُونَ﴾[3].

﴿وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٌ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿لَنَا﴾؛ أي: يرجونَ المغفرةَ مصرِّينَ على الذَّنبِ عائدينَ إلى مثلِه غيرَ تائبينَ عنه[4].

---

(١) قوله: «جمع» أراد أنه اسم جمع؛ لأنّ أهل اللغة يسمون اسم الجمع جمعًا، فردُّه بأنه ليس من أبنية الجمع غير وارد. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) قوله: «والجملةُ حالٌ من الواوِ»؛ أي: جملة ﴿يَأۡخُذُونَ﴾ حال من الواو في ﴿وَرِثُواْ﴾؛ أي: ورثوه آخذين عرض الدُّنيا. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٥٣٨).

(٣) قوله: «والفعل»؛ أي: ﴿سَيُغۡفَرُ﴾ «مسند إلى الجر والمجرور» وهو ﴿لَنَا﴾، «أو مصدرِ يأخذون»؛ أي: ويجوز أن يكون مسندًا إلى الأخذِ الذي هو مصدرُ ﴿يَأۡخُذُونَ﴾.

(٤) تبع الزمخشريَّ في «الكشاف» (٣/ ٣٢٣)، وقد ذهب السمينُ الحلبيُّ إلى أنَّ هذه الجُملةَ مُستأنفةٌ، وقال: إنَّما جعلَ الزَّمَخشَريُّ الواوَ للحالِ للغَرَضِ الذي ذكرَهُ من أنَّ الغُفرانَ شَرطُهُ التَّوبةُ، وهو رَأيُ المُعتَزِلةِ، وأمّا أهلُ السُّنّةِ فيُجوِّزُونَ المَغفِرةَ مع عَدمِ التَّوبةِ. انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥٠٥).

﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ أي: في الكتاب[1] ﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ عطفُ بيانٍ للميثاقِ، أو مُتعلِّقٌ به؛ أي: بأَنْ لا يقولوا، والمرادُ: تَوبيخُهم على البتِّ بالمغفرةِ مع عدمِ التَّوبةِ، والدّلالةُ على أنّه افتراءٌ على اللهِ وخروجٌ عَن ميثاقِ الكتابِ.

﴿وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾ عطفٌ على ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾ مِن حيثُ المعنى فإنَّه تقريرٌ[2]، أو على ﴿وَرِثُوا۟﴾ وهو اعتراضٌ.

﴿وَٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ ممَّا يأخذُ هؤلاءِ ﴿أفلا يَعقِلونَ﴾ فيعلموا ذلك، ولا يستبدلُوا الأَدْنَى الدَّنيءَ المؤدِّيَ إلى العقابِ بالنَّعيمِ المخلدِ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ ويعقوبُ بالتَّاءِ على التَّلوينِ[3].

(١٧٠) - ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ عطفٌ على «الَّذينَ يتَّقونَ»، وقوله: ﴿أفلا يعقلون﴾ اعتراضٌ، أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ على تقديرِ: منهم، أو وضعِ الظَّاهرِ مَوضِعَ المضمَرِ تنبيهًا على أنَّ الإصلاحَ كالمانعِ مِن التَّضييعِ.

وقرأ أبو بكرٍ: ﴿يُمْسِكُونَ﴾ بالتَّخفيفِ[4].

وإفرادُ الإقامةِ لإنافتِها على سائرِ أنواعِ التَّمسُّكاتِ.

---

(١) قوله: «أي: في الكتاب»؛ حمل الإضافة في ﴿مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ على الإضافة بمعنى «في». انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٥٣٩).

(٢) أي: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾ استفهام بمعنى: التقرير، فهُوَ بمنزلةِ الإخبارِ عن الثّابتِ، فصحَّ عَطفُ الجملة الخبريّة ﴿وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾ عليه لعدمِ المُنافاةِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٤٠).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر» (٢/ ٢٩١).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٧)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

(١٧١) ـ ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ﴾؛ أي: قَلَعْناهُ ورفعناهُ فوقَهُم، وأصلُ «النَّتْقِ»: الجذبُ.

﴿كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾: سقيفةٌ، وهي كلُّ ما أظلَّكَ.

﴿وَظَنُّوٓاْ﴾: وتيقَّنوا ﴿أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾: ساقطٌ عليهِم؛ لأنَّ الجبلَ لا يَثبتُ في الجوِّ، ولأنَّهُم كانُوا يوعَدونَ به، وإنَّما أطلقَ الظَّنَّ لأنَّه لم يقَعْ مُتعلَّقُه، وذلك أنَّهم[1] أَبَوْا أن يقبلوا أحكامَ التَّوراةِ لثِقَلِها فرفعَ اللهُ الطُّورَ فوقَهُم وقيل لهم: إن قَبِلْتُم ما فيها وإلَّا ليقعنَّ عليْكُم.

﴿خُذُواْ﴾ على إضمارِ القولِ؛ أي: وقُلْنَا: ﴿خُذُواْ﴾، أو قائلينَ: ﴿خُذُواْ﴾.

﴿مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ مِن الكتابِ ﴿بِقُوَّةٍ﴾: بجِدٍّ وعزمٍ على تحمُّلِ مَشاقِّهِ، وهو حالٌ مِن الواوِ.

﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ بالعملِ بهِ ولا تتركوهُ كالمَنْسِيِّ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ قبائحَ الأعمالِ ورَذائلَ الأخلاقِ.

(١٧٢) ـ ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾؛ أي: أخرجَ مِن أَصْلابِهِم نَسْلَهُم على ما يَتوالَدُونَ قرنًا بعدَ قرنٍ، و﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بدلٌ من ﴿بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ بدلَ البَعضِ.

وقرأَ نافِعٌ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ: ﴿ذُرِّيَّاتِهِم﴾[2].

﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾؛ أي: ونصبَ لَهُم دَلائِلَ رُبوبيَّتِه، وركَّبَ في عُقولِهِم ما يَدْعُوهُم إلى الإقرارِ بها، حتَّى صارُوا بمنزلةِ مَن قيلَ لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾

---

(١) في نسخة الخيالي: «لأنهم».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٧ ـ ٢٩٨)، و«التيسير» (ص: ١١٤)، و«النشر» (٢/ ٢٧٣).

قَالُواْ بَلَىٰ ﴾، فنزَّلَ تمكينَهُم مِن العلمِ بها وتمكُّنَهُم منه بمنزلةِ الإشهادِ والاعترافِ على طريقَةِ التَّمثيلِ[1]، ويدلُّ عليه قولُه:

﴿قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾؛ أي: كراهةَ أَنْ تقولُوا: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾ لم ننبَّه عليه بدَليلٍ.

(١٧٣) ـ ﴿ أَوْ تَقُولُوٓاْ ﴾ عطفٌ على ﴿أَن تَقُولُواْ ﴾، وقرأ أبو عمرٍو كِلَيهِما بالياءِ[2]؛ لأنَّ أوَّلَ الكَلامِ على الغيبَةِ.

﴿إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ فاقتدَيْنَا بهم؛ لأنَّ التَّقليدَ عندَ قيامِ الدَّليلِ والتَّمكُّنِ من العلمِ به[3] لا يصلُحُ عُذْرًا.

﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ يعني: آباءَهُم المبطِلينَ بتأسيسِ الشِّركِ.

وقيلَ: لَمَّا خلقَ اللهُ آدمَ أخرجَ مِن ظَهرِه ذرِّيَّةً كالذَّرِّ، وأحياهُم وجعلَ لَهُم العقلَ والنُّطقَ وألهمَهُم ذلك، لحديثٍ رواهُ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه[4]،......................

---

(١) تَبِعَ في هذا الزَّمخشريَّ، وقال ابنُ المُنيِّرِ: قَد أجراهُ قومٌ على ظاهرِه وقالوا: لا تُترَكُ الحقيقةُ مَع إمكانِها. وقال السيوطي: والأحاديثُ الصَّحيحةُ مُصرِّحةٌ بذلك. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٢٨)، و«حاشية السيوطي» (٦/ ٤٥٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٨)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

(٣) الضمير يعود على الدليل. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٥٤٤).

(٤) روى مالكٌ في «الموطأ» (٢): أنَّ عُمَرَ بنَ الخطّابِ سُئِلَ عن هذِهِ الآيةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فَقال عُمَرُ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُسأَلُ عَنها، فَقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ تَبارَكَ وَتَعالَى خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ بِيَمِينِهِ فاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِّيَّةً، فَقال: خَلَقتُ هؤُلاءِ لِلجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أهلِ الجَنّةِ يَعمَلُونَ. ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ فاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِّيَّةً، فَقال: خَلَقتُ هؤُلاءِ لِلنّارِ، وَبِعَمَلِ أهلِ النّارِ يَعمَلُونَ». =

وقَد حَقَّقْتُ الكلامَ فيه في شرحي لكتابِ «المصابيح»[1].

والمقصودُ مِن إيرادِ هذا[2] الكلامِ هاهنا: إلزامُ اليهودِ بمُقتَضى الميثاقِ العامِّ بعد ما ألزمَهُم بالميثاقِ المخصوصِ بهم، والاحتجاجُ عَلَيْهِم بالحجَجِ السَّمعيَّةِ والعَقليَّةِ، ومنعُهم عن التَّقليدِ وحَملُهم على النَّظَرِ والاستدلالِ، كما قالَ:

= فَقال رَجُلٌ: يا رَسُولَ اللهِ، فَفِيمَ العَمَلُ؟ قال: فَقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ إذا خَلَقَ العَبدَ لِلجَنّةِ، استَعمَلَهُ بِعَمَلِ أهلِ الجَنّةِ حَتّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِن أعمالِ أهلِ الجَنّةِ فَيُدخِلُهُ بِهِ الجَنّةَ، وَإذا خَلَقَ العَبدَ لِلنّارِ، استَعمَلَهُ بِعَمَلِ أهلِ النّارِ حَتّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِن أعمالِ أهلِ النّارِ فَيُدخِلُهُ بِهِ النّارَ».

ورواه أحمد في «مسنده» (٣١١)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٩٧)، وأبو داود في «سننه» (٤٧٠٣)، والترمذي في «سننه» (٣٠٧٥)، وقال: هذا حديث حسن ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً، والنسائي في «الكبرى» (١١١٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٦٦)، والحاكم في «المستدرك» (٧٤) وقال الذهبي في «التلخيص»: فيه إرسال، و(٤٠٠١) وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم»، وكل الأسانيد عن مسلم بن يسار الجهني عن عمر بن الخطاب، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧١٠)، ورواه أبو داود (٤٧٠٤) من طريق مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة، قال كنت عند عمر بن الخطاب بهذا الحديث. وأعله ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٣) بجهالة الراوي عن عمر، ثم قال: لكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها، من حديث عمر وغيره.

وقال الفخر الرازي: أطبقَت المُعتَزِلةُ على أنَّه لا يَجوزُ تَفسيرُ الآيةِ بالحَديثِ. ثم ذكر الفخر الرازي لهم عشر حجج، وأجاب عنها. انظر: «تفسير الرازي» (١٥/ ٣٩٨ـ ٤٠٢).

وقال الطِّيبيُّ: الواجبُ على المفسِّرِ المُحقِّقِ أن لا يُفسِّرَ كلامَ اللهِ المَجيدِ برَأيِه إذا وجدَ من جانبِ السَّلفِ الصّالحِ نقلًا مُعتمدًا، فكيفَ بالنصِّ القاطعِ من جانبِ حضرةِ الرِّسالةِ صلواتُ اللهِ على صاحِبها؟! انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٥٦).

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/ ١٠٥)، و«تفسير القرطبي» (٩/ ٣٧٦)، و«روح المعاني» (٩/ ٤٥٦).

(٢) «هذا» من نسخة التفتازاني.

(١٧٤) ـ ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾؛ أي: عَن التَّقليدِ واتِّباعِ الباطلِ.

(١٧٥) ـ ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ ﴾؛ أي: علـى اليهودِ ﴿نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾: هو أحدُ عُلماءِ بني إسرائيلَ. أو: أميَّةُ بنُ أبي الصَّلتِ؛ فإنَّه كانَ قد قرأَ الكتبَ وعَلِمَ أنَّ اللهَ تَعالى مُرسِلٌ رَسُولًا في ذلك الزَّمانَ ورَجَا أن يكونَ هُوَ، فلمَّا بُعِثَ مُحمَّدٌ عليه السَّلامُ حسَدَهُ وكفرَ به. أو: بلعَمُ بن باعُوراءَ مِن الكَنعانِيِّينَ، أوتيَ عِلْمَ بعضِ كتبِ اللهِ ﴿فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾: مِن الآياتِ بأَنْ كفرَ بها وأعـرضَ عَنْها[١] ﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ حتَّى لَحِقَه ـ وقيلَ: استَتْبَعَه ـ ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾: فصارَ مِن الضَّالينَ.

رُوِيَ: أنَّ قومَهُ سألوهُ أَنْ يَدعُوَ على مُوسَى ومَن معَه فقالَ: كيفَ أَدْعُو على مَن مَعَه الملائكَةُ؟! فألَحُّوا عليه حتَّى دَعَا عليهِم فبقُوا في التِّيهِ[٢].

(١٧٦) ـ ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ ﴾ إلى مَنازلِ الأبرارِ مِن العُلَماءِ ﴿بِهَا﴾: بسببِ تلكَ الآياتِ ومُلازَمَتِها ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾: مالَ إلى الدُّنيَا وإلى[٣] السَّفالةِ[٤] ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ في إيثارِ الدُّنيا واسترضاءِ قومِه، وأَعْرضَ عَن مُقتَضى الآياتِ.

وإنَّما علَّقَ رَفْعَه بمشيئَةِ اللهِ ثمَّ استدركَ عنه بفعلِ العَبدِ تَنبيهًا على أنَّ المَشيئَةَ سببٌ لفعلِه الموجِبِ لرَفْعِه، وأنَّ عدمَهُ دَليلُ عدمِها دلالةَ انتفاءِ المُسبَّبِ على انتفاءِ

---

(١) يقالُ لكلِّ مَن فارقَ الشَّيءَ بالكُليّةِ: انسلَخَ مِنه، وقيل: ﴿انسلخ منها﴾ مبالغة. انظر: «تفسير الرازي» (١٥/ ٤٠٤)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٦٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٥٧٩) من قول سالم أبي النضر مطولاً، وبنحوه (١٠/ ٥٧٥) من قول ابن عباس.

(٣) في نسخة التفتازاني: «أو إلى».

(٤) «السَّفالةُ»: النَّذالةُ. انظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٣٠).

سببِه[١]، وأنَّ السَّببَ الحَقيقيَّ هو المشيئَةُ، وأنَّ ما نُشاهِدُه[٢] من الأسبابِ وسائطُ مُعتبَرَةٌ في حصولِ المسبَّبِ مِن حيثُ إنَّ المشيئةَ تعلَّقَت به كذلك، وكانَ مِن حَقِّهِ أن يقولَ: «ولكنَّه أعرَضَ عَنْهَا» فأَوْقعَ مَوقِعَه: ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ مُبالغَةً وتنبيهًا على ما حملَهُ عليه، وأنَّ حبَّ الدُّنيَا رأسُ كلِّ خَطيئَةٍ.

﴿فَمَثَلُهُۥ﴾: فصِفَتُه الَّتي هي مَثَلٌ في الخِسَّةِ ﴿كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ﴾: كصِفَتِه في أخسِّ أحوالِه، وهو: ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾؛ أي: يلهَثُ دائمًا سواءٌ حُملَ عليه بالزَّجرِ والطَّردِ أو تُرِكَ ولم يُتعرَّضْ لهُ بخِلافِ سائرِ الحَيواناتِ لضَعفِ فُؤادِه، و«اللَّهْثُ»: إدلاعُ اللِّسانِ عن التَّنفُّسِ الشَّديدِ، والشَّرطيَّةُ في مَوضعِ الحالِ[٣]، والمعنى: لاهثًا في الحالتينِ، والتَّمثيلُ واقِعٌ مَوقِعَ لازمِ التَّركيبِ الَّذي هو نفيُ الرَّفعِ ووضعُ المنزلةِ للمبالغَةِ والبَيانِ.

وقيلَ: لَمَّا دَعا على مُوسى خرجَ لِسانُه فوقعَ على صدرِه، وجعلَ يلهَثُ كالكَلْبِ.

﴿ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ﴾ المذكورةَ على اليَهودِ؛ فإنَّها نحوُ قِصَصِهِم ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ تفكُّرًا يؤدِّي بهم إلى الاتِّعاظِ.

---

(١) قوله: «وأنَّ عدمَهُ دَليلُ عدمِها دلالةَ انتفاءِ المُسبَّبِ على انتفاءِ سببِه»؛ أي: عدمُ فعل العبد دليل عدم مشيئة الله تعالى، وفيه رد على المعتزلة حيث قالوا: يريد الله إيمان الكافر وطاعة العاصي مع انتفاء الإيمان والطاعة. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٥٥٠).

(٢) في نسخة التفتازاني: «فمشاهده».

(٣) أفاد الطيبي أنَّ الجملة الشرطيّة لا تقع بتمامها حالاً إلا أن تخرج عن معنى الشرطيّة؛ كأن تفيد معنى التسوية في نحو: «أتيتُكَ إن تَأتِني أو لم تَأتني»، ومنه الآية؛ لأنَّ المُرادَ: إن حُملَ عليه أو لم يُحمَل. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٦٨).

(١٧٧) ـ ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾؛ أي: مثـلُ القومِ، وقُرِئَ: «سـاءَ مثـلُ القَوْمِ» على حذفِ المخصـوصِ بالذَّمِّ[١].

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ بعدَ قيامِ الحُجَّةِ عليها وعِلْمِهِم بها.

﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ إمَّا أنْ يكونَ دَاخِلًا في الصِّلَةِ مَعطوفًا على ﴿ كَذَّبُواْ ﴾ بمَعنى: الَّذينَ جَمَعُوا بين تكذيبِ الآياتِ وظلمِ أنفُسِهِم[٢]، أو مُنقَطِعًا عنها بمَعنى: وما ظلموا بالتَّكذيبِ إلَّا أَنْفُسَهُم؛ فإنَّ وَبالَهُ لا يَتخطَّاهَا، ولذلك[٣] قدَّمَ المفعولَ.

(١٧٨) ـ ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ تَصريحٌ بأنَّ الهُدَى والضَّلالَ مِن اللهِ، وأنَّ هِدايةَ اللهِ[٤] تختَصُّ ببعضٍ دونَ بعضٍ، وأنَّها مُستلزِمَةٌ للاهتداءِ، والإفرادُ في الأوَّلِ والجَمْعُ في الثَّاني لاعتبارِ اللَّفظِ والمَعنى[٥]= تنبيهٌ[٦] على أنَّ المُهتَدِينَ كواحِدٍ لاتِّحادِ طَرِيقِهِم، بخلافِ الضَّالِّينَ.

والاختِصارُ في الإخبارِ عمَّنْ هداهُ اللهُ بالمُهتَدِي تعظيمٌ لشأنِ الاهتداءِ، وتَنبيهٌ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣) عن الجحدري والأعمش. قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٩): ورفع (مثلُ) على هذه القراءة بـ﴿ سَآءَ ﴾، ولا تجري «ساءَ» مجرى «بئس» إلَّا إذا كان ما بعدها منصوبًا.

(٢) قال القونوي في «حاشيته» (٨/ ٥٥٢): هو الظاهر الراجح؛ إذ الأصل في الواو العطف، مع الجامع الخيالي أو العقلي.

(٣) أي: لإفادة الحصر.

(٤) في نسخة الخيالي: «وأن هدايته».

(٥) في العبارة لفٌّ ونشر مرتَّب؛ أي: والإفرادُ في الأوَّلِ ـ وهو ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾ ـ لاعتبارِ اللَّفظِ والجَمعُ في الثَّاني ـ وهو ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ـ لاعتبارِ المَعنى...

(٦) خبر «الإفرادُ».

على أنَّه في نفسِهِ كمالٌ جَسِيمٌ ونَفْعٌ عَظِيمٌ لو لم يحصُلْ له غيرُه لكَفَاهُ، وأنَّه المُستلزِمُ للفوزِ بالنِّعمِ الآجلَةِ والعنوانُ لها.

(١٧٩) ـ ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾: خلَقْنا ﴿لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ يعني: المُصِرِّينَ على الكفرِ في عِلْمِهِ تَعالى.

﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾؛ إذْ لا يُلْقُونَها إلى مَعرِفَةِ الحقِّ والنَّظَرِ في دَلائِلِه.

﴿وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾؛ أي: لا يَنْظُرونَ إلى ما خلقَ اللهُ نظرَ اعتِبارٍ.

﴿وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ الآياتِ والمَواعِظَ سماعَ تَأَمُّلٍ وتَذَكُّرٍ.

﴿أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ﴾ في عدمِ الفقهِ والإبصارِ للاعتبارِ والاستماعِ للتَّدبُّرِ، أو: في أنَّ مَشاعِرَهُم وقُواهُم مُتوجِّهَةٌ إلى أسبابِ التَّعيُّشِ مقصورةٌ عليها.

﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ فإنَّها تدرِكُ ما يمكنُ لها أن تدركَ مِن المنافعِ والمَضارِّ وتجتهِدُ في جذبِها ودَفعِهَا غايةَ جهدِها، وهُمْ لَيْسُوا كذلك، بَلْ أكثرُهُم يعلمُ أنَّه مُعانِدٌ فيَقْدَمُ على النَّارِ.

﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾: الكاملونَ في الغَفْلَةِ.

(١٨٠) ـ ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ لأنَّها دالَّةٌ على معانٍ هيَ أحسَنُ المَعانِي، والمرادُ بهَا الألفاظُ، وقيلَ: الصِّفاتُ.

﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾: فسمُّوهُ بتلكَ الأَسماءِ، ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾: واترُكُوا تَسمِيَةَ الزَّائغينَ فيها الَّذينَ يُسمُّونَه بما لا توقيفَ فيه، أو رُبَّما يوهِمُ مَعنًى فاسدًا؛ كقولِهِم: يا أبا المكارمِ، يا أبيضَ الوَجهِ.

أو: لا تُبالوا بإنكارِهِم ما سمَّى به نفْسَهُ؛ كقَوْلِهم: ما نعرِفُ إلَّا رحمانَ اليَمامَةِ.

أو: وَذَرُوهُم وإلحادَهُم فيها بإطلاقِها على الأصنامِ واشتقاقِ أسمائِها منها؛ كـ«اللَّاتِ» مِن اللهِ، و«العُزَّى» من العَزيزِ، ولا تُوافِقُوهُم عليه[١].

أو: أَعرِضُوا عَنْهُم؛ فإنَّ اللهَ مُجازِيهِم كمَا قالَ: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

وقرأَ حمزَةُ: ﴿يَلْحَدُونَ﴾ بالفتحِ[٢]، يُقالُ: «لَحَدَ» و«أَلْحَدَ» إذا مالَ عن القَصدِ.

(١٨١) ـ ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ ذكرَ ذلك ـ بعدَما بيَّنَ أنَّه خلقَ للنَّارِ طائفةً ضالِّينَ مُلحِدِينَ عن الحقِّ ـ للدَّلالةِ على أنَّه خلقَ أيضًا للجنَّةِ أُمَّةً هادِينَ بالحَقِّ عادِلِينَ في الأَمرِ، واستدلَّ به على صحَّةِ الإجماعِ[٣]؛ لأنَّ المرادَ مِنْهُ[٤]: أنَّ في كلِّ قرنٍ طائفةً بهذه الصِّفَةِ؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ: «لا تَزالُ مِن أُمَّتِي طائفةٌ عَلى الحقِّ إلى أَنْ يَأْتِيَ أَمْرَ الله»[٥]؛ إِذْ لَوْ اختصَّ بعَهْدِ الرَّسُولِ عليه السَّلامُ أو غيرِه لم يَكُن لذِكْرِه فائدةٌ؛ فإنَّه مَعلومٌ.

(١٨٢) ـ ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم ﴾: سنَسْتَدنِيهم إلى الهلاكِ قَليلًا قَلِيلًا[٦]، وأصلُ «الاستدراجِ»: الاستِصْعَادُ أو الاستِنْزَالُ درجَةً بعدَ درجَةٍ.

﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ما نريدُ بهم، وذلك أَنْ تتواتَرَ عليهِم النِّعَمُ فيَظنُّوا

---

(١) قال ابنُ المُنيِّرِ: هذا هو الصَّوابُ. انظره في: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٤٠٥)، و«حاشية السيوطي» (٦/ ٤٦٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٨)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

(٣) استدلَّ بها الجويني في «التلخيص» (٣/ ٢٦)، والغزالي في «المستصفى» (ص: ١٣٨) وغيرهم.

(٤) في نسخة الخيالي: «به».

(٥) رواه البخاري في «صحيحه» (٧٣١١) عن المغيرة بن شعبة، و(٧٣١٢) عن معاوية بن أبي سفيان، ومسلم في «صحيحه» (١٠٣٧) عن معاوية بن أبي سفيان، و(١٩٢١) عن المغيرة بن شعبة، بنحوه.

(٦) تقدَّم الكلام عن الاستدراج. وانظر: «الكشاف» (٣/ ٢٤١)، و«التعريفات» للجرجاني (ص: ٢٠).

أَنَّهـا لطـفٌ مِـن اللهِ بهم، فيـزدادُوا بَطَـرًا وانهِمَاكًا في الغـيِّ حتَّى يحـقَّ عَلَيهِم كلمةُ العَذابِ.

(١٨٣) ـ ﴿ وَأُمْلِي لَهُمْ ﴾: وأُمْهِلُهُم، عطفٌ على ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم ﴾.

﴿إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ ﴾: إنَّ أَخْذِي شَديدٌ، وإنَّما سَمَّاه كَيْدًا لأنَّ ظاهِرَه إحسانٌ وباطِنَهُ خُذلانٌ[١].

(١٨٤) ـ ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم ﴾ يعني: مُحمَّدًا عليه السَّلامُ ﴿مِّن جِنَّةٍ ﴾: من جنونٍ.

رُوِيَ: أنَّه عليه السَّلامُ صَعِدَ على الصَّفَا فدَعاهُم فَخذًا فَخْذًا يُحذِّرُهم بأسَ اللهِ، فقالَ قائِلُهُم: إنَّ صاحِبَكُم لَمَجنونٌ باتَ يُهوِّتُ[٢] إلى الصَّباحِ، فنزلَتْ[٣].

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ موضِّحٌ إنذارَهُ بحيثُ لا يخفَى على ناظرٍ[٤].

(١٨٥ ـ ١٨٦) ـ ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ ﴾ نـظـرَ استِدلالٍ ﴿فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ ﴾ ممَّا يقَعُ عليه الشَّيءُ مِن الأجناسِ الَّتي لا يمكنُ حَصْرُها؛ ليَدُلَّهُم على كمالِ قدرةِ صانعِها ووحدةِ مُبدِعِها وعِظَمِ شَأنِ مَالِكِها ومُتولِّي أمرِها؛ ليُظْهِرَ لَهُم صحَّةَ ما يَدعوهُم إليه.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٣٩).

(٢) أي: يُصَوِّت. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٦/ ٢٠٩).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٦٠٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٢٤)، عن قتادة، بلفظ: «يُصَوِّت»، وهو مَعنى «يُهوِّت» كما تقدم، وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٦٦): إسناده صحيح إلى قتادة.

(٤) في نسخة التفتازاني: «ناظره».

﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿مَلَكُوتِ﴾، و«أنْ» مَصدريَّةٌ، أو مخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلَةِ واسمُها ضَميرُ الشَّأنِ[1]، وكذا اسمُ ﴿يَكُونَ﴾.

والمعنى: أَوَلم يَنْظُروا في اقترابِ آجالِهِم وتوقُّعِ حُلولِها فيُسارِعُونَ إلى طلبِ الحقِّ والتَّوَجُّهِ إلى ما يُنجيهِم قبلَ مُغافَصَةِ المَوتِ[2] ونزولِ العَذابِ؟

﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ﴾: بعدَ القُرآنِ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ إذا لم يُؤمِنُوا به وهو النِّهايَةُ في البيانِ؛ كأنَّه إخبارٌ عَنْهُم بالطَّبعِ والتَّصميمِ على الكُفْرِ بعدَ إلزامِ الحُجَّةِ، والإرشادِ إلى النَّظرِ.

وقيلَ: هو مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾؛ كأنَّه قيلَ: لعلَّ أَجَلَهم قد اقترَبَ، فما بالُهُم لا يُبادِرُونَ الإيمانَ بالقُرآنِ؟ وماذا يَنتَظِرُونَ بعدَ وُضوحِه؟ فإنْ لَمْ يُؤمِنُوا بِهِ فبأيِّ حَديثٍ أحقَّ مِنه يُريدونَ أَنْ يُؤمِنُوا به؟ وقولُه: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ كالتَّقريرِ والتَّعليلِ له.

﴿ونَذَرُهُمْ فِـي طُغْيَانِهِمْ﴾ بالرَّفعِ على الاستئنافِ، وقرأَ أبو عَمرٍو وعاصمٌ ويَعقوبُ بالياءِ لقولِه: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾، وحمزَةُ والكِسائيُّ به وبالجزمِ[3] عطفًا على محلِّ ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾؛ كأنَّه قيلَ: لا يَهْدِه أحدٌ غيرُه ويَذَرْهم ﴿يَعْمَهُونَ﴾ حالٌ مِن «هم».

---

(١) اقتصرَ في «الكشاف» (٣/ ٣٣٩) على الوجه الثاني، وهو ما رجحه أبو حيان والحلبي، أمّا الأوّل فذكره الكرماني في «غرائب التفسير» (١/ ٤٢٩) والعكبري في «التبيان» (١/ ٥٣٩)، وفيه إشكال؛ لأنَّ «عسى» فعل جامد لا يؤول بمصدر، وقد نبَّه الكرماني على بطلانه في «لباب التفاسير» عند تفسير هذه الآية. وانظر: «الدر المصون» للحلبي (٥/ ٥٢٦).

(٢) يقال: غافصَه الأمرُ: فاجَأه على غرّةٍ منه. انظر: «العين» (٤/ ٣٧٣)، و«أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ٧٠٦).

(٣) والباقون بالنُّون ورفع الرّاء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥)، و«النشر» (٢/ ٢٧٣).

(١٨٧) ـ ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾: عن القِيامَةِ، وهيَ مِن الأَسماءِ الغالبَةِ، وإطلاقُها عليها إمَّا لوُقوعِها بَغتَةً، أو لسُرعَةِ حِسابِها، أو لأَنَّها على طُولِها عندَ اللهِ كسَاعَةٍ.

﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾: مَتى إرساؤُهَا؛ أي: إثباتُها واستِقرارُهَا، و«رُسُوُّ الشَّيءِ»: ثَباتُهُ واستِقرارُه، ومِنهُ: رَسَا الجَبَلُ، وأَرْسَى السَّفينَةَ.

واشتقاقُ «أيَّان» مِن «أيٍّ»؛ لأنَّ معناه: أيَّ وقتٍ، وهو مِن «أَوَيْتُ إليهِ» لأنَّ البعضَ آوٍ إلى الكُلِّ[1].

﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى﴾ استأثَرَ بـه، لـم يُطلِع عليهِ مَلَكًا مُقَرَّبًا ولا نَبيًّا مُرْسَلًا.

﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ﴾: لا يُظهرُ أَمْرَها في وَقتِها ﴿إِلَّا هُوَ﴾، والمعنى: أنَّ الخفاءَ بها مُستمِرٌّ على غَيرِه إلى وَقتِ وُقوعِها، واللَّامُ للتَّوقيتِ[2] كاللَّامِ في قَولِه: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨][3].

﴿ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: عَظُمَت على أَهلِها مِن المَلائِكَةِ والثَّقلينِ لهَوْلِها، وكأنَّه إشارَةٌ إلى الحكمَةِ في إخفائِها.

---

(١) هذا مبني على كلام ابن جني في «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» (١/ ٢٦٨)، والأكثرون يأبون اشتقاق الأسماء غير المتصرفة. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٤٧٢).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «للتأقيت».

(٣) يستشهد النحاة بهذه الآية عـلـى أنَّ اللام فيها موافقة لـ«بعد». انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ١٠١)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٨١)، وذهب الواحدي إلى أنها لام السبب أو الأجل. انظر: «تفسير الرازي» (٢١/ ٣٨٣)، ومصطلح لام التأقيت ظهر عند الأصوليين، وربَّما استخدمه متأخرو النحاة. انظر: «شرح المعالم في أصول الفقه» لابن التلمساني (٢/ ٣١٠)، و«المفهم» للقرطبي (١/ ٢٧٨).

﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾: فجأةً على غَفلةٍ؛ كمَا قالَ عليهِ السَّلامُ: «إنَّ السَّاعَةَ تَهيجُ بالنَّاسِ والرَّجلُ يُصلِحُ حوضَهُ، والرَّجلُ يَسقِي ماشِيَتَه، والرَّجلُ يُقوِّمُ سِلعَتَه في سُوقِه، والرَّجُلُ يخفضُ مِيزانَه ويرفَعُه»[1].

﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ عالمٌ بها، فَعِيلٌ مِن «حَفِيَ عن الشَّيءِ»: إذا سأَلَ عَنْه، فإنَّ مَن بالغَ في السُّؤالِ عَن الشَّيءِ والبحثِ عنه استحكَمَ عِلْمُه فيه، ولذلك عُدِّيَ بـ«عن».

وقيلَ: هي[2] صِلَةُ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾.

وقيلَ: هي مِن «الحَفاوَةِ» بمَعنى: الشَّفقَةِ، فإنَّ قُريشًا قالُوا له: إنَّ بَينَنَا وبينَكَ قرابةً فقُل لنا: متى السَّاعةُ[3]؟ والمعنى: يَسأَلُونَكَ عَنْها كأَنَّكَ حَفِيٌّ تتحَفَّى بهم، مِن «حَفِيَ بالشَّيءِ»: إذا فرحَ، فتخصَّهُم لأجلِ قَرابَتِهِم بتَعليمِ وَقتِها.

وقيلَ: مَعناهُ: كأَنَّكَ حَفِيٌّ بالسُّؤالِ عَنْها تحبُّه؛ أي: [وأنت] تَكرَهُ [السُّؤالَ عنها][4]؛ لأنَّه مِن الغيبِ الَّذي استأثرَهُ الله بعِلْمِه.

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٤٥١) عن قتادة عن النبي ﷺ مرسلًا، وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري في «صحيحه» (٦٥٠٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٩٥٤).

(٢) أي: (عن).

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٦٧)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ٦٠٤ و٦١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٢٨)، عن قتادة.

(٤) ما بين معكوفتين من مطبوع البيضاوي مع «حاشية القونوي» (٨/ ٥٦٧)، وقريب منه ما جاء في مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٣٤١)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٧٠)، وفيهما: «أي: وأنت تكرهه»، وبهذا يتضح المراد.

قال شيخ زاده: المعنى: يسألونك كأنك حفي تفرح وتسر بالسؤال عنها والحال أنك تكره السؤال =

﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ كرَّرَهُ لتكريرِ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾ لِمَا نِيطَ بهِ مِن هذهِ الزِّيادَةِ، وللمُبالغَةِ[1].

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ عِلمَهَا عِندَ اللهِ لم يؤتِه أحدًا مِن خَلقِه.

(١٨٨) ـ ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ جلبَ نَفْعٍ ولا دفعَ ضرٍّ، وهو إظهارٌ للعُبوديَّةِ والتَّبرِّي عَن ادِّعاءِ العلمِ بالغُيوبِ.

﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ مِن ذلكَ فيُلهِمَنِي إيَّاهُ ويُوفِّقَنِي له.

﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ ولو كنتُ

= عنها لأنها من علم الغيب الذي استأثر الله به.

وقال القونوي: أي: مع أنك تكرهه، ففي عبارته [أي: البيضاوي] نوع مسامحة لظهور مراده.

قلت: وهذا كله موافق لما في «الكشاف» (٣/ ٣٤٣): وقيل: كأنك حفيٌّ بالسؤال عنها تحِبُّه وتُؤثِرُه، يعني: أنك تكرَهُ السؤالَ عنها لأنَّه من عِلم الغيب الذي استأثَر الله به ولم يؤتِه أحدًا من خلقه.

تنبيه: وقع في مطبوع البيضاوي مع «حاشية الخفاجي»: «أي: تكثره»، ومثله في «حاشية الأنصاري»، قال الشهاب: وقوله: «تكثره» هذا هو الصحيح، وفي نسخة: «تكره» وهو من تحريف الكتبة، وقيل: صوابه: تؤثره... ثم نقل عبارة «الكشاف» التي ذكرناها.

قلت: والذي ذكره القونوي وشيخ زاده أقرب إلى الصواب والله أعلم، ولعل الأنصاري استشكل لفظ «تكثره»، فقد أورد عقبه عبارة «الكشاف» التي نقلناها ثم قال: أشار إلى ما حرَّره التفتازاني: أن المعنى: أو حفيٌّ بالسؤالِ عنها محبٌّ له فرِحٌ به، فيسألونكَ عنها لذلك، وليس كذلك؛ أي: بل تكرهُه.

(١) في نسخة التفتازاني: «والمبالغة». قال الشهاب في «الحاشية»: قوله: «وللمبالغة» معطوف على قوله: «لما نيط به»، والمبالغة من هذه الزيادة أيضًا لأنّ قوله: «كأنك عالم بها» استبعاد لعلمه بها وهو الحبيب الأكرم ﷺ فما حال من سواه، ويجوز عطفه على قوله: «التكرير».

أعلَمُـه لخالَفَـتْ حَالِـي مـا هيَ عليه مِـن اسـتكثارِ المَنافـعِ واجتنابِ المَضـارِّ حتَّى لا يَمسَّنِي سـوءٌ[١].

﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾: وما أنَا إلَّا عَبدٌ مُرسَلٌ للإنذارِ والبِشارَةِ ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ فإنَّهم المُنتفعُونَ بهما، ويجوزُ أَنْ يكونَ مُتعلِّقًا بالبَشيرِ، ومُتعلَّقُ النَّذيرِ محذوفًا.

(١٨٩) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾: هــو آدمُ ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا﴾: مِـن جَسَدِها مِن ضلعٍ مِن أَضلاعِها، أو: مِن جِنْسِها؛ كقولِه: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢].

﴿زَوْجَهَا﴾: حواءَ ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ ليَستأنِسَ بها ويَطمئِنَّ إِلَيْهَا اطمئنانَ الشَّيءِ إلى جزئِه أو جِنْسِه، وإنَّما ذكَّرَ الضَّميرَ ذَهابًا إلى المعنى ليناسِبَ ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾[٢]: جامَعَها ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ خفَّ عليها ولم تلقَ مِنهُ ما تلقَى الحوامِلُ غالبًا من الأَذَى، أو: محمولًا خَفيفًا هو النُّطْفَةُ.

﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾: فاستمرَّتْ به وقامَتْ وقَعَدَت.

وقُرِئَ: «فمَرَتْ» بالتَّخفيفِ[٣]، و: «فاستمرَّتْ»[٤]،............

---

(١) في نسخة التفتازاني: «السوء».

(٢) قوله: «وإنما ذكَّر الضمير»؛ أي: في ﴿لِيَسْكُنَ﴾ مع أنَّه يعود على مؤنث في قوله: ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾، وقوله: «ذهابًا إلى المعنى»؛ أي: المراد بالنفسِ في الآية، وهو آدم، «ليناسب» تذكيرَ الضميرِ في قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٧٢).

(٣) نسبت لابن عباس وأبي العالية. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (١/ ٢٦٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٦)، و«البحر» (١٠/ ٤٤٠). ونسبها في «الكشاف» (٣/ ٣٤٥) ليحيى بن يعمر.

(٤) نسبت لابن عباس رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٠)، و«الكشاف» (٣/ ٣٤٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٦)، و«البحر» (١٠/ ٤٤١).

و: «فمارَتْ»[١] مِن «المَوْرِ»، وهو المجيءُ والذَّهابُ، أو مِن «المريةِ»؛ أي: فظنَّتِ الحملَ وارتابَتْ بهِ.

﴿فَلَمَّآ أَثۡقَلَت﴾: صارَتْ ذاتَ ثقلٍ بكبرِ الولدِ في بَطنِها. وقُرِئَ على البناءِ للمَفعولِ[٢]؛ أي: أثقَلَها حَمْلُها.

﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحٗا﴾: ولدًا سَوِيًّا قد صلحَ بدنُه ﴿لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ لك على هذه النِّعمةِ المجدَّدةِ.

(١٩٠ ـ ١٩١) ـ ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾؛ أي: جعلَ أولادُهُما له شُركاءَ فيما آتى أولادَهُما[٣] فسَمَّوْهُ عبدَ العُزَّى وعبدَ مَنافٍ، على حذفِ المُضافِ وإقامةِ المُضافِ إليه مُقامَه، ويدلُّ عليهِ قولُه: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ * أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾ يعني: الأصنامَ.

وقيلَ: لَمَّا حملَتْ حوَّاءُ أتاها إبليسُ في صُورَةِ رَجُلٍ فقالَ لها: ما يُدريكِ ما في بطنكِ لعلَّهُ بَهيمَةٌ أو كَلْبٌ؟ وما يدريكِ مِن أينَ يَخرجُ؟ فخافَتْ من ذلك وذكرَتْ[٤] لآدمَ فهُمَّا منهُ، ثمَّ عادَ إليهَا وقالَ: إنِّي مِن اللهِ بمَنزلَةٍ، فإنْ دَعوتُ اللهَ أن يجعَلَهُ خلقًا

---

(١) نسبت لعبد الله بن عمرو بن العاص والجحدري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٠)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٦)، و«البحر» (١٠/ ٤٤٠).

(٢) نسبت لليماني. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«البحر» (١٠/ ٤٤١).

(٣) قوله: «جعلَ أولادُهُما له شُركاءَ فيما آتى أولادَهُما» قدر المضاف ـ وهو الأولاد ـ في موضعين دفعًا للإشكال الوارد على ظاهر الآية... فلو لم يقدر للزم نسبتهما إلى الشرك، وهما بريئان منه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).

(٤) في نسخة الخيالي زيادة: «ذلك».

مثلَكِ ويسهِّلَ عليكِ خروجَه فسَمِّيهِ عبدَ الحارثِ، وكانَ اسمُه حارثًا في الملائكةِ، فتقبَّلَت(١)، فلَمَّا وَلدَتْ سمَّيَاه عبدَ الحارثِ.

وأمثالُ ذلك لا يليقُ بالأنبياءِ(٢).

---

(١) في نسخة الخيالي: «فقبلت».

(٢) لم يرتض البيضاويُّ هذا القول ودفعه، وقد خالفه في ذلك الطِّيبيُّ فقال في «فتوح الغيب» (٦/ ٧٠٢): هذا القَولُ مُقتبَسٌ من مِشكاةِ النُّبوّةِ، فقد أخرجَه أحمَدُ والتِّرمذيُّ وحسَّنَه والحاكِمُ وصَحَّحَه عن سَمُرة بنِ جُندبٍ قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «لَمّا ولدَت حَوّاءُ طافَ بها إبليسُ وكان لا يعيشُ لها ولدٌ فقال: سَمِّيهِ عبدَ الحارثِ فإنَّه يَعيشُ، فسَمَّته فعاشَ، فكانَ ذلك من وَحيِ الشَّيطانِ وأمرِه».

وزاد الأنصاري أنه قول كثير كابن عباس ومجاهد وسعيد بن المسيب، وهذا كما قال البغويّ: ليس إشراكاً في العبادة، ولا أنّ الحارث ربهما؛ فإنّ آدم كان نبياً معصوماً من الشرك، ولكن قصد إلى أنَّ الحرث كان سبب نجاة الولد وسلامة أمّه، وقد يُطلق اسم العبد على من لا يُراد به أنّه مملوك، كما يُطلق اسم الرب على من لا يُراد به أنَّه معبود. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٧٣).

وقد ردَّ هذا القول أيضًا شيخ زاده بأنَّ اتباع آدم لأمر الشيطان بعيد مع غزير علمه، مع أنَّ التسمية بعبد الحارث ليست شركًا في الحقيقة؛ لأن أسماء الأعلام لا تفيد معانيها اللغوية، أما القونوي فردَّه بأنَّ خبر الواحد لا يُعمل به إذا خالف ما هو أقوى منه، وهو ما ثبت من وقوع الشرك أو صورة الشرك محال على الأنبياء. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٣٤٥)، و«حاشية القونوي» (٨/ ٥٧٢).

والحديث رواه أحمد في «مسنده» (٢٠١١٧)، والترمذي (٣٠٧٧)، وقال: حديث حسن غريب، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٤٠٠٣)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

لكن الحديث من رواية الحسن عن سمرة، وهو - على ما فيه - معارض بما ثبت عن الحسن من أنه فسَّر الآية على غير الوجه الذي في الحديث، قال ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٥٢٧): ولو كان هذا الحديث عنده محفوظًا عن رسول الله ﷺ، لما عدل عنه هو ولا غيره، ولا سيما مع تقواه لله وورعه، فهذا يدلك على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب.

ويحتمِلُ أَنْ يكونَ الخِطابُ في ﴿خَلَقَكُم﴾ لآلِ قُصَيٍّ مِن قُرَيشٍ؛ فإنَّهم خُلقُوا مِن نفسِ قُصَيٍّ، وكانَ له زَوْجٌ مِن جِنسِها عَربيَّةٌ قُرَشيَّةٌ، وطلبَا مِن اللهِ الولدَ فأعطاهُما أربعةَ بنينَ، فسَمَّيَاهُم: عبدَ منافٍ، وعبدَ شَمْسٍ، وعبدَ قُصَيٍّ، وعبدَ الدَّارِ، ويكونُ الضَّميرُ في ﴿يُشْرِكُونَ﴾ لَهُما ولأعقَابِهِما المقتدِينَ بهما[1].

وقرأَ نافِعٌ وأبو بكرٍ: ﴿شِركًا﴾[2]؛ أي: شِرْكَةً بأَنْ أشركَا فيه غيرَه، أو: ذَوِي شركٍ، وهُم الشُّركَاءُ.

و﴿هم﴾ ضَميرُ الأَصْنَامِ جيءَ به على تَسمِيَتِهِم إيَّاها آلهَةً.

(١٩٢) ـ ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾؛ أي: لعَبَدَتِهِم ﴿وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ فيدفعونَ عَنْهَا ما يعتريهَا.

(١٩٣) ـ ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ﴾؛ أي: المشركينَ ﴿إِلَى ٱلْهُدَىٰ﴾: إلى الإسلامِ ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ وقَرأَ نافِعٌ بالتَّخفيفِ[3].

وقيلَ: الخطابُ للمُشركينَ، و﴿هم﴾ ضَميرُ الأَصنامِ؛ أي: إِنْ تَدعوهُم إلى أَنْ يَهدوكُمْ لا يَتَّبِعُوكُم إلى مُرادِكُم ولا يُجيبوكُم[4] كما يُجِيبُكُم اللهُ.

---

(١) ذكر هذا الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٣٤٧)، وقال: هذا تفسيرٌ حسنٌ لا إشكال فيه، وقد استبعده غيره مُبرِزاً أكثر من إشكال؛ فقد ذكر سراج الدين عمر بن عبد الرحمن القزويني في «الكشف على الكشاف»: أن المخاطبين لم يُخلقوا من نفس قصي؛ لا كلهم ولا جلهم، وإنما هو مجمِّع قريش، وأن القول بأن زوجه قرشية خطأ؛ لأنها إنما كانت بنتَ سيد مكة من خزاعة، وقريش إذ ذاك متفرقون ليسوا في مكة، وأيضاً من أين العلم أنهما وعدا عند الحمل أن يكونا شاكرين لله تبارك وتعالى، ولا كفران أشد من الكفر الذي كانا فيه. ذكر كلامه الآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ٥٣٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

(٤) في نسخة الخيالي: «ولا يجيبون».

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ وإنَّما لَمْ يَقُل: «أَمْ صَمَتُّم» للمُبالغَةِ في عدمِ إفادَةِ الدُّعاءِ مِن حيثُ إنَّه مُسوًّى بالثَّباتِ على الصُّماتِ، أو لأنَّهُم ما كانُوا يدْعُونَها لحوائِجِهِم، فكأنَّه قيلَ: سَواءٌ عليكُم إِحداثُكُم دُعاءَهُم واستمرارُكُم على الصُّماتِ عندَ دُعائِهِم.

(١٩٤ ـ ١٩٥) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: تَعبُدُونَهُم وتُسمُّونَهُم آلهةً ﴿عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾ مِن حَيثُ إنَّها مَمْلُوكَةٌ مُسخَّرَةٌ ﴿فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ أنَّهُم آلهةٌ.

ويحتمِلُ أنَّهُم لَمَّا نَحَتُوها بصُوَرِ الأَناسيِّ قالَ لهم: إنَّ قُصارَى أَمرِهِم أَنْ يَكونُوا أحياءً عُقلاءَ أمثالَكم، فلا يَستَحِقُّونَ عِبادَتَكُم كما لا يَستَحِقُّ بَعضُكُم عبادَةَ بعضٍ، ثمَّ عادَ عليهِ بالنَّقضِ فقالَ: ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٌ يَمۡشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٍ يَبۡطِشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَعۡيُنٌ يُبۡصِرُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ ءَاذَانٌ يَسۡمَعُونَ بِهَا﴾.

وقُرِئَ: «إنِ الَّذينَ» بتَخفيفِ «إن» ونصبِ «عبادًا»[1] على أنَّها نافيةٌ عَمِلَت عملَ «ما» الحجازيَّةِ، ولم يَثْبُت مِثلُه[2].

---

(١) نسبت لسعيد بن جبير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٠)، و«الكشاف» (٣/ ٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٩)، و«البحر» (١٠/ ٤٤٧).

(٢) كذا قال، وقد أثبته كثير من أئمة النحو ومنعه آخرون، فقد أجازه الكسائيُّ كما في «الأزهية» لأبي عبيد الهروي (ص: ٤٦)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٤)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥)، وأجازه أكثرُ الكوفيين كما في «البحر» (١٠/ ٤٤٧)، ومن البصريين ابنُ السَّرّاج في «الأصول في النحو» (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، وابنُ جِنِّي في «المحتسب» (١/ ٢٧٢). والفارسيُّ كما ذكر ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩٣).

ومنعه الفرّاء كما في «الأزهية» (ص: ٤٦)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٤)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥)، وأكثرُ البصريين كما في «البحر» (١٠/ ٤٤٨).

=

و: ﴿يبطُشُونَ﴾ بالضَّمِّ هاهنا وفي القصصِ والدُّخانِ[1].

﴿قُلِ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ﴾ واستَعِينُوا بهم في عَداوَتِي ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ فبالِغوا فيما تَقْدِرون عليه من مَكْروهي أنتم وشركاؤكم ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾: فلا تُمْهِلُونِي؛ فإنِّي لا أُبالي بِكُم لوُثوقِي على وِلَايَةِ اللهِ وحِفْظِه.

= وقال أبو حيان: والصحيحُ أنه لغةٌ ثبت في النظم والنثر. قال: واختلف النقل عن سيبويه والمبرد.

قلت: أما سيبويه: فقد نقل عنه جواز الإعمال ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩٣)، ونقله أيضًا السهيلي وأبو بكر بن طاهر كما ذكر أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧٧ و٢٨٠).

ونُقل عنه المنعُ في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢)، و«الأصول في النحو» (١/ ٢٣٥)، و«الأزهية» (ص: ٤٥)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٣)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٩)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥).

والصواب أنه لم يرد في «الكتاب» أي تصريح بالجواز، والذين نقلوا عن سيبويه ذلك إنما اعتمدوا على تأويل بعض عباراته الواردة فيه، وهي تأويلات مردودة عند غيرهم من العلماء، بل نقل أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧٧) عن ابن عصفور أن الذي يعطيه كلام سيبويه أنها لا تعمل، قال: «لأنه لم يذكرها في نواسخ الابتداء والخبر».

قلت: ويرجِّح القولَ بالمنع عنه أن ممن نقله المبرد في «المقتضب» كما تقدم، وكان أعلم الناس في زمانه بكتاب سيبويه، وقد أخذه عن تلامذة أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه، والذي كان كما قيل: الطريق إلى كتاب سيبويه.

وأما المبرد: فنقل المنع عنه السهيلي كما ذكر أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧٧). لكن كلامه في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢) صريح في جواز الإعمال، ونقل الجواز عنه ابن السراج في «الأصول في النحو» (١/ ٢٣٦)، والهروي في «الأزهية» (ص: ٤٦)، وابن الشجري في «أماليه» (٣/ ١٤٤)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٩)، وابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩٣)، وابن هشام في «مغني اللبيب» (ص: ٣٥).

(١) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٤).

(١٩٦) ـ ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾: القرآنَ ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾؛ أي: ومِن عادَتِه تَعالى أن يَتولَّى الصَّالحينَ مِن عِبادِهِ فَضْلًا عَن أنبيائِه[١].

(١٩٧) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ مِن تَمامِ التَّعليلِ لعدمِ مُبالاتِه بهم[٢].

(١٩٨) ـ ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا۟ ۖ وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ يُشبِهونَ النَّاظرينَ إليكَ لأنَّهم[٣] صوِّرُوا بصُورَةِ مَن ينظرُ إلى مَن يُواجِهُه.

(١٩٩) ـ ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾؛ أي: خُذْ ما عَفَا لكَ مِن أفعالِ النَّاسِ، وتسهَّلْ ولا تَطْلُبْ ما يَشُقُّ عليهِم، مِن «العَفْوِ» الَّذي هو ضِدُّ الجهدِ.

أو: خُذِ العَفْوَ عَن المُذنبينَ، أو: الفضلَ وما يَسْهُلُ مِن صَدقاتِهم، وذلك قبلَ وُجوبِ الزَّكاةِ.

﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾: المعروفِ المُستحسَنِ مِن الأَفعالِ.

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ فلا تُمارِهم ولا تُكافِئْهُم بمثلِ أَفْعالِهِم.

وهذه الآيةُ جامِعَةٌ لمكارمِ الأَخلاقِ آمرَةٌ للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ باستِجْمَاعِها.

(٢٠٠) ـ ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾: يَنخسنَّكَ مِنهُ نَخْسٌ؛ أي: وسوسَةٌ تَحمِلُكَ على خلافِ ما أُمِرْتَ به كاعتراءِ[٤] غضبٍ وفكرٍ، و«النَّزْغُ»

---

(١) في نسخة الخيالي: «أوليائه».

(٢) في نسخة الخيالي: «مبالاتهم».

(٣) أي: الأصنام.

(٤) أي: عروضِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

و«النَّسْغُ» و«النَّخْسُ»: الغَرْزُ[1]، شبَّهَ وسوسَتَهُ للنَّاسِ إغراءً لهم عَلى المعاصِي وإزعاجًا بغَرْزِ السَّائقِ ما يَسوقُه[2].

﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ﴾ يسمعُ استعاذَتَكَ ﴿عَلِيمٌ﴾ يَعلَمُ ما فيهِ صَلاحُ أَمرِكَ فيَحمِلُكَ عليه.

أو: ﴿سَمِيعٌ﴾ بأقوالِ مَن آذاكَ ﴿عَلِيمٌ﴾ بأفعالِه فيُجازيهِ عَلَيْها، مُغْنِيًا إيَّاك عَن الانتقامِ ومُشايعَةِ الشَّيطانِ[3].

(٢٠١) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾: لَمَّةٌ منهُ، وهو اسمُ فاعلٍ مِن «طافَ يَطوفُ»؛ كأنَّها طافَتْ بهِم ودارَتْ حَوْلَهُم فلَمْ تَقدِرْ أَنْ تُؤثِّر فيهِم، أو من «طافَ بهِ الخَيالُ يَطيفُ طَيْفًا».

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿طَيْفٌ﴾[4] على أنَّه مَصدرٌ، أو تخفيفُ طَيِّفٍ؛ كـ«لَيْنٍ» و«هَيْنٍ»[5].

والمرادُ بـ﴿ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾: الجنسُ، ولذلك جُمعَ ضميرُهُ[6].

﴿تَذَكَّرُواْ﴾ ما أمرَ اللهُ به ونَهى عنه ﴿فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ بسببِ التَّذكُّرِ مواقِعَ

---

(١) الغَرز: إدخال إبرة أو نحوها في الجلد. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٥٨١).

(٢) السائق هنا: راكب الدابّة، وما يسوقه: الدابّة؛ يعني: أنَّه استِعارةٌ تبعيّةٌ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٥/ ب).

(٣) قوله: «مُشايعة الشَّيطانِ»؛ أي: متابعته في الغضب. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٥٨١).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠١)، و«التيسير» (ص: ١١٥)، و«النشر» (٢/ ٢٧٥).

(٥) أي: أصله فَيعلٌ من طاف يَطِيفُ كـ«لين»، أو من طاف يطوف كـ«هَين». انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٥٤).

(٦) أي: في قولِه بعدُ: ﴿وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٧٦).

الخَطأِ ومكايدَ الشَّيطانِ فيتحرَّزُونَ عنها ولا يَتَّبعونَه فيهَا، والآيةُ تأكيدٌ وتقريرٌ لِمَا قبلَها، وكذا قولُه:

(٢٠٢) - ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ﴾؛ أي: وإخـوانُ الشَّياطيـنِ الَّذينَ لم يَتَّقُوا يَمدُّهم الشَّياطينُ ﴿فِى ٱلْغَىِّ﴾ بالتَّزيينِ والحملِ عليه.

وقُرِئَ: ﴿يُمِدُّونَهُم﴾ مِن أمدَّ[1]، و: «يُمَادُّونَهُم»[2]؛ كأنَّهم يُعِينونَهم بالتَّسهيلِ والإغواءِ، وهؤلاءِ يُعِينونَهم بالاتِّباعِ والامتِثالِ.

﴿ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾: لا يمسِكونَ عن إغوائِهِم حتَّى يُرْدُوهم[3].

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للإخوانِ[4]؛ أي: لا يكـفُّونَ عَن الغيِّ ولا يُقْصِرونَ كالمُتَّقينَ.

ويجوزُ أَنْ يُرادَ بالإخوانِ الشَّياطينُ، ويرجعُ الضَّميرُ إلى ﴿ٱلْجَٰهِلِينَ﴾، فيكونُ الخبرُ جاريًا على ما هوَ لَهُ[5].

---

(١) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠١)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

(٢) نسبت للجحدري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٧١)، و«البحر» (١٠/ ٤٦٧).

(٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «يردونهم»، وهي بتشديد الدال في نسخة الطبلاوي، وقد أشار الشهاب في «الحاشية» والقونوي في «الحاشية» (٨/ ٥٦٣) إلى هذه النسخة، قال الشهاب: إثبات النون ليس في النسخة الصحيحة، ولو كان أيضًا فله وجه. ولم يذكر الوجه لكن ذكره القونوي فقال: فتكون «حتى» حينئذ ابتدائية لا جارة كما في الأول.

(٤) قوله: «ويجوز أن يكون الضمير للإخوان»؛ أي: ضمير ﴿يُقْصِرُونَ﴾ وما قبله جار على ما قرره. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٧٢٥).

(٢٠٣) - ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ﴾ مِن القُرآنِ أو مـمَّا اقترحوهِ ﴿قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا﴾: هَلَّا جمَعْتَها تَقَوُّلًا مِن نَفسِكَ كسائرِ ما تقرؤُه، أو: هَلَّا طَلَبْتَها مِن اللهِ.

﴿قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِن رَّبِّي﴾ لستُ بمُختلِقٍ للآياتِ، أو: لستُ بمُقترِحٍ لها.

﴿هَٰذَا بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾: هذا القرآنُ بَصائرُ للقُلوبِ بها تُبصِرُ الحَقَّ وتُدرِكُ الصَّوابَ.

﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ سبقَ تفسيرُهُ.

(٢٠٤) - ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ نزلَتْ في الصَّلاةِ كانُوا يتكلَّمونَ فيها، فأُمروا باستماعِ قراءةِ الإمامِ والإنصاتِ له[١].

وظاهرُ اللَّفظِ يَقتَضِي وجوبَهما حيثُ يُقرأُ القُرآنَ مُطلَقًا، وعامَّةُ العُلماءِ على استحبابِهما خارجَ الصَّلاةِ، واحتجَّ بهِ مَن لا يرى القِراءةَ على المأمومِ[٢]، وهو ضَعيفٌ.

(٢٠٥) - ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ عامٌّ في الأذكارِ مِن القراءةِ والدُّعاءِ وغيرِهما.

أو أمرٌ للمأمومِ بالقراءةِ سِرًّا بعد فراغِ الإمامِ عَن قراءتِه، كما هوَ مَذهَبُ الشَّافعيِّ رضيَ اللهُ عنه.

﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾: مُتضرِّعًا وخائِفًا.

﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ أو مُتكلِّمًا كلامًا فوقَ السرِّ ودونَ الجَهْرِ؛ فإنَّه أدخَلُ في الخشوعِ والإخلاصِ.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٣٨٠)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ٦٥٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وهم الحنفيّة، واحتجوا بأن الآية نزل في القراءة مع الإمام، ووجه الضعف أنَّ العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٥٨٥).

﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾: بأوقاتِ الغُدُوِّ والعَشِيَّاتِ.

وقُرِئَ: «والإيصالُ»[(١)] وهو مَصدَرُ «آصَلَ»: إذا دخلَ في الأصيلِ مطابقٌ لـ«الغُدُوِّ»[(٢)].

﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ عَن ذكرِ اللهِ.

(٢٠٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ يعني: مَلائكةَ الملأِ الأَعْلَى ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ﴾: ويُنزِّهُونَه ﴿وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾: ويخصُّونَه بالعِبادَةِ والتَّذلُّلِ لا يُشرِكونَ به غيرَه، وهو تَعريضٌ بمَن عداهُم مِن المكلَّفينَ، ولذلك شُرِعَ السُّجودُ لقِراءَتِه، وعن النَّبيِّ ﷺ: «إذا قرأَ ابنُ آدمَ السَّجدةَ فسَجَدَ اعتزلَ الشَّيطانُ يَبْكِي فيقولُ: يا ويلَه، أُمِرَ هذا بالسُّجودِ فسَجَدَ فلَهُ الجنَّةُ، وأُمِرْتُ بالسُّجودِ فعَصَيتُ فليَ النَّارُ»[(٣)].

وعنه عليه السَّلامُ: «مَن قرأَ سُورَةَ الأعرافِ جَعَلَ اللهُ يومَ القِيامَةِ بينَهُ وبينَ إبليسَ سِتْرًا، وكانَ آدمُ شَفِيعًا لهُ يومَ القيامَةِ»[(٤)].

* * *

(١) نسبت لأبي مجلز لاحق بن حميد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«البحر» (١٠/ ٤٧٤).

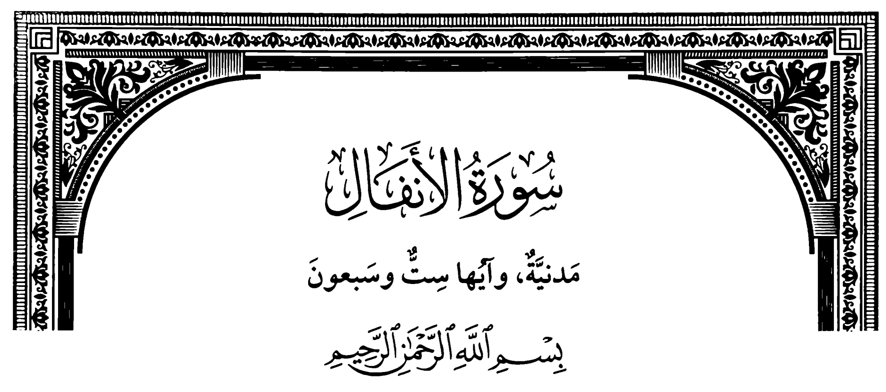
(٢) فـ«الغدو» و«الإيصال» كلاهما مصدر على هذه القراءة. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٥٨٦).

(٣) رواه مسلم (٨١)، وابن ماجه (١٠٥٢).

(٤) قطعة من الحديث الطويل في فضائل السور سورة سورة، رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٩٢)، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٣٤٧)، عن أبيٍّ رضي الله عنه. ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٣) وقال: مصنوع بلا شكٍّ. وقد تقدم الكلام فيه.



سُورَةُ الأَنفَالِ



سُورَةُ الأَنفَالِ

مَدنيَّةٌ، وآيُها سِتٌّ وسَبعونَ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(١) ـ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾؛ أي: عن الغنائمِ[1]، يعني: حكمَها، وإنَّما سُمِّيَت الغَنيمةُ نَفَلًا لأنَّها عطيَّةٌ مِن اللهِ وفضلٌ؛ كمَا سُمِّيَ به ما يَشْرطُه الإمامُ لمقتحمِ خَطَرٍ عطيَّةً له وزيادةً على سَهمِه.

﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾؛ أي: أمرُها مختصٌّ بهمَا، يَقْسِمُها الرَّسولُ على ما يأمرُهُ اللهُ به.

وسببُ نُزولِه: اختلافُ المُسلمينَ في غنائمِ بَدرٍ أنَّها كيفَ تُقسَمُ؟ ومَن يَقسِمُ: المُهاجرونَ مِنهُم أو الأنصارُ[2]؟

---

(١) اختلف في معنى الأنفال على أقوال ذكرها الراغب في «المفردات» (ص: ٨٢٠) (مادة: نفل)، فقال: النَّفَلُ قيل: هو الغَنيمَةُ بعَيْنِهَا لكن اختلفتِ العبارةُ عنه لاختلافِ الاعْتِبَارِ، فإنه إذا اعتُبِر بكونه مظفوراً به يقال له: غَنِيمَةٌ، وإذا اعْتُبِرَ بكونه مِنْحَةً من الله ابتداءً من غير وجوبٍ يقال له: نَفَلٌ، ومنهم من فَرَقَ بينهما من حيثُ العمومُ والخصوصُ، فقال: الغَنِيمَةُ ما حَصَلَ مسْتَغْنَماً بِتَعَبٍ كان أو غَيْرِ تَعَبٍ، وباستحقاقٍ كان أو غيرِ استحقاقٍ، وقبل الظَّفَرِ كان أو بَعْدَهُ. والنَّفَلُ: ما يَحْصُلُ للإنسانِ قبْلَ القِسْمَةِ من جُمْلَةِ الغَنِيمَةِ، وقيل: هو ما يَحْصُلُ للمسلمين بغير قتالٍ، وهو الفَيْء، وقيل هو ما يُفْصَلُ من المَتَاعِ ونحوه بَعْدَ ما تُقْسَمُ الغنائمُ، وعلى ذلك حُمِلَ قولُه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ الآية [الأنفال: ١]، وأصل ذلك من النَّفْلِ. أي: الزيادةِ على الواجبِ، ويقال له: النَّافِلَةُ. قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]، وعلى هذا قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢] وهو وَلَدُ الوَلَدِ، ويقال: نَفَلْتُهُ كذا. أي: أعطيْتُهُ نَفْلًا.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٢٧٦٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٥٥)، الحاكم في «المستدرك» (٢٦٠٧)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

وقيلَ: شرطَ رَسولُ اللهِ ﷺ لِمَن كانَ له غَناءٌ أن ينفِّلَهُ، فتسارعَ شُبَّانُهُم حتَّى قتَلُوا سبعينَ وأَسَرُوا سَبعينَ، ثمَّ طَلَبُوا نَفَلَهُم وكانَ المالُ قليلًا، فقالَ الشُّيوخُ والوجوهُ الَّذينَ كانُوا عندَ الرَّاياتِ: كُنَّا رِدْءًا لكم وفئةً تَنحازونَ إليها، فنزلَتْ، فقسَمَها رسولُ اللهِ ﷺ بينَهُم على السَّواءِ[1].

ولهذا قيلَ: لا يلزَمُ الإمامَ أن يفيَ بما وعدَ، وهو قولٌ للشَّافعيِّ[2] رضيَ اللهُ عنه.

وعن سَعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ قالَ: لَمَّا كانَ يومُ بدرٍ قُتِلَ أخي عميرٌ وقَتَلْتُ سعيدَ بنَ العاصِ[3]، وأخذتُ سيفَهُ فأتيتُ بِهِ رسولَ اللهِ ﷺ واستَوْهَبْتُه منه فقالَ:

---

(١) رواه أبو داود (٢٧٣٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٣٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٠٩٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٧٦)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص». ورواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٣١). قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٧): وأما قوله: «حتى قتلوا سبعين وأسروا سبعين» فليس في هذا الحديث.

قلت: وهذه العبارة التي نبه عليها الحافظ وردت في سياق آخر رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٨٨) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وذكره ابن أبي زمنين في «تفسيره» (٢/ ١٦٤) عن الكلبي، والثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٩) عن ابن عباس، وفي رواية عبد الرزاق بعض اختصار. والكلبي متروك.

(٢) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «قول الشافعي»، والمثبت من نسخة الخيالي، وهو الموافق لعبارة «الكشاف» (٣/ ٣٦١): وعند الشافعي رحمه الله في أحد قولَيْه: لا يلزم.

(٣) قال أبو عبيدٍ: كذا فيه سَعيدُ بن العاصِ، والمحفوظُ عِندَنا العاصُ بنُ سَعيدٍ. انظر: «الأموال» للقاسم بن سلام (٧٥٦).

قال الأستاذ محمود شاكر في طبعته من «تفسير الطبري» (١٣/ ٣٧٤): فالذي جاء في الخبر هنا «سعيد بن العاص» وَهم، فإن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي متأخر، قُبِض رسولُ الله ﷺ وله تسع سنين، وهو لم يُشرك قط، وقُتل أبوه العاص بن سعيد بوم بدرٍ كافراً، أما جده =

«ليسَ هذا لي ولا لكَ اطرَحْهُ فـي القبضِ»، فطَرَحْتُه وبي ما لا يعلَمُهُ إلَّا اللهُ مِن قتلِ أخي وأخذِ سَلَبِي، فما جاوزتُ إلَّا قَليلًا حتَّى نزلَتْ سُورَةُ الأنفالِ، فقالَ لي رسولُ اللهِ ﷺ: «سألتَنِي السَّيفَ وليسَ لي، وإنَّه قد صارَ لي فاذهَبْ فخُذْهُ»[1].

وقُرِئَ: «يَسألونكَ عَلَّنْفال» بحذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حَرَكتِها على اللَّامِ وإدغامِ نونِ «عَن» فيها[2]، و: «يَسألونَكَ الأَنفَال»[3]؛ أي: يسألكَ الشُّبَّان ما شَرَطْتَ لهم.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ فـي الاختـلافِ والمشاجرةِ ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾: الحالَ الَّتي بينكُم بالمواساةِ والمساعدَةِ فيما رزقَكُم اللهُ، وتسليمِ أمرِهِ إلى اللهِ والرَّسولِ.

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فيهِ ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فإنَّ الإيمانَ يَقتَضِي ذلك، أو إن كنتُم كامِلِي الإيمانِ؛ فإنَّ كمالَ الإيمانِ بهذه الثَّلاثةِ: طاعةِ الأوامرِ، والاتِّقاءِ عَن المعاصي، وإصلاحِ ذاتِ البينِ بالعَدْلِ والإحسانِ.

= سعيد بن العاص بن أمية فمات قبل بدرٍ مشركاً، ويكون الصواب كما قال ابن حجر في «الإصابة» في ترجمة عمير بن أبي وقاص: العاص بن سعيد بن العاص، ويكون الاختلاف إذن في الذي قَتَله: أهو علي بن أبي طالب، أم سعد بن أبي وقاص؟

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٥٥٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٦٨٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٣٠٨٥)، وأبو عبيد في «الأموال» (٧٥٦)، وابن زنجويه في «الأموال» (١١٢٦)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ١٥).

ووقع في «سنن سعيد بن منصور» مكان عمير: عتبة، وهو تحريف.

وأصل الحديث رواه مسلم (١٧٤٨).

(٢) تنسب لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨) عن ابن مسعود، وزاد ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٧٢) نسبتها لجعفر بن محمد بن علي بن الحسين ولأبيه ولجده ولطلحة بن مصرف.

(٢) - ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: الكامِلُون في الإيمانِ ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ فَزِعَت لذكرِه استعظامًا له وتهيُّبًا مِن جلالِه.

وقيلَ: هو الرَّجلُ يهمُّ بمعصيَةٍ فيقالُ له: اتَّقِ اللهَ، فيَنْزِعُ عنه خوفًا مِن عقابِه.

وقُرِئَ: «وجَلَتْ» بالفَتحِ[1]، وهي لغةٌ، و: «فَرِقَتْ»[2]؛ أي: خافَتْ.

﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ لزيادةِ المؤمَنِ بـه، أو لاطمئنانِ النَّفسِ ورسوخِ اليَقينِ بتظاهُرِ الأدلَّةِ، أو بالعملِ بمَوْجِبِها، وهو قولُ مَن قالَ: «الإيمانُ يزيدُ بالطَّاعةِ وينقصُ بالمعصيَةِ» بناءً على أنَّ العملَ داخلٌ فيه.

﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾: يفوِّضـونَ إليـه أمورَهُـم، ولا يخشَـونَ ولا يرجُونَ إلَّا إيَّاه.

(٣ - ٤) - ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ لأنَّهم حقَّقُوا إيمانَهُم بأنْ ضمُّوا إليه مكارِمَ أعمالِ القلوبِ مِن الخشيَةِ والإخلاصِ والتَّوكُّلِ ومحاسنَ أفعالِ الجوارحِ الَّتي العِيارُ[3] عليهَا الصَّلاةُ والصَّدقةُ.

و﴿حَقًّا﴾ صفةُ[4] مَصدرٍ محذوفٍ، أو مصدرٌ مُؤكِّدٌ كقولِهم: «هو عبدُ اللهِ حقًّا».

﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾: كرامةٌ وعُلوُّ مَنزلةٍ، وقيلَ: درجاتُ الجنَّةِ يرتَقونَها بأعمالِهِم.

---

(١) نسبت ليحيى وأبي واقد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٢) نسبت لابن مسعود. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ١٧)، و«الكشاف» (٣/ ٣٦٦)، و«البحر المحيط» (١١/ ١٣).

(٣) في نسخة التفتازاني: «المعيار».

(٤) في نسخة التفتازاني: «وحقًّا منصوب بصفة».

﴿وَمَغۡفِرَةٞ﴾ لِمَا فَرَطَ مِنْهُم ﴿وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾ أُعدَّ لَهُم في الجنَّةِ لا ينقطِعُ عَددُهُ ولا يَنتهِي أَمدُه.

(٥) - ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾ خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ تقديرُهُ: هذه الحالُ في كراهَتِهِم إيَّاها كحالِ إخراجِكَ للحربِ في كراهتِهِم له، أو صِفَةُ مصدرِ الفعلِ المقدَّرِ في قولِه: ﴿لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾؛ أي: الأنفالُ ثبتَتْ للهِ والرَّسولِ ﷺ مع كراهَتِهِم ثباتًا مثلَ ثباتِ إخراجِك ربُّك من بيتكَ، يعني: المدينةَ؛ لأنَّها مُهاجَرُه ومَسكَنُه، أو بيتَهُ فيها مع كراهَتِهِم.

﴿وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ في موقعِ الحالِ؛ أي: أخرجكَ في حالِ كراهَتِهِم.

وذلك أنَّ عيرَ قريشٍ أقبلَتْ مِن الشَّامِ وفيها تجارةٌ عَظِيمَةٌ ومعها أربعونَ راكِبًا، منهم أبو سفيانَ وعمرُو بنُ العاصِ ومخرمةُ بنُ نوفلٍ وعمرُو بن هشامٍ، فأَخبر جبريلُ رسولَ اللهِ عليهما السَّلامُ، فأخبرَ المُسلمينَ فأعجبَهُم تلقِّيهَا لكثرةِ المالِ وقلَّةِ الرِّجالِ، فلمَّا خَرَجُوا بلغَ الخبرُ أهلَ مكَّةَ، فنادى أبو جهلٍ فوقَ الكعبَةِ: يا أهلَ مكَّةَ! النَّجاءَ النَّجاءَ على كلِّ صعبٍ وذَلُولٍ، عيرُكُم أموالُكُم، إِنْ أصابَها محمَّدٌ لم تُفلِحُوا بعدَها أبدًا[1].

وقد رأَتْ قبلَ ذلك بثلاثٍ عاتكَةُ بنتُ عبدِ المطَّلبِ أنَّ ملَكًا نزلَ مِن السَّماءِ فأخذَ صخرةً مِن الجبلِ ثمَّ حلَّقَ بها[2]، فلم يبقَ بيتٌ في مكَّةَ إلَّا أصابَه شيءٌ مِنها.

---

(١) انظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٦٠٦) من قول ابن إسحاق، ورواه ابن جرير (١١/ ٤٢) عن ابن عباس، و(١١/ ٤٣) عن السدي، و(١١/ ٤١) عن عروة.

(٢) قوله: (حلق بها): التحليق بالشيء: الرمي به إلى فوق. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٢٣).

فحدَّثَتْ بهـا العَبَّاسَ، وبلغَ ذلـك أبا جهلٍ فقالَ: مـا يرضَى رِجالُهُـم أن يَتنبَّؤُوا حتَّى تَنبَّأَ نِسـاؤُهُم[1]!

فخرجَ أبو جهلٍ بجميعِ أهلِ مكَّةَ ومضى بهم إلى بدرٍ، وهو ماءٌ كانَت العربُ تجتمِعُ عليه لسُوقِهِم يومًا في السَّنَةِ، وكانَ رَسولُ اللهِ ﷺ بوادِي ذَفِرانَ[2]، فنزلَ عليه جبريلُ بالوَعدِ بإحدى الطَّائفتينِ: إمَّا العيرُ وإمَّا قريشٌ، فاستشارَ فيه أصحابَه؛ فقالَ بعضُهُم: هلَّا ذكرتَ لَنَا القتالَ حتَّى نتأهَّبَ له، إنَّا خرجنا للعيرِ، فردَّ عليهِم وقالَ: «إنَّ العيرَ مَضَتْ على ساحلِ البَحرِ، وهذا أبو جهلٍ قد أقبَلَ»، فقالوا: يا رسولَ اللهِ عليكَ بالعيرِ ودَعِ العدوَّ، فغضبَ رسولُ اللهِ، فقامَ أبو بكرٍ وعُمَرُ فأحسنَا، ثمَّ قامَ سعدُ بنُ عُبادةَ فقالَ: فانظُرْ أمرَكَ فامضِ، فواللهِ لو سِرْتَ إلى عَدَنِ أَبْيَنَ[3] ما تخلَّفَ عنك رجلٌ مِن الأنصارِ[4].

---

(١) حديث الرؤيا رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٢٩٧) عن ابن عباس وعروة. ورواه الطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٣٤٤ و٣٤٦) من حديث عاتكة رضي الله عنها صاحبة الرؤيا.

(٢) ذفران: بفتح أوّله، وكسر ثانيه ثمّ راء مهملة، وآخره نون: واد قرب وادي الصفراء على طريق بدر. انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٦).

(٣) أبين: يفتح أوله ويكسر بوزن أحمر ويقال: يبين، وذكره سيبويه في الأمثلة بكسر الهمزة، ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح، وحكى أبو حاتم، قال: سألنا أبا عبيدة كيف تقول: عدن أبين أو إبين، فقال: أبين وإبين جميعًا، وعدن أبين: مَدينةٌ مَعروفةٌ باليَمنِ، منه عدن، سميت برجلٍ مِن حِمْيَرَ عَدَنَ بها؛ أي: أَقَامَ. انظر: «معجم ما استعجم من أسماء البلاد» (١/ ١٠٣)، و«معجم البلدان» (١/ ٨٦)، و«النهاية» مادة: (عدن)، و(٣/ ١٩٢).

(٤) كذا ذكر المؤلف قول سعد بن عبادة هنا قبل كلام المقداد وقبل قول النبي ﷺ: «أشيروا علي أيها الناس» يريد بذلك الأنصار، متابعًا في ذلك الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٣٧٠)، وتابعه على ذلك أيضًا بعض المفسرين كأبي البركات النسفي وأبي السعود، وكذا ذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية، وفي ذكره في هذا الموضع إخلال بتسلسل الأحداث، فإن سعد بن =

ثـم قـالَ مِقـدادُ بنُ عمـرٍو: امـضِ لِمَـا أمـركَ اللهُ فإنَّا معـكَ حيثُمَـا أحببتَ، لا نَقـولُ لـك كمـا قالَتْ بنـو إسـرائيلَ لِمُوسـى: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] ولكـنْ: اذهَـبْ أنـتَ وربُّـكَ فقاتِـلَا إنَّـا مَعَكُمـا مقاتلونَ، فتبسَّـمَ رسـولُ اللهِ ﷺ[1].

= عبادة من الأنصار، بل هو من زعمائهم وكبارهم، وموقعه فيهم كموقع سعد بن معاذ من حيث الزعامة والوجاهة، وقد تكلم باسم الأنصار، وصرح في كلامه بنصرتهم للنبي ﷺ إذا وقع اللقاء، فلم يبق مسوغ لذكر طلب النبي ﷺ بعد ذلك رأي الأنصار، وما جاء من قوله: «أشيروا عليَّ أيها الناس» وهو يريد الأنصارَ... إلى قول سعد بن مُعاذٍ: لكأنَّك تُريدنا يا رسول الله؟ إلى آخر كلامه.

ومن العجيب أن يغيب مثل هذا عن هؤلاءِ الأئمة مع رسوخهم في العلم وسعة اطلاعهم، ولعل السبب في وقوع ذلك هو خلط بعض الروايات ببعضها، فقد روى مسلم (١٧٧٩) القصة بذكر كلام سعد بن عبادة لكن لم يرد فيه بعد ذلك طلب المشورة من الأنصار، ولفظه: عن أنسٍ: أن رسولَ اللهِ ﷺ شاوَرَ حين بَلَغه إقبالُ أبي سفيانَ، قال: فتكلَّم أبو بكر، فأَعْرَض عنه، ثُم تكلَّم عمرُ فأَعْرَض عنه، فقام سعدُ بنُ عبادةَ، فقال: إيَّانا تريدُ يا رسولَ الله؟ والذي نفسي بيده، لو أمَرْتنا أن نُخِيضها البحرَ لأَخَضناها، ولو أمَرْتنا أن نضرب أكبادها إلى بَرْكِ الغِمَادِ لَفعَلْنا، قال: فنَدَب رسولُ اللهِ ﷺ الناسَ، فانطلَقوا حتى نزلوا بدرًا... الحديث.

فليس في هذا الحديث إشكال من حيث التسلسل، لكن ذكر سعد بن عبادة رضي الله عنه في القصة أصلًا فيه نظر نبه عليه الحافظ في «الفتح» (٧/ ٢٨٨) قال: لأن سعد بن عبادة لم يشهد بدرًا، وإن كان يعدُّ فيهم لكونه ممن ضرب له بسهمه...، قال: ووقع عند الطبراني أن سعد بن عبادة قال ذلك بالحديبية، وهذا أولى بالصواب.

قلـت: لعـل ذكـر سـعد بن عبـادة رضـي الله عنه وقع فـي حديث مسـلم بدلًا من ذكر سـعد بـن معاذ رضـي الله عنه.

(١) قول المقداد إلى هنا رواه بنحوه البخاري (٤٦٠٩) من حديث ابن مسعود، وفيه: فكأنه سري عن رسول الله ﷺ. بدل: فتبسم رسول الله ﷺ.

ثمَّ قالَ: «أشيروا عليَّ أيُّها النَّاسُ» وهو يريدُ الأنصارَ لأنَّهُم كانُوا عُدَدهم[١]، وقد شَرَطُوا حين بايعوهُ بالعقبةِ أنَّهُم بُرَآءُ مِن ذمامِهِ حتَّى يَصِلَ إلى دِيارِهم، فتخوَّفَ أن لا يَرَوْا نُصرَتَه إلَّا على عَدوٍّ دَهِمَهُ بالمدينةِ، فقامَ سَعدُ بنُ مُعاذٍ فقالَ: لَكأنَّكَ تريدُنا يا رَسولَ اللهِ؟ فقالَ: «أجل»، قالَ: إنَّا قد آمَنَّا بك وصَدَّقنَاكَ وشَهِدْنا أنَّ ما جِئْتَ به هو الحقُّ، وأعطيناكَ على ذلك عُهودَنا ومَواثِيقَنا على السَّمعِ والطَّاعةِ، فامضِ يا رسولَ اللهِ لِمَا أردتَ فوالذي بعثَكَ بالحقِّ لو استعرضْتَ بِنَا هذا البَحْرَ فخُضتَهُ لخُضْناهُ معكَ، ما تخلَّفَ منا رجلٌ واحِدٌ، وما نكرَهُ أَنْ تَلْقَى بنا عَدُوَّنا، وإنَّا لصُبُرٌ عندَ الحربِ صُدُقٌ عندَ اللقاءِ، ولعلَّ اللهَ يُريكَ مِنَّا ما تقرُّ به عينُكَ، فسِرْ بِنَا على بركةِ اللهِ تَعالى.

فنشَّطَه قولُه، ثمَّ قالَ: «سيروا على بَركَةِ اللهِ وأبشِرُوا فإنَّ اللهَ قَدْ وعدَنِي إحدى الطَّائفتينِ، واللهِ لكَأنِّي أنظرُ إلى مصارعِ القَوْمِ»[٢].

---

(١) قوله: «عُدَدهم» هكذا ضبطت في نسخة التفتازاني والخيالي، وعليه شرح القونوي في «الحاشية» (٩/ ١٧) فقال: هو جمع عدة بضم العين: ما أعد للمحاربة، لكن المراد هنا: ما أعد للمعاونة: إما حقيقة إن قيل بالاشتراك، أو مجازًا وهو الظاهر. وفي نسخة الطبلاوي: «عدوُّهم».

(٢) حديث غزوة بدر رواه مطولاً الطبري في «تفسيره» (١١/ ٤١) من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن مسلم الزهري، وعاصم بن عمر بن قتادة، وعبد الله بن أبي بكر، ويزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير وغيرهم من علمائنا، عن عبد الله بن عباس، كُلٌّ قد حدثني بعض هذا الحديث، فاجتمع حديثهم فيما سُقت من حديث بدر. فذكره ومن ضمنه أكثر ما أورده المؤلف هنا. وانظر: «مغازي الواقدي» (١/ ٢٩) وما بعدها، و«السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٦٠٧) وما بعدها، و«المعجم الكبير» (٢٤/ ٣٤٦ـ ٣٤٧).

وقصة إراءتهم مصارع القوم رواها مسلم (٢٨٧٣) من حديث أنس عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ، كان يُرينا مَصارِعَ أهلِ بدرٍ بالأمسِ، يقولُ: (هذا مَصْرَعُ فلانٍ غدًا إنْ شاءَ اللهُ)، قال: فقال عمر: فوالذي بَعَثَه بالحقِّ ما أَخطَؤوا الحُدودَ التي حَدَّ رسولُ الله ﷺ.

وقيلَ: إنَّه عليه السَّلامُ لمَّا فرغَ مِن بدرٍ قيلَ له: عليكَ بالعيرِ، فناداهُ العبَّاسُ وهو في وثاقِه: لا يصلحُ، فقالَ له: «لمَ»؟ فقالَ: لأنَّ اللهَ وعدَكَ إحْدَى الطَّائفتينِ وقد أعطاكَ ما وعدَكَ، فكَرِهَ بعضُهُم قولَه[1].

(٦) ـ ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ﴾: في إيثارِكَ الجِهَادَ بإظهارِ الحقِّ لإيثارِهِم تلقِّيَ العيرِ عليه.

﴿بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ لهم أنَّهُم يُنصرونَ أينَمَا توجَّهُوا بإعلامِ الرَّسولِ.

﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾؛ أي: يكرهونَ القِتالَ كراهةَ مَن يُساقُ إلى الموتِ وهو يشاهدُ أَسبابَه، وكانَ ذلك لقلَّةِ عددِهِم وعدمِ تأهُّبِهم، إذْ رُوِيَ أنَّهُم كانُوا رجَّالةً وما كانَ فيهِمْ إلَّا فارسانِ[2]، وفيه إيماءٌ إلى أنَّ مُجادلَتُهم كانَ لفرطِ فَزَعِهِم ورُعبِهِم.

(٧) ـ ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ﴾ على إضمارِ «اذكر»، و﴿إِحْدَى﴾ ثاني مَفْعُولي ﴿يَعِدُكُمُ﴾ وقد أبدلَ عنها ﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ بدلَ الاشتمالِ.

﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ يعني: العيرَ؛ فإنَّه لم يَكُن فيهَا إلَّا أربعونَ فارسًا، ولذلك يَتمنَّوْنَها ويكرهونَ مُلاقاةَ النَّفيرِ لكثرةِ عَددهِم وعُدَدِهم، و﴿ٱلشَّوْكَةِ﴾: الحِدَّةُ، مُستعارَةٌ مِن واحدَةِ الشَّوكِ.

﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾؛ أي: يُثْبِتَه ويُعْليَه ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ الموحَى بها في هذه الحالِ، أو بأوامرِهِ للملائكَةِ بالإمدادِ.

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢٨٧٣)، والترمذي (٣٠٨٠)، وقال: هذا حديث حسن، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٦١)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

(٢) قال الطِّيبيُّ: قيل: هما المِقدادُ بنُ الأسود والزُّبيرُ بنُ العوَّام. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٢٨)، رواه الطبراني في «الكبير» (٢٣١)، عن إسماعيل بن أبي خالد عن البهي.

وقُرِئَ: «بكَلِمَتِه»[١].

﴿وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَٰفِرِينَ﴾ ويستأصِلَهُم، والمعنى: أنَّكُم تُريدونَ أَنْ تصيبوا مَالًا ولا تلقَوْا مَكروهًا، واللهُ يُريدُ إعلاءَ الدِّينِ وإظهارَ الحقِّ وما يُحصِّلُ لكم فوزَ الدَّارينِ.

(٨) ـ ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَٰطِلَ﴾؛ أي: فعلَ ما فعلَ، وليسَ بتكريرٍ؛ لأنَّ الأوَّلَ لبيانِ المرادِ وما بينَه وبينَ مُرادِهِم مِن التَّفاوُتِ، والثَّاني لبَيانِ الدَّاعي إلى حملِ الرَّسولِ على اختيارِ ذاتِ الشَّوكةِ ونصرِه عليها.

﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ ذلك.

(٩) ـ ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ بدلٌ مِن «إذ يعدُكُم»، أو متعلِّقٌ بقولِه: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ﴾، أو على إضمارِ «اذكر»، واستغاثَتُهم: أنَّهم لَمَّا عَلِمُوا أنْ لا محيصَ مِن القتالِ أخذوا يَقولونَ: أي ربِّ انصُرْنا على عدوِّكَ، أَغِثْنَا يا غِياثَ المُستغيثِينَ.

وعن عُمرَ رَضيَ اللهُ عنه أنَّه عليهِ السَّلامُ نظرَ إلى المشركينَ وهم ألفٌ، وإلى الصَّحابةِ وهُم ثلاثُ مئةٍ، فاستقبلَ القِبْلَةَ ومدَّ يديهِ يَدعُو: «اللهمَّ أَنجِز لي ما وعَدْتَنِي، اللهمَّ إنْ تَهْلِكْ هذه العِصابةُ لا تُعبَد في الأرضِ» فما زالَ كذلك حتَّى سَقطَ رِداؤُه، فقالَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: يا نبي الله، كفاكَ مُناشدَتَكَ ربَّكَ فإنَّه سينجزُ لك ما وعدَكَ[٢].

﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم﴾: بأنِّي مُمدُّكُم، فحُذِفَ الجارُّ وسُلِّطَ عليه الفعلُ.

---

(١) نسبت لمسلمة بن محارب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٢) رواه مسلم (١٧٦٣)، والترمذي (٣٠٨١)، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

وقرأَ أبو عَمرٍو بالكسرِ[1] على إرادَةِ القَولِ، أو إجراءِ «استجاب» مُجرى «قال»؛ لأنَّ الاستجابةَ مِن القَوْلِ.

﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾: مُتَّبِعينَ المؤمنينَ، أو: بعضَهُم بعضًا، من أردَفْتُه: إذا جئتُ بعدَه، أو: مُتْبِعِينَ بعضَهُم بعضًا المؤمنينَ، أو: أنفسَهُم المؤمنينَ، من أردَفْتُه إيَّاهُ فرَدِفَه.

وقرأَ نافِعٌ ويَعقوبُ ﴿مُرْدَفين﴾ بفتحِ الدَّالِ[2]؛ أي: مُتْبَعين أو مُتَّبَعين، بمعنى: أنَّهم كانُوا مقدمَةَ الجيشِ أو ساقَتَهُم.

وقُرِئَ: «مُرِدِّفين» بكسرِ الرَّاءِ وضمِّها، وأصلُها مُرْتَدِفينَ بمعنى مُترادِفينَ، فأُدغِمَت التَّاءُ في الدَّالِ فالتقى ساكنانِ فحُرِّكَت الرَّاءُ بالكسرِ على الأصلِ أو بالضَّمِّ على الإتباعِ[3].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص ٥٤) وهي خلاف المشهور عن أبي عمرو.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٤)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر» (٢/ ٢٧٥).

(٣) القراءة بكسر الراء في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٣). وبضم الراء في «المحتسب» (١/ ٦٠).

وفيها قراءة ثالثة بفتح الراء، ذكرها النحاس في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩١)، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٦٠).

قال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٠٣): جوِّز في الراءِ مع تشديد الدال: كسرُها وفتحها وضمها، والدال مُشدَّدَة مكسورة على كل حال، قال سيبويه: الأصل: (مُرْتَدِفِينَ)، فأدغمت التاءُ في الدال فصارت (مُرَدِّفينَ)، لأنك طرحت حركة التاءِ على الراءِ، قال: وإن شئت لم تطرح حركة التاءِ وكسرت الراءَ لالتقاءِ السَّاكنين، والذين ضموا الراءَ جعلوها تابعة لضمة الميم. وانظر: «الكتاب» (٤/ ٤٤٤).

وقُرِئَ: «بآلافٍ»[١] ليوافِقَ ما في سورةِ آل عمران، ووجهُ التَّوفيقِ بينه وبينَ المشهورِ: أنَّ المرادَ بالألفِ: الَّذينَ كانُوا على المقدِّمَةِ أو السَّاقةِ، أو وجوهُهُم وأعيانُهُم، أو مَن قاتلَ مِنْهُم.

واختُلِفَ في مُقاتَلَتِهِم، وقد رُوِيَ أخبارٌ تدلُّ عليهَا[٢].

(١٠) ـ ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ ﴾؛ أي: الإمدادَ ﴿إِلَّا بُشْرَىٰ﴾: إلَّا بشارةً لَكُم بالنَّصرِ ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ﴾ فيزولَ مَا بها مِن الوَجَلِ لقِلَّتِكُم وذِلَّتِكُم.

﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ وإمدادُ الملائكَةِ وكثرَةُ العددِ والأُهَبِ[٣] ونحوُهما وسائطُ لا تأثيرَ لها، فلا تحسَبُوا النَّصرَ مِنْها ولا تيأَسُوا منه بفَقْدِها.

(١١) ـ ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ ﴾ بدلٌ ثانٍ مِن ﴿إِذْ يَعِدُكُمُ﴾ لإظهارِ نِعمَةٍ ثالثَةٍ، أو مُتعلِّقٌ بـ﴿ٱلنَّصْرُ﴾ أو بما في ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾ مِن مَعنى الفعلِ، أو بـ«جَعَلَ»، أو بإضمارِ: اذكُرْ.

---

(١) نسبت للسدي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٥٠٤)، و«الكشاف» (٣/ ٣٧٩)، و«البحر» (١١/ ٢٨)، و«الدر المصون» (٥/ ٥٦٦). وتحرفت في مطبوع «المختصر في شواذ القراءات» إلى: «بالألف».

(٢) منها: ما رواه مسلم (١٧٦٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ومنها: ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٧٨)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٣)، من طريق ابن إسحاق حدثني أبي إسحاق بن يسار، عن رجل من بني مازن بن النجار، عن أبي داود المازني، وكان شهد بدرًا...، وإسناده ضعيف لإبهام الواسطة بين إسحاق بن يسار والد محمد بن إسحاق وبين أبي داود المازني.

(٣) الأُهَب: جمع الأُهْبةِ وهي: العُدَّة، وأُهْبةُ الحرب: عُدَّتُها. انظر: «الصحاح» (مادة: أهب).

وقرأَ نافعٌ بالتَّخفيفِ مِن أَغْشَيْتُه الشَّيءَ: إذا غَشَّيْتُه إيَّاه. والفاعلُ على القراءتينِ هوَ اللهُ تَعالى.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿يَغْشَاكُم النُّعاسُ﴾ بالرَّفعِ[١].

﴿أَمَنَةً مِّنْهُ﴾: أمنًا مِن اللهِ، وهو مفعولٌ له باعتبارِ المعنى، فإنَّ قولَه: ﴿يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾ مُتضمِّنٌ معنى: تنعسونَ، و﴿يَغْشاكُم﴾ بمعناهُ، والأمنَةُ فِعْلٌ لفاعلِه. ويجوزُ أن يرادَ بها الإيمانُ فتكونُ فعلَ المغشِّي[٢].

وأن تُجعلَ على القراءةِ الأخيرةِ فعلَ النُّعاسِ على المجازِ لأَنَّها لأَصحابِه، أو لأَنَّه كانَ مِن حَقِّه أن لا يَغشاهم لشدَّةِ الخوفِ، فلمَّا غَشِيَهم فكأَنَّه حَصلَت له أَمَنَةٌ مِن اللهِ لولاها لم يغشَهُم كقولِه:

يَهَابُ النَّومُ أَنْ يَغْشَى عُيُونًا تَهَابُكَ فَهْوَ نَفَّارٌ شَرُودُ[٣]

وقُرِئَ: «أَمْنَةً» كرَحْمةٍ[٤]، وهي لغة.

---

(١) وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بضم الياء وتشديد الشين من التغشية، انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«جامع البيان في القراءات السبع» للداني (٣/ ١١٣٥)، و«النشر» (٢/ ٢٧٦)، وسقطت قراءة نافع من مطبوع «التيسير».

(٢) قوله: «ويجوز أن يراد بها»؛ أي: بالأَمَنةِ على قراءة نصب ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾ ـ كما صرَّحَ به «الكشاف» ـ (الإيمان) بمعنى: الأمانِ، «فتكون»؛ أي: الأَمَنةُ بمعنى الإيمان المرادِ به الأمانُ «فعلَ المغشِّي» فيتَّحدُ فيه الفاعلان أيضًا؛ إذ الإنعاسُ والإيمانُ بالمعنى المذكورِ فعلُه تعالى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٤).

(٣) نسب البيت للزمخشري. انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٨١)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٤٠)، و«حاشية الخفاجي على البيضاوي» (٤/ ٢٥٨)، و«روح المعاني» (١٠/ ٤٤).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٧٣)، و«البحر المحيط» (١١/ ٣٣) عن ابن محيصن والنخعي =

﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ مِـن الحَـدثِ والجَنابـةِ ﴿وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ يعنـي: الجنابـةَ؛ لأنَّهـا مِـن تَخييلِـهِ، أو: وَسوسَـتَه وتَخويفَـه إيَّاهُـم مِـن العطشِ.

رُويَ أنَّهُم نَزَلُوا في كَثيبٍ أعْفَرَ تسوخُ فيهِ الأقدامُ على غيرِ ماءٍ، وناموا فاحتَلَم أكثرُهُم وقَدْ غلبَ المُشرِكُونَ على الماءِ، فوَسْوَسَ إليهم الشَّيطانُ وقالَ: كيفَ تُنْصَرونَ وقد غُلِبْتُم على الماءِ وأَنْتُم تُصَلُّونَ مُحدِثينَ مُجْنِبينَ وتَزعمونَ أنَّكُم أَوْلِياءُ اللهِ وفيكُم رَسولُهُ، فأشفَقُوا فأنزلَ اللهُ المطرَ فمُطِرُوا ليلًا حتَّى جرى الوادي، فاتَّخذُوا الحياضَ على عُدْوَتِه وسَقَوا الرِّكَابَ واغتَسَلُوا وتوضَّؤُوا، وتلبَّدَ الرَّملُ الَّذي بَينَهُم وبينَ العَدوِّ حتَّى ثبتَتْ عليهِ الأَقدامُ وزالَت الوَسْوَسَةُ[1].

﴿وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ﴾ بالوثوقِ على لطفِ اللهِ بهم ﴿وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ﴾ أي: بالمطرِ حتَّى لا تَسُوخَ في الرَّملِ أو بالرَّبطِ على القلوبِ حتَّى تثبتَ في المعركَةِ.

(١٢) ـ ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ﴾ بـدلٌ ثالـثٌ أو مُتعلِّـقٌ بـ«يُثبِّـتَ» ﴿إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ﴾ فـي إعانَتِهـم وتثبيتِهـم، وهـو مفعـولُ ﴿يُوحِى﴾.

وقُرِئَ بالكسرِ[2] على إرادةِ القولِ أو إجراءِ الوَحيِ مُجراه.

﴿فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بالبشـارةِ، أو بتكثيـرِ سـوادِهم، أو بمحاربـةِ أعدائِهـم،

= ويحيى بن يعمر. وقد تقدمت هذه القراءة عند تفسير الآية (١٥٤) من آل عمران، وقال المؤلف عندها: كأنها المرةُ من الأمْن.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٧)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٠٠)، وروواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٥) عن الضحاك، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٦٥ ـ ١٦٦٦) عن قتادة، وذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية عن الكلبي.

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٠٧)، و«البحر المحيط» (١١/ ٣٨)، عن عيسى بن عمر.

فيكونُ قولُه: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ كالتَّفسيرِ لقولِه: ﴿أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا﴾.

وفيه دَليلٌ على أنَّهم قاتَلُوا، ومَن منعَ ذلك جعلَ الخِطابَ فيه معَ المؤمنينَ: إمَّا على تَغييرِ الخطابِ، أو على أنَّ قولَه: ﴿سَأُلْقِي﴾ إلى قولِه: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾ تلقينٌ للمَلائِكَةِ ما يثبِّتونَ المؤمنينَ به؛ كأنَّه قالَ: قولُوا لهم قَوْلِي هذا.

﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾: أعالِيَها الَّتي هي المذابحُ أو الرُّؤوسُ ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾: أصابع؛ أي: جزُّوا رِقابَهُم واقطَعُوا أطرافَهُم.

(١٣) ـ ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الضَّربِ أو الأمرِ به، والخطابُ للرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ أو لكلِّ أحدٍ[1] مِن المُخاطبينَ قبلُ.

﴿بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾: بسببِ مُشاقَّتِهم لهمَا، واشتقاقُه مِن الشَّقِّ؛ لأنَّ كُلًّا[2] مِن المتعانِدينَ في شِقٍّ خلافَ شِقِّ الآخرِ، كالمعاداةِ مِن العُدْوَةِ، والمخاصمَةِ مِن الخُصْمِ وهو الجانِبُ.

﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ تقريرٌ للتَّعليلِ، أو وعيدٌ بما أعدَّ لهم في الآخرةِ بعدما حاقَ بهم في الدُّنيا.

(١٤) ـ ﴿ذَلِكُمْ﴾ الخطابُ فيه مع الكَفَرةِ على طريقَةِ الالتفاتِ، ومحلُّهُ الرَّفعُ؛ أي: الأمرُ ذلكُم، أو: ذلكُم واقعٌ، أو نصبٌ بفعلٍ دلَّ عليه: ﴿فَذُوقُوهُ﴾ أو غيرُه مثلَ: باشِروا، أو عليكُم، لتكونَ الفاءُ عاطِفَةً.

﴿وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾ عطفٌ على ﴿ذَلِكُمْ﴾ أو نصبٌ على

---

(١) في نسخة التفتازاني: «واحد».

(٢) في نسخة الخيالي: «كل واحد».

المفعولِ معه، والمعنى: ذوقوا ما عُجِّلَ لكُم مع ما أُجِّلَ لكم في الآخرةِ، ووُضِعَ الظَّاهرُ فيه مَوضِعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على أنَّ الكفرَ هو سَبَبُ العَذابِ الآجلِ، أو الجمعِ بينَهُما[1].

وقُرِئَ «وإنَّ» بالكسرِ[2] على الاستئنافِ.

(١٥) - ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا ﴾ كثيرًا بحيثُ يُرى لكثرتِهِم كأنهم يزحفونَ، وهو مصدَرُ زَحَفَ الصَّبِيُّ: إذا دبَّ على مقعدِه قليلًا قَليلًا، سُمِّيَ به وجُمِعَ على زُحوفٍ، وانتصابُه على الحالِ.

﴿فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ بالانهزامِ، فَضلًا عَنْ أَنْ يَكونُوا مِثْلَكُم أو أقلَّ مِنْكُم.

والأظهَرُ أنَّها مُحكمَةٌ مَخصوصَةٌ بقولِه: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية [الأنفال: ٦٥].

ويجوزُ أن ينتصبَ ﴿زَحْفًا﴾ مِن الفاعلِ والمفعولِ؛ أي: إذا لقيتُمُوهم مُتزاحِفينَ يَدِبُّونَ إلَيْكُم وتَدِبُّونَ إليهم فلا تَنهَزِمُوا. أو مِن الفاعلِ وحدَه ويكونُ إشعارًا بما سيكونُ مِنهُم يومَ حُنَيْنٍ حينَ تَوَلَّوْا وهُم اثنا عشرَ ألفًا.

(١٦) - ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ﴾ يريدُ: الكرَّ بعدَ الفرِّ، وتغريرَ العَدُوِّ، فإنَّه مِن مَكايدِ الحربِ.

﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾: أو مُنحازًا إلى فئَةٍ أُخرَى من المسلمينَ على القربِ ليَستعينَ بهم.

ومِنْهُم مَن لَمْ يَعتَبِرِ القُربَ؛ لِمَا رَوَى ابنُ عُمَرَ رضي اللهُ عنهما: أنَّه كانَ في

---

(١) قوله: «أو الجمع بينهما»؛ أي: بين العاجل والآجل.

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«الكشاف» (٣/ ٣٨٧).

سَرِيَّةٍ بعثَهُم رَسولُ اللهِ ﷺ، ففرُّوا إلى المدينَةِ، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! نحنُ الفَرَّارُون، فقالَ: «بَلْ أَنْتُم العَكَّارُونَ وأَنَا فِئَتُكُم»[1].

وانتصابُ ﴿مُتَحَرِّفًا﴾ و﴿مُتَحَيِّزًا﴾ على الحالِ، و﴿إِلَّا﴾ لغوٌ لا عملَ له، أو الاستثناءُ مِن المولِّينَ؛ أي: إلَّا رَجُلًا مُتحرِّفًا أو مُتحيِّزًا، ووزنُ مُتَحَيِّزٍ: «مُتَفَيْعِلٍ» لا «مُتَفعِّلٍ» وإلَّا لكانَ: مُتَحَوِّزًا؛ لأنَّه مِن حازَ يحوزُ.

﴿فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ هذا إِذَا لَمْ يَزِد العَدُوُّ على الضِّعفِ؛ لقولِه: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ الآيةَ [الأنفال: ٦٦].

وقيلَ: الآيةُ مَخصوصَةٌ بأهلِ بيتِهِ والحاضرينَ معَهُ في الحَربِ.

(١٧) ـ ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ بقوَّتِكُم ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ بنصْرِكُم وتَسليطِكُم عليهم وإلقاءِ الرُّعبِ في قُلوبِهِم.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا طلعَتْ قُرَيشٌ مِن العَقَنْقَلِ[2] قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «هذه قريشٌ جاءَت بخيلائِها وفَخرِها يكذِّبونَ رَسولَكَ، اللهمَّ إنِّي أسألُكَ ما وعدْتَنِي»، فأتاهُ جِبريلُ وقالَ له: خُذْ قبضَةً من ترابٍ فارمِهِم بها، فلَمَّا التقَى الجَمْعانِ تناوَلَ كَفًّا مِن الحصباءِ فرَمَى بها في وُجوهِهِم وقالَ: «شاهَتِ الوُجوهُ» فلم يبقَ مُشرِكٌ إلَّا شُغِلَ

---

(١) رواه أبو داود في «سننه» (٢٦٤٧)، والترمذي في «سننه» (١٧١٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال الترمذي: هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد.
وفي «النهاية»: العَكَّارُونَ: الكَرَّارونَ إلى الحربِ والعَطَّافونَ نحوَها، يقالُ للرَّجُلِ يُوَلِّي عَن الحربِ ثمَّ يكرُّ راجعًا إليها: عَكَرَ واعتكَرَ. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (عكر).

(٢) العَقَنْقَلُ: الكَثِيبُ العَظِيمُ المُتداخِلُ الرَّملِ، والجمع: عَقاقِلُ. انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (عقنقل).

بعَينَيْهِ، فانهزَمُوا ورَدِفَهُم المُؤمنونَ يقتلُونَهُم ويَأسِرُونَهُم، ثمَّ لَمَّا انصرَفُوا أقبَلُوا على التَّفاخُرِ فيقولُ الرَّجلُ: قَتَلْتُ وأَسَرْتُ، فنزَلَت[1].

والفاءُ جوابُ شَرطٍ مَحذوفٍ تقديرُه: إن افتَخَرْتُم بقَتْلِهِم فلَمْ تَقْتُلُوهُم ولكنَّ اللهَ قَتَلَهُم.

﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ يا محمَّدُ رَمْيًا تُوْصِلُه إلى أعيُنِهِم ولم تقدِرْ عليه ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾؛ أي: أتيتَ بصُورَةِ الرَّمي ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾: أَتَى بما هو غايَةُ الرَّمي فأوصَلَها إلى أَعيُنِهم جميعًا حتَّى انهزَمُوا وتَمكَّنْتُم مِن قطعِ دابِرِهِم، وقد عرفتَ أنَّ اللَّفظَ يُطلَقُ على المُسمَّى وعَلى ما هو كمالُه والمَقصودُ منه.

وقيلَ: مَعناه: ما رميتَ بالرُّعبِ إذ رميتَ بالحصباءِ، ولكنَّ اللهَ رَمَى بالرُّعبِ في قُلوبِهِم.

وقيلَ: إنَّه نزَلَ في طعنَةٍ طعنَ بها أُبيَّ بنَ خلفٍ يومَ أحدٍ، ولم يخرج منهُ دمٌ فجعلَ يَخورُ حتَّى ماتَ[2]، أو رميةِ سهمٍ رماهُ يومَ خَيبر نحو الحصنِ فأصابَ كنانةَ بنَ أبي الحقيقِ على فراشِهِ[3].

---

(١) الكلام بهذا السياق مجموع من عدة أخبار. انظر: «تفسير الطبري» (١١/ ٨٤ ـ ٨٧)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٦٧٢ ـ ١٦٧٣).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ١٠٠ ـ ١٠٢) عن السدي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٩١٠) عن ابن المسيب.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٩١١)، ورواه الطبري كما في «الدر المنثور» (٤/ ٤١)، ولم أقف عليه في المطبوع من «تفسير الطبري»، وذكر الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على نسخته من «تفسير الطبري» (١٣/ ٤٤٧): أخشى أن يكون هذا في هذا الموضع من التفسير نقص، فإني وجدت ابن كثير قد ذكر في تفسير هذه الآية [في «تفسيره» (٤/ ٣١)] ما نسبه إلى ابن جرير، وهذا نصه، بترتيبه وتعليقه: =

والجُمهور على الأوَّلِ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿ولكِنْ﴾ بالتَّخفيفِ ورفعِ ما بعدَه في المَوضِعينِ[1].

﴿وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا﴾: وليُنْعِمَ عليهِم نعمَةً عَظيمَةً بالنَّصرِ والغَنيمَةِ ومُشاهدةِ الآياتِ[2].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لاستغاثَتِهم ودُعائِهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنِيَّاتِهم وأَحْوالِهم.

= وههنا قولان آخران غريبان جدًّا:

أحدهما: قال ابن جرير: حدثني محمد بن عوف الطائي، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان بن عمرو، حدثنا عبد الرحمن بن جبير: أن رسول الله ﷺ يوم ابن أبي الحقيق بخيبر، دعَا بقوس، فأُتِيَ بقوسٍ طويلة، وقال: جيئوني بقوس غيرها. فجاؤوه بقوسٍ كَبْداء، فرمى النبيّ ﷺ الحصن، فأقبل السهم يهوي حتى قتل ابن أبي الحقيق، وهو في فراشه، فأنزل الله ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾.

وهذا غريب، وإسناده جيد إلى عبد الرحمن بن جبير بن نفير، ولعله اشتبه عليه، أو أنه أراد أن الآية تعم هذا كله، وإلا فسياق الآية في سورة الأنفال في قصة بدرٍ لا مَحالة، وهذا مما لا يخفي على أئمة العلم، والله أعلم.

والثاني: روى ابن جرير أيضًا، والحاكم في «مستدركه» بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيّب والزهري أنهما قالا: أنزلت في رمية النبي ﷺ يوم أُحُدٍ أُبَيَّ بن خلفٍ بالحربة في لأْمَته، فخدشه في تَرْقُوَته، فجعل يتدأدأ عن فرسه مرارًا. حتى كانت وفاتُه بعد أيام قاسى فيها العذاب الأليمَ، موصولاً بعذابِ البرزخ، المتصل بعذاب الآخرة.

وهذا القول عن هذين الإمامين غريب أيضًا جدًّا، ولعلهما أرادَا أن الآية تتناوله بعمومها، لا أنها نزلت فيه خاصة، كما تقدم، والله أعلم.

(١) أي: ﴿ولكنِ اللهُ قَتَلَهم﴾ ﴿ولكنِ اللهُ رَمَى﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٢) في نسخة التفتازاني زيادة: «فعل ما فعل».

(١٨) ـ ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ إشارةٌ إلى البلاءِ الحسنِ أو القتلِ والرَّمي، ومحلُّهُ الرَّفعُ؛ أي: المقصودُ، أو الأمر ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾، وقولُه: ﴿وأنَّ اللهَ مُوْهِنٌ كيدَ الكافرين﴾ مَعطوفٌ عليهِ؛ أي: المقصودُ إبلاءُ المؤمنينَ وتَوهينُ كيدِ الكافرينَ وإبطالُ حِيَلِهِم.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو: ﴿مُوَهِّنُ﴾ بالتَّشديدِ، وحَفصٌ: ﴿مُوهِنُ كَيْدِ﴾ بالإضافَةِ والتَّخفيفِ[١].

(١٩) ـ ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ﴾ خطابٌ[٢] لأهلِ مَكَّةَ على سبيلِ التَّهكُّمِ، وذلكَ أنَّهُم حينَ أرادُوا الخروجَ تعلَّقُوا بأستارِ الكعبَةِ وقالوا: اللهمَّ انصُرْ أعلى الجُنْدَيْنِ وأهدَى الفِئَتَيْنِ وأكرَمَ الحِزْبَيْنِ[٣].

﴿وَإِن تَنتَهُواْ ﴾ عن الكُفْرِ ومُعاداةِ الرَّسولِ[٤] ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ لتَضمُّنِه سَلامَةَ الدَّارينِ وخيرَ المَنْزِلَيْنِ.

﴿وَإِن تَعُودُواْ ﴾ لِمُحاربَتِه ﴿نَعُدْ ﴾ لنَصْرِهِ، ﴿وَلَن تُغْنِيَ ﴾: ولن تدفعَ ﴿عَنكُمْ فِئَتُكُمْ ﴾: جماعَتُكُم ﴿شَيْـًٔا ﴾ من الإغناءِ أو المضارِّ[٥] ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ ﴾ فئتُكم.

﴿وإنَّ اللهَ معَ المؤمنينَ﴾ بالنَّصرِ والمعونَةِ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ: ﴿وَأَنَّ ﴾ بالفتحِ[٦] على: ولأنَّ الله مع المؤمنينَ كانَ ذلك.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، و«التيسير» (ص: ١١٦).

(٢) في نسخة التفتازاني: «الخطاب».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٩٢) عن السدي.

(٤) في نسخة الخيالي: «الرسل».

(٥) في نسخة التفتازاني: «والمضار».

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٥)، و«التيسير» (ص: ١١٦).

وقيلَ: الآيَةُ خطابٌ للمُؤمنينَ، والمعنى: إن تَسْتَنصِرُوا فقد جاءَكُم النَّصرُ، وإِنْ تَنْتَهُوا عَن التَّكاسُلِ في القتالِ والرَّغبةِ عمَّا يَستأثِرُهُ الرَّسولُ فهوَ خيرٌ لَكُم، وإن تَعودُوا إليه نَعُد علَيْكُم بالإنكارِ أو تهييجِ العدوِّ، ولَنْ تُغنِيَ حينئذٍ كثرتُكُم إذا لم يَكُن اللهُ معكُم بالنَّصرِ، فإنَّه مع الكاملينَ في إيمانِهِم، ويؤكِّدُ ذلك:

(٢٠) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ﴾؛ أي: ولا تتولَّوا عَن الرَّسولِ، فإنَّ المرادَ مِن الآيةِ الأمرُ بطَاعَتِه والنَّهيُ عَن الإعراضِ عنه، وذكرُ طاعةِ اللهِ للتَّوطِئَةِ والتَّنبيهِ عَلى أنَّ طاعةَ اللهِ في طاعةِ الرَّسولِ؛ لقولِه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقيلَ: الضَّميرُ للجِهادِ، أو للأمرِ الَّذي دَلَّ عليهِ الطَّاعَةُ.

﴿وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ﴾ القرآنَ والمواعظَ سماعَ فهمٍ وتَصديقٍ.

(٢١) ـ ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا﴾ كالكفَرَةِ أو المُنافِقينَ[1] الَّذينَ ادَّعَوا السَّماعَ ﴿وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ سماعًا يَنتَفعونَ به، وكأنَّهُم لا يَسمعونَ رأسًا.

(٢٢) ـ ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ﴾: شرَّ ما يدبُّ على الأَرضِ، أو: شرَّ البهائمِ ﴿ٱلصُّمُّ﴾ عَن الحقِّ ﴿ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ إيَّاه، عدَّهُم مِن البَهائمِ ثمَّ جعلَهُم شرَّهَا؛ لإبطالِهِم ما مُيِّزُوا به وفُضِّلُوا لأجلِه.

(٢٣) ـ ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا﴾: سعادةً كُتِبَت لهم، أو انتفاعًا[2] بالآياتِ ﴿لَّأَسۡمَعَهُمۡ﴾ سماعَ تفهُّمٍ ﴿وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ﴾ وقَدْ عَلِمَ أَنْ لا خيرَ فيهِم ﴿لَتَوَلَّواْ﴾ ولم يَنتَفِعُوا بِهِ، أو ارتدُّوا بعدَ التَّصديقِ والقَبولِ ﴿وَّهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ لعِنادِهِم.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «والمنافقين».

(٢) في نسخة التفتازاني: «وانتفاعًا».

وقيلَ: كانُوا يَقولونَ للنَّبيِّ عليهِ السَّلامُ: أحيِ لنا قُصَيًّا؛ فإنَّه كانَ شيخًا مُبارَكًا حتَّى يشهدَ لك ويؤمنَ بك، والمعنى: لأسمعَهُم كلامَ قُصَيٍّ[1].

(٢٤) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ بالطَّاعةِ ﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ وُحِّد الضَّميرُ فيه لِمَا سبقَ، ولأنَّ دعوةَ اللهِ تُسمعُ مِن الرَّسولِ.

ورُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ مرَّ على أُبَيِّ بن كعبٍ وهو يُصلِّي فدَعاهُ، فعجَّلَ في صَلاتِه ثمَّ جاءَ، فقالَ: «ما منعَكَ عَن إجابتي؟» قالَ: كنتُ أصلِّي، قالَ: «أَلَمْ تُخْبَرْ فيمَا أوحِيَ إلي: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾؟»[2].

واختُلفَ فيه، فقيلَ: هذا لأنَّ إجابتَهُ لا تَقطعُ الصَّلاةَ فإنَّ الصَّلاةَ أيضًا إجابةٌ.

وقيلَ: إنَّ دُعاءَه كانَ لأمرٍ لا يحتمِلُ التَّأخيرَ، وللمُصلِّي أن يقطعَ الصَّلاةَ لِمثلِه.

وظاهرُ الحَديثِ يناسِبُ الأوَّلَ.

﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ مِن العُلومِ الدِّينيَّةِ، فإنَّها حياةُ القلبِ والجهلُ مَوْتُه، قالَ:

لا تُعْجِبَنَّ الجَهُولَ حُلَّتُهُ ... فَذَاكَ مَيْتٌ وَثَوْبُهُ كَفَنُ[3]

أو: ممَّا يورثُكُم الحياةَ الأَبديَّةَ في النَّعيمِ الدَّائمِ مِن العَقائدِ والأعمالِ.

---

(١) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ٣٠٧)، وقال: قاله بعض المتأخرين.

(٢) رواه الترمذي في «سننه» (٢٨٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٤١) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أنس. قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٨): وأخرجه ابن مردويه من الوجه الذي أخرجه منه الترمذي وفي آخره قال: (إني لا جرم يا رسول الله لا تدعوني إلا أجبتك وإن كنت أصلي).

(٣) للزمخشري، كما قال الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (٢/ ٢١٠)، وقد ذكر أنه من قصيدة مدح بها الزمخشريُّ الخليفة المؤتمن بالله.

أو: مِن الجِهادِ فإنَّه سببُ بَقائِكُم؛ إذ لو تركوهُ لغَلَبَهُم العدوُّ وقَتَلَهم، أو الشَّهادةِ لقولِه تَعالى: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾.

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ تمثيلٌ لغايةِ قُربِهِ مِن العبدِ؛ كقولِه تَعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وتَنبيهٌ على أنَّه مُطَّلِعٌ على مكنوناتِ القلوبِ ما عسى يغفلُ عنه صاحِبُها، أو حثٌّ على المبادرةِ إلى إخلاصِ القُلوبِ وتَصفِيَتِها.

وتصفيتُها قيلَ: أن يَحولَ اللهُ بينَه وبينَ القَلبِ بالموتِ أو غيره، أو تَصويرٌ وتَخييلٌ لتَملُّكِهِ على العبدِ قلبَه، فيفسخُ عزائِمَهُ ويغيِّرُ مَقاصِدَهُ ويَحولُ بينَه وبينَ الكُفْرِ إنْ أرادَ سَعادتَهُ، وبينَه وبينَ الإيمانِ إنْ قَضَى شَقاوَتَه.

وقُرِئَ: «بينَ المرِّ» بالتَّشديدِ[1] على حذفِ الهَمزَةِ وإلقاءِ حَركتِهَا على الرَّاءِ وإجراءِ الوَصلِ مُجرى الوقفِ على لغةِ مَن يشدِّدُ فيه.

﴿وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ فيُجازِيكُم بأعمالِكُم.

(٢٥) - ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾: اتَّقُوا ذَنْبًا يَعمُّكُم أثرُهُ كإِقْرَارِ المنكَرِ بين أظهُرِهِم[2]، والمداهنَةِ[3] في الأمرِ بالمعروفِ، وافتراقِ الكَلمَةِ، وظهورِ البِدَعِ، والتَّكاسُلِ في الجِهادِ، عَلى أنَّ قولَه: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ إمَّا جوابُ الأمرِ عَلى مَعنى: إنْ أصابَتْكُم لا تُصيبُ الظَّالمينَ مِنْكُم خاصةً، وفيهِ أنَّ جوابَ الشَّرطِ مُترَدِّدٌ فلا يليقُ به النُّونُ المؤكِّدَةُ، لكنَّه لَمَّا تَضمَّنَ معنى النَّهيِ ساغَ فيه كقولِه تَعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ﴾ [النمل: ١٨].

---

(١) نسبت للحسن والزهري. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٧٦).

(٢) في نسخة الخيالي: «أظهركم»، و«بين أظهرهم» ليست في نسخة الطبلاوي.

(٣) في نسخة الطبلاوي: «والمراقبة».

وإمَّا صفةٌ لـ﴿فِتْنَةً﴾ و﴿لَا﴾ للنَّفي وفيه شذوذٌ؛ لأنَّ النُّونَ لا تَدخُلُ المنفيَّ في غيرِ القسمِ، أو للنَّهيِ على إرادَةِ القولِ، كقولِه:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ   جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[١]

وإمَّا جوابُ قَسَمٍ مَحذوفٍ كقراءَةِ[٢] مَن قرأَ: «لتصيبَنَّ»[٣] وإن اختلفَا في المعنى.

ويحتمِلُ أَنْ يكونَ نهيًا بعدَ الأمرِ باتِّقاءِ الذَّنبِ عَن التَّعرُّضِ للظُّلمِ فإنَّ وَبالَهُ يصيبُ الظَّالمَ خاصَّةً ويعودُ عليه.

و«مِن» في ﴿مِنكُمْ﴾ على الوُجوهِ الأُوَلِ للتَّبعيضِ[٤]، وعلى الأَخيرينِ للتَّبيينِ،

---

(١) الرجز دون نسبة في: «البيان والتبيين» للجاحظ (٢/ ١٩٣)، و«الكامل» للمبرد (٣/ ١١٠)، و«تصحيح الفصيح» لابن درستويه (ص: ٤٤٥)، و«الأزمنة والأمكنة» للمرزوقي (ص: ٢٧)، و«خزانة الأدب» (٢/ ١٠٩)، وفيه: وهذا الرجز لم ينسبهُ أحد من الرواة إلى قائله. وقيل: قائله العجَّاج، والله أعلم.

قال العيني: المذق: اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه بمزجه بالماء، فيشبه بلون الذئب. والراجز يصف قومًا أضافوه وأطالوا عليه، ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى إن لونه في العشية لون الذئب. الاستشهاد فيه في قوله: «هل رأيت الذئب قط» وذلك لأنها جملة إنشائية، وظاهرها يشبه أن يكون صفة لقوله: «بمذق» وليس كذلك؛ إذ لا توصف النكرة بالجملة الإنشائية بل إنما توصف بالجمل الخبرية فحينئذ يؤول هذا، والتقدير: جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط. انظر: «المقاصد النحوية» (٤/ ١٥٥٦).

(٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «القراءة».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤) عن ابن مسعود، وهي في «المحتسب» (١/ ٢٧٧) عن علي وزيد بن ثابت وأبي جعفر علي بن الحسين والربيع بن أنس وأبي العالية وابن جماز.

(٤) قوله: «ومِن في ﴿مِنكُمْ﴾ على الوجوه الأول»؛ أي: وهي كونُ ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جوابَ الأمر، أو صفةً لـ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾، و(لا) نافية أو ناهية. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٤ ـ ٢٥).

وفائدَتُه: التَّنبيهِ علـى أنَّ الظُّلْمَ مِنْكُم أقبَحُ مِـن غَـيـرِكُم ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾.

(٢٦) ـ ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾: أرضِ مكَّةَ، يَستضعِفُكُم قريشٌ، والخِطابُ للمُهاجرينَ.

وقيلَ: للعربِ كافَّةً، فإنَّهُم كانُوا أذلَّاءَ في أيدي فارسَ والرُّومِ.

﴿تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ كُفَّارُ قُرَيشٍ، أو مَـن عَداهُم فإنَّهُم كانُوا جَمِيعًا مُعادِينَ مُضادِّينَ لهم.

﴿فَـَٔاوَىٰكُمْ ﴾ إلى المدينةِ، أو جَعَلَ مأوًى لكُمْ تتحصَّنُونَ بِهِ عَن أعادِيكُم.

﴿وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ ﴾ على الكُفَّارِ، أو بمُظاهرَةِ الأنصارِ، أو بإمدادِ المَلائِكَةِ يومَ بَدرٍ.

﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ﴾: مِن الغَنائمِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ هذه النِّعَمَ.

(٢٧) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ﴾ بتَعطيلِ الفَرائضِ والسُّنَنِ، أو بأَنْ تُضمِرُوا خلافَ ما تُظهِرُونَ، أو بالغُلولِ في المَغانِمِ.

ورُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ حاصرَ بَنِي قُرَيظَةَ إِحدى وعِشْرينَ ليلةً، فسَألُوا الصُّلْحَ كمَا صالَحَ إخوانَهُم بني النَّضيرِ على أن يَسيرُوا إلى إخوانِهِم بأَذْرِعَاتٍ وأريحاءَ مِن الشَّامِ، فأبى إلَّا أن يَنزِلُوا على حكمِ سَعدِ بنِ مُعاذٍ، فأبَوْا وقالُوا: أرسِلْ إلينا أبا لُبابَةَ، وكانَ مُناصِحًا لهم لأنَّ عِيالَه ومالَه في أيديهِم، فبعثَه إليهِم فقالوا: ما ترى؟ هل ننزِلُ على حكمِ سَعدٍ؟ فأشارَ إلى حلقِه أنَّه الذبحُ.

قالَ أبو لبابةَ: فما زالَتْ قدمايَ حتَّى عَلِمْتُ أنِّي قَد خنتُ اللهَ ورَسولَه فنزَلَتْ، فشدَّ نفسَهُ على ساريةٍ في المسجدِ وقالَ: واللهِ لا أذوقُ طَعامًا ولا شرابًا حتَّى أموتَ أو يتوبَ اللهُ عليَّ، فمكثَ سبعةَ أيَّامٍ حتَّى خرَّ مَغشِيًّا عليهِ، ثمَّ تابَ اللهُ عليه، فقيلَ له:

قد تيبَ عليكَ فحُلَّ نفسَك، فقالَ: لا واللهِ لا أحلُّهَا حتَّى يكونَ رسولُ اللهِ هو الَّذي يُحلُّنِي، فقالَ: إنَّ مِن تمامِ تَوْبَتِي أن أهجرَ دارَ قَومِي الَّتي أصبتُ فيها الذَّنبَ، وأن أنخلِعَ مِن مالي، فقالَ عليهِ السَّلام: «يَجزيكَ الثلثُ أَنْ تتصدَّقَ به»[1].

وأصلُ الخونِ: النَّقصُ؛ كمَا أنَّ أصلَ الوفاءِ التَّمامُ، واستعمالُه في ضدِّ الأمانةِ لتَضمُّنِه إيَّاه.

﴿وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ﴾ فيما بينكُم، وهو مجزومٌ بالعطفِ على الأوَّلِ، أو مَنصوبٌ على الجوابِ بالواوِ.

﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ أنَّكُم تَخونونَ، أو: وأنتم علماءُ تُميِّزونَ الحَسَنَ مِن القَبيحِ.

(٢٨) ـ ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞ﴾ لأنَّهُم سببُ الوُقوعِ في الإثمِ أو العقابِ[2]، أو محنةٌ مِن اللهِ ليبلُوَكُم فيهِم فلَا يَحمِلَنَّكُم حبُّهُم على الخيانةِ كأَبِي لُبابَةَ.

---

(١) انظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (٤/ ١٥) من طريق معبد بن كعب، و(٥/ ٢٧١) من طريق سعيد بن المسيب.

وقد ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٧٢ ـ ٧٤) عن الزهري والكلبي، وخبر الزهري رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٢١)، وخبر الكلبي رواه عبد بن حميد كما في «الدر المنثور» (٤/ ٤٨).

وذكره مطولاً ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٨)، وقال البيهقي في «دلائل النبوة» (٤/ ١٥) بعد ذكر طريق ابن إسحاق عن أبيه عن معبد بن كعب بن مالك: هكذا قال ابن إسحاقَ بإسناده، وزعَم سعيدُ بنُ المسيِّب أنَّ ارتباطَه بساريَة التَّوبة كان بعد تَخَلُّفِه عن غزوةِ تبوكَ، حين أَعْرَض عنه رسولُ اللهِ ﷺ وهو عليه عاتبٌ بما فَعَل يومَ قُريظةَ ثُم تَخَلَّف عن غزوة تبوكَ فيمَن تَخَلَّف، واللهُ أعلمُ. وفي روايةِ عليِّ بن أبي طلحةَ، وعَطِيَّةَ بنِ سعدٍ، عن ابن عباسٍ في ارتباطه حين تَخَلَّف عن غزوة تبوكَ ما يؤكِّد قولَ ابن المسيِّب. اهـ. وروايتي علي بن أبي طلحة وعطية عن ابن عباس رواهما الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٥١ ـ ٦٥٢).

(٢) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «والعقاب».

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾ لِمَن آثرَ رِضَا اللهِ عَلَيهِم، وراعَى حُدودَهُ فيهِم، فأَنِيطُوا هِمَمَكُم[1] بما يُؤدِّيكُم إليه.

(٢٩) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾: هدايةً في قُلوبِكُم تفرِّقُونَ بها بينَ الحقِّ والباطلِ، أو: نصرًا يفرِّقُ بين المحقِّ والمبطِلِ بإعزازِ المؤمنينَ وإذلالِ الكافرينَ، أو مَخْرَجًا من الشُّبهاتِ، أو نجاةً عمَّا تحذَرُونَ في الدَّارينِ، أو ظُهورًا يَشْهرُ أمرَكُم ويبثُّ صِيتكُم، مِن قولِهِم: بتُّ أفعَلَ كذا حتَّى سطعَ الفُرقانُ؛ أي: الصُّبحُ.

﴿وَيُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾: ويسترُها ﴿وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ بالتَّجاوُزِ والعَفْوِ عنه.

وقيلَ: السيِّئاتُ: الصَّغائرُ، والذُّنوبُ: الكبائرُ.

وقيلَ: المرادُ: ما تقدَّمَ وما تأخَّرَ؛ لأنَّها في أهلِ بدرٍ وقد غفرَ اللهُ لهم.

﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ تنبيهٌ على أنَّ ما وعدَهُ لهم على التَّقوى تفضُّلٌ منه وإحسانٌ، وأنَّه ليسَ ممَّا يوجِبُ تَقواهُم عليه؛ كالسيِّدِ إذا وعدَ عبدَه إنعامًا على عملٍ.

(٣٠) ـ ﴿وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ تذكارٌ لِمَا مكرَ قريشٌ به حينَ كانَ بمكَّةَ؛ ليشكرَ نعمةَ اللهِ في خلاصِه مِن مَكرِهِم واستيلائِه عليهِم، والمَعنى: واذكُرْ إذ يمكرونَ بك.

﴿لِيُثۡبِتُوكَ﴾ بالوَثاقِ، أو الحبسِ، أو الإثخانِ بالجَرحِ، مِن قولِهِم: ضربه حتَّى أثبتَه لا حراكَ بِهِ ولا براحَ.

---

(١) في هامش نسخة الخيالي: «في نسخة: همكم» وعليها «أصح»، وكذا رسمت في نسخة الطبلاوي.

وقُرِئَ: «ليُثَبِّتوكَ» بالتَّشديدِ(١)، و: «ليُبَيِّتوكَ» من البياتِ(٢)، و: «ليُقَيِّدُوكَ»(٣).

﴿أَوۡ يَقۡتُلُوكَ﴾ بسيوفِهِم ﴿أَوۡ يُخۡرِجُوكَ﴾ من مكَّةَ.

وذلك أنَّهُم لَمَّا سَمِعُوا بإسلامِ الأنصارِ ومُبايعَتِهِم فَرِقُوا واجتمَعُوا في دارِ النَّدوَةِ مُتشاورينَ في أمرِه، فدخلَ عليهم إبليسُ في صُورَةِ شيخٍ وقالَ: أنَا مِن نَجدٍ سمعتُ اجتِماعَكُم فأردتُ أنْ أحضُرَكُم ولن تعدَمُوا مِنِّي رَأْيًا ونُصْحًا، فقالَ أبو البَخْتَرِيِّ: رأيي أن تحبسوهُ في بيتٍ وتَسدُّوا منافِذَهُ غيرَ كوةٍ تُلقونَ إليه طعامَه وشرابَه مِنْها حتَّى يموتَ، فقالَ الشَّيخُ: بئسَ الرَّأيُ؛ يأتيكُمْ مَن يُقاتِلُكُم مِن قَومِه ويخلِّصُه من أيديكُم.

فقالَ هشامُ بن عمرٍو: رأيِي أَنْ تَحمِلُوهُ على جملٍ فتُخرِجُوه مِن أَرضِكُم فلا يَضرُّكُم ما صنعَ، فقالَ: بئسَ الرَّأيُ، يُفسِدُ قومًا غيرَكُم ويُقاتِلُكُم بهم.

فقالَ أبو جهلٍ: أنا أرى أن تأخُذُوا من كلِّ بطنٍ غُلامًا وتُعطوهُ سَيْفًا، فيضربوهُ ضَربَةً واحدَةً فيتفرَّقَ دمُهُ في القبائلِ، فلَا يَقْوَى بنو هاشمٍ على حربِ قريشٍ كلِّهِم، فإذا طلبُوا العَقْلَ عَقَلْنَاه، فقالَ: صدقَ هذا الفتى، فتَفرَّقُوا على رأيِه.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤) عن يحيى وإبراهيم.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٨٢)، و«الكشاف» (٣/ ٤٠٥)، و«البحر المحيط» (١١/ ٨٢)، عن النخعي.

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٤٠٥) عن ابن عباس، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤): (ليُغْبِدوك) عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي.

ولفظ (ليقيدوك) ذكره الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٣١) تفسيرًا لا قراءة، ثم روى معناه عمن ذكرهم ابن خالويه.

فأتـى جبريلُ النَّبـيَّ عليهِما السَّـلامُ وأخبـرَهُ الخبرَ وأمـرَهُ بالهِجرَةِ فبيَّـتَ عَلِيًّا كـرَّمَ اللهُ وَجهَـهُ عَلـى مَضجَعِه وخـرجَ مع أبـي بَكرٍ رضـيَ اللهُ عنهُ إلـى الغارِ[(١)].

﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ بـردِّ مَكرِهِـم عليهِـم، أو بمجازاتِهـم عليـه، أو بمُعاملَةِ الماكريـن مَعَهـم بـأَنْ أخرجَهُـم إلى بدرٍ وقلَّل المسـلمينَ فـي أعيُنِهـم حتَّى حملوا عليهِـم فقُتلوا.

﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ إذ لا يؤبَهُ بمكرِهِم دونَ مكرِه، وإسنادُ أمثالِ هذا إنَّما[(٢)] يَحْسُنُ للمُزاوجَةِ، ولا يجوزُ إطلاقُها ابتداءً لِمَا فيه مِن إيهامِ الذَّمِّ.

(٣١) ـ ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا﴾ هو قولُ النَّضرِ بنِ الحارثِ[(٣)]، وإسنادُه إلى الجميعِ إسنادُ ما فعلَهُ رئيسُ القومِ إليهِم؛ فإنَّه كانَ قاصَّهُم.

أو: قولُ الَّذينَ ائتمرُوا في أمرِهِ عليه السَّلامُ.

وهذا غايةُ مكابَرَتِهِم وفَرْطُ عِنادِهِم؛ إذ لو استَطاعُوا مِن ذلك فما منعَهُم أن

---

(١) ذكره بأتم من هذا الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٧٧) عن ابن عباس وغيره من المفسرين، ورواه ابن إسحاق ـ كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٤٨٠) وما بعدها ـ فقال: فحدثني مَن لا أتهم من أصحابنا، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبر وغيره ممن لا أتهم، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فذكره.

ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٣٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٨٨)، من طريق بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، دون قوله: «فبيت عليًّا...».

(٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «مما».

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٨٤) مطولاً عن ابن عباس، وهو في «تفسير مقاتل» (٢/ ١١٢ ـ ١١٣).

يشاؤوا؟ وقد تحدَّاهُم وقرَّعَهُم بالعجزِ عشرَ سِنينَ، ثمَّ قارَعَهُم بالسَّيفِ فلم يعارِضُوا سواه[1]، مع أَنَفَتِهِم وفَرْطِ استنكافِهِم أن يُغْلَبُوا خصوصًا في بابِ البَيانِ.

﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: ما سطَّرَهُ الأولونَ مِن القصصِ.

(٣٢)-﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ هذا أيضًا من كلامِ ذاك القائلِ أبلَغُ في الجحودِ.

روي أنَّه لمَّا قالَ النضر: «إنْ هذا إلَّا أساطيرُ الأوَّلين»، قالَ له النبيُّ عليه السَّلام: «ويلَكَ! إنَّه كلامُ اللهِ» فقالَ ذلك[2]، والمعنى: إن كانَ القرآنُ حَقًّا منزلًا فأمطِرِ الحِجارَةَ علينَا عُقوبَةً على إنكارِه، وائتِنا بعَذابٍ أَليمٍ سِواه، والمرادُ مِنه: التَّهكُّمُ، وإظهَارُ اليقينِ، والجزم التَّامُّ على كونِه باطِلًا.

وقُرِئَ: «الحقُّ» بالرَّفعِ[3] على أنَّ ﴿هُوَ﴾ مُبتدأٌ غيرُ فصلٍ، وفائدَةُ التَّعريفِ فيه للدَّلالةِ على أنَّ المُعلَّقَ به كونُه حقًّا بالوجهِ الَّذي يدَّعيهِ النبيُّ وهو تنزيلُه، لا الحَقَّ مُطلقًا؛ لتَجويزِهِم أَنْ يكونَ مُطابِقًا للواقعِ غيرَ مُنزَلٍ كأساطيرِ الأوَّلينَ.

---

(١) قوله: «فلم يعارضوا سواه»؛ أي: سوى السيفِ، وفي نسخة: «سورةً»؛ أي: من القرآنِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٩).

(٢) قطعة من الخبر السابق دون المرفوع منه، لكن في الصحيحين أن قائل ذلك أبو جهل، روى البخاري (٤٦٤٨)، ومسلم (٢٧٩٦)، عن أنس رضي الله عنه قال: قال أبو جهل: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك، فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم، فنزلت: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۝٣٣ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآية [الأنفال: ٣٣ ـ ٣٤].

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«الكشاف» (٣/ ٤٠٧)، عن الأعمش.

(٣٣) - ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ بيانٌ لـ«ما كان» الموجبِ لإمْهَالِهم والتَّوقُّفِ في إجابَةِ دُعائِهم، واللَّامُ لتَأكيدِ النَّفيِ والدَّلالةِ على أنَّ تَعذيبَهُم عذابَ استئصالٍ والنبيُّ بينَ أَظْهُرِهم خارجٌ عَن عادَتِه غيرُ مُستَقيمٍ في قَضائِه.

والمرادُ باستغفارِهم: إمَّا استغفارُ مَن بَقِيَ فيهم مِن المؤمنينَ، أو قولُهُم: اللهمَّ غُفرانك[1]، أو فَرْضُه على مَعنى: لو استغفروا لم يُعذَّبُوا كقولِه: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧].

(٣٤) - ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾: وما لَهُم ممَّا يمنَعُ تَعذيبَهُم مَتى زالَ ذلك، وكيفَ لا يُعذَّبونَ ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ وحالُهُم ذلكَ، ومِن صَدِّهِم عنه إلجاءُ رَسولِ اللهِ ﷺ والمؤمنينَ إلى الهجرةِ وإحصارُهُم عامَ الحُدَيبيةِ.

﴿وَمَا كَانُوٓا۟ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾: مُستحِقِّينَ وِلايَةَ أمرِهِ مع شِرْكِهم، وهو ردٌّ لِمَا كانُوا يَقولونَ: «نحنُ وُلاةُ البيتِ والحرمِ فنصدُّ مَن نشاءُ ونُدخِلُ من نَشاءُ».

﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ مِن الشِّركِ الَّذينَ لا يعبدونَ فيه غيرَه، وقيلَ: الضَّميرانِ للهِ.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنْ لا وِلايةَ لهُم عليهِ؛ كأنَّه نبَّهَ بأنَّ الأكثرَ مِنْهُم مَن يعلَمُ ويُعانِدُ، أو أرادَ به الكُلَّ كما يرادُ بالقلَّةِ العدمُ.

(٣٥) - ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ ﴾؛ أي: دعاؤُهم، أو ما يسمُّونهُ صلاةً، أو ما يضعونَ موضعَها ﴿إِلَّا مُكَآءً﴾: صَفيرًا، فُعالٌ من مَكَا يَمْكُو: إذا صَفَرَ، وقُرِئَ بالقصرِ كالبُكا[2].

---

(١) في نسخة الخيالي: «اغفر»، والمثبت من نسخة التفتازاني.

(٢) نسبت لعباس عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

﴿وَتَصۡدِيَةً﴾: تصفيقًا، تفعلةٌ من الصَّدَى، أو من الصَّدِّ على إبدالِ أحدِ حرفيِ التَّضعيفِ بالياءِ.

وقُرِئَ: «صلاتَهم» بالنَّصبِ[1] على أنَّهُ الخبرُ المقدَّمُ، ومَساقُ الكلامِ لتَقريرِ استِحقاقِهم العذابَ، أو عدمِ ولايتِهم للمَسجِدِ فإنَّها لا تليقُ بمن هذهِ صلاتُهُ.

رُويَ أنَّهم كانُوا يطوفونَ عراةً، الرِّجالُ والنساءُ مشبِّكينَ بينَ أصابِعِهم يَصفِرونَ فيها ويصفِّقُونَ[2].

وقيلَ: كانُوا يفعلُونَ ذلكَ إذا أرادَ النَّبيُّ أن يُصلِّيَ يخلطونَ عليهِ[3]، ويُرُونَ أنَّهم يصلُّونَ أيضًا.

﴿فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ﴾ يعني: القتلَ والأسرَ يومَ بدرٍ، وقيلَ: عذابَ الآخرةِ، واللَّامُ يحتمِلُ أن تكونَ للعهدِ، والمعهودُ: ائتنا بعذابٍ.

﴿بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ﴾ اعتقادًا وعملًا.

---

(١) هي قراءة عن عاصم رواها ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٣٠٥) من طريقين عن حسين عن أبي بكر عن عاصم، ونسبت للأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٨). وقال ابن خالويه: رويت عن علي. و(مكاءٌ) في هذه القراءة بالرفع كما في المصدرين المذكورين.

(٢) روى البخاري (١٦٦٥)، ومسلم (١٢١٩)، عن عروة رضي الله عنه قال: كان الناس يطوفون في الجاهلية عراة إلا الحمس، والحمس قريش وما ولدت، وكانت الحمس يحتسبون على الناس، يعطي الرجل الرجل الثياب يطوف فيها، وتعطي المرأة المرأة الثياب تطوف فيها، فمن لم يعطه الحمس طاف بالبيت عرياناً.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٦٤ ـ ١٦٥) عن سعيد ومجاهد.

(٣٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ نزلت في المطعِمِينَ يومَ بدرٍ، وكانُوا اثني عشرَ رجلًا من قريشٍ يُطعمُ كلُّ واحدٍ منهم كلَّ يومٍ عشرَ جُزُرٍ[1].

أو في أبي سفيانَ استأجرَ ليومِ أُحدٍ ألفينِ من العربِ سوى مَن استجاشَ من العربِ وأنفقَ عليهم أربعينَ أوقيَّةً[2].

أو لأصحابِ العيرِ؛ فإنَّهُ لمَّا أصيبَ قريشٌ ببدرٍ قيلَ لهم: أَعينوا بهذا المالِ على حَرْبِ محمَّدٍ لعلَّنا نُدْرِكُ منهُ ثأرَنا، ففعَلُوا[3].

والمرادُ بسبيلِ اللهِ: دينُهُ واتِّباعُ رسولِهِ.

﴿فَسَيُنفِقُونَهَا﴾ بتَمامِها، ولعلَّ الأولَّ إخبارٌ عن إنفاقِهم في تلكَ الحالِ وهوَ إنفاقُ بدرٍ، والثَّاني إخبارٌ عن إنفاقِهم فيما يُستقبَلُ وهو إنفاقُ أُحُدٍ.

ويحتمِلُ أن يرادَ بهما واحدٌ على أنَّ مساقَ الأوَّلِ لبيانِ غرضِ الإنفاقِ ومساقَ الثَّاني لبيانِ عاقبتِهِ وأنَّهُ لم يقَعْ بعدُ.

﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾: نَدَمًا وغمًّا؛ لفواتِها مِن غيرِ مقصودٍ، جعلَ ذاتَها تصيرُ حسرةً ـ وهي عاقبةُ إنفاقِها ـ مبالغةً.

﴿ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ آخرَ الأمرِ، وإن كانَ الحربُ بينهم سجالًا قبلَ ذلكَ.

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾؛ أي: الَّذينَ ثَبَتُوا على الكفرِ مِنْهُم إذ أسلمَ بعضُهم ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾: يساقونَ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٩٦) عن الكلبي ومقاتل. وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٦٦٤ ـ ٦٦٦)، و«المغازي» للواقدي (١/ ١٤٤).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٧٠ ـ ١٧١) عن سعيد بن جبير وابن أبزى والحكم بن عتيبة.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٧٣) من طريق ابن إسحاق عن مشايخه.

(٣٧) - ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾: الكافرَ مِن المؤمنِ، أو: الفسادَ من الصَّلاحِ، واللَّامُ متعلِّقةٌ بـ﴿يُحْشَرُونَ﴾ أو ﴿يُغْلَبُونَ﴾.

أو: ما أنفقَهُ المشركونَ في عَداوةِ رَسولِ اللهِ ﷺ ممَّا أنفقَهُ المسلمونَ في نصرتهِ، واللَّامُ متعلقةٌ بقولهِ: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ ويعقوبُ: ﴿لِيُمَيِّزَ﴾ مِن التَّمييزِ[1]، وهو أبلغُ مِن المَيْزِ.

﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا﴾: فيَجمعَهُ ويضمَّ بعضَهُ إلى بعضٍ حتَّى يتراكَبُوا[2] لفَرْطِ ازدِحَامِهم، أو يضمَّ إلى الكافرِ ما أنفقَهُ ليزيدَ بهِ عذابَهُ كمالِ الكانِزينَ.

﴿فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ﴾ كلَّهُ ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ﴾ إشارةٌ إلى الخبيثِ لأنَّهُ مقدَّرٌ بالفريقِ الخبيثِ، أو إلى المنفقينَ ﴿هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾: الكاملونَ في الخسرانِ؛ لأنَّهم خَسِرُوا أنفسَهم وأموالَهم.

(٣٨) - ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ يعني: أبا سفيانَ وأصحابَهُ، والمعنى: قُلْ لأَجلِهم.

﴿إِن يَنتَهُوا۟﴾ عَن مُعاداةِ الرَّسولِ بالدُّخولِ في الإسلامِ ﴿يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ مِن ذُنوبِهِم.

وقُرِئَ بالتَّاءِ والكافِ على أنَّه خاطَبَهم[3].

و: «يَغفِرْ» على البناءِ للفاعلِ[4] وهوَ اللهُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ٩٢)، و«النشر» (٢/ ٢٤٤).

(٢) في نسخة التفتازاني: «يتراكموا».

(٣) أي: (إن تَنتَهوا يغفر لكم) نسبت لابن مسعود. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٩٩).

﴿وَإِن يَعُودُوا۟﴾ إلى قتالِهِ ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ـ الَّذينَ تحزَّبوا على الأنبياءِ ـ بالتَّدميرِ كما جَرى على أهلِ بدرٍ، فلْيَتوقَّعوا مثلَ ذلك.

(٣٩) ـ ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾: لا يُوجَدَ فيهم شِرْكٌ ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾: وتَضمَحِلَّ عنهمُ الأديانُ الباطلةُ.

﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟﴾ من الكفرِ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فيُجازِيهم على انتهائِهم عنهُ وإسلامِهم.

وعن يعقوبَ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ[1]، على معنى: فإنَّ اللهَ بما تعملونَ مِن الجهادِ والدَّعوةِ إلى الإسلامِ والإخراجِ مِن ظُلْمَةِ الكفرِ إلى نورِ الإيمانِ بصيرٌ فيُجازِيكُم، ويكونُ تعليقُهُ بانتهائِهم دلالةً على أنَّهُ كما يَستدعي إثابَتَهم للمُباشَرةِ يَستدعي إثابةَ مُقاتلِيهم للتَّسبُّبِ.

(٤٠) ـ ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ ولم يَنْتَهُوا ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْ﴾: ناصِرُكم، فثِقُوا بهِ ولا تُبالوا بمُعَاداتِهم.

﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ لا يضيعُ مَن تولَّاهُ ﴿وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾: لا يُغلبُ مَن نصرَهُ.

(٤١) ـ ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾؛ أي: الَّذي أَخَذْتُموهُ مِن الكفَّارِ قهرًا ﴿مِّن شَىْءٍ﴾ ممَّا يقعُ عليهِ اسمُ الشَّيءِ حتَّى الخيط.

﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ؛ أي: فثابتٌ أنَّ للهِ خُمُسهُ. وقُرِئَ: «فإنَّ» بالكسرِ[2].

والجمهورُ على أنَّ ذكرَ اللهِ للتَّعظيمِ كما في قولِه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ١٧٦).

(٢) هي رواية الجعفي عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥).

يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وأنَّ المرادَ قَسْمُ الخُمسِ على الخمسةِ المعطوفينَ: ﴿وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ فكأنَّهُ قالَ: للهِ خمسُهُ يصرَفُ إلى هؤلاءِ الأخصِّينَ بهِ.

وحكمُهُ بعدُ باقٍ، غيرَ أنَّ سهمَ الرَّسولِ ـ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ ـ يُصرفُ إلى ما كانَ يَصرفُهُ إليهِ من مصالحِ المسلمينَ كما فعلهُ الشَّيخانِ[1].

وقيلَ: إلى الإمامِ.

وقيلَ: إلى[2] الأصنافِ الأربعةِ.

وقالَ أبو حنيفةَ: سَقَطَ سهمُهُ وسَهْمُ ذوي القُربى بوفاتِهِ وصارَ الكلُّ مصروفًا إلى الثَّلاثةِ الباقيةِ.

وعن مالكٍ: الأمرُ فيهِ مفوَّضٌ إلى رأيِ الإمامِ يَصْرِفهُ إلى ما يراهُ أهمَّ.

وذهبَ أبو العَالِيَةِ إلى ظاهرِ الآيةِ وقالَ: يُقسَمُ ستَّةَ أقسامٍ، ويصرَفُ سهمُ اللهِ إلى الكعبةِ؛ لِمَا روى أنَّهُ عليهِ السَّلامُ كانَ يأخذُ منهُ قبضةً فيجعلُها للكعبةِ، ثمَّ يَقْسِمُ ما بقيَ على خمسةِ أقسامٍ[3].

وقيلَ: سهمُ اللهِ لبيتِ المالِ.

وقيلَ: هوَ مضمومٌ إلى سهمِ الرَّسولِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٩٧) من طريق الأعمش عن إبراهيم قال: كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يجعلان سهم النبي ﷺ في الكُرَاع والسلاح. فقلت لإبراهيم: ما كان علي رضي الله عنه يقول فيه؟ قال: كان عليٌّ أشدَّهم فيه.

(٢) في نسخة التفتازاني: «وقيل في».

(٣) رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» (٣٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٢٩٨)، وأبو داود في «المراسيل» (٣٧٤)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ١٨٩).

وذَوُو القُربى: بنو هاشمٍ وبنو عبدِ المطَّلبِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عليهِ السَّلامُ قسَّمَ سهمَ ذوي القربى عليهِما، فقالَ لهُ عثمانُ وجبيرُ بنُ مطعمٍ: هؤلاءِ إخوتُكَ بنو هاشمٍ لا ننكرُ فضلَهم لمكانكَ الَّذي جعلكَ اللهُ منهم، أرأيتَ إخوانَنا مِن بني المطَّلبِ أعطيتَهم وحرَمْتَنا وإنَّما نحنُ وهم بمنزلةٍ، فقالَ عليهِ السَّلامُ: «إنَّهم لم يفارقونا في جاهليةٍ ولا إسلامٍ»، وشبَّكَ بينَ أصابعهِ[1].

وقيلَ: بنو هاشمٍ وحدَهم.

وقيلَ: جميعُ قريشٍ، والغنيُّ والفقيرُ فيهِ سواءٌ.

وقيلَ: هوَ مخصوصٌ بفقرائِهم كسهمِ ابنِ السَّبيلِ.

وقيلَ: الخمسُ كلُّهُ لهم.

وقيلَ: المرادُ باليَتامى والمساكينِ وابنِ السَّبيلِ مَن كانَ مِنهم، والعطفُ للتَّخصيصِ.

والآيةُ نزلت ببدرٍ[2].

وقيلَ: كانَ الخُمسُ في غزوةِ بني قَيْنُقاعَ بعدَ بدرٍ بشهرٍ وثلاثةِ أيامٍ للنِّصفِ من شوَّالَ على رأسِ عشرينَ شهرًا من الهجرةِ[3].

---

(١) رواه أبو داود في «سننه» (٢٩٨٠)، وابن ماجه في «سننه» (٢٨٨١)، ورواه البخاري في «صحيحه» (٣١٤٠)، ولم يرد في روايته: «إنَّهم لَمْ يفارقُوني في جاهليَّةٍ ولا إسلامٍ»، وكذا ما بعده من قول الراوي: (وشبك بين أصابعه). ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (١٦٧٤١)، والنسائي (٤١٣٧).

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٨٩) عن الكلبي.

(٣) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤١٨) عن الواقدي.

﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ دلَّ عليهِ ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟﴾؛ أي: إن كنتُم آمنتُم باللهِ فاعلَموا أنَّهُ جَعَلَ الخمسَ لهؤلاءِ فسلِّموهُ إليهم واقتَنِعوا بالأخماسِ الأربعةِ الباقية؛ فإنَّ العلمَ العمليَّ إذا أُمرَ بِهِ لم يُرَد منهُ العلمُ المجرَّدُ؛ لأنَّهُ مقصودٌ بالعَرَضِ والمقصودُ بالذَّاتِ هو العملُ.

﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ محمدٌ من الآياتِ والملائكةِ والنَّصرِ.

وقُرِئَ: «عُبُدِنا» بضمَّتينِ[1]؛ أي: الرسولِ والمؤمنينَ.

﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾: يومَ بدرٍ فإنَّهُ فُرِقَ فيهِ بينَ الحقِّ والباطلِ.

﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾: المسلمونَ والكفَّارُ.

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على نصرِ القليلِ على الكثيرِ والإمدادِ بالملائكةِ.

(٤٢) - ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بدلٌ مِن ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾، و«العدوة» بالحركاتِ الثَّلاثِ: شطُّ الوادي، وقد قرئَ بها، والمشهورُ الضمُّ والكسرُ وهو قراءةُ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو ويعقوبُ[2].

﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾: البُعْدَى مِن المدينةِ، تأنيثُ الأقصى، وكانَ قياسُهُ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) عن بعضهم، و«البحر المحيط» (١١/ ١١٣) عن زيد بن علي.

(٢) وقرأ باقي السبعة بالضم. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر» (٢/ ٢٧٦). أما القراءة بفتح العين فنسبت إلى الحسن وزيد بن علي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٠)، و«البحر» (١١/ ١١٤).

قلبَ الواوِ كالدُّنيا والعُليا تفرقةً بينَ الاسمِ والصِّفةِ، فجاءَ على الأصل كالقَوَدِ[١] وهو أكثرُ استعمالًا من القُصْيَا.

﴿وَٱلرَّكۡبُ﴾؛ أي: العيرُ، أو: قُوَّادُها ﴿أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾: في مكانٍ أسفلَ من مكانِكُم، يعني: السَّاحلَ، وهو منصوبٌ على الظَّرفِ واقعٌ موقعَ الخبرِ، والجملةُ حالٌ من الظَّرفِ قبلَهُ، وفائدتُها: الدَّلالةُ على قوَّةِ العدوِّ، واستظهارِهم بالرَّكبِ، وحرصِهِم على المقاتلةِ عنها، وتوطينِ نفوسِهم على أن لا تخْلُو مراكزُهُم[٢]، ويبذُلوا منتهَى جُهدِهم، وضعفِ شأنِ المسلمينَ، والْتِيَاثِ[٣] أمرِهم، واستبعادِ غلَبتِهم عادةً.

وكذا ذكرُ مراكزِ الفريقينِ؛ فإنَّ العُدوةَ الدُّنيا كانَت رِخوةً تسوخُ فيها الأرجلُ ولا يُمْشَى فيها إلَّا بتعبٍ ولم يكن بها[٤] ماءٌ، بخلافِ العُدوةِ القُصوى.

وكذا قولُه: ﴿وَلَوۡ تَوَاعَدتُّمۡ لَٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡمِيعَٰدِ﴾؛ أي: لو تواعدْتُم أنتُم وهمُ القتالَ ثمَّ علمتُم حالَكُم وحالَهُم لاختلفتُم أنتم في الميعادِ هيبةً منهُم ويأسًا منَ الظَّفَرِ عليهم؛ ليتحقَّقوا أنَّ ما اتَّفقَ لهُم من الفتح ليسَ إلَّا صُنعًا من اللهِ خارقًا للعادةِ فيزدادُوا إيمانًا وشكرًا.

---

(١) قوله: «كالقود»: يعني: القياس أن تُقلب واوها ألفًا كأشباهه، فتركوه على ما كان، كذلك ﴿ٱلۡقُصۡوَىٰ﴾. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١١٠). والقود بالتحريك: القصاص، وبالتسكين: مصدر قاد.

(٢) قال الشهاب الخفاجي: قوله: (أن لا تخلو مراكزهم) من الإخلاء؛ أي لا يجعلوها خالية منهم، ولو كان من الخلل كان (مراكزهم) منصوباً بنزع الخافض، أو مضمَّناً معنى ما يتعدّى بنفسه، والأوّل أولى. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة الطبلاوي: «وإلباث»، قال الشهاب الخفاجي: (والتياث أمرهم) أي صعوبته والتباسه عليهم من قولهم: التاثت عليه الأمور والبست واختلطت. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) في نسخة التفتازاني: «فيها».

﴿وَلَٰكِن﴾ جمعَ بينكُم على هذا [١] الحالِ من غيرِ ميعادٍ ﴿لِّيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾: حقيقًا بأن يُفْعَلَ، وهوَ نصرُ أوليائهِ وقهرُ أعدائِهِ.

وقولُه: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ بدلٌ منهُ، أو متعلِّقٌ بقولِهِ: ﴿مَفْعُولًا﴾ والمعنى: ليموتَ مَن يموتَ عن بيِّنةٍ عايَنها، ويعيشَ مَن يعيشُ عن حجَّةٍ شاهدَها، لئلَّا يكونَ لهُ حجَّةٌ ومعذرةٌ، فإنَّ وقعةَ بدرٍ من الآياتِ الواضحةِ.

أو لِيَصْدُرَ كُفرُ مَن كَفرَ وإيمانُ مَن آمنَ عن وضوحِ بيِّنةٍ، على استعارةِ الهلاكِ والحياةِ للكفرِ والإسلامِ، والمرادُ بـ﴿مَنْ هَلَكَ﴾ و﴿مَنْ حَىَّ﴾: المشارِفُ للهلاكِ والحياةِ، أو مَن هذا حالُهُ في علمِ اللهِ وقضائهِ.

وقُرِئَ: «لِيَهْلَكَ» بالفتحِ [٢].

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو بكرٍ ويعقوبُ: ﴿مَنْ حَيِيَ﴾ بفكِّ الإدغامِ [٣] للحملِ على المستقبلِ.

﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بكفرِ مَن كَفَرَ وعقابِهِ، وإيمانِ مَن آمنَ وثوابِه، ولعلَّ الجمعَ بينَ الوصفينِ لاشتمالِ الأمرينِ على القولِ والاعتقادِ.

(٤٣) ـ ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ مقدَّرٌ بـ: اذكر، أو بدلٌ ثانٍ من ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾، أو متعلِّقٌ بـ﴿عَلِيمٌ﴾؛ أي: يعلمُ المصالحَ إذ يقلِّلُهم في عينِكَ في رؤياكَ، وهو أن تُخبرَ بهِ أصحابَكَ فيكونَ تثبيتًا لهم وتشجيعًا على عدوِّهم.

---

(١) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «هذه».

(٢) هي رواية عصمة عن أبي بكر عن عاصم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و«البحر المحيط» (١١/ ١١٣) وزاد أبو حيان نسبتها للأعمش.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر» (٢/ ٢٧٦). وقراءة ابن كثير من رواية البزي.

﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾: لَجَبُنْتُم ﴿وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ في أمرِ القتالِ، وتفرَّقت آراؤُكُم بينَ الثَّباتِ والفِرارِ.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾: أَنْعَمَ بالسَّلامةِ من الفشلِ والتَّنازُعِ.

﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ يعلمُ ما سَيكونُ فيها وما يغيِّرُ أحوالَها.

(٤٤) ـ ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ الضَّميرانِ مفعولا «يُرِي»، و﴿قَلِيلًا﴾ حالٌ من الثَّاني، وإنَّما قلَّلَهم في أعينِ المسلمينَ ـ حتَّى قالَ ابنُ مسعودٍ لِمَن إلى جنبِهِ: أتراهُم سبعينَ؟ فقالَ: أُراهُم مئةً[1] ـ تثبيتًا لهُم وتصديقًا لرُؤيا الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ.

﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ حتَّى قالَ أبو جهلٍ: إنَّ محمَّدًا وأصحابَهُ أَكَلَةُ جزورٍ[2].

وقلَّلهم في أعيُنهم قبلَ التحامِ القتالِ ليجترِؤُوا عليهم ولا يستعدُّوا لهم، ثمَّ كثَّرَهُم حتَّى يرونَهم مثلَيهم لتُفاجِئَهمُ الكثرةُ فتبهتَهُم وتكسِرَ قلوبَهُم، وهذا مِن عَظائمِ آياتِ تلكَ الوقعةِ، فإنَّ البصرَ وإن كانَ قد يرَى الكثيرَ قليلًا والقليلَ كثيرًا لكنْ لا على هذا الوجهِ، ولا إلى هذا الحدِّ، وإنَّما يُتصوَّرُ ذلكَ بصدِّ اللهِ الأبصارَ عن إبصارِ بعضٍ دونَ بعضٍ معَ التَّساوي في الشُّروطِ.

﴿لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾: كرَّرَهُ لاختلافِ الفعلِ المعلَّلِ بِهِ، أو لأنَّ

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٨٣٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٢١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٧١٠).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٦٧٨) عن ابن عباس رضي الله عنه.

قوله: «أكلة جزور» يُضرب في القلة والأمر الذي لا يُعبأ به، يقال: هم أكلة رأس؛ أي: قليل يشبعهم رأس واحد، وهو جمع آكل. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١١٩).

المرادَ بالأمرِ ثَمَّ الاكتفاءُ على الوجهِ المحكيِّ، وهاهنا إعزازُ الإسلامِ وأهلِهِ، وإذلالُ الشِّركِ وحزبِهِ ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾.

(٤٥) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً﴾: حارَبْتُم جماعةً، ولم يَصِفها لأنَّ المؤمنينَ ما كانُوا يلقونَ إلَّا الكفَّارَ، واللِّقاءُ ممَّا غلبَ في القتالِ.

﴿فَٱثْبُتُواْ﴾ للقائِهم ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ في مواطنِ الحربِ داعينَ لهُ مستظهِرينَ بذكرِهِ مترقِّبينَ لنصرِهِ ﴿لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: تظفرونَ بمرادِكُم من النُّصرةِ والمَثوبةِ.

وفيهِ تنبيهٌ على أنَّ العبدَ ينبغي أن لا يَشْغَلَهُ شيءٌ عن ذكرِ اللهِ، وأن يلتجئَ إليهِ عندَ الشَّدائدِ ويُقبلَ عليهِ بشراشرِهِ[1] فارغَ البالِ واثقًا بأنَّ لطفَهُ لا ينفكُّ عنهُ في شيءٍ منَ الأحوالِ.

(٤٦) ـ ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ﴾ باختلافِ الآراءِ كما فعلتُم ببدرٍ أو أُحدٍ ﴿فَتَفْشَلُواْ﴾ جوابُ النَّهيِ، وقيلَ: عطفٌ عليهِ، ولذلكَ قرئَ: (وتذهبْ ريحُكُم) بالجزمِ[2]، والرِّيحُ مُستعارةٌ للدَّولةِ من حيثُ إنَّها في تمشِّي أمرِها ونفاذِهِ مشبَّهةٌ بها في هبوبِها ونفوذِها.

وقيلَ: المرادُ بها الحقيقةُ؛ فإنَّ النُّصرةَ لا تكونُ إلَّا بريحٍ يبعثُها اللهُ، وفي الحديثِ: «نُصِرْتُ بالصَّبَا وأُهْلِكَتْ عادٌ بالدَّبورِ»[3].

---

(١) يُقال: أَلْقَى عليه شَرَاشِرَه، أي: نَفْسَه، ويُقال: بل هي مَحَبَّةُ النَّفْس. انظر: «المنجد في اللغة» (ص: ٨٨). وقال الطيبي: ألقى عليه شراشره، أي: جملته، وصرف إليه همه. انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٣٦).

(٢) عزاها ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٣٦) لهبيرة عن حفص عن عاصم. وقرئ كذلك أيضًا لكن بالياء: (ويذهبْ) نسبت لعيسى بن عمر في «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٣٦)، و«البحر» (١١/ ١٢٤). وقراءة الجمهور: ﴿وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾.

(٣) رواه البخاري (١٠٣٥)، ومسلم (٩٠٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ بالكَلاءةِ والنُّصرةِ[1].

(٤٧) ـ ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم﴾ يعني: أهلَ مكةَ حينَ خرجُوا منها لحمايةِ العيرِ ﴿بَطَرًا﴾: فخرًا وأَشَرًا ﴿وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ ليثنُوا عليهم بالشَّجاعةِ والسَّماحةِ، وذلكَ أنَّهم لمَّا بلَغُوا جُحْفَةَ وافاهُم رسولُ أبي سفيانَ: أن ارجِعُوا فقد سلِمَت عيرُكُم، فقالَ أبو جهلٍ: لا واللهِ حتَّى نَقْدَمَ بدرًا ونشربَ فيها الخمورَ وتَعْزِفَ علينا القِيَانُ ونُطعِمَ بِها من حَضَرَنا منَ العربِ[2]. فوافَوها ولكن سُقُوا كأسَ المَنَايا، وناحَت عليهِم النَّوائحُ، فنَهى المؤمنينَ أن يكونوا أمثالَهم بَطِرِينَ مُرائِينَ، وأمرَهُم بأن يكونوا أهلَ تقوَى وإخلاصٍ من حيثُ إنَّ النَّهيَ عنِ الشَّيءِ أمرٌ بضدِّهِ.

﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ معطوفٌ على ﴿بَطَرًا﴾ إن جُعلَ مصدرًا في موضعِ الحالِ، وكذا إن جُعلَ مفعولًا لهُ لكنْ على تأويلِ المصدَرِ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ فيجازيكُم عليهِ.

(٤٨) ـ ﴿وَإِذۡ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَـٰنُ﴾ مقدَّرٌ بـ: اذكُر.

﴿أَعۡمَـٰلَهُمۡ﴾ في معاداةِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ وغيرِها بأن وسوسَ إليهم ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٞ لَّكُمۡ﴾ مقالةٌ نفسانيَّةٌ[3]، والمعنى: أنَّه

---

(١) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «والنصر».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢١٧ ـ ٢٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وعروة بن الزبير ومحمد بن إسحاق.

(٣) قوله: «مقالة نفسانية»؛ أي: حديث نفسي ووسوسة في قلوبهم لا أن الشيطان تمثل ظاهرًا وتكلم به، وعلى هذا فالقول في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ مجاز عن الوسوسة، والنكوص استعارة تمثيلية، ولذا قال المصنف في تفسير (نكص)؛ أي: بطل كيده. يدل عليه ما ذكره الزمخشري عن الحسن من قوله: كان ذلك على سبيل الوسوسة ولم يتمثّل لهم. انظر: «حاشية =

ألقَى في رُوعِهم وخيَّلَ إليهم أنَّهم لا يغلبونَ ولا يُطاقُونَ لكثرةِ عَددِهم وعُدَدهم، وأوهمَهُم أنَّ اتِّباعَهُم إيَّاهُ فيما يظنُّونَ أنَّها قرباتٌ مجيرٌ لهم، حتَّى قالُوا: اللهمَّ انصُر أَهْدَى الفئتينِ وأفضلَ الدِّينَينِ.

و﴿لَكُمْ﴾ خبرُ ﴿لَا غَالِبَ﴾ أو صفتُهُ، وليسَ صِلتَه وإلَّا لانتصبَ كقولِكَ: «لا ضاربًا زيدًا عندنا».

﴿فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ﴾؛ أي: تَلاقى الفريقانِ ﴿نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾: رجعَ القهقَرَى؛ أي: بطلَ كيدُهُ وعادَ ما خَيَّلَ إليهم أنَّهُ مجيرُهُم سببَ هلاكِهم.

﴿وَقَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ﴾؛ أي: تبرَّأَ منهم وخافَ عليهم وأَيِسَ من حالِهم لَمَّا رأى إمدادَ اللهِ المسلمينَ بالملائكةِ.

= الجاربردي» (٩/ ١٠٠)، وقول الحسن في «الكشاف» (٣/ ٤٢٨).

وقد تعقب كل هذا وضعَّفه: ابنُ كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية فقال: ولا يخفَى ضعفه؛ فإن قوله: ﴿وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾ ليس مما يُلْقَى بالوسوسة، وكذا النُّكوص على عقبيه وما بعده من الأقوال، وليس مما يُلْقَى بها.

قلت: وقول الحسن لعله يريد به ما رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٢٤) عن حميد بن هلال قال: قال الحسن ـ وتلا هذه الآية: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ الآية، قال ـ: سار إبليس مع المشركين ببدر برايته وجنوده، وألقى في قلوب المشركين أن أحدًا لن يغلبكم وأنتم تقاتلون على دين آبائكم، ولن تغلبوا كثرةً، فلما التقوا ﴿نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ يقول: رجع مدبرًا وقال: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾، يعني: الملائكة.

فلعل الزمخشري ذكره بمعناه أخذًا مما جاء فيه من قوله: (وألقى في قلوب المشركين أن أحدًا لن يغلبكم...) فالإلقاء في القلوب فيه إشارة إلى أن ذلك كان عن طريق الوسوسة، لكن الخبر صريح في أنه كان قد خرج معهم وأن نكوصه عند رؤيته الملائكة لم يكن بطلان كيد ـ كما فسره المصنف ـ بل نكوصا حقيقةً، وسيأتي قريبًا من الخبر عن ابن عباس وغيره من تمثله بسراقة ما يؤيده.

وقيلَ: لمَّا اجتمعَتْ قُريشٌ على المسيرِ ذكرتْ ما بينَهم وبينَ كنانةَ من الإِحْنَةِ وكادَ ذلكَ يُثنيهِم، فتمثَّلَ لهم إبليسُ بصورةِ سراقةَ بن مالكٍ الكِنانيِّ وقالَ: لا غالبَ لكمُ اليومَ وإني مجيرُكم من بني كِنانةَ، فلمَّا رأى الملائكةَ تنزلُ نكصَ، وكانَ يدهُ في يدِ الحارثِ بن هشامٍ، فقالَ لهُ: إلى أينَ؟ أتخذلُنا في هذهِ الحالةِ؟ فقالَ: إنِّي أرى ما لا ترونَ[1]، ودفعَ في صدرِ الحارثِ فانطلقَ، وانهزَمُوا، فلمَّا بلغوا مكَّةَ قالُوا: هزمَ النَّاسَ سراقةُ، فبلغهُ ذلكَ فقالَ: واللهِ ما شعرتُ بمسيرِكُم حتَّى بلَغَتْني هزيمَتُكم، فلمَّا أسلَمُوا علمُوا أنَّهُ الشَّيطانُ[2].

وعلى هذا يحتمِلُ أن يكونَ معنى قولِهِ: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ﴾: إني أخافُهُ أن يصيبَني مكروهًا من الملائكةِ أو يهلِكَني، ويكونَ الوقتُ هو الوقتَ الموعودَ؛ إذ رأى فيهِ ما لم يرَ قبلهُ، والأوَّلُ ما قالهُ الحسنُ واختارَهُ ابنُ بحرٍ[3].

﴿وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ يجوزُ أن يكونَ من كلامِهِ وأن يكونَ مستأنَفًا.

(٤٩) ـ ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾: والذينَ لم يطمئنُّوا إلى الإيمانِ بعدُ وبقيَ في قلوبهم شبهةٌ، وقيلَ: همُ المشركونَ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٢١ ـ ٢٢٣) عن ابن عباس والسدي وعروة بن الزبير وابن إسحاق.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ١١٧)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ٣٦٦)، عن الكلبي.

(٣) قوله: «والأول»؛ أي: ما تقدم من كون قول الشيطان كان وسوسة، وكونه قول الحسن قد تقدم الكلام عليه، وكونه اختيار ابن بحر ذكره أبو السعود في «تفسيره» (٤/ ٢٦). وابن بحر هو محمد بن بحر الأصفهاني، وقد أكثر بعض المفسرين النقل عنه كالماوردي والرازي وأبي حيان، وتارة يسمونه ابن بحر، وتارة أبا مسلم الأصفهاني، وهو مفسر معتزلي قال عنه ياقوت في «معجم الأدباء» (٦/ ٢٤٣٨): كان كاتباً مترسلًا بليغًا متكلمًا جدلًا، له «جامع التأويل لمحكم التَّنزيل» على مذهب المعتزلة، و«الناسخ والمنسوخ»، وكتاب في النحو، وجامع رسائله، مولده سنة (٢٥٤هـ)، وتوفي سنة (٣٢٢هـ).

وقيلَ: المنافقونَ، والعطفُ لتغايرِ الوصفينِ.

﴿غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ يعنون: المؤمنينَ ﴿دِينُهُمْ﴾ حتَّى تعرَّضُوا لما لا يَدَيْ لهم بـهِ، فخرَجُوا وهم ثلاثُ مئةٍ وبضعةَ عشرَ إلى زُهاءِ الألفِ.

﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ جوابٌ لهم ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾: غالبٌ لا يـذلُّ مـن استجارَ بهِ وإنْ قلَّ ﴿حَكِيمٌ﴾ يفعلُ بحكمتِهِ البالغةِ ما يستبعدُه العقلُ ويعجزُ عن إدراكِهِ.

(٥٠) ـ ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾: ولو رأيتَ، فإنَّ «لو» تجعلُ المضارعَ ماضيًا عكسَ «إنْ».

﴿إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ ببـدرٍ، و﴿إِذْ﴾ ظـرفُ ﴿تَرَىٰٓ﴾، والمفعولُ محـذوفٌ؛ أي: ولـو تَـرى الكفـرةَ ـ أو حالَهـم ـ حينئـذٍ، والملائكـةُ فاعلُ ﴿يَتَوَفَّى﴾، ويـدلُّ عليـهِ قراءةُ ابـنِ عامرٍ بالتَّـاءِ[1]، ويجوزُ أن يكـونَ الفاعلُ ضميـرَ اللهِ عزَّ وجلَّ، وهـوَ مبتـدأٌ خبـرُه: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ﴾ والجملـةُ حـالٌ مـنَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ واستُغنيَ فيـهِ بالضَّميـرِ عنِ الـواوِ، وهو علـى الأوَّلِ حـالٌ مِنهم أو مـنَ الملائكةِ، أو منهما لاشـتمالهِ علـى الضَّميرِ.

﴿وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾: ظهورَهُم وأستاهَهم، ولعلَّ المرادَ تعميمُ الضَّربِ؛ أي: يضربونَ ما أقبلَ منهُم وما أدبرَ.

﴿وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ عطفٌ على ﴿يَضْرِبُونَ﴾ على إضمارِ القولِ؛ أي: ويقولونَ: ذوقُوا، بشارةً لهم بعذابِ الآخرةِ.

وقيلَ: كانَت معَهُم مقامعُ مِن حديدٍ كلَّما ضربُوا الْتَهَبتِ النَّارُ منها.

وجوابُ «لو» محذوفٌ لتفظيعِ الأمرِ وتهويلِهِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٧)، و«التيسير» (ص: ١١٦).

(٥١) ـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ الضربُ والعذابُ ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾: بسببِ ما كسَبْتُم من الكفرِ والمعاصي وهو خبرٌ لـ﴿ذَٰلِكَ﴾.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ عطفٌ على «ما» للدَّلالةِ على أنَّ سببيَّتَهُ مقيَّدةٌ بانضمامهِ إليهِ؛ إذ لولاهُ لأَمْكنَ أن يعذِّبَهم بغيرِ ذنوبِهم لا أن لا يعذِّبَهم بذنوبِهم؛ فإنَّ تركَ التَّعذيبِ مِن مستحقِّهِ ليسَ بظلمٍ شرعًا ولا عقلًا حتَّى ينتهضَ نفيُ الظلمِ سببًا للتعذيبِ.

و«ظلَّامٌ» للتَّكثيرِ لأجلِ العبيدِ.

(٥٢) ـ ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾؛ أي: دأبُ هؤلاءِ مثلُ دأبِ آلِ فرعونَ، وهو عملُهم وطريقُهم الَّذي دأَبُوا فيهِ؛ أي: دامُوا عليهِ ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾: من قبلِ آلِ فرعونَ ﴿كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ تفسيرٌ لدأبِهم ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ كما أخذَ هؤلاءِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ لا يغلبُهُ في دفعهِ شيءٌ.

(٥٣) ـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما حلَّ بهم ﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾: بسببِ أنَّ اللهَ ﴿لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ﴾: مبدِّلًا إيَّاها بالنِّقمةِ ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾: يبدِّلُوا ما بهم من الحالِ إلى حالٍ أسوأَ؛ كتغييرِ قريشٍ حالَهم في صلةِ الرَّحمِ، والكفِّ عن تعرُّضِ الآياتِ والرُّسولِ[1] بمعاداةِ الرَّسولِ ومَن تَبِعهُ منهم، والسَّعيِ في إراقةِ دمائِهم، والتَّكذيبِ بالآياتِ والاستهزاءِ بها، إلى غيرِ ذلكَ ممَّا أحدثُوهُ بعدَ المبعَثِ، وليسَ السَّببُ عدمَ تغييرِ اللهِ ما أنعمَ عليهم حتَّى يغيِّروا حالَهم، بل ما هوَ المفهومُ لهُ، وهوَ جريُ عادتِهِ تعالى على تغييرهِ متى يغيِّروا حالَهم.

---

(١) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «والرسل».

وأصلُ ﴿يَكُ﴾: يكونُ، فحذفتِ الحركةُ للجزمِ، ثمَّ الواوُ لالتقاءِ السَّاكنينِ، ثمَّ النُّونُ لشبهِهِ بالحروفِ اللَّينةِ تخفيفًا.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لِمَا يقولونَ ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يفعلونَ.

(٥٤) ـ ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ تكريرٌ للتَّأكيدِ، ولِمَا نيطَ بِهِ من الدَّلالةِ على كفرانِ النِّعمِ بقولِهِ: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾، وبيانُ ما أَخذَ بِهِ آلَ فرعونَ.

وقيلَ: الأوَّلُ لتشبيهِ الكفرِ والأخذِ بهِ، والثَّاني لتشبيهِ التَّغييرِ في النِّعمةِ بسببِ تغييرِهم ما بأنفُسِهم.

﴿وَكُلٌّ﴾ من الفرقِ المكذِّبةِ أو مِن غرقى القِبطِ وقتلى قريشٍ ﴿كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ أنفسَهُم بالكفرِ والمعاصِي.

(٥٥) ـ ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾: أصرُّوا على الكُفرِ ورسَخوا فيهِ ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فلا يُتوقَّعُ منهم إيمانٌ[1]، ولعلَّهُ إخبارٌ عن قومٍ مطبوعينَ على الكُفرِ بأنَّهم لا يؤمنونَ، والفاءُ للعطفِ والتَّنبيهِ على أنَّ تحقُّقَ المعطوفِ عليهِ يستدعي تحقُّقَ المعطوفِ.

(٥٦) ـ وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِى كُلِّ مَرَّةٍ﴾ بدلٌ منَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ بدلَ البعضِ للبيانِ والتَّخصيصِ، وهم يهودُ قريظةَ عاهدَهُم رسولُ اللهِ ﷺ أن لا يمالِئُوا عليهِ فأعانُوا المشركينَ بالسِّلاحِ وقالوا: نَسينَا، ثمَّ عاهَدهُم فنكثُوا ومالَؤُوهم عليهِ يومَ الخندقِ، وركبَ كعبُ بن الأشرفِ إلى مكَّةَ فحالَفَهُم، و«مِن» لتضمينِ المعاهدةِ معنى الأخذِ، والمرادُ بالمرَّةِ: مرَّةُ المعاهَدَةِ والمحاربةِ[2].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «إيمانهم».

(٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «أو المحاربة».

﴿وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾ سُبَّةَ الغدرِ ومغبَّتَهُ، أو: لا يتقونَ اللهَ فيهِ، أو نصرَه للمؤمنينَ وتسليطَهُ عليهم.

(٥٧) ـ ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾: فإمَّا تُصادِفنَّهم وتظفرنَّ بهم ﴿فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم﴾: ففرِّق عن مُناصبَتِكَ ونكِّل عنها بقتلِهم والنِّكايةِ فيهم ﴿مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾: مَن وراءَهم من الكفرةِ.

والتَّشريدُ: تفريقٌ على اضطرابٍ.

وقُرِئَ: «شَرِّذْ» بالذَّالِ المعجمةِ[١]، وكأنَّهُ مقلوبُ: شَذِّرْ.

و: «مِنْ خَلْفِهِم»[٢]، والمعنى واحدٌ، فإنَّهُ إذا شرَّدَ مَن وراءَهُم فقد فعلَ التَّشريدَ في الوراءِ[٣].

﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾: لعلَّ المشرَّدينَ يتَّعظونَ.

(٥٨) ـ ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾ معاهَدينَ ﴿خِيَانَةً﴾ نَقْضَ عهدٍ بأماراتٍ تلوحُ لكَ ﴿فَانبِذْ إِلَيْهِمْ﴾: فاطرَحْ إليهم عهدَهُم ﴿عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾: على عدلٍ وطريقٍ قصدٍ في العداوةِ[٤]، ولا تناجِزهُم الحربَ فإنَّهُ يكونُ خيانةً منك.

أو: على سواءٍ في الخوفِ أو العلمِ بنقضِ العهدِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) عن ابن مسعود، و«المحتسب» (١/ ٢٨٠) عن الأعمش.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» عن أبي حيوة (ص: ٥٥).

(٣) في نسخة الخيالي: «في ورائهم».

(٤) قوله: «على عدل وطريق قصد..»؛ أي: انبذها وأنت على طريقٍ قصدٍ؛ أي: مستقيم؛ أي: ثابتًا على عهدك فلا تبغتهم بالقتال بل أعلمهم به. انظر: «حاشية الخفاجي».

وهوَ في موضعِ الحالِ من النَّابذِ على الوجهِ الأوَّلِ؛ أي: ثابتًا على طريقٍ سويٍّ، أو منهُ أو من المنبوذِ إليهم أو منهُما على غيرِهِ[١].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ تعليلٌ للأمر بالنَّبذِ، والنهيِ عن مناجزةِ القتال المدلولِ عليه بالحالِ على طريق الاستئناف.

(٥٩) ـ ﴿وَلَا تحسبَنَّ﴾ خطابٌ للنبيِّ عليهِ السَّلامُ، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟﴾ مفعولاهُ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحفصٌ بالياءِ[٢] على أنَّ الفاعلَ ضميرُ «أحدٌ»، أو ﴿مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾، أو ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ والمفعولُ الأوَّلُ «أنفسَهم» فحُذفَ للتكرارِ[٣].

أو على تقديرِ: أنْ سبقُوا[٤]، وهو ضعيفٌ لأنَّ «أنْ» المصدريَّةَ كالموصولِ فلا تُحذفُ[٥].

---

(١) هذا على غير الوجه الأول.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٧)، و«التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (٢/ ٢٧٧). وقد تكلم الزمخشري على هذه القراءة بأنها ليست بنيرة، كما زعم تفرد حمزة بها، فتعقبه العلماء وردوا عليه في الأمرين: في زعمه تفرد حمزة بها، وفي ادعائه أنها غيرُ نيِّرة. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٤٠)، و«البحر» (١١/ ١٤٢)، و«روح المعاني» (١٠/ ١٦٣).

(٣) قوله: «فحذف للتكرار»؛ أي: التكرار المعنوي؛ إذ (أنفسَهم) هم ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ في المعنى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

(٤) قوله: «أو على تقدير أنْ: سبقوا» عطفٌ في المعنى على قوله: «والمفعولُ الأولُ أنفسَهم»؛ أي: إذا جُعِل ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ فاعلًا، فمفعولا (حَسِبَ): الأولُ (أنفسَهم)، والثاني ﴿سَبَقُوٓا۟﴾، أو مفعولاه بتقدير (أنْ)، وهي معَ مدخولِها سادٌّ مسدَّ المفعولين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

(٥) قوله: «لأن (أنْ) المصدريَّة كالموصول، فلا تحذف» يجاب بأنَّ (أنْ) ليست مصدريَّةً، بل مخففةٌ من الثقيلة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

أو على إيقاعِ الفعلِ على ﴿أنهم لا يُعْجِزون﴾ بالفتحِ على قراءةِ ابنِ عامرٍ[1]، وأنَّ ﴿لَا﴾ صلة، و﴿سَبَقُوٓاْ﴾ حالٌ بمعنى: سابقينَ؛ أي: مُفلِتينَ.

والأظهرُ أنَّهُ تعليلٌ للنَّهيِ[2]؛ أي: لا تحسبنَّهُم سبقُوا فأفلتُوا لأنَّهم لا يفوتونَ اللهَ أو لا[3] يجدونَ طالبَهُم عاجزًا عن إدراكِهم، وكذا إن كُسرت «إنَّ» إلَّا أنَّهُ تعليلٌ على سبيلِ الاستئنافِ، ولعلَّ الآيةَ إزاحةٌ لِمَا يحذرُ به من نبذِ العهدِ وإيقاظِ العدوِّ.

وقيلَ: نزلت فيمَن أفلتَ مِن فَلِّ المشركينَ[4].

(٦٠) ـ ﴿وَأَعِدُّواْ﴾ أيُّها المُؤمنونَ ﴿لَهُم﴾: لناقضِي العهدِ أو للكُفَّارِ ﴿مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٍ﴾: مِن كُلِّ ما يُتقوَّى بهِ في الحربِ.

وعَن عُقبَةَ بنِ عامرٍ: سمعتُه عليهِ السَّلامُ يقولُ على المنبَرِ: «ألا إنَّ القوَّةَ الرَّميُ» قالَها ثلاثًا[5]. ولعلَّه عليهِ السَّلامُ خصَّه بالذِّكرِ لأنَّه أقواه[6].

﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ﴾: اسمٌ للخَيلِ الَّتي تُربَطُ في سَبيلِ اللهِ، فِعَالٌ بمعنى

---

(١) وباقي السبعة بكسر الهمزة. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

قوله: «أو على إيقاع الفعل...» عطف على قوله: «على تقدير أنْ سبقوا»، وأنْ مع مدخولها قائمٌ مقامَ المفعولين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨ ـ ٤٩).

(٢) قوله: «والأظهر أنه»؛ أي: (أنهم لا يعجزون). انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٩).

(٣) في نسخة الطبلاوي والخيالي والتفتازاني: «ولا».

(٤) عن ابن شهاب الزهري. انظر: «الكشاف» (٣/ ٤٣٧)، و«البحر المحيط» (١١/ ١٤١).

(٥) رواه مسلم (١٩١٧) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٦) قوله: «ولعله عليه الصلاة والسلام خصَّه»؛ أي: الرميَ؛ «لأنه أقواه»؛ أي: أقوى ما يُتقوَّى به في الحرب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٩).

مَفعـولٍ، أو مَصْدَرٌ سُـمِّيَ به، يُقالُ: رَبَطَ رَبْطًـا ورِبَاطًا، ورابَطَ مُرابَطَـةً ورِبَاطًا، أو جمعُ رَبيطٍ كفَصِيـلٍ وفِصَالٍ.

وقُرِئَ: «رُبُـطِ الخَيْلِ» بضمِّ الباءِ وسُكونِها جمعُ رِبَاطٍ[1]، وعطفُهَا على القُوَّةِ كعَطفِ جبريلَ وميكائيلَ على الملائكةِ.

﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ﴾: تُخَوِّفونَ به، وعَنْ يَعقوبَ: ﴿تُرَهِّبُونَ﴾ بالتَّشديدِ[2]، والضَّميرُ لـ﴿مَا اَسْتَطَعْتُم﴾ أو للإعدادِ.

﴿عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ يعني: كُفَّارَ مَكَّةَ ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ﴾: مِن غيرِهِم مِن الكَفَرَةِ، قيلَ: هُم اليهودُ، وقيلَ: المُنافقونَ، وقيلَ: الفرسُ.

﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾: لا تَعرِفُونَهُم بأَعيَانِهِم ﴿اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾: يَعرِفُهُم.

﴿وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ جزاؤُه ﴿وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ بتضييعِ العَملِ ونقصِ[3] الثَّوابِ.

(٦١) ـ ﴿وَإِن جَنَحُوا﴾: مَالُوا، ومنه: الجَنَاحُ، وقد يُعدَّى باللَّامِ و«إلى».

﴿لِلسَّلْمِ﴾: للصُّلحِ أو الاستسلامِ، وقرأَ أبو بكرٍ بالكَسْرِ[4].

﴿فَاجْنَحْ لَهَا﴾ وعاهِدْ مَعَهُم، وتأنيثُ الضَّميرِ لحملِ السِّلْمِ على نَقيضِها فيه، قالَ:

السِّلْمُ تَأْخُذُ مِـنْـهَا مَـا رَضِـيـتَ بِـهِ ... والحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرَعُ[5]

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) بالضم عن الحسن وبالسكون عن أبي حيوة.

(٢) هي رواية رويس عن يعقوب، وباقي العشرة بالتخفيف. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٧).

(٣) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «أو نقص».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

(٥) البيت للعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن ندبة. انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٢٩ و٢٥٥)، =

وقُرِئَ: «فاجْنُح» بالضَّمِّ[(١)].

﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾: ولا تخَفْ مِن إبطانِهم خِداعًا فيه[(٢)]، فإنَّ اللهَ يَعصِمُكَ مِن مَكرِهِم ويحيقُه بهِم.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقوالِهم ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بنيَّاتِهِم.

والآيةُ مَخصوصَةٌ بأهلِ الكتابِ لاتِّصالِها بقِصَّتِهِم.

وقيلَ: عامَّةٌ نسَخَتْهَا آيَةُ السَّيفِ.

(٦٢) - ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾: فإنَّ مُحْسِبَكَ اللهُ وكافيكَ قالَ جريرٌ:

إنِّي وَجَدْتُ مِنَ المَكَارِمِ حَسْبَكُمْ ... أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا[(٣)]

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ جميعًا.

= و«اللسان» (مادة: أبس)، و«المقاصد النحوية» للعيني (٢/ ٦١٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٤/ ١٨) وفيه: الجرع: جمع جرعة: وهي ملْء الفم. وتقدم عند تفسير الآية (٢٠٨) من سورة البقرة.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٠)، عن الأشهب العقيلي.

(٢) «فيه»: ليس في نسخة التفتازاني.

(٣) كذا ذكره المصنف، وقد تبع فيه الزمخشريَّ في «الكشاف» (٣/ ٤٤)، ولم أقف عليه في «ديوان جرير»، ولا وجدت من نسبه لجرير قبل الزمخشري، وعزاه ابن داود الظاهري في «الزهرة» (١/ ٢٣٦) لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وكذا في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧٦)، و«تاريخ دمشق» (٢٩/ ١٨١)، ونسب في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٥٣)، و«أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص: ٢٣٩) لعبد الرحمن بن حسان. ونسب في «الحماسة البصرية» (٢/ ٢٦٥)، و«شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/ ٢٦٨)، و«ربيع الأبرار» للزمخشري (٤/ ٤٣٠) لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت. ونسبه ابن عبد ربه الأندلسي في «العقد الفريد» (٢/ ٣٣٥) لبعض المحدثين ولم يسمه، والله أعلم.

(٦٣) ـ ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ مع ما فيهِمْ مِن العَصبيَّةِ والضَّغينَةِ في أَدْنَى شيءٍ، والتَّهالُكِ على الانتقامِ بحيثُ لا يكادُ يَأتَلِفُ فيهِمْ قَلبانِ، حتَّى صارُوا كنَفْسٍ واحدَةٍ، وهذا مِن مُعجِزَاتِه صلواتُ اللهِ عليهِ، وبيانُه:

﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾؛ أي: تَنَاهى عَداوَتهم إلى حَدٍّ لو أنفَقَ مُنفِقٌ في إِصلاحِ ذاتِ بَينِهِم ما في الأرضِ مِن الأَمْوالِ لم يَقدِرْ عَلى الأُلفَةِ والإِصْلاحِ.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ﴾ بقُدرَتِه البالغَةِ فإنَّه المالكُ للقُلُوبِ يقلِّبُها كيفَ يَشاءُ.

﴿إِنَّهُۥ عَزِيزٌ﴾: تامُّ القُدرَةِ والغَلَبَةِ لا يَعْصَى عليه ما يريدُه ﴿حَكِيمٌ﴾ يَعلَمُ أنَّه كيفَ ينبَغِي أَنْ يفعلَ ما يُريدُه.

وقيلَ: الآيةُ في الأَوسِ والخَزْرَجِ[1]؛ كانَ بينَهُم إِحَنٌ لا أمدَ لها، ووقائِعُ هَلَكَت فيها سادَاتُهُم، فأَنْسَاهُم اللهُ ذلكَ وأَلَّفَ بينَهُم بالإِسلامِ حتَّى تَصافَوْا وصارُوا أَنْصارًا.

(٦٤) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ ﴾: كافيكَ ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ إمَّا في محلِّ النَّصبِ على المفعولِ معَهُ، كقولِه:

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَاشْتَجَرَ القَنَا[2] فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[3]

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٥٦) عن ابن إسحاق.

(٢) في نسخة التفتازاني: «وانشقت القنا»، وهذا الصدر ليس في نسخة الخيالي.

(٣) بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤١٧)، و«الصحاح» (مادة: عصا)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٤٨)، وعزاه في «ذيل الأمالي» (ص: ١٤٠) لجرير، وليس في ديوانه. ونسبه الباقولي في «إعراب القرآن» (٣/ ٨٧٠) للبيد، وليس في ديوانه. وقال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (٧/ ١٩١): قائله مجهول.

أو الجرِّ[1] عَطْفًا على المَكْنِيِّ عندَ الكُوفِيِّينَ.

أو الرَّفعِ عَطْفًا على اسمِ اللهِ؛ أي: كفاكَ اللهُ والمُؤمنونَ.

والآية نزلَتْ بالبَيْدَاءِ في غَزْوَةِ بَدْرٍ[2].

وقيلَ: أسلَمَ معَ النَّبيِّ ثَلاثَةٌ وثَلاثُونَ رَجُلًا وسِتُّ نِسوَةٍ، ثمَّ أسلَمَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنهُ فنَزَلَتْ[3]، ولذلكَ قالَ ابنُ عبَّاسٍ: نزلَتْ في إسلامِه[4].

(٦٥) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾: بالِغْ في حَثِّهم عليهِ، وأصلُه: الحَرْضُ، وهو أنْ يَنْهَكَهُ المرضُ حتَّى يُشْفِيَ على الموتِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «والجر».

(٢) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٢٣١) عن ابن عباس، والماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ٣٣١) عن الكلبي، فلعله مما رواه الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وذكر هذا القول أيضا ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٤٩) عن النَّقَّاش. وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما فيما رواه البخاري (٤٦٤٥) عن سورة الأنفال فقال: (نزلت في بدر). وذكر عنه الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٢٣١): أن سورة الأنفال كلَّها مدنية إلَّا هذه الآيةَ فإنها نزلت بالبيداء.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٧٢٨) عن سعيد بن جبير.

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٢٤٧٠)، والآجري في «الشريعة» (١٣٥٣)، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠)، من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨): (فيه إسحاق بن بشر الكاهلي، وهو كذاب).

وقالَ القرطبي في «تفسيره» (١٠/ ٦٧) تعقيبًا على هذا الخبر: (وقع في السيرة خلافه..) وانظر كلامه ثمة، وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٣٤٢).

(٤) رواه البزار في «مسنده» (٢٤٩٥ ـ كشف) من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس، والنضر هو ابن عبد الرحمن الخزاز، وهو متروك كما في «التقريب».

وذكره أبو حفص النسفي في «تفسيره» عند هذه الآية من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا الإسناد أضعف من الذي قبله، فالكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

وقُرِئَ: «حَرِّص» مِن الحِرْصِ[1].

﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ شرطٌ في مَعنى الأمرِ بمصابرةِ الواحدِ للعَشرةِ، والوَعدِ بأَنَّهم إنْ صَبَرُوا غلَبُوا بعونِ اللهِ وتأييدِه.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونَافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿تكُن﴾ بالتَّاءِ في الآيتينِ، ووافَقَهُم البصريَّانِ في ﴿وإنْ تكُن مِنْكُم مائَةٌ﴾[2].

﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ بسببِ أَنَّهم جَهَلَةٌ باللهِ واليومِ الآخرِ لا يَثْبتونَ ثباتَ المُؤمنينَ رجاءَ الثَّوابِ وعَوَالي[3] الدَّرجاتِ قَتَلُوا أو قُتِلُوا، ولا يَستَحِقُّونَ من الله إلَّا الهوانَ والخُذْلَان.

(٦٦) ـ ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ لَمَّا أوجَبَ على الواحدِ مُقاومَةَ العشرةِ والثَّباتَ لَهُم وثَقُلَ ذلكَ علَيْهِم خفَّفَ عَنْهُم بمُقاوَمَةِ الواحدِ الاثنينِ.

وقيلَ: كانَ فيهِمْ قِلَّةٌ فأُمِرُوا بذلك، ثمَّ لَمَّا كَثُروا خفَّفَ عَنْهُم، وتكريرُ المَعنى الواحدِ بذكرِ الأعدادِ المتناسبَةِ للدَّلالةِ على أنَّ حكمَ القَليلِ والكثيرِ واحدٌ.

والضَّعفُ: ضَعْفُ البَدَنِ، وقيلَ: ضَعْفُ البَصيرَةِ، وكانُوا مُتفاوِتينَ فيها، وفيه لُغتانِ: الفَتْحُ وهو قِراءَةُ عاصِمٍ وحَمْزَةَ، والضَّمُّ وهو قراءَةُ البَاقِينَ[4].

---

(١) حكاها الأخفش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (٢/ ٢٧٧). والبصريان: أبو عمرو من السبعة، ويعقوب من العشرة.

(٣) في نسخة التفتازاني: «وعالي».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ بالنَّصرِ[١] والمعونَةِ، فكيفَ لا يَغلبونَ؟

(٦٧) - ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ ﴾ وقُرِئَ: «للنَّبِيِّ»[٢] على العهدِ ﴿أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ وقرأَ البَصريَّانِ بالتَّاءِ[٣].

﴿حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: يُكثرَ القتلَ ويُبالِغَ فيه، حتَّى يُذِلَّ الكُفْرَ ويُقِلَّ حِزبَهُ، ويُعِزَّ الإسلامَ ويَستولِيَ أهلُه، مِن أثخنَه المرضُ: إذا أثقلَهُ، وأصلُه: الثَّخانَةُ.

وقُرِئَ: «يُثَخِّنَ» بالتَّشديدِ للمُبالغَةِ[٤].

﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ حطامُها بأخذِكُم الفِداءَ.

﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ﴾ يريدُ لَكُم ثوابَ الآخرةِ، أو سببَ[٥] نيلِ الآخرةِ مِن إعزازِ دينِه وقمعِ أعدائِه.

وقُرِئَ بجرِّ «الآخرةِ»[٦] على إضمارِ المضافِ كقولِه:

أَكُلَّ امْـــرِئٍ تَحْسَـــبِينَ امْرَأً ... وَنَــارٍ تَوَقَّــدُ بِاللَّيْــلِ نَــارَا[٧]

---

(١) في نسخة التفتازاني: «بالنصرة».

(٢) نسبت لأبي الدرداء وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (٢/ ٢٧٧).

(٤) نسبت ليزيد بن القعقاع ويحيى بن يعمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠).
ويزيد بن القعقاع هو أبو جعفر أحد القراء العشرة لكن هذه القراءة خلاف المشهور عنه.

(٥) في نسخة التفتازاني: «وسبب».

(٦) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٨١) عن ابن جماز.

(٧) البيت بيت لأبي دؤاد الإيادي، كما في «الكتاب» لسيبويه (١/ ٦٦)، و«الأصمعيات» (ص: ١٩١).
وعزاه المبرد في «الكامل» (١/ ٢٢٩) و(٣/ ٧٥) لعدي بن زيد العبادي.

﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يُغلِّبُ أولياءَهُ على أعدائِه ﴿حَكِيمٌ﴾ يعلمُ[١] ما يليقُ بكُلِّ حالٍ ويخصُّه بها[٢]، كما أمرَ بالإثخانِ ومنعَ عَنِ الافتداءِ حين كانَت الشَّوكَةُ للمُشركينَ، وخيَّرَ بينَهُ وبينَ المنِّ لَمَّا تَحوَّلَت الحالُ وصارَت الغَلبَةُ للمُؤمِنينَ.

رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ أُتي يومَ بدرٍ بسَبعينَ أسيرًا فيهم العَبَّاسُ وعَقِيلُ بنُ أبي طالبٍ، فاستشارَ فيهِم فقالَ أبو بكرٍ: قومُكَ وأهلُكَ استَبْقِهِم لعلَّ اللهَ يَتُوبُ عليهم، وخُذْ مِنْهُم فديَةً تُقوِّي بها أصحابَك، وقالَ عمر: اضرِبْ أعناقَهُم فإنَّهُم أئمَّةُ الكفرِ، وإنَّ اللهَ أغناكَ عن الفِداءِ، مَكِّنِّي مِن فلانٍ ـ لنسيبٍ له ـ ومَكِّنْ عَلِيًّا وحمزَةَ مِن أخوَيْهِمَا فلنضرِبْ أعناقَهُم، فلم يهوَ ذلك رَسولُ اللهِ وقالَ: «إنَّ اللهَ ليُلَيِّنُ قلوبَ رجالٍ حتَّى تكونَ أليَنَ مِن اللبنِ، وإنَّ اللهَ يشدِّدُ قلوبَ رِجالٍ حتَّى تكونَ أشدَّ من الحجارَةِ، وإنَّ مَثَلَك يا أبا بكرٍ مثلُ إبراهيمَ قالَ: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ومَثَلَكَ يا عمرُ مثلُ نوحٍ قالَ: ﴿لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]» فخيَّرَ أصحابَهُ فأخذُوا الفداءَ فنزلَتْ.

فدخلَ عُمَرُ على رسولِ اللهِ ﷺ فإذا هو وأبو بَكرٍ يبكيَانِ فقالَ: يا رسولَ الله! أخبِرْني فإنْ أجِدْ بكاءً بَكَيْتُ وإلَّا تَباكَيْتُ، فقالَ: «أَبْكِي على أصحابِكَ في أخذِهِم الفِداءَ، ولقَدْ عُرِضَ عليَّ عذابُهُم أَدْنَى من هذه الشَّجَرةِ» لشجرةٍ قريبةٍ[٣].

والآيةُ[٤] دليلٌ على أنَّ الأنبياءَ يَجتَهِدُون، وأنَّه قَدْ يكونُ خَطَأً ولكن لا يُقَرُّونَ عليهِ.

---

(١) في نسخة الخيالي: «يفعل».

(٢) في نسخة الخيالي: «به».

(٣) رواه مسلم (١٧٦٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) في نسخة الخيالي: «وفيه».

(٦٨) ـ ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾: لولا حكمٌ مِن اللهِ سبقَ إثباتُه في اللَّوح [١]، وهو أن لا يعاقِبَ المخطئَ في اجتهادِهِ، أو أن لا يعذِّبَ أهلَ بدرٍ، أو قومًا بما لم يصرِّح لهم بالنَّهي عنه، أو أنَّ الفِديَةَ الَّتي أخذوهَا ستَحِلُّ لهم.

﴿لَمَسَّكُمْ﴾: لنالَكُم ﴿فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾ مـن الفِداءِ ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ رُوِيَ أنَّـه عليه السَّلامُ قالَ: «لو نزلَ العذابُ لَمَا نجَا منه غيرُ عمرَ وسعدِ بنِ مُعاذٍ»[٢]، وذلك لأنَّه أيضًا أشارَ بالإثخانِ.

(٦٩) ـ ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ ﴾ من الفديةِ فإنَّها مِن جُملةِ الغَنائم، وقيلَ: أمسَكُوا عن الغَنائمِ فنزلَت[٣]، والفاءُ للتَّسبيبِ[٤]، والسَّببُ مَحذوفٌ تقديرُه: أَبَحْتُ لَكُم الغنائمَ فكُلُوا. وبنحوِه تشبَّثَ مَن زعمَ أنَّ الأمرَ الواردَ بعدَ الحظرِ للإباحَةِ.

﴿حَلَٰلًا﴾ حالٌ مِن المغنومِ، أو صِفَةٌ للمَصدرِ؛ أي: أكلًا حَلالًا، وفائدتُهُ: إزاحَةُ ما وقعَ في نفوسِهِم منه بسببِ تلك المعاتبَةِ أو حُرمتِها على الأوَّلينَ، ولذلك وصفَهُ بقولِه: ﴿طَيِّبًاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ في مخالفَتِه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ غفرَ لَكُم ذنبَكُم ﴿رَّحِيمٌ﴾ أباحَ لَكُم ما أَخَذْتُم.

(٧٠) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ﴾ وقـرأَ أبـو عَمْـرٍو: ﴿مِـن الأُسَارَى﴾[٥].

---

(١) في نسخة الخيالي زيادة: «المحفوظ».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٨٣) عن ابن إسحاق كما ذكر المؤلف لكن دون ذكر عمر. وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٧٠): ورواه الواقدي في «المغازي» من وجه آخر منقطع بمعناه، وروى ابن مردويه من حديث ابن عمر رفعه: «لو نزل العذاب ما أفلت منه إلا ابن الخطاب».

(٣) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٢٦٠) عن المفسرين.

(٤) في نسخة التفتازاني: «للتسبب».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

﴿إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾: إيمانًا وإخلاصًا ﴿يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ﴾ مِن الفداءِ.

رُوِيَ أنَّها نَزَلَت في العبَّاسِ كلَّفَهُ رَسولُ اللهِ أن يفدِيَ نفسَه وابنَيْ أخوَيْه عقيلِ بنِ أبي طالبٍ ونوفَلِ بنِ الحارثِ فقالَ: يا محمَّدُ! تركتَني أتكفَّفُ قريشًا ما بقيتُ، فقالَ: «فأينَ الذَّهبُ الَّذي دفعتَهُ إلى أمِّ الفَضلِ وقتَ خُروجِكَ وقلتَ لها: إني لا أَدْرِي ما يُصيبُنِي في وجهي هذا، فإنْ حَدَثَ بي حَدَثٌ فهو لكِ ولعبدِ اللهِ وعُبَيدِ اللهِ والفَضلِ وقُثَمَ، فقالَ العبَّاسُ: وما يُدريك؟ قالَ: «أخبرَنِي به رَبِّي» قالَ: فأشهَدُ أنَّكَ صادِقٌ وأنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وإنَّكَ لرَسُولُه، واللهِ لم يطَّلِعْ عليهِ أحَدٌ إلَّا اللهُ، ولقَدْ دفعتُهُ إلَيْهَا في سوادِ اللَّيلِ، قالَ العبَّاسُ: فأبدَلَني اللهُ خيرًا من ذلك، لي الآنَ عِشرونَ عبدًا إنَّ أَدناهُم ليضربُ في عشرينَ ألفًا، وأعطاني زمزَمَ ما أُحبُّ أَنَّ لي بها جميعَ أموالِ أهلِ مَكَّةَ، وأنا أنتظرُ المغفرَةَ مِن ربِّكُم[1]. يعني الموعودَ بقولِه: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٥٤٠٩) مِن حَديثِ عائشةَ رضي الله عنها، وقال الذهبي في «التلخيص»: على شرط مسلم. وروى نحوه الإمام أحمد في «المسند» (٣٣١٠) من طريق ابن إسحاق قال: حدثني من لا أتهم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ١٤٢) من طريق ابن إسحاق، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن الزهري وجماعة سماهم. ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٥) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وروى قول العباس في آخره: (فأبدلني الله...) أيضاً الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧) من طرق عن ابن عباس دون ذكر إعطائه زمزم. وهذا لم أجده سوى في خبر الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عند ابن سعد.

(٧١) ـ ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ ﴾ يعني: الأُسَارَى ﴿خِيَانَتَكَ ﴾: نقضَ ما عهدوكَ ﴿فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ ﴾ بالكفرِ ونَقضِ ميثاقِه المأخوذِ بالعقلِ ﴿مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ﴾؛ أي: فأمكنكَ مِنْهُم كما فعلَ يومَ بدرٍ، فإن أعادوا الخِيانَةَ فسيُمَكِّنُكَ مِنْهُم ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾.

(٧٢) ـ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ ﴾ وهم المهاجرونَ هاجَرُوا أوطانَهُم حُبًّا للهِ ولرَسولِه.

﴿وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ ﴾ فصرَفُوهَا في الكُراعِ والسِّلاحِ، وأنفَقُوهَا على المحاويجِ ﴿وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ بمباشرةِ القِتالِ.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ ﴾ هم الأنصارُ، آوَوُا المهاجرينَ إلى دِيارِهِم ونَصَروهُم على أعدائِهِم.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ في الميراثِ، وكانَ المهاجرونَ والأنصارُ يَتوارثونَ بالهجرةِ والنُّصرَةِ دونَ الأقاربِ، حتَّى نُسِخَ بقولِه: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥] أو بالنُّصرَةِ والمُظاهرَةِ.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ﴾؛ أي: مِن تَوَلِّيهِم في الميراثِ.

وقرأَ حمزَةُ: ﴿وِلَايَتِهِم﴾ بالكسرِ[1] تَشْبيهًا لها بالعملِ والصِّناعَةِ كالكِتابَةِ والإمارَةِ، كأنَّه بتولِّيهِ صاحِبَهُ يزاوِلُ عمَلًا.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧). قال أبو حيان في «البحر» (١١/ ١٧٢): قال الزجاج: بالفتح من النصرة والنسب، وبالكسر بمنزلة الإمارة، ويجوز الكسر لأنَّ في تولي بعض القوم بعضًا جنسًا من الصناعة والعمل وكل ما كان من جنس الصناعة مكسورٌ مثلُ القصارة والخياطة.
قال: وتبع الزمخشري الزجاج فقال: (وقرىء من ولايتهم بالفتح والكسر؛ أي: من توليهم في الميراث، ووجه الكسر أنّ تولي بعضهم بعضًا شبه بالعمل والصناعة...).

﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ﴾: فواجبٌ عليكُم أَنْ تَنْصُروهُم على المُشركين.

﴿إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾: عهدٌ؛ فإنَّه لا ينقضُ عهدُهُم لنصرِهِم عليهِم ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

(٧٣) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ في الميراثِ أو المؤازرَةِ، وهو بمفهومِهِ يَدلُّ على منعِ التَّوارُثِ أو المؤازرةِ بينَهُم وبينَ المُسلمينَ.

﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾: إنْ لا تفعلوا ما أُمِرْتُم به من التَّواصُلِ بينكُم وتَولِّي بعضِكُم لبَعضٍ حتَّى في التَّوارُثِ وقطعِ العَلائقِ بينكُم وبينَ الكُفَّارِ ﴿تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: تحصُلْ فِتنَةٌ فيها عظيمةٌ وهي ضعفُ الإيمانِ وظهورُ الكُفرِ ﴿وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ في الدِّينِ، وقُرِئَ: «كثيرٌ»[1].

(٧٤) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ لَمَّا قَسَّمَ المؤمنينَ ثلاثةَ أقسامٍ بيَّنَ أنَّ الكامِلينَ في الإيمانِ مِنْهُم هم الَّذينَ حقَّقُوا إيمانَهُم بتَحصيلِ مُقتضاه مِن الهجرةِ والجهادِ وبذلِ المالِ ونُصرَةِ الحقِّ، ووعدَ لَهُم الموعدَ الكريمَ، فقالَ: ﴿لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ لا تبعةَ له ولا منَّةَ فيه، ثمَّ ألحقَ بهم في الأمرينِ مَن سيلحَقُ بهم ويتَّسِمُ بسِمَتِهِم فقالَ:

(٧٥) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ مَعَكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنكُمْ﴾؛ أي مِن جُملَتِكُم أيُّها المُهاجرونَ والأنصارُ.

﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ في التَّوارُثِ مِن الأجانبِ ﴿فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: في حُكمِهِ، أو في اللوحِ، أو في القُرآنِ. واستدلَّ به على توريثِ ذَوِي الأَرحامِ.

---

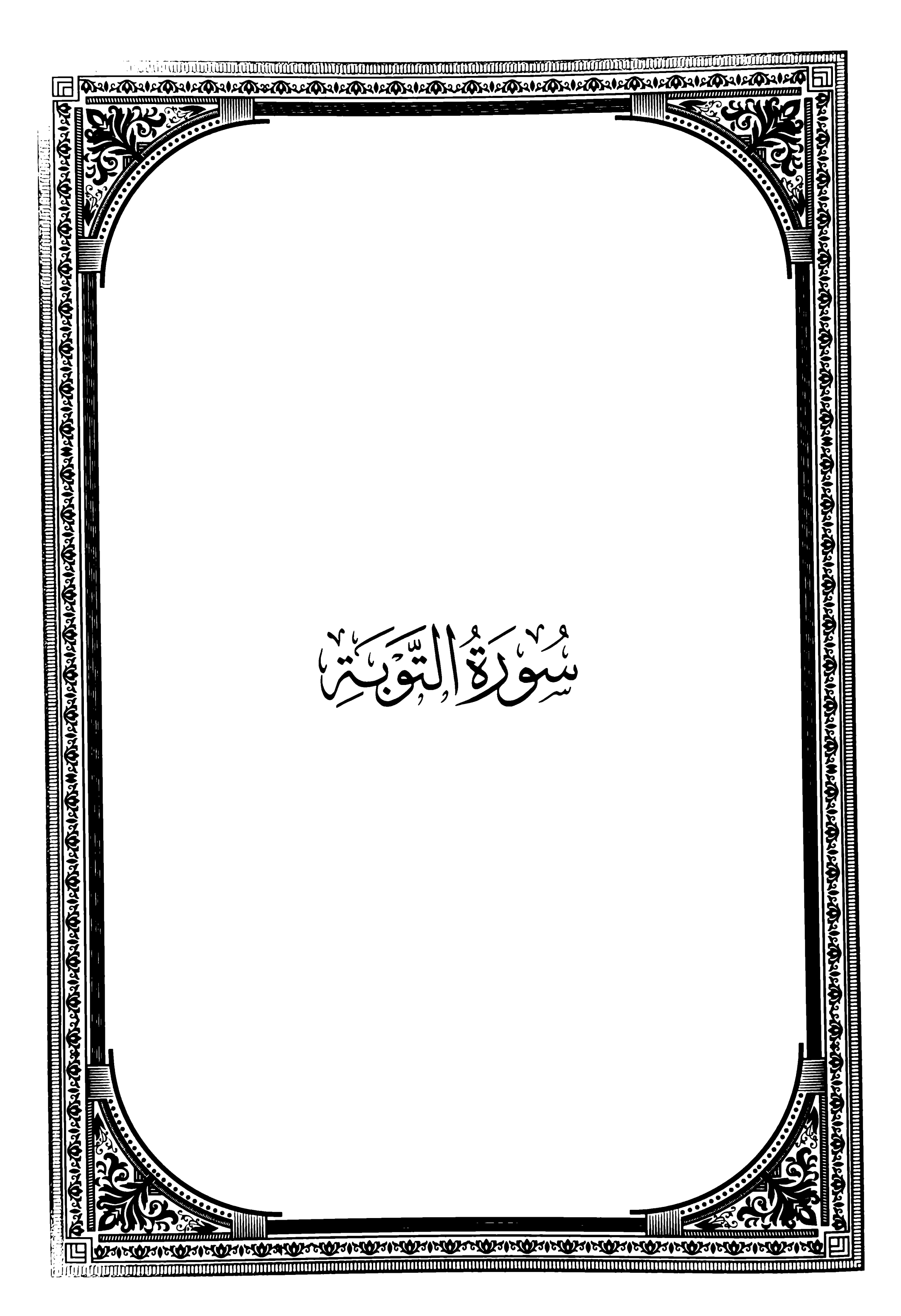
(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥٦) عن عيسى بن سليمان الحجازي عن الكسائي.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ مِن المَواريثِ، والحكمَةِ في إناطَتِهَا بنِسبَةِ الإِسلامِ والمظاهرةِ أوَّلًا، واعتبارِ القرابةِ ثانيًا.

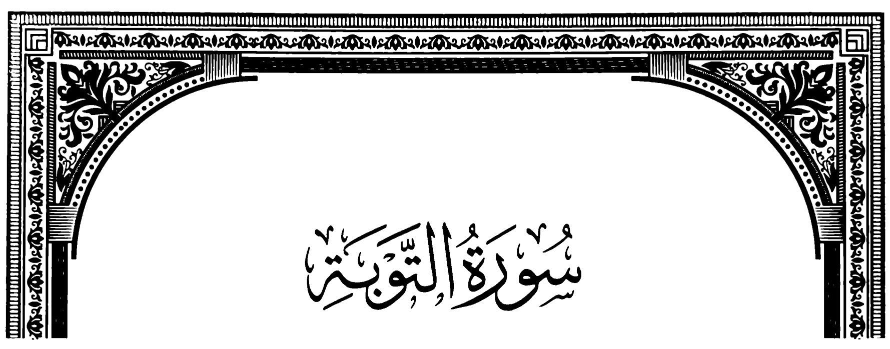
عن النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ الأنفالِ فأنَا شَفيعٌ له يومَ القيامَةِ وشاهِدٌ أنَّه بريءٌ مِن النِّفاقِ وأُعطِيَ عشرَ حَسَناتٍ بعددِ كلِّ مُنافِقٍ ومُنافِقَةٍ وكانَ العَرْشُ وحمَلَتُهُ يَستَغفِرُونَ لهُ أيَّامَ حياتِه»[1].

***

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٨)، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً.



سُورَةُ التَّوبَةِ



سورة التوبة

مدنيَّةٌ، وقيلَ: إلَّا آيتينِ مِن قولِه: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ﴾[١]

وهـي آخـرُ مـا نزلَـت[٢]، ولهـا أسـماءٌ أُخَـرُ: التَّوبَـةُ، والمُقَشْقِشَـةُ، والبَحُـوثُ، والمُبَعْثِـرَةُ، والمُنَقِّـرَةُ، والمُثِيـرَةُ، والحَافِـرَةُ، والمُخْزِيَـةُ، والفاضِحَـةُ، والمُنكِّلَـةُ، والمُشَـرِّدَةُ، والمُدَمْدِمَـةُ، وسـورةُ العَـذابِ؛ لِمَـا فيهـا مِـن التَّوبَـةِ للمُؤمنيـنَ[٣]، والقَشْقَشَـةِ مِـن النِّفـاقِ، وهـيَ التَّبـرُّؤُ منـه، والبحـثِ عَـن حـالِ المُنافقيـنَ وإثارَتِها والحفرِ عَنْهَـا، ومـا يُخزِيهِـم ويَفضَحُهُـم ويُنَكِّلُهُـم ويُشَـرِّدُ بهـم[٤] ويُدَمْـدِمُ عليهِـم[٥].

---

(١) انظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ١٥٤).

(٢) رواه البخاري (٤٣٦٤)، ومسلم (١٦١٨)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) أي: في قولِه: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾ إلى قولِه: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٦١).

(٤) في نسخة التفتازاني: «ويشردهم».

(٥) هذا تعليل للتسميات السابقة، وفيه لفٌّ ونشر مرتب، وقد سكت فيه عن «المبعثرة» و«المنقِّرة»، و«سورة العذاب» لوضوح معانيها مما ذكر. وانظر: «جمال القراء وكمال الإقراء» للسخاوي (١/ ١٩٨)، وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: وليس في السُّور أكثرُ أسماءً منها.

وآيُها مئةٌ وثلاثونَ، وقيلَ: تسعٌ وعِشرونَ[١].

وإنَّما تُرِكَت التَّسمِيَةُ فيها لأنَّها نَزَلَت لرَفعِ الأمانِ و«بسمِ اللهِ» أمانٌ[٢].

وقيلَ: كانَ النَّبيُّ ﷺ إذا نزلَتْ عليهِ سُورَةٌ أو آيةٌ بيَّنَ مَوضِعَهَا وتُوفِّيَ ولم يُبيِّن موضِعَها، وكانت قِصَّتُها تُشابِهُ قِصَّةَ الأَنفالِ وتناسِبُها؛ لأنَّ في الأنفالِ ذِكرَ العُهودِ وفي ﴿بَرَآءَةٌ﴾ نبذُها فضُمَّتْ إليها[٣].

وقيلَ: لَمَّا اختَلَفَت[٤] الصَّحابَةُ في أنَّهُما سورةٌ واحِدَةٌ هي سابعةُ السَّبعِ الطِّوالِ أو سُورتانِ، تُرِكَت بينَهُما فُرْجَةٌ، ولَمْ يُكتَب «بسمِ اللهِ»[٥].

---

(١) هي مئة وتسع وعشرون آية في الكوفي، وثلاثون في عدد الباقين. انظر: «البيان في عدّ آي القرآن» للداني (ص: ١٦٠).

(٢) رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٥٦٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٧٣) عن ابن عباس قال: سألت علي بن أبي طالب: لم لم يكتب في براءة «بسم الله الرحمن الرحيم»؟ قال: لأن «بسم الله الرحمن الرحيم» أمان، وبراءة ليس فيها أمان، نزلت بالسيف.
وروى نحو قول علي الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ١٦٤) عن سفيان بن عُيَينة.

(٣) رواه أبو داود (٧٨٦)، والترمذي (٣٠٨٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٩٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٧٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن عثمان رضي الله عنه. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس»، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. ولكنه حديث تفرد بروايته يزيد الفارسي، ويكاد يكون مجهولاً كما ذكر الشيخ أحمد شاكر في «المسند» (٣٩٩) وقال: فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له، تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث.

(٤) في نسخة التفتازاني: «اختلف».

(٥) انظر: «تفسير عبد الرزاق» (٢/ ١٢٩)، و«لباب التفاسير» للكرماني.

(١) ـ ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾؛ أي: هذهِ براءَةٌ، و﴿مِّنَ﴾ ابتدائيَّةٌ مُتعلِّقَةٌ بمَحذوفٍ تَقديرُهُ: واصِلَةٌ مِن اللهِ ورسولِه، ويجوزُ أن تكونَ ﴿بَرَآءَةٌ﴾ مبتدأً لتَخصُّصِها بصِفتِها، والخبرُ: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

وقُرِئَ بنَصبِها[١] على: اسمَعُوا براءةً.

والمعنى: أنَّ اللهَ ورَسولَهُ بَرِئَا من العَهْدِ الَّذي عاهَدْتُم به المشركينَ، وإنَّما عُلِّقَت البراءَةُ باللهِ وبرَسُولِه والمعاهدَةُ بالمسلمينَ للدَّلالةِ على أنَّه يَجِبُ عليهِم نَبْذُ عُهودِ المُشرِكِينَ إلَيْهِم وإنْ كانَتْ صادِرَةً بإذنِ اللهِ واتِّفاقِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ فإنَّهُما بَرِئَا مِنْهُما[٢]، وذلك أنَّهُم عاهدُوا مُشرِكِي العَرَبِ فنكَثُوا إلَّا ناسًا مِنْهُم بني ضَمْرَةَ وبَني كِنانَةَ، فأمرَهُم بنبذِ العَهدِ إلى النَّاكثينَ، وأَمْهَلَ المُشركينَ أربعةَ أشهُرٍ ليسيروا أينَ شَاؤُوا[٣]، فقالَ:

(٢) ـ ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾: شوَّالٍ وذِي القعدةِ وذِي الحِجَّةِ والمحرَّمِ؛ لأنَّها نزلَتْ في شَوَّالٍ[٤].

وقيلَ: هي عِشرونَ مِن ذي الحِجَّةِ والمحرَّمُ وصفرُ ورَبيعٌ الأوَّلُ وعشرٌ مِن ربيعِ الآخرِ[٥]؛ لأنَّ التَّبليغَ كانَ يومَ النَّحرِ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّها لَمَّا نزلَت أرسلَ رسولُ اللهِ ﷺ عَلِيًّا راكبَ العَضباءِ[٦] ليقرَأَهَا على أهلِ الموسمِ، وكانَ قَدْ بعثَ أبا بَكرٍ أميرًا

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٥) عن عيسى بن عمر.

(٢) أفاد الشهاب أنه يجوز أن يكون بذلك دلَّ على أنَّ المعاهدةَ لم تكنْ واجبة، بل مباحةٌ مأذونةٌ، فنسبَتْ إليهم، بخلافِ البراءةِ فإنَّها واجبةٌ بإيجابِهِ تعالى، فلذا نُسبَتْ للشَّارعِ.

(٣) في نسخة الطبلاوي: «يسيروا حيث يشاؤوا».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣١٠) عن الزهري.

(٥) انظر: «تفسير عبد الرزاق» (٢/ ١٣٢) عن معمر، وقتادة، والكلبي.

(٦) «العَضْباءُ»: لقبُ ناقةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأصلُ معناه: المشقوقة الأذن، قال الطيبيُّ: ولم تكن ناقتُه =

على الموسمِ فقيلَ: لو بعثتَ بها إلى أبي بكرٍ، فقالَ: «لا يُؤَدِّي عنِّي إلَّا رَجلٌ مِنِّي»، فلمَّا دنا عليٌّ سمعَ أبو بكرٍ الرُّغاءَ فوقفَ فقالَ: هذا رغاءُ ناقةِ رَسولِ اللهِ، فلمَّا لَحِقَه قالَ: أميرٌ أو مَأمورٌ؟ قالَ: مَأمورٌ، فلمَّا كانَ[1] قبلَ التَّرويَةِ خطبَ أبو بكرٍ وحدَّثَهُم عن مناسِكِهِم، وقامَ عليٌّ يومَ النَّحرِ عندَ جمرةِ العَقبَةِ فقالَ: يا أيُّها النَّاسُ، إنِّي رَسُولُ رسولِ اللهِ إلَيْكُم، فقالوا: بماذا؟ فقرأَ عليهِم ثلاثينَ أو أربعينَ آيَةً ثمَّ قالَ: أُمِرْتُ بأربعٍ: أن لا يقربَ البيتَ بعدَ هذا العامِ مُشرِكٌ، ولا يطوفَ بالبيتِ عريانٌ، ولا يَدخُلُ الجنَّةَ إلَّا كلُّ نفسٍ مُؤمِنَةٍ، وأن يُتَمَّ إلى كلِّ ذي عهدٍ عهدُه[2].

= الشريفة كذلك. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٦٦).

(١) في نسخة التفتازاني زيادة: «يوم».

(٢) هو مُلفَّقٌ مِن عِدّةِ أحاديثَ، كما قال السيوطي في «حاشيته» (٧/ ١١)، فقد روى بعضه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٩٧) عن علي رضي الله عنه، بلفظ: «لما نزلت عشر آيات من براءة على النبي ﷺ، دعا النبي ﷺ أبا بكر فبعثه بها ليقرأها على أهل مكة، ثم دعاني النبي ﷺ فقال لي: «أدرك أبا بكر، فحيثما لحقته فخذ الكتاب منه، فاذهب به إلى أهل مكة، فاقرأه عليهم» فلحقته بالجحفة فأخذت الكتاب منه، ورجع أبو بكر إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، نزل في شيء؟ قال: لا، ولكن جبريل جاءني، فقال: «لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك». وانظر أيضاً: حديث علي عند أحمد (٥٩٤)، والترمذي (٣٠٩٢)، و«الأباطيل والمناكير» للجوزقاني (١٢٧).

روى بعضه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر، نؤذن بمنى: أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان» قالَ حميد بن عبد الرحمن: ثم أردف رسول الله ﷺ علياً، فأمره أن يؤذن ببراءة، قالَ أبو هريرة: فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر: «لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان». وانظر أيضاً: حديث أبي هريرة عند البخاري (٤٦٥٥)، وأحمد (٧٩٧٧)، والنسائي (٧٩٧٧).

وروى بعضه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ولعلَّ قولَه: «لا يؤدي عنِّي إلَّا رجلٌ مِنِّي»، ليسَ على العُمومِ، فإنَّه عليه السَّلامُ بَعَثَ لأنْ يؤدِّيَ عنه كثيرًا لم يكونوا مِن عِترَتِه[1] بل هو مخصوصٌ بالعهودِ؛ فإنَّ عادةَ العَربِ أنْ لا يتولَّى العَهدَ ونقضَه على القبيلَةِ إلَّا رجلٌ مِنْهَا، ويدلُّ عليه أنَّه في بعضِ الرِّواياتِ: «لا يَنبَغِي لأحدٍ أن يبلِّغَ هذا إلَّا رجلٌ مِن أَهْلِي»[2].

= وانظر أيضاً: حديث ابن عباس عند الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣١٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٤٥).

وعزا بعضه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ١٢٤) إلى ابن مردويه وابن حبان [في «صحيحه» (٦٦٤٤)] من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وانظر أيضاً: حديث جابر عند الدارمي في «سننه» (١٩١٥)، والنسائي (٢٩٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٦٤٥).

وحديث أنس عند أحمد (١٣٢١٤)، والترمذي (٣٠٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٤٠٦). قلت: وقد روى نحوه الترمذي (٣٠٩١) في حديث واحد دون تلفيق من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ولفظه: «بعث النبي ﷺ أبا بكر وأمره أن ينادي بهؤلاء الكلمات، ثم أتبعه عليا، فبينا أبو بكر في بعض الطريق إذ سمع رغاء ناقة رسول الله ﷺ القصواء، فخرج أبو بكر فزعا فظن أنه رسول الله ﷺ فإذا هو علي، فدفع إليه كتاب رسول الله ﷺ وأمر عليا أن ينادي بهؤلاء الكلمات فانطلقا فحجا، فقام علي أيام التشريق، فنادى: «ذمة الله ورسوله بريئة من كل مشرك، فسيحوا في الأرض أربعة أشهر، ولا يحجن بعد العام مشرك، ولا يطوفن بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن». وكان علي ينادي، فإذا عيي قام أبو بكر فنادى بها». قال الترمذي: «حديث حسن غريب».

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «عشيرته». وعِتْرةُ الرجل: نسلُه ورهطه الأدْنَوْنَ. انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٧٣٥).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٠١٩)، والترمذي (٣٠٩٠)، وقال: «حديث حسن غريب». وهو مما ضعفه بعض العلماء واستنكروه، فقد أورده الجوزقاني في «الأباطيل» (١/ ١٣١) من عدة روايات، وقال: فهذه الروايات كلها مضطربة مختلفة منكرة، واستنكره أيضاً ابن تيمية في «منهاج السنة» (٥/ ٦٣)، ونقل عن الخطابي قوله في كتاب «شِعارِ الدِّينِ»: وقولُه: «لا يُؤَدِّي عَنِّي إلّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي» هو شيءٌ جاء به أهلُ الكوفةِ عن زيد بنِ يُثيع، وهو متَّهَم في الرواية منسوبٌ إلى الرفض، وعامّةُ مَن بَلَّغَ عنه غيرُ أهل بيته، فقد بَعث رسولُ الله ﷺ أسعد بنَ زُرارةَ إلى المدينة =

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾: لا تفوتونَه وإنْ أمهلَكُم.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بالقتلِ والأَسْرِ في الدُّنيا، والعَذابِ في الآخرَةِ.

(٣) ـ ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ﴾؛ أي: إعلامٌ، فَعَالٌ بمعنى الإِفْعَالِ كـ«الأَمَانِ» و«العَطَاءِ»، ورفعُه كرفعِ ﴿بَرَآءَةٌ﴾ على الوَجهينِ[١].

﴿يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾: يومَ العيدِ؛ لأنَّ فيه تمامَ الحَجِّ ومُعظمَ أفعالِه، ولأنَّ الإعلامَ كانَ فيه، ولِمَا رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ وقفَ يومَ النَّحرِ عندَ الجَمَراتِ في حجَّةِ الوَداعِ فقالَ: «هذا يومُ الحجِّ الأكْبَرِ»[٢].

وقيلَ: يومُ عَرفَةَ؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ: «الحجُّ عرفَةُ»[٣].

ووُصفَ الحجُّ بـ﴿ٱلْأَكْبَرِ﴾ لأنَّ العمرةَ تُسمَّى الحـجَّ الأصغرَ[٤]، أو لأنَّ

= يدعو الناسَ إلى الإسلام ويُعلِّم الأنصار القرآن ويُفَقِّهُهم في الدِّين، وبَعث العلاءَ بنَ الحضرميِّ إلى البحرين في مثل ذلك، وبَعث معاذًا وأبا موسى إلى اليمن، وبَعث عَتّابَ بنَ أَسِيدٍ إلى مكة، فأين قولُ مَن زعم أنه لا يُبلِّغُ عنه إلّا رجلٌ من أهل بيته؟

(١) أي: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وهذا أذانٌ، أو مبتدأ خبره ما بعده، أو خبره ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٣٤).

(٢) رواه أبو داود (١٩٤٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٧٦)، وصححه ووافقه الذهبي عن ابن عمر. ورواه أيضاً ابن ماجه (٣٠٥٨)، وعلقه البخاري بعد الحديث (١٧٤٢).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٧٧٤)، وأبو داود (١٩٤٩)، والتِّرمذي (٨٨٩)، والنَّسائي (٣٠١٦)، وابن ماجه (٣٠١٥)، وابن حِبّان في «صحيحه» (٣٨٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٧٠٣)، والدّارقطني في «سننه» (٢٥١٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩٨١٢) عن عبد الرَّحمن بن يَعمر.

(٤) روى الشافعي في «الأم» (٢/ ١٤٥) أن في الكتاب الذي كتبه النبي ﷺ لعمرو بن حزم أن العمرة هي الحج الأصغر.

المُرادَ بـ﴿ٱلْحَجِّ﴾ ما يقَعُ في ذلك اليومِ من أعمالِه فإنَّه أكبَرُ مِن باقي الأعمالِ، أو لأنَّ ذلك الحجَّ اجتمعَ فيه المسلمونَ والمشركونَ، ووافقَ عِندَهُ[١] أعيادُ أهلِ الكتابِ[٢]، أو لأنَّه ظهرَ فيه عزُّ المُسلمينَ وذلُّ المُشركينَ.

﴿أَنَّ ٱللَّهَ﴾؛ أي: بأنَّ اللهَ ﴿بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾؛ أي: مِن عُهودِهِم ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ عطفٌ على المُستكنِّ في ﴿بَرِيٓءٌ﴾[٣]، أو على محلِّ «إنَّ» واسمِها في قراءة مَن كسرَها[٤] إجراءً للأذانِ مُجرى القَولِ[٥].

وقُرِئَ بالنَّصبِ[٦] عطفًا على اسمِ ﴿أَنَّ﴾، أو لأنَّ الواوَ بمعنى «مع».

---

(١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «عيده». وفي نسخة الخيالي: «عيدهم» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

(٢) قوله: «ووافق عنده أعياد أهل الكتاب» روي نحو هذا عن الحسن، رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٠٤٤)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٣٧). ولم يرتضه بعض العلماء، فقد نقل الماتريدي في «تأويلات أهل السنة» (٥/ ٢٨٦) عن أبي بكر الأصم قوله: لا يحتمل أن يسمي الله عيد النصارى واليهود يوم الحج الأكبر، وهو يوم نزول السخط عليهم واللعنة، ولكن جائز أن يسمى بذلك لاجتماع الخلائق فيه من كل نوع؛ على ما سمي يوم الحشر يومًا عظيمًا؛ كقوله: ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝٥ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٥ ـ ٦].
وقال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٣٠): وهذا لا يُسمى بِهِ يومُ الحج الأكبر؛ لأنَّه أعيادُ غير المسلمين إنما فيها يعظم كفر بالله، فليست من الحج الأكبر في شيءٍ.

(٣) وجاز للفاصل، ويحتملُ أن يكونَ مُبتدأً مَحذوفَ الخبرِ؛ أي: ورَسولُه كذلك. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٢/ ب).

(٤) نسبت للحسن ويحيى وإبراهيم وعيسى. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

(٥) وأمّا على المشهورةِ بفتحِ ﴿أَنَّ﴾ فقالَ أبو البقاءِ: إنَّه عندَ المُحقِّقينَ غَيرُ جائزٍ؛ لأنَّ المَفتوحةَ لها مَوضِعٌ غَيرُ الابتداءِ بخِلافِ المَكسورةِ. وأجازه ابن الحاجب لأنَّه عدَّ المفتوحة هنا بحكم المكسورة. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٣٥)، و«أمالي ابن الحاجب» (٢/ ٥٥١ ـ ٥٥٢).

(٦) نسبت لابن عباس وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦)، و«تفسير الثعلبي» (١٣/ ١٩٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٧).

ولا تكريرَ فيه(١)؛ فإنَّ قولَه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ إخبارٌ بثبوتِ البراءةِ، وهذه إخبارٌ بوُجوبِ الإعلامِ بذلك، ولذلك علَّقَه بالنَّاسِ ولم يخصَّ بالمعاهَدينَ.

﴿فَإِن تُبْتُمْ﴾ من الكفرِ والغَدْرِ ﴿فَهُوَ﴾: فالتَّوبُ(٢) ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ عن التوبَةِ، أو: ثبتُّمْ على(٣) التَّوَلِّي عن الإسلامِ والوَفاءِ ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾: لا تَفوتُونَهُ طلبًا ولا تُعجِزُونَه هَربًا في الدُّنيا، ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ في الآخرةِ.

(٤) ـ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ استثناءٌ مِن ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ أو استدراكٌ(٤)، وكأنَّه قيلَ لَهُم بعدَ أَنْ أُمِرُوا بنبذِ العهدِ إلى النَّاكثينَ: ولكنِ الَّذينَ عاهدوا مِنْهُم ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾ مِن شُروطِ العَهدِ ولم ينكثوهُ، أو لم يَقْتُلوا مِنْكُم ولَمْ يَضرُّوكُم قطُّ ﴿وَلَمْ يُظَٰهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ مِن أَعدائِكُم ﴿فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾: إلى تمامِ مُدَّتِهِم، ولا تُجْرُوهم مُجرى النَّاكثينَ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ تعليلٌ وتَنبيهٌ على أنَّ إتمامَ عَهدِهِم مِن بابِ التَّقوَى.

(٥) ـ ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ﴾: انقضَى، وأصلُ الانسلاخِ: خُروجُ الشَّيءِ ممَّا لابَسَهُ، مِن سَلْخِ الشَّاةِ.

﴿ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ الَّتي أُبيحَ للنَّاكثينَ أَنْ يَسيحوا فيها.

---

(١) قوله: «ولا تكرير فيه»؛ أي: في ذكر ﴿بَرِيٓءٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٣).

(٢) في نسخة الطبلاوي: «فالتوبة».

(٣) في نسخة الطبلاوي: «أو تبتم عن».

(٤) قولُهُ: «أو استدركٌ»؛ أي: استثناءٌ منقطعٌ، وسمّاهُ استدراكاً؛ لأنَّهُ يقدَّرُ بـ«لكنْ». انظر: «حاشية الخفاجي». وعلى الأول هو استثناء متصل. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٢/ ب)، و«الانتصاف» (٢/ ٢٤٥).

وقيلَ: هي رجبٌ وذو القعدَةِ وذو الحِجَّةِ والمُحرَّمُ، وهذا مُخِلٌّ بالنَّظمِ مُخالِفٌ للإجماعِ[١]، فإنَّه يَقتَضِي بقاءَ حُرمَةِ الأَشهُرِ الحُرُمِ؛ إذ ليسَ فيما نزلَ بعدُ ما يَنسَخُها.

﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ النَّاكثينَ ﴿حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ مِن حلٍّ أو حرمٍ.

﴿وَخُذُوهُمْ﴾: وأْسِروهُم، و«الأَخِيذُ»: الأَسِيرُ.

﴿وَٱحْصُرُوهُمْ﴾: واحبِسُوهُمْ، أو: حيلوا بينَهُم وبينَ المسجدِ الحَرامِ.

﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾: كلَّ ممرٍّ؛ لئلَّا يَتبسَّطُوا في البلادِ، وانتصابُه على الظَّرفِ[٢].

﴿فَإِن تَابُوا۟﴾ عَن الشِّركِ بالإيمانِ ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ تصديقًا لتَوبَتِهم وإيمانِهم.

﴿فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾: فدَعُوهُم ولا تتعرَّضُوا لهم بشيءٍ مِن ذلك، وفيه دليلٌ على أنَّ تاركَ الصَّلاةِ ومانعَ الزَّكاةِ لا يُخلَّى سبيلُه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تعليلٌ للأمرِ؛ أي: فخلُّوهُم لأنَّ اللهَ غَفورٌ رَحيمٌ غَفَر لهم ما سلفَ، ووعدَ لهم الثَّوابَ بالتَّوبَةِ.

---

(١) قوله: «وهذا مخل بالنظم مخالف للإجماع» هو مخل بالنظم لأنَّه يأباه ترتب هذا على ما قبله بالفاء مع تعريف الأشهر فهو يقتضي توالي هذه الأشهر وأن يكون المراد بها الأشهر المذكورة، ومخالفته للإجماع لأنَّه قام على أنّ الأشهر الحرم يحل فيها القتال، وأن حرمتها نسخت، وعلى تفسيره بها يقتضي بقاء حرمتها. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٩/ ١٥٥).

(٢) سبق إلى القول بذلك الزجّاج، وردَّه أبو علي الفارسي؛ لأنَّ «المرصدَ»: المكانُ الذي يرصَدُ فيه العدوُّ، فهو مكانٌ مَخصوصٌ لا يُحذَفُ الحرفُ مِنه إلا سَماعًا، وصحَّح أبو حيّان انتصابه على الظرفية؛ لأن عامله من معناه؛ فمعنى ﴿اقعدوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾: ارصدوهم في كُلِّ مرصَدٍ يُرصَدُ فيه. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٣١)، و«الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢/ ٣٠٣)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ١٩٥).

(٦) - ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ المأمورِ بالتَّعرُّضِ لهم ﴿ٱسۡتَجَارَكَ﴾: استأمنَكَ وطلبَ مِنكَ جِوارَكَ ﴿فَأَجِرۡهُ﴾ فأمِّنْه ﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ويتدبَّرَه ويطَّلِعَ على حقيقةِ الأمرِ ﴿ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥ﴾: موضعَ أَمنِهِ إنْ لم يُسلِم.

و﴿أَحَدٞ﴾ رفعٌ بفعلٍ يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ لا بالابتداءِ؛ لأنَّ «إنْ» مِن عَوامِلِ الفعلِ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ الأمنُ أو الأمرُ ﴿بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ ما الإيمانُ، وما حَقيقَةُ ما تَدعوهُم إليه، فَلا بُدَّ مِن أَمانِهِم ريثَمَا يَسمَعُونَ ويَتدبَّرُونَ.

(٧) - ﴿كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ﴾ استفهامٌ بمعنى الإنكارِ والاستبعادِ لأنْ يكونَ لهم عهدٌ ولا يَنكثوه مع وغرَةِ[1] صدورِهِم، أو لأنْ يَفِيَ اللهُ ورَسولُه بالعَهدِ وهُم نكثُوهُ.

وخبرُ ﴿يَكُونُ﴾: ﴿كَيۡفَ﴾، وقُدِّم للاستفهامِ، أو: ﴿لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾ أو: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾، وهو[2] على الأوَّلَيْنِ صِفَةٌ للعَهدِ أو ظرفٌ له أو لـ﴿يَكُونُ﴾، و﴿كَيۡفَ﴾ على الأخيرينِ حالٌ مِن العَهدِ، و﴿لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾ إن لم يَكُن خبرًا فتَبيينٌ[3].

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ هم المستثنونَ قبلُ، ومحلُّهُ النَّصبُ على الاستثناءِ، أو الجرُّ على البدلِ، أو الرَّفعُ على أنَّ الاستثناءَ مُنقطِعٌ؛ أي: ولكنِ الَّذينَ عاهَدْتُم مِنْهُم عند المسجدِ الحرامِ.

﴿فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡ﴾؛ أي: فتربَّصُوا أمرَهُم؛ فإن استقَامُوا على

---

(١) الوَغْرةُ: شدّةُ توقُّدِ الحرِّ. ومنه قيل: في صدره عليَّ وَغْرٌ؛ أي ضِغْنٌ وعداوةٌ. انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٨٤٦).

(٢) قوله: «وهو»؛ أي: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٦).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٣٦).

العهدِ فاستَقيمُوا على الوَفاءِ، وهو كقولِه: ﴿فَأَتِمُّوٓاْ إِلَيۡهِمۡ عَهۡدَهُمۡ﴾ [التَّوبة: ٤] غيرَ أنَّه مُطلَقٌ وهذا مُقيَّدٌ، و«ما» تحتمِلُ الشَّرطيَّةَ والمَصدريَّةَ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ سبقَ بيانُه.

(٨) ـ ﴿كَيۡفَ﴾ تكرارٌ لاستبعادِ ثَباتِهم على العَهدِ أو بقاءِ حُكمِهِ مع التَّنبيهِ على العلَّةِ، وحُذِفَ الفعلُ[1] للعلمِ به؛ كمَا في قولِه:

وَخَبَّرْتُمَانِي أَنَّمَا المَوْتُ بالقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةٌ وَقَلِيبُ[2]

أي: فكيفَ ماتَ؟!

﴿وَإِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ﴾؛ أي: وحالُهُم أنَّهم إنْ يظفَرُوا بكُم ﴿لَا يَرۡقُبُواْ فِيكُمۡ﴾ لا يُرَاعوا فيكُم ﴿إِلّٗا﴾ حَلْفًا، وقيلَ: قرابةً، قالَ حَسَّان:

لَعَمْرُكَ إنَّ إِلَّكَ مِنْ قُرَيْشٍ كَإِلِّ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ النَّعَامِ[3]

وقيلَ: ربوبيَّةً، ولعلَّه اشتُقَّ للحِلفِ مِن «الأَلِّ»، وهو الجُؤارُ؛ لأنَّهم كانُوا إذا تَحالَفُوا رَفعُوا به أصواتَهم وشهروهُ، ثمَّ استُعيرَ للقَرابَةِ لأنَّها تَعقدُ بينَ الأقاربِ ما لا يعقدُهُ الحِلْفُ، ثمَّ للرُّبوبيَّةِ والتَّربيَةِ.

---

(١) قوله: «وحذف الفعل»؛ أي: (يكون) «للعلم به» من قوله: ﴿كَيۡفَ يَكُونُ لِلۡمُشۡرِكِينَ عَهۡدٌ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٦).

(٢) البيت لمحمد بن كعب الغنوي يرثي أخاه، ومعناه: قُلْتُما لي: إنَّ مَن سكنَ القُرَى مَرِضَ للوَباءِ الذي فيها، فكيفَ ماتَ أخي في بَرِّيَّةٍ، وهذه هضبةٌ وبئرٌ، لا قرية وعمران؟ انظر: «الكتاب» (٣/ ٤٨٧)، و«الأصمعيات» (ص: ٩٧)، و«طبقات فحول الشعراء» (١/ ٢١٢)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٢٤)، و«المقتضب» للمبرد (٢/ ٢٨٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٣٣)، و«شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/ ٢٤٢)، و«الحماسة البصرية» (١/ ٢٣٣).

(٣) انظر: «ديوان حسان» ط دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م (ص: ٢٣٤). والسَّقبُ: ولد الناقة الذكر، والرَّأل: ولدُ النَّعام.

وقيلَ: اشتقاقُه مِن «أَلَّ الشَّيءَ»: إذا حدَّدَهُ، أو مِن «أَلَّ البَرقُ»: إذا لمعَ.

وقيلَ: إنَّهُ عِبريٌّ بمَعنى: الإلهِ؛ لأنَّه قُرِئَ: «إِيلًا»[1] كـ«جبْرَئِلَّ» و«جبْرِئيلَ».

﴿وَلَا ذِمَّةً﴾: عهدًا، أو حَقًّا يعابُ على إغفالِه.

﴿يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ استئنافٌ لبَيانِ حالِهِم المُنافِيَةِ لثَباتِهم على العَهدِ المُؤدِّيَةِ إلى عدمِ مُراقبَتِهم عندَ الظَّفرِ، ولا يجوزُ جَعْلُه حَالًا مِن فاعلِ ﴿لَا يَرْقُبُوا﴾ فإنَّهُم بعدَ ظُهورِهِم لا يُرضُونَ، ولأنَّ المرادَ إثباتُ إرضائِهم المؤمنينَ بوعدِ الإيمانِ والطَّاعةِ والوفاءِ بالعَهدِ في الحالِ، واستبطانُ[2] الكُفْرِ والمُعاداةِ بحيثُ إن ظَفِروا لم يُبْقُوا عليهم، والحاليَّةُ تُنافيهِ.

﴿وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ﴾ ما تتفوَّهُ به أفواهُهُم ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾: متمرِّدُونَ لا عقيدةَ تَزَعُهُم ولا مُروءةَ تَرْدَعُهم[3]، وتَخصيصُ الأكثرِ لِمَا في بعضِ الكفرَةِ مِن التَّفادِي عَن الغَدْرِ والتَّعفُّفِ عمَّا يجرُّ أُحدوثَةَ السُّوءِ[4].

(٩ ـ ١٠) ـ ﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾: استبدَلُوا بالقرآنِ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾: عَرَضًا يَسيرًا، وهو اتِّباعُ الأَهواءِ والشَّهواتِ، ﴿فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ﴾: دينِه المُوصلِ إليه، أو سَبيلِ بَيتِهِ بحصرِ الحُجَّاجِ والعُمَّارِ، والفاءُ للدَّلالةِ على أنَّ اشتِراءَهُم أدَّاهُم إلى الصَّدِّ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٣)، عن عكرمة وطلحة بن مصرف.

(٢) الاستبطانُ الإخفاءُ في الباطنِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قال الطِّيبيُّ: الكافرُ إذا وصفَ بالفسقِ دلَّ على نهايةِ ما هو فيه مِن الكُفرِ. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٨٥).

(٤) قوله: «تَزَعُهُم»: تكفُّهُم وتمنعُهُم، و«التَّفادي»: التَّحامي والتَّباعُدُ، و«الأحدوثةُ»: ما يتحدَّثُ بهِ النّاس مِنَ القبائِحِ لاشتهاره. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ عملُهُم هذا أو ما دلَّ عليه قولُه: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ فهو تفسيرٌ لا تكريرٌ.

وقيلَ: الأوَّلُ عامٌّ في المُناقضينَ، وهذا خاصٌّ بالَّذينَ اشتَرَوْا، وهُم اليَهودُ أو الأَعرابُ الَّذينَ جمعَهُم أبو سفيانَ وأطعمَهُم.

﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ﴾ في الشَّرارَةِ[1].

(١١) - ﴿فَإِن تَابُوا۟﴾ عن الكفرِ ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾: فهُمْ إخوانُكُم ﴿فِى ٱلدِّينِ﴾ لهم ما لَكُم وعَلَيهِم ما عَليكُم.

﴿وَنُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ اعتراضٌ للحثِّ على تأمُّلِ ما فصَّلَ مِن أحكامِ المُعاهَدِينَ[2] أو خصالِ التَّائبينَ[3].

(١٢) - ﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ﴾: وإن نَكَثُوا ما بايَعُوا عليه مِن الأَيمانِ أو الوفاءِ بالعُهودِ ﴿وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ﴾ بصريحِ التَّكذيبِ وبقَبيحِ الأَحكامِ ﴿فَقَـٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾؛ أي: فقَاتِلُوهُم، فوضعَ ﴿أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ مَوضِعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على أنَّهم صارُوا بذلك ذَوِي الرِّئاسةِ والتَّقدُّمِ في الكفرِ أحقَّاءَ بالقتلِ.

وقيلَ: المرادُ بالأئمَّةِ: رؤساءُ المُشركينَ، فالتَّخصيصُ إمَّا لأنَّ قَتلَهُم أهمُّ وهُم أحَقُّ به، أو للمَنعِ مِن مُراقبَتِهِم.

---

(١) بمعنى: الشَّرِّ. انظر: «تاج العروس» (١٢/ ١٥٣).

(٢) في نسخة التفتازاني: «المجاهدين».

(٣) والاعتراضُ بين ﴿فَإِن تَابُوا۟﴾ و﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟﴾. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٣/ أ).

وقرأَ عاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ وروحٌ عَن يعقوبَ: ﴿أَيِمَّةَ﴾ بتَحقيقِ الهمزتينِ على الأصلِ[1]، والتَّصريحُ بالياءِ لَحْنٌ[2].

﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾؛ أي: لا أيمانَ لَهُم على الحَقيقَةِ، وإلَّا لَمَا طَعَنُوا ولم يَنْكُثُوا، وفيه دليلٌ على أنَّ الذِّمِّيَّ إذا طعنَ في الإسلامِ فقَدْ نكثَ عهدَهُ، واستشهدَ بهِ الحنفيَّةُ على أنَّ يمينَ الكافرِ ليسَ يَمينًا، وهو ضَعيفٌ؛ لأنَّ المرادَ نفيُ الوثوقِ عليها، لا أنَّها ليسَتْ بأيمانٍ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم﴾.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿لا إيمانَ﴾[3] بمَعنى: لا أمانَ أو لا إسلامَ، وتشبَّثَ به مَن لَمْ

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (١/ ٣٧٩) وقد ذكر ابن الجزري خلافًا بين الرواة عمن قرأ بين بين، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين، وذهب آخرون إلى أنها تجعل ياء خالصة، وهذا الوجه الثاني لم يذكره الداني في «التيسير» لكنَّهُ أشار إليه في «جامع البيان» كما ذكر ابن الجزري. وانظر: «جامع البيان في القراءات السبع» للداني (٢/ ٥١١).

(٢) كذا قال المؤلف تبعًا للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٧٦)، ومثله فعل ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية. وقد ردَّ الأئمة على الزمخشري، فقال أبو حيان في «البحر المحيط» (١١/ ٢٠٩): وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف يكون ذلك لحنًا وقد قرأ به رأس البصريين النُّحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكّة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع؟!
وقالَ الأنصاري في «حاشيته» (٣/ ٦٩): وهو مردودٌ، فالجمهورُ من النحاة والقرّاء على جواز قلب الهمزة الثانية حرفَ لينٍ، فبعضُهم على جعلها بينَ بينَ، وبعضُهم على قلبها ياءً خالصةً. وانظر أيضًا في الرد عليه كلام الآلوسي في «روح المعاني» (١٠/ ٢٤٤). أما السيوطي فقال: مرادُه اللَّحنُ الخَفِيُّ عندَ القُرّاءِ، لا الجَلِيُّ الذي هو خلافُ ما تَقتَضيه قواعِدُ النَّحوِ. ثمَّ نقل عن «المفصل» للزمخشري و«شرحه» لابن الحاجب إجازته. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٢٨)، وانظر: «المفصل» (ص: ٤٩١)، و«الإيضاح» لابن الحاجب (٢/ ٣٤٧).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٢)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

يقبَلْ توبةَ المُرتدِّ، وهو ضعيفٌ؛ لجَوازِ أَنْ يكونَ بمَعنى: لا يؤمنونَ، على الإخبارِ عَن قومٍ مُعيَّنينَ، أو: ليسَ لهم إيمانٌ فيُراقَبوا لأجلِه.

﴿لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ متعلِّقٌ بـ«قاتِلوا»؛ أي: ليكُن غرَضُكُم في المُقاتلَةِ أن يَنْتَهُوا عمَّا هُم عليهِ، لا إيصالَ الأذيَّةِ بهم كما هو طريقَةُ المؤذِينَ.

(١٣) ـ ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا﴾ تحريضٌ على القتالِ؛ لأنَّ الهمزةَ دخلَتْ على النَّفيِ للإنكارِ، فأفادَت المُبالغةَ في الفعلِ.

﴿نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ الَّتي حَلَفُوهَا معَ الرَّسولِ والمُؤمنينَ على أَنْ لا يُعاوِنُوا عَلَيْهِم، فعاوَنُوا بَنِي بَكرٍ على خُزاعةَ ﴿وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ﴾ حينَ تَشاوَرُوا في أَمرِهِ بدَارِ النَّدوَةِ عَلى ما مَرَّ ذِكرُهُ في قَولِه: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٣٠].

وقيلَ: هُم اليَهودُ؛ نَكَثُوا عَهْدَ الرَّسولِ، وهَمُّوا بإخراجِهِ مِن المَدينَةِ.

﴿وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ بالمعاداةِ والمقاتلَةِ؛ لأنَّه عليهِ السَّلامُ بدَأَهُم بالدَّعوَةِ وإلزامِ الحُجَّةِ بالكتابِ والتَّحدِّي به، فعَدَلُوا عَن مُعارضَتِه إلى المُعاداةِ والمُقاتلةِ، فمَا يمنعُكُم أَنْ تُعارِضُوهُم وتُصادِمُوهُم؟

﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ﴾: أتتركونَ قِتالَهُم خَشيةَ أَنْ ينالَكُم مَكروهٌ مِنْهُم؟ ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ فقاتِلُوا أعداءَهُ ولا تَترُكوا أمرَهُ ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فإنَّ قَضِيَّةَ الإيمانِ أَنْ لا يُخشَى إلَّا مِنْه[1].

---

(١) قوله: «إلا منه»؛ أي: إلاّ من الله. وقال الطِّيبيُّ: وذلك أنَّ المُؤمِنَ إذا اعتقدَ أن لا ضارَّ ولا نافِعَ إلا اللهُ، وأنَّ أحدًا لا يقدرُ أنْ يَضُرَّه ويَنفعَه إلا بإذنِه ومَشيئتِه فلا يخافُ إلا ربَّه. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٩٢).

(١٤) ـ ﴿قَٰتِلُوهُمْ﴾ أمرٌ بالقَتالِ بعدَ بيانِ مُوجبِهِ والتَّوبيخِ على تَركِه والتَّوعُّدِ[1] عليه.

﴿يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ وَعدٌ لهم إنْ قاتَلُوهُم بالنَّصرِ علَيْهِم والتَّمكُّنِ مِن قَتْلِهِم وإذلالِهِم ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ يعني: بني خُزاعةَ.

وقيلَ: بُطونًا مِن اليَمنِ وسبأَ[2] قَدِمُوا مكَّةَ فأسلَمُوا، فلقُوا مِن أهلِهَا أَذًى شَديدًا، فشَكَوْا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ فقالَ: «أبشِرُوا فإنَّ الفَرَجَ قَريبٌ»[3].

(١٥) ـ ﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ لِمَا لقُوا مِنْهُم، وَقَدْ أَوْفَى اللهُ بما وعدَهُم، والآيةُ مِن المعجزاتِ[4].

﴿وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ ابتداءُ إخبارٍ بأنَّ بعضَهُم يتوبُ عَن كُفرِه، وقَدْ كانَ ذلك أيضًا. وقُرِئَ ﴿ويتوبَ﴾ بالنَّصبِ[5] على إضمارِ «أنْ» على أنَّهُ مِن جملةِ ما أجيبَ بِهِ الأمرُ؛ فإنَّ القِتالَ كمَا تسبَّبَ لتَعذيبِ قَوْمٍ تَسبَّبَ لتَوبَةِ قومٍ آخرينَ.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بما كانَ وما سيَكونُ ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يفعَلُ ولا يحكُمُ إلَّا على وَفْقِ الحكمَةِ.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «والتوعيد».

(٢) سَبَأٌ: اسمُ بلدةِ بلقيس، ولقبُ عبدِ شمسٍ بنِ يعربَ، ويجمعُ قبائِلَ اليمنِ، يصرفُ ولا يصرفُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) كذا ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٧٨) ونسبه لابن عباس، وتابعه عليه المصنف وأبو حيان وأبو السعود والآلوسي في تفاسيرهم، ولم أجده مسندًا.

(٤) لِما فيها مِنَ الإخبارِ عنِ الغيبِ فهيَ مِن إعجازِ القرآنِ الدّالِّ على تصديقِ النَّبيِّ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) رويت عن أبي عمرو ويعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ١٧٨).

(١٦) ـ ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ ﴾ خطابٌ للمُؤمنينَ حينَ كَرِهَ بَعضُهُم القِتالَ، وقيلَ: للمُنافِقينَ.

و﴿ أَمْ ﴾ مُنقطِعَةٌ، ومَعنى الهَمزَةِ فيها التَّوبيخُ على الحُسبانِ.

﴿أَن تُتْرَكُواْ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ ﴾: ولم يَتبيَّنِ الخُلَّصُ مِنْكُم ـ وهُم الَّذينَ جاهَدُوا ـ مِن غيرِهِم، نَفى العلمَ وأرادَ نفيَ المَعْلُومِ للمُبالغَةِ، فإنَّهُ كالبُرهانِ عليهِ مِن حَيثُ إنَّ تَعلُّقَ العِلمِ بهِ مُستلزِمٌ لوُقوعِهِ.

﴿وَلَمْ يَتَّخِذُواْ ﴾ عطفٌ على ﴿جَٰهَدُواْ﴾ داخلٌ في الصِّلَةِ ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً ﴾: بطانَةً يوالونَهُم ويُفشونَ إليهِمْ أَسْرارَهُم.

و«ما» في «لَمَّا» مِن معنى التَّوقُّعِ مُنبِّهٌ على أنَّ تبيُّنَ ذلك مُتوقَّعٌ.

﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾: يعلَمُ غَرضَكُم مِنهُ، وهو كالمُزيحِ لِمَا يُتوهَّمُ مِن ظاهرِ قولِه: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ﴾.

(١٧) ـ ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾: ما صَحَّ لهم ﴿أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾ شيئًا مِن المَساجدِ فضلًا عَن المسجدِ الحرامِ.

وقيلَ: هو المرادُ، وإنَّما جُمعَ لأنَّه قبلةُ المساجدِ وإمامُها[١]، فعامِرُه كعامرِ الجَميعِ، ويدلُّ عليهِ قراءَةُ ابنُ كثيرٍ وأبي عمرٍو ويَعقوبُ بالتَّوحيدِ[٢].

﴿شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾: بإظهارِ الشِّركِ وتَكذيبِ الرَّسولِ، وهو

---

(١) جعلَ المسجدَ الحرامَ كالإمامِ للمساجدِ لتوجُّهِ محاريبِها إليهِ تَوجُّهَ المقتدي لجهةِ إمامِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٣)، و«التيسير» (ص: ١١٨)، و«النشر» (٢/ ٢٧٨).

حالٌ مِن الواوِ[1]، والمعنى: ما استقامَ لَهُم أن يجمَعُوا بينَ أَمْرَينِ مُتنافِيَينِ: عمارةِ بيتِ اللهِ وعبادَةِ غيرِه.

رُوِيَ: أنَّه لَمَّا أُسِرَ العَبَّاسُ عيَّرَهُ المسلمونَ بالشِّركِ وقَطيعَةِ الرَّحِمِ، وأغلظَ لهُ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه في القَولِ، فقالَ: تذكرونَ مَساوِئَنا وتكتمونَ مَحاسِنَنَا! إنَّا لنعمرُ المسجدَ الحرامِ ونحجبُ الكَعْبَةَ ونَسقِي الحَجِيجَ ونفكُّ العَانيَ، فنزَلَت[2].

﴿أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾ الَّتي يفتَخِرونَ بها بما قارَنَها مِن الشِّركِ، ﴿وَفِي ٱلنَّارِ هُمۡ خَٰلِدُونَ﴾ لأجلِه.

(١٨) ـ ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾؛ أي: إنَّما تَستقيمُ عمارَتُها لهؤلاءِ الجامعينَ للكَمالاتِ العلميَّةِ والعَمليَّةِ، ومن عمارَتِها تزيينُها بالفُرُشِ، وتنويرُهَا بالسُّرُجِ، وإدامَةُ العِبادَةِ والذِّكرِ ودَرسِ العِلْمِ فيها، وصِيانَتُها ممَّا لَمْ تُبْنَ له كحَديثِ الدُّنيَا.

وعَن النَّبيِّ ﷺ: «قالَ اللهُ تَعالى: إنَّ بُيوتي في أَرْضي المساجِدُ، وإنَّ زُوَّارِي فيها عُمَّارُهَا، فطُوبى لعبدٍ تَطهَّرَ في بيتِهِ ثمَّ زارَني في بَيتِي، فحقٌّ على المزورِ أن يكرِمَ زائرَهُ»[3].

---

(١) أي: الضمير في ﴿يَعۡمُرُواْ﴾.

(٢) روى نحوه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٧٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٦٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٨١) عن الضحاك. وذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ١٨)، والواحدي في «البسيط» (١٠/ ٣٢٨) وفي «أسباب النزول» (ص: ٢٤٣)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ١٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) روى الطبراني في «المعجم الكبير» (٦١٣٩)، و(٦١٤٥) عن سلمان رضي الله عنه: «مَن تَوضَّأ في بيتِه فأحسَنَ الوُضوءَ ثمَّ أتَى المَسجِدَ فهو زائرُ اللهِ، وحَقٌّ على المَزورِ أن يُكرِمَ زائرَه»، قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١): رواه الطبراني في الكبير وأحد إسناديه رجاله رجال الصحيح. وصحح =

وإنَّما لَمْ يذكُر الإيمانَ بالرَّسولِ لِمَا عُلمَ أنَّ الإيمانَ باللهِ قَرينُه وتمامُهُ الإيمانُ بهِ[١]، ولدَلالَةِ قولِه: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ عليه.

﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾؛ أي: في أبوابِ الدِّينِ، فإنَّ الخشيَةَ عن المَحاذيرِ جِبِلِّيَّةٌ لا يكادُ العاقلُ[٢] يتمالَكُ عنها.

﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ ذكرَهُ بصِيغَةِ التَّوقُّعِ قطعًا لأطماعِ المُشركينَ في الاهتداءِ والانتِفاعِ بأَعمَالِهم، وتوبيخًا لهم بالقَطْعِ بأَنَّهُم مُهتَدُونَ، فإنَّ هؤلاءِ معَ كمَالِهم إذا كانَ اهتِداؤُهُم دائرًا بينَ «عَسَى» و«لَعَلَّ» فما ظنُّكَ بأَضْدادِهِم؟ ومَنْعًا للمُؤمنينَ أن يَغْتَرُّوا بأحوالِهِم ويَتَّكِلُوا علَيْها.

(١٩) - ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ «السِّقَايَةُ» و«العِمَارَةُ» مَصدرُ «أَسْقَى» و«عَمَرَ» فلا يُشبَّهان بالجثثِ، بل لا بدَّ مِن إضمارٍ تَقديرُه: أجَعَلْتُم أهلَ سِقايَةِ الحاجِّ كمَنْ آمنَ، أو: أجَعَلْتُم سِقايَةَ الحاجِّ كإيمانِ مَن آمَنَ.

ويؤيِّدُ الأوَّلَ قراءَةُ مَن قرأَ: ﴿سُقاةَ الحاجِّ وعَمَرَةَ المسجدِ﴾[٣].

= السيوطي إسناده في «الدر المنثور» (٤/ ١٤٢). وروى عبد الرزاق في «مصنفه» (٢١٦٦٠)، وفي «تفسيره» (٢٠٥١) ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٣١٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٦٨٢) عن عمرو بن مَيمونٍ قال: كانَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يقولون: «إنَّ بيوتَ اللهِ في الأرضِ المَساجدُ، وإنَّ حقًّا على اللهِ أن يُكرِمَ مَن زارَهُ فيها».

(١) يمكنُ أنْ يُقالَ: إنَّ المُرادَ بـ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ الرَّسولُ وأصحابُه؛ لأنَّهم الأحَقُّ بعمارةِ مَساجدِ اللهِ وهو الذي يَدعو النَّاسَ إلى تَوحيدِ اللهِ تَعالى وذكرِه وعِبادَتِه، فلمّا كانَ داخلًا في لَفظِ (مَن) لَمْ يُحسُن أن يُقال: ورسولِه. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٩٨).

(٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «الرجل».

(٣) وهي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٨).

والمعنى: إنكارُ أَنْ يُشبَّهَ المشركونَ وأعمالُهم المحبَطَةُ بالمؤمنينَ وأعمالِهم المثبتَةِ، ثمَّ قرَّرَ ذلك بقولِه: ﴿لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ﴾، وبيَّنَ عدمِ تَساوِيهم بقولِه: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ أي: الكفرَةُ ظَلَمَةٌ بالشِّركِ ومعاداةِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ مُنهَمِكُونَ في الضَّلالةِ، فكيفَ يُساوُونَ الَّذينَ هَدَاهُم اللهُ ووفَّقَهُم للحقِّ والصَّوابِ؟

وقيلَ: المرادُ بـ﴿ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾: الَّذينَ يُسوُّونَ بينَهُم وبينَ المُؤمنينَ.

(٢٠) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾: أعلى رُتبَةً وأكثَرَ كرامَةً ممَّنْ لَمْ يَستَجْمِع هذه الصِّفاتِ، أو مِن أَهلِ السِّقايَةِ والعمارةِ عندَكُم.

﴿وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ بالثَّوابِ ونيلِ الحُسْنَى عندَ اللهِ دونَكُم.

(٢١) ـ ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّـٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا﴾: في الجنَّاتِ ﴿نَعِيمٌ مُّقِيمٌ﴾: دائمٌ. وقرأَ حمزَةُ: ﴿يَبْشُرُهُم﴾ بالتَّخفيفِ[١].

وتَنكيرُ المُبشَّرِ بهِ إشعارٌ بأنَّه وَراءَ التَّعيينِ والتَّعريفِ[٢].

(٢٢) ـ ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ أكَّدَ الخلودَ بالتَّأبيدِ لأنَّـه قـد يُستعمَلُ للمُكثِ الطَّويلِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ يُستحقَرُ دونَهُ ما استوجَبوهُ لأجلِه، أو نعمُ الدُّنيا.

(٢٣) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ نزلَت في المُهاجرينَ، فإنَّهُم لَمَّا أُمِرُوا بالهجرةِ قالُوا: إن هاجَرْنا قطَعْنَا آباءَنا وأبناءَنا وعَشائِرَنا وذهبَتْ تِجارَاتُنا وبَقينا ضائِعينَ[٣].

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٨٧ ـ ٨٨).

(٢) يعني: أنَّهُ للتَّعظيم. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٢٤٠)، والواحدي في «البسيط» (١٠/ ٣٤١)، من رواية جويبر عن الضحاك عن ابن عباس. وجويبر متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

وقيلَ: نزلَتْ نهيًا عَن مُوالاةِ التِّسعَةِ الَّذينَ ارتَدُّوا ولَحِقُوا بمكَّةَ[١].

والمعنى: لا تتَّخِذُوهُم أولياءَ يمنعُونَكُم عَن الإيمانِ ويَصُدُّونكُم عَن الطَّاعَةِ؛ لقولِه: ﴿إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَـٰنِ﴾: إن اختاروه وحَرَّضُوا[٢] عليه.

﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ بوَضعِهِم المُوالاةَ في غيرِ مَحلِّها.

(٢٤) - ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ أقرِبَاؤُكُم، مأخوذٌ مِن «العِشْرَةِ»، وقيلَ: مِن «العَشرةِ»؛ فإنَّ العَشيرَةَ جَماعَةٌ ترجِعُ إلى عقدٍ كعقدِ العَشرةِ[٣].

وقرأَ أبو بكرٍ: ﴿وعَشِيرَاتُكُم﴾[٤]. وقُرِئَ: «وعَشَائِرُكُم»[٥].

﴿وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا﴾: اكتَسَبْتُموها ﴿وَتِجَـٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾: فواتَ وَقتِ نَفاقِها[٦] ﴿وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ﴾ الحبَّ الاختياريَّ دونَ الطَّبيعيِّ؛ فإنَّه لا يدخُلُ تحتَ التَّكليفِ التَّحفُّظُ عنهُ[٧].

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٢٤٢) عن مقاتل، وهو في «تفسير مقاتل» (٢/ ١٦٤)، وفيه: «السبعة» بدل «التسعة».

(٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «حرصوا». وقال الشهاب الخفاجي: «حرَّضوا» بالضَّادِ المُعجمةِ مِنَ «التَّحريضِ»، وهوَ الحثُّ، وبالصَّادِ المُهملةِ مِنَ «الحرصِ»، وقعَ كلٌّ منهُما في النُّسخِ، وهما مُتقارِبانِ معنًى، والأُولى أولى.

(٣) العِشرة: المخالطة، والعشرة العدد المعروف، وهو العدد الكامل الكثير الذي لا عدد بعده إلا وهو مركب منه. انظر: «تاج العروس» (١٣/ ٥٣).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن الحسن.

(٦) يعني: رواجها، والرَّواجُ ضدُّ الكسادِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٧) أي: الامتناع عنه.

﴿فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ﴾ جوابٌ ووَعيدٌ، والأمرُ: عُقوبَةٌ عاجِلَةٌ أو آجِلَةٌ[1]، وقيلَ: فتحُ مكَّةَ[2].

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾: لا يُرشِدُهُم.

وفي الآيةِ تَشديدٌ عَظيمٌ وقَلَّ مَن يَتخلَّصُ عنه[3].

(٢٥) ـ ﴿لَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٖ﴾ يعني: مواطِنَ الحَربِ، وهي مَواقِعُها.

﴿وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ﴾: ومَوطِنَ يومِ حُنَيْنٍ، ويجوزُ أن يُقدَّرَ: في أيَّامِ مواطِنَ، أو يفسَّرَ الموطِنُ بالوَقتِ كـ«مَقْتَلِ الحُسَيْنِ»[4].

ولا يمنَعُ إبدالُ قولِه: ﴿إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ﴾ منهُ أن يُعطَفَ على

(١) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ٣٤٩) عن الحسن.

(٢) روي عن مجاهد في «تفسيره» (ص: ٣٦٦)، و«تفسير الطبري» (١١/ ٣٨٥)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٧٧٢).

(٣) قال الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٨٨): وهذه آيةٌ شديدةٌ لا ترى أشدَّ منها، كأنها تَنْعَى على الناس ما هم عليه من رَخاوة عَقْدِ الدِّين واضطرابِ حبل اليقين، فليُنْصِفْ أورعُ الناس وأتقاهم من نفسه: هل يجدُ عنده من التصلُّب في ذات الله والثباتِ على دِين الله ما يَستحِبُّ له دينَه على الآباء والأبناء والإخوان والعشائر والمال والمساكن وجميعِ حظوظ الدنيا ويتجرَّدُ منها لأجله...

(٤) تبع في هذين التقديرين الزمخشري، وإنما أراد أن يكون من عطف المكان على المكان على الأول، ومن عطف الزمان على الزمان على الثاني، والزمخشري إنما أراد مراعاة المناسبة، وهو الأليق بالبلاغة، وإلا فيجوز عطف الزمان على المكان وعكسه، فيقال: ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ الجُمعةِ وفي المَسجِدِ. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٤٨٩)، و«الدر المصون» للحلبي (٦/ ٣٦)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٢٠٧).

مَوضِعِ ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾؛ فإنَّه لا يَقتَضِي تَشارُكَهُما فيمَا أُضِيفَ إليهِ المَعطوفُ حتَّى يَقتَضِيَ كثرَتَهُم وإعجابَها إيَّاهُم في جَميعِ المواطِنِ[١].

و«حُنَيْنٌ»: وادٍ بينَ مكَّةَ والطَّائفِ، حاربَ فيهِ رَسولُ اللهِ ﷺ والمُسلمونَ ـ وكانُوا اثنَيْ عشرَ ألْفًا، العشرُ الَّذينَ حَضَروا فتحَ مَكَّةَ وألفانِ انضمُّوا إليهم من الطُّلَقاءِ[٢] ـ هوازِنَ وثَقيفًا وكانُوا أربعةَ آلاف، فلمَّا التَقوا قالَ رسولُ الله ﷺ أو أبو بكرٍ أو غيرُهُ مِن المُسلمينَ: لَنْ نُغلَبَ اليَوْمَ مِن قِلَّةٍ[٣]، إعجابًا بكثرَتِهِم، واقتَتَلُوا

(١) هذا رَدٌّ لقولِ الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٩٠): على أنَّ الواجبَ أن يكونَ ﴿يوم حُنَيْنٍ﴾ مَنصوبًا بفعلٍ مُضمَرٍ لا بهذا الظّاهرِ، وموجِبُ ذلك أنَّ قولَه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدلٌ من ﴿يوم حُنَيْنٍ﴾ فلو جُعلَ ناصبُه هذا الظاهرَ لم يَصِحَّ؛ لأنَّ كثرَتَهُم لم تُعجِبْهُم في جَميعِ تلكَ المَواطنِ، ولم يكونوا كثيرًا في جميعِها، فبَقِيَ أن يكونَ ناصِبُه فعلًا خاصًّا به، إلا إذا نُصِبَ ﴿إِذْ﴾ بإضمارِ: اذكُر. قال السيوطي: وقد تَكلَّمَ النّاسُ على كلامِ الزَّمخشرِيِّ هذا فمِن مُتعقِّبٍ ومِن مُقرِّرٍ. ثم ذكر في ذلك بحثًا طويلًا فمن شاء فلينظره في «حاشية السيوطي» (٧/ ٤٢ ـ ٤٥).

(٢) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ١٢٣) عن الربيع. والطُّلقاءُ: جمعُ طليقٍ، وهوَ المُطلقُ مِن أسرٍ ونحوِهِ، وغلبَ على الَّذينَ مَنَّ عليهِمُ النَّبيُّ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ بالإطلاقِ يومَ الفتحِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «قال رسول الله ﷺ، وقيل: أبو بكر» كذا ذكر المصنف هذين القولين تبعًا للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٩١)، وهما قولان مردودان لم يردا من طريق يُعرف، ولا يحتاجان عناء البحث عنهما، إذ كيف يتصور أن يقول النبي ﷺ مثل هذا الكلام البعيد عن فهم حقيقة الشرع وهو المبلِّغ عن ربه والمعلم للناس وأعلم الناس بهذا الدين وما يصح وما لا يصح فيه؟ فكيف يغيب عنه أن الناصر هو الله سبحانه لا كثرةُ الجنود؟! وكذلك لا يتصور مثل هذا من الصديق أعظم الصحابة فهمًا لدين الله وتصديقًا به ودفاعًا عنه، وأجلِّهم مكانة، وأقواهم إيمانًا، وإنما يتصور مثل هذا من أولئك الَّذينَ كانوا حديثي عهد بالدين، أو الَّذينَ لم يترسخ الإيمان في قلوبهم، وقد خرجوا مع الجيش وكانوا فيه كثرة كالطلقاء وأمثالهم، ويؤيد ما قلنا ما جاء من روايات في ذلك؛ فقد روى الطبري في «تفسيره» =

قِتالًا شَديدًا، فأدرَكَ المُسلمينَ إعجابُهُم واعتِمادُهُم على كَثرَتِهِم فانهَزَمُوا حتَّى بلغَ فلُّهُم مَكَّةَ، وبَقِيَ رَسولُ اللهِ في مَركزِهِ ليسَ معَهُ إلَّا عمُّهُ العَبَّاسُ آخذًا[1] بلِجامِه وابنُ عمِّه أبو سفيانَ بنُ الحارثِ، وناهيكَ بهذا شهادَةً على تَناهي شَجاعَتِه، فقالَ للعبَّاسِ وكانَ صَيِّتًا: «صِحْ بالنَّاسِ» فنادى: يا عبادَ الله! يا أصحابَ الشَّجرَةِ! يا أصحابَ سُورَةِ البَقرَةِ! فكرُّوا عُنُقًا واحِدًا[2] يقولون: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، ونزَلَت المَلائِكَةُ فالتَقَوْا معَ المُشركينَ فقالَ عليهِ السَّلام: «هذا حِينَ حَمِيَ الوَطِيسُ»[3]

= (١١/ ٣٨٩) عن السدي: أن القائل هو رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ولم يعيِّنه، وكذا روى عن قتادة أنه قال: «وذكر لنا أن رجلًا قال...»، ومثله روى البيهقي في «الدلائل» (٥/ ١٢٣) عن الربيع وزاد: فشق ذلك على رسول الله ﷺ.

وكذا رواه دون تعيين البزار في «مسنده» (١٨٢٧ ـ كشف) من حديث أنس، وفيه: «قال غلام منا من الأنصار...».

وقد ذكر الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٣٤٦)، وفي «الوسيط» (٢/ ٤٨٧)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٤١٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن قائل ذلك هو سلمة بن سلامة. وهو أيضًا بعيد؛ لأن هذا صحابي كبير شهد العقبتين وبدرًا وأحدًا والمشاهد، فلا يخبر عنه بلفظ: «غلام من الأنصار»، علمًا أن خبر ابن عباس الذي ورد فيه أنه سلامة قد ذكره الواحدي في «تفسيريه» من رواية عطاء عن ابن عباس، وهذا الطريق قد كثر وروده عند الواحدي، وإسناده ساقط كما تقدم بيانه عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧].

ثم الظاهر أن قائل هذه العبارة ليس ممن شهد المشاهد مع النبي ﷺ؛ لأن المسلمين في كل الغزوات والسرايا التي سبقت تلك المعركة ما هزموا في واحدة منها من قلة، فلا يخطر ببال مَن هذا حاله أن يقول تلك العبارة أو يعتقد بها، وإنما من يفكر بمثل هذا هو أولئك الَّذينَ لم يشهدوا المشاهد، والأمر عندهم أن الغلبة تتعلق بالكثرة، كما هو معتقد أهل الجاهلية.

(١) في نسخة التفتازاني: «أخذ».

(٢) أي: رجعوا جماعةً واحدةً أو دفعةً واحدةً. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قولُهُ: «حميَ الوطيسُ» من الكلم التي لم يُسبق إليها ﷺ، كما قال ابن دريد والسهيلي، وأصلُ =

ثمَّ أخذَ كفًّا مِن التُّرابِ فرَمَاهُم ثمَّ قالَ: «انهزَمُوا وربِّ الكعبَةِ» فانهزَمُوا[١].

﴿فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ﴾؛ أي: الكثرَةُ ﴿شَيْئًا﴾ مِن الإغناءِ، أو مِن أَمْرِ العَدُوِّ[٢].

﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾: برُحْبِها؛ أي: سَعَتِها، لا تجدونَ فيهَا مَفرًّا تَطمَئِنُّ إليهِ نُفوسُكُم مِن شِدَّةِ الرُّعْبِ، أو لا تثبتونَ فيهَا كمَنْ لا يَسَعُه مكانُه.

﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم﴾ الكفَّارَ ظُهورَكُم[٣] ﴿مُّدْبِرِينَ﴾: مُنهزِمينَ، و«الإدبارُ»: الذَّهابُ إلى خلفٍ، خلافَ الإقبالِ.

(٢٦) ـ ﴿ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ﴾: رحمتَـهُ الَّتي سَكَنُوا بها وأَمِنُوا ﴿عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ الَّذينَ انهزَمُوا، وإعادَةُ الجارِّ للتَّنبيهِ على اختِلافِ حالَيْهِمَا[٤].

= معنى الوطيسِ: التَّنُّورُ، وهذهِ استعارةٌ بليغةٌ، ومعناهُ: اشتدَّت الحربُ. انظر: «المجتنى» لابن دريد (ص: ٣)، وقد عقد باباً لما سمع من النبي ﷺ ولم يسمع من غيره قبله، و«الروض الأنف» للسهيلي (٧/ ٢٧٥).

قال الشهاب الخفاجي: وفيهِ نُكتةٌ أُخرى قلَّ مَن تنبَّهَ لها، وهيَ ما قالَهُ ياقوتٌ في «معجمِ البلدانِ» (١/ ٢٨١): إنَّ «أوْطاس» وادٍ في ديارِ هَوازنَ، وبهِ كانَتْ وقعةُ حنينٍ، وفيها قالَ النَّبيُّ ﷺ: «حميَ الوطيسُ». ثم قال: واسمُ الوادي: أوطاس، وهوَ منقولٌ مِن جمعِ وطيسٍ كـ«يمينٍ» و«أيمانٍ»، ففيهِ توريةٌ، فانظرْ لفصاحتِهِ ﷺ، ومقاصدِهِ في البلاغةِ، ورميِهِ بسهامِ البراعةِ إلى أغراضِها.

(١) رواه مسلم (١٧٧٥) و(١٧٧٧) من حديث العباس وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهما.

(٢) ونصب ﴿شَيْئًا﴾ على أنَّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ على التقدير الأول، ومفعولٌ بهِ على الثاني.

(٣) قدَّر مفعولين حتَّى يظهر أن المراد بالإدبار: ضد الإقبال، ولا يُظنَّ أن المراد: أعرضتم. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤) بما أن الأصل عدم إعادة الجارِّ أشار إلى نكتة إعادته، وهي بيانُ التَّفاوُتِ بينَهُما؛ فإنَّ رسول الله ﷺ لم يضطرب، أمّا هُم فقلقوا واضطربوا حتَّى فرُّوا، ثم أنزل الله سكينته على كلٍّ حسب حاله. قال الخفاجي: قيلَ: ولو أَخَّرَ نُكتةَ إعادةِ الجارِّ عن هذا لكانَ أولى؛ لجريِها فيهِما، وفيهِ نظرٌ. قلتُ: لأن تفاوت الحال بين رسول الله ﷺ والمنهزمين أظهر من تفاوت الحال بين رسول الله ﷺ والثابتين معه.

وقيلَ: هم الَّذينَ ثبَتُوا معَ الرَّسُولِ ولَمْ يَفِرُّوا.

﴿وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ بأَعْيُنِكُم؛ يعني: الملائكةَ، وكانُوا خمسَةَ آلافٍ، أو ثمانيَةً، أو سِتَّةَ عشرَ، على اختلافِ الأَقوالِ.

﴿وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بالقتلِ والأَسْرِ والسَّبيِ ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ الكَافِرِينَ﴾؛ أي: ما فُعِلَ بهِمْ جزاءُ كُفْرِهِم في الدُّنيا[1].

(٢٧) ـ ﴿ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ مِنْـهُم بالتَّوفيقِ للإِسْلامِ ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يتجاوزُ عَنْهُم ويَتفضَّلُ عَلَيهِم.

رُوِيَ: أنَّ ناسًا مِنْهُم جَاؤُوا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ وأسلَمُوا وقالوا: يا رَسولَ اللهِ! أنتَ خَيرُ النَّاسِ وأبرُّهُم، وقد سُبِيَ أَهْلُونَا وأَوْلادُنَا وأُخِذَتْ أَمْوالُنَا ـ وقد سُبِيَتْ يومَئِذٍ ستَّةُ آلافِ نفسٍ وأُخِذَ مِن الابلِ والغَنمِ ما لا يُحْصَى ـ فقالَ: «اختارُوا إمَّا سَبايَاكُم وإمَّا أَموالُكُم»، فقالوا: ما كُنَّا نَعدِلُ بالأَحسابِ شَيئًا[2]، فقامَ رسولُ الله فقالَ: «إنَّ هؤلاءِ جاؤُوا مُسلِمينَ وإنَّا خَيَّرْناهُم بينَ الذَّرارِي والأَموالِ فلَمْ يَعدِلُوا بالأَحسابِ شَيئًا، فمَنْ كانَ بيدِهِ سَبْيٌ وطابَتْ نَفسُهُ أَنْ يردَّهُ فشأنَه[3]، ومَن لا فَليُعْطِنا وليَكُن قرضًا علينَا حتَّى نُصِيبَ شيئًا فنُعطيَه مكانَه» فقالوا: رَضِينَا وسَلَّمْنَا، فقالَ: «إنِّي لا أدري لعلَّ فيكُمْ مَن لا يَرْضَى فمُرُوا عُرَفاءَكُم فليَرْفَعُوا إِلَيْنَا»، فرَفَعُوا أَنَّهُم قَدْ رَضُوا[4].

---

(١) في نسخة الخيالي: «الدين».

(٢) الحَسَبُ: ما يَعدُّهُ الرَّجلُ مِن مَفاخرِ آبائِه، وكنوا بذلك عَن اختيارِ الذَّراري والنِّساءِ عن استرجاعِ الأموالِ؛ لأنَّ تركَهُم في ذُلِّ الأسرِ يُفضِي إلى الطَّعنِ في أحسابِهِم. انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ١٨٨)، و«حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب).

(٣) أي: فيلزم شأنَه. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب).

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٢٦٢) عن أنس رضي الله عنه، ورواه بنحوه البخاري (٤٣١٨ ـ ٤٣١٩)، والإمام أحمد في «المسند» (١٨٩١٤)، من حديث مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة =

(٢٨) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ لخبثِ باطِنِهم، أو لأَنَّه يجبُ أن يُجتَنَبَ عَنْهُم كما يُجتنَبُ عن الأَنجاسِ، أو لأَنَّهم لا يتطهَّرُونَ ولا يتجنَّبونَ عَنِ النَّجاساتِ فهُمْ مُلابِسونَ لها غالِبًا، وفيهِ دليلٌ عَلى أنَّ ما الغالبُ نَجاسَتُه نجسٌ.

وعن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أَعْيانَهُم نجِسَةٌ كالكِلابِ[1].

وقُرِئَ: «نِجْسٌ» بالسُّكونِ وكسرِ النُّونِ[2]، وهو كـ«كِبْدٍ» في كَبِدٍ، وأكثرُ ما جاءَ تابعًا لـ«رِجسٍ»[3].

﴿فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾ لنَجاسَتِهم، وإنَّما نَهَى عَن الاقترابِ للمُبالغَةِ أو للمنعِ عَن دُخولِ الحرمِ.

وقيلَ: المرادُ بهِ النَّهيُ عَن الحجِّ والعُمرةِ لا عَن الدُّخولِ مُطلَقًا، وإليهِ ذهبَ أبو حنيفةَ، وقاسَ مالكٌ سائرَ المساجدِ على المسجدِ الحرامِ في المنعِ[4]، وفيه دليلٌ على أنَّ الكُفَّارَ مُخاطبونَ بالفُروعِ[5].

= رضي الله عنهما. وبنحوه أيضاً رواه النسائي (٣٦٨٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٦٧٢٩) و(٧٠٣٧)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(١) ذكره الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٩٨) وقال: وهذا قولٌ رُوِي عن ابن عباس من وجه غير حميد، فكرهنا ذكرَه.

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٢٠) عن أبي حيوة، وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢) عن بعضهم، لكن اقتصر على تقييد الجيم بالسكون ولم يقيد النون.

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٥٣٢)، و«جمهرة اللغة» لابن دريد (١/ ٤٧٦)، و«الإتباع» لأبي الطيب اللغوي (ص: ٩٩).

(٤) انظر: «الأم» للشافعي (١/ ٧١)، و«التجريد» للقدوري الحنفي (٢/ ٧٧٢ ـ ٧٧٣)، و«الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للقاضي عبد الوهاب المالكي (١/ ٢٨٦).

(٥) هو قول مالك ورواية عن الشافعي وأحمد، وهو مذهب الأشعري وأكثر الشافعية والحنابلة والمالكية، وبعض الحنفية. انظر: «روضة الناظر وجنة المناظر» لابن قدامة (١/ ١٦٠ ـ ١٦٥)، =

﴿بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ﴾ يعني: سنةَ براءة، وهي التَّاسِعَةُ، وقيلَ: سنةَ حجَّةِ الوَداعِ.

﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ﴾: فقرًا بسببِ مَنعِهِم مِن الحرمِ وانقطاعِ ما كانَ لَكُم مِن قُدومِهِم مِن المكاسبِ والأَرفاقِ.

﴿فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾: مِن عطائِهِ وتَفضُّلِه بوجهٍ آخرَ، وقد أنجزَ وعدَهُ بأنْ أرسلَ السَّماءَ عليهِم مِدرارًا، ووفَّقَ أهل تَبالةَ وجُرَشَ[1] فأسلَمُوا وامتارُوا لهم[2]، ثمَّ فتحَ عليهِم البلادَ والغَنائمَ وتوجَّهَ إليهم النَّاسُ مِن أقطارِ الأرضِ.

وقُرِئَ: «عائِلَةً»[3] على أنَّها مَصدَرٌ كـ«العافِيَةِ»، أو حالٌ[4].

﴿إِن شَآءَ﴾ قيَّدَه بالمَشيئَةِ لتَنقطعَ الآمالُ إلى اللهِ، ولينبِّهَ على أنَّه مُتفضِّلٌ في ذلك، وأنَّ الغِنَى الموعودَ يكونُ لبَعضٍ دونَ بعضٍ وفي عامٍ دونَ عامٍ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِكُم ﴿حَكِيمٞ﴾ فيما يُعطِي ويمنَعُ.

(٢٩) ـ ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾؛ أي: لا يؤمنونَ بهمَا على ما يَنبَغِي كما بَيَّنَّاه في أوَّلِ البَقرةِ، وإيمانُهم كلَا إيمانٍ.

= و«شرح المعالم في أصول الفقه» لابن التلمساني (١/ ٣٤٢)، و«المهذب في علم أصول الفقه المقارن» لعبد الكريم النملة (١/ ٣٤٦ ـ ٣٦٦).

(١) كلاهما من بلاد اليمن. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٥٢).

(٢) بعدها في نسخة التفتازاني: «مكة».

(٣) نسبت لابن مسعود. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٧).

(٤) في «حاشية الخفاجي»: يعني: أنه إما مصدر بوزن فاعلة كالعافية، أو اسم فاعل صفةٌ لموصوفٍ مؤنثٍ مقدَّر؛ أي: حالًا عائلةً؛ أي: مفقرة، فقوله: «أو حال» يعني: أو صفةُ حال، وفي نسخة: «أو حالًا» بالنصب؛ أي: أو تقديره: خفتُم حالًا عائلة، ففي كلامه تعقيدٌ وإيجاز مُخل.

قلت: ولعله ليس في الأمر تعقيد ولا إيجاز مخل، بل وهم من المصنف سببه عبارة «الكشاف» (٣/ ٤٩٨): «أو حالًا عائلة»، فلعله توهم أنها تعرب حالًا، والله أعلم.

﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾: ما ثبتَ تحريمُه بالكِتابِ والسُّنَّةِ، وقيلَ: رسولُه هو الذي يزعمونَ اتِّباعَهُ، والمعنى: أنَّهُم يخالفونَ أصلَ دينِهِم المنسوخِ اعتقادًا وعَمَلًا.

﴿وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ﴾ الثَّابتَ الَّذي هو ناسِخٌ لسائر الأديانِ ومُبْطلُها.

﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ بيانٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾: ما تقرَّرَ عليهِم أَنْ يعطوهُ، مُشتَقٌّ من «جَزَى دَينَه»: إذا قَضاه.

﴿عَن يَدٍ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿يُعْطُوا۟﴾؛ أي: عَن يدٍ مُؤاتيَةٍ[1]، بمعنى: مُنقادِينَ.

أو: عَن يَدِهِم، بمَعنى: مُسلِّمينَ بأيديهِم غيرَ باعثينَ بأيدي غيرِهِم، ولذلك مُنعَ مِن التَّوكيلِ فيه.

أو: عَن غِنًى، ولذلك قيلَ: لا تُؤخَذُ مِن الفَقيرِ.

أو: عَن يدٍ قاهرَةٍ عليهِم، بمَعنى: عاجِزينَ أذلَّاءَ[2].

أو: مِن ﴿ٱلْجِزْيَةَ﴾[3] بمَعنى: نقدًا مسلَّمةً عَن يدٍ إلى يدٍ.

أو: عن إنعامٍ عليهِم، فإنَّ إبقاءَهُم بالجِزيَةِ نعمةٌ عَظيمَةٌ.

﴿وَهُمْ صَـٰغِرُونَ﴾: أذلَّاءُ، وعَن ابنِ عبَّاسٍ: تؤخَذُ الجزيةُ مِن الذمِّيِّ وتوجَأُ عُنقُهُ[4].

---

(١) أي: موافقة غير ممتنعة، يقال: واتيته على الأمر مواتاة: إذا وافقته وطاوعته. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٤٥١).

(٢) اختار هذا الوجه ابن المنيِّر. انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٦٢).

(٣) عطف على قوله: «من الضمير»؛ أي: أو حال من ﴿ٱلْجِزْيَةَ﴾.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٨٠) بلفظ: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ﴾ قال: ويُلكَزُونَ. ولم أقف في هذا على خبر مرفوع، ولعله يمكن أن يقال: إن هذا يختلف باختلاف الأزمان، والله أعلم.

ومفهومُ الآيةِ يقتَضِي تخصيصَ الجزيَةِ بأهلِ الكتابِ، ويُؤيِّدُهُ أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ لَمْ يَكُن يأخذُ الجِزيَةَ مِن المجوسِ حتَّى شَهِدَ عنده عبدُ الرَّحمنِ بن عوفٍ: أنَّه عليهِ السَّلامُ أخذَهَا مِن مجوسِ هَجَر[١]، وأنه قالَ: «سُنُّوا بهِمْ سُنَّةَ أهلِ الكِتَابِ»[٢]، وذلك لأنَّ لهم شبهَةَ كتابٍ فأُلْحِقُوا بالكتابِيِّينَ، وأمَّا سائرُ الكفرَةِ فلا تُؤخَذُ مِنْهُم الجِزيَةُ عِندَنا.

وعندَ أبي حَنيفَةَ: تؤخَذُ مِنْهُم إلَّا مِن مُشرِكِي العَرَبِ؛ لِمَا رَوى الزُّهرِيُّ أنَّه عليهِ السَّلامُ صَالَحَ عبدةَ الأوثانِ إلَّا مَن كانَ مِن العربِ[٣].

وعند مالكٍ: تؤخَذُ مِن كلِّ كافرٍ إلَّا المُرتدَّ[٤].

وأقلُّها في كلِّ سنةٍ دينارٌ، سواءٌ فيهِ الغَنِيُّ والفَقِيرُ.

---

(١) رواه البخاري (٣١٥٦) عن عمرو قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة: فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر.

(٢) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٧٨)، والشافعي في «الأم» (٤/ ١٨٣)، والبزار في «مسنده» (١٠٥٦)، عن جعفر بن محمد بن عليٍّ عن أبيه: أن عمر بن الخطاب ذَكَر المجوسَ فقال: ما أدري كيف أصنعُ في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوفٍ: أشهدُ لَسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «سُنُّوا بهم سُنَّةَ أهلِ الكتاب». وقد ذكر الإمام الشافعي أنه منقطع، وقال البزار: والحديث مرسل ولا نعلم أحداً قال: عن جعفر عن أبيه عن جده إلا أبو علي الحنفي عن مالك. قال: وجده علي بن الحسين. وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ١١٤ ـ ١١٦): هذا حديث منقطع؛ لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف... وذكر نحوه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٣٧٥)، ولكن قال ابن عبد البر: معناه متصل من وجوه حسان.

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٠٧٠)، و«مصنفه» (١٩٢٥٩). وزاد: وقَبِلَ الجزيةَ من أهل البحرين وكانوا مجوسًا.

(٤) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٤/ ٣٧ ـ ٤٣).

وقالَ أبو حنيفة: على الغَنِيِّ ثمانيَةٌ وأربعونَ دِرهمًا، وعلى المتوسِّطِ نِصفُهَا، وعلى الفَقِيرِ الكَسُوبِ[١] ربعُهَا[٢]، ولا شيءَ على فَقيرٍ غيرِ كَسُوبٍ.

(٣٠) ـ ﴿وقالتِ اليهودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللهِ﴾ إنَّما قالَهُ بَعضُهُم مِن مُتقدِّمِيهِم أو ممَّنْ كانُوا بالمدينَةِ، وإنَّما قالُوا ذلك لأنَّه لم يبقَ فيهِم بعدَ وقعَةِ بُخْتَنَصَّرَ مَن يحفَظُ التَّوراةَ، وهو لَمَّا أحيَاهُ اللهُ بعدَ مئةِ عامٍ أَمْلَى عليهِم التَّوراةَ حِفْظًا، فتعَجَّبُوا من ذلك وقالوا: ما هذهِ إلَّا لأنَّهُ ابنُ اللهِ[٣]، والدَّليلُ على أنَّ هذا القولَ كانَ فيهِم: أنَّ الآيَةَ قُرِئَت عليهِم فلم يُكذِّبُوا مع تهالُكِهِم على التَّكذيبِ.

وقرأَ عاصِمٌ والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿عُزَيْرٌ﴾ بالتَّنوينِ[٤] على أنَّه عربيٌّ مُخبَرٌ عنه بـ﴿ابْنُ﴾ غيرَ مَوصوفٍ به، وحذفُه[٥] في[٦] القراءةِ الأُخرَى: إمَّا لمَنعِ صرفِه للعُجمَةِ والتَّعريفِ، أو لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ تَشبيهًا للنُّونِ بحروفِ اللِّينِ، أو لأنَّ الابنَ وصفٌ والخبرَ مَحذوفٌ مثل: معبودُنا أو صاحِبُنا، وهو مُزيَّفٌ لأنَّه يؤدِّي إلى تَسليمِ النَّسبِ وإنكارِ الخبرِ المُقدَّرِ[٧].

---

(١) أي: كثير الكسب. انظر: «تاج العروس» (٤/ ١٤٦).

(٢) ونسب هذا لعمر رضي الله عنه. انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٤/ ٢٩٠)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٥/ ٣٣١)، و«المبسوط» للسرخسي (١٠/ ٧٨)، و«التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي عند هذه الآية.

(٣) انظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ١٦٧)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٣٢).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٣)، و«التيسير» (ص: ١١٨)، و«النشر» (٢/ ٢٧٩).

(٥) أي: حذف التنوين.

(٦) في نسخة التفتازاني: «من».

(٧) يعني: لو تعلق الإنكار بقولهم: عزيرُ بنُ الله معبودُنا، لتوجه الإنكار إلى كونه معبودًا لهم، وحصل التسليم بالنسب؛ أي: بكونه ابن الله، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. انظر: «حاشية شيخ زاده» =

﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ هـو أيضًا قولُ بَعضِهم، وإنَّما قالُوه استحالةً لأَنْ يكونَ وُلِدَ بلا أبٍ، أو لأَنْ يفعلَ ما فعلَهُ مِن إبراءِ الأكمَهِ والأَبْرَصِ وإحياءِ المَوْتَى مَن لَمْ يَكُن إلهًا.

﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ إمَّا تأكيدٌ لنِسبَةِ هذا القَولِ إليهم، ونفيٌ للتَّجوُّزِ عنها[1]، أو إشعارٌ بأنَّهُ قولٌ مُجرَّدٌ عَن بُرهانٍ وتَحقيقٍ، مماثلٌ للمُهمَلِ الَّذي يُوجَدُ في الأَفواهِ ولا يوجَدُ مَفهومُهُ في الأَعيانِ.

﴿يُضَاهُونَ قولَ الَّذِينَ كَفَروا﴾؛ أي: يُضاهي قولُهُم قولَ الَّذينَ كفَرُوا، فحُذِفَ المُضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه.

﴿مِن قَبْلُ﴾؛ أي: مِـن قَبلِهـم، والمـرادُ: قُدَماؤُهُـم، على مَعنـى أنَّ الكُفرَ قَديمٌ فيهِـم، أو المُشـركونَ الَّذيـنَ قالُوا: الملائِكَـةُ بَنـاتُ اللهِ، أو اليهودُ عَلـى أنَّ الضَّميرَ للنَّصارَى.

والمضاهاةُ: المشابهَةُ، والهَمزُ لُغَةٌ فيه، وقد قرأَ بِهِ عاصِمٌ[2]، ومنه قولُهُم: «امرأَةٌ ضَهْيَأٌ» ـ على فَعْيَلٍ[3] ـ للتِي شابَهَتِ الرِّجالَ في أنَّها لا تَحِيضُ.

= (٤/ ٤٥٤). وهذا التعليل الأخير لم يرتضه الجرجاني والزمخشري، وزيَّفه الجرجاني بمثل ما ذكر المصنف، وناقش في ذلك الرازي والطيبي، ولكن التفتازاني رأى أنه غير مندفع. انظر: «دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ٣٧٧)، و«الكشاف» للزمخشري (٣/ ٥٠١)، و«تفسير الرازي» (١٦/ ٢٩)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٢٢٤)، و«حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب).

(١) فهو مثل ﴿طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ و«رأيته بعيني» على هذا الوجه، وهذا الوجهُ لم يُذكَره الزمخشري في «الكشّاف»، وقالَ أصحابُ الحَواشِي: إنَّه غيرُ مُناسبٍ للمقام. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٥٩)، وانظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، و«حاشية التفتازاني» (٢٦٥/ أ).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٤)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٣) هذا مبني على تجويز للزجاج أورده احتمالاً في «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤)، وهو =

﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ﴾ دعاءٌ عليهم بالإهلاكِ؛ فإنَّ مَن قاتلَهُ اللهُ هلكَ، أو تعجُّبٌ مِن شناعَةِ قولِهِم[1].

﴿أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾: كيفَ يُصرَفُونَ عَن الحقِّ إلى الباطلِ؟!

(٣١) ـ ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ بأَنْ أَطاعُوهُم في تَحريمِ ما أحلَّ اللهُ وتحليلِ ما حرَّمَ[2]، أو بالسُّجودِ لَهُم ﴿وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ بأَنْ جعلُوه ابنًا للهِ.

﴿وَمَا أُمِرُوا﴾؛ أي: وما أُمرَ المُتَّخِذونَ أو المُتَّخَذونَ أربابًا، فيكونُ كالدَّليلِ على بطلانِ الاتِّخاذِ.

﴿إِلَّا لِيَعْبُدُوا﴾: ليُطيعوا ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ وهو اللهُ تَعالى، وأمَّا طاعَةُ الرُّسُلِ وسائرِ مَن أمرَ اللهُ بطَاعتِه فهو في الحقيقَةِ طاعَةُ اللهِ.

= مخالف لقول سيبويه؛ فقد نصَّ على أن الهمزة زائدة، ووزن «ضَهْيَأ» عنده: فَعْلَأ، ففي «الكتاب» (٤/ ٣٢٥): وكذلك الهمزة لا تُزاد غير أولى إلا بثبت، فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضهيأ؛ لأنك تقول: ضَهْياء؛ كما تقول: عمياء. وانظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٥/ ٢١٣)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ١٨٠).

(١) المفاعلة على القول الأول مقصودة، والمعنى: الدعاء عليهم بأن يتصدّوا لمحاربة الله، فإنّ من قاتَلَ الله فَمَقْتُولٌ، ومن غالبه فهو مغلوب، وعلى القول الثاني معنى ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ﴾: قتلهم الله. انظر: «المفردات» للأصفهاني (ص:٦٥٦).

(٢) روى الترمذي (٣٠٩٥) عن عدي بن حاتم، قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب. فقال: «يا عديُّ اطرح عنك هذا الوَثنَ»، وسمعته يقرأ في سورة براءة: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قال: «أما إنَّهم لم يكونوا يعبدونَهم، ولكنَّهم كانوا إذا أحلُّوا لهم شيئًا استحلُّوه، وإذا حرَّموا عليهم شيئًا حرَّموه»: قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ـ أحد رواته ـ ليس بمعروف في الحديث.

﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ صِفَةٌ ثانيَةٌ، أو استئنافٌ مقرِّرٌ للتَّوحيدِ.

﴿سُبۡحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ تنزيهٌ لَهُ عَن أن يكونَ له شَرِيكٌ.

(٣٢) - ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ﴾: يُخمِدُوا ﴿نُورَ ٱللَّهِ﴾: حجَّتَه الدَّالَّةَ على وَحدانيَّتِه وتقدُّسِهِ عَن الوَلدِ، أو القرآنَ، أو نبوَّةَ محمَّدٍ عليهِ السَّلامُ ﴿بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾: بشركِهم أو تكذيبِهِم.

﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ﴾: لا يرضَى ﴿إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ بإعلاءِ التَّوحيدِ وإعزازِ الإسلامِ.

وقيلَ: إنَّه تَمثيلٌ لحالِهِم في طَلبِهِم إبطالَ نبوَّةِ مُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ بالتَّكذيبِ بحالِ مَن يطلبُ إطفاءَ نُورٍ عَظيمٍ مُنبَثٍّ[1] في الآفاقِ يريدُ اللهُ أَنْ يزيدَهُ بنَفخِه[2].

وإنَّما صَحَّ الاستثناءُ المفرَّغُ والفعلُ موجَبٌ لأنَّه في مَعنى النَّفيِ[3].

﴿وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَـٰفِرُونَ﴾ محذوفُ الجوابِ لدلالةِ ما قبلَه عليه.

(٣٣) - ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ كالبيانِ لقولِه: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾، ولذلك كرَّرَ ﴿وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾، غيرَ أنَّه وُضِعَ ﴿ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ موضِعَ ﴿ٱلۡكَـٰفِرُونَ﴾ للدلالةِ على أنَّهم ضَمُّوا الكُفْرَ بالرَّسُولِ إلى الشِّركِ باللهِ.

---

(١) أي: مُنتَشِرٌ. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٦٣).

(٢) «بنفخه» متعلق بقوله: «إطفاء». انظر: «حاشية الخفاجي»، وقال الطيبي: رُوعِيَ في كلِّ مِن الممثَّلِ والمُمثَّلِ به مَعنى الإفراطِ والتَّفريطِ، حيثُ شَبَّهَ الإبطالَ بالإطفاءِ بالفمِ، ونَسَبَ النُّورَ إلى اللهِ تعالى، وما شأنُ نُورٍ يُضافُ إلى اللهِ تَعالى؟ وكيفَ السَّبيلُ إلى إطفائِه لا سِيَّما بالفَمِ؟ انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٩).

(٣) لأن معنى «يأبى»: لا يَرضَى أو لا يريدُ. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٦٣).

والضَّميرُ في ﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾ للدِّينِ الحَقِّ أو للرَّسولِ، واللَّامُ في ﴿ٱلدِّينِ﴾ للجنسِ؛ أي: على سائرِ الأَديانِ فينسَخُهَا، أو على أهلِهَا فيخذلُهُم.

(٣٤) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾: يأخذُونَها بالرُّشَا في الأَحكامِ، سُمِّيَ أَخذُ المالِ أَكْلًا لأنَّه الغَرَضُ الأَعظَمُ مِنه.

﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: دينِه.

﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ يجوزُ أَنْ يُرادَ بِهِ الكَثيرُ مِن الأحبارِ والرُّهبانِ، فيكونُ مُبالغةً في وَصفِهِم بالحرصِ على المالِ والضِّنِّ بها، وأَنْ يرادَ المُسلمونَ الَّذينَ يجمعونَ المالَ ويَقتَنُونَهُ ولا يُؤدُّونَ حقَّه، ويكونُ اقتِرانُهُ بالمُرتَشينَ مِن أَهلِ الكتابِ للتَّغليظِ، ويدلُّ عليهِ: أَنَّه لَمَّا نزلَ كَبُرَ على المسلمينَ، فذكرَ ذلك عُمَرُ رضيَ اللهُ عنهُ لرَسولِ اللهِ ﷺ فقالَ: «إنَّ اللهَ لَمْ يَفرِضِ الزَّكاةَ إلَّا ليُطيِّبَ بها مَا بَقِيَ مِن أَموالِكُم»[1].

وقولُه عليهِ السَّلامُ: «ما أُدِّيَ زَكاتُه فليسَ بكَنْزٍ»[2]؛ أي: بكنزٍ أُوْعِدَ

---

(١) رواه أبو داود (١٦٦٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصحح النووي إسناده في «المجموع» (٦/ ١٣)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (١٤٨٧) و(٣٢٨٢) وصححه، وفي إسناده عثمان أبو اليقظان وهو ضعيف. وانظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٤/ ٨٣).

(٢) روي عن ابن عمر مرفوعًا وموقوفاً: فالمرفوع رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٨٣) من طريق محمد بن جبير عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً وقال: ليس هذا بمحفوظ، وإنما المشهور عن سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفاً. ورواه الطبراني في «الأوسط» (٨٢٧٩) وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٢٦) من طريق سويد بن عبد العزيز عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، ولفظه: «كل مال وإن كان تحت سبع أرضين يؤدى زكاته فليس بكنز، وكل مال لا يؤدى =

عليـه؛ فـإنَّ الوَعيـدَ علـى الكنـزِ مـع عـدمِ الإنفـاقِ فيمـا أَمـرَ اللهُ أن يُنفـقَ فيـه.

وأما قولُه: «مَن تَرَكَ صَفْرَاءَ أو بَيْضَاءَ كُوِيَ بها»[1] ونحوُه، فالمرادُ مِنْهَا: ما لم يُؤدِّ حقَّها؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ فيما أوردَهُ الشَّيخانِ مَرْوِيًّا عَن أَبِي هُريرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ما مِن صاحِبِ ذَهَبٍ ولا فِضَّةٍ لا يُؤدِّي مِنها حَقَّها إلَّا إذا كانَ يومُ القِيامَةِ صُفِّحَت لهُ صَفائِحُ مِن نارٍ فيُكْوَى بها جَنْبُهُ وجَبِينُهُ وظهرُه»[2].

= زكاته وإن كان ظاهراً فهو كنز» قال ابن عدي: رفعه سويد إلى النبي ﷺ وغيره يرويه موقوفًا. وسويد ضعيف كما في «التقريب». والموقوف رواه الشافعي في «مسنده» (٦١٢ ـ ترتيب السندي)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٧١٤٠) و(٧١٤١). وفي الباب عن أم سلمة قالت: «كنتُ ألبَسُ أوضاحاً مِنْ ذَهَبٍ، فقلت: يا رسولَ الله، أكنزٌ هو؟ قال: «ما بلغ أن تُؤَدَّى زكاتُه، فزُكِّيَ، فليس بكَنزٍ» أخرجه أبو داود (١٥٦٤) واللفظ له، والحاكم في «المستدرك» (١٤٣٨)، من طريق عطاء عن أم سلمة. ورجاله ثقات إلا أن عطاء ـ وهو ابن أبي رباح ـ لم يسمع من أم سلمة فيما قاله علي بن المديني. ومع ذلك فقد صححه ابن القطان، وجوَّد إسناده الحافظ العراقي، فيما نقله عنهما الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٢٧٢). وروى البخاري في «صحيحه» (١٤٠٤): عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه سُئل عن هذه الآية فقال: من كنزها فلم يؤدِّ زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلمّا أنزلت جعلها الله طهرًا للأموال. وقد ترجم له البخاري بقوله: (باب ما أدي زكاته فليس بكنز).

(١) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٦٠)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٤٢٧)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٨٠) من حديث أبي ذر رضي الله عنه. قال البخاري: فيه نظر. قلت: إسناده ضعيف لجهالة أحد رواته، ويشهد له ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٦١) بإسناد صحيح من حديث أبي ذر أيضًا، ولفظه: «أيُّما ذهبٍ أو فضةٍ أُوكِيَ عليه، فهو كَيٌّ على صاحبه حتى يُفْرِغَهُ في سبيلِ اللهِ إفراغًا». ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٦٣٦)، وفي«مسند الشاميين» (٧٤٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٣١٢)، مِن حَديثِ أبي أُمامةَ. قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٢٥): «فيه بقية، وهو مذلس».

(٢) رواه البخاري (١٤٠٢)، ومسلم (٩٨٧/ ٢٤) واللفظ له.

﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ هو الكيُّ بهمَا.

(٣٥) ـ ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾؛ أي: يومَ تُوقَدُ النَّارُ ذاتَ حَمْيٍ شَديدٍ عليها، وأصلُه: تُحْمَى بالنَّارِ، فجُعلَ الإحماءُ للنَّارِ مُبالغةً، ثُمَّ حُذِفَت النَّارُ وأُسنِدَ الفِعلُ إلى الجارِّ والمَجرورِ تَنبيهًا على المَقصودِ، فانتقلَ مِن صيغَةِ التَّأنيثِ إلى صيغَةِ التَّذكيرِ، وإنَّما قالَ: ﴿عَلَيْهَا﴾ والمذكورُ شَيئانِ؛ لأنَّ المُرادَ بهمَا دَنانيرُ ودراهِمُ كثيرةٌ كمَا قالَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنهُ: «أربعةُ آلافٍ وما دونَها نفقةٌ، وما فوقَها كنزٌ»[1]، وكذا قولُه: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾.

وقيلَ: الضَّميرُ فيهِما للكنوزِ أو الأموالِ؛ فإنَّ الحُكمَ عامٌّ، وتخصيصُهُما بالذِّكرِ لأنَّهُما قانونُ[2] التَّموُّلِ.

أو: للفضَّةِ، وتخصيصُها لقُربِها ودلالةِ حُكمِها على أنَّ الذَّهبَ أَوْلَى بهذا الحُكمِ[3].

﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ لأنَّ جمعَهُم وإمسَاكَهُم كانَ لطلبِ الوجاهَةِ بالغِنَى والتَّنعُّمِ بالمطاعمِ الشَّهيَّةِ والملابسِ البَهِيَّةِ، أو لأنَّهُم ازورُّوا[4] عَن السَّائلِ وأعرَضُوا عنه وولَّوْه ظهورَهُم، أو لأنَّها أشرَفُ الأعضاءِ الظَّاهرةِ؛ فإنَّها

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٨٨)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٧١٥٠)، وفي «التفسير» (١٠٧٥)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٤٢٧) عن عليِّ بن أبي طالب موقوفًا.

(٢) القَوانينُ: الأُصولُ، الواحِدُ قانونٌ، وليسَ بعَربيٍّ. انظر: «الصحاح» للجوهري (٦/ ٢١٨٥).

(٣) هذا الذي اختاره الرّاغب، وقال: أُعِيدَ الضَّميرُ للفِضَّةِ دونَ الذَّهبِ لأنَّ حبسَ الفِضَّةِ عَن النّاسِ أعظَمُ ضَرَرًا، والحاجةُ إليها أمَسُّ، ومَنعُها للمَضرّةِ أجلَبُ. انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١٧٧).

(٤) أي: انحرفوا وعدلوا عنه. انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٦٧٣).

المشتمِلةُ على الأعضاءِ الرَّئيسيَّةِ الَّتي هي الدِّماغُ والقلبُ والكبدُ، أو لأنَّها أصولُ الجهاتِ الأربَعِ الَّتي هي مقاديمُ البَدنِ ومآخيرُه وجَنْباهُ.

﴿هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ﴾ على إرادةِ القَولِ ﴿لِأَنفُسِكُمْ﴾: لِمَنْفَعَتِها وكانَ عينَ مَضرَّتِها وسببَ تَعذيبِها ﴿فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾؛ أي: وبالَ كَنزِكُم، أو: ما تَكنِزُونَه.

وقُرِئَ: «تَكْنُزون» بضمِّ النُّونِ[١].

(٣٦) - ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾؛ أي: مبلغَ عَدَدِها ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ معمولُ ﴿عِدَّةَ﴾ لأنَّها مصدرٌ.

﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: في اللوحِ المَحفوظِ، أو: في حكمِهِ، وهو صِفَةٌ لـ﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾، وقولُه: ﴿يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ مُتعلِّقٌ بما فيه مِن مَعنى الثُّبوتِ[٢]، أو بـ«الكتابِ» إن جُعلَ مَصدرًا، والمعنى: إنَّ هذا أمرٌ ثابِتٌ في نفسِ الأمرِ منذُ خلقَ اللهُ الأجرامَ والأَزمِنَةَ.

﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ واحدٌ فَرْدٌ وهو رجبٌ، وثلاثَةٌ سَرْدٌ: ذو القعدةِ وذو الحِجَّةِ والمحرَّمُ[٣].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن يحيى بن يعمر وأبي السمال.

(٢) قوله: «بما فيه»؛ أي: بالذي في كتاب الله «من معنى الثبوت» بيانٌ لـ«ما»، والمعنى: أنَّ ﴿يَوْمَ خَلَقَ﴾ متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به ﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ من نحو: ثابتٌ، وعليه فالكتابُ صفةٌ لا مصدرٌ كما أشار إليه بقوله الآتي: «أو بالكتاب إن جعل مصدرًا»؛ أي: لا صفةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٨٦).

(٣) هذا ثابت في أحاديث صحاح منها ما رواه البخاري (٣١٩٧) عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الزَّمانُ قَدِ اسْتَدارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّماواتِ والْأَرْضَ السَّنَةُ اثْنا عَشَرَ شَهْرًا مِنْها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ثَلاثَةٌ مُتَوالِياتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ والْمُحَرَّمُ وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمادَى وَشَعْبانَ».

﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾؛ أي: تحريمُ الأشهُرِ الأربعَةِ هو الدِّينُ القَويمُ[١] دينُ إبراهيمَ وإسماعيلَ عليهِمَا السَّلامُ، والعربُ وَرِثوه مِنْهُما.

﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾: بهتكِ حُرْمَتِها وارتكابِ حَرامِها، والجمهورُ على أنَّ حُرمَةَ المقاتلَةِ فيها مَنسوخةٌ[٢]، وأوَّلُوا الظُّلمَ بارتكابِ المعاصي فيهنَّ فإنَّه أعظَمُ وزرًا؛ كارتكابِها في الحرمِ وحالَ الإحرامِ.

وعَن عَطاءٍ: أنَّه لا يحلُّ للنَّاسِ أن يَغزُوا في الحرمِ وفي الأشهرِ الحرُمِ إلَّا أن يُقاتَلُوا[٣].

ويؤيِّدُ الأوَّلَ ما رُويَ أنَّه عليه السَّلامُ حاصرَ الطَّائفَ وغزا هوازِنَ بحُنَينٍ في شَوَّالٍ وذِي القعدَةِ[٤].

﴿وَقَـٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَـٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾: جميعًا، وهي مَصدرُ «كفَّ عَن الشَّيءِ»، فإنَّ الجَميعَ مَكفوفٌ عَن الزِّيادةِ، وقعَ موقِعَ الحالِ[٥].

﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ بشارةٌ وضَمانٌ لهم بالنُّصرَةِ بسببِ تَقواهُم.

---

(١) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «القيم».

(٢) انظر: «الناسخ والمنسوخ» للقاسم بن سلام (١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٨).

(٣) رواه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٣٨٨)، ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٣٩٠)، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٣٥٧). وعطاءٌ هو ابن أبي رباح.

(٤) رواه الواقدي في «المغازي» (٢/ ٣٠٥) عن الزهري، وأبو عُبَيد في «الأموال» (٤٥٤) عن سعيد بن المسيب. وتعقب ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية هذا الاستدلال بقوله: وفيه نظر؛ لأنَّ غزوَ هوازن بحنين كان في شوّال فلا تأييد فيه، وأما محاصرةُ الطّائف فقيل: إنَّه عليه السلام حاصره بقيّةَ الشَّهر المذكور، فلما دخل ذو القعدة انصرف عنه وأتى الجِعْرانَةَ وأحرم منها للعمرة.

(٥) انظر: «شرح درة الغواص» للشهاب الخفاجي (ص:٢٠٢ ـ ٢٠٤).

(٣٧) ـ ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ﴾؛ أي: تأخيرُ حُرمَةِ الشَّهرِ إلى شهرٍ آخرَ؛ كانُوا إذا جاءَ شَهرٌ حَرامٌ وهم محاربونَ أحلُّوهُ وحرَّمُوا مَكانَهُ شَهْرًا آخرَ، حتَّى رَفَضُوا خصوصَ الأَشْهُرِ واعتبروا مجرَّدَ العَددِ[١].

وعن نافعٍ بروايةِ ورشٍ: ﴿إنَّما النَّسِيُّ﴾ بقلبِ الهمزةِ ياءً وإدغامِ الياءِ فيها[٢].

وقُرِئَ: «النَّسْيُ» بحذفِها[٣].

و: «النَّسْءُ» و: «النَّسَاء» و: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾[٤]، وثلاثَتُها مَصادِرُ «نَسأَهُ»: إذا أَخَّرَهُ.

﴿زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾ لأنَّه تَحريمُ ما أحلَّه[٥] اللهُ وتَحليلُ ما حرَّمَه[٦]، فهو كفرٌ آخرُ ضَمُّوهُ إلى كُفرِهِم[٧].

﴿يَضِلُّ بِهِ الَّذينَ كَفَروا﴾ ضَلالًا زائِدًا[٨]. وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وحَفْصٌ: ﴿يُضَلُّ﴾ على البناءِ للمفعولِ، وعَن يعقوبَ: ﴿يُضِلُّ﴾ على أنَّ الفعلَ للهِ[٩].

---

(١) انظر: «الوجيز» للواحدي (ص:٤٦٣).

(٢) هي قراءة ورش عن نافع، ووافقه حمزة وهشام وقفًا. انظر: «التيسير» (ص: ١١٨).

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٨٧) عن الزهري وجعفر بن محمد والعلاء بن سيابة والأشهب.

(٤) ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ قراءة السبعة عدا ورشًا كما تقدم، و(النَّساء) عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) لهارون، و(النَّسء) عزاها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٨٧) لابن كثير، وهي خلاف المشهور عنه.

(٥) في نسخة التفتازاني: «أحل»، وفي نسخة الطبلاوي: «لتحريم ما أحل».

(٦) في نسخة الطبلاوي: «حرم».

(٧) يعني: أنَّهُم لمّا توارثوهُ على أنَّهُ شريعةٌ، ثمَّ استحلُّوهُ كانَ ذلكَ ممّا يعدُّ كفراً. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٨) لأنَّ أصلَ الضَّلالِ ثابتٌ لهُم قبلَهُ، فالمُرادُ زيادتُهُ فيكونُ لهُم زيادةَ كفرٍ على كفرٍ، وضلالٍ على ضلالٍ فهم في ظلماتٍ بعضُها فوقَ بعضٍ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٩) وقرأ خلف كقراءة حمزة والكسائيِّ وحفصٍ، وباقي العشرة بفتح الياء وكسر الضاد. انظر: «السبعة» =

﴿يُحِلُّونَهُۥ عَامًا﴾ يحلُّونَ النَّسيءَ مِن الأَشْهُرِ الحُرمِ سنةً ويُحرِّمونَ مَكانَهُ شَهْرًا آخرَ، ﴿وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا﴾ فيتركونَهُ على حُرمَتِه.

قيلَ: أوَّلُ مَن أحدثَ ذلك جُنادَةُ بنُ عَوفٍ الكِنانِيُّ، كانَ يقومُ على جَمَلٍ في الموسمِ فيُنادِي: إنَّ آلهتكُم قد أحلَّتْ لَكُم المحرَّمَ فأَحِلُّوهُ، ثمَّ يُنادِي في القابلِ: إن آلِهَتكُم قَدْ حَرَّمَت عليكُم المُحرَّمَ فحَرِّمُوه[1].

والجملتانِ تَفسيرٌ للضَّلالِ، أو حالٌ.

﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: ليوافِقُوا عدَّةَ الأربعَةِ المحرَّمَةِ، واللَّامُ مُتعلِّقةٌ بـ﴿يُحَرِّمُونَه﴾ أو بمَا دلَّ عليه مجموعُ الفِعلَينِ.

﴿فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ بمواطأةِ العدَّةِ وحدَهَا مِن غَيرِ مُراعاةِ الوَقتِ.

= (ص: ٣١٤)، و«التيسير» (ص: ١١٨)، و«النشر» (٢/ ٢٧٩).

(١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٤٥٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وفي فاعل هذا خلاف فقد روى الطبري أيضًا (١١/ ٤٥٤) عن قتادة أنه أبو ثُمامة صفوان بن أمية أحد بني فُقيم بن الحارث ثم أحد بني كنانة. وذكر الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٣٦٤)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٤٦ ـ ٤٧). عن الكلبي أنه نعيم بن ثعلبة، وكذا أورده الجرجاني في «درج الدرر» (١/ ٧٦٤) من رواية محمَّد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسناد ساقط معروف. والقول بأن فاعل ذلك هو نعيم بن ثعلبة ذكره أيضاً الماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ٣٦١) عن الزبير بن بكار. وذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٤٣٥) عن الفراء، وهو في «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٣٦). وأورده ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٣/ ٣٣) عن أبي علي البغدادي، لكنه تعقبه بقوله: واسم نعيم لم يعرف في هذا، وما أرى ذلك إلا كما حكى النقاش: من بني فقيم كانوا يسمون: القلامس، واحدهم: قَلَمَّس، وكانوا يُفتون العرب في الموسم، يقوم كبيرهم في الحجر ويقوم آخر عند الباب ويقوم آخر عند الركن فيفتون. قال ابن عطية: فهم على هذا عدة، منهم نعيم، وصفوان، ومنهم ذرية القلمَّسِ حذيفةَ بنِ عبد، وغيرُهم.

﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ﴾، وقُرِئَ على البِناءِ للفاعِلِ[(١)] وهوَ اللهُ تَعالى، والمعنى: خذَلَهُم وأَضَلَّهُم حتَّى حَسِبُوا قَبِيحَ أَعْمَالِهِم حسنًا.

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ هِدايةً مُوصِلَةً إلى الاهتداءِ.

(٣٨) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ﴾: تباطَأْتُم.

وقُرِئَ: «تَثاقَلْتُم» على الأصلِ[(٢)]، و: «أَثَّاقَلْتُم» على الاستفهامِ[(٣)] للتَّوبيخِ.

﴿إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ مُتعلِّقٌ بهِ؛ كأنَّهُ ضُمِّنَ مَعنى الإخلادِ والميلِ فعُدِّيَ بـ«إلى».

وكانَ ذلكَ في غَزوَةِ تبوكَ؛ أُمِرُوا بها بعد رُجوعِهِم مِن الطَّائفِ في وقتِ عُسرَةٍ وقَيْظٍ مع بُعْدِ الشُّقَّةِ[(٤)] وكثرةِ العدوِّ، فشَقَّ عليهِم.

﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ وغرورِها ﴿مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾: بدلَ الآخرَةِ ونَعيمِهَا ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾: فما التَّمتُّعُ بها ﴿فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾: في جنبِ الآخرَةِ ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ مُستَحْقَرٌ.

(٣٩) - ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟﴾: إنْ لا تَنْفِرُوا إلى ما استُنفِرْتُم إليه ﴿يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ بالإهلاكِ بسبَبٍ فَظيعٍ كقَحْطٍ وظُهورِ عَدُوٍّ ﴿وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾: ويستَبْدِل بِكُم آخرينَ مُطيعينَ كأَهْلِ اليَمَنِ[(٥)] وأبناءِ فارِسَ[(٦)].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن ابن مسعود، و«البحر» (١١/ ٢٧٧) عن زيد بن علي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧)، و«الكشاف» (٣/ ٥١٧)، عن الأعمش.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن أبي عمرو، ونبه أنها بالمد.

(٤) ضمير «بها» للغزوة، والقيظُ: شدّةُ حرِّ الصَّيفِ، والشُّقَّةُ: مسافةٌ بعيدةٌ يشقُّ قطعُها. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) انظر: «تفسير الطبري» (٢١/ ٢٣٥) عن شريح بن عبيد.

(٦) روى الترمذي (٣٢٦١) عن أبي هريرة أنه قال: قال ناس من أصحاب رسول الله ﷺ: يا رسول =

﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾: لا يقدَحُ تَثاقُلُكُم إذا تثاقلتُم[1] في نصرِ دينِه شيئًا، فإنَّه الغنِيُّ عَن كُلِّ شيءٍ وفي كلِّ أَمْرٍ.

وقيلَ: الضَّميرُ للرَّسولِ[2]؛ أي: ولا تَضرُّوهُ؛ فإنَّ اللهَ وعدَ له بالعِصمَةِ والنُّصرَةِ، ووعدُهُ حقٌّ.

﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ عَلى التَّبديلِ وتغييرِ الأسبابِ والنُّصرَةِ بلا مددٍ؛ كمَا قالَ:

(٤٠) ـ ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾؛ أي: إنْ لَمْ تَنصروهُ فسَيَنْصرُهُ اللهُ كما نصرَهُ اللهُ ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ ولم يكُن مَعَه إلَّا رَجلٌ واحِدٌ، فحُذِفَ الجزاءُ وأُقيمَ ما هوَ كالدَّليلِ عليه مُقامَه.

أو: إنْ لَمْ تَنصروهُ فقَد أَوجَبَ اللهُ له النَّصرَ حتَّى نصرَهُ في مثلِ ذلك الوقتِ فلَنْ يخذُلَه في غيرِه[3].

وإسنادُ الإخراجِ إلى الكفرةِ لأنَّ همَّهُم بإخراجِه أو قتلِه تسبَّبَ لإذن اللهِ له بالخُروجِ.

= اللَّه، من هؤلاء الذين ذكر اللَّه: إن تولينا استبدلوا بنا ثم لا يكونوا أمثالنا؟ قال: وكان سلمان بجنب رسول اللَّه ﷺ، قال: فضرب رسول اللَّه ﷺ فَخِذَ سلمانَ وقال: «هذا وأصحابه. والذي نفسي بيدِه، لو كان الإيمانُ مَنُوطًا بالثُّريّا لتناولَهُ رجالٌ مِنْ فارِسَ».

(١) في نسخة التفتازاني: «إذ لا يقدح تثاقلهم»، وفي نسخة الطبلاوي: «إذ لا يقدح تثاقلكم».

(٢) وعلى الأوَّلِ لـ«الله». انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٦/ أ).

(٣) نقل الطيبي عن ابن المنير أنَّ الفرقَ بين الوَجهينِ عسيرٌ، وغايَتُه: أنَّه في الأوَّلِ: وُعدَ بنَصرٍ مُستقبَلٍ أُكِّدَ تَحقيقُهُ بوجودِ نَصرهِ مِن قَبلُ، وفي الثاني: إخبارٌ باستمرارِ نَصرٍ ماضٍ. والأمرُ فيهما مُتقارِبٌ، واستظهر أبو حيان الوجه الأول. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٤٨)، و«البحر المحيط» (١١/ ٢٨١).

وقُرِئَ: «ثَانِيْ اثنينِ» بالسُّكونِ[1] على لُغَةِ مَن يُجرِي المنقوصَ مُجرى المقصورِ في الإعرابِ، ونصبُهُ على الحالِ.

﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ﴾ بدلَ البَعضِ إذ المرادُ به زَمانٌ مُتَّسِعٌ، و«الغارُ»: نَقْبٌ في أعلى ثَورٍ، وثورٌ: جَبَلٌ في يَمَنِيِّ مكَّةَ[2] على مسيرةِ ساعَةٍ، مَكَثَا فيه ثلاثًا.

﴿إِذْ يَقُولُ﴾ بدَلٌ ثانٍ أو ظرفٌ لـ﴿ثَانِيَ﴾ ﴿لِصَٰحِبِهِۦ﴾ وهو أبو بكرٍ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ بالعِصْمَةِ والمَعونَةِ.

رُوِيَ: أنَّ المُشركينَ طَلَعُوا فوقَ الغَارِ، فأشفَقَ أبو بكرٍ على رَسولِ اللهِ، فقالَ عليهِ السَّلامُ: «ما ظَنُّكَ باثنينِ اللهُ ثالِثُهُما»[3] فأعماهُم عَن الغارِ، فجعَلُوا يتردَّدُونَ حولَهُ فلَمْ يرَوْهُ[4].

---

(١) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٨٩) عن أبي عمرو.

(٢) قوله: «في يمني مكة»؛ أي: على طريق اليمن، قال الزمخشري في «الجبال والأمكنة والمياه» (ص: ٧٢): ثور: من جبال مكة بالمفجر من خلف مكة على طريق اليمن، يسمى ثور أطحل.

(٣) رواه البخاري (٤٦٦٣)، ومسلم (٢٣٨١)، من حديث أبي بكر رضي الله عنه قال: كنتُ مع النبيِّ ﷺ في الغار فرأيتُ آثار المشركين، قلتُ: يا رسول الله، لو أنَّ أحدَهم رَفَع قَدَمَه رآنا، قال: «ما ظَنُّكَ...».

(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ١٧٧ و٢٢٩)، والبزار في «مسنده» (٤٣٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٤٤٣)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢٢٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٨٢). ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٢٠ ـ ٤٢٢)، من طريق عون بن عمرو القَيسيِّ، عن أبي مُصعب المكِّيِّ قال: أدركتُ زيدَ بن أرْقَمَ وأنسَ بن مالك والمغيرةَ بن شعبةَ يتحدثون، فذكره. وقال العقيلي: عوين بن عمرو القيسي عن الجريري وغيره، ولا يتابع عليه... وأبو مصعب رجل مجهول. وانظر: «نصب الراية» (١/ ١٢٣).

وقيلَ: لَمَّا دَخَلَا الغارَ بعثَ اللهُ حمامَتَينِ فباضَتَا في أسفلِه، والعنكبوتَ فنسَجَتْ عليهِ[1].

﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ﴾: أَمَنَتَهُ الَّتي تَسْكُنُ عندَها القُلوبُ ﴿عَلَيْهِ﴾: على النَّبيِّ عليهِ السَّلامُ، أو على صاحبِهِ[2]، وهو الأظهَرُ لأنَّه كانَ مُنزَعِجًا.

﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ يعني: الملائكةَ، أنزَلَهُم ليَحرسُوهُ في الغَارِ، أو ليُعينوهُ على العَدُوِّ يومَ بدرٍ والأحزابِ وحُنَينٍ، فتكونُ الجُملَةُ مَعطوفَةً على قولِه: ﴿نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾.

﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ يعني: الشِّركَ، أو دَعْوَةَ الكُفْرِ.

﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ يعني: التَّوحيدَ، أو دَعوةَ الإسلامِ، والمعنى: وجعلَ ذلك بتَخليصِ الرَّسولِ عَن أيدي الكُفَّارِ إلى المدينَةِ فإنَّه المبدَأُ له، أو بتأييدِهِ إيَّاهُ بالملائكَةِ في هذه المواطِنِ، أو بحفظِهِ ونصرِهِ له حيثُ حضرَ.

وقرأَ يَعقوبُ: ﴿وكَلِمَةَ اللهِ﴾ بالنَّصبِ[3] عَطْفًا على ﴿كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ﴾،

---

(١) هو تتمة الحديث السابق، وقصة نسج العنكبوت رواها أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٣٢٥١) بإسناد ضعيف كما ذكر محققوه، لكن قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٤٥١) عنه: هذا إسنادٌ حسنٌ، وهو من أجودِ ما رُوي في قصة نسج العنكبوت على فم الغار.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣١٩٣٨) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٠١) عن حبيب بن أبي ثابت، وفيه: «فأما النبي ﷺ فقد كانت السكينة عليه قبل ذلك»، وروى نحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٠١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).

والرَّفعُ أبلَغُ لِمَا فيهِ مِن الإشعارِ بأنَّ كَلِمَةَ اللهِ عاليَةٌ[١] في نَفسِهَا، وإن فاقَ غيرُهَا فلا ثباتَ لتَفوُّقِهِ ولا اعتبارَ، ولذلك وُسِّطَ الفَصلُ[٢].

﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ في أمرِه وتَدبيرِه.

(٤١) ـ ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا﴾ لنشاطِكُمْ له[٣] ﴿وَثِقَالًا﴾ عنه؛ لِمَشقَّتِه عَلَيكُم.

أو: لقِلَّةِ عِيالِكُم ولكَثرَتِها.

أو: رُكبانًا ومُشاةً.

أو: خِفافًا وثِقالًا مِن السِّلاحِ.

أو: صِحاحًا ومِراضًا، ولذلكَ لَمَّا قالَ ابنُ أمِّ مَكتومٍ لرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَعَلَيَّ أَنْ أنفِرَ؟ قالَ: «نعم» حتَّى نزلَ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١][٤].

﴿وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ بما أَمْكَنَ لَكُم مِنْهُما كِلَيْهِما أو أَحدِهِما.

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ مِن تَركِه ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الخيرَ عَلِمْتُم أنَّه خيرٌ، أو: إن كنتُمْ تَعلَمُونَ أنَّه خَيْرٌ؛ إذ إخبارُ اللهِ تَعالى به صِدقٌ فبادِرُوا إليه.

---

(١) في نسخة الخيالي: «عليّة».

(٢) ضمير الفصل: ﴿هِىَ﴾، وهو توكيد لـ﴿كَلِمَةَ﴾، وكونه ضمير رفع يرجح قراءة الرفع فيها، وقد مال عامة الشراح والمعربين إلى ترجيحها. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٤٥)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٢٥١)، و«حاشية التفتازاني» (٢٦٦/ ب).

(٣) في نسخة التفتازاني: «لنشاطكم للنفور».

(٤) ذكره الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٤٩)، ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٦١) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه. وهذا خامس الوجوه التي فسَّرَ بها الخفَّةَ والثِّقَلَ.

(٤٢) ـ ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا﴾؛ أي: لو كانَ ما دُعُوا إليه نَفْعًا دُنيويًّا قريبًا سهلَ المأخذِ ﴿وَسَفَرًا قَاصِدًا﴾: متوسِّطًا ﴿لَّاتَّبَعُوكَ﴾: لوافقوكَ.

﴿وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾: المسافةُ الَّتي تُقْطعُ بمشقَّةٍ. وقُرِئَ بكسرِ العَينِ والشِّينِ[١].

﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾؛ أي: المُتخلِّفُونَ إذا رجعْتَ مِن تَبوكَ[٢] مُعتَذِرينَ.

﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ يقولونَ: لَوْ كانَ لَنَا استطاعَةُ العُدَّةِ أو البَدنِ، وقُرِئَ: «لَوُ اسْتطَعْنا» بضمِّ الواوِ[٣] تَشْبيهًا لها بواوِ الضَّميرِ في قولِه: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦].

﴿لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ سادٌّ مَسدَّ جَوابَي القسمِ والشَّرطِ[٤]، وهذا مِن المُعجِزاتِ لأنَّه إخبارٌ عمَّا وقعَ قبلَ وُقوعِه.

﴿يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ بإيقاعِهَا في العَذابِ، وهو بدلٌ مِن ﴿سَيَحْلِفُونَ﴾؛ لأنَّ الحَلِفَ الكاذِبَ إيقاعٌ للنَّفسِ في الهلاكِ[٥]، أو حالٌ مِن فاعلِه.

---

(١) أي: «بَعِدتْ عليهم الشِّقَّةُ» نسبت لعيسى بن عمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)، و«الكشاف» (٣/ ٥٢٣).

(٢) أي: من غزوة تبوك، وتبوكُ محلٌّ سُمِّي بعين ماء فيه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٢) عن الأعمش.

(٤) وفي قولِه: ﴿لَخَرَجْنَا﴾ مذهبان: أحدُهُما: أنَّ ﴿لَخَرَجْنَا﴾ جوابُ القسمِ، وجوابُ لو محذوفٌ على قاعدةِ اجتماعِ القسمِ والشَّرطِ إذا تقدَّمَ القسمُ، وهوَ اختيارُ ابنِ عصفورٍ رحمَهُ اللهُ. والآخرُ: أنَّ ﴿لَخَرَجْنَا﴾ جوابُ «لو»، و«لو» وجوابُها جوابُ القسمِ، وهوَ اختيارُ ابنِ مالكٍ رحمَهُ اللهُ. أما كلام المصنف فقيل: إنه لم يقل به أحد، وقيل: لـمّا حذفَ جوابُ «لو»، ودلَّ عليهِ جوابُ القسمِ، جُعلَ كأنَّهُ سدَّ مسدَّ الجوابَينِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٥) استبعد هذا الوجه أبو حيان، وأجازه الحلبي. انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٢٨٩)، و: «الدر المصون» (٦/ ٥٥).

﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ في ذلك لأنَّهم كانُوا مُستطيعينَ الخُروجِ.

(٤٣) ـ ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ كنايةٌ عَن خَطئِه في الإذنِ؛ فإنَّ العَفْوَ مِن روادِفِه[١].

﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾ بيانٌ لَمَّا كُنِيَ عنهُ بالعَفْوِ والمُعاتبَةِ عليه، والمعنى: لأيِّ شيءٍ أَذِنْتَ لَهُم في القُعودِ حينَ استَأْذَنُوكَ واعتَلُّوا بأكاذيبَ وهَلَّا تَوقَّفْتَ ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾ في الاعتذارِ ﴿وَتَعۡلَمَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ فيه.

قيلَ: إنَّما فعلَ رسولُ اللهِ ﷺ شَيئينِ لَمْ يُؤمَرْ بهِمَا: أخذَهُ للفِداءِ[٢]، وإذنَه للمُنافقينَ[٣]، فعاتبَهُ اللهُ عليهِمَا.

(٤٤) ـ ﴿لَا يَسۡتَـٔۡذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ﴾؛ أي: ليسَ مِن عادةِ المُؤمنينَ أَنْ يَستأذِنوكَ في أَنْ يُجاهِدُوا[٤]،

---

(١) الروادف هنا بمعنى: التوابع، وقد تبع المصنف في هذا الزمخشري، لكنه تلطَّف وتأدب في العبارة، فعبارة «الكشاف» (٣/ ٥٢٥): ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ كنايةٌ عن الجناية، لأن العَفْوَ رادِفٌ لها، ومعناه: أخطأتَ وبئسَ ما فعلتَ. وقد تعقب الزمخشريَّ الكثيرُ من العلماء، وبينوا خطأه فيما قاله، وإساءته لسيد الأولين والآخرين؛ كالطيبي في «فتوح الغيب» (٧/ ٢٥٥)، وأبي حيان في «البحر» (١١/ ٢٩٢)، وأبي السعود في «تفسيره» (٤/ ٦٩)، والآلوسي في «روح المعاني» (١٠/ ٣٥٣). وقد ألف البدر النابلسي كتابًا في الردِّ على الزمخشري في كلامه هذا سمّاهُ «جَنَّةَ النَّاظِرِ وجُنَّةَ المُناظِرِ في الانتصارِ مِن أبِي القاسمِ للطاهِرِ»؛ والمراد بأبي القاسم الزمخشريُّ، وبالطاهر النبيُّ ﷺ، وذكر السبكي أن هذا من جملة الأسباب التي دعته إلى الانكفاف عن إقراء «الكشاف»، وخلاصة الكلام أن هذه العبارة تقال لمن لم يذنب أصلًا، وأن في تقديم العفو على العتاب إشعار بالتعظيم لمن توجَّهَ له الخطاب. وانظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٨٥ ـ ٨٧).

(٢) في نسخة التفتازاني: «أخذ الفداء».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٤٧٩) عن عمرو بن ميمون.

(٤) قال الطِّيبِيُّ: نفيُ العادةِ مُستفادٌ مِن نَفيِ فعلِ المستقبَلِ، والمرادُ به الاستمرارُ على نحو: «فلانٌ يقرِي الضَّيفَ ويَحمِي الحَريمَ». انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٥٦).

فإنَّ الخُلَّصَ مِنْهُم يبادرونَ إليهِ ولا يوقفونَهُ على الإذنِ فيه فضلًا أَنْ يَستأذِنُوا[1] في التَّخلُّفِ عنه، أو: أَنْ يَستأذِنُوكَ في التَّخلُّفِ كراهَةَ أَنْ يُجاهِدُوا.

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ شهادةٌ لَهُم بالتَّقوى وعِدَةٌ لهم بثَوابِه.

(٤٥) ـ ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ﴾ في التَّخلُّفِ ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ تخصيصُ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ في الموضعينِ للإشعارِ بأَنَّ الباعِثَ على الجهادِ والوازعَ عَنه الإيمانُ وعدمُ الإيمانِ بهِمَا.

﴿وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾: يَتحيَّرونَ[2].

(٤٦) ـ ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ﴾: للخروجِ ﴿عُدَّةً﴾: أُهْبَةً[3]، وقُرِئَ: «عُدَّهُ» بحذفِ التَّاءِ عندَ الإضافَةِ[4]؛ كقولِه:

وأخلفوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذي وَعَدوا[5]

---

(١) في نسخة الخيالي: «يستأذنوك».

(٢) يعني: «التَّردُّدُ» مجازٌ أو كنايةٌ عنِ التَّحيُّرِ؛ لأنَّ المتحيِّرَ لا يقرُّ في مكانٍ وأصلُ معنى التَّردُّدِ الذَّهابُ والمجيءُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) ما يحتاجُ إليهِ المسافرُ كالزّادِ والرّاحلةِ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٤٦٨).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٢) عن محمد بن عبد الملك بن مروان.

(٥) عجز بيت نسب للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب في «العباب الزاخر» (مادة: خلط)، و«اللسان» (مادة: غلب)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٩٦)، وعزاه السمين في «الدر المصون» (٦/ ٥٧) لزهير، وصدره:

إنَّ الخَليطَ أجَدُّوا البينَ فانجَرَدُوا

وهو بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٥٤)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٣٢٤)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٩٧)، و«الخصائص» لابن جني (٣/ ١٧١).

و«عِدَّه» بكسرِ العينِ بإضافَةٍ وبغَيرِها[١].

﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ﴾ استدراكٌ عَن مَفهومِ قولِه: ﴿وَلَوۡ أَرَادُواْ ٱلۡخُرُوجَ﴾؛ كأنَّه قالَ: ما خرَجُوا ولكن تثبَّطُوا لأنَّه تَعالى كَرِهَ انبِعاثَهُم؛ أي: نُهوضَهُم للخُروجِ ﴿فَثَبَّطَهُمۡ﴾: فحَبَسَهُم بالجُبنِ والكَسَلِ[٢].

﴿وَقِيلَ ٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ﴾ تمثيلٌ لإلقاءِ اللهِ كراهَةَ الخُروجِ في قُلُوبِهم، أو وَسوَسَةِ[٣] الشَّيطانِ بالأمرِ بالقُعودِ، أو حكايةُ قَولِ بَعضِهِم لبَعضِهِم، أو إذنِ[٤] الرَّسولِ لهم، و﴿ٱلۡقَٰعِدِينَ﴾ يحتَمِلُ المَعذورينَ وغيرَهُم، وعلى الوَجهينِ لا يخلو عَن ذَمٍّ[٥].

(٤٧) - ﴿لَوۡ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمۡ﴾ بخُروجِهِم شَيئًا ﴿إِلَّا خَبَالٗا﴾: فسادًا وشَرًّا، ولا يَستلزِمُ ذلكَ أَنْ يكونَ لَهُم خَبالٌ حتَّى لَوْ خرَجُوا زادُوا؛ لأنَّ الزِّيادَةَ باعتبارِ أعمِّ العامِّ الَّذي وقعَ مِنهُ الاستثناءُ[٦]، ولأجلِ هذا التَّوهُّمِ جُعلَ الاستثناءُ مُنقطِعًا، وليسَ كذلك لأنَّه لا يَكونُ مُفرَّغًا[٧].

---

(١) نسبت القراءتان لزر بن حبيش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (٥٨).

(٢) التَّثبيطُ: التَّعويقُ والصَّرفُ عمّا يريدُ فعلَهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) معطوف على «إلقاءِ».

(٤) معطوف على «قولِ».

(٥) لأن الأمر خرج عن معناه الحقيقي إلى معنى التوبيخ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٦) أي: ما زادوكُم شيئًا إلاّ الخبالَ على صلاحِكُم.

(٧) أي: توهَّمَ بعضُ المعربينَ الاستثناءَ مفرَّغًا مُنقطِعًا بتقديرِ: ما زادوكُم قوَّةً وخيرًا لكنْ شرًّا وخبالًا، فدفعَهُ المُصنِّفُ تبعًا للزَّمخشريِّ، معَ أنَّ الاستثناءَ المفرَّغَ لا يكونُ إلّا مُتَّصلًا، فلا يصحُّ صناعةً، وهذهِ مِنَ الفوائِدِ الَّتي لم يصرِّحْ بها النُّحاةُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ﴾: ولأسرَعُوا رَكائِبَهُم بينكُم بالنَّميمَةِ والتَّضريبِ[1]، أو الهزيمَةِ والتَّخذيلِ، مِن «وَضَعَ البعيرُ وَضْعًا»: إذا أسرَعَ.

﴿يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ﴾ يريدونَ أَنْ يفتنوكُم بإيقاعِ الخلافِ فيما بينكُم والرُّعبِ في قلوبِكُم، والجملةُ حالٌ مِن الضَّميرِ في «أوضعوا».

﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾: ضَعفَةٌ يَسمَعونَ قَوْلَهُم ويُطيعُونَهُم، أو: نَمَّامُونَ يَسمَعُونَ حَديثَكُم للنَّقلِ إليهِم[2].

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فيَعْلَمُ ضَمائِرَهُم ومَا يَتأَتَّى مِنْهُم.

(٤٨) ـ ﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُاْ ٱلْفِتْنَةَ﴾: تشتيتَ أَمْرِكَ وتَفريقَ أَصْحَابِكَ ﴿مِن قَبْلُ﴾ يعني: يومَ أُحُدٍ؛ فإنَّ ابنَ أُبَيٍّ وأصحابَهُ كمَا تَخَلَّفُوا عن تَبوكَ بعدَما خَرَجُوا مَع الرَّسُولِ إلى ذي جدة[3] أسفَلَ مِن ثَنِيَّةِ الوَداعِ انصرَفُوا يومَ أُحُدٍ[4].

﴿وَقَلَّبُواْ لَكَ ٱلْأُمُورَ﴾ ودبَّرُوا لك المَكايِدَ والحِيَلَ، ودَوَّرُوا الآراءَ في إِبطالِ أَمْرِكَ.

---

(١) التضريب بين القوم: الإغراء. انظر: «الصحاح» للجوهري (١/ ١٦٨).

(٢) اللام على الوجه الأول للتقوية، وعلى الثاني للتعليل. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قوله: «على ذي جدة» كذا وقع عند الثعلبي (١٣/ ٣٩٢) والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٤٧)، والذي في «تفسير الطبري» (١١/ ٤٩٠) و«تاريخه» (٣/ ١٠٣): «وضرب عبد الله بن أبي عسكره على حِدةٍ أسفلَ منه بحذاء ذباب جبلٍ بالجبانة أسفل من ثنية الوداع». وذُباب: جبل صغير يقع في شمال المدينة بالقرب من ثنية الوداع من جهة الشمال. وانظر: «المدينة بين الماضي والحاضر» للعياشي (ص: ٧٤). وقال الشهاب الخفاجي: ذو جدة مكانٌ بقربِه ـ أي: ثنية الوداع ـ، ولم أرَ لهُ ضبطًا، وأظنُّهُ مِن تحريفِ النُّسّاخ. قلت: ولم أقف عليه في كتب البلدان أيضًا.

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (١١/ ٤٩٠)، و«تفسير الثعلبي» (١٣/ ٣٩٢) و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٤٧).

﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾: النَّصرُ والتَّأييدُ الإلهيُّ ﴿وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾: وعَلا دِينُهُ ﴿وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ أي: على رغمٍ مِنْهُم.

والآيتانِ لتَسليَةِ الرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ والمُؤمنينَ علَى تخلُّفِهم، وبَيانِ ما ثبَّطَهُم اللهُ لأجلِهِ وكرهَ انبعاثَهُم لَهُ، وهتكِ أستارِهِم، وكَشْفِ أَسْرارِهِم، وإزاحَةِ اعتِذارِهِم؛ تَدارُكًا لِمَا فوَّتَ الرَّسولُ بالمبادرَةِ إلى الإذنِ، ولذلكَ عُوتِبَ عليهِ.

(٤٩) ـ ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾ في القُعودِ ﴿وَلَا تَفْتِنِّىٓ﴾: ولا تُوقِعْنِي في الفِتْنَةِ؛ أي: العِصيانِ والمُخالفَةِ بأَنْ لا تأذنَ لي، وفيه إشعَارٌ بأنَّه لا محالةَ مُتخلِّفٌ أذِنَ له أو لم يَأذَنْ.

أو في الفتنَةِ بسببِ ضَياعِ المالِ والعِيالِ؛ إذ لا كافلَ لَهُم بَعدِي.

أو في الفِتنَةِ بنساءِ الرُّومِ؛ لِمَا رُوِيَ: أنَّ جدَّ بنَ قيسٍ قالَ: قَدْ عَلِمَتِ الأنصارُ أنِّي مُولَعٌ بالنِّساءِ فلا تَفْتِنِّي ببناتِ أصفرَ، ولكنِّي أُعينُكَ بمَالي فاترُكْنِي[1].

﴿أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟﴾؛ أي: إنَّ الفِتنَةَ هي الَّتي سَقَطُوا فيها ـ وهي فِتْنَةُ التَّخلُّفِ أو ظهورِ النِّفاقِ ـ لا ما احترَزُوا عنه.

﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾: جامعَةٌ لَهُم يومَ القِيامَةِ، أو الآن لإحاطةِ أسبابِها بهِم[2].

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٦٥٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده يحيى الحماني وهو ضعيف كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٠). وانظر: «سيرة ابن هشام» (٥/ ٥١٦)، و«تفسير الطبري» (١١/ ٤٩٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٨٠٩) و«أسباب النزول» للواحدي (٢٤٦). وقد رواه ابن إسحاق ومن طريقه الطبري عن الزهري وجماعة من أشياخه مرسلًا، ورواه ابن أبي حاتم متصلًا من طريق ابن إسحاقَ ثنا سعيدُ بنُ عبد الرحمن بنِ حسانَ بنِ ثابتٍ عن جابر بن عبد الله قال: سمعْتُ رسولَ اللهِ ـ ﷺ ـ يقول لجَدِّ بنِ قيسٍ.. فذكره بنحوه.

(٢) فعَلَى الأوَّلِ المجازُ في ﴿مُحيطة﴾ حيثُ استعملَ في الاستقبالِ، وعلى الثَّاني في ﴿جَهَنَّمَ﴾ حيثُ =

(٥٠) ـ ﴿إِن تُصِبْكَ﴾ في بعضِ غَزَواتِك ﴿حَسَنَةٌ﴾: ظَفَرٌ وغَنيمَةٌ ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ لفَرْطِ حَسَدِهِم.

﴿وَإِن تُصِبْكَ﴾ في بَعضِها ﴿مُصِيبَةٌ﴾: كسرٌ أو شِدَّةٌ كما أصابَ يومَ أحدٍ ﴿يَقُولُواْ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ﴾ تبَجَّحُوا بانصِرافِهِم واستحمَدُوا آراءَهُم في التَّخلُّفِ ﴿وَيَتَوَلَّواْ﴾ عَن مُتحدَّثِهم بذلك[١] ومُجتمَعِهم له، أو عَن الرَّسولِ ﴿وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾: مَسرورونَ.

(٥١) ـ ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾: إلَّا ما اختصَّنا بإثباتِه وإيجابِه مِن النُّصرَةِ أو الشَّهادةِ، أو ما كُتِبَ لأجلِنا في اللَّوحِ لا يتغيَّرُ بموافَقتِكُم ولا بمُخالَفتِكُم.

وقُرِئَ: «هَلْ يُصيبُنا»[٢]، و: «هل يُصَيِّبُنا»[٣]، وهو مِن فَيْعَل لا مِن فَعَّل؛ لأنَّه

= استعملَ في الأسبابِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٧/ أ).

(١) قوله: «عن متحدَّثهم»: اسم مكان «بذلك»؛ أي: بذلك الحديث، وهو قولهم: ﴿قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ﴾.

(٢) نسبت لابن مسعود وطلحة بن مصرف. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٢٢)، و«تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤٠١)، و«الكشاف» (٣/ ٥٣٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٤٢)، و«البحر» (١١/ ٣٠٢).

(٣) نسبت لطلحة بن مصرف ولأعين قاضي الري. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٤)، و«الكشاف» (٣/ ٥٣٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٤٢)، و«البحر» (١١/ ٣٠٢). وقرئ أيضًا: (قل لن يصيبنّا) بتشديد النون مع (لن)، كما في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٢٢) عن أعين قاضي الري، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨) عن طلحة بن مصرف، وضعفها النحاس وابن عطية وأبو حاتم ـ كما نقل عنه ابن عطية ـ قالوا: ولا يجوز ذلك لأن النون لا تدخل مع (لن)، فلا يؤكّد بالنون ما كان خبرًا، ولو كانت لطلحة بن مصرف لجازت لأنها مع (هل)، قال الله عز وجل: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

مِن بناتِ الواوِ؛ لقولِهِم: صابَ السَّهمُ يَصُوبُ، واشتِقاقُهُ مِن الصَّوابِ؛ لأنَّه وقوعُ الشَّيءِ فيما قُصِدَ به، وقيلَ: مِن الصَّوبِ.

﴿هُوَ مَوْلَىٰنَا﴾: ناصِرُنا ومُتولِّي أُمورِنا ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ لأنَّ حقَّهُم[١] أن لا يَتوكَّلُوا على غيرِه[٢].

(٥٢) - ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ﴾: تنتَظِرونَ بنا ﴿إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾: إلَّا إحدى العاقِبتَينِ اللتينِ كلٌّ مِنهُما حُسنَى العَواقِبِ[٣]: النُّصرَةُ والشَّهادةُ.

﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ﴾ أيضًا إحدى السُّوْأَيَيْنِ[٤]: ﴿أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ﴾: بقارعَةٍ مِن السَّماءِ ﴿أَوْ بِأَيْدِينَا﴾: أو بعذابٍ بأيدينَا، وهوَ القَتلُ على الكُفرِ.

﴿فَتَرَبَّصُوٓاْ﴾ ما هو عاقِبَتُنا ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾ ما هو عاقِبَتُكُم.

(٥٣) - ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ أمرٌ في مَعنى الخبرِ؛ أي: لن يُتقبَّلَ مِنْكُم نَفقاتُكُم أَنْفقتُمْ طَوْعًا أو كرهًا، وفائدَتُه: المبالغَةُ في تَساوِي الإنفاقينِ في عَدمِ القَبولِ؛ كأنَّهم أُمِرُوا بأَنْ يُمتَحَنُوا فيُنفقُوا ويَنظُروا هل يُتقبَّلُ مِنْهُم؟ وهو جوابُ قولِ جَدِّ بنِ قيسٍ: وأعينُكَ بمالي.

ونَفيُ التَّقبُّلِ يحتمِلُ أمرينِ: أن لا يُؤخذَ مِنْهُم، وأن لا يُثابوا عليهِ.

وقولُه: ﴿إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ تَعليلٌ له على سَبيلِ الاستئنافِ، وما بعدَهُ بيانٌ وتَقريرٌ له.

---

(١) في نسخة التفتازاني: «حقه».

(٢) قدَّم ﴿على ٱللَّهِ﴾ ليفيد تخصيص التوكُّل به تعالى. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٦٧).

(٣) ذلك بحسبِ اختلافِ جهاتِ الحُسنِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٧/ أ).

(٤) تثنية «السُّوأى» نقيضُ الحُسنَى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٩٨).

(٥٤) ـ ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ﴾؛ أي: وما مَنعَهُم قبولَ نَفقاتِهم إلَّا كُفرُهُم.

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿أن يُقْبَلَ﴾ بالياءِ[1]؛ لأنَّ تأنيثَ النَّفقاتِ غيرُ حَقيقيٍّ.

وقُرِئَ: «يَقبَلَ» على أنَّ الفعلَ لله[2].

﴿وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ﴾: مُتثاقِلين، ﴿وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾؛ لأنَّهُم لا يَرجوَن بهمَا ثوابًا، ولا يخافونَ على تركهِمَا عِقابًا.

(٥٥) ـ ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ﴾ فإنَّ ذلكَ استِدراجٌ ووَبالٌ لهم، كما قالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بسببِ ما يُكابِدونَ لجَمْعِها وحِفظِها مِن المتاعبِ وما يرونَ فيها من الشَّدائدِ والمَصائبِ.

﴿وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ فيموتوا كافرينَ مُشتَغلينَ بالتَّمتُّعِ عَن النَّظرِ في العاقبةِ، فيكونُ ذلك استِدراجًا لهم، وأصلُ «الزُّهوقِ»: الخروجُ بصُعوبةٍ[3].

(٥٦) ـ ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾: لَمِن جملةِ المسلمين ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ لكُفْرِ قُلوبِهم ﴿وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾: يَخافونَ مِنْكُم أن تفعَلُوا بهم ما تفعلونَ بالمُشركينَ، فيُظهرونَ الإسلامَ تَقيَّةً.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٢) أي: (أن يَقْبَل منهم نفقاتِهم) ذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٥٣٧) عن السلمي، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٢٦٧) عن الجحدري، قال: وقرأ أبو مجلز وأبو رجاء: (أن يَقبل) بالياء (نفقتَهم) بنصب التاء على التوحيد.

قلت: وقد جاء: (أن نَقْبَل منهم نفقتَهم) بالنون ونصب النفقة؛ كما في «المحرر الوجيز» (٣/ ٤٥)، و«البحر» (١١/ ٣٠٧). وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨): (أن تَقْبل منهم نفقاتهم) عن بعضهم، بالتاء في مطبوعه.

(٣) ذكره الكرماني في «لباب التفاسير».

(٥٧) ـ ﴿ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَئًا ﴾: حصنًا يلجؤونَ إليه ﴿أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ﴾: غِيرَانًا ﴿أَوْ مُدَّخَلًا ﴾: نفقًا يَنجَحِرُونَ فيه، مُفْتَعَلٌ مِن «الدُّخولِ».

وقرأ يَعقوبُ: ﴿مَدْخَلًا﴾ مِن دَخَلَ[1].

وقُرِئَ: «مُدْخَلًا»[2]؛ أي: مكانًا يُدخِلُونَ فيه أنفسَهُم، و: «مُتَدَخَّلًا»[3]، و: «مُنْدَخَلًا»[4] مِن تَدَخَّلَ وانْدَخَلَ.

﴿لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ﴾: لأقبلُوا نحوَه ﴿وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴾: يُسرِعونَ إسراعًا لا يَردُّهُم شَيءٌ كالفَرَسِ الجَموحِ. وقُرِئَ: «يَجْمِزُونَ»[5]، ومنهُ: الجَمَّازَةُ[6].

(٥٨) ـ ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ ﴾: يَعيبُكَ، وقرأ يعقوبُ: ﴿يَلْمُزُكَ﴾ بالضَّمِّ[7].

وابنُ كثيرٍ: «يُلامِزُكَ»[8].

﴿فِى ٱلصَّدَقَـٰتِ ﴾: في قِسْمَتِها.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٥) عن مسلمة بن محارب، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨) عن عبد الله بن مسلم.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)، و«الكشاف» (٣/ ٥٤٠)، عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٥) عن أبيٍّ رضي الله عنه. قال ابن جني: ومنفعل في هذا شاذ؛ لأن ثلاثيَّه غير متعد عندنا.

(٥) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٦)، و«الكشاف» (٣/ ٥٤١)، عن أنس رضي الله عنه.

(٦) «الجَمّازة» بالفتح: فرس عبد الله بن حَتّم، وقيل: فرس أمية بن حَتّم، وهو أكرم خيول العرب. انظر: «الحلبة في أسماء الخيل» للتاجي (ص: ٨١)، و«تاج العروس» (مادة: جمز).

(٧) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).

(٨) رواها حماد بن سلمة عن ابن كثير، والمشهور عنه كقراءة الجمهور. انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥).

﴿فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ قيلَ: إنَّها نزَلَت في أبي الجوَّاظِ المنافقِ قالَ: ألا ترونَ إلى صاحبِكُم، إنَّما يقسمُ صدقاتِكُم في رُعاةِ الغَنَمِ ويزعمُ أنَّه يعدِلُ[1]؟!

وقيلَ: في ابنِ ذي الخُوَيصرَةِ[2] رأسِ الخَوارجِ، كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يقسمُ غنائمَ حُنينٍ، فاستعطفَ قلوبَ أهلِ مكَّةَ بتوفيرِ الغَنائمِ عليهِم، فقالَ: اعدِلْ يا رسولَ الله! فقالَ: «ويلكَ إنْ لم أَعْدِل فمَنْ يَعدِلُ؟»[3].

و﴿إِذَا﴾ للمُفاجأةِ نائبٌ مَنابَ الفاءِ الجزائيَّةِ[4].

(٥٩) ـ ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾: ما أعطاهُم الرَّسولُ مِن الغَنيمَةِ أو الصَّدَقَةِ، وذكرُ الله للتَّعظيمِ والتَّنبيهِ على أنَّ ما فعلَهُ الرَّسولُ كانَ بأمرِهِ.

﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾: كفانا فضلُه ﴿سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ صدقَةً أو غَنيمَةً أُخرى ﴿وَرَسُولُهُۥٓ﴾ فيؤتينا أكثرَ ممَّا آتانا ﴿إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ في أَنْ يُغنِيَنا مِن فَضلِه.

والآيَةُ بأَسرِها في حيِّزِ الشَّرطِ، والجوابُ مَحذوفٌ تَقديرُه: لكانَ خيرًا لهم.

---

(١) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٧٦): لم أجده. وانظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ١٧٥)، و«تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤١٨)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص:٢٤٩) كلاهما عن الكلبي.

(٢) اسمُه حُرقوصٌ، وممن ذكر ذلك ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٤٤)، وانظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ١٠٠).

(٣) رواه البخاري (٣٦١٠) و(٦١٦٣) و(٦٩٣٣)، ومسلم (١٠٦٤/ ١٤٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) انظر: «الجنى الداني في حروف المعاني» للمرادي (ص: ٣٧٥ـ ٣٧٦).

ثُمَّ بيَّنَ مَصارِفَ الصَّدقاتِ تَصويبًا وتَحقيقًا لِمَا فعلَهُ الرَّسولُ عليهِ السَّلامُ فقالَ:

(٦٠) ـ ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾؛ أي: الزَّكَواتُ لهؤلاءِ المَعدودينَ دونَ غيرِهم، وهو دَليلٌ على أنَّ المرادَ باللَّمزِ لَمْزُهُم في قَسْمِ الزَّكَواتِ دونَ الغنائمِ.

والفَقيرُ: مَن لا مالَ له ولا كَسبَ يقَعُ مَوقِعًا من حاجَتِه، مِن «الفَقارِ»؛ كأنَّه أُصيبَ فَقارُهُ، والمسكينُ: مَن له مَالٌ أو كَسْبٌ لا يكفيهِ، مِن «السُّكونِ»؛ كأنَّ العجزَ أسكنَهُ، ويدلُّ عليه[1] قولُه تَعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩]، وأنَّه عليهِ السَّلامُ سأَلَ المسكنةَ وتعوَّذَ من الفَقرِ[2].

وقيلَ: بالعكسِ، لقولِه: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٦][3].

﴿وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا﴾: السَّاعينَ في تحصيلِها وجَمعِها.

---

(١) أي: على هذا التفريق. وانظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري (ص:١٩٤ ـ ١٩٥)، و«لباب التفاسير» للكرماني.

(٢) روى الترمذي (٢٣٥٢) مِن حديث أنس أنَّه ﷺ قال: «اللهمَّ أحيِني مِسكينًا وأمِتْني مِسكينًا واحشُرْني في زُمرةِ المَساكين». ورواه ابن ماجه (٤١٢٦) والحاكم في «المستدرك» (٧٩١١) من حديث أبي سعيد، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٤٠ ـ ٢٤١): «رواه الترمذي من حديث أنس أتم منه أيضًا واستغربه، وإسناده ضعيف، وفي الباب عن أبي سعيد رواه ابن ماجه، وفي إسناده ضعف أيضًا، وله طريق أخرى في المستدرك من حديث عطاء عنه، وطوله البيهقي، ورواه البيهقي من حديث عبادة بن الصامت»، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٤٩٩): «في إسناده ضعف، وفي متنه نكارة». وروى تعوذه ﷺ من الفقر البخاري (٦٣٧٥)، ومسلم (٥٨٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها. وأبو داود (١٥٤٤)، والنسائي (٥٤٦٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) قائله الإمام أبو حنيفة. انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٢٥٩).

﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾: قومٌ أَسلَموا ونِيَّتُهُم ضَعيفَةٌ فيه فيستألِفُ قُلوبَهُم، أو أشرافٌ يَترقَّبُ بإعطائِهم ومُراعاتِهم إسلامَ نُظَرائِهم، وقد أَعْطَى رَسولُ اللهِ عُيينةَ بنَ حصنٍ والأقرعَ بنَ حابسٍ والعَبَّاسَ بنَ مِرداسٍ لذلك.

وقيلَ: أشرافٌ يُستَأْلَفُونَ على أن يُسلِمُوا؛ فإنَّه عليهِ السَّلامُ كانَ يُعطيهِم مِن خُمسِ الخمسِ، والأصحُّ أنَّه كانَ يُعطيهِم مِن خُمُسِ الخُمسِ الَّذي كانَ خاصَّ مالِه، وقد عُدَّ مِنْهُم مَن يُؤلَّفُ قلبُهُ بشيءٍ مِنها على قتالِ الكُفَّارِ ومانعي الزَّكاةِ[1].

وقيلَ: كانَ سهمُ المؤلَّفَةِ لتَكثيرِ سَوادِ الإسلامِ، فلمَّا أعزَّهُ اللهُ وأكثرَ أهلَهُ سقَط.

﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾ وللصَّرفِ في فكِّ الرِّقابِ بأن يُعاونَ المكاتَبُ بشيءٍ مِنْها على أداءِ النُّجومِ.

وقيلَ: بأَنْ تُبتاعَ الرِّقابُ فتُعتقَ، وبه قالَ مالِكٌ وأحمَدُ[2]، أو بأن يُفدَى الأُسارَى.

والعدولُ عَن اللَّامِ إلى «في» للدلالةِ على أنَّ الاستحقاقَ للجِهةِ لا للرِّقابِ[3]، وقيلَ: للإيذانِ بأنَّهم أحَقُّ بها.

﴿وَٱلْغَـٰرِمِينَ﴾: المَديونينَ لأَنفُسِهم في غيرِ مَعصيَةٍ إذا لم يَكُن لَهُم وَفاءٌ، أو لإصلاحِ ذاتِ بينٍ وإن كانُوا أغنِيَاءَ؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ: «لا تحلُّ الصَّدَقَةُ لغنيٍّ إلَّا لخمسَةٍ: لغازٍ في سَبيلِ اللهِ، أو لغارمٍ، أو رجلٍ اشتراها بمالِه، أو

---

(١) وذلك عندما يكونون بإزاء قوم كفار أو مانعي زكاة في موضع بعيد لا يبلغهم جيش المسلمين إلا بمؤونة كثيرة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٤٧٧).

(٢) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٣/ ٩١ ـ ٩٢).

(٣) لأن المكاتب مثلاً لا يملك ما يُدفع له، وإنَّما يُصرف في جهته ومصلحته. انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٢٦٠).

رجـلٍ لهُ جارٌ مِسـكينٌ فتُصُدِّقَ على المسـكينِ فأهدَى المسـكينُ للغنـيِّ، أو لعاملٍ عليهَا»[١].

﴿وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: وللصَّرفِ في الجهادِ بالإنفاقِ على المتطوِّعَةِ وابتياعِ الكُراعِ والسِّلاحِ.

وقيلَ: وفي بناءِ القَناطرِ والمصانعِ.

﴿وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾: المسافرِ المُنقطعِ عَن مالِه.

﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ لِمَا دلَّ عليهِ الآية؛ أي: فرضَ لهم الصَّدقاتِ فريضَةً، أو حالٌ مِن الضَّميرِ المُستكنِّ في ﴿لِلۡفُقَرَآءِ﴾.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[٢] على: تلك فَريضَةٌ.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ يضَعُ الأشياءَ في مَواضِعِها.

وظاهرُ الآيةِ يَقتَضِي تخصيصَ استِحقاقِ الزَّكاةِ بالأصنافِ الثَّمانيَةِ، ووجوبَ الصَّرفِ إلى كلِّ صنفٍ وُجدَ مِنهُم، ومراعاةَ التَّسويَةِ بينَهُم قضيةً للاشتراكِ[٣]، وإليه

---

(١) رواه بمعناه أبو داود (١٦٣٦)، وابن ماجه (١٨٤١)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (١٤٨٠)، وصححه، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤٤٦)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣). قال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٥٧): ولا أعلمه قرئ به.

وقالَ الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٤٤٤): والرفع في (فريضة) جائز لو قرئ به.

(٣) قوله: «قضية للاشتراك»؛ أي: لاقتضاء الاشتراك ذلك الصرف وتلك التسوية؛ إذ الأصناف المذكورة مشتركون في الاستحقاق بناء على أن لام ﴿لِلۡفُقَرَآءِ﴾ للاستحقاق: انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٢٦٣).

ذهبَ الشَّافعيُّ[١]، وعَن عُمَرَ وحُذيفةَ وابنِ عبَّاسٍ وغيرِهِم مِن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ جوازُ صرفِها إلى صنفٍ واحدٍ[٢]، وبه قالَ الأئمَّةُ الثَّلاثَةُ، واختارَهُ بعضُ أصحابِنا، وبه كانَ يُفتي شَيخِي ووالدِي رحمَه اللهُ، على أنَّ الآيَةَ بيانُ أنَّ الصَّدقةَ لا تخرجُ مِنْهُم، لا إيجابُ قَسْمِها عليهِم[٣].

(٦١) ـ ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ﴾ يسمَعُ كلَّ ما يُقالُ له ويُصدِّقُه، سُمِّيَ بالجارحَةِ للمُبالغَةِ؛ كأنَّه مِن فَرطِ استِماعِه صارَ جُملَتُه آلَةَ السَّماعِ؛ كما سُمِّيَ الجاسوسُ عَينًا لذلك، أو اشتُقَّ لَه «فُعُلٌ» مِن« أَذِنَ أَذَنًا»: إذا استمعَ[٤]؛ كـ«أُنُفٍ» و«شُلُلٍ»[٥].

رُوِيَ أنَّهم قالُوا: مُحمَّدٌ أُذُنٌ سامِعَةٌ، نقولُ ما شِئنَا ثمَّ نأتيهِ فيُصدِّقُنَا بما نقولُ[٦].

﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ ﴾ تصديقٌ لهم بأنَّه أذنٌ ولكنْ لا على الوجهِ الَّذي ذَمُّوا بهِ، بَل مِن حيثُ إنَّه يسمَعُ الخيرَ ويقبَلُهُ، ثمَّ فسَّرَ ذلكَ بقولِه: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ يصدِّقُ به

---

(١) قال الرازي: لا دلالةَ في الآيةِ على قولِ الشّافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في أنَّه لا بُدَّ مِن صَرفِها إلى الأصنافِ. انظر: «التفسير الكبير» (١٦/ ٨٢).

(٢) رواه عنهم الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٣١ ـ ٥٣٤).

(٣) قال الطِّيبيُّ: يَعني: لم يَقُل أحَدٌ: إنَّ كلَّ شَيءٍ يغنمُ بعينِه يجبُ تَفريقُ ذلك الشَّيءِ على الطَّوائفِ كلِّها، وأيضًا أنَّ الحُكمَ الثّابتَ في مَجموعٍ لا يُوجِبُ ثبوتَه في كلِّ جزءٍ مِن أجزائِه. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٨٠)، و«حاشية السيوطي» (٧/ ١٠٤).

(٤) قوله: «أو اشتق له فعل من أذِنَ أذَنًا» عطف على «سُمِّيَ»، يعني: اشتُقَّ للنبيِّ وصفٌ بوزن «فُعُل» من مصدر أذِنَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٠٣).

(٥) «أُنُف»: روضةٌ لم ترعَ أو كأسٌ لم تُشربْ قبلُ، و«شُلُل» بمعنى: مطرودٍ وخفيفٍ في الحاجةِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٣٧) عن مجاهد.

لِمَا قامَ عِندَهُ مِن الأدلَّةِ ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾: ويُصدِّقُهُم لِمَا عَلِمَ مِن خُلوصِهِم، واللَّامُ مَزيدَةٌ للتَّفرِقَةِ بينَ إيمانِ التَّصديقِ ـ فإنَّه بمَعنى: التَّسليمِ ـ وإيمانِ الأمانِ[1].

﴿وَرَحْمَةٌ﴾؛ أي: وهو رحمةٌ ﴿لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ﴾: لِمَن أظهَرَ الإيمانَ، حيثُ يقبَلُه ولا يكشِفُ سِرَّهُ، وفيه تنبيهٌ على أنَّه ليسَ يقبَلُ قولَكُم جَهْلًا بحالِكُم بَلْ رِفْقًا بكُم وَترحُّمًا عليكُم.

وقرأَ حمزَةُ ﴿ورَحمةٍ﴾ بالجرِّ[2] عطفًا على ﴿خَيْرٍ﴾.

وقُرِئَ بالنَّصبِ[3] على أنَّها عِلَّةُ فعلٍ دلَّ عليه ﴿أُذُنُ خَيْرٍ﴾؛ أي: يأذَنُ لَكُم رحمَةً.

وقرأَ نافِعٌ ﴿أُذْنُ﴾ بالتَّخفيفِ فيهِما[4].

وقُرِئَ: «أُذنٌ خيرٌ»[5] على أنَّ «خيرٌ» صِفَةٌ له أو خبرٌ ثانٍ[6].

---

(١) فإيمان التصديق يتعدى باللام؛ كقوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾، وإيمان الأمان يتعدَّى بنفسه؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾، وبقي إيمان الاعتقاد ويتعدى بالباء؛ كقوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾، وقصد المصنِّف التفريق بين الأولين. وقد حمل بعض أرباب الحواشي قوله: «إيمان الأمان» على أنه بمعنى الأمان من الخلد في النار، وهو المقابل للكفر، وقد غرَّهم أنَّ هذا هو المعنى المذكور في الآية مع معنى التصديق، لكن في حمل كلام المصنف عليه تكلف، والله أعلم. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٤٨١).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٣) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣)، و«الكشاف» (٣/ ٥٤٦)، عن ابن أبي عبلة.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥)، و«التيسير» (ص: ٩٩).

(٥) نسبت لجمع منهم علي رضي الله عنه والحسن والسلمي وقتادة وابن أبي إسحاق وأشهب العقيلي والأعشى والبرجمي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤٥٣)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٥٣)، و«البحر المحيط» (١١/ ٣٣٤).

(٦) فـ«خير» بمَعنى أفعل التفضيل؛ أي: أُذُنٌ أكثرُ خيرًا لَكُم. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٤٨).

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بإيذائِه.

(٦٢) ـ ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ﴾ على مَعاذيرِهِم فيمَا قالوا أو تخلَّفُوا[١] ﴿لِيُرْضُوكُمْ﴾: لتَرْضَوا عَنْهُم والخطابُ للمُؤمنينَ ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾: أحقُّ بالإرضاءِ بالطَّاعةِ[٢] والوفاقِ، وتوحيدُ الضَّميرِ لتَلازُمِ الرِّضاءَيْنِ، أو لأنَّ الكَلامَ في إيذاءِ الرَّسُولِ وارتضائِهِ، أو لأنَّ التَّقديرَ: واللهُ أحَقُّ أَنْ يُرضوهُ والرَّسولُ كذلك[٣].

﴿إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ صِدقًا.

(٦٣) ـ ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ﴾: أنَّ الشأْنَ، وقُرِئَ بالتَّاءِ[٤].

﴿مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾: يُشاقِق، مُفاعَلَةٌ[٥] مِن الحدِّ.

﴿فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ على حذفِ الخبرِ؛ أي: فحقٌّ أنَّ له[٦]، أو على تَكريرِ «أنَّ» للتَّأكيدِ[٧]، ويحتمِلُ أن يكونَ مَعطوفًا على ﴿أَنَّهُۥ﴾، ويكونَ الجَوابُ مَحذوفًا تقديرُهُ: مَن يُحادِدِ اللهَ ورَسولَهُ يَهلِكْ[٨].

---

(١) في نسخة التفتازاني: «وتخلفوا».

(٢) في نسخة التفتازاني: «أحق بإرضاء الطاعة».

(٣) في هذا إشارةٌ إلى أنَّ ﴿أَحَقُّ﴾ خبر ﴿فَٱللَّهُ﴾؛ لأنَّه المتبوعُ المُستقلُّ، وفي كلامِ سيبويهِ أنَّه للثّاني؛ لكونِه أقربَ معَ السَّلامةِ مِن الفَصلِ بينَ المُبتدَأِ والخَبرِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٧/ ب).

(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٤٥٦)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣)، ونسبها: للأصمعي عن نافع، وأبي حاتِمٍ عن المفضل، والبربري عن الحسن.

(٥) في نسخة الخيالي: «يفاعل».

(٦) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٧) في هذا بحث ومناقشة نقلها السيوطي في «حاشيته» (٧/ ١٠٨).

(٨) قال أبو حيّانَ: هذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّهم نَصُّوا على أن حذفَ الجوابِ إنَّما يكونُ إذا كانَ فعلُ الشَّرطِ =

وقُرِئَ: «فإنَّ» بالكَسرِ[١].

﴿ذَٰلِكَ ٱلۡخِزۡيُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ يعني: الإهلاكُ الدَّائمُ.

(٦٤) - ﴿يَحۡذَرُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيۡهِمۡ﴾: على المؤمنينَ ﴿سُورَةٞ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ وتهتكُ عليهِمْ أستارَهُم، ويَجوزُ أَنْ تكونَ الضَّمائرُ للمُنافقينَ، فإنَّ النَّازلَ فيهِم كالنَّازلِ عَلَيهِم مِن حيثُ إنَّهُ مَقروءٌ ومُحتَجٌّ به عليهِم، وذلك يدلُّ على تردُّدِهِم أيضًا في كُفرِهِم، وأنَّهُم لم يَكونوا على بتٍّ في أَمْرِ الرَّسولِ بشَيءٍ.

وقيلَ: إنَّه خبرٌ في مَعنى الأَمرِ.

وقيلَ: كانُوا يقولونَه فيما بينَهُم استهزاءً؛ لقولِه: ﴿قُلِ ٱسۡتَهۡزِءُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مُخۡرِجٞ﴾: مُبرِزٌ أو مُظْهِرٌ ﴿مَّا تَحۡذَرُونَ﴾؛ أي: ما تحذرونَهُ مِن إنزالِ السُّورَةِ فيكُم، أو: ما تحذرونَ إظهارَهُ مِن مَساويكُم.

(٦٥) - ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُ﴾ رُوِيَ: أنَّ ركبَ المنافقينَ مَرُّوا على رَسولِ اللهِ في غزوةِ تَبوكَ فقالوا: انظُرُوا إلى هذا الرَّجُلِ يريدُ أَنْ يفتحَ قُصورَ الشَّامِ وحُصونَهُ، هيهاتَ هيهاتَ! فأخبرَ اللهُ به نبيَّهُ، فدَعاهُم فقالَ: «قلتُم كذا وكذا» فقالوا: لا واللهِ ما كُنَّا في شَيءٍ مِن أَمرِكَ وأمرِ[٢] أصحابِكَ، ولكِنْ كُنَّا في شيءٍ ممَّا يخوضُ فيه الرَّكبُ ليقصِّرَ بعضُنا على بعضٍ السَّفرَ[٣].

= ماضِيًا أو مضارِعًا مَجزومًا بـ(لم)، وهنا ليسَ كذلك. انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٣٣٩).

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٤) عن ابن أبي عبلة.

(٢) في نسخة التفتازاني: «أو أمر».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٤٤ - ٥٤٥)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «تفسيره» (١١٠٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٣٠)، عن قتادة. وعزاه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٠) لزيد بن أسلم ومحمد بن كعب.

﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ توبيخًا على استهزائِهِم بمن لا يَصِحُّ الاستهزاءُ به، وإلزامًا للحُجَّةِ عليهم، ولا تَعْبأْ باعتذارِهِم الكاذبِ[١].

(٦٦) ـ ﴿لَا تَعْتَذِرُوا﴾: لا تشتَغِلُوا باعتِذارَاتِكُم؛ فإنَّها مَعلومَةُ الكَذِبِ ﴿قَدْ كَفَرْتُم﴾: قد أظهَرْتُم الكُفرَ بإيذاءِ الرَّسولِ والطَّعنِ فيه ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾: بعد إظهارِكُم الإيمانَ.

﴿إن يُعْفَ عن طائفةٍ مِنْكُم﴾ لتَوْبَتِهِم وإخلاصِهِم، أو: لتَجنُّبِهِم عن الإيذاءِ والاستِهزاءِ ﴿تُعذَّبْ طائفةٌ بأنَّهم كانُوا مُجرمينَ﴾: مُصرِّينَ على النِّفاقِ، أو: مُقْدِمينَ على الإيذاءِ والاستهزاءِ.

وقرأ عاصِمٌ بالنُّونِ فيهما[٢]، وقُرِئَ بالياءِ وبناءِ الفاعلِ فيهما[٣]، وهو الله.

و: «إن تُعْفَ» بالتَّاءِ والبناءِ على المفعولِ[٤] ذهابًا إلى المعنى؛ كـأنَّه قالَ: إنْ تُرحَمْ طَائِفَةٌ.

(٦٧) ـ ﴿الْمُنَٰفِقُونَ وَالْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾؛ أي: مُتشابهَةٌ في النِّفاقِ والبُعدِ عَن الإيمانِ كأَبعاضِ الشَّيءِ الواحِدِ.

وقيلَ: إنَّه تَكذيبُهُم في حَلِفِهم باللهِ إنَّهُم لَمِنكُمْ، وتَقريرٌ لقولِه: ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾، وما بعدَه كالدَّليلِ عليهِ؛ فإنَّه يدلُّ على مُضادَّةِ حالِهِم لحالِ المُؤمنينَ، وهو قولُه:

---

(١) قوله: «ولا تعبأ» بالخطاب للنبي ﷺ والجزم بـ «لا» الناهية، وهو معطوف على ﴿قُلْ﴾؛ إذ الأمر بالقول المذكور يستلزم النهي عن الاعتناء باعتذارهم الكاذب. انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٢٧٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٦)، و«التيسير» (ص: ١١٨).

(٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٢٦) عن الجحدري.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٩٨)، عن مجاهد. زاد ابن جني في هذه القراءة: (تُعذَّبْ طائفةٌ).

﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ﴾: بالكُفرِ والمَعاصِي ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾: عن الإيمانِ والطَّاعةِ ﴿وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ عن المبارِّ[1]، وقبضُ اليَدِ كِنايَةٌ عَن الشُّحِّ.

﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ﴾: أغفَلُوا ذكرَ اللهِ وترَكُوا طاعتَهُ ﴿فَنَسِيَهُمْ﴾ فتركَهُمْ مِن لُطْفِهِ وفَضلِهِ[2].

﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾: الكامِلُونَ في التَّمرُّدِ والفُسوقِ عَن دائرةِ الخَيرِ.

(٦٨) - ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾: مقدَّرِينَ الخلودَ[3].

﴿هِىَ حَسْبُهُمْ﴾ عقابًا وجَزاءً، وفيه دَليلٌ على عظمِ عَذابِها[4].

﴿وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾: أبعدَهُم مِن رَحمَتِه وأهانَهُم ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ لا ينقَطِعُ، والمرادُ به: ما وُعدوهُ أو ما يُقاسُونه مِن تَعبِ النِّفاقِ.

(٦٩) - ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾؛ أي: أَنتُم مثلُ الَّذينَ، أو: فعلْتُم مثلَ فِعْلِ الَّذينَ مِن قَبلِكُم.

---

(١) جمع مبرَّة، وهي بمعنى: البرِّ. انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» (١/ ١٨٨).

(٢) في الآية مشاكلة، وقد أوَّل النسيان في الموضعين؛ أما نسيان المنافقين فلأن الناسي غير مكلَّف، وأما إسناد النسيان إلى المولا سبحانه فلاستحالته. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٨/ أ)، و«تفسير أبي السعود» (٤/ ٨٠).

(٣) قوله: «مقدرين الخلود»؛ أي: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ حال مقدرة لأن الخلود غير مقارن للوعد، فهو نظير قولك: مررت برجل معه صقر يصيد به غدًا.

(٤) في نسخة التفتازاني: «عقابها».

﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا﴾ بيانٌ لتَشبيهِهِمْ بهِمْ، وتَمثيلُ حالِهم بحَالِهم.

﴿فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ﴾: نَصيبِهم مِن مَلاذِّ الدُّنيَا، واشتقاقُهُ مِن «الخَلقِ» بمَعنى: التَّقديرِ، فإنَّه ما قُدِّرَ لصاحبِهِ.

﴿فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ﴾ ذمَّ الأوَّلِينَ باستِمْتَاعِهِم بحظوظِهِم المُخْدَجَةِ[1] مِن الشَّهواتِ الفانيَةِ، والتِهائِهم بها عن النَّظرِ في العاقبَةِ والسَّعيِ في تَحصيلِ اللَّذائذِ الحقيقيَّةِ تَمهيدًا لذمِّ المُخاطَبينَ بمُشابَهَتِهِم واقتفاءِ أثرِهِم.

﴿وَخُضْتُمْ﴾: ودَخَلْتُم في الباطلِ ﴿كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾: كالَّذينَ خاضُوا، أو: كالفَوْجِ الَّذي خاضوا، أو: كالخوضِ الَّذي خاضُوهُ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ لم يَستَحِقُّوا عليها ثوابًا في الدَّارينِ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ الَّذينَ خَسِرُوا[2] الدُّنيا والآخرَةَ.

(٧٠) - ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ﴾ أُغرِقُوا بالطُّوفانِ ﴿وَعَادٍ﴾ أُهلِكُوا بالرِّيحِ ﴿وَثَمُودَ﴾ أُهلِكُوا بالرَّجفَةِ.

﴿وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ أُهلِكَ نمروذُ ببعوضٍ، وأُهلِكَ أصحابُه.

﴿وَأَصْحَٰبِ مَدْيَنَ﴾: وأهلِ مدينَ، وهُم قومُ شُعيبٍ، أُهْلِكُوا بالنَّارِ يومَ الظُّلَّةِ.

﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾: قرياتِ قومِ لوطٍ، ائْتَفَكَت بهم؛ أي: انقلَبَتْ بهِمْ فصارَ عالِيْها سافلَها، وأُمطِرُوا حجارةً مِن سِجِّيلٍ.

---

(١) أي: الناقصة. انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ٢٣٢).

(٢) بعدها في نسخة التفتازاني: «في».

وقيلَ: قرياتُ المُكذِّبينَ المُتمرِّدينَ، وائتفاكُهُنَّ: انقلابُ أحوالِهِنَّ مِن الخيرِ إلى الشَّرِّ[1].

﴿أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم﴾ يعني: الكلَّ ﴿بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾؛ أي: لم يَكُن مِن عادَتِه ما يشابِهُ ظلمَ النَّاسِ كالعُقوبَةِ بلا جُرْمٍ.

﴿وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ حيثُ عرَّضوها للعِقابِ بالكُفرِ والتَّكذيبِ.

(٧١) - ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ في مُقابلَةِ قولِه: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ﴾.

﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في سائرِ الأمورِ ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ لا محالةَ، فإنَّ السِّينَ مُؤكِّدةٌ للوُقوعِ[2].

﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾: غالبٌ على كلِّ شيءٍ لا يَمتَنِعُ عليهِ ما يُريدُه ﴿حَكِيمٌ﴾ يضَعُ الأَشياءَ مَواضِعَها.

(٧٢) - ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً﴾: تستطيبُها النَّفسُ، أو: يَطيبُ فيها العَيشُ، وفي الحَديثِ: أنَّها قُصُورٌ مِن اللُّؤلؤِ والزَّبرجَدِ والياقوتِ الأحمَرِ[3].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٥٤).

(٢) وضَّحه ابن هشام بأنَّ السِّينَ مَوضوعةٌ للدلالةِ على الوقوعِ مع التَّأخُّر، فإذا كانَ المَقامُ ليسَ مَقامَ تَأخيرٍ لكونِه بِشارةً تَمحَّضَت لإفادةِ الوُقوعِ، وبتحقيق الوُقوعِ يَصِلُ إلى درجةِ الوُجوبِ. انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٧٠).

(٣) روى ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٣٩) عن عمران بن حصين، وروى أيضاً البزار في «مسنده» (٣٥٦٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٥٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٨٤٩)، =

﴿فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾: إقامةٍ وخُلودٍ، وعنهُ عليهِ السَّلامُ: «عدنٌ دارُ اللهِ الَّتي لم ترَهَا عينٌ ولم تخطُر على قلبِ بشرٍ، لا يَسكنُهَا غيرُ ثلاثةٍ: النَّبيُّونِ والصِّدِّيقونَ والشُّهداءُ، يقولُ اللهُ تعالى: طُوبى لِمَن دخلَكِ»[1].

= و«الكبير» (١٨/ ١٦٠)، وابن المبارك في «الزهد» (١٥٧٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٢٤)، من حديث أبي هريرة وعمران بن حصين رضي الله عنهما أنهما سُئلا عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ فقالا: على الخَبيرِ سقطتَ، سألْنا عنها رسولَ اللهِ ﷺ فقال: «قصرٌ مِن لؤلؤٍ في الجنّةِ في ذلك القَصرِ سبعونَ دارًا مِن ياقوتةٍ حمراءَ، في كلِّ دارٍ سَبعونَ بيتًا مِن زُمردةٍ خضراءَ، في كلِّ بيتٍ سبعونَ سريرًا، على كلِّ سريرٍ سبعونَ فراشًا من كلِّ لونٍ، على كلِّ فراشٍ امرأةٌ مِن الحُورِ العِينِ، في كلِّ بيتٍ سبعونَ مائدةً، في كلِّ مائدةٍ سبعونَ لونًا مِن كلِّ طعامٍ، في كلِّ بيتٍ سبعونَ وَصِيفًا ووصيفةً، فيُعطى المؤمنُ مِن القوّةِ في كلِّ غَداةٍ ما يأتي على ذلك كلِّه». قالَ البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا عمران بن حصين وأبا هريرة، ولا نعلم لهما طريقاً يروى عنهما إلا هذا الطريق، وجسر بن فرقد لين الحديث وقد روى عنه أهل العلم وحدثوا عنه والحسن فلا يصح سماعه من أبي هريرة من رواية الثقات عن الحسن». وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٠/ ٢٨٦): «وهذا الحديث غريب، بل الأشبه أنه موضوع، وإذا كان الخبر ضعيفًا لم يمكن اتصاله، فإن جسرًا هذا ضعيف جدًّا». وقال ابن الجوزي: «موضوع».

(١) رواه البزار في «مسنده» (٤٠٧٩)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٦٠) عن أبي الدرداء رضي الله عنه. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، وزيادة بن محمد لا نعلم روى عنه غير الليث». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤١٢): «فيه زيادة بن محمد، وهو ضعيف». ورواه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١١٥٢) بلفظ: «إن الله عز وجل ينزل في ثلاث ساعات بقين من الليل، فيفتح الذكر في الساعة الأولى التي لم تره عين، فيمحو الله ما شاء ويثبت ما يشاء، ثم ينزل في الساعة الثانية إلى جنة عدن وهي داره التي لم ترها عين ولن تخطر على قلب بشر وهي مسكنه لا يسكنها معه من بني آدم غير ثلاثة، وهم النبيون والصديقون والشهداء»، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٨٠). قلت: وبهذا اللفظ رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٢٨)، والبزار في «مسنده» (٤٠٧٩)، وابن خزيمة =

ومَرجعُ العَطفِ فيها يحتمِلُ أَنْ يكونَ إلى تَعدُّدِ المَوعودِ لكلِّ واحدٍ، أو للجَميعِ على سَبيلِ التَّوزيعِ، أو إلى تَغايُرِ وَصفِه، وكأنَّه وصفَهُ أوَّلًا بأنَّه مِن جنسِ ما هُو أبْهَى الأَماكنِ الَّتي يَعرِفُونَها لتَميلَ إليهِ طِباعُهُم أوَّلَ ما يقرعُ أسماعَهُم، ثمَّ وَصفَهُ بأنَّه مَحفوفٌ بطيبِ العَيشِ مُعرًّى عَن شَوائبِ الكُدُوراتِ الَّتي لا تَخْلُو عَن شيءٍ مِنْها أَماكنُ الدُّنيَا وفيها ما تَشتَهِيه الأنفُسُ وتَلَذُّ الأعيُنُ، ثمَّ وصفَهُ بأنَّه دارُ إقامَةٍ وثباتٍ في جِوارِ العِلِّيِّينَ لا يَعتريهِم فيهَا فناءٌ ولا تَغيُّرٌ، ثمَّ وَعدَهُم بمَا هو أكبَرُ مِن ذلك فقالَ:

﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ لأنَّه المبدأُ لكلِّ سَعادةٍ وكرامَةٍ والمؤدِّي إلى نَيلِ الوُصولِ والفَوزِ باللِّقاءِ.

وعنه عليه السَّلامُ: «إنَّ اللهَ تَعالى يَقولُ لأهلِ الجنَّةِ: هَلْ رَضِيتُم؟ فيقولونَ: ومَا لَنا لا نَرْضى وقد أَعْطَيْتَنا ما لَمْ تُعطِ أَحدًا مِن خَلقِك، فيقولُ تَعالى: أنا أُعطيكُم أفضَلَ مِن ذلك، قالُوا: وأيُّ شَيءٍ أفضَلُ مِن ذلك؟ قالَ: أحلُّ عليكُمْ رِضْوانِي فلا أسخَطُ عليكُم أبدًا»[1].

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الرِّضوانُ، أو جميعُ ما تقدَّمَ ﴿هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ الَّذي تُستَحْقَرُ دونَه الدُّنيَا وما فيهَا.

(٧٣) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ﴾ بالسَّيفِ ﴿وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ بإلزامِ الحُجَّةِ وإقامَةِ الحُدودِ.

﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ في ذلكَ ولا تُحابِهِم ﴿وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ مَصيرُهُم.

= في «التوحيد» (٤٦). وابن الجوزي في «العلل» (٢١). قال ابن الجوزي: هذا الحديث من عمل زيادة بن محمد، لم يتابعه عليه أحد.

(١) رواه البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٧٤) ـ ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟﴾ رُوِيَ: أنَّه عليهِ السَّلامُ أقامَ في غزوَةِ تبوك شَهرينِ ينزلُ عليهِ القُرآنُ ويَعيبُ المُتخلِّفينَ، فقالَ الجُلاسُ بنُ سُوَيدٍ: لئن كانَ ما يَقولُ محمَّدٌ لإخوانِنَا حقًّا لنَحْنُ شَرٌّ مِن الحَميرِ، فبلغَ رَسولَ اللهِ ﷺ، فاستَحْضرَهُ فحلفَ باللهِ ما قالَهُ، فنزلَتْ[1].

فتابَ الجُلاسُ وحَسُنَتْ تَوْبَتُه[2].

﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ وأظهَرُوا الكُفْرَ بعدَ إظهارِ الإسلامِ.

﴿وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟﴾ مِن قتلِ الرَّسولِ، وهوَ: أنَّ خمسةَ عشرَ مِنْهُم توافَقُوا عندَ مَرجِعِه مِن تبوكَ أَنْ يَدفَعُوهُ عَن راحِلَتِه إلى الوادِي إذا تسنَّمَ العقبَةَ باللَّيلِ، فأخذَ عمَّارُ بنُ ياسرٍ بخِطامِ راحِلَتِه يقودُها وحُذَيفَةُ خلفَها يَسوقُهَا، فبينَمَا هُما كذلكَ إذ سَمِعَ حُذيفَةُ بوقعِ أَخْفَافِ الإبلِ وقَعْقَعَةِ السِّلاحِ، فقالَ: إليكُمْ إليكُمْ يا أعداءَ اللهِ، فهَرَبُوا[3].

---

(١) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٦٩) عن عروة وابن إسحاق ومجاهد. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٤٣) عن كعب بن مالك وابن عباس رضي الله عنهم. ورواه ابن شبة في «أخبار المدينة» (٧٠٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٤٢)، والبيهقي في «الدلائل» (٤/ ٥٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٧٦)، عن عروة بن الزبير. وذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٥٥٧) عن عطاء عن ابن عباس.

وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٧٠)، والواحدي في «البسيط» (١٠/ ٥٥٧)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٧٠)، عن الكلبي.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٩٢) عن أبي الطفيل بلفظ: «لما أقبل رسول الله ﷺ من =

أو إخراجِه وإخراجِ المُؤمنينَ مِن المدينَةِ.

أو بأن يُتَوِّجُوا عبدَ اللهِ بنَ أبيٍّ وإنْ لم يرضَ رَسولُ اللهِ[1].

﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ﴾: وما أنكرُوا، أو ما وَجَدُوا ما يُورِثُ نقمَتَهُم ﴿إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦۚ﴾؛ فإنَّ أكثرَ أهلِ المَدينَةِ كانُوا مَحَاوِيجَ في ضنكٍ مِن العَيشِ، فلمَّا قَدِمَهُم رَسولُ اللهِ ﷺ أَثْرَوا بالغَنائِمِ، وقُتِلَ للجُلاسِ مولًى فأمَرَ رَسولُ اللهِ ﷺ بدِيَتِه اثنَيْ عشرَ ألفَ دِرهَمٍ فاستَغْنَى[2]. والاستثناءُ مُفرَّغٌ مِن أعمِّ المَفاعيلِ أو العِلَلِ[3].

= غزوة تبوك أمر منادياً فنادى: إن رسول الله أخذ العقبة، فلا يأخذها أحدٌ، فبينما رسول الله ﷺ يقوده حذيفة ويسوق به عمار إذ أقبل رهط متلثِّمون على الرواحل، غشوا عماراً وهو يسوق برسول الله ﷺ، وأقبل عمار يضرب وجوه الرواحل، فقال رسول الله ﷺ لحذيفة: «قد، قد» حتى هبط رسول الله ﷺ، فلما هبط رسول الله ﷺ نزل ورجع عمار، فقال: «يا عمار، هل عرفت القوم؟» فقال: قد عرفت عامة الرواحل والقوم متلثمون، قال: «هل تدري ما أرادوا؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «أرادوا أن ينفروا برسول الله ﷺ فيطرحوه» قال: فسأل عمار رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ فقال: نشدتك بالله، كم تعلم كان أصحاب العقبة؟ فقال: أربعة عشر، فقال: إن كنت فيهم فقد كانوا خمسة عشر، فعذر رسول الله ﷺ منهم ثلاثة قالوا: والله ما سمعنا منادي رسول الله، وما علمنا ما أراد القوم، فقال عمار: أشهد أنَّ الاثني عشر الباقين حرب لله ولرسوله في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد». قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٩٥): «رجاله رجال الصحيح». ورواه البزار في «مسنده» (٢٨٠٠)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٦٠) من حديث حذيفة رضي الله عنه. ورواه البيهقي أيضاً (٥/ ٢٥٦) من طريق أبي الأسود عن عروة، ومن طريق يونس عن ابن إسحاق. وأصل القصة عند مسلم (٢٧٧٩/ ١١) عن حذيفة رضي الله عنه.

(١) روي عن السدي. انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٨٤٥).

(٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٧٤)، عن عروة بن الزبير.

(٣) أي: في قوله: ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦۚ﴾ للاستثناء وجهان: أحدهما: أنَّهُ =

﴿فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ هـو الَّـذي حملَ الجلاسَ على التَّوبَةِ[١]، والضَّميرُ في ﴿يَكُ﴾ للتَّوبِ.

﴿وَإِن يَتَوَلَّوْاْ﴾ بالإصرارِ عـلـى الـنِّـفـاقِ ﴿يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ بالقتلِ والنَّارِ ﴿وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ فيُنَجِّيهِمْ مِن العَذابِ.

(٧٥) - ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ نَزَلَتْ في ثَعلبَةَ بنِ حاطبٍ، أَتَى النَّبيَّ ﷺ وقالَ: ادعُ اللهَ أَنْ يَرْزُقَنِي مالًا، فقالَ عليهِ السَّلامُ: «يا ثعلبَةُ، قليلٌ تؤدِّي شُكْرَهُ خيرٌ مِن كثيرٍ لا تُطيقُهُ» فراجَعَه وقالَ: والذي بعثَكَ بالحقِّ، لَئِنْ رَزَقَنِي اللهُ مالًا لأُعْطِيَنَّ كلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ. فدعا لَهُ فاتَّخذَ غنمًا فنمَتْ كما يَنْمَى الدُّودُ حتَّى ضاقَتْ بها المدينَةُ، فنزلَ وادِيًا وانقطَعَ عَن الجماعَةِ والجُمعَةِ، فسألَ عنهُ رَسولُ اللهِ ﷺ فقيلَ: كَثُرَ مالُهُ حتَّى لا يَسَعُهُ وادٍ، فقالَ: «يا ويحَ ثَعلبَةَ» فبعثَ مُصدقَيْنِ لأخذِ الصَّدقاتِ، فاستَقبَلَهُما النَّاسُ بصَدقاتِهِم، ومَرَّا بثعلبَةَ فسَألاهُ الصَّدقَةَ وأقرآاهُ الكِتابَ الَّذي فيه الفرائِضُ[٢] فقالَ: ما هذهِ إلَّا جزيَةٌ، ما هذهِ إلا أختُ الجِزيَةِ، فارجِعَا حتَّى أَرَى رَأيِي. فنزلَتْ، فجاءَ ثعلبَةُ بالصَّدقَةِ فقالَ النَّبيُّ: «إنَّ اللهَ مَنَعَنِي أَنْ أَقبَلَ مِنْكَ»، فجعلَ يَحثُو التُّرابَ على رأسِه، فقالَ: «هذا

= مفعول به؛ أي: وما كرهُوا وعابُوا شيئًا إلاَّ إغناءَ الله إيّاهم، وهو من باب قولهم: (ما لي عندك ذنبٌ إلاَّ أن أحسنت إليك)؛ أي: إن كان ثَمَّ ذنبٌ فهو هذا، فهو تهكُّمٌ بهم.

والثاني: أنَّهُ مفعولٌ من أجله، وعلى هذا فالمفعولُ به محذوف، تقديره: وما نقموا منهم الإيمانَ لشيءٍ إلاَّ لأجل إغناء الله إيّاهم.

وانظر: «اللباب في علوم الكتاب» لابن عادل (١٠/ ١٤٨ ـ ١٤٩).

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٧٦)، عن عروة بن الزبير.

(٢) في نسخة الخيالي: «الصدقة» وفي هامشها: «في نسخة: الفرائض»، وفي نسخة الطبلاوي: «الفرض».

عَمَلُك[١]، فقَدْ أَمَرْتُكَ فلَمْ تُطِعْنِي» فقُبِضَ رَسولُ اللهِ ﷺ، فجاءَ بها إلى أبي بكرٍ فلم يَقْبَلْهَا، ثمَّ جاءَ بها إلى عُمَرَ في خِلافَتِه فلم يَقْبَلْهَا، وهَلَكَ في زَمانِ عُثمانَ[٢].

(٧٦) ـ ﴿فَلَمَّآ ءَاتَـٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ﴾: مَنَعُوا حَقَّ اللهِ منه ﴿وَتَوَلَّواْ﴾ عَن طاعَة الله ﴿وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾: وهم قومٌ عادَتُهُم الإعراضُ عَنْهَا.

(٧٧) ـ ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ﴾؛ أي: فجَعَلَ اللهُ عاقِبَةَ فِعْلِهِم ذلك[٣] نِفاقًا وسوءَ اعتِقادٍ في قُلوبِهِم، ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّميرُ للبُخلِ، والمعنى: فأورَثَهُم البُخلُ نِفاقًا مُتمكِّنًا في قُلوبِهِم[٤].

﴿إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ﴾: يَلقونَ الله بالموتِ، أو يلقونَ عملَه؛ أي: جزاءَه، وهو يومُ القيامةِ.

﴿بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ﴾: بسبب إخلافهم ما وَعدوه من التَّصدُّقِ والصَّلاحِ.

﴿وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾: وبكونِهِم كاذِبينَ فيهِ؛ فإنَّ خُلفَ الوَعدِ مُتضمِّنٌ للكَذِبِ مُستقبَحٌ مِن الوَجهينِ، أو المقالِ مطلقًا[٥].

---

(١) أي: منعَ اللهُ إيايَ قبولَ صدقتِك جزاءَ عَمَلِك. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٠٩).

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢٥٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٧٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٤٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٧٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٢) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قالَ البيهقي: «هذا حديث مشهور فيما بين أهل التفسير، وإنما يروى موصولًا بأسانيد ضعاف». وقال الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (ص: ٦٦): «منكرٌ بمرّة».

(٣) «ذلك»: ليست في نسخة الخيالي.

(٤) لم يرتضه التفتازاني، وقال: ينافيه كون الضمائر سابقًا ولاحقًا لله، فالملائمُ لسياقِ النَّظمِ كونُه أيضًا لله. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٨/ ب).

(٥) قوله: «أو المقال» عطف على ضمير «فيه»، «مطلقًا» عن التقييد بما وَعدُوه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٥٧).

وقُرِئَ: «يُكَذِّبُونَ» بالتَّشديدِ[١].

(٧٨) ـ ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ﴾؛ أي: المنافقونَ، أو: مَن عاهدَ الله. وقُرِئَ بالتَّاءِ على الالتفاتِ[٢].

﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ﴾: ما أسرُّوهُ في أنفُسِهِم مِن النِّفاقِ أو العزمِ على الإِخلافِ.

﴿وَنَجْوَىٰهُمْ﴾: وما يَتناجونَ بِهِ فيمَا بينَهُم مِن المَطاعِنِ، أو تَسمِيَةِ الزَّكاةِ جِزيَةً.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ فلا يَخْفَى عليهِ ذلك.

(٧٩) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾ ذَمٌّ مَرفوعٌ أو مَنصوبٌ، أو بَدلٌ مِن الضَّميرِ في ﴿سِرَّهُمْ﴾.

وقُرِئَ: ﴿يَلْمُزُونَ﴾ بالضم[٣].

﴿ٱلْمُطَّوِّعِينَ﴾ المُتطوِّعينَ ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾.

رُوِيَ: أنَّه عليهِ السَّلامُ حثَّ على الصَّدقَةِ، فجاءَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ بأربعةِ آلافِ دِرهَمٍ وقالَ: لي ثمانيَةُ آلافٍ، فأقرَضْتُ رَبِّي أربعَةً وأَمْسَكْتُ لعِيالي أربعَةً، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «بارَكَ اللهُ لكَ فيمَا أَعْطَيْتَ وفيمَا أَمْسَكْتَ»[٤]، فبارَكَ اللهُ

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩) عن أبي رجاء والحسن.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩) عن علي رضي الله عنه والسلمي.

(٣) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٨٩)، وابن مردويه كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٨٩). ورواه أبو الشيخ في «تفسيره» عن الحسن مرسلاً مطولاً كما في «الدر المنثور» (٤/ ٢٥٢)، وللقصة شواهد رواها مفرقة الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٨٨ ـ ٥٩٦) عن ابن عباس وجمع من التابعين. ومن شواهده حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البزار (٢٢١٦ ـ كشف الأستار). وانظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٥٤)، و«تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٨٧)، و«الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٢٤٩).

لـهُ حتَّـى صُولِحَـتْ إِحْـدَى امرأتيهِ عَنْ نِصـفِ الثُّمُـنِ على ثَمانيـنَ ألـفَ دِرْهَـمٍ[١].

وتَصدَّقَ عاصِمُ بنُ عَدِيٍّ بمئةِ وَسقٍ تمرًا[٢].

وجـاءَ أبـو عقيلٍ الأنصـاريُّ بصاعِ تمـرٍ فقالَ: بِـتُّ ليلتي أجرُّ بالجريـرِ[٣] على صاعَيـنِ، فتركْـتُ صاعًـا لعِيالِي وجِئـتُ بصاعٍ، فأمـرَه رَسـولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَنْثُرَهُ على الصَّدقاتِ[٤].

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٥٢٥٦) عن عمرو بن دينار بلفظ: «إن امرأة عبد الرحمن بن عوف أخرجها أهله من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين ألف درهم». ورواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٤٣٠)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٣٠٥) عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف بلفظ: «صولحت امرأة عبد الرحمن بن عوف على ثمنها. ثلث الثمن بثلاثمائة وثمانين ألفاً»، وفي لفظ (١٣٠٧): «صالحنا امرأة عبد الرحمن بن عوف التي طلقها في مرضه من ربع الثمن على ثلاثة وثمانين ألفاً». وذكره مقاتل في «تفسيره» (٢/ ١٨٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٥٠٦)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٥)، وذكره السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٧٦) وفيه: «قد كان طلق إحدى نسائه الثلاث في مرضه، فصالحوها من ثلث الثمن على ثمانين ألف». وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٨٩).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٩٢) عن ابن إسحاق، وانظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٥٥١).

(٣) يريدُ أنَّه كان يستقي الماءَ بحبلٍ، والجرير: حبل من أدم نحو الزمام. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٢٥٩).

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٩٨) عن أبي عقيل، ورواه أيضاً عنه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٥٨٤)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٩٣)، قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٣): «رواه الطبراني، ورجاله ثقات، إلا أن خالد بن يسار لم أجد من وثقه ولا جرحه». وخبر أبي عقيل رواه البخاري (١٤١٥)، ومسلم (١٠١٨) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه بلفظ: «لما أمرنا بالصدقة كنا نتحامل، فجاء أبو عقيل بنصف صاع، وجاء إنسان بأكثر منه، فقال المنافقون: إن الله لغني عن صدقة هذا، وما فعل هذا الآخر إلا رئاء، فنزلت: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَـٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴾ الآية».

فلَمَزَهُم المُنافِقونَ وقالوا: ما أعطى عبدُ الرَّحمنِ وعاصمٌ إلَّا رِياءً، ولقَدْ كانَ اللهُ ورَسولُه لغَنِيَّينِ عَن صاعِ أبي عَقيلٍ، ولكنَّهُ أحبَّ أن يُذكِّرَ بنفسِه ليُعطى منَ الصَّدقاتِ، فنزلَت(١).

﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾: إلَّا طاقَتَهُم، وقُرِئَ بالفَتحِ(٢)، وهو مصدَرُ جَهِدَ في الأمرِ: إذا بالَغَ فيه.

﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ﴾: يَسْتهزِئُونَ بهِمْ ﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾: جازاهُمْ على سُخريتِهِم؛ كقولِه: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ على كُفرِهِم.

(٨٠) ـ ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يريدُ بِهِ التَّساوِيَ بينَ الأَمرينِ في عدمِ الإفادَةِ لَهُم؛ كمَا نصَّ عليهِ بقَولِه: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾.

رُوِيَ: أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ أُبَيٍّ ـ وكانَ مِن المُخلصينَ ـ سأَلَ رَسولَ اللهِ ﷺ في مَرَضِ أبيهِ أَنْ يستغفِرَ له ففعلَ، فنزلَتْ، فقالَ عليه السَّلامُ: لأَزيدَنَّ على السَّبعينَ(٣)، فنزلَتْ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٨](٤).

---

(١) ذكر الخبر مطوَّلاً بقريب من هذا السياق البغوي في «تفسيره» (٤/ ٧٩)، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٥٦٢).

(٢) نسبت لعطاء والأعرج ومجاهد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩).

(٣) قال ابن حجر «الكافي الشافي» (ص: ٧٨): «لم أجده بهذا السياق، وأصله في المتفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لما توفى عبد الله بن أبي جاء ابنه إلى رسول الله ﷺ فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه فأعطاه، ثم سأله أن يصلي عليه، فقام يصلي عليه، فأخذ عمر رضي الله عنه بثوبه فقال: أتصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه؟ فقال: «إنما خيرني فقال: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ الآية، وسأزيده على السبعين» فصلى عليه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ فتُركت الصلاة عليهم. لفظ مسلم». قلت: رواه البخاري (٤٦٧٠، ٤٦٧٢)، ومسلم (٢٤٠٠).

(٤) كذا ذكر المؤلف هذه القصة، وتابع فيها الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٥٦٣)، وأورد عليهما أنّ =

وذلك لأنَّه عليهِ السَّلامُ فَهِمَ مِن السَّبعينَ العَددَ المَخصوصَ لأنَّه الأصلُ، فجوَّزَ أن يكونَ ذلك حَدًّا يخالِفُه حكمُ ما وراءَهُ، فبيَّنَ لَهُ أنَّ المرادَ بِهِ التَّكثيرُ دونَ التَّحديدِ، وقَدْ شاعَ استِعمالُ السَّبعَةِ والسَّبعينَ والسَّبعِ مئةٍ ونحوِها في التَّكثيرِ؛ لاشتمالِ السَّبعةِ على جملةِ أَقسامِ العَددِ فكأنَّه العَدَدُ بأسرِه[1].

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إشارةٌ إلى أنَّ اليأسَ مِن المغفِرَةِ وعَدمَ قَبُولِ استغفارِكَ ليسَ لِبُخْلٍ مِنَّا ولا قُصورٍ فيكَ، بل لعدمِ قابِلِيَّتِهِم بسببِ الكُفرِ الصَّارفِ عَنْهَا.

﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾: المُتمرِّدينَ في كُفْرِهِم، وهو كالدَّليلِ على الحُكْمِ السَّابقِ، فإنَّ مَغفرَةَ الكافرِ بالإقلاعِ عَن الكُفرِ والإرشادِ إلى الحقِّ، والمُنهَمِكُ في كُفْرِهِ المَطبوعُ عليهِ لا يَنقَلِعُ ولا يَهْتَدِي. والتَّنبيهِ[2] على عُذرِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ في استغفارِه، وهو عَدمُ يأسِهِ عَن إيمانِهِم ما لَمْ يَعْلَم أَنَّهُم مَطبوعونَ على الضَّلالةِ، والممنوعُ هوَ الاستغفارُ بعدَ العلمِ؛ كقولِه: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التَّوبة: ١١٣].

(٨١) ـ ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾: بقُعودِهِم عَن الغَزوِ خلفَهُ، يُقالُ: أقامَ خِلافَ الحيِّ؛ أي: بعدَهُم، ويجوزُ أن يكونَ بمَعنى: المُخالفَةِ، فيَكونُ انتصابُهُ على العِلَّةِ أو الحالِ.

= سورة براءة آخر ما نزل فكيف تكون آية سورة النافقين نازلة بعدها؟! قاله الشهاب في «الحاشية».

(١) انظر: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض (٢/ ٢٠٥).

(٢) معطوف على «الدليلِ» فهو مجرور، ويجوز عطفه على محلِّ الجار والمجرور، فيكون مرفوعًا. انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٢٩٧).

﴿وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إيثارًا للدَّعَةِ والخَفْضِ على طَاعَةِ اللهِ، وفيه تَعريضٌ بالمُؤمنينَ الَّذينَ آثَرُوا عليها تحصيلَ رِضَاهُ ببذلِ الأَموالِ والمُهَجِ.

﴿وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلْحَرِّ﴾؛ أي: قاله بعضُهُم لبَعضٍ، أو قالوه للمُؤمنينَ تَثبيطًا.

﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ وقد آثَرْتُموهَا بهذهِ المُخالفَةِ ﴿لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ﴾ أنَّ مآبَهُم إليها ـ أو أنَّها كيفَ هي؟ ـ ما اختاروها بإيثارِ الدَّعَةِ على الطَّاعةِ.

(٨٢) ـ ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ إخبارٌ عمَّا يؤولُ إليه حالُهُم في الدُّنيا والآخرةِ، أخرجَهُ عَلى صِيغَةِ الأَمرِ للدَّلالَةِ على أنَّه حَتمٌ واجِبٌ[1]، ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّحِكُ والبُكاءُ كِنَايَتَينِ عَنِ السُّرورِ والغَمِّ، والمرادُ مِن القِلَّةِ العدمُ[2].

(٨٣) ـ ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ فإنْ رَدَّكَ إلى المدينَةِ وفيها طائفَةٌ مِن المُتخلِّفينَ؛ يعني: مُنافقيهم؛ فإنَّ كُلَّهُم لم يَكونُوا مُنافقينَ، أو من بقيَ مِنهُم، وكانَ المُتخلِّفُونَ اثنَيْ عشرَ رَجُلًا.

﴿فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ﴾ إلى غزوةٍ أُخرَى بعدَ تبوكَ ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّا﴾ إخبارٌ في مَعنى النَّهيِ للمُبالغَةِ ﴿إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ تَعليلٌ له[3]، وكانَ إسقاطُهُم عن ديوانِ الغُزاةِ عُقوبَةً لَهُم على تخلُّفِهِم، و﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ هي الخرجَةُ إلى غزوَةِ تَبُوكَ.

---

(١) وذلك أنَّ الأمرَ لا يحتملُ الصِّدقَ والكذبَ كما يحتَمِلُه الخبرُ. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣١٧).

(٢) والمعنى: أنَّهم ليس لهم ضحك، ولا ينبغي أن يكون لهم، فالقلّةُ يُرادُ بها النَّفيُ المحضُ في قولِهم: أقلُّ رجُلٍ يقولُ ذلكَ، وقلَّما يقومُ زيدٌ. انظر: «الكتاب» (٢/ ٣١٤)، و«المقتضب» للمبرد (٤/ ٤٠٤)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ١٢٦).

(٣) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «لهم».

﴿فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ﴾؛ أي: المُتخلِّفينَ؛ لعدمِ لياقَتِهِم للجِهَادِ كالنِّساءِ والصِّبيانِ.

وقُرِئَ: «معَ الخَلِفين»[1] على قصرِ ﴿الْخَالِفِينَ﴾.

(٨٤) ـ ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ رُوِيَ: أنَّ ابنَ أُبيٍّ دعَا رسولَ اللهِ في مَرَضِه فلمَّا دخلَ عليه سألَهُ أنْ يَستَغفِرَ له ويُكفِّنَهُ في شِعارِه الَّذي يَلِي جَسَدَه ويُصلِّيَ عليه، فلمَّا ماتَ أرسلَ قَمِيصَهُ ليكفَّنَ فيه وذهبَ ليُصلِّيَ عليه، فنزَلَتْ[2].

وقيلَ: صلَّى عليهِ ثمَّ نَزَلَت[3].

وإنَّما لم يُنْهَ عَنِ التَّكفينِ في قَميصِه ونُهِيَ عَنِ الصَّلاةِ عليه لأنَّ الضِّنَّةَ بالقَميصِ كانَ مُخِلًّا بالكَرَمِ، ولأنَّه كانَ مُكافأَةً لإلباسِهِ العَبَّاسَ قميصَهُ حينَ أُسِرَ ببدرٍ[4].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«المحتسب» (١/ ٢٩٨)، عن مالك بن دينار.

(٢) روى الحاكم في «المستدرك» (١٢٦٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٨٥)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٧٥٨)، وأبو داود (٣٠٩٤)، والضياء في «المختارة» (١٣٢٨)، عن أسامةَ بن زيد، قال: خرجَ رسولُ الله ﷺ يعودُ عبدَ الله بن أُبيّ في مرضه الذي مات فيه، فلما دخل عليه عَرَفَ فيه الموتَ، قال: «قد كُنتُ أنهاكَ عن حُبِّ يَهُود» قال: فقد أبغضهم أسعَد بن زُرارةَ فَمَهْ؟ فلما مات أتاه ابنُه فقال: يا رسول الله، إنَّ عبد الله بن أُبيٍّ قد ماتَ، فأعطِني قميصَك أكفِّنْه فيه، فنزعَ رسولُ الله ﷺ قميصَه فأعطاه إياه. ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١١١٦)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٦١٤)، عن قتادة. ورواه البيهقي (٥/ ٢٨٦) مطولاً عن الواقدي. وروى أبو يعلى (٤١١٢)، والطبري (١١/ ٦١٢)، من رواية يزيدَ الرقاشي عن أنس: أن رسول الله ﷺ أراد أن يصلي على عبد الله بن أبيٍّ، فأخذ جبريل بثوبه وقال: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾. ويزيدُ ضعيفٌ. وهو يخالف حديث عمر رضي الله عنه في الصحيحين: أنه ﷺ صلى عليه. وقد رواه البخاري (١٣٦٦)، ومسلم (٢٤٠٠).

(٣) هذا ثابت في أحاديث صحيحة سبق ذكرها في التعليق السابق.

(٤) رواه البخاري (٣٠٠٨) من رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر قال: لما كان يوم بدر أتي بأسارى، وأتي بالعباس ولم يكن عليه ثوب، فنظر النبيُّ ﷺ له قميصاً، فوجدوا قميص عبد الله بن =

والمرادُ مِن الصَّلاةِ: الدُّعاءُ للمَيِّتِ والاستغفارُ له، وهو مَمنوعٌ في حقِّ الكافرِ، ولذلك رَتَّبَ النَّهيَ على قولِه: ﴿مَّاتَ أَبَدًا﴾ يعني: الموتَ على الكُفرِ، فإنَّ إحياءَ الكافرِ للتَّعذيبِ دونَ التَّمتُّعِ، فكأنَّهُ لَمْ يُحْيَ[1].

﴿وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾: ولا تَقِفْ عندَ قبرِهِ للدَّفنِ أو الزِّيارَةِ[2].

﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ تَعليلٌ للنَّهيِ، أو لتأبيدِ المَوتِ.

(٨٥) ـ ﴿ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ تكريرٌ للتَّأكيدِ، والأمرُ حقيقٌ به؛ فإنَّ الأبصارَ طامِحَةٌ إلى الأموالِ والأولادِ، والنُّفوسَ مُغتبطَةٌ عليهَا، ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه في فريقٍ غيرِ الأوَّلِ.

(٨٦) ـ ﴿ وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾ مِن القُرآنِ، ويجوز أن يُرادَ بها بَعضُها:

﴿أَنْ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾: بأَنْ آمِنُوا باللهِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿أَنْ﴾ المُفسِّرَةَ.

﴿وَجَٰهِدُوا۟ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُو۟لُوا۟ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾: ذوو الفَضلِ والسَّعَةِ.

﴿وَقَالُوا۟ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ الَّذينَ قَعَدُوا لعُذْرٍ.

= أبيٌّ يَقْدُرُ عليه، فكساه النبي ﷺ إياه، فلذلك نزع النبيُّ ﷺ قميصَه الذي ألبسه. قالَ ابن عيينة: كانت له عند النبي ﷺ يدٌ فأحبَّ أن يكافئه.

(١) اختار المصنف تعليق ﴿أَبَدًا﴾ بـ﴿مَّاتَ﴾؛ أي: حياة الكافر التي سيحياها في الآخرة لا تُعدُّ حياة؛ لأنها لتعذيبه لا لمتعته، ولذلك وصف موته بأنه أبديٌّ. قال الشهاب الخفاجي: جعلَ ﴿أَبَدًا﴾ ظرفًا مُتعلِّقًا بقولِهِ: ﴿مَّاتَ﴾، والَّذي ذكرَهُ غيرُهُ أَنَّهُ مُتعلِّقٌ بالنَّهيِ، وهوَ الظَّاهرُ، وما ارتكبَهُ المُصنِّفُ ـ رحمَهُ اللهُ ـ أمرٌ لا داعيَ إليهِ، سِوى أَنَّهُ رآهُ وجهًا صحيحًا ونظرًا خفيًّا فعدلَ إليهِ اعتمادًا على أَنَّ الآخَرَ طريقَةٌ مسلوكَةٌ واضحَةٌ لا حاجَةَ لذكرِها.

(٢) في نسخة التفتازاني: «والزيادة».

(٨٧) ـ ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾: مع النِّساءِ، جمعُ خالِفَةٍ، وقد يُقالُ: «الخالِفَةُ»: الَّذي لا خيرَ فيه.

﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ما في الجهادِ ومُوافقةِ الرَّسولِ مِن السَّعادَةِ، وما في التَّخلُّفِ عنه مِن الشَّقاوَةِ.

(٨٨) ـ ﴿لَٰكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: إن تَخلَّفَ هؤلاءِ ولَمْ يُجاهِدُوا فقد جاهَدَ مَن هوَ خَيرٌ مِنْهُم.

﴿وَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ﴾ منافعُ الدَّارينِ: النَّصرُ والغَنيمَةُ في الدُّنيَا، والجَنَّةُ والكَرامَةُ في الآخرَةِ، وقيلَ: الحُورُ؛ كقولِه تَعالى: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾ [الرحمن: ٧٠]، وهي جمعُ «خَيْرَةٍ» تخفيفُ «خَيِّرَةٍ».

﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾: الفائزونَ بالمطالبِ.

(٨٩) ـ ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ بيـانٌ لِمَا لَهُم مِن الخَيراتِ الأُخرَوِيَّةِ.

(٩٠) ـ ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾ يعنـي: أسـدًا وغَطَفـانَ؛ استأذنوا فـي التَّخلُّـفِ مُعتذرينَ بالجهـدِ وكثـرةِ العِيالِ.

وقيلَ: هم رَهْطُ عامرِ بنِ الطُّفيلِ قالُوا: إنْ غَزَوْنَا معكَ أغارَتْ طَيِّئٌ على أهالينا ومَواشينا[1].

و«المعذِّرُ»: إمَّا مِن «عَذَّرَ في الأَمرِ»: إذا قَصَّرَ فيه موهمًا أنَّ له عُذْرًا ولا عُذْرَ له، أو مَن «اعتذَرَ»: إذا مهَّدَ العُذرَ، بإدغامِ التَّاءِ في الذَّالِ ونَقلِ حركتِها إلى العَينِ، ويجوزُ كَسْرُ العَينِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وضمُّها للإتباعِ لكن لم يُقْرَأ بهما.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٥٢٢)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٨٣)، عن الضحاك.

وقرأَ يعقوبُ: ﴿المُعذِرون﴾[1] مِن «أعذَرَ»: إذا اجتهدَ في العُذْرِ.

وقُرِئَ: «المُعَّذِّرونَ» بتشديدِ العَينِ والذَّالِ على أنَّه مِن «تَعذَّرَ» بمَعنى: اعتَذَرَ[2]، وهو لَحْنٌ؛ إذ التَّاءُ لا تُدغَمُ في العينِ.

وقد اختُلِفَ في أنَّهُم كانُوا مُعتَذرينَ بالتَّصنُّعِ، أو بالصِّحَّةِ فيكونُ قولُه: ﴿وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ في غيرِهِم، وهُم مُنافقُو الأعرابِ الَّذينَ كَذَبُوا اللهَ ورَسولَهُ في ادِّعاءِ الإيمانِ، وإن كانُوا هُم الأوَّلينَ فكذِبُهُم بالاعتذارِ.

﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ﴾: مِن الأَعرابِ، أو من المعذِّرينَ، فإنَّ مِنْهُم مَن اعتذَرَ لكسَلِهِ لا لكُفْرِه ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بالقَتلِ والنَّارِ.

(٩١) - ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ﴾ كالهَرْمَى والزَّمْنَى ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ﴾ لفقرِهِم؛ كجُهَيْنَةَ ومُزَيْنَةَ وبنو عُذرَةَ ﴿حَرَجٌ﴾: إثمٌ في التَّأخُّرِ ﴿إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ بالإيمانِ والطَّاعةِ في السِّرِّ والعَلانيةِ كما يفعَلُ المُوالِي النَّاصِحُ، أو: بما قَدَرُوا عليهِ فِعلًا أو قَولًا يعودُ على الإسلامِ والمُسلمينَ بالصَّلاحِ.

﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾؛ أي: ليسَ عليهِمْ جُناحٌ، ولا إلى مُعاتَبَتِهم سَبيلٌ، وإنَّما وضَعَ ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ مَوضِعَ الضَّميرِ للدلالَةِ على أنَّهُم مُنخرِطُونَ في سلكِ المُحسنينَ غيرُ مُعاتَبينَ لذلك.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

(٢) نسبت لمسلمة (وهو ابن محارب) في «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٥٢٢)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٧٠)، و«البحر» (١١/ ٣٨٩)، و«روح المعاني» (١٠/ ٤٦١)، وهي دون نسبة في «الكشاف» (٣/ ٥٧٣). وكل من أوردها تعقبها بما تعقبها به المؤلف من امتناع إدغام التاء في العين، ولذلك قال أبو حاتم كما نقل عنه ابن عطية وأبو حيان: (وهي غلط منه أو عليه). يعني: مسلمة الذي نقلت عنه القراءة.

﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لَهُم، أو للمُسيءِ فكيفَ المحسنُ؟

(٩٢) ـ ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ عطفٌ عَلَى ﴿ٱلضُّعَفَآءِ﴾ أو علَى ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، وهُم البَكَّاؤُونَ: سبعَةٌ مِن الأنصارِ: مَعقِلُ بنُ يَسارٍ، وصَخرُ بن خَنْساءَ، وعبدُ اللهِ بنُ كعبٍ، وسالمُ بنُ عُمَيرٍ، وثعلبَةُ بنُ عَنَمَةَ، وعبدُ اللهِ بنُ مغفَّلٍ، وعُلْبَةُ بنُ زيدٍ، أَتَوْا رَسولَ اللهِ ﷺ وقالوا: نَذرْنا الخُروجَ[١] معكَ، فاحمِلْنَا على الخفافِ المَرقوعَةِ والنِّعالِ المَخصوفَةِ نَغزُو مَعَكَ، فقالَ عليه السَّلامُ: «لا أَجِدُ» فتولَّوْا وهم يَبكونَ[٢].

وقيلَ: هم بنو مُقرِّنٍ: مَعقِلٌ وسُوَيْدٌ والنُّعمانُ[٣].

وقيلَ: أبو مُوسى وأَصحابُه[٤].

﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ حالٌ مِن الكافِ في ﴿أَتَوْكَ﴾ بإضمارِ «قد».

﴿تَوَلَّواْ﴾ جوابُ ﴿إِذَا﴾ ﴿وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ﴾: تَسيلُ ﴿مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾؛ أي: دمعُها؛ فإنَّ ﴿مِن﴾ للبَيانِ، وهي مع المجرورِ في محلِّ النَّصبِ على التَّمييزِ[٥]،

---

(١) كذا في النسخ الخطية نسخة التفتازاني والطبلاوي والخيالي، وهو موافق لما في «لباب التفاسير» للكرماني، ولعل صوابه: نُدبنا للخروج، كما في مصادر التخريج.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٥٢٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٧).

(٣) رواه سعيد بن منصور في «سننه ـ التفسير» (١٠٣١)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٣٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٦٢)، عن مجاهد دون تسميتهم، ووردت تسميتهم في «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٥٢٥)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٥٧).

(٤) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٥٩٥) عن الحسن. وانظر حديث أبي موسى رضي الله عنه في «صحيح البخاري» (٣١٣٣)، و«صحيح مسلم» (١٦٤٩).

(٥) قال أبو حيّانَ: لا يجوزُ أنْ يكونَ مَحلُّ ﴿مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾ النَّصبَ على التَّمييزِ؛ لأنَّ التَّمييزَ الذي أصلُه =

وهو أبلَغُ مِن: يفيضُ دمعُها؛ لأنَّه يدلُّ على أنَّ العينَ صارَتْ دمعًا فيَّاضًا[1].

﴿حَزَنًا﴾ نصبٌ على العلَّةِ، أو الحالِ، أو المصدَرِ لفعلٍ دلَّ عليهِ ما قبلَه.

﴿أَلَّا يَجِدُواْ﴾؛ أي: لئلَّا يَجِدُوا، مُتعلِّقٌ بـ﴿حَزَنًا﴾ أو بـ﴿تَفِيضُ﴾.

﴿مَا يُنفِقُونَ﴾ في مَغْزاهُم.

(٩٣) - ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾ بالمُعاتبَةِ ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾: واجدونَ للأُهبَةِ.

﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ استئنافٌ لبَيانِ ما هو السَّببُ لاستئذانِهم مِن غَيرِ عُذرٍ، وهو رِضاهُم بالدَّناءةِ والانتظامِ في جُملَةِ الخَوالفِ إيثارًا للدَّعَةِ.

﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ حتَّى غَفَلُوا عَن وَخامَةِ العاقِبَةِ ﴿فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ مَغبَّتَه.

(٩٤) - ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ﴾ في التَّخلُّفِ ﴿إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ مِن هذهِ السَّفرَةِ ﴿قُل لَّا تَعْتَذِرُواْ﴾ بالمعاذيرِ الكاذِبَةِ؛ لأنَّه ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾: لن نُصدِّقَكُم؛ لأنَّه ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾: أعلَمَنا بالوَحيِ إلى نبيِّهِ بعضَ أَخبارِكُم، وهو ما في ضَمائِرِكُم مِن الشَّرِّ والفَسادِ.

﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾: أَتَتُوبونَ[2] عن الكُفرِ أم تَثبتونَ عليه؟ وكأنَّه استتابَةٌ وإِمهالٌ للتَّوبَةِ.

= فاعلٌ لا يجوزُ جَرُّهُ بـ(مِن)، وأيضًا فإنَّه معرفةٌ، ولا يُجوِّزُ تَعريفَ التَّمييزِ إلا الكوفيُّون. انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٣٩٦).

(١) قال الطيبي: يَعني: جرَّدَ مِن الدَّمعِ أعيُنًا، وجُعِلَت كأنَّها دموعٌ فائضةٌ، أما التفتازاني فقال: وأمّا حديثُ التَّجريدِ فالأَولَى تركُه، ورأى أن بلاغته لأنه من باب التفسير بعد الإبهام. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٢٨)، و«حاشية التفتازاني» (٢٦٩/ ب).

(٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «أتنيبون».

﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾؛ أي: إليه، فوضعَ الوصفَ موضِعَ الضَّميرِ للدلالَةِ على أنَّه مُطَّلعٌ على سِرِّهم وعَلَنِهم لا يفوتُ عَنْ عِلمِهِ شيءٌ مِن ضَمائرِهم وأعمالِهم.

﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالتَّوبيخِ والعِقابِ عليه.

(٩٥) - ﴿سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ﴾ فلا تُعاتِبُوهُم، ﴿فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ﴾ ولا توبِّخُوهُم؛ ﴿إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾ لا ينفَعُ فيهِم التَّأنيبُ، فإنَّ المقصودَ مِنه التَّطهيرُ بالحَمْلِ على الإنابَةِ، وهؤلاء أرجاسٌ لا تَقبَلُ التَّطهيرَ، فهو عِلَّةُ الإعراضِ وتركِ المُعاتبَةِ.

﴿وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ مِن تَمامِ التَّعليلِ، وكأنَّه قالَ: إنَّهُم أرجاسٌ مِن أهلِ النَّارِ لا ينفَعُ فيهِم التَّوبيخُ في الدُّنيا والآخرةِ، أو تعليلٌ ثانٍ، والمعنى: أنَّ النَّارَ كَفَتْهُم عِتابًا فلا تتكلَّفُوا عتابَهُم.

﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا وأَنْ يكونَ عِلَّةً.

(٩٦) - ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ﴾ بحَلِفِهم، فتَستَدِيمُوا عليهِمْ ما كُنْتُم تَفعلونَ بهم.

﴿فَإِن تَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾؛ أي: فإِنَّ رِضاءَكُم لا يَستلزِمُ رِضاءَ اللهِ، ورضاؤُكم وحدَكُم لا ينفعُهُم إذا كانُوا في سخطِ اللهِ وبصددِ عِقابِه.

أو: إن أمكنَهُم أن يلبِّسُوا عليكُم لا يُمكِنُهُم أن يلبِّسُوا على اللهِ، فلا يَهتِكَ سِترَهُم[1] ولا يُنزِلَ الهوانَ بِهِم.

والمقصودُ مِن الآيةِ: النَّهيُ عَن الرِّضا عَنْهُم والاغترارِ بمَعاذيرِهم بعدَ الأمرِ بالإعراضِ وعدمِ الالتفاتِ نحوَهُم.

---

(١) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «سرَّهم».

(٩٧) ـ ﴿ٱلْأَعْرَابُ﴾: أهلُ البدوِ ﴿أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ مِن أهل الحضَرِ؛ لتَوَحُّشِهِم وقَساوَتِهِم، وعَدَمِ مُخالطَتِهِم لأَهلِ العلمِ، وقلَّةِ استِماعِهِم للكِتابِ والسُّنَّةِ.

﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟﴾: وأحقُّ بأَنْ لا يعلَمُوا ﴿حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ مِن الشَّرائعِ؛ فرائِضِها وسُنَنِها.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ يعلَمُ حالَ كُلِّ أحدٍ مِن أهلِ الوبَرِ والمَدرِ.

﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يُصيبُ به مُسيئَهُم ومُحسِنَهُم عِقابًا وثَوابًا.

(٩٨) ـ ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ﴾: يَعُدُّ ﴿مَا يُنفِقُ﴾: يصرفُهُ في سَبيلِ اللهِ ويتصدَّقُ به ﴿مَغْرَمًا﴾: غرامَةً وخُسرانًا؛ إذ لا يحتسِبُهُ عندَ اللهِ ولا يرجو عليهِ ثوابًا، وإنَّما يُنفِقُ رِياءً أو تَقِيَّةً.

﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ﴾: دوائرَ الزَّمانِ ونُوَبَه لينقلبَ الأَمرُ عَلَيكُم فيتخلَّصَ مِن الإنفاقِ.

﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ اعتراضٌ[1] بالدُّعاءِ عليهم بنَحوِ ما يَتربَّصونَهُ، أو الإخبارِ عَن وقوعِ ما يَتربَّصونَ عليهم، و«الدَّائِرَةُ» في الأَصلِ مَصدَرٌ أو اسمُ فاعلٍ مِن «دارَ يَدورُ»، وسُمِّيَ به عُقبةُ الزَّمانِ[2].

و﴿ٱلسَّوْءِ﴾ بالفَتحِ: مَصدَرٌ أُضيفَ إليه للمُبالغَةِ؛ كقولِكَ: رَجُلُ صِدْقٍ.

---

(١) هذا الاعتراضُ بينَ كَلامَيْنِ، لا في أثناءِ الكَلامِ، ولا في آخرِ الكَلامِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٩/ ب).

(٢) أصلُ «العقبَة»: اعتقابُ الرَّاكبَينِ وتناوُبُهُما، ويُقالُ: للدَّهرِ عُقَبٌ ونُوَبٌ ودُوَلٌ؛ أي: مرَّةً لهُم ومرَّةً عليهِم. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿السُّوْء﴾ هنا وفي الفتحِ[(١)] بضمِّ السِّينِ[(٢)].

﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لِمَا يقولونَ عندَ الإنفاقِ ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يُضمِرُونَ.

(٩٩) - ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ﴾: سببَ قُرباتٍ، وهي ثاني مَفعولَيْ ﴿يَتَّخِذُ﴾، و﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ صِفَتُها، أو ظرفٌ لـ﴿يَتَّخِذُ﴾[(٣)].

﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ﴾: وسببَ صلواتِه؛ لأنَّه عليه السَّلامُ كانَ يَدعُو للمُتصدِّقينَ ويَستغفِرُ، ولذلك سُنَّ للمُصَدِّقِ[(٤)] أن يَدْعُوَ للمُتصدِّقَ عندَ أَخذِ صَدَقتِهِ، لكن ليسَ لَهُ أن يُصَلِّيَ عليه كما قالَ عليهِ السَّلامُ: «اللَّهمَّ صلِّ على آلِ أبي أَوْفى»[(٥)]؛ لأنَّه منصبُه فلَهُ أن يتفضَّلَ بهِ على غيرِه.

﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾: شَهادَةٌ مِن اللهِ بصِحَّةِ مُعتقَدِهم، وتَصديقٌ لرَجائِهم، على الاستئنافِ مع حرفِ التَّنبيهِ و«إنَّ» المحقِّقَةِ للنِّسبَةِ، والضَّميرُ لنَفَقَتِهم.

وقرأ ورشٌ: ﴿قُرُبةٌ﴾ بضمِّ الرَّاءِ[(٦)].

---

(١) أي: سورة الفتح، في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦].

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٦)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٣) في نسخة التفتازاني: «ليتخذوا».

(٤) قوله: «للمصدق» بتخفيف الصاد وتشديد الدال المكسورة؛ أي: لآخِذِ الصدقةِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٢٣).

(٥) رواه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨)، وأبو داود (١٥٩٠)، والنسائي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (١٧٩٦)، عن عبد الله بن أبي أوفى، ولفظه: كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم، قال: «اللهمَّ صلِّ على آلِ فلانٍ»، فأتاه أبي بصدقته، فقال: «اللهمَّ صلِّ على آلِ أبي أوفى».

(٦) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

﴿سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ وعدٌ لَهُم بإحاطَةِ الرَّحمَةِ عليهِم، والسِّينُ لتَحقيقِه، وقولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لتقريرِه.

قيلَ: الأُولَى فـي أَسدٍ وغَطَفانَ وبني تَميمٍ، والثَّانيَةُ في عبدِ اللهِ ذي البِجادَيْنِ[١] وقومِه[٢].

(١٠٠) ـ ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾: همُ الَّذينَ صَلَّوا إلى القِبلتينِ، أو الَّذينَ شَهِدُوا بَدْرًا، أو الَّذينَ أسلَمُوا قبلَ الهجرةِ.

﴿وَالْأَنصَارِ﴾: أهلِ بيعَةِ العَقبَةِ الأُولى، وكانُوا سبعةً، وأهلِ العقبَةِ الثَّانيةِ وكانُوا سبعينَ، والَّذينَ آمنوا حينَ قَدِمَ عليهم أبو زرارةَ مُصعَبُ بنُ عُميرٍ.

وقُرِئَ بالرَّفعِ عطفًا على ﴿وَالسَّابِقُونَ﴾[٣].

﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾: اللَّاحقونَ بالسَّابقينَ مِن القَبيلتينِ، أو: مَن اتَّبعوهُم بالإيمانِ والطَّاعَةِ إلى يومِ القيامَةِ.

﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ بقَبولِ طاعَتِهِم وارتضاءِ أَعمَالِهِم ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾ بما نَالوا مِن نعمِه الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ.

﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ وقرأ ابنُ كَثيرٍ: ﴿مِن تَحتِها﴾ كما هوَ في سائرِ المَواضعِ[٤] ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

---

(١) هو عبدُ اللهِ بن عبدِ نهمٍ المُزنيُّ، سُمِّيَ ذا البِجادَيْنِ لأنَّه حينَ أرادَ المَسيرَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ قطعَتْ أُمُّه بِجادًا لها شقَّينِ، فاتَّزر بواحِدٍ، وارتَدى بالآخر، والبجاد: الكساء، ماتَ في عَصرِ النَّبيِّ ﷺ. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ١٠٠٣)، و«نزهة الألباب في الألقاب» لابن حجر (١/ ٢٨٠).

(٢) قوله: « الأولى»؛ أي: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا﴾، و«الثانية»؛ أي: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾.

(٣) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(١٠١) ـ ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم﴾؛ أي: وممَّنْ حولَ بلدَتِكُم؛ يعني: المدينةَ ﴿مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ﴾ وهم جُهَيْنَةُ ومُزَيْنَةُ وأسلَمُ وأَشجَعُ وغِفارٌ كانُوا نازلينَ حَوْلَها.

﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ﴾ عطفٌ على ﴿ممَّن حولَكُم﴾، أو خبرٌ لِمَحذوفٍ صِفَتُه ﴿مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ﴾[1]، ونظيرُهُ في حذفِ الموصوفِ وإقامَةِ الصِّفَةِ مُقامَه قولُه:

أنـا ابـنُ جَـلَا وطَـلَّاعُ الثَّنايَـا[2]

وعلى الأوَّلِ صِفَةٌ للمُنافقينَ فُصِلَ بينَها وبينَه بالمعطوفِ على الخبرِ[3]، أو كلامٌ مُبتدأٌ لبيانِ تَمرُّنِهم وتَمهُّرِهم في النِّفاقِ.

﴿لَا تَعْلَمُهُمْ﴾: لا تَعرِفُهُم بأَعيانِهِم، وهو تقريرٌ لِمَهارَتِهِم فيه وتَنوُّقِهِم[4] في تَحامي مواقِعِ التُّهَمِ إلى حدٍّ أخفى عليكَ حالَهُم مع كمالِ فِطنَتِكَ وصِدقِ فِراسَتِك.

---

(١) أي: ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ﴾ خبرًا مقدمًا لمبتدأ محذوفٍ واقعٍ بعده موصوفٍ بقوله: ﴿مَرَدُوا۟﴾، والتقدير: ومن أهل المدينة قوم ـ أو: ناس ـ مردوا. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٥٠٩).

(٢) صدر بيت لسُحَيم بنِ وثيلٍ الرِّياحيِّ، وعجزه:

مَتـى أَضَـعِ العمامـةَ تَعرِفُونِـي

انظر: «الكتاب» (٣/ ٢٠٧)، و«الأصمعيات» (ص: ١٧)، و«طبقات فحول الشعراء» (٢/ ٥٧٩)، و«الشعر والشعراء» (٢/ ٦٤٣). وتمثَّل به الحجاج في خطبته المشهورة. انظر: «البيان والتبيين» (٢/ ٢١٠)، و«تاريخ الطبري» (٦/ ٢٠٢). واستشهد به المصنف على أنه بمعنى: أنا ابن رجلٍ جلا؛ أي: كشفَ الأمورَ وأَوْضَحَها. وثمة أقوال أخرى في معناه. انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٤٥٦)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٢٥٥ ـ ٢٦٦).

(٣) قال أبو حيّانَ: هذا بَعيدٌ؛ للفصلِ بين الصِّفةِ ومَوصوفِها. انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٤١٣).

(٤) التَنوُّقُ: التَّصنُّعُ والتَّكلُّفُ بإظهارِ النِّيقَةِ، وهيَ الحذقُ وما يعجبُ النَّاظرَ. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ ونَطَّلِعُ على أَسرارِهِم، إن قدرُوا أن يلبِّسُوا عليك لم يَقدِرُوا أن يلبِّسُوا علينا.

﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ بالفَضيحَةِ والقَتلِ، أو: بأحدِهِما وعذابِ القبرِ، أو: بأخذِ الزَّكاةِ ونهكِ الأَبدانِ ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾: إلى عَذابِ النَّارِ.

(١٠٢) ـ ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ ولم يَعتَذِرُوا عَن تَخلُّفِهِم بالمعاذيرِ الكاذبَةِ، وهم طائفَةٌ مِن المُتخلِّفينَ أوثَقُوا أنفُسَهم على سوارِي المسجدِ لَمَّا بلَغَهُم ما نزلَ في المُتخلِّفينَ، فقَدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ، فدخلَ المسجِدَ على عادَتِهِ فصلَّى ركعتينِ فرآهُم، فسألَ عنهُم فذُكِرَ له أنَّهم أقسَمُوا أن لا يحلُّوا أنفسَهُم حتَّى تحلَّهُم، فقالَ: «وأنا أقسِمُ أَنْ لا أَحُلَّهُم حتَّى أُؤمَرَ فيهِم»، فنزلَتْ، فأطلَقَهُم[١].

﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾: خلَطُوا العمَلَ الصَّالِحَ الَّذي هو إظهارُ النَّدمِ والاعترافُ بالذَّنبِ بآخرَ سَيِّءٍ هو التَّخلُّفُ وموافقَةُ أهلِ النِّفاقِ، والواوُ إمَّا بمعنَى الباءِ؛ كما في قَولِهِم: «بِعتُ الشَّاءَ شاةً ودِرْهَمًا»[٢]، أو للدلالَةِ على أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُما مَخلوطٌ بالآخرِ[٣].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٥١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٧٢)، وابن مردويه كما في «الكافي الشاف» (ص: ٨٠)، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهو منقطع علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس ولم يره، لكن ذكر النحاس في «إعراب القرآن» (٣/ ٧٣) عن أحمد بن حنبل قوله: بمصر صحيفة في التَّفسير رواها عليُّ بن أبي طلحة لو رحل فيها رجل إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً. وذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا إسناد ضعيف جدًا.

(٢) قال ابن الحاجب: أصلُه: شاةٌ بدِرهَم؛ أي: شاةٌ مَع دِرهَم، ثمَّ كَثُرَ ذلك فأبدَلُوا مِن باءِ المصاحبةِ واوًا، وإذا أبدلَتْ باءُ المُصاحبةِ واوًا وجبَ أن يعربَ ما بعدَها بإعرابِ ما قبلَها، كقَوْلِهم: «كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه»، وقولهم: «امرءًا ونفْسَه». انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (١/ ٣٤٠).

(٣) قيل: إنَّ هذا نوعٌ لَطيفٌ مِن البَديعِ يُسمَّى الاحتِباكَ، والاحتباك في اللغة: شد الإزار وإحكامه، =

﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾: أن يقبلَ توبتَهُم، وهـي مدلولٌ علَيْهَا بقولِه: ﴿ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يتجاوزُ عَن التَّائبِ ويتفضَّلُ عليه.

(١٠٣) ـ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ رُوِيَ: أنَّهُم لَمَّا أُطلِقُوا قالُوا: يا رَسولَ اللهِ، هذه أموالُنا الَّتي خَلَّفَتْنَا فتصدَّقْ بها وطَهِّرْنا، فقالَ: «ما أُمِـرْتُ أن آخذَ مِن أموالِكُم شيئًا» فنزلَتْ[1].

﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ مِن الذُّنوبِ، أو حبِّ المالِ المؤدِّي بهم إلى مثلِه.

وقُـرِئَ: «تُطْهِرُهُـم»[2] مِن «أَطْهَـرَه» بمَعنى: طَهَّـرَه، و: «تُطَهِّرْهُـم» بالجزمِ[3] جوابًـا للأمرِ.

﴿وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾: وتُنَمِّي بها حَسنَاتِهِم، وترفَعُهُم إلى منازلِ المخلِصينَ.

﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾: واعطِفْ عليهِم بالدُّعاءِ والاستغفارِ لهم.

= وهو في الاصطلاح: أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه، فقوله: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾؛ أي: عملاً صالحاً بسيء، وآخر سيئاً بصالح، وللبقاعي فيه كتاب سماه: الإدراك لفن الاحتباك. انظر: «الغريب المصنف» لابن سلام (٢/ ٤٣١)، و«التعريفات» للجرجاني (ص: ١٢)، و«نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» للبقاعي (١/ ٢٢٥) و(٩/ ١٠)، و«معترك الأقران في إعجاز القرآن» للسيوطي (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٥٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٧٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٧٢) من حديث ابن عباس، وهو قطعة من الخبر السابق.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٠١)، عن الحسن.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٤/ ٣٨) عن مسلمة بن محارب، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٤) عن علي رضي الله عنه والحسن.

﴿إِنَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ تَسْكُنُ إليها نُفوسُهُم وتَطمئِنُّ بها قُلوبُهُم، وجمعُهَا لتَعدُّدِ المَدعوِّ لَهُم، وقرأَ حمزَةُ والكِسائِيُّ وحفصٌ بالتَّوحيدِ[1].

﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ﴾ باعترافِهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنَدامَتِهم.

(١٠٤) ـ ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ﴾ الضَّميرُ إمَّا للمَتُوبِ عليهِم، والمرادُ: أن يُمكَّنَ في قلوبِهم قَبولُ تَوْبَتِهم والاعتدادُ بصَدقاتِهم، أو لغيرِهم والمرادُ بِهِ التَّحضيضُ عَلَيْها.

﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ إذا صَحَّت، وتَعْدِيَتُه بـ«عن» لتضمُّنِه مَعنى التَّجاوُزِ.

﴿وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾: يقبَلُها قبولَ مَن يأخذُ شَيئًا ليُؤدِّيَ بدلَه.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾: وأنَّ مِن شَأنِه قبولَ توبَةِ التَّائبينَ والتَّفضُّلَ عليهِم.

(١٠٥) ـ ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ﴾ ما شِئتُمْ ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ فإنَّه لا يخفَى عليه خيرًا كانَ أو شَرًّا ﴿وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ فإنَّه تعالى لا يُخْفي عَنهُم[2] كما رأيتُمْ وتَبيَّنَ لَكُم.

﴿وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ بالموتِ ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالمجازاةِ عليهِ.

(١٠٦) ـ ﴿وَءَاخَرُونَ﴾ مِن المُتخلِّفينَ ﴿مُرْجَؤُونَ﴾: مُؤخَّرُونَ؛ أي: موقوفٌ أمرُهُم، مِن «أرجَأْتُه»: إذا أَخَّرْتُه. وقرأَ نافِعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ وحفصٌ: ﴿مُرْجَوْنَ﴾ بالواوِ[3]، وهما لُغتانِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٢) أي: لا يخفي ذلك عنهم بل يُعْلِمهم به كما تبيَّن لكم من تفضيح بعض وتصديق آخرين. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧ ـ ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

﴿لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ في شَأنِهم ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ﴾ إنْ أَصرُّوا على النِّفاقِ ﴿وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ إن تابُوا، والتَّرديدُ للعبادِ[1]، وفيه دليلٌ على أنَّ كِلَا الأَمرينِ بإرادةِ اللهِ تعالى.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأحوالِهم ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما يفعلُ بهم.

وقُرِئَ: «واللهُ غفورٌ رَحيمٌ»[2].

والمرادُ بهؤلاءِ كعبُ بنُ مالكٍ، وهِلالُ بنُ أميَّةَ، ومُرارةُ بن الرَّبيعِ، أَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ أصحابَهُ أن لا يُسلِّمُوا عليهِم ولا يُكلِّمُوهُم، فلَمَّا رَأَوْا ذلك أخلَصُوا نِيَّاتِهم وفَوَّضُوا أمرَهُم[3] إلى اللهِ فرَحِمَهُم اللهُ تَعالى[4].

(١٠٧) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا﴾ عَطفٌ على ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ﴾، أو مبتدأٌ خبرُه مَحذوفٌ؛ أي: وفيمَن وَصَفْنا الَّذينَ اتَّخذُوا، أو مَنصوبٌ على الاختصاصِ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ بغيرِ واوٍ[5].

﴿ضِرَارًا﴾: مُضارَّةً للمُؤمنينَ.

---

(١) قال الزَّجّاجُ: «إمّا» لوُقوعِ أحدِ الشَّيئينِ، واللهُ تَعالى عالِمٌ بما يَصيرُ إليه أمرُهُم، إلا أنَّ هذا للعبادِ خُوطِبُوا بما يَعْلَمونَ، والمعنى: ليَكُن أمرُهُم عِندَكُم على هذا في الخوفِ والرَّجاءِ. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٦٨).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٨٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في نسخة الخيالي: «أمورهم».

(٤) كون هؤلاء هم المرادون بالآية رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٧٠ ـ ٦٧١) عن مجاهد وقتادة وعكرمة والضحاك وابن إسحاق. أما حديث تخلفهم فرواه مطولًا البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩)، من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

رُوِيَ: أنَّ بني عمرِو بنِ عَوْفٍ لَمَّا بَنَوا مَسجدَ قُبَاءٍ[1] سَأَلُوا رسولَ اللهِ أن يأتِيَهُم، فأتاهُم فصَلَّى فيه، فحَسَدَتْهُم إخوانُهُم بنو غَنْمِ بن عوفٍ فبَنَوْا مَسجِدًا على قصدِ أن يَؤُمَّهُم فيهِ أبو عامرٍ الرَّاهِبُ إذا قَدِمَ مِن الشَّامِ، فلمَّا أَتمُّوهُ أَتَوْا رَسولَ اللهِ ﷺ فقالوا: إنَّا قَدْ بنينَا مَسجِدًا لذي الحاجَةِ والعِلَّةِ واللَّيلةِ المطيرةِ والشَّاتِيَةِ، فصلِّ فيه حتَّى نَتَّخِذَهُ مُصلًّى، فأخذَ ثوبَهُ ليقومَ مَعَهُم، فنزَلَتْ، فدعا بمالكِ بن الدُّخْشُمِ ومعنِ بنِ عديٍّ وعامرِ بنِ السَّكَنِ والوحشيِّ فقالَ لهم: انطلقوا إلى هذا المسجدِ الظَّالمِ أهلُه فاهْدِموه وأَحْرِقوه، ففُعِلَ، واتُّخِذَ مكانُه كُناسةً[2].

---

(١) قباء موضع بقرب مدينة النبي ﷺ يجوز صرفه ومنعه من الصرف، ومثله «حراء». انظر: «المقتضب» للمبرد (٣/ ٣٥٧)، و«المصباح المنير» للفيومي (٢/ ٤٨٩).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٤/ ٤٧ ـ ٥٠)، وتلميذه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٩)، وتلميذه البغوي في «تفسيره» (٤/ ٩٣ ـ ٩٤)، ونسبوه للمفسرين. وقال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٨١): «لم أجده بهذا السياق إلا في الثعلبي بلا إسناد، وليس صدره بصحيح، فإن مسجد قُباءٍ كان قد أسس والنبي ﷺ بقباء أول ما هاجر، وبني مسجد الضرار وكان في غزوة تبوك، فبينهما تسع سنين». قلت: وفي ذكر أن الباعث على بنائه حسدهم لإخوانهم نظر، ولو كان ذلك بسبب الحسد لما بالغ القرآن في ذمهم، والرسول عليه السلام في هدمه وتحريقه وجعل مكانه كناسة تلقى فيها الجيف والقمامة، فإن الله سبحانه قد أخبرنا أنهم إنما بنوه ضراراً وكفراً وتفريقاً، وذلك أن أبا عامرٍ الراهبَ وهو الذي سمّاه رسولُ الله ﷺ: الفاسقَ، كان قد قال لرسول الله ﷺ يوم أحد: لا أجِدُ قوماً يقاتلونك إلّا قاتلتُك معهم، فلم يَزَلْ يقاتلُه إلى يوم حنينٍ، فلمّا انهزمَتْ هوازِنُ خرج هارِباً إلى الشام، وأرسل إلى المنافقين أن استعدُّوا بما استطعتُم من قوّةٍ وسلاحٍ فإني ذاهبٌ إلى قيصَرَ وآتٍ بجنودٍ ومُخرجٌ محمداً وأصحابَه من المدينة، فبنَوا ذلك المسجد ثم طلبوا من النبي ﷺ الصلاة فيه مكراً وخداعاً للمسلمين؛ ليكسبوه الشرعية فيما إذا قدم الفاسق إليه؛ ليجعلوا ذلك أساساً ومنطلقاً لشقِّ صف المسلمين. وانظر قصتهم فيما رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٧٢) وما بعدها عن ابن عباس والزهري ويزيد بن رومان وعاصم بن عمر بن قتادة ومجاهد وسعيد بن =

﴿وَكُفْرًا﴾: وتقويةً للكُفرِ الَّذي يُضمِرونَه ﴿وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يريدُ: الَّذينَ كانُوا يَجتَمِعُونَ للصَّلاةِ في مَسجدِ قباء.

﴿وَإِرْصَادًا﴾: ترقُّبًا ﴿لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ﴾ يعني: الرَّاهِبَ؛ فإنَّه قالَ لرَسولِ اللهِ ﷺ يومَ أُحدٍ: لا أجِدُ قومًا يُقاتِلُونَكَ إلَّا قاتَلْتُكَ مَعَهُم، فلم يَزَلْ يُقاتِلُه إلى يَومِ حُنَينٍ، [حتَّى] انهزمَ مع هوازنَ، وهربَ إلى الشَّامِ؛ ليأتيَ مِن قيصَرَ بجُنودٍ يُحارِبُ بهِم رسولَ اللهِ، وماتَ بقِنَّسْرينَ وحيدًا[1].

وقيلَ: كانَ يجمَعُ الجُيوشَ يومَ الأَحزابِ فلَمَّا انهَزَمُوا خرجَ إلى الشَّامِ.

و﴿مِن قَبْلُ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿حَارَبَ﴾، أو بـ﴿اتَّخَذُوا﴾؛ أي: اتَّخَذُوا مسجدًا مِن قبلِ أَنْ ينافقَ هؤلاءِ بالتَّخلُّفِ؛ لِمَا رُوِيَ: أنَّه بُنِيَ قُبيلَ غزوةِ تبُوكَ، فسألُوا رسولَ اللهِ أَنْ يأتيَهُ فقالَ: أنا على جناحِ سَفرٍ وإذا قَدِمْنَا إنْ شاءَ اللهُ صلَّيْنَا فيه، فلمَّا قَفَلَ كُرِّرَ عليهِ، فنزَلَت[2].

﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ﴾: ما أَرَدْنَا ببنائِه إلَّا الخصلَةَ الحُسْنَى، أو الإرادةَ الحُسْنَى[3]، وهيَ الصَّلاةُ والذِّكرُ والتَّوسِعَةُ على المصلِّينَ.

﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ في حَلْفِهِم.

= جبير وقتادة وابن زيد وغيرهم. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٥٣٠) عن ابن إسحاق.

(١) وقِنَّسرينُ: فتحها أبو عبيدة سنة (١٧هـ)، وكانت هي وحمص شيئًا واحدًا. انظر: «معجم البلدان» (٤/ ٤٠٣).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٧٢ ـ ٦٧٣) من طريق ابن إسحاق عن الزهري، ويزيد بن رومان، وعبدالله بن أبي بكر، وعاصم بن عمر بن قتادة، وغيرهم.

(٣) فعلى الأول ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ مفعول به، وعلى الثاني مفعول مطلق، وعدَّ أبو حيان الثاني متكلَّفًا. انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٤٢٩)، و«حاشية القونوي» (٩/ ٣٣٥).

(١٠٨) ـ ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ للصَّلاةِ ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾ يعني: مَسجِدَ قباء ـ أَسَّسَهُ رَسولُ اللهِ وصلَّى فيه أيَّامَ مقامِه بقباءَ مِن الاثنينِ إلى الجُمُعَةِ ـ لأنَّه أوفَقُ للقِصَّةِ[1]، أو: مَسجِدَ رَسولِ اللهِ لقولِ أبي سَعيدٍ: سألتُ رَسولَ اللهِ عنه فقالَ: «هو مَسجِدُكُم هذا» مَسجِدُ المَدينَةِ[2].

﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ مِن أيَّامِ وُجودِه، و«مِن» يَعمُّ الزَّمانَ والمكانَ[3]؛ كقولِه:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِن حِجَجٍ وَمِنْ دَهرِ[4]

---

(١) تبع في هذا الترجيح الزمخشريَّ في «الكشاف» (٣/ ٥٩٢)، وقال التفتازاني في «حاشيته على الكشاف» (٢٧٠/ ب): لأنَّ المُوازنةَ بين مَسجِدَينِ بُنِيا بقُباء وتَرجيحَ أحدِهما على الآخرِ أوقعُ وأدخَلُ في المناسبةِ مِن الموازنةِ بينَ مَسجِدٍ بقُباء ومَسجِدٍ بالمدينةِ، سِيَّما وقَد بنى مَسجِدَ الضِّرارِ بنو غَنْمِ بنِ عوفٍ طَلَبًا للفَضلِ والزِّيادةِ على إخوانِهم بني عمرِو بن عوفٍ الذين بَنَوا مَسجِدَ قُباء. لكن القول الثاني مستند لحديث صحيح صريح عن رسول الله ﷺ، ولا قول مع قوله، قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٣/ ٨٢): يليق القول الأول بالقصة، إلا أن القول الثاني روي عن رسول الله ﷺ، ولا نظرَ مع الحديث. وقد رام بعض العلماء الجمع بين القولين ـ كما ذكر الآلوسي في «روح المعاني» (١٠/ ٥٠٩) ـ لكنه قال بعد نقل كلامهم: ولا يخفى بُعدُ هذا الجمع.

(٢) رواه مسلم (١٣٩٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ: «دخلت على رسول الله ﷺ في بيت بعض نسائه، فقلت: يا رسول الله، أي المسجدين الذي أسس على التقوى؟ قال: فأخذ كفاً من حصباء، فضرب به الأرض، ثم قال: «هو مسجدكم هذا» لمسجدِ المدينة». ورواه الترمذي (٣٠٩٩)، والنسائي (٦٩٧)، بلفظ: «هو مسجدي هذا». وله شاهد من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١١٠٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٨٤) وصححه.

(٣) يعني: تأتي لابتداء الغاية المكانيّة والزمانيّة، وهذا مَذهبُ الكوفِيِّينَ، ورَجَّحه المُتأخرونَ، والبَصريُّونَ يَمنعونَ مَجيئَها لابتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ، ويُقدِّرونَ هنا: مِن تأسيسِ أوَّلِ يومٍ. انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (١/ ٣٠٦ ـ ٣١١)، و«حاشية السيوطي» (٧/ ١٥٩).

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو مطلع قصيدة له في مدح هرم بن سنان. انظر: «ديوان زهير بن =

﴿أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾: أولى بأَنْ تُصلِّيَ فيه ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾ مِن المعاصِي والخصالِ المَذْمُومَةِ طَلَبًا لِمَرضاةِ اللهِ، وقيلَ: مِن الجنابَةِ فلا ينامونَ عليها.

﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾: يَرْضَى عَنْهُم ويُدْنِيهِم مِن جَنابِه إدناءَ المُحِبِّ حَبِيبَهُ.

قيلَ: لَمَّا نَزَلَت مَشَى رَسولُ اللهِ ﷺ ومعَهُ المُهاجرونَ حتَّى وقفَ على بابِ مسجدِ قباءٍ فإذا الأنصارُ جُلوسٌ فقالَ: «أمؤمنونَ أنتُمْ؟» فسَكَتُوا، فأعادَها، فقالَ عُمَرُ: إنَّهُم مُؤمِنونَ وأنا مَعَهم، فقالَ عليهِ السَّلام: «أترضونَ بالقضاءِ؟» قالُوا: نعَمْ، قالَ: «أتصبِرُونَ على البلاءِ؟» قالُوا: نعم، قالَ «أَتشْكُرُونَ في الرَّخاءِ؟» قالُوا: نَعَمْ، قالَ عليه السَّلامُ: «مؤمنونَ وربِّ الكَعبَةِ»، فجلسَ ثمَّ قالَ: «يا معشَرَ الأَنصارِ! إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قد أَثْنَى عليكم فما الَّذي تصنعونَ عندَ الوُضوءِ وعند الغائطِ؟» فقالوا: يا رسولَ اللهِ! نُتْبِعُ الغائطَ الأحجارَ الثَّلاثةَ ثمَّ نتبعُ الأحجارَ الماءَ، فتَلَا: ﴿رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا﴾[1].

= أبي سلمى» ط دار الكتب العلمية، (ص: ٥٤)، و«البيان والتبيين» (٢/ ١٧٧)، و«الشعر والشعراء» (١/ ١٣٩)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٧٨)، و«تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٤٠).
وقيل: هذا البيت مع البيتين بعده مصنوعة مزيدة على قصيدة زهير. انظر: «الحلل في شرح أبيات الجمل» للبطليموسي (ص: ١٢٥ ـ ١٢٦)، وانظر: «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٥٣)، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢/ ٧٥٣ ـ ٧٥٤). وقوله: «لمن الديار» استفهامُ تعجُّب من شدة خرابها، حتى كأنها لا تُعرف ولا يُعرف أصحابها وسكانها، والقُنَّةُ: أعلى الجبل، وأقوَينَ: خلَوْنَ، والدَّهر: الأبد الممدود. انظر: «شرح أبيات مغني اللبيب» للبغدادي (٦/ ٢٣).
ورُوي: «مذ حجج ومذ دهر»، وعليها تكون «مذ» حرف جر، والعامل فيها «أقوين»، ولا شاهدَ فيه. انظر: «أمثال العرب» للمفضل الضبي (ص: ١٢)، و«الجمل في النحو» للخليل (ص: ١٦١)، و«درة الغواص» (ص: ٢٨١)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (١/ ٣١٠). وفي نسخة الخيالي: «شهر».

(١) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٨١): «لم أجده هكذا، وكأنَّه ملفق من حديثين: ذكر المخرِّج =

(١٠٩) ـ ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾: بنيانَ دينِه ﴿عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ﴾: على قاعدَةٍ مُحكَمَةٍ هي التَّقوَى مِن اللهِ وطلبُ مَرضاتِه بالطَّاعَةِ ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾: على قاعدَةٍ هي أضعَفُ القَواعدِ وأرخاها ﴿فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ﴾: فأدَّى به ـ لخَورِهِ وقلَّةِ استِمْسَاكِه ـ إلى السُّقوطِ في النَّارِ.

وإنَّما وضعَ شفَا الجُرُفِ ـ وهو ما جرَفَهُ الوادِي ـ الهائرِ في مقابلةِ التَّقوى تَمثيلًا

= ـ يعني: الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ١٠٣) ـ أولهما من الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: دخل رسول الله ﷺ على عمر ومعه أناس، فقال: «أمؤمنون أنتم؟» فسكتوا، ثلاث مرات، فقال عمر رضى الله عنه: يا رسول الله، نؤمن بما أتيتنا به، ونحمد الله في الرخاء، ونصبر في البلاء، ونرضى بالقضاء، فقال «مؤمنون ورب الكعبة» انتهى.

وهذا فيه من المخالفة بين السياقين ما لا يخفى، وأما الثاني فروى ابن مردويه من طريق ابن عباس نحوه». وحديث ابن عباس ـ على ما فيه من المخالفة ـ رواه الطبراني في «الأوسط» (٩٤٢٧)، و«الكبير» (١١٣٣٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٥٤): في إسناده يوسف بن ميمون وثقه ابن حبان، والأكثر على تضعيفه.

وأما القسم الثاني من الحديث وهو قوله: فجلس ثم قال: «يا معشر الأنصار، إن الله قد أثنى عليكم...»، فقد روى نحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٤٨٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٨٣)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣٤٨)، من حديث عويم بن ساعدة الأنصاري رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢١٢): «فيه شرحبيل بن سعد، ضعفه مالك وابن معين وأبو زرعة، ووثقه ابن حبان». وقال الحافظ في «التقريب»: «وفي سماعه من عويم نظر».

وروى نحوه أيضًا ابن ماجه (٣٥٥)، والدارقطني في «السنن» (١٧٤) من حديث أبي أيوب وأنس وجابر رضي الله عنهم. وصعفه الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/ ١١٣). وقال الدارقطني: عتبة بن أبي حكيم (أحد رجال الإسناد) ليس بقوي. وأصل استنجاء أهل قباء بالماء عند أبي داود (٤٤)، والترمذي (٣١٠٠)، وابن ماجه (٣٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «نزلت هذه الآية في أهل قباء: ﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا﴾ [التوبة: ١٠٨]»، قال: «كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية».

لِمَا بَنَوْا عليهِ أمرَ دِينِهِم في البُطلانِ وسرعَةِ الانطماسِ، ثمَّ رَشَّحَه بانهيارِه في النَّارِ، ووضعَهُ في مُقابلَةِ الرِّضوانِ تَنبيهًا على أنَّ تأسيسَ ذلك على أمرٍ يحفَظُهُ مِن النَّارِ ويُوصِلُه إلى رِضوانِ اللهِ ومُقتضياتِه الَّتي الجنَّةُ أدناهَا، وتأسيسَ هذا ـ على ما هم بسببِهِ ـ على صددِ الوقوعِ في النَّارِ ساعةً فساعَةً، ثمَّ إنَّ مَصيرَهُم إلى النَّارِ لا محالةَ[1].

وقرأَ نافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿أُسِّسَ﴾ على البناءِ للمفعولِ[2].

وقُرِئَ: «أساسُ بُنيانِه» و: «أُسُّ بنيانِه» على الإضافةِ، و«أُسُسُ»، و«آسَاسُ» بالفتحِ والمدِّ، و«إِسَاسُ» بالكسرِ[3]، وثلاثَتُها جمعُ أُسٍّ[4].

و: «تَقْوًى» بالتَّنوينِ[5] على أنَّ الألفَ للإلحاقِ ـ لا للتَّأنيثِ ـ كـ﴿تَتْرًى﴾[6] [المؤمنون: ٤٤].

وقرأَ ابنُ عامرٍ وحمزَةُ وأبو بكرٍ: ﴿جُرْفٍ﴾ بالتَّخفيفِ[7].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٩٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(٣) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩ ـ ٦٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٠٣)، و«الكشاف» (٣/ ٥٩٦).

(٤) قال الشهاب الخفاجي: فيهِ تسمُّحٌ؛ لأنَّ «إِسَاس» بالكسرِ جمعُ أُسٍّ، و«أُسُس» جمعُ أَسَاسٍ، و«آسَاس» بالمدِّ جمعُ أَسَسٍ كما في «الصِّحاحِ». وانظر: «الصحاح» للجوهري (٣/ ٩٠٣).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«الكشاف» (٣/ ٥٩٦)، عن عيسى بن عمر. وقال ابنُ جنِّي في «المحتسب» (١/ ٣٠٤): حكى ابنُ سَلَّامٍ: قالَ سيبويه: كان عيسى بنُ عُمَر يُقرِئ: «على تَقْوًى مِن اللهِ»، قلت: على أيِّ شيءٍ نُوِّنَ؟ قال: لا أدرِي، ولا أعرِفُه، قلت: فهَل نوَّنَ أحدٌ غيرُه؟ قال: لا. ثم ذكر ابن جني أنَّ قياسَه أن تكون الألف للإلحاق لا للتأنيث، كما قال المصنف.

(٦) بالتنوين أيضًا، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ١٥٩).

(٧) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ إلى ما فيه صَلَاحُهُم ونَجَاتُهُم[(١)].

(١١٠) ـ ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا﴾: بِناؤُهُم الَّذي بَنَوْهُ، مَصدَرٌ أُريدَ به المفعولُ وليس بجَمْعٍ، ولذلك قد تَدخلُهُ التَّاءُ، ووُصِفَ بالمفرَدِ، وأُخبِرَ عنهُ بقولِه: ﴿رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾؛ أي: شَكًّا ونِفاقًا، والمعنى: أنَّ بِناءَهُم هذا لا يَزالُ سببَ شَكِّهِم وتَزايُدِ نِفاقِهِم فإنَّه حَمَلَهُم على ذلكَ، ثمَّ لَمَّا هَدَمَه الرَّسولُ رسخَ ذلك في قُلوبِهِم وازدادَ بحيثُ لا يزولُ وَسْمُهُ[(٢)] عَن قُلوبِهم.

﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ قِطَعًا بحيثُ لا يبقى لها قابِليَّةُ الإدراكِ والإضمارِ، وهو في غايَةِ المُبالغَةِ[(٣)]، والاستثناءُ مِن أعمِّ الأزمِنَةِ.

وقيلَ: المرادُ بـ«التَّقطُّعِ»: ما هو كائنٌ بالقَتلِ، أو في القبرِ، أو في النَّارِ.

وقيلَ: التَّقطُّعُ بالتَّوبَةِ ندمًا وأَسَفًا.

وقرأَ يَعقوبُ: ﴿إلى﴾ بحرفِ الانتهاءِ[(٤)]، و: ﴿تَقَطَّعَ﴾ بمَعنى: تَتقطَّعَ، وهو قراءةُ ابنِ عامرٍ وحمزَةَ وحفصٍ[(٥)].

وقُرِئَ: «يُقَطَّعَ» بالياءِ و«تُقْطَعَ» بالتَّخفيفِ و«تُقَطِّعَ قُلوبَهُم» على خطابِ

---

(١) في نسخة التفتازاني: «أي: ما فيه صلاح ونجاة»، وفي نسخة الطبلاوي: «إلى ما فيه صلاح ونجاح».

(٢) الوسمةُ: السِّمَةُ والعلامَةُ، وأصلُ معناهُا: الكَيُّ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) قال الطِّيبيُّ: أي: كنايةٌ على أنَّ الريبةَ باقيةٌ مُتمكنةٌ فيها غيرُ زائلةٍ، فلَو صُوِّرَ أنَّ قلوبَهُم تقطعُ وتفرقُ قِطعًا قِطعًا حتَّى تخرجَ الريبةُ مِنها لزالَت، وأمّا ما دامَتْ سالمةً مُجتمعةً فالريبةُ باقيةٌ متمكنةٌ فيها. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٧٠).

(٤) قرأ بها يعقوب مع الإمالة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨١).

(٥) وقرأ باقي السبعة بضم التاء، وهي التي صدر بها المؤلف. انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٠). و«النشر» (٢/ ٢٨١).

الرَّسولِ أو كلِّ مخاطَبٍ[١]، «ولو قطعت» على البناءِ للفاعلِ والمَفعولِ[٢].

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بنِيَّاتِهِم ﴿حَكِيمٌ﴾ فيما أمرَ بهدمِ بنائِهم[٣].

(١١١) - ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَ﴾ تمثيلٌ لإثابَةِ اللهِ إيَّاهُم الجنَّةَ على بَذلِ أنفُسِهِم وأموالِهِم في سَبيلِه.

﴿يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾ استئنافٌ ببيانِ ما لأجلِه الشِّراءُ.

وقيلَ: ﴿يُقَٰتِلُونَ﴾ في مَعنى الأمرِ.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ بتَقديمِ المبنيِّ للمَفعولِ[٤]، وقد عرفتَ أنَّ الواوَ لا تُوجِبُ التَّرتيبَ، وأنَّ فعلَ البعضِ قَدْ يُسنَدُ إلى الكلِّ[٥].

﴿وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا﴾ مَصدرٌ مؤكِّدٌ لِمَا دلَّ عليه «الشِّراءُ»؛ فإنَّه في مَعنى الوَعدِ.

﴿فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ مذكورًا[٦] فيهما كما أُثبتَ في القُرآنِ.

---

(١) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٨٦)، و«الكشاف» (٣/ ٥٩٨)، و«البحر المحيط» (١١/ ٤٣٧).

(٢) نسب لابن مسعود: (ولو قُطِّعَتْ قلوبُهم) على البناء للمفعول. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٥٢)، و«المصاحف» لابن أبي داود (ص: ١٧٧)، و«الكشاف» (٣/ ٥٩٩).
وعن طلحة: (ولو قطَّعْتَ قلوبَهم) على البناء للفاعل. انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٩٩)، و«البحر» (١١/ ٤٣٨). وأورد ابن خالويه عن طلحة أنه قرأ: (حتى تقطع قلوبهم). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠).

(٣) في نسخة الخيالي: «بنيانهم».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٥) أي: أنَّ المُرادَ يَقتلُ بعضٌ ويُقتَلُ بعضٌ، لكنَّهُ أسندَ إلى الجميعِ فعلَ بعضِهِم؛ لأنَّ المُجاهدينَ كنفسٍ واحدَةٍ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٦) في نسخة الخيالي: «مذكور»، وليس في نسخة الطبلاوي: «فيهما كما أُثبتَ».

﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ مُبالغَةٌ في الإنجازِ وتقريرٌ لكونِه حَقًّا.

﴿فَٱسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ﴾: فافرَحُوا به غايةَ الفَرَحِ، فإنَّه أوجبَ لَكُم عَظائِمَ المَطالبِ؛ كما قالَ: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[1].

(١١٢) ـ ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ﴾ رفعٌ على المدحِ؛ أي: هم التَّائبونَ، والمرادُ بهم: المؤمنونَ المذكورونَ، ويجوزُ أَنْ يَكونَ مبتدأً خَبَرُه مَحذوفٌ تَقديرُهُ: التَّائبونَ مِن أهلِ الجنَّةِ وإن لم يُجاهِدُوا؛ كقولِه: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]، أو خبرُه ما بعدَهُ؛ أي: التَّائبونَ عَن الكُفرِ على الحقيقةِ هُم الجامِعونَ لهذه الخصالِ.

وقُرِئَ بالياءِ[2] نَصْبًا على المدحِ أو جَرًّا صفةً لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿ٱلْعَـٰبِدُونَ﴾ الَّذينَ عَبَدُوا اللهَ مُخلِصينَ له.

﴿ٱلْحَـٰمِدُونَ﴾ لنَعْمائِه، أو لِمَا نابَهُم مِن السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ.

﴿ٱلسَّـٰٓئِحُونَ﴾: الصَّائمونَ؛ لقولِه عليهِ السَّلام: «سياحَةُ أُمَّتِي الصَّومُ»[3] شُبِّهَ

---

(١) قال في «الكشّاف» (٣/ ٦٠٠): لا تَرى تَرغيبًا في الجِهادِ أحسَنَ ولا أبلَغَ مِن هذه الآيةِ. وقال الشهاب: لأنَّهُ أبرزَهُ في صورَةِ عقدٍ عاقِدُهُ ربُّ العزَّةِ، وثمنُهُ ما لا عينٌ رَأَتْ، ولا أذنٌ سَمِعَتْ، ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ، ولم يجعلِ المعقودَ عليهِ كونَهُم مقتولينَ فقط، بل إذا كانُوا قاتلِينَ أيضًا لإعلاءِ كلمتِهِ ونصرِ دينِهِ، وجعلَهُ مُسَجَّلًا في الكتبِ السَّماويَّةِ، وناهيكَ بِهِ مِن صَكٍّ، وجعلَ وعدَهُ حقًّا، ولا أحدَ أوفى مِن واعدِهِ، فنسيئتُهُ أقوى مِن نقدِ غيرِهِ. وانظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤).

(٢) نسبت لأُبيٍّ وابنِ مسعود والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحتسب» (١/ ٣٠٤).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١١)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣١٧)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٦٣٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا. وقالَ العقيلي: فيه حكيم بن خذام كان يرى القدر، منكر الحديث.

=

بهَا لأنَّه يَعُوقُ عَن الشَّهواتِ، أو لأنَّه رِياضَةٌ نفسانيَّةٌ يُتوصَّلُ بها إلى الاطِّلاعِ على خفايَا الملكِ والمَلَكوتِ.

أو: السَّائحونَ للجهادِ، أو لطلَبِ العلمِ.

﴿ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ﴾ في الصَّلاةِ.

﴿ٱلْأَٰمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: بالإيمانِ والطَّاعَةِ ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾: عَن الشِّركِ والمَعاصِي، والعاطِفُ فيه للدَّلالةِ على أنَّه بما عُطِفَ عليه في حكمِ خَصلةٍ واحدةٍ؛ كأنَّه قالَ: الجامعونَ بينَ الوَصفَيْنِ، وفي[1] قولِه: ﴿وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ﴾ ـ أي: فيما بيَّنَه وعيَّنَه من الحقائقِ والشَّرائعِ ـ للتَّنبيهِ على أنَّ ما قبلَهُ مُفصَّلُ الفضائِلِ وهذا مُجمَلُها.

وقيلَ: إنَّه للإيذانِ بأنَّ التَّعدادَ قد تمَّ بالسَّابعِ مِن حيثُ إنَّ السَّبعةَ هو العددُ التَّامُّ، والثَّامِنُ ابتداءُ تعدادٍ آخرَ مَعطوفٍ عليه، ولذلك تُسمَّى واوَ الثَّمانِيَةِ[2].

= ورواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١١) عن أبي هريرة موقوفًا، وصوب وقفه ابن كثير عند تفسير هذه الآية.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٥) عن عائشة رضي الله عنها موقوفًا بلفظ: (سياحة هذه الأمة الصيام). وقد روي هذا من قول جمع من الصحابة والتابعين، فقد رواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١١ ـ ١٥) عن أبي هريرة وعائشة كما تقدم، وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، وعن سعيد بن جبير ومجاهد والحسن والضحاك وعطاء.

(١) أي: والعاطف في قولِه... للتنبيه...

(٢) ذكرها الثعلبي في «تفسيره» (١٧/ ٨٦)، والثعالبي في «فقه اللغة» (ص: ٢٤٨). وقد عدَّها الكرماني من العجائب، وقال في «غرائب التفسير وعجائب التأويل» (١/ ٤٦٧): هذا شيء لا يعرفه النحاة. وقال ابن هشام في «المغني» (ص:٤٧٤): ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي.

﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ يعني بـه: هـؤلاءِ المَوصـوفينَ بتلك الفَضائلِ، ووَضَـعَ ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مَوضِعَ ضميرِهِم للتَّنبيهِ على أنَّ إيمانَهُم دَعاهُم إلـى ذلك، وأنَّ المؤمِنَ الكامِلَ مَن كانَ كذلكَ، وحُذِفَ المبشَّرُ به للتَّعظيمِ كأنَّه قيلَ: وبَشِّرْهُم بما يَجِلُّ عَن إحاطَةِ الأَفهامِ وتَعبيرِ الكَلامِ.

(١١٣) ـ ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ رُوِيَ: أنَّه عليهِ السَّلامُ قالَ لأبي طالبٍ لَمَّا حضرَهُ الوَفاةُ: «قُلْ كَلِمَةً أحاجُّ لكَ بها عندَ الله» فأبَى، فقالَ: «لا أزالُ أستغفِرُ لكَ ما لم أُنْهَ عنه»، فنزلَت[١].

وقيلَ: لَمَّا افتتَحَ[٢] مَكَّةَ خرجَ إلى الأبواءِ[٣] فزارَ قبرَ أُمِّهِ، ثمَّ قامَ مُستعبِرًا[٤] فقالَ: «إنِّي استَأْذَنْتُ ربِّي في زيارةِ قبرِ أُمِّي فأَذِنَ لي، واستأذَنْتُهُ في الاستغفارِ لَهَا فلَمْ يأذَنْ لي وأنزلَ عليَّ الآيتينِ»[٥].

---

(١) رواه بنحوه البخاري (٣٨٨٤)، ومسلم (٢٤) من طريق سعيد بن المسيب عن أبيه المسيب بن حزن رضي الله عنه، ورواه بهذا اللفظ الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٢٢) عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

(٢) في نسخة الخيالي: «فتح».

(٣) الأبواءُ: جبلٌ بين مَكّةَ والمدينةَ، وعندَه بلدٌ يُنسَبُ إليه. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٢٠).

(٤) أي: باكيًا.

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٤٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وروى مسلم (٩٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه زار النبي ﷺ قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله، فقال: «استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكر الموت». وليس فيه أن الآية نزلت في ذلك، لكن روي عن ابن مسعود نحو هذه القصة على أنها سبب نزول الآية، رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٩٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٩٢)، والبيهقي في «الدلائل» (١/ ١٨٩).

﴿وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ بأنْ ماتُوا على الكُفرِ، وفيه دليلٌ على جوازِ الاستغفارِ لأحيائِهم فإنَّه طلبُ توفيقِهم للإيمانِ، وبه دَفَعَ النَّقضَ باستغفارِ إبراهيمَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لأبيهِ الكافرِ فقالَ:

(١١٤) ـ ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ وعدَها إبراهيمُ أباه بقولِه: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [الممتحنة: ٤]؛ أي: لأَطْلُبَنَّ مَغفِرَتَكَ بالتَّوفيقِ للإيمانِ فإنَّه يَجُبُّ ما قبلَه، ويدلُّ عليه قراءَةُ مَن قرأَ: «أباه»[١].

أو: وعدَها إبراهيمَ أبوه، وهي الوعدُ بالإيمانِ.

﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ﴾ بأَنْ ماتَ على الكُفرِ، أو أوحيَ فيه بأنَّهُ لَنْ يُؤمِنَ ﴿تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾: قطعَ استغفارَهُ.

﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ﴾ يكثِرُ التَّأوُّهَ، وهو كِنايَةٌ عن فَرْطِ تَرحُّمِه ورِقَّةِ قَلبِه ﴿حَلِيمٌ﴾: صبورٌ عَلى الأذى، والجُملَةُ لبيانِ ما حملَهُ على الاستغفارِ له مع شَكاسَتِهِ[٢] عليهِ.

(١١٥) ـ ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا﴾؛ أي: ليُسَمِّيَهُم ضُلَّالًا، أو يؤاخِذَهُم[٣] مُؤاخذَتَهُم، ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ﴾ للإسلامِ ﴿حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾: حتَّى يبينَ لَهُم خطرَ ما يَجِبُ اتِّقاؤُهُ، وكأنَّه بيانُ عُذرِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ في قولِه لعمِّهِ، أو لِمَن استغفَرَ لأسلافِهِ المُشركينَ قبلَ المنعِ.

---

(١) نسبها الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٦٠٤) لحمادٍ الراوية والحسن، وأوردها ابن خالويه لحمادٍ وحده، ثم قال: ويقال: إنه صحفه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (٦٠). وذكره الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٢٢٢) عن الأعرج والحسن. وقال السيوطي (٧/ ١٧٥): قد عَدُّوا هذه تَصحيفًا لا قراءةً، ثم ذكر خبرًا في ذلك.

(٢) الشَّكاسَةُ: الشِّدَّةُ وسوءُ الخلقِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) في نسخة التفتازاني: «ويؤاخذهم».

وقيل[1]: إنَّه في قومٍ مَضَوْا على الأمرِ الأوَّلِ في القبلَةِ والخَمرِ ونحوِ ذلك.

وفي الجُملَةِ دَليلٌ على أنَّ الغافِلَ غيرُ مُكلَّفٍ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ فيعلمُ أمرَهُم في الحالَينِ.

(١١٦) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۚ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ﴾ لَمَّا مَنَعَهُم عَن الاستغفارِ للمُشركينَ وإن كانُوا أُولي قُرْبى، وتَضمَّنَ ذلك وجوبَ التَّبرُّؤِ عَنْهُم رأسًا، بَيَّنَ لَهُم أنَّ اللهَ مالكُ كلِّ مَوجودٍ ومُتولِّي أَمرِهِ والغالبُ عليه، ولا يَتأتَّى لهم ولايةٌ ولا نُصرَةٌ إلَّا منه؛ ليَتوجَّهُوا إليه ويَتبرَّؤُوا عمَّا عَداهُ حتَّى لا يَبْقى لَهُم مَقصودٌ فيمَا يأتونَ ويَذرونَ سِوَاهُ.

(١١٧) ـ ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾ مِن إذنِ المُنافقينَ في التَّخلُّفِ، أو برَّأَهُم عَن علقةِ الذُّنوبِ؛ كقولِه: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢].

وقيلَ: هو بعثٌ على التَّوبَةِ، والمعنى: ما مِن أَحَدٍ إلَّا وهو مُحتاجٌ إلى التَّوبَةِ حتَّى النَّبيُّ والمُهاجرونَ[2] والأنصارُ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: ٣١] إذْ ما مِن أَحدٍ إلَّا وَلَهُ مَقامٌ يُستنقَصُ دونَهُ ما هو فيهِ، والتَّرقِّي إليه توبةٌ مِن تلك النَّقيصَةِ، وإظهارٌ[3] لفَضلِها بأنَّها مَقامُ الأنبياءِ والصَّالحينَ مِن عبادِه.

﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ﴾: في وقتِها، وهي حالُهُم في غَزوَةِ تبوكَ:

---

(١) في نسخة التفتازاني: «قيل».

(٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «والمهاجرين».

(٣) قوله: «وإظهارٌ» عطف على قوله: «بعثٌ على التوبة». انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٣٥٦).

كانُوا في عُسرَةِ الظَّهرِ يَعْتقِبُ العَشرةُ على بعيرٍ واحدٍ، والزَّادِ[١] حتَّى قيلَ: إنَّ الرَّجُلينِ كانا يَقتَسِمانِ تمرةً، والماءِ[٢] حتَّى شَرِبُوا الفظَّ[٣].

﴿مِن بعدِ ما كادَ تَزِيغُ قلوبُ فريقٍ منهم﴾ عَن الثَّباتِ على الإيمانِ أو اتِّباعِ الرَّسُولِ، وفي ﴿كادَ﴾ ضميرُ الشَّأنِ أو ضَميرُ القَومِ والعائدُ عليهِ الضَّميرُ في ﴿مِّنْهُمْ﴾[٤].

وقرأَ حمزةُ وحَفصٌ: ﴿يَزِيغُ﴾ بالياءِ[٥]؛ لأنَّ تأنيثَ القُلوبِ غيرُ حَقيقيٍّ.

وقُرِئَ: «مِن بعد ما زاغَتْ قلوبُ فريقٍ مِنْهم»[٦] يعني: المتخلِّفينَ.

﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ تكريرٌ للتَّأكيدِ، وتَنبيهٌ على أنَّه يُتابُ عليهِمْ مِن أجلِ ما كابَدُوا مِن العُسرَةِ، أو المرادُ[٧] أنَّه تابَ عليهِمْ لكَيْدُودَتِهِم[٨] ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

---

(١) معطوف على «الظهرِ».

(٢) معطوف على «الزَّادِ».

(٣) الفظُّ: ماء الكرش، ومنه قولهم: افْتَظَّ الرجل، وهو أن يسقي بعيره، ثم يشدُّ فمه لئلا يجترَّ، فإذا أصابه عطش شقَّ بطنه فعصر فرثه فشربه. انظر: «الصحاح» (٣/ ١١٧٦).

(٤) قال التفتازاني: إذ لا سبيلَ إلى جعلِ ﴿قُلُوبُ﴾ اسمَ ﴿كَادَ﴾ لِما ذَكروا من أنَّ تَقديمَ خبرِه على اسمِه خِلافُ وَضعِ العربيّةِ، ولا إلى جَعلِه من بابِ التَّنازُعِ وإعمالِ الثّاني، وإلا لقيل: «كادت». انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧١/ ب).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

(٦) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٩٣)، و«البحر» (١١/ ٤٥٦).

(٧) في نسخة الخيالي: «والمراد».

(٨) مصدرُ «كادَ»، كـ: الكَيْنُونةِ مصدر «كانَ»، والبَيْنُونةِ مصدر «بان». انظر: «ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان (٣/ ١٢٣٦)، و«حاشية الخفاجي».

(١١٨) - ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ﴾ وتابَ على الثَّلاثَةِ: كعبِ بنِ مالكٍ وهِلالِ بنِ أُميَّةَ ومرارةَ بنِ الرَّبيعِ.

﴿ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾: تخلَّفُوا عَن الغزْوِ، أو: خُلِّفَ أَمرُهُم؛ فإنَّهُم المُرجَؤونَ.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ﴾؛ أي: برُحبِها؛ لإعراضِ النَّاسِ عَنْهُم بالكُلِّيَّةِ، وهو مَثَلٌ لشدَّةِ الحيرَةِ.

﴿وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾: قلوبُهُم مِن فَرْطِ الوحشَةِ والغمِّ بحيثُ لا يَسَعُها أُنسٌ وسُرورٌ.

﴿وَظَنُّوٓاْ﴾: وعلمُوا ﴿أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾: من سَخَطِه ﴿إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾: إلَّا إلى استِغفارِهِ.

﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بالتَّوفيقِ للتَّوبَةِ ﴿لِيَتُوبُوٓاْ﴾، أو: أنزلَ قَبولَ توبَتَهُم ليُعَدُّوا في[1] جُملَةِ التَّوَّابينَ، أو: رجعَ عليهم بالقَبولِ والرَّحمَةِ مرَّةً بعدَ أُخرَى ليَستقيمُوا على تَوْبَتِهِم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾ لِمَن تاب ولو عادَ في اليومِ مائةَ مرَّةٍ ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ مُتفضِّلٌ عليهِ بالنِّعَمِ.

(١١٩) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ فيما لا يرضاهُ ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ في أَيْمَانِهِم وعُهُودِهِم، أو: في دينِ اللهِ نيَّةً وقولًا وعَمَلًا، وقُرِئَ: «من الصَّادقينَ»[2].

---

(١) في نسخة الخيالي: «من».

(٢) نسبت لابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، انظر: «تفسير الطبري» (١٢/ ٦٨)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٩٠٦)، و«تفسير الثعلبي» (١٤/ ١٢٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٩٥).

أو: في تَوبَتِهم وإنابَتِهم، فيكونُ المرادُ بِهِ هؤلاءِ الثَّلاثَةَ وأضرابَهُم.

(١٢٠) ـ ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ ﴾ نهيٌ عبَّرَ عَنْهُ بصيغَةِ النَّفيِ للمُبالغةِ[١].

﴿وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ﴾: لا يَصونُوا أنفُسَهُم عمَّا لَمْ يَصُنْ نفسَهُ عنه، ويُكابِدُوا معه ما يكابدُه مِن الأهوالِ.

رُوِي: أنَّ أبا خَيثَمَةَ بلغَ بُستانَهُ وكانَتْ لهُ امرأَةٌ حسناءُ فرشَتْ لَهُ في الظِّلِّ وبسطَتْ لَهُ الحَصيرَ، وقرَّبَتْ إليهِ الرُّطبَ والماءَ الباردَ، فنظرَ فقالَ: ظِلٌّ ظَليلٌ، ورطبٌ يانِعٌ، وماءٌ باردٌ، وامرأَةٌ حَسناءُ، ورَسولُ اللهِ في الضِّحِّ[٢] والرِّيحِ؟ ما هذا بخيرٍ. فقامَ فرحلَ ناقتَهُ وأخذَ سيفَهُ ورُمحَهُ ومرَّ كالرِّيحِ، فمَدَّ رَسولُ اللهِ طَرْفَهُ إلى الطَّريقِ فإذا براكبٍ يَزْهاهُ السَّرابُ[٣] فقالَ: «كُنْ أَبَا خيثَمَةَ» فكانَه، ففرِحَ بِهِ رسولُ اللهِ ﷺ واستغفَرَ لَه[٤].

---

(١) قال الشهاب: هوَ نهيٌ بليغٌ؛ لأنَّ معناهُ لا ينبغي، ولا يستقيمُ، ولا يصحُّ، وهوَ أبلغُ مِن صريحِ النَّهيِ، وإذا نُهُوا عن أن يتخلَّفُوا عنهُ، وأن يرغبُوا بأنفسِهم عن نفسِهِ وجبَ عليهِم أن يصحبوهُ في البأساءِ والضَّرَّاءِ. وفي نسخة الخيالي: «للتَّأكيدِ».

(٢) الضِّحُّ: الشمس. أو: ضوؤها إذا استمكن من الأرض، وقولهم: جاء فلان بالضِحِّ والريح؛ أي: بما طلعت عليه الشمسُ وما جرت عليه الريحُ. انظر: «الصحاح» للجوهري (١/ ٣٨٥)، و«تاج العروس» للزبيدي (٦/ ٥٦٤).

(٣) قوله: «يَزهاه السَّرابُ»؛ أي: يدفَعُه. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ١٨٢).

(٤) رواه البيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٢٣) من طريق ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم: أن أبا خيثمة...، وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٥٢٠) عن ابن إسحاق قوله. ورواه الطبراني في «الكبير» (٥٤١٩) من حديث سعد بن خيثمة، وإسناده ضعيف لضعف يعقوب بن محمد الزهري. انظر: «مجمع الزوائد» (٦/ ١٩٣). وورد ذكر لحاق أبي خيثمة بالنبي ﷺ، وقوله عليه الصلاة والسلام: «كن أبا خيثمة» ضمن حديث كعب بن مالك رضي الله عنه الطويل في رواية مسلم (٢٧٦٩).

وفي «لا يرغبوا» يجوزُ النَّصبُ والجزمُ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما دَلَّ عليهِ قولُه: ﴿مَا كَانَ﴾ مِن النَّهيِ عَن التَّخلُّفِ أو وُجوبِ المشايعَةِ ﴿بِأَنَّهُمْ﴾: بسببِ أَنَّهُم ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ مِن العَطشِ ﴿وَلَا نَصَبٌ﴾: تعبٌ ﴿وَلَا مَخْمَصَةٌ﴾: مجاعَةٌ ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا﴾: ولا يَدوسونَ مَكانًا ﴿يَغِيظُ الْكُفَّارَ﴾: يغضِبُهُم وطؤُه ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا﴾ كالقتلِ والأسرِ والنَّهبِ ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾: إلَّا استوجَبُوا به الثَّوابَ، وذلك ممَّا يُوجِبُ المُشايعَةَ.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ على إحسانِهِم، وهو تَعليلٌ لـ﴿كُتِبَ﴾ وتنبيهٌ عَلى أنَّ الجهادَ إحسانٌ: أمَّا في حَقِّ الكُفَّارِ فلأنَّه سَعْيٌ في تكميلِهِم بأقصَى ما يُمكنُ كضربِ المُداوِي للمَجنونِ، وأمَّا في حقِّ المؤمنينَ فلأنَّه صِيانَةٌ لَهُم عَن سَطوةِ الكُفَّارِ واستِيلائِهِم.

(١٢١) ـ ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً﴾ ولو عِلاقَةً[1] ﴿وَلَا كَبِيرَةً﴾ مثلَ ما أنفقَ عُثمانُ في جيشِ العسرَةِ[2] ﴿وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا﴾ في مَسيرِهِم، وهو كلُّ مُنعرَجٍ ينفذُ فيه السَّيلُ، اسمُ فاعلٍ من «وَدَى»: إذا سالَ، فشاعَ بمَعنى الأَرضِ.

﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾: أُثبِتَ لهم ذلك ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ﴾ بذلك ﴿أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾: جزاءَ أحسَنِ أَعمالِهِم، أو أَحسَنَ جزاءِ أَعمَالِهِم.

---

(١) أي: ما يُعلَّق به السيف وغيره.

(٢) روى الترمذي (٣٧٠١) عن عبد الرحمن بن سمرة أنَّ عثمان جاء إلى النبي ﷺ بألف دينار حين جهز جيش العسرة. قال: فرأيت النبي ﷺ يقلبها في حجره ويقول: «مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ اليَوْمِ» مرَّتَين.

(١٢٢) ـ ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً﴾: وما استقامَ لَهُم أَنْ يَنفِرُوا جَميعًا لنَحوِ غَزْوٍ وطلبِ عِلْمٍ كما لا يَستقيمُ لَهُم أن يَتثبَّطُوا جميعًا؛ فإنَّهُ[١] يخلُّ بأمرِ المَعاشِ.

﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾: فهَلَّا نفرَ مِن كلِّ جماعَةٍ كثيرةٍ ـ كقَبيلَةٍ وأهلِ بلدَةٍ ـ جماعةٌ قليلةٌ[٢].

﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ﴾: ليَتكلَّفُوا الفَقاهَةَ[٣] فيه، ويَتجَشَّمُوا مشاقَّ تَحصيلِها.

﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾: وليَجعَلُوا غايَةَ سَعْيِهِم ومُعظمَ غَرضِهِم مِن الفَقاهَةِ إرشادَ القَوْمِ وإنذارَهُم، وتَخصيصُهُ بالذِّكرِ لأنَّه أهمُّ، وفيهِ دليلٌ عَلى أنَّ التَّفقُّهَ والتَّذكيرَ مِن فُروضِ الكِفايَةِ، وأنَّه يَنبَغِي أَنْ يكونَ غرضُ المُتعلِّمِ فيه أن يستقيمَ ويُقيمَ، لا التَّرفُّعَ على النَّاسِ والتَّبسُّطَ في البلادِ.

﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾: إرادةَ أَنْ يَحذَرُوا عمَّا يُنذَرونَ منهُ.

واستُدلَّ به على أنَّ أخبارَ الآحادِ حُجَّةٌ؛ لأنَّ عُمومَ كلِّ فِرقَةٍ يَقتَضِي أَنْ ينفرَ مِن كلِّ ثلاثةٍ تفرَّدُوا بقريةٍ طائفَةٌ إلى التَّفقُّهِ لتُنذِرَ فِرقتَها كَيْ[٤] يتذكَّرُوا ويَحذَرُوا، فلو لم

---

(١) أي: نفورهم جميعًا للجهاد أو طلب العلم.

(٢) قال الطِّيبيُّ: كأنَّه استنبطَ مِن استعمالِ التَّنزيلِ الفرقَ بينَ الفرقةِ والطَّائفةِ؛ لأنَّ القياسِ أن يَنتزعَ من الكثيرِ القليلَ، وإلا فالجوهريُّ لم يفرِّق بينَهُما. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٤٠١). قلت: ذكر الجوهري في «الصحاح» (٤/ ١٣٩٧) عن ابن عبّاس رضي الله عنهما: أنَّ «الطائفة» الواحد فما فوقه. وقال (٤/ ١٥٤٢): الفرقة: طائفة من الناس.

(٣) مصدرُ «فَقُهَ يَفْقُهُ»: إذا صَار فَقِيهاً. انظر: «تهذيب اللغة» (٥/ ٢٦٣).

(٤) في نسخة التفتازاني: «لكي».

يُعتَبر الإخبارُ ما لم يَتواتَر لم يُفِد ذلك، وقد أشبَعْتُ القولَ فيهِ تقريرًا واعتِراضًا في كتابي «المرصاد»[(١)].

وقد قيلَ: للآيةِ مَعنًى آخرُ، وهُوَ أنَّه لَمَّا نزلَ في المُتخلِّفينَ ما نزلَ سبقَ المُؤمنونَ إلى النَّفيرِ وانقَطَعُوا عَن التَّفقُّهِ فأُمِرُوا أَنْ يَنْفِرَ مِن كلِّ فِرقَةٍ طائفَةٌ إلى الجهادِ ويبقى أعقابُهُم يَتفقَّهونَ حتَّى لا ينقطِعَ التَّفقُّهُ الَّذي هو الجهادُ الأكبرُ؛ لأنَّ الجدالَ بالحُجَّةِ هو الأصلُ والمقصودُ مِن البعثَةِ، فيكونُ الضَّميرُ في ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ﴾، ﴿وَلِيُنذِرُواْ﴾ لبواقي الفِرَقِ بعدَ الطَّوائفِ النَّافرةِ للغزوِ وفي ﴿رَجَعُوٓاْ﴾ للطَّوائفِ؛ أي: ولينذِرُوا البَواقي قومَهُم النَّافرينَ إذا رَجَعُوا إليهِم بما حصلُوا أيَّامَ غيبَتِهم مِن العُلومِ.

(١٢٣) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾ أُمِرُوا بقِتالِ الأَقرَبِ مِنْهُم فالأَقربِ؛ كمَا أُمرَ رَسولُ اللهِ ﷺ أوَّلًا بإنذارِ عَشيرتَهِ؛ فإنَّ الأقربَ أحقُّ بالشَّفقَةِ والاستصلاحِ.

وقيلَ: هُمْ يَهودُ حوالي المدينَةِ كقُرَيْظَةَ والنَّضِيرِ وخَيْبَرَ.

وقيلَ: الرُّومُ؛ فإنَّهم كانُوا يَسكنونَ الشَّامَ وهو قَريبٌ مِن المدينَةِ.

﴿وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾: شِدَّةً وصبرًا على القتالِ، وقُرِئَ بفتحِ الغينِ وضمِّها[(٢)]، وهما لُغتانِ فيها.

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ بالحراسَةِ والإعانَةِ.

---

(١) هو كتاب «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام» وهو شرح لكتاب «منتهى السُّول والأمَل في علمَيِ الأصول والجَدَل» لابن الحاجب في أصول الفقه. وانظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ٢٠٧).

(٢) قرأ بالضم أبان بن عثمان، وبالفتح المفضل عن عاصم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠).

(١٢٤) ـ ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم﴾: فمِنَ المُنافقينَ ﴿مَّن يَقُولُ﴾ إنكارًا واستهزاءً: ﴿أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ﴾ السُّورَةُ ﴿إِيمَٰنٗا﴾؟!

وقُرِئَ: «أيَّكُم» بالنَّصبِ[1] على إضمارِ فعلٍ يُفسِّرُه ﴿زَادَتۡهُ﴾.

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ بزيادةِ العلمِ الحاصِلِ مِن تَدبُّرِ السُّورَةِ وانضمامِ الإيمانِ بها وبمَا فيها إلى إيمانِهم ﴿وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ بنُزولِها؛ لأنَّه سببٌ لزيادَةِ كمالِهم وارتفاعِ دَرجَاتِهم.

(١٢٥) ـ ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾: كفرٌ ﴿فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ﴾: كفرًا بها مَضمومًا إلى الكُفْرِ بغيرِها ﴿وَمَاتُواْ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ﴾: واستَحْكَمَ ذلكَ فيهِمْ حتَّى ماتُوا عليه.

(١٢٦) ـ ﴿أَوَلَا يَرَوۡنَ﴾ يعني: المنافقينَ، وقُرِئَ بالتَّاءِ[2].

﴿أَنَّهُمۡ يُفۡتَنُونَ﴾: يُبتلَونَ بأصنافِ البليَّاتِ، أو بالجهادِ مع رَسولِ اللهِ ﷺ، فيعاينونَ ما يظهَرُ عليه من الآياتِ.

﴿فِي كُلِّ عَامٖ مَّرَّةً أَوۡ مَرَّتَيۡنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ﴾: لا ينتهونَ ولا يَتوبونَ مِن نِفاقِهِم ﴿وَلَا هُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾: ولا يعتبرونَ.

(١٢٧) ـ ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ نَّظَرَ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ﴾: تغامَزُوا بالعُيونِ إنكارًا لها وسخريةً وغيظًا لِمَا فيها مِن عُيوبِهم.

﴿هَلۡ يَرَىٰكُم مِّنۡ أَحَدٖ﴾؛ أي: يقولونَ: هَلْ يَراكُم أحَدٌ إنْ قُمْتُم من حضرةِ الرَّسولِ؟ فإن لَمْ يَرَهُم أحدٌ قامُوا، وإن يرهم أحدٌ أقامُوا.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٦١٨) عن عبيد بن عمير، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠): حكاه الكسائي عن بعض القراء.

(٢) قرأ حمزة بالتاء والباقون بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟﴾ عن حضرتِهِ مَخافَةَ الفَضيحَةِ ﴿صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ عن الإيمانِ، وهو يحتمِلُ الإخبارَ والدُّعاءَ[1] ﴿بِأَنَّهُمْ﴾: بسببِ أنَّهم ﴿قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ لسوءِ فَهمِهِم أو عَدمِ تَدبُّرِهِم.

(١٢٨) ـ ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾: مِن جنسِكُم، عربيٌّ مِثْلُكُم.

وقُرِئَ: «مِن أَنْفَسِكُم»[2]؛ أي: مِن أَشرَفِكُم.

﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾: شديدٌ شاقٌّ ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾: عَنَتُكُم ولقاؤُكُم المكروهَ.

﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾؛ أي: على إيمانِكُم وصَلاحِ شَأنِكُم.

﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مِنكُم ومِن غيرِكُم ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ قدَّمَ الأبلغَ مِنهُما ـ وهو الرَّؤوفُ؛ لأنَّ[3] الرَّأفَةَ شِدَّةُ الرَّحمَةِ ـ مُحافظةً على الفواصلِ.

(١٢٩) ـ ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ عن الإيمانِ بكَ ﴿فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ﴾ فإنَّه يكفيكَ مَعرَّتَهُم[4] ويُعينُكَ عَلَيهِم ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ كالدَّليلِ عليه ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ فلا أرجو ولا أخافُ إلَّا مِنْه.

---

(١) اقتصر الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٦١٩) على الدعاء، وقيل: هو أوفق بالمقام. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧٢/ ب).

(٢) نسبت إلى النبي ﷺ وفاطمة وابن عباس رضي الله عنهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، ونسبها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٠٦) لعبد الله بن قسيط المكي.

(٣) في نسخة الخيالي: «فإن».

(٤) تأتي «المعرّةُ» منها: الأمرُ القَبيحُ المَكروهُ، والأذى، وهذان المعنيان يحتملهما السياق، ولها معان أخر منها: الإثم، وشِدّة الحَرْب، والجناية، والدِّية، والغُرم، وتلوُّن الوجه غضبًا، وأصل «المعرّة» من «العَرّ» وهو الجَرَب. انظر: «الصحاح» (٢/ ٧٤٢)، و«المخصص» لابن سيده (٢/ ٥٠)، و«تاج العروس» (١٣/ ٦ ـ ٧).

﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ المُلْكِ العَظيمِ، أو الجسمِ الأَعظَمِ[(١)] المحيطِ الَّذي تنزلُ منه الأحكامُ والمقاديرُ، وقُرِئَ: «العَظيمُ» بالرَّفعِ[(٢)].

وعن أُبيٍّ[(٣)]: أنَّ آخرُ ما نزلَ هاتان الآيتانِ[(٤)].

وعَن النَّبيِّ ﷺ: «ما نزلَ القُرآنُ عليَّ إلَّا آيةً آيةً وحَرْفًا حَرْفًا ما خَلَا سورةَ براءة و﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فإنَّهما أُنزِلَتا عليَّ ومعَهُما سَبعونَ ألفَ صفٍّ مِن الملائكَةِ»[(٥)].

* * *

(١) في نسخة التفتازاني: «العظيم».

(٢) نسبت لمجاهد وابن مُحَيْصِن وحُمَيد، ومحبوب عن ابن كَثير، وأهل مكة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«الكامل في القراءات» للهُذَلي (ص: ٥٦٥ ـ ٥٦٦).

(٣) في نسخة التفتازاني زيادة: «بن كعب».

(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على «المسند» (٢١١١٣) و(٢١٢٢٦)، والطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٠١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٣٣)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ٥٦ و١١٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٩١٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٩٦) وصححه، والضياء في «المختارة» (١١٥٥). قال ابن حجر في «المطالب العالية» (١٤/ ٦٨١): هذا إسنادٌ حسن.

(٥) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ١٥٨) من حديث عائشة رضي الله عنها بإسناد واه كما قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٨٣). قال التفتازاني: هذا يخالِفُ ما أوردَهُ في فَضيلةِ سُورةِ الأنعامِ مِن أنَّها نَزلَت جُملةً، وقال السيوطي: ويخالِفُ ما ثبتَ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ الواردةِ في أسبابِ نُزولِ كثيرٍ مِن آياتِ براءةَ أنَّها نَزَلت مُنفردةً على حِدتِها بحيثُ يقطعُ مَن له أدْنى نَظرٍ في الحَديثِ أنَّ السُّورةَ لم تَنزِلْ جُملةً. انظر: انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ١٩٢).